









سجدة التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤

---

شرح  
قانون العقوبات الأصلي  
القسم المحتجب

---

تأليف

أحمد أمين بك

مدرس بمدرسة الحقوق الملكية



« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

---

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الكبريت

١٩٢٣ - ١٣٤٢



## مقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه مذكرات في شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى أعدتها  
طلبة السنة الثالثة بمدرسة الحقوق الملكية وفاقا لمتهاج الدراسة المقرر . وقد رأيت  
أن أخرجها في صورة كتاب كي يعم نفعها فتحدث موضوعاتها وهذبت حواشيها  
وأضفت اليها من المباحث والاحكام والمراجع ما لا يستغنى عنه منقب

والكتاب مقسوم الى قسمين الاول يحتوى على شرح الابواب والجرائم  
المقتبسة من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الخاص بالجنايات والجنح  
المضرة بالمصلحة العمومية والثانى يحتوى على شرح الابواب والجرائم المقتبسة من  
الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهو الخاص بالجنايات والجنح التى تحصل  
لأحاد الناس . فهو فى مجموعه يتضمن أهم الجرائم التى نص عليها القانون

ولم يشجئنى على نشر هذا الكتاب الا ما رأيته من التعاضيد من اخوانى  
وزملائى أساتذة مدرسة الحقوق فقد عقدوا الخناصر على النهوض بالعلوم القانونية  
وسبقونى الى نشر مؤلفاتهم باللغة العربية واستحثونى على الاقتداء بهم والامستمداد  
من همهم فاليهم يرجع الفضل فى اخراج هذا الكتاب

والله المسئول أن يعيننا جميعاً على نشر العلوم والمعارف بلغة البلاد وأن يأخذ  
بيدنا الى ما فيه الخير والفلاح ويوفقنا الى خدمة الامة والوطن من أقوم سبيل انه

نعم الموفق ونعم المعين م  
اصمحر امين

٢٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤٢

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣



# بيان

## المراجع التي اشير اليها في ذيل صحف الكتاب

---

Comité de Surveillance Judiciaire : Répertoire Alphabétique  
des Notes et Circulaires, 2me. ed. 1913

Dalloz : Recueil Périodique de Jurisprudence,

„ : Répertoire Alphabétique.

„ : Supplément.

„ : Répertoire Pratique.

Pandectes Françaises.

Sirey : Recueil Général.

Carpentier : Répertoire Général Alphabétique

Pasicrisie Belge.

Garraud : Traité de droit pénal 2 me. et 3 me. ed.

Garçon : Code pénal annoté.

Chauveau et Hélie : Théorie du code pénal.

Faustin Hélie : Pratique criminelle.

Blanche : Etudes sur le code pénal.

Le Poittevin : Dictionnaire des Parquets.

„ : Traité de la Presse.

Barbier : Code expliqué de la Presse.

Fabreguettes : Traité des infractions par la parole, l'écriture  
et la presse, ١ - ٢ - ٣

Chassan : Traité des délits de la parole, de l'écriture et de la  
presse.

Nypels et Servais : Code pénal belge interprété.

Haus : Cours de droit criminel.

Prins : Science pénal et droit positif.

Von Liszt : Traité de droit pénal allemand.

Kenny : Outlines of Criminal Law.

## ( و )

Harris : Criminal Law.

Gour : The Penal Law of India.

Goadby : Commentary on Egyptian Criminal Law.

Grandmoulin : Le droit pénal égyptien indigène.

### الكتب العربية

القوانين الجنائية والمدنية للسودان

محمد كامل مرسى بك : شرح قانون العقوبات القسم العام

احمد فتحي زغلول باشا : التزوير فى الاوراق

عبد الحميد بدوى باشا : محاضرات فى قانون العقوبات المقارن

محمد عبد الهادى الجندى بك : التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الاهلى

محمد حمدى السيد بك : مجموعة الاحكام

الاساتذة جورج والياس ورفائيل عياشى : قضاء المحاكم الاهلية

ابراهيم افندى جمال : القضاء المصرى الاهلى

فليب بك جلاد : التعليقات القضائية على قوانين المحاكم المصرية

المجموعة الرسمية

القضاء — الحقوق — المحاكم — الاستقلال — الشرائع — المحاماة

## فهرست الكتاب الأول

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

صفحة	
١	الباب الاول — في الرشوة . . . . .
١	تعريف الرشوة . . . . .
٣	الرائي والمرتبئ . . . . .
٥	الرائئ . . . . .
٦	الفصل الاول — في جريمة المرتبئ . . . . .
٦	المبحث الاول — في أركان الجريمة . . . . .
٦	الركن الاول — صفة الشخص المرتبئ . . . . .
٧	(١) الموظفون العموميون والماءورون والمستخدمون
٨	(٢) الخبراء والمحكمون . . . . .
٩	(٣) كل شخص مكلف بخدمة عمومية . . . . .
١٠	الركن الثاني — قبول الوعد أو الهدية أو العطية . . . . .
١٤	الركن الثالث — أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه
٢١	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع . . . . .
٢٣	المبحث الثالث — في عقاب المرتبئ . . . . .
٢٤	الفصل الثاني — في جريمة الرائي . . . . .
٢٤	المبحث الاول — في أركان الجريمة . . . . .
٢٤	الركن الاول — الاعطاء . . . . .
٢٥	الركن الثاني — صفة الموظف . . . . .
٢٥	الركن الثالث — الغرض من الرشوة . . . . .
٢٨	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع . . . . .
٣٠	المبحث الثالث — في عقاب الرائي . . . . .
٣٠	فرع — في عقاب الرائئ . . . . .
٣١	المبحث الرابع — في حالة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٩٣ ع . . . . .

## ( ح )

صفحة	
٣٢ . . .	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع
٣٣ . . .	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٣٤ . . .	الركن الاول — استعمال الاكراه أو التهديد
٣٤ . . .	الركن الثاني — الموظف
٣٤ . . .	الركن الثالث — الغرض
٣٥ . . .	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع
٣٦ . . .	المبحث الثالث — في العقاب
٣٧ . . .	الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٥ ع
٣٩ . . .	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٣٩ . . .	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٠ . . .	الفصل الخامس — في عقوبة المصادرة
٤١ . . .	الباب الثاني — في اختلاس الاموال الاميرية وفي الغدر
٤١ . . .	الفصل الاول — في اختلاس الاموال الاميرية
٤٢ . . .	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٤٢ . . .	الركن الاول — صفة الجاني
٤٥ . . .	الركن الثاني — فعل الاختلاس أو الاختفاء
٤٧ . . .	الركن الثالث — نوع الاشياء المختلسة
٤٨ . . .	الركن الرابع — التسليم بسبب الوظيفة
٥٠ . . .	الركن الخامس — القصد الجنائي
٥١ . . .	المبحث الثاني — في اثبات العهدة
٥٢ . . .	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٥٣ . . .	الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ ع
٥٣ . . .	المبحث الاول — في المقابلة بين المادة ١٠٣ والمادة ٩٧
٥٥ . . .	المبحث الثاني — في أركان الجريمة
٥٥ . . .	الركن الاول — صفة الموظف
٥٥ . . .	الركن الثاني — ادخال نقود في الذمة
٥٦ . . .	الركن الثالث — نقود الحكومة
٥٧ . . .	الركن الرابع — القصد الجنائي
٥٧ . . .	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٥٧ . . .	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ع
٥٨ . . .	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٥٨ . . .	الركن الاول — التكليف بالشراء الخ

( ط )

صحيفة

- الركن الثاني — استعمال القش . . . . . ٥٩
- الركن الثالث — الحصول على ربح على حساب الحكومة ٥٩
- المبحث الثاني — في العقاب . . . . . ٦٠
- الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٩ ع . . . . . ٦٠
- المبحث الاول — في أركان الجريمة . . . . . ٦١
- الركن الاول — صفة الجاني . . . . . ٦٢
- الركن الثاني — أخذ زيادة عن المستحق . . . . . ٦٥
- الركن الثالث — القصد الجنائي . . . . . ٦٨
- المبحث الثاني — في عقاب الجريمة . . . . . ٦٩
- الفصل الخامس — في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٠٠ و ١٠١ ع . . . . . ٧٠
- المبحث الاول — في أركان هذه الجرائم . . . . . ٧٠
- الركن الاول — صفة الجاني . . . . . ٧١
- الركن الثاني لهذه الجرائم . . . . . ٧٣
- الركن الثالث — القصد الجنائي . . . . . ٧٤
- المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم . . . . . ٧٥
- الفصل السادس — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٢ ع . . . . . ٧٥
- المبحث الاول — في الكلام على الجرائم الثلاث الاولى . . . . . ٧٦
- الركن الاول المشترك بين هذه الجرائم . . . . . ٧٦
- الركن الثاني لهذه الجرائم . . . . . ٧٦
- الركن الثالث لهذه الجرائم . . . . . ٧٨
- عقاب هذه الجرائم . . . . . ٧٩
- المبحث الثاني — في الكلام على الجريمةين الاخرين . . . . . ٧٩
- الركن الاول . . . . . ٧٩
- الركن الثاني . . . . . ٧٩
- الركن الثالث . . . . . ٨٠
- العقاب . . . . . ٨٠
- الفصل السابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع . . . . . ٨١
- الباب الثالث — في الجنح والجنایات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها . . . . . ٨٢
- الفصل الاول — في بيان الجرائم الواردة في هذا الباب اجالا . . . . . ٨٤
- المبحث الاول — في أنواع هذه الجرائم . . . . . ٨٤
- المبحث الثاني — في الاركان السامة لجرائم هذا الباب . . . . . ٨٦
- الذرع الاول — في العلانية . . . . . ٨٦

# ( ى )

صفحة

٨٧	(١) الملاينة بطريق القول
٨٨	الحل العمومي وأقسامه
٩١	الحل العمومي
٩٢	(٢) الملاينة بطريق الكتابة والطباعة
٩٥	(٣) الملاينة بطريق الاعلانات
٩٥	(٤) الملاينة بواسطة الرسوم
٩٦	(٥) الملاينة بغير ذلك من الطرق
٩٦	الفرع الثاني — في القصد الجنائي
٩٧	الفصل الثاني — في تفصيل الكلام على جرائم هذا الباب
٩٧	القسم الاول من الجرائم — جرائم التحريض
٩٧	الجريمة الاولى — التحريض على ارتكاب جنابة أو جنحة
١٠٠	الجريمة الثانية — التحريض على كراهة الحكومة
١٠١	الجريمة الثالثة — تحريض العسكرية على عدم الطاعة
١٠٢	الجريمة الرابعة — تحريض طائفة على بغض طائفة أخرى
	الجريمتان الخامسة والسادسة — التحريض على عدم الانقياد
١٠٣	للقوانين وتحسين الجرائم
١٠٦	القسم الثاني — العطن في الحكومة ونظامها ورجالها
١٠٦	الجريمة الاولى — النطاول على مسند المملكة
١٠٧	الجريمة الثانية — السب في حق الذات الملكية
١٠٩	الجريمة الثالثة — توجيه افوم الى الملك
١١٠	الجريمة الرابعة — تعذيب أعضاء الامرة الملكية
١١١	الجريمة الخامسة — اهانة الموظفين العموميين
١١٧	الجريمة السادسة — اهانة الهيئات النظامية
١١٨	الجريمة السابعة — ذم الحكومة في خطب أو رسائل دينية
١١٩	القسم الثالث — العطن الذي يمس الحكومات الاجنبية
١١٩	الجريمة الاولى — السب في حق الملوك
١٢٠	الجريمة الثانية — سب وكلاء الدول الاجنبية
١٢١	القسم الرابع — الجرائم التي تمس للنظام العام
١٢١	الجريمة الاولى — انتهاك حرمة الآداب
١٢٣	الجريمة الثانية — نشر الاخبار الكاذبة
١٢٥	القسم الخامس — نشر ماجريات القضايا الخ
١٢٥	النوع الاول — نشر ماجريات القضايا

# ( ك )

صحيحة

١٢٦	الجريمة الاولى
١٢٧	الجريمة الثانية
١٢٨	الجريمة الثالثة
١٢٨	الجريمة الرابعة
١٢٩	الجريمة الخامسة
١٣٠	النوع الثاني — اللشعر عن اكتاب لتمويض الفرامات الخ
١٣١	الفصل الثالث — في الاشخاص المسئولين عن الجرائم السابق بيانها
١٣٩	الفصل الرابع — في العقوبات التبعية والتكبيلية المنصوص عليها في هذا الباب
١٤٢	الباب الرابع — في المسكوكات الزورف والمزورة
١٤٣	الفصل الاول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع
١٤٤	المبحث الاول — في أركان هذه الجرائم
١٤٤	الركن الاول — الافعال المادية
١٤٤	(١) التقليد
١٤٦	(٢) التزوير
١٤٦	(٣) التويه
١٤٧	(٤) الترويج
١٤٩	(٥) الادخال في بلاد الحكومة
١٥٠	(٦) الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزيفة
١٥١	الركن الثاني — التداول القانوني والعملي
١٥٤	الركن الثالث — القصد الجنائي
١٥٦	المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم
١٥٧	الفصل الثاني — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع
١٥٨	المبحث الاول — في المسكوكات التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع
١٥٨	المسكوكات المصرية
١٦٠	المسكوكات الاجنبية
١٦١	المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم
١٦١	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع
١٦٤	الفصل الرابع — في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٣ ع
١٦٦	الباب الخامس — في التزوير
١٦٧	الفصل الاول — في تقليد الاختام والتفك والعلامات الخ
١٦٧	المبحث الاول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع
١٧٣	المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع

## ( ل )

### صحيفة

- المبحث الثالث — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع . ١٧٤
- المبحث الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع . ١٧٦
- المبحث الخامس — في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٨ ع . ١٧٧
- الفصل الثاني — في التزوير في المحررات . . . . . ١٧٨
- المبحث الاول — في أركان جريمة التزوير . . . . . ١٧٩
- الركن الاول — تفسير الحقيقة في محرر باحدى الطرق
- المنصوص عليها . . . . . ١٨١
- الشرط الاول — تغيير الحقيقة . . . . . ١٨١
- الشرط الثاني — المحرر . . . . . ١٨٢
- الشرط الثالث — طرق التزوير . . . . . ١٨٦
- التزوير المادى والمنوى . . . . . ١٨٧
- الفرع الاول — في التزوير المادى وطرقه . . . ١٨٩
- (١) وضع امضاءات أو اختتام مزورة . . . ١٨٩
- (٢) تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات ١٩٢
- (٣) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة . . . ١٩٣
- (٤) التقليد . . . . . ١٩٥
- (٥) الاصطناع . . . . . ١٩٦
- الفرع الثاني — في التزوير المنوى وطرقه . . ١٩٩
- (١) تغيير اقرار أولى الشأن . . . . . ٢٠١
- (٢) جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ٢٠٢
- (٣) انتحال شخصية الغير . . . . . ٢٠٤
- بحث في الصورية وهل تعد تزويرا . . . . . ٢١٢
- الافقرارات الفردية . . . . . ٢١٧
- الركن الثاني — الضرر . . . . . ٢٢١
- الضرر المادى . . . . . ٢٢٤
- الضرر الادبى . . . . . ٢٢٤
- الضرر المحتمل الوقوع . . . . . ٢٢٥
- الضرر الاجتماعى . . . . . ٢٢٦
- بحث — فيما بين التزوير ونظرية الانبئات من الاتصال ٢٢٩
- قاعدة — لا عقاب الا اذا كان تغيير الحقيقة واقعا في شئ مما اعد المحرر لانبائه . . . . . ٢٣٠
- النتائج المترتبة على هذه القاعدة . . . . . ٢٣٦

صحيحة

٢٣٦	النتيجة الاولى . . . . .
٢٣٧	النتيجة الثانية . . . . .
٢٤٣	النتيجة الثالثة . . . . .
٢٤٥	النتيجة الرابعة . . . . .
٢٤٦	الضرر والمحرمات الباطلة . . . . .
٢٥٢	الركن الثالث — القصد الجنائي . . . . .
٢٥٧	تطبيقات . . . . .
٢٦١	المبحث الثانى — فى أنواع التزوير التى نص عليها القانون وعقوبتها . . . . .
٢٦١	الفرع الاول — فى التزوير المادى فى محرر رسمى من موظف عمومى . . . . .
٢٦٢	المحرمات الرسمية . . . . .
٢٦٧	الموظف العمومى . . . . .
٢٦٩	الفرع الثانى — فى التزوير المادى فى محرر رسمى من غير موظف . . . . .
٢٧٠	الفرع الثالث — فى التزوير المعنوى فى محرر رسمى من موظف عمومى . . . . .
٢٧١	الفرع الرابع — فى التزوير المعنوى فى محرر رسمى من غير موظف . . . . .
٢٧٤	الفرع الخامس — فى تزوير المحرمات العرفية . . . . .
٢٧٤	ما هو المحرر العرفى . . . . .
٢٧٨	طرق التزوير فى المحرمات العرفية . . . . .
٢٧٨	(١) التزوير بالحصول على الامضاء مباغتة . . . . .
٢٨٠	(٢) تزوير المحرر المدفوع على يياض . . . . .
٢٨٢	(٣) التزوير بالتزوير . . . . .
٢٨٣	المبحث الثالث — فى التمييز بين التزوير والنصب . . . . .
٢٨٧	المبحث الرابع — فى استعمال المحرمات المزورة . . . . .
٢٩٠	اركان جريمة الاستعمال . . . . .
٢٩٠	الركن الاول . . . . .
٢٩٠	الركن الثانى . . . . .
٢٩١	الركن الثالث . . . . .
٢٩١	فى تتم جريمة الاستعمال . . . . .
٢٩١	عقاب جريمة الاستعمال . . . . .
٢٩٢	المبحث الخامس — فى صور مخفية من التزوير . . . . .
٢٩٢	القسم الاول — تزوير تذاكر السفر أو المرور . . . . .
٢٩٥	القسم الثانى — تزوير دقاير الاوكاندات . . . . .
٢٩٥	القسم الثالث — تزوير الشهادات الطبية . . . . .

## الكتاب الثانى

### فى الجنائيات والجناح التى تحصل لأحاد الناس

صحيفة

٣٠١	الباب الاول — فى القتل والجرح والضرب . . . . .
٣٠٢	الفصل الاول — فى القتل عمدا . . . . .
٣٠٢	المبحث الاول — فى اركان الجريمة . . . . .
٣٠٣	الركن الاول — انسان على قيد الحياة . . . . .
٣٠٤	الركن الثانى — فعل القتل . . . . .
٣٠٨	القتل بالترك . . . . .
٣١١	الركن الثالث — القصد الجنائى . . . . .
٣١٩	المبحث الثانى — فى عقاب القتل عمدا . . . . .
٣١٩	المبحث الثالث — فى القتل عمدا المقترون بطروف مشددة . . . . .
٣٢٠	الفرع الاول — فى القتل عمدا مع سبق الاصرار أو التردد . . . . .
٣٢١	سبق الاصرار . . . . .
٣٢٣	التردد . . . . .
٣٢٤	الفرع الثانى — فى التسبب . . . . .
٣٣١	الفرع الثالث — فى القتل عمدا المقترون بجناية أو المرتبط بجناية . . . . .
٣٣٢	الحالة الاولى . . . . .
٣٣٤	الحالة الثانية . . . . .
٣٣٦	احكام مشتركة بين الحالتين . . . . .
٣٣٩	الفصل الثانى — فى الجرح والضرب عمدا . . . . .
٣٤١	المبحث الاول — فى اركان الجريمة . . . . .
٣٤١	الركن الاول — فعل الضرب أو الجرح . . . . .
٣٤٣	الركن الثانى — القصد الجنائى . . . . .
٣٤٥	اعطاء مواد ضارة . . . . .
٣٤٧	المبحث الثانى — فى عقاب الجريمة . . . . .
٣٤٨	الجرح والضرب البسيط . . . . .
٣٤٨	الظروف المشددة الناشئة عن جسامه النتيجة . . . . .
٣٥٤	درجات هذه الظروف المشددة . . . . .
٣٥٤	الدرجة الاولى — المادة ٢٠٥ . . . . .

## ( م )

صفحة

الدرجة الثانية — العامة المستديرة	٣٥٥ . . .
الدرجة الثالثة — الضرب المفضى الى الموت	٣٥٧ . . .
الطرف للشدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ ع	٣٥٩ . . .
الشروع في جرائم الجرح والضرب	٣٦١ . . . . .
الفصل الثالث — في القتل والجرح والضرب خطأ	٣٦٢ . . . . .
المبحث الاول — في أركان الجريمة	٣٦٣ . . . . .
الركن الاول — فعل القتل أو الجرح أو الضرب	٣٦٤ . . . . .
الركن الثاني — الخطأ	٣٦٤ . . . . .
الركن الثالث — رابطة السببية	٣٦٨ . . . . .
الخطأ الذي يقع من أكثر من شخص واحد	٣٧٠ . . . . .
تطبيقات أخرى للمحاكم المصرية	٣٧٢ . . . . .
المبحث الثاني — في عقاب القتل والجرح والضرب خطأ	٣٧٧ . . . . .
الفصل الرابع — في القتل والجرح والضرب قضاء وقدر	٣٧٨ . . . . .
الفصل الخامس — في اخفاء جثة القتل	٣٧٩ . . . . .
الفصل السادس — في أسباب الإباحة والاعتذار المخففة	٣٨٢ . . . . .
المبحث الاول — في الدفاع الشرعى	٣٨٢ . . . . .
المبحث الثاني — في الاستنزاز	٣٨٥ . . . . .
المبحث الثالث — في المبارزة	٣٨٦ . . . . .
المبحث الرابع — في رضا المجنى عليه	٣٨٧ . . . . .
المبحث الخامس — في حق التأديب	٣٩٠ . . . . .
الباب الثاني — في جرائم الحريق	٣٩٢ . . . . .
الفصل الاول — في الحريق عمدا	٣٩٣ . . . . .
المبحث الاول — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع	٣٩٤ . . . . .
الفرع الاول — في أركان الجريمة	٣٩٤ . . . . .
الركن الاول — فعل الاحراق	٣٩٥ . . . . .
الركن الثاني — محل الحريق	٣٩٧ . . . . .
الركن الثالث — القصد الجنائى	٤٠١ . . . . .
الفرع الثاني — في عقاب الجريمة	٤٠٤ . . . . .
المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع	٤٠٤ . . . . .
الفرع الاول — في أركان الجريمة	٤٠٥ . . . . .
الركن الاول — فعل الاحراق	٤٠٥ . . . . .
الركن الثاني — نوع النعم المحرق	٤٠٥ . . . . .

## ( ع )

صحيفة

٤٠٧ .	الركن الثالث — عدم ملكية الجاني للشيء
٤٠٨ . . . .	الركن الرابع — القصد الجنائي
٤٠٩ . . . .	الفرع الثاني — في عقاب الجريمة
٤٠٩ .	المبحث الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٩ ع
٤٠٩ . . . .	الفرع الاول — في اركان الجريمة
٤١٠ . . . .	الركن الاول — فعل الاحراق
٤١٠ . . . .	الركن الثاني — نوع الاشياء المحرقة
٤١٠ . . . .	الركن الثالث — ملك الشيء المحرق
٤١١ . . . .	الركن الرابع — الاضرار بالغير
٤١٣ . . . .	الركن الخامس — القصد الجنائي
٤١٤ . . . .	الفرع الثاني — في عقاب الجريمة
٤١٤ .	المبحث الرابع — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ ع
٤١٨ .	المبحث الخامس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ ع
٤٢٤ .	المبحث السادس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ ع
٤٢٦ . . . .	الفصل الثاني — في استعمال المواد المفرقة
٤٢٦ . . . .	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٤٢٧ . . . .	الركن الاول — فعل التدمير
٤٢٧ . . . .	الركن الثاني — نوع الاشياء المدمرة
٤٢٨ . . . .	الركن الثالث — استعمال مواد مفرقة
٤٢٨ . . . .	الركن الرابع — القصد الجنائي
٤٢٩ . . . .	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٢٩ . . . .	الفصل الثالث — في الحريق باهمال
٤٣٠ . . . .	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٤٣٠ . . . .	الركن الاول — حصول الحريق
٤٣١ . . . .	الركن الثاني — اخلاف شيء مملوك للغير
٤٣٣ . . . .	الركن الثالث — الاهمال
٤٣٤ . . . .	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٣٥ . . . .	الباب الثالث ب — في هناك العرض وانسداد الاخلاق
٤٣٧ . . . .	الفصل الاول — في اغتصاب الاناث
٤٣٧ . . . .	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٤٣٧ . . . .	الركن الاول — فعل الوقاع
٤٣٩ . . . .	الركن الثاني — انعدام الرضا

## ( ف )

٤٤١	الركن الثالث — القصد الجنائي
٤٤٢	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع
٤٤٣	المبحث الثالث — في تعدد الزوجات
٤٤٤	المبحث الرابع — في عقاب الجريمة
٤٤٤	الظروف المشددة للجريمة
٤٤٦	الفصل الثاني — في هتك العرض
٤٤٩	المبحث الاول — في هتك العرض بالقوة أو التهديد
٤٥٢	المبحث الثاني — في هتك العرض بغير قوة ولا تهديد
٤٥٥	الفصل الثالث — في التحريض على النسق والفجور
٤٥٨	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٤٥٨	الركن الاول — التحريض والتسهيل والمساعدة
٤٥٩	الركن الثاني — المادة
٤٦٠	الركن الثالث — السن
٤٦٠	الركن الرابع — القصد الجنائي
٤٦١	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٦١	الظروف المشددة
٤٦١	الفصل الرابع — في الزنا
٤٦٣	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٤٦٣	الركن الاول — الوطء
٤٦٣	الركن الثاني — قيام الزوجة
٤٦٤	الركن الثالث — القصد الجنائي
٤٦٥	جريمة الزوج
٤٦٦	شريك الزوجة
٤٦٧	شريكة الزوج
٤٦٨	المبحث الثاني — في أدلة الزنا
٤٧٠	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٤٧٠	موقوف حق الزوج في الشكوى
٤٧٢	الفصل الخامس — في الفعل الفاضح العلني
٤٧٢	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٤٧٢	الركن الاول — الفعل المادي
٤٧٤	الركن الثاني — العلانية
٤٧٤	(١) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي
٤٧٨	(٢) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان خصوصي

## (ص)

صحيفة	
٤٨٠	الركن الثالث — الخطأ
٤٨١	الفصل السادس — في الفعل الفاضح غير العلفى
٤٨٤	الباب الرابع — في شهادة الزور واليمين الكاذبة
٤٨٥	الفصل الاول — في شهادة الزور
٤٨٥	المبحث الاول — في شهادة الزور في المسائل الجنائية
٤٨٦	الفرع الاول — في اركان الجريمة
٤٨٦	الركن الاول — الشهادة
٤٩٠	الركن الثانى — تغيير الحقيقة
٤٩٤	الركن الثالث — الضرر
٤٩٨	الركن الرابع — القصد الجنائى
٤٩٩	الفرع الثانى — في الجريمة التامة والشروع
٤٩٩	الفرع الثالث — في عقاب الجريمة
٥٠٠	الظروف المشددة
٥٠٣	المبحث الثانى — في شهادة الزور في المسائل المدنية
٥٠٣	الفرع الاول — في اركان الجريمة
٥٠٤	الركن الاول — الشهادة
٥٠٧	الركن الثانى — تغيير الحقيقة
٥٠٧	الركن الثالث — الضرر
٥٠٨	الركن الرابع — القصد الجنائى
٥٠٨	الفرع الثانى — في عقاب الجريمة
٥٠٨	الظرف المشدد
٥٠٩	المبحث الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٩ ع
٥١٣	الفصل الثانى — في اليمين الكاذبة
٥١٣	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٥١٣	الركن الاول — اليمين
٥١٤	الركن الثانى — كذب اليمين
٥١٥	الركن الثالث — القصد الجنائى
٥١٥	المبحث الثانى — في عقاب الجريمة
٥١٧	الباب الخامس — في القذف والسب وافتشاء الاسرار
٥١٨	الفصل الاول — في القذف
٥١٩	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٥٢٠	الركن الاول — الاستناد

## ( ق )

صحيفة

٥٢١	الركن الثاني — التعمين
٥٢٣	الركن الثالث — العلانية
٥٢٥	الركن الرابع — أثر القذف
٥٣٠	الركن الخامس — القصد الجنائي
٥٣٢	البحث الثاني — في عقاب الجريمة
٥٣٢	البحث الثالث — في بيان بعض المستثنيات
٥٣٣	(١) حق التبليغ
٥٣٤	(٢) امتياز أعضاء البرلمان
٥٣٥	(٣) جواز نشر ما جرى في جلسات البرلمان والمحاكم
٥٣٥	(٤) جواز نشر أحكام المحاكم وقراراتها
٥٣٦	(٥) حق الصحف في نشر الحوادث اليومية
٥٣٧	(٦) حق النقد
٥٣٨	(٧) جواز الطعن في أعمال الموظفين العموميين
٥٤٣	(٨) افتراء أحد الخصوم على الآخر في المحاصمات القضائية
٥٤٨	البحث الرابع — في شخص المجنى عليه
٥٥٠	البحث الخامس — في قذف الاموات
٥٥٢	البحث السادس — في عدم جواز اثبات صحة القذف
٥٥٥	الفصل الثاني — في السب
٥٥٥	البحث الاول — في أركان الجريمة
٥٥٦	الركن الاول — اسناد عيب معين
٥٥٨	الركن الثاني — تعيين المجنى عليه
٥٥٩	الركن الثالث — العلانية
٥٦٠	الركن الرابع — القصد الجنائي
٥٦٢	البحث الثاني — في عقاب السب
٥٦٢	البحث الثالث — في السب الذي يمد مخالفة
٥٦٥	المسئولية بطريق التناقب
٥٦٥	أحكام أخرى مشتركة بين القذف والسب
٥٦٦	الفصل الثالث — في البلاغ الكاذب
٥٧٠	البحث الاول — في أركان الجريمة
٥٧١	الركن الاول — البلاغ
٥٧٣	الركن الثاني — أمر مستوجب للمعقوبة
٥٧٨	الركن الثالث — المحاكم القضائية والادارية

## ( د )

صحيفة

٥٨٢	الركن الرابع — كذب البلاغ
٥٨٧	الركن الخامس — القصد الجنائي
٥٨٩	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٥٩٠	الفصل الرابع — في افشاء الاسرار
٥٩١	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٥٩١	الركن الاول — الافشاء
٥٩٢	الركن الثاني — السر
٥٩٣	الركن الثالث — الصناعة أو الوظيفة
٥٩٧	الركن الرابع — القصد الجنائي
٥٩٨	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٥٩٨	الاحوال التي يوجب فيها القانون التبليغ
٦٠٠	اداء الشهادة امام المحاكم
٦٠٢	جواز الافشاء لمنع وقوع الجرائم
٦٠٣	الترخيص بالافشاء
٦٠٥	الباب السادس — في السرقة والاغتصاب
٦٠٥	الفصل الاول — في السرقة
٦٠٦	المبحث الاول — في اركان الجريمة
٦٠٦	الركن الاول — الاختلاس
٦١٠	التسليم مانع من الاختلاس
٦١٤	التسليم الحاصل عن خطأ
٦١٧	التسليم الحاصل عن غش
٦١٨	التسليم الاضطرارى
٦٢٢	الركن الثاني — شئ منقول
٦٢٦	الركن الثالث — مملوك للغير
٦٢٧	الاشياء المباعة
٦٢٨	الاشياء المتروكة
٦٣٠	الاشياء الضائعة
٦٣٣	الكثر المدفون
٦٣٩	الركن الرابع — القصد الجنائي
٦٤٤	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والمروع
٦٤٦	المبحث الثالث — في حالة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ ع
٦٤٨	الاشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٢٦٩ ع

## (ش)

صحيفة

٦٤٨	الجرائم التي تطبق فيها المادة ٢٦٩ ع . . . . .
٦٥١	المبحث الرابع — في عقاب السرقة . . . . .
٦٥١	الحالة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ . . . . .
٦٥٣	المبحث الخامس — في السرقة المقررة بظروف مشددة . . . . .
٦٥٤	النوع الاول من الظروف المشددة — الزمان . . . . .
٦٥٥	النوع الثاني من الظروف المشددة — المكان . . . . .
٦٥٥	(١) الطريق العمومي . . . . .
٦٥٧	(٢) المنزل المسكون . . . . .
٦٦١	(٣) المحلات المعدة للمباداة . . . . .
٦٦٢	(٤) المسكان المسور . . . . .
	النوع الثالث من الظروف المشددة . . . . .
٦٦٢	تعدد المتركبين . . . . .
	النوع الرابع من الظروف المشددة — الوسائل . . . . .
٦٦٣	(١) الاكراه . . . . .
٦٦٨	(٢) حمل السلاح . . . . .
٦٧٠	(٣) التهديد باستعمال السلاح . . . . .
٦٧١	(٤) الكسر . . . . .
٦٧٢	(٥) كسر الاختام . . . . .
٦٧٣	(٦) النسور . . . . .
٦٧٣	(٧) استعمال مفاتيح مصطنعة . . . . .
٦٧٤	(٨) التزوي بأزياء كاذبة . . . . .
	النوع الخامس من الظروف المشددة . . . . .
٦٧٥	صفة الجاني . . . . .
٦٧٥	(١) السرقة التي تقع من الخدم الخ . . . . .
٦٧٧	(٢) السرقة التي تقع من متهمدى النقل . . . . .
٦٧٩	الفصل الثاني — في الجرائم الاخرى الواردة في باب السرقة . . . . .
٦٧٩	المبحث الاول — في اخفاء الاشياء المسروقة . . . . .
٦٨٤	المبحث الثاني — في اختلاس الاشياء المحجوزة . . . . .
٦٩١	المبحث الثالث — في تقليد المفاتيح . . . . .
٦٩٣	المبحث الرابع — في اغتصاب السندات والامضاءات . . . . .
٧٠١	المبحث الخامس — في اغتصاب المال بالتهديد . . . . .
٧٠٩	المبحث السادس — في التهديد . . . . .

## ( ت )

٧١٧	. . . . .	الباب السابع — في النصب وحياة الامامة
٧١٧	. . . . .	الفصل الاول — في النصب
٧١٩	. . . . .	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٧١٩	. . . . .	الركن الاول — الاحتيال
	. . . . .	(١) النوع الاول من أنواع الاحتيال
٧٢٠	. . . . .	الطرق الاحتيالية
٧٢٠	. . . . .	شروطها
٧٢١	. . . . .	الشرط الاول
٧٢٧	. . . . .	الشرط الثاني
٧٢٩	. . . . .	الشرط الثالث
٧٣٢	. . . . .	الشرط الرابع
	. . . . .	(٢) النوع الثاني من أنواع الاحتيال
٧٣٣	. . . . .	التصرف في مال غير مملوك
	. . . . .	(٣) النوع الثالث من أنواع الاحتيال
٧٣٦	. . . . .	اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة
٧٣٧	. . . . .	الاسم الكاذب
٧٣٨	. . . . .	الصفة غير الصحيحة
٧٤٠	. . . . .	الركن الثاني — التسليم
٧٤٣	. . . . .	الركن الثالث — الضرر
٧٤٤	. . . . .	الركن الرابع — القصد الجنائي
٧٤٧	. . . . .	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع
٧٤٩	. . . . .	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٧٤٩	. . . . .	الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع
٧٥٠	. . . . .	المبحث الاول — في أركان الجريمة
٧٥٠	. . . . .	الركن الاول — قصر المجني عليه
٧٥١	. . . . .	الركن الثاني — التوقيع على سند
٧٥٣	. . . . .	الركن الثالث — احتياج المجني عليه الخ
٧٥٤	. . . . .	الركن الرابع — القصد الجنائي
٧٥٤	. . . . .	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٧٥٤	. . . . .	الفصل الثالث — في الاقراض بالربا الفاحش
٧٥٥	. . . . .	المبحث الاول — في الجريمة الاولى
٧٥٧	. . . . .	المبحث الثاني — في الجريمة الثانية

## ( ث )

صحيحة

٧٦٠	الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع . . . . .
٧٦٣	الفصل الخامس — في خيانة الامانة . . . . .
٧٦٤	المبحث الاول — في اركان الجريمة . . . . .
٧٦٤	الركن الاول — الاختلاس أو الاستعمال أو التبيد . . . . .
٧٦٧	الركن الثاني — الضرر . . . . .
٧٦٨	الركن الثالث — نوع الاشياء المبددة أو المختلسة . . . . .
٧٧٠	الركن الرابع — التسليم على سبيل الامانة . . . . .
٧٧٢	المقود الخارجة عن حكم المادة ٢٩٦ ع . . . . .
٧٧٣	البيع . . . . .
٧٧٨	الماوضة . . . . .
٧٧٩	عارية الاستهلاك . . . . .
٧٧٩	المقود المذكورة في المادة ٢٩٦ . . . . .
٧٨١	(١) عقد الوديعة . . . . .
٧٨٤	(٢) عقد الاجارة . . . . .
٧٨٤	(٣) عارية الاستعمال . . . . .
٧٨٥	(٤) الرهن . . . . .
٧٨٦	(٥) الوكالة . . . . .
٧٨٦	الوكيل . . . . .
٧٩٠	الذائل . . . . .
٧٩١	الركن الخامس — القصد الجنائي . . . . .
٧٩٤	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع . . . . .
٧٩٦	المبحث الثالث — في اثبات الجريمة . . . . .
٧٩٧	المبحث الرابع — في عقاب الجريمة . . . . .
٧٩٨	الفصل السادس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٧ ع . . . . .
٧٩٩	الفصل السابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ ع . . . . .
٨٠٢	الباب الثامن — في انتهاك حرمة ملك الغير . . . . .
٨٠٤	الجريمة الاولى — المادة ٣٢٣ ع . . . . .
٨٠٨	الجريمة الثانية — المادة ٣٢٤ و ٣٢٦ ع . . . . .
٨١٠	الجريمة الثالثة — المادة ٣٢٥ و ٣٢٦ ع . . . . .
٨١١	الجريمة الرابعة — المادة ٣٢٧ . . . . .
٨١٢	استدراك على المادة ١٥١ ع . . . . .



# الكتاب الأول

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

## الباب الأول في الرشوة

المواد ٨٩ الى ٩٦ عقوبات

تعريف الرشوة — الرشوة اتفاق على جعل أو فائدة مقابل أداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي أو مأموريته<sup>(١)</sup>  
ونصت المادة ٨٩ عقوبات على أنه ( يمد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق )

واذا ذكرت الرشوة انصرف الذهن الى موظف عمومي يتجر بوظيفته وما يتصل بها من عمل وسلطة . ذلك هو الاصل . ومن أجله سيق حكم المادة ٨٩ - واتباعاً لهذا الاصل قالت محكمة النقض المصرية في حكم لها ( أن علماء القوانين عرفوا الرشوة بأنها تجارة المستخدم في سلطته لعمل شيء أو امتناعه عن عمل يكون من خصائص وظيفته وعلى طبق هذا التعريف وردت المادة ٨٩

---

(١) مقتبس من تعريف جازو ظيمة ثالثة جزء رابع فقرة ١٥١٨

من قانون العقوبات (١)

ولكن الشارع المصرى خرج عن هذا الاصل فى المادة ٩٠ عقوبات فأدخل فى حكم المرتشين أشخاصاً ليسوا بالموظفين العموميين ولكنه اعتبرهم كذلك ليجرى عليهم أحكام الرشوة

كذلك تجب المادة ١٨٩ عقوبات تدخل فى حكم المرتشين كل طبيب أو جراح (وإن لم يكن موظفاً عمومياً) شهد زوراً بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أية خدمة عمومية إذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية — انظر أيضاً المادة ٢٥٨ ع فى باب شهادة الزور

وكذلك تجب المادة ٧٧ من قانون الانتخاب تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت . وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره

على أن الشارع المصرى لم يخرج فى ذلك كله عن غاية واحدة وهى حماية المصلحة العامة من اضرار الرشوة سواء أكان المرتشى موظفاً عمومياً أم شخصاً مكلناً بخدمة عمومية أم فرداً كان ارتشاؤه سبباً فى تعطيل خدمة عمومية . ومن أجل هذا وضع الشارع أحكام الرشوة فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الكتاب الذى عقده ليجمع فيه صنوف الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية

كذلك كان الشارع الفرنسى الى سنة ١٩١٩ يقصر غايته من معاقبة الرشوة على حماية المصلحة العامة فكان يعاقب فى المادة ١٧٧ على رشوة الموظفين والخبراء والمحكمين كما كان يعاقب أعضاء الهيئات النيابية الذين يتجرون بنفوذهم

---

(١) تقضى ١٢ يولي ١٨٩١ ( الحقوق ٦ ص ١٨٤ ) وهذا التعريف مقتبس من تشرىف شوفو وهيلى ج ٢ فقرة ٨٣١

لدى السلطات العامة وكذا افراد الناس الذين يتخذون من مثل هذا النفوذ وسيلة للرشوة . ولكنه اضطر ازاء تدهور الاخلاق العامة بعد الحرب العظيم وشيوع الرشوة في جميع دوائر الاعمال العامة والخاصة الى وضع حد لهذه المفاسد فأضاف في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ الى المادة ١٧٧ عقوبات فقرة خامسة نصت على عقاب مستخدمى المحلات التجارية والصناعية الذين يقبلون بغير علم مخدومهم وبغير رضاهم وعودا أو هدايا أو إعطائا لاداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل تقتضيه واجباتهم<sup>(١)</sup> . وبذلك خرجت الرشوة في فرنسا عن أن تكون جريمة خاصة بالوظائف والمصالح العامة وأصبحت جريمة متعلقة بالوظائف أيًا كانت

وقد سبق الشارع الانجليزي الشارع الفرنسي الى هذا المعنى فنذ سنة ١٩٠٦ صدر في إنجلترا قانون يعاقب كل حامل ( agent ) خادماً كان أو مستخدماً يقبل عطاء أو هدية لاداء عمل متعلق بأشغال مخدومه أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل أو جزاء على عمل من هذا النوع سبق له ادائه أو لمحاياة شخص له صلة بأشغال مخدومه أو لمعاكسة آخر كذلك<sup>(٢)</sup>

أما في مصر فلا عقاب على مستخدمى البيوت التجارية والصناعية والمالية اذا قبلوا رشوة لاداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل فاذا أخذ حامل شركة المياه مثلاً جمالة مقابل فتح حنفية أو تخفيض قيمة المستحق للشركة أو لتسهيل عمل من الاعمال المتعلقة بالشركة فلا يدخل في ذلك كله تحت طائلة قانون العقوبات وقس على ذلك

الرائى والمرئى — جريمة الرشوة تقتضى وجود شخصين (١) موظف يطلب جملاً مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن عمل كذلك أو يقبل ما يعرض عليه من العطاء للفرض المذكور (٢) وصاحب مصلحة

(١) جازو طبة ثلاثة جزء رابع فقرة ١٥٢٤

(٢) قانون العقوبات هاريس ص ٧٤ Harris's Criminal Law p. 74

يتقدم بالمطاء الى الموظف ليؤدي له العمل أو ليمتنع عنه أو يقبل دفع ما يطلبه الموظف من الجعل . فالاول يسمى مرتشياً والثاني يسمى راشياً ولا تتم جريمة الرشوة الا بم حصول العرض من أحدهما والقبول من الآخر . ولكن اساس الجريمة ينحصر في الاتجار بالوظيفة وهذا العمل يقع بطبيعة الحال في نصيب الموظف فكان مقتضى ذلك أن يعد الموظف فاعلاً أصلياً والراشئ شريكاً له بالتحريض أو الاتفاق أو أن يعتبر الاثنان فاعلين أصليين لجريمة واحدة ولكن الشارع الفرنسي وضع لكل منهما حكماً خاصاً في مادة خاصة <sup>(١)</sup> . والشرح الفرنسيون مجمعون على أن القانون قد أراد بذلك أن يجعل فعل كل من الراشئ والمرتشئ جريمة منفصلة <sup>(٢)</sup> واصطلاحاً على تسمية جريمة الراشئ الرشوة الايجابية corruption active وجريمة المرتشئ الرشوة السلبية corruption passive . وليس معنى هذا الاتصال أنه يمكن أن توجد احدهما تامة بغير الأخرى فقد بينا فيما سبق أن الرشوة لا تتم الا بالعرض من أحد الطرفين والقبول من الآخر . فتمام احدي الجريمة يتوقف على تمام الجريمة الأخرى . ولكن قد تقف احدهما عند حد الشروع وتنعدم الأخرى كما لو تقدم الراشئ بالمطاء الى الموظف فرفضه أو طلب الموظف الجعل فأبى الآخر الدفع ومن هذا يفهم أن لكل من الجريمةين صورة شروع خاصة بها . كذلك يتصور أن يكون لكل من الراشئ والمرتشئ شركاء في جريمتهم غير شركاء الطرف الآخر . أضف الى هذا أن الجريمة يصح أن تبدأ من جانب الراشئ كما يصح أن تبدأ من جانب المرتشئ . كل ذلك مما يبرر القول باتصال الجريمةين <sup>(٣)</sup> ولم يضع الشارع المصري للراشئ حكماً خاصاً بل اقتصر على بيان عقابه

(١) انظر المادتين ١٧٧ و ١٧٩ عقولت فرنسي

(٢) جارد ج ٤ فقرة ١٥١٩ — شوفو وهيلي ج ٢ فقرة ٨٥٢ — بلانش ج ٣

فقرة ٤٢٤ — جارسون مادة ١٧٧ فقرة ١٠

(٣) انظر جارد ج ١٥١٩ فقرة ١٠

في المادة ٩٣ عقوبات . ولا يكفي هذا وحده للقول بانفصال جريمته عن جريمة المرتشى في القانون المصري ولكن الاعتبارات السالف ذكرها تدعونا الى الأخذ بما أخذ به القانون الفرنسي من التمييز بين جريمة الراشى وجريمة المرتشى وعلى الخصوص اذا لاحظنا ان الشارع المصري قد ميز بين الشروع في الجريمة وبين فنس في المادة ٩٦ ع على عقوبة مخفضة للراشى اذا شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه

**الرأسمه —** وقد يتوسط بين الراشى والمرتشى شخص ثالث وهو الرأش وقد سماه القانون في المادة ٩٣ ع المتوسط ولم يضع له الشارع الفرنسي حكماً خاصاً وهو عند الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية شريك لمن كلفه الوساطة <sup>(١)</sup> لكن الشارع المصري عني بالنص عليه في معرض تقرير العقاب فهل اراد بذلك أن يجعل من فعله جريمة خاصة كجريمة الراشى ؟ ليس ثمت ما يبرر القول بذلك لأن الرأش ليس له عمل مستقل في جريمة الرشوة بل هو رسول أحد الطرفين الى الآخر وقد يكون رسولاً مشتركاً بينهما . وعلى كل حال فالواجب أن تكون جريمته معلقة بمصير جريمة من كلفه الوساطة سواء في حالة التمام أو الشروع أو الانعدام الا ما استثنى في حالة الاعفاء المنصوص عليها في ختام المادة ٩٣ عقوبات . ومعنى هذا أن جريمته لا يتصور وجودها منفصلة فيتعين اذن اعتباره شريكاً لمن كلفه الوساطة أو فاعلاً أصلياً معه في جريمة واحدة والرأى الأول أرجح

---

(١) جارسون مادة ١٧٧ قرة ١١ — الباندكت ٤٥ — ٣ — ٦٦

## الفصل الأول

### في جريمة المرتشى

#### المبحث الأول - في أركان الجريمة

يستفاد من نص المادتين ٨٩ و ٩٠ عقوبات أن لجريمة المرتشى ثلاثة أركان (أولها) صفة الشخص المرتشى (وثانيها) أن يكون هذا الشخص قد قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية (وثالثها) أن يكون ذلك لاداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عن عمل من الاعمال المذكورة<sup>(١)</sup>

#### الركن الاول - صفة الشخص المرتشى

نصت المادة ٨٩ ع على انه يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعد الخ... وجاءت المادة ٩٠ بعدها مكملة لبيان الاشخاص الذين تنطبق عليهم احكام الرشوة فقالت (المأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظيفتهم والخبثرون والمحكمون وكل انسان مكلف بمخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين) والاشخاص المذكورون في المادة ٩٠ - ما عدا المأمورين والمستخدمين - ليسوا في الواقع من طائفة الموظفين ولكن الشارع أراد أن يعطيهم حكم الموظفين فيما يتعلق بجريمة الرشوة

ويمكن تقسيم الاشخاص الذين يشملهم هذا البيان الى ثلاثة اقسام (أولها) الموظفون العموميون والمأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظيفتهم (وثانيها) الخبراء والمحكمون (وثالثها) كل شخص مكلف بمخدمة عمومية

(١) جازو ٤ فقرة ١٥٢١ - جارسون مادة ١٧٧ فقرة ١٧ - انظر أيضاً حكم محكمة النقض المصرية بتاريخ ١٢ يولي ١٨٩١ (الحقوق ٦ ص ١٨٤) وقرار قاضي الاحالة بمحكمة مصر بتاريخ ٥ مايو ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١١٣)

(١) الموظفون العموميون والمأمورون والمفخرون — يراد

بالموظف العمومي fonctionnaire public بحسب قصد الشارع في المادة ٨٩ ع كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة فلا يدخل في ذلك سوى رجال السلطة القضائية وكبار رجال السلطة التنفيذية والادارية . ولكن الشارع لم يرد أن يقصر أحكام الرشوة على هذه الطائفة فنص في المادة ٩٠ على أن المأمورين agents والمستخدمين employés أيا كانت وظائفهم يعتبرون كالموظفين . وبذلك تنطبق احكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في ادارة اعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيراً . وسواء كان موظفاً او مستخدماً باحدى الجهات القضائية أو باحدى جهات الادارة او باحدى المصالح التجارية التابعة للحكومة كصالح السكك الحديدية والبريد والتلفون والتلغراف . وانما يشترط فيه بجانب ذلك ان يكون ممن تجرى عليهم أحكام الانظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة فيخرج بذلك من عداد الموظفين والمستخدمين أعضاء المجالس الاستشارية الخارجون عن هيئة عمال الحكومة كأعضاء مجلس المعارف الأعلى وأعضاء المجلس الاقتصادي بوزارة المالية وأعضاء المجلس الاستشاري بوزارة الزراعة فهؤلاء لا يعتبرون موظفين عموميين ولكنهم يدخلون في طائفة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية

وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين في عرف المادتين ٨٩ و ٩٠ عقوبات الوزراء والقضاة على اختلاف طبقاتهم وأعضاء النيابة العمومية ورجال الشرطة والجيش ومستخدمو أقلام كتاب المحاكم وموظفو الوزارات والمصالح العمومية ومستخدموها على اختلاف طبقاتهم الخ . وقد حكم بأنه يعتبر موظفاً عمومياً وكيل ادارة البضائع في مصلحة السكة الحديدية لأنها احدى جهات الحكومة الادارية (١)

(١) قرار قاضي الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٥ مايو ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١١٣)

**الموظف الرزى يقع تعيينه باطلا** — هل يفقد الموظف صفته فلا تطبق عليه احكام الرشوة اذا لم يراع في تعيينه الاجراءات او الاصول المقررة ؟ الجواب على هذا يقتضى التمييز بين حالتين : فاذا كان النقص الذى وقع فى اجراءات تعيينه مما لا يعتمد به او كان على رغم اهميته غير معروف بحيث ان الموظف لم يفقد بسببه شيئاً من مظاهر السلطة التى تسبغها عليه وظيفته فان ذلك لا يمنع من تطبيق احكام الرشوة عليه فكتاب المحكمة الذى لم يحلف اليه القانونى قبل تقلد وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة اذا باشر عمله وقبل عطاء من احد ارباب القضايا لاداء عمل من اعمال الوظيفة او للامتناع عن عمل كذلك . اما اذا كان النقص بحيث يمنع منه قيام الموظف باعمال الوظيفة بحال فلا يمكن ان تطبق عليه احكام الرشوة لانعدام الركن الأول من أركان الجريمة وهو الصفة . فاذا انتحل فى هذه الحالة صفة الموظف العمومى وأخذ جمالة مقابل قيامه بعمل يزعم أنه من اختصاص وظيفته فلا مانع من معاقبته فى هذه الحالة بعقوبة النصب اذا توفرت أركانه . وكذلك يكون حكم الشخص الذى لم يعين قط بوظيفة عمومية اذا انتحل صفة الموظف العمومى والشخص الذى كان موظفاً وزالت عنه هذه الصفة بعزل أو نحوه فى هاتين الحالتين واشباههما يمكن تطبيق احكام النصب ولكن احكام الرشوة لا تنطبق بحال<sup>(١)</sup>

(٢) **الخبراء والمحكمون** — لم ينص قانون العقوبات المصرى القديم على الخبراء والمحكمين ولكن الشارع رأى ان يضيف هذا النص الى المادة ٩٠ الجديدة اقتباساً من المادة ١٧٧ عقوبات فرنسى . ولكن فات الشارع المصرى انه قد اتى بعد هذه العبارة بعبارة ام وليس لها مقابل فى القانون الفرنسى وهى عبارة ( وكل انسان مكلف بخدمة عمومية ) وان فى هذه العبارة ما يغنى عن النص على الخبراء والمحكمين على وجه التخصيص اذ لا مشاحة فى ان الخبراء

(١) . جارو. ٤ : بقرة ٢٥٢٣ جارسون مادة ١٧٧ بقرة ٤٩ — ٥١ بلانش ٣ بقرة ٤١٢

والمحكمين يدخلون في عداد الاشخاص المبكفين بخدمة عمومية  
أما وجه عناية الشارع الفرنسى بالنص على الخبراء والمحكمين فراجع الى ما  
ظهر من قصور القانون قبل سنة ١٨٦٣ عن أن ينال بالعقاب الخبير أو  
المحكم الذى تمتد يده الى الرشوة مع ان الاول يعاون القضاء على احقاق  
الحق والثانى يقوم مقام القاضى فى فض الخصومات بين الناس . وليس ارتشاء  
الخبير أو المحكم بأقل خطراً على المصالح العامة من ارتشاء القاضى . ولما كان  
نص القانون قاصراً على الموظفين العموميين وكانت المحاكم تأبى تطبيق هذا  
النص على الخبراء والمحكمين رأى الشارع الفرنسى أن يسد النقص بهذه  
الاضافة . أما فى القانون المصرى فالنص زائد ولا حاجة اليه  
ويلاحظ أن الخبير لا يقع تحت طائلة العقاب الا اذا ارتشى فى مأمورية  
ندبته اليها المحكمة (١)

٣ — كل شخص مكلف بمهمة عمومية — يدخل فى ذلك كل شخص  
ليس من طائفة الموظفين العموميين ولكنه يقوم بنصيب من الاعمال العامة  
ولا يكفى لتحقق المعنى المقصود هنا أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل  
من الاعمال العامة بل يجب أن يكون قد كلف بالعمل ممن يملك التكليف وهذا  
ظاهر من عبارة النص . وهذه العبارة مقتبسة من المادة ٢٤٦ من قانون  
العقوبات البلجيكية

ويدخل فى حكم هذا النص العمدة (٢) ومشايخ البلاد وقضاة محاكم الاخطا  
وأعضاء البرلمان ومجالس المديرات وسائر الهيئات النيابية وأعضاء المجالس  
المالية والطائفية وموظفو الاوقاف والمعاهد الدينية وأعضاء مجلس الاوقاف

---

(١) جارسون مادة ١٧٧ قرة ٨٥ — جارد ٤ قرة ١٥٢٢

(٢) نقض ٣ مارس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ ص ٨٩) و ٢٤ أكتوبر ١٩١٨

(المجموعة ٢٠ ص ٥٧) و ٢١ فبراير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ٨٩)

(٣)

الاعلى وأعضاء مجلس الازهر الاعلى ومستخدمو مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية وحلاقو الصحة <sup>(١)</sup> والمأذونون

### الركن الثانى - قبول الوعد أو الهدية أو العطية

هذا الركن منصوص عليه أيضاً فى المادة ٨٩ ع فى قوله ( قبل وعداً من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية ) أى أن يكون الموظف أو من يأخذ حكمه قد أزل سلطته وعمله منزلة السلعة يتجر بها ويبيعها لمن يدفع ثمنها وهذا ما أراد الشارع منعه بالنص على عقاب الرشوة .

**الرشوة المعجزة** - والغالب أن المرتضى يقتضى جزاء قيامه بالعمل أو امتناعه عنه ثمناً معجلاً وهذا ما أراده الشارع بقوله ( أو أخذ هدية أو عطية ) ولا يهم نوع العطاء الذى قدم الى الموظف ولا الصورة التى قدم بها فقد يقدم اليه على صورة هدية تأدياً معه أو اخفاء لقصد الرشوة وقد يقدم اليه فى غير خفاء على أنه ثمن لتلقيص العمل المطلوب . وكما يكون العطاء نقداً يصح أن يكون عروضاً أو اوراقاً مالية أو مجوهرات أو مصوغات أو ما كولات أو أى شئ آخر ذى قيمة . وعلى كل حال يجوز اثبات ما أعطى بكافة طرق الاثبات القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال مهما بلغت قيمة العطاء

**الوعر بالعطاء** - وقد لا يقبض المرتضى ثمن عمله معجلاً بل يكتفى من الراشئ بوعد بالعطاء أو الدفع فى المستقبل . وهذا أيضاً يعد رشوة وقد نصت عليه المادة ٨٩ فى قولها ( قبل وعداً من آخر بشئ ما ) . ذلك بأنه لا يشترط لتتمام الرشوة ان يكون المرتضى قد قبض بالفعل ثمن العمل المطلوب منه . اذ الرشوة لا تقوم على الدفع من جانب والقبض من الجانب الآخر بل تقوم على مجرد العرض والقبول . فتفى تم العرض والقبول تمت الرشوة ولو كان الدفع مؤجلاً <sup>(٢)</sup>

(١) تقضى ١٥ ابريل ١٨٩٩ ( القضاء ٦ ص ٢٤٤ )

(٢) جارسون مادة ١٧٧ قرة ٥٥

وأما يشترط تمام جريمة الرشوة من جانب المرتشى أن يكون قد قبل فعلاً ما قدم إليه أو ما وعد به . على أنه لا يشترط أن يكون القبول صريحاً بل يصح أن يستنتج القبول من ظروف الاحوال . ولا صعوبة في اثبات القبول عند ما يكون العطاء قد دفع معجلاً فإن قبض الموظف للعطاء يعد قبولاً منه للرشوة . ولا يبقى بعد ذلك سوى اثبات هذه الواقعة

أما إذا كانت الرشوة قائمة على مجرد وعد بشيء ما فقد يتعذر في هذه الحالة معرفة ما إذا كان الموظف قد قبل هذا الوعد أو لم يقبله . وعلى الخصوص إذا سكت ولم يبد رأياً فإن السكوت قد يكون دليلاً على القبول كما يصح أن يكون دليلاً على التردد أو الرفض . ومما يزيد المسئلة صعوبة أن يكون الموظف قد مضى في عمله بعد ذلك وأنجز ما طلب منه فقد لا يكون ذلك منبعضاً قط عن رغبته في تحقيق الوعد وقبوله الضمني للرشوة بل منبعضاً عن رغبته في إتمام عمله على الوجه الذي تفرضه عليه واجباته بغض النظر عما إذا كان عمله هذا مطابقاً لمصلحة الراشئ أو معارضاً لها . وقد يكون من مصلحة الموظف الأني في مثل هذه الحالة أن يبلغ عن الراشئ ولكن سكوته عن ذلك لا يكفي وحده دليلاً على قبول الوعد بالرشوة . وعلى كل حال فلا مر في ذلك كله يجب أن يترك لتقدير المحكمة<sup>(١)</sup>

**الرشوة في صورة تعاقب** — وقد جعل الشارع المصري من قبيل الوعد والعطية الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو من شرائه بثمن أنقص منها أو من أي عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشى ( المادة ٩١ عقوبات ) وهذا ضرب من الرشوة غير المباشرة قد يلجأ اليه الطرفان لاختفاء معالم الجريمة ولكن العبارة في الواقع بالقصد الحقيقي للطرفين . فإذا باع الراشئ للمرتشى منزلاً يساوي ١٠٠٠ جنيه

بمبلغ ٨٠٠ جنيه وكان المفهوم بينهما ان البائع قد نزل عن فرق الثمن مقابل قيام الموظف له بعمل من أعمال وظيفته كان ذلك رشوة في الواقع على رغم استئثارها تحت ستار عقد البيع . وكذلك الحال فيما لو اشترى الراشئ من الموظف منزلا يساوى ألف جنيه بألف وخمسمائة جنيه . وقس على ذلك سائر العقود الاخرى . فاذا اجر الراشئ للرثئ منزلا باقل من أجر المثل أو استأجر منه منزلا أو اطيافا باكثر من أجر المثل عد الفرق رشوة وهكذا

**الرجاء لا يقوم مقام العطاء** — لا يعد مرتشيا ولا يعاقب بمقوبة الرشوة الموظف الذى يستمع للرجاء أو التوصية بغير ان يقبل هدية أو عطية . فاذا قام موظف بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل كذلك بناء على رجاء صديق أو الخاج ذى قرابة أو توسل شفيع أو وساطة ذى مقام فلا يمكن أن يعد من أجل هذا مرتشيا مهما اسرف في الاخلال بواجبات وظيفته من هذه الناحية لان الركن الثانى من اركان جريمة الرشوة وهو العطاء منعدم في هذه الحالة (١)

وليس في قانون العقوبات المصرى نص يعاقب موظفاً على اخلاله بواجبه بسبب الرجاء سوى المادة ١٠٦ ع التى تماقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل كل قاض يجعل للامر او الرجاء أو الطلب أو التوصية سبيلا الى نفسه فيمنع بسبب ذلك عن الحكم فى قضية أو يصدر حكما يثبت انه غير حق

**قبول العطاء بعد العمل** — كذلك لا يعد مرتشيا الموظف الذى يقبل من شخص أدى له عملا هدية أو عطية بعد اتمام ذلك العمل ولو خالف فى ذلك العمل واجبات وظيفته الا اذا كانت هذه الهدية أو العطية قد قدمت تنفيذا لاتفاق أو وعد سابق . اما اذا كانت قد اعطيت من قبيل الاعتراف بالجميل أو جزاء على حسن قيام الموظف بالعمل أو سرعة انجازه ولم تكن مسبقة بوعده فلا عقاب لان معنى الاتجار بالوظيفة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق على

العطاء سابقاً على أداء العمل . ونص القانون صريح في وجوب أن يكون قيام الموظف بالعمل أو امتناعه عنه نتيجة الاتفاق أو الوعد لا العكس <sup>(١)</sup>

**قبول العطاء بالواسطة** — قد لا تسلم الهدية أو العطية الى الموظف مباشرة وانما ترسل اليه من طريق غير مباشر كما لو سلمت الهدية أو العطية الى زوجة الموظف أو خليلته أو أبيه أو أخيه أو ابنه أو غيرهم ممن يمتنون اليه بصلة . وفي هذه الحالة يجب قبل مؤاخذه الموظف بالرشوة أن يثبت أنه كان على علم بذلك واتفاق مع الراشي أو أنه هو الذى اختار هذا السبيل أو أنه علم بالهدية بعد تقديمها فقبلها . أما اذا ظل جاهلاً بها فلا يكتفى لمؤاخذته أن تكون زوجته أو غيرها من ذوى قرياه قد قبلها فإن قبول هؤلاء لا يفي عن قبول الموظف . كذلك لا يسأل الموظف اذا علم بالهدية ولم يوافق على أخذها <sup>(٢)</sup> وقد لا تعطى الرشوة للموظف وانما تعطى لاحد ممن يتصلون بالموظف من ذوى قرابته أو غيرهم لينتفع بها لنفسه كمقدم الجوهر يقدم الى زوجة الموظف لتتخلى به وحكم هذه الحالة كحكم سابقها أى أنه يشترط فيها لعقاب الموظف علمه بالهدية وموافقته عليها

وقد أراد الشارع المصرى أن يضع حكماً لهذه الحالة فجاء بالمادة ٩٢ ع ونصها ( يعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التى تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أولاً أى انسان آخر عينه لذلك ) ويعيب هذه المادة قصور حكمها بسبب ذلك التقييد الذى وضعه الشارع فى ختام نصها وهو قوله ( أو لاى انسان آخر عينه لذلك ) فإنه قصر بذلك حكم المادة على الحالة التى يعين فيها الموظف مقدماً الشخص الذى تسلم اليه العطية . ولكن ما حكم العطية التى تعطى لزوجة الموظف مثلاً على غير علم منه حتى اذا علم بها

(١) جارو ٤ فقرة ١٥٢٩ — جارسون مادة ١٧٧ فقرة ٥٨

(٢) جارسون مادة ١٧٧ فقرة ٥٩ — ٦٠ — جارو ٤ فقرة ١٥٢٩ — شونو

وهيلى ٢ فقرة ٨٣٦

أثرها وقام بالعمل الذى يطلب منه . فهلا تعد هذه العطية رشوة مستوجبة للعقاب ؟ لاشك فى ذلك لان أركان الجريمة متوفرة كلها . فهل يمكن أن تصرف عبارة (عينه لذلك) الواردة فى ختام المادة الى أن الشارع قد أراد بها التصوير لا التحديد وأن العبرة فى كل الاحوال بعلم الموظف وموافقته سواء حصل ذلك قبل تقديم الهدية أو بعده وأنه لم يقصد بالعبارة المذكورة سوى اشتراط هذا العلم وهذه الموافقة ؟ قد لا يكون ذلك مستطاعاً لما بين هذه المادة والمادة ٩٥ من الارتباط الذى سيأتى بيانه عند الكلام على المادة المذكورة

### الركن الثالث - أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه

هذا الركن منصوص عليه فى المادة ٨٩ ع فى قوله (لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً او لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق)

ذلك هو الغرض من الرشوة ويجب ان يكون ذلك الغرض ماثلاً امام الموظف وقت الاتفاق وأن يكون هو علة قبوله العطاء أو طلبه الجمل . لان القانون لا يعاقب الموظف على مجرد قبول الهدايا أو العطايا وانما يعاقبه على الاتجار بأعمال الوظيفة

فلا يتحقق وجود هذا الركن الا اذا علم الموظف أن الهدية مقدمة للغرض السالف ذكره وقبلها على ان تكون ثمناً لما يطلب منه من العمل او الامتناع

فاذا قبل الموظف هدية من شخص ولكنه لم يكن يعلم غرض ذلك الشخص من تقديمها اليه فلا يعاقب اذا ظهر فيما بعد انها انما قدمت ثمناً لعمل يطلب منه

واذا علم الموظف الغرض من الهدية وقبلها ولكن على نية ان لا يعمل

فالظاهر أنه لا يمكن عقابه في هذه الحالة ايضاً لان القبول الذي يعاقب عليه القانون هو القبول القائم على نية التنفيذ وان كان من المتعذر التمييز بين هذه الحالة والحالة التي يتم فيها القبول ثم يعدل عنه لان الفرق بينهما راجع الى نية الموظف وليس من السهل الوصول الى تعرف حقيقتها .

ومما يزيد المسئلة صعوبة ان يتظاهر الموظف بالقبول غشاً وتدليساً حتى اذا استولى على العطاء ابي تنفيذ ماطلب منه . وقد يصح القول بأن لا اتفاق في هذه الحالة في الواقع فلا يبقى محل للعقاب . ولكن جارسون يرى ان الجريمة قائمة والعقاب واجب<sup>(١)</sup>

**اعمال الوظيفة** - يراد باعمال الوظيفة كل عمل يباشره الموظف أو يستطيع مباشرته بحكم وظيفته وبعبارة أخرى هو كل عمل يدخل في الاختصاص القانوني للوظيفة التي يتقلدها<sup>(٢)</sup>

فكل عمل يستطيع الموظف مباشرته لدخوله في اختصاص وظيفته يعد عملاً من أعمال الوظيفة وذلك بغض النظر عما اذا كان هذا العمل حقاً أو غير حق مادلاً أو ظالماً وسواء أقرته القوانين واللوائح أو لم تقره . فالحكم بالعقوبة أو بالبراءة عمل من أعمال وظيفة القاضي لانه داخل في اختصاص وظيفته . ولا يخرج عن هذا المعنى ان يكون قد حكم بالعقوبة حيث تجب التبرئة أو بالبراءة حيث كانت تجب العقوبة . كذلك القبض على الناس وحبسهم والافراج عن المحبوسين حبساً احتياطياً كل ذلك يعد من اعمال وظيفة وكيل النيابة ولا يخرج عن هذا المعنى ان يكون قد اساء استعمال السلطة المخولة اليه فامر بحبس من لا مبرر لحبسه أو افراج من لا يستحق الافراج وهكذا

ويخرج عن اعمال وظيفة الموظف كل ما لم تخوله القوانين واللوائح سلطة مباشرته والقيام به وبعبارة أخرى كل ما خرج عن اختصاص وظيفته . فليس

(١) جارسون مادة ١٧٧ فقرة ١٥٠

(٢) شوفو وهيلي ج ٢ فقرة ٨٣٧ - جاردو ٤ فقرة ١٥٢٦

من اعمال وظيفة وكيل النيابة الحكم في القضايا وليس من اعمال القاضى الجزئى الحكم فى الجنائيات وهكذا

ويجب التمييز بين العمل الخارج عن اختصاص الوظيفة والعمل الذى لا تقره القوانين أو اللوائح فسلطة الحكم خارجة عن اختصاص وظيفة وكيل النيابة ولكن حبس البرىء والافراج عن الجانى داخل فى اختصاص وظيفته وان كان مما لا تقره القوانين ويعد اخلافاً بواجبات الوظيفة (١)

ولا يعاقب الموظف العمومى بمقبولة الرشوة الا اذا قبل وعداً أو هدية أو عطية للقيام بعمل من اعمال وظيفته سواء كان هذا العمل حقاً أو غير حق أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له انه غير حق (المادة ١٩ ع) من هذا يفهم ان عقاب الموظف لا يقتصر على الحالة التى يقبل فيها وعداً أو عطاء للاخلال بواجبات وظيفته بل يعاقب الموظف بمقبولة الرشوة ايضاً اذا اخذ هدية لاداء عمل توجب وظيفته عليه اداءه لانه حق ومشروع. لانه فى كلتا الحالتين قد اتجر بوظيفته . فكاتب المحكمة يعد مرتشياً اذا اخذ عطاء ليثبت فى محضر الجلسة أقوالاً لم يقلها احد المحضوم كما يعد مرتشياً اذا اخذ عطاء ليسرع فى انجاز عمل كان يجب عليه انجازه من تلقاء نفسه

كذلك يعد مرتشياً الموظف الذى يأخذ هدية ليمتنع عن اداء عمل من اعمال وظيفته ولو ظهر له انه غير حق . فلاحظ البوليس يعد مرتشياً اذا اخذ عطاء ليمتنع عن تحرير محضر مخالفة ولو اعتقد او ظهر له انه لم يكن على حق فى تحرير المحضر لعدم وجود مخالفة او لأى سبب آخر

القبضاء والمحكومون والمكشوفون بمخمة عمومية — لكن احكام الرشوة لا تقتصر على الموظفين العموميين بل يدخل فيها اشخاص ليسوا بالموظفين وهم من ذكرتهم المادة ٩٠ عقوبات وليس لاحد من هؤلاء وظيفة . فاحد

الاعمال التي يعاقبون بسببها اذا هم أخذوا رشوة لادائها أو للامتناع عن أدائها؟  
 لم يتعرض القانون لبيان هذه الاعمال وانما اكدتني بالنص على أن هؤلاء  
 الاشخاص يعتبرون كالموظفين العموميين . والواقع أن حد ما يدخل من  
 الاعمال تحت حكم الرشوة يرجع الى طبيعة عمل كل طائفة على حدها ونوعه .  
 ويمكن القول على وجه الاجمال بأن هؤلاء الاشخاص يعدون مرتشين اذا  
 قبلوا وعداً أو أخذوا هدية أو عطية لاداء عمل من الاعمال الداخلة في حدود  
 مأموريتهم أو الاعمال التي كفوا بها أو ندبوا اليها أو للامتناع عن عمل من  
 هذا القبيل . فالخبير يعد مرتشياً اذا أخذ عطية ليعجل بأداء المأمورية التي  
 ندبته اليها المحكمة أو ليبدى رأيه في مصلحة أحد الخصوم أو ليمتنع عن  
 معاناة العين التي ندب لمعاينتها . والمحكم يعد مرتشياً اذا قبل وعداً أو أخذ  
 هدية أو عطية ليحكم لاحد الخصوم أو ليمتنع عن سماع أقوال الخصم الآخر  
 والنائب يعد مرتشياً اذا قبل وعداً أو أخذ هدية أو عطية ليبدى رأيه أو  
 يعطى صوته لمشروع معروض على المجلس فيه مصلحة للراشئ أو ليمتنع عن  
 اعطاء صوته لمشروع فيه مضره للراشئ<sup>(١)</sup> . وقد حكم بأن العمدة الذي  
 يبدي بناء على طلب اللجنة المختصة رأيه بشأن تعيين شيخ بلد يعد قائماً  
 بعمل من أعمال وظيفته فاذا قبل عطية لأن يكون رأيه الذي يبيديه لتلك  
 اللجنة في مصلحة شخص معين عد مرتكباً لجريمة الرشوة<sup>(٢)</sup> وبأنه لما كان  
 من واجبات العمدة طبقاً للامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أن  
 يتدخل ودياً في المنازعات الحاصلة بشأن حدود الاملاك لحسبها فانه يعد  
 مرتشياً اذا قبل عطية للقيام بهذا الواجب<sup>(٣)</sup> وبأنه اذا كلف العمدة من

(١) جازو ٤ قرة ١٥٢٧ ص ٣٩١

(٢) نقض ٣ مارس ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ٥١ )

(٣) نقض ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٤٧ )

السلطة العسكرية وتحت الاحكام العرفية بتقديم اقرار لقرعة العمال فقبل مبالغ او هدايا نظير الامتناع عن تقديم بعض الاقرار يعتبر قبوله هذا ارتشاء<sup>(١)</sup>

مر المختص بالمطلوب — قد لا يقع خلاف فيما يتعلق بالاختصاص متى كان العمل المطلوب اداؤه والذي من اجله اعطيت الرشوة داخلا كله في اختصاص وظيفة الموظف المرتشى فلا يبقى ثمة صعوبة في تطبيق احكام الرشوة عليه كما بينا في الامثلة السابقة . ولكن قد يكون من مقتضى نظام توزيع الاعمال في دوائر الحكومة ان لا يقع عمل معين برمته في اختصاص موظف واحد بل يدخل في اعمال عدة موظفين يكون اسكل منهم نصيب من الاختصاص فيه فيكون من اختصاص احدهم مثلا مراجعته وعرض المباحث المتعلقة به ومن اختصاص الثانى اصدار الأمر بما يتبع بشأنه ومن اختصاص الثالث تنفيذ ذلك الامر وهكذا . فاذا أخذ أحد رشوة لانجاز هذا العمل وقدم للمحاكمة على الرشوة فقد يحتج بأن العمل لا يعد داخلا برمته في اعمال وظيفته وبأن احكام الرشوة لا يمكن تطبيقها عليه . ولكن الرأى المتبع في ذلك هو أنه لا يلزم لاعتبار العمل داخلا في اعمال وظيفة الموظف واختصاصها أن يكون هو وحده المختص بالقيام به في جميع أدواره بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص فيه ولو برأى استشارى وأن يكون قد اتجر بنصيبه هذا من الاختصاص المشترك<sup>(٢)</sup>

وتطبيقاً لهذه القاعدة حكم بانه ليس من الضرورى قانوناً ان يكون الموظف مختصاً وحده بالامور التي اعطيت الرشوة من اجلها حتى يكون جانباً بل يكفي ان تجوز استشارته في بعض هذه الامور . . . لان كل ما اشترطه القانون هو ان يكون العمل من اعمال الوظيفة وما دامت كلمة ( عمل ) جاءت

(١) قس ٢١ فبراير ١٩٢٠ ( المجموعة ٢١ عدد ٨٩ )

(٢) جارسون مادة ١٧٧ فقرة ٧٩

مطلقة في لا تتقيد بقدر من العمل معين ولا بنوع مخصوص منه (١)  
وحكم بأنه ليس من الضروري لتوافر اركان جريمة الرشوة المعاقب عليها  
بمقتضى المادة ٨٩ عقوبات ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف العمومي  
ادائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي ان يكون لها علاقة بها .  
فتقديم مبلغ لكاتب المجلس الحسي بقصد تأجيل قضية منظورة امام المجلس  
يعد شروفا في رشوة ولو ان التأجيل هو من اختصاص المجلس نفسه ولا  
يدخل في حدود وظيفته الكاتب (٢)

العمل الخارج عن اختصاص الموظف — اذا أخذ الموظف رشوة للقيام  
بعمل ليس من شأنه القيام به لانه لا يدخل في اعمال وظيفته واختصاصها فلا  
يمكن ان تطبق عليه احكام الرشوة لانعدام الركن الثالث من اركان الجريمة (٣)  
ولكن المسئلة تحتاج الى بعض التفصيل

الصورة الاولى — اذا اعتقد الموظف ان العمل من اختصاصه وأخذ  
الرشوة على ان يؤدي ما طلب منه وكان العمل في الواقع خارجا عن اختصاصه  
فلا عقاب لان اعتقاد الموظف لا يمكن ان يقوم مقام الحقيقة الواقعة وهي  
أن العمل ليس من اعمال وظيفته (٤)

الصورة الثانية — اذا كان الموظف يعلم انه غير مختص وقبل الرشوة  
اعتاداً على غفلة الرأى ولكنه لم يوم الرأى بشيء مخالف للحقيقة فلا عقاب  
عليه أيضاً

---

(١) قرار قاضي الاحالة بمحكمة معمر الابتدائية بتاريخ ٥ مايو ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١١٣)

(٢) نقض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ١ ص ١)

(٣) جازو ٤ ققرة ١٥٢٩ — جارسون مادة ١٧٧ ققرة ٦٨ — بلانش ٣ ققرة ٤١٧

(٤) شوفو وهيلج ٢ ققرة ٨٤٠ ص ٦٣٠ — قارن نقض ١٢ يولي ١٨٩١ (الحقوق

**الصورة الثالثة** — اذا كان الموظف يعلم أن العمل ليس من اختصاصه ولكنه أومر الرأى انه من اختصاصه واخذ الرشوة على ان يقوم بالعمل فلا يمكن عقابه بعقوبة الرشوة للاسباب المتقدمة . ولكن يجوز عقابه بالمادة ٢٩٣ ع اذا بلغ ايهامه حد النصب وتوافرت الاركان المطلوبة <sup>(١)</sup>

**الصورة الرابعة** — اذا كان الموظف والرأى على علم بأن العمل لا يدخل فى وظيفة الموظف واخذ الموظف الرشوة على ان يسمى بنفوذه لانجاز العمل لدى الموظف المختص وقام بالسعى فعلا فلا عقاب على الموظف فى مصر ولكنه يعاقب فى فرنسا بعقوبة الرشوة لان المادة ١٧٧ ع ف تعاقب أيضاً كل من يتجر بنفوذه لدى السلطات العامة . والمادة الفرنسية تنص على حالتين مختلفتين ( الاولى ) حالة النائب الذى يتجر بنفوذه لدى جهات الحكومة ليحصل للناس على رتب أو نياشين أو وظائف أو عطاءات أو مقاولات أو أى امتياز أو فائدة أخرى مما تمنحه السلطات العامة ( والثانية ) حالة أى شخص آخر — ويدخل فى ذلك الموظف غير المختص — يتجر بنفوذه لدى جهات الحكومة لغرض من الاغراض المذكورة <sup>(٢)</sup>

اما فى مصر فلا يمكن معاقبة النائب على الرشوة الا اذا اخذها ليعطى رأيه أو صوته لعمل او مشروع مما يدخل فى اختصاص الهيئة النيابية التى ينتسب اليها او ليمتنع عن اعطاء رأيه او صوته كذلك — كما انه لا يمكن معاقبة أى انسان آخر يتجر بنفوذه الشخصى لدى السلطات العامة لغرض من الاغراض السابق ذكرها او لاي غرض آخر — اللهم الا اذا استعمل الاحتيال فى ايهام الناس بان له نفوذ لدى الحكام او اتخذ اسما كاذبا او صفة غير صحيحة واستولى بواسطة ذلك على اموال الناس فعندئذ يمكن عقابه بعقوبة النصب . اما احكام

(١) شوفو وهيلج ٢ ققرة ٨٤٠ ص ٦٣٩

(٢) جارسون مادة ١٧٧ ققرة ٨٦ — ١٢٥ — جاردو ٤ ققرة ١٥٢٢ و ١٥٢٧

الرشوة فلا يمكن تطبيقها بحال لانعدام الركن الاول من أركانها وهو صفة الموظف العمومي والركن الثالث وهو عمل الوظيفة

المصورة الخامسة - اذا كان الموظف والراشي على علم بأن العمل ليس من اختصاص الموظف وأخذ الموظف الرشوة موهماً الراشي بأنه سيمضى بنفوذه لانتمام العمل المطلوب لدى الموظف المختص ولم يكن في نيته السعى فانه لا يعاقب بعقوبة الرشوة ولكن يجوز عقابه بعقوبة النصب اذا توافرت أركانه

### المبحث الثاني - في الجريمة التامة والشروع

منى تتم جريمة المرتشى - نصت المادة ٨٩ ع على أنه يعد ارتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً أو أخذ هدية أو عطية . ويستفاد من هذا النص كما قلنا فيما سبق ان الجريمة تتم بمجرد صدور القبول من الموظف أو بأخذه الهدية أو العطية . وأن قيام الموظف فعلاً بتنفيذ العمل الذي كان الغرض من الرشوة أو بالامتناع عن العمل أمرزائد على الجريمة لخصوله وعدمه لا يؤثران على تمام الجريمة . كما أنه لا يؤثر عليها ندم المرتشى بعد القبول ورده الهدية الى الراشي

ذلك هو الرأي الذي يستقيم مع نص القانون المصري والقانون الفرنسي معاً لاتحاد النصين في هذه النقطة وهو الرأي الذي أخذ به جارو<sup>(١)</sup> وأيده فيه جارسون<sup>(٢)</sup> ولكن غيرهما من الشراح لا يرى هذا الرأي ، فيقول بلانز ان الموظف الذي يقبل الوعد بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية ثم يمتنع باختياره وارادته عن تنفيذ ما تعهد به للراشي لا يعاقب لأن الجريمة لا تتم الا بالأخذ والتنفيذ ولا يعد هذا شروعاً معاقباً عليه لأنه قد عدل عنه باختياره . أما

(١) جالرو ٤ فقرة ١٥٢٩

(٢) جارسون مادة ١٧٧ فقرة ١٤٧

إذا كان عدوله ناشئاً عن أسباب لا دخل لارادته فيها فإنه يعاقب في هذه الحالة على الشروع في الجريمة<sup>(١)</sup> وهذا هو رأى شوفو وهيلي أيضاً<sup>(٢)</sup>

وظاهر أن هذا الرأى لا يتفق مع نص القانون بل هو يضيف الى الجريمة ركناً جديداً لم يتطلبه القانون وهو التنفيذ الفعلى للغرض الذى أعطيت من أجله الرشوة . وقد يكون هذا الرأى أقرب الى العدل وأصلح للموظف وأدعى الى تشجيعه على الانابة والعدول عن المضى في جريمته الى النهاية ولكن الذى يمنع الأخذ به مخالفته للنص الصريح

ومع أن جارسون ينتقد هذا الرأى ويأخذ بالرأى الأول فإنه يرى أن في التشريع الحاضر نقصاً كان يحسن بالشارع تلافيه . وذلك بالنص على اعفاء الموظف من العقوبة اذا هو عدل عن الاتفاق ورد الهدية الى صاحبها قبل تنفيذ ما تعهد به<sup>(٣)</sup>

ولعل هذا النقص أظهر في القانون المصرى منه في القانون الفرنسى حيث نص الشارع في المادة ٩٣ ع على اعفاء الراشئ والمتوسط من العقوبة اذا أخبرا الحكومة بالجريمة أو اعترفا بها وهو نص لا مقابل له في القانون الفرنسى . والحقيقة أن الشارع المصرى لم يراع في هذا الاعفاء جانب الراشئ أو الوسيط وإنما رعى به الى غاية اعظم شأناً وهى تمهيد السبيل الى اثبات الجريمة على الموظف وتضييق سبل الخلاص في وجهه لأن جريمة الرشوة على عظم خطورها وشدة ضررها بالمصلحة العامة من الجرائم التى يستعصى على المحقق اثباتها في كثير من الأحوال لعناية مرتكبيها باخفاء اثرها وتكتم امرها . فليس يتسق مع هذا ان يفكر الشارع في شمول الموظف برحمته اذا هو ندم على فعلته وعدل عن اتفائه .

(١) بلانش ٣ فقرة ٤١٦

(٢) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٨٤٤

(٣) جارسون مادة ١٧٧ فقرة ١٤٣

وقد اخذت المحاكم المصرية بالرأى القائل بتمام جريمة الرشوة بمجرد اخذ الموظف للهدية أو العطية فقضت محكمة النقض بأن الموظف العمومى يعد مرتكباً لجريمة الرشوة اذا أخذ هدية أو عطية لتأدية عمل من أعمال وظيفته ولو رد فيما بعد تلك الهدية أو العطية للراشئ ولم ينجز ما وعده به <sup>(١)</sup>

المشروع — وانباطاً لهذا الرأى لا يبق للشروع فى الجريمة التى تقع من جانب الموظف المرتشى سوى صورة واحدة وهى ان يطلب الرشوة لنفسه فلا يجاب الى طلبه <sup>(٢)</sup>

### المبحث الثالث — فى عقاب المرتشى

تقضى المادة ٩٣ عقوبات بمقابلة الموظف الذى يرتشى بالسجن ويحكم عليه فوق ذلك بغرامة تساوى قيمة ما اخذه من الرشوة أو ما وعد به . وهذا الحكم ينطبق أيضاً على الاشخاص الذين اعتبرتهم المادة ٩٠ ع فى حكم الموظفين . فاذا طبقت المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة فلا يؤثر ذلك على الغرامة ولا يجوز تخفيضها بحال بل يحكم بها كاملة <sup>(٣)</sup>

فاذا وقف الفعل عند حد الشروع عوقب الموظف بالمادة ٩٣ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات

---

(١) تقضى ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٣/٣٨)

(٢) جارسون مادة ١٧٧ فقرة ١٥١ مكررة

(٣) تقضى ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١/٣٨)

## الفصل الثاني

### في جريمة الرشى

#### المبحث الاول — في اركان الجريمة

لم يضع الشارع المصرى مادة خاصة يبين فيها اركان جريمة الرشى كما فعل الشارع الفرنسى فى المادة ١٧٩ ع ف ولكن أركان جريمة الرشى تقابل اركان جريمة الموظف المرتشى فهى مثلها ثلاثة (أولها) أن يكون الرشى قد اعطى وعدا أو هدية أو عطية (وثانيها) ان يكون هذا الاعطاء لشخص ممن اجتمعت فيه الصفات المطلوبة فى المادتين ٨٩ و ٩٠ ع (وثالثها) ان يكون هذا الاعطاء لغرض من الاغراض المذكورة فى المادة ٨٩ ع<sup>(١)</sup>

#### الركن الاول — الاعطاء

يشترط ان يكون الرشى قد وعد الموظف بشىء ما او اعطاه هدية أو عطية مما سبق الكلام عليه . ويمد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التى يمنحها الرشى للمرتشى ببيعه متاعا او عقارا بثمان أقل من ثمن المثل أو بشرائه منه شيئا بثمان أزيد من قيمته الى آخر ما جاء بالمادة ٩١ ع . ولا يشترط لتحقيق الجريمة من جانب الرشى ان يكون قد عرض الرشوة على الموظف بالقول أو بالكتابة صراحة بل يكفي ان يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض ولو لم ينسب ببنت شقة متى ثبت انه انما قصد بالاعطاء شراء ذمة الموظف<sup>(٢)</sup> فكثيرا ما يقع ان تقدم الرشوة الى الموظف داخل ظرف على صورة خطاب اوفى محفظة على انها تتضمن أوراقا او مستندات اوفى علبة سجائر او ما أشبه ذلك

(١) جاردو ٤ فترة ١٥٣٤ — جارسون المادة ١٧٩ فترة ٤

(٢) جارسون مادة ١٧٩ فترة ٦

ولا يقوم الرجاء من جانب الراشئ مقام العطاء فلا يعد راشياً من يرجو موظفاً في عمل من اعمال وظيفته او يوصيه باذائه على وجه خاص او يتوسل اليه بعظيم ولو كان غرضه من ذلك حمل الموظف على تنفيذ عمل غير حق او مخالفة واجباته على اية صورة اخرى . ولم يعاقب القانون المصرى على التوصية والرجاء الا في حالة واحدة نص عليها في المادة ١٠٥ ع وهى حالة الموظف الذى يتوسط لدى قاض او محكمة لصالح احد الخصوم او اضرارا به سواء بطريق الامر او الطلب او الرجاء او التوصية

كذلك لا يعد راشياً من اعطى موظفاً عمومياً هدية أو عطية بعد قيامه بالعمل الذى كان مطلوباً منه الا ان يكون ذلك تنفيذا لاتفاق سابق فيعاقب الراشئ على الوعد

### الركن الثانى — صفة الموظف

يجب ان يكون الراشئ قد اعطى الوعد أو الهدية أو العطية الى موظف عمومى أو مأمور أو مستخدم أو خبير أو محكم أو الى انسان مكلف بخدمة عمومية . فيصح ان يكون الراشئ قد تقدم بالعطاء الى قاض أو كاتب محكمة أو ضابط بوليس أو أحد رجال الشرطة أو خفير أو نائب أو عمدة أو شيخ بلد أو حلاق صحة أو مأذون الخ . فاذا اعطى الراشئ الرشوة الى شخص على أنه موظف فاذا به غير موظف فلا عقاب عليه لانعدام الركن الثانى للجريمة <sup>(١)</sup>

### الركن الثالث — الغرض من الرشوة

يشترط ان يكون العطاء قد قدم الى الموظف ليؤدى عملاً من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو ليمتنع عن عمل من الاعمال المذكورة . ويجب ان يكون هذا الغرض هو الباعث للراشئ على اعطاء الرشوة <sup>(٢)</sup> فاذا تقدم

(١) جارو ٤ فقرة ١٥٣٤ — جارسون مادة ١٧٩ فقرة ١٤ — ١٥

(٢) جارو ٤ فقرة ١٥٣٤ — جارسون مادة ١٧٩ فقرة ١٨

شخص الى موظف عمومي بعبء على انه مجرد هدية ولم يثبت انه كان يرى بذلك الى حمل الموظف على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل فلا عقاب والامر في ذلك موكل الى تقدير المحكمة . على انه لا يشترط ان يفصح الراشي عن قصده من تقديم العطاء فقد بينا عند الكلام على الركن الاول ان العطاء لا يلزم فيه أن يكون مقترناً بقول أو بيان وانما يستنتج قصد المعطى في هذه الحالة من ظروف العطاء ومناسباته فاذا قدم العطاء الى قاض مثلاً وكان بين يديه قضية للمعطى ولم يكن بينهما تعارف أو صلة سابقة تحمل على التهادي أو على أن يبرأ أحدهما الآخر كان ذلك قرينة على نية الرشوة . ومع ذلك فقد حكم بأن افصاح الراشي عن غرضه من العطية أمر ضروري لتأكيد نيته حتى تكون العقوبة واجبة لان الرشوة بالمعنى المعاقب عليه هي العطية التي يقصد بها حمل الموظف على مخالفة واجباته<sup>(١)</sup> ولكن هذه القاعدة لا يصح أن تؤخذ على إطلاقها فكثيراً ما يكون لسان الحال أفصح من لسان المقال

ويجب أن يكون العمل الذي يطلب الى الموظف القيام به أو الامتناع عنه داخلاً في اختصاصه . فاذا كان الموظف غير مختص فلا يمكن أن يعاقب الراشي على الرشوة ولا على الشروع فيها ولو كان قد قدمها على اعتقاد أن الموظف مختص . وقد حكم بأنه ( اذا كان العمل الذي أعطيت الرشوة من أجله لاجل اجرائه أو الامتناع عنه ليس هو من اختصاص الموظف اذ ليس في وسعه عمله كانهاء ذلك العمل أو خروجه من سلطته الى سلطة أخرى فتكون الشروط القانونية غير متوفرة ولا يكفي اعتقاد الراشي بمقدرة المراتشي على تلبية رغبته لتوقيع العقاب بل لا بد أن تكون مقدرة المراتشي في هذه الحالة فعلية<sup>(٢)</sup> . على أنه ليس من الضروري أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون

(١) محكمة النيا الجزئية في ٢٠ يناير ١٩٠٦ ( الحقوق ٢١ ص ٢٢٧ )

(٢) محكمة السطة الجزئية في ٢٩ مارس ١٩٠٨ ( الحقوق ٢٣ ص ٢٨٩ )

لها علاقة بها . فتقديم مبلغ لكتاب المجلس الحسبي بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعد شروفاً في رشوة ولو أن التأجيل من اختصاص المجلس نفسه ولا يدخل في حدود وظيفة الكاتب<sup>(١)</sup>

ويعاقب الراشي إذا قدم الى الموظف عطاء ليقوم له بعمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً<sup>(٢)</sup> فيعاقب بمقربة الرشوة الشخص الذي يتقدم الى موظف بعطاء لينجز له عملاً من حقه أن يطالب بانجازه

ولكن هل يعاقب الراشي إذا قدم الى الموظف عطاء ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته شرع في القيام به بغير حق ؟

مثال ذلك — شرع أحد رجال الشرطة في القبض على انسان يزعم أنه ارتكب مخالفة والواقع أنه لم يرتكب مخالفة فأعطاه هذا مبلغاً من النقود ليمتنع عن القبض عليه

ليس في نصوص القانون ما يساعد على معرفة الجواب لان الشارع المصري لم يضع نصاً خاصاً للجريمة الراشي كما قدمنا . وكل ما أورده من البيان عن أركان هذه الجريمة انما هو مستنبط بطريق المقابلة من أحكام المادة ٨٩ ع الخاصة بالموظف المرتشى . وقد يقال ان المقابلة تقتضى العقاب في الحالة التي نحن بصدددها لان الموظف يعاقب اذا أخذ هدية أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر له أنه غير حق

ولكن يرد على هذا بأن الشارع انما أراد بمباراة (ولو ظهر له أنه غير حق) أن يأخذ السبيل على الموظف كيلا يعتذر بأنه انما امتنع عن العمل لانه تبين له أنه غير حق وأن لا محل عندئذ لعقابه . فان للموظف من سلطة وظيفته ما يعينه على الخروج على حدود القانون متى أراد وفي وسعه أن يتخذ من هذا

(١) تقض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ دد ١)

(٢) بلاتش ٣ فقرة ٤٣١ — جارد ٤ فقرة ١٥٣٤ — جارسون مادة ١٧٩ فقرة

٢٠ — أنظر بكس ذلك شوفو وهيلي ٢ فقرة ٨٥٤

وسيلة للاتجار بوظيفته فيتقاضى من الناس ثمن امتناعه عن ظلمهم والعبث بحقوقهم وحريتهم . فإذا أخذ بجريرته في هذه الحالة فلا يسوغ له أن يعتذر بأنه امتنع عن العمل لظلمه . ولكن لا شيء من هذا كله يصدق على حالة الراشئ أو يصح أن يحتج عليه به فإن الذى يدفع جعالة ليخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع في القيام به لا يبتغى بذلك جر منم ولا شراء ذمة موظف وإنما يريد الخلاص من شرمحق ودفع مضرة لا يبررها القانون فهو جدير بالرافة والعطف ولا محل لمعاقبه إذا لم يستطع دفع الاذى عن نفسه إلا برشوة الموظف

وقد يكون من الممكن الاستناد في مثل هذه الاحوال — أو في بعضها على الأقل — الى حكم المادة ٥٦ ع التى تعنى من العقاب من يرتكب جريمة تحت تأثير الاكراه

وعلى كل حال تكون هذه الحالة من الاحوال التى تفترق فيها جريمة الراشئ عن جريمة المرتشئ فيحل العقاب بالمرتشئ ويعنى الراشئ منه للاسباب المتقدمة

### المبحث الثانى — فى الجريمة التامة والشروع

مضى تتم جريمة الراسئ — تتم جريمة الراشئ فى نفس الوقت الذى تتم فيه جريمة المرتشئ وينبنى على ذلك أن الراشئ لا يعاقب بمقوبة الجريمة التامة الا اذا قبل الموظف الوعد أو الهدية أو العطية<sup>(١)</sup> . فاذا تم الاتفاق فلا يؤثر على تمام الجريمة أن يكون المرتشئ لم ينفذ ما وعد به سواء كان عدوله عن التنفيذ راجعاً الى محض اختياره أو الى أسباب لا دخل لارادته فيها<sup>(٢)</sup> . كما أن الراشئ لا يستفيد من عدوله عن الاتفاق بعد تمامه أو طلبه رد العطاء

(١) تقض ٢٧ إبريل سنة ١٩٠١ (المجموعة ٢ ص ٢٨٥)

(٢) جارسون مادة ١٧٩ قرة ٣٨ و ٣٩

الشروع — نص القانون في المادة ٩٦ ع على حكم خاص لحالة الشروع في جريمة الرشوة فقال (من شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه ..... يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى) وهذا الحكم لا يخرج في شيء عن قواعد الشروع العامة وكان يمكن الاستغناء عنه بحكم المادة ٤٥ ع لولا أن الشارع أراد الرأفة بالراشئ فخفض عقابه على الشروع عن الحد الذى كان يستحقه لو طبقت عليه المادتان ٤٥ و ٤٦ ع مع المادة ٩٣ . فالشروع في الرشوة من جانب الراشئ جنحة تدخل في اختصاص القاضى الجزئى بخلاف الشروع من جانب المرتشى فإنه جناية

ولا بد في الشروع من توفر أركان الجريمة التامة بمعنى أنه يجب أن يكون الراشئ قد تقدم بالمطاء الى موظف عمومى ليحمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل كذلك . فاذا أبى الموظف قبول العطاء وقفت الجريمة عند حد الشروع وعوقب مرتكبها بالمادة ٩٦ ع . وهذا ما اراده الشارع بقوله (ولم تقبل منه) وهذه العبارة زائدة ولا حاجة اليها لأنها مستفادة من الاحكام العامة للشروع بل هى قاصرة عن تصوير كل حالات الشروع لان الشروع لا يقتصر على حالة عدم قبول الموظف فقط بل يتحقق أيضاً بكل فعل آخر يوقف الجريمة قبل تمامها أو يجعلها خائبة الأثر كالتبض على الراشئ أثناء عرض الرشوة . وقد حكم بأن الراشئ يعاقب على شروعه في رشوة الموظف العمومى ولو أن الموظف أخبر رؤسائه بأمر الرشوة من بدء حصولها وظل يوافقهم بما يجرى بينه وبين الراشئ من المخاطبات مع تظاهره للراشئ بمظهر المستعد للقبول حتى ضبطت الجريمة<sup>(١)</sup>

ويحصل الشروع في الرشوة بمجرد وعد الراشئ باعطاء الهدية ولو لم يبرزها

(١) محكمة استئناف بروكسل بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٤ (البازيكريزى بلج ١٨٩٤

أو يعين نوعها أو قيمتها<sup>(١)</sup>

وكما يقع الشروع على يد الراشئ يجوز أن يحصل بواسطة شخص ثالث<sup>(٢)</sup> ويعتبر مرتكباً لجريمة الرشوة وواقعاً تحت العقوبات المنصوص عنها في المواد ٨٩-٩٦ ع الشخص الذى يشرع فى اعطاء رشوة لكاتب مفتش الرى ليحمله على أن لا يقيد اسمه فى الكشف الذى يكتب بناء على أمر المفتش بأسماء المخالفين للوائح الرى لأنه لم يقدم النقود للكاتب المذكور الا لغرض أن يتمتع عن أداء عمل من أعمال وظيفته التى ندب اليها من رئيسه مفتش الرى<sup>(٣)</sup>

ويطبق على جريمة الشروع فى الرشوة كافة القواعد التى تنطبق على الشروع فى الجرائم عموماً فاذا عدل الراشئ باختياره عن تقديم الرشوة قبل رفض الموظف أو قبل القبض عليه فلا يعاقب<sup>(٤)</sup>

### المبحث الثالث — فى عقاب الراشئ

نص القانون على عقاب الراشئ مع المرتشئ فى المادة ٩٣ ع فجعل عقابه كالمرتشئ أى السجن مع غرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به أما فى حالة الشروع فالمادة ٩٦ عقوبات تعاقبه بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

### فرع — فى عقاب الراشئ

لم يترك القانون حكم الراشئ أى الوسيط لقواعد الاشتراك العامة بل نص على عقابه فى المادة ٩٣ ع فجعله مساوياً لعقاب الراشئ والمرتشئ أى

(١) نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩٠١ (المجموعة الرسمية ٢ ص ٢٨٥)

(٢) انظر الحكم السابق

(٣) محكمة بنى سويف الابتدائية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١٢١)

(٤) جارسون مادة ١٧٩ فقرة ٤٣

السجن مع غرامة تساوى قيمة ما اعطى أو وعد به  
أما في حالة الشروع فيختلف عقابه بحسب ما اذا كان وسيطاً للراشئ أو  
للمرتشئ . فإذا كان يعمل لصالح المرتشئ فيعده شريكاً له ويعاقب على الشروع  
بالمادة ٩٣ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ ع . وإذا كان يعمل للراشئ فيعاقب معه بالمادة  
٩٦ عقوبات

المبحث الرابع — في حالة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٩٣ عقوبات  
نصت المادة ٩٣ ع في ختامها على أنه (يعنى من العقوبة الراشئ أو المتوسط  
إذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها) ومعنى هذا أن الشارع اعتبر  
الاخبار أو الاعتراف عذراً مئفياً للراشئ والوسيط من عقاب الرشوة . وعلّة  
هذا الاعفاء ظاهرة وهى أن الراشئ والوسيط يؤديان خدمة للمصلحة العامة  
بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها  
وتسهيل اثبات الجريمة عليه

والفرق بين الاخبار والاعتراف أن الاول يكون قبل اكتشاف الجريمة  
والثانى بعد اكتشافها والتقبض على المتهمين بها والشروع في التحقيق معهم  
ولم تبين المادة ٩٣ ع الوقت الذى يحصل فيه الاعتراف حتى يترتب عليه  
الاعفاء من العقوبة ولكن متى كان الاعتراف صريحاً وموافقاً للحقيقة تكون  
نتيجته الاعفاء اذا حصل في أى وقت قبل صدور الحكم في الموضوع<sup>(١)</sup>  
وقد حكم بأنه يلزم لاعفاء الراشئ أو المتوسط من العقوبة أن يكون  
الاخبار أو الاعتراف حاصلًا من كل منهما بقصد اظهار الحقيقة وأن يكون  
مطابقاً للواقع وكاشفاً لظروف الحادثة بكيفية لا يعترىها لبس ولا تضليل...  
أما اذا كان الاخبار أو الاعتراف حاصلًا لمجرد الخلاص من العقوبة ومجردا عن  
كل ايضاح وتفصيل أو كان مسوقاً بطريقة تخالف ظروف الحادثة ولا تنطبق

على الوقائع الثابتة في الدعوى .... فلا يستحق صاحبه ان يتمتع بمنحة الاعفاء من العقوبة لعدم توفر المقابل الذى يقصده الشارع وهو الاخبار أو الاعتراف بالجريمة على حقيقتها حتى يكون هادياً وكاشفاً وموصلاً لا اكتشافاً أمر المرتشين ومعاقبتهم (١).

واذا ارتكب الراشى والوسيط جريمة شروع في رشوة فلا يكون الاخبار أو الاعتراف منهما أو من أحدهما سبباً في الاعفاء من العقوبة لان حكمة الاعفاء وهى تسهيل القبض على الموظف المرتشى منعدمة في هذه الحالة (٢)

## الفصل الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ عقوبات

المادة ٩٤ ع — يعد مثل الراشى ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة ( أى المادة ٩٣ ) من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته

هذه الجريمة لا علاقة لها في الواقع بجريمة الرشوة لانه ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة ولكن الشارع المصرى شبهها بالرشوة الايجابية مجازاة للشارع الفرنسى الذى اعتبرها في المادة ١٧٩ ع ف صورة من صور جريمة الرشوة وهو اعتبار لا أساس له من الحقيقة . على أن الشارع المصرى قد هذب فكرة الشارع الفرنسى بعض التهذيب فجعل الجريمة شبيهة بجريمة الرشوة لا صورة من صورها ونص عليها في مادة خاصة

(١) جنابات أسبوط في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٠٤ (الحقوق ١٩ ص ١٨١)

(٢) انظر في هذا المعنى تقض ٩ يناير سنة ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٢٥) وجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية سنة ١٩١٣ عدد ١٣١

أما وجه الشبه بجريمة الرشوة فلأنها قد تؤدي الى نفس النتائج الخطيرة التي تؤدي اليها الرشوة الايجابية فضلا عن أن الجريمتين تشتركان في ركنين من أركانهما<sup>(١)</sup>

وعلى كل حال فالجريمة بصورتها الواردة في المادة ٩٤ ع نادرة الوقوع وهي أندر في صورتها الايجابية — أى في صورة الاكراه على أداء عمل — منها في صورتها السلبية وهي الاكراه على الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة. فقد يتصور أن موظفاً عمومياً يحاول تنفيذ عمل أو أمر صادر اليه فيتعرض له شخص ويستعمل معه وسائل العنف أو التهديد ليحمله على الامتناع عن المضي في تنفيذ العمل أو الأمر الصادر اليه . ومن أمثلة ذلك مايقع للمحضرين الذين يكلفون بتوقيع الحجز على المدينين أو بتنفيذ الاحكام القضائية على أموال المحكوم عليهم . ولم أر في مجاميع الاحكام المصرية حكماً في قضية من هذا القبيل طبقت فيه المادة ٩٤ ع بل الذي يطبق في هذه الاحوال عادة هي المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ عقوبات

ولا يتصور في هذه الجريمة التقابل الذي يوجد عادة بين جريمة الراشئ وجريمة المرتشئ فان الذي يعاقب في حالة المادة ٩٤ ع هو المعتدى وحده ولا يتصور امكان معاقبة الموظف لان قبوله تم تحت تأثير الاكراه أو التهديد

### المبحث الاول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة ثلاثة كجريمة الرشوة (أولها) استعمال طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد (وثانيها) أن يكون ذلك في حق موظف (وثالثها) أن يكون ذلك بقصد الحصول منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته<sup>(٢)</sup>

(١) جارسون مادة ١٧٩ فقرة ٨

(٢) قارن جاردو فقرة ١٥٣٤ — وجارسون مادة ١٧٩ فقرة ٤

## الركن الاول — استعمال الاكراه أو التهديد

يتكون الركن الاول من أحد فعلين (١) استعمال طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه وقد جاء الشارع بهذه العبارة ترجمة لعبارة *voies de fait* الواردة في النص الفرنسي أو (٢) استعمال طرق التهديد ويراد بعبارة *voies de fait* أعمال العنف أو الاعتداء أيًا كان نوعها ولكنها تطلق عادة على أعمال الاعتداء البسيطة كالضرب ونحوه فلا يشترط اذن لوجود الركن الاول أن تكون أعمال العنف أو الاعتداء قد بلغت من الشدة مبلغاً جسيماً . أما التهديد فيشترط فيه أن يكون جدياً ومؤثراً في نفس المجنى عليه<sup>(١)</sup>

## الركن الثاني — الموظف

يشترط أن يكون العنف أو التهديد قد وقع على موظف عمومي وقد سبق الكلام على الموظف العمومي بما فيه الكفاية

## الركن الثالث — الغرض

يجب أن يكون العنف أو التهديد قد وقع على موظف لجملة على قضاء أمر غير حق أو على اجتناب أداء عمل من أعمال وظيفته وهنا تختلف الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع عن جريمة الراشي السابق الكلام عليها فإن الراشي هناك يعاقب متى كان غرضه حمل الموظف على قضاء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً . أما هنا فلا يعاقب مرتكب الاعتداء الا اذا كان غرضه من الاعتداء على الموظف جملة على قضاء عمل غير حق . والظاهر أن الشارع رأى أن الذي يريد قضاء عمل حق لا يتصور فيه أن يلجأ الى طرق العنف أو التهديد لقضاء هذا العمل بل يلجأ الى طرق المحاسنة

والترضية بعباء أو نحوه . وعلى كل حال فالشخص الذى يلجأ الى طرق العنف أو التهديد ليحمل الموظف على قضاء عمل حق لا يمكن عقابه بالمادة ٩٤ ع وانما يمكن عقابه بالمواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ ع ويعاقب الشخص بالمادة ٩٤ ع اذا ارتكب أعمال الاعتداء أو التهديد ليحمل الموظف على اجتناب عمل من أعمال وظيفته . فاذا كان العمل المراد اجتنابه غير حق فما أظن أنه يمكن تطبيق المادة ٩٤ ع على مرتكب الاعتداء فى هذه الحالة للأسباب التى سبق بيانها عند الكلام على جريمة الراشئ . بل أرجح تطبيق المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ ع عليه فى هذه الحالة

### المبحث الثانى — فى الجريمة التامة والشروع

منى تتم الجريمة — يرى جارسون أن هذه الجريمة تتم متى اعتقد مرتكب الاعتداء أو التهديد أن اعتدائه أو تهديده قد أثمر الثمرة المطلوبة<sup>(١)</sup> ولكنى أرى أن من الصعب تعليق تمام الجريمة وعدم تمامها على أمر يرجع الى نفسية الجانى اذ كيف يمكن الوصول الى معرفة هذه الحالة النفسية الا من طريق الجانى وهو يهيمه فى كل الاحوال أن لا تبلغ الجريمة حد التمام حتى لا تطبق عليه العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٩٣ ع

وعندى أنه يجب قياس هذه الجريمة على جريمة الراشئ السابق الكلام عليها وهذه لا تتم الا بقبول الموظف القيام بالعمل أو الامتناع عنه . فيجب ألا تعتبر جريمة المعتدى تامة الا اذا ترتب على الاعتداء أو التهديد قبول الموظف تنفيذ ما يطلب منه سواء قام بعد ذلك بالتنفيذ أو لم يتم

الشروع — أما الشروع فقد نص عليه القانون فى المادة ٩٦ ع فى قوله (من شرع فى اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده) فالجريمة تعتبر واقعة عند حد الشروع اذا لم يبلغ

الجاني مقصده من الضرب أو التهديد . وفي النص الفرنسي للمادة ٩٦ ع يعبر عن ذلك بقوله ( quand elle n'aura pas eu d'effet ) أى انه علق خيبة الجريمة على عدم ترتب الاثر فيستنتج من هذا ان الجريمة تعتبر تامة في نظر الشارع اذا ترتب عليها الاثر المطلوب وهذا مما يؤيد ما ذهبنا اليه فيما يتعلق بالجريمة التامة

### المبحث الثالث — في العقاب

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع عند تمامها بعقوبة الرأشى المقررة في المادة ٩٣ ع أى بالسجن ولكن لا يتصور امكان الحكم عليه بفرامة لان أساس الفرامة المنصوص عليها بالمادة ٩٣ عقوبات اتمامها بقيمة ما أعطى أو وعد به وهنا لاعطاء ولا وعد فأساس التقدير معدوم واذن لا يمكن الحكم بفرامة وان كانت المادة ٩٤ ع تقول ( يعد مثل الرأشى ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة ) فذكرت العقوبات بصيغة الجمع ولكن هذا النص يجب أن يصرّف الى عقوبة السجن دون غيرها

أما في حالة الشروع فيعاقب الجاني بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٩٦ ع أى بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

## الفصل الرابع

### في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٥

المادة ٩٥ ع — كل من قبل وعداً أو عطية أو فائدة خصوصية كالمبين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة بعد ان فرغ الشارع من النص على حكم الرأى والمرأى والوسيط نص في المادة ٩٥ ع على حكم الشخص الذى يتقبل الهدايا والعطايا لنفسه بالنيابة عن الموظف وبالتفاق معه بعد أن مهد لهذا بالمادة ٩٢ ع التى نصت على ان الرشوة يصح ان تكون لفائدة الموظف أو لفائدة شخص آخر يعينه الموظف . وقد انتقدنا عند الكلام على المادة ٩٢ ع ذلك القيد الذى وضعه الشارع فى ختام المادة وهو قوله ( عينه لذلك ) لانه يخرج من حكم المادة صورة الهدية التى تعطى لاحد اقارب الموظف أو ذويه بغير علمه حتى اذا علم بالهدية اقرها وقام بالعمل الذى يطلب منه وقلنا ان هذه الحالة لا تقل اجراماً بالنسبة الى الموظف عن الحالة التى عنيت المادة بالنص عليها وانه يجب ان لا تختلف عنها فى الحكم ولكن لهذا القيد حكمة خاصة بالنسبة الى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٥ ع فان الشارع على ما يظهر قد اراد ان يجعل الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة تابعة لجريمة الموظف ومتفرعة عنها بحيث لا توجد هذه الجريمة الا بعد تمام جريمة الموظف ولا يتصور وجودها سابقة عليها وهذا لا يكون الا فى الحالة التى يتفق فيها الرأى مع الموظف مقدماً على الشخص الذى تعطى اليه الهدية كما هو مبين فى المادة ٩٢ ع ومن اجل هذا الغرض قصر الشارع حكم المادة ٩٢ ع على هذه الصورة دون غيرها وقد كان مستطاعاً ان ينتفع بحكمها فيما خرج عن ذلك

وينبني على هذا انه اذا تقدم الراشئ بالهدية الى زوجة الموظف على غير اتفاق سابق مع الموظف فقبلتها لنفسها مع علمها بالسبب الذى قدمت الهدية من أجله فلا يكفى ذلك لاعتبارها مرتكبة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٥ ع لان قبول الزوجة لم يكن مسبوقاً بالاتفاق مع الموظف على الهدية وعلى من تعطى اليه طبقاً لحكم المادة ٩٢ ع ومن الجائز ان لا يقر الموظف هذه الهدية فلا يبقى محل لمؤاخذته . فاذا قلنا بعقاب الزوجة فى هذه الحالة دون الزوج الموظف خرجنا بذلك عن الغرض الذى يظهر ان الشارع قد رعى اليه بتعليق حكم المادة ٩٥ ع على حكم المادة ٩٢ ع

غير ان الاخذ بالتواعد المتقدمة يجبر الى عدم معاقبة الزوجة — أو أى شخص آخر قبل الهدية أياً كانت صلته بالموظف — فى حالة اخرى كان يصح ان تعاقب فيها وهى حالة ما اذا قبلت الهدية لنفسها بغير علم سابق من الموظف ولكن مع علمها هى بسبب الهدية ثم اخبرت زوجها بالهدية فاقراها وقبل ان يقوم بالعمل المطلوب منه فى هذه الحالة يجب عقاب الموظف لان اركان جريمة الرشوة متوفرة بالنسبة اليه كما قدمنا . اما الزوجة فانها لا تعاقب بالمادة ٩٥ ع لان الشرط الوارد فى المادة ٩٢ ع لم يتحقق . كما أنه لا يمكن عقابها باعتبارها وسيطة لزوجها لانها لم تسع الى الحصول على الرشوة ولا باعتبارها وسيطة للراشئ لان الفرض أنها لم تسع الى حمل الموظف على القبول والعمل بما يريد الراشئ ومع هذا كله فهى قد مهدت سبيل الرشوة للراشئ وللمرتشئ بطريقة غير مباشرة

### المبحث الاول — فى أركان الجريمة

يشترط للمعاقب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٥ ع توفر ثلاثة أركان (الاول) أن يكون الجاني قد قبل وعداً أو عطية أو فائدة خصوصية كالمبين فى المادة ٩٢ (والثانى) أن يكون طامعاً بالسبب (والثالث) أن لا يكون قد

توسط بسعيه في الحصول عليها

الركن الاول — هو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية على الوجه المبين بالمادة ٩٢ ع. اى ان يكون هذا القبول مسبوقاً بالاتفاق بين الراشئ والموظف المرئى على الرشوة وعلى تعيين من تعطى اليه فاذا لم يوجد اتفاق من هذا القبيل فلا عقاب للاسباب التى سبق بيانها

الركن الثانى — يشترط لعقاب من اخذ الهدية أن يكون طاملاً بالسبب الذى قدمت من اجله اى ان يكون على علم بأن غرض مقدم الهدية حمل الموظف على اداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عن عمل كذلك . فاذا كان مجهول السبب فلا عقاب عليه وان عوقب الموظف من اجل الرشوة . مثال ذلك ان يكون الموظف قد اتفق مع الراشئ على العمل المطلوب وكلفه مقابل ذلك ان يشتري ساعة ويقدمها الى ابنه على سبيل الهدية فقدمها لابن وتقبلها الابن على انها هدية ولم يعلم بما وراء ذلك فان الابن لا يمكن عقابه في هذه الحالة ولكن الموظف يعاقب

الركن الثالث — يشترط لتطبيق المادة ٩٥ ع ألا يكون أخذ الهدية قد توسط بسعيه في الحصول على الرشوة بمعنى أن عمله يكون قاصراً على الأخذ او القبول فقط مع علمه بسبب الهدية او الوعد . اما اذا سبق ذلك سعى من جانبه في الحصول على الرشوة فان المادة ٩٥ يمتنع تطبيقها في هذه الحالة ويصبح أخذ الرشوة وسيطاً للمرئى وتنطبق عليه احكام المادة ٩٣ ع

المبحث الثانى — فى عقاب الجريمة

جعلت المادة ٩٥ ع عقاب من تنطبق عليه الحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به

## الفصل الخامس

### في عقوبة المصادرة

نصت المادة ١٨٠ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ١٧٤ من قانون العقوبات الايطالى على ان ما دفعه الراسى على سبيل الرشوة لا يرد اليه بحال بل يحكم بمصادرته . ولم ينص الشارع المصرى فى باب الرشوة على حكم من هذا القبيل . ولكن المادة ٣٠ عقوبات تنفى عن النص الخاص فانها تميز بصفة عامة الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة . والمحاكم المصرية تطبق هذه المادة على جريمة الرشوة وتقضى بمصادرة الاموال أو الاشياء الاخرى المضبوطة التى قدمت على سبيل الرشوة

## الباب الثاني

### في اختلاس الاموال الاميرية وفي الغدر

المواد ٩٧ — ١٠٤ عقوبات

هذا الباب يشتمل على عدة جرائم بعضها مذكور في عنوان الباب والبعض الآخر لم يذكر فيه وقد جاء الشارع المصرى في هذا الباب بجرائم ليس لها مقابل في القانون الفرنسى

## الفصل الأول

### في اختلاس الاموال الاميرية

المادة ٩٧ ع — كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو امتعة على اختلاس أو اخفاء شئ من الاموال الاميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الاوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئاً من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

هذه الجريمة من صور جريمة خيانة الامانة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ ع وانما الذى يميزها انها لا تقع الا من موظف عمومى أو من فى حكمه (١)

(١) جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٦٠ — جازو طبعة ثالثة جزء رابع هامش ص ٣٢٣  
نوتة ٢١

## المبحث الاول — في أركان الجريمة

تقوم جريمة الاختلاس على خمسة أركان (الاول) صفة الجاني و(الثاني) فعل الاختلاس أو الاخفاء و(الثالث) نوع الاشياء المختلسة أو المخفاة و(الرابع) أن تكون هذه الاشياء سلمت الى الجاني بسبب وظيفته و(الخامس) القصد الجنائي<sup>(١)</sup>

### الركن الاول — صفة الجاني

لا تطبق المادة ٩٧ ع الا على الاشخاص الذين ورد ذكرهم فيها وهم مأمورو التحصيل والمندوبون له والأمناء على الودائع والصارفة المنوطون بحساب نقود أو أمتعة . ولم يرد بالنص العربي ما يشعر بوجوب أن يكونوا من أرباب الوظائف العامة أو من القائمين بأعمال عامة . ولكن النص الفرنسي لهذه المادة وصف هؤلاء الاشخاص بلفظ (public) والواقع أن النص لا ينطبق الا على من كان من هؤلاء الاشخاص قائماً بأعمال ذات صبغة عامة كالموظفين العموميين ومن في حكمهم . وقد اقتبس الشارع المصري نص المادة ٩٧ ع بحرفها من نص المادة ١٦٩ من قانون العقوبات الفرنسي وقد تحاشى الشارع الفرنسي ذكر عبارة (موظف عمومي) بدلا من العبارات السابق ذكرها حتى لا تفسرها المحاكم تفسيراً ضيقاً فتخرج من حكم المادة من عدا الموظفين العموميين<sup>(٢)</sup>

فكل ما يستفاد من عبارة النص هو أنه لا يشترط أن يكون الشخص الذي ينطبق عليه حكم المادة موظفاً عمومياً بالمعنى الضيق . واتباعاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية بأنه (يعاقب مندوبو تحصيل الاموال الاميرية

---

(١) جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٤ — جارو ج ٤ فقرة ١٤٩٣ — قارن بنى سويف

١٨ مايو سنة ١٨٩٣ (الحقوق ٨ ص ١٠٠)

(٢) جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٦ — ٧

بمقتضى المادة ٧٩ ع الخاصة باختلاس الاموال الاميرية بقطع النظر عن كونهم موظفين عموميين أو غير موظفين عموميين وعلى ذلك اذا اختلس المأذون الرسوم التي يحصلها عوقب بمقتضى هذه المادة<sup>(١)</sup>

على أنه يجب من الجهة الاخرى أن يكون الشخص قائماً بعمل ذى صفة عامة وان لم يكن موظفاً عمومياً<sup>(٢)</sup> فان لم يكن هذا ولا ذاك فلا يمكن أن تطبق عليه المادة ٩٧ ع بحال . فاذا جمع أحد أفراد الناس من طريق الاكتتاب أموالاً لصرفها على أعمال خيرية عامة ثم اختلسها فلا يعاقب بالمادة ٩٧ ع بل بالمادة ٢٩٦ عقوبات<sup>(٣)</sup> وقد حكم أيضاً بأن موظفى الدائرة الخاصة لا يعاقبون بالمادة ٩٧ ع اذا اختلسوا أموال الدائرة المسلمة اليهم<sup>(٤)</sup>

قاعدة — على هذا يمكن القول بأنه يشترط لتطبيق المادة ٩٧ ع شرطان ( أولهما ) أن يكون الجانى موظفاً أو مستخدماً عمومياً أو شخصاً مكلفاً بخدمة عمومية أو بعمل ذى صفة عامة ( وثانيهما ) ان يكون مأموراً بالتحصيل أو مندوباً له أو أميناً على ودائع أو صيرفاً منوطاً بحساب نقود أو امتعة

ويراد بمأمور التحصيل ( percepteur ) كل شخص مكلف بتحصيل أموال اميرية أو غيرها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو الاوامر . فالصراف الذى يجمع أموال الاطيان والكتاب الذى يحصل عوائد الاملاك أو رسوم الخفر والمأذون الذى يحصل رسوم عقود الزواج<sup>(٥)</sup> وحصل المجلس البلدى الذى يحصل الضرائب البلدية<sup>(٦)</sup> يدخلون جميعاً فى حكم المادة ٩٧ ع

(١) نقض ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١١ ( المجموعة الرسمية ١٣ عدد ٨ ) — أنظر أيضاً بمجموعة منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ١٥٢

(٢) جازو ٤ فقرة ١٤٩٣ — جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٨ — شوفو وهيبلى ٢ فقرة ٧٩١ — بلانش ٣ فقرة ٣٤٣

(٣) قانون نقض ٣ فبراير سنة ١٩٠٠ ( الحقوق ١٥ ص ٩٧ )

(٤) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ ( المجموعة الرسمية ١٤ ص ١١٠ )

(٥) نقض ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١١ ( المجموعة ١٣ عدد ٨ )

(٦) نقض ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ ص ١٤٠ )

أماندوب التحصيل ( commis à une perception ) فيراد به مساعد المأمور الذى يقوم بالتحصيل نيابة عنه بشرط ان تكون له صفة عمومية . أما اذا كلف المأمور ابنه بتحصيل بعض الاموال فاختصاصها بعد تحصيلها فلا يطبق عليه حكم المادة ٩٧ ع<sup>(١)</sup>

ويراد بالامناء على الودائع ( depositaire ) كل شخص اؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على حفظ مال أو شيء آخر مما ورد بالمادة ٩٧ ع كوكيل البوستة ومخزنجى السكة الحديد وأمين المكتبة وأمين الدفترخانة وكل شخص آخر ذى صفة عامة تحت يده بسبب وظيفته نقود أو أوراق أو سندات أو امتعة سواء كانت مملوكة للحكومة أو للأفراد

وليس بشرط ان تكون وظيفة الشخص الاصلية حفظ الامانات والودائع بل يكفي ان يكون ذلك جزءاً من وظيفته أو ان يكون من مقتضيات اعمال وظيفته فأُمور الضبطية القضائية التى يضبط مع المتهم نقوداً أو أشياء أخرى أثناء التحقيق ويحفظها عنده على ذمة القضية يعد اميناً على هذه الاشياء فاذا اختلسها عوقب بالمادة ٩٧ ع . ومن هذا يتضح خطأ حكم محكمة الاستئناف العليا الذى قررت فيه انه اذا اختلس أحد مأمورى الضبطية القضائية اشياء سلمت اليه أثناء تحرير محضر جنائى فلا ينطبق عقابه على المادة ١٠٠ ع ( ٩٧ جديدة ) لانه لم يكن أميناً عمومياً كما هو الشرط فى تطبيق هذه المادة بل تقع الجريمة التى ارتكبها تحت حكم المادة ٣١٥ ( ٢٩٦ جديدة )<sup>(٢)</sup>

ويراد بالصيرافة ( comptable ) كل شخص منوط بحساب نقود أو امتعة كما تقول المادة أو بمباراة أخرى كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته باستلام نقود أو أشياء أخرى وحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجوه المقررة لها<sup>(٣)</sup>

(١) جارسون مادة ١٦٩ فقرة ١٨

(٢) محكمة الاستئناف العليا فى ٢٦ يوليه ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ٨٢ )

(٣) انظر فيما يتعلق بتطبيق القواعد السابقة : بالنسبة لمستخدى الدائرة السلية نقض

فاذا انعدمت الصفات المطلوبة في المادة ٩٧ ع امتنع تطبيقها فاذا اختلست زوجة الصراف شيئاً من الاموال الاميرية التي تحت يد زوجها فلا تعاقب بالمادة ٩٧ ع<sup>(١)</sup> وكذلك اذا كان الشخص موظفاً ولكنه لم يكن متصفاً بصفة من الصفات المذكورة في المادة واختلس أموالاً أميرية لا يعاقب بالمادة ٩٧ ع<sup>(٢)</sup> ولكنه في مصر يمكن عقابه بالمادة ١٠٣ ع

وعند تطبيق المادة ٩٧ ع يجب ان يبين في الحكم الصفة التي تنطبق على المتهم والا كان الحكم باطلاً ووجب نقضه<sup>(٣)</sup>

### الركن الثاني — فعل الاختلاس أو الاخفاء

يتكون الركن الثاني للجريمة من فعل مادی هو الاختلاس أو الاخفاء (détournement ou soustraction) وقد انتقد الشراح الفرنسيون ورود لفظ (soustraction) في هذه المادة لان هذا اللفظ بحسب الاصطلاح القانوني يفيد أخذ الشيء من حيازة شخص آخر والقرض هنا أن الشيء موجود في حيازة المتهم فلا يمكن أن يعد تصرفه فيه (soustraction) وكان الواجب أن يقتصر النص على ذكر لفظ (détournement) فهو الذي يعبر عن المعنى المقصود تماماً لأنه يفيد أن شخصاً حازراً لشيء مملوك لغيره يضيف ذلك الشيء الى ملكه الخاص<sup>(٥)</sup>

٦ يونيو ١٨٩٦ ( القضاء ٤ ص ٦ ) وبالنسبة لموظفي قلم التمغة نقض ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٣٩ ) وبالنسبة لموظفي مصلحة الاملاك الاميرية نقض ٢١ فبراير ١٩٢٠ ( المجموعة ٢١ عدد ٨٨ ) وبالنسبة لموظفي المجالس البلدية نقض ٨ يولي ١٩١١ ( المجموعة ١٢ عدد ١٣٨ / ١ ) . وبالنسبة لمستخدمي وزارة الاوقاف نقض ١٧ مارس ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ٦٣ ) وبالنسبة لمستخدمي مجالس المديرية نقض ٣٠ مايو ١٩١٤ ( المجموعة ١٥ عدد ١١٧ )

(١) البانديكت ١٨٤٠ — ٢ — ٤١١

(٢) جاردو ٤ ققرة ١٤٩٣ — جارسون مادة ١٦٩ ققرة ٣٤

(٣) نقض ٢٧ مايو ١٨٩٩ ( القضاء ٦ ص ٣٠٤ )

(٥) جاردو ٤ هامش ص ٣٢٣ نوت ٢١ — جارسون مادة ١٦٩ ققرة ٥٩

وقد وقع الشارع المصرى فيما وقع فيه الشارع الفرنسى من الخطأ فنقل  
اللفظين الى المادة ٩٧ ع وفضلا عن هذا فإنه لم يلتزم فى النص العربى الاصطلاح  
الذى جرى عليه فى بابى السرقة وخيانة الأمانة فاستعمل لفظ الاخفاء للتعبير  
عن معنى (soustraction) وقد يكون فيه بعض الدلالة على المعنى المقصود  
ولكنه على كل حال غير اللفظ الذى ع . به عن المعنى نفسه فى باب السرقة

مضى يومه المتهمس — ومحصل ما تقدم أن الركن المادى للجريمة  
يتم باضافة الجانى الشئ الذى سلم اليه بسبب وظيفته الى ملكه وتصرفه فيه  
تصرف المالك . على أن مجرد وجود عجز فى حساب أحد الصيارفة العموميين  
أو الأمانة على الودائع أو المحصلين لا يكتفى دليلا على حصول الاختلاس  
لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى الحساب . وكذلك لا يثبت حصول  
الاختلاس بمجرد التأخير عن رد الشئ فى الميعاد المقرر وانما يثبت بالامتناع  
عن الرد بعد مطالبته به أو بظهور استحالة الرد<sup>(١)</sup>

على أن المطالبة ليست شرطا لتحقيق الجريمة ولم يضع القانون طريقة  
خاصة لاثبات التهمة ولم يوجب التكليف بالرد بل ترك الامر لتقدير القاضى  
فاذا اقتنع بأن الاختلاس قد وقع فعلا فله أن يعتبر الجريمة موجودة ويحكم  
بالعقاب ولو أنه لم يسبق المحاكمة تكليف المتهم برد ما بيده<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز للمتهم أن يحتج بأن التأمين المقدم منه كاف لسد العجز الذى  
حصل بسبب الاختلاس<sup>(٣)</sup> فاذا رد المتهم الشئ أو قيمته بعد ثبوت الاختلاس  
فلا يؤثر ذلك على الجريمة وانما يصح اعتباره ظرفا خففا فقط<sup>(٤)</sup>

(١) جارو ٤ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ — جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٦٢ — شوفو وهيل

٢ فقرة ٧٩٢ — بلانش ٣ فقرة ٣٥٧

(٢) نقض ١٠ يونيه ١٨٩٩ (القضا ٦ ص ٣٢٨)

(٣) جارو ٤ ص ٣٢٤ فقرة ١٤٩٣

(٤) نقض ٣٠ مايو ١٩١٤ (المجموعة ١٥ ص ٢٣٣)

### الركن الثالث — نوع الاشياء المختلصة

يجب أن يكون محل الاختلاس شيئاً من الاشياء المذكورة على سبيل  
المحصّر في المادة ٩٧ عقوبات وهي الاموال الاميرية أو الخصوصية والاوراق  
الجارية مجرى النقود وغيرها من الاوراق والسندات والعقود والامتعة .  
ويدخل في هذا البيان النقود وأوراق البنك نوت والكمبيالات والتحاويل  
والسندات التي تحت الاذن وأذونات الصرف والاسهم والسندات المالية  
والامتعة والبضائع

هل يشترط أنه يكون لها قيمة مالية — من الاشياء الواردة في المادة  
٩٧ ع ما لا يمكن الاختلاف في طبيعته من حيث هو مال ومنها ما يمكن أن  
يقوم بمال ولكن عبارة (الاوراق والسندات والعقود) عامة بحيث يدخل فيها  
ما يمكن تقويمه بمال وما لا يمكن فهل المادة ٩٧ ع تماقب على اختلاس هذه  
الاشياء سواء كانت لها قيمة مالية أو لم تكن ؟ ذلك ما قد يفيدده ظاهر النص  
ولكن اذا نظرنا الى العقوبة التي وضعها الشارع للجريمة نجد أنها تشمل  
على دفع غرامة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يمكن تقدير هذه الغرامة الا اذا  
كان الشيء المختلس مما يستطاع تقويمه بمال . فيجب اذن قصر حكم المادة ٩٧ ع  
على اختلاس الاشياء ذات القيمة المالية أو التي يمكن تقويمها <sup>(١)</sup> فاذا كانت  
الاوراق أو السندات أو العقود المختلصة مما لا يقوم بمال وجب تطبيق المادة  
١٣٣ ع لا المادة ٩٧

ويستوى في تطبيق المادة ٩٧ ع أن تكون الاموال المختلصة أموالاً  
أميرية أو خصوصية كما هو صريح النص . وكذلك الحال فيما يتعلق بغير الاموال  
من الاشياء الوارد ذكرها في النص وان كانت كلمة (الخصوصية) لم تذكر

(١) جaro ع ٤ ص ٣٢٤ — ٣٢٥ — شوفو وهيل ٢ فقرة ٧٩٦ — بلانش ٣

فقرة ٣٥٠ — جارسون فقرة ٦٨

الامع الاموال ولكن الحكم واحد بالنسبة الى جميع الاشياء المبينة بالمادة<sup>(١)</sup> فيعاقب بمقتضى المادة ٩٧ ع الشخص الذى يختلس شيئاً من الاموال الاميرية المسلمة اليه بسبب وظيفته كما يعاقب مستخدم وزارة الاوقاف الذى يختلس أموال هذه الوزارة المسلمة اليه<sup>(٢)</sup> ومستخدم المجلس البلدى الاسكندري اذا اختلس شيئاً من الاموال التى كلف بتحصيلها<sup>(٣)</sup> . ومستخدم مجلس المديرية اذا اختلس شيئاً من أموال المجلس التى تحت يده<sup>(٤)</sup> وموظف قلم تمغة المصوغات الذى يختلس شيئاً من المصوغات الذهبية التى يسلمها اليه الافراد لاجل اجراء عملية الشئ<sup>(٥)</sup> ومخزنجى السكة الحديدية الذى يختلس البضائع أو الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته . ووكيل البوستة الذى يختلس النقود التى سلمه اياها أحد الافراد لتحويلها الى شخص آخر . والمحضر الذى يختلس ما قبضه من ثمن المنقولات التى باعها تنفيذاً لحكم صدر لاحد الافراد<sup>(٦)</sup>

### الركن الرابع - التسليم بسبب الوظيفة

تشرط المادة ٩٧ ع لعقاب المختلس أن يكون الشيء المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته وفى النص الفرنسى للمادة ( qui étaient entre ses mains en vertu de ses fonctions ) أى أن يكون الشيء بين يديه بسبب وظيفته فالنص الفرنسى لم يذكر التسليم بل اكتفى بوجود الشيء بين يدي المختلس والواقع أنه لا يشترط للعقاب أن يثبت أن الشيء قد سلم الى المختلس تسليماً

(١) جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٧٤ — ٧٥

(٢) نقض ١٧ مارس ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ٦٣ ) — ونقض ١٨ ديسمبر ١٩١٥

( المجموعة ١٧ عدد ٦٠ )

(٣) نقض ١٣ ابريل ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ ص ١٤٠ )

(٤) نقض ٣٠ مايو ١٩١٤ ( المجموعة ١٥ عدد ١١٧ )

(٥) نقض ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٣٩ )

(٦) سبرى ١٨٥٣ — ٢ — ٤١٧

بل يصح أن يكون قد أخذه هو أو أن تكون مقتضيات الوظيفة قد دعت الى وجود الشيء بين يدي الموظف على صورة ما . وعلى ذلك يعاقب بالمادة ٩٧ ع ضابط البوليس الذي يختلس المبالغ التي ضبطها مع شخص متهم بالسرقه وأودعها عنده على ذمة القضية لانه بقبضها قد أصبح أميناً عليها وقد أخذها بسبب وظيفته<sup>(١)</sup>

فاذا كانت وظيفة المختلس لا تقتضى تسليم الشيء اليه وسلم اليه على رغم ذلك أو أخذه هو بنفسه ثم اختلسه فانه لا يعاقب بالمادة ٩٧ ع بل يعاقب بعقوبة السرقه أو خيانة الأمانة<sup>(٢)</sup>

ولكن الحكم في مصر يختلف بحسب ما اذا كانت الاموال المختلسة اميرية أو خصوصية فاذا كانت اميرية واختلسها موظف لم تكن الاموال بين يديه بسبب وظيفته فانه يعاقب بمقتضى المادة ١٠٣ ع . أما اذا كانت الاموال خصوصية ولم يستلمها المختلس بسبب وظيفته أو لم توجد بين يديه بسبب هذه الوظيفة فانه يعاقب على اختلاسها بعقوبة السرقه أو بعقوبة خيانة الأمانة

مثال ذلك — حكم على شخص بغرامة في مخالفة أو جنحة فبدلاً من أن يذهب الى الكاتب المختص بتنفيذ الاحكام ويدفع اليه المبلغ المحكوم به دفعه الى كاتب الجلسة فأخذه الكاتب منه واختلسه . ففي هذه الحالة لا يعاقب الكاتب بالمادة ٩٧ ع لان الركن الرابع للجريمة غير متوفر في هذه الحالة لانه لم يستلم المبلغ بسبب وظيفته وليس من شأنه تحصيل الغرامات المحكوم بها . ولكنه يعاقب بالمادة ١٠٣ ع لانه أدخل في ذمته نقوداً للحكومة<sup>(٣)</sup>

(١) البازيكريزى باج ١٨٦١ — ٢ — ٣٦٧

(٢) جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٦٤ — جازو ٤ ص ٣٢٥ — ٣٢٦ — دالوز

١٨٥٦ — ١ — ٥٤٨

(٣) الحكم في فرنسا على خلاف ذلك وتعتبر الجريمة في هذه الحالة خيانة أمانة وتطبق

مثال آخر : ذهب متعاقدان الى مأمور تحرير العقود الرسمية لتحرير عقد بيع وأودع البائع عند مأمور التحرير الثمن الذى أحضره معه ليدفعه الى المشتري فاختلسه المأمور . ففى هذه الحالة لا يمكن عقاب المأمور بالمادة ٩٧ ع لانه ليس من مقتضى وظيفته استلام المبالغ التى يتعاقد عليها أصحاب العقود بل تنحصر وظيفته فى اثبات حصول الدفع أمامه . لكن المادة ١٠٣ ع لا تنطبق أيضاً فى هذه الحالة لان المال ليس مال الحكومة . فلا يبقى سوى أن يعد الفعل خيانة أمانة وتطبق عليه المادة ٢٩٦ ع<sup>(١)</sup>

واذا جمع مأمور مركز أموالا من الاهالى لانشاء كتاب مثلاً ثم اختلس هذه الاموال فلا يمكن عقابه بالمادة ٩٧ ع لانه لم يجمع هذه الاموال بمقتضى وظيفته أو بسببها فضلاً عن انعدام الصفة التى يتطلبها الركن الاول من أركان جريمة الاختلاس لأنه لم يكلف بتحصيل هذه الاموال بمقتضى قانون أو لأئحة أو أمر حتى يعد محصلاً أو أميناً عمومياً<sup>(٢)</sup> وكذلك لا يمكن عقابه بالمادة ١٠٣ ع لأن الاموال ليست أموال الحكومة . ولكن يجوز عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات

### الركن الخامس — القصد الجنائى

جريمة الاختلاس كجريمة خيانة الامانة لا تتم اركانها الا اذا كان الفعل المادى المكون لها مصطحباً بقصد جنائى وهذا مستفاد من نفس لفظي الاختلاس والاختفاء وقد قلنا فيما سبق ان مجرد ظهور العجز فى حساب المتهم

---

عليها المادة ٤٠٨ ع ف لانه لا يوجد بالقانون الفرنسى مادة تقابل المادة ١٠٣ عقوبات المصرية — أنظر دالوز ١٨٤٦ — ١ — ٣٧٠ وجارسون مادة ١٦٩ فقرة ٥٧

(١) فى هذه الحالة يتفق القانون الفرنسى مع القانون المصرى — أنظر جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٤٢ والبيدندكت ٤٣ — ١ — ٥٨٠

(٢) قارن فى هذا المعنى جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٣٥ وحكم محكمة النقض الفرنسية فى ١٠ يوليوسنة ١٨٥١ (دالوز ١٨٥٢ — ٥ — ٢٩١)

أو تأخره عن السداد قد لا يكفيان لإثبات حصول الاختلاس لكن متى ثبت ان هذا العجز أو التأخير ناشئ عن تصرف المتهم في الاموال تصرفاً مقترناً بنية الغش لم يبق محل للشك في ان الجريمة واقعة . فالقصد الجنائي في الاختلاس هو التصرف فيما تحت يد المتهم من الاموال أو غيرها بنية حرمان مالكها منها<sup>(١)</sup> . فلا يمد اختلاساً معاقباً عليه جنائياً مجرد تصرف المتهم فيما تحت يده من الاموال باتفاقها على وجوه عامة لم يؤذن بها لان نية الغش منعدمة في هذه الحالة . ويصح ان يكون عمله هذا محلاً لمساءلة تأديبية ولكنه لا يكون جريمة الاختلاس<sup>(٢)</sup> .

على انه لا يشترط لتوفر القصد الجنائي ان يكون المتهم قد استفاد شخصياً من فعل الاختلاس بل توجد الجريمة ولو طادت فائدتها على غير المختلس وقد يصعب في بعض الاحوال التحقق من وجود القصد الجنائي عند ظهور عجز في حساب المتهم أو عند تأخره عن السداد في الميعاد . فاذا كلف عند ذلك بالسداد فامتنع أو أنكر حصول العجز أو ظهر ان ليس في استطاعته السداد عد ذلك قرينة على حصول الاختلاس وتوفر نيته . اما اذا دفع المبلغ من فوره فان ذلك يمد قرينة على انتفاء نية الاختلاس الا اذا أمكن اثبات العكس في الحالتين<sup>(٣)</sup> .

وقد توجد امارات تدل على توفر القصد الجنائي كما لو فر المتهم عقب الاختلاس أو اختفى أو زور في دفاتره واوراقه لاختفاء أثر الاختلاس وهكذا

### المبحث الثاني — في اثبات العهدة

اذا كانت الاموال المختلسة اموالاً أميرية أو عمومية فاثبات وجود هذه الاموال في عهدة المتهم واستلامه اياها يكون طبقاً لما هو مثبت في الدفاتر

(١) جaro ٤ ص ٣٢٤ فقرة ١٤٩٣ — قارن جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٦٣

(٢) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٧٩٣ — جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٦١

(٣) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٧٩٢ — بلانش ٣ فقرة ٣٥٧

والسجلات والاوراق الرسمية فإذا تبين من عملية الجرد والمراجعة وجود نقص في عهدة الموظف كان ذلك امانة على حصول الاختلاس أما اذا كانت الاموال خصوصية أى ملكا للأفراد فلا يمكن مؤاخذه المتهم الا بعد اثبات حصول التسليم اليه بالطرق المدنية فإذا كان الشيء المدعى اختلاسه تزيد قيمته على عشرة جنيهات وجب اثبات التسليم بالكتابة الا في الاحوال الاستثنائية التي تقبل فيها البيئة طبقاً لقواعد الاثبات<sup>(١)</sup>

### المبحث الثالث — في عقاب الجريمة

تعاقب المادة ٩٧ ع المختلس بالسجن ويحكم عليه فضلاً عن ذلك برد ما اختلسه ويدفع غرامة مساوية لقيمة الشيء المختلس وقد توجد ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم فإذا طبقت المحكمة المادة ١٧ عقوبات الخاصة باستعمال الرأفة وخففت عقوبة السجن فلا يجوز لها بحال اغفاء المحكوم عليه من الرد أو من الغرامة المنصوص عليها أو تخفيض قيمتها<sup>(٢)</sup> لكن اذا حكم بادانة متهم لاختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية اخفاء للاختلاس وطبقت المادة ٣٢ عقوبات فقرة ثانية وحكم بأشد العقوبتين وهى عقوبة التزوير فلا يبقى بعد هذا محل للحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع لان العقوبة التي طبقت هى عقوبة التزوير لا الاختلاس<sup>(٣)</sup>

---

(١) جارسون مادة ١٦٩ ققرة ٩٥ — ٩٨ — جاور ٤ ققرة ١٤٩٥

(٢) نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ٧٢) ونقض أول يولي سنة ١٩١٦

(المجموعة ١٧ عدد ١٠٧) ونقض ٣١ مايو سنة ١٩٢٢ (الحاماة ٣ عدد ٢٢)

(٣) نقض ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠ (المجموعة ١ ص ٣٠٧) ونقض ١٩ ابريل سنة ١٩١٣

(المجموعة ١٤ عدد ١١٢)

## الفصل الثاني

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ عقوبات

المادة ١٠٣ ع — كل موظف ادخل في ذمته باى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

نبدأ بالكلام على هذه المادة عقب المادة ٩٧ ع لما بينهما من الشبه ولان المادة ١٠٣ قد جاءت في الواقع مكمله لاحكام المادة ٩٧ ع من بعض الوجوه ففيها تعميم لبعض الاحكام التي ذكرت على وجه التخصيص في المادة السالفة واطلاق لبعض الاحكام التي وردت مقيدة في المادة ٩٧ ع . ولكنهما من جهة أخرى لم تشتمل كل الصور التي تضمنتها المادة ٩٧ ع فهي أوسع حكما من المادة السابقة عليها من بعض الوجوه واضيق من بعض الوجوه

المبحث الاول — في المقابلة بين المادة ١٠٣ والمادة ٩٧

فن ذلك ان الركن المادى في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع لا يقع الا على صورة واحدة وهى الاختلاس وقد بينا معناه وحدوده فيما تقدم . اما المادة ١٠٣ ع فانها لم تقتيد بهذه الصورة بل نصت على العقاب في كل حالة يدخل فيها الموظف في ذمته شيئا من نقود الحكومة باية كيفية وعلى اية صورة ومن ذلك ان المادة ١٠٣ ع لم تشترط في الموظف صفات خاصة كما اشترطت المادة ٩٧ ع فكل موظف يعاقب بالمادة المذكورة ولو لم يكن محصلا ولا امينا ولا صرافا

ومن ذلك انها لم تشترط في النقود ان تكون في عهدة الموظف من قبل بسبب وظيفته بل هى تعاقب الموظف ولو اخذ نقود الحكومة من شخص آخر

لكنها مع ذلك قد اقتصر على عقاب من يأخذ نقود الحكومة (deniers de l'État) فخرج بذلك من حكمها من يأخذ أوراق الحكومة أو سندات أو أمتعتها كما خرج من يأخذ أموال وزارة الأوقاف أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو الأموال الخصوصية المملوكة للأفراد سواء كانت من قبيل النقود أو السندات أو العقود أو الامتعة

فيم نترك المادتين — وعلى هذا يمكن ان تترك المادتان في بعض الصور لما بينهما من التداخل فإذا كان الشخص محصلاً عمومياً واختلس نقوداً للحكومة كانت في عهده بسبب وظيفته فإن المادة ٩٧ تنطبق عليه كما تنطبق عليه المادة ١٠٣ لانه أدخل في ذمته نقوداً للحكومة ولكن المادة ٩٧ ع اولى بالتنطبق في هذه الحالة لان النص الخاص مقدم على النص العام . على انه اذا اعتبرنا هذا الفعل مكوناً لجريمتين مختلفتين وطبقنا عليه حكم المادتين ٩٧ و ١٠٣ مع المادة ٣٢ فقرة اولى أدى ذلك بنا الى نفس النتيجة وهي عقاب المتهم بأشد العقوبتين وهي في هذه الحالة عقوبة المادة ٩٧ ع

فيم تختلف المادتان — وتختلف المادتان فيما عدا الصورة السابقة . فإذا اختلس موظف نقوداً للحكومة ولم يكن ممن تنطبق عليهم الصفات الواردة في صدر المادة ٩٧ ع طبقت عليه المادة ١٠٣ دون المادة ٩٧

وكذلك اذا اخذ الموظف نقود الحكومة بطريقة غير الاختلاس كسرقة أو نصب أو غير ذلك عوقب بالمادة ١٠٣ لا بالمادة ٩٧

وكذلك اذا اختلس الموظف نقوداً للحكومة كانت تحت يده لا بسبب وظيفته بل بسبب آخر فانه يعاقب بالمادة ١٠٣ لا بالمادة ٩٧ ككاتب المحكمة الذي يختلس مبلغ الغرامة الذي دفعه اليه محكوم عليه ليسلمه الى كاتب التنفيذ وإذا كان الشخص موظفاً واختلس امتعة أو سندات للحكومة كانت

تحت يده بسبب وظيفته فإنه يعاقب بالمادة ٩٧ ع ولكن المادة ١٠٣ لا تنطبق عليه لأنها قاصرة على اخذ النقود

### المبحث الثاني — في اركان الجريمة

للجريمة أركان أربعة ( الاول ) ان يكون الجاني موظفاً ( والثاني ) أن يدخل في ذمته نقوداً أو يسهل لغيره اخذ نقود ( والثالث ) ان تكون هذه النقود ملكاً للحكومة ( والرابع ) القصد الجنائي

### الركن الاول — صفة الموظف

ذكرت المادة ١٠٣ ع كلمة ( موظف ) ولم تتبعها بكلمة ( عمومي ) كما جاء بالمادة ١٠١ و ١٠٤ من هذا الباب

وليس لهذا حكمة ظاهرة الا أن يكون الشارع قد أراد أن يطلق معنى اللفظ فلا يقتصر على طبقة الموظفين الذين بيدهم نصيب من السلطة العامة بل يشمل المستخدمين على اختلاف طبقاتهم ولعله أراد أيضاً أن يدخل في عموم اللفظ كل شخص مكلف بخدمة عمومية كالعمد والمأذونين الخ . على ان لذكر الموظف مجرداً عن وصفه نظائر في المواد ٩٠ و ٩٣ و ١٠٥ . ولم يرد الشارع في هذه المواد من لفظ ( الموظف ) معنى آخر غير المعنى الذي يفهم من عبارة ( موظف عمومي ) غير أن مما يؤسف له أن الشارع لم يلتزم طريقة واحدة في التعبير عن المعاني التي يرعى اليها

### الركن الثاني — ادخال نقود في الذمة أو تسهيل ذلك للغير

للركن الثاني صورتان فاما أن يكون الموظف قد أدخل في ذمته نقوداً أي أخذها لنفسه وتملكها أو انتفع بها . واما أن يسهل لغيره أخذ النقود وعبارة ( أدخل في ذمته بأي كيفية كانت ) واسعة المعنى جداً ويظهر أن الشارع قد توخى التعبير بهذه الالفاظ كي ينال بالعقاب كل من تمتد يده الى

أموال الحكومة من الموظفين ممن لا يدخل فعلهم في حدود الاختلاس المنصوص عليه في المادة ٩٧ عقوبات

وأول ما يدخل في معنى هذه العبارة فعل الاختلاس اذا لم تنطبق عليه المادة ٩٧ ع لعدم اتصاف الموظف باحدى الصفات الواردة في تلك المادة أو لأن الأموال التي اختلسها لم تكن تحت يده بسبب وظيفته . كذلك يدخل في حدود هذا النص سرقة الموظف لأموال الحكومة أو استيلاؤه عليها بطريق الاحتيال . وما يدخل في ذلك أيضاً أن يقدم موظف استمارة بمبالغ غير مستحقة أو بمبالغ أزيد مما هو مستحق له فعلاً ويستولى على المبلغ الوارد بها . أو أن يزور الموظف اذن صرف على احدى خزائن الحكومة ويقبض قيمته . وكذلك الحال فيما لو قبض الموظف من خزانة الحكومة مبلغاً بطريق الخطأ ولم يرده الى الحكومة عند علمه بالخطأ . ففي كل هذه الصور يعاقب الموظف بالمادة ١٠٣ عقوبات

أما التسهيل فمن صوره أن يحرر الموظف لأحد الأفراد استمارة بمبلغ يعلم أنه لا يستحقه أو أنه أكثر مما يستحق . وحكمة النص على هذه الحالة انها لو تركت للقواعد العامة لما عوقب الموظف بأكثر من عقوبة الشريك في الجريمة التي تقع من جانب من يقبض المبلغ وقد لا تزيد عن عقوبة السرقة أو النصب ولكن الشارع أراد أن يشدد عليه العقاب لأنه مطالب بالمحافظة على أموال الحكومة . وفي ارتكابه لهذا الفعل اخلال بواجبات وظيفته

### الركن الثالث — تقود الحكومة

يشترط ان تكون النقود التي ادخلها الموظف في ذمته مملوكة للحكومة ( l'État ) فإذا كانت مملوكة لمجلس مديرية أو لمجلس بلدى أو لمجلس محلى أو لأحد الافراد فلا تطبق المادة ١٠٣ ع

وعبارة تقود الحكومة يدخل فيها العملة على اختلاف انواعها وأوراق

البنكنوت ولكن لا يدخل فيها اى نوع آخر من الأوراق او السندات المالية . لكن تحرير ورقة من هذا القبيل او تزويرها تمهيداً لقبض قيمتها نقداً يصح أن يعد شروفاً فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ عقوبات

### الركن الرابع — القصد الجنائى

لا تتم الجريمة الا اذا كان الفعل المادى المكون لها مصطبجاً بالقصد الجنائى . ويعد القصد الجنائى متوفراً متى أدخل الموظف فى ذمته نقوداً للحكومة بنية الغش قاصداً بذلك حرمان الحكومة من أموالها

### المبحث الثالث — فى عقاب الجريمة

تعاقب المادة ١٠٣ ع الموظف الذى يرتكب الفعل المنصوص عليه فيها بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

## الفصل الثالث

فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ عقوبات

المادة ٩٨ ع — كل من يكلف بشراء شئ أو يبيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشئ أو يبيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضاً عليه بالعزل ان كان موظفاً عمومياً

هذه المادة ليس لها مقابل فى القانون الفرنسى ولم أجد فيما بين يديّ من المجاميع القضائية حكماً طبقت فيه المحاكم المصرية هذه المادة

والجريمة المنصوص عليها فيها ليست خاصة بآرباب الوظائف بل يجوز وقوعها

من افراد الناس . والذي دعا الى النص عليها في هذا الباب انها من الجرائم التي تضر بمالية الحكومة

### المبحث الاول - في اركان الجريمة

لهذه الجريمة اركان ثلاثة مستفادة من النص وهي (أولاً) ان يكون الجاني - سواء كان موظفاً او شخصاً عادياً - قد كلف بشراء شيء أو يبعه أو صنعه أو استصنعه على ذمة الحكومة (وثانياً) ان يكون قد استعمل الغش في الشراء أو البيع أو الكشف على الشيء أو صنعه (وثالثاً) ان يكون قد توصل بواسطة ذلك الغش الى الحصول على ربح لنفسه أو لغيره على حساب الحكومة

### الركن الاول - التكليف بالشراء الخ

هذه الجريمة خاصة بالاشخاص الذين تكلفهم الحكومة بعمل من الاعمال المذكورة في المادة وهي الشراء والبيع والصنع والاستصناع ويستوى ان يكون الشخص المكلف بشيء من ذلك موظفاً أو تاجراً أو متعهداً أو مقاولاً أو شخصاً آخر غير ذي حرفة وكما يصح ان يكون التكليف من الحكومة مباشرة يصح ان يكون التكليف ممن التزم للحكومة بعمل شيء من الاعمال السابق بيانها فالمقاول الذي يأخذ عملاً من باطن مقاول آخر متعاقد مع الحكومة يدخل في حكم هذه المادة لان النص ينطبق عليه . فيدخل في حكم هذه المادة الموظف الذي يكلف بشراء أدوات كتابية مثلاً للحكومة أو يبيع بعض الادوات أو المصنوعات التي تخرجها المدارس الصناعية أو المحصولات التي تنتجها أراضى الدومين والمتعهد الذي يلتزم للحكومة بتوريد الخبز واصناف المأكولات للمدارس والمقاول الذي يكلف باقامة مباني للحكومة أو بصنع مكاتب أو دواليب والتاجر الذي يكلف بصنع بعض الآلات أو باستصناعها وتوريدها للحكومة وهكذا

## الركن الثاني — استعمال الغش

يشترط لتطبيق المادة ٩٨ ع ان يكون الشخص الذى كلف بشئ مما تقدم بيانه قد غش فيما كلف بالقيام به فاذا كان قد كلف بالشراء مثلاً اشترى شيئاً اردأ نوطاً مما طلب اليه شراؤه . واذا كان قد كلف ببيع توطأً مع المشتري وباعه كمية أزيد مما اذن له ببيعه . واذا كان قد كلف بصنع شئ صنعته من مادة أقل جودة مما اتفق عليه أو أتقص من المقادير أو النسب المشروطة . واذا كلف باستصناع شئ توطأً مع الصانع على مثل ما ذكر . واذا كان مما كلف به الكشف على الشئ بعد صنعه للتحقق من مقداره تقبله ناقصاً عن القدر المتفق عليه

فاذا لم يرتكب الشخص غشاً بوجه من الوجوه فلا عقاب عليه ولو ربح من العمل ربحاً يعود بالخسارة على الحكومة . فالمقاول الذى يتفق مع الحكومة على تشييد بناء بقيمة أكبر من قيمة المثل لا يعاقب بالمادة ٩٨ ع اذا قام بالعمل على الوجه المتفق عليه . ولو كان فى ربحه من وراء ذلك خسارة على الحكومة . كذلك لا يعاقب بالمادة المذكورة الموظف الذى يتناول سمسة من التاجر الذى اشترى منه الاشياء المطلوبة للحكومة اذا كانت هذه السمسة لم يترتب عليها اغضاء الموظف عن تحرى جودة الاصناف المشتراة وقام بما كلف به على الوجه المطلوب ولم يكن من وراء الصفقة خسارة للحكومة وانما يجوز عقابه فى هذه الحالة بالمادة ١٠٣ عقوبات

## الركن الثالث — الحصول على ربح على حساب الحكومة

لا تتم الجريمة الا اذا كان الشخص المكلف بشئ مما ذكر قد استحصل بواسطة الغش على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة وفى النص الفرنسى ( au dépens du gouvernement )

ويكاد هذا الركن يكون متلازماً مع الركن الثانى فتى وقع الغش فى العمل  
ترتبت عليه خسارة للحكومة وربح لمن قام به  
وعلى كل حال لا يشترط ان يكون الربح المقصود هنا حقيقياً بل يكفي  
أن يكون ربحاً اعتبارياً أو نسبياً فالملقول الذى يعلم أن الصفقة التى تعاقدها  
مع الحكومة خاسرة ويغش فى العمل الذى كلف به ليقبل من مقدار تلك  
الخسارة يعتبر أنه ربح بمقدار ما قل من خسارته  
وليس بشرط أن يكون الربح قد عاد على الشخص الذى كلف بالعمل بل  
يعاقب هذا الشخص ولو عاد الربح على غيره فن كلف بشراء شئ للحكومة فغش  
فى صفه أو نوعه أو ثمنه ليربح التاجر الذى باعه إياه من وراء ذلك يعاقب  
بالمادة ٩٨ ع

### المبحث الثانى — فى العقاب

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ ع بالحبس ويحكم عليه  
أيضاً برد ما اخذه فاذا كان مرتكب الجريمة موظفاً صموياً حكم عليه فوق  
ذلك بالعزل

## الفصل الرابع

فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٩ عقوبات

المادة ٩٩ ع — أرباب الوظائف العمومية ايا كانت درجاتهم سواء كانوا  
رؤساء مصالح أو مستخدمين مرسومين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزمو  
الرسوم أو العوائد أو الاموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم اذا اخذوا فى  
حال تحصيل الغرامات أو الاموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن  
المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والمتزعمون يعاقبون بالسجن واما المستخدمون المرؤسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضاً برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها

هذه المادة مقتبسة مع بعض التصرف من المادة ١٧٤ عقوبات فرنسى والجريمة المنصوص عليها فيها تسمى فى الاصطلاح الفرنسى ( concussion ) وقد عرب هذا اللفظ فى القانون المصرى بلفظ ( الغدر ) كما يستفاد من عنوان الباب . وهذا اللفظ أبعد ما يكون عن أداء المعنى المقصود من اللفظ الفرنسى وقد يكون أكثر انطباقاً على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ ع أما الجريمة الواردة فى المادة ٩٩ ع فأقرب تسمية يصح ان تطلق عليها هى ( فرض المغارم )

ولم يبق للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٩ ع من الشأن ما كان لها فى العصور النابرة فان عصر المغارم والمكوس قد انقضى بتنظيم طرق تحصيل الاموال الاميرية وبتحديد الضرائب والرسوم واعلان دافعيها بمقدارها قبل جبايتها ولم يبق من صنوف المغارم سوى جرائم قليلة الخطر يرتكبها بعض صغار الموظفين كمحضر يطعم عند تحصيل الرسوم المستحقة على حكم أو انذار فى بضعة دراهم يقتضيها لنفسه على أنها جزء من الرسم المستحق وما اشبه ذلك

### المبحث الأول - فى أركان الجريمة

لهذه الجريمة أركان ثلاثة وهى ( الاول ) أن يكون مرتكبها موظفاً عمومياً أو ملتزماً بتحصيل الرسوم أو العوائد الخ . و ( الثانى ) أن يكون قد أخذ عند تحصيل الغرامات أو الاموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها و ( الثالث ) القصد الجنائى

## الركن الاول — صفة الجاني

لا يتصور وقوع هذه الجريمة الا من شخص ذى سلطة لانها تقوم على اساءة استعمال السلطة المخولة لمرتكبيها<sup>(١)</sup>

وقد نص الشارع المصرى فى المادة ٩٩ ع على طائفتين من الاشخاص يدخلون فى حكم هذه المادة وهما

(١) ارباب الوظائف العمومية اياً كانت درجاتهم و (٢) ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الاموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم . ثم قسم ارباب الوظائف العمومية الى ثلاث طبقات وهى (أولاً) رؤساء المصالح و (ثانياً) المستخدمين المرؤسون و (ثالثاً) المساعدون للرؤساء أو للمستخدمين

رؤساء المصالح — يتوقف على معرفة قصد الشارع من عبارة (رؤساء مصالح) فى المادة ٩٩ ع نتيجة كبرى لأنه خص رؤساء المصالح الذين يرتكبون الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة بعقوبة أشد من العقوبة التى قررها للمستخدمين والمساعدين . ولكن قصد الشارع من ذلك غير واضح . فهل أراد بذلك كبار الرؤساء الذين يشرفون على أعمال المصالح وكافة فروعها ويكون اليهم المرجع فى كل ما يتعلق بأعمالها وادارتها وتسيير أمورها كالنائب العمومى ومدير مصلحة الجمارك ومدير مصلحة السكة الحديدية ومدير مصلحة البريد ومديرى الاقاليم ومدير مصلحة الأموال المقررة ومدير قلم تنفة المصوغات أم يدخل فى النص أيضاً من دون هؤلاء من الرؤساء القائمين بإدارة فروع هذه المصالح كرؤساء النيابات بالمحاكم الكلية ووكلاء النيابات بالمحاكم الجزئية وباشكتاب المحاكم الابتدائية وباشكتاب المديرات ورؤساء الجمارك بالثغور ومن فى طبقتهم ؟ الراجح عندى أن هؤلاء جميعاً يدخلون فى طبقة رؤساء المصالح لان الطبقة التى نص عليها الشارع بعد طبقة

(١) جaro ٤ فقرة ١٥٠٢ — جارسون مادة ١٧٤ فقرة ٨

رؤساء المصالح هي طبقة المستخدمين المرؤسين (employés en sous ordre) وليس بين هؤلاء من تصدق عليه كلمة (مستخدم) بالمعنى المعروف في الاصطلاح الإداري والمالي بل هم جميعاً من طبقة أرقى وهي طبقة الموظفين . وعلى هذا يجب أن يفهم من عبارة (رؤساء مصالح) في عرف المادة ٩٩ ع كل شخص أسندت إليه رئاسة مصلحة أو فرع من مصلحة

المستفرد به المرؤسوه — هم من عدا رؤساء المصالح من عمال الحكومة الذين وكل اليهم تحصيل الرسوم والاموال والعوائد والغرامات ونحوها تحت اشراف رؤساء مصالحهم ويدخل في ذلك مستخدمو الجمارك الذين يقومون بتحصيل العوائد الجركية وصياغة البلاد ومحصول عوائد الاملاك ورسوم الخمر وكتاب المحاكم وكتاب النيابات والمحضرون وعمال البريد وعمال السكك الحديدية الخ .

مساعرو الرؤساء والمستفردون — اقتبس الشارع المصرى كلمة مساعد (préposé) من القانون الفرنسى وليس لهذا اللفظ معنى محدود أو خاص في الاصطلاح الإدارى المصرى بل هو يدخل في عموم لفظ المستخدمين لان هذا اللفظ يشمل جميع من عدا الموظفين من عمال الحكومة وعلى كل حال فقد أريد به هنا صفات المستخدمين الذين يقومون بمساعدة الرؤساء أو المحصلين والذين قد يوكل اليهم تحصيل بعض الاموال أو الرسوم أو العوائد تحت مسئولية رؤسائهم أو من يشتغلون معهم<sup>(١)</sup>

ويدخل في عبارة (أرباب الوظائف العمومية أياً كانت درجتهم) عدا من تقدم ذكرهم رؤساء مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ومستخدموها

---

(١) انظر جازو جزء راجع ص ٣٤٧ — ٣٤٨ — شوفو وهيل ٢ فقرة ٨١٤ —

بالنسبة لما تحصله هذه المجالس من الرسوم والعوائد بمقتضى القوانين الصادرة  
بإنشائها<sup>(١)</sup>

الملتزمون — يراد بالملتزم الشخص الذى يוכל اليه تحصيل الرسوم أو  
العوائد أو الضرائب لقاء مبلغ معين يدفعه الى الخزنة العمومية . ويراد  
بالموظفين فى خدمتهم كل شخص يعاون الملتزم على تحصيل ما وكل اليه تحصيله  
من الاموال . وقد طبقت محكمة النقض المصرية هذا النص على شركات  
الاسواق وموظفيها اذ قررت أنه ( تعتبر شركة الاسواق بالنسبة لما تحصله  
من رسوم الذبيح من ملتزمى الرسوم والعوائد والأموال ونحوها بالمعنى  
المقصود منهم فى المادة ٩٩ ع . وعلى ذلك اذا أخذ أحد موظفى الشركة زيادة  
عن المستحق حوكم بمقتضى المادة المذكورة<sup>(٢)</sup> )

فاذا لم يكن الشخص من أرباب الوظائف العمومية ولا ملتزماً بتحصيل  
رسوم أو عوائد أو أموال فلا يمكن أن تطبق عليه المادة ٩٩ ع ولو انتحل  
كذباً صفة الموظف العمومى أو كان من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية  
كخبير أو نائب لان شرط تحقق الصفة المطلوبة فى المادة ٩٩ ع أن يكون  
للشخص بمقتضى وظيفته سلطة تحصيل الاموال أو الرسوم أو الضرائب الخ<sup>(٣)</sup>

---

(١) المادة ١٧٤ ع فرنسى تشمل هؤلاء بصرى العبارة اما المادة ٩٩ ع معرى فليس  
فى نفسها ما يشير اليهم ولكن عموم النص يساعد على ادخال هذه الطوائف أيضاً فى حكم المادة  
المذكورة وقد جرت المحاكم الفرنسية والمصرية على تفسير عبارات (موظف عمومى) و (أرباب  
الوظائف العمومية) التى ورد ذكرها فى مواد قانون المقوبات تفسيراً واسماً يشمل موظفى  
ومستخدمى مجالس المديرىات والمجالس البلدية والمحلية لان هذه المجالس تقوم بنصيب من اعمال  
الادارة العامة ( انظر فى هذا المعنى جازو طبعة ثالثة جزء رابع فقرة ١٤٨٧ )

(٢) قض ٢٨ اغسطس ١٩١١ ( المجموعة ١٣ عدد ٣ )

(٣) جازو ٤ فقرة ١٥٠٢ ص ٣٤٩ — جارسون مادة ١٧٤ فقرة ٣٢

## الركن الثانى - أخذ زيادة عن المستحق

يتوفر الركن الثانى للجريمة اذا أخذ أحد من تقدم ذكرهم من الاشخاص حال تحصيل الغرامات أو الاموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها

وأول ما يلاحظ في هذا الصدد أن النص العربى للمادة ٩٩ ع قد استعمل لفظ (أخذوا) بينما النص الفرنسى للمادة قد استعمل عبارة (se seront fait donner) والفرق بين التعبيرين كبير لانه بمقتضى النص العربى يعاقب محصل الاموال متى قبض من دافع الضريبة أو الرسم مبلغاً يعلم أنه زائد عما هو مستحق ولو لم يطلب هو بنفسه هذه الزيادة أما النص الفرنسى فلا يعاقب المحصل الا اذا طلب أو اقتضى زيادة عما يعلم أنه مستحق فبأى النصين نأخذ؟ ان القانون الفرنسى يعاقب على الحالتين لأن نص المادة ١٧٤ ع ف قد استعمل لفظى الطلب والاخذ<sup>(١)</sup> ولكن الظاهر أنه يجب الاخذ في مصر بالنص الفرنسى للمادة ٩٩ ع لأنه هو الاصل

وقد استعمل القانون الفرنسى لفظاً ثالثاً مع اللفظين السابقين وهو الامر (ordonner) وكان جديراً بالشارع المصرى وقد نص خصيصاً على رؤساء المصالح بين الاشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٩٩ ع أن يستعمل لفظ (أمر) بجانب لفظ (أخذ) لان رؤساء المصالح لا يحصلون الضرائب بأنفسهم فلا يتصور في حالتهم فعل الاخذ ولا فعل الطلب وانما هم يأمرون من دونهم من الرؤسين فيحصلون ما أمروا بتحصيله وهذه هى الحالة التى تتصور فيها مسئولية الرئيس

---

(١) جازو ٤ فقرة ١٥٠٥ — شوفو وميل ٢ فقرة ٨١٦ — جارسون مادة ١٧٤

**أنواع الاموال الموصوفة** — وقد ذكر النص العربي للمادة ٩٩ ع من أنواع المتحصلات (الغرامات والاموال والعشور والعوائد) وختم هذا البيان بقوله (ونحوها) أما النص الفرنسي فقد ختم بيانه بقوله (ou autres taxes et redevances) وليس في الالفاظ الاولى من النصين اشكال ولا خفاء فكلها — عدا الغرامات — تدخل في عداد الضرائب التي تفرضها الحكومة أو المجالس على الاهالى سواء كانت من نوع الاموال المقررة أو غير المقررة فعبارة (ونحوها) الواردة في النص العربي لا تنصرف الا الى ما كان من قبيل ما سبق ذكره ويمكن أن يدخل فيها عدا ما تقدم ذكره المبالغ التي تدفع في حالة الصلح في مواد المحالفات طبقاً للمادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات . وقد قدر القانون قيمة الصلح بمبلغ ١٥ قرشاً فاذا أخذ المحقق من المتهم على ذمة الصلح مبلغاً أزيد من ذلك فانه يعاقب بالمادة ٩٩ ع

ولكن كلمة (redevances) الواردة في النص الفرنسي لا ينحصر معناها في الضرائب بل تفيد كل ما يلزم دفعه من ضرائب أو أجور أو غير ذلك . فاذا أخذنا بظاهر معناها وجب ان يعاقب بمقتضى المادة ٩٩ ع مستخدم مصلحة الدومين الذي يحصل من مستأجرى أطيان الدومين مبالغ زائدة على ما هو مستحق من الاجور المصلحة . ولكن هذا فيما اعتقد يخرج النص عما أريد به والواجب أن تفسر كلمة (redevances) تفسيراً ضيقاً بحيث لا يشمل الا ما هو مستحق من الضرائب حتى يتناسب معناها مع معاني الالفاظ السابقة عليها

**اموال الافراد** — وعلى كل حال فلا يدخل في حكم المادة ٩٩ ع تحصيل أموال مستحقة لافراد الناس وتجاوز القدر المستحق عند التحصيل . فالمحضر الذي يكلف بتحصيل دين مستحق لشخص حكم لصالحه أو ثمن عين بيعت بمعرفة المحكمة بالمزاد العام أو ثمن عقار حكم به للشفيع لا يعاقب بالمادة ٩٩ ع اذا أخذ من المدين أو من الراسى عليه المزاد أو من الشفيع مبلغاً أزيد مما هو

مستحق (١)

انظر ما ليس مستحق — يشتمل حكم المادة ١٧٤ من القانون الفرنسى زيادة على ما تقدم حالة الموظف الذى يأخذ أو يطلب مبلغاً من المال على أنه ضريبة أو رسم مستحق للحكومة وهو ليس بمستحق اصلاً ولم يذكر الشارع المصرى هذه الصورة بل قصر حكم المادة ٩٩ ع على حالة أخذ ما هو زائد على المستحق . وعلى هذا لا يمكن أن يطبق حكم المادة ٩٩ ع على الموظف الذى يأخذ من شخص مبلغاً يزعم أنه مستحق للحكومة وهو ليس كذلك . ولكن يمكن عقابه عندئذ بعقوبة النصب اذا توفرت اركانه

وقد تشبه هذه الصورة الاخيرة بجريمة الرشوة فى بعض الاحوال ولكن الذى يفرق بينهما أنه فى حالة الرشوة يأخذ الموظف الشيء على أنه هدية أو عطية وأما فى الحالة الثانية فيأخذه على أنه مال واجب الاداء قانوناً . فاذا فاجأ أحد رجال البوليس شخصاً متلبساً بجريمة وشرع يحضر له محضراً ثم امتنع عن اتمام المحضر فى مقابل مبلغ اخذه من المتهم فان كان قد أخذه على أنه لنفسه وأنه ثمن لامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته فالتعلل رشوة . وان اخذه على أنه رسم مقرر بمقتضى القوانين أو اللوائح لمثل هذه الاحوال فالتعلل من قبيل الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٩ ع لكنه لا يدخل فى حكمها لان الشارع المصرى قصرها على اخذ ما هو زائد عن المستحق وانما يمكن اعتباره نصباً منطبقاً على المادة ٢٩٣ ع . أما فى فرنسا فهو داخل فى حكم الغدر ويعاقب عليه بالمادة ١٧٤ ع ف (٢)

---

(١) انظر بعكس ذلك جازو فقرة ١٥٠٢ ص ٣٤٦ ولكن نص القانون الفرنسى قد يسمح بهذا لاختلافه عن النص المصرى وانظر أيضاً فى هذا المعنى جارسون مادة ١٧٤ فقرة ٥١

(٢) بلانش ٣ فقرة ٣٧٨ — جازو ٤ فقرة ١٥٠٠ — جارسون مادة ١٧٤ فقرة

### الركن الثالث - القصد الجنائي

جريمة الغدر أو فرض المغارم من الجرائم العمدية فلا يعاقب عليها الا اذا ارتكبت بقصد جنائي . ويوجد القصد الجنائي في هذه الجريمة متى أخذ المحصل المال طالما أنه قد أخذ زيادة عما هو مستحق . وهذا المعنى مستفاد من النص الفرنسي للمادة ٩٩ ع لانه يقول ( اذا أخذوا . . . . . زيادة عما يعلمون أنه مستحق ) اما النص العربي فقد سقط منه ما يفيد العلم . وعلى كل حال فهو شرط لازم لاستحقاق العقاب فاذا اخذ محصل العوائد أو الرسوم مبلغاً زيادة عن المستحق وهو يحجل ذلك معتقداً أن الكل مستحق قانوناً فلا عقاب عليه <sup>(١)</sup> والظاهر ان الحكم يكون كذلك ولو كان الخطأ ناشئاً عن جهل الموظف بأحكام القوانين واللوائح وان كان ذلك مخالفاً لقاعدة عدم جواز الاعتذار بجهل القوانين <sup>(٢)</sup>

ويعاقب محصل الضرائب اذا أخذ أزيد من المستحق منها ولو لم تعد عليه منفعة من وراء ذلك بل ولو كان تجاوزه حد المستحق ناشئاً عن مبالغة منه في الحرص على مصالح الحكومة ورغبة في زيادة دخلها وتنمية مواردها . اذ لا عبرة بالبواعث في مثل هذه الحالة فتنى توفر العلم بمجاوزة الحد كان ذلك كافياً لتوقيع العقاب <sup>(٣)</sup>

التحصيل بناء على أمر الرئيس — وهل يعنى محصل الضرائب من العقاب اذا هو جاوز حد المستحق بناء على أمر رئيسه ؟ في مثل هذه الحالة يجب الاستهداء بالقواعد التي تقدم ببيانها وبأحكام المادة ٥٨ ع . فاذا ثبت أن

(١) جaro ٤ فقرة ١٥٠٤ — جارسون مادة ١٧٤ فقرة ٧٣ — شوفو وهيلي ٢

فقرة ٨١٧ — بلانش ٣ فقرة ٣٧٦

(٢) جارسون مادة ١٧٤ فقرة ٧٦ — فوستان هيلي ج ٢ فقرة ٤٦٥

(٣) جaro ٤ فقرة ١٥٠٤ — شوفو وهيلي ٢ فقرة ٨١٨ — جارسون مادة ١٧٤

المحصل كان حسن النية في تنفيذ أمر رئيسه ومعتقداً انطباقه على أحكام القانون فلا محل لعقابه لا انتفاء سوء القصد من جانبه ولجهله أنه فيما فعل قد أخذ ما هو زائد عن المستحق قانوناً . أما اذا كان يعلم أن الامر الصادر اليه من الرئيس يخالف للقانون فلا يدرأ عنه المسؤولية والعقاب احتماؤه بأمر الرئيس بل يعاقب هو والرئيس في هذه الحالة<sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

جعل القانون عقاب الفدر على درجتين تبعاً لصفة مرتكب الجريمة . فاذا كان مرتكبها رئيس مصلحة أو ملتزماً عوقب بالسجن . واذا كان مرتكبها مستخدماً رؤساً أو مساعداً للرئيس أو للمستخدم أو للملتزم فعقابه الحبس والعزل . ويلاحظ أن حكم العزل لا يصدق على مساعد الملتزم لأنه غير موظف وإنما يصدق على من عداه من الرؤسين . والعزل واجب أيضاً في حالة رئيس المصلحة ولكنه مستفاد من أحكام المادتين ٢٥ و٢٧ ع بغير حاجة الى النص عليه هنا

وفي كل الأحوال يحكم برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها

ويستفاد من تنوع العقوبة أن الشارع يعد الجريمة جنائية اذا ارتكبها رئيس مصلحة أو ملتزم وجنحة اذا ارتكبها غيرهما

---

(١) شرح القسم العام من قانون العقوبات للاستاذ كامل مرسى بك م ١٩٥ — ١٩٨

وجارسون مادة ١٧٤ ققرة ٧٧ — ٧٨ وجارو ٤ ققرة ١٥٠٤ م ٣٥٣

## الفصل الخامس

في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٠٠ و ١٠١ عقوبات

المادة ١٠٠ ع — كل موظف في الوظائف العمومية حيز كل او بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في اشغال مختصة بمحل توظيفه من أجره ونحوها يعاقب بالسجن . وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة . ويحكم عليه في الحالتين برد ما أخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له

المادة ١٠١ ع — كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل الخدمة المبينين للأمرورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها . أو قيد في دوائر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم عليه أيضاً بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الاشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

تشمّل هاتان المادتان على أربع جرائم مختلفة تضمنت كل مادة حكم اثنتين منهما ولكنها مع اختلافها متشابهة لأنها كلها تتعلق باستخدام العملة في أعمال الحكومة وما يقع من التلاعب في صرف مرتباتهم ولذا يحسن البحث فيها كلها جملة واحدة

المبحث الاول — في أركان هذه الجرائم

تشارك هذه الجرائم جميعاً في ركنين وتختلف في ركن واحد أما الركنان المشتركان بين هذه الجرائم فهما (أولاً) صفة مرتكب الجريمة

و(ثانياً) القصد الجنائي . وأما الركن المختلف فهو الركن المادى المكون لكل جريمة منها

### الركن الاول لهذه الجرائم — صفة الجانى

تشترك هذه الجرائم جميعاً فى الركن الاول وهو صفة الجانى فى المادة ١٠٠ نص على أن الجريمة لا تقع الا من (موظف فى الوظائف العمومية) وفى المادة ١٠١ نص على أنها لا تقع الا من (موظف عمومى) ومعنى العبارتين واحد وان اختلفتا فى الوضع

من هو الموظف العمومى — وردت عبارة (الموظف العمومى) فى هاتين المادتين بلا قيد ولا وصف ولا تحديد وهى اذا أطلقت على هذا الوجه شملت كل شخص يؤدى باسم الحكومة عملاً من الاعمال العامة سواء فى ذلك من يقوم بنصيب من أعمال السلطة العامة (actes d'autorité) ومن يقوم بنصيب من أعمال الادارة (actes de gestion) وسواء كان من رجال السلطة القضائية أو من رجال السلطة التنفيذية<sup>(١)</sup>

وقد توسعت المحاكم الفرنسية فى تفسير عبارة (موظف عمومى) فأدخلت فى مدلولها (أولاً) كل شخص يقوم بنصيب من الاعمال العامة بصفة دائمة أو مؤقتة بمرتبة أو بغير مرتبة و(ثانياً) عمال مجالس المديريات والمجالس البلدية والمنشآت العمومية (établissements publics)<sup>(٢)</sup>

وقد جرت المحاكم المصرية على نهج المحاكم الفرنسية فى التوسع فى تفسير عبارة موظف عمومى<sup>(٣)</sup>

وعلى كل حال فليس من الممكن الاخذ بهذه التفسيرات على اطلاقها

(١) جارد ٤ فقرة ١٤٨٧ ص ٣١٢ .

(٢) جارد ٤ ص ٣١٣ .

(٣) انظر الاحكام السابق ذكرها فى جريمة اختلاس الاموال الاميرية

واعتبارها قاعدة فى كل الاحوال بل الواجب الرجوع فى كل حالة على حداثها الى طبيعة الجريمة التى ذكرت فيها عبارة (موظف عمومى) وقصد الشارع من العقاب عليها . فقد يكون المراد بهذه العبارة كبار الموظفين فقط الذين يطلق عليهم فى الاصطلاح الادارى لفظ (fonctionnaire) وقد تشمل كافة الموظفين والمستخدمين من عمال الحكومة أى كل شخص يقوم للحكومة بعمل من أعمالها بصفة دائمة أو مؤقتة ويتقاضى على ذلك أجراً أو مرتباً شهرياً أو يومياً ويكون خاضعاً للوائح الاستخدام والتأديب . وقد يدخل فى معنى العبارة — عدا من — تقدم ذكرهم — مستخدمو مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية وذلك على اعتبار أن هذه المجالس تقوم بنصيب من أعمال الادارة العامة

وقد تشمل العبارة أيضاً كل شخص مكلف بخدمة عمومية ولو لم يكن موظفاً بالحكومة ولا مستخدماً بها وهذا أوسع التفسير واشملها وقد مر وسيمر بنا فى أبواب أخرى تطبيقات شتى لهذه التفسير المختلفة فى احكام صادرة من المحاكم المصرية أما فى الجرائم التى نحن بصدد الكلام عليها فلم أر فى مجاميع الاحكام المصرية سوى حكم واحد للحكمة النقض كانت عبارة (موظف عمومى) موضع بحث فيه . وقد قررت أنه (يعتبر موظفاً عمومياً مستخدم السكة الحديدية المكلف بقبض نقود ثم بتوزيعها على عملة أجرة لهم وكون هذا المستخدم هو نفسه عامل باليومية لا يغير شيئاً من كونه موظفاً عمومياً ويحكم عليه بناء على ذلك بالعقوبة المقررة للمادة ١٠١ من قانون العقوبات) (١)

ولكن هل يدخل فى عبارة (موظف عمومى) هنا من عدا موظفى الحكومة ومستخدمىها . الظاهر ان النص قاصر على عمال الحكومة دون

---

(١) نقض ٢١ يناير ١٩٥٥ (المجموعة الرسمية ٦ عدد ١/٦٢ ص ١٢٩)

غيرهم بدليل ما جاء في عبارة ( واخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ) الواردة في المادة ١٠٠ وفي عبارة ( أوقيد في دقائر الحكومة اسماء خدمته الخ ) الواردة في المادة ١٠١ فان كلمة الحكومة ترجمت في النص الفرنسي للمادتين بكلمة ( Etat ) وهذه الكلمة اذا ذكرت أريد بها الحكومة الرئيسية ولا يدخل فيها مجالس الاقاليم . فيستنتج من هذا أن نص المادتين لا ينطبق الا على عمال الحكومة دون غيرهم ولو انه كان يحسن أن يكون النص شاملا لمن عداهم كموظفي مجالس الاقاليم ومستخدمى المنشآت العامة كالأوقاف والمعاهد الدينية

### الركن الثانى لهذه الجرائم

لكل من الجرائم الاربع الواردة بالمادتين ١٠٠ و ١٠١ ركن مادى خاص  
ركن الجريمة الاولى - أما الجريمة الاولى فركنها ان يحجز الموظف كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في اشغال مختصة بمحل توظيفه من أجرة ونحوها

وصورة ذلك أن يكون تحت ادارة الموظف عملة يقومون ببعض الاشغال التابعة لوظيفته فاذا حل موعد صرف المرتبات أو الاجور المستحقة لهم لم يصرفها اليهم كاملة بل حجزها كلها أو بعضها لنفسه كأن يفرض على كل عامل خمسة قروش مثلا يخصمها لنفسه من مرتبه عند الصرف أو يمنع عن العامل راتبه أو أجره كله ولكن الاصل في هذه الحالة ان يكون العامل بمرتبه أو باجر وهذا ما يميز هذه الجريمة عن الجريمة التالية

ركن الجريمة الثانية - أما الجريمة الثانية فهي أن يستخدم الموظف العملة سخرة بلا راتب ولا أجر ثم يحتسب أجورهم على الحكومة في كشوف الحساب ويقبض هذه الاجور لنفسه . وهذه الصورة شبيهة بالصورة التى يحجز فيها الموظف أجور العملة كلها في الجريمة السابقة ولكن الفرق بينهما أنه في

الجريمة الاولى قد استخدم سلطة وظيفته في حرمان العملة من أجر مقرر لهم من قبل . أما في هذه الجريمة الثانية فإنه يستخدم سلطة وظيفته في تشغيل العملة سخرة بلا أجر ويقتضى أجرهم من الحكومة

ركن الجريمة الثالثة — وأما الجريمة الثالثة فهي أن لا يستوفي الموظف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها ويأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها

وصورة ذلك ان يكون العمل يتطلب عشرين عاملاً فيقيد في الدفاتر أسماء عشرين شخصاً منهم عشرة حقيقيون والباقي أسماء خيالية لا وجود لها ويكلف العمال العشرة بالقيام بعمل العشرين وعند المحاسبة يأخذ من الحكومة أجر عشرين عاملاً فيدفع للعشرة أجورهم ويحتفظ لنفسه بالباقي كله أو يعطى نصيباً منه للأعمال الموجودين ويأخذ الباقي

ركن الجريمة الرابعة — وأما الجريمة الرابعة فهي أن يقيد الموظف أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة . وهذه الجريمة شبيهة بالجريمة الثالثة من حيث أن الموظف قيد على حساب العمل أشخاصاً لم يقوموا بشيء منه . ولكن الفرق بينهما أنه في الجريمة السابقة يقيد أسماء أشخاص خياليين وقد يستعين على ذلك باصطناع اختتام مزورة ليوقع بها على كشوف الحساب . أما في الجريمة الرابعة فإنه يقيد في الدفاتر أسماء أشخاص حقيقيين وهم خدامه الخصوصيون ليستفيد من ذلك احتساب مرتباتهم على الحكومة ويوفر الأجور التي كان يجب أن يدفعها اليهم من ماله الخاص

### الركن الثالث لهذه الجرائم — القصد الجنائي

يشترط في كل هذه الجرائم أن يكون الموظف قد ارتكبها بنية الغش قاصداً حرمان العمال من استحقاقهم في الجريمةتين الاولىين وسلب مال الحكومة

في الجريمتين الآخرين ويكاد القصد الجنائي يكون متلازماً مع الفعل المادى في هذه الجرائم جميعاً . ومع ذلك فإذا أمكن أن يتصور في بعض الاحوال ان ما وقع من الموظف كان ناشئاً عن خطأ في الحساب او عن اى سبب آخر تنتفى معه نية النش فلا يبقى محل للعقاب

### المبحث الثانى — في عقاب هذه الجرائم

يعاقب القانون على هذه الجرائم بعقوبة واحدة وهى السجن ويحكم على الموظف فوق ذلك بضعف المبالغ التى أخذها ويعطى نصف ما حكم به في الجريمة الاولى للعمال في مقابل أجورهم التى حرموا منها والنصف الباقي للحكومة بصفة غرامة . واما في الجريمة الاخرى فيكون كل المبلغ للحكومة على سبيل الغرامة

## الفصل السادس

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٢ عقوبات

المادة ١٠٢ ع — كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الاشياء المذكورة أو مع المسكف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة . وأما في حالة ما اذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين صولة أو تسبب في اعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التى من هذا القبيل أو اكتسب أرباحاً فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

هذه المادة تنص على خمس جرائم مختلفة . الثلاث الاولى منها تجمعها جامعة واحدة وهي التدخل في الاعمال التجارية المتعلقة بالحكومة والاثنان الاخران تجمعهما جامعة الربح من وراء الوظيفة أو الاتجار على حساب الوظيفة . ولم ينص قانون العقوبات الفرنسي الا على الجريمة الاولى منها في المادة ١٧٥ ع ف

### المبحث الاول - في الكلام على الجرائم الثلاث الاولى

الجرائم الثلاث الاولى تشترك في ركنين من أركانها وهما صفة الجنائي والقصد الجنائي وتختلف في الركن المادى المكوّن لكل منها

### الركن الاول المشترك بين الجرائم الثلاث الاولى

#### صفة الجنائي

لا تقع هذه الجرائم الا بمن كان من أرباب الوظائف العمومية وقد سبق لنا الكلام على ( الموظف العمومى ) و ( أرباب الوظائف العمومية ) بما فيه الكفاية والمراد هنا بالموظف كل موظف وكل مستخدم بالحكومة وكل شخص مكلف بخدمة عمومية من قبل الحكومة .

### الركن الثانى لهذه الجرائم

#### لكل من الجرائم الثلاث ركن مادى خاص

ركن الجريمة الاولى - ففي الجريمة الاولى يعاقب الموظف اذا انتفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة . ولفظ ( انتفع ) الوارد في النص البربى للمادة يزيد في معناه على معنى اللانظ الذى استعمله النص الفرنسى في قوله ( auront spéculé ) فان معنى اللانظ الفرنسى مجرد المتاجرة سواء جرت الى تقع أو الى خسارة . والذى يعاقب عليه القانون في هذه الجريمة هو في الواقع مجرد تدخل الموظف في الاعمال التجارية التى

أحيلت عليه ادارتها أو ملاحظتها حتى لا يصرفه تحرى النفع الخاص عن القيام بواجبه على الوجه الذى تقتضيه المصلحة العامة . فالجريمة تم بمجرد دخوله فى العمل التجارى ولا يتوقف تمامها على حصول النفع له من وراء ذلك <sup>(١)</sup> فيعاقب بمقتضى المادة ١٠٢ ع الموظف الذى يدخل فى مزاد أطميان للحكومة بحالة ادارتها عليه . والمهندس الذى يشترك مع المقاول فى أعمال المقاوله المحالة عليه ملاحظتها . والطبيب الذى يشترك مع المتعهد بتوريد الادوية للمستشفى فى عملية التوريد . وناظر المدرسة الذى يشترك مع المتعهد بتوريد المآكل للتلاميذ . وأمين المكتبة الذى يتدخل فى أشغال توريد الكتب . وهكذا وليس بشرط أن تكون الاشغال المحالة على الموظف أشغالا حكومية بل يعاقب الموظف متى تدخل على سبيل الاتجار فى الاشغال التى أحيلت عليه ادارتها أو ملاحظتها ولو كانت متعلقة بالافراد <sup>(٢)</sup> فيعاقب قاضى المحكمة الذى يتدخل فى أشغال التفليسة التى عينته محكمته مأموراً لها <sup>(٣)</sup> والمحضر الذى يشتري لنفسه المنقولات التى كلف ببيعها على ذمة المحكوم له <sup>(٤)</sup>

ويستوى فى كل ذلك أن يكون الموظف قد تدخل فى هذه الاشغال مباشرة أو بالواسطة . فالموظف الذى يتجر فى الاشغال المحالة عليه ادارتها أو ملاحظتها باسم شخص آخر يعاقب كمن يتجر باسمه ويعاقب معه ذلك الشخص الآخر على انه شريك له فى الجريمة <sup>(٥)</sup>

ركن الجريمة الثانية — أما الجريمة الثانية فقوامها ان يكلف الموظف نفسه من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة . والغرض من العقاب

---

(١) جارد ٤ فقرة ١٥١٢ من ٣٦٣ — جارسون مادة ١٧٥ فقرة ٢٣

(٢) جارسون مادة ١٧٥ فقرة ٧

(٣) سيمى ١٩١٤ — ٢ — ١٠٥

(٤) البازكيرزى لج ١٨٧٢ — ١ — ٢٠

(٥) جارد ٤ فقرة ١٥١٣ — جارسون مادة ١٧٥ فقرة ٢١ — ٢٢

على هذا ان لا يعمل كل موظف برأيه فيما يجب شراؤه وما لا يجب بغير استئذان من لهم الرقابة على اموال الحكومة كيلا يؤول الامر الى الفوضى والعبث باموال الحكومة . وتم الجريمة بشراء الشيء أو صنعه بغير استئذان ولو لم يعد من وراء ذلك ربح على الموظف

**ركن الجريمة الثالثة** — وأما الجريمة الثالثة فحلها أن يشترك الموظف مع شخص تعاقدت معه الحكومة على بيع أشياء لها أو صنعها على ذمتها . وهذه الجريمة شبيهة بالجريمة الاولى ومتداخلة معها في بعض الصور ولكن الجريمة الاولى لا تقع الا من موظف يتدخل في الاشياء المحالة عليه ادارتها أو ملاحظتها . أما الجريمة الثالثة فطليقة من هذا القيد ويماقب الموظف على ارتكاب الفعل المكون لها ولو لم يكن من اختصاصه ملاحظة عملية شراء الاشياء المطلوبة أو صنعها

### الركن الثالث لهذه الجرائم

يتم الركن الثالث لهذه الجرائم متى ارتكب الموظف الفعل المكون لها عن علم واختيار ولا يشترط أن يكون قد ارتكب هذه الافعال بنية الغش لأن الذي يعاقب عليه القانون هو تدخل الموظف في هذه الاعمال التجارية المتعلقة بالحكومة على أى وجه . فليس للموظف بعد هذا أن يحتج بأنه لم يربح شيئاً من وراء تدخله أو بأنه لم يدخل في هذه الاعمال بنية الاستفادة<sup>(١)</sup> ويكاد القصد الجنائى يكون متلازماً مع الركن المادى للجريمة ومع ذلك فاذا انتفى القصد الجنائى سقطت الجريمة وامتنع العقاب كما لو كان الموظف شريكاً في شركة تجارية وتعاقدت هذه الشركة مع الحكومة بغير علمه على بيع بعض الاشياء أو اشترى الموظف بعض الأدوات للحكومة معتقداً أنه مأذون بالشراء فلا عقاب عليه في هذه الاحوال

(١) جارو ٤ فقرة ١٥١٤ — جارسون مادة ١٧٥ فقرة ١٤

## عقاب هذه الجرائم

يعاقب الموظف الذى يرتكب جريمة من هذه الجرائم الثلاث بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة

## المبحث الثانى — فى الكلام على الجريمتين الاخيرين

بقى الكلام على الجريمتين المنصوص عليهما فى الشطر الثانى من المادة ١٠٢ وهما تشتركان أيضاً فى ركنين من أركانها وهما صفة الجانى والقصد الجنائى وتفرقان فى الركن الثالث وهو الركن المادى

### الركن الأول

تشترك الجريمتان فى الركن الأول وهو صفة الجانى فالجريمتان لا تقعان الا بمن كان من أرباب الوظائف العمومية وما قلناه فى هذا الصدد عند الكلام على الجرائم الثلاث الاولى يصدق على الجريمتين الاخيرين

### الركن الثانى

لكل من الجريمتين ركن مادى خاص

ركن الجريمة الرابعة — فى الجريمة الرابعة محل العقاب أن يكون الموظف قد أخذ عمولة (commission) أو تسبب فى اعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التى من قبيل ما سبق ذكره أى المعاملات المتعلقة ببيع أشياء للحكومة أو صنمها على ذمتها فالجريمة هنا لا تتم الا بحصول الموظف على ربح لنفسه أو لغيره وهذا الربح هو العمولة التى يتقاضاها من بائع الاشياء أو صانمها . فاذا لم يحصل على العمولة بعد الاتفاق عليها كان الفعل شروعا فى جنحة ولا عقاب عليه لعدم النص

ركن الجريمة الخامسة - أما الجريمة الخامسة فحلها ان يتجر الموظف بالنقود الاميرية ويتكسب من وراء مصارقتها (change) كما لو اعطى الجنيه الذهب باكثر من مائة قرش أو انتهز فرصة قلة العملة الفضية فصار يصرف ورقة البنكنوت ذات المائة قرش بخمسة وتسعين قرشاً فضة وهكذا سواء كانت أرباح ذلك عائدة عليه أو على شخص آخر . وحكمة العقاب على هذا أن المتاجرة بالنقود على هذا الوجه تجر الى اضطراب المعاملات والعبث بالقيم الرسمية التي وضعتها الحكومة لمسكوكاتها وباحكام القوانين التي تنص على هذه القيم

### الركن الثالث

يتم الركن الثالث للجريمتين متى ارتكب الموظف الفعل المادى المكون لهما عالمًا بأن هذا الفعل مما يحرمه القانون على الموظف وليس معنى هذا أن له أن يمتدح بجهد القانون فان العلم بأحكامه مفترض في كل الأحوال . والقصد الجنائى متلازم في الواقع مع الفعل المادى المكون لكل من الجريمتين فلا يكاد يتصور انفصاله عنه

### العقاب

يعاقب مرتكبو هاتين الجريمتين بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل

## الفصل السابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع

المادة ١٠٤ ع — كل موظف عمومي أعان شخصاً على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل  
هذه المادة هي التي بقيت في قانون العقوبات الجديد من ثلاث مواد  
كانت واردة في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ وهي المواد ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ وكلها تتعلق بالتقصير في توريد المؤن والمهمات الحربية .  
والنص ظاهر لا يحتاج الى تعليق ولم تطبقه المحاكم من تاريخ وضعه

## الباب الثالث

في الجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

أو الجرائم القولية والكتائية

المواد ١٤٨ الى ١٦٩ عقوبات

من الحقوق المعترف بها للأفراد حرية الفكر أي أن يكون لكل إنسان الحق في أن يفكر كما يشاء وأن يجاهر بفكره ورأيه قولاً وكتابة<sup>(١)</sup> وحرية الفكر تستتبع حتماً حرية الخطابة وحرية الكتابة وفي ضمنها حرية الصحافة غير أن هذا الحق مقيد كسائر الحقوق الشخصية فلا يجوز استخدامه للاضرار بالمصلحة العامة أو بمحقوق الأفراد الآخرين . ومن أجل هذا عنيت الحكومات ببيان الحدود التي يباح فيها استعمال هذا الحق ووضعت الإجراءات لمن يتجاوز تلك الحدود . ورقابة الحكومات في هذا الباب تتنوع الى نوعين رقابة إدارية يباح بمقتضاها للسلطة الإدارية أن تتدخل عند الحاجة لمنع الضرر وسد ذرائعه . وأخرى قضائية من مقتضاها ازالة العقاب بمن ينتهك حرمة القانون بمجاوزة الحدود التي رسمها حرية القول والكتابة

وقد أخذت الحكومة المصرية بالوسيلتين فوضعت في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قانوناً للمطبوعات ضمنته أحكاماً للطباعة والنشر وأباحت للسلطة الإدارية بمقتضاه أن تراقب تنفيذ أحكامه وتعطل الصحف والمطابع التي تخل بتلك الأحكام<sup>(٢)</sup>

---

(١) هذه الحرية قد كفلتها المادة ١٤ من الدستور المصري الصادر في ١٩ ابريل ١٩٢٣ ونصها : — حرية الرأي مكتولة . ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون

(٢) لم يبق لهذا القانون محل بعد إذ نصت المادة ١٥ من الدستور المصري على حرية

كما نصت في لأئحة التيارات الصادرة في سنة ١٩١١ على تخويل السلطة الادارية حق مراقبة الخطب التي تلقى في المحلات العمومية . وفي ١٦ نوفمبر ١٨٨٣ أصدرت قانون العقوبات وفيه باب مفصل لاحكام الجرائم الصحفية وعقوباتها وقد بقيت أحكام هذا الباب في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤

وموضوعنا قاصر على بحث الاحكام التي وضعها الشارع في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . وقد نسج الشارع المصرى في هذا الباب على منوال قانون الصحافة الفرنسى الصادر في سنة ١٨٨١ وبعض القوانين السابقة عليه . ولكنه لم يجمع في الباب الرابع عشر كل أحكام ذلك القانون بل انتزع منها أحكام القذف والسب وأقردها بابا خاصا وهو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . وقد أدى هذا التقسيم الى تضارب أحكام البابين في بعض الاحوال كما سبرى فيما يلى

وقد يشعر العنوان الذى وضع للباب الرابع عشر بأن هناك نوعا خاصا من الجرائم يرتكب بواسطة الصحف والواقع غير ذلك فان لكثير من الجرائم الواردة بهذا الباب نظائر منصوصا عليها في أبواب أخرى . وانما الذى يميزها أن العلانية شرط في وقوعها وهذه العلانية كما تكون بواسطة النشر في الصحف تقع بوسائل أخرى فالصحف في هذا الباب انما هى وسيلة من وسائل النشر والعلانية وليست ركنا من أركان الجرائم التى تقع بواسطتها<sup>(١)</sup> . وبما يميز هذا الباب أيضا أنه قد تضمن بعض الجرائم القائمة على ابداء الرأى والاعتقاد ( délits d'opinion ) وهى أثر من آثار التضيق على حرية الفكر وقد استمد

---

الصحافة في قولها ( الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف او وقفها او إلغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ) والواجب الآن ان يستبدل هذا القانون قانون جديد ينظم مسائل الصحافة على اسس تتفق مع روح الدستور

(١) لبزاتمان ج اول فقرة ٣٧٣

الشارع المصرى احكامها من القوانين الفرنسية السابقة على قانون الصحافة  
الاخير الصادر فى سنة ١٨٨١ . وقد أحسن الشارع الفرنسى اذ حذفها من  
قانونه الاخير لانها جرائم غامضة وغير محدودة بمحدود معينة كسائر الجرائم  
التي يتناولها القانون بالعقاب فهي فى ركنها المادى والادبى خاضعة لتقدير  
القاضى وهذا ما قد يؤدى الى الاعتساف فى التطبيق<sup>(١)</sup> . لهذا لا نجد اليوم  
فى القانون الفرنسى أثراً لجريمة التحريض على عدم الانقياد للقوانين ولا  
لجريمة التحريض على كراهة الحكومة وبغضها أو الازدراء بها ولا لجريمة  
الطمع فى حقوق ولى الامر أو فى نظام وراثة العرش ولا لجريمة التحريض  
على بغض طائفة من الناس أو الازدراء بها<sup>(٢)</sup> . ولكن هذه الجرائم واشباهها  
لا تزال موجودة فى القانون المصرى<sup>(٣)</sup>

## الفصل الأول

فى بيان الجرائم الواردة فى هذا الباب اجمالاً

المبحث الاول - فى أنواع هذه الجرائم

يمكن تقسيم الجرائم الواردة فى هذا الباب الى خمسة أقسام :

( القسم الاول ) جرائم التحريض ويدخل فى ذلك التحريض على ارتكاب  
جناية أو جنحة ( المادتان ١٤٨ و ١٤٩ )

---

(١) لبواتفان ج اول فقرة ٣٧٣ ص ٣٩٤

(٢) لبواتفان ج اول فقرة ٣٧٥

(٣) ومما يميز الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب ان الجنح التي تقع بواسطة الصحف  
أو غيرها من طرق النشر قد اصبحت بمتنفي القانون نمرة ٢٧ سنة ١٩١٠ من اختصاص  
محاكم الجنايات وحكمها فيها غير قابل للاستئناف . غير ان احكام هذا القانون قاصرة على الجنح  
التي تقع بواسطة المطبوعات اما الجنح التي ترتكب بواسطة القول أو الاشارة أو الكتابة غير

والتهريض على كراهة الحكومة (المادة ١٥١) وتهريض العسكرية على الخروج عن الطاعة (المادة ١٥٢)

والتهريض على بغض طائفة من الناس (المادة ١٥٣) والتهريض على عدم الانقياد للقوانين وتحسين الجرائم (المادة ١٥٤)

(القسم الثاني) جرائم الطعن في الحكومة أو نظامها أو رجالها ويدخل في ذلك التطاول على مسند المملكة المصرية أو الطعن في نظام توارث العرش الخ (المادة ١٥٠) والعيب في حق الذات الملكية الخ (المادة ١٥٦) وتوجيه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته (المادة ١٥٦ مكررة) والعيب في حق أحد أعضاء الاسرة الملكية (المادة ١٥٨) واهانة الموظفين العموميين (المادة ١٥٩) واهانة الهيئات الرسمية (المادة ١٦٠) والطعن في الحكومة في الخطب الدينية (المادة ١٦٩)

(القسم الثالث) الطعن الذي يمس الحكومات الأجنبية ويدخل في ذلك العيب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية (المادة ١٥٧) وسب وكلاء هذه الدول (المادة ١٦١)

(القسم الرابع) الجرائم التي تمس النظام العام ويدخل في ذلك نشر الاخبار الكاذبة التي من شأنها تكدير السلم العمومي (المادة ١٦٢) وانتهاك حرمة الآداب أو حسن الاخلاق (المادة ١٥٥)

(القسم الخامس) نشر ماجريات القضايا والاشياء الممنوع نشرها ويدخل في ذلك نشر ماجرى في الدعاوى التي لم يبع القانون فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها أو ماجرى في الدعاوى التي قررت المحاكم سماعها في جلسة

---

المطبوعة فباقية في اختصاص محاكم الجنح وذلك ما يستفاد من المذكرة الايضاحية لهذا القانون ويشمل حكم هذا القانون جرائم القذف والسب التي ترتكب بواسطة المطبوعات وان كانت غير واردة في هذا الباب ( انظر القانون المذكور ومذكرته الايضاحية في تعليقات عبد الهادي الجندي بك على قانون العقوبات ص ٢٤٢ — ٢٤٣ )

سرية أو ماجرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم على غير حقيقته بقصد سىء (المادة ١٦٣) ونشر المرافعات القضائية التى تمنع المحاكم نشرها محافظة على النظام (المادة ١٦٤) ونشر ماجرى فى المداولات السرية بالمحاكم (المادة ١٦٥) ونشر اعلانات لجمع اعانة لتعويض الغرامة أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص بسبب ارتكابه جنائية أو جنحة (المادة ١٦٦)

على أن هذا الباب لم يشمل كافة الجرائم القولية والكتائية الواردة بقانون العقوبات بل لا يزال يوجد فى بعض أبواب القانون الاخرى جرائم من هذا القبيل كجريمة الجهر بالصباح أو الفناء لاثارة الفتن المنصوص عليها فى المادة ٨٨ ع وكجريمة اهانة الموظفين العموميين المنصوص عليها بالمادة ١١٧ ع وكبعض الجنح المتعلقة بالاديان (المادة ١٣٨ و ١٣٩) وكجرائم القذف والسب الخ (المواد ٢٦١ — ٢٦٦) وكالجريمة الواردة بالمادة ٣٠٠ ع

### المبحث الثانى — فى الاركان العامة لجرائم هذا الباب

جميع الجرائم الواردة بهذا الباب تشترك فى ركنين (أولهما) العلانية وهى الركن المميز لهذه الجرائم جميعاً والذى من أجله يعاقب القانون (وثانيهما) القصد الجنائى وسنتكلم هنا على هذين الركنين ثم نرجع الكلام على سائر الاركان الاخرى الى حين البحث فى كل جريمة على حدها

#### الفرع الاول — فى العلانية

العلانية شرط أساسى للعقاب على الجرائم الواردة بهذا الباب فليس للقانون سبيل على الآراء والافكار مهما كانت ضارة الا اذا جهر بها علناً فالعلانية هى التى تكون الجريمة <sup>(١)</sup>. وتتوفر العلانية باحدى الطرق التى نص عليها القانون فى هذا الباب. وهذه الطرق مبينة فى المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع. أما المنصوص

(١) باربيه طبعة ثانية ج اول فقرة ٢٤٣

عليها في المادة ١٤٨ فهي وحدها التي تتوفر بها العلانية في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ وفيما عدا ذلك من الجرائم تتوفر العلانية بما نص عليه في المادة ١٤٨ أو في المادة ١٥٠ ع

الطرق المذكورة في المادة ١٤٨ ع — أما طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ فهي (١) الايماء (الاشارات) والمقالات والصحاح والتهديد في محل أو محفل عمومي (٢) . الكتابة أو المطبوعات التي تباع أو توزع أو تعرض للبيع أو التي تعرض في محلات أو محافل عمومية (٣) الاعلانات الملصقة على الحيطان أو غير الملصقة المعرضة لنظر العامة

الطرق المذكورة في المادة ١٥٠ ع — والطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٠ هي (٤) الرسم أو النقش أو التصوير أو الرمز والتمثيل الذي يشهر أو يعرض للبيع في أي محل و (٥) غير ذلك من طرق العلانية (١) العلانية بطريق القول

هي التي تقع بالايماء والمقالات أو الصحاح أو التهديد في محل أو محفل عمومي ابداء — أما الايماء (Gestes) فلم يورده الشارع الفرنسي ضمن طرق العلانية في المادة ٣٣ من قانون الصحافة المقابلة للمادة ١٤٨ . والواقع أن الايماء ان صحت وسيلة للعلانية في بعض الجرائم كجريمة انتهاك حرمة الآداب (المادة ١٥٥) فلا يصح كذلك في بعض الجرائم الاخرى التي تتطلب تحديداً أجلى للمعاني المقصودة ولا يجوز العقاب عليها لمجرد اشارات مبهمه لا تكفي للانفصاح عن قصد الفاعل

المقالات — وأما المقالات فلا يراد بها الخطب الفياضة فقط بل تشمل أيضاً الاقوال والمبارات القصيرة والحديث البسيط<sup>(١)</sup> ويستوى فيها أن تكون شراً أو شعراً أو غناء

الصباح — وأما الصباح فيراد به كل صوت ولو لم يكن مركباً من الفاظ واضحة

الترهيب — وأما التهديد فلا يخرج عن كونه قولاً أو صياحاً وقد يكون بالاشارة فقط فهو داخل في مدلول الالفاظ السابقة<sup>(١)</sup>

ولا تتوفر العلانية بالقول أو الصياح أو التهديد أو الايحاء الا بأمرين (أولهما) أن يقع ذلك في محل أو محفل عمومي (وثانيهما) أن يكون القول أو الصياح أو التهديد حاصلًا بصوت مرتفع بحيث يسمعه أو يمكن أن يسمعه من كان حاضراً بذلك المحل أو المحفل<sup>(٢)</sup> فلا تتوفر العلانية بالمسارة ولو وقعت في مكان عمومي . ولا بالقول الذي لا يسمعه سوى الموجه اليه الخطاب . والى هذا قصد الشارع باستعمال لفظ (proférés) في النص الفرنسي للمادة ١٤٨ وان لم يرد لهذا اللفظ مقابل في النص العربي وهو يفيد الجهر بالمقال أو الصياح أو التهديد<sup>(٣)</sup>

المحل العمومي — عرف شاسان المحل العمومي بأنه المحل الذي يباح لاي انسان الوجود فيه مجاناً أو مقابل أجر أو بشرط معينة<sup>(٤)</sup> وقد قسم المحلات العمومية الى ثلاثة أقسام (أولها) أما كن عمومية بطبيعتها (وثانيها) أما كن عمومية بالتخصيص (وثالثها) أما كن عمومية بالمصادفة. وقد أخذت المحاكم الفرنسية بهذا التقسيم<sup>(٥)</sup>

المحل العمومي بطبيعته — أما المحل العمومي بطبيعته (lieu public par nature) فهو المفتوح للجمهور على سبيل الدوام وبطريقة مطلقة كالطرق العمومية والشوارع والميادين والمتزهات العامة والسكك الزراعية<sup>(٦)</sup>

(١) لبواتان ج ١ فقرة ٥١٠ — بارييه ج ١ فقرة ٢٤٧

(٢) دالوز ١٨٥١ — ٥ — ٤١٧

(٣) لبواتان ج ١ فقرة ٥١١ — بارييه ج ١ فقرة ٢٤٨

(٤) شاسان ج ١ ص ٤٧

(٥) دالوز ١٨٨٣ — ١ — ٤٨٢

(٦) شاسان ج ١ ص ٤٨

**المحل العمومي بالتخصيص** — وأما المحل العمومي بالتخصيص (lieti public par destination) فهو المحل الذى ليس بطبيعته عمومياً ولكنه يصبح كذلك بسبب الغرض الذى أعد له وهو لا يفتح للجمهور بطريقة مستمرة وإنما يفتح فى مواعيد أو أوقات معينة . ولا يكون عمومياً الا فى تلك الاوقات التى يكون مفتوحاً فيها للجمهور وفى الاجزاء التى يسمح للجمهور بالوجود فيها أما فى غير تلك المواعيد وفيها عدا هذه الاجزاء فان المحل يبقى خصوصياً . فيعتبر من المحلات العمومية بالتخصيص المساجد والكنائس والمراشع والملاهي العمومية والمتاحف والمكاتب العمومية وغرف الجلسات بالمحاكم ودواوين الحكومة والقهاوى والبارات والمطاعم والفنادق . كل ذلك فى الاوقات التى تكون مفتوحة فيها للجمهور وفى الاجزاء التى يسمح للجمهور بدخولها فلا يدخل فى حكم المحل العمومي بالتخصيص الغرف الخاصة بأصحاب هذه المحلات أو مستخدميها ولا غرف المداولة بالمحاكم ولا غرف الموظفين بالدواوين التى لا يسمح بدخولها الا باستئذان ولا غرف الممثلين فى المراشع ولا الغرف المحجوزة فى قهوة ولا مطبخ المطعم وهكذا (١)

**المحل العمومي بالمصادرة** — وأما المحل العمومي بالمصادرة (lien public par accident) فهو المحل الذى يكون بحكم الاصل خصوصياً وقاصراً على أفراد أو طوائف معينة وليس فى طبيعته ولا فى ظروفه ما يسمح باعتباره عمومياً ولكنه يكتسب الصفة العمومية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بطريق المصادرة والاتفاق كالمدارس والسجون والنوادي والمخازن والخوانيت فانها كلها أما كن خصوصية ولكنها تصبح عمومية بالمصادرة اذا احتشد فيها عدد

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٥١٥ — باربييه ج ١ فقرة ٢٥٢ — انظر فيما يتعلق باعتبار السجون محلات عمومية الاستئناف ١٤ يونيو ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٥٢) وفيما يتعلق بمربات السكة الحديدية نقض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٧٥)

من الناس غير أصحابها بسبب من الاسباب كارتكاب جريمة أو مشاجرة أو حريق أو لحصول مزاو أو تصفية في محل تجارى أو غير ذلك . وقد يصبح المنزل الخصوصى أو أحد ملحقاته محلا عمومياً بالمصادفة اذا اجتمع فيه عدد من أفراد الجمهور لحادث وقع فيه . وكذلك حكم النيطان والبساتين الخصوصية والطرق المملوكة للأفراد<sup>(١)</sup>

فاذا حصل الجهر بمقال أو صياح أو تهديد في محل عمومى بطبيعته فان العلانية تعتبر متوفرة بمجرد حصول ذلك القول أو الصياح ولو كان المحل خالياً من الجمهور ولم يسمع المقال أحد لان العلانية تكتسب في هذه الحالة من طبيعة المكان فلا يشترط السماع الفعلى ولا وجود الجمهور

واذا حصل الجهر بمقال أو صياح أو تهديد في محل عمومى بالتخصيص وجب اثبات أن هذا الفعل قد وقع في الوقت الذى كان المحل فيه مفتوحاً للجمهور وفى الجزء المفتوح له ومتى ثبت ذلك كانت العلانية متوفرة ولو لم يسمع القول أو الصياح سوى فرد واحد . بل يذهب عامة الشراح الى أن وجود الجمهور والسماع الفعلى غير مشرتطين فى هذه الحالة أيضاً فتعتبر الجريمة قائمة ولو وقعت فى وقت كان المحل فيه خلوا من الناس<sup>(٢)</sup> لانه يكفى أنه كان من المحتمل سماع هذه الالفاظ ويجب أن يتحمل الجانى تبعة ذلك

وأما اذا حصل الجهر بالمقال أو الصياح أو التهديد فى محل عمومى بالمصادفة فن الواجب لتوفر العلانية أن يقع ذلك حال اجتماع الجمهور الحاضر لان المحل لم يكتسب صفته العمومية الا من وجود ذلك الجمهور

وتعتبر العلانية متوفرة فى المقال أو الصياح الذى يقع فى محل خصوصى كمنزل أو أحد ملحقاته متى سمع من مكان عمومى مجاور للمنزل . لكن يشترط

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٥١٦ — باربييه ج ١ فقرة ٢٥٤

(٢) لبواتقان ج ١ فقرة ٥١٧ — شاسان ج ١ فقرة ٨٤ م ٥٠ — فابرجت ج ١

فقرة ٥٤ م ٢٠٣

في هذه الحالة السماع الفعلي لا امكانه ولا احتماله وان يكون الجاني قد تعمّد  
السماع صوته لمن في الخارج<sup>(١)</sup>

**المحفل العمومي** — المحفل العمومي غير المكان العمومي فقد يكون  
المكان عمومياً وليس به أحد من الناس وقد يكون خصوصياً وحافلاً بالناس .  
والمحفل العمومي هو كل مجتمع احتشد فيه عدد كبير من الناس لم يدعوا اليه  
بصفة خاصة ولا حرج على أي انسان في الدخول اليه وذلك بغض النظر عن  
صفة المكان الذي احتشد فيه ذلك الجمع فقد يكون المحفل العمومي في محل  
عمومي كيدان عام وقد يكون في مكان خصوصي كالافراح التي يقيمها بعض  
الناس داخل منازلهم ويكون دخولها مباحاً لكل طارق<sup>(٢)</sup> . وانما يلاحظ أنه  
كلما انطبقت على المحفل المجتمع في محل خصوصي صفة المحفل العمومي أصبح  
المحل الحاصل فيه الاجتماع محلاً عمومياً بالمصادفة<sup>(٣)</sup>

والذي يميز المحفل العمومي عن المحفل الخصوصي أن الاول يكون دخوله  
في متناول كل انسان ولا يكون بين المجتمعين فيه صلة تجمعهم جميعاً كقراءة أو  
تماريف أو صداقة أو عضوية في ناد أو ملعب الخ فان امتنع دخوله على الجمهور  
وكان بين المجتمعين رابطة من هذا القبيل كانت هي سبب اجتماعهم فالمحل  
خصوصي واذا كان كذلك فلا تعتبر الدلالية متوفرة اذا حصل الجمهور فيه بمقال  
أو صياح أو تهديد مهما بلغ عدد الحاضرين وعلى ذلك لا يعد اجتماع الطلبة  
في المكاتب الدراسية محفلاً عمومياً ولا يعد اجتماع المساهمين في شركة بناء على  
دعوة مديري الشركة للنظر في شؤونها محفلاً عمومياً<sup>(٤)</sup>

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٥١٨ — بارييه ج ١ فقرة ٢٥٥ — فابرت ج ١ فقرة  
٥٤ ص ٢٠٤ — كارباتيه تحت كلمة قذف فقرة ٥٦٤ . قارن حكم محكمة كثر الزيارات الجرمية  
في ٢ يولي ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٥٦ )

(٢) القضاء ص ١٢٢

(٣) بارييه ج ١ فقرة ٢٥٤

(٤) لبواتقان ج ١ فقرة ٥١٩ — ٥٢٣ — بارييه ج ١ فقرة ٢٥٦

## (٢) العلانية بطريق الكتابة والطباعة

كذلك تقع العلانية بالكتابة أو المطبوعات التي تباع أو توزع أو تعرض للبيع أو تعرض في محل أو محفل عمومي — ويدخل في الكتابة والمطبوعات صور الكتابة الخطية والطبع سواء بالحروف أو الحجر أو الحفر الخ<sup>(١)</sup>

البيع — تتوفر العلانية بالبيع ولو كان المبيع نسخة واحدة فقط أو ولو كان المشتري واحداً واشترى عدة نسخ مادام القصد النشر والاعلان . ولا يصدق هذا الا على البيع التجاري أما اذا باع أحد الافراد نسخة كانت بمكتبته الخاصة فلا يكفي هذا وسيلة للنشر<sup>(٢)</sup>

التعريض للبيع — وعبرة التعريض للبيع لا يراد بها تعريض الكتابة أو المطبوعات المقصود بيعها لانظار الناس فعلاً بل يدخل في ذلك مجرد وضع المطبوع في حانوت أو مخزن لاعداده للبيع بل يكفي لذلك مجرد نشر اسمه في فهارس المطبوعات<sup>(٣)</sup> ونقطة تعريض الوارد في النص العربي للمادة يقابله في النص الفرنسي ( mise en vente ) ويراد به الوضع للبيع لا التعريض الفعلي . وقد عبر الشارع عن هذا المعنى نفسه في المادة ١٥٠ ع بعبارة ( أو عرضه للبيع في أي محل ) وحكمة تكراره لهذا المعنى في المادة ١٥٠ بعد وروده في المادة ١٤٨ رغبته ( كما يستفاد من تعليقات الحاقانية على المادة ١٥٠ القديمة ) في حسم النزاع الذي كان قائماً من قبل فيما يتعلق بمجرد وضع صور منافية للحشمة للبيع في حانوت دون عرضها على انظار المارة فقد كان بعض المحاكم الاهلية لا يعتبر العلانية متوفرة في هذه الحالة فنص صراحة في المادة ١٥٠ على أن مجرد العرض للبيع في أي محل كاف لتطبيق المادة . والواقع أن مجرد البيع أو

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٥٢٥

(٢) لبواتقان ج ١ فقرة ٥٢٨ — باربييه ج ١ فقرة ٢٥٩ — شاسان ج ١ فقرة ٧٦

(٣) لبواتقان ج ١ فقرة ٥٢٩ — باربييه ج ١ فقرة ٢٦٠

الوضع للبيع أو التوزيع كاف وحده للنشر والعلانية ولا يشترط بعد هذا أن يقع البيع أو العرض للبيع أو التوزيع في محل أو محفل عمومي . فتعتبر العلانية متوفرة ولو حصل البيع أو العرض للبيع أو التوزيع في الخفاء<sup>(١)</sup> اما عبارة ( في محلات او محافل عمومية ) الواردة بعد ذلك في المادة ١٤٨ فراجعة الى لفظ ( او عرضه ) فقط لا الى ماسبقه من الالفاظ

التوزيع — وأما التوزيع فيراد به اعطاء المطبوعات أو المكاتيب الى عدد من الجمهور بقصد النشر فلا يدخل في التوزيع بالمعنى المراد في هذه المادة اعطاء صور من محرر الى بضعة اشخاص معينين بطريقة سرية أو خصوصية<sup>(٢)</sup> . ولا يعد توزيعاً ارسال نسخة أو عدة نسخ من عريضة شكوى ضد موظف الى رؤسائه الاداريين المختصين بنظرها وتحقيقها<sup>(٣)</sup> . وكذلك لا يعد توزيعاً ارسال خطاب مطروف الى شخص معين الا اذا كان القصد أن ينشر المرسل اليه الخطاب بتلاوته على الناس أو بتوزيع صور منه أما اذا لم يكن ذلك قصد المرسل وحصل النشر بفعل المرسل اليه فهو وحده المستول عن الجريمة<sup>(٤)</sup> كذلك لا يعد توزيعاً تتحقق به العلانية اطلاق شخص أو عدة أشخاص بطريقة سرية على مكتوب أو مطبوع<sup>(٥)</sup> الا اذا ثبت مع ذلك أن نية النشر كانت متوفرة<sup>(٦)</sup> أو كان عدد من اطلعوا عليه بهذه الطريقة كبيراً . وليس لعدد المحررات أو المطبوعات الموزعة حد أدنى يتم به التوزيع . ويرى شاسان انه اذا

- 
- (١) بارييه ج ١ فترة ٢٥٨ — شاسان ج ١ فترة ٦٩ — انظر أيضاً نقض ٦ يونيو ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ٢١ )  
(٢) لبواتان ج ١ فترة ٥٣٠ ص ٥٨٤  
(٣) بارييه ج ١ فترة ٢٧١ — انظر أيضاً نقض ٤ مارس ١٨٩٣ ( الحقوق ٩ ص ٢٥ )  
(٤) لبواتان ج ١ فترة ٥٣٤ — بارييه ج ١ فترة ٢٦٣  
(٥) موسوعات دالوز تحت كلمة صحافة فترة ٨٦٩  
(٦) موسوعات دالوز تحت كلمة صحافة فترة ٨٦٧ — بارييه ج ١ فترة ٢٦١

كان المحرر مطبوعاً فإن توزيع نسخة واحدة منه يكفي لتكوين العلانية<sup>(١)</sup> وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن التوزيع بالمعنى الذى يرمى اليه القانون يتم ولو لم يوجد سوى محرر واحد سلم الى شخص واحد فقسليم عريضة افتتاح دعوى الى محضر لاعلانها يعد توزيعاً<sup>(٢)</sup>

المرصه فى محل أو محفل عمومى — وأما العرض فى محل أو محفل عمومى فهو وضع المحرر أو المطبوع أمام نظر الجمهور فى مكان أو محفل عمومى بحيث يستطيع أن يراه كل من كان فى ذلك المكان أو المحفل . وهنا يشترط القانون أن يكون العرض فى محل أو محفل عمومى بخلاف البيع والوضع للبيع والتوزيع فلا يشترط فيها ذلك كما تقدم . انما يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون المحرر أو المطبوع قد عرض فى محل أصبح عمومياً بالمصادفة أو فى محل خصوصى لكنه يرى من مكان عمومى مجاور له كجريدة معلقة على باب مكتبة أو موضوعة خلف الزجاج<sup>(٣)</sup> . ولا يعتبر عرضاً فى محل عمومى بالمعنى الذى أراده القانون ايداع المحرر فى قلم كتاب المحكمة او دفتر خاتمتها<sup>(٤)</sup> . ولا ارسال كرت بوستال مكشوف بطريق البريد<sup>(٥)</sup> . لكن تقديم مذكرة كتابية فى قضية أمام محكمة يعتبر عرضاً بالمعنى المقصود وتنوفر به العلانية<sup>(٦)</sup>

(١) شاسان ج ١ ص ٤٤ ومثله فأبرجت ج ١ فقرة ٥٥ ص ٢١٠

(٢) نقض ٦ يونيه ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٢١) — انظر بعكس ذلك لبواتقان

ج ١ فقرة ٥٣٨ وباربييه ج ١ فقرة ٢٧٠

(٣) باربييه ج ١ فقرة ٢٦٢ ولبواتقان ج ١ فقرة ٥٣٣

(٤) لبواتقان ج ١ فقرة ٥٢٧ — باربييه ج ١ فقرة ٢٦٧

(٥) باربييه ج ١ فقرة ٢٦٤ — وقد وضع فى فرنسا قانون خاص فى ١١ يونيه ١٨٨٧

يماقب على القذف والسب الذى يقع بواسطة رسائل التلغراف والبريد المكشوفة

(٦) نقض ١٦ اكتوبر ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١١)

### (٣) العلانية بطريق الاعلانات

كذلك تقع العلانية بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة . وقد خص الشارع الاعلانات بالذكر ولكنها في الواقع داخلة في حكم الكتابة والمطبوعات . وقد اقتصر القانون هنا على صورة واحدة من صور العلانية وهي التعريض لنظر العامة ولكن هذا لا يمنع من أن تتوفر العلانية هنا أيضاً بتوزيع الاعلانات أو بيعها اذا أمكن تصور ذلك وتدخل اذن في الحكم السابق للمطبوعات على وجه العموم . وعبرة (معرضة لنظر العامة) صريحة في أن القانون يعتبر العلانية متوفرة فيما يتعلق بالمحركات والمطبوعات متى أمكن أن يقع عليها نظر الجمهور ولو كانت موضوعة في مكان خصوصي

### (٤) العلانية بواسطة الرسوم

كذلك تقع العلانية بواسطة الرسوم والنقوش والتصاویر والرموز وهذه الطريقة نص عليها في المادة ١٥٠ ع وهي تنطبق على المادة ١٥٠ وما بعدها من المواد لانها تحيل عليها كما تحيل على المادة ١٤٨ فيما يتعلق بطرق العلانية الاخرى . ولكنها لا تنطبق على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ . ويدخل في الرسوم ما يصنع باليد او بالآلة الفتوغرافية . اما النقوش فيراد بها الرسوم التي تنقش على الاحجار او الاخشاب او المعادن . واما التصاویر فيراد بها على الاخص الرسوم الملونة . واما الرموز فيراد بها الرسوم الخيالية والعلامات التي يرمز بها الى حوادث او معان خاصة او التي تمثل وقائع معينة<sup>(١)</sup> . ولا تتم العلانية الا باشهار هذه الرسوم او النقوش والتصاویر أو الرموز بطريقة من طرق الاشهار المنصوص عليها في المادة ١٤٨ فيما يتعلق بالكتابة والمطبوعات أي البيع أو الوضع للبيع أو التوزيع أو العرض في محل

---

(١) قانون لبواتقن ج ٢ قرة ٦٧٦ — بارييه ج ١ قرة ٣٨٦

أو محفل عمومي . ولم يرد الشارع بذكر عبارة ( أو عرضه للبيع في أى محل ) في المادة ١٥٠ ع إيراد معنى جديد غير مانص عليه في المادة ١٤٨ . وإنما أراد كما بينا فيما سبق تأكيد أن الوضع للبيع كالبيع والتوزيع يكفي في حد ذاته لتكوين العلانية متى حصل في أى مكان ولا يشترط فيه أن يقع في محل أو محفل عمومي

### (٥) العلانية بغير ذلك من الطرق

كانت طرق العلانية السالف ذكرها واردة في القانون على سبيل الحصر . ولكن الشارع عدل المادة ١٥٠ بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ وأضاف الى هذه المادة عبارة ( أو بغير ذلك من طرق العلنية ) فخرجت طرق العلنية بذلك عن معنى الحصر وأصبح الفصل فيما اذا كانت العلنية في غير الاحوال السابق ذكرها متوفرة أو غير متوفرة موكولا الى تقدير القاضى . فقد يرى أن العلانية تتوفر بطريق القنوغراف اذا أدير على مسمع من الجمهور . وقد يرى أن اطلاع شخص أو عدة أشخاص على مكتوب أو مطبوع يكفي لتحقيق العلانية ولو كان عدد هؤلاء الاشخاص محدوداً وكان اطلاعهم على المكتوب أو المطبوع بطريقة سرية وان كان هذا لا يمد توزيعاً بالمعنى السابق . وقد يرى أن ترديد الخبر بين الناس ولو على سبيل المسارة ترديداً يؤدي الى استفاضته واشتهاره يكفي لتوفير العلانية ولو أن هذا لا يدخل تحت نوع من أنواع العلانية السابقة وهكذا

### الفرع الثانى — فى القصد الجنائى

لم ينص القانون صراحة على اشتراط سوء القصد فى الجرائم الواردة فى هذا الباب الا فى المادتين ١٦٢ و ١٦٣ . ومع هذا فن المسلم به أن هذه الجرائم جميعاً لا يتم وجودها الا بتوفر ركن القصد الجنائى فيها . ويعتبر القصد الجنائى متوفراً متى تعمد الجنائى ارتكاب الفعل المعاقب عليه قانوناً طالما أنه

يؤدى الى النتائج التى أراد القانون منعها . ولا عبرة بعد هذا بالبواعث فليس من الضروري اثبات أن الجانى تعمدا ارتكاب الجريمة بنية التشفى أو الانتقام أو بنية تكدير السلم العمومى الخ<sup>(١)</sup>. والاصل أن القصد الجنائى لا يفترض وجوده فى هذه الجرائم بل يجب على النيابة اثبات توفره فى القضية المرفوعة ولكن اذا كانت العبارات المنشورة مقذعة بدرجة واضحة بحيث يمكن أن تدل بذاتها على قصد الجانى فيعتبر القصد الجنائى متوفراً ويفترض وجوده ابتداء وليس على النيابة فى هذه الحالة اثبات وجوده فعلا بل يجب على المتهم فى هذه الحالة اثبات انعدام سوء القصد<sup>(٢)</sup>. وقد أخذت بهذا المبدأ محكمة النقض المصرية فى حكم لها أصدرته فى جريمة قذف<sup>(٣)</sup>

## الفصل الثانى

فى تفصيل الكلام على جرائم هذا الباب

القسم الاول من الجرائم

جرائم التحريض

الجريمة الأولى — التحريض على ارتكاب جناية أو جنحة

(المادتان ١٤٨ و ١٤٩)

فرق الشارع فى هذه الجريمة بين حالتين ( الاولى ) ما اذا ترتب على التحريض أو الاغراء وقوع الجناية أو الجنحة بالفعل أو الشروع فى ارتكاب

(١) لبواتق ج ١ فقرة ٥٤٥ — قارن نقض ١٢ نوفمبر ١٩١٠ ( المجموعة ١٢

عدد ١٦ ) ونقض ١١ مارس ١٩١١ ( المجموعة ١٢ عدد ٩١ )

(٢) بارييه ج ١ فقرة ٢٧٩ — دالوز الدورى ١٨٧٤ — ٥ — ٣٩٢ و ١٨٨٣

— ٥ — ٣٥٩

(٣) نقض ٢٨ مارس ١٩٠٨ ( المجموعة ٩ عدد ٧٠ )

الجناية وفي هذه الحالة اعتبر المحرض شريكاً لمرتكب الجناية أو الجنحة يعاقب بالمعقوبة المقررة لها أو للشروع فيها تطبيقاً للقواعد العامة المبينة في باب الاشتراك ( المادة ٤١ ع ) ونص على ذلك في المادة ١٤٨ . لكن المحرض لا يعاقب في حالة الشروع الا اذا حصل الشروع في جناية . اما اذا حصل الشروع في جنحة فلا عقاب عليه ولو كانت الجريمة مما يعاقب على الشروع فيها ( والثانية ) حالة ما اذا لم يترتب على التحريض أية نتيجة . وفي هذه الحالة جعل القانون التحريض جريمة خاصة عقابها الحبس ( المادة ١٤٩ ) . ويلاحظ أنه في هذه الحالة الثانية لا يكون التحريض جريمة الا اذا كان مقصوداً به ارتكاب جناية وكانت هذه الجناية من الأنواع التي نصت عليها المادة ١٤٩ على سبيل الحصر وهي جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو الجنایات المخلة بأمن الحكومة وهي المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فاذا كان التحريض موجهاً الى ارتكاب جناية من نوع آخر أو الى ارتكاب جنحة فقط فلا عقاب عليه متى لم يترتب عليه أية نتيجة

ويجب في الحالتين ان يكون التحريض علنياً وبطريقة من الطرق المذكورة على سبيل الحصر في المادة ١٤٨ السابق بيانها وهي لا تتضمن الرسم والنقش والتصوير والرمز كما تقدم

ولا بد ان يكون التحريض في الحالتين مباشراً وقد اشترط الشارع ذلك صراحة في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ وان كان النص العربي للمادة ١٤٨ لم يرد به ما يشير الى ذلك الا ان النص الفرنسي مذکور فيه لفظ *Directement* في الحالتين فاذا كانت الجريمة قد وقعت بالفعل أو شرع في ارتكابها وجب اثبات أن بين التحريض والفعل المرتكب رابطة السببية<sup>(١)</sup>

ولكن هذا المعنى قد لا يتحقق في حالة ما اذا لم يترتب على التحريض أية نتيجة الا أنه يجب على الاقل اثبات أن عبارات الجاني كانت صريحة

ومحدودة وموجهة الى قصد معين. اما التحريض المبهم البعيد المرامي فلا يكفي على كل حال<sup>(١)</sup>. وفي هذا يتفق التحريض الوارد في هذا الباب مع التحريض الذي عده الشارع في المادة ٤٠ عقوبات طريقاً من طرق الاشتراك العام لكنه يختلف عنه من وجوه أخرى (أولها) أن التحريض هنا يجب أن يكون علنياً وليس ذلك بشرط في التحريض المنصوص عليه في المادة ٤٠ ع (وثانيها) أن التحريض في هذا الباب يجب أن يكون موجهاً الى ارتكاب جريمة أو جنحة فقط وليس كذلك حكم التحريض في القسم العام (وثالثها) أنه يجوز هنا معاقبة المحرض في الأحوال الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٤٩ ع ولو لم يترتب على تحريضه أية نتيجة. كذلك يعاقب القانون على التحريض لذاته في المواد ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ ولو لم يقع التحريض بنتيجة وذلك كله بخلاف حكم التحريض الوارد في المادة ٤٠ ع فإنه يجب للعقاب عليه أن يترتب عليه وقوع الجريمة فعلاً (ورابعها) أن التحريض في المادة ٤٠ يكون موجهاً عادة الى شخص أو أشخاص معينين بخلاف التحريض في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ فلا يشترط فيه ذلك وبغلب أن يكون موجهاً الى أفراد غير معينين أو الى جمهور الناس

وليس من اللازم لاعتبار التحريض هنا مباشراً أن يعين المحرض الجريمة التي يحرض عليها بأوصافها وأركانها ولا أن يكون فكره موجهاً الى جريمة بوصف خاص بل يكفي أن يكون التحريض موجهاً الى نوع من أنواع الجرائم السابق بيانها<sup>(٢)</sup>. فيكفي لهذا أن يقول المحرض مثلاً (خاربوا الحومة ولا تبقوا لهم أثراً)

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٥٧٥ — بإرييه ج ١ فقرة ٢٩٦

(٢) لبواتقان ج ٢ فقرة ٥٦٢

## الجريمة الثانية - التحريض على كراهة الحكومة

المادة ١٥١ ع - (من حرض الناس باحدى الطرق المبينة آتقاً على كراهة الحكومة الخديوية (كذا) وبفضها أو على الازدراء بها فجزاؤه أيضاً الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى) وقد حذف الشارع الفرنسى هذه الجريمة من قانون الصحافة الصادر فى سنة ١٨٨١ لأنها جريمة مبهمه وفامضة الحدود ويجوز أن يتناول حكمها كل منتقد للحكومة وأعمالها. وإذا كانت الكراهية نفسها لا تعد جريمة فى نظر القانون فلا معنى لاعتبار التحريض عليها جريمة<sup>(١)</sup>. ولكن الشارع المصرى لا يزال مع هذا يعدها جريمة. ولم يشترط فى المادة ١٥١ أن يكون التحريض مباشراً فيكفى اذن التحريض بأية طريقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة كما أنه لا يشترط لتحقيق الجريمة أن يترتب عليها أية نتيجة معينة. وقد حكمت محكمة طابدين الجزئية على شخص بمقتضى المادة ١٥١ ع لأنه ألقى خطبة فى محفل عمومى. رعى فيها الحكومة بأنها انتهكت حرمة الاسلام بضرب طالبي العلم فى الازهر الشريف وأنها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضاً ولكن على ألسنتهم وقلوبهم<sup>(٢)</sup>. وحكمت على آخر بنفس المادة لأنه ألقى فى ذلك المحفل خطبة نسب فيها الى الحكومة الظلم والاستبداد والفطسة والعنف وعدم مراعاة الله ولا الذمة<sup>(٣)</sup>.

وحكمت محكمة جنايات مصر على شاعر مصرى بالمقاب بمقتضى المادة ١٥١ ع لأنه نشر ديواناً له وكان مما جاء فيه قوله  
وولاة أفسموا أن يسجدوا كلما رام العدا منهم مراما

(١) لبرانتان ج ١ فترة ٣٧٥ من ٣٩٩

(٢) محكمة طابدين الجزئية فى ٢٨ ابريل ١٩٠٩ (المقوق ٢٤ من ١٢٤)

(٣) انظر الحكم السابق

وقوله .

يا ليت شعري هل بدا في مصر يوم اقم  
وجنى العباد جناية فاهتاج شر مضم  
حق تحاربنا المحكوة مة عند ما تتألم الخ

وقوله

ظلمات من المظالم أودت بضياء الحياة بعد الحياة  
يشتكى الشعب والقضاة خصوم فلن يشتكى خصام القضاة (١)  
وحكمت محكمة اسبوط الجزئية بأن الوزارة هي الحكومة بالمعنى المراد  
بالمادة ١٥١ فاذا صاح شخص علناً بألفاظ من شأنها تحريض الناس على كراهة  
الوزارة والازدراء بها كما لو قال فلتسقط الوزارة الخائنة فانه يقع تحت طائلة  
المادة المذكورة (٢)

### الجريمة الثالثة - تحريض العسكرية على عدم الطاعة

المادة ١٥٢ ( كل من حرض العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها  
على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن اداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه  
بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ) وهذه المادة تقابل المادة ٢٥ من قانون  
الصحافة الفرنسي والركن المادى للجريمة هو تحريض العسكرية على الخروج  
عن الطاعة أو التحول عن اداء الواجبات ولا يشترط لتمام الجريمة أن ينتج هذا  
التحريض أثره المطلوب كما لا يشترط أن يكون مباشراً (٣). انما يشترط أن يكون  
التحريض علنياً بطريقة من الطرق السابق ذكرها في المادتين ١٤٨ و ١٥٠

---

(١) محكمة جنابات مصر في ٦ اغسطس سنة ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ من ١٩٦)  
(٢) محكمة اسبوط الجزئية في ١٥ يونيو ١٩٢١ (المجموعة ٢٢ عدد ٩١) وانظر أيضاً  
حكم محكمة النقض في هذه القضية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٥٢)  
(٣) لبواتقان ج ٢ فقرة ٥٨٥

### الجريمة الرابعة — تحريض طائفة على بغض طائفة أخرى

المادة ١٥٣ ( كل من سعى بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العمومى بتحريضه غيره على بغض طائفة أو جملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً )

ليس لهذه الجريمة وجود الآن في قانون الصحافة الفرنسى وقد استمدها الشارع المصرى من قانون سنة ١٨٢٢ الذى ألغى بعد ذلك . وليست هذه الجريمة بأقل غموضاً من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥١ فالتحريض على الكراهية لا معنى للعقاب عليه . ولكن الشارع لا يبنى العقاب هنا على نفس التحريض بل على ما يترتب عليه من تكدير السلم العمومى

وليته اشترط حصول التكدير فعلاً فيكون للجريمة أساس محدود تقوم عليه . أما والمادة تكتفى بمجرد السعى في تكدير السلم فالجريمة مبهمة من جانبين جانب الفعل المكون لها وجانب الأثر المترتب عليها فلا يدرى بمد هذا متى يعتبر السعى مكدرًا للسلم ومتى يستحق العقاب . ولفظ ( طائفة ) الوارد بهذه المادة واسع المعنى فيشمل الطوائف الجنسية والدينية والسياسية والاجتماعية وقد حكم في فرنسا قديماً بأن تحريض العمال على بغض طائفة أرباب الاموال يدخل في حكم المادة المذكورة<sup>(١)</sup>

## الجرمتان الخامسة والسادسة — التحريض على عدم الانقياد للقوانين وتحسين الجرائم

المادة ١٥٤ — (من حرض غيره بأحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن امراً من الامور التي تمد جنائية أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بقرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً)

هذه المادة تتضمن جريمتين مستقلتين (أحدهما) التحريض على عدم الانقياد للقوانين و(ثانيتهما) تحسين الجرائم . أما الجريمة الاولى فستمدة من قانون سنة ١٨١٩ الفرنسي وليس لها وجود الآن في قانون الصحافة الاخير بفرنسا . والذي دعا الى حذفها غموض حكمها وعدم امكان تعيين الحد الفاصل بينها وبين النقد المباح للقوانين الذي هو روح الاصلاح التشريعي فضلاً عن أن عدم الانقياد للقوانين أمر سلبي ولا عقاب عليه في ذاته قانوناً الا اذا تكونت منه جريمة معينة فلا معنى لان يكون التحريض عليه جريمة <sup>(١)</sup> . ولم يشترط القانون في هذه المادة أن يكون التحريض مباشراً ولا أن يترتب عليه أثر فعلي . وبما يصلح مثالا للافعال الداخلة في حكم هذه المادة تحريض الناس على عدم دفع الضرائب للحكومة

أما الجريمة الثانية فستمدة من قانون سنة ١٨٣٥ الفرنسي وقد أغفلها الشارع الفرنسي في قانون سنة ١٨٨١ ولكنه اضطر الى اعادة النص عليها بقانون صدر في سنة ١٨٩٣ وقصر النص هذه المرة على تحسين جرائم معينة وهي جريمة السرقة وجنایات القتل والنهب والحريق وبعض جنایات التخريب <sup>(٢)</sup>

(١) لبواتقان ج ١ قرة ٣٧٥ ص ٣٩٨

(٢) لبواتقان ج ٢ قرة ٥٨٠

فهو لا يعاقب الآن على تحسين الجرائم السياسية . أما نص القانون المصرى  
فعام يشمل تحسين كافة الجرائم التى تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون  
وتحسين الجريمة هو تصوير الافعال الجنائية فى صورة افعال مجيدة والباس  
الفعل المحرم لباس الامر المباح وتمجيد مرتكب الجريمة أو تهنتته على الفعل  
الذى اتاه بطريقة من شأنها إثارة الخواطر وفساد العقول ودفع النفوس الى  
الاقدام على الجرائم . فتحسين الجريمة ضرب من التحريض على ارتكابها ولكنه  
تحريض غير مباشر ولا يشترط للعقاب عليه ان تقع الجريمة المحرض عليها فعلا .  
ولا يعد مجرد البحث النظرى فى الجريمة بطريقة لا تثير العواطف تحسیناً  
بالمعنى المقصود هنا . كذلك مجرد الموافقة على جريمة وقعت لا يعد تحسیناً بل  
لا بد ان تكون الموافقة مصحوبة بامتداح الفعل وتصويبه أو تعظيم شأن  
الفاعل والتنويه بمجرأته واقدامه الخ

ولا يتوقف وجود هذه الجريمة ولا العقاب عليها على سبق العقاب على  
الجريمة الممجة بل يصح العقاب على جريمة التحسين ولو كانت الجريمة الاصلية  
لا تزال قيد التحقيق بشرط ان يكون الفعل الممجد جريمة حقيقية (١)

والركن المادى لهذه الجريمة هو فعل التمجيد والتحسين ويجب ان يقع  
بطريقة من طرق العلانية السابق النص عليها وان يكون مصحوباً بقصد جنائى  
ويكفى لتوفر القصد الجنائى أن يقع التمجيد عمداً مع العلم بان الفعل الممجد  
يعد جنائية أو جنحة فى نظر القانون ولا يشترط بعد هذا أن يكون قصد المتهم  
دفع الناس الى ارتكاب الجرائم (٢)

وقد حوكم شخص فى سنة ١٩١٠ كان يتغنى علناً بقوله ( ياميت صباح  
الخير على الوردانى ) وكانت الجريمة التى ارتكبها المتغنى باسمه لا تزال حديثة

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٥٧٩ — باربييه ج ١ فقرة ٢٩٩

(٢) نقض ١١ مارس ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٩١)

العهد فحكم بأن ليس لكلامه معنى مقبول سوى الجريمة وتمجيدها في شخص مرتكبها وان عمله ينطبق على المادة ١٥٤ عقوبات (١)  
وحكم أيضاً على شاعر مصرى سنة ١٩١٠ لنشره أبياتاً قال فيها لشخص  
محكوم عليه

يا ساكن السجن الكرى	م وأنت نعم الاكرم
حكموا بسجنك قبلما	حكم القضا أن يحكموا
هم توجوك بتاج مج	د خالد وتهكموا
حسدوك أو جهلوا علا	ك ومثلهم لا يعلم
ما السجن للشرفاء الا	رفعة وتنعم *
أنت البرى ومن يخنا	لك مجرم هو مجرم
والشعب حولك ناهض	متألم يتظلم *
يهديك فى سجن الكرا	م تحية ويسلم (٢)

ولا يكفى لتكوين الجريمة مجرد اظهار العطف على المجرم بل يجب أن يكون هذا العطف منبثقاً عن استحصان الجريمة التى ارتكبها ولناسبة وقوع هذه الجريمة . وقد حكمت محكمة الازبكية الجزئية فى هذا المعنى بأن الجرائم ذات الاسباب السياسية لها نتيجة مرئية ملازمة لها فى التأثير على الانسان وهى الجمع بين شعورين متتالين ولو فى الظاهر وهما الاسف على المجنى عليه والعطف على المجرم لما يوجد فى عمله من الاخلاص وانكار النفس عادة فأقوال الشخص التى يؤخذ منها العطف على مجرم من هذا القبيل لا تعتبر تحسیناً للجنايات ولا عقاب عليها فى القانون (٣)

(١) نقض ١٢ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٦)

(٢) محكمة جنايات مصر فى ٦ اغسطس ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١٩٦)

(٣) محكمة الازبكية فى ٢١ فبراير ١٩١١ (الحقوق ٢٦ ص ٥٣)

القسم الثانى من الجرائم الواردة فى هذا الباب

الطعن فى الحكومة ونظامها ورجالها

الجريمة الاولى — التطاول على مسند المملكة

المادة ١٥٠ع ( معدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ ) كل من تطاول على مسند المملكة المصرية أو طعن فى نظام توارث العرش أو طعن فى حقوق الملك وسلطته سواء كان ذلك بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع فى أى محل أو بغير ذلك من طرق العلنية يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه

هذه المادة تعاقب على التطاول أو الطعن ويقابله فى النص الفرنسى لفظ ( attaque ) وهو لفظ مستمد من القوانين الفرنسية القديمة وقد حذفت كل جرائم الطعن من قانون الصحافة الفرنسى المعمول به الآن لأن الطعن انما هو ضرب من النقد وليس من المتيسر التفرقة بين النقد المباح والنقد الذى يصح أن يعاقب عليه بمثل هذه المادة فالأولى أن يترك النقد مباحاً ما لم يتجاوز الحد المشروع الى السب أو القذف المعاقب عليه . ويلاحظ فوق هذا أن لفظ الطعن الوارد فى هذه المادة لفظ عام وليس له معنى محدود فى الاصطلاح القانونى ويخشى أن يجر عموم معناه الا الاعتساف فى التطبيق

وليس الغرض من هذه المادة حماية شخص الملك وانما الغرض حماية نظام الملك . والذى يعاقب عليه فى هذه المادة ثلاثة أمور ( ١ ) التطاول على مسند المملكة المصرية ( ٢ ) الطعن فى نظام توارث العرش ( ٣ ) الطعن فى حقوق الملك وسلطته . وقد فسرت محكمة السيدة الجزئية هذه الأمور الثلاثة بأن ( مسند المملكة المصرية ) هو شكل الحكومة فى مصر بنظامها المعروف

فالتناول عليه يكون بتقد هذا النظام . والظمن في نظام توارث العرش يكون اما بانكار حق الملك على الجالس على العرش واما بانكار هذا الحق على الاسرة المالكة كلها . واما حقوق الملك فيدخل فيها كل ما هو من مستلزمات العرش كالمرتب المخصص لصاحب العرش . انتهى بتصرف (١)

ويلاحظ أن الجريمة لا توجد الا اذا توفرت فيها العلانية باحدى الطرق المبينة بالمادة . وقد حكم بأن مجرد النداء بعبارة ( لیسقط حکم الفرد ) لا يصح اعتباره جريمة منطبقة على المادة ١٥٠ ع لأن هذا النداء عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة فهو من قبيل الدعاء على حكومة يستبد بأمور الرعية فيها رجل واحد يتصرف في شؤونها التصرف المطلق (٢)

### الجريمة الثانية — العيب في حق الذات الملكية الخ

المادة ١٥٦ ع ( معدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ ) — يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة احدى تلك الطرق في حق الملكية أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش

فاذا وقع ذلك في حضرة أحد من تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة وقد جاءت هذه المادة بلفظ جديد وهو العيب ويقابله في الفرنسية ( offense ) وهو أوسع معنى من القذف والسب والآهانة ويشمل كل عبارة تحط من قدر من رعى بالعيب أو مكاتته أو تقلل احترامه في نظر الجمهور ولو لم تتضمن اسناد وقائع أو أمور معينة . وليس قاصراً على العيب في الملك أو غيره من الوجهة العامة بل يتناول أيضاً العيب فيه من وجهة أعماله وحياته

(١) محكمة السيدة الجزئية بتاريخ ٢٥ ابريل ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٤ ص ١٠٥ )

(٢) مصر استئناف جنح في ١٢ مايو ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٤ ص ١٣٧ )

الخاصة . وهذا هو المعنى الذى كان يفسر به هذا اللفظ فى القوانين الفرنسية القديمة<sup>(١)</sup> . ولا يزال هذا اللفظ مستعملا فى قانون الصحافة الفرنسى المعمول به الآن فى المادة ٢٦ الخاصة بالعيب فى رئيس الجمهورية . ولكن المتفق عليه أن العيب والاهانة لفظان مترادفان فى حكم القانون وإن كان اللفظ الاول قاصراً على الاهانة التى تلحق برئيس الجمهورية فقط<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا يمكن القول بأن لفظ العيب المستعمل فى المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من قانون العقوبات المضى ليس له معنى غير معنى لفظ الاهانة المستعمل فى المادتين ١٥٩ و ١٦٠ ع وهو على عمومه يجب أن يشمل التقذف والسب وكل ما يمس كرامة من يرمى به ويختلف حكم المادة ١٥٦ عن المادة ١٥٠ فى أن المقصود بالمادة ١٥٦ حماية شخص الملك ( وكذا الملكة وولى العهد وأوصياء العرش ) بخلاف المادة ١٥٠ فإن الغرض منها حماية مركز الملك وحقوقه أى حماية العرش ذاته فيجب اذن لتطبيق المادة ١٥٦ أن يكون العيب موجهاً الى ذات الملك<sup>(٣)</sup> . أما العيب فى تصرفات الحكومة فلا يدخل تحت حكم المادة ١٥٦ ولو مس ضمناً شخص الملك بل يجوز أن يدخل فى حكم المادة ١٥٦ مكررة

والمادة ١٥٦ بوضعها الجديد غير قاصرة على حكم العيب فى حق الذات الملكية بل زيد عليها عند التعديل حكم للعيب فى حق الملكة أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش مع تمييز فى العقوبة . فإن من يعيب فى حق الذات الملكية يعاقب بالسجن أو بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وقد عنى الشارع بوضع حد أدنى خاص لعقوبة الحبس فى هذه الحالة خلافاً للقواعد العامة ( انظر المادة ١٨ عقوبات ) فنص على أن لا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور — أما

(١) لبواتقان ج ٢ فترة ٦٣٥ — باربييه ج ١ فترة ٣٣٧

(٢) لبواتقان ج ٢ فترة ٦٣٦

(٣) لبواتقان ج ٢ فترة ٦٣٧ — باربييه ج ١ فترة ٣٣٨

العيب في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش فعقابه الحبس مدة لا تزيد على سنتين وليس للعقوبة حد أدنى خاص وقد نص الشارع في هذه المادة على ظرف مشدد للجريمة على اختلاف صورها وذلك أن يقع العيب في حضرة أحد من ذكرهم في هذه الحالة يعاقب الجاني بضعف العقوبة الأصلية

وقد بما طبقت المادة ١٥٦ ع على صحفي نشر في جريدته قصيدة جاء في مطلعها قدوم ولكن لا أقول سعيد وملك وان طال المدى سيبد بعدت وثر الناس بالبشر باسم وعدت وحزن في الفؤاد شديد<sup>(١)</sup> وحكم بمقتضى هذه المادة على آخر ألقى قصيدة في محفل عمومي جاء فيها الله أكبر يا . . . . . تحذلنا وكنت قبلا على الاوطان تضطرم افعل كما شئت يا . . . . . ان لنا عند الاله مقاما جاده الديم<sup>(٢)</sup> وحكم بها أيضاً على شاعر نشر ديواناً له جاء فيه ونياض من آمالنا فيك كلما قضيت علينا أن نكون غضايا وأرضيت أعداء البلاد وأهلها وأصلبتنا بعد الوفاق عذابا رويدك يا . . . . . لا تبلغ المدى ولا تسمع للظالمين خطاباً<sup>(٣)</sup>

### الجريمة الثالثة — توجيه اللوم الى الملك

المادة ١٥٦ مكررة — (قانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئولية بواسطة احدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه

(١) حكم في سنة ١٨٩٨

(٢) محكمة عابدين الحزمية في ٢٨ ابريل ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ١٢٤)

(٣) محكمة جنابات مصر في ٦ اغسطس ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١٩٦)

هذه المادة جديدة وليس لها أصل في قانون العقوبات المصرى ولا مقابل في قانون الصحافة الفرنسى وإنما جاء بها القانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ لحماية شخص الملك مما عساه أن يترتب من المسئولية أو يوجه من اللوم بسبب تصرفات الحكومة وأعمالها . والقاعدة الدستورية أن الملك لا يمكن أن يخطئ وأنه يجب أن يكون بمنأى عن كل تبعة يمكن أن تجر إليها تصرفات رجال حكومته ووزرائه وذلك لأن الملك لا يشارك وزراءه في إدارة الشؤون العامة وتصريفها إلا من طريق النصح والارشاد . أما الفعل والتنفيذ فن نصيب الوزراء القائمين باعباء الحكم والمسئولين عنه أمام المجلس النيابى الممثل للامة . فعليهم وحدهم تقع تبعة ذلك

وقد جاء هذا النص بلفظ جديد لم يسبق له وجود في المصطلح القانونى وهو اللوم ( blâme ) أى العذل والتأنيب فكل من وجه شيئاً من ذلك الى الملك يعاقب بالمادة ١٥٦ مكررة . بل يكفي لتطبيق هذه المادة أن يلحق على الملك مسئولية عمل من أعمال الحكومة ولو بغير لوم صريح . ومن هذا أو ذاك يتكون الركن المادى للجريمة . ويشترط طبعاً أن يحصل توجيه اللوم أولقاء المسئولية بطريق من طرق العلانية السابق بيانها وأن يتوفر القصد الجنائى وهو أن يرتكب الجانى الفعل عن علم وارادة

#### الجريمة الرابعة — تعيب أعضاء الاسرة الملكية

المادة ١٥٨ ع — ( معدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ ) كل من عاب في حق أحد أعضاء الامرة الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما

والغرض من هذه المادة حماية أفراد الاسرة المالكة لاتصالهم بشخص الملك ولأن لهم بين الافراد مكانة خاصة تقتضى احترامهم : على أن هذه

المادة لا لزوم لها في الواقع لان نصوص المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ التي تحمي سائر الافراد من القذف والسب تكفي أيضاً لحماية أعضاء الاسرة المالكة من وجهة كونهم أفراداً . اللهم الا اذا أمكن القول بأن الغرض حمايتهم من كل عيب يقع في حقهم ولو كان دون القذف أو السب لعموم معنى لفظ العيب كما تقدم

### الجرمة الخامسة — اهانة الموظفين العموميين

المادة ١٥٩ ع — يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفاً عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو افتري عليه أو سبه بأحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته وضمت هذه المادة لحماية الموظفين العموميين بعد ان نص القانون على عقاب من يعيب في حق الملك أو أحد أفراد أسرته . ولكن هذه المادة أتت بألفاظ جديدة فهي تعاقب على الاهانة ( outrage ) والافتراء ( calomnie ) والسب ( injure ) متى وقع شيء من ذلك في حق موظف عمومي أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية

ارهانة — أما الاهانة فهي لفظ عام يشمل كل ما من شأنه المساس بشرف الشخص المهان أو كرامته وهي بمعناها العام تشمل القذف والسب وكل عبارة تحط من قدر من وجهته اليه <sup>(١)</sup> . ولكن القانون قد نص على حكم القذف والسب في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ سواء وقع على موظف عمومي أو غير موظف لهذا كان من الواجب تحديد معنى الاهانة هنا بما يخرج القذف والسب . على أن ذلك ليس بالامر الهين فانه ان سهل التمييز بين القذف والاهانة باعتبار أن القذف لا يكون الا باسناد أمور أو وقائع معينة فليس من السهل التمييز بين الاهانة والسب لان المادة ٢٦٥ تدخل في حكم السب كل ما فيه خدش

الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت . وقد حاولت محكمة عابدين الجزئية أن تحدد معنى الاهانة في حكم لها فقالت ( ان كلمة اهانة التي تشمل لغة القذف والسب والشتم وغيرها لها معنى خاص بها في القانون . والقانون لم يعرف الاهانة ولكن العلماء أطلقوا هذه الكلمة على كل ما من شأنه أن يمس شرف الشخص أو كرامته فهي تشمل اذن بعض ألفاظ لا تعتبر في ذاتها قذفاً ولا سباً ولا شتماً وانما بتوجيهها الموظف العمومي يكون من شأنها مس شرفه واحساسه <sup>(١)</sup> ) وليس في هذا البيان ما يجلو الغموض ولكن يمكن تصور بعض عبارات «اسة بالكرامة وقد لا يكون فيها قذف أو سب بالمعنى المفهوم من المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ فإذا قيل في معرض انتقاد موظف ( وليعلم الموظف أننا واقفون له بالمرصاد فان لم يلتزم جادة الاعتدال شهرنا عليه حرباً عواناً وطامناً بالبنص والازدراء والحذر وسوء الظن ) عد ذلك اهانة لا قذفاً ولا سباً . وليست التفرقة بين الاهانة والسب أو القذف بذات أهمية نظرية فقط بل لهذه التفرقة أهمية من الوجهة العملية لأن القانون أباح في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع اثبات صحة القذف أو السب اذا كان موجهاً الى موظف عمومي ولم يجز ذلك في حالة الاهانة فضلاً عن اختلاف عقوبة الاهانة عن عقوبات القذف والسب

السب — وما يزيد المسئلة تعقيداً أن الشارع في المادة ١٥٩ لم يقتصر على ذكر لفظ الاهانة بل اردفه بالسب أيضاً فاختلط بذلك حكم المادة ١٥٩ بحكم المادة ٢٦٥ مع ما بينهما من الفوارق الجوهرية

الافتراء — ثم انه زاد على هذين اللفظين لفظاً ثالثاً وهو الافتراء وقد كان ينصرف في اصطلاح القانون الفرنسي القديم الى نسبة أمر كاذب الى شخص بحيث لو كان صحيحاً لأوجب عقابه قانوناً أو احتقاره أو بنقصه من

(١) محكمة عابدين في ٥ اغسطس ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٤ ص ٢١٧ )

مواطنيه<sup>(١)</sup> وكان لفظ الافتراء مستعملا بدلا من لفظ القذف فلما عدل القانون اعتاض الشارع عن لفظ الافتراء بلفظ القذف والفرق بينهما ان الافتراء هو نسبة أمر كاذب ، أما القذف فهو نسبة أمر يحتمل الصدق والنكذب وحكمة استعمال لفظ الافتراء قديماً ان القذف باسناد أمر صحيح لم يكن يعاقب عليه متى ثبتت صحته قانوناً . أما الآن فالقذف معاقب عليه في القانونين الفرنسي والمصري سواء صح فيه الاسناد أو لم يصح الا اذا كان موجهاً الى موظف عمومي فان القاذف يعنى من العقاب اذا أثبت صحة ما قذف به . ومن هذا البيان يفهم ان الافتراء لا يخرج عن كونه قذفاً مؤسساً على واقعة مكذوبة

#### التعارض بين المادة ١٥٩ والمادتين ٢٦١ و ٢٦٥

وعلى هذا يمكن القول بأن المادة ١٥٩ تتعارض مع المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ من ثلاثة وجوه (أولها) ان لفظ الاهانة عام ويشمل القذف والسب ومن المتعذر التمييز بين الاهانة والسب على الخصوص مع ان الفعل اذا وصف بأنه اهانة امتنع فيه اثبات الصحة على حين انه اذا وصف بأنه سب جاز فيه اثبات صحة الاسناد (وثانيها) ان ذكر جريمة السب في المادتين ١٥٩ و ٢٦٥ يترتب عليه التعارض في الحكم فاذا طبقت المادة ١٥٩ لم يجز لغيرهم اثبات صحة ما أسنده الى الموظف العمومي واذا طبقت المادة ٢٦٥ جاز له ذلك فضلاً عن اختلاف العقوبة في المادتين (وثالثها) أن الفعل الواحد قد يوصف بأنه افتراء منطبق على المادة ١٥٩ ع أو قذف باسناد واقعة لم يقم الدليل على صحتها منطبق على المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ ع مع ما بين الحالتين من الاختلاف في العقوبة ما يختلف فيه هذه المواد — غير أن المادة ١٥٩ تختلف عن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ عقوبات من وجهين (الاول) أن الجرائم التي يعاقب عليها القانون

(١) لبواتقان ج ٢ قرة ٦٩٤

في المادة ١٥٩ ع لا تقع الا في حق الموظفين أما القذف والسب المنصوص عليهما في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ فيقعان في حق الموظفين وغير الموظفين لان نص المادتين عام ( الثاني ) انه وان اشترطت العلانية في الحالتين الا انها فيما يتعلق بالمادة ١٥٩ يجوز أن تكون بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ أو المادة ١٥٠ ع أما في القذف والسب فلا تتوفر العلانية الا بالطرق الواردة بالمادة ١٤٨ فقط فلا يقع القذف أو السب المنصوص عليهما في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ برسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل فاذا ارتكب شخص قذفاً أو سباً في حق موظف عمومي باحدى هذه الطرق فلا يمكن عقابه بالمادتين ٢٦١ و ٢٦٥ لكن يجوز عندئذ عقابه بالمادة ١٥٩ ع لان الاهانة بمعناها العام تشمل القذف والسب في كل صورهما كما تقدم وهذه هي الحالة التي يتصور أن تنفرد فيها المادة ١٥٩ بالانطباق دون المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ . أما في غير هذه الحالة فالظاهر انه يجب عند التعارض ترجيح انطباق المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ لانهما أصح للنظم وذلك ما يقتضيه العدل وان لم يرتكز على أساس قانوني صريح<sup>(١)</sup>

(١) هل يمكن القول هنا بتطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى عقوبات مع المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٥ والحكم بالعقوبة الأشد ؟ ليس هذا — على ما أرى — محل تطبيق هذه المادة فهي إنما تطبق حيث يوجد تعدد معنوي . والتعدد المعنوي لا يتصور الا مع تعدد الأوصاف فاذا ارتكب شخص فعلاً جنائياً وكان هذا الفعل يمكن أن يوصف — في مجموعه أو في بعض أجزائه — بأوصاف مختلفة ينطبق كل منها على نص خاص من نصوص قانون العقوبات اعتبر الفعل مكوناً لجرائم متعددة ووجب عندئذ النظر الى الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون — وأما . كما لو هتك شخص بشرف قوة ولا تهديد عرض فتاة لم تبلغ الرابعة عشرة في طريق عام فهذا الفعل يمكن أن يوصف بأنه هتك عرض منطبق على المادة ٣٣٢ ع وبأنه فعل فاضح منطبق على المادة ٢٤٠ ع . وكلا لو اطلق شخص عباراتاً نارياً فقتل انساناً وحيواناً فان فعله هذا يصح أن ينطبق على المادة ١٩٨ ع وعلى المادة ٣١٠ ع . وكلا لو أسرع شخص السير بإتروميل فدهس انساناً فان فعله هذا يتكون منه مخالفة للوائح البوليس وقتل خطأ وهكذا . ففي كل هذه الأحوال يكون الفعل الواحد قابلاً لان يوصف بأوصاف مختلفة وكل وصف منها يكون جريمة مستقلة ولكنه لا يعاقب الا بعقوبة الجريمة الأشد عقاباً طبقاً للمادة ٣٣٢ ع فقرة أولى . أما في الحالة التي نحن بصدددها فالفعل واحد والوصف واحد أيضاً فاذا كان سباً فهو سب

التعارض بين المادة ١٥٩ والمادة ١١٧ ع - كذلك تتعارض المادة ١٥٩ مع حكم المادة ١١٧ ع (التي نصها) من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفاً عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً الخ) فهذه المادة تنص أيضاً على حكم اهانة نفس الاشخاص الذين نصت عليهم المادة ١٥٩ ع . ولكن بين المادتين عدة فوارق (أولها) ان العلانية غير مشترطة في المادة ١١٧ فكل اهانة تقع

في نظر المادة ١٥٩ وسب في نظر المادة ٢٦٥ وليس له وصف آخر . فالحالة هنا حالة تعارض نصوص لا حالة تعدد جرائم . ولا يخرج من هذا التمازى الا باغفال أحد النصين . ولكن أى النصين احق بالاغفال وايهما احق بالتطبيق ؟

لو ان نص المادة ٣٢ ع المصرية كان كنص المادة ٧٨ ع الايطالية التي تقول (كل من ارتكب فعلاً واحداً فانتهك به عدة نصوص من القانون يعاقب بمقتضى النص الذى يقرر العقوبة الأشد) لكان تحت عمل تطبيق المادة على حالتنا لان النص الايطالى ينظر الى تعدد النصوص التي يمكن انطباقها بنصف النظر عن تعدد الجرائم . وكذلك فعل الشارع الهولندي اذ نص في المادة ٥٥ ع على أنه ( اذا انطبق الفعل الواحد على أكثر من نص من نصوص قانون العقوبات فلا يطبق عليه سوى احد هذه النصوص وعند الاختلاف يطبق النص الذى يقرر العقوبة الاصلية الأشد ) ثم اردف هذا بقوله ( فاذا كان الفعل مع انطباقه على نص تام من نصوص قانون العقوبات ينطبق كذلك على نص خاص منه فلا يطبق سوى هذا النص الاخير )

فهل نستطيع ان نأخذ بقاعدة تقديم النص الخاص على العام ؟ اذا اخذنا بذلك وجب تقديم نص المادة ١٥٩ فيما يتعلق بالسب والافتراء على نص المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ لان نص المادة الاولى خاص بالسب والافتراء الذى يقع على موظف عمومى بسبب امور تتعلق بوظيفته اما نصوص المادتين الاخيرين فعامّة ويدخل في حكمها كل سب وكل قذف سواء وقع على موظف او على غير موظف . لكن الذى يمنع من هذا ان المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ قد وضعتا حكماً خاصاً للسب أو القذف الذى يقع على موظف عمومى بسبب أعمال وظيفته وهذا النص في مصلحة المتهم لانه يتيح له اثبات صحة ما أسنده الى الموظف من الامور والعيوب وليس لهذا النص نظير في المادة ١٥٩ ع فهل يجوز حرمان المتهم من التمسك بنص كهذا مع أنه يتح له طريقاً للدفاع عن نفسه قد يؤدي الى براءته ومع العلم بأنه لا يصح حرمان المتهم من دفاعه يجيزه القانون ؟ من اجل هذا لازلت ارى ان المدل والقواعد العامة يقتضيان تقديم المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ على المادة ١٥٩ عند التعارض

لموظف ولو في غير علانية يعاقب عليها بالمادة ١١٧ ع (وثانيها) ان طرق الالهانة فيما يتعلق بالمادة ١١٧ محصورة في الاشارة أو القول أو التهديد أما في المادة ١٥٩ فتقع الالهانة بهذه الطرق وبغيرها مما نص عليه في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع (وثالثها) ان الالهانة التي تعاقب عليها المادة ١١٧ ع يجوز أن تقع أثناء تأدية الموظف لوظيفته أو في غير ذلك الوقت ولكن بسبب تأديتها . أما المادة ١٥٩ فقد نصت على حكم الالهانة التي تقع على الموظف بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته وهذه العبارة مرادفة لقوله (أو بسبب تأديتها) في المادة ١١٧ ع وعلى ذلك يخرج من حكم المادة ١٥٩ الالهانة التي تقع أثناء تأدية الوظيفة ولا تكون بسبب أمور تتعلق بالوظيفة (١)

ومع وجود هذه الفوارق بين المادتين فإنهما تتحدان حيث تقع الالهانة علانية بالاشارة أو القول أو التهديد بسبب أمور تتعلق بالوظيفة فأى المادتين يجب تطبيقها في هذه الحالة ؟ كلتا المادتين منطبقه في هذه الحالة وليس في القانون ما يرجع وجوب تطبيق احدهما دون الاخرى مع أن العقوبتين تختلفان من حيث القرامة

الاشخاص الذين تخمسهم المادة ١٥٩ - تعاقب المادة ١٥٩ من أهان موظفاً عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية  
أما الموظف العمومي فشكل شخص يقوم بعمل من أعمال الحكومة بصفة دائمة أو وقتية لقاء أجر يتناوله على هذا العمل ويكون خاضعاً لسلطة الحكومة التأديبية (٢)

وأما رجال الضبط فهم الاشخاص الذين يدهم سلطة حفظ الامن والنظام كرجال البوليس والنص الترنسي يعبر عن هذا المعنى بعبارة (agents de la force)

(١) لبواتقان ج ٣ فقرة ١٠٣٤

(٢) قانون لبواتقان ج ٢ فقرة ٨٣٨ وبإرييه ج ١ فقرة ٤٧٦

(publique) وهي أوسع نطاقاً من العبارة العربية لأنها تشمل رجال العسكرية<sup>(١)</sup> وأما قوله ( أى انسان مكلف بمخدمة عمومية ) فيراد به كل شخص لا يدخل في عداد الموظفين الرسميين ولكن له نصيباً من الاعمال العامة كأعضاء الهيئة التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ومستخدمى هذه المجالس وأعضاء المجالس المالية والطائفية<sup>(٢)</sup> وكذا مستخدمو السلخانات العمومية<sup>(٣)</sup> والخبراء<sup>(٤)</sup> والعمد<sup>(٥)</sup>

### الجريمة السادسة — اهانة الهيئات النظامية

المادة ١٦٠ع ( يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من وقع منه بواسطة احدى الطرق المذكورة اهانة في حق احدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية ) أما النص الفرنسي فيضيف الى الاهانة الاقتراء والنسب أيضاً .

ويدخل في لفظ المحاكم جميع الهيئات الموكلة بالحكم سواء كانت محاكم قضائية أو ادارية أو خصوصية

وأما الهيئات النظامية ( corps constitués ) فهي كل هيئة بيدها نصيب من الاعمال العامة ولكن بعض الشراح يشترط أن يكون لها نصيب من السلطة العامة لا من الاعمال العامة فقط<sup>(٦)</sup>

ولكن اذا أخذنا بهذا الرأي لم يبق بعده معنى لقوله أو جهات الادارة العمومية وهي في النص الفرنسي ( autorités ou administrations publiques )

(١) لبواتقان ج ٣ قرة ١٠٥٤ و ج ٢ قرة ٨٤٣

(٢) نقض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ ( المجموعة ١٢ عدد ١٩ )

(٣) نقض ٢٥ مايو ١٩٠٧ ( المجموعة ٩ عدد ٥ )

(٤) قنا استثناف جنح في ١١ ابريل ١٩٠٧ ( المجموعة ٩ عدد ٢٣ )

(٥) مجموعة مذكرات ومشاررات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ٧٥

(٦) لبواتقان ج ٢ قرة ٨٢٩

فهذه العبارة هي التي تدخل فيها السلطات العامة أما الهيئات النظامية فيجب أن يدخل فيها مجلس الازهر الاعلى ومجلس الاوقاف الاعلى والمجالس المالية وغير ذلك من الهيئات النظامية العامة وان لم يكن لها نصيب من السلطة العامة فان كان لها نصيب من السلطة العامة فهي داخلة بالأولوية كمجلس الوزراء والهيئات النيابية ومجلس المعارف الاعلى ومجالس القرعة الخ وأما جهات الادارة فيدخل فيها كافة المصالح العمومية ولم تنص المادة ١٦٠ كما نصت المادة ١٥٩ على اشتراط أن تكون الالهانة واقعة على هذه الهيئات بسبب أمور تتعلق بالخدمة العامة ولكن عدم النص لا يستفاد منه عدم اشتراط ذلك بل هو مفترض في كل اهانة تلحق بأحدى الهيئات العامة اذ ليس ثمت ما يقتضى الطعن على هيئة عامة الا ان يكون ذلك بسبب ما تقوم به من الاعمال . وليس لهذه الهيئات أعمال خاصة تقوم بها وهي مجتمعة بخلاف أفراد الموظفين فان لهم صفات وأعمالا خاصة بجانب أعمالهم العامة ولهذا اشترط الشارع للعقاب أن تكون الالهانة اللاحقة بهم بسبب أمور تتعلق بوظائفهم . وليس لهذه التفرقة محل فيما يتعلق بالالهانة التي تقع على الهيئات العامة مجتمعة (١)

### الجريمة السابعة — ذم الحكومة في خطاب أو رسائل دينية

المادة ١٦٩ ع ( اذا ألقى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل صومى مقالة تضمنت قدحاً أو ذمّاً في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية )

هذه المادة مقتبسة من المادة ٢٠١ من قانون العقوبات الفرنسى التى ألغيت بقانون ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وهى لا تحيل على المادتين ١٤٨ و ١٥٠ فيما يتعلق بالعلانية كما هو الشأن فى المواد السابقة ولكن عباراتها تدل على أن العلانية مشترطة فيها كما هى مشترطة فى الجرائم السابقة الا أن طرق العلانية فيها قاصرة على الخطابة فى محفل عمومى والنشر بواسطة الرسائل أما الخطابة فقد عبر عنها الشارع بلفظ مقالة وعلى كل حال لا يشترط فيها الافاضة بل تقع الجريمة ولو كانت المقالة أو الخطبة قاصرة على بضعة الفاظ وانما يشترط أن يقع ذلك من الرئيس الدينى أثناء تأدية وظيفته وفى محفل عمومى . ولا يشترط أن يكون ذلك فى المسجد أو الكنيسة التى خص بالوعظ فيها بل يصح أن يقع منه ذلك فى حفلة عقد زواج أو تكليد مثلاً<sup>(١)</sup> وأما الرسالة فيجب أن تتضمن نصائح أو تعليمات دينية فإذا نشر الرئيس الدينى رسالة لا تتضمن عدا الطعن فى الحكومة شيئاً من النصائح أو التعليمات الدينية أو نشر مقالة فى جريدة تضمنت هذا الطعن فلا تطبق المادة ١٦٩ بل تطبق المواد السابقة<sup>(٢)</sup>

### القسم الثالث من الجرائم الواردة فى هذا الباب

#### الطعن النرى بحسب الحكومات الأجنبية

#### ١) الجريمة الاولى — العيب فى حق الملوک

المادة ١٥٧ ع (معدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من عاب فى حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين

(١) لبواتان ج ٣ فقرة ١٠١٦

(٢) لبواتان ج ٣ فقرة ١٠١٧

هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٣٦ من قانون الصحافة الفرنسي واللفظ المستعمل فيها هو لفظ (باب) الذى استعمل فى المادة ١٥٦ بالنسبة للملك وقد قدمنا أن هذا اللفظ لا يخرج فى معناه عن لفظ (أهان) المستعمل فى المادة ١٥٩ فيجب أن يدخل فى عمومه القذف والسب وكل ما من شأنه مس كرامة رؤساء الدول الأجنبية . وقد وضعت هذه المادة لحماية رؤساء الدول الأجنبية المعترف برياستهم من الحكومة المصرية سواء أكانوا ملوكاً أم قياصرة أم امبراطرة أم سلاطين أم رؤساء جمهوريات الخ وذلك حفظاً للصلات الودية القائمة بين الدولتين

ويجب أن يكون العيب موجهاً الى شخص الرئيس المعيب أما الطعن فى أعمال حكومته فلا يدخل تحت حكم هذه المادة . ولكن يدخل فى حكم المادة ١٥٧ كل عيب فى حق أحد رؤساء الدول الأجنبية سواء من حياته العامة أو الخاصة ولو تعلق بأمر وقع قبل توليته الرئاسة<sup>(١)</sup>

### الجريمة الثانية — سب وكلاء الدول الأجنبية

المادة ١٦١ ع (يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجترالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الافتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم)

هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٧ من قانون الصحافة الفرنسي ويلاحظ انها اقتصر على ذكر السب والافتراء ولم تذكر الاهانة على أن الفرق بين الاهانة والسب بالمعنى الوارد فى هذا الباب يكاد يكون منعدماً كما تقدم ويدخل فى معنى وكلاء الدول السياسيين السفراء والوكلاء المفوضون والممثلون السياسيون والمبعوثون وغيرهم من الوكلاء أيا كانت القابهم ومراتبهم

(١) لبواتقان ج ٢قرة ٩٤١ — بإرييه ج ٢قرة ٧١٥

وقد خص الشارع القناصل الجنراليين بالذكور لما كان لهم في مصر وقت وضع القانون من الصبغة السياسية وذلك على خلاف الاصل في القناصل عموماً فان مهمتهم في البلاد الاجنبية غير سياسية ولا يمثلون دولهم من الوجهة السياسية وعلى كل حال لا يدخل القناصل الماديون في حكم هذه المادة . ويجب لتطبيق المادة ١٦١ أن تكون الحكومة المصرية قد اعتمدت الوكيل السياسي الاجنبي وعدته ممثلاً لدولته عندها

والفرض من هذه المادة حماية أشخاص الوكلاء السياسيين فلا يدخل في حكم هذه المادة الطعن في أعمال حكوماتهم . وتشترط المادة أن يكون السب أو الافتراء واقعاً بسبب أمور تتعلق بوظائفهم فالتمريض بأعمالهم أو حياتهم أو صفاتهم الخاصة لا يدخل في حكم المادة المذكورة (١)

القسم الرابع من الجرائم الواردة في هذا الباب

الجرائم التي تمس النظام العام

الجريمة الأولى - انتهاك حرمة الآداب

المادة ١٥٥ ع ( كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المبينة آتقاً حرمة الآداب أو حسن الاخلاق يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً )

هذه المادة مقتبسة من المادة ٢٨ من قانون الصحافة الفرنسي

وتختلف هذه الجريمة عن جريمة الفعل الفاضح العلني ( المادة ٢٤٠ ع ) في أن الفعل الفاضح العلني لا يرتكب الا بالافعال أو الاشارات أما الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ فترتكب بطريق القول أو الكتابة أو الرسم

(١) المادة ٣٧ الفرنسية تشمل التمريض بالحياة العامة والخاصة معاً (باربيه ج ٢ فقرة ٧٢٠)

ولكن الاشارات منصوص عليها أيضاً ضمن الطرق الواردة بالمادة ١٤٨ في كلمة (أيام) وعلى هذا يصح أن يعد انتهاك حرمة الآداب بالاشارة علناً جريمة منطبقة على المادتين ١٥٥ و ٢٤٠ على السواء

ولكن الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة وجريمة الفعل الفاضح تتحدان في أنهما لا يشترط أن تقع على شخص معين وعلى كل حال فليس الغرض من العقاب عليهما حماية فرد معين وإنما الغرض حماية الجمهور من كل اعتداء يقع عليه من طريق المساس بالآداب والاخلاق العامة<sup>(١)</sup>. لذلك اشترط في الجريمتين أن تقعا علانية . غير أن للعلانية في كل منهما طرفاً خاصة . وطرق العلانية فيما يتعلق بالمادة ١٥٥ هي الواردة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع فيدخل في ذلك الصياح أو التغنى علناً بالألفاظ القبيحة ونشر الكتب أو الرسائل أو المقالات المفسدة للاخلاق وعرض المناظر السماوخرافية المعيبة الخ

والمادة ١٥٥ ع تعاقب على انتهاك حرمة الآداب أو حسن الاخلاق والعبارة الاولى أشمل فيدخل تحتها العبارة الثانية ويصح القول بأن كل فعل ينافي حسن الاخلاق ينافي أيضاً حرمة الآداب . ولكن منافاة حسن الاخلاق قاصرة على الافعال القبيحة في ذاتها . أما انتهاك حرمة الآداب فيدخل في معناه أيضاً هدم القواعد المقررة للآداب العامة فن ينشر مقالة أو يلقي خطبة يدعو فيها الى اباحة معاشره النساء بغير زواج شرعى يعد انتهاكاً لحرمة الآداب ويعاقب بالمادة ١٥٥ ع<sup>(٢)</sup>

ولا بد على كل حال من توفر القصد الجنائى فمجرد البحث في قواعد الآداب العامة ونقددها من الوجهه العلميه أو التاريخيه لا يعد انتهاكاً لحرمة الآداب منطبقاً على المادة ١٥٥ . كذلك نشر الصور التاريخيه أو الفنيه بحسن نية وبقصد الفائدة العلميه فقط لا يدخل في حكم المادة المذكوره<sup>(٣)</sup> أما حمل

(١) لبواتقان ج ٢ قرة ٦٦٧

(٢) شاسان ج ١ قرة ٤٠٢

(٣) لبواتقان ج ٢ قرة ٦٦٩

الصور والرسوم القبيحة والطواف بها في الطرقات العمومية وعرضها على الجمهور فهو جريمة منطبقة على المادة ١٥٥ عقوبات<sup>(١)</sup>. بل ان مجرد حيازة بائع كتب في مخزنه لكتب أو مطبوعات مخلة بالحياء على ذمة بيعها للجمهور يعد انتهاكا لحرمة الآداب معاقبا عليه بالمادة ١٥٥ لتوفر العلانية في هذه الحالة كما تقدم<sup>(٢)</sup>

### الجريمة الثانية — نشر الاخبار الكاذبة

المادة ١٦٢ ع (من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً لاشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الاخبار أو الاوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومى )

هذه المادة مقتبسة من المادة ٢٧ من قانون الصحافة الفرنسى وأركان هذه الجريمة أربعة (١) أن يكون ثمت أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة الخ (٢) أن تنشر هذه الاخبار أو الاوراق أو تنقل عن مطبوعات أخرى بإحدى الطرق المتقدم ذكرها (٣) أن يكون من شأن هذه الاخبار أو الاوراق تكدير السلم العمومى (٤) أن يحصل النشر أو النقل بقصد سيئ<sup>(٣)</sup> ويراد بالاخبار الكاذبة التى لا تطابق حقيقة الواقع سواء فى مجموعها أو فى بعض اجزائها أو تفاصيلها أما التعليق على الاخبار الصحيحة بملاحظات غير صحيحة فلا يدخل فى حكم هذه المادة . ولكى تعتبر الرواية خبراً بالمعنى

(١) محكمة الازبكية الجزئية فى ٢٧ اغسطس ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٢٧١)

(٢) استئناف اسكندرية مختلط ١٩ نوفمبر ١٩٠٢ (الاستقلال ٢ ص ٢٦٥)

(٣) لبواتقان ج ٢ قرة ٦٤٧ — باربييه ج ١ قرة ٣٤٩

المقصود هنا يجب أن تكون متعلقة بمحادث جديد مزعوم اما تشويه الحوادث التي دخلت في حكم التاريخ فلا يعد أخباراً كاذبة ولا يعاقب على نشر الاخبار الكاذبة الا اذا نشرت على وجه يفيد صحتها فلا يدخل في المادة ١٦٢ ع رواية أمر على سبيل الاشاعة أو على وجه يفيد الشك في صحته ولا التنبؤ بالحوادث المستقبلية<sup>(١)</sup>

أما الاوراق المصطنعة فهي التي لا أصل لها . والمزورة هي التي كانت صحيحة في الاصل ثم حرفت . والمنسوبة كذبا لاشخاص هي التي تسند الى غير واضعيها أو محرريها . والقانون لا يعاقب هنا الا على نشر هذه الاوراق المصطنعة أو المزورة الخ نشرأ يكون من شأنه تكدير السلم العام ولا مانع يمنع مع هذا من العقاب على تزوير هذه الاوراق اذا توفرت أركانه طبقاً لأحكام المواد ١٧٩ — ١٨٣ عقوبات

ويشترط للعقاب بمقتضى المادة ١٦٢ أن يحصل النشر بطريقة من طرق العلانية السابق ذكرها سواء كان الناشر هو أول مروج للخبر الكاذب أو الورقة المزورة أو ناقلاً له عن غيره . والى هذا أشارت المادة بقولها ( سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلاً عن مطبوعات أخرى ) وقد أراد واضع النص العربي بمباراة ( أو نقلاً عن مطبوعات أخرى ) التعبير عن معنى لفظ ( reproduction ) الوارد في النص الفرنسي . والحقيقة أنه لا يشترط أن يكون النقل عن مطبوعات بل يصح أن يكون عن اخبار شفوية أو عن خطب سابقة

ويجب أن يكون نشر الخبر الكاذب أو الورقة المزورة من شأنه تكدير السلم العام على أنه لا يشترط حصول التكدير فعلاً فن ينشر كذباً وبسوء قصد أن الحكومة قبضت على زعماء الحركة الوطنية أو منعت الطعام عن المعتقلين منهم أو عزمت على اغلاق المدارس أو أن مذبحة وقعت بالاسكندرية بين

(١) لبواتان ج ٢ فترة ٦٤٨ بارييه ج ١ فترة ٣٥٠ . تارن حكم محكمة عابدين في ٤ أغسطس ١٩٠٨ ( الحقوق ٢٣ ص ٢٤٩ )

فريق وآخر من السكان الخ يعاقب بالمادة ١٦٢ ولو لم يترتب على هذا النشر التكدير الفعلي وهذا المعنى أظهر في النص الفرنسى منه في النص العربى اذ الفرنسى يعبر عن ذلك بقوله ( seront de nature à troubler )

والاخبار التى من شأنها تكدير السلم العمومى هى التى يحتمل أن يترتب عليها شغب أو هياج أو ثورة وهذا هو التكدير المادى وقد يكون التكدير معنوياً فقط كإزطاج يحدث للناس بسبب نشر الخبر الكاذب يؤدى بهم الى هجر بيوتهم أو بلادهم أو اغلاق متاجرهم أو تعطيل أشغالهم على أية صورة<sup>(١)</sup> ويشترط فى النشر سوء القصد أى أن يكون بقصد جنائى ويعتبر القصد الجنائى متوفراً متى حصل النشر مع العلم بأن الخبر كاذب أو الورقة مزورة وان من شأن هذا النشر تكدير السلم العام لكن لا يشترط فوق هذا أن يكون النشر بقصد التكدير اذ لا عبرة بالبواعث<sup>(٢)</sup>

وقد حكم بأنه لا بد لتوفر سوء القصد فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦٢ ع من اثبات ان المحرر كان يعلم كذب الخبر وقت النشر والنيابة العمومية هى المكلفة باثبات ذلك<sup>(٣)</sup>

القسم الخامس من الجرائم الواردة فى هذا الباب

نشر ماجريات القضايا والاسياء الممنوع نشرها

النوع الاول — نشر ماجريات القضايا

يدخل فى هذا النوع خمس جرائم مختلفة نصت عليها المواد ١٦٣ — ١٦٥

وهى — :

(١) باربييه ج ١ فقرة ٣٥٢

(٢) لبواتقان ج ٢ فقرة ٦٥١

(٣) تقض ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ ( المجموعة ١٠ عدد ٤ )

## الجرمة الأولى

هى نشر ما جرى فى الدعاوى التى لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها الا اذا اقتصر النشر على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فى الدعوى ( المادة ١٦٣ فقرة أولى ) وقد كان النص القديم للمادة المذكورة يقصر التحريم على دعاوى القذف التى لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها ثم عدل النص بالقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ ليصبح منطبقاً على وقائع القذف والسب معاً كما يستفاد من المذكرة الايضاحية التى قدم بها مشروع ذلك القانون الى مجلس الشورى ويشمل التحريم نشر كل ما عدا البلاغ أو الشكوى المقدمة من المجنى عليه أو عريضة الدعوى والحكم الصادر فى الدعوى فيدخل فى المنع اذن نشر التحقيقات التى جرت فى دعوى القذف أو السب ونشر أقوال المتهمين وشهادة الشهود ومرافعة النيابة ومرافعة المحامين وكل ما يتخلل ذلك من الحوادث المتعلقة بالدعوى<sup>(١)</sup> لكن يباح نشر البلاغ المقدم من المشتكى الى النيابة بطلب التحقيق بشرط أن يكون ذلك النشر بناء على طلب المشتكى نفسه والا كان النشر معاقباً عليه<sup>(٢)</sup> وكذا يباح نشر الحكم الصادر فى الدعوى بمنطوقه وأسبابه لكن لا يباح نشر وقائمه<sup>(٣)</sup>

ويستفاد من نص القانون أن تحريم النشر قاصر على دعاوى القذف أو السب المتعلقة بأحد الناس فانها هى وحدها التى لا يجوز القانون فيها اقامة الدليل على صحة الامور المدعى بها أما اذا كان القذف أو السب موجهاً الى موظف عمومى جاز نشر كل ما يجرى فى الدعوى لان القانون يبيح فى هذه

(١) لبواتمان ج ٢ فقرة ٩٨٢

(٢) لبواتمان ج ٢ فقرة ٩٨٤

(٣) لبواتمان ج ٢ فقرة ٩٨٣ — بأربييه ج ٢ فقرة ٧٤٥

الحالة اثبات صحة الامور المسندة الى الموظف (المواد ٢٦٦ و ٢٦٥ ع) ويمكن  
لإباحة النشر أن يكون القذف أو السب موجهاً الى موظف ولو لم يطلب المتهم  
الترخيص له باثبات صحة ما يدعيه<sup>(١)</sup>

ويعاقب الناشر متى نشر ماجريات دعوى قذف أو سب سواء كانت الدعوى  
مرفوعة الى المحاكم الجنائية أو المدنية<sup>(٢)</sup> ولا يقتصر النشر هنا على النشر بطريق  
الصحافة بل يشمل كافة الطرق المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع

### الجريمة الثانية

هي نشر ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها  
في جلسة سرية (المادة ١٦٣ فقرة ثانية) والاصل في الدعاوى مدنية كانت أو  
جنائية أن يكون سماعها في جلسة علنية الا اذا قررت المحكمة سماعها سرّاً  
محافظة على الآداب أو النظام العام (المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية  
والمادة ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنابات) فاذا نشر شخص باحدى طرق  
النشر السابق بيانها شيئاً مما جرى في الجلسة السرية عوقب بمقتضى المادة ١٦٣ ع  
— لكن السرية قاصرة على اجراءات الدعاوى فقط أما الاحكام فيجب النطق  
بها علانية في كل الاحوال ويجب أن تعاد الى الجلسة علانيتها قبل النطق بالحكم  
والا كان باطلاً وعلى هذا لا يدخل في التحريم المنصوص عليه نشر حكم صادر  
في دعوى مدنية أو جنائية قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية . كذلك لا  
يدخل في دائرة المنع نشر عريضة الدعوى المدنية أو بلاغ المجنى عليه في الدعوى  
الجنائية بناء على طلبه وهذا مستفاد من عبارة المادة ١٦٣ . ولكن ما الحكم  
اذا نشرت العريضة أو البلاغ بغير طلب صاحب الشأن ؟ من المحقق أن ذلك  
الفعل لا عقاب عليه اذا حصل النشر قبل صدور قرار المحكمة بسماع الدعوى

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٩٨٠ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٤١

(٢) لبواتقان ج ٢ فقرة ٩٨١ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٤٠

في جلسة سرية أما بعد ذلك فالظاهر وجوب العقاب<sup>(١)</sup>

### الجريمة الثالثة

هي نشر ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته اذا وقع ذلك بقصد سيئ ( المادة ١٦٣ فقرة ثالثة ) واشترط القصد السيئ في هذه الحالة على الخصوص ليس معناه أن الحالتين السابقتين لا يشترط فيهما سوء القصد أو القصد الجنائي وإنما عني الشارع بالنص على سوء القصد في هذه الحالة بالذات لجواز تصور أن يقع التغيير عند النشر عن حسن نية أو عن إهمال أو عدم احتياط في النقل فلا يكون ثمة محل للعقاب ولهذا كان من واجب النيابة في هذه الحالة أن تثبت توفر سوء القصد . أما في الحالتين السابقتين فسوء القصد مفترض ابتداء لحصول النشر رغم المنع الصريح وعلى المتهم اثبات العكس

والعقاب في هذه الجرائم الثلاث الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها

### الجريمة الرابعة

هي نشر المرافعات القضائية التي تمنع المحاكم نشرها محافظة على النظام العام نظراً الى نوع الجريمة المقامة من أجلها الدعوى ( المادة ١٦٤ )

وهذه المادة مستحدثة في قانون العقوبات وقد أضيفت اليه في سنة ١٩١٠ قياساً على المادة الخامسة من قانون ٢٨ يولية سنة ١٨٩٤ الفرنسي<sup>(٢)</sup>. الا أن هذه المادة ( الفرنسية ) لا تبيح للمحكمة منع نشر المرافعات القضائية في المسائل

---

(١) ليس في قانون الصحافة الفرنسي المدول به الآن نص يعاقب على ما تعاقب عليه المادة ١٦٣ فقرة ثانية — انظر باربييه ج ٢ فقرة ٧٥١

(٢) انظر فيما يتعلق بهذا القانون باربييه ج ٩ فقرة ٣١٦ وما بعدها ولبواتان ج ٢ فقرة ٩٩٠

الجزئية الاحيـث تكون الجريمة المقامة من أجلها الدعوى ذات صبغة فوضوية (anarchiste) وأما نص المادة المصرية فأوسع نطاقاً لأنه يبيح للمحاكم منع نشر المرافعة كلها أو بعضها في أية قضية جنائية متى ظهر لها أن في نشر المرافعة ضرراً بالنظام العام نظراً الى نوع الجريمة المقامة من أجلها الدعوى لانه اذا كان من الواجب ترك الحرية التامة للدفاع بالجلسة فمن الواجب أيضاً الحذر من أن تصبح تلك الحرية سبباً في اختلال الامن العام فقد تبيح المحاكم للمحاميين أو الشهود الامتهاب في نظريات تفسد الافكار لان لها علاقة بدفاع المتهم غير أنه يجب ألا تصبح هذه المرافعات والشهادات وسيلة لنشر أفكار وآراء ثورية<sup>(١)</sup> وحق المنع متروك لتقدير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها الحرية التامة في أن تحظر نشر المرافعة كلها أو بعضها ولها أن تأمر بذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة . وللمحكمة أن تستعمل هذا الحق الى حين النطق بالحكم في الدعوى المقامة أمامها والا سقط حقها في منع النشر لان سلطة المحكمة تنتهي عند صدور الحكم فلا تملك بعد ذلك التصرف في القضية . ويجب أن يصدر أمر المنع في الجلسة العلنية<sup>(٢)</sup> وعلى كل حال فهي لا تملك منع نشر الحكم اذ الحظر واقع على المرافعة فقط . فاذا نشر شخص باحدى الطرق السابق بيانها مرافعة في قضية حظرت المحكمة نشرها عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه

### الجريمة الخامسة

هى نشر ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم ابتدائية كانت أو استئنافية (المادة ١٦٥) ويراد بالمداولات السرية المداولات التى تقع بين قضاة المحكمة قبيل النطق بالحكم للوصول الى الرأى الذى يجب الحكم به في الدعوى المطروحة

(١) انظر تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩١٠ ص ١٢

(٢) لبواتقان ج ٢ فقرة ٩٨٩

أمامهم . وهذه المداولات تجرى بين القضاة سرّاً ويبقى أمرها مكتوماً بعد ذلك ولا يباح للقضاة أنفسهم افشاؤها فمن اجتراً على نشر شيء مما وقع خلالها باحدى الطرق السابق ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنهات مصرية . ويمد افشاء أسر المداولة ذكر أن الحكم صدر بالاعلانية لا بالاجماع أو أن قاضياً معيناً كان معارضاً لرأى زملائه . أو ذكر ما قر عليه رأى القضاة قبل النطق به في الجلسة العلنية (١)

النوع الثاني من جرائم هذا القسم — المادة ١٦٦ ع ( يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهات مصرية كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعةانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنابة أو جنحة ) (٢)

. والنص الفرنسى لهذه المادة أظهر معنى من النص العربى اذ يقول ( يعاقب من فتح اكتاباً أو أعلن عنه بقصد اعاةانة شخص على تعويض الغرامات الخ ) وليست الجريمة هنا في فتح الاكتاب أو جمع الاعاةانة في ذاتها لأن القانون لا يستطيع محاربة المواطنين والميول . وإنما الذى يعاقب عليه القانون هو نشر خبر ذلك الاكتاب والدعوة اليه علناً لأن في ذلك معنى مغالبة أحكام القضاء والتظاهر عليها ومحاولة ابطال أثرها (٣) . وليس النشر هنا قاصراً على الطرق الكتابية أو الصحفية كما قد يفهم من ظاهر النص بل قد يقع النشر بكافة الطرق السابق بيانها فيدخل في حكم المادة الطواف على المنازل بطريقة جهرية لجمع الاعانة المطلوبة أو عقد اجتماع عام لهذا الغرض . ويجب لتطبيق المادة ١٦٦

(١) لبواتقان ج ٢ قرة ٩٩٢ — باربييه ج ٢ قرة ٧٥٢

(٢) مقتبة من المادة ٤٠ من قانون الصحافة الفرنسى

(٣) باربييه ج ٢ قرة ٧٥٤

أن تكون الاعانة مطلوبة لتعويض غرامات او مصاريف او تضمينات حكم بها في جناية أو جنحة فلا عقاب على من يملن عن اكتتاب لتعويض غرامة محكوم بها في مخالفة<sup>(١)</sup> ولا على من يدعو علناً الى اعانة شخص على تعويض مبلغ حكم عليه به في قضية مدنية<sup>(٢)</sup>. ولا بد في كل ذلك من توفر القصد الجنائي ويعتبر متوفراً متى أقدم الجاني عمداً على النشر عن اكتتاب في الظروف وللأغراض السابق بيانها . ولا يهم بعد ذلك أن يكون مدفوعاً الى فعله بمقابل الاشفاق او بدافع مقاومة الاحكام القضائية اذ لا عبرة بالبواث<sup>(٣)</sup>

## الفصل الثالث

في الاستحاض المسؤلين عن الجرائم السابق بيانها

المبحث الأول - في الجرائم التي ترتكب بغير طريق الطباعة

هذه الجرائم تطبق عليها القواعد العامة للمسؤولية والاشتراك فالشخص الذي وقع منه علناً الفعل المكون للجريمة يكون هو المسؤول عنه بصفة فاعل أصلي ويسأل معه كشريك كل شخص يثبت أنه حرضه او اتفق معه او ساعده على ارتكاب تلك الجريمة . فاذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق القول كما لو ارتكبت مثلاً في خطبة القيت في محل او محفل عمومی فالخطيب هو المسؤول عن الجريمة كففاعل أصلي<sup>١</sup> ويسأل معه من حرضه على القائها بصفته شريكاً ان وجد محرض

كذلك حكم الجريمة التي ترتكب بواسطة الكتابة العادية لا بواسطة الطبع

(١) دالوز ١٨٩١ — ١ — ٤٤٥

(٢) دالوز ١٨٨١ — ٤ — ٨١

(٣) لبواتن ج ٢ فقرة ١٠٠٩

وانما يلاحظ ان الجريمة لا تتم في هذا الباب الا بالنشر والعلانية فالفاعل الاصلى للجريمة التي ترتكب بواسطة الكتابة ليس هو محرر الكتابة وانما هو ناشرها او معلنها اما المحرر فيعد شريكا اذا توفرت فيه أركان الاشتراك المعاقب عليه<sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني — في الجرائم التي ترتكب بطريق الطباعة

اذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق الطباعة فلها شأن خاص لان ارتكابها بطريق الطباعة يستلزم في أغلب الاحوال اشتراك أكثر من شخص واحد فيها لان الجريمة في هذه الحالة تستوجب ثلاثة اعمال مستقلة وهي الكتابة والطباعة والنشر . وينبغي ان يقوم بكل عمل من هذه الاعمال شخص على انفرادة فالكاتب يكون غير الطابع والطابع غير الناشر . أما الكاتب فهو الذي يضع مادة المقالة أو الكتاب او الرسالة المتضمنة للجريمة وهو الذي يعبر عنه القانون بالمؤلف . وأما الطابع فهو الذي يقوم بطبع ما كتبه المؤلف ولا يراد بالطابع هنا العامل الذي صف الحروف وأدار آلة الطباعة وانما المراد صاحب المطبعة التي طبعت فيها الجريمة أو الكتاب أو الرسالة . وأما الناشر فهو الذي يتولى نشر ما طبع وهو الذي يعبر عنه القانون بالمدير ( manager, gérnat ) اذا كان متولياً نشر جريدة أو مجلة أو نشرة أو رسالة دورية وبملتزم الطبع ( publisher, éditeur ) اذا كان قد تولى نشر كتاب أو رسالة غير دورية

وقد يشترك مع هؤلاء أشخاص آخرون كالبائعين والموزعين واللاصقين اذا كان المنشور اعلانياً .

فلماذا كان من الواجب في حالة ارتكاب الجريمة بواسطة الطباعة معرفة الشخص أو الاشخاص الذين تمكن مساءلتهم عن هذه الجريمة . وربما خطر بالفكر أن الواجب بادئ بدء مساءلة المؤلف لأنه هو الواضع لمادة الجريمة لكن يجب أن يلاحظ هنا أن الركن الاساسي في جرائم هذا الباب انما هو

ركن العلانية والنشر لذلك كانت مسئولية الناشر مقدمة على مسئولية المؤلف وبهذا المبدأ أخذ الشارع المصرى فى المادة ١٦٦ مكررة فعد المدير أو ملترم الطبع فاعلاً أصلياً فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من المطبوعات على وجه العموم وجعل من عدايم شركاء فى الجريمة طبقاً للقواعد العامة . ولكن الشارع لم يقف عند هذا الحد بل لاحظ أنه قد لا يوجد ذلك الشخص الذى يمكن أن يؤخذ بصفته فاعلاً أصلياً فسن فى المادة ١٦٦ مكررة طريقة شذ فيها عن القواعد العامة للمسئولية الجنائية والاشتراك الجنائى وأخذ بقاعدة المسئولية بطريق التعاقب وافترض نية الاجرام فى أشخاص معينين عدم مسئولين عن الجريمة من طريق القرينة القانونية بغير حاجة الى اثبات توفر القصد الجنائى عندهم اثباتاً خاصاً

وقد كان مبدأ المسئولية بطريق التعاقب مقررأ فى المادة ١٧٤ من قانون العقوبات المصرى القديم قياساً على المبدأ المقرر فى المادتين ٤٢ و ٤٣ من قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٨١ ولكن المادة المذكورة حذفت عند التعديل الذى أدخل على القانون سنة ١٩٠٤ وفقاً لرغبة مجلس شورى القوانين الذى رأى فى ذلك الوقت الامسوخ للعدل فى جرائم الصحافة عن القواعد العامة للمسئولية والاشتراك . ولكن الحكومة رأيت وجوب العودة الى أحكام المادة ١٧٤ القديمة مع تعديل بعض نصوصها فأضافت فى سنة ١٩١٠ على قانون العقوبات المادة ١٦٦ مكررة وهاك نصها : —

( يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتى : المدير أو ملترمو الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمون به : فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون : فان تعذرت اقامه الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع : فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالبائعون أو الموزعون أو اللاصقون — وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه )

ويمكن تلخيص أحكام هذه المادة فيما يأتي :

أولاً — مدير الجريدة أو النشرة الدورية أو ملتزم طبع الكتاب أو الرسالة أو النشرة غير الدورية مسئول دائماً بصفة فاعل اصلى

ثانياً — المؤلف غير مسئول بصفة فاعل اصلى الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع

ثالثاً — صاحب المطبعة غير مسئول بصفة فاعل اصلى الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع والمؤلف

رابعاً — البائع والموزع واللاصق غير مسئولين بصفة فاعلين أصليين الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع والمؤلف وصاحب المطبعة

خامساً — تطبق فيما عدا ذلك قواعد الاشتراك ان كان لها وجه

المدير وملتزم الطبع — أما مدير الجريدة أو الرسالة أو النشرة الدورية فهو الذى تقع عليه أولاً تبعة ما ينشر فى جريدته أو رسالته لان فى وسعه معرفة ما ينشر فيها وفى استطاعته تقدير المسئولية العائدة عليه من ذلك النشر ويراد بالمدير فيما يتعلق بالجريدة الشخص الذى يتولى عملية اعداد الجريدة ونشرها فهو الذى يشرف على ما يطبع فيها ويأذن بطبعه . وقانون المطبوعات المصرى الصادر فى سنة ١٨٨١ يفترض وجود مدير لكل جريدة وقد يكون فى الجريدة الواحدة مدير ورئيس ادارة ورئيس تحرير فضلاً عن مالكها او صاحب امتيازها ولكن المسئول بين هؤلاء جميعاً هو المدير ولا يشترط أن يكون مستقلاً بهذه الوظيفة أو أن يكون معروفاً بهذا الاسم بالذات فقد يكون الشخص مديراً ورئيس تحريراً وقد يكون صاحب الجريدة هو المدير ورئيس التحرير وقد لا يوجد للجريدة مدير خلافاً لما يقتضيه قانون المطبوعات وعلى كل حال فالمسئولية واقعة على من يقوم فعلاً باعمال وظيفة المدير فى الجريدة أى بوظيفة الاشراف على عملية الترتيب والطباعة والنشر أيضاً

كان الاسم الذى يطلق عليه

وحكم ملتزم طبع الكتاب أو الرسالة غير الدورية حكم مدير الجريدة  
فتى تولى شخص طبع كتاب أو رسالة غير دورية سواء كان صاحب مكتبة  
يقوم عادة بنشر الكتب للمؤلفين أو لم تكن تلك حرفته الأصلية فهو المسئول  
أولا عما يتضمنه هذا الكتاب من الجرائم الكتابية

المؤلف — أما المؤلف فمسئول طبعا عما سطر يده ولهذا جعلت  
مسئوليته في بعض القوانين في المقام الاول ولكن الشارع المصرى هذا حذو  
الشارع الفرنسى في جعل مسئوليته في المقام الثانى . فاذا عرف المدير أو ملتزم  
الطبع فلا تقام الدعوى على المؤلف بصفته فاعلا أصليا وإنما يجوز أن تقام عليه  
بصفته شريكا فان تمذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع أقيمت على  
المؤلف بصفته فاعلا أصليا

صاحب المطبعة — وأما صاحب المطبعة فمسئوليته راجعة الى أنه هو  
الذى أعان على النشر بتوليه عملية الطبع ولهذا عده الشارع مسئولا بصفته  
فاعلا أصليا عند تمذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملتزم الطبع والمؤلف لأنه  
لم يعمل على اتقاء المسؤولية الشخصية بتصفى المكتوب قبل طبعه ولم يسع  
من جهة أخرى في معرفة اسم المدير أو ملتزم الطبع أو المؤلف أو لم يستطع  
الدلالة عليهم

البائع والموزع والموصى — أما البائع والموزع واللاصق فنالعدل  
أن يكون لهم نصيب من المسؤولية لأنهم أعانوا على نشر ما حرم القانون نشره  
ولهذا اعتبرهم القانون فاعلين أصليين عند تمذرت رفع الدعوى على المدير أو  
ملتزم الطبع والمؤلف وصاحب المطبعة (١)

معنى تمذرت اقامة الدعوى — والذى يقصده الشارع بتعذر اقامة

الدعوى على أحد هؤلاء أن يكون الشخص الذى يجب أن يحاكم أولاً كفاعل أصلى لا وجود له أو غير معروف فالمؤلف مثلاً يكون مسئولاً اذا لم يعرف ملتزم الطبع أو لم يكن للجريدة مدير أو شخص آخر قائم بوظيفة المدير . أما اذا كان المدير أو ملتزم الطبع معروفاً ولكنه اختفى بعد حدوث الجريمة فلا تقام الدعوى على المؤلف بصفته فاعلاً أصلياً وإنما يجوز أن تقام عليه بصفته شريكاً لان في استطاعة الحكومة البحث عن المدير وتقديمه للقضاء فان لم تهتد اليه جاز الحكم عليه غيابياً . . وكذلك اذا مات المدير أو ملتزم الطبع بعد ارتكاب الجريمة فان موته لا يترتب عليه تغيير موقف المؤلف فلا يسأل الا بصفته شريكاً . وهكذا بالنسبة الى سائر المسؤولين بالترتيب السابق . وحكم الشخص المقيم خارج القطر حكم الشخص غير المعروف فاذا كان المدير خارج القطر وجبت اقامة الدعوى على المؤلف بصفته فاعلاً أصلياً وهكذا بحسب الترتيب السابق ذكره . لكن الظاهر أنه يجب التفرقة هنا بين ما اذا كان للشخص المقيم خارج القطر يد فعالة في طبع الجريدة أو الكتاب في القطر المصرى أو نشره فيه على الأقل أو علاقة بذلك الطبع أو النشر وما اذا لم يكن له دخل أو علاقة بذلك . ففي الحالة الاولى يجب اعتباره فاعلاً أصلياً متى كان معروفاً ورفع الدعوى عليه ولو غيابياً عملاً بأحكام الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون العقوبات ولا ترفع الدعوى على سواه الا بصفته شريكاً . أما اذا لم يكن له يد مباشرة في عملية النشر التى وقعت بالديار المصرية فلا يسأل الشخص المقيم فى الخارج وإنما ترفع الدعوى على المؤلف بصفته فاعلاً أصلياً ان كان مقبلاً بالقطر المصرى أو على من يليه في المسئولية عند تعذر اقامة الدعوى عليه (١)

وحكم المدير الاجنبى المحتفى بالامتيازات فى القطر المصرى حكم المدير المقيم خارج القطر اذ لا تمكن اقامة الدعوى عليه أمام المحاكم الاهلية (٢)

(١) ياديبه ج ٢ فقرة ٨٠٩

(٢) هذا رأى المستشار القضائى فى تقريره ولكنه يخالف القواعد السابقة لانه لا يبراد

قرينة الإهمال - يفترض القانون توفر نية الاجرام فى الاشخاص  
الوارد ذكرهم بالمادة ١٦٦ مكررة . ففى أقيمت الدعوى على متهم بجريمة من  
الجرائم التى تقع بواسطة المطبوعات بصفته فاعلا أصلياً طبقاً للترتيب المبين بالمادة  
المذكورة وجب اعتباره مجرمًا ولا يقبل منه نقض القرينة القانونية التى  
افترضها القانون باثبات حسن نيته أو جهله أن ما نشره يؤاخذ عليه القانون  
أو غير ذلك . فقدير الجريدة مسئول عن كل ما ينشر فيها ولا يستطيع دفع  
المسئولية عن نفسه باثبات أنه كان وقت النشر غائباً عن مكان الادارة أو أنه  
وكل غيره بالقيام باعمال الجريدة أو أنه لم يوقع مسودات المقالة أو لم يأذن  
بنشرها أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمراجعتها . لكن له طبعاً أن يستند  
على أسباب موانع العقاب العامة كالجنون والغبوبة وغيرها وله أيضاً أن يدرك  
عن نفسه المسئولية باثبات أن النشر وقع رغم معارضته وأنه بسبب ذلك استقال  
من وظيفته أو أنه لم يستطع معرفة مافى المقالة من المخالفات لانها تشير الى وقائع  
وحوادث كان يجملها<sup>(١)</sup> . ولكن لا يدرك عنه المسئولية ارشاده عن مؤلف  
المقالة لانه هو مقدم عليه فى ترتيب المسئولية

وترفع المسئولية عن كل شخص متأخر فى الترتيب المبين بالمادة ١٦٦  
مكررة اذا دل على من يسبقه فى ذلك الترتيب الا اذا كان هو مسئولاً بصفته  
شريكاً طبقاً للقواعد العامة فان دلالة على من يسبقه فى الترتيب لا تعفيه من  
العقاب عندئذ بل تغير صفته فقط من فاعل أصلى الى شريك . ويجوز لكل  
شخص التخلص من المسئولية بصفته فاعلاً أصلياً بالدلالة على من يسبقه ولو  
كان ذلك أمام المحكمة الاستئنافية

بالتعذر استحالة اقامة الدعوى بل المراد عدم معرفة المسئول أو عدم وجوده وقد بينا أن  
هرب المدير أو موته بعد وقوع الجريمة لا يثير موقف المسئولين عنها . وفى ظنى أن حكم  
المدير المحتى بالامتيازات الاجنبية لا يخرج عن حكم المدير المهرب او المتوفى

(١) لبواتان ج ٣ فقرة ١٣٠١

وكذلك المؤلف اذا رفعت عليه الدعوى بصفته فاعلاً أصلياً لا يجوز له أن يدفع بحسن نيته ولكن له أن يثبت أن حصول النشر كان بقوة قاهرة أو اكراه كأن يثبت أن ما كتبه سرق منه ونشر على غير ارادته وهكذا

الاشتراك — واذا رفعت الدعوى على أحد الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة ١٦٦ مكررة بصفته فاعلاً أصلياً جاز رفعها على من يلونه في الترتيب بصفته شركاء اذا توفرت فيهم شروط الاشتراك . ولكن لا يمكن افتراض القصد الجنائي بالنسبة اليهم لان القانون لا يفترضه الا بالنسبة الى الفاعل الاصلى وانما يجب اثباته قبلهم طبقاً للقواعد العامة كما يجب اثبات سائر شروط الاشتراك طبقاً للمادة ٤٠ وما بعدها من قانون العقوبات . ومن هذه الوجهة يمتاز الشريك عن الفاعل الاصلى من حيث المسؤولية وطريقة اثباتها

وليس الاشتراك قاصراً على الاشخاص الوارد ذكرهم بالمادة ١٦٦ مكررة بل يجوز أن يعد شريكاً كل من تنطبق عليه قواعد الاشتراك العامة . فيعد شريكاً من قدم لمدير الجريدة البيانات التي أسس عليها المقالة المنشورة . وصاحب الجريدة أو صاحب امتيازها اذا أعان بأية طريقة على نشر الامور المستوجبة للمحاكمة . ورئيس التحرير الذى اشترك في اعداد المقالة . والشخص الذى ينقد مدير الجريدة أجراً على نشره تلك المقالة وهكذا . وانما يجب في كل هذه الاحوال اثبات علم الشريك بالجريمة المرتكبة واشتراكه فيها باحدى الطرق المبينة بالمادة ٤٠ عقوبات<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ ص ١٣ — ١٥

## الفصل الرابع

في العقوبات التبعية والتكميلية المنصوص عليها في هذا الباب

المادتان ١٦٧ و ١٦٨ ع

نص الشارع في المادتين ١٦٧ و ١٦٨ ع على عقوبات تبعية وتكميلية يحكم بها مع العقوبات الاصلية المقررة لكل جريمة . وهذه العقوبات هي : —  
أولاً — ازالة أو اعدام كل أو بعض الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر التي تكون قد ضبطت اثناء التحقيق في جريمة ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر وكذا ازالة أو اعدام ما يضبط من ذلك بعد الحكم

وهذه العقوبة وجوبية بمعنى انه يجب على المحكمة الحكم بها .  
ثانياً — طبع الحكم الصادر بالعقوبة في جريدة أو أكثر والمصافه على الحيطان بمصاريف على المحكوم عليه . وهذه العقوبة جوازية بمعنى انه يجوز للمحكمة الا تحكم بشيء من ذلك

ثالثاً — نشر الحكم الصادر بالعقوبة في أحد أعداد الجريدة أو الرسالة الدورية التي صدر الحكم بشأنها وذلك في خلال الشهر التالي لصدور الحكم والا حكم بالغاء الجريدة أو الرسالة

وهذه العقوبة تبعية بمعنى انه يجب على مدير الجريدة نشر الحكم في صحيفته من تلقاء نفسه بدون حاجة الى النص على ذلك في الحكم الصادر بالعقوبة

رابعاً — تعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية . وهذا التعطيل يختلف مدده وأسبابه على حسب البيان الآتى :

(١) التعطيل لمدة أقلها ١٥ يوماً وأكثرها شهر . ويكون ذلك فى حالة ما اذا حكم بالعقوبة على مدير جريدة أو رسالة دورية لارتكابه جنحة صحفية غير الجنح المضرة بأفراد الناس ثم عاد فى خلال السنتين التاليتين لصدور هذا الحكم الى ارتكاب جنحة من نوع الاولى . وهذه العقوبة جوازية بمعنى انه يجوز للمحكمة ان لا تحكم بها

(٢) التعطيل لمدة أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر . ويكون ذلك فى احدى حالتين (أولاهما) اذا حكم على صحفى لموده للمرة الثالثة الى ارتكاب جنحة من نوع ما سبق فى خلال السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى . والعقوبة هنا جوازية أيضاً . (والحالة الثانية) اذا حكم على صحفى بالعقوبة لارتكابه جريمة التحريض على جنایات القتل أو النهب أو الحرق بغير ان يترتب على تحريره أية نتيجة (مادة ١٤٩) . أو لارتكابه جريمة الطعن على مسند المملكة المصرية أو الطعن فى نظام توارث العرش أو فى حقوق الملك وسلطته (المادة ١٥٠) . وهذه العقوبة جوازية أيضاً

خامساً — الفاء الجريدة أو الرسالة الدورية . وهذا الالفاء قد يكون جوازياً وقد يكون وجوبياً

فیکون الحكم بالالفاء جوازياً فى حالة ما اذا طاد الصحفى الى ارتكاب جريمة من جرائم التحريض أو الطعن السابق ذكرها وحکم علیه بسبب ذلك بالعقوبة فى خلال السنتين التاليتين لصدور الحكم الاول ويكون الحكم بالالفاء وجوبياً كلما حکم على مدير الجريدة أو الرسالة الدورية بالعقوبة بسبب ارتكابه جنایة صحفية (انظر المادتين ١٤٨ و ١٥٦ ع) ومعنى كونه وجوبياً أن المحكمة يجب علیها حتماً أن تنص فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة على الفاء الجريدة أو الرسالة الدورية

سادساً — اقفال المطبعة التى طبعت فيها الجريدة أو الرسالة الدورية  
اقفالا مؤقتاً أو مؤبداً . ويكون ذلك عند الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة فى  
الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة بشرط أن يكون صاحب المطبعة قد  
حكم عليه مع مدير الجريدة بصفته شريكاً فى الجريمة  
والحكم باقفال المطبعة جوازي فى كل الاحوال أى سواء كان الحكم  
بالغاء الجريدة أو الرسالة جوازياً أو وجوبياً

---

## الباب الرابع

### في المسكوكات الزيوف والمزورة

المواد ١٧٠ - ١٧٣ عقوبات

يراد بالمسكوكات في اصطلاح هذا الباب النقود أو العملة المعدنية المنقوش عليها اسم سيد البلاد<sup>(١)</sup> والتي تجرى بواسطتها المعاملات بين الناس . فلا تتناول أحكام هذا الباب تقليد الاوراق الجارية مجرى النقود ولا تزويرها ولا تقليد الأوسمة ولا النقود القديمة<sup>(٢)</sup>

والمسكوكات الزيوف هي المنقوشة ويدخل في ذلك المسكوكات المقلدة والمزورة والموهومة وكلها مما تتناوله أحكام هذا الباب

وللعقاب على تزيف المسكوكات حكمتان (أولاهما) ان هذا الفعل يعد عدواناً على ما للحكومة دون غيرها من الحق في ضرب النقود وهو حق اختصاصها به الدستور والقوانين السابقة عليه<sup>(٣)</sup> رعاية للمصلحة العامة (وثانيتهما) أنه

---

(١) المادة ١٠ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ الخاص بالعملة المصرية : ( ينقش على جميع النقود اسم عظمة السلطان وتاريخ السنة الهجرية وقيمة القطعة . ويقرر وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء نقوش جميع النقود وحجبا وشكل الكتابة عليها ) وقد صدر الجنيه المصرى الجديد سنة ١٩٢٢ وعليه صورة جلالة الملك

(٢) جازو طبعة ثالثة ج ٤ قرة ١٣١٣

(٣) المادة ٤٣ من الدستور : ( الملك ينفذ ويمنع الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الاخرى . وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون كما أن له حق المنع وتخفيض المقوية )

والمادة ١٣ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ الخاص بالعملة المصرية : ( ضرب النقود محفوظ للحكومة دون سواها . . . )

يحرم الحكومة من الفائدة المادية التي تعود عليها من سك النقود ويضر بمصالح الافراد الذين يتقبلون المسكوكات الزيف على اعتقاد أنها صحيحة وينزع الثقة العامة من العملة التي هي أداة التعامل بين الناس<sup>(١)</sup>

وجريمة تزيف المسكوكات من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات ولو ارتكبت خارج القطر المصري بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً في القطر المصري<sup>(٢)</sup> ( انظر المادة الثانية من قانون العقوبات ) وسنبين فيما يلي معنى المسكوكات المتداولة قانوناً

## الفصل الأول

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ عقوبات

المادة ١٧٠ ع — من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو تقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتلة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك . وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصيره شيئاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في تزويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة . وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

في هذه المادة يعاقب القانون على ست جرائم مختلفة وهي :

أولاً تقليد ضرب المسكوكات الذهبية أو الفضية

ثانياً تزوير المسكوكات المذكورة

ثالثاً تزويج المسكوكات المذكورة

---

(١) جارد ج ٤ فقرة ١٣٠٩ — نيل ج ١ تحت المادة ١٦٠ فقرة ١ ص ٤٨٥

(٢) وعلى هذا يأتى بمقتضى المادة ١٧٠ ع كل مصرى يزيف في الخارج الجنيه الانجليزى

الذهب لانه متداول قانوناً في مصر

رابعاً ترويجها في بلاد الحكومة  
خامساً ادخالها في بلاد الحكومة  
سادساً الاشتغال بالتعامل بها

### المبحث الأول — في أركان هذه الجرائم

لكل من هذه الجرائم ثلاثة أركان (أولها) فعل مادي وهو ما سبق  
النص عليه (وثانيها) أن تكون هذه المسكوكات متداولة قانوناً أو عرفاً في  
بلاد الحكومة المصرية (وثالثها) القصد الجنائي<sup>(١)</sup>

### الركن الأول — الأفعال المادية

(١) التقلير — هو صنع مسكوكات شبيهة بالمسكوكات القانونية  
أيما كانت الوسيلة التي استخدمت في ذلك<sup>(٢)</sup>. فيقع التقليد بإنشاء مسكوكات  
على طراز المسكوكات الحقيقية أو بطبع نقود قديمة بطابع النقود الجديدة أو  
برفع وجهي نقد حقيقي ووضعهما على قطعة من الفضة أو النحاس بحجم  
النقد الأصلي<sup>(٣)</sup> والذي يهم في كل هذا أن يكون الجاني قد أعطى النقد  
الذي اصطنعه شكل النقد الحقيقي ونقشته لأن ذلك هو علة العقاب لما يترتب  
عليه من ادخال الفس على الناس فيما يتعلق بحقيقة هذا النقد. لكن لا يشترط  
بعد هذا أن يبلغ التقليد حد الاتقان بل يكفي أن يكون التقليد بحيث

---

(١) جازو ٤ ققرة ١٣١٦ — ١٣١٧ — شوفو وهيلي ٢ ققرة ٥٧٢ — جارسون  
مادة ١٣٢ ققرة ٦

(٢) جارسون مادة ١٣٢ ققرة ٧

(٣) جازو ٤ ققرة ١٣١٦ ، ويرى دالوز أن رفع وجهي النقد ووضعهما على قطعة من  
معدن أقل منه لا يعد تقليداً بل تزويراً (ملحق دالوز تحت كلمة تزوير ققرة ١٩) أما نيبيل  
(ج ١ ص ٤٩٠ — ٤٩١) فيرى أن هذا الفعل تمويه

يمكن أن يكفل لها الرواج في المعاملة<sup>(١)</sup>. وللمحكمة على كل حال الرأي في تقدير درجة المشابهة وكفايتها

وقد حكم في مصر بأنه ( لم يشترط القانون لوجود جريمة المسكوكات مشابهاً للمسكوكات الحقيقية تمام المشابهة فتعتبر هذه الجريمة تامة لامشروعاً فيها متى كانت المسكوكات المزيفة تشابه النقود الحقيقية مشابهة كافية لتداولها وقبولها في المعاملة ولو أنها لا تشتمل على جميع أوصافها )<sup>(٢)</sup>

فاذا انعدمت المشابهة أو كانت بحيث لا يمكن أن يغش فيها انسان أو كان المقلد لم يستعمل شيئاً من النقوش أو العلامات المطبوعة على العملة القانونية فلا محل للعقاب لانعدام الركن المادى للجريمة<sup>(٣)</sup>

ويكون العقاب واجباً ولو كان المقلد قد راعى النسبة والقياس والوزن المقرر للعملة الحقيقية ولم ينقص من ذلك شيئاً<sup>(٤)</sup>

وتتم جريمة تقليد المسكوكات بتمام صنع المسكوكات الزيف ولو لم يتعامل بها لان جريمة الترويج مستقلة عن جريمة التقليد<sup>(٥)</sup>. والشروع فيها معاقب عليه أيضاً. ويحصل الشروع متى بدأ الجانى فى تنفيذ فعل من الافعال المكونة لجريمة التقليد ثم حال دون مضيه فيها أسباب خارجة عن ارادته. وقد يصعب التمييز في هذه الجريمة بين الشروع والاعمال التحضيرية. ولكن من المتفق عليه أن اعداد الآلات والادوات اللازمة لعملية التقليد أو صنع

(١) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٥٨٢ — فستان هيلي ٢ فقرة ٣٤٠ — نيبيل ١ ص ٤٨٦ — سيري ١٨٣٨ — ١ — ١٧١

(٢) محكمة الاستئناف في ٢٣ يناير ١٩٠٠ ( المجموعة ١ ص ٣١٢ )

(٣) جارو ٤ فقرة ١٣١٦ ص ٣١ — بلانش ٣ فقرة ٩ — جارسون مادة ١٣٢ فقرة ١١

(٤) جارو ٤ فقرة ١٣١٦ ص ٣٠ — شوفو وهيلي ٢ فقرة ٥٧٣ — دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٩

(٥) جارسون مادة ١٣٢ فقرة ١٥

هذه الآلات والادوات لا يمد شروعا في جريمة التقليد بل هو عمل تحضيري فقط<sup>(١)</sup> كما أنه لا يوجد نص يعاقب على صنع هذه الآلات باعتباره جريمة مستقلة<sup>(٢)</sup>

(٢) التزوير — هو الذي عبرت عنه المادة ١٧٠ ع بقولها (أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتعلة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك) وعبر عنه الشارع الفرنسي في المادة ١٣٢ ع بكلمة (altération) وفسرها الشراح بما يطابق البيان الذي جاء بالمادة ١٧٠ ع. فالتزوير هو تنقيص قيمة عملة كانت صحيحة في الاصل بأخذ جزء منها اما بواسطة مبرد أو نحوه واما باستعمال مواد كيمياوية كماء الحل (eau forte) واما باستخراج جزء من قلبها وصب معدن آخر أقل قيمة مكانه<sup>(٣)</sup>

والبيان المذكور في المادة ١٧٠ لم يرد على سبيل الحصر بل ختمه الشارع بقوله (أو غير ذلك) فيجوز أن يقع التزوير أى انقاص القيمة بغير ما ذكر من الطرق

(٣) التزوير — هو الذي عبرت عنه المادة ١٧٠ بقولها (وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصبره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته) ويكون هذا التزوير بتغطية العملة بطبقة رقيقة من الذهب أو الفضة أو باستعمال مواد

(١) جازو ٤ فقرة ١٣١٣ — جارسون مادة ١٣٢ فقرة ١٦ — نيل جزء ١ ص ٤٨٩ فقرة ٧

(٢) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٠٠ — دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٦٠ — ويلاحظ انه لا يمكن معاقبة صانع هذه الآلات في مصر بمقتضى المادة ٢٨١ ع على رغم عموم نصها لان تطبيقها فيما خرج عن حدود جريمة السرقة بهدم قاعدة مقررة وهي عدم العقاب على الاعمال التحضيرية الا بنس صريح. وقد احسنت محكمة اسبوط الاستثنائية اذ رفضت تطبيق هذه المادة على من اصطنع ختما مزورا مع توقع استعماله في جريمة تزوير — استئناف جنح في ٢١ يناير سنة ١٩١٨ (الحقوق ٣٣ ص ٢٦٧) — قارن نقض ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٤)

(٣) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٥٧٧ — جازو ٤ فقرة ١٣١٦ ص ٣١ — جارسون مادة ١٣٢ فقرة ١٩

كماوية تجعل لها اللون المطلوب أو بأية طريقة أخرى . وعلى كل حال لا تتم الوسيلة التي استعملت وانما العبرة بالنتيجة فن طلى قطعة من الفضة بطلاء أيا كان نوعه جعلها شبيهة بالمسكوكات الذهبية يعاقب بالمادة ١٧٠ ع . وكذلك يكون حكم من طلى مسكوكا من النحاس أو النيكل أو البرونز بطلاء يجعله شبيهاً بعملة الذهب أو الفضة ولو لم يكن الطلاء متقناً<sup>(١)</sup> . والمشابهة المقصودة هنا هي المشابهة في اللون فقط لان الطلاء ليس من شأنه أن يغير النقوش والرسوم فيجعلها شبيهة بنقوش العملة الاكبر قيمة . والغرض من العقاب هنا منع الفس من لا يدقق النظر في العملة عند التعامل وعن الاغرار من الناس الذين لا يميزون النقود بعضها عن بعض . والواقع أن جريمة من يمويه المسكوكات أهون وأخف شراً من جريمة المقلد والمزور . ومن أجل هذا نص الشارع الفرنسي على حكمه في مادة خاصة ( المادة ١٣٤ ع ف ) وجعل عقابه الحبس فقط . أما الشارع المصري فلم يفرق بين هذه الجريمة وما سبقها بل نظمها جميعاً في مادة واحدة وجعل عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة . ولعله قد لحظ في ذلك كثرة الاغرار من الفلاحين الذين يسهل خدعهم بهذه الوسائل

(٤) الترويج — نصت المادة ١٧٠ ع على الترويج في قولها (أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة) ويراد بترويج المسكوكات وضعها في ايدي الناس للتداول . فترويج المسكوكات المزيفة يكون بالتعامل بقطعة أو أكثر من هذه المسكوكات . وترويج المسكوكات المزينة هو في الحقيقة الغاية التي يرمى اليها المزيف من التزييف فهو بالنسبة الى التزييف كاستعمال المحرر المزور بالنسبة الى جريمة التزوير<sup>(٢)</sup> . والقانون يعاقب على جريمة الترويج مستقلة عن جريمة التزييف . فالمزيف يعاقب على جريمة التزييف ولو لم يروج

(١) جارسون مادة ١٣٤ فقرة ٣

(٢) جادو ٤ فقرة ١٣١٦ ص ٣٣٣

العملة المزيفة كما بينا فيما تقدم . فإذا زيف وروج العملة الزائفة عوقب على الجرمين مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات<sup>(١)</sup> . وإذا ارتكب الترويج شخص غير المزيف عوقب على جريمة الترويج سواء كان على اتفاق في ذلك مع المزيف أو أجنبياً عنه<sup>(٢)</sup> . ولكن المادة ١٧٠ ع كالمادة ١٣٢ ع الفرنسية خصت بالذكر صورة الاشتراك في ترويج المسكوكات الزائفة ومعنى هذا أن القانون أراد أن يعاقب في هذه الصورة من يعملون على ترويج العملة المزيفة بالاتفاق مع المزيف . ومع هذا فالشراح الفرنسيون لا يفرقون بين من يروج المسكوكات الزائفة ويكون في ذلك على اتفاق مع المزيف ومن يروجها لحسابه الخاص مستقلاً عن المزيف ويرون أن النص ينطبق على الحالتين<sup>(٣)</sup> . أما في مصر فالواجب قصر عبارة ( أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات ) على من يروج المسكوكات الزائفة بالاشتراك والاتفاق مع المزيف . أما الصورة الأخرى فقد وضع لها الشارع المصري نصاً خاصاً في قوله ( وكذا من اشتغل بالتعامل بها ) ويعاقب المروج على الترويج ولو لم يتعامل إلا بقطعة واحدة من العملة الزائفة . ولا فرق في هذا بين من يروج عملة زائفة لأول مرة ومن يروج عملة سبق لها التداول في المعاملة . فمن يأخذ من آخر عملة يعلم أنها زائفة ويتعامل بها بعد ذلك يعاقب بالمادة ١٧٠ ع<sup>(٤)</sup>

وتم جريمة الترويج متى قبلت العملة الزائفة في المعاملة ولم يدرك أخذها ما فيها من النش . أما إذا أدرك ذلك وأبى قبولها فإن الفعل يعد شروعاً في ترويج ويعاقب عليه أيضاً<sup>(٥)</sup> . وقد حكم في فرنسا بأنه يعد شارعاً في ترويج

(١) فوستان هيلي ج ٢ فقرة ٣٤٣ — جارسون مادة ١٣٢ فقرة ٢١

(٢) جارسون مادة ١٣٢ فقرة ٢٥

(٣) شوفو وهيلي ج ٢ فقرة ٥٧٢ — فوستان هيلي ج ٢ فقرة ٣٤٣ — جارسون

مادة ١٣٢ فقرة ٢٥

(٤) جارسون مادة ١٣٢ فقرة ٢٣

(٥) جارسون مادة ١٣٢ فقرة ٣٠

عملة زائفة من يدس عند قبضه من آخر مبلغاً من النقود قطعة من العملة الزائفة ويحاول ردها الى من دفع اليه المبلغ بزعم أنها من ضمن ما دفعه اليه ويطلب بدلها عملة جيدة<sup>(١)</sup>

(٥) الإدخال في بلاد الحكومة — تعاقب المادة ١٧٠ ع أيضاً من اشترك في ادخال المسكوكات المزيفة في بلاد الحكومة وهذا يفيد في غالب الأحوال أنها قد زيفت في خارج الديار المصرية ثم ادخلت اليها . وعلى كل حال فليس هذا بشرط لجواز أن تكون قد صنعت في مصر ثم صدرت الى الخارج ثم أعيدت الى القطر المصرى . ويلاحظ أن القانون المصرى لا يعاقب على تصدير العملة الزائفة الى الخارج وإنما يعاقب على ادخالها في بلاد الحكومة فقط . والنص قاصر على حالة الاشتراك في ادخال المسكوكات الزائفة الى الديار المصرية وهو ينصرف بادئ بدء الى من يدخل هذه النقود بالاتفاق مع مزيفها ولكن النص يمكن أن يطبق أيضاً على من يدخلها الى الديار المصرية للتعامل بها لحسابه الخاص بغير أن يكون في ذلك على اتفاق مع المزيف بشرط أن يكون عالماً بتزييفها وأن يكون قد أدخلها بقصد ترويجها<sup>(٢)</sup> . فهذه الجريمة يمكن اذن تصورها مستقلة عن الافعال السابقة

وعلى هذا يمكن معاقبة من يدخل الى بلاد الحكومة المصرية مسكوكات مزيفة بمقتضى المادة ١٧٠ أو المادة ١٧١ ع ولو لم يكن مزيفها في الخارج معاقباً على التزييف بمقتضى أحكام القانون المصرى طبقاً للمادة الثانية من قانون العقوبات . كما لو كان المزيف قد زيف في الخارج عملة ليست متداولة قانوناً في القطر المصرى ثم أدخلها آخر الى الديار المصرية لترويجها لحسابه

---

(١) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٤ ( دالوز ١٨٥٥ — ١ — ١٢٤ — الباندكت

١٨٥٥ — ٢ — ٢٦٥ )

(٢) فوستان ميلى ج ٢ قرة ٣٤٦

الخاص وبغير اتفاق مع المزيف . فان المدخل يعاقب في هذه الحالة متى انطبقت عليه شروط المادة ١٧٠ أو المادة ١٧١ ع ولو أن المزيف نفسه لا يعاقب بمقتضى أحكام قانون العقوبات المصرى : انظر المادة الثانية من قانون العقوبات فقرة ثانية ( ج ) .

أما اذا كان ادخال هذه المسكوكات الى القطر المصرى قد حصل بالاتفاق مع المزيف المقيم فى الخارج فان هذا يجعله شريكا فى جريمة وقعت فى القطر المصرى وهى جريمة الادخال وعندئذ يمكن عقاب المزيف أيضاً طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية المذكورة

( ٦ ) الاستغلال بالتعامل بالمسكوكات المزيفة — عنى الشارع المصرى بالنص خصيصاً على حالة من يشتغل بترويج المسكوكات المزيفة والتعامل بها لحسابه الخاص بغير أن يكون فى ذلك على اتفاق واشتراك مع المزيف . وليس لهذا النص مقابل فى القانون الفرنسى . ولكنه مقتبس من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات الباجيكي والمادة ٢٥٨ من قانون العقوبات الايطالى . غير أن العبارة الواردة فى القانون المصرى تميد أن حكمها قصر على من يتخذ التعامل بالمسكوكات المزيفة شغلا له وحرفة كأن يجمع من الاسواق النقود الزائفة أو يشتريها أو يحصل عليها بأية صورة ويعمل على ترويجها والتعامل بها . وهذا المعنى أظهر فى النص الفرنسى العامة ١٧٠ اذ يعبر عن ذلك بقوله ( fait une occupation ) . ولكن من المسلم به على كل حال أن من يروج ولو قطعة واحدة من المسكوكات المزيفة يعاقب بالمادة ١٧٠ سواء كان فى ذلك على اشتراك مع المزيف أو لم يكن <sup>(١)</sup> وسواء اتخذ ترويج المسكوكات الزائفة حرفة له أو وقعت له قطعة منها بطريق المصادفة فتعامل بها . وانما يشترط فى كل هذه الأحوال أن يكون الجانى قد أخذ العملة وهو عالم أنها مزيفة وتعامل

---

(١) انظر المراجع السابق الاشارة اليها عند الكلام على الترويج

بها على هذا الاعتبار . أما من أخذ عملة على أنها جيدة ثم تعامل بها بعد أن انقضت له عيوبها فإنه لا يعاقب بالمادة ١٧٠ ع بل بالمادة ١٧٢ ع

### الركن الثاني — التداول القانوني والعرفي

لا تعاقب المادة ١٧٠ ع على تزيف المسكوكات الذهبية والفضية ولا على تزويرها أو ادخالها في بلاد الحكومة أو الاشتغال بالتعامل بها إلا إذا كان لها تداول قانوني أو عرفي في بلاد الحكومة المصرية *cours légal ou usuel*

التداول القانوني — ويكون للمسكوكات تداول قانوني متى كانت الافراد مجبرين قانوناً على قبولها في التعامل <sup>(١)</sup> وبعبارة أخرى متى كان للمدين أن يجبر دائئه على قبولها سداداً لدينه <sup>(٢)</sup> . فإذا امتنع أحد عن قبولها عوقب بالمادة ٣٣١ فقرة ثالثة عقوبات <sup>(٣)</sup>

ويكون للعملة صفة التداول القانوني سواء كان الافراد مجبرين على قبولها بكميات غير محدودة أو بكميات محدودة <sup>(٤)</sup>

والنقود الذهبية والفضية الحائزة لصفة التداول القانوني في مصر هي :  
أولاً — فيما يتعلق بالعملة المصرية  
(١) من الذهب قطعة الجنيه وقطعة نصف الجنيه

---

(١) جارو ٤ فقرة ١٣١٦ ص ٣٣ — جارسون مادة ١٣٢ فقرة ٣٣ — شوفو وهيلي ٢ فقرة ٥٨٦ — فوستان هيلي ٢ فقرة ٣٤١

(٢) بلانش ٣ فقرة ١٨ — نيل ج ١ ص ٤٨٧ فقرة ٤

(٣) المادة ٣٣٩ فقرة ثالثة عقوبات : يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرية .....  
(ثالثاً) من امتنع عن قبول عملة البلاد الالهية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا منشوشة

(٤) المادة ١٤ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ الخاص بالعملة المصرية : لا يجبر أحد على قبول نقود فضية يبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول نقود من النيكل أو البرونز يبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش

(٢) من الفضة قطعة العشرين قرشاً وعشرة القروش وخمسة القروش والقرشين<sup>(١)</sup>

وكذلك يدخل في العملة الحائزة لصفة التداول القانوني بمصر العملة الفضية المنقوش عليها اسم سلطان آل عثمان التي كانت متداولة بمصر قبل صدور القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ . ولكن تداول هذه العملة موقت الى أن يصدر وزير المالية قرارا بحجبها وابطال التداول الرسمي بها<sup>(٢)</sup>

ثانياً — فيما يتعلق بالعملة الأجنبية

(١) من الذهب الليرة الستيرلينية ( الجنيه الانجليزي )<sup>(٣)</sup>

(٢) من الفضة . كان للروبية الهندية سعر قانوني في مصر مدة الحرب المعظمي<sup>(٤)</sup>

وهناك عملة أجنبية اذنت المادة ١٨ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ لوزير المالية بأن يقرر قبولها في التداول ويمدد سعرها وهي قطع النقود الذهبية المتداولة في بلاد الاتحاد اللاتيني ( وهي فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرة ) الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكاً<sup>(٥)</sup> ولكن هذا الاذن لا يفيد أن هذه العملة قد أصبح لها تداول قانوني في مصر . بل

(١) انظر المادة الثانية من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ . أما قطعة الخمسة الجنيهات التي

صدرت أخيراً فلم ينص عليها في ذلك القانون فهي غير حائزة لصفة التداول القانوني

(٢) انظر المادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦

(٣) المادة ١١ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ : ليرة الستيرلينية سعر قانوني في القطر

المصري بقيمة تحدد بمقتضى قرار من وزير المالية

لكن يلاحظ أن رفض الجنيه الانجليزي في التعامل لا يترتب عليه مسئولية جنائية لأن

المادة ٣٣٣٩/ع ٣ لم تنص الا على من يمتنع عن قبول العملة الالهية

(٤) بمقتضى مرسوم صادر في ٦ مارس ١٩١٦ جعل الروبية الهندية سعر قانوني في

القطر المصري مثل العملة الفضية المصرية وفي الحدود المقررة لها وذلك بصفة مؤقتة والى أن

يصدر أمر جديد . وقد ألغى هذا المرسوم بمرسوم صدر في ٧ ابريل ١٩٢٥

(٥) انظر المادة ١٨ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ وقرار وزير المالية الصادر في

١٨ اكتوبر ١٩١٦

كل ما يفيد أنه خزائن الحكومة مكلفة بقبولها عند تقديمها إليها . أما الأفراد فلا يجبرون على قبولها ولا التعامل بها<sup>(١)</sup>

ولا يدخل في حكم المادة ١٧٠ ع تقليد الاوراق المالية الجارية مجرى النقود والتي لها تداول قانوني في القطر المصري كأوراق البنك الاهلي<sup>(٢)</sup> .  
والاوراق ذات عشرة القروش وخمسة القروش الصادرة من وزارة المالية<sup>(٣)</sup>  
لان أحكام المادة المذكورة قاصرة على تزيف العملة المعدنية التي من الذهب أو الفضة . أما هذه الاوراق فتزويرها يدخل في حكم المادة ١٧٤ ع

التراول العرفي — المسكوكات المتداولة عرفاً هي التي تعارف الناس على تداولها في معاملاتهم وان كانوا غير مجبرين على قبولها  
وهذه المسكوكات اما أن تكون نقوداً أهلية كان لها في الاصل تداول قانوني ثم زالت عنها هذه الصفة لتغيير نظام العملة أو لأي سبب آخر . واما أن تكون نقوداً أجنبية جري الناس على التعامل بها وان لم يكن لها صفة التداول القانوني

وليس في مصر الآن نقود أهلية من نوع الذهب أو الفضة متداولة عرفاً  
ولكن اذا صدر قرار من وزير المالية بسحب النقود الفضية المنقوش عليها اسم سلطان تركيا من التداول الرسمي تنفيذاً للمادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ ولم يحرم على الناس التعامل بها بعد ذلك وظلت متداولة فانها تصبح نقوداً متداولة عرفاً ويكون تزيفها معاقباً عليه بالمادة ١٧٠ ع  
أما النقود الاجنبية المتداولة عرفاً فغير محدودة . وقد جاء في تعليقات الحفائية على المادة ١٧٠ ع أن عبارة ( المسكوكات المتداولة عرفاً في بلاد

(١) انظر في هذا المعنى جارسون مادة ١٣٢ ققرة ٣٨ — فوستان مبلي ٢ ققرة ٣٤١ —  
نيبل ج ١ ص ٤٨٧ ققرة ٤

(٢) انظر الامر المللي الصادر في ٢ اغسطس ١٩١٤

(٣) انظر القانونين نمرة ١٣ ونمرة ١٤ الصادرين في سنة ١٩١٨

الحكومة) مقصود بها حماية المسكوكات الذهبية الانجليزية والفرنساوية التي حلت محل المسكوكات الذهبية المصرية في المعاملة الجارية . ولكن هذا البيان أصبح لا ينطبق على الحالة الحاضرة فان الجنيه الانجليزي قد دخل في عداد المسكوكات المتداولة قانوناً كما تقدم . فبقى من المسكوكات الاجنبية التي تعتبر متداولة عرفاً في مصر نصف الجنيه الانجليزي والعملة الذهبية الفرنسية وكذا العملة الذهبية لسائر بلاد الاتحاد اللاتيني السابق الكلام عليها . ويصح أن يدخل في هذا المعنى أيضاً كافة أنواع العملة الفضية الاجنبية المتداولة عرفاً في بعض جهات القطر كبورسميد والاسماعيلية والسويس

فاذا لم يبق للعملة الذهبية أو الفضية تداول قانوني ولا عرفي كأن بطل التعامل بها باعتبارها نقوداً أو صدر أمر بتحريم التعامل بها على هذا الاعتبار فانها تخرج من حكم المادة ١٧٠ ع - بل وتخرج أيضاً من حكم المادة ١٧١ ع كما سنبين فيما بعد . فالنوازي والمحاييب والمحاميد والخيريات التي كانت متداولة فيما سلف في مصر باعتبارها نقوداً والتي زالت عنها هذه الصفة الآن لا تدخل في حكم المادة ١٧٠ ع لانها ليست مسكوكات بالمعنى المقصود في هذه المادة . وانما تستعمل أحياناً للحلية والزينة . فاذا وجد نقص في عيارها كانت المادة التي يجوز تطبيقها عندئذ هي المادة ٣٠٢ عقوبات لا المادة ١٧٠<sup>(١)</sup> ولكن هذا لا يصدق الا على العملة الاهلية فقط اما العملة الاجنبية فلها حكم آخر سنبينه عند الكلام على المادة ١٧١

### الركن الثالث — القصد الجنائي

جريمة التزيف من الجرائم التي تتطلب قصداً جنائياً خاصاً فلا يكفي فيها مجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع العلم بأنه معاقب عليه قانوناً . بل يجب

(١) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المرافعة القضائية طبعة ثانية نمرة ٢٠٨ —  
انظر أيضاً نيل ج ١ هامش ص ٤٨٧ نمرة ٣

فوق هذا ان يكون الجاني قد ارتكب الفعل بنية انتصاب حق الحكومة في ضرب النقود وحرمانها من النفع المترتب على ذلك والاضرار بالجمهور أو الحصول على قع غير مشروع لنفسه أو لغيره<sup>(١)</sup>

فاذا كان الجاني قد ارتكب جريمة تقليد مسكوكات أو تزويرها أو تمويهها وجب كما يكون مستحقاً للعقاب ان يكون قد فعل ذلك بنية ترويجها مع ما يترتب على ذلك من النتائج السابق بيانها . فاذا كان قد ارتكب الفعل على سبيل التجربة الفنية أو العلمية فلا عقاب عليه<sup>(٢)</sup> . على ان النيابة غير مكلفة باثبات القصد الجنائي في هذه الاحوال فان ارتكاب فعل التقليد أو التزوير أو التمويه يصاحبه دائماً العلم بان الفعل في ذاته مما يحرمه القانون . فلا يبقى سوى التحقق من وجود النية الخاصة وهي نية الترويج . وهذه يفترض وجودها ابتداء وعلى المتهم نفسه ان يثبت انعدامها . فاذا افاج في اثبات ذلك وجبت التبرئة والا حق عليه العقاب<sup>(٣)</sup>

واذا كان الجاني قد ارتكب جريمة ترويج مسكوكات مزيفة أو ادخالها في بلاد الحكومة أو الاشتغال بالتعامل بها وجب كما يكون مستحقاً للعقاب أن يكون قد فعل ذلك عن علم وبنية غش الحكومة والجمهور والحصول على ربح غير مشروع لنفسه أو لغيره . لكن الفعل هنا لا يستفاد منه حتماً علم المتهم بان المسكوكات زائفة اذ ليس ثمت ما يمنع من تصور ان المتهم قد روج هذه المسكوكات أو ادخلها في بلاد الحكومة أو اشتغل بالتعامل بها وهو يجهل كل الجمل ما في هذه المسكوكات من العيوب . ولهذا كان من واجب النيابة في

---

(١) جaro ٤ قرة ١٣١٧ — جارسون مادة ١٣٢ قرة ٤٢ — شوفو ومبلى ٢

قرة ٥٨١ — بلانس ٣ قرة ٩ — فوستان هيلي ٢ قرة ٣٣٩

(٢) جaro ٤ قرة ١٣١٧ ص ٤١ — جارسون ١٣٢ قرة ٤٣ — فوستان هيلي

٢ قرة ٣٣٩

(٣) جارسون مادة ١٣٢ قرة ٤٩

هذه الاحوال اثبات علم المتهم بالتزيف . فاذا ثبت هذا افترض وجود النية الخاصة وعلى المتهم ان يثبت انعدامها بان يثبت مثلاً انه لم يتعامل بالعملة الزائفة الا على سبيل المزاح . أو انه لم يدخل المسكوكات في مصر الا بقصد تسليمها الى الحكومة أو ما أشبه ذلك <sup>(١)</sup>

وتطبيقاً لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية بان نية التدليس اللازم توفرها في جريمة تزيف النقود المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع هي نية الاضرار بالثقة العمومية بالنسبة للمسكوكات أو الحصول على ربح غير شرعى . ومجرد التزيف كاف لفرض وجود هذه النية حتى يثبت العكس . ولكن لا يشترط في جريمة تزيف النقود أن يكون الاضرار بالثقة أو الحصول على ربح قد وقع فعلاً كما هو الحال في جريمة استعمال النقود المزيفة بل يكفي أن يكون الاضرار بالثقة أو الحصول على ربح أمراً محتمل الوقوع . ويعتبر هذا الاحتمال موجوداً حتماً بمجرد التزيف <sup>(٢)</sup>

### المبحث الثانى — فى عقاب هذه الجرائم

من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٠ ع يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

ويحكم بمصادرة المسكوكات الزیوف المضبوطة طبقاً للمادة ٣٠ ع

---

(١) جارسون مادة ١٣٢ فقرة ٥٠

(٢) نقض ١٩ مارس ١٩١٠ ( المجوعة ١١ عدد ٧٧ )

## الفصل الثاني

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات

المادة ١٧١ ع — اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع

هذه المادة حلت محل المادتين ١٨٠ و ١٨١ من قانون العقوبات المصري القديم كما يستفاد من تعليقات الحقانية على المادة المذكورة . وقد كانت المادة ١٨٠ تعاقب على تزيف المسكوكات النحاسية وغيرها من مسكوكات المعادن الاخر غير الذهب والفضة المتداولة في بلاد الحكومة . وكانت المادة ١٨١ تعاقب من قلده في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات اجنبية أو نقص قيمتها أو غير لونها الخ

وعلى هذا يجب أن تعاقب المادة ١٧١ ع — على غموض نصها — على ما كانت تعاقب عليه المادتان ١٨٠ و ١٨١ القديمتان . غير أنه يلاحظ أن بعض العملة الاجنبية قد دخلت في حكم المادة ١٧٠ ع وهي المسكوكات الذهبية والفضية المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية — وقد بينا ذلك عند الكلام على المادة المذكورة — فيجب أن يقصر حكم المادة ١٧١ ع على ما عدا ذلك من صنوف العملة الأجنبية

ثم ان المادة ١٨١ ع القديمة كانت تعاقب على تزيف العملة الأجنبية في بلاد الحكومة المصرية فقط ولكن هذا التمييز لم يبق له أثر في المادة الجديدة على أن هذا لا يغير الموقف في شيء لأن المصري الذي يزيف في الخارج عملة أجنبية لا يعاقب في مصر الا اذا كانت العملة التي زيفها متداولة قانوناً في

مصر كما تنفذ المادة الثانية من قانون العقوبات. وليس في المسكوكات الأجنبية التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع ما ينطبق عليه هذا الوصف وليس لدينا ما يزيد هنا على ما قدمناه عند الكلام على المادة ١٧٠ ع فيما يتعلق بالركن المادى ولا بالركن الأدبى للجرائم التي يشتملها حكم المادة ١٧١ ع فان في قول هذه المادة ( اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة ) ما يفيد أن الجرائم التي تعاقب عليها المادة ١٧١ ع هي عين الجرائم التي تعاقب عليها المادة ١٧٠ ع - أى تقليد المسكوكات وانقاص قيمتها وطلاؤها بطلاء يصيرها شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمتها وكذا الاشتراك في تزوير هذه المسكوكات أو في ادخالها في بلاد الحكومة والاشتغال بالتعامل بها وانما تختلف المادة ١٧١ عن المادة ١٧٠ فيما يتعلق بنوع المسكوكات التي تقع بشأنها الجرائم المذكورة وفيما يتعلق بمقدار العقوبة المقررة لهذه الجرائم

### المبحث الأول

في المسكوكات التي تدخل في حكم المادة ١٧١ عقوبات  
يجب التمييز في هذه المادة بين حكم المسكوكات المصرية وحكم المسكوكات الأجنبية

**المسكوكات المصرية -** ففيما يتعلق بالمسكوكات المصرية يدخل في حكم المادة ١٧١ ع

**أولاً -** المسكوكات المصرية - غير الذهب والفضة - المتداولة قانوناً وهي :-

( ١ ) عملة النيكل والبرونز التي ضربت تنفيذاً للقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ باسم سلطان مصر أو ملكها وهي ( من النيكل ) قطعة عشرة الملييات وقطعة خمسة الملييات وقطعة المئتين وقطعة المليم ( ومن البرونز )

قطعة نصف المليم<sup>(١)</sup>

(٢) عملة النيكل والبرونز التي كانت متداولة قبل ذلك التاريخ وعليها اسم سلطان تركيا وهى تقابل القطع الجديدة وتزيد عليها قطعة ربع المليم من البرونز<sup>(٢)</sup>

ثانياً — المسكوكات المصرية — غير الذهب والفضة — المتداولة عرفاً وليس في مصر الآن تقود مصرية من هذا النوع متداولة عرفاً . ولكن اذا صدر قرار وزير المالية بسحب عملة النيكل والبرونز المنقوش عليها اسم سلطان تركيا من التداول الرسمي تنفيذاً للمادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ ولم يحرم التداول بها بعد ذلك وظلت متداولة بين الناس فانها تصبح تقوداً متداولة عرفاً ويكون تزييفها معاقباً عليه بالمادة ١٧١ ع

فاذا وجدت عملة مصرية من النيكل أو البرونز غير متداولة قانوناً ولا عرفاً كأن بطل التعامل بها باعتبارها تقوداً أو صدر أمر بتحريم التعامل بها فانها لا تدخل في حكم المادة ١٧١ ع . لان العملة التي لا يكون لها تداول قط لا تمد عملة ولا تدخل في معنى المسكوكات المقصودة في هذا الباب

وقد يشتر عموم نص المادة ١٧١ في قواها ( فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة — أى المادة ١٧٠ ع ) أن كل ما يخرج عن حكم المادة ١٧٠ ع يدخل في حكم المادة ١٧١ . وانه يمكن أن يعاقب بالمادة الاخيرة من يرتكب تقليداً أو تزويراً في مسكوكات ذهبية مصرية غير متداولة قانوناً ولا عرفاً كالفوازي والمحاميد السابق الكلام عليها . ولكن هذا الظن مردود بأن العملة التي تخرج من التداول بجميع أنواعه لا تمد عملة ولا تدخل في معنى المسكوكات التي أريد حمايتها بأحكام هذا الباب . ويستوى في ذلك أن

(١) انظر المادة ٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦

(٢) انظر المادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦

تكون من نوع الذهب أو الفضة أو النيكل أو البرونز<sup>(١)</sup>

**المسكوكات الأجنبية** — أما المسكوكات الأجنبية فللعقاب على الجرائم التي ترتكب بشأنها حكمة غير الحكمة التي أرادها الشارع من العقاب على الجرائم التي ترتكب بشأن المسكوكات المصرية . فقد علمنا أن الغرض من العقاب فيما يتعلق بالمسكوكات المصرية حماية حق الحكومة في احتكار ضرب النقود ومنع الضرر الذي يترتب على انتزاع الثقة العامة من النقود التي هي واسطة التعامل بين الناس . وهذه العلة تشمل بطبيعة الحال النقود الأجنبية المتداولة قانوناً أو عرفاً في الديار المصرية

أما ما عدا ذلك من المسكوكات الأجنبية فقد عنى الشارع بعقاب ما ترتكب بشأنها من جرائم التزييف في مصر احتفاظاً بمركز مصر الأدبي بين الدول وبالصلوات الودية التي تربطها بتلك الدول ومنعاً للضرر الذي قد يصيب سمعة الدولة المصرية اذا اتخذ المزيفون بلادها موئلاً يلجأون اليه لتنفيذ جرائمهم اضراراً بالدول الأجنبية بغير أن ينالهم من وراء ذلك عقاب

فلا يشترط بعد هذا في العملة الأجنبية التي ينطبق عليها حكم المادة ١٧١ ع أن يكون لها تداول قانوني أو عرفي في البلاد المصرية بل يعاقب مرتكبو الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ولو لم يكن للعملة تداول قانوني ولا عرفي في مصر بل ولو كان التعامل بها في مصر محرماً . وانما يشترط فقط أن يكون لهذه العملة تداول قانوني أو عرفي في بلادها والا فلا محل للعقاب<sup>(٢)</sup>

ويدخل اذن في حكم المادة ١٧١ ع مسكوكات الذهب والفضة الأجنبية التي ليس لها تداول قانوني ولا عرفي في مصر وكافة المسكوكات الأجنبية المصنوعة من المعادن الأخرى سواء كان لها تداول عرفي في مصر أو لم يكن بشرط

(١) انظر في هذا المعنى تبيل ج ١ ص ٤٩٤ — ٤٩٥

(٢) انظر في هذا المعنى تبيل ج ١ ص ٤٩٤ — ٤٩٥

أن تكون متداولة قانوناً أو عرفاً في بلادها  
وتعاقب المادة ١٧١ ع من قلة هذه المسكوكات ومن نقص قيمتها ومن  
طلاها بطلاء صيرها شبيهة بمسكوكات أكبر منها قيمة ومن اشترك في تزيينها  
أو في ادخالها في بلاد الحكومة المصرية ومن اشتغل بالتعامل بها

### المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم

يعاقب من ارتكب جريمة من الجرائم السالفة في المسكوكات التي تدخل  
في حكم المادة ١٧١ ع مصرية كانت أو أجنبية بالأشغال الشاقة أو السجن من  
ثلاث سنين الى سبع  
ويحكم بمصادرة المسكوكات الزائفة المضبوطة طبقاً للمادة ٣٠ ع

## الفصل الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ عقوبات

المادة ١٧٢ ع — الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً  
الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها .  
ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع  
غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها  
هذه المادة تشتمل على حكمين

أما الاول فهو أن لا يعاقب على من يأخذ نقوداً مزيفة ويتعامل بها وهو مجمل  
انها مزيفة . وهذا الحكم لم يأت بشيء جديد بل هو يقرر قاعدة سبق الكلام  
عليها وهي أن لا يعاقب الا اذا توفر القصد الجنائي أى العلم بأن النقود مزيفة  
والتعامل بها بنية الغش والاضرار

وأما الحكم الثاني فخاص بالشخص الذى يأخذ مسكوكات مزيفة على اعتقاد أنها جيدة ثم تتحقق له عيوبها ومع ذلك يتعامل بها على رغم علمه بتزييفها ففي كلتا الحالتين المنصوص على حكمهما فى المادة ١٧٢ ع يأخذ الشخص المسكوكات المزيفة على اعتقاد أنها جيدة ولكنه فى الحالة الأولى يتعامل بها وهو باق على هذا الاعتقاد . وفى الحالة الثانية يتعامل بها بعد أن يتضح له غشها وكان يجب فى الحالة الثانية أن تطبق أحكام المادة ١٧٠ أو ١٧١ لأن الفعل المنسوب الى المتهم يعتبر ترويجاً والقصد الجنائى وهو العلم بالتزييف ونية الغش متوفر . ولكن الشارع لاحظ أن جريمة المتهم فى هذه الحالة أخف كثيراً من جريمة المروج فى الأحوال الأخرى . لأنه إنما أراد بالتعامل بالعملة المزيفة الخلاص من ضرر وقع فيه بالحاق هذا الضرر بشخص آخر . فقرر له فى المادة ١٧٢ عقوبة مخففة تناسب مع ظروفه الخاصة <sup>(١)</sup> . وهى غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها

وحكم المادة ١٧٢ غير قاصر على حالة الترويج بل يدخل فى حكمها أيضاً من يدخل الى بلاد الحكومة المصرية نقوداً أخذها على أنها جيدة ثم أدخلها بعد أن تحققت له عيوبها <sup>(٢)</sup>

والذى يهم البحث فيه هو معرفة طبيعة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ ع . فىرى جازو أن هذه المادة تنص على جريمة خاصة مستقلة عن الجرائم السابقة ( sui generis ) <sup>(٣)</sup> . ولكن سائر الشراح يرون أنها هى عين الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٧٠ و ١٧١ ولكنها مصطحبة بمذر مخفف للعقوبة <sup>(٤)</sup>

---

(١) جازو ٤ فترة ١٣٢٨ — جارسون مادة ١٣٥ فترة ٥ — فوستان هيلي ٢ فترة ٣٤٤

(٢) جازو ٤ فترة ١٣٢٨ — جارسون مادة ١٣٥ فترة ٦ — شوفو وهيلي ٢ فترة ٥٩٤

(٣) جازو ٤ فترة ١٣٢٩

(٤) بلانش ٣ فترة ٦٣ — شوفو وهيلي ٢ فترة ٥٩١ — فوستان هيلي ٢ فترة ٣٤٤

ويترتب على هذا الاعتبار الأخير أنه يجب على المتهم أن يثبت وجود العذر المخفف<sup>(١)</sup>. وكان يجب أيضاً أن يقدم المتهم في كل الأحوال الى محكمة الجنايات بادئ بدء بمقتضى المادة ١٧٠ أو ١٧١ حتى اذا اتضح لها وجود العذر طبقت عليه المادة ١٧٢ . لأن مقتضى اعتبار هذا الطرف عذراً قانونياً أن يترك النظر في تقديره الى السلطة الموكله بالحكم وليس للنيابة أن تفصل في ذلك . ولكن العمل جار في فرنسا وفي مصر على غير ذلك . فان المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع يقدم فوراً الى محكمة الجنح لأن العقوبة المقررة لا تتجاوز الغرامة في كل الأحوال . ولكن القائلين بوجود العذر يمللون ذلك بأن لهذا العذر طبيعة غير عادية اذ متى تحقق وجوده تحولت الجناية الى جنحة<sup>(٢)</sup>

والظاهر أن الرأي الذى ذهب اليه جارو أولى بالاعتبار لأنه يتفق مع ما جرى عليه العمل ويدفع الاعتراضات التى يمكن أن توجه الى رأى القائل بوجود العذر القانونى ( excuse légale ) فى هذه الحالة

وقد حكم فى مصر بأن جريمة استعمال قطعة نقود مزيفة من ذات الخسة القروش تعتبر مخالفة لأن العقاب المقرر لها فى المادة ١٧٢ ع لا يمكن ان يتجاوز مائة قرش . ومن ثم فالحكم الصادر فى هذه الحالة من محكمة الجنح الاستثنائية بغرامة ثلاثين قرشاً ومصادرة القطعة المزيفة لا يكون قابلاً للنقض لأن النقص غير جائز فى الأحكام الصادرة استثنائياً فى مواد المخالفات<sup>(٣)</sup>

(١) جارسون مادة ١٣٥ فقرة ٩

(٢) جارسون مادة ١٣٥ فقرة ٨

(٣) نقض ٧ يونيو سنة ١٩١٣ ( المجموعة ١٥ عدد ١٥ ) وانظر أيضاً نقض ٣١ مايو سنة ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١١٤ ) وانظر بكس ذلك مجموعة منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ٢٠٧

## الفصل الرابع

في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٣ عقوبات

المادة ١٧٣ ع - الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

وضع الشارع هذه المادة تشجيعاً لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٠ و ١٧١ على المدول عن المضي في هذه الجرائم وعلى افشاء أمرها في الوقت المناسب . والقانون يعني مرتكب هذه الجرائم في احدى حالتين ( الأولى ) اذا أخبر الحكومة بتلك الجناية قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبيها . ويرى بعض الشراح أن التمام المقصود هنا هو اصدار النقود وترويجها وأن الجاني يعني اذا أخبر الحكومة ولو بعد تمام حصول التزيف ما دامت النقود المزيفة لم تروج <sup>(١)</sup> ، ( والثانية ) اذا سهل القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث عنهم . ولكن يشترط أن يكون ارشاده هو الذي سهل القبض على باقي المجرمين أما اذا كان المحقق قد وفق الى معرفتهم واقتفاء أثرهم من غير هذا السبيل فلا محل للاعفاء <sup>(٢)</sup> . وعلى كل حال لا يشترط للاعفاء أن يكون الجاني المعترف قد سهل القبض على جميع المتهمين الباقين بل يكفي أن يرشد عن يرفهم متى كان ذلك كافياً لكشف الدعوى وفتح السبيل للمحقق <sup>(٣)</sup>

(١) جارسون مادة ١٣٨ فقرة ٥ — جاردو ٤ فقرة ١٣٣٢ ذيل ص ٥٤ نوة ٥١

(٢) جاردو ٤ فقرة ١٣٣٢ ص ٥٥

(٣) جارسون مادة ١٣٨ فقرة ٨

والأحوال المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر أعذاراً معفية من العقاب  
وينبئ على ذلك أن السلطة الموكلة بالحكم في الجريمة هي التي لها حق النظر في  
هذه الأعذار وتقديرها والحكم بإعفاء المخبر أو المرشد من العقاب إذا وجدت  
محلاً لذلك

## الباب الخامس

### في التزوير

المواد ١٧٤ الى ١٩١ عقوبات

التزوير اطلاقاً تغيير الحقيقة سواء بالقول أو بالفعل أو بالكتابة . وعلى هذا الاعتبار يمكن أن يندرج تحته كثير من الجرائم المنصوص عليها في أبواب مختلفة من القانون كشهادة الزور واليمين الكاذبة والبلاغ الكاذب وتزييف النقود والنصب والغش في المعاملات الخ

ولا يزال بين هذه الجرائم على رغم تفرقها ارتباط يظهر أثره في الاصطلاح القانوني فلفظ شهادة الزور تفسر بما بين هذه الجريمة والتزوير من الصلة . ولا تزال مادة النصب ( ٢٩٣ ) تستخدم لفظ « مزورة » وصفاً للوقائع التي يتكون منها ركن الاحتيال . والمادة ( ٣٠٢ ) تستعمل كلمة « مزورة » وصفاً للموازن والمقاييس والمكييل الخاسرة التي تستخدم في الغش في المعاملات . والمادة ١٧٠ عقوبات تستعمل لفظ التقليد والتزوير في التعبير عن تزييف المسكوكات . ولهذا الارتباط أصل في التشريعات القديمة فقد كان القانون الروماني يدخل في حكم التزوير كثيراً من الجرائم التي ذكرناها وكذلك القانون الفرنسي القديم<sup>(١)</sup>

لكن التشريعات الحديثة ضيق دائرة التزوير فالقانون الفرنسي الحاضر جعل لفظ التزوير عنواناً لبابي تزييف المسكوكات وتزوير المحررات وما يلحق بها . والقانون الألماني قصر هذا العنوان على باب تزوير المحررات . وهكذا

فعل الشارع المصرى فانه جعل التزوير عنواناً للباب السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الذى نص فيه على أحكام تزوير المحررات لكنه نحا نحو الشارع الفرنسى بأن قرن بتزوير الأوراق جرائم أخرى لا تدخل فى هذا المعنى المحدود وهى تقليد بعض الأختام والتمغات والعلامات وتزويرها وبين أحكام ذلك فى المواد ١٧٤ - ١٧٨ وأدخل فى حكمها أيضاً تزوير نوع معين من الأوراق العمومية

## الفصل الأول

فى الكلام على تقليد الأختام والتمغات والعمومات  
والأوراق العمومية وتزويرها

المبحث الأول - فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع.

المادة ١٧٤ ع - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها فى البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هى :

- ١ فرمان أو أمر حال أو قرار صادر من الحكومة
- ٢ ختم الحكومة أو ولى الأمر
- ٣ أختام أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة
- ٤ ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة
- ٥ أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها
- ٦ أوراق البنوك المالية التى اذن بإصدارها قانوناً

## ٧ تمفات الذهب أو الفضة

هذه المادة تعاقب على ثلاثة أمور (١) تقليد أو تزوير الأشياء المبينة بها (٢) استعمال هذه الأشياء مع العلم بتقليدها أو بتزويرها (٣) ادخال هذه الأشياء في البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو تزويرها  
أما التقليد فهو اصطناع شيء كاذب ليشبه شيئاً صحيحاً  
وأما التزوير فيراد به في هذا الصدد ادخال تغيير على شيء صحيح في الأصل<sup>(١)</sup>

والغالب أن التزوير لا ينصرف في هذه المادة إلا إلى الأوراق دون الاختتام وما في حكمها (أولاً) لأن التزوير بالمعنى الذي ذكرناه لا يسهل تصويره في الاختتام وأسهل منه على كل حال تقليدها و(ثانياً) لأن المادة ١٧٦ التي اقتضت على ذكر الاختتام وما في حكمها لم تذكر التزوير بل اكتفت بالنص على التقليد

أما الأوراق التي تندرج تحت هذه المادة ويتصور فيها التقليد أو التزوير فعلى ثلاثة أنواع

- (١) الفرمات والأوامر العالية والقرارات الصادرة من الحكومة
- (٢) أوراق المرتبات الخ الصادرة من خزانة الحكومة أو فروعها ويراد بها الأوراق ذات القيمة المالية ويدخل في ذلك الشيكات الصادرة من وزارة المالية وسندات الدين العمومي الخ
- (٣) أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً ويراد بذلك الأوراق الصادرة من البنك الأهلي فقط لأن الحكومة لم تأذن لغيره بإصدار أوراق مالية (Banknotes) وهذه العبارة لم تكن موجودة في قانون العقوبات القديم لأن أوراق البنكنوت لم تكن قد أذن بإصدارها في مصر

في ذلك العهد<sup>(١)</sup>. اما الاوراق التي لم يؤذن باصدارها قانوناً كالاوراق الاجنبية فلا يعاقب مزورها بمقتضى هذه المادة بل بالمواد ١٧٩ وما بعدها ويعد تغيير النمرة المرفومة على ورقة البنكوت تزويراً معاقباً عليه بالمادة ١٧٩ ع<sup>(٢)</sup>

ويلاحظ ان الاوراق ذات العشرة القروش والخمسة القروش التي أصدرتها وزارة المالية في سنة ١٩١٨ لا تدخل في حكم هذه الفقرة بل في الفقرة السابقة أي الاوراق الصادرة من خزانة الحكومة وأما الاختتام وما في حكمها الواردة بهذه المادة فهي الآتية :

(١) ختم الحكومة أو ولى الامر  
(٢) أختام أو غفات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة . ويراد بالتمغة هنا الآلة التي توضع بها تلك العلامة المسماة بالتمغة على بعض الاوراق الاميرية كأوراق المرائض وأوراق المحاكم وبعض الشهادات العلمية وكذا العلامة تهمها المنطبعة على تلك الاوراق . فتقليد هذه أو تلك يدخل تحت حكم المادة ١٧٤<sup>(٣)</sup> . وقد استعملت كلمة تمغة في موضع آخر من هذه المادة بمعنى آخر كما سيأتى :

واما العلامات فيراد بها الاشارات الخاصة ببعض مصالح الحكومة كالعلامات التي تضعها مصلحة السكة الحديدية على البضائع . واختتام مصلحة البريد . والعلامات التي تضعها مصلحة الجمارك على البضائع الصادرة والواردة والعلامات التي تضعها مصلحة المكايل والموازين على المكايل والموازين المعتمدة . والعلامات التي تضعها السلخانات على لحوم الحيوانات المذبوحة بها . وعلى العموم يدخل في كلمة (علامات) كافة الاشارات التي تصطلح مصلحة

(١) انظر نطبقات الخفانية على المادة ١٧٤ ع

(٢) نيل ج ١ ص ٥٠٤

(٣) نيل ج ١ ص ٥٢٩ — جارسون مادة ١٤٠ فقرة ٨

اميرية على استعمالها لغرض من الاغراض ايا كان نوعها او شكلها <sup>(١)</sup>. والظاهر ان طوابع البريد تدخل تحت كلمة (علامات) المنصوص عليها في هذه المادة <sup>(٢)</sup> وعبرة (احدى جهات الحكومة) يراد بها السلطات العمومية التابعة للحكومة كالمحاكم والمجالس البلدية الخ ويقابل ذلك في النص الفرنسى (autorité publique) وكان القانون القديم يستعمل عبارة (احدى جهات الادارة العمومية) فاستبدل بها الشارع العبارة الجديدة ولكنه نسي فترك العبارة القديمة على حالها في المادة ١٧٥ وكان الاولى توحيداً للنصوص ان يلتزم الشارع تعبيراً واحداً في المادتين . وقد حكم بان السليخات التى يديرها المجلس البلدى بالاسكندرية مصلحة اميرية فتقليد ختمها معاقب عليه بالمادة ١٧٤ ع <sup>(٣)</sup>

(٣) ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة. وليس لهذه العبارة مقابل في القانون الفرنسى . وفي القانون البلجيكي نصت المادة ١٨٤ ع على الاختتام دون الامضاءات . وعمل الاعتراض على هذا النص ان ختم الموظف

(١) جارج ٤ فقرة ١٣٥٠

(٢) طابع البريد لا يخرج عن كونه علامة بالمبنى المقصود في المادة ١٧٤ ع فان وضعه على الرسائل البريدية علامة على أن الرسم المستحق عليها قد دفع الى مصلحة البريد . وقد نص في المادة ١٤٢ ع الفرنسية خصيصاً على تقليد طوابع البريد مع أن المادة تنص على تقليد علامات السلطات العامة عموماً . ولم يكن النص الخاص بتقليد طوابع البريد أصيلاً في المادة ١٤٢ بل أضيف اليها في سنة ١٨٦٣ ويقول الشراح أن المادة المذكورة لم تكن قبل هذه الاضافة تنطبق على تقليد طوابع البريد (انظر جارج ٤ فقرة ١٣٥٠ ص ٨٤) ومع هذا فان نص المادة ١٧٤ ع المصرية أوسع من نص المادة ١٤٢ الفرنسية لانه ينص على تقليد علامات احدى المصالح (d'une administration) أو احدى جهات الحكومة (d'une autorité publique) فاذا وجد حرج في تطبيق العبارة الثانية على مصلحة البريد لانها ليست من السلطات العامة ففى على كل حال مصلحة من مصالح الحكومة . واذا سلمنا بأن طابع البريد يدخل في مدلول كلمة (علامات) كان تقليد طابع البريد تقليداً لعلامة من علامات احدى المصالح (٣) نفى ٧ أبريل ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٧٥)

أو امضاه يجوز استخدامه في أعمال الموظف الخاصة كما يستخدم في أعمال الحكومة

وليس الغرض هنا حماية مصالح الموظف الخاصة بل مصالح الحكومة. ومن المحقق أنه لا يمكن تطبيق المادة ١٧٤ ع في حالة ما اذا قلد شخص ختم موظف لاستعماله في تزوير عقد من عقود المعاملات الخاصة كببيع ونحوه بل لا يمكن ان يعاقب هذا التقليد بعقوبة ما لانه مجرد عمل تحضيري . ولكن كيف الوصول الى معرفة ما اذا كان الختم قد قلد لاستعماله في عمل من أعمال الحكومة فيعاقب التقليد بالمادة ١٧٤ او لاستعماله في عمل خاص بشخص الموظف فلا يكون ثمت محل للعقاب ؟

وعلى كل حال يمكن تطبيق المادة على الاقل عند استعمال الختم أو الامضاء المقلد اضراراً بمصلحة الحكومة كما يمكن العقاب على تقليد الختم الذي يكون خاصاً بأعمال الحكومة

(٤) تمغات الذهب أو الفضة ويراد بها ( poinçons ) أو الآلات التي يعلم بها الذهب والفضة ضماناً لنوعهما وقيارهما وهي خاصة بقلم تمغة المصوغات ويستوى في ذلك تقليد الآلة نفسها أو تقليد العلامة المنطبعة على المصوغات<sup>(١)</sup> ولا يشترط أن يكون الختم لا يزال مستعملاً بمعرفة الحكومة فقد حكمت محكمة النقض بأنه يكفي لانطباق المادة ١٧٤ أن يكون الختم المزور هو ختم احدى جهات الحكومة ولو كان غير مستعمل الآن اذ يجوز أن تزوير ختم قديم يخل بالنظام العام كما يخل به تزوير ختم تستعمله حالياً احدى مصالح الحكومة<sup>(٢)</sup>

لكن يشترط في كل الأحوال توفر القصد الجنائي ولا يكفي في ذلك مجرد

---

(١) قارن بلاش ٣ فقرة ٩٣ — فوسنان هيلي ٢ فقرة ٣٥٨ — جارسون مادة ١٤٠

فقرة ٢٥

(٢) قض ٣٠ ديسمبر ١٩١١ ( المجموعة ١٣ عدد ١٩ )

العلم بل لا بد أن يكون عند المتهم نية استعمال الشيء المزور استعمالاً مضراً .  
ومن هذا يرى أن محكمة النقض لم تصب في حكمها على متهم زور ورقة من  
أوراق البنك الأهلي بقصد اقناع شخص آخر بمهارته في التزوير كي يحصل  
منه على أوراق أخرى لحكت المحكمة بأن عمل المتهم تجاوز معاقبته باعتباره  
تزويراً منطبقاً على المادة ١٧٤ ع لان الضرر محتمل في هذه الحالة ولو ان المتهم  
لم يقصد الاضرار بالبنك مباشرة<sup>(١)</sup> . فقد يكون الضرر متوفراً أو محتملاً في  
هذه الحالة ولكن الجريمة ينقصها ركن آخر وهو القصد الجنائي

فاذا انعدم القصد الجنائي فلا عقاب . فاذا صنع شخص ورقة تشبه ورق  
البنكنوت بقصد التجارب الفنية أو العلمية فلا عقاب عليه<sup>(٢)</sup> . ولكن المادة  
١٩٣ ع تعاقب من صنع نموذجات تشابه بهيتها الظاهرة علامات وطوابع  
مصلحة البوستة والتلغراف المصرية أو مصالح البوستة والتلغراف في البلاد  
الداخلية في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلاً من الأوراق المقلدة . والغرض  
من العقاب في هذه الحالة منع ما عساه أن يقع من الضرر بسبب اختلاط  
الطوابع والأوراق الصحيحة بالطوابع والأوراق المقلدة وتعذر التمييز بين  
النوعين على بعض الناس . فالعقاب واجب ولو لم تتوفر نية الغش عند المقلد

وتعاقب المادة ١٧٤ أيضاً على استعمال الأشياء المنصوص عليها فيها أو  
ادخالها في البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو تزويرها . فن استعمال ورقة  
بنك نوت مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالمادة ١٧٤ أى بالأشغال الشاقة  
المؤقتة أو بالسجن ولو كانت قد دست اليه عند التعامل ولم يكن له دخل في  
تزويرها . مع أن المادة ١٧٢ عقوبات لا تعاقب الا بالغرامة من أخذ مسكوكات  
مزيفة ثم تعامل بها بعد أن تحققت له عيوبها . وفي هذا من التناقض في التشريع

(١) نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ ( المجموعة ١٥ عدد ١٩ )

(٢) جارسون ملحة ١٣٩ ققرة ٣

ما لا يخفى<sup>(١)</sup>. ومن المحقق أنه لا يمكن في هذه الحالة تطبيق المادة ١٧٢ ع من طريق القياس<sup>(٢)</sup>

المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع

المادة ١٧٥ ع — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إجدي المصالح أو إحدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالاً مضرّاً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس

اقتصرت هذه المادة على ذكر الأختام وفي الترجمة الفرنسية ذكرت التمغّات أيضاً ولم تذكر العلامات. ولكن الظاهر أن لفظ أختام ذكر على سبيل التعميم اختصاراً في التعبير. فان صح هذا كان الحصول بغير حق على ما ذكر بالمادة السابقة من أنواع الأختام وما في حكمها من التمغّات والعلامات يدخل في حكم المادة ١٧٥. ولكن هل يدخل في ذلك أختام الموظفين أيضاً مع أن المادة لم تذكر سوى الحكومة ومصالحها وجهات ادارتها العمومية؟ وجهات الادارة هنا تطابق عبارة (جهات الحكومة) في المادة ١٧٤

ولا بد لوجود الجريمة أن يكون المتهم قد استحصل على الاختتام بغير حق. فاذا كانت الاختتام في عهده من قبل بحكم وظيفته أو أعماله ثم استعملها استعمالاً مضرّاً فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة. لكن يصح أن ينشأ عن فعله جريمة أخرى فيعاقب عليها طبقاً للقانون<sup>(٣)</sup>

ولا يكفي لتكوين الجريمة الحصول على الاختتام بغير حق ولا حيازتها بعد الحصول عليها بل لا بد من استعمالها استعمالاً مضرّاً بمصلحة الحكومة أو

(١) جيارو ٤ فقرة ١٣٤١

(٢) بلانش ٣ فقرة ٨٧ — شوفر وهيلي ٢ فقرة ٦٠٨ — جارسون مادة ١٣٩

فقرة ٢٣

(٣) جارسون مادة ١٤١ فقرة ٢

بلادها أو آحاد الناس<sup>(١)</sup> . فيدخل في حكم المادة ١٧٥ ع من يستحصل بغير حق على ختم إحدى المصالح ويختم به على خطاب خاص به فتقبله مصلحة البريد بغير طابع

ولم تذكر هذه المادة الحصول بغير حق على تمفات الذهب والفضة واستعمالها استعمالاً مضراً . ولكن يمكن القول بانطباق المادة على هذه الحالة إذا قيل بعموم لفظ (أختام) . ويستوى في ذلك الحصول على آلة التمثلة أو على الطابع نفسه<sup>(٢)</sup> . وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأن من ينتزع علامة التمثلة المطبوعة على قطعة ذهب أو فضة ويلصقها بقطعة أخرى من عيار أقل يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥<sup>(٣)</sup> . ولكنها قررت أن المادة المذكورة لا تنطبق على من يحو الكتابة من ورقة تمغة ويستمعها مرة أخرى<sup>(٤)</sup> . وقد وضع الشارع الفرنسي لهذه الحالة عقوبة خاصة في قانون صدر في سنة ١٨٦٢ كما وضع عقوبة خاصة لمن يحو ختم البريد عن طابع بوسسته مستعمل ويستعمله مرة أخرى في قانون صدر في سنة ١٨٤٩ . ولكن مما يشك فيه كثيراً إمكان تطبيق المادة ١٧٥ المصرية على هاتين الحالتين

### المبحث الثالث — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع

المادة ١٧٦ ع — يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها

(١) جارسون مادة ١٤١ فقرة ٣

(٢) بلانش ٣ فقرة ١٠١ — انظر بكس ذلك شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٢٠

(٣) دالوز ١٨٧٦ — ١ — ٥٠٩ — ولكن جارو لا يوافق على هذا الرأي

(ج ٤ فقرة ١٣٤٨)

(٤) جارسون مادة ١٤١ فقرة ٨

يراد بأحدى الجهات أيًا كانت التعميم في كل ما خرج عن الحكومة وفروعها ولو أن الترجمة الفرنسية تستعمل مقابل ذلك عبارة (autorité quel-conque) وهي تشعر بأن المراد جهة من جهات السلطة العامة . وبهذا المعنى استعمل التعبير نفسه في المادتين ١٤٢ و ١٤٣ ع فرنسى . ولكن لا بد من صرف المعنى هنا الى غير الحكومة والا كان النص لغواً لأن السلطات العمومية قد شملتها المادة ١٧٤ . الا اذا صرف النص الى السلطات الاجنبية كالتنصليات ونحوها ولكن هذا تخصيص بغير مخصص والنص العربى على كل حال أعم واشمل وهذه المادة يراد بها حماية أختام المصالح الالهية كالجامعة المصرية وأختام وتمغات وعلامات الحكومات الاجنبية والشركات المأذونة والبيوت التجارية عموماً كالمصارف وكذا حماية التمغات التى تضمها هذه الجهات على أوراقها والعلامات التجارية التى تستعملها تمييزاً لبضائعها . ويخرج من حكمها طبقاً للاختام الخاصة بالافراد ولو كانوا مشتغلين بأحدى الجهات المنصوص عليها . لأن أختام الافراد تدخل فى حكم المادة ١٨٣ ع . وقد حكمت محكمة الاستئناف العليا بتطبيق المادة ١٧٦ ع على من يقلد العلامات التجارية المعروفة باسم ماركات وذلك متى ثبت أن هذه العلامات مختصة بشركات أو بيوت تجارية معينة . فمن يقلد طبع أوراق سجائر عليها علامة الريجى العثمانية ويروجها يعاقب بمقتضى المادة المذكورة <sup>(١)</sup> . ولكن محكمة النقض حكمت بأن استعمال ماركات مقلدة باسم احدى الفابريكات لا يعد تزويراً معاقباً عليه بالمادة ١٧٦ ع لأن هذه المادة تختص بتقليد ختم أو تمغة أو علامة لاحدى الشركات أو البيوت التجارية أما تقليد ماركة فابريكة مشتتة بالدخان فهذا فعل لا يدخل فى باب التزوير وإنما يدخل فى النسخ فى المعاملات المنصوص عليه فى المادة ٣٠٥ وما يليها وهذه المادة موقوف تطبيقها الى أن تصدر اللائحة المشار اليها فى المادة

---

(١) الاستئناف فى أول ديسمبر ١٩٠١ ( المحقوق ١٧ ص ٣٠٨ )

المذكورة الخاصة بملكية العلامات التجارية<sup>(١)</sup>. كذلك تعاقب المادة المذكورة من يستعمل هذه الاختام أو التغطات أو العلامات مع علمه بتقليدها

المبحث الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع

المادة ١٧٧ ع — كل من استحصل بغير حق على الاختام أو التغطات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الاهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

لفظ ( نياشين ) عبر به بدلا من لفظ ( علامات ) وهو لفظ مقتبس من القانون القديم وكان الاجدر بالشارع أن يلتزم تعبيراً واحداً . كما أنه يعاب على هذه المادة أنها جاءت بتعابير أخرى بدلا من التعابير المستعملة في المادة ١٧٦ فوضعت ( مصلحة عمومية ) بدلا من ( احدى الجهات أياً كانت ) واللفظان غير متقابلين و ( شركة تجارية ) بدلا من ( احدى الشركات المأذونة

---

(١) نقض ٢٥ يوليو ١٩٠٨ ( الحقوق ٣٣ ص ٢٧٣ ) وهذا الحكم صحيح في نتيجته ولكنه غامض في أسبابه . والحقيقة أنه يوجد في قانون العقوبات المصرى نصان أحدهما — وهو المادة ١٧٦ ع — يعاقب على تقليد علامات الشركات والبيوت التجارية اطلاقاً والثاني وهو نص المادة ٣٠٥ ع يعاقب من يقلد علامات فورقة مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للقوانين . والفورقة لا تخرج عن كونها شركة أو بيتاً تجارياً . فالنص الاول عام والثاني خاص والاول مقتبس من النص القديم للمادة ١٤٢ ع فرنسى والثاني مستمد من أحكام اللوائح التى صدرت في فرنسا بشأن حماية الملكية الادبية والفنية وعلى الخصوص القانون الصادر في ٢٣ يونيو ١٨٥٧ لحماية علامات الفورقات وهذا القانون قد ألغى حكم المادة ١٤٢ فيما يتعلق بعلامات الفورقات . واذا عرف ذلك سهل تحديد نطاق كل من المادتين ١٧٦ و ٣٠٥ فالاولى تنطبق على تقليد علامات الشركات والمحلات التجارية ما عدا العلامات التى توضع على الاشياء التى تصنعها الفورقات تمييزاً لها عن مصنوعات غيرها فى هذه الحالة الاخيرة فقط تطبق المادة ٣٠٥ ع ولكن بما أن اللوائح المشار اليها فيها وهى الخاصة بطريقة ملكية العلامات أو الماركات لم تصدر حتى اليوم لحكم المادة موقوف والبراءة واجبة فى الاحوال التى تدخل فى حكمها ( انظر فى هذا المنق فوستان هيلى ج ٢ فقرة ٣٦٥ )

من قبل الحكومة) و( أى إدارة من ادارات الاهالى ) بدلا من ( احد البيوت التجارية ) وما أظن أن الشارع أراد بهذه العبارات الجديدة معانى جديدة وهذا التضارب يقابله مثله فى الترجمة الفرنسية . ولا معنى على كل حال لخصر الجهات التى يحتمل أن يقع عليها الضرر من جراء استعمال الأختام . وكان الأجدر أن يقول ( استعمالاً مضرراً بأصحابها أو بغيرهم ) . وهذه المادة تقابل المادة ١٧٥ السابق الكلام عليها فارجع الى ما بيناه من أحكامها

المبحث الخامس — فى حالة الاعفاء المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ ع

المادة ١٧٨ ع — الاشخاص المرتكبون لجنايات إلتزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور

هذه حالة من أحوال الاعذار المفعية التى نص عليها القانون . ولكن فى عبارتها تناقضاً مع المواد السابقة اذ لا يوجد بين الجرائم المذكورة فى المواد السابقة ما يدخل فى عداد الجنايات سوى الأفعال المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع ولكنها مع هذا تحيل على المواد السابقة لا على مادة واحدة . لذلك ذهب بعض شراح القانون الى أن لفظ الجنايات المذكور بهذه المادة يراد به الجرائم على الإطلاق<sup>(١)</sup> . وبذلك يستفيد كل مرتكب لجريمة من الجرائم المذكورة فى المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ من حكم المادة ١٧٨ اذا توفرت فيه شروطها ولكن هذا رأى بعيد عن الصواب لأن حالة الاعفاء المنصوص عليها فى هذه المادة كغيرها من الحالات المذكورة فى مواد الاعفاء الأخرى كالمواد ١٧٣

---

(١) انظر رسالة التزوير فى الاوراق المرحوم فتحى زغلول باشا طبعة ثانية ص ٢٥

و ٨٧ و ٩٣ عقوبات لم تشرع غالباً الا للجرائم الداخلة في عداد الجنايات من جهة والتي تكون موجهة الى الحكومة من جهة أخرى . والفرض منها ترغيب المجرمين الذين يحاولون العبث بمصالح الحكومة بارتكاب الجرائم العظمى في الكف عن أغراضهم برفع العقاب عنهم اذا هم اعترفوا للحكومة بمجرائهم وليس بين الجرائم السالفة الذكر ما تنطبق عليها هذه الصفات سوى المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ . أما ما عداها لجرائم قافية لا تستحق عناية ولا اهتماماً خاصاً

## الفصل الثاني

### في التزوير في المحررات

ليس في قانون العقوبات موضوع تباينت فيه آراء المفسرين واضطربت فيه أحكام المحاكم كالتزوير في المحررات . والسبب في ذلك أن النصوص القانونية التي بينت أحكام هذا الموضوع مجملة وغامضة فلم يرد بها تعريف للتزوير في المحررات ولم تبين فيها ماهية التزوير ولا أركانه بل اقتصر الشارع فيها على ذكر طرق التزوير وعقابه فضلاً عن أن الطرق التي فصلها الشارع في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع ليست بجامعة ولا بمناعة . أضف الى كل هذا تنوع المحررات التي يصح أن تكون عملاً للتزوير . واتساع دائرة المعاملات الكتابية . وتنوع أساليب الغش في هذه المحررات مع انحصار طرق التزوير التي نص عليها القانون واشتباه التزوير بأنواع أخرى من الجرائم التي يعاقب عليها القانون من جهة وبأنواع من الغش المدنى الذي لا يعاقب عليه القانون من جهة أخرى

فكلما عرضت للباحث مسألة تتضمن غشاً ارتكب في محرر وجب أن يسأل نفسه عن ثلاثة أمور : ( ١ ) هل هذا الغش من نوع التزوير الذي عنى القانون ببيان أحكامه و ( ٢ ) أى نوع من التزوير هو و ( ٣ ) هل هو مما يتناوله القانون بالعقاب

وقد لا يكون من السهل الاجابة على هذه الأسئلة في كثير من الأحوال  
ولكن على صحة هذه الاجابة تتوقف صحة الحكم

تعريف التزوير — لم يضع القانون تعريفاً للتزوير في المحررات بل  
اقتصر كالقانون الفرنسي على بيان الطرق التي يرتكب بها والمقوبات المقررة  
له . وقد وضع الشراح له تعاريف متقاربة في اللفظ والمعنى ولعل أدقها وأوفاهها  
ما ذكره جارسون في تعليقاته وهو ( التزوير في المحررات هو تغيير الحقيقة  
بقصد جنائي في محرر باحدى الطرق التي بينها القانون تغييراً من شأنه أن  
يسبب ضرراً )<sup>(١)</sup>

وزاد جارو على هذا المعنى في تعريفه أن التغيير يجب أن يقع على شيء مما  
سيق المحرر لاثباته<sup>(٢)</sup>

### المبحث الأول — في أركان جريمة التزوير

اتفقت أحكام المحاكم وآراء أغلب الشراح على أن لجريمة التزوير أركاناً  
ثلاثة ( أولها ) تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق التي نص عليها القانون  
( وثانيها ) ترتب الضرر أو احتمال ترتبه من جراء ذلك التغيير ( وثالثها ) أن  
يقع ذلك بقصد جنائي<sup>(٣)</sup>

وقد انتقد بلانش هذا التقسيم الثلاثي لأنه قد يوهى بأن التزوير جريمة  
ذات طبيعة خاصة تغاير سائر الجرائم من حيث تكوينها فهي تشترك مع سائر  
الجرائم في الركنين المادى والادبى وتمتاز عنها بركن ثالث وهو الضرر مع أن

---

(١) تعليقات جارسون على المواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ فقرة ١٩ — قارن تعريف  
بلانش ج ٣ فقرة ١٢٣ ونيل ج ١ ص ٥٤٦ فقرة ١

(٢) جارو طبعة الثالثة ج ٤ فقرة ١٣٥٤

(٣) سبيري ١٨٤٣ — ١ — ٦١٩ — جارو ج ٤ فقرة ١٣٥٤ — شونو وهيلي ٢

فقرة ٦٤١ — قارن حكم محكمة النقض المصرية بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٩٣ ( الحقوق ٩  
ص ٢٥ ) ونقض ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٥٧ )

الضرر شرط لازم في كل الجرائم وهو علة العقاب فيها جميعاً . والفرق الوحيد بين جريمة التزوير وغيرها من هذه الجهة هو أن الضرر في الجرائم الأخرى نتيجة لازمة للفعل المادى المكون للجريمة ففى وقعت جريمة قتل أو تسميم أو هتك عرض أو ضرب أو حريق ترتب على ارتكاب الركن المادى لها حلول الضرر حتماً بالجنح عليه ومتى ثبت وقوع هذا الفعل المادى لم يبق محل للبحث عن الضرر لأنه مستفاد من وجود الفعل المادى ومتلازم معه . أما في التزوير فوقوع الركن المادى وهو تغيير الحقيقة في محرر لا يترتب عليه حتماً وفي كل الأحوال حصول الضرر فقد يقع الضرر وقد يتخلف . ولكن التزوير لا يمكن أن يكون محلاً للعقاب إلا اذا ترتب أو أمكن أن يترتب عليه ضرر . فكان الواجب أن يجعل الضرر شرطاً من شروط تحقق الركن المادى للجريمة لا ركناً مستقلاً (١)

ويؤيد جازو الرأى الذى ذهب اليه بلانش ويزيد عليه أن الضرر شرط عام في أكثر الجرائم وليس خاصاً بجريمة التزوير . فالذى يغير الحقيقة في محرر على وجه لا يضر أحداً كالذى يناول آخر جرعة من سائل غير ضار بنية التسميم أو يطلق عياراً نارياً على شخص بنية قتله فاذا هو ميت . ففي هذه الحالات وأشباهها لا توجد جريمة ولا شروع في جريمة . وإنما توجد استحالة قانونية تمنع من توقيع العقاب (٢)

وسواء أكان الضرر ركناً مستقلاً من أركان جريمة التزوير أم كان شرطاً من شروط الركن الأول لا يتم بدونه ولا توقع عقوبة الا عند وجوده فما لا مشاحة فيه أن الضرر في جريمة التزوير مميزات خاصة تقتضى أن يفرد له بحث خاص مستقل عن بحث تغيير الحقيقة (٣)

(١) بلانش ج ٣قرة ١٢٣

(٢) جازو ٤قرة ١٣٥٥

(٣) جارسون مواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧قرة ٩

الركن الأول - تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها  
هذا هو الركن المادى لجريمة التزوير وهو مركب من ثلاثة شروط (أولها)  
أن يقع تغيير للحقيقة ( وثانيها ) أن يكون ذلك فى محرر ( وثالثها ) أن يكون  
التغيير باحدى الطرق التى نص عليها القانون

### الشرط الأول - تغيير الحقيقة

التزوير ضرب من الكذب والنش فلا يتصور وقوعه الا بإبدال الحقيقة  
بما يفايرها فإذا لم تميز الحقيقة بوجه من الوجوه فلا تزوير ولا عقاب  
مثال ذلك - أمسك شخص بيد مريض وسطر بأسفل وصية ما يفيد  
الغاءها فهذا الشخص لا يعد مزوراً متى ثبت أنه إنما فعل ذلك وفقاً لارادة  
المريض الموصى<sup>(١)</sup>

مثال آخر - قرر شخص أمام موظف عمومى ملاحظات أعتمد أنها  
مكذوبة ودونها الموظف فى محرر معد لذلك فإذا بها مطابقة للحقيقة فهذا  
الشخص لا يعاقب بعقوبة التزوير مهما كان قصده سيئاً<sup>(٢)</sup>  
كذلك لا يعد مغيراً للحقيقة من قلد امضاء شخص آخر على محرر باذن  
صاحب الامضاء ورضائه<sup>(٣)</sup>

ومن يصنع خطابات ليضعها محل خطابات أخرى كانت محجوزاً عليها  
وفقدت اذا ثبت أن محرر الخطابات المصطنعة هو عين محرر الخطابات الاصلية  
وان ما تضمنته الخطابات الثانية هو عين ما تضمنته الخطابات الاولى<sup>(٤)</sup>  
ولا يعد تقييراً للحقيقة أن يضيف قاض الى أسباب حكمه بعد النطق

(١) سىرى ١٨٣٠ - ١ - ٣٠٠

(٢) جارسون وراود ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ فقرة ٣٢

(٣) جازو ٤ فقرة ١٣٦٠

(٤) دالوز ١٨٨٨ - ٢ - ٥٧

بها في الجلسة أسبأباً جديدة تقوى حجة الحكم أو أن يحدث بها تغييراً يزيد بها وضوحاً ويجهلها أوفى بالغرض لانه يملك التغيير أو الاضافة الى حين التوقيع على نسخة الحكم الاصلية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من رافعات<sup>(١)</sup>

### الشرط الثاني — المحرر

لا بد لوجود الركن المادى للتزوير أن يكون تغيير الحقيقة حاصلًا في محرر سواء كان ذلك المحرر موجوداً من الاصل وأدخل عليه تحريف يغير الحقيقة الثابتة فيه أو كان المحرر قد أنشئ بقصد تغيير الحقيقة وهذا ما أراده جازو بقوله أن تغيير الحقيقة يكون في محرر طوطي بمحرر<sup>(٢)</sup>

وهذا الشرط مستفاد من نصوص المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ ع لانها كلها تشير الى حصول التزوير في السندات والاوراق والمحررات . فكل تغيير للحقيقة بقول أو بفعل وبغير كتابة لا يدخل في حكم التزوير وقد تتكون منه جريمة أخرى كشهادة زور أو نصب أو غش في المعاملات أو تزيف مسكوكات الخ . فاذا حضر شخص الى محل تجارى وتسمى باسم شخص آخر وحصل بواسطة ذلك على بضائع أو نقود ولم يحرم كتابة ولم يوقع على مستند فانه لا يعد مزوراً ولا يعاقب بعقوبة التزوير . وانما يعد فعله هذا نصباً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات

فوجود المحرر شرط أسامى لتكوين جريمة التزوير . ولا يغنى عنه أن يكون تغيير الحقيقة قد حصل بواسطة وسائل أخرى كالعلامات والاشارات التى تستعمل أحياناً للعد والمحاسبة . فن يفتش في الماركات أو الفيشات أو غيرها

---

(١) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٩١ — قارن تقضى ٢٢ أبريل ١٩١٧

(الشرايح ٥ ص ٢٥)

(٢) جازو ٤ فقرة ١٣٦١

من العلامات التي يتخذها بعض التجار أو غيرهم لضبط حساب المعاملة لا يرتكب تزويراً<sup>(١)</sup>

ويراد بالحرر كل مسطور تضمن علامات ينتقل بها الفكر من شخص إلى آخر لدى النظر إليها ويشترط جازو أن تكون الكتابة مركبة من حروف<sup>(٢)</sup>. أما جارسون فيرى أنه يصح أن تكون الكتابة مركبة من علامات اصطلاحية متفق عليها وإن لم تكن من نوع الحروف المعروفة<sup>(٣)</sup>. وأنه يجوز أن يقع التزوير في الكتابة المختزلة (sténographie)<sup>(٤)</sup>

ولا يهم بعد هذا اللغة التي سطر بها الحرر ولا نوع الحروف المستعملة ولا طريقة التحرير ولا المادة التي كتب عليها الحرر فقد تكون من ورق أو حجر أو خشب أو قماش أو رق أو جلد أو غير ذلك<sup>(٥)</sup> ويغلب أن يكون الحرر مخطوطاً بخط اليد وهذا ما اتجهت إليه فكرة الشارع على الخصوص عند وضع نصوص المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣. ولكن هذا لا يمنع من وقوع التزوير في محرر مطبوع كله أو بعضه. فمن يغير الحقيقة في البيانات المكتوبة بخط اليد في عقد اجارة مطبوع أو يوقع عليه بمضاء أو ختم مزور يعاقب بمقوبة التزوير<sup>(٦)</sup>

بل قد يقع التزوير في محرر كله مطبوع وليس فيه كتابة بخط اليد ولا امضاء فمن يطبع تذاكر سكة حديدية مزورة<sup>(٧)</sup> أو تذاكر ترمواي أو سندات

(١) دالوز ١٨٥٥ — ٢ — ٣٠ — ملحق موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير  
فقرة ١٢٠

(٢) جازو ٤ فقرة ١٣٦٢

(٣) جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٧٢

(٤) جارسون فقرة ٧٠

(٥) جازو ٤ فقرة ١٣٦٢

(٦) جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٧٥ — موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير

فقرة ١٧٥

(٧) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية مرة ٢٠٩

مالية أو سهوم شركات أو كوبونات أو أوراق بنوك غير التي اذن بإصدارها قانوناً أو أوراق لوتريه أو تذكار تياترات أو ما أشبه ذلك يعاقب بعقوبة التزوير<sup>(١)</sup>. وكذا من يدخل تغييراً على شيء من هذه المطبوعات بنية الغش كمن يغير الرقم المطبوع على ورقة يا نصيب أو تاريخها ولا يهم نوع المحرر الذي وقع فيه التزوير فيصح أن يكون عقداً أو سنداً أو محضراً أو حكماً أو دفترأ تجارياً أو دفترأ منزلياً أو خطاباً أو عريضة أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>

ولا يشترط في المخطوطات أن تكون محررة بيد المزور<sup>(٣)</sup>. وقد حكم بأنه يعد مرتكباً لجريمة التزوير في أوراق عمومية مهندس الرى الذى يزور أثناء تأدية وظيفته في بيان ما تم من الأعمال في دائرة اختصاصه لحساب وزارة الأشغال العمومية. وبعتبر فاعلاً أصلياً لا شريكاً مادام قد وقع بنفسه على ذلك البيان كأنه صادر منه ولو لم يكتبه بيده بل أملاه على مستخدم آخر<sup>(٤)</sup>

وقد يقع التزوير بطريق النشر في الصحف فإذا نشر في صحيفة خطاب منسوب كذباً الى شخص لم يحرره عوقب مزور ذلك الخطاب بعقوبة التزوير واستعمال المحرر المزور وعوقب مدير الجريدة الذى نشر الخطاب بعقوبة استعمال المحرر المزور اذا ثبت علمه بتزويره<sup>(٥)</sup>. فإذا كان نشر هذا الخطاب يترتب عليه تكدير السلم العمومى طبقت أيضاً المادة ١٦٢ عقوبات. وإذا بعث شخص برسالة الى صاحب جريدة خرقها عمداً عند نشرها تحريفاً يضر بصاحب الرسالة جازت معاقبة صاحب الجريدة بعقوبة التزوير

(١) حكم محكمة النقض الفرنسية في ٥ مايو سنة ١٨٧٠ (دالوز ١٨٧١ — ١ —

٣٧١) — جارسون ٤ فترة ١٣٦٣ — جارسون ٧٦ فترة ٧٩ —

(٢) جارسون ٦٨ فترة ٦٨

(٣) جارسون ٨٥ فترة ٨٥ — نيبيل ج ١ ص ٥٥٥ فترة ١١

(٤) نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٧ عدد ٢)

(٥) لبوانفال ج ٢ فترة ٦٦٠ — فارن جارسون ٨٠ فترة ٨٠ — ٨٣

ويموز أيضاً أن يقع التزوير بتغيير الحقيقة في الرسائل التلغرافية وهذا التزوير اما أن يقع من نفس محرر الرسالة البرقية واما أن يقع من عامل التلغراف . ففي الحالة الاولى لا صعوبة في تطبيق أحكام التزوير . فن حرر رسالة تلغرافية وأمضاها بامضاء مزور أى نسبها كذباً الى شخص آخر بعد مرتكباً لتزوير في محرر عرفى ويعاقب بعقوبته <sup>(١)</sup> . ولكن اذا كان الذى غير الحقيقة هو عامل مكتب الصادر بأن اختلق رسالة تلغرافية لا أصل لها وأرسلها بواسطة الآلة التلغرافية الى عامل الوارد أو حرف بنية الفس رسالة سلمت اليه لارسالها الى احدى الجهات فهل يعد في هذه الحالات مزوراً مع أنه لم يكتب شيئاً بل استخدم الآلة التلغرافية في نقل الرسالة بواسطة العلامات الاصطلاحية المعروفة ؟ ذلك لا يمنع من اعتباره مزوراً لأنه أملى الرسالة على عامل الوارد بواسطة الاشارات أو العلامات الاصطلاحية وسواء كان عامل الوارد هو الذى ترجم هذه الاشارات الى اللغة العادية أو وصلت اليه مطبوعة بواسطة الآلة فعملها كما هو الشأن في بعض الآلات التلغرافية الحديثة فان عامل الصادر يكون حكمه على كل حال حكم من يملئ على موظف عمومى وقائع مزورة فيسطرها في المحرر الرسمى واذن يعد مرتكباً لتزوير في محرر رسمى <sup>(٢)</sup> . وكذلك يعد عامل الوارد مزوراً اذا حرف بنية الفس رسالة وردت اليه أو اختلق رسالة زعم أنها وردت اليه ولا صعوبة في ذلك

وكذلك يصح أن يقع التزوير بواسطة التلفون اذا اتحل المتكلم اسم شخص آخر وأملئ على متلقى الاشارة عبارة مكذوبة على اعتبار أنها صادرة من ذلك الشخص الآخر . ففي هذه الحالة يعد المتكلم مزوراً اذا كان هو

(١) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ٢١٠

(٢) جازو ٤ ققرة ١٣٦٣ — جارسون ققرة ٨٨ — سيري ١٨٦٨ — ١ — ٩٣

الآمر بتدوين الرسالة أو كان يعلم أنها ستثبت في محرر<sup>(١)</sup>  
ولا يشترط لمحاكمة المزور واستحقاقه للعقاب وجود المحرر المزور ولا  
تقديم أصل الورقة المزورة الى المحكمة بل متى توافرت الادلة على أن الورقة  
كانت موجودة ومزورة يحكم بالعقاب ولو أن المتهم لم يقدمها الى المحكمة  
وادعى فقد<sup>(٢)</sup>

### الشرط الثالث — طرق التزوير

لا يكفي لاعتبار المحرر مزوراً أن تكون الحقيقة قد غيرت فيه بطريقة ما  
بل يجب أن يكون التغير قد حصل بطريقة من الطرق المبينة بالمادتين ١٧٩  
و ١٨١ ع . وقد بين الشارع في المادة الاولى طرق التزوير المادى وفي الثانية  
طرق التزوير المعنوى . ولكن أحكام هاتين المادتين خاصة بالتزوير الذى يقع  
في المحررات الرسمية . غير أن المادة ١٨٣ ع الخاصة بالتزوير الذى يقع في  
المحررات العرفية أحالت على المادتين المذكورتين فيما يتعلق بطرق التزوير .  
فالطرق اذن واحدة سواء وقع التزوير فى محرر رسمى أو فى محرر عرفى  
وقد عنى الشارع ببيان طرق التزوير كما يحصر الدائرة التى يعتبر فيها تغيير  
الحقيقة تزويراً معاقباً عليه اذ بغير ذلك يمد كل كذب فى محرر تزويراً وليس  
هذا ما أرادته الشارع . ولهذا اتفق الشراح على أن طرق التزوير التى نص عليها  
القانون واردة على سبيل الحصر<sup>(٣)</sup>

غير أن الطرق التى نص عليها القانون فى المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع ليست

---

(١) جارسون فقرة ٨٩

(٢) نقض ١٣ بونه ١٩١٤ ( الشرائع ١ ص ٢١٩ ) قانون استئناف جنج بنى سويف  
فى ٢٨ نوفمبر ١٨٩٥ ( الختوق ١١ ص ٩٩ ) — بلانش ٣ فقرة ١٢٥ — موسوعات  
دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٤٧٨

(٣) شوفو وهبل ٢ فقرة ٦٥٩ — جاردو ٤ فقرة ٣٨١٠ — جارسون مواد ١٤٥

— ١٤٧ فقرة ٢٣٥

بجامعة ولا بمانمة . أما كونها غير جامعة فلانها قصرت عن أن تحيط بكل طرق التزوير المعروفة والتي حصرتها القانون الفرنسى فى المواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ عقوبات . فلم يرد فى نصوص المادتين المذكورتين ذكر للتزوير بطريقة التقليد ( contrefaçon ) ولا للتزوير بطريق الاصطناع ( fabrication )

على أن اغفال النص على هاتين الطريقتين فى المادتين ١٧٩ و ١٨١ لا يمنع من اعتبارهما من طرق التزوير المقررة فى قانون العقوبات المصرى . فان طريقة التقليد قد نص عليها فى المادة ١٧٤ ع وطريقة الاصطناع قد نص عليها فى المادة ١٨٥ ع وكلتاهما من مواد التزوير . ويجب أن تعتبر أحكامهما مكملتين لأحكام المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع

أما كون طرق التزوير التى نص عليها القانون غير مانعة فستكامل عليه فى موضع آخر

**التزوير المادى والتزوير المعنوى :** — التزوير على نوعين مادى وهو الذى تغير فيه الحقيقة بطريقة مادية ومعنوى وهو الذى تغير فيه الحقيقة بطريقة معنوية

فيوجد التزوير المادى كلما أدخل المزور على محرر موجود تغييراً يترك فى المحرر أثراً يدركه الحس وتقع عليه العين سواء كان ذلك بزيادة أو حذف أو تعديل . أو أنشأ محرراً لا وجود له فى الاصل ولا حقيقة له

ويوجد التزوير المعنوى كلما أدخل المزور على محرر تغييراً ولكن لا فى مادته وشكله بل فى معناه ومضمونه وظروفه وملابساته بحيث لا يدرك الحس أثره (١)

وقد ميزت محكمة الاستئناف الاهلية بين النوعين فى حكم لها اذا قالت

---

(١) ج ٤ ق ١٣٧٠ — ج ١٤٥ — ١٤٧ ق ٢٣٧ — نيل

ج ١ ص ٥٤٧ ق ٣

( ان التزوير المعنوى يتعاق بمعنى المكتوب وليس له علامة محسوسة من خط أو وضع أو غيرها من الامور الخارجية التى تراها العين وتنكشف بها حقيقته واذن اذا اشتمل التزوير على شئ من تلك العلامات المحسوسة فلا يكون تزويراً معنوياً بل هو التزوير المادى فى حقيقة معناه )<sup>(١)</sup>

وعرفت محكمة السيدة التزوير المعنوى بقولها ( التزوير المعنوى هو عبارة عن ابدال فكر بغيره عند تحرير الورقة أو اثبات أمر فى المحرر غير الواقع الذى كان يجب تحريره أى أنه يلزم أن يكون حصل اتفاق على شئ خاص ثم يبدل بغيره عند الكتابة )<sup>(٢)</sup>. غير أن هذا التعريف لا يشمل كل صور التزوير المعنوى

والترقية بين التزوير المادى والتزوير المعنوى انما هى تفرقة من حيث الوسائل فقط أما العقوبة فهى فى الاصل واحدة ولا فرق بين أن يكون الشخص قد ارتكب تزويراً من النوع المادى أو من النوع المعنوى ، غير أن هنالك فرقاً واحداً فى العقاب بين الحالتين وذلك فى حالة التزوير الذى يرتكبه الافراد فى المحررات الرسمية وسنوضح هذا الفرق عند الكلام على العقاب . كذلك قد يختلف التزوير المادى عن التزوير المعنوى من حيث الاثبات . فان اقامة الدليل على حصول تزوير مادى ميسورة فى غالب الاحوال لان التزوير المادى أمارات ظاهرة وعلامات محسوسة . أما فى التزوير المعنوى فالاثبات أصعب لان التغيير فيه راجع الى المعنى لا الى المبنى فلا يوجد دليل حسى على وقوع التزوير فى هذه الحالة

(١) بلاستئناف فى ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ ( المجموعة ١ ص ٤٣ )

(٢) جنح السيدة فى ٢٥ مايو ١٩١٠ ( الحقوق ٢٥ ص ٢٢١ )

## الفرع الاول — في التزوير المادى وطرقه

يقع التزوير المادى اما بتحريف محرر موجود واما بانشاء محرر جديد لاحقيقة له <sup>(١)</sup>. وقد نصت المادة ١٧٩ ع على ثلاث طرق له وهى ( ١ ) وضع امضاءات أو اختتام مزورة ( ٢ ) تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات ( ٣ ) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة . ويضاف الى هذه الطرق الطريقة المذكورة فى المادة ١٧٤ ع وهى ( ٤ ) التقليد والطريقة المذكورة فى المادة ١٨٥ ع وهى ( ٥ ) الاصطناع

### ( ١ ) وضع امضاءات أو اختتام مزورة

الامضاء المزور — يقع التزوير بهذه الطريقة كلما وقع المزور على محرر بامضاء غير أمضائه . ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الامضاء لشخص موجود ومعلوم أو لشخص لا وجود له فى الحقيقة <sup>(٢)</sup> . فاذا كان الامضاء لشخص موجود فلا يهم أن يكون المزور قد أتقن تقليد ذلك الامضاء بل يقع التزوير ولو كان المزور لم يحسن التقليد <sup>(٣)</sup>

كذلك يوجد التزوير ولو لم يتعمد المزور التقليد مطلقاً لأن القانون يكتفى ( بوضع امضاءات أو اختتام مزورة ) . فحتى وقع المزور على محرر بامضاء غير امضائه عد المحرر مزوراً بغض النظر عن التقليد <sup>(٤)</sup> . ولكن محكمة النقض المصرية حكمت بأن محرر وضع امضاء شخص على ورقة بغير تقليد امضائه لا يعتبر تزويراً لأن أهم ركن لتكوين جريمة التزوير هو التقليد للامضاء سواء

(١) جaro ٤ فقرة ١٣٨٧

(٢) جaro ٤ فقرة ١٤٢٢ — جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٢٤٢ — ٢٤٤

— شوفو وهيل ٢ فقرة ٦٩٣ — بلانش ٣ فقرة ٢٠٦

(٣) جارسون فقرة ٢٤٥ — موسوطات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٣٢

(٤) جaro ٤ فقرة ١٤٢٢

كان متقناً أو غير متقن<sup>(١)</sup>

وكذلك يعد المحرر مزوراً ولو وقع عليه المزور باسم شخص لا يعرف الكتابة<sup>(٢)</sup>

لكن لا يعد مزوراً من وقع بامضاء له حق التوقيع به . فالمرأة المتزوجة لا تعد مزورة اذا وقعت بالاسم الذى كانت تحمله قبل الزواج<sup>(٣)</sup> . والشريك الذى يوقع باسم الشركة لا يعد مزوراً ولو استعمل هذا الاسم فى مصالحه الخاصة<sup>(٤)</sup> . أما الوكيل فيعد مزوراً اذا وقع باسم موكله لأنه لا حق له فى التوقيع باسمه . لكنه قد لا يعاقب اذا وقع بهذا الاسم على تصرف مما يدخل فى حدود الوكالة اذا اتنى الضرر أو القصد الجنائى أو كلاهما . أما اذا وجد القصد الجنائى ووقع الضرر أو كان محتمل الوقوع فالعقاب واجب لأن الركن المادى متوفر على كل حال

ولا يعد تزويراً معاقباً عليه توقيع شخص باسم مشهور به ولو كان غير اسمه الحقيقى<sup>(٥)</sup> الا اذا حصل ذلك بقصد جنائى وتحقق به الضرر<sup>(٦)</sup>

ولكن من يوقع بامضائه موهماً أنه امضاءسمى له يرتكب تزويراً معاقباً عليه<sup>(٧)</sup> . فاذا استلم شخص حوالة بوسنة مرسله الى آخر يشاركه فى الاسم فأمضى هو الحوالة وقبض المبلغ عد مزوراً . وهذه الحالة يمكن أن توصف أيضاً بأنها تزوير بانتمال شخصية الغير . فهى قد جمعت بين اتحال الشخصية والتوقيع

(١) نقض ٢ يناير ١٩٢٢ (الحاوة ٣ عدد ١٩٣) — انظر أيضاً الاستئناف فى ٣٠ يناير ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٤١)

(٢) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٣٣

(٣) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٣٩

(٤) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٠

(٥) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٤٠

(٦) دالوز الدورى ١٨٥٤ — ١ — ٣٨٠

(٧) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٣٦

بامضاء مزور . والواقع أن الشخص الذي يقع بامضاء الغير ينتحل في نفس الوقت شخصية ذلك الغير . وقد تنتحل شخصية الغير بغير توقيع بامضاء وقد يتكون من هذا الفعل تزوير معاقب عليه أيضاً ولكن ليس هذا محل الكلام عليه

**الختم المزور** — جعل القانون المصرى للاختتام قوة الامضاءات وسوى بينهما في الحكم في المادة ١٧٩ ع كما سوى بينهما في المادة ٢٢٩ مدنى والمادة ٢٥١ مرافعات فللختم كل ما تقرر للامضاء من الاحكام<sup>(١)</sup>

فيعد مزوراً من وقع على محرر بختم غير ختمه سواء كان هذا الختم لشخص معلوم أو لشخص خيالى<sup>(٢)</sup> . وسواء كان هذا الختم ختماً مزوراً جعل تقليداً لختم صحيح أياً كانت درجة التقليد أو كان ختماً صحيحاً استعمله المزور بغير علم صاحبه ورضاه . لانه في الحالة الثانية تكون البصمة مزورة وان كان الختم نفسه صحيحاً . وقد حكم بأن من وقع بختم بدون علم صاحبه ولا اذن منه على عقد بيع عقار لصاحب الختم يعد مرتكباً للجريمة التزوير ولا يهم البحث في هل الختم الذي استعمل حقيقى أو مزور<sup>(٣)</sup>

وقد حكم بأن توقيع شخص على سند دين ببصمة أصبعه على اعتبار أنه شخص آخر تسمى الموقع باسمه يعد تزويراً بوضع ختم مزور لان بصمة الاصبع ما هي الا نوع من الختم<sup>(٤)</sup>

(١) الاستئناف ١١ اكتوبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٢١)

(٢) الاستئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ١٥٠) وتقض ٢٥ مارس ١٨٩٩

(القضاء ٦ ص ٢٠٦)

(٣) تقض ٨ ابريل ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٢) — انظر أيضاً استئناف ١٧ يناير

١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٤٧)

(٤) جنح الاقصر في ٢٤ فبراير ١٩١٦ (الشرائح ٣ عدد ١٧١ ص ٥٠١) — قارن

فيما يتعلق باعتبار بصمة الاصبع كالختم حكم محكمة طنطا الجزئية في ١٠ يولي ١٩١٥ (الشرائح

٣ عدد ١٧٢) وحكم محكمة منظوط الجزئية في ١٦ يناير ١٩١٥ (الشرائح ٣ عدد ١٧٣)

## (٢) تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات

هذه العبارة تشمل كل التغييرات المادية التي يتصور احداثها في محرر فيدخل فيها كل تحريف يدخله المزور على محرر موجود من قبل سواء حصل ذلك بطريق الاضافة أو التعديل أو الحذف (١)

والوسائل التي تستخدم في احداث التغيير في محرر عديدة فقد يكون ذلك بزيادة رقم على مبلغ مثبت في المحرر أو على تاريخ المحرر أو زيادة كلمة على اسم أو على امضاء كما يكون بتحشير عبارات بين السطور أو تعلية كلمات على الهامش أو اضافة عبارات في مواضع متروكة على بياض (٢). وقد حكم بأن من يزيد قيمة مبلغ مثبت في ايصال سلم اليه بعد تحريره يعد مرتكباً لتزوير في محرر بطريق التغيير (٣)

وقد يكون التغيير بحذف جملة أو عبارة أو كلمة أو رقم ويكون ذلك اما بقطعها واما بمحوها بمسح أو قشط أو باستعمال مواد كيمياوية ، أو بطمس بعض العبارات عمداً ببقعة حبر أو غير ذلك (٤). ولكن لا يدخل في هذا احراق المحرر أو اتلافه فان هذا الفعل يعتبره القانون جريمة خاصة وهي جريمة اتلاف السندات المنصوص عليها في المادة ٣١٩ ع. ويجب التفرقة بين ما يدخل من الافعال في حكم التزوير وما يدخل منها في حكم جريمة الاتلاف فان هذه الجريمة الاخيرة لا توجد الا حيث يعدم السند اعداماً تاماً باحراق أو بتمزيق أو بغير ذلك. اما اذا كان الجاني قد أتلف جزءاً من المحرر فقط اتلافاً يذهب ببعض عباراته ويغير مضمونه فالفعل تزوير بطريق التغيير (٥)

(١) جازو ٤ فقرة ١٣٨٨ و ١٤٢٤

(٢) جارسون فقرة ٢٦٥ — ٢٦٧

(٣) الاستئناف في ٢٤ يناير ١٨٩٧ (النضاء ٤ ص ١٥٠)

(٤) جارسون فقرة ٢٧١

(٥) تقض ٥ يناير ١٩١٨ (الشرائع ٥ عدد ٤٤ ص ٢١٩) — قارن جازو ٤ فقرة ١٣٨٨

أما التعديل فيكون بتغيير كلمة بأخرى أو عبارة بغيرها أو رقماً برقم أو تاريخاً بتاريخ آخر أو امضاء بامضاء آخر أو ختماً بختم. وهكذا. وهذه الطريقة تقتضى استخدام طريقتى المحو والاثبات معاً. وقد حكم بأن محو شخص سبب رفته الحقيقى من ورقة اخلاء طرفه الرسمية وكتابة عبارة مكذوبة بدلها يعد تزويراً معاقباً عليه بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع<sup>(١)</sup>

والتغيير المقصود هنا هو التغيير الذى يحدثه المزور فى محرر بعد تمامه والتوقيع عليه. أما اذا أحدث كاتب المحرر تغييراً فيه أثناء كتابته وقبل تمامه وقبل التوقيع عليه من يذوى الشأن فانه يدخل فى حكم التزوير المعنوى<sup>(٢)</sup> ولا حاجة الى القول بأن التغيير الذى يقع فى محرر بعلم ذوى الشأن وموافقهم لا يعد تزويراً ولا عقاب عليه سواء وقع قبل تمام المحرر أو بعد التوقيع عليه

### (٣) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

هذه العبارة قاصرة فى وضعها العربى عن أداء المعنى المقصود منها لأن كلمة (وضع) قد تشعر خطأ بأن الغرض من هذه الطريقة التوقيع بأسماء أشخاص آخرين مزورة مع أن هذه الحالة قد سبق الكلام عليها فى الطريقة الاولى من طرائق التزوير المادى فلا حاجة الى تكرار النص عليها. وانما الذى أراده الشارع بهذه العبارة هو ما تسميه المحاكم فى بعض أحكامها التسمى باسم الغير وفى بعضها احتمال شخصية الغير وفى أخرى استبدال الاشخاص. والمراد من ذلك كله أن يتخذ شخص اسم شخص آخر ويتعامل على أنه هو ذلك الشخص الآخر. فيحضر أمام الموثق مثلاً بهذه الصفة ويملى عليه عقداً باعتبار

(١) الاستئناف ٨ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٣١)

(٢) جلاو ٤ فترة ١٤٢٤ ص ٢١٧ — جارسون فترة ٢٧٥ — بلاش ٣ فترة

أنه هو الشخص الذى اتحل اسمه . أو يحضر فى خصومة مدنية أو فى محاكمة جنائية أو فى تحقيق يزعم أنه ذلك الشخص الذى استعار اسمه الخ . والنص الفرنسى لهذه العبارة أدل على المعنى المقصود اذ يبر عن ذلك بعبارة ( supposition de personne ) وإنما يغلب استعمال هذه العبارة الفرنسية عند ما يكون الاسم المتحل اسماً على غير مسمى فلا يكون لصاحب هذا الاسم المزعوم وجود فى الواقع . أما اذا اتحل المزور اسم شخص معين موجود سمى ذلك استبدال الاشخاص ( substitution de personne )<sup>(١)</sup>

وأكثر ما يقع اتحال اسم الغير أو شخصيته فى التزوير الممنوع ولذا كان أحق بأن يعد طريقاً من طرق التزوير الممنوع . ولكنه قد يقع أيضاً فى التزوير المادى فقد بينا أن الشخص الذى يقع على محرر امضاء شخص آخر أو بخطه يتحل فى الواقع شخصية ذلك الشخص الآخر . كذلك الذى يحجو امضاء من محرر ويضع مكانه امضاء لشخص آخر لم يشترك فى تحرير هذا المحرر يستبدل بذلك شخصاً مكان شخص آخر<sup>(٢)</sup> . كذلك يظهر اتحال شخصية الغير كلما أنشأ المزور بطريق الاصطناع محرراً ونسبه الى غيره فان فى نسبته الى ذلك الغير اتحالا لشخصيته . وقد حكم بأن التزوير الحاصل بزيادة كلمات إنما يكون باضافة الفاظ توجب تغييراً فى معنى الورقة المزورة . أما اذا كانت الورقة مشتملة على عقد واحد كله مزور من أوله الى آخره فيكون التزوير فى هذه الحالة حاصلًا بوضع أسماء أشخاص مزورة لأن المراد من هذه الطريقة هو جعل شخص حاضراً فى عقد أو سند لم يكن حاضراً فيه<sup>(٣)</sup> . كذلك يظهر اتحال شخصية الغير فى التزوير الذى يقع بطريق التقليد

ويلاحظ أن طريقة اتحال شخصية الغير أو استبدال الاشخاص لا يتكون

(١) جارسون فقرة ٣٤٣ — ٣٤٤

(٢) جارسون فقرة ٣٤٥

(٣) الاستئناف فى ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٤٣)

التزوير منها منفردة بل لابد في كل الاحوال من اقترانها بطريقة أخرى من طرق التزوير المادى أو المعنوى كما يفهم من الامثلة السابقة وكما سئرى عند الكلام على طرق التزوير المعنوى . ولا بد على كل حال لتكوين جريمة التزوير بانتحال شخصية الغير أو باستبدال الاشخاص من اثبات هذا الانتحال أو الاستبدال فى محرر . أما اذا تسمى شخص باسم غيره شفاها ولم يترتب على ذلك تحرير محرر فلا يمكن ان يتولد من هذا الفعل جريمة تزوير وانما قد يتكون من ذلك جريمة نصب باتخاذ اسم كاذب<sup>(١)</sup>

وسنعود الى الكلام على هذه الطريقة عند بيان التزوير المعنوى

#### ( ٤ ) التقليد

يراد بالتقليد هنا صنع كتابة شبيهة بكتابة اخرى . ولا يشترط على كل حال ان يبلغ التقليد حد الاتقان بل يكفي ان يكون على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن المحرر صادر من قلدت كتابته<sup>(٢)</sup>

وقد يقع التقليد فى الامضاء وفى هذه الحالة يدخل فى عبارة ( وضع امضاءات أو اختتام مزورة )

واذا وقع التقليد فى الكتابة فيغلب أن يكون هذا التقليد مقترنا بتقليد الامضاء لان المحرر الخالى من امضاء من نسب اليه لا تكون له قيمة فى العادة ولكن هذا ليس بشرط للعقاب على التقليد فقد يترتب على التقليد غير المصطلح بامضاء ضرر يستوجب العقاب . فمن ذلك ما اذا قلد خط الغير فى محرر ممضى على بياض . ومن ذلك ان يضيف المزور الى عقد شروطاً لم يتفق عليها المتعاقدان ويتعمد فى ذلك تقليد الخط الذى كتب به العقد اتقاناً للتزوير أو يمحو كلمات أو عبارات من العقد ويضع مكانها كلمات أو عبارات أخرى

(١) بلانش ٣ نقرة ٢١٣ — بيل ج ١ ص ٥٧٥ نقرة ١٠

(٢) جارسون نقرة ٢٧٨

متوخياً في ذلك تقليد الخط الاصلى<sup>(١)</sup> ومن هذا القبيل ما اذا أضاف المزور الى خطاب حرره شخص آخر حاشية فله فيها خط ذلك الشخص وذكر فيها على لسان ذلك الشخص أموراً تزرى بشرفه أو عبارات تتضمن قذفاً أو سباً لمن أرسل اليه الخطاب أو لغيره<sup>(٢)</sup>

ومن هذا القبيل أيضاً تقليد تذاكر السكة الحديدية وأوراق اليانصيب وما أشبه ذلك فان التقليد في هذه الأحوال لا يحتاج الى تقليد امضاء وهو مع ذلك تزوير معاقب عليه ولا يتصور التقليد الا في أحوال التزوير الذي يقع من الأفراد سواء في محررات رسمية أو عرقية

#### (٥) الاصطناع

يراد بالاصطناع انشاء محرر برمته بغير تعمد تقليد ونسبته الى غير محرره والمحاكم المصرية تعتبره طريقاً من طرق التزوير على رغم عدم النص عليه في المادة ١٧٩ ع . فقد اتهم شخص بارتكاب تزوير في ورقتين رسميتين بأن انشأ عريضتي دعوى استرداد بما فيهما من التأشيرات الخاصة بالاعلان وتقدير الرسوم مختلفاً امم محضر في صلب العريضتين وفي التوقيع على صيغة الاعلان . فلما رفع أمره الى قاضي الاحالة قرر أن لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم لأن الورقة التي اصطنعها ليست مما يعبر عنه القانون بالأوراق الأميرية . ولكن محكمة النقض قررت انه تعتبر ورقة عمومية في مواد التزوير المنصوص عليه في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع الورقة التي تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها الى موظف عمومي مختص حال كونها لم تصدر منه . وخطأت قاضي الاحالة فيما ذهب اليه من أنه لا يوجد تزوير في ورقة أميرية الا اذا كانت تلك

(١) جازو ٤ قرة ١٤٢٨

(٢) جارسون قرة ١٩١

الورقة صادرة بطريقة صحيحة لأن ذلك يجعل التزوير بواسطة اصطناع ورقة بأكلها غير معاقب عليه مع أنه أشد خطراً من اصطناع أو تغيير جزئى فى ورقة صحيحة فى الأصل<sup>(١)</sup>

ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أنه لا يشترط فى التزوير المادى فى ورقة أميرية أن تكون الورقة صادرة عن مأمور رسمى أو مشتملة على علامة له لأن المراد بالورقة الأميرية فى باب التزوير هى الورقة التى من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها . ولا فرق فى ذلك بين كونها صدرت منه فعلاً ثم حدث فيها التغيير أو لم تصدر عنه أصلاً ونسبت إليه زوراً يجعلها على مثال ما يحمره شكلاً وصورة<sup>(٢)</sup>

واتهم أحد طالبي الالتحاق بأحدى مدارس المعلمين بأنه صنع شهادة ميلاد مزورة فخُكم بأن عمله يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية معاقباً عليه بالمادة ١٨٠ عقوبات<sup>(٣)</sup>

وحكم بأنه يكفى لتكوين جريمة التزوير فى أوراق رسمية إذا ارتكبها أحد الافراد بأن زور ورقة ونسب صدوراً الى موظف عمومى أن يكون ظاهر تلك الورقة وشكلها يدلان على أنها من الاوراق العمومية بدون حاجة الى تدخل ذلك الموظف فعلاً<sup>(٤)</sup>

والتزوير بالاصطناع كثير الوقوع . فان أكثر ما يلجأ اليه المزورون من ضروب التزوير انشاء المقود والسندات على غيرهم من الناس طمعاً فى سلب أموالهم وثروتهم بواسطة هذه المحررات المصطنعة . لذلك يغاب ان يكون المحرر المصطنع مذنباً بامضاء من نسب اليه أو ختمه لان المحرر العرفى الخالى من

(١) نقض ٥ فبراير ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٧٠ )

(٢) الاستئناف فى ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ ( المجموعة ١ ص ٤٣ )

(٣) نقض ١٩ ابريل ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١٠٠ )

(٤) جنابات الاسكندرية فى ٩ اغسطس ١٩٢١ ( المجموعة ٢٣ عدد ٦٧ )

التوقيع قلما تكون له قيمة قانوناً لانه لا يصلح حجة على الغير . ولكن ليس معنى هذا ان التزوير بالاصطناع لا يعاقب عليه الا اذا كان المحرر المصطنع مديلاً بامضاء من نسب اليه أو ختمه . فان المحرر المصطنع اذا تعمد فيه صانعه تقليد خط من اسند اليه ذلك المحرر ولو لم يقع عليه بامضاء أو ختم يصح ان يتخذ مبدأً ثبوت بالكتابة . وبهذا يمكن ان يحل الضرر عن زور عليه ذلك المحرر <sup>(١)</sup> بل قد يتصور الضرر من اصطناع محرر لم يتعمد فيه تقليد خط شخص معين ولم يقع عليه بامضاء ولا ختم . وقد وقعت بالاسكندرية حادثة تصاح مثلاً حسناً لهذه الحالة ومحصلها ان زيدا رفع دعوى على بكر فحصل بكر على ورقة زيارة مطبوع عليها اسم زيد واستكتب عليها شخصاً آخر عبارة مضمونها وعد للقاضي بدفع مبلغ من النقود اجرا على المساعدة . ثم ارسلت هذه الورقة غير ممضاة الى القاضي بطريق البوستة بنية افهامه أنها من قبل زيد وهو ما اعتقده القاضي فعلاً . واتضح من التحقيق ان هذه الورقة ارسلت بتدبير بكر لحكم على بكر وكاتب الورقة بمقوبة التزوير <sup>(٢)</sup> ومن هذا القبيل ان يزور شخص مخالصة على ظهر سند دين . ولو كانت هذه المخالصة غير ممضاة <sup>(٣)</sup>

وقد دار البحث على ما اذا كان الشخص الذي يحصل على اجزاء سند ممزق ويلصق بعضها ببعض على صورة تعيد السند الى حالته الاولى يعد مصطنعاً لسند مزور أولاً . فجارسون يرى ان الفعل يعد اصطناعاً لمحرر مزور لان الجاني انشأ سنداً من حيث لا سند <sup>(٤)</sup> . أما جارو فيرى ان لا اصطناع لان المتهم لم

(١) جارو ٤ فقرة ١٣٨٩ من ١٦٧

(٢) استئناف جنح الاسكندرية في ٢٠ فبراير ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ١٠١) —

فان جارو ٤ فقرة ١٣٨٩ من ١٦٧ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ١٦ نوفمبر ١٨٥٠

(سيري ١٨٥١ — ١ — ١٤٤)

(٣) انظر المادة ٢٣٠ من القانون المدني الاهلي

(٤) جارسون فقرة ٢٨٩

ينشئ سنداً مزوراً وانما استعمل اجزاء سند صحيح في الاصل . فاذا جمع هذه الاجزاء بغير ان يغير مضمونها فلا يسأل الا عن الشرع في النصب اذا قدم هذا السند الى المدين ومطالبه بسداد قيمته مرة أخرى (١)

وكما يكون الاصطناع طريقاً من طرق التزوير المادى يصح أن يكون طريقاً من طرق التزوير المعنوى . فاذا حضر شخص الى مأمور العقود الرسمية وأملى عليه عقداً على لسان شخص آخر لم يحضر تحرير ذلك العقد ولم يأذن بتحريره كان ذلك تزويراً معنوياً بالاصطناع ويجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وبالتسمى باسم الغير . كذلك الحال فيما لو قدم شخص محرراً الى آخر وطلب منه التوقيع عليه على اعتبار أنه عريضة شكوى فامضاء واذا به عقد بيع . وفيما لو سلم شخص الى آخر ورقة ممضاة على يياض لاستعمالها في غرض معين فأخذها المستلم وأنشأ فيها عقداً على صاحب الامضاء . وسنزيد هذه الأحوال بياناً في موضع آخر

### الفرع الثانى - فى التزوير المعنوى وطرقه

نصت المادة ١٨١ ع على التزوير المعنوى وطرقه وعبرت عن هذا النوع من التزوير بقولها ( غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى حال تحريرها ) . فالتزوير المعنوى هو اذن تغيير الحقيقة فى موضوع المحرر أو أحواله أى ظروفه حال التحرير . فهو لا يقع الا عند تحرير المحرر وأثناء تحريره أما التزوير المادى فقد يقع حال التحرير كحال التزوير بالاصطناع كما قد يقع بعد التحرير كالتزوير بالاضافة أو التعديل أو الحذف (٢)

وليس للتزوير المعنوى أثر ظاهر أو علامة محسوسة لأنه أمر خاص بمعنى

(١) جارد ٤ فقرة ١٣٦١

(٢) جارسون فقرة ٢٩١

المحرر لا بمادته فلا يقع بسببه في الكتابة تعديل أو تحوير أو زيادة أو نقص أو تقليد أو غير ذلك من صور التغيير المادى . بل الذى يقع فيه هو أن المحرر يسطر من وقت تحريره على صورة تتضمن وقائع أو بيانات مخالفة للحقيقة فن ذلك أن يحضر شخص الى مأمور العقود الرسمية أو الى أى موظف عمومى آخر مختص بتحرير نوع من المحررات وعلى عليه بيانات كاذبة فيسطرها الموظف فى المحرر كما أملت عليه . ومن ذلك أن الموظف نفسه الذى وكل اليه تحرير نوع من المحررات يغير الحقيقة فى هذه المحررات حال تحريرها بأن يثبت فيها بيانات غير التى أملت عليه أو يدون فيها وقائع لا أصل لها أو يغير أحوال هذه المحررات أى ظروفها وما يجب ملاحظته بشأنها من الاجراءات كأن يثبت أنه حرر المحرر فى تاريخ غير تاريخه الحقيقى . أو فى مكان غير المكان الحقيقى أو أنه حرره بحضور شاهدين حال كونه لم يحجره الا بحضور شاهد واحد . أو أنه تلاه على المتعاقدين بعد تحريره وهو لم يفعل ذلك وهكذا

فالتزوير المعنوى يجوز اذنب أن يقع من الافراد كما يقع من الموظفين العموميين . ولكن المادة ١٨١ وضعت لبيان حكم التزوير المعنوى الذى يقع من الموظفين العموميين فى المحررات التى اختصوا بتحريرها . على ان الطرق المبينة بها تصدق أيضاً على أحوال التزوير المعنوى الذى يقع من غير الموظفين فالطرق واحدة فى كل أنواع التزوير المعنوى كما قدمنا

وقد نصت المادة ١٨١ ع على طريقتين للتزوير المعنوى وهما ( ١ ) تغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها و ( ٢ ) جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة أو جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها . ونضيف الى ذلك طريقة أخرى وهى ( ٣ ) اتحال شخصية الغير أو استبدال الاشخاص وان لم تكن فى الواقع طريقة مستقلة لكنه يحسن الكلام عليها منفردة لكثرة وقوعها وتنوع صورها

## (١) تغيير اقرار أولى الشأن

يقع التزوير بهذه الطريقة كلما غير الموظف العمومي المختص بالتحرير البيانات التي طلب منه أولو الشأن اثباتها في المحرر . فاذا طلب متعاقدان من محرر العقود الرسمية ان يححر لهما عقد بيع فخر لهما عقد اجارة أو طلبا منه اثبات شروط معينة في العقد فاعفلها أو أثبتت شروطا تخالفها أو ذكر له انها اتفقا على ثمن معين فزاد في مقدار هذا الثمن أو نقص منه يعد المحرر في هذه الاحوال مرتكباً لتزوير معنوي بتغيير اقرار أولى الشأن . وكذلك حكم المأذون الذي يغير أقوال الزوجين فيثبت في عقد الزواج صداقا أزيد أو أنقص من المبلغ الذي قرراه أو يغير في مقدار ما دفع من المهر أو ما تأخر منه أو يثبت في قسيمة الطلاق ان الطلاق بائن حالة كونه رجعيًا وهكذا

ولا يغير من مسئولية الموظف في هذه الحالة أن يكون المتعاقدان قد وقعا على المحرر بحالته التي حرر بها أو أن يكون الموظف قد تلاه عليهما بعد تحريره عملاً باللوائح لجواز أن يكون المتعاقدان قد أهملوا مراجعة المحرر أو لم يتنبها الى ما ادخل عليه من التغيير لدى قراءته اعتماداً على أمانة الموظف أو لوثوقهما به<sup>(١)</sup>

وهذه الصورة من التزوير المعنوي في المحررات الرسمية نادرة الوقوع لأنه قلما يكون للموظف مصلحة في تغيير المحررات التي يطلب اليه تحريرها

ولا يتصور حصول تزوير معنوي من غير موظف في محرر رسمي بطريقة تغيير اقرار أولى الشأن لأن هذه الطريقة لا تقع الا ممن وكل اليه تحرير المحرر ولا يوكل تحرير محرر رسمي الى غير موظف . فاذا أنشأ أحد الأفراد عقداً

(١) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٤٩ — جازو ٤ فقرة ١٣٨٥ — جارسون فقرة ٢٩٦

مزوراً على صورة العقود الرسمية وضمنه اقرارات لم تصدر ممن نسب العقد اليهم كان ذلك تزويراً بطريق الاصطناع لا بطريق تغيير اقرار أولى الشأن لكن يتصور وقوع تزوير معنوي من أفراد الناس بطريق تغيير اقرار أولى الشأن في محرر عرقى . فاذا كلف شخص آخر بأن يحمر له خطاباً بمعنى خاص فخر عليه سنداً بدين أو عقداً وناولوه اياه فأمضاه أو وقع عليه بختمه كان ذلك تزويراً معنوياً بتغيير اقرار أولى الشأن . ومن هذا القبيل ما اذا كلف مترجم بترجمة محرر عرقى من لغة الى أخرى فأثبت في الترجمة بيانات تخالف ما تضمنه المحرر الأصلى <sup>(١)</sup> . وكذلك حكم الكاتب فى عمل تجارى المكلف بقيد العمليات التجارية فى دفاتر المحل اذا أثبت تلك العمليات على غير حقيقتها <sup>(٢)</sup>

## ( ٢ ) جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة الخ

هذه الصورة أكثر وقوعاً من سابقتها ويدخل فيها كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها

فأمور العقود الرسمية الذى يضع لمحرره تاريخاً غير تاريخه الحقيقى أو يثبت انه حرر فى مكان غير مكانه الحقيقى أو أنه حرر بحضرة شهود لم يحضروا بعد مرتكباً لتزوير معنوي بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ومحرر شهادات الوفيات والمواليد يرتكب تزويراً من هذا النوع اذا غير تاريخ الميلاد أو الوفاة فى الشهادة أو غير فيها جنس المولود أو المتوفى . وكذلك المحضر اذا اثبت كذبا فى محضر الحجز عدم وجود منقولات بمنزل المدين <sup>(٣)</sup> . أو أثبت كذبا انه سلم صورة الاعلان الى شخص المدعى عليه حالة

(١) دالوز ١٨٦٧ — ٥ — ٢١٧

(٢) جازو ٤ قرة ١٣٨١

(٣) قنن ٩ ديسمبر ١٩٠٥ ( الاستقلال ٥ س ٥٧ )

كونه سلمها الى شخص آخر أو انه حايث المحصولات المطلوب الحجز عليها وهو لم يعاينها

والعمدة اذا اعطى شهادة لامرأة وقرر فيها كذباً انها لا تزال بكراً ولم تزوج لتستعين بها على قبض معاش مقرر لها <sup>(١)</sup>

وشيوخ البلد اذا أعطى شهادة لشخص مطلوب في القرعة بأنه وحيد أبويه وهو ليس كذلك

وكيل البطركخانة اذا أعطى شخصاً شهادة قرر فيها زوراً أنه أعزب وان ليس ثمت مانع شرعي من زواجه <sup>(٢)</sup>

والمأذون الذي يقرر كذباً في عقد الزواج ان المرأة الممقود عليها خالية من الموانع الشرعية

والمحقق الذي يثبت زوراً في محضره أنه عند تفتيش المتهم وجد معه سلاحاً أو حشيشاً أو أنه وجدته بحالة سكر بيتن

وعبارة (جمل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها لا تخرج عن ان تكون صورة مما يدخل في مفهوم عبارة (جمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة) ومن امثلتها أن يثبت الموثق في عقد بيع ان البائع قرر انه قبض الثمن وهو لم يقرر ذلك . أو ان يثبت المحقق ان المتهم اعترف بالجريمة وهو لم يعترف

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة من شخص غير موظف في محرر رسمي كما لو قرر أحد الافراد للمحضر كذباً أن فلاناً مقيم معه واستلم الاعلان بالنيابة عنه بحجة أنه غائب مؤقتاً عن المنزل <sup>(٣)</sup>

وكما لو ادعى زيد من الناس أن اخته وكلته عنها في عقد زواجها على

(١) الاستئناف في أول يونيه ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٣١٠)

(٢) الاستئناف في ٧ يونيه ١٩٠٣ (الحقوق ١٨ ص ٢٦٧)

(٣) قس ٥ يونيه ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢٩٧)

صمر وعقد الزواج بناء على ذلك مع أنها لم توكله<sup>(١)</sup>  
وكما لو أحضر شخص امرأة أمام القاضي الشرعى وادعى أنها أمه ليثبت  
حياة أمه فى ذلك التاريخ واستحصل على اعلام شرعى بذلك مع أن أمه توفيت  
من قبل ذلك<sup>(٢)</sup>

وقد يقع التزوير المعنوى بهذه الطريقة من أحد الأفراد فى محررات عرقية  
فمن ذلك الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ ع وهى حالة الطبيب أو الجراح  
الذى يمدى شهادة طبية مزورة بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى  
خدمة صومرية

ومن ذلك الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٣٦ من القانون التجارى وهى  
حالة تقديم تواريخ التحويل فان القانون يمدىها تزويراً على خلاف الاصل فى  
العقود الصورية  
ومن ذلك أن يثبت التاجر فى دفتره التجارى عمليات أو حسابات تخالف  
الحقيقة

### (٣) انتحال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص

جميع التزويرات المعنوية التى ترتكب بهذه الطريقة لا تخرج عن أن  
تكون صوراً خاصة من التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة  
واقعة صحيحة وهى الطريقة الثانية التى فرغنا من الكلام عليها . ولكن الذى  
يميز هذه الصورة الأخيرة عن سابقتها أن الواقعة المزورة تقوم على تسمى  
المزور باسم شخص آخر أو استبداله شخصاً بآخر فى المحرر المزور  
وفد يقع ذلك من الموظف العمومى المختص بالتحريير كما لو أثبت الموثق

(١) جنايات الاسكندرية فى ٢ مارس ١٨٩٨ (المقوق ١٣ ص ٨٢)

(٢) الاستئناف فى ٢٣ ابريل ١٩٠١ (المقوق ١٦ ص ١٨٣)

كذباً أن شخصاً حضر أمامه وأملى عليه عقداً أو اقراراً بدين وحرر سنداً بهذا المعنى على لسان ذلك الشخص وكما لو أثبت كاتب المحكمة في محضر الجلسة أن المدعى عليه حضر واعترف بالدين وهو لم يحضر ولم يعترف وكما لو أثبت المحضر في أصل الاعلان أنه سلم الصورة الى شخص المعلن مع أنه سلمها الى شخص آخر وقد يقع التزوير بهذه الطريقة من أحد الأفراد في محرر رسمي والأمثلة على ذلك كثيرة

فمنها أن يحضر شخص أمام الموثق ويتسمى باسم شخص آخر ويملى على لسان ذلك الشخص الآخر عقد بيع أو اقراراً بدين الخ<sup>(١)</sup>

ومنها أن يتسمى شخص باسم كاذب ويستلم عريضة افتتاح دعوى معلنة الى شخص غيره ويضع امضاء ذلك الشخص عليها ثم يحضر أمام المحكمة ويصدر الحكم عليه بهذه الصفة<sup>(٢)</sup>

وان يحضر شخص في تحقيق جنائي بصفة شاهد ويتسمى باسم شخص آخر ويدعى كذباً أنه شهد المرفة<sup>(٣)</sup>

وان يتسمى شخص باسم آخر ويقبض قيمة حوالة بوسنة<sup>(٤)</sup>

وأن يتسمى انسان باسم آخر محكوم عليه بعقوبة لكي يجلس بدلا منه وتثبت هذه الواقعة السكاذبة في دفتر السجن على اعتبار أنها صحيحة<sup>(٥)</sup>

---

(١) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٥٨

(٢) تقض ٩ فبراير ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ١٠٨)

(٣) تقض ٣ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٩٩)

(٤) جنابات مصر في ٢٦ ابريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩١)

(٥) الاستئناف ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ (الحقوق ١٢ ص ٢٨) جنابات طنطا في ٧ اغسطس

١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٥٧٢) وجنابات مصر في ٥ سبتمبر ١٩٠٩ (الحقوق ٢٥ ص ١١)

وأن يتسمى شخص باسم آخر ويؤدي الامتحان بدلا منه<sup>(١)</sup>  
وان تتسمى امرأة باسم أخرى وتقرر أمام المأذون قبولها الزواج بشخص  
معين<sup>(٢)</sup>

وأن يحضر شخص أمام المأذون مع امرأة ويتسمى كذبا باسم زوجها ويوقع  
الطلاق عليها أمام المأذون وتحجر قسيمة بذلك<sup>(٣)</sup>

وأن يحضر شخص مع امرأة أمام المحكمة الشرعية ويدعى أنها أمه لاثبات  
حياتها في ذلك التاريخ ويستحصل على اعلام شرعى بذلك<sup>(٤)</sup>

ومن بعض الأمثلة السابقة يتضح أن التحال شخصية الغير قد يقترن  
بالتوقيع بامضاء مزور وعندئذ يتضمن المحرر الواحد تزويرا ماديا بوضع امضاء  
مزور ومعنويا بالتسمى باسم الغير وجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة  
على أن خلو المحرر الرسمي من التوقيع في مثل هذه الاحوال لأى سبب من  
الاسباب لا يمنع من العقاب ولا يحول دون وجود الجريمة<sup>(٥)</sup>

وقد حكم بأنه ليس من اللازم لتكوين جريمة التزوير في أوراق رسمية  
بواسطة استبدال الاشخاص ان يوقع المزور على العقد المشتمل على البيانات  
الكاذبة التي صدرت منه بل يكفي ان يترتب على ادعائه تحرير محرر رسمي  
يتضمن حضور الشخص المزعوم واثبات وقائع مزورة أو اقرارات مكذوبة  
على لسان ذلك الشخص ولا عبرة بعد هذا بسبب عدم التوقيع<sup>(٦)</sup>

(١) النقض ٧ فبراير ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ١٩٦ )

(٢) النقض ١٣ مارس ١٩١٥ ( الشرائع ٢ ص ٢٢٠ )

(٣) الاستئناف ٢٢ مارس ١٩٠٠ ( الحقوق ١٥ ص ١٦٩ )

(٤) الاستئناف في ٢٣ ابريل ١٩٠١ ( الحقوق ١٦ ص ١٨٣ )

(٥) جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ فترة ٣٧٠ — انظر أيضاً جارد ٤ هامش ص ١٢٥

نوة ٤٣ — موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فترة ٣٦٠

(٦) نقض ١٣ مارس ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ١٢ ) قارن نقض ٢ ابريل ١٩١٠

( المجموعة ١١ عدد ١٠٢ )

وحكم بان خلو وثيقة الزواج أو الطلاق في مثل هذه الاحوال من توقيع ذوى الشأن لا يترتب عليه بطلان الوثيقة<sup>(١)</sup>

وقد يقع التزوير المعنوي بانتحال شخصية مكذوبة أو باستبدال الاشخاص في المحررات العرفية أيضاً فكلما وقع المزور على محرر عرفي بامضاء أو ختم مزور كان هذا من قبيل انتحال شخصية الغير . غير أنه في هذه الحالة تغلب عليه الصفة المادية ويسمى عادة تزويراً مادياً بوضع امضاء مزور<sup>(٢)</sup> . ولكن هل يمكن ان يتصور تزوير معنوي في محرر عرفي بواسطة انتحال شخصية مكذوبة وبغير توقيع ؟ قد يكون هذا نادراً لان المحرر العرفي الخالي من التوقيع يكون عادة عديم القيمة . ولكن وجوده ليس بمستحيل وقضية ورقة الزبارة المرسلة الى القاضى تصلح مثلاً حسناً لتزوير معنوي في محرر عرفي بانتحال شخصية الغير وبغير توقيع<sup>(٣)</sup>

ولكى يكون تغيير الحقيقة في محرر بواسطة انتحال شخصية الغير أو استبدال الاشخاص تزويراً معاقباً عليه يجب ان يكون المحرر صالحاً لان يتخذ حجة في اثبات شخصية من نسب اليه . وتطبيقاً لذلك حكم بان مجرد توصيل شخص بطريق التسمى باسم الغير الى اعلان ورقة معارضة في حكم غيابي باسم المحكوم عليه غيابياً غير معاقب عليه بنصوص قانون العقوبات الخاصة بالتزوير في أوراق صومية . لانه لكي تتوفر أركان التزوير في ورقة رسمية باستبدال اشخاص في مثل هذه الحالة يجب ان يكون الامر المنسوب صدوره من الشخص المسمى في الورقة قد ثبت صدوره من ذلك الشخص بحضور الموظف المختص بتحرير الورقة لكي يرتكن الشخص الذى يطلع على الورقة على صدق الامر

(١) قض ٢٥ يوليو ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٣) — انظر مع ذلك جنایات الزاقریق

٢٧ أبريل ١٩٠٤ (الاستقلال ٤ ص ٩٧)

(٢) جارسون فقرة ٣٧٦

(٣) انظر استئناف جنح الاسكندرية فى ٢٠ فبراير ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ١٠١)

المثبت فيها بماله من الثقة في ذمة الموظف المحرر لها . وحيث أنه عند ما يستلم أحد المحضرين ورقة اعلان ويطعنها ويكون مشروع ذلك الاعلان مشتملا على بيان أنه عمل بناء على طلب زيد من الناس فيستحيل القول بأن المحضر في هذه الحالة يثبت رسمياً أن الطالب حضر شخصياً أمامه والا كانت النتيجة أن أغلب الاعلانات تصبح مزورة<sup>(١)</sup>

والحكم منتقد من وجهة أنه يفترض أن أقلام المحضرين لا تتحرى صحة شخصية من يقدمون اليها مشروعات اعلانات للقيام باعلانها . ويكاد يقرر أن هذا التحرى ليس من اختصاص أقلام المحضرين مع أن الواجب أن يكون الامر على عكس ذلك . فاذا كان العمل جارياً على غير ما يجب أن يكون فالعيب عيب النظام ولا ينقص هذا من قيمة أوراق الاعلانات من حيث هي مثبتة لشخصية من نسبت اليهم لأنها أوراق رسمية أعدت خصيصاً لاثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية طالب الاعلان . والقول بعكس ذلك اهدار لقوة هذه المحررات ولكل ما يترتب عليها من الاجراءات القضائية

ومن هذا القبيل ما حكمت به محكمة النقض المصرية في قضية اتهم فيها أشخاص بأنهم اتخذوا اسماء كاذبة وتوصلوا بذلك الى قيد هذه الاسماء بدفتر أحد نقاشى الاختام والحصول على أختام بها وذلك بقصد التوقيع بها على عقود مزورة ولكنهم لم ينفذوا هذا القصد فقررت المحكمة أن المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع لا تنطبقان على المتهمين حيث أن نقاشى الاختام لا يعتبر من أرباب الوظائف الاميرية كما أن دفاترهم لا تعتبر من الاوراق الرسمية بالمعنى المقصود بها في المادتين المذكورتين ولا يكسبها هذه الصفة كونها محتومة بختم المديرية أو المحافظة . كذلك لا يمكن اعتبار ما وقع من المتهمين تزويراً في أوراق خصوصية منطبقاً على المادة ١٨٣ ع لان الاعمال التي ارتكبوها تعد

---

(١) جنايات اسيوط في ٨ فبراير ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٦٠)

من الاعمال التحضيرية كمن يقلد امضاء شخص ولا يقع به على عقد ولا محرر آخر<sup>(١)</sup>

## بحث

في هل كل تغيير للحقيقة في محور باحدى الطرق المبينة في القانون يعد تزويراً

من المسلم به مبدئياً أن ليس كل كذب مسطور في محور يعد تزويراً .  
وان القانون انما عني بالنص على طرق التزوير كيما يحصر دائرة الافعال التي يصح أن توصف بأنها تزوير . ومن المتفق عليه أن الطرق التي نص عليها القانون واردة على سبيل الحصر فكل تغيير للحقيقة يقع بطريقة غير ما نص عليه القانون لا يعد تزويراً<sup>(٢)</sup> . ولهذا كان من المقرر أن كل حكم يصدر بمقتوبة في جريمة تزوير يجب أن يبين الطريقة التي استعملها المتهم في ارتكاب التزوير لان على بيان تلك الطريقة تتوقف معرفة ما اذا كان الفعل يدخل حقيقة في دائرة التزوير المعاقب عليه أولاً . فاذا لم تبين طريقة التزوير اعتبرت الواقعة غير مبينة بياناً كافياً ووجب نقض الحكم<sup>(٣)</sup>

غير انه ان صح القول بأن الطرق التي بينها القانون في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع جامعة لكل صور التزوير الممكن وقوعها فانها ليست بمانعة من اشتباه صور

---

(١) نقض ٢٧ سبتمبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٤)

(٢) شوفو وهيلي ٢ فترة ٦٥٩ — جارو ٤ فترة ١٣٧٠ من ١٨ جارسون فترة ٢٣٥

(٣) نقض ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ١٦) — انظر ايضا نقض ١٤ مارس

١٨٩٩ (القضاء ٦٠ ص ١٤٥) و ١٣ يناير ١٩٠٠ (الحقوق ١٥ ص ٢٥) و ٢٤ نوفمبر

١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٣١٥) و ٢ مارس ١٩٠١ (المجموعة ٣ ص ٩٠) و ٢٦ أكتوبر

١٩٠١ (المجموعة ٤ ص ٢) و ٧ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ ص ١٣٧) و ٢١ مارس

١٩١٤ (الشرايح ١ ص ١٤٤)

من الكذب أو النش الذي لا يدخل في دائرة التزوير بأفعال التزوير المنطبقة على القانون . ذلك بأن بين طرق التزوير المعنوى المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع صورة تتسع لقبول كافة صور النش والكذب الذي يمكن ان يقع في المحررات وان لم يكن من نوع التزوير وتلك الصورة هي ( جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ) . ولكي يتبين مبلغ ما يمكن ان ينطبق على هذه الصورة من ضروب الكذب والنش الذي لا يدخل قطعاً في دائرة التزوير نورد الامثلة الآتية :

ارسل شخص الى آخر تلغرافاً مكذوباً يخبره فيه بموت شخص ثالث  
ارسل شخص الى آخر ورقة دعوة كاذبة فاضطر المرسل اليه الى تكبد  
بعض نفقات مالية استعداداً لتلبية هذه الدعوة

كتب شخص تاريخ حياة شخص آخر وملاء بالاكاذيب والباطيل  
ارسل شخص الى آخر خطاباً يخبره فيه كذباً بوجود مشروع خيرى يحتاج  
الى تمضيده فارسل اليه مبلغاً من النقود

ارسل شخص الى آخر يخبره كذباً بان والدته توفيت وانه في حاجة الى  
مبلغ من النقود لتشييع جنازتها

خبر جريدة ذكر في وصف حفلة ان فلاناً من الناس حضر هذه الحفلة  
وانه التي خطبة. طعن فيها على زيد وبكر مع ان فلاناً هذا لم يحضر الحفلة  
ارسل شخص بلاغاً الى دائرة البوليس يخبرها فيه كذباً بان فلاناً اعتدى  
عليه أو سرق ماله الخ

فهذه الامثلة وأشباهاها مقطوع بانها لا تعد تزويراً بل منها ما هو كذب  
بسيط لاعقاب عليه ومنها ما يمكن ان تتكون منه جريمة أخرى كنصب أو  
نذف أو بلاغ كاذب . وهى مع ذلك قائمة على تقرير وقائع مزورة في صورة  
وقائع صحيحة

من هذا يتضح انه على رغم عناية الشارع بمحصر الطرق التي يرتكب بها التزوير لا تزال نصوص القانون قاصرة عن تحديد طبيعة التزوير . ومن أجل هذا يقول بلانش ان من أصعب الامور في قانون العقوبات تحديد الوصف الصحيح لكل حادثة تقع وتكون منطوية على تغيير الحقيقة <sup>(١)</sup> فها هو اذن الحد الفاصل بين الافعال التي تدخل في دائرة التزوير في المحررات وغيرها من الافعال التي تتضمن تغييراً للحقيقة في محرر ولكنها مع ذلك لا تعد تزويراً ؟

يقول بلانش جواباً على هذا ان من الثابت المقرر ان كل تغيير للحقيقة لا ينطبق على طريقة من الطرق التي نص عليها القانون لا يمكن ان يتكون منه فعل التزوير <sup>(٢)</sup> . ولكن هذا القول لا يفيد شيئاً بعد ان بينا ان نفس الطرق التي نص عليها القانون غير مأمنة .

ويقول شوفو وهيلي انه لكي يمد الفعل تزويراً معاقباً عليه يجب (اولاً) ان يدخل في احدى الصور التي نص عليها القانون ( وثانياً ) ان يكون قد ارتكب بغير علم الشخص الذي يناله من ورائه ضرر <sup>(٣)</sup> . فالشرط الاول من هذين الشرطين هو عين الشرط الذي وضعه بلانش . وأما الشرط الثاني فلا ينطبق الا على أحوال التزوير التي ينسب فيها المزور الى شخص آخر محرراً لم يصدر منه

والواقع انه كلما نسب شخص الى آخر محرراً أو عبارة أو جزءاً من محرر لم يصدر منه ولم يكتب بعلمه وموافقته سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات أو باتتعال شخصية الغير أو باستبدال الاشخاص أو بطريق الاصطناع أو

(١) بلانش ٣ فقرة ١٢٨ ص ١٦٨

(٢) بلانش ٣ فقرة ١٢٩ ص ١٨٠

(٣) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٤٣

التقليد أو بتغيير اقرار أولى الشأن أو بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . أو حذف من محرر عبارة أو جزءاً لم يوافق صاحب الشأن على حذفه ولم يقع بعلمه ورضاه فذلك هو التزوير في حقيقة معناه . ولا يبقى بعد هذا سوى البحث عن توفر الضرر والتقصّد الجنائي

لكن التزوير لا يقتصر على الأحوال التي ينسب فيها المزور الى شخص آخر محرراً أو جزءاً من محرر لم يصدر منه . بل يدخل فيه أيضاً أنواع من المحررات صادرة ممن نسبت اليهم وليست مسندة زوراً الى أشخاص آخرين ولكنها تتضمن تغييراً للحقيقة من نوع ما يعد تزويراً . والمحررات التي من هذا القبيل هي التي قد يتعذر فيها التمييز بين ما يعد تزويراً وما ليس بتزوير

ويمكن القول بوجه الاجمال أن كل تغيير للحقيقة يرتكب في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع — أى بالطرق المادية — يعد تزويراً ولا نزاع فيه . وليس كذلك كل تغيير للحقيقة يرتكب في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع . فاذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا من موظف صومى في محرر رسمى مختص بتحريره فيكفى لاعتبار الفعل تزويراً أن يكون تغيير الحقيقة واقعاً على شيء مما كان الفرض من تحرير ذلك المحرر ادراج به كما تقول المادة ١٨١ . أما اذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا من أحد الافراد سواء في محرر رسمى أو في محرر عرّف فيها موضع الشك والاشتباه بين الافعال التي تعد تزويراً والتي ليست كذلك

وأهم ما دار عليه البحث في هذا الصدد مسئلتان ( ١ ) العقود الصورية . و ( ٢ ) الاقرارات الفردية

( ١ ) هل الصورية من نوع التزوير — مسألة انقسمت فيها آراء الشراح واختلفت فيها أحكام المحاكم . فما لا شك فيه أن الصورية تتضمن

اخفاءً أو تغييراً للحقيقة لأن العقد الصوري هو العقد الذي يتفق المتعاقدان على أن يثبتا فيه وقائع أو أموراً تخالف حقيقة ما يريدانه كاتبات تصرف لم يحصل أو دين لا وجود له أو كاخفاء طبيعة العقد المتفق عليه بينهما بجعل الهبة بيعاً والبيع قسمة ونحو ذلك أو كتغيير الثمن المتفق عليه في عقد بيع أو الشروط المتعلقة بالعقد وهكذا . ويكون هذا الاخفاء أو التفسير مقصوداً لغرض أو مصلحة خاصة . ولكن الذي يصح ان يكون موضعاً للشك هو ما اذا كان هذا التغيير يمكن ان يبلغ مبلغ التزوير فيعاقب عليه القانون . وليس في نصوص القانون ما يرشد الى حقيقة الرأي الواجب اتباعه . فبينما نرى القانون المدني يبيح الصورية في حالة خاصة وهي الهبة الموصوفة بصفة عقد آخر ( المادة ٤٨ مدني ) اذا بالقانون التجاري يعاقب عليها في حالة أخرى وهي المنصوص عليها في المادة ١٣٦ منه اذ تقول ( تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وان حصل يعد تزويراً )

على ان مما لا نزاع فيه ان الصورية لا تعد تزويراً معاقباً عليه اذا كان الغرض الذي أرادته المتعاقدان باخفاء حقيقة التعاقد الذي تم بينهما مشروطاً ببيع يعمل في صورة عقد صالح أو معاوضة . أو كقسمة عملت في صورة عقد بيع . ففي مثل هذه الاحوال لا يمكن أن يترتب على الصورية مسئولية جنائية اذ لا ضرر على احد من هذه العقود <sup>(١)</sup>

كما ان هناك انواعاً أخرى متفقا على عدم جواز المعاقبة عليها ولو كان من شأنها الاضرار بالغير مادام القانون قد سن وسائل أخرى غير جنائية لتلافي الضرر الناشئ عنها كالهبة الموصوفة بصفة عقد بيع فلن يهمل ابطال مفهومها ان يطرق أبواب المحاكم المدنية ولا داعي الى اللجوء الى أحكام قانون العقوبات <sup>(٢)</sup>

(١) جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ ققرة ٥٠

(٢) جارسون ققرة ٥١ — جارسون ٤ ققرة ١٣٧٤ ص ١٢٧ — انظر حكم محكمة

مصر الاستئنافية في ٢٦ فبراير ١٩٠٣ ( الحقوقي ١٨ ص ٨٦ )

أما فيما عدا الانواع المتقدمة فالشرح مختلفون في الرأي فمن قائل بوجود العقاب وهو بلانش ومن قائل بعدم العقاب ومنهم شوفو وهيلي وجارو

أما بلانش فيرى ان العقاب على الصورية واجب لان القانون قد وضع احكاما عامة للتزوير ويبين فيها الطرق التي يرتكب بها ولم يستثن منها الحالة التي يقع فيها تغيير الحقيقة باتفاق المتعاقدين . فالخراج الصورية من أحكام التزوير تتميز لا يبرره القانون ولا يتفق مع عموم النص . غير انه لا يرى ان كافة أنواع الصورية تدخل في حكم التزوير بل يستثنى الحالات التي يعاقب عليها القانون على أنها جرائم من نوع آخر . وما بقي بعد ذلك يقسمه الى قسمين قسم لم يتوفر فيه القصد الجنائي وهذا لاعقاب عليه ولو اصاب الغير ضرر بسببه لفقدانه ركنا من أركان التزوير . وقسم يتوفر فيه القصد الجنائي ومن شأنه الاضرار بالغير وهذا القسم يأخذ حكم التزوير لا كتمال اركانه (١)

وحجة بلانش في وجوب العقاب واهية لانه يعتمد في رأيه على ان نصوص القانون لم تميز بين نوع وآخر من أنواع تغيير الحقيقة وعلى ان الصورية تدخل في الطرق التي نص عليها القانون في مواد التزوير . ولكننا رأينا فيما سبق ان هذه الطرق غير مانعة . والذي يجب ان يدور عليه البحث هنا هو هل الصورية جامعة للصفات المميزة لطبيعة التزوير أم هي نوع آخر من تغيير الحقيقة لا علاقة له بالتزوير وذلك ما لم يتعرض له بلانش

وتكاد المحاكم الفرنسية والمصرية تتبع رأى بلانش في أن الصورية نوع من التزوير وهي تعاقب عليها اذا استجمعت الأركان اللازمة لتكوين جريمة التزوير فمن ذلك أن محكمة النقض الفرنسية عاقبت بعقاب التزوير موثقاً تواطؤ مع متعاقدين وزاد في عقد البيع الذي قام بتحريره ثمن العقار المبيع ليغش

المرتهنين العقاريين في حقيقة قيمة ذلك العقار<sup>(١)</sup>  
ومن ذلك ما حكمت به محكمة النقض المصرية من أن تغيير حدود  
الأراضي المبيعة وكيفية الحصول باتفاق المتعاقدين في عقد بيع عند ما يكون  
العقد ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً والمراد من ذلك مع سوء القصد حرمان الغير  
من حقه في الشفعة بعد تزويراً في أوراق عرقية واقعاً تحت حكم المادتين  
١٨٣ و ١٧٩ من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup>

أما رأى شوفو وهيلي فينحصر في أن الصورية لا تخرج عن كونها كذباً من  
نوع الغش المدني لا من نوع التزوير الجنائي ولا تنطبق على المادة الخاصة  
بالتزوير المادي لأنه لم يحصل تغيير مادي في العقد المتضمن للصورية ولأن  
الامضاءات والبيانات التي تضمنها العقد صحيحة كلها من هذه الوجهة . ولا  
على المادة الخاصة بالتزوير المعنوي لأن الاتفاق الصوري هو عين ما اراد  
المتعاقدان اثباته بالعقد<sup>(٣)</sup>

ولكن هذه الحجة واهية أيضاً لأن الاتفاق الصوري يصح أن يوصف  
بأنه تغيير للحقيقة بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وهذا من  
طرق التزوير المعنوي المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع

ولعل أصح الآراء في هذا المعنى هو الرأي الذي أدلى به جارو وهو رأى  
يصح أن يتخذ قاعدة عامة للتمييز بين ما يصح أن يعد من ضروب الكذب  
تزويراً في المحررات وما لا يصح أن يسمى تزويراً

يقول جارو أن لا تزوير حيث يكون الإقرار (déclaration) متعلقاً  
بأمر شخصي للمقر وكان الكذب الذي تضمنه ذلك الإقرار قاصراً على

---

(١) نقض فرنسي في ٣ سبتمبر ١٨٧٤ ( انظر ملحق موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير

قرة ١٤٧ )

(٢) نقض ٩ مايو ١٩٠٣ ( المجلوعة ٤ عدد ٩١ )

(٣) شوفو وهيلي ٢ قرة ٦٥١

مركزه الشخصي . لان القانون لا يريد ان يضع الناس بين حالتين اما تضييع مصالحهم الشخصية بتقرير الحقيقة على علائها واما الوقوع تحت طائلة العقاب اذا هم قرروا ما يخالف الحقيقة . ولهذا قصر القانون دائرة التزوير على الاقرارات التي بها ينسب المزور فعلاً أو صفة الى شخص آخر على غير حقيقة أو يقتصب مركز شخص آخر أو صفته<sup>(١)</sup>

ومعنى هذا بعبارة أوضح أن المزور هو الذي يتعدى فعله مباشرة الى الغير أما باغتصاب حق أو صفة لذلك الغير بواسطة المحرر المزور واما بنسبته الى ذلك الغير فعلاً أو صفة لا حقيقة لها . فعنه واقع دائماً على رأس غيره مباشرة أما الذي يتعاقد بمقد صوري فانه يتعاقد على ماله شخصياً من حقوق أو صفات فإذا تصرف فلا يتصرف في مال الغير أو حقوقه أو صفاته وإنما يتصرف في شيء خاص بشخصه . فإذا ترتب على فعله ضرر للغير فأنما يكون ذلك من طريق غير مباشر لأن تصرفه لم يتناول حقوق الغير وإنما كان قاصراً على حقوقه هو

مثال ذلك — باع شخص عقاراً الى آخر ولكي يسد الشفعة على الجار ترك الجزء المجاور لأرض الجار ولم يذكره في عقد البيع وحدد العقار المبيع بمحدود غير حدوده الحقيقية . فتصرفه هذا قائم على ملكه الشخصي وله بطبيعة الحال أن يبيعه كله أو أن ينتقص جزءاً منه لأن ذلك داخل في حقوق ملكيته . فإذا كان يقصد من انتقاص ذلك الجزء الاضرار بالجار فليس معنى ذلك أنه خرج في تصرفه عن حقوقه الشخصية . وغاية ما يقال أنه أساء استعمال حقه اضراراً بالجار . وهذا أمر يصح للجار ان يتداركه بالطرق المدنية اما باثبات حقيقة التعاقد وابطال مفعول المقد الصوري واما بطلب التعويض

مثال آخر — مدين حجز على منقولاته فباعها الى آخر بمقد صوري وجعل

تاريخه سابقاً على الحجز . لم يخرج المدين في تصرفه هذا عن حدود ملكه وان كان قد أراد به الاضرار بالدائن الحاجز وتهريب أمتعه من الحجز ولكن للدائن أن يبطل مفعول هذا العقد بأثبات صورته

كل هذا شيء والفعل الذى يرتكبه المزور شيء آخر فان المزور لا يتصرف فى ملكه الشخصى ولا فى حقوقه الشخصية وانما يتصرف فى ملك الغير أو حقوقه أو صفاته فكل تغيير للحقيقة لا يكون أساسه اغتصاب حق للغير أو نسبة امر أو صفة الى الغير لا يعد تزويراً

فالصورية اذن خارجة عن نطاق التزوير ولا عقاب عليها الا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٣٦ من القانون التجارى سواء كان العقد المتضمن لها رسمياً أو عرفياً . فاذا كان العقد رسمياً وكان الموظف العمومى المختص بتحريره يعلم ان العقد صورى فان تواطؤه مع المتعاقدين على تحرير هذا العقد الصورى لا يمكن ان يكون سبباً فى معاقبته بمقوِّبة التزوير لان الفعل خارج عن نطاق التزوير<sup>(١)</sup>

(٢) **الاققرارات الفردية** — واذا قد فرغنا من الكلام على الصورية التى هى عبارة عن تعاقد بين شخصين أو أكثر على أمور لا حقيقة لها نتكلم على الاققرارات الفردية ( *déclarations unilatérales* ) أى الاققرارات أو التقارير التى تصدر من طرف واحد . وهذه الاققرارات على أنواع كثيرة وبعضها يصح ان يعد تزويراً معاقباً عليه والبعض الآخر لا يعد تزويراً

ما لا يعد تزويراً — أهم الاققرارات التى لا تعد تزويراً معاقباً عليه هى الاققرارات المتعلقة بدفع الرسوم المقررة بمقتضى القوانين واللوائح . فمن ذلك الاقرار الكاذب الذى يصدر من أحد الافراد بمقدار دخله السنوى ليكون أساساً لتقدير قيمة ضريبة الدخل أو الايراد التى تفرض عليه . فان هذا الاقرار

(١) جاردو ٤ قرة ١٣٨٥

على ما فيه من كذب لا يعد تزويراً ولو أثبت في محرر رسمي أو عرفي . ومنها  
الاققرارات التي تحصل من التجار أمام موظفي مصلحة الجمارك عن مقدار قيمة  
البضائع الواردة اليهم توصلا الى تقدير الرسم المستحق عليها فانها لا تعد تزويراً  
ولو تضمنت ما يخالف الحقيقة واثبتت في أوراق رسمية أو عرفية <sup>(١)</sup> . ومنها  
الاققرارات التي تحصل من أرباب الدعاوى بشأن القيمة المرفوع بها الدعوى  
توصلا الى تقدير الرسوم المستحقة عليها <sup>(٢)</sup> . والاققرارات التي تحصل من  
أصحاب العقود وتغير فيها القيمة الحقيقية لهذه العقود توصلا الى تخفيض  
الرسوم المستحقة على تسجيلها <sup>(٣)</sup>

وعلة عدم اعتبار هذه الاققرارات الكاذبة تزويراً معاقباً عليه انها ليست  
محل ثقة لما يتوقع من رغبة المقر في تخفيض قيمة الرسم المطلوب منه اذاؤه .  
فضلاً عن ان المصالح المختصة بتحصيل أمثال هذه الرسوم كل السلطة في فحص  
هذه الاققرارات والتحقق من مبلغ مطابقتها للحقيقة في كل وقت سواء قبل  
تحصيل الرسوم او بعدها .

فاذا انضح كذب المقر فيما قرر فان لوائح الرسوم تكتفي عادة بالنص على  
تحصيل فرق الرسم المستحق وقد تعرض غرامة على المقر في بعض الأحوال  
ولكن الفعل لا يعد تزويراً على كل حال <sup>(٤)</sup>

وبزيد جازو على ما تقدم من الأسباب جرياً على قاعدته التي وضعها أن  
الاققرارات في مثل هذه الأحوال انما يقوم على أمر شخصي المقر والكذب الذي

---

(١) جازو ٤ فترة ١٣٧٧ ص ١٣٦ — ١٣٧ . انظر مع ذلك حكماً بالعتاب على  
التزوير في مثل هذه الحالة في الدالوز ١٨٧٣ — ١ — ١٦٦

(٢) انظر لائحة الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية الصادرة في ١٧ أكتوبر ١٨٩٧ مادة ٢٤

(٣) جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ فترة ٥٧٩ — بلانش ٣ فترة ١٣٧ — ملحق

دالوز تحت كلمة تزوير فترة ١٥٠

(٤) شوفو وهيلي ٢ فترة ٦٥٧ جارسون فترة ٥٧٩

تضمنه ذلك الاقرار متعلق بمركز المقر الشخصي وليس فيه اغتصاب لصفة أو حق لشخص آخر ولا هو بصالح لأن يعد سنداً يحتاج به على الغير . فضلاً عن أنه لا يصح ان يضع القانون الناس بين أمرين اما توضيحية مصالحهم الشخصية بتقرير الحقيقة واما الوقوع تحت طائلة العقاب اذا هم قرروا ما يخالفها<sup>(١)</sup>

الافراءات الطائفة التي تمرحل في التزوير المعنوي — أما الافراءات الفردية التي يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويراً فعلي نوعين ( ١ ) اقرارات ينسب فيها المقر الى شخص آخر امراً أو صفة على غير حقيقة و ( ٢ ) لقرارات ينتحل فيها المقر شخصية الغير

( ١ ) أما النوع الاول فيكون مركز المقر فيه شبيهاً بمركز الشاهد وتكون أقواله من أجل ذلك محل ثقة . فكما ان الشاهد اذا كذب في أقواله يعاقب بعقوبة شهادة الزور كذلك من يقرر على خلاف الحقيقة في محرر رمي بيانا أعد المحرر لاثباته يعاقب بعقوبة التزوير

وأنهم ما يدخل في هذا النوع التقريرات التي تحصل في المحررات المتعلقة باحوال الانسان ( actes de l'état civil ) كدفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق . فيعد مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير من يقرر كذباً في دفتر المواليد ان طفلاً ولد من امرأة ليست أمه الحقيقية<sup>(٢)</sup> . ومن يقرر لدى الموظف المختص ان امرأته وضعت طفلاً مات عقب ولادته مع انه لم يحصل وضع ولا وفاة<sup>(٣)</sup> . ومن يقرر كذباً أمام المأذون انه وكيل الزوجة أو ولي أمرها<sup>(٤)</sup>

---

(١) جارد ٤ فقرة ١٣٧٦ — ١٣٧٧

(٢) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٧٢ — انظر بكس ذلك حكم محكمة جنايات مصر في ٢٢ ابريل ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ عدد ٥٥)

(٣) سبى ١٨٣١ — ٢ — ٩٦

(٤) انظر حكم محكمة الاسكندرية في ٢ مارس ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ من ٨٢)

ومن يبلغ عن وفاة امرأة باسم معين حالة كون المتوفاة امرأة أخرى باسم آخر (١)  
(٢) وأما النوع الثاني فيشمل الاقرارات التي ينتحل فيها المقر شخصية الغير . فكل اقرار يتسمى فيه المقر باسم شخص آخر يعد تزويراً بانتحال شخصية الغير بغض النظر عن موضوع ذلك الاقرار لأنه ينبئ عليه نسبة أمر أو فعل أو وصقة الى شخص آخر على خلاف الحقيقة (٣)

ومما يكثر وقوعه من هذا النوع من الاقرارات أن يتسمى شخص باسم آخر في تحقيق جنائي . ويظهر لأول وهلة أن حالته لا تختلف عن حالة غيره ممن ينتحلون شخصيات مكذوبة في محررات رسمية وان من الواجب عقابه ولو لم يوقع على المحضر . فاذا أمضى بالاسم المنتحل كان أولى بالعقاب لأن ذلك يعد تزويراً بوضع امضاء مزور فضلاً عما وقع منه من انتحال شخصية الغير

ولكن بلانش يرى أن المتهم لا يعاقب في حالة ما اذا انتحل شخصية الغير ولكنه لم يوقع على المحضر بامضاء مزور لأن محضر التحقيق لم يعد لاثبات شخصية المتهم الحقيقية ولا اسمه الحقيقي بل لاثبات أقواله على علاقتها فله أن ينتحل ما يشاء من الشخصيات والاسماء لأن ذلك من ضروب الدفاع المباح له . أما اذا وقع على المحضر بامضاء مزور فانه يعاقب في هذه الحالة بعقوبة التزوير ولو كان الاسم الذي اتخذته لنفسه خيالياً (٤)

أما جاروفيوافتي بلانش على وجوب العقاب اذا أمضى المتهم المحضر بامضاء مزور ولو كان الاسم الذي انتحله خيالياً . ولكنه يرى فوق هذا وجوب العقاب أيضاً متى انتحل المتهم اسم شخص معين ولو لم يوقع باسمه على المحضر لجواز أن ينال ذلك الشخص ضرر من فعل المتهم (٥)

---

(١) نقض ٢ ابريل ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ١٠٢ )

(٢) انظر الاحكام السابق ذكرها عند الكلام على التزوير المعنوي بانتحال شخصية الغير

(٣) بلانش ٣ فقرة ١٣٤

(٤) حارو ٤ فقرة ١٣٧٨

أما المحاكم الفرنسية فقد استقر رأيها على وجوب العقاب إذا انتحل المتهم اسم شخص معين لاحتمال وقوع الضرر بذلك الشخص من وراء ذلك <sup>(١)</sup> . ولا يهم بعد هذا أن يكون قد وقع باسم ذلك الشخص أو لم يقع <sup>(٢)</sup> . ويكون الحكم كذلك ولو كان الشخص المنتحل اسمه قد توفي لجواز أن يسمى ذلك الى ذكره <sup>(٣)</sup> . أما إذا انتحل المتهم اسماً خيالياً فلا عقاب عليه لأن ذلك يدخل في حدود الدفاع المباح ولا يمكن أن يضر أحداً <sup>(٤)</sup> . ويكون الحكم كذلك ولو أمضى المحضر بذلك الاسم الخيالي <sup>(٥)</sup>

وأما المحاكم المصرية فيظهر أنها انتهت الى ما اخذت به المحاكم الفرنسية فهي ترى أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في محضر رمي لا يعد وحده تزويراً سواء كان مصحوباً بامضاء أو غير مصحوب وإنما يكون التزوير فيما لو غير اسمه باسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا التغيير <sup>(٦)</sup>

## الركن الثاني - الضرر

لا يكفي لتكوين جريمة التزوير وقوع تغيير للحقيقة في محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً بل يجب أن يترتب على هذا التغيير ضرر أو ان يكون من شأنه أحداث ضرر للغير . ولهذا كان الضرر ركناً أساسياً في جريمة التزوير

(١) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٧

(٢) دالوز ١٨٧١ — ١ — ١٢٨

(٣) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٨٢

(٤) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١١٠

(٥) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٧

(٦) انظر الاستئناف في ١٨ ابريل ١٨٩٧ (الحقوق ١٢ ص ١٥٨) — والنقض

٥ يونيو ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٨٥) — وبمحكمة جنائيات مصر في ١١ يونيو ١٩٠٥

(الاستقلال ٤ ص ٤٤٤) — وقرار قاضي حالة الزقازيق في ١١ يناير ١٩١٢ (المجموعة

١٣ عدد ٦٦) وانظر مع ذلك الاستئناف ٢٢ أكتوبر ١٨٩٥ (القضاء ٣ ص ٦٦)

فإذا انعدم الضرر فلا جريمة ولا عقاب <sup>(١)</sup>

فإن ذلك ما حكمت به محكمة مصر الابتدائية من أنه لا عقاب على التزوير في أوراق خصوصية إلا إذا كان من شأنه أن يلحق ضرراً بأحد سواء كان الضرر مادياً أو أدبياً فلا عقاب على من يصطنع كتاب توصية يقصد به نيل وظيفة إذا كان الكتاب المزور ليس من شأنه أن يلحق ضرراً بسمعة أو شرف من نسب إليه الكتاب أو أى شخص آخر <sup>(٢)</sup>. وحكم أيضاً بأن لا ضرر ولا عقاب إذا كان التزوير واضحاً بشكل لا يخدع أحداً <sup>(٣)</sup>. وبأن لا عقاب على من باع لآخر عقاراً بعقد صوري ثم زور عقداً يبيع هذا العقار نفسه له ولامرأته لأن هذا العقد المزور لا يمكن أن يحدث منه ضرر لمن اشترى بالعقد الصوري لأن الملكية لم تنتقل إليه أبداً ولا لدائى المالك الحقيقى لأن العقار لم يتحول عن ملكيته <sup>(٤)</sup>

ولا يتصور الضرر إلا إذا كان المحرر المزور قد أدخل بحق أو مصلحة للغير بحمها القانون . فإذا كان الغرض من التزوير انشاء سند لاثبات مركز قانونى حقيقى فلا يكون الفعل تزويراً معاقباً عليه . فالمدى الذى أدى ما عليه من الدين لدائته ولكنه لم يأخذ منه مخالصة لا يعاقب إذا زور مخالصة ليجتج بها على دائته <sup>(٥)</sup>

وقد يزور شخص محرراً ابتغاء الحصول على حق كان فى استطاعته الوصول إليه بالطرق الشرعية كدائى يزور سنداً لاثبات دين له فى ذمة مدينه . فهل

(١) جارد ٤ فقرة ١٣٩٤ — جارسون واد ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٩٢ — شوفو

وميل ٢ فقرة ٦٧٢ — بلانش ٣ فقرة ١٣٩

(٢) مصر الابتدائية فى ١٢ فبراير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٥٦)

(٣) انظر نقض ١١ مارس ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٦٢)

(٤) الاستئناف فى ٢٥ فبراير ١٩٠١ (المجموعة ٤ عدد ١٣)

(٥) جارد ٤ فقرة ١٣٩٦ — انظر بكسر ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية فى ١٣

مايو ١٨٣١ (دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٥٢)

يعاقب على التزوير في هذه الحالة ؛ أما الشراح فعلى خلاف في ذلك فمن قائل ان هذا الفعل لا يعد تزويراً معاقباً عليه <sup>(١)</sup> . ومن قائل يجب التفرقة بين ما اذا كان السند المزور قد استعمل ضد المدين أو ضد غيره كما لو زور الدائن كميالة على مدينه بالدين المستحق وحول هذه الكميالة الى شخص ثالث فيكون العقاب واجباً في الحالة الثانية دون الأولى <sup>(٢)</sup> . ومن قائل أن الفعل تزوير معاقب عليه في كل الأحوال لأن من شأنه أحداث الضرر للغير لأنه على الأقل يسهل للدائن سبيل الوصول الى حقه ويجعل هذا الحق أقل عرضة للمنازعة <sup>(٣)</sup>

وقد جرت المحاكم الفرنسية على هذا الرأي الأخير معتمدة على أنه لا يجوز بحال أن يخلق الانسان لنفسه سنداً كتابياً <sup>(٤)</sup> وأخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي أيضاً فقررت في قضية استعمال ورقة مزورة أن الاستعمال معاقب عليه ولو كان الفرض الوصول الى حق ثابت شرعاً <sup>(٥)</sup> على أن من المنفق عليه أن العقاب يكون واجباً اذا زور الدائن سنداً بدين وكان الدين لم يحل ميعاد استحقاقه أو كان غير خال من النزاع أو كان المدين قد أفلس <sup>(٦)</sup> . وبهذا أخذت محكمة النقض المصرية اذ قررت أنه يعد مرتكباً لجريمة التزوير من اصطنع سنداً بقصد اثبات حق متنازع فيه أو قبض دين لم يحل اداؤه لأن التزوير في هاتين الحالتين من شأنه أن يحدث ضرراً <sup>(٧)</sup>

- 
- (١) جارو ٤ فقرة ١٣٩٦ — شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٨٠ — ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٧٦ .  
 (٢) كارنوج ١ ص ٣٨٩  
 (٣) بلانش ٣ فقرة ١٤٦  
 (٤) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٦٠  
 (٥) تقض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ٣ )  
 (٦) جارسون فقرة ١٢٥ — جارو ٤ فقرة ١٣٩٦ ص ١٨٠  
 (٧) تقض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ ( المجموعة ٢١ عدد ٣٩ ) انظر أيضاً الاستئناف ٢٤ اكتوبر ١٨٩٩ ( المجموعة ١ ص ٩٢ )

ويكفي للعقاب أن يكون الفعل من شأنه أحداث ضرر أياً كان نوعه لا فرق في ذلك بين أن يكون مادياً أو أدبياً حالاً أو محتمل الحول. وليس ضرورياً أن يلحق الضرر شخصاً معيناً بل يكفي أن يكون من شأن التزوير أحداث ضرر اجتماعي

الضرر المادي — هو أكثر أنواع الضرر وقوعاً لأن غرض المزور يكون في غالب الأحيان موجهاً الى سلب ثروة المجنى عليه . فمن زور على آخر عقد بيع أو اجارة أو سنداً بدين أو مخالصة أو ابراء الخ وجب عقابه لتحقيق الضرر المادي <sup>(١)</sup> . ويجب العقاب على التزوير ولو كان الضرر المادي المترتب عليه قليلاً . فمن أضاف الى سند دين مدنى عبارة (وتحت اذن ) يعاقب بمقوبة التزوير لان هذه العبارة تغير طبيعة الدين وتجعله تجارياً <sup>(٢)</sup>

الضرر الادبي — هو ما يمس الانسان في عرضه أو شرفه أو كرامته ومن المتفق عليه أن الضرر الادبي كاف للعقاب على جريمة التزوير <sup>(٣)</sup> فيعاقب بمقوبة التزوير من يزور خطاباً ويمضيه بامضاء شخص آخر ويضمن هذا الخطاب طعنًا في المرسل اليه أو عبارات مهينة لمن نسب اليه الخطاب <sup>(٤)</sup> . ومن يحرق بلاغاً كاذباً وينسبه الى شخص آخر <sup>(٥)</sup> . ومن يحرق خطاباً باسم آخر ويقرأ فيه فتاة على الخروج من منزل والديها <sup>(٦)</sup> . ومن يزور خطاباً باسم آخر ويرسله الى ثالث ويهدده فيه باغلاق محله ان لم يعط صوته في الانتخاب الى شخص

---

(١) انظر نقض ٥ يونيو ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٨٤)

(٢) دالوز ١٨٥٠ — ٥ — ٢٣٢

(٣) جازو ٤ فقرة ١٣٩٨ — شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٧٢ — بلانش ٣ فقرة ١٤٣

(٤) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٣٤

(٥) دالوز ١٨٩٦ — ١ — ٤٤٠

(٦) الباندكت ١٨٣٨ — ٢ — ٤٠

معين<sup>(١)</sup> . ومن يسمى في تحقيق جنائى بامم شخص آخر معين<sup>(٢)</sup>

**الضرر المحتمل الوقوع** — ليس بشرط ان يحل الضرر بالجنى عليه فعلا بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع وقت ارتكاب الجريمة<sup>(٣)</sup> . فمن صنع لنفسه توكيلا صادراً من شخص آخر يعاقب بعقوبة الزور لاحتمال أن يضر ذلك التوكيل بمصالح الجنى عليه<sup>(٤)</sup> . ومن زور سنداً بدين على قاصر يعاقب ولو أن السند قابل للبطلان لجواز أن لا يتمسك القاصر بحق الابطال<sup>(٥)</sup> . كذلك من يزور عقد بيع على شخص وهو في مرض الموت<sup>(٦)</sup> . وقد حكم أيضاً بأنه لا يمكن أن يقال أنه لا ضرر في تزوير عقد بيع لأنه ان لم يحصل لشخص المزور ضده فيمكن أن يحصل لورثته<sup>(٧)</sup> . وبأن حضور شخص أمام مأمر العقود الرسمية ونسبته أقوالاً كاذبة الى شخص آخر لم تصدر منه يعد تزويراً ما دامت هذه الأقوال تكون اتفاقاً مضراً أو محتمل الضرر<sup>(٨)</sup> . وبأنه لا يشترط في الضرر لعقوبة التزوير أن يكون نتيجة لازمة للورقة المزورة بل يكفي أن يكون الضرر محتملاً بسببها وبناء على ذلك كان من المقرر أن التزوير يعاقب عليه اذا كانت الورقة تصلح لان تكون فقط أساساً للمطالبة بحق من الحقوق<sup>(٩)</sup> . وبأن تزوير شهادة ميلاد بقصد الالتحاق بأحدى المدارس معاقب

(١) دالوز ١٨٨٠ — ٢ — ٣٧

(٢) نقض ٥ يونيه ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٨٥)

(٣) جارد ٤ قرة ١٣٩٩ — بلانش ٣ قرة ١٤٠ — شوفو وهيلي ٢ قرة ٦٧٣

(٤) دالوز ١٨٤٩ — ١ — ٣٢

(٥) نقض ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ (الحاكم ٦ ص ٤٥١) — دالوز تحت كلمة تزوير

قرة ١٥٤

(٦) نقض ١٣ ابريل ١٩٠٧ (الاستقلال ٦ ص ٧٠)

(٧) نقض ٧ مايو ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ٢٠٧)

(٨) نقض ١١ يونيو ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ٣٤٢)

(٩) جنابات مصر ٢٩ يولي ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ١٧٧)

عليه والضرر منها محتمل لان هذه الشهادة قد تتخذ أساسا لاثبات السن في مسائل أخرى غير الغرض الذي زورها المتهم من أجله<sup>(١)</sup>

وينبني على أن احتمال وقوع الضرر كاف للعقاب على التزوير أن التزوير يعاقب عليه ولو لم تستعمل الورقة المزورة . وهذا ظاهر من نص المادتين ١٨٢ و ١٨٣ ع اللتين جعلتا الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير . وقد حكمت محكمة النقض بأنه ينقض الحكم القاضي بأن استعمال الاوراق المزورة شرط في عقاب التزوير اذ أن فعل كل منهما جريمة على حدته ويكفي لتحقيق التزوير احتمال حصول ضرر للمرتكب ضده<sup>(٢)</sup>

كذلك لا يسقط جريمة التزوير تمزيق المتهم للسند المزور الا اذا أمكن أن يستفاد من هذا أنه انما زوره على سبيل المزاح ولم يقع ذلك منه بقصد جنائي<sup>(٣)</sup>

وكذلك لا يسقط جريمة التزوير اعلان المزور أنه لا ينوى استعمال المحرر المزور أو التمسك به<sup>(٤)</sup>

ويجب عند البحث في وجود الضرر أو احتماله الرجوع الى الوقت الذي تحرر فيه العقد المزور فليس للمتهم أن يتمسك بالتصديق الذي حصل أخيراً من المجنى عليه على الامضاء المزور<sup>(٥)</sup>

**الضرر الاجتماعي** — يعاقب على التزوير أيضا ولو لم يترتب عليه ضرر لفرد معين بل كان ضرره واقعا على المجتمع برمته سواء كان ذلك الضرر ماديا أو أدبيا حالا أو محتمل الوقوع<sup>(٦)</sup>

(١) نقض ١٩ ابريل ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١٠٠ )

(٢) نقض ١١ ديسمبر ١٨٩٧ ( القضاء ٥ ص ٦٤ )

(٣) جارسون ققرة ١١١ — جازو ٤ ققرة ١٤٦٧ ص ٢٨٢

(٤) جازو ٤ ققرة ١٤٦٧ ص ٢٨١

(٥) نقض ١٦ مارس ١٩٠٩ ( المجموعة ١٠ عدد ٨٣ )

(٦) جازو ٤ ققرة ١٣٩٧ — بلانش ٣ ققرة ١٤٤ — جارسون ققرة ١٤٤

أما الضرر المادى فأظهر صورته ما يقع على أموال الحكومة . فكلما زور شخص سنداً بدين على خزانة الحكومة أو بملكية أرض من أراضي الحكومة كان الضرر المترتب على التزوير ضرراً اجتماعياً وواجب العقاب . كذلك يعاقب من زور سنداً يفيد سداد الضريبة المستحقة عليه للحكومة . غير أن بعض الاقارار الكاذبة التى يقصد بها تخفيض مقدار الرسوم المستحقة للحكومة يكفى فيه بالغرامة المالية كما قدمنا ولا بعد تزويراً معاقباً عليه كذلك يعاقب على التزوير الذى يسبب للمجتمع ضرراً أدياً ولهذا القاعدة تطبيقات شتى

فن ذلك أن المحاكم الفرنسية والمحاكم المصرية تعاقب على التزوير الذى يقع من الموظفين العموميين فى المحررات الرسمية بغير حاجة الى اثبات وقوع ضرر مادى لأنها ترى أن مجرد تغيير الحقيقة فى هذه المحررات يترتب عليه حتماً حلول الضرر أو احتمال حوله . ذلك بأن العبث بالأوراق العمومية يهدم الثقة بهذه الاوراق ويضيع قيمتها<sup>(١)</sup>

وقد حكم فى مصر بأن المحضر الذى يثبت فى محاضره أموراً لم تحصل فى الواقع يعد مزوراً فى أوراق رسمية ولو لم يحصل منها ضرر<sup>(٢)</sup>

كذلك شأن التزوير الذى يرتكبه الافراد فى المحررات الرسمية . ففى قضية اهتم فيها أشخاص بارتكاب تزوير فى دفتر تصديقات محكمة النجوم حكم

---

(١) دالوز تحت كلمة تزوير ققرة ١٤٠ و ٢٢٢ — ويلاحظ جارسون (قرة ١٨٨) وجارو (هائش ص ١٠٥ نوتة ١٨) ان الاحكام التى صدرت من المحاكم الفرنسية فى هذا المعنى كلها خاصة بتزويرات واقعة فى أمور ذات أهمية فى المحررات الرسمية كالتاريخ والاجراءات الواجب اتباعها والبيانات الواجب اثباتها أى فى اشياء مما اعدت هذه المحررات لاثباتها . فكل تزوير يقع فى غير هذه الاشياء ولو من الموظف العمومى لا يعاقب عليه لانعدام الضرر . وبذلك يمكن التوفيق بين هذه الاحكام والقواعد العامة

(٢) بنى سوييف الابتدائية فى ١٧ فبراير ١٩٠٢ (الحقوق ١٨ ص ٢٦٧)

بأن التزوير الذى من هذا القبيل يكون معاقباً عليه ولو لم يثبت حصول ضرر بالفعل وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العامة (١)

وفى قضية أخرى اتهم فيها شخص بتزوير قسيمة توريد تقود صادرة من محكمة أسبوط الجزئية حكم بأن التزوير فى الاوراق الرسمية يبنى عليه دائماً احتمال حصول الضرر وهو على الاقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التى لا بد من وجودها فى كل ورقة صادرة من السلطة العمومية (٢)

ومن ذلك أن من مصلحة المجتمع أن لا يدخل فى وظائف الحكومة الا من توفرت فيه شروط وصفات خاصة فن زور شهادة من الشهادات اللازمة للدخول فى الوظائف العمومية يعاقب لان من شأن هذا الفعل أن يسبب ضرراً اجتماعياً (٣)

ومن مصلحة المجتمع أن من يحكم عليه يستوفى جزاءه فاذا تسمى شخص باسم آخر محكوم عليه لى يجلس بدلا منه وأثبتت هذه الواقعة الكاذبة بدقتر السجن اعتبر الفاعل مزوراً فى ورقة رسمية وعوقب بمقوبة التزوير (٤)

ومما يهم المجتمع أيضاً ألا يفر المجرمون من قبضة القانون فالسارق الذى يزور محرراً على المسروق منه ببيعه المتاع المسروق يعاقب بمقوبة التزوير (٥) كذلك تقضى المصلحة العامة أن يؤدى كل فرد واجب الخدمة العسكرية فن يزور شهادة اعفاء من الخدمة العسكرية يعاقب طبقاً للقانون (٦) . وكذلك

(١) نقض أول ابريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٥)

(٢) نقض ١٥ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٥٧) — انظر أيضاً نقض ٢

يناير ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٣) و ١٩ يونيو ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٣٠٠)

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير مقرة ٣٩٨

(٤) الاستئناف فى ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ ، القضاء ٤ ص ٩٤ — دالوز تحت كلمة تزوير

مقرة ١٣٠

(٥) دالوز تحت كلمة تزوير مقرة ١٥٤

(٦) دالوز تحت كلمة تزوير مقرة ٣٩٩

يعاقب العمدة الذى يحرر شهادة مكدوبة بأن شخصاً مطلوباً للقرعة وحيداً  
أبويه<sup>(١)</sup>

ومن مصلحة المجتمع أن لا يحصل على الشهادات العلمية الا من كانوا أهلاً  
لها فمن يدخل الامتحان باسم شخص آخر ليحصل على شهادة باسم هذا الآخر  
يعد عمله تزويراً معاقباً عليه<sup>(٢)</sup>

كذلك حكم بأن من يزور تذكرة طبيب ليشتري بها مادة سامة مما حرم  
بيعه الا باذن خاص يرتكب تزويراً مضراً بالامن والنظام العام<sup>(٣)</sup>

## بحث

فيما بين التزوير ونظرية الاثبات من الاتصال

جاء بالمادة ١٨١ ع في عرض بيان الطرق التى يقع بها التزوير المعنوى فى  
المحررات الرسمية عبارة لها مقابل فى المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسى  
ويعاق عليها الشراح أهمية كبرى فيما يتعلق بتحديد دائرة التزوير الذى يعاقب  
عليه القانون . وهذه العبارة هى قول الشارع ( سواء كان ذلك بتغيير اقرار  
أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات أدراجه بها de recevoir )  
وزادت المادة ١٤٧ الفرنسية على ذلك قولها ( et de constater ) أى واثباته  
بها . وقد بنى جازو على هذه العبارة قاعدة عامة اتخذها أساساً للمعاقب على  
التزوير فى المحررات وجعلها شرطاً من شروط توفر الركن المادى فى كل جريمة  
تزوير . فقال<sup>(٤)</sup> ان هذا القيد الوارد بالمادة ١٤٧ ع ف ليس خاصاً بالتزوير  
المعنوى دون المادى ولا بالتزوير الذى يقع فى المحررات الرسمية دون العرفية

(١) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢١٨

(٢) النقض ٧ فبراير ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ١٩٦ )

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٣٩

(٤) جازو ٤ فقرة ١٣١٤

بل الواجب تعميمه في كل أنواع التزوير والقول بأن كل تغيير للحقيقة في محرر يجب لعقابه ان يكون التخيير وانما على شيء مما كان الغرض من المحرر تدوينه واثباته به . ومعنى هذا ان التزوير الذي يعاقب عليه القانون انما هو التزوير الذي يقع في محرر أعد لان يتخذ حجة على اكتساب حق أو نقله أو اثبات حق أو صفة أو حالة قانونية . فالذي يحمي القانون من التزوير ليس هو المحرر في ذاته — أى تلك العلامات والحروف التي ليس لها قيمة ذاتية — وليس هو شكل المحرر وصورته وانما هي الثقة التي يمكن ان توضع في ذلك المحرر . ولهذا يمكن القول بأن هناك تلازما شديداً بين نظرية التزوير ونظرية الاثبات وان كان قانون العقوبات قد تجاهل هذا الاتصال ولم ينص عليه صراحة (١) فاذا جردت عبارة القانون عن صيغتها القانونية كان معناها بعبارة بسيطة ان التزوير المعاقب عليه هو التزوير الذي يقع في محرر يمكن ان تتولد عنه عقيدة مخالفة للحقيقة عند من يقدم اليه ذلك المحرر وبعبارة أخرى المحرر الذي يمكن ان يتخذ دليلاً . صحيح ان أساس التزوير هو الكذب في المحررات ولكن ليس كل كذب صالح لان يكون تزويراً معاقباً عليه . وانما الذي يعاقب عليه القانون في التزوير هو الاخلال بالثقة العامة التي هي من مستلزمات الدليل الكتابي الذي أصبح روح المعاملات بين الناس ولكن جارو نفسه يقيد قاعدته بقيد (الاول) ان مسألة الاعتقاد مسألة نسبية فلا يجب اذن ان يكون الدليل المستفبط من المحرر دليلاً كاملاً

---

(١) بعض القوانين الاوربية جعل هذه القاعدة اساساً صريحاً لعقاب على التزوير فالأدلة ٢٢٧ من قانون العقوبات الالمانى تعاقب على التزوير كل من غير أو قلد بقصد جنائي سنداً رسمياً أو محرراً عرفياً صالحاً لان يتخذ حجة لاثبات الحقوق والملاقات القانونية. والمادة ٢٢٥ من قانون العقوبات الهولندي تعاقب من صنع أو زور محرراً يمكن أن ينشأ عنه حق أو التزام أو ابراء أو يكون قد أعد لان يتخذ حجة . والمادة ٤٠١ من قانون العقوبات المجرى تعاقب من صنع أو زور بنفسه أو بواسطة غيره محرراً عرفياً واستعمله لاثبات حق أو التزام أو اسقاطه أو تمديده

أو أن يقصر التزوير على المحررات التي أعدت من وقت تحريرها لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى المعروف في القانون بل يجب أن يدخل فيه كل محرر يمكن أن يكون صالحاً لأن يتخذ دليلاً في ظرف معين . فكل محرر يصلح لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق مهما كان نوع ذلك المحرر يصح أن يعد تغيير الحقيقة فيه تزويراً معاقباً عليه . لأن السند في حكم قانون العقوبات هو كل محرر معد بحكم طبيعته أو بحكم محتوياته لاثبات أمر يمكن أن ترتب عليه نتائج قانونية <sup>(١)</sup> (والثاني) أنه إذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا بوضع امضاء مزور أى باغتصاب شخصية الغير أو باخفاء شخصية المزور الحقيقية فهذا الفعل مجرداً عن كل اعتبار آخر كاف لتكوين الركن المادى للتزوير ولا يبقى بعد هذا سوى البحث عن توفر الركن الأدبى أى القصد الجنائى

وقاعدة جارو هذه مفيدة جداً في وضع أساس للتزوير المعاقب عليه وفي الامانة على تحديد الأحوال التي يترتب على تغيير الحقيقة فيها ضرر . وهى فرق ذلك تجعل التقابل بين الدليل الشفهي والدليل الكتابي تاماً من وجهة العقاب فكما أن الكذب في الإثبات الشفهي (أى شهادة الشهود) لا يعاقب عليه الا اذا حصل بعد اداء اليمين وروعت فيه الأساليب والشروط المقررة لاعتباره دليلاً يؤخذ به . كذلك يكون الكذب في الكتابة غير معاقب عليه الا اذا كان واقعاً في محرر له قوة الدليل <sup>(٢)</sup>

ولكن يعترض على هذه القاعدة بأمرين (أولهما) أن قانون العقوبات يجعلها كما يعترف بذلك جارو نفسه . فاذ القانون لم يفرق في باب التزوير بين المحررات من جهة قوة الاثبات ولم يشترط في التزوير الا أن يكون قد وقع باحدى الطرق المنصوص عليها في مواد التزوير وأن يكون قد ترتب عليه

(١) جارو ٤ هامش ص ١٠٧ نوتة ٢٠

(٢) جارسون قرة ١٧٧

ضرر . وقد يصح أن الضرر ينعدم حتماً في بعض المحررات وفي صور معينة من التزوير إذا كان التزوير فيها واقعاً على غير ما أعد المحرر لاثباته . ولكن ليس معنى هذا أن الضرر ينعدم كلما كان المحرر مجرداً من قوة الاثبات <sup>(١)</sup> : ( وثانيهما ) أن جارو لكي يعمم قاعدته ويجعلها منطبقة على كل أنواع المحررات المزورة قد خرج عن قواعد الاثبات المسلم بها والمعروفة في القانون المدني . فان القانون المدني لا يعترف بقوة الاثبات الا لأنواع معينة من المحررات وهي العقود بأنواعها والسندات الرسمية والعرفية وبعض محررات أخرى عرفية ليست من نوع السندات كالتأشيرات التي توضع على ظهر السندات وكذلك الفاتر التجارية ونحو ذلك . ولا نزاع في أن المحررات التي يعترف لها القانون بقوة الاثبات يمكن أن يعاقب على التزوير الحاصل فيها متى كان واقعاً على شيء مما أعدت هذه المحررات لاثباته لتحقيق الضرر من وراء ذلك حتماً

ولكن جارو يدخل في قاعدته كل محرر صالح لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق ولو لم يعترف له القانون بقوة الاثبات . فإلى أذن القاعدة التي يمكن الاسترشاد بها للتمييز بين المحررات التي تصاح لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق والتي لا تصلح لذلك بعد أن أطرحنها نظرية الاثبات وقواعدها . ان قاعدة جارو تخرجنا من مجهول الى مجهول فبعد ان كنا نسائل انفسنا متى يكون التزوير في المحررات معاقباً عليه أصبحنا وقد عرضت لنا مشكلة أخرى وهي متى يكون للمحرر من قوة الاثبات ( في نظر جارو ) ما يجعله صالحاً لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق . الظاهر ان الجواب على ذلك يجب أن يترك لتقدير المحكمة فهي التي تقدر في كل حالة على حدتها

---

(١) جارسون فقرة ١٧٨ — ولكن جارو لا يربط قاعدته هذه بنظرية الضرر بل يجعلها شرطاً من شروط توفر الركن المادي للتزوير وبذلك يسلم ضمناً بأنه يتصور وقوع ضرر من محرر ليست له قوة الاثبات ولكن البراءة تكون عنده واجبة في هذه الحالة لا لانعدام الضرر بل لعدم توفر شروط الركن المادي لجريمة التزوير ( جارو هامش ص ١٠٦ نوتة ١٩ )

مبلغ قيمة المحرر وهل هو من المحررات التي يمكن ان تتولد عنها عقيدة مخالفة للحقيقة عند من تقدم اليه وبعبارة أخرى هل هو من المحررات التي لها شيء من قوة الاثبات وليس الوصول الى معرفة ذلك بالامر الهين . ولا نستدل على هذا باكثر من ايراد حكيم صدرا من المحاكم المصرية في قضيتين تنطبق عليهما قاعدة جازو أما القضية الاولى فقد سبق الكلام عليها وهي قضية الشخص الذي حصل على ورقة زيارة مطبوع عليها اسم خصمه وكتب عليها عبارة مضمونها وعد للقاضي بدفع مبلغ من النقود أجراً على المساعدة وأرسل هذه الورقة غير ممضاة الى القاضي بطريق البوستة بنية افهامه أنها من قبل الخصم وهو ما اعتقده القاضي فعلا . وقد حكمت المحكمة في هذه القضية بعقوبة التزوير<sup>(١)</sup> مع أن الورقة ليس لها شيء من قوة الاثبات

وأما القضية الثانية فتلخص في أن زيدا ارسل الى بكر مبلغ أربعين جنياً فكتب بكر الى زيد خطاباً تاريخه ٢٧ رمضان سنة ١٣١٥ يحبره فيه باستلام المبلغ بدون أن يعين مقداره فكتب زيد في ظهر هذا الخطاب خطاباً فرض صدوره من نفسه وأرخه ٢٢ رمضان سنة ١٣١٥ وموضوعه ارسال مبلغ اربعمائة جنبيه بحيث يظن المطلع على الخطابين أن الخطاب المؤرخ بتاريخ ٢٧ رمضان إنما كان رداً على خطابه المؤرخ ٢٢ رمضان وأنه يتعلق بإرسال مبلغ اربعمائة جنبيه لأربعين جنياً . ثم استعمل زيد هذا المحرر بأن رفع به دعوى على بكر وحصل بواسطته على حكم غيابي بمبلغ اربعمائة جنبيه . فلما رفعت دعوى التزوير الى المحكمة قررت محكمة النقض أن الفعل الذي وقع من المتهم لا يعد تزويراً بل شروعاً في نصب<sup>(٢)</sup>

والذي يطلع على أسباب هذا الحكم يرى ان محكمة النقض قد اجهدت

(١) استئناف جنح الاسكندرية في ٢٠ فبراير ١٩٠٦ ( المجموعة ٧ عدد ١٠١ )

(٢) تقض ١٩ أبريل ١٩٠٢ ( المجموعة ٤ عدد ١٢ ص ٢٦ )

نفسها في الوصول الى هذه النتيجة ولكنها مع ذلك لم تصب الحقيقة فانها بنت حكمها بعدم وجود التزوير على ان الفعل الذي وقع من المتهم لا ينطبق على طريق من طرق التزوير التي نص عليها القانون . مع انه يصح ان يوصف بأنه من قبيل جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي احدى طرق التزوير المعنوي المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع. على ان القول بعدم وجود التزوير في هذه الحالة صحيح في ذاته وان لم يصح السبب الذي أخذت به محكمة النقض لأن المحرر مجرد عن قوة الاثبات ولا يرد على هذا أن المتهم قد اتخذ أساساً لرفع دعوى وأنه نجح في الحصول على حكم غيابي بمقتضاه فان الذي جعل للنصر هذه القوة انما هو افتراءه بالمحرر الذي يقر فيه المجنى عليه باستلام المبلغ . والحكم الغيابي بني في الواقع على هذا الاقرار لا على المحرر المزور والواقع أن المحرر الذي يصح أن يوصف بأنه حائز شيء من قوة الاثبات هو الذي تنبعث من بين سطوره قوة الاقناع بصفة ما جاء به . أما اذا كان الاعتقاد بصدق محتوياته ليس مستمداً من نفس المحرر بل من ظرف خارج عنه كالاقتقاد بصدق من حرره . أو كالظرف الذي وجد في قضية ورقة الزيارة وهو وجود المحرر على ورقة مطبوع على وجهها الآخر اسم صاحبها أو كالظرف الذي وجد في القضية الثانية وهو وجود الخطاب المكذوب في ظهر الخطاب الصحيح الصادر من المجنى عليه فان هذا لا يكفي لاعتباره حجة ولا يكون تفتيز الحقيقة فيه تزويراً معاقباً عليه لتجرده من قوة الدليل

وقلما تتوفر للمحرر العرفي هذه الصفة الا اذا كان من نوع السندات أو العقود أو المحررات الأخرى التي جعل لها القانون المدنى شيئاً من قوة الاثبات أما المحررات الرسمية فكلها تتمتع بحجة فيما ورد بها <sup>(١)</sup> لأن في صدورهما على يد موظف رسمي مكلف أو مختص بتحريرها شهادة بصدق محتوياتها وضماناً كافياً

للاعتقاد بحجتها فكل تغيير للحقيقة فيما أعد المحرر الرسمى لاثباته يعد من أجل ذلك تزويراً معاقباً عليه

وعلى الرغم من قصور قاعدة جارو وما يمكن أن يوجه اليها من الاعتراض فانها أصلح قاعدة يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين التزوير الذى يجب العقاب عليه لتوفر الضرر فيه بسبب وقوع التغيير على شئ مما أعد المحرر لاثباته والذى لا يجب العقاب فيه لانعدام ذلك السبب . فاذا عرضت أحوال يمكن أن يقع فيها الضرر مع تجرد المحرر من قوة الدليل — وهى قليلة بطبيعة الحال — فاما أن نأخذ فيها برأى جارو وتقضى بالبراءة لانعدام شرط من شروط الركن المادى واما أن نجرى مع قاعدة الضرر ونطرح قاعدة جارو وتقضى بالعقوبة وقد طبقت المحاكم المصرية هذه القاعدة فى عدة أحكام فمن ذلك أنها قررت أن قيد المستخدم فى دفاتر سيده المبالغ التى يستلمها من مرتبه حجة على المستخدم المذكور فالتغيير الذى يحصل من هذا المستخدم فى المبالغ التى استلمها بمحو المبالغ الأصلية وكتابة غيرها أقل منها يعتبر تزويراً<sup>(١)</sup>

ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أن التوقيع بختم مزور على محرر رسمى يعتبر تزويراً ولو كان الامضاء المقترن بهذا الختم لا نزاع فى صحته ذلك لأن الأختام الموقع بها على العقود الرسمية تصلح قاعدة للمضاهاة عملاً بالمادة ٢٦١ مرافعات<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك أن شخصاً زور اشهاداً شرعياً انتسب فيه الى مورث معين فحكم بأن تزوير ذلك الاشهاد معاقب عليه لأنه يصلح لأن يكون أساساً للمطالبة بميراث ذلك الشخص وان كان ذلك الأساس ليس حجة على الغير<sup>(٣)</sup> ولكن فى قضية اتهم فيها شخص بتزوير عقد عرفى على امرأة بأنها قبلت

(١) نقض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ١٧٨)

(٢) الاستئناف ١١ أكتوبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٢١)

(٣) جنابات مصر ٢٩ يوليو ١٩٠٢ (المقوق ١٧ ص ١٧٧)

الزواج به حكمت محكمة النقص بأن هذا تزوير يمكن أن يترتب عليه ضرر مادي وأدبي بقطع النظر عما لهذا العقد من القوة في الاثبات <sup>(١)</sup> وظاهر أن المحكمة في هذا الحكم الأخير قد طرحت قاعدة جارو وأخذت بقاعدة الضرر فقط

وقد رتب جارو على قاعدته اربع نتائج يمكن الاسترشاد بها في حل كثير من مشكلات التزوير وهي مؤيدة بكثير من أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية

**النقطة الأولى —** لا عقاب على التزوير اذا كان المحرر المزور لا يمكن أن يتخذ أساساً للمطالبة بحق ما <sup>(٢)</sup>

فن ذلك أن التاجر المفلس الذي يقدم تقريراً مغالفاً للحقيقة عن حالة تجارته وما صارت اليه لا يعد مزوراً لأن تقريره هذا ليس حجة ولا يصلح أساساً لرفع دعوى على الغير ولا لاكتساب حق <sup>(٣)</sup>

كذلك من يستعمل ورقة مزورة ممضاة بحرف أو اشارة لا يعاقب لان المحرر العرفي المجرد عن التوقيع الصحيح لا يثبت حقاً ولا ينفيه ولا يعاقب من زور شهادة ممضاة من اثنين بأنه سدد لدائته الدين الذي في ذمته اذا كان هذا الدين أزيد من الف قرش لان الشهادة لا تقبل في مثل هذه الحالة <sup>(٤)</sup>

ولا الطبيب الذي يزيد عدد زياراته في كشف الاتهاب ليحصل على مبلغ أكبر من المستحق له لان الكشف الذي يقدمه ليس حجة له ولا مبدءاً ثبوت كتابي <sup>(٥)</sup>

(١) تقض ١٤ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٥)

(٢) جارو ٤ فقرة ١٣٦٥

(٣) دالوز ١٨٧٤ — ١ — ٤١

(٤) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٤٩

(٥) دالوز ١٨٤٧ — ١ — ٣٧١

وقد حكم في مصر بأن كشف حصر الثروة ليس من الأوراق الرسمية فلم ينص على وضعه لائحة ولا قانون من الممول بها الآن وليس من واجب عمد البلاد كتابته . وإذا جاز أنه من الأوراق الرسمية فهو لم يجعل في الحقيقة لاثبات أو نفي الحقوق التي يدعيها الغير على المتوفى ولا لتقرير صحة هذه الحقوق أو فسادها بل هو عبارة عن قائمة جرد مبين فيها ما يمتلكه المتوفى بقدر ما تصل اليه معلومات القائم بتحريره وقت الوفاة . فإذا ذكر فيه ما يدعيه إنسان من حق له على المتوفى فهو خبر يحتمل الصدق والكذب ولا يترتب على وروده فيه ثبوت هذا الحق لمدعيه<sup>(١)</sup>

وقد يتطلب القانون في بعض الاحوال سنداً من نوع معين لاثبات بعض التصرفات كالهبة والرهن العقاري فان القانون يقتضى أن يكونا حاصلين بعقد رسمي والا كانا باطلين فاذا زور شخص عقد هبة بمحرر عرفى فلا عقاب عليه لان العقد العرفى لا يصلح لاثبات الهبة<sup>(٢)</sup>

التعليق الثاني — لا عقاب على التزوير اذا كان تنوير الحقيقة قد حصل في غير ما أعد المحرر لاثباته<sup>(٣)</sup>

فلا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية أى التى من أجلها كتب المحرر

فلا عقاب على من يقرر كذباً في دفتر قيد المواليد أن والدته الطفل زوجته<sup>(٤)</sup>

(١) جنابات بنى سويف ٦ فبراير ١٩١٧ ( مجموعة جدى بك السيد قسم المقويات ص ٣٣٣ فترة ١٦٩ ) — انظر بكس ذلك نقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٤٨ )  
(٢) انظر الاستئناف ٦ يونية ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ١٨٠ )

(٣) جازو ٤ فترة ١٣٦٦

(٤) دالوز تحت كلمة تزوير فترة ٢٧٣

ولا من يثبت في دفتر قيد الوفيات اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقته (١)

ولا من يقرر كذباً في عقد زواج انه أعزب (٢)

كذلك لا عقاب على من يثبت كذباً في عقد رسمي أنه بالغ أو رشيد أو عاقل أو أنه تاجر أو من أرباب الاملاك أو أنه مقيم بجهة كذا حيث لا يكون لهذه البيانات أهمية في العقد (٣)

وقد اختلفت المحاكم المصرية في حكم المرأة التي تزوج وهي في عصمة شخص آخر . ففي سنة ١٨٩٥ رفعت الى محكمة الاستئناف قضية أنهم فيها رجل وامرأة باشتراكهما في تزوير عقد زواج فاسد بينهما بادخالهما على المأذون الذي عقد لهما هذا العقد واقعة مزورة بصنعة واقعة صحيحة وهي انهما ادعيا خلو المرأة من الزوجية مع أنها متزوجة . فقضت المحكمة بأنه لا يوجد نص في القانون يعاقب على هذه الواقعة وان مواد التزوير لا تنطبق عليها لان الامر الذي صدر من المتهمين لا ينطبق على الشروط والقيود التي انت بها مواد التزوير بل هو جريمة من نوع آخر افردت لها القوانين الاخرى نصوصاً خاصة ولكن القانون المصرى اغفلها ولم ينص لها على عقاب (٤). وفي سنة ١٩٠٤ رفعت الى محكمة الاستئناف قضية اتهمت فيها امرأة بأنها تزوجت وهي في عصمة زوج آخر وطلب عقابها بعقوبة التزوير فقضت المحكمة بأنه لا عقاب في القانون على من تزوجت زواجا شرعياً وهي في عصمة زوج آخر ولا يمد قولها في عقد الزواج أنها بكر تزويراً في أوراق رسمية لان ذلك المقدم لم يكن لاثبات بكارتها بل لاثبات قبولها الزواج بمن تزوجت به وهذا القبول

(١) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٧٣

(٢) دالوز ١٨٧٩ — ١ — ٤٨٦

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٤٩

(٤) الاستئناف ٢ ابريل ١٨٩٥ (القضاء ٢ ص ٢١٦)

المتبادل يجعل الواقعة المقصودة منه صحيحة . أما قولها أنها بكر فهو كذب  
لاعقاب عليه (١)

وفي سنة ١٩١٢ رفعت الى محكمة النقض قضية انهم فيها عدة اشخاص  
بتزوير وثيقة عقد زواج بمجلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة  
مع علمهم بتزويرها بأن ادعوا كذباً أمام المأذون أن أحدهم ولى أمر  
الزوجة وان الزوجة خالية من الزواج وتوصلوا بذلك الى عقد عقدها مع أنها  
معمود عليها من قبل وكانت محكمة الجنايات حكمت عليهم بالحبس وكان من  
ضمن أوجه النقض التي قدمها المحامي عنهم ان الواقعة المسندة الى المحكوم  
عليهم ليست تزويراً معاقباً عليه لأن الوقائع المزورة التي اثبتت في العقد لم يكن  
اثباتها هو الغرض من تحرير العقد . فأجابت المحكمة على هذا الوجه في حكمها  
بقولها ( انه وان كان صحيحاً ما قيل من أن الخلو من زواج سابق ليس من البيانات  
التي أوجب قانون ١٧ يونيو ١٨٨٠ صريحاً على المأذون بأن يدونها في العقد الا  
أنه من المؤكد أيضاً ان القانون المشار اليه قد أوجب على المأذون قبل تحرير  
العقد ان يتحرى أمر الخلو من الزواج . وبناء على ذلك فالقانون يكلفه اذن  
ضمننا بأن يذكر في العقد انه قام بما عهد اليه وتحرى مسألة الخلو من الزواج  
لانه في الواقع لا يمكنه قبول العقد وتحريره الا بهذا الشرط ) (٢) وهذا الجواب  
لا يدفع الحجة التي أدلى بها المحامي لان مسألة تحرى الخلو من الزواج اذا صح  
أنها من الواجبات التي يفرض على المأذون القيام بها قبل تحرير عقد الزواج (٣)

(١) الاستئناف ١١ فبراير ١٩٠٤ ( الملتق ١٩ ص ٨١ )

(٢) نقض ٢٠ ابريل ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ١١١ )

(٣) تمت لائحة المأذونين الجديدة الصادرة في ٧ فبراير ١٩١٥ على هذا الواجب صراحة  
في المادة ٢٥ منها اذ تقول ( يجب على المأذون قبل مباشرة العقد ان يتحقق من خلو الزوجين  
من جميع الموانع الشرعية والنظامية ) وطبعت في قسام الزواج عبارة تفيد حصول التعق من  
هذا الخلو

فنتيجة ذلك ان المأذون يعاقب بمقوبة التزوير اذا قرر كذباً أنه تحقق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية لان مسألة التحقق تدخل في الاجراءات التي فرض القانون عليه القيام بها عند تحرير العقود التي جمعت من اختصاصه واثباتها في تلك العقود . فهي اذن من البيانات التي أعد عقد الزواج لاثباتها باعتبارها صادرة من المأذون . ولكن هذا شيء ومعاينة الزوجين على كذبهما في تقرير خلوهما من الموانع الشرعية شيء آخر لان القانون لم يفرض عليهما تقرير الحقيقة في هذا الموضوع . وهذا البيان يعتبر من جانبيهما بيانا عرضيا لادخل له في صيغة العقد الذي يتم بينهما بمجرد صدور الايجاب من احدهما والقبول من الآخر . وكون هذا العقد يقع فاسداً من الوجهة الشرعية لادخل له في موضوع التزوير . وقد جاء خطأ محكمة النقض من أنها خلطت بين واجبات المأذون وواجبات المتعاقدين مع أنه لا ارتباط بينهما . فقد يعاقب الموظف العمومي اذا غير الحقيقة فيما كلف بالقيام به من الاجراءات ولكن المتعاقدين لا يعاقبان الا اذا غيرا الحقيقة فيما يخصهما من العقد بشرط ان يكون التغيير واقعاً على شيء مما أعد المحرر لاثباته من جانبهما

ومما يترتب على النتيجة الثانية التي نحن بصدد الكلام عليها أنه لا عقاب على الكذب الذي يقع من أرباب القضاة في عرائض الدعاوى أو في المذكرات التي يقدمونها الى المحكمة ولو أثرت هذه الاكاذيب في أذهان القضاة وترتب عليها ضرر للخصوم لان هذه المحررات لم تعد لاثبات الحقيقة بل لتدوين أقوال الخصوم على الوجه الذي يرونه في مصلحتهم . كذلك حكم الاكاذيب التي تثبت على السنة المخصوص في محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق . والا كاذيب التي تصدر عن المتهم أثناء استجوابه في محضر التحقيق<sup>(١)</sup> أو في محضر الجلسة أمام القاضي لان ذلك كله يدخل في ضروب الدفاع المباح للخصوم والمتهمين فاهم

أن يتخيروا سبل الدفاع التي يرون فيها مصلحة لهم ولا حرج عليهم في ذلك ولو لجأوا الى الكذب والتضليل وأثبت كذبهم في المحاضر الرسمية . لان الاوراق القضائية انما أعدت لاثبات أقوال الخصوم والمتهمين كما صدرت عنهم فهي حجة في صحة صدور هذه الاقوال عنهم ولكنها ليست حجة في اثبات صحة هذه الاقوال في ذاتها . فاذا تضمنت أكاذيب فان على الخصم الآخر ان يدل القاضي على موطن الكذب فيها . وعلى القاضي ان يزف هذه الاقوال ويستخلص منها الحق والباطل ولكن ليس على الخصوم ولا على المتهمين أن يقرروا الحقيقة <sup>(١)</sup> . ولا يعاقب الخصم في قضية مدنية بمقوبة التزوير على ما يقع منه من الكذب الا اذا تسمى باسم شخص آخر أمام المحكمة سواء وقع على المحضر باسم ذلك الشخص أو لم يقع <sup>(٢)</sup> . أما المتهم فلا يعاقب على التسمية باسم الغير أثناء التحقيق الجنائي الا اذا اتحل اسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا الفعل

كذلك الشاهد لا يعاقب بمقوبة التزوير اذا كذب في شهادته ودونت أقواله في محضر التحقيق أو محضر الجلسة ولو وقع على المحضر بامضائه لان المحضر انما أعد لاثبات أقوال الشهود كما صدرت عنهم فهو حجة في صحة صدور هذه الاقوال ولكنه ليس حجة في اثبات صدقها . وانما يعاقب الشاهد بمقوبة شهادة الزور اذا غير الحقيقة في شهادته <sup>(٣)</sup>

ومما يتصل بهذا البحث معرفة ما اذا كانت البيانات الكاذبة التي تقع أمام القاضي الشرعي خلال اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة أو تحقيق ثبوت الغيبة

---

(١) شوفو ومبلي ٢ فقرة ٦٤٥ — ٦٤٦ — بلائش ٣ فقرة ١٣٤ — جارسون

فقرة ٥٢٨ و ٥٤٦

(٢) انظر تقض ٩ فبراير ١٩٠٧ ( المجموعة ٨ عدد ١٠٨ )

(٣) جارسون فقرة ٥٢٧

والتي يبنى عليها الاعلام الشرعى الذى يصدر بثبوت الوراثة أو بثبوت الغيبة تعتبر تزويراً أو شهادة زور . وقد اختلفت أحكام المحاكم المصرية فى ذلك فمنها ما قضى بأن الفعل لا يعد تزويراً وإنما يعد شهادة زور<sup>(١)</sup> ومنها ما قضى بعكس ذلك<sup>(٢)</sup>

ومنشأ هذا التناقض عدم فهم حقيقة وظيفة القاضى الشرعى فإن للقاضى فى النظام الشرعى وظيفتين وظيفة القضاء ووظيفة التوثيق . فهو بمقتضى وظيفته الاولى يصدر الاحكام والقرارات بعد قيام الخصومة أمامه وسماع الدعوى وتحقيق أقوال المتخاصمين وتمحيص شهادات الشهود فإذا أصدر حكمه أو قراره بعد ذلك فهو اعلام شرعى ويدخل فى هذا النوع الاعلام الشرعى الذى يصدر بالوراثة أو بثبوت الغيبة . وهو بمقتضى وظيفته الثانية يقوم بتحرير الشهادات وضبطها وكتابة سنداتها وتسجيلها وذلك فى غير خصومة ولا سماع دعوى ولا تحقيق قضائى

وينبنى على هذا أنه اذا قرر أمامه أحد ذوى الشأن أو شهودهم ما يخالف الحقيقة وهو قائم بوظيفة القضاء فلا يعد الفعل تزويراً وإنما قد يعد شهادة زور اذا كان صادراً من أحد الشهود لان محاضر الجلسات والاوراق القضائية على وجه العموم لم تعد لاثبات الحقيقة على وجهها الصحيح بل لاثبات أقوال الخصوم وشهودهم كما صدرت عنهم . أما فى الحالة الثانية أى فى حالة قيامه بوظيفة التوثيق فكل تغيير للحقيقة يصدر أمامه فيما يتعلق بشئ مما أعد المحرر لاثباته ويثبت فى المضابط أو السجلات يعد تزويراً فى محررات رسمية ويعاقب عليه بمقوبة التزوير<sup>(٣)</sup>

(١) الاستئناف ٢٣ مايو ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ٧٩ ) — الاستئناف ٩ فبراير ١٩٠٥ ( الاستئناف ٤ ص ١٦٨ )

(٢) الاستئناف ٢٩ أكتوبر ١٩٠٠ ( الحقوق ١٥ ص ٥٨١ ) — انظر أيضاً نقض ٢٦ يولي ١٩١٠ ( المجموعة ١٢ عدد ١ ) ومصر جئان ٢٨ يونيو ١٨٩٩ ( الحقوق ١٤ ص ٧٦ )

(٣) انظر فى هذا المعنى جازو ٤ هامش ص ١٢٥ نوتة ٤٣ ودالوز ١٨٧٩ — ١ — ٩٣

وزيادة للبيان نورد هنا ما قرره محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في  
٢٣ مايو ١٩٠٠ اذ قالت : —

وحيث أن التزوير بالكتابة انما يكون بتغيير الحقيقة فيما تكون الكتابة  
حجة فيه

وحيث أن كتابة دعوى أو دفع أو شهادة في محضر أو حكم ليس حجة في  
صحة هذه الأمور بل في اسنادها لمن نسبت اليه فقط فهي انما تثبت كون المدعى  
قرر دعواه والمدعى عليه أبدى دفعه والشاهد ألقى شهادته على الوجه المسطور  
فيها ولكنها لا تثبت بحال من الأحوال صحة شيء من هذه الأقوال

وحيث أن المحاضر والأحكام تستوى جميعها في هذا المعنى لا فرق فيها  
بين ما يجرى في المحاكم الشرعية وما يصدر من المحاكم النظامية كما لا فرق في  
الدعوى التي تكتب فيها بين أن تكون متعلقة بارت أو غيره من الحقوق التي  
تفصل فيها المحاكم على اختلاف أنواعها . لأن أقوال المدعى والمدعى عليه انما  
تقيد في جميعها على علاقتها تحت البحث عن حقيقتها . والشهادة انما تعتبر حجة  
فيها لا من جهة كونها كلاماً مكتوباً بل من جهة كونها خبراً صادراً أمام  
القاضي بشروط مخصوصة من لا فائدة له في الدعوى

وحيث أنه ينتج من ذلك أن الكذب في هذه الأمور لا يعد تزويراً  
بالكتابة بل يعد تزويراً بالقول ويستحق العقوبة ان كان موضوعه يميناً أو  
شهادة . الخ

النتيجة الثالثة — لا عقاب على التزوير اذا كان المحرر المزور صادراً من  
موظف غير مختص بتحريره أو منسوباً الى موظف غير مختص بتحريره (١)

---

(١) جارو ٤ قرة ١٣٦٧ — انظر أيضاً دالوز تحت كلمة تزوير قرة ١٧٩ —  
انظر بكس ذلك حكم محكمة جنابات الاسكندرية في ٩ اغسطس ١٩٢١ ( المجنوعة ٢٣  
عدد ٦٧ )

لأنه في هذه الحالة لا يكون للمحرر قيمة فالكذب الوارد به لا يمكن أن يحدث أثراً

فاذا كان أحد رجال الضبطية القضائية مختصاً بمقتضى القوانين واللوائح بتحرير محاضر جنائية من نوع معين فانه لا يرتكب تزويراً معاقباً عليه اذا أثبت في محضره وقائع مزورة عن أمور لا يدخل اثباتها في اختصاصه . ففتش خفر السواحل المختص بضبط وقائع التهريب لا يعاقب على التزوير الذي يقع منه اذا هو أثبت في محضره حادثة ضرب أو سرقه أو قتل على خلاف الحقيقة

هذا فيما يتعلق بالاختصاص الموضوعي ويرى جaro أن القاعدة تنطبق أيضاً على حالة عدم الاختصاص المكاني فاذا كان ضابط بوليس مختصاً بمحکم وظيفته بضبط الحوادث الجنائية في بلد معين فانه لا يعاقب اذا زور محضر ضبط واقعة حدثت في غير ذلك البلد<sup>(١)</sup>

وقد حكم في مصر بأنه لا يعد تزويراً تواطؤ أحد المأذونين مع زوج في وقت لا صفة المأذون في تحرير عقود فيه على اضافة كتابة تحت عقد الزوجية تفيد أن الزوج دفع لولى الزوجة مقدم الصداق المستحق لها عند الزفاف بعد تاريخ عقد الزوجية بسنتين وتحريرهما ذلك بالفعل اذ لا قيمة لهذه الاضافة في نظر القانون<sup>(٢)</sup>

وفي قضية اهتم فيها حلاق صحة بتحرير شهادة ميلاد مزورة وقع عليها باسمه وصفته الحقيقيين قرر قاضى الاحالة أن هذا الفعل لا يعد تزويراً معاقباً عليه لأن الشهادة حررت بمعرفة شخص ليس هو الموظف المختص بتحريرها ولأنه لم يتحلل فيها اسم الموظف المختص<sup>(٣)</sup>

(١) انظر بعكس ذلك سبرى ١٨٦٣ — ٢ — ٦٢

(٢) تقض اول مايو ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٣٢٢ )

(٣) امر قاضى احالة طتطا ٩ يونيه ١٩٠٩ ( المجموعة ١٠ عدد ١٢٦ )

النفية: ارائم: — لا عقاب على التزوير اذا كان تغيير الحقيقة واقعاً في كشف حساب أو فواتير أو ما أشبه ذلك  
لان الاوراق التي من هذا القبيل عرضة دائماً للمراجعة والتحصيص . فا يثبت فيها من البيانات لا يصلح سنداً ولا حجة على الغير  
فاذا قدم مقال أو متعهد كشفاً بحساب ما قام به من الاعمال أو ما ورده من الاشياء وبالغ في تقدير القيم أو زاد في الأثمان أو في كمية الاشياء فلا يعد فعله تزويراً معاقباً عليه ولو حصل بواسطة ذلك على المبالغ التي قدرها لنفسه لان هذه الكشوف لا يصح أن تقبل على علامتها بل يجب أن تراجع وهي بطبيعتها محل المراجعة  
وكذلك حكم الفواتير التي تقدم من التجار أو الصناع أو العمال عن الاشياء التي قدموها أو قاموا بعملها<sup>(١)</sup>  
وكشف الاتعاب الذي يقدمه الطبيب ببيان عدد الزيارات التي قام بها ومقدار الادوية التي صرفها<sup>(٢)</sup>  
وكشف الحساب الذي يقدمه الوكيل أو المحصل بمحل تجارى عن المصاريف التي أنفقها في سبيل القيام بأعمال وظيفته<sup>(٣)</sup>  
وكشف الحساب الذي يقدمه الوصى أو القيم الى المجلس الحسبي عن حساب ادارته لاموال القاصر أو المحجور عليه ومقدار الدخل والمنصرف<sup>(٤)</sup>  
وكشف الحساب الذي يقدمه مندوب المحضر عن عدد الاعلانات التي قام باعلانها والمبالغ المستحقة له عليها<sup>(٥)</sup>

(١) دالوز ١٨٥٥ — ١ — ٢٩٩

(٢) دالوز ١٨٤٧ — ١ — ٣٧١

(٣) دالوز ١٨٧٥ — ١ — ٣٨٩

(٤) جارسون مواد ١٤٥ — ١٤٧ قرة ٨٠١

(٥) دالوز ١٨٠٢ — ٨ — ٣٥٢

وانما يعاقب المزور في مثل هذه الاحوال اذا أيد الكشف المقدم منه  
بمسندات مزورة أو صورية لان الضرر يتحقق في هذه الاحوال بصيرورة  
الكشف محلا للثقة

فالوصى الذى يقدم مع كشف الحساب المزور عقوداً صورية على  
المستأجرين أو سندات مزورة مؤيدة لحسابه يعاقب بعقوبة التزوير  
والتاجر المفلس الذى يقدم مع تقريره الخاص ببيان حالته التجارية دفاتر  
محله التجارى بعد أن يغير في محتوياتها بزيادة كمية البضاعة الموجودة في المحل  
أو بزيادة مقدار الديون التي للمحل على الزبائن يعاقب بعقوبة التزوير<sup>(١)</sup>

### الضرر والمحركات الباطلة

مما يرتبط بمبحث الضرر البحث الخاص بمعرفة ما اذا كان التزوير الحاصل  
في محرر باطل أو قابل للبطلان يمكن أن يكون محلا للعقاب  
وسبب البطلان يختلف في المحركات الرسمية عنه في المحركات العرفية .  
فالمحركات الرسمية تبطل باحد أسباب ثلاثة

(١) السبب الاول - عدم اختصاص الموظف المحرر لها . وعدم  
الاختصاص اما ان يكون ناشئاً عن نوع المحرر فان لبعض الموظفين العموميين  
المختصين بالتحرير والتوثيق اختصاصاً خاصاً بنوع معين من المحركات كالمأذون  
فانه مختص بتحرير قسائم الزواج والطلاق فقط فاذا حرر شهادة ميلاد أو شهادة  
وفاة أو عقداً من نوع غير ما اختص به كان المحرر باطلا . واما أن يكون  
ناشئاً عن مكان التحرير فلشكل موظف عمومى جهة يختص بالتحرير فيها فاذا  
حرر في غير هذه الجهة كانت محركاته باطلة . واما ان يكون ناشئاً عن قرابته  
لطالبي التحرير فان الموثق العمومى لا يجوز له ان يحرر لاقاربه والا وقعت  
محركاته باطلة

(٢) السبب الثانى - عدم أهلية الموظف المحرر لها . ويكون ذلك فيما لو كان الموظف المختص بالتحرير موقوفاً عن العمل أثناء التحرير بأمر إدارى . وبالحرى أن يكون ذلك فيما لو صدر أمر أو حكم بعزل الموظف من وظيفة التحرير

(٣) السبب الثالث - إهمال الاجراءات التى نصت القوانين أو اللوائح على اتباعها فيما يتعلق بتحرير المحررات الرسمية

أما المحررات العرفية فتبطل باحد سببين (أولهما) إهمال بعض الاشكال فى المحررات التى يقتضى تحريرها شكلاً خاصاً كالكسبيالات (المادة ١٠٥ تجارى) والسندات التى تحت الاذن (المادة ١٩٠ تجارى) . فاذا أهمل فى كميالة ذكر اليوم والشهر والسنة اللاتى تحررت فيها او ذكر ان القيمة وصلت أو ذكر الميعاد والمحل اللذين يجب الدفع فيهما كانت باطلة باعتبارها كميالة . (وثانيهما) ان يكون من وقع المحرر أو من نسب اليه توقيع المحرر عديم الاهلية

وقد كان رأى الاقدمين ان المحرر الباطل لا يمكن أن يلحق باحد ضرراً وعلى هذا يكون التزوير فيه غير معاقب عليه ولكن هذا رأى قد أهمل الآن (١)

على ان الخلاف لا يزال قائماً بين الشراح فيما يتعلق بحكم التزوير الذى يقع فى المحرر الباطل وعلى الخصوص فى المحررات الرسمية  
فيرى دالوز ان بطلان المحرر لا يمنع من احتمال وقوع الضرر منه فاذا كان ذلك فالمعاقب واجب ولا يصح ان يكون الخطأ أو الإهمال فى ارتكاب جريمة سبباً فى اعفاء مرتكبها من العقاب (٢)

---

(١) جارسون فقرة ١٩٦ — ١٩٧

(٢) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٥٣ — وملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٩٤

ويرى شوفو وهيل انه يجب التفرقة بين المحررات التى تنطوى من بادية الامر على فساد جوهرى والمحررات التى لم يلحقها البطلان الا بسبب اهمال اجراءات لاحقة يوجب القانون اتباعها . فالاولى لا عقاب على التزوير الحاصل فيها لان القرض انها لا يمكن ان تنتج ضرراً . مثال ذلك الكمبيالة المسحوبة زوراً من قاصر غير تاجر أو من شخص عديم الاهلية ( انظر المادة ١١٠ تجارى ) وكذا العقد العرفى المزور الذى ليس عليه توقيع . واما الثانية فاذا كان اهمال الاجراءات اللاحقة قد حصل بارادة المزور نفسه فى هذه الحالة يفترض انه قد عدل عن قصده وتحول نيته عن اتمام ما شرع فيه واذن لا عقاب عليه . كالموثق الذى بعد ان يزور العقد يعدل عن اخذ توقيعات الشهود عليه . اما اذا كان البطلان قد حدث باسباب خارجة عن ارادة المزور كما لو ابى احد الشهود التوقيع على العقد او لم تكن فيه الصفات المؤهلة للشهادة على العقد فان المزور يسأل جنائياً ويعاقب ولكن على الشروع فى التزوير فقط<sup>(١)</sup>

ويرى بلانش أنه اذا كان البطلان ناشئاً عن اهمال بعض الاجراءات فان ذلك لا يمنع من العقاب على التزوير سواء كانت تلك الاجراءات مما تجب ملاحظته أثناء التحرير أو بعد التحرير . وكذلك يكون الحال اذا كان البطلان ناشئاً عن عدم أهلية من نسب اليه التوقيع على المحرر الا اذا كان عدم الاهلية ظاهراً من نفس عبارة المحرر . أما اذا كان التزوير حاصلًا فى محرر ظاهر البطلان بحيث لا يمكن ان يخدم فى قيمته ولا فى صحته أحد فلا محل للعقاب لعدم احتمال وقوع الضرر<sup>(٢)</sup>

أما جاروفيرى ان البحث فيما اذا كان المحرر الباطل شكلاً بسبب عدم اختصاص محرره أو عدم أهليته أو عدم استيفاء الاجراءات الشكلية الواجب

(١) شوفو وهيل ٢ قرة ٦٧٨

(٢) بلانش ٣ قرة ١٤٥

ملاحظتها عند التحرير يمكن العقاب على ما يقع فيه من التزوير انما هو أمر يتعلق بالواقع لا بالقانون . فلكي يكون العقاب واجبا يكفي ان يكون من الممكن أو المحتمل حصول الضرر من جراء ذلك التزوير . والواقع ان المحرر الباطل شكلا يصح ان يمدح فيه كثير من الناس الذي يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص . وهذا وحده كاف لتوقع حلول الضرر بالغير بسبب ذلك المحرر . فالعقاب وعدمه تابعان لمقدار ما يمكن ان يتسرب الى أذهان الناس من الخديعة في صحة ذلك المحرر . ويكون العقاب في غالب الاحوال واجبا لانه يندر بين الناس من يستطيع ان يدرك لأول وهلة ما ينطوى عليه المقدم بطلان ناشئ عن عدم اختصاص محرره أو عدم أهليته أو عدم اتباع الاجراءات الشكلية التي يوجبها القانون . وبذلك يكون الضرر في أكثر الأحوال محتمل الوقوع ولا يمتنع العقاب الا عندما يكون المحرر ظاهر البطلان بحيث يتعذر أن يمدح فيه أقل الناس خبرة . أما اذا كان المحرر المزور صدر صحيحا في بادئ الأمر ولم يمرض له البطلان الا بسبب افعال بعض الاجراءات اللاحقة لتحريره فان العقاب يكون واجبا في كل الأحوال لاحتمال وجود الضرر ولأن البحث في وجود الضرر أو احتمال وجوده يجب أن يرجع فيه الى الوقت الذي حرر فيه المحرر المزور فليس المزور أن يتمسك بما طرأ على المحرر من البطلان بعد صدوره وكذلك يكون حكم التزوير الذي يقع في محرر عرفي كان بطلانه ناشئا عن عدم أهلية من نسب اليه التوقيع عليه لان الضرر محتمل الوقوع في هذه الحالة أيضا لجواز أن لا يتمسك من زور عليه المحرر بعدم أهليته<sup>(١)</sup>

وهذا الرأي الاخير — أى رأى جارو — هو الذى تأخذ به المحاكم الفرنسية والمصرية اجمالا . فمما قررته محكمة النقض الفرنسية أن الاصل في

التزوير أن يماق عليه ولو كان حاصلًا في محرر باطل شكلاً<sup>(١)</sup>. وقد حكمت أيضاً بأنه يدخل في التزوير المعاقب عليه اصطناع وصية باسم شخص آخر ولو أن تاريخ هذه الوصية يدل بنفسه على بطلانها لانه متأخر عن تاريخ وفاة من نسبت اليه الوصية بأكثر من شهرين<sup>(٢)</sup>. وكذا اصطناع عقد بيع عرفي ولو أنه لم تحرر منه نسختان كما يقتضيه القانون المدني الفرنسي<sup>(٣)</sup>. وكذا تزوير كميالة على شخص ولو انه قاصر<sup>(٤)</sup>. وكذا تزوير سند تحت الاذن باسم تاجر ولو انه لم يؤرخ<sup>(٥)</sup>. وحكمت محكمة النقض الفرنسية أيضاً بأنه بعد شروعا في تزوير تغيير الحقيقة في محرر رسمي لم يتم تنفيذه بسبب عدم توقيع الموثق عليه<sup>(٦)</sup>.

ومن أحكام المحاكم المصرية ما حكمت به محكمة النقض في قضية اتهم فيها أشخاص بتزوير عقد زواج ودفع فيها ببطلان ذلك المقد لانه حرر في وقت كانت قد ألغيت فيه لائحة المأذونين القديمة ولم تصدر لائحة أخرى تحول المأذونين سلطة تحرير عقود الزواج. فقررت المحكمة ان هذا التزوير معاقب عليه لان الناس يمتقدون وان كانوا مخطئين في اعتقادهم ان العقود التي مازال المأذونون يقومون بتحريرها عقود رسمية صحيحة فهناك احتمال ضرر من تزوير تلك العقود<sup>(٧)</sup>.

وفي قضية اتهم فيها شخص بتزوير شهادة ميلاد بطريق الاصطناع قررت المحكمة أن بطلان تلك الشهادة بطلانا جوهريا لا غفاله شرط من الشروط

(١) جارسون فقرة ٢٠١

(٢) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٦٦

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٥٤

(٤) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٥٤

(٥) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٠٣

(٦) دالوز تحت كلمة شروع فقرة ٥٧

(٧) نقض ٢٠ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١١)

اللازمة لاعطائها الصفة الرسمية سواء أكان ذلك ناشئاً عن جهل المزور أم عدم مهارته لا يمكن أن يمحو جريمة التزوير<sup>(١)</sup>

واتهم كاتب أحد المحامين بأنه غير تاريخ الجلسة في ورقة اعلان حضور ورفعت الدعوى العمومية عليه بتهمة التزوير في أوراق رسمية فدفع المتهم أمام قاضى الاحالة ببطلان ورقة الاعلان لأنها أعلنت بمعرفة مندوب محضر ولم تشتمل على صورة الانتداب الصادر الى ذلك المندوب طبقاً للمادة ١٢ من قانون المرافعات فقرر قاضى الاحالة أن الورقة المزورة اذا كانت صحيحة في الاصل ولكنها أصبحت باطلة بسبب اهل أحد الاجراءات اللاحقة الواجب اتباعها قانوناً فيكون في هذه الحالة احتمال حصول الضرر موجوداً وبه تم أركان جريمة التزوير المعاقب عليه . ومحكمة الجنايات قررت في القضية ذاتها أنه على فرض أن هذه الورقة باطلة يجب الحكم على المتهم بالعقوبة لأنه لم يكن يعلم أن هذا البطلان ينتج من عمله . وقررت محكمة النقض أن عدم ذكر انتداب الشخص المكلف باجراء الاعلان لا يترتب عليه بطلان ورقة الاعلان بطلاقاً أصلياً وإنما يجعل الورقة قابلة للإبطال بناء على طلب الخصم المعلنه اليه ولهذا قررت أن الحكم على المتهم في محله<sup>(٢)</sup>

ولكن في قضية أخرى اتهم فيها مندوب محضر بتزوير اعلان حكم غيابى وورقة تكليف بالحضور قرر قاضى الاحالة أن المندوب لا صفة له في اعلان الاحكام فاذا أعلنها وقع اعلانه باطلاً ومن جهة أخرى فان اعلان ورقة التكليف بالحضور جاء باطلاً أيضاً لعدم اشتمال الورقة المذكورة على البيانات المنوّه عنها في المادتين ١٢ و ١٣ من قانون المرافعات . فالتزوير الذى يقع في ورقة باطلة

(١) جنابات الاسكندرية في ٩ اغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٦٧).

(٢) أمر قاضى الاحالة في ١٩ ديسمبر ١٩٠٧ وجنايات مصر في ٩ يناير ١٩٠٨ ونقض ٢٩ فبراير ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٥٧ ص ١٢٦ — ١٣٠) انظر فى هذا المعنى أيضاً الاستئناف ١٦ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٩٤)

لا عقاب عليه قانوناً لا لتفاه الضرر<sup>(١)</sup>

وفى قضية أخرى قررت المحكمة أنه اذا حصل تزوير فى عقد باطل حتماً فلا عقاب عليه لعدم احتمال الضرر . ومن ثم اذا حصل تزوير فى عقد عرقى موصوف بأنه عقد بيع عقار وكان يستفاد من صيغة العقد أن البيع هو فى الحقيقة هبة فإن التزوير فى هذه الحالة لا يكون معاقباً عليه<sup>(٢)</sup> وحكم بأن تزوير سند على قاصر معاقب عليه لاحتمال الضرر<sup>(٣)</sup>

### الركن الثالث — القصد الجنائى

جريمة التزوير من الجرائم العمدية فلا يكفى للعقاب عليها أن يكون المزور قد غير الحقيقة فى محرر باحدى الطرق التى بينها القانون وأن يكون هذا التغيير قد سبب أو من شأنه ان يسبب ضرراً للغير بل يجب فوق هذا أن يكون قد ارتكب التزوير بقصد جنائى

والقصد الجنائى فى أكثر الجرائم ينحصر فى العلم بأن الفعل الذى يراد ارتكابه محرم قانوناً وان القانون يعمده بالصورة التى يراد ارتكابه بها جريمة ويعاقب عليه . ولكى يكون العلم تاماً يجب أن يحيط بجميع أركان الجريمة المراد ارتكابها

وفى جريمة التزوير بالذات يكون العلم متلازماً مع بعض أركانها ولا حاجة الى اثباته خصيصاً لان وجوده مفترض قانوناً . فقيما يتعلق بطرق التزوير يفترض على الدوام علم المزور بأن الطريقة التى اتبناها فى التزوير من الطرق التى نص

---

(١) أمر قاضى احالة طنطا ٢٨ مارس ١٩٠٧ ( المجموعة ٨ عدد ١١٤ ) انظر بهذا المعنى أيضاً نقض ٢٤ مايو ١٩١٣ ( الشرائع ١ ص ٢١ ) ونقض ٣٠ مايو ١٩١٤ ( الشرائع ١ ص ٢١٧ ) والاستئناف ٢٨ ابريل ١٩٠٤ ( الاستقلال ٣ ص ١٥١ )

(٢) الاستئناف ٦ يونيه ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ١٨٠ )

(٣) نقض ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ ( المحاكم ٦ ص ٤٥١ )

عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع ولا يفيد الاعتذار بأنه لم يكن يعلم أن الطريقة التي استعملها في تغيير الحقيقة تدخل في عداد الطرق التي نص عليها القانون لان هذا من قبيل الاعتذار بجهل القانون وهو غير مقبول . كذلك يفترض علم المزور بأنه يرتكب تزويراً في محرر سواء بنفسه أو بواسطة غيره وقد يمتدز مثلاً بأنه لم يكن يعلم أن المطبوعات تدخل في معنى المحررات ولكن اعتذاره هذا يعد جهلاً بالقانون ولا عبرة به <sup>(١)</sup>

أما فيما يتعلق بتغيير الحقيقة فيجب ثبوت العلم ثبوتاً صريحاً لجواز أن يكون كاتب المحرر يجهل وهو يحمره أنه يسطر وقائع أو بيانات مغايرة للحقيقة فأمور التحرير الرسمية قد لا يعلم أن ما عليه عليه المتعاقدان يتضمن وقائع مكذوبة . وإذا ثبت ذلك فإنه لا يعد مجرمًا ولا يعاقب بمقوبة التزوير لانتفاء علمه بذلك الا كاذب . ولا يغير من ذلك كونه أهمل في تحرى الحقيقة أو لم يثبت من شخصية المتعاقدين وأنه كان يستطيع الوصول الى ذلك ببذل شيء من الدقة والحيلة في أداء عمله فإن الإهمال وعدم الاحتياط لا يقومان مقام العلم الصريح من الوجهة الجنائية <sup>(٢)</sup>

كذلك الحال فيما يتعلق بركن الضرر فإن الضرر في التزوير ليس متلازماً مع الفعل المادى فقد يقع الفعل المادى ويتخلف الضرر . ولهذا يجب أن يعلم المزور أن الفعل الذى ارتكبه من شأنه أن يسبب ضرراً مادياً أو أدبياً حالاً أو محتمل الوقوع <sup>(٣)</sup>

ولكن العلم وحده غير كاف لتكوين القصد الجنائى في جريمة التزوير لأنها من الجرائم التي تتطلب نية خاصة (dol special) ولكن الشراح اختلفوا في تحديد هذه النية الخاصة

(١) جارسون مقرة ٣٩٢ — ٣٩٣ .

(٢) جارسون مقرة ٣٩٤ — ٣٩٥ .

(٣) جارسون مقرة ٣٩١ .

فيقول جارسون أن هذه النية تنحصر في العلم بأن المحرر المزور سيستعمل ضد من زور عليه<sup>(١)</sup>

ويقول شوفو وهيلي أنه لكي تتحقق هذه النية الخاصة يجب أن يكون التزوير قد ارتكب بنية الاضرار بالغير<sup>(٢)</sup>

ويقول بلانش أنه يجب أن تتوفر عند المزور نية الاضرار بثروة الغير أو بكرامته واعتباره<sup>(٣)</sup>

ويعترض جارو على رأى بلانش وشوفو وهيلي بأن اشتراط نية الاضرار بالغير يضيّق دائرة القصد الجنائي بغير مسوغ . فان القانون لم يتطلب في المادة ١٤٦ ف سوى نية الغش ويستوى بعد ذلك أن يكون المزور قد قصد الاضرار بالغير أو جرتفع لنفسه فقط بغير تفكير في الاضرار بالغير . والغالب ان المزور لا ينظر الى نتيجة التزوير الا من وجهة واحدة وهي وجهته الشخصية فهو انما يفكر فيما يجلبه له التزوير من النفع المادى أو الادبى غير ناظر الى ما عساه أن يجل بسبب ذلك من الضرر بالغير . فمن يزور شهادة طبية ليتوصل بها الى الاعفاء من الخدمة العسكرية لا يبغي بذلك الاضرار باحد وانما يبغي الخلاص من واجب يفرضه القانون . كذلك الذى يرتكب تزويراً ليخلص من مسئولية جنائية أو ليفر من مراقبة البوليس أو ليحصل على شهادة علمية أو على وظيفة فى الحكومة لا يريد بذلك سوى جر منعم لنفسه ولا يرى فى هذا كله الى الاضرار بالغير . وكل هذه الصور تدخل تحت نية الغش ولكنها لا تدخل تحت نية الاضرار . فالنية الخاصة التى يتطلبها القانون فى عرف جارو انما هى نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس المزور حق فيه<sup>(٤)</sup>

(١) جارسون فقرة ٣٩٨

(٢) شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٦٠

(٣) بلانش ٣ فقرة ١٤٧

(٤) جارو ٤ فقرة ١٣٩٠

ويمكن القول بعبارة أخرى أن النية الخاصة المطلوبة في التزوير هي نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . وذلك ما يعبر عنه بالغرض أو الباعث القريب وهو وحده كاف لتكوين النية الخاصة . ولا عبرة بعد هذا بالبواعث البعيدة فقد يكون الباعث على التزوير حب المال أو الانتقام أو الخلاص من مسئولية جنائية أو التزام مدني كما يجوز ان يكون الباعث على التزوير حب الخير كمن يزور محرراً لتخليص صديق له من ضائقة مالية أو فضيحة طائفة أو الرغبة في الوصول الى حق شرعي كالدائن الذي يزور على مدينه سنداً بدين له في ذمته . ولكن هذه كلها أمور زائدة على القصد الجنائي المطلوب ولا يهم البحث عنها ولا التعرض اليها . على ان المحاكم كثيراً ما تخطئ هذا الحد وتعرض البواعث البعيدة لتبين منها حقيقة قصد المتهم وكثيراً ما تستخلص من شرف الباعث دليلاً على حسن قصد المتهم فتحكم ببراءته . على ان الخلط بين القصد والباعث غير جائز من الوجهة القانونية

ولا يراد باشتراط نية استعمال المحرر المزور ان جريمة التزوير لا تتم الا اذا استعمل المحرر فان جريمة التزوير وجريمة الاستعمال منفصلتان والعقاب على التزوير واجب ولولم يتحقق الغرض الذي كان يرمى اليه المزور من فعل التزوير<sup>(١)</sup> . فلا يتوقف اذن عقاب التزوير على استعمال المحرر المزور بل يعاقب المزور ولولم يحصل الاستعمال لاي سبب من الاسباب متى كانت نية الاستعمال متوفرة لديه . نعم قد يكون عدم الاستعمال دليلاً على عدم توفر القصد الجنائي في أحوال خاصة كالمزور شخص على آخر سنداً على سبيل التفككة أو المزاح ثم رزقه في الحال

على أنه لا تلازم من الجهة الاخرى بين استعمال المحرر المزور وتوفر القصد الجنائي لدى المزور . فاذا صنع استاذ كميالة واهضاها بامضاء صديق له ليبين

لتلاميذه طريقة تحرير الكمبيالات وقبل ان يمزقها وقعت في يد شخص آخر واستعملها فان الاستاذ لا يعاقب على التزوير لانعدام القصد الجنائي من جانبه<sup>(١)</sup> وهذا المثال نفسه يدل أيضاً على ان لا تلازم بين الضرر والقصد الجنائي . فقد يقع الضرر وينعدم القصد الجنائي كما في هذا المثال كما أنه قد يتوفر القصد الجنائي وينعدم الضرر كما لو زور شخص سنداً على آخر ولكنه كان سنداً ظاهر البطلان بحيث لا يمكن ان يمدح فيه أحد . وفي كلتا الحالتين تسقط الجريمة لانعدام أحد أركانها

واشترائط نية الغش في التزوير في القانون المصري ظاهر من نص المادة ١٨١ ع فانها تشترط ان يكون التغير حاصل ( بقصد التزوير ) وهي عبارة قاصرة عن اداء المعنى المقصود منها . ولكن اللفظ المقابل لها في النص الفرنسي هو ( *frauduleusement* ) أى بقصد الغش . أما ذكر عبارة ( مع علمه بتزويرها ) بعد ذلك في نهاية المادة فزائد ولا لزوم له لان عبارة ( بقصد الغش ) الواردة في صدر المادة منصبة على جميع صور التزوير الواردة بعدها فلا معنى لافراد صورة منها باشتراط العلم مع ان قصد الغش يتضمن العلم حتماً

ولابد من توفر نية الغش أيضاً في التزوير المادى المداق عليه بمقتضى المادة ١٧٩ ع وان لم يذكر ذلك صراحة في المادة اذ لا محل للفرقة بين التزوير المادى والتزوير المعنوى من هذه الوجهة . واذا كان لذكر قصد الغش في المادة ١٨١ دون المادة ١٧٩ حكمة فهي كما يقول بعض الشراح ان تفسير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع يصحبه قصد الغش بغير حاجة الى النص عليه خصيصاً . فنية الغش يفترض وجودها ابتداء في كل تزوير مادى وليس على النيابة اثبات وجود هذه النية الخاصة بل على المتهم اذا أراد تبرئة نفسه ان يثبت ان هذه النية لم تكن موجودة . وذلك على خلاف التزوير المعنوى فكثيراً ما يسطر المحرر وقائع مزورة على اعتبار أنها صحيحة وهو

يجهل ما فيها من التزوير ولهذا يجب قبل الحكم بادانته اثبات توفر القصد الجنائي عنده اثباتاً خاصاً<sup>(١)</sup>

تطبيقات — أ كثر الابحاث المتعلقة بالقصد الجنائي في التزوير ترد في الاحكام التي تصدر في قضايا التزوير الذي يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية . واحكام المحاكم الفرنسية في هذا الصدد كثيرة ولكنها ليست كلها على وتيرة واحدة فيما يتعلق بهذا البحث . فثنا ما يكتفى بمجرد العلم ومنها ما يشترط نية النش ومنها ما يتطلب نية الاضرار . وأ كثر ما يقع هذا الاختلاف في التزويرات التي يكون تغيير الحقيقة فيها متعلقاً بالاجراءات التي فرضت القوانين اتباعها فيما يتعلق بتحرير المحررات الرسمية . فكثيراً ما يقع مثلاً ان محضراً يثبت في عريضة كلف باعلانها انه أعلنها بنفسه حال كونه الذي أعلنها شخص آخر أو يثبت انه سلم الاعلان الى نفس المعلن اليه حال كونه سلمه الى شيخ البلد أو الى أحد جيران المعلن اليه ليوصله اليه . أو يثبت في محضر حجز على محصولات زراعية انه عاينها بنفسه وقدرها بكذا والحقيقة انه استقى معلوماته عنها من منزل العمدة ولم يبرح ذلك المنزل . أو يقع أن يثبت موثق انه حرر العقد بجهة كذا مع انه حرره في جهة أخرى أو أنه حرره بحضور شاهدين مع أنه لم يحضر سوى شاهد واحد أو أنه تلاه على المتعاقدين وهو لم يثله . أو أن يثبت محقق أن أقوال الشاهد تليت عليه واصر عليها قبل أن يمضيها والحقيقة أنها لم تتل عليه . ولا يكون هؤلاء الموظفون مدفوعين الى شيء من ذلك بنية الاضرار باحد ممن يعينهم الامر وانما يحدوهم اليه مجرد التهاون أو الاهمال في اداء الواجب على الصورة التي يفرضها القانون أو الرغبة في اختصار

---

(١) جاردو ٤ فترة ١٤٢٦ — انظر نقض ١٥ يونيو ١٨٩٢ (الحقوق ٧ من ١٩٨)

انظر مع ذلك شوفو وهبلي ٢ فترة ٦٦١ ونيل ج ١ من ٥٦٦ فترة ٢٤

الاجراءات اقتصاداً للوقت أو تخفيفاً لمسقة العمل . فهل يجب العقاب أو التبرئة في مثل هذه الاحوال ؟

يكاد الشراح يجمعون في هذه الاحوال على وجوب التبرئة لانعدام القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون ولو أن الموظف ارتكب ما ارتكب عن علم واردة<sup>(١)</sup>

ولكن اذا كانت نية الاضرار غير متوفرة أليست نية الغش على الاقل متوفرة وهي النية التي يتطلبها القانون في أحوال التزوير ؟ أليس الباعث للموظف على تغيير الحقيقة في مثل هذه الاحوال رغبته في التخلص من أداء واجب يفرضه عليه القانون وهلا يمد هذا ضرباً من ضروب الغش ؟ عجيب أن يجمع الشراح على هذا الرأي وفيهم جازو الذي اعترض على اشتراط نية الاضرار قائلاً أن المزور لا ينظر غالباً الا الى ما يعود على نفسه من الربح أو الفائدة من وراء التزوير ولا يفكر فيما قد يعود على الغير من الضرر من جرائه أما المحاكم الفرنسية فقد كانت في بادئ الامر تحكم بالعقاب متى ارتكب الموظف التزوير عن علم واردة لأن ذلك وحده ينفي احتمال حسن القصد من جانبه ويكفي لتكوين القصد الجنائي المطلوب<sup>(٢)</sup>

ثم عادت فقررت أن العلم وحده لا يكفي لتكوين القصد الجنائي وان البراءة تكون واجبة متى ثبت أن الموظف لم يقصد الاضرار بالغير<sup>(٣)</sup>

ولكنها لم تثبت على هذا الرأي بل عادت فقررت في كثير من أحكامها وجوب العقاب لأن التزوير على هذه الصورة ان لم يضر بمصالح الافراد فهو على كل حال مضر بالمصلحة العامة لانه ينتزع من الناس الثقة بالحررات الرسمية

(١) جازو ٤ فقرة ١٣٩٣ — شوفو وهيلي ٢ فقرة ٦٦٧ — بلانش ٣ فقرة ١٤٩

— دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٣٩ وماحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٦٦

(٢) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٤٠ و ٢٢٢

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٤١ و ٢٠٩ و ٢٢٠

ولأن الموظف يعلم على الأقل أن التزوير الذى يرتكبه من شأنه أن يحدث هذا الضرر الاجتماعى فلا عبء بالباعث الذى دفعه الى ارتكاب هذا التزوير<sup>(١)</sup> ولأن الذى يرتكب تزويراً من هذا القبيل إنما يقصد به الغش والتخلص من واجب فرضه القانون وهذا وحده كاف لتكوين القصد الجنائى<sup>(٢)</sup>

والظاهر أن المحاكم المصرية جارية فى أحكامها على هذا رأى الاخير اذ لم أر فى المجاميع القضائية حكماً برئ فيه المزور فى مثل هذه الاحوال بناء على انعدام القصد الجنائى . وهناك حكم بالادانة قررت فيه المحكمة أن المحضر الذى يثبت فى محاضره أموراً لم تحصل فى الواقع يعد مزوراً فى أوراق رسمية لأن هذا الكذب يتضمن حتماً عدم سلامة النية ويشتمل طبعاً على القصد الجنائى<sup>(٣)</sup> وهناك طبعاً أحكام أخرى كثيرة بالادانة ولكن مسألة القصد الجنائى لم تكن فيها موضع بحث

أما فى التزويرات التى يرتكبها الافراد فكثيراً ما خلطت فيها المحاكم بين الباعث والقصد الجنائى . فن ذلك ما حكمت به محكمة النقض فى قضية شخص اتهم باحداث تغيير مادى فى قسيمة رسمية لاصلاح ذات البين بين أقربائه اذ قررت أنه لا محل لرفع دعوى التزوير عليه لأن ركن القصد فى جريمة التزوير يستلزم وجود أكثر من مجرد العلم والارادة فلا يوجد هذا الركن اذا لم يوجد سوء النية وقصد الضرر<sup>(٤)</sup>

وفى قضية اتهم فيها شخص بتزوير عقد بيع أطيان واعترف بأنه كان باع هذه الاطيان لزوجته لتكون تأميناً للمهر الذى تحرر به سند على حدة ثم دفع المهر وأخذ به مخالصة ولكن زوجته رفضت اعادة الاطيان اليه فقرر العقد

(١) دالوز ١٨٦١ — ٥ — ٢٣١

(٢) سيمى ١٨٣٣ — ١ — ٤٠

(٣) بنى سويف جنائى ١٧ فبراير ١٩٠٢ ( الحقوق ١٨ ص ١٥ ) . انظر أيضاً استئناف مصر جنائى ٨ مايو ١٨٩٨ ( الحقوق ١٣ ص ٢٢٩ )

(٤) نقض ١٥ فبراير ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٥٧ )

المزور ليسترد به الاطيان . حكمت محكمة النقض بالبراءة لانها رأت أن الطاعن كان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر ولا يحتمل حصول ضرر منه <sup>(١)</sup>

وحكمت محكمة الاستئناف بأنه اذا تسمى شخص باسم آخر لكي يستوفي الجزء المحكوم به على ذلك الآخر فيجوز ألا يكون الفعل الذي صدر منه تزويراً معاقباً عليه متى كان على حالة من البساطة يستفاد منها أنه لم يقصد مطلقاً الاضرار بالنظام العام بل بالنظر الى مشاركته لاختيه المحكوم عليه في المعيشة فهم أن هذا الجزء يتناولهما على السواء وانه يجوز له أن يفعل ما يفعله أخوه <sup>(٢)</sup>

وحكم على شخص بالسجن فطلبت منه زوجته بوساطة أحد أقربائه أن يطلقها فطلقها وهو في السجن وأخذ هذا القريب الزوجة الى بلد آخر وتسمى أمام المأذون باسم الزوج وخالف الزوجة وتحمرت وثيقة بذلك . فقدم المزور الى المحكمة بتهمة التزوير في أوراق رسمية . حكمت المحكمة بالبراءة لان من عادة الفلاحين السذج ان يتسمى منهم الاب باسم ابنه والخال باسم ابن اخته دون ان يكون عند منتحل ذلك الاسم فكرة سيئة يقصدها فعلا غير قانوني فاذا استعمل هذا الاسم أمام أى جهة كانت فلا يعد فعله تزويراً معاقباً عليه اذا لا يمكن المعاقبة على التزوير الا اذا حصل بسوء نية <sup>(٣)</sup>

وحضر زيد بصفته بكرراً المدعى في الدعوى المرفوعة على عمرو وتنازل عن الدعوى لحصول الصلح بين بكر وعمرو المذكورين لاعتقاده أن لا ضرر في ذلك ولما رقت دعوى التزوير الى قاضى الاحالة ضد زيد وعمرو أمر بأن

(١) نقض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ (المقامة ٣ عدد ١٠٦ ص ١٦٠)

(٢) الاستئناف ١٨ ابريل ١٩٠٠ (المجموعة ٣ عدد ٤١) — انظر بكس ذلك

الاستئناف ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٩٤)

(٣) استئناف مصر جنائي ١٨ أكتوبر ١٩٠٢ (الحقوق ١٨ ص ٢٥)

لا وجه لاقامة الدعوى لعدم توفر القصد الجنائي<sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني

في أنواع التزوير التي نص عليها القانون وعقابها

فصلنا في المبحث الأول الكلام على الأركان العامة لجريمة التزوير ولكن التزوير الذي يرتكب في المحررات على أنواع فمنها التزوير الذي يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية ومنها التزوير الذي يرتكبه آحاد الناس في المحررات الرسمية ومنها التزوير الذي يقع من الافراد في المحررات العرفية وقد افرد الشارع لكل نوع من هذه الأنواع حكماً في مادة خاصة

### الفرع الأول

في التزوير المادى الذى يقع فى محرر رسمى من موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته

المادة ١٧٩ ع — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويراً فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ياقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن وشروط تطبيق هذه المادة أربعة ( ١ ) حصول تزوير مادى بأركانه السابق الكلام عليها ( ٢ ) أن يكون هذا التزوير قد وقع فى محرر رسمى ( ٣ ) أن يكون الذى ارتكبه موظفاً عمومياً ( ٤ ) أن يكون هذا الموظف قد ارتكب التزوير أثناء تأدية وظيفته

ولسنا بحاجة الى اعادة الكلام على أركان التزوير ولا على طرق التزوير

---

(١) احالة طنطا ١٧ يناير ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ٥٣ )

المادى فقد اسلفنا الكلام على كل ذلك . وانما نقول ان الشرط الاول من شروط تطبيق المادة ١٧٩ ع ان يكون التزوير قد استكمل أركانه وان يكون قد وقع باحدى الطرق المنصوص عليها فيها . وقد علمنا مما سبق ان المحررات الرسمية تكون دائماً حجة بما ورد فيها فتزويرها يترتب عليه في أكثر الاحوال وقوع ضرر ان لم يكن بالافراد فعلى الأقل بالمصلحة العامة لانه يزعم ثقة الناس بهذه المحررات وهذا هو علة ما ذهبت اليه المحاكم من ان التزوير في الاوراق الرسمية يعاقب عليه ولو لم ينشأ عنه ضرر بالفعل وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العامة . وانما يشترط فقط ان يكون التغيير قد حصل فى شيء مما أعد المحرر لاثباته <sup>(١)</sup> . كذلك يصعب القول بعدم توفر القصد الجنائى فى حالة التزوير الذى يقع من الموظف فى المحررات الرسمية لان نية الغش تكون فى أكثر الاحوال متوفرة ولانه لاشك يعلم ان مثل هذا التزوير من شأنه اضعاف الثقة بهذه المحررات <sup>(٢)</sup>

ولا يشترط لتطبيق المادة ١٧٩ ع ان يكون المحرر الرسمى حرر ابتداء بمعرفة الموظف الذى زوره بل يكفي ان يكون قد ارتكب التزوير عند وقوع المحرر فى يده أثناء تأدية أعمال وظيفته

**المحررات الرسمية** — عبرت المادة ١٧٩ ع عن المحررات الرسمية بالسندات والاوراق الاميرية وفى النص الفرنسى للمادة عبر عنها بعبارة (actes publics) أما القانون الفرنسى فعبر عنها بعبارة (écritures publiques et authentiques) أى محررات صهيوية ورسمية <sup>(٣)</sup>

(١) انظر القواعد والاحكام السابق ايرادها عند الكلام على ركن الضرر

(٢) انظر الاحكام السابق ايرادها عند الكلام على ركن القصد الجنائى

(٣) انظر فى التفريق بين المحررات الصهيوية والمحررات الرسمية نقض ٥ يه ١٩١٥

(الشرائع ٢ ص ٢٩٧) وجارو ٤ هامش ص ١٩٩ نوتة ١ وجارسون فقرة ٤٥٨ وبلانش

٣ فقرة ١٥٢

والحرر الرسمي هو الذي يحرره موظف صموى مختص بمقتضى وظيفته  
بتحرير هذا الحرر واعطائه الصبغة الرسمية (١)

والحررات الرسمية أو العمومية على أنواع فمنها الحررات السياسية  
كالقوانين والمراسيم والمعاهدات . ومنها الحررات الادارية كالقرارات  
والمنشورات والسجلات العمومية ودفاتر المواليد ودفاتر الوفيات ودفاتر الانتخاب  
والشهادات العلمية . ومنها الحررات القضائية وهي التي تحررها السلطات القضائية  
ومساعدوها كالاحكام ومحاضر التحقيق ومحاضر الخبراء وتقاريرهم . ومنها  
الحررات المدنية الصادرة بين أولى الشأن على يد مأمور رسمي مختص بتحريرها  
كالعقود الرسمية وعقود الزواج وقسائم الطلاق وأوراق المحضرين الخ (٢)

وقد اقتضت المادة ١٧٩ ع على ذكر أنواع معينة من الحررات الرسمية  
وهي الاحكام والتقارير والمحاضر والوثائق والسجلات والدفاتر ولكنها لم تذكر  
ذلك على سبيل الحصر بل اردفت هذا البيان بقولها ( أو غيرها من السندات  
والاوراق الاميرية )

ويدخل في حكم الحررات الرسمية فيما يتعلق بجريمة التزوير الحررات  
المصطنعة التي تنسب زوراً الى موظف صموى مختص وتمطى شكل الحررات  
الرسمية الصادرة منه . فن اصطنع عريضة دعوى وافرغها في قالب الاوراق  
الصحيحة الشكل وضمنها اسم محضر مختلق يعاقب بمقوبة التزوير في أوراق  
رسمية (٣)

ولا يكون الموظف مختصاً بتحرير الاوراق الرسمية أو العمومية الا اذا

(١) جازو ٤ فقرة ١٤١٠ — قانون نقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ ( الحقوق ٣٠ ص ٣٥٤ )  
استئناف مصر جنائي ٨ نوفمبر ١٨٩٧ ( الحقوق ١٣ ص ٥٢ ) واستئناف مصر  
جنائي ١١ أكتوبر ١٨٩٩ ( الحقوق ١٤ ص ٥٥٣ )

(٢) جازو ٤ فقرة ١٤١١ — شوفو وهيل ٢ فقرة ٦٨٧

(٣) نقض ٥ فبراير ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٧٠ ) انظر أيضاً المجموعة ١ ص ٤٣  
والمجموعة ١٤ عدد ١٠٠ والمجموعة ٢٣ عدد ٦٧

كان تحريرها مفروضاً عليه بمقتضى القوانين أو اللوائح<sup>(١)</sup> وبدخل في حكم المحررات الرسمية المحررات الأجنبية المصطبغة بالصبغة الرسمية بحسب قوانين البلاد التي حررت أو تحرر فيها . فمن زور شهادة ميلاد صادرة من بلد أجنبي أو عقد زواج محرر على يد مأمور رسمي في دولة أجنبية أو زور أوراقا أو سندات مالية صادرة من خزانة حكومة أجنبية يعاقب بعقوبة التزوير في محررات رسمية مادامت هذه الأوراق معترفا لها بالصفة الرسمية في بلادها<sup>(٢)</sup>

والحرر الرسمي بالمنفى المتقدم يعتبر بالنسبة الى جريمة التزوير رسمياً في جميع أجزائه حتى التي لا يحتاج في اثبات عكسها الى الطعن بالتزوير طبقاً للمواد ٢٧٣-٢٩٢ من قانون المرافعات . ذلك بأن صفة المحرر شيء وحجيته شيء آخر . فمتى كان المحرر صادراً من موظف عمومي مخنص بتحريره بمقتضى القوانين أو اللوائح فهو محرر رسمي وتغيير الحقيقة في أى جزء من أجزائه الجوهريه يعد تزويراً في محرر رسمي ولو كان هذا التغيير واقعاً فيما صدر على لسان المتعاقدين أو ذوى الشأن على وجه العموم مما يجوز ادخاضه بطرق الاثبات العادية . فلا تلازم اذن بين جريمة التزوير في المحررات الرسمية وبين دعوى التزوير التي يجوز رفعها أمام المحاكم المدنية<sup>(٣)</sup> . وينبنى على هذا أنه اذا وقع تغيير للحقيقة في عريضة دعوى فإن ذلك يعد تزويراً في محرر رسمي ويعاقب عليه بعقوبة ذلك التزوير ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا التغيير قد وقع في الجزء المسطور على لسان طالب الاعلان أو في البيانات التي يثبتها المحضر في العريضة وينسبها الى نفسه باعتبار أنها حصلت منه أو وقعت على يديه<sup>(٤)</sup>

(١) نقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ ( المجموعة ١٥ عدد ٥٤ )

(٢) جازو ٤ فقرة ١٣١٤ — بلانش ٣ فقرة ١٥٤ — دالوز ١٨٥٦ — ١ — ١١٢

(٣) جازو ٤ فقرة ١٤١٤

(٤) نقض ٥ يونيو ١٩١٥ ( الشرائع ٢ ص ٢٩٧ ) وانظر أيضاً نقض ٢ أبريل ١٩١٠

( المجموعة ١١ عدد ١٠٢ )

وفد حكمت المحاكم بأنه يعتبر من الاوراق الرسمية في عرف المواد ١٧٩  
— ١٨١ ما يأتي : —

- ( ا ) عريضة افتتاح الدعوى <sup>(١)</sup>
- ( ب ) عقد الزواج الذي يحرر على يد المأذون <sup>(٢)</sup>
- ( ج ) وثيقة الطلاق <sup>(٣)</sup>
- ( د ) شهادة الميلاد <sup>(٤)</sup>
- ( هـ ) حوالة البوستة ودقتر تسليم الحوالات <sup>(٥)</sup>
- ( و ) بوالس السكة الحديدية <sup>(٦)</sup>
- ( ز ) دقتر الانتخاب <sup>(٧)</sup>
- ( ح ) دقتر الأحوال <sup>(٨)</sup>
- ( ط ) فيشات تحقيق الشخصية <sup>(٩)</sup>

- (١) احالة طنطا ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ ( المجموعة ١٠ عدد ١٠١ ) وجنابات طنطا ١١ مايو ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ١١٣ ) وتقض ٥ فبراير ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٧٠ )
- (٢) تقض ٢٠ ابريل ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ١١١ )
- (٣) تقض ٢٥ يولية ١٩١٦ ( المجموعة ١٨ عدد ٣ )
- (٤) تقض ١٩ ابريل ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١٠٠ ) وجنابات الاسكندرية ٩ أغسطس ١٩٢١ ( المجموعة ٢٣ عدد ٦٧ )
- (٥) جنابات مصر ٢٦ ابريل ١٩٠٥ ( المجموعة ٦ عدد ٩١ ) وتقض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ ( المجموعة ٢١ عدد ٤٠ ) — انظر بعكس ذلك استئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ ( القضاء ٥ ص ١٥٠ )
- (٦) الاستئناف ١٤ اكتوبر ١٩٠٠ ( المجموعة ٣ عدد ٤٢ ) وجنابات طنطا ٢٤ مارس ١٩٠٢ ( الحقوق ١٨ ص ١٦٢ )
- (٧) اسبوط جنائي ٣٠ مارس ١٨٩٩ ( الحقوق ١٤ ص ١٥٧ ) والاستئناف ٤ يوليو ١٨٩٩ ( القضاء ٦ ص ٣٤٦ )
- (٨) تقض ٩ يونيه ١٩٠٦ ( المجموعة ٨ عدد ٢٤ ) وتقض ٢٥ نوفمبر ١٩١١ ( المجموعة ١٣ عدد ١٧ )
- (٩) جنابات مصر ٥ سبتمبر ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٥ ص ١١ )

- (ى) أوراق حسابات الرى<sup>(١)</sup>  
 (ك) دفتر التصديق على الامضاءات والاختام بالمحاكم<sup>(٢)</sup>  
 (ل) شهادة الرقبة<sup>(٣)</sup>  
 (م) تقرير الكشف الطبى<sup>(٤)</sup>  
 (ن) تقرير الخبير<sup>(٥)</sup>  
 (س) الاعلام الشرعى<sup>(٦)</sup>  
 (ع) الشهادة التى يجررها العمدة بأن احدى النساء بكر وليست متزوجة<sup>(٧)</sup>  
 (ف) الشهادة التى تحرر من احدى البطر كخانات بأن شخصاً اعزب وان ليس تمت مانع شرعى من زواجه<sup>(٨)</sup>  
 وقد حكم ايضاً بأن كلمة الاوراق الاميرية كلمة عامة تشمل الاوراق الصادرة من الحكومة بصفتها صاحبة السلطة العامة او بصفتها قائمة بادارة الاموال عمومية كانت او خصوصية . فغير الموظف الذى يزور وصلاً باجرة ارض من اراضى مجلس المديرية يعد مرتكباً للتزوير فى ورقة عمومية<sup>(٩)</sup>  
 وحكم بأنه لا يعد من الاوراق الرسمية محضر الوفاة المحرر بمعرفة الخانوقى<sup>(١٠)</sup> . ولا محضر جرد التركة الذى يجررها العمدة<sup>(١١)</sup> . ولا دفاتر نقاشى

- (١) نقض ١٩ ديسبر ١٩١٤ ( المجموعة ١٧ عدد ٢ )  
 (٢) نقض أول ابريل ١٩٠٥ ( المجموعة ٦ عدد ٨٥ )  
 (٣) الاستئناف ٨ ديسبر ١٨٩٦ ( القضاء ٤ ص ٣١ )  
 (٤) جنابات مصر ١٩ ابريل ١٩٠٥ ( الاستقلال ٤ ص ٤٣١ )  
 (٥) دالوز ١٨٥٦ — ١ — ٢٧٠  
 (٦) نقض ٢٦ يوليو ١٩١٠ ( المجموعة ١٢ عدد ١ )  
 (٧) الاستئناف أول يونية ١٩٠٤ ( الاستقلال ٣ ص ٣١٠ )  
 (٨) الاستئناف ٧ يونية ١٩٠٣ ( الحقوق ١٨ ص ٢٦٧ )  
 (٩) نقض ٢١ اغسطس ١٩١٦ ( المجموعة ١٨ عدد ٤ )  
 (١٠) نقض ٢ ابريل ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ١٠٢ ) — انظر بعكس ذلك نقض ٢٩ يونية ١٩٠٧ ( المجموعة ٩ عدد ٦ )  
 (١١) جنابات بنى سويف ٦ فبراير ١٩١٧ ( مجموعة حمدي بك السيد قسم قانون

لا ختام (١)

**الموظف العمومي** — يزداد بالموظف العمومي في باب التزوير كل شخص مكلف من قبل السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة بتحرير الاوراق الموكول اليه تحريرها واعطاؤها الصبغة الرسمية (٢). فيدخل في ذلك الموثقون والمحضرون ومحررو دفاتر المواليد والوفيات والمأذونون والخبراء وكتاب المحاكم ورجال الضبطية القضائية وكتاب المصالح الأميرية والعمد والصيارفة الخ

وقد اختلف فيما اذا كانت صفة الموظف العمومي تعد فيما يتعلق بالمادتين ١٧٩ و ١٨١ ركناً من أركان الجريمة أو ظرفاً مشدداً لها . فالحاكم الفرنسية تعد هذه الصفة ركناً من أركان الجريمة (٣). أما الشراح فيعدونها ظرفاً مشدداً فقط (٤)

وقد حكم بأن كلمة موظف في مصلحة صمومية أو محكمة الواردة في المادة ١٨١ تناول كل شخص مكلف بعمل رسمي ولا تقتصر على الموظفين الداخليين هيئة العمال المستحقين لمعاش التقاعد . فمن ثم يدخل تحت حكم هذه المادة المستخدم باليومية في احدى المصالح اذا ارتكب تزويراً في العمل المنوط به (٥) وبأن المادة ١٧٩ ع تنطبق على كل شخص يشغل خدمة صمومية وان لم يكن مستخدماً في الحكومة حقيقة . وعليه يعاقب بحصل مجلس بلدى

المقوبات ص ٣٣ عدد ١٦٩ ) انظر بعكس ذلك نقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٤٨ )

(١) نقض ٢٧ سبتمبر ١٩١١ ( المجموعة ١٣ عدد ٤ )

(٢) جازو ٤ فقرة ١٤١٧

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢١٠ — الباندكت ١٨٤٥ — ٢ — ٣٨ —

دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٤٣٥

(٤) جازو ٤ فقرة ١٤١٨ — بلانش ٣ فقرة ٢٣٠ — جارسون فقرة ٩٥١

(٥) الاستئناف أول مارس ١٩٠٠ ( المجموعة ١ ص ٢٧٩ ) — قارن نقض ٢١

يناير ١٩٠٥ ( الحقوق ٢٠ ص ١٤٤ )

### الاسكندرية بالمادة المذكورة (١)

وبأن مستخدمى وزارة الاوقاف يعتبرون موظفين عموميين فاذا ارتكب احدهم تزويرا فى ورقة من الاوراق المكلف بتحريرها بمقتضى وظيفته عوقب طبقاً للمادة ١٨١ ع (٢)

التزوير اثناء تأدية الوظيفة — لا تطبق المادة ١٧٩ ع الا اذا كان الموظف ارتكب التزوير فى المحرر الرسمى اثناء تأدية وظيفته . لان القانون لا يشدد العقاب بسبب الوظيفة فقط بل لان المحرر كان فى عهد الموظف وامانته بسبب اعمال وظيفته او لانه وكل اليه القيام بتحريره واثمنه على اثبات الحقيقة فيه . فتزويره فيه يعد خيانة لهذه الامانة . فلا تطبق المادة ١٧٩ ع اذا ارتكب الموظف العمومى تزويراً فى ورقة رسمية يدخل تحريرها فى اختصاص موظف آخر وليس لها علاقة باعمال وظيفته وانما تطبق فى هذه الحالة المادة ١٨٠ ع (٣)

واذا ارتكب الموظف العمومى تزويراً فى محرر من اختصاصه ولكن قبل استلام أعمال وظيفته ككاتب جلسة زور محضر جلسة قبل حلف اليمين فانه لا يعاقب بالمادة ١٧٩ بل بالمادة ١٨٠ (٤). كذلك اذا ارتكب الموظف بعد عزله من وظيفته تزويراً فى محرر كان تحريره من اختصاصه وجعل له تاريخاً سابقاً على تاريخ عزله فانه يعاقب بالمادة ١٨٠ ع لأن حكمه حكم من يصطنع محرراً ويعطيه شكل المحرر الرسمى الصادر من موظف مختص . ومادامت صفة الموظف العمومى منعقدة فى الواقع وقت التزوير فلا يمكن تطبيق المادة ١٧٩ ع (٥)

(١) نقض ١٣ ابريل ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ٧٠ )

(٢) نقض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٦٠ )

(٣) جازو ٤ فقرة ١٤١٧ ص ٢٠٦ — ٢٠٧ — جارسون فقرة ٦٦٠ — ٦٦٢

(٤) جارسون فقرة ٦٦٢

(٥) جازو ٤ فقرة ١٤١٧ ص ٢٠٨ — انظر بعكس ذلك ملحق دالوز تحت كلمة تزوير

العقاب - يعاقب مرتكب التزوير المنصوص عليه في المادة ١٧٩ ع  
بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

### الفرع الثاني

في التزوير المادى الذى يقع فى محرر رسمى من غير موظف

المادة ١٨٠ ع - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب  
تزويراً مما هو مبين فى المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن مدة  
أكثرها عشر سنين

فى نص هذه المادة قيد لا محل له وهو قوله ( ليس من أرباب الوظائف  
العمومية ) فقد يشر ذلك بأن حكم هذه المادة قاصر على من يرتكب من  
أفراد الناس تزويراً مادياً فى محرر رسمى مع أنه يدخل فى حكمها بلا نزاع  
الموظف العمومى الذى يرتكب تزويراً مادياً فى محرر رسمى فى غير أعمال  
وظيفته<sup>(١)</sup>. وكان يكفى أن يقال ( كل شخص غير من ذكر بالمادة السابقة )  
ولا يشترط لتطبيق هذه المادة سوى شرطين اثنين ( أولهما ) حصول  
تزوير مادى بأركانها السابق الكلام عليها ( وثانيهما ) وقوع هذا التزوير فى  
محرر رسمى . وهذا الشرط الثانى هو علة تشديد العقاب المنصوص عليه فى  
هذه المادة

وأهم ما يدخل فى حكم هذه المادة من صور التزوير اصطناع محرر ونسبته  
زوراً الى موظف عمومى واعطاؤه شكل المحررات الرسمية الصادرة منه. ولكن  
حكم المادة غير قاصر على هذه الحالة بل يدخل فيه كل تغيير مادى يرتكبه أحد  
الافراد فى محرر رسمى . فمن غير تاريخ شهادة ميلاد أو عبارة فى عقد رسمى  
أو أضاف أو حذف كلمة أو عبارة أو رقماً من محرر رسمى أياً كان نوعه يعاقب

بالمادة ١٨٠ ع

ولا تطبق المادة ١٨٠ ع الا اذا كان مرتكب التزوير قد ارتكبه مستقلا عن الموظف العمومي المختص بالتحرير أى بصفته فاعلا أصليا . أما اذا ارتكب التزوير بطريق الاشتراك مع الموظف الرسمى المختص بالتحرير فان المادة التى تطبق فى هذه الحالة هى المادة ١٧٩ ع مع المادتين ٤٠ و ٤١ (١)

العقاب — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة بالاشغال الشاقة أو السجن مدة أكثرها عشر سنين وهى عقوبة أخف من العقوبة التى نصت عليها المادة ١٧٩ ع للموظف العمومي لاختلاف درجة المسئولية فى الحالتين

### الفرع الثالث

فى التزوير المعنوى الذى يقع فى محرر رسمى من موظف عمومي حال التحرير

المادة ١٨١ ع — يعاقب أيضاً بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف فى مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجمعه واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجمعه واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها

وشروط تطبيق هذه المادة اربعة كما يستفاد من النص (١) حصول تزوير معنوى بأركانه السابق الكلام عليها وباحدى الطرق المنصوص عليها فى هذه المادة (٢) أن يقع هذا التزوير من موظف فى مصلحة عمومية أو محكمة وهذه العبارة يدخل فيها كافة الموظفين العموميين السابق تعريفهم (٣) أن يكون التزوير فى محرر رسمى : ولم يرد بالمادة ما يفيد ذلك صراحة ولكن

هذا المعنى مستفاد من السياق لأن السندات التي يكون تحريرها من اختصاص موظف عمومي بحكم وظيفته تكون ولاشك سندات رسمية (٤) أن يقع التزوير حال تحرير السندات المختص بوظيفته . ويستفاد من هذا الشرط الأخير أن التزوير يجب أن يقع أثناء تأدية الوظيفة . وحكمة اشتراط حصول التزوير حال تحرير السندات أن التزوير المعنوي لا يتصور فيه غير ذلك كما قدمنا . بخلاف التزوير المادى فإنه قد يقع عند التحرير أو بعده

**العقاب —** جعل القانون عقاب الموظف الذى يرتكب تزويراً معنوياً فى محرر رسمى كمقاب الموظف الذى يرتكب تزويراً مادياً فى محرر رسمى أى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

#### الفرع الرابع

فى التزوير المعنوى الذى يرتكبه أحد الأفراد فى محرر رسمى

لم يضع الشارع المصرى حكماً خاصاً للتزوير المعنوى الذى يرتكبه أحد الافراد فى محرر رسمى كما وضع فى المادة ١٨٠ ع حكماً للتزوير المادى الذى يرتكبه أحد الافراد فى محرر رسمى . ولعل عذره فى ذلك ان هذا التزوير لا يتصور وقوعه الا بطريق الاشتراك مع الموظف العمومى المختص بالتحرير فان التزوير المعنوى لا يمكن أن يرتكب الا حال التحرير كما قدمنا والشخص الذى ليس موظفاً عمومياً لا يمكنه أن ينشئ محرراً تكون له الصفة الرسمية واذا كان الأمر كما ذكرنا أمكن الاستغناء عن النص خصيصاً على هذه الحالة بتطبيق قواعد الاشتراك العامة المنصوص عليها فى المادتين ٤٠ و ٤١ ع مغ تطبيق المادة ٤٢ ع فى الأحوال التى يكون فيها الموظف أى الناعلى الأعلى حسن النية لجهله بأن ما يعلى عليه مخالف للحقيقة (١)

(١) انظر فيما يتعلق بحكم القانون الفرنسى جازو ٤ فقرة ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - جارسون

وذلك هو عين ما جرت عليه المحاكم المصرية ففي قضية أنهم فيها شخص بأنه حضر أمام أحد المأمورين المكلفين بتحرير العقود الرسمية ونسب أقوالاً كاذبة الى شخص آخر لم تصدر عنه حكمت محكمة النقض بأن المادة ١٨١ ع وان كانت خاصة بالموظفين الا انه لا شئ يمنع من تطبيقها على المشتركين معهم في التهمة ولو لم ترفع الدعوى على الموظف الذى هو الفاعل الاصلى لوجه ما<sup>(١)</sup> وفي قضية أخرى حكمت المحكمة بأنه ليس من المحتم أن يكون التزوير فى الأوراق الرسمية قد فعله الموظف المحرر للورقة الرسمية حتى يحق العقاب بل يكفى أن يكون الموظف مختصاً بتحرير الورقة الرسمية التى اتحد أشخاص غير موظفين على تزويرها بكيفية من كيفيات التزوير مثل ابدال شخص بآخر أو تسمية شخص باسم آخر فى عقد رسمى<sup>(٢)</sup>

وفى قضية أخرى حكمت محكمة النقض بأن من يتسبب فى قيد وقائع كاذبة فى دفتر الوفيات وهو عالم بذلك يعتبر شريكاً فى ارتكاب جريمة التزوير فى أوراق رسمية<sup>(٣)</sup>

وفى قضية أنهم فيها أشخاص بالاشتراك فى تزوير اعلام شرعى وكان قاضى الاحالة قد أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى عليهم لعدم امكان اعتبارهم شركاء فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨١ ع لانه لا يوجد جريمة تزوير موجهة الى موظف عمومى بصفته فاعلاً أصلياً . قررت محكمة النقض أن قواعد الاشتراك عامة وتنطبق على كل الجرائم وتشمل أيضاً الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨١ ع ولا يخرج من هذه القواعد الا ما استثنى بنص صريح . وانه اذا سلم بالقاعدة التى جاءت بالأمر المطعون فيه تكون النتيجة استحالة معاقبة أى فرد

(١) نقض ١١ يونية ١٨٩٨ ( القضاء ٥ ص ٣٤٢ )

(٢) استئناف مصر جنائى ٢٩ اكتوبر ١٩٠٠ ( الحقوق ١٥ ص ٥٨١ )

(٣) نقض ٢ ابريل ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ١٠٢ )

اشترك مع موظف عمومي في تزوير حصل منه أثناء تأدية وظيفته اذا اتفق أن هذا الموظف خرج من دائرة العقاب لأسباب خاصة بشخصه مع أن هذه النتيجة قد استبعدت صراحة بنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>

ولكن الجرى على هذا المبدأ قد أدى الى اختلال ميزان العقوبات . فقد ميز الشارع في المادتين ١٦٩ و ١٨٠ بين عقاب الموظف الذي يرتكب تزويراً مادياً في محرر رسمي أثناء تأدية وظيفته وغير الموظف الذي يرتكب تزويراً من هذا القبيل فجعل عقاب الاول أشد من عقاب الثاني . وذلك لأن مسؤولية الموظف أكبر في هذه الحالة لأنه مؤتمن على الاعمال الموكولة اليه فتزويره في المحررات الرسمية التي أوتمن عليها بسبب وظيفته خيانة لتلك الامانة تستوجب تشديد العقاب . وكذلك الحال في التزوير المعنوي فقد سوى الشارع في العقاب بين الموظف الذي يرتكب تزويراً مادياً والذي يرتكب تزويراً معنوياً . فاذا انتقلنا الى حالة غير الموظف الذي يرتكب تزويراً معنوياً في محرر رسمي وجدنا أن قواعد الاشتراك تقضى بأن توقع عليه نفس عقوبة الفاعل الاصلي عملاً بقاعدة ( من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ) . وبذلك نكون قد سوينا بين الموظف وغير الموظف في العقاب مع ما بينهما من التفاوت في درجة المسؤولية الجنائية . ويكون من نتائج هذا أيضاً أن غير الموظف الذي يرتكب تزويراً معنوياً في محرر رسمي يعاقب بعقوبة أشد مما لو ارتكب تزويراً مادياً في نفس هذا المحرر . ولا معنى لهذه التفرقة مع تساوى درجة الاجرام في الحالتين . فكلما الفعلين تزوير في محرر رسمي وكونه مادياً أو معنوياً انما هو فرق في طرق ارتكاب التزوير ولا يصح أن يترتب عليه تفرقة في العقاب وقد كان في وسع الشارع أن يتدارك كل هذا بتغيير ترتيب المواد بأن يقدم

---

(١) نقض ٢٦ يولية ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١)

المادة ١٨١ ويؤخر المادة ١٨٠ ويحيل في هذه المادة الاخيرة على المادتين السابقتين عليها بدلا من الاحالة فيها على المادة ١٧٩ فقط

### الفرع الخامس

#### في تزوير المحررات العرفية

المادة ١٨٣ ع — كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

ما هو المحرر العرفي — عبر القانون في المادة ١٨٣ ع عن المحررات العرفية بعبارة ( محررات أحد الناس ) ويراد بذلك كل محرر لم تجتمع فيه صفات المحرر الرسمي أى لا يكون قد قام بتحريره موظف مختص بذلك بمقتضى القوانين أو اللوائح . فالمحررات العرفية تشمل اذن كل ما عدا المحررات الرسمية السابق تعريفها . ويدخل في ذلك المحررات والسندات التجارية ومحررات البنوك وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسى فانه شبه المحررات التجارية ومحررات البنوك بالمحررات الرسمية في باب التزوير ووضعها معها في مادة واحدة ( المادة ١٤٧ ع ف ) وجعل عقاب التزوير فيها واحداً . أما القانون المصرى فلم ينص عليها خصيصاً في مادة من مواد التزوير فهي داخلة حتماً في المادة ١٨٣ الخاصة بالتزوير في المحررات العرفية لانها ليست من قبيل المحررات الرسمية . ويراد بالمحررات التجارية ومحررات البنوك الكبيالات والسندات التى تحت الاذن والشيكات والتحاويل الخاصة باعمال تجارية وكافة العقود التجارية ودفاتر التجار المنصوص عليها في القانون التجارى الخ

ويدخل في المحررات العرفية عدا ما ذكر المحررات التى يحرمها أفراد الناس في المعاملات التى تجرى بينهم كالعقود والسندات والايصالات والمخالصات

وأوراق الحسابات والمذكرات والدفاتر الخصوصية والخطابات وأصول  
التلغرافات الخ

ولا يفقد المحرر العرفي صفته العرفية لمجرد كونه مسطوراً في ورقة واحدة  
مع محرر رسمي بل يبقى لكل منهما حكمه الخاص وصفته الخاصة

مثال ذلك — زور أحد كتبة محاكم الاخطاط الذي كان مختصاً بمقتضى  
وظيفته برد رسوم الدعوى للخصوم في القضايا التي يتم الصلح فيها — ايصالات  
بأسماء بعض هؤلاء الخصوم أثبت فيها أنه رد اليهم ما دفعوه من الرسوم وحرر  
هذه الايصالات التي لم يكن تحريرها من شئون وظيفته بظاهر التسمي الرسمية  
التي كانت تسلم الى الخصوم ايذاناً بإيداع الرسوم منهم . حكمت محكمة النقض بأن  
التزوير الذي وقع من المتهم جنحة معاقب عليها بالمادة ١٨٣ ع لا جنابة منطبقة  
على المادة ١٨١ ع كإثبات محكمة الجنابات وذلك لسببين ( الاول ) ان الايصال  
برد الرسوم يعتبر سنداً عرفياً ولو أنه حرر بظاهر ورقة رسمية ( والثاني ) أن  
تحرير هذا السند لم يكن من اختصاص وظيفة المتهم لا بمقتضى القانون ولا  
اللوائح الرسمية (١)

والعكس أيضاً صحيح فقد تحتوى الورقة العرفية في مجموعها على بيانات  
ذات صفة رسمية فإذا ارتكب موظف عمومي تزويراً في هذه البيانات عد ذلك  
تزويراً في محرر رسمي

مثال ذلك — حرر صراف بصفته هذه بعض بيانات كاذبة على احدى  
استمارات البنك الزراعى عن مقدار ما يملكه مقدم الاستمارة حكمت محكمة  
النقض بأن هذا التزوير معاقب عليه بالمادة ١٨١ ع لأن البيانات التي يكتبها  
الصراف تعد بيانات رسمية ويدخل تحريرها في اختصاص وظيفته ولو أن

---

(١) نقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ ( المجوعة ١٥ عدد ٥٤ ) قانون ملحق دالوز تحت كلمة

تزوير فقرة ٣١٣

### الاستارة في مجموعها ورقة عرفية<sup>(١)</sup>

وقد اختلفت المحاكم المصرية فيما اذا كان وضع امضاء أو ختم مزور على حواله بوسنة في المكان المعد لتوقيع مستلم المبلغ المحول يعد تزويراً في ورقة رسمية أم في محررات أحد الناس فذهبت محكمة الاستئناف في أحد أحكامها الى أنه تزوير في محرر عرفي منطبق على المادة ١٨٣ ع لأن الكتابة الخاصة باستلام المبلغ مستقلة تمام الاستقلال عن التحويل الذي هو الجزء الرسمي في الورقة وكون هذه الكتابة مثبتة مع التحويل في ورقة واحدة لا يكسبها الصفة الرسمية لأن هذه الصفة انما تقوم بالكتابة باعتبار كون الكتابة عملاً من أعمال الموظف العمومي صادراً عنه لا باعتبار كون الكتابة مثبتة بجانب كتابة رسمية في ورقة واحدة<sup>(٢)</sup>. ولكن محكمة النقض حكمت بأن هذا الفعل يعد تزويراً في محرر رسمي اذ لا نزاع في أن حواله البوسنة هي من الاوراق الرسمية لا فرق في ذلك بين الجزء الذي يشته الموظف الرسمي بنفسه والذي يعطى الورقة صبغتها الرسمية والجزء الذي يحمره غير الموظف وانما ينحصر الفرق بينهما في تفاوت قوة الدليل التي لكل من الجزئين وهذا لا تأثير له على صفة الورقة نفسها فهي رسمية في كل أجزائها<sup>(٣)</sup>. وهذا الرأي الاخير هو الراجح والمعمول عليه<sup>(٤)</sup>

وعريضة الدعوى قد تكون في مبتدأ أمرها محرراً عرفياً اذا هي حررت بمعرفة ذوى الشأن وتبقى لها هذه الصفة اذا لم تقدم للإعلان أما اذا قدمت

(١) نقض ١٢ ابريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٨٥) — فارن دالوز الدورى

١٨٤٩ — ٥ — ١٩٧

(٢) الاستئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥٠ س ١٥٠)

(٣) نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٤٠) — انظر أيضاً جنيات

مصر ٢٦ ابريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩١)

(٤) جارسون فقرة ٥٩٢ — موسوطات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٧٣ — ملحق

دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٥٩

واعتمدها قلم المحضرين وأعلنها أحد المحضرين ووقع عليها بامضاءه بعد ملء ما بها من الفراغ المتروك له لاثبات ما تم على يديه من الاجراءات فانها تكتسب بذلك الصفة الرسمية في جميع أجزائها وتعتبر كأنها صادرة من المحضر من أولها الى آخرها فكل تزوير يقع في أى جزء من أجزائها بعد اكتسابها الصفة الرسمية يعد ولا شك تزويراً في محرر رسمى كأن يثبت المحضر عند الاعلان أنه سلم صورة العريضة الى المعلن اليه مع أنه سلمها الى شخص آخر . ولكن ما حكم التزوير الذى يقع في العريضة قبل أن تكتسب الصفة الرسمية ؟ الراجح أنه اذا وقع هذا التزوير قبل الاعلان ثم أعلنت بمعرفة المحضر واستكملت جميع الاجراءات التى تكتسبها الصفة الرسمية فان هذا التزوير يعتبر تزويراً في محرر رسمى ولو أنه حصل قبل الاعلان لأن الصفة الرسمية تندسج على جميع الاجراءات السابقة على الاعلان الى حين تحرير العريضة . فاذا رفع شخص دعوى باسم شخص آخر وحرر عريضة هذه الدعوى ووقع عليها بامضاء ذلك الشخص الآخر أو ختمه وقدمها الى قلم المحضرين لاعلانها باسم ذلك الشخص الآخر وتم اعلانها فعلا فان توقيع مقدم العريضة عليها باءضاء من نسبت اليه يعتبر تزويراً في ورقة رسمية ولو أن التوقيع حصل قبل أن تكتسب العريضة الصفة الرسمية اذ العبرة بما تؤول اليه هذه العريضة في النهاية . وبما أنها قد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل المزور وسعيه لدى قلم المحضرين لاعلانها وبمحصول ذلك الاعلان فعلا بناء على طلبه فان التزوير الذى وقع منه في بادئ الأمر يعد تزويراً في محرر رسمى<sup>(١)</sup> . أما اذا ضبط التزوير بعد تقديم العريضة الى قلم المحضرين موقعاً عليها من المزور وقبل اعلانها فعلا فالظاهر أن هذا

---

(١) انظر نقض ٢١ نوفمبر ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ٢٢ ) ونقض ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ ( الشرائع ١ عد ٣١٧ ص ١٧٩ ) وحكم محكمة جنابات طنطا في ١١ مايو ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ١١٣ ) وقرار قاضى احالة طنطا في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ ( المجموعة ١٠ عدد ١٠١ )

يعد شروعاً في تزوير محرر رسمي لم تتم له الصفة الرسمية لعدم التوقيع عليه من الموظف المختص<sup>(١)</sup>

**طرق التزوير في المحررات العرفية** — قلنا فيما سبق ان طرق التزوير واحدة سواء كان التزوير واقعاً في محرر رسمي أو في محرر عرفي وهذا ظاهر من نص المادة ١٨٣ ع فانها تحيل فيما يتعلق بطرق التزوير على النصوص السابقة عليها أى على المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع اللتين يبيننا طرق التزوير المادى والمنعوى في المحررات الرسمية . غير ان هناك صوراً من التزوير يغلب وقوعها في المحررات العرفية ولم يسبق لنا الكلام عليها وهى على كل حال لا تخرج عن الطرق السابق بيانها . وهذه الصور هى ( ١ ) التزوير باخذ الامضاء على غرة و ( ٢ ) تزوير المحررات الممضاة أو المختومة على بياض و ( ٣ ) التزوير بالترك

( ١ ) التزوير بالحصول على الامضاء مباغته أو على غرة — قد يقع ان شخصاً بمضى محرراً قبل قراءته والتحقق من موضوعه . وقد يكون هذا ناشئاً عن مجرد اهمال منه وبغير مخادعة ممن قدم اليه ذلك المحرر . كما لو تعاقد شخصان على منزل وكان أحدهما يعتقد أن الاتفاق واقع على بيع المنزل والآخر على تأجيله . فاذا أمضى أحدهما عقداً على خلاف ما اعتقد كان العقد باطلا من الوجهة المدنية لقيام التعاقد على غلط في طبيعة العقد وليس فى الامر ما يستوجب مساءلة أحدهما من الوجهة الجنائية

ولكن قد يقع ان شخصاً يباغت آخر بمحرر ويطلب توقيعه عليه فيوقع قبل أن يقرأه ويتبين ما فيه فاذا كانت المباغثة منحصرة فى الحصول على الامضاء فقط مع علم المضى بطبيعة المحرر ومحتوياته فليس فى الامر تغيير للحقيقة<sup>(٢)</sup> . وقد حكم بان الكاتب الذى يقدم لقائد أوراق اذن باجازه ليضيبها

(١) انظر فى هذا المعنى جارسون فقرة ٢٢٥ — ٢٣٠ وموسوعات دالوز تحت كلمة

شروع فقرة ٥٧ ونحت كلمة تزوير فقرة ١٥٥

(٢) جارسون فقرة ٣٢٣

ويدس بينها أوراق اذن باجزة لاشخاص لم يرخص لهم بها لا يرتكب تزويراً لان القائد يعلم طبيعة هذه المحررات ومحتوياتها فليس فيها تغيير للحقيقة (١) وقد يعلم الممضى طبيعة المحرر ومحتوياته اجمالاً ثم يطلب منه التوقيع قبل قراءة التفاصيل . فاذا تضمن المحرر تفاصيل لم يتفق عليها صراحة ولكنها داخلة في مجمل ما تم عليه الاتفاق فلا تزوير أيضاً ولا عقاب بل يعد الفعل مجرد غش مدني قد يبيح لمن أمضى بغير علم الطعن في المحرر بالطرق المدنية . كما لو اتفق الطرفان مبدئياً في عقد بيع على أن يدفع الثمن أقساطاً ثم أثبت البائع في العقد عند التحرير ان الاقساط تكون مصحوبة بفوائد قدرها هو ولم يلتفت المشتري الى ذلك وقت التوقيع على العقد

وانما توجد جريمة التزوير متى حصلت المباغطة في طبيعة المحرر أو محتوياته بنية الغش . وتوجد المباغطة في طبيعة المحرر متى طلب من شخص التوقيع على عقد غير العقد الذي اتفق على التوقيع عليه أو على محرر يحتوي على أمور غير التي اعتقد انه مطالب بالتوقيع عليها كما لو اتفق شخص على تأجير أطيانه لآخر وقدم هذا الشخص الآخر اليه عقداً ليضيه فامضاه فاذا هو عقد بيع تلك الاطيان . وكما لو قدم المدين الى دائئه ورقة ليضيه على أنها ايصال بقسط من الدين فامضاه واذا بها مخالصة بكل الدين (٢) وكما لو قدم شخص ورقة الى آخر ليضيه على أنها عريضة شكوى فامضاه فاذا هي عقد بيع . أو قدم اليه ورقة ليضيه على أنها شهادة حسن أخلاق وهي في الواقع سند بدين (٣)

وتوجد المباغطة فيما يتعلق بمحتويات المحرر متى طلب من شخص التوقيع على محرر يعلم طبيعته ولكنه غش في محتوياته وأخذ امضاؤه على غرة منه كما لو طلب من شخص التوقيع على عقد بيع عشرين فدائناً فامضاه فاذا هو عقد

(١) دالوز ١٨٥٧ — ١ — ٤١١

(٢) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣١٤

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٤٣

بيع مائة فدان . وكما لو اتفق دائن مع مدين على ان يقرضه مائة جنيه ثم حصل على توقيعه على سند بالف جنيه<sup>(١)</sup>

فاذا كانت المباغتة واقعة على طبيعة المحرر فالعمل تزوير باصطناع سند أو محرر واذا كانت المباغتة حاصلة في محتويات العقد فالعمل تزوير بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السند ادراجه به<sup>(٢)</sup>

وقد جرت المحاكم الفرنسية حيناً على اعتبار هذه الافعال تزويراً في محررات عرفية ولكن محكمة النقض الفرنسية عدلت في الزمن الاخير عن هذا الرأي وقررت اعتبارها نصباً<sup>(٣)</sup>  
أما المحاكم المصرية فتعدها تزويراً<sup>(٤)</sup>

(٢) التزوير في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض — الأصل ان كل تغيير للحقيقة يقع في محرر ممضى أو مختوم على بياض يعد تزويراً لأنه يكون من قبيل اصطناع السندات أو المحررات . ولكن المادة ٢٩٥ عقوبات نصت على أن ( كل من يؤتمن على ورقة بمضاة أو مختومة على بياض يخان الامانة وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً ) ومعنى هذا أن القانون أخرج هذه الصورة الخاصة المنصوص عليها في المادة المذكورة — وهى صورة الشخص الذى يؤتمن على ورقة بمضاة على بياض فيملأ الفراغ الذى فوق الامضاء بسند دين الخ — من دائرة التزوير واعتبرها جريمة مستقلة من نوع خيانة الامانة . وقد جرى الشارع المصرى

(١) سرى ١٨٥٠ — ١ — ٧٦٧

(٢) انظر جازو ٤ فقرة ١٣٨٤

(٣) جارسون فقرة ٣٤١

(٤) انظر نقض أول أغسطس ١٩٠٥ (الفتوى ٢٠ ص ٢١٣)

في ذلك على نهج الشارع الفرنسى ولكن للشارع الفرنسى في ذلك حكمة لا وجود لها في القانون المصرى . فانه رأى أن يخفف العقاب على الجانى في هذه الحالة لأن بعض الخطأ يرجع الى صاحب الامضاء لأنه وضع تفتته في غير موضعها . ولذلك جعل هذه الجريمة جنحة على حين أن كل جرائم التزوير جنایات في القانون الفرنسى حتى ما يقع منها في المحررات العرفية . ولكن هذه المحكمة منعقدة في القانون المصرى حيث يعد التزوير في المحررات العرفية جنحة . والذي يقابل بين المادة ١٨٣ والمادة ٢٩٥ ع لا يجد فرقاً جوهرياً في العقاب

على أن حكم المادة ٢٩٥ لم يشمل كل صور التغير الذى يقع في ورقة ممضاة على بياض بل يخرج عنه كل تغيير يقع في ورقة ممضاة على بياض لم تسلم الى الجانى على سبيل الامانة . والمادة ٢٩٥ تقسها تحيل على أحكام التزوير في كل ما خرج عن ذلك اذ تقول بعد ما تقدم ( وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسجلة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزوراً ويعاقب بمقوبة التزوير )

وعلى هذا يعد مزوراً من كتب تمهداً فوق امضاء لشخص آخر سلمه اليه ليدله على عنوانه<sup>(١)</sup>

ومن يستعمل ورقة ممضاة على بياض حصل عليها من طريق المارقة أو الخطأ أو المباغنة أو الغش<sup>(٢)</sup> . ومن يمسك بيد أمى ويستكتبه اسمه على ورقة بزعم أنه يعلمه الكتابة ثم يملأ هذه الورقة بسند على صاحب الاسم<sup>(٣)</sup>

(١) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٤٧

(٢) دالوز ١٨٤٩ — ١ — ٣٢ و ١٨٧٦ — ١ — ١٣٦ وسيرى ١٨٤٩ —

٥٧٢ — ١

(٣) دالوز ١٨٥٥ — ١ — ٤٢٨

كذلك يعد مزوراً من يغير الحقيقة في ورقة أو تمن عليها ولكنها لم تكن ممضاة على بياض . فن سلمت اليه عريضة ممضاة من شخص آخر فحما الكتابة التي كانت فيها وكتب محلها سنداً بدين على صاحب الامضاء أو مزق الجزء المشغول بالعريضة وكتب على الفراغ الذي بينه وبين الامضاء سنداً كذلك يعد مزوراً وتطبق عليه المادة ١٨٣ لا المادة ٢٩٥ ع<sup>(١)</sup> . وكذلك حكم المتعاقد الذي ينتهز فرصة وجود فراغ بين الكتابة والامضاءات في عقد حرر بينه وبين شخص آخر فيملاً هذا الفراغ ببيانات تضر بالطرف الآخر<sup>(٢)</sup> وهكذا

(٣) **التزوير بالترك** — قد يقال أن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لان الترك لا يعد تغييراً للحقيقة اذ التغيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه والذي يترك شيئاً كان يجب اثباته لا يأتي عملاً من هذا القبيل فالحرر يبقى بعد الترك كما كان قبله خالياً من كل بيان مغاير للحقيقة . ولكن هذا الرأي قاصر فانه يجب أن لا يقصر النظر على الجزء الذي حصل فيه الترك وانما يجب أن ينظر الى المحرر في مجموعه . فان الذي يترك بياناً كان يجب اثباته يغير الحقيقة في مجموع المحرر فاذا كان الذي تركه رقماً حسابياً ترتب على ذلك ظهور عجز في مجموع الحساب . واذا كان المتروك شرطاً في عقد ترتب على ذلك تغيير ارادة المتعاقدين فيما يتعلق بشروط العقد وهكذا

وقد محتج بأن القانون لم يذكر الترك ضمن طرق التزوير التي نص عليها ولكن يجاب على هذا بأن الترك يصح أن يعد من قبيل تغيير اقرار أولى الشأن أو من قبيل جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة<sup>(٣)</sup> وقد جرت المحاكم الفرنسية على اعتبار الترك تزويراً معاقباً عليه فحكمت

(١) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٤٧

(٢) البانديت ١٨٨٤ — ١ — ١١١

(٣) جاردو ٤ فقرة ١٣٨٢ — جارسون فقرة ٣٧٩ — بلانش ٣ فقرة ٢٢٣ وما

بمقاب كاتب الحسابات الذى يسقط بعض المبالغ المكلف بقيدھا فى الدفاتر لان اسقاط مبالغ بومتھا لا يقل خطراً من حيث تغيير الحقيقة عن اثبات مبالغ أقل من حقيقةھا<sup>(١)</sup>

عقاب التزوير فى المحررات العرفية — جعل الشارع المصرى التزوير فى المحررات العرفية جنحة عقابھا الحبس مع الشغل

### المبحث الثالث

#### فى التمييز بين التزوير والنصب

بين التزوير والنصب شبه فى بعض الصور يجعل التمييز بينهما أمر غير ميسور فان الطرق الاحتمالية التى جعلھا القانون فى المادة ٢٩٣ ع ركناً من أركان النصب تنطوى على تغيير للحقيقة . كذلك قد يقع النصب باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة<sup>(٢)</sup> . وقد مرت بنا أحوال تختلف فى عدها تزويراً أو نصباً . فالحصول على امضاء شخص على محرر بطريق المباغطة يعمده الكثيرون تزويراً ولكن محكمة النقض الفرنسية ذهبت أخيراً الى اعتباره نصباً . كذلك جمع أجزاء سند ممزق لاستعماله مرة أخرى يعمده بعض الشراح تزويراً بالاصطناع ولكن جازوا لا يرى فيه الا نصباً أو شروعاً فى نصب كما تقدم<sup>(٣)</sup>

على ان مما لا مشاحة فيه ان الفعل يعد نصباً لا تزويراً اذا كان المحرر الذى استعان به الجانى على الاحتيال على الغير صحيحاً ولا تزوير فيه فن تقدم الى شخص آخر بخطاب ورد اليه من عظيم واستعمل هذا الخطاب لايهام ذلك

---

(١) دالوز ١٨٦٤ — ٥ — ١٨٥

(٢) انظر فى هذا المبحث جازو ٤ قرة ١٤٤٥ — جارسون ٤ قرة ٨١٦ و١٠ بعدما

— شوفو وهيلي ٢ قرة ٦٤٨

(٣) انظر أيضاً تقض ١٩ ابريل ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ١٢)

الشخص الآخر بأنه من أصدقاء ذلك العظيم وتوصل بذلك الى الحصول منه على نقود أو امتعة أخرى عد نصاباً لا مزوراً

ويماقب أيضاً على النصب لا على التزوير من استعمال في الاحتيال على الغير محرراً مزوراً ولكنه لم يستكمل اركان التزوير كما لو قدم شخص كشف حساب مزور واستولى بواسطته على نقود ممن قدمه اليه أو على مخالصة عن مبالغ كانت في ذمته وادعى صرفها بموجب هذا الكشف ففي هذه الحالة لا يمكن عقابه على التزوير لان المحرر غير صالح لان يتخذ حجة وهو في كل الاحوال محل للمراجعة والتحقيق كما تقدم. ولكنه يعاقب في هذه الحالة على النصب<sup>(١)</sup>

كذلك يعاقب على النصب من اتخذ اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة بطريق المشافهة فقط اذا توصل بذلك الى الاستيلاء على أموال الغير. ولكنه لا يمكن عقابه بمقوبة التزوير لان التزوير يستلزم تغيير الحقيقة بالكتابة ولا يكفي فيه التغيير الشفاهي

فاذا اتخذ اسماً كاذباً واستعان على تأييد ذلك بمحرر صحيح في ذاته كخطاب وقع له بعنوان صاحب ذلك الاسم فلا تزوير أيضاً<sup>(٢)</sup>

اما اذا اتخذ اسماً كاذباً ووقع بذلك بالاسم الكاذب على محرر فان فعله يعد تزويراً ويكون أيضاً نصباً اذا استولى على مال الغير بهذه الوسطة. فن وقعت له حوالة بوسطة باسم شخص آخر وانتحل اسم ذلك الشخص ووقع بامضائه على الحوالة وقبض المبلغ يعد مزوراً ونصاباً<sup>(٣)</sup>

ولا يعد تزويراً اتخاذ صفة غير صحيحة فقط ولو اضافها متخذها الى اسمه الصحيح في محرر لان التزوير لا يتكون بانتحال الصفات الكاذبة مادام

(١) جارسون فقرة ٨٣٤

(٢) جارسون فقرة ٨٢١

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١١٤

الامم المقترن بهذه الصفة صحيحاً والتوقيع صحيحاً أيضاً . فمن وصف نفسه في محرر بأنه ضابط بوليس أو طالب بمدرسة الحقوق لا يعد مرتكباً لجريمة التزوير مادام قد أمضى باسمه الصحيح . لكن اذا استخدم هذا المحرر في الاستيلاء على مال الغير عد نصابا وعوقب بالمادة ٢٩٣ ع (١)

ولكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فان اتخاذ الصفة الكاذبة في محرر يدخل في دائرة التزوير المعاقب عليه اذا كانت هذه الصفة من البيانات التي أعد المحرر لإثباتها . فمن انتحل لنفسه كذبا صفة محضر واصطنع انذاراً مزوراً على لسان شخص آخر يطلب دفع دين مستحق واعلن ذلك الانذار للمدين عد مرتكباً لجريمة تزوير في محرر رسمي فاذا توصل بذلك الى الحصول على مبلغ من الدين عد مرتكباً لجريمة النصب أيضاً (٢)

وتوجد جريمة التزوير كما قدمنا متى وقع الجاني على محرر بامضاء أو ختم مزور سواء كان هذا الامضاء أو الختم لشخص معين أو لشخص خيالي . فاذا استعان المزور بعد ذلك بالمحرر المذيل بالامضاء المزور على الحصول على مال الغير عد مرتكباً فوق ذلك لجريمة النصب . لكن اصطنع خطاباً على لسان آخر يطلب فيه تسليم حامله مبلغاً أو متاعاً واستحصل بذلك على هذا المبلغ أو المتاع الا ان دالوز يرى ان جريمة التزوير لا توجد في هذه الحالة اذا كان المحرر الممضى بامضاء مزور لا يعد سنداً يمكن الرجوع به على صاحب الامضاء . لكن يصطنع خطاباً باسم أحد الاعيان يرجو فيه من وجه اليه هذا الخطاب مساعدة حامله بشئ من المال على سبيل التبرع أو الصدقة (٣)

كذلك يعد مزوراً ونصاباً من يغير الحقيقة في محرر بطريقة أخرى ويستعمل هذا المحرر للاستيلاء على أموال الغير . فمن غير الحقيقة في محرر صحيح في

(١) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١١٣

(٢) جارسون فقرة ٨٢٣ — قارن دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٨١

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١١٥

الاصل باضافة عبارات غير صحيحة الى محتوياته أو بمحذف شيء من محتوياته وتوصل بواسطته الى الحصول على مال أو غيره يعاقب بعقوبتي التزوير والنصب

وكذلك حكم من يغير الحقيقة في محرر يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ولولم يوقع على هذا المحرر بأهضاء مزور متى كان هذا المحرر صالحا لأن يتخذ حجة على ما جاء به وامكن استخدامه للحصول على مال الغير ولكن محكمة النقض الفرنسية حكمت بأنه يعد شريكا في نصب فقط لا مزورا الطبيب الذي يعطى شخصا مصابا بامراض جسيمة شهادة مكذوبة دالة على سلامة بنيتة ليقدمها الى شركة تأمين على الحياة<sup>(١)</sup>. ويظهر من عبارة هذا الحكم ان محكمة النقض الفرنسية تذهب الى ان تغيير الحقيقة في الشهادات الطبية بمعرفة الطبيب نفسه لا يعد تزويرا يعاقب عليه . غير ان هناك احكاما أخرى صدرت من نفس تلك المحكمة بعكس ذلك<sup>(٢)</sup>. وطامة الشراح على أن أحكام التزوير يجب ان تجرى على الشهادات الطبية كما تجرى على سائر المحررات وان تغيير الحقيقة فيها يجب ان يعاقب عليه بعقوبات التزوير متى استوفى اركانها<sup>(٣)</sup>

وغنى عن البيان انه اذا كانت الشهادة الطبية المقدمة الى شركة التأمين مزورة على طبيب بطريق الاصطناع وبوضع امضاء مزور فان مقدمها يعاقب بعقوبة التزوير وبعقوبة النصب اذا توصل بواسطتها الى الحصول على عقد تأمين من الشركة

(١) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٥٦ — سيرى ١٨٩٠ — ١ — ٤٩٠

(٢) انظر دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٨٥

(٣) جاردو ٤ فقرة ١٤٦٥ — شوفو وميلي ٢ فقرة ٧٦٤ — جارسون مواد ١٥٩

— ١٦٢ فقرة ٢٩ وما بعدها

## المبحث الرابع

### في استعمال المحررات المزورة

المادة ١٨٢ ع — من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر

المادة ١٨٣ ع — كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

في المادة الاولى بين الشارع عقاب من يستعمل محرراً رسمياً مزوراً وفي المادة الثانية نص على عقاب التزوير في المحررات العرفية واستعمال هذه المحررات المزورة

وظاهر من تخصيص القانون عقوبة لكل من التزوير والاستعمال انه يعتبرهما جريمتين منفصلتين . والواقع أنهما جريمتان مستقلتان لكل منهما أركان خاصة بها . غير أن مبدأ انفصال جريمة الاستعمال عن جريمة التزوير يصح أن يكون محلاً للنظر في حالة ما اذا كان مستعمل المحرر المزور هو نفس مزوره . ويرى هوس البلجيكي أن الاستعمال يندمج في هذه الحالة في التزوير ولا يصح أن ينظر اليه كجريمة مستقلة لأنه إنما يكون تمة لتنفيذ تصميم جنائي واحد بدئاً بالتزوير وختم باستعمال المحرر المزور<sup>(١)</sup>

أما في فرنسا ومصر فالرأى على غير ذلك لأن القانون ينص صراحة على

---

(١) هوس ج ١ فقرة ٣٨١ — انظر أيضاً نيل ج ١ ص ٦١٠ فقرة ١ — كذلك المحاكم البلجيكية جارية على هذا الرأى . انظر البازيكريزى بلج ١٨٦٨ — ٢ — ٤١٥ و ١٨٦٩ — ٢ — ٩٨

اعتبارهما في كل الاحوال جريمتين مستقلتين لكل منهما عقوبة خاصة فلا محل لاستثناء الحالة التي يكون فيها المستعمل هو عين المزور . والواقع أن لا أهمية لهذا الخلاف من الوجهة العمالية فان الشخص الذي يرتكب الجريمة معاً تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع وبماقب بالعقوبة المقررة لاشدهما وهي في أغلب الاحوال عقوبة التزوير <sup>(١)</sup> وقد يمتزج الاستعمال بالتزوير فيكونان عملاً واحداً لا يقبل التجزئة وعندئذ يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ كما لو حضر شخص الى مكتب البوستة منتحلاً اسم غيره وطالب بحواله ووقع بالاستلام واستلم المبلغ المحول <sup>(٢)</sup>

ويرتقب على اعتبار التزوير والاستعمال جريمتين مستقلتين عدة نتائج

- (١) ان المزور باعتباره مرتكباً للجريمة ثانية اذا هو استعمال المحرر المزور يقدم للمحاكمة بتهمتين وفي هذا فائدة كبرى في بعض الاحوال اذ قد يصعب اثبات التزوير على المزور . أما الاستعمال فعمل مادي يسهل اثباته فاذا أفلت المزور من عقوبة التزوير فلا ينجو من عقوبة الاستعمال <sup>(٣)</sup>
- (٢) ان المزور يعاقب على تزويره ولو لم يستعمل المحرر الذي زوره <sup>(٤)</sup>
- (٣) ان الذي يستعمل محرراً مزوراً وهو طالم بتزويره يعاقب ولو لم يكن هو المزور له <sup>(٥)</sup>

(٤) ان مستعمل المحرر المزور يجوز الحكم عليه بعقوبة ولو بقي المزور مجهولاً أو برئ لثبوت حسن نيته أو لم ترفع عليه الدعوى العمومية لهذا

(١) نقض ٢٥ يناير ١٩٠٥ ( المجموعة ٦ عدد ٢٧ ) و ١٤ مارس ١٩٠٨ ( المجموعة ٩ عدد ١٠٧ )

(٢) قانون جارسون مادة ١٤٨ فقرة ٦ و ٣٤ — جازو ٤ فقرة ١٤٦٨ ص ٢٨٥

(٣) جارسون مادة ١٤٨ فقرة ٥

(٤) نقض ١١ ديسمبر ١٨٩٧ ( القضاء ٥ ص ٦٤ ) — دالوز تحت كلمة تزوير

فقرة ٤٠٧

(٥) الاستئناف ١٦ يناير ١٨٩٩ ( القضاء ٦ ص ١٩٣ )

السبب<sup>(١)</sup>. كذلك يجوز الحكم على مستعمل المحرر المزور ولو كانت جريمة التزوير نفسها قد سقطت بمضى المدة<sup>(٢)</sup>

وجريمة التزوير جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكابها. أما جريمة الاستعمال فقد اختلفت في وصفها وتضاربت فيها أحكام المحاكم ففي بعض الاحكام قضى بأنها جريمة مستمرة<sup>(٣)</sup> وحكم في أخرى بأنها وقتية<sup>(٤)</sup>. وأهمية هذا البحث تتعلق بمعرفة مبدأ سريان المدة المسقطه لجريمة الاستعمال فان كانت وقتية ابتداءً سريان المدة من تاريخ الاستعمال وان كانت مستمرة لم يبدأ الا من تاريخ انقطاع الاستعمال

والظاهر أن جريمة الاستعمال قد تكون وقتية في بعض الاحوال اذا كان الاستعمال لا يستغرق زمناً. وقد تتكرر الجريمة بتكرار الاستعمال ولا يغير هذا من وصف كونها وقتية. وقد تكون مستمرة في أحوال أخرى كما لو قدم المستعمل المحرر المزور الى المحكمة وأودعه بدو سيه القضية ففي هذه الحالة يجب أن يعتبر الاستعمال مستمراً ما دام السند مودعاً فلا ينقطع الا بسجبه أو بالحكم في الدعوى نهائياً<sup>(٥)</sup>. وقد حكم في هذا الصدد أيضاً بأن الطعن بالتزوير في سند مقدم للمحكمة لا يقطع صفة الاستمرار ما دام مستعمل السند لم

(١) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٤١٠

(٢) الاستئناف ٣٠ فبراير ١٨٩٢ (القضاء ١ ص ١٠٠) ونقض ١٢ مايو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٠٧) ونقض أول ابريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٥)

(٣) نقض ٦ فبراير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٩٢) و ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ٤٧) و ١٩ يناير ١٩١٣ (الحقوق ٢٨ ص ٢٢٨) و ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٨٤) و ٢٤ يناير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ٧٧)

(٤) نقض ٩ يونيو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢٧٦) وجريدة السنبلون أول يوليو ١٩٠٦ (المجموعة ٨ عدد ٢٠)

(٥) انظر جازو ٤ فقرة ١٣٠٣ ص ١٤ — نقض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٨٤)

يستعمل حقه في استرجاعه أو التنازل عنه<sup>(١)</sup>

أركان جريمة الاستعمال — يستفاد من نص القانون أن جريمة الاستعمال لا تتم الا بتوفر ثلاثة أركان

(١) فعل الاستعمال (٢) تزوير المحرر المستعمل (٣) علم المستعمل بهذا التزوير  
الركن الأول — أما عن الركن الأول فلم يبين القانون ما يعتبر استعمالاً وما لا يعتبر ولكن المحاكم قد أوضحت ذلك في بعض أحكامها . فقد حكم بأن استعمال التزوير ينحصر في الانتفاع بالورقة المزورة بتقديمها أو بالاحتجاج بها على الغير سعيًا وراء منفعة أو إيجاباً لحق<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك من سجل عقدًا مزوراً نافلاً للملكية يكون مرتكباً لاستعمال التزوير<sup>(٣)</sup> . وحكم بأن تقديم السند المزور للمحكمة للاحتجاج به يعد استعمالاً<sup>(٤)</sup> . وبأن وضع سندات مزورة تحت يد دائن بصفة ضمانة يعد استعمالاً<sup>(٥)</sup> . وحكم بأنه إذا أتى المدعى في دعوى مدنية على ذكر ورقة مزورة في عريضة دعواه فهذا في حد ذاته لا يكفي لتكوين جريمة استعمال ورقة مزورة<sup>(٦)</sup> . وبأن تقديم العقد المطعون فيه أثناء تحقيق صحته بناء على طلب قاضي التحقيق لا يكون جريمة الاستعمال<sup>(٧)</sup>

الركن الثاني — وأما عن الركن الثاني فلا يعاقب الاستعمال الا اذا

- (١) نقض ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ ( المجموعة ٤ ص ١١٢ عدد ٤٧ ) وبكس ذلك نقض ٩ يونيه ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ٢٧٦ )  
(٢) نقض ٦ اكتوبر ١٩٠٤ ( المجموعة ٦ عدد ٣٦ ) . وعرف جازو الاستعمال بأنه استخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ( جازو ٤ فقرة ١٤٦٨ )  
(٣) انظر الحكم السابق ونقض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ ( المجموعة ٢٢ عدد ٥٠ ) وبكس ٦ فبراير ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ١٩٣ )  
(٤) نقض ٩ يونيه ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ٢٧٦ ) و ٨ ابريل ١٩٠٥ ( المجموعة ٢ عدد ٢ )

- (٥) الاستئناف ٢٩ مارس ١٩٠٢ ( الحقوق ١٧ ص ٢٠٤ )  
(٦) استئناف اسبوط ١٨ ابريل ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ١١٦ )  
(٧) نقض ٢٦ يولية ١٩١٣ ( المجموعة ١٥ عدد ١٠٤ )

كان التزوير ثابتاً بالنسبة الى المحرر المستعمل وأركانه متوفرة . ولذلك كان من واجب القاضى قبل الحكم فى جريمة الاستعمال أن يتثبت من حصول تزوير المحرر المستعمل وان هذا التزوير قد وقع بطريقة من الطرق التى يعاقب عليها القانون وان من شأنه أن يحدث ضرراً . ولكن هذا لا يصدق الا على الاركان المادية لجريمة التزوير أما الركن الأدبى فلا يشترط توفره . فاذا ارتكب شخص تزويراً فى محرر بحسن نية ولم يكن يقصد استعماله ثم وقع هذا المحرر فى يد آخر فاستعمله مع علمه بتزويره فانه يعاقب على الاستعمال ولو أن المزور نفسه غير معاقب لعدم توفر القصد الجنائى<sup>(١)</sup>

**الركن الثالث —** وأما عن الركن الثالث فيشترط فى مستعمل المحرر المزور أن يكون طاملاً بالتزوير وقد نص فى المادتين ١٨٢ و ١٨٣ صراحة على شرط العلم . فالقصد الجنائى فى جريمة الاستعمال يتوفر بمجرد العلم بخلاف جريمة التزوير فالعلم فيها لا يكفي كما قدمنا بل يشترط فوق ذلك توفر نية الغش

**مضى تتم جريمة الاستعمال —** تتم الجريمة بتقديم المحرر المزور واستخدامه فى الغرض الذى زور من أجله . فاذا تنازل مستعمل المحرر المزور عن التمسك به بعد تقديمه فلا يمنع ذلك من عقابه لأن التنازل حصل بعد تمام الجريمة<sup>(٢)</sup>

**عقاب الاستعمال —** اذا كان المحرر المزور رمزياً فان استعماله يعد جنابة ويعاقب عليها بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر . واذا كان المحرر عرفياً كان الاستعمال جنحة يعاقبها الحبس مع الشغل

(١) جارسون مادة ١٤٨ فقرة ٣٦ — ٣٩

(٢) الاستئناف ٢٤ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٥١) — نقض ٢٨ مايو ١٨٩٨

(القضاء ٥ ص ٢٩٠) — نقض ٤ فبراير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٦٤) نقض

١٥ أكتوبر ١٩١٣ (المرامى ١ ص ٧٦)

وبعاقب على الشروع أيضاً اذا كان الاستعمال جنائية . أما اذا كان جنحة فلا عقاب (١)

## المبحث الخامس

### في صور مخففة من التزوير

استثنى الشارع من أحكام المواد ١٧٩ — ١٨٣ الخاصة بالتزوير على وجه العموم أحوالاً معينة نص عليها في المواد ١٨٤ — ١٩٠ ونص صراحة على هذا الاستثناء في المادة ١٩١ واعتبر هذه الأحوال جميعها جنحاً وقرر لها عقوبات أخف من عقوبة التزوير في المحررات العرفية المنصوص عليها في المادة ١٨٣ مع أن بعضها تنطبق عليه صفات التزوير في المحررات الرسمية . وقد جرى الشارع المصري في ذلك على نهج القانون الفرنسي وبعض القوانين الأجنبية الأخرى . وعلّة ذلك على ما يظهر أن خطر التزوير في هذه الأحوال أقل منه في أحوال التزوير الأخرى على وجه العموم (٢)

وهذه الأحوال تنقسم الى ثلاثة أقسام أساسية (١) تزوير تذاكر السفر أو المرور وقد نص عليها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ (٢) تزوير دفاتر اللوكاندات وما في حكمها وقد نص عليها في المادة ١٨٦ (٣) تزوير الشهادات الطبية وقد نص عليها في المواد ١٨٨ — ١٩٠

### القسم الاول — تزوير تذاكر السفر أو المرور

المادة ١٨٤ ع — كل من تسمى في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحداً في استحصاله على الورقة المشتبهة على الاسم

---

(١) استئناف اسبوط ١٨ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١٦)

(٢) جازو ٤ فقرة ١٤٤٨

المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا

المادة ١٨٥ ع — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل أو استعمل احدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا

المادة ١٨٧ ع — كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا فضلا عن عزله

يندرج تحت هذا القسم خمس جرائم مختلفة وهي (١) التمسى في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير حقيقى (ب) كفالة شخص آخر فى الحصول على ورقة من هذا القبيل مشتملة على اسم غير حقيقى (ج) اصطناع تذكرة مرور مزورة أو تزوير ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة فى الاصل (د) استعمال احدى الاوراق المذكورة فى (ج) مع العلم بتزويرها (هـ) اعطاء تذكرة سفر أو مرور باسم مزور مع العلم بتزويرها

أما (١) و (ج) فيراد بهما تزوير تذاكر السفر (passeports) وتذاكر المرور (feuilles de route أو permis de route) غير ان الاولى خاصة بالتزوير المعنوى بانتحال اسم الغير والثانية خاصة بالتزوير المادى بكل أنواعه . ويشترط فيهما ما يشترط فى التزوير على وجه العموم فلا بد من حصول تغيير فى الحقيقة واحداث الضرر والقصد الجنائى . أما طرق التزوير فهى قاصرة على ما ذكر منها فى المادتين ١٨٤ و ١٨٥ . فان المادة ١٨٤ لم تذكر من طرق التزوير المعنوى سوى انتحال اسم الغير . فالتزوير المعنوى فى تذاكر السفر والمرور بغير هذه الطريقة لا يعاقب عليه . فلا عقاب مثلا على شخص يتصف

بصفة غير صفته الحقيقية او يذكر سنًا غير سنه الحقيقية او محل اقامة غير محله الحقيقي<sup>(١)</sup>. واما الضرر فيكفى توفر اى نوع من أنواعه. واما النية فقد اختلف فيها اذا كان يكفى لتوفرها مجرد العلم<sup>(٢)</sup> او يجب فوق هذا وجود نية الاضرار او نية الغش والراجح ان القصد الجنائي يعتبر متوفرا متى كان الغرض من التزوير منع السلطات العامة من مراقبة حركة السفر والمرور<sup>(٣)</sup>. ويلاحظ ان المادة ١٨٥ تماقب على التزوير المادى بعقوبة أشد من العقوبة المقررة فى المادة ١٨٤ للتزوير المعنوى.

واما (ب) فتنص على حالة من يكفل او يشهد بأن طالب تذكرة السفر أو المرور هو صاحب الاسم المقدم مع علمه بعدم صحة ذلك وهذا لا يكون الا فى حالة التزوير المعنوى المنصوص عليه فى المادة ١٨٤. وقد كان الشارع فى غنى عن النص خصيصاً على هذه الحالة لان الشاهد او الكفيل لا يخرج عن كونه شريكاً للمزور ويكفى ان تطبق عليه قواعد الاشتراك العامة<sup>(٤)</sup>.

واما (د) فخاصة باستعمال تذكرة السفر او المرور المصطنعة او المزورة تزويراً مادياً طبقاً للمادة ١٨٥ مع العلم بتزويرها. ويلاحظ ان القانون لم ينص فى المادة ١٨٤ على عقاب لمن يستعمل تذكرة سفر او مرور حصل عليها بالتحال اسم الغير. والاستعمال هنا هو استخدام التذكرة فى الغرض الذى عملت من أجله كإبرازها الى اولى الامر عند الطلب. ولا يعد استعمالاً مجرد حيازة التذكرة<sup>(٥)</sup>.

(١) جارسون مواد ١٥٣ — ١٥٥ فقرة ٦ — جارسون ١٤٥٢ فقرة ٤

(٢) انظر جارسون فقرة ١٧ ودانوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٥٨

(٣) جارسون فقرة ١٤٥٠ هامش ص ٢٥٠ نوبة ٩ — شوفو وهيل ٢ فقرة ٧٤٠ —

بلانش ٣ فقرة ٣٦٩

(٤) جارسون ١٤٥٢ فقرة ٤ ص ٢٥٦ — جارسون فقرة ١٠

(٥) جارسون ١٤٥٠ فقرة ٢٥١ — شوفو وهيل ٢ فقرة ٧٤٣ — جارسون

فقرة ٣٤

وأما ( هـ ) فخاصة بالموظف العمومي الذي يعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير ( المادة ١٨٧ ) والقانون الفرنسى يعاقب أيضاً الموظف الذى يعطى عن أهمال تذكرة سفر أو مرور لشخص لا يعرفه شخصياً <sup>(١)</sup> . ولكن القانون المصرى لا يعاقب على ذلك

### القسم الثانى — تزوير دفاتر اللوكاندات

المادة ١٨٦ ع — كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو اود أو محلات مفروشة معدة للأيجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يومياً قيد فى دفاتره الاشخاص الساكنين عنده باسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

والقانون الفرنسى يعاقب أيضاً صاحب اللوكاندة الذى لا يقيد فى دفاتره أسماء من يسكنون عنده بتواطؤ معهم <sup>(٢)</sup> ولكن المادة ١٨٦ المصرية لم تنص على ذلك . والواقع أن هذا الفعل يعد فى مصر مخالفة لللائحة المحلات العمومية الصادرة فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ منصوصاً عليها فى المادتين ٢٤ و ٢٧ من اللائحة وعقابه غرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش سواء وقع عن عمد أو عن اهمال

### القسم الثالث — تزوير الشهادات الطبية

المادة ١٨٨ ع — كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت طاعة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس

---

(١) المادة ١٥٥ عقوبات فرنسى — انظر جازو ٤ فترة ١٤٤٥

(٢) المادة ١٥٤ عقوبات فرنسى

المادة ١٨٩ ع — كل طبيب أو جراح شهد زوراً بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الخطأ يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى . أما اذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التى تستوجبها جنائهم

المادة ١٩٠ ع — العقوبات الميمنة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضاً اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم

فى هذه المواد الثلاث خص الشارع بالعقوبات المخففة — اذا استثنينا الحالة المذكورة بالفقرة الثانية من المادة ١٨٩ التى الحقها القانون بالرشوة —

التزوير الحاصل فى نوع معين من الشهادات الطبية وهى تنحصر فى نوعين ( ١ ) الشهادات الطبية المثبتة لعاهة أو مرض بقصد التخلص من خدمة عمومية ( ٢ ) الشهادات الطبية المثبتة لعاهة أو مرض اذا كانت معدة لان تقدم للمحاكم والاصل فى الشهادات الطبية أنها خاضعة لاحكام التزوير كسائر المحررات ففى توفرت فيها أركان التزوير من تغيير للحقيقة باحدى الطرق التى نص عليها القانون وحصول ضرر أو احتمال حصوله ووتوقع التزوير بقصد جنائى فان المواد ١٧٩ — ١٨٣ تطبق عليها بحسب ما اذا كانت الشهادة رسمية لصدورها من طبيب موظف مختص بتحريرها أو عرفية لصدورها من طبيب غير موظف (١) فاذا حكم ببراءة طبيب زور شهادة طبية فلا تكون التبرئة لأن الشهادة ليست من المحررات التى يعاقب على تزويرها بل لانعدام ركن من أركان التزوير كانهدام الضرر مثلاً لأن الشهادة لا تصلح سند اثبات فى الحالة المرفوع بها الدعوى (٢)

---

(١) انظر فى هذا المعنى جازو ٤ ققرة ١٤٥٩ — بلانش ٣ ققرة ٢٩٥ — شوفو وهيل ٢ ققرة ٧٥٩ — جارسون مواد ١٥٩ — ١٦٢ ققرة ٣٤ — ٣٥

(٢) جارسون مواد ١٥٩ — ١٦٢ ققرة ٤٢ — ٤٣

ولا يستثنى من القواعد العامة سوى الشهادات المنصوص عليها في المواد

١٨٨ — ١٩٠

وهذه الشهادات اما أن تكون مصطنعة بمعرفة شخص عادى ومنسوبة الى طبيب وهذه هي الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ . واما أن تكون

محرفة من طبيب وهذه هي الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٩

ولا بد لوجوب العقاب في هاتين الحالتين من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين المذكورتين

ففي الحالة الأولى يجب (١) أن تحرر الشهادة باسم طبيب أو جراح (٢) أن تتضمن الشهادة ثبوت مرض أو حادثة (٣) أن يكون الغرض منها التخلص من خدمة عمومية كالخدمة العسكرية (٤) توفر القصد الجنائي عند المزور<sup>(١)</sup> . والتزوير في هذه الحالة تزوير مادی . أساسه وضع إمضاء طبيب مزور ولا يشترط أن يكون الإمضاء لطبيب معروف بل يعد الفعل تزويراً ولو كان الإمضاء معزواً الى طبيب لا وجود له في الواقع

أما الحالة الثانية فالتزوير فيها معنوي ولا بد فيها من شروط أربعة أيضاً (١) أن تتضمن الشهادة كذباً اثبات مرض أو حادثة (٢) أن تكون صادرة من طبيب (٣) أن يكون الغرض منها الاعفاء من خدمة عمومية (٤) توفر القصد الجنائي<sup>(٢)</sup>

فاذا فقد شرط من الشروط المتقدمة في الحالتين فلا عقاب مطلقاً ولا يمكن اذن تطبيق النصوص العامة للتزوير ولو توفرت جميع أركانها لان المادة ١٩١ تمنع من ذلك صراحة . فلا عقاب مثلاً تحت المادة ١٨٨ اذا كانت الشهادة

(١) جارسون مواد ١٥٩ — ١٦٢ ققرة ٨

(٢) جارسون مواد ١٥٩ — ١٦٢ ققرة ١٦

المزورة منسوبة الى فرد من الافراد غير طبيب<sup>(١)</sup> او اذا زور الشخص شهادة طبية كانت صحيحة في الاصل<sup>(٢)</sup> او اذا كان الغرض منها الاعفاء لا من خدمة عمومية بل من واجب آخر كما لو قدم تلميذ شهادة طبية مصطنعة باثبات مرض بقصد الاعفاء من دخول امتحان قادم<sup>(٣)</sup> كما أنه لا عقاب في الحالة الثانية اذا كان الطبيب قد اعطى الشهادة عن جهل منه لا بقصد جنائي<sup>(٤)</sup>

ولكن هل يمكن القول بأن كل تزوير في شهادة طبية مثبتة لمرض او عاهة لا يعاقب فاعله ما دامت الاركان الخاصة المنصوص عليها في المادتين ١٨٨ و ١٨٩ لم تتوفر؟ الظاهر انه لا يمكن الاخذ بهذه القاعدة على اطلاقها فان الحالة الخاصة التي استثنائها الشارع من احكام التزوير العامة وعاقب عليها في المادتين ١٨٨ و ١٨٩ انما هي حالة تزوير شهادة طبية مثبتة لمرض أو عاهة بقصد الاعفاء فلا يمكن تعطيل احكام التزوير العامة الا في الاحوال التي تدخل في دائرة هذا الاستثناء وكل ما خرج عن هذا الاستثناء يجب أن يرد الى القواعد العامة . وعلى ذلك يكون تزوير شهادة طبية مثبتة لمرض أو عاهة ولكن لا بقصد التخلص او الاعفاء من خدمة بل لغرض آخر كتنقل سجين من حظيرة السجن الى المستشفى مثلا امرا خارجا عن نطاق المادتين ١٨٨ و ١٨٩ وداخلها في حكم التزوير العام واذن يجب عقابه<sup>(٥)</sup>. وكذلك يكون الحال في تزوير شهادة طبية مثبتة لعدم وجود مرض أو عاهة بقصد تقديمها الى شركة تأمين على

(١) جارسون فقرة ١٢

(٢) جارسون فقرة ٩

(٣) قانون جارسون فقرة ٣٢ — ٣٣

(٤) جارسون ٤ فقرة ١٤٦٢ م ٢٧١ — جارسون فقرة ١٩

(٥) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٣٨٥ — جارسون فقرة ٣٤ — ٣٥ — بلانش

### الحياة أو ما أشبه ذلك <sup>(١)</sup>

لكن يستثنى من هذا ويعتبر في حكم الاحوال المنصوص عليها في المادتين ١٨٨ و ١٨٩ ما اذا كانت الشهادة المزورة قد حررت لاثبات طاعة او مرض وكان الغرض من ذلك تقديمها الى احدى المحاكم وهذه هي الحالة التي نصت عليها المادة ١٩٠ ع . ومثال ذلك ما اذا زور شاهد شهادة مرضية او زور له طبيب شهادة مرضية وارسلها الى المحكمة بقصد اعفائه من أداء الشهادة ( وهذه الحالة يمكن ان تدخل أيضاً في حكم المادتين ١٨٨ و ١٨٩ لان أداء الشهادة خدمة عامة <sup>(٢)</sup> ) . وكذلك ما لو زور شخص مكلف بالحضور الى المحكمة لاداء اليمين الحامصة شهادة مرضية وقدمها الى المحكمة هرباً من اداء هذه اليمين . وكذلك ما لو زور محام شهادة مرضية وقدمها الى المحكمة لتوافق على طلب التأجيل او لتعفيه من المرافعة في قضية جنائية كلف فيها بالدفاع عن المتهم وكذلك ما لو زور شخص شهادة مرضية باثبات اصابات أو عاهات أو زور له طبيب شهادة من هذا القبيل وقدمها الى المحكمة في قضية مدنية مرفوعة بطلب تعويض مدني عن هذه الاصابات أو في قضية جنائية مرفوعة على من اتهم باحداث هذه الاصابات

وقد توسعت محكمة النقض المصرية في تفسير المادة ١٩٠ ع فلم تقصرها على الشهادات الطبية المثبتة لمرض أو عاهة بل أدخلت في حكمها كل شهادة طبية مزورة متى كانت معدة لأن تقدم للمحاكم . ذلك على الأقل ما يستفاد من أسباب حكم لها طبقت فيه المادة ١٩٠ ع ولو أن الواقعة التي قامت عليها الدعوى كانت متعلقة بشهادة طبية اثبت فيها الطبيب زوراً أن الشخص الذي

---

(١) جازو ٤ فقرة ١٤٦١ ص ٣٦٨ — انظر مع ذلك ملحق دالوز تحت كلمة تزوير

فقرة ٣٥٦

(٢) جارسون فقرة ١٤

كشف عليه مصاب بهذيان وضعف في القوى العقلية . أعنى أن الشهادة كانت خاصة بإثبات مرض أو عاهة (١)

---

(١) انظر نقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٥٠ ) — ويذهب المرحوم قسطنطين زغلول باشا الى أبعد من هذا فإنه يدخل في حكم المادة ١٩٠ كل شهادة مزورة ولو لم تكن من نوع الشهادات الطبية ما دامت قد أعدت لتقديمها للمحاكم ويعتمد في رأيه هذا على النص الفرنسي للمادة المذكورة لأنه خال من لفظ الاشارة الموجود في النص العربي ( انظر رسالة التذوير طبعة ثانية ص ١٦٤ — ١٦٦ ) ولكن هذا الرأي بعيد عن الصواب لان المادة ١٩٠ متفرعة عن المادتين السابقتين عليها كما يفهم من السياق فلا يمكن أن يدخل في حكمها سوى الشهادات الطبية

---

# الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

## الباب الأول

في القتل والجرح والضرب

المواد ١٩٤ — ٢٩٦ عقوبات

أفرد الشارع المصري الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات لبيان أحكام القتل والجرح والضرب . وهي جرائم مختلفة الاثر مختلفة الحكم الا أنه يجمعها انها صور متعددة من فعل واحد وهو الاعتداء على جسم المجنى عليه . ولا يفرق بينها الا الظروف الخاصة بكل حالة . فقد يكون الفعل الواحد جرحاً (أو ضرباً) بسيطاً وقد يفضى الى الموت وقد يعمده القانون شروفاً في قتل اذا اقترن بنية خاصة وقد ينتج قتلاً تاماً — وسننتكلم على كل صورة من هذه الصور على انفرادها

اما القتل فيراد به اطلاقاً ازهاق روح انسان بفعل انسان آخر<sup>(١)</sup> . ولكن هذا التعريف يشمل صوراً متعددة من القتل فقد يكون الفعل مقترناً بنية القتل وعندئذ يسمى قتلاً عمداً . وقد يكون ناشئاً عن اهمال او عدم انتباه

---

(١) جازو طبعة ثانية ج ٤قرة ١٥٦٦ — شوفر وهيلي ٣ فقرة ١١٨٥

فيسمى قتلًا خطأ وكلاهما يعاقب عليه القانون بدرجات مختلفة . وقد يحصل القتل مصادفةً واتفاقاً وعلى غير إرادة الفاعل وبدون خطأ منه فيسمى قتلًا بالقضاء والقدر ولا عقاب عليه

وقد يقترن القتل العمد بظروف تجعله أشد خطراً من القتل العادي فيعاقب بمقوبة أشد . وهذه الظروف ترجع إما إلى قصد القاتل وتصميمه وإما إلى الوسائل التي استخدمها وإما إلى الغرض الذي رعى إليه وسنبدأ بالكلام عن القتل عمداً مجرداً من ظروفه المشددة

## الفصل الأول

### في القتل عمداً

القتل عمداً هو القتل المقترب بنية اعدام المجنى عليه <sup>(١)</sup> . وهو الذي نص عليه الشارع في المادة ١٩٨ ع بقوله ( من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ) ويجب ان يفهم من لفظ العمد هنا تعمد نية القتل لا تعمد الاعتداء فقط فإذا تعمد شخص الاعتداء على آخر بضرب او جرح ولم يكن ذلك مقترناً بنية القتل فلا يعد قاتلاً عمداً ولو أدى فعله الى موت المجنى عليه <sup>(٢)</sup>

### المبحث الاول — في اركان الجريمة

اركان القتل ثلاثة ( ١ ) ان يكون المجنى عليه انساناً على قيد الحياة ( ٢ ) ان يقع القتل بفعل من الجاني من شأنه احداث الموت ( ٣ ) ان يكون قصد الجاني احداث الموت <sup>(٣)</sup>

(١) جاروج ٤قرة ١٥٦٨

(٢) جارو ٤قرة ١٥٧٥

(٣) جارو ٤قرة ١٥٦٨ — جارسون مادة ٢٩٥قرة ٢

## الركن الاول — انسان على قيد الحياة

في طبيعة جريمة القتل معنى الاعتداء على الحياة فلا بد اذن ان يكون المجنى عليه على قيد الحياة عند ارتكاب القتل . فن اطلق عياراً نارياً على ميت بنيسة قتله لا يعد قاتلاً ولا شارحاً في قتل لاستحالة الجريمة <sup>(١)</sup> . ومن يعدم جنيناً في بطن امه لا يعد قاتلاً بالمعنى المقصود هنا بل يعاقب بالمادة ٢٢٤ ع الواردة في باب اسقاط الحمل <sup>(٢)</sup> . ويمد الاعتداء على الحياة قتلًا معاقباً عليه بالمادة ١٩٨ ع مهما كانت جنسية المجنى عليه أو نوعه أو سنه أو حالته الصحية <sup>(٣)</sup> فلا يقبل من الجاني الاعتذار بأن المجنى عليه كان مصاباً بمرض قاتل في ذاته ولا بأنه كان محكوماً عليه بالاعدام . ويمد قاتلاً الطبيب الذي يعطى مريضه جرعة من السم ليعجل بموته ويخلصه من أسقام وأوجاع كانت ستؤدي به الى الوفاة حتماً <sup>(٤)</sup>

ويجوز اثبات القتل بكل الوسائل ومنها القرائن البسيطة . ولا يمنع من محاكمة الجاني عدم وجود جثة القتيل متى أمكن اثبات واقعة القتل في ذاتها . انما يجب الاحتياط الشديد في هذه الحالة حتى لا يعاقب شخص بجريمة لم يرتكبها . فلا يكفي ان يثبت في هذه الحالة ان المتهم كان آخر من اجتمع بالشخص المدعى بقتله قبل ان يحتق أثره ولا ان ذلك الشخص كان في حضرة المتهم أو حراسته أو كنفه . وليس على المتهم ان يثبت في هذه الاحوال ان القتل لا يزال حياً أو يدل على مكانه <sup>(٥)</sup>

(١) جaro ٤ فقرة ١٥٦٩ — جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٣٩

(٢) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٣٨

(٣) جaro ٤ فقرة ١٥٦٩ — جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٣٥ — ٣٦

(٤) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٣٧ — شوفو وميلي ٣ فقرة ١١٨٧

(٥) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٤٠

## الركن الثاني — فعل القتل

يشترط في جريمة القتل المعاقب عليه أن يكون القتل بفعل من الجاني من شأنه أحداث الموت<sup>(١)</sup>. ولا تهم بعدهذا الوسيلة التي استخدمها الجاني لأحداث القتل. فقد يكون القتل بسلاح ناري أو بآلة حادة أو بجسم ثقيل أو بضربة في مقتل أو بالخنق الخ<sup>(٢)</sup>. انما يلاحظ ان القتل باعطاء مواد سامة له حكم خاص في المادة ١٩٧ ع — ولا يشترط أن يكون القتل حاصلًا بيد الجاني مباشرة بل يكفي ان يكون الجاني قد أعد وسائل الموت وهياً أسبابه ولو بقي الموت بعد ذلك معلقاً على حكم الظروف فيعد قاتلاً من يضع للمجنى عليه في طعامه مواد قاتلة ومن يسلط على المجنى عليه تياراً من غاز الكربون ومن يخنق لآخر حفرة في طريقه ومن يقطع جسراً يعلم ان المجنى عليه سيمبره ومن يرمي غيره في البحر قاصداً بكل ذلك قتله اذا وقع الموت فعلاً<sup>(٣)</sup>. انما يشترط فقط ان يكون الفعل في ذاته من شأنه أحداث الموت وان يكون بين الفعل والموت الحادث رابطة السببية

فاذا لم يكن من شأن الفعل أحداث الموت كان فعل الجاني من قبيل الجرائم المستحيلة ولا عقاب عليه. بل ولا محل لاعتباره شروعاً في قتل لان الشروع لا يعاقب عليه (على الاقل عند اصحاب نظرية الجريمة المستحيلة) الا اذا كان الفعل من شأنه أحداث الجريمة المقصودة اذا تم التنفيذ. فالذي يصوب سلاحاً نارياً فارغاً لا يمكن ان يرتكب جريمة القتل ولا يعاقب على فعله باعتباره شروعاً. كذلك لا يعد قاتلاً من يستخدم السحر والتعازيم بنية أحداث القتل لان هذه الوسائل ليس من شأنها في نظر العلم ان تؤدي الى

(١) جارو ٤ فقرة ١٥٧٠ — شوفو وميلي ٣ فقرة ١١٨٨

(٢) جارسون فقرة ٤ — جارو ٤ فقرة ١٥٧١

(٣) جارو ٤ فقرة ١٥٨١

الموت ولومات المجنى عليه عقب ذلك مصادفة واتفاقاً بل ولا يعد الجاني في هذه الحالة شارطاً في قتل<sup>(١)</sup>

ولكن ما حكم من لطم آخر على خده أو ضربه بمصا رقيقة أو جرحه في غير مقتل قاصداً قتله؟ وهل يصح اعتباره شارطاً في قتل؟ لا شك في أن هذا الفعل لا يعد شروفاً عند اصحاب نظرية الجريمة المستحيلة لانه لا يكفي أن يكون عند الجاني نية القتل بل يجب أن تكون الوسيلة التي استخدمت من شأنها احداث القتل وليس هذا شأن اللطم البسيط أو الضرب الخفيف . ولا يخرج فعل الجاني في هذه الحالة عن كونه ضرباً منطبقاً على المادة ٢٠٦ ع ولكن يرى بعض الشراح أن مثل هذا الفعل يصح اعتباره شروفاً في قتل لأنه على كل حال بدء في تنفيذ قد يؤدي الى الغرض المقصود اذا تكرر وقوعه<sup>(٢)</sup> أما اذا أعقب الضرب أو الجرح البسيط حدوث الموت فعلا بسبب وجود مرض باطنى حركه الضرب أو لعدم العناية بالجرح أو لاهمال العلاج فعامة الشراح في فرنسا متفقون على أنه لا يمكن اسناد تهمة القتل الى الجاني في هذه الحالة لانه وإن كان المجنى عليه لم يمت الا على أثر الجرح أو الضرب الا أن الموت لا يعد في نظرهم نتيجة مباشرة لفعل الجاني ففعل الجاني في هذه الحالة ليس هو السبب المنتج بل هو سبب عارض فقط<sup>(٣)</sup>

وهنا يحسن تحديد معنى السببية التي يشترط وجودها بين فعل الجاني وحادث القتل . فالشراح في فرنسا متفقون على أن السبب في هذا المعنى هو الفعل المباشر الذي تنتج عنه النتيجة<sup>(٤)</sup> فاذا عرض أمر خارجي بين الفعل والنتيجة انقطعت السببية فاذا ضرب شخص آخر ضربة مميتة ولكن قبل أن يموت

(١) جارسون فقرة ٦ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١١٨٨

(٢) شوفو وهيلي ٣ فقرة ١١٨٨ — جارسون فقرة ١١

(٣) جالرو ٤ فقرة ١٥٨١ — جارسون فقرة ٨

(٤) جالرو ٤ فقرة ١٥٨١ — جارسون فقرة ٧ — ٨

حضر ثالث وأجهز عليه عد الاول شارعاً في قتل فقط . ومن هذا القبيل رفع مسؤولية القتل عن الضارب أو الجراح الذى يقصد القتل اذا كان الموت لم ينتج عن الضرب أو الجرح مباشرة بل ساعد عليه مرض باطنى أو إهمال فى العلاج الى آخر ما تقدم . غير أنهم يقصرون هذه القاعدة على حالة القتل عمداً أما فى القتل خطأ فلم يحاكم الفرنسية أحكام أخذت فيها بالسبب غير المباشر كما سنرى فى موضع آخر

أما الالمان فيعتبرون أن السبب هو كل شرط من شروط النتيجة لانه هو الذى جعل الشروط الاخرى سببية فيكون الفعل عندهم سبباً ولو كان غير كاف وحده لاحداث النتيجة . أو كانت النتيجة لم تحدث لولا أعمال أخرى اقترنت بهذا الفعل أو تلتته . وعلى ذلك يسأل الضارب عن القتل ولو كان الضرب فى ذاته غير مميت لولا ضعف المضروب<sup>(١)</sup> فاذا اقترنت الضرب فى هذه الحالة بنية القتل عد الضارب قاتلاً عمداً

كذلك الانجليز يرون أن الشخص يعتبر قاتلاً عمداً ولو لم يكن الموت نتيجة مباشرة لفعله فاذا أحدث شخص باخر جرحاً ثم مات المجنى عليه متأزراً بجراحه عد الجاني قاتلاً عمداً ولو ثبت أن المجنى عليه أهمل فى معالجة نفسه أو امتنع عن اجراء عملية جراحية كانت لازمة . وكذلك اذا اعتدى شخص على آخر اعتداءً شديداً جعل المعتدى عليه يعتقد أن حياته أصبحت فى خطر وألا يخلص له الا بالقضاء نفسه من نافذة فالتى نفسه ومات اعتبر المعتدى قاتلاً عمداً<sup>(٢)</sup>

وهذه النظرية التى أخذ بها الالمان والانجليز أوسع نطاقاً من النظرية الفرنسية كما ترى . وربما كانت أقرب الى العدل فى بعض الاحوال لأنها تفسح المجال للقاضى لتقدير مسؤولية من تسبب فى قتل آخر بطريقة غير مباشرة

(١) انظر فون ليست ج ١ ص ١٨٥ وما بعدها — مذكرات الاستاذ عبد الحميد هدى  
(ب) فى قانون العقوبات المثارى ص ٣٣ وما بعدها  
(٢) هاريس ص ١٤٥ — ١٤٦

وكانت ظروف القتل تدل على أنه أراد ذلك القتل اذ ليس من المعدل في شيء أن يفلت مثل هذا الاثيم من الجزاء الذي يستحقه لمجرد كونه لم يصل الى غرضه من الطريق المباشر. على أنه لا يجوز من الجهة الاخرى الاخذ بهذه النظرية على اطلاقها لانها قد تؤدي الى حلول غير مقبولة فان بعض الالمان الآخذين بهذه النظرية على اطلاقها يرى أنه يعتبر مقسبياً في القتل من أصاب آخر بجرح غير مميت ولكنه استدعى نقله الى المستشفى فاحرق المستشفى بمن فيه اذ لولا الجرح لما احترق المصاب<sup>(١)</sup>

اما اذا انعدمت السببية انعداما تاماً فلا محل للعقاب . فاذا ضرب شخص سفاناً (مراكبي) فاصداً قتله ثم غرقت به سفينته عقب ذلك لاشتداد الانواء فلا يعد ضاربه مسئولاً عن قتله . أما اذا كان غرق السفينة ناشئاً عن محزه عن ادارة الدفة أو اصلاح الشراع لما أصاب يده من ألم الضرب فالسببية هنا موجودة ولكنها غير مباشرة ويكون الضارب مسئولاً عن الفرق بحسب ما اذا اعتبرت السببية غير المباشرة كافية أو غير كافية<sup>(٢)</sup>

ويقول بعض الشراح علاوة على ما تقدم ان الفعل او الوسيلة التي استخدمها الجاني للقتل يجب ان تكون مادية . فاذا اطلق شخص عياراً نارياً على آخر وكان بجوارهما ثالث افزعه اطلاق النار فقات من الفزع فلا يعد مطلق النار مسئولاً عن قتله لانه لم يوجه اليه عملاً مادياً كان سبب القتل بل نشأ القتل عن حركة نفسية محضة فضلاً عن ان السببية التي تربط فعل الجاني بموت المجنى عليه غير مباشرة<sup>(٣)</sup> . ولكن الواقع ان القانون لم يشترط ولا يمكن أن يفهم من عبارته وجوب اشتراط أن يكون الفعل الذي أحدث الموت مادياً . وقد اقتصر القانون

(١) فون ليست ج ١ ص ١٨٦

(٢) في القانون الالماني يعتبر الشخص قاتلاً في الحالة الثانية لوجود السببية — انظر

فون ليست ج ١ ص ١٨٧

(٣) جارسون ققرة ٧ — شوفو وهيلي ٣ ققرة ١١٨٨

في المادتين ١٩٤ و ١٩٨ على قوله ( من قتل نفساً عمداً . . . يعاقب بكذا ) وقد يستنتج من عبارة النص الفرنسي في قوله ( Homicide volontaire commis ) ان اللفظ الاخير قد يشعر بوجود أن يكون الفعل مادياً . ولكن جارو<sup>(١)</sup> يقول عن اللفظ المقابل لذلك في المادة ٢٩٥ فرنسية انه لا يجوز أن تعلق عليه أهمية خاصة ولا يصح ان يستفاد منه التخصيص . فاذا قيل ان القانون لا يعاقب من أحدث بأخرفزاً أو خوفاً أو آلاماً نفسية أودت بحياته ولو كان يحدث هذه التأثيرات النفسية قاصداً القتل فليس ذلك لان وسيلة القتل غير مادية بل لانه لا يمكن على وجه التحقيق اعتبار هذه العوامل النفسية سبباً مباشراً للموت<sup>(٢)</sup> . وعامة الشراح الفرنسيين على ان القتل بهذه الطريقة لا يعاقب عليه<sup>(٣)</sup> . على ان هناك صورا يصعب التسليم فيها بمبدأ عدم العقاب فن يلقي على مسامع مريض خبراً مؤلماً او حادثاً مفرزاً وهو يعلم ان حالته الصحية لا تتحمل ذلك قاصداً قتله لا يجوز عدلا ان يفلت من العقاب وقد فاز بمأربه . على ان القانون الانجليزي لا يرى مانعاً من العقاب في هذه الاحوال<sup>(٤)</sup> ( انظر لجان مدينه اودا )

**القتل بالترك** — ومما يتصل بهذا المعنى معرفة ما اذا كان القتل بالترك أو الامتناع معاقباً عليه وبعبارة أخرى ما اذا كان القتل يمكن أن يرتكب بطريق الترك أو الامتناع . ذلك هو البحث المعروف بجريمة الارتكاب بالترك وهو مبحث اختلف فيه العلماء من قديم وقد أفاض علماء الالمان خاصة في بحثه ومناقشته<sup>(٥)</sup> . أما الذين ذهبوا منهم الى عدم امكان ارتكاب الجرائم

(١) جارو ٤ هامش ص ٥١٥ نوتة ١١

(٢) جارو ٤ فقرة ١٥٧٢

(٣) شوفو وهيلي ٣ فقرة ١١٨٩ — جارسون فقرة ١٣

(٤) كتي طبعة عشرة سنة ١٩٢٠ ص ١٢٦

(٥) انظر في هذا البحث فون ليست ج ١ ص ١٩٣ — ١٩٨

بالترك فاستندوا الى أن الترك عدم والعدم لا ينشئ<sup>١</sup> الا العدم فلا يمكن أن يبنى موجود على معدوم وبعبارة أخرى لا يمكن أن يكون العدم سبباً لنتيجة ايجابية فالمسئولية والعقاب لا محل لهما في هذه الحالة لانعدام رابطة السببية بين الترك والجريمة الواقعة . ولكن المتأخرين يسلون بأن الترك نفسه يصلح سبباً للجريمة لأن الفعل والترك كلاهما من صور الارادة الانسانية العاملة . ولكنهم لم يأخذوا بالقاعدة على اطلاقها ولم يعتبروا الشخص مسؤولاً عن كل امتناع يترتب عليه جريمة بل اشترطوا أن يكون الشخص مكلفاً بالعمل بادئ بدء وأن يكون ما يقع منه من الامتناع أو الترك مخالفاً لواجب يقضى به القانون أو اتفاق خاص . فالذي يحبس شخصاً بغير حق ويمنع عنه الطعام قاصداً بذلك قتله يعاقب على القتل عمداً اذا مات السجين جوعاً . والأثم التي تمتنع عمداً عن تغذية ابنها الى أن يموت جوعاً تعد قاتلة وتعاقب بعقوبة القتل العمد والمرضة التي تمتنع عمداً عن العناية بمريضها الى أن يموت تعتبر قاتلة عمداً وهكذا . لكنه لا يكون ثمة محل للمسئولية والعقاب اذا كان التارك أو الممتنع غير مكلف بالعمل قانوناً أو بمقتضى اتفاق ولا سيما اذا كان العمل يقتضى تضحية أو بذلاً من جانب الممتنع . فالشخص الذي يرى غريقاً مشرفاً على الهلاك أو انساناً تحيط به النار أو يفترسه سبع أو انسافاً مشرفاً على الموت جوعاً ولم يتقدم اليه بالمعونة أو العطاء لا يصح اعتباره قاتلاً ولو أراد حدوث الموت لأن القانون لا يمكن أن يفرض على الناس الشجاعة أو الاحسان . كذلك يكون الحكم ولو لم يقتض العمل تضحية أو بذلاً فالذي يرى منزل جاره يحترق ولا يناوله سماً ليهبط عليه الى الارض لا يعد قاتلاً ولا يعاقب ولو كان راغباً في احتراق جاره لعداوة بينهما

وأغلب الشراح في فرنسا يأخذون بالقواعد المتقدمة اجمالاً<sup>(١)</sup> . الا أن

---

(١) جaro ٤ قرة ١٥٧٣ — شوfo وهيل ٣ قرة ١١٨٨ — بلانش ٤ قرة ٤٦٨

جارسون يوافق على عدم العقاب في الاحوال الأخيرة ولكن لا يوافق على العقاب فيما قبلها أى ولو كانت في الترك مخالفة لواجب لانه يرى أن هذه الاحوال لا تدخل في حكم النصوص العامة الواردة بالقانون ولا بد للعقاب هنا من تشريع خاص . وان تأويل النصوص الحالية تأويلاً يجعلها منطبقة على هذه الاحوال يخرج بالقاضى عن حدود سلطته فضلاً عن أنه ليس من المعقول اعتبار رجل البوليس قاتلاً عمداً اذا هو لم يمنع قتلاً يرتكب على مرأى منه استناداً على أنه مكلف بمنع ذلك بحكم القانون . أو اعتبار الزوج قاتلاً عمداً اذا رأى زوجته تتناول جرعة من السم ولم يبادر الى اسعافها بالعلاج لمجرد كونه مكلفاً قانوناً بحمايتها مع أنه لو ساعدها على الانتحار لما عد عمله جريمة<sup>(١)</sup> وعندى أنه لا محل للتردد في وجوب العقاب متى كانت رابطة السببية موجودة بين الامتناع وحصول الموت . الا أنه لا يكفي لتقرير المسؤولية والعقاب في هذه الاحوال أن يكون في الامتناع مخالفة لواجب يقضى به القانون أو اتفاق خاص بل يجب فوق هذا أن يكون الشخص الذى وقع منه الامتناع أو الترك هو المحدث الاول لاسباب القتل أى أن يكون الامر الذى تسبب عنه الموت منسوباً اليه وصادراً عن ارادته . أما اذا كان الامر الذى تسبب عنه الموت غير صادر عن ارادته وكل ما ينسب اليه إنما هو امتناعه عن تدارك أمر أو حالة لم يكن له دخل في حلها فلا محل للمساءلة والعقاب . فالخفي الذى يمتنع عن مساعدة شخص يقتله لصوص على مرأى منه لا يعاقب ولو كان مبرداً للنتيجة . لكن الواجب معاقبة حامل الاشارات « المحوّل » الذى يمتنع عمداً عن تحويل خط السمكة الحديدية قاصداً بذلك احداث الموت فينشأ عن امتناعه تصادم يودى بأرواح بعض المسافرين . وكذا الشخص الذى يترك عمداً وبنية احداث الموت وضع مصباح في الظلام على حفرة حفرها

إذا سقط فيها سار وقضى نجه . ومن هذا القبيل حالة الام التي تمتنع عمداً عن تغذية طفلها والمعرضة التي تمتنع عمداً عن اعطاء الدواء المريض والشخص الذي يجبس آخر ويتركه حتى يموت جوعاً

والواقع ان جرائم القتل بالترك نادرة الوقوع وقد يساعد على ندرتها صعوبة اثبات القصد الجنائي فيها فان اثباته يكاد يكون مستحيلاً في بعض الاحوال . ويغلب عند عدم ثبوت القصد الجنائي في هذه الاحوال ان يعد الفعل قتلًا خطأ منطبقاً على المادة ٢٠٢ ع متى أمكن اثبات الإهمال أو عدم الاحتياط على أن اثباته اسهل بكثير من اثبات نية القتل عمداً . وقد اتهمت امرأة بانها امتنعت عمداً وبقتل عن ربط الحبل السرى لطفلها الحديث الولادة فمات بسبب ذلك وقدمت المتهمة الى قاضي الاحالة بمحكمة المنيا بتهمة القتل عمداً فقرر اعتبار الواقعة المنسوبة اليها قتلًا خطأ منطبقاً على المادة ٢٠٢ ع لا قتلًا عمداً لانه رجح عدم وجود نية احداث الوفاة في هذه الحالة . وأخذ من جهة أخرى بما ذهب اليه جارسون من ان مثل هذا الفعل لا يمكن ان يدخل في حكم النص العام للقتل عمداً وانه لا يمكن العقاب عليه باعتباره قتلًا عمداً الا بتفسير خاص (١)

اما القانون الانجليزي فلا يفرق بين القتل بفعل أو بترك فالذي يكون متسكلاً بطفل ويمنع عنه الطعام الى ان يموت جوعاً مع ان استطاعته اطعامه يعاقب بعقوبة القتل العمد (٢)

### الركن الثالث - القصد الجنائي

لا تتم جريمة القتل عمداً الا بتوفر القصد الجنائي أي نية القتل عند الجاني وقد يكون من المتعذر في بعض الاحوال معرفة ما اذا كانت هذه النية

(١) امر قاضي احالة المنيا (الحاماة ٢ ص ٢٩٦ عدد ٩٥)

(٢) هاريس ص ١٤٥

متوفرة او منعدمة لان الجرائم الواردة في باب القتل والضرب والجرح جرائم متشابهة من الوجهة المادية ولا يفرق بينها سوى قصد الجاني . فقد يكون الفعل الواحد قتلًا عمدًا او ضربًا مفضيا الى الموت أو قتلًا خطأ أو قتلًا بالقضاء والقدر ولا يمكن في كل هذه الاحوال اعطاؤه الوصف القانوني الصحيح الا بعد تعرف قصد فاعله منه

وقد قالوا بان القصد الجنائي في القتل عمدًا يعتبر متوفرًا متى كان الفاعل قد ارتكب الفعل بنية احداث الموت لغيره طالما بأن هذا الفعل مميت <sup>(١)</sup> وانه لا حاجة بعد هذا الى القول بأن الفاعل يجب ان يكون قد ارتكب الفعل بنية الاضرار <sup>(٢)</sup> اذ يستوى في القتل العمد ان يكون قد حدث بنية الاضرار او بقصد اراحة القتيل من عنائه وتخليصه من آلام الحياة فهو قتل عمد على كل حال ولو وقع برضا المجنى عليه ومهما كانت البواعث التي حملت الفاعل على ارتكابه

**الفصل العاشر** — ولكن هل يدخل في التعريف السابق القصد الاحتمالي؟  
ظاهر من عبارة التعريف ان نية القاتل يجب أن تكون موجهة الى القتل بمعنى أنه يجب أن يكون الفاعل قد أراد القتل كنتيجة واقعة فاذا لم يكن قد اراد احداث القتل فلا تعتبر النية متوفرة ولا يعد قاتلاً عمدًا مهما كانت درجة احتمال حدوثه بل تعتبر الحادثة ضربًا او جرحًا افضى الى الموت منطبقة على المادة ٢٠٠ ع . وهذا هو الفرق الجوهرى بين القتل عمدًا والضرب المفضى الى الموت في نظر الشراح الفرنسيين . فان الاول يريد فيه الجاني حدوث الموت اما الثانى فيقع فيه الموت على غير ارادة الفاعل . ولكن بين ارادة النتيجة وعدم ارادتها درجات تتوسط الامرين فقد يتصور الشخص النتيجة واقعة ولكنه

(١) جارسون فقرة ٤٣

(٢) جارسون فقرة ١٥٨٠ — جارسون فقرة ٤٤

لا يقصدها لذاتها كمن يلتقي فنبلة في وسط جمع محتشد فأصداً بذلك قتل شخص معين فيموت معه اشخاص آخرون فانه لا شك يكون مسئولاً أيضاً عن قتل هؤلاء الآخرين . وقد يتصور الفاعل النتيجة محتملة الوقوع او ممكنة فقط ولكن وقوعها وعدمه يكون في نظره سواء بحيث لو تصورها لازمة لما منعه ذلك من المضي في فعلته كمن يضرب آخر بزجاجة في رأسه ولا يهجه بعد ذلك اقضت هذه الضربة على حياته أم لا . ففي هذه الحالة يعتبر القصد الاحتمالي *intention éventuelle* موجوداً فإذا مات المضرور بسبب الضربة فقد يصح اعتبار الضارب قاتلاً عمداً لأن القصد الاحتمالي يقوم مقام القصد الثابت في بعض المواطن كما سئرى فيما يلي . وقد يقدم الفاعل على الفعل اعتماداً على أن مهارته الشخصية ستحول دون وقوع النتيجة الممكن وقوعها كمن يطلق عياراً نارياً على آخر عن بعد موطناً نفسه على أنه سيصيبه في غير مقتل فإذا به قد أصاب منه مقتلاً فأت . ففي هذه الحالة لا يكون القصد الجنائي متوفراً لانه لم يرتكب الفعل بقصد الوصول الى هذه النتيجة . كما أن القصد الاحتمالي منعدم أيضاً لانه تصور القتل غير حاصل اعتماداً على مهارته والقرض أنه لو تصور حاصلاً لما أقدم على الفعل . ففي هذه الحالة يأخذ الفعل حكم الضرب المنقضى الى الموت . وقد يتصور الفاعل امكان حصول القتل ولكنه لا يريد به ولم يوجه قصده اليه كالوالد الذي يؤدب ولده بمصا غليظة فقد يدور بخلفه أن الضرب بهذه العصا ربما يسبب القتل ولكنه مع ذلك لا يعد قاتلاً عمداً اذا مات ولده بسبب الضرب متى ثبت أنه انما كان يقصد تأديبه ولم يرد قتله بحال وقد لا يتصور الفاعل امكان وقوع النتيجة التي وقعت بالفعل كالوالد الذي يشد ولده من أذنيه فيختر صريعاً ففي هذه الحالة يكون القصد الجنائي منعدم أيضاً ولا يخرج الفعل في هذه الحالة والتي قبلها عن كونه ضرباً أفضى الى الموت منطبقاً على المادة ٢٠٠ عقوبات

لكن يشترط في كل هذه الاحوال أن تكون النتيجة محتملة فقط أما إذا كانت النتيجة طبيعية وملازمة للفعل الذي ارتكب فلا يقبل من التفاعل اعتذاره بأنه لم يكن يريدّها أو يتوقعها بل يكون من واجبه في هذه الحالة أن يتوقعها فإذا قصر في ذلك فلا يمنع تقصيره من مساءلته عن النتيجة التي وقعت كما لو كان قد أرادها فعلاً فالذي يلقي قنبلة في وسط جمع محتشد يعد قاتلاً عمداً ولو ادعى أنه لم يقصد بفعله سوى تشتيت المجتمعين لأن القتل نتيجة طبيعية لفعله والواجب أن يعد كل انسان مريداً للنتائج الطبيعية الملازمة لفعله ولو لم يكن قد توقعها أو كان قد توقعها وادعى أنه لم يريدّها

يفهم من الامثلة السابقة أن القصد الاحتمالي لا يكون الا حيث يتصور التفاعل النتيجة ممكنة الوقوع ومع ذلك يمضى في فعلته مستهتراً بالنتيجة بحيث لو تصورها واقعة فعلاً لما منعه ذلك من اتمام فعله . وهذا هو الرأى الذى يذهب اليه علماء الالمان في تعريف القصد الاحتمالى وهو عند بعضهم يقوم مقام القصد الثابت في جريمة القتل وغيرها<sup>(١)</sup>

اما علماء فرنسا فلا يسمون بذلك ولا يأخذون بنظرية القصد الاحتمالى في جريمة القتل عمداً لانهم يدخلون في القصد الاحتمالى أكثر مما ذكرنا ففي الجرائم التى يحاسب فيها الشخص عندهم على قصده الاحتمالى لا يسأل عن النتائج التى توقعها فحسب بل يسأل أيضاً عن النتائج التى كان في وسعه ان يتوقعها بل والتى كان يجب ان يتوقعها<sup>(٢)</sup> . وهذا النوع من القصد الاحتمالى هو الذى اخذ به القانون في جريمة الجرح والضرب كما سنرى عند الكلام على هذه الجريمة . فإذا اخذنا في القتل العمد أيضاً بنظرية القصد الاحتمالى بهذا المعنى اختلط القتل العمد بالضرب المتفنى الى الموت وتعذر التمييز بينهما .

(١) انظر فون ليست ج أول ص ٢٥٤ — ٢٥٥

(٢) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٤٨

ومن أجل هذا يقول جارسون ( ان القصد الاحتمالى لا يكتفى وحده لتكوين جريمة القتل عمداً ولا يكتفى ان يثبت الاتهام ان الجانى كان فى وسعه او من واجبه ان يتوقع ان اعماله ستؤدى الى موت المجرى عليه بل يجب ان يثبت ان المتهم توقع فعلا هذه النتيجة وانه ارتكب الفعل المسند اليه بقصد الوصول الى هذا الغرض <sup>(١)</sup> )

والقانون الانجليزى اوسع نظراً فى هذا الصدد من القانون الفرنسى أيضاً لانه لا يشترط فى القتل العمد (murder) توفر ارادة القتل عند القاتل بل يعتبر محدث القتل قاتلاً عمداً متى كان يعلم أو كان فى استطاعته ان يعلم ان فعله يمكن أن يترتب عليه الموت بغض النظر عما اذا كان قد أراد هذه النتيجة أو لم يردّها فى الواقع <sup>(٢)</sup> . وبهذا رأى أخذ قانون العقوبات السودانى اذ جاء فى المادة ٢٢٧ منه ما يأتى ( القتل الجنائى يكون قتلاً عمداً اذا حصل الفعل الذى تسبب عنه الموت بقصد تسبب الموت او اذا علم فاعل الفعل او كان له داع ان يعلم ان الموت ربما يكون النتيجة المحتملة للفعل او لأى ضرر جسمى كان القصد ان يسببه الفعل )

وفى القانون المصرى نصوص يقع فيها القتل نتيجة لجريمة أخرى ولا يظهر فيها تعمد القتل بالذات ومع ذلك يعاقب فيها القانون على الجريمة بعقوبة تعادل عقوبة القتل عمداً ولا يفسر ذلك الا بأن الشارع قد اخذ فيها بنظرية القصد الاحتمالى فمن ذلك أن المادة ١١٠ تنص على معاقبة الموظف الذى يذهب متعمداً لحمله على الاعتراف بالعقوبة المقررة للقتل عمداً اذا مات المتهم بسبب التعذيب . والمادة ١٤٦ تعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة من يحدث فى قطارات السكة الحديدية أو خطوطها خلافاً ليرتب عليه موت أشخاص . والمادة ٢٢٢ تعاقب

(١) جارسون فقرة ٥٥

(٢) كنى ص ١٣٢ — ١٣٣ — هاريس ص ١٤٥

بالاعدام يحدث الحريق العمد اذا نشأ عن الحريق موت شخص أو أكثر .  
والمادة ٢٤٨ تعاقب بالعقوبة المقررة للقتل عمداً من عرض طفلاً للخطر وتركه  
في محل خال من الأدميين فتسبب عن ذلك موته

على أن الشراح الفرنسيين قد اضطروا الى الأخذ بنظرية القصد الاحتمالى  
في بعض صور القتل عمداً التى يقع فيها خطأ بالنسبة الى المجنى عليه . ومن  
صور هذا الخطأ ما اذا أراد شخص قتل زيد فلقى عمراً فقتله على أنه زيد  
فالاجماع على أن هذه الجريمة تعتبر قتلاً عمداً على رغم ما وقع فيها من الخطأ  
في شخص القتل وذلك لتوفر الركن المادى وهو قتل نفس وقد حصل وتوفر  
الركن الادبى وهو نية القتل وهى لا شك موجودة عند القاتل بالنسبة الى  
عمرو بالذات لانه تعمد قتله على ظن أنه زيد فهذا الخطأ لا يؤثر في توفر الاركان  
المطلوبة لجريمة القتل عمداً موجودة في هذه الحالة بدون احتياج الى نظرية  
القصد الاحتمالى (١)

ولكن هناك صورة أخرى من الخطأ وهو الذى يحصل في التصويب لا  
في شخصية المجنى عليه كما لو صوب شخص بندقيته على زيد مریداً قتله فأخطأه  
لعدم مهارة التصويب وقتل عمراً فهذه الحالة لا يمكن تصورها بأنها قتل خطأ  
لان الضرب حصل عمداً ولا هى بضرب أفضى الى موت لوجود نية القتل عند  
الجانى فلم يبق الا ان يعد الفاعل قاتلاً عمداً مسئولاً عن النتائج الاحتمالية التى  
ترتبت على قصده الجنائى ويعتبر القتل الذى حصل بالفعل داخلاً في قصده  
الاحتمالى (٢)

ولكن هل يوجد في هذه الاحوال علاوة على الجريمة التامة التى وقعت  
على عمرو شروع في قتل زيد ؟ أما في الحالة الاولى وهى التى يكون الخطأ فيها

(١) جارسون فقرة ٦٧ — جارو ٤ فقرة ١٥٧٩ — شوفنو هيل ٣ فقرة ١١٩٤

(٢) جارسون فقرة ٦٨

بالنسبة لشخص المجنى عليه فلا محل لهذا الظن لان زيدا لم يكن موجوداً وأما في الحالة الثانية فلا مانع من القول بوجود جريمة الشروع بجانب القتل التام<sup>(١)</sup> ولا يكون ثمة شك في وجود الشروع بنوع خاص اذا أصابت الرصاصة الاثنين معاً فخرحت زيدا وقتلت عمراً<sup>(٢)</sup>. على أن هذا لا يضاعف مسئولية الجاني من الوجهة العملية اذ الفعل الذي صدر منه واحد فان تكونت منه جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة الاشد فقط (وهي هنا القتل التام) والحكم بمقوبتها دون غيرها (المادة ٣٢ فقرة أولى ع)

ولكن ما الحكم اذا صوب شخص مسدسه على زيد فأراد زيد أن يدير الأصابة عن نفسه فوضع عمراً أمامه فأصابت الرصاصة عمراً ومات؟ الرأي عندي أن الجاني لا يسأل في هذه الحالة الا عن الشروع في قتل زيد

الفصل غير المحرود — ولا محل للخلط هنا بين القصد الاحتمالي والقصد غير المحدود فان القصد غير المحدود يكون عند ما تتجه نية الجاني لا الى قتل شخص معين بل شخص أو أشخاص غير معينين وهو وحده كاف في تكوين الركن الادبي لجريمة القتل عمداً. فالشخص الذي يطلق عباراً نارياً على جماعة فيقتل بعضهم يعد ولا شك قاتلاً عمداً والفوضى الذي يرمى قنبلة في طريق فتنفجر وتقتل بعض الحاضرين أياً كانوا يعتبر قاتلاً لهم عمداً والى هذه الحالة تشير المادة ١٩٥ بقولها في صدد تعريف سبق الاصرار (أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه)<sup>(٣)</sup>

اثبات الفصل الجنائي — قد يكون اثبات القصد الجنائي في القتل متعذراً

(١) جارسون فقرة ٦٩ — انظر مع ذلك نقض ١١ مايو ١٨٩٥ (القضاء ٢ ص ٢١٠)

(٢) جارسون فقرة ٧٠

(٣) جارسون فقرة ١٥٧٩ — جارسون فقرة ٥٧

لما بين جريمة القتل عمداً والجرائم الأخرى المنصوص عليها في هذا الباب من المشابهة من الوجهة المادية . وعلى كل حال فلا محل لاعتبار الجاني قاتلاً عمداً الا اذا ثبت أنه ارتكب الفعل المكون للقتل عن ارادة وانه كان يقصد القتل على أن الاثبات هنا جائز بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن البسيطة فقد يتخذ نوع السلاح الذي استخدمه المتهم قرينة على توفر نية القتل<sup>(١)</sup> . فالذى يصيب بيندية أو بنبوت يجوز أن يفترض فيه نية القتل فإن قضى على المجنى عليه عد قاتلاً عمداً وإن لم يقض عليه عد شارعاً في القتل . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن نية القتل يصح أن تستنتج من استعمال سلاح قتال<sup>(٢)</sup> . على أن هذه القرينة ليست بقاطعة ومن الجائز اثبات عكسها بكافة الطرق . وقد يستفاد من نفس الظروف أن الشخص لم يكن ينبغي سوى احداث جرح فقط على رغم استخدامه لسلاح من شأنه القتل . والى هذا أشارت محكمة جنايات مصر في حكم لها بقولها ( ان القصد الجنائي هو الذى يجب أن ينطبق عليه نص القانون فليس الضرب بألة قتالة يعدشروعاً في قتل ما لم يثبت القصد)<sup>(٣)</sup> وما دام السلاح قاتلاً ونية القتل ثابتة أو مستفادة عد الجاني قاتلاً عمداً سواء مات المصاب فوراً أو بعد حين من الزمن طال أو قصر<sup>(٤)</sup>

فاذا لم تثبت نية القتل ومات المجنى عليه كانت الحادثة ضرباً أفضى الى موت رغم كون السلاح قاتلاً . فان وقع الشك في نية المتهم وجب ان تفسر الحادثة على الصورة التى هى أصاح له . بل قد تكون الحادثة قتلاً خطأ فقط رغم استخدام سلاح قاتل كما لو أطلق شخص عياراً في الهواء بقصد الارهاب

(١) جارسون فقرة ٧٨

(٢) نقض ٥ نوفمبر ١٩٠٤ ( الاستقلال ٤ ص ٧٦ ) انظر أيضاً الاستئناف ١٩ مايو

١٩٠٤ ( الاستقلال ٣ ص ٢٥٥ )

(٣) جنايات مصر ١٢ مايو ١٩٠١ ( الحقوق ١٩ ص ١٢ )

(٤) الاستئناف ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ ( القضاء ٤ ص ٨٨ )

فأصاب بعدم احتياطه شخصاً فقتله ، أو جرحاً فاشتبك عن عدم احتياط إذا لم يحدث موت كما إذا أطلق شخص عياراً نارياً على شيء يحسبه بحسن نية شبكاً فأصاب رجلاً وهو يجهل وجود أحد من الناس في ذلك المكان<sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني — في عقاب القتل عمداً

تعاقب المادة ١٩٨ فقرة أولى القاتل عمداً بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

### المبحث الثالث — في القتل عمداً المقترن بظروف مشددة

العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٩٨ فقرة أولى هي عقوبة القتل عمداً المجرد عن الظروف المشددة ولكن القانون يستبدل بهذه العقوبة عقوبة الاعدام في أحوال ثلاث

أولاً — إذا حصل القتل مع سبق الاصرار عليه أو الترصد (المادة ١٩٤)  
ثانياً — إذا حصل القتل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً  
(المادة ١٩٧)

ثالثاً — إذا اقترن القتل بجناية أخرى أو كان مرتبطاً بجنحة الا ان القانون جعل العقوبة في هذه الحالة الاخيرة أى حالة الارتباط بجنحة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة (١٩٨ فقرة ثانية)

وهذه الجرائم لا تخرج عن كونها قتلاً عمداً اقترن بظرف مشدد وليست بجرائم خاصة ( sui generis ) فيجب إذن أن يتوفر فيها اركان القتل عمداً مضافاً إليها الظرف المشدد<sup>(٢)</sup>

ولم يرد الشارع ان يسوى في هذه الجرائم بين الشريك والفاعل الاصلى بل وضع للشريك في المادة ١٩٩ حكماً خاصاً يخالف في ذلك المادة ٤١ ع اذ قال

(١) امر قاضى احوالة طنطا ١٢ مارس ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٨١)

(٢) جادو ٤ فقرة ١٥٨٦ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٢٢١

( المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة )

وقد قصر الشارع المصرى الظروف المشددة على هذه الأحوال الثلاث ولم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى وبعض القوانين الأجنبية الأخرى من اعتبار الابوة والبنوة ظرفاً مشدداً للقتل . فالقانون الفرنسى يعاقب قاتل أبيه أو أمه أو أحد أصوله بالاعدام ( ٢٩٩ و ٣٠٢ ع ف ) وكان يعاقب الأم التى تقتل ابنها حديث العهد بالولادة بالاعدام أيضاً ولكنه عدل العقوبة فى سنة ١٩٠١ فجعلها الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت الأم فاعلة أصلية والموقته اذا كانت شريكة ( ٣٠٠ و ٣٠٢ ع ف )

الفرع الأول — فى القتل عمداً مع سبق الاصرار أو الترصد

المادة ١٩٤ ع — كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام

يجب لتطبيق هذه المادة أن يتوفر ( أولاً ) القتل عمداً بجميع أركانه ( ثانياً ) وجود الظرف المشدد وهو سبق الاصرار أو الترصد ولا يشترط توفر الظرفين معاً بل يكفى أحدهما لأن المادة تفصل بينهما بحرف ( أو ) لا وباو المصطف (١)

وليس هذا الظرف المشدد قاصراً على القتل عمداً بل هو ظرف مشدد أيضاً فى جرائم الضرب والجرح ( المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ ع ) . ولكن القانون لم يعتبر سبق الاصرار أو الترصد ظرفاً مشدداً فيما عدا ذلك من الجرائم . على أن للقاضى بما له من سلطة التقدير العامة أن يشدد العقاب اذا وجد لهذا الظرف أثراً فى أية جريمة أخرى

---

(١) انظر فى هذا المعنى نقض ١٧ ابريل ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٣٠٤ )

سبق الاصرار — عرف القانون سبق الاصرار في المادة ١٩٥ بقوله ( الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة او جنابة يكون غرض المصمم منها اذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده او صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط ) فقوله جنحة أو جنابة يشعر بأن هذا التعريف عام ويشمل حالة سبق الاصرار في الجرح والضرب . اما قوله سواء كان ذلك . . . الخ فتعير سقيم لانه يشعر بأن سبق الاصرار لا يوجد الا في صورتين الواردتين بعد ذلك وهو خطأ وكان الواجب ان يبرعن المعنى المقصود بعبارة ( ولو كان ذلك الخ ) وهذا ما يستفاد من النص الفرنسي

والذى يستفاد من عبارة التعريف ان سبق الاصرار يجب ان يسبق الجريمة زمن ما يكون المتهم قد فكر فيه ورتب ما عزم عليه ووازن بين مزايده وأخطاره وتدبر عواقبه فان خرج من كل هذا مصمماً على ارتكاب الجريمة فهو أشد خطراً ممن يقدم على الجريمة بغير تفكير ولا تدبر<sup>(١)</sup> . فليست العبرة اذن بمضى الزمن لداته بين التصميم والجريمة طال أو قصر بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التدبر والتفكير<sup>(٢)</sup> . فاذا انقضى الزمن ولم يخرج الجاني الا بفكرة مبهمه لا حد لها ولا ترتيب فلا يعتبر سبق الاصرار موجوداً<sup>(٣)</sup> . ولا يتيسر للجاني التدبر والتفكير بروية الا اذا كان هادئ البال . وهذا الشرط وان لم ينص عليه القانون الا أنه مسلم به من الشراح والمحاكم في فرنسا<sup>(٤)</sup> . فلا يكفي لوجود سبق الاصرار أن يكون المتهم لم يقتل خصمه عقب مشاجرة حدثت

(١) جارسون مواد ٢٩٦ — ٢٩٨ ققرة ٦

(٢) جارسون ققرة ١١

(٣) جارسون ققرة ٩

(٤) جارسون ققرة ١١ — جاردو ٤ ققرة ١٦١٧ — شوفو وميلي ٣ ققرة ١٢٢٣

بينهما مباشرة اذا ثبت أنه كان خلال الفترة التي تخللت الامرين لا يزال تحت تأثير حامل الغضب والهياج . ولا أن يكون المتهم قد غادر محل النزاع لاستحضار سلاح اذا تبين أن ابتعاده عن محل النزاع لم يهدئ ثائرة غضبه . على أن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ في حكم قررت فيه أن سبق الاصرار كما عرفت المادة ١٩٥ ع هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية ولا يلزم حينئذ لتوفره أن يكون المجرم عمل عمله بترور وباطة جأش بل يكفي أن يكون صمم على ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها <sup>(١)</sup> . وهذا الحكم منتقد لان مضي الزمن وحده غير كاف في هذا المعنى . على أن محكمة جنايات مصر قد أصابت الحقيقة التي رمى اليها الشارع بتشديد العقاب في حالة سبق الاصرار اذ قالت ( ولسبق الاصرار زمن محدود تمسكين فيه الروية من غيابة الشهوة ويصح للعقل أن يرد جراح الغضب ) <sup>(٢)</sup>

ولسبق الاصرار قرائن تدل عليه فمن ذلك أن يمد الجاني للقتل عدته قبل وقوعه كشرء سلاح أو غيره أو أن يعلن الجاني قبل القتل عزمه على قتل فلان أو أن يهدد المجنى عليه بالقتل قبل وقوعه . الا أن المرجع في تقدير ذلك كله للقاضي فقد لا يرى في مثل هذه القرائن دليلاً على تصميم جدى . وقد حكم بأن القتل يعتبر حاصلًا مع سبق الاصرار اذا ارتكب تشفيًا من المجنى عليه لمداداة سابقة بينهما <sup>(٣)</sup> وبأنه متى كان سبق الاصرار نتيجة حقد سابق فيعتبر قانونيًا ولو لم يسبق الجريمة الا بالملاحظات <sup>(٤)</sup>

ويوجد الاصرار ولو كانت نية القتل غير محدودة فلا يشترط ان يكون سبق الاصرار خاصًا بقتل شخص معين بل يقع سبق الاصرار ولو كان غرض

(١) نقض ٢٠ مارس ١٩١٥ ( المجموعة ١٦ عدد ٨٧ )

(٢) جنايات مصر ٢٩ يونيو ١٨٩٨ ( الحقوق ١٣ ص ١٩٨ )

(٣) نقض ٢ يناير ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ١٠٣ )

(٤) الاستئناف ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ ( القضاء ٦ ص ٧٦ )

الجاني العيب بحياة أى انسان . فمن يصمم على قتل من يمر بوسط أرضه المزروعة أيا كان يعتبر مرتكباً لجريمة القتل مع سبق الاصرار والى هذا أشارت المادة ١٩٥ فى قولها ( أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه )

كذلك يعتبر القتل حاصلًا مع سبق الاصرار ولو كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط كمن يصمم على قتل زيد من الناس اذا سقى أرضه قبله أو فى غير الزمن المخصص له فى المناوبات

ويعتبر القتل أيضاً حاصلًا مع سبق الاصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذى صمم على قتله (١)

وحكمة جعل سبق الاصرار ظرفاً مشدداً انه يدل على ككون الشر فى نفس الجاني . ومع هذا فقد انتقد بعض العلماء اعتباره ظرفاً مشدداً قائلين انه ليس من الاهمية بالدرجة التى تبيح للشارع ان يعاقب بسببه بالاعدام وعلى كل حال فليس هو بأشد خطراً من بعض البواعث التى تدفع الجناة الى ارتكاب القتل ولم يدخلها الشارع فى عداد الظروف المشددة . وقد يكون الاصرار منبهاً عن فكرة ثابتة تملكك نفس الجاني ولا قبل له بمغالبتها والخلاص منها فلا يكون فى هذه الحالة دليلاً على شر كامن أو خبث متأصل . وعلى رغم هذا كله تجد كثيراً من القوانين تنص على سبق الاصرار وتعمده ظرفاً مشدداً . فمن ذلك القانون الالماني والبلجيكي والاطالي والرومانى اما القانون الانجليزى فلا يجعل لسبق الاصرار تأثيراً على العقوبة بوجه خاص

الترصد — عرفت المادة ١٩٦ الترصد بأنه ( تربص الانسان لشخص فى جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى اذائه بالضرب ونحوه ) . والرأى السائد بين الشراح

(١) الاستثناء ١٥ دسمبر ١٨٩٦ (التضاء ٤ ص ٨٨) — جنابات بنى - وىف ١٩ نوفمبر ١٨٩٣ ( الحقوق ٨ ص ٣٣٣ ) انظر أيضاً جارسون فقرة ٢٤ — شوفو وهيل ٣ فقرة ١٢٢٧ — ١٢٢٩

والمحاكم الفرنسية ان التردد يستلزم وجود سبق الاصرار<sup>(١)</sup>. وان الاول انما هو مظهر من مظاهر الثاني يقتضي فيه التصميم بعمل خارجي هو الكمون في مكان معين لترقب الفرصة الصالحة لتنفيذ ذلك التصميم . ففيه زيادة على سبق الاصرار معنى الفدر . ولكن اذا سلمنا بأن التردد يستلزم حتما سبق الاصرار لم يبق ثمة داع الى ذكر التردد على حدته . على أن بعض الشراح يرى أن التردد قد يتصور وجوده في بعض الظروف مستقلا عن سبق الاصرار فقد يكمن الشخص لخصمه عقب مشاهدة قامت بينهما ويقتله قبل أن تهدأ نائرة غضبه في هذه الحالة يكون سبق الاصرار منعدما قانوناً لان الجاني لم يقتل وهو رابط الجأش<sup>(٢)</sup>. على أن أمثال هذه الصورة نادرة والمحاكم تعدده في كثير من أحكامها صورة من صور سبق الاصرار . فمن ذلك ما حكمت به محكمة جنائيات مصر من أنه يعتبر سبق اصرار اقتفاء المتهم أثر القتل بينديقته ثم وجودها معاً في دكان وانصراف المتهم قبل المجنى عليه بهنية وترصده له في الطريق الموصلة الى مسكنه واطلاقه عليه النار حين قدومه<sup>(٣)</sup> وحكمت محكمة النقض المصرية بأن التردد نوع من أنواع سبق الاصرار فكل تردد يعتبر من قبيل سبق الاصرار<sup>(٤)</sup>

### الفرع الثاني — في التصميم

هو الحالة الثانية من أحوال القتل عمداً المقررة بطروف مشددة وقد بين الشارع حكمها في المادة ١٩٧ ع اذ قال ( من قتل احداً عمداً بجواهر يتسبب

(١) شوفو وميلي ٣ فترة ١٢٢٢ — سيري ١٨٤٥ — ١ — ١٦٠ دالوز ١٨٧٧

— ١ — ٣٣٥

(٢) جاردو ٤ فترة ١٦٢٠ — جارسون فترة ٢٩ — ٣٠

(٣) جنائيات مصر ٨ مارس ١٩٠٥ ( الاستقلال ٤ ص ٤٤٥ )

(٤) نقض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ( الشرائع ٢ ص ١١٥ )

عنها الموت عاجلاً أو آجلاً بعد قاتلاً بالسم أياً كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام) وهذه المادة على صورتها الحاضرة مستحدثة في قانون العقوبات الجديد ومقتبسة من المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات البلجيكي . وقد كانت المادة ٢١١ من القانون القديم تعاقب بالاعدام على مجرد اعطاء السم سواء أُنْتِج الموت أو لم ينتج جارية في ذلك على حكم المادة ٣٠١ الفرنسية . فلم يكن ثمة فرق في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . وفي هذا شذوذ عن المبادئ العامة لا مسوغ له في مصر على الأقل . وقد أصاب الشارع اذ محاً أثر هذا الشذوذ في النص الجديد وبذلك أصبح التسميم صورة من صور القتل صمداً تمتاز عن الصور العادية بالوسيلة التي تستخدم لاجداث الموت . وهذه الوسيلة هي التي جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للجريمة . وحكمة ذلك أن القتل بالتسميم ينم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى فلا يترك للمجنى عليه مجالاً للدفاع عن نفسه ولا سيما اذا كان التسميم حاصلًا بيد من لا يحمل له المجنى عليه ضغناً أو لا يرى وجهاً للمحاذرة منه . هذا الى ما تمتاز به جريمة التسميم من سهولة التنفيذ وصعوبة الاثبات فضلاً عن أن القتل بالتسميم يفيد في أكثر الاحوال سبق الاصرار على ارتكاب الجريمة . على أن سبق الاصرار ليس من الاركان القانونية لهذه الجريمة <sup>(١)</sup> فقد يتصور وقوع التسميم بغير تدبير سابق ومع ذلك يكون عقابه الاعدام طبقاً للمادة ١٩٧ . ولكن هذه الاحوال نادرة الوقوع وقلما يقع تسميم بغير سبق اصرار . وعلى ذلك يمكن الاستغناء في أغلب الاحوال عن المادة ١٩٧ بالمادة ١٩٤ . وهذا مادام الشارع الألماني والشارع الهولندي والشارع المجري الى عدم النص على حكم خاص للتسميم

ولتطبيق المادة ١٩٧ ع يجب توفر شرطين (الاول) أن يحصل القتل صمداً

(١) جازو ٤٠ فقرة ١٦٢٩ — قارن تقض ٢١ اكتوبر ١٩١٢ ( المجموعة ١٤

بأركانه السابق بيانها (والثاني) أن يكون ذلك بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً أيًا كانت كيفية استعمالها

**الشرط الأول** — أما عن الشرط الأول فلا تعتبر جريمة التسميم تامة إلا إذا تسبب عنها الموت فعلاً أما إذا لم يمت المجنى عليه فالحادثة شروع في تسميم وذلك خلافاً للقانون الفرنسي الذي يعتبر جريمة التسميم تامة ولو لم يقض السم على حياة المجنى عليه . على أن الشروع في التسميم غير قاصر على حالة إعطاء السم فعلاً بدون أحداث الموت بل قد يكون هناك شروع ولو لم يتناول المجنى عليه السم . وهنا قد يصعب التمييز بين ما يعتبر أعمالاً تحضيرية فقط وما يعتبر شروعا معاقباً عليه . إلا أن من المسلم به أن شراء الجواهر السامة أو صنعها لا يخرج عن كونه عملاً تحضيرياً فقط . كذلك مزج السم بالطعام أو الشراب الذي يراد تقديمه للمجنى عليه<sup>(١)</sup> ولا يبدأ الشروع بالمعاقب عليه إلا بتقديم الطعام المسموم الى المجنى عليه أو بوضعه تحت تصرفه

ولكن ما الحكم إذا لم يناول الجاني السم المجنى عليه أو لم يضعه تحت تصرفه بنفسه بل أعطاه الى آخر ليفعل ذلك ؟ المسئلة خلافية ولكن الراجح أن مجرد إعطاء السم لمن كلف بتقديمه لا يمد بدءاً في التنفيذ ولا عقاب عليه في ذاته إلا إذا أعطى الشخص الثاني السم الى المجنى عليه أو وضعه تحت تصرفه فإذا عدل عن ذلك استفاد الشريك أى محضر السم من هذا العدول ولا عقاب على ايهما<sup>(٢)</sup>

وقد يكون الشخص المكلف بتقديم السم حسن النية وهذا مما يزيد المسئلة تعقيداً . أما إذا قدم السم الى المجنى عليه فلا نزاع في استحقاق الجاني

(١) جازو ٤ فقرة ١٦٣٤

(٢) جازو ٤ هامش ص ٥٩٢ نوتة ١٦ — جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٢٣ — دالوز

تحت كلمة شروع فقرة ٦٥ — انظر أيضاً حكم محكمة النقض الفرنسية ١٣ يولي ١٨٣٧ (دالوز ١٨٣٧ — ١ — ٤٥٦)

الاول للعقاب على أنه شريك في شروع في تسميم ولو ان الفاعل الاصلى غير مسئول لحسن قصده . واما اذا ضبط السم قبل ان يقدمه من كلف بتقديره فقد يكون من المعقول الا يعاقب الجانى الاصلى لانه شريك في جريمة لم يبدأ في تنفيذها قياساً على الصورة السابقة . ولكن محكمة النقض المصرية فتادت هذه النتيجة بأن اعتبرت محضر السم في هذه الحالة فاعلاً أصلياً لا شريكاً واعتبار ما وقع منه من الافعال بدءاً في تنفيذ معاقباً عليه <sup>(١)</sup> ويظهر أنها أخذت في ذلك برأى جارسون <sup>(٢)</sup> وبعض أحكام المحاكم الفرنسية <sup>(٣)</sup> على أنه يصعب التوفيق بين هذا الرأى ونص المادة ٣٩ ع مصرية الخاصة بالفاعل الاصلى . والظاهر أن محكمة النقض تعتبر صانع المادة المسمومة فاعلاً أصلياً في كل الاحوال ولو كان مقدمها الى المجنى عليه يمام أنها مسمومة <sup>(٤)</sup>

وعدول الجانى عن اتمام الجريمة بإرادته يرفع عنه المسئولية والعقاب سواء كان العدول قبل تقديم السم أو بعد تناول المجنى عليه اياه . فن أعطى آخر سائهم ندم على ذلك فتداركه بترياق أضاع أثر السم لا يعاقب في القانون المصرى <sup>(٥)</sup> . أما في القانون الفرنسى فالامر على خلاف ذلك لان الجريمة تعتبر تامة بمجرد تناول المجنى عليه للسم ولا يفيد العدول بعد ذلك

ويجب في كل ما تقدم أن يكون التسميم مقترناً بالقصد الجنائى أى بنية احداث الموت فاذا انعدمت هذه النية لم يبق محل لتطبيق المادة ١٩٧ . لكن قد يعاقب الفعل على أنه قتل خطأ اذا وقع الموت بسبب عدم احتياط الجانى كما لو أخطأ الصيدلى في تجهيز دواء فوضع فيه مادة سامة بدل أخرى غير سامة وقد يقع القتل بالسم قضاء وقدراً كما لو تناولت أم طفلها الصغير جرعة من حامض

(١) نقض ٣٤ يونيو ١٩١٦ ( المجموعة ١٨ عدد ١٣ ) .

(٢) جارسون مادة ٣٠١ فترة ٣٣

(٣) محكمة النقض الفرنسية ٢ يولييه ١٨٨٦ ( البانديكت ١٨٨٧ — ١ — ١١٨٨ )

(٤) نقض ٣١ اكتوبر ١٩١٢ ( المجموعة ١٤ عدد ٢ )

(٥) انظر مع ذلك نيبيل ج ٢ ص ٦٣٥ فترة ٧

القنيك على اعتقاد أنه الدواء الذى أمر له به الطبيب . إنما يجب ألا يكون ذلك ناشئاً عن عدم احتياط الام والا كانت الحادثة قتلاً خطأ<sup>(١)</sup>

وقد عني الشارع المصرى بالنص على حالة خاصة فى المادة ٢٢٨ ع وهى حالة من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل وجعل عقابه منطبقاً على احكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ بحسب الاحوال المبينة بها . وقد اختلف الشراح فى تطبيق هذه المادة فمنهم من يقول انها لا تنطبق الا حيث تكون الجواهر المعطاة غير سامة فاذا كانت سامة فان المادة الواجب تطبيقها عندئذ هى المادة ١٩٧ ع<sup>(٢)</sup> . ومنهم من يقول ان العبرة فى تطبيق هذه المادة بقصد الجانى لا بنوع الجواهر المعطاة فاذا كان اعطاء الجواهر بنية احداث الموت امتنع تطبيق المادة ٢٢٨ ووجب تطبيق مادة التسميم<sup>(٣)</sup> . وتظهر أهمية هذا الخلاف حيث يعطى شخص الى آخر مادة مضرّة ولكنها غير سامة معتقدا انها سامة ويكون قاصداً بذلك احداث الموت . فاذا قلنا بتطبيق المادة ٢٢٨ فى هذه الحالة اعترض على ذلك بان هذه المادة انما وضعت للاحوال التى لا تتوفر فيها نية القتل . فهى بالنسبة الى المادة ١٩٧ كالمواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ بالنسبة الى المادة ١٩٨ . واذا قلنا بتطبيق المادة ١٩٧ و ٤٥ و ٤٦ ع باعتبار الفعل شروفاً فى تسميم خاب أثره لاسباب خارجة عن ارادة الفاعل اعترض بان الشروع يجب ان تتوفر فيه صفات الفعل التام فاذا كانت الافعال المكونة له لا تصلح لا لتاج النتيجة التى تنتجها الجريمة التامة بأن كان الفعل الذى وقع من الجانى ليس من شأنه احداث الموت فالفعل من نوع الجريمة المستحيلة ولا يصح ان يعد شروفاً

غير ان جارسون يرى ان نظرية الجريمة المستحيلة لا يصح تطبيقها فى

---

(١) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٤٦ — ٤٧

(٢) جرو ٤ فقرة ١٦٤٢

(٣) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٤٩ — ٥٠

جريمة التسميم <sup>(١)</sup> لأنها اذا طبقت اخرجت من دائرة العقاب كثيراً من الافعال التي يأبى الذوق السليم ان تبقى بلا عقاب . ويرى انه يجب في هذه الحالة اعتبار الفعل شروفاً في تسميم اتباعاً لرأى أصحاب المذهب الشخصي الذين ينظرون الى غرض الفاعل لا الى نتيجة الفعل <sup>(٢)</sup>

كذلك يرى جارسون ان المادة ٢٢٨ ع تنطبق في حالة ما اذا اعطى شخص الى آخر مادة سامة بقصد احداث مرض أو عجز عن العمل ولم يكن عنده نية القتل اما لانه يجهل صفتها السامة واما لانه مع علمه بصفتها تحرى اعطاء كمية قليلة منها لا تلتهج في نظره القتل <sup>(٣)</sup>

ويظهر انه لا مفر من الاخذ بهذا الرأى على رغم ما يقوله بعض الشراح من ان المادة لا تنطبق حيث تكون الجواهر المعطاة سامة لانه لا يوجد نص آخر يمكن تطبيقه في هذه الحالة اذ لا يمكن ان يعد الفعل تسميماً ولا شروفاً في تسميم لانعدام نية القتل . فاذا نشأ عن اعطاء الجواهر في هذه الحالة موت المجنى عليه وجب عندئذ تطبيق المادة ٣٠٠ لا المادة ١٩٧ ع

ولا يشترط في جريمة التسميم ان يكون الجاني أراد تسميم شخص معين بل تقع الجريمة ولو كانت نية الجاني غير محدودة فمن يضع سماً في برء يستقى منها طامة الناس يعد قاتلاً بالتسميم اذا ترتب على فعله موت شخص أو أكثر <sup>(٤)</sup> كذلك يعتبر القصد الجنائي موجوداً ولو وقع خطأ في شخص المجنى عليه فاذا وضع شخص سماً في شراب وتركه تحت تصرف المجنى عليه فشربه آخر ومات

(١) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٤٣

(٢) جارسون مادة ٣١٧ فقرة ٩٠ — قارن نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة

١٥ عدد ١٨)

(٣) جارسون مادة ٣١٧ فقرة ٩١

(٤) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٥٤

استحق وضع السم العقاب لان موت هذا الشخص الثالث يعتبر داخلا في قصده الاحتمالى<sup>(١)</sup>. ولا فرق في هذا بين ان يكون الشخص الثالث قد تناول السم بيده أو بيد المجنى عليه الاصلى على غير علم من هذا بحقيقته . لكن الامر يكون على خلاف ذلك اذا كان الجانى قد ناول السم للمجنى عليه يداً ليد فنأوله هذا لثالث و لكن لا ليشربه بل ليتحقق أمره فشربه ومات . والراجع هنا ألا يسأل الجانى الا عن الشروع في تسميم المجنى عليه الاول اذ لا يمكن القول بأن قتل الثانى داخل في قصده الاحتمالى . وبهذا حكمت محكمة جنائيات الاسكندرية في قضية اتهم فيها شخص باعطاء فطيرة مسمومة الى آخر لياً كلها فأكل جزءاً منها ثم داخله الشك في أمرها فشكا الامر الى والد الجانى فأكل منها الوالد بدون علم ابنه قاصداً بذلك ازالة ما عند المجنى عليه الاول من الريب ثم مات الوالد وشفى المجنى عليه الاصلى . فقررت المحكمة ان الجانى مسئول عن الشروع في قتل الاول وغير مسئول عن قتل الثانى لان السم لم يصل الى هذا الاخير مباشرة من المتهم<sup>(٢)</sup> وهو حكم صائب ولا وجه للاعتراض عليه

**الشرط الثانى —** وأما عن الشرط الثانى فيجب ان يكون القتل قد حصل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً . وليس في عبارة القانون وصف للجواهر بأنها سامة ولكن هذا مستفاد من قوله بعد ذلك ( يعد قاتلاً بالسم ) وهذا ما عليه أغلب الشراح الفرنسيين على رغم عدم وجود ذلك الوصف أيضاً في المادة ٣٠١ الفرنسية<sup>(٣)</sup>. فالذى يعطى آخر كمية كبيرة من الخمر قاصداً قتله فيموت لا يعد قاتلاً بالسم والذى يضع زجاجاً مسحوقاً في طعام لآخر فيتناوله ويموت بفعل الزجاج في أحشائه لا يعد قاتلاً بالسم . وعلى كل حال

(١) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٥٥

(٢) جنائيات الاسكندرية ٣ ابريل ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ١١٢ )

(٣) جارو ٤ فقرة ١٦٣٦ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٢٩٠ — بلانش ٤ فقرة ٥١٧

فليس للسؤال أهمية من الوجهة العملية لانه ان لم يعاقب الجاني في هذه الاحوال على القتل بالسلم عوقب على القتل عمداً مع سبق الاصرار والعقاب واحد والسموم على أنواع فمنها الحيوانية ومنها النباتية ومنها المعدنية وكلها داخلة في حكم المادة ١٩٧ . وعلى القاضى أن يتبين قبل الحكم ما اذا كانت المادة سامة أو غير سامة لجواز أن يكون الموت قد حصل بعارض آخر وله أن يستعين على معرفة ذلك بأهل الخبرة

فاذا كانت المادة غير سامة أصلاً وقدمها المتهم الى المخنى عليه على انها سامة فلا عقاب لاستحالة الجريمة <sup>(١)</sup> . ولكن لا يقاس بهذا اعطاء كمية صغيرة من السم لا تكفى للقتل لان هذه الحالة تعتبر جريمة خائبة وحكمها حكم الشروع ما دامت نية القتل متوفرة عند الجاني ولا يصح في هذه الحالة تطبيق المادة ٢٢٨ ولا اعتبار الجريمة مستحيلة <sup>(٢)</sup>

ويعد الجاني قاتلاً بالسلم أيا كانت طريقة استعماله للجواهر السامة فيستوى في ذلك ان يضعها في طعام أو شراب أو أن ينالها للمخنى عليه بطريق الاستنشاق أو ان يعطيه اياها جرعات صغيرة متعاقبة <sup>(٣)</sup>

### الفرع الثالث — في القتل عمداً المقترن بجناية أو المرتبط بجناية

هذه هي الحالة الثالثة للقتل عمداً المقرون بطرف مشدد . وقد نصت عليها الفقرة الثمانية من المادة ١٩٨ ع بقولها ( ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية « أى القتل عمداً » بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى .

(١) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٣٦ — جازو ٤ فقرة ١٦٣٥ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٢٩٠ — بلانش ٤ فقرة ٥١٧

(٢) نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ ( المجموعة ١٥ عدد ١٨ ص ٣٩ ) انظر بهذا المعنى أيضاً بلانش ٤ فقرة ٥١٨ وجارسون مادة ٣٠١ فقرة ٤٣ وبمكس ذلك جازو ٤ فقرة ١٦٣٥ وشوفو وهيلي ٣ فقرة ١٢٩١

(٣) جارسون مادة ٣٠١ فقرة ٤٢ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٢٩٢

وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة )

وهذا النص يتضمن حالتين ( الاولى ) حيث تقترن جناية القتل عمداً بجناية أخرى سواء كانت تلك الجناية الاخرى سابقة أو معاصرة أو تالية لها و ( الثانية ) حيث ترتبط جناية القتل عمداً بجنحة يكون بينها وبين القتل رابطة السببية

وفي هذا النص شذوذ عن القواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٣٢ و ٣٣ ع والتي تقضى بتطبيق عقوبة الجريمة الاشد فقط عند وقوع عدة جرائم لغرض واحد وبتعدد العقوبات عند عدم الارتباط

الحالة الاولى — يعاقب القانون على القتل عمداً بالاعدام اذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى ، ويستفاد من هذا انه يجب لتطبيق النص في هذه الحالة شرطان ( اولاً ) ان يكون بين الجريمتين رابطة الزمنية و ( ثانياً ) ان تكون الجريمة الاخرى جناية . ولكن لا يشترط فوق هذا ان يكون بين الجريمتين رابطة السببية <sup>(١)</sup> بل يكفي ان تكون احدهما قد تقدمت الاخرى أو اقترنت بها أو تلتها . وهذا هو الرأي المتمد عند جميع الشراح <sup>(٢)</sup> لكن يرى شوفو وهيلي فوق ذلك ان الجنائيتين يجب ان تكونا نتيجة تصميم واحد وفعل واحد وان تقع في زمان ومكان واحد <sup>(٣)</sup> . غير ان هذا الرأي غير معتمد عند سائر الشراح . والذي دعا شوفو وهيلي الى اشتراط ذلك على ما يظهر هو ما في اشتراط رابطة الزمنية وحدها من الابهام والنموض فتى

(١) نقض ٢١ أغسطس ١٩١٥ ( الشرائع ٣ ص ٥٣ )

(٢) جارد ٤ فترة ١٦٤٩ — جاردسون مادة ٣٠٤ فترة ٦ — بلانش ٤ فترة ٥٢٧

شوفو وهيلي ٣ فترة ١٣٠٣

(٣) شوفو وهيلي ٣ فترة ١٣٠٤

يمكن القول بأن بين جناية القتل وجناية أخرى رابطة الزمنية وهل يشترط ان تتلو احدهما الاخرى مباشرة ؟ اذا راجعنا أحكام المحاكم الفرنسية نجد أنها لا تشترط ذلك <sup>(٤)</sup> ويقول جارسون انه لا يشترط في الجريمتين ان تقعا في مكان واحد <sup>(٥)</sup> ويزيد على ذلك انه لا يشترط أن يكون وقوعهما في يوم واحد <sup>(٦)</sup>. والواقع ان رابطة الزمنية هنا غير محدودة المعنى ويجب أن ترك لتقدير المحكمة في كل الاحوال

أما عن الجريمة الأخرى فيشترط فيها أن تكون جناية <sup>(٧)</sup>. ولكن لا يلزم ان تكون من نوع معين فلا يشترط ان تكرر من نوع آخر غير القتل بل يجوز أن تكون هي أيضاً جريمة قتل أو شروع فيه <sup>(٨)</sup>. كما يجوز أن تكون سرفة من السرقات المعدودة في الجنايات أو غير ذلك

ويجب تطبيق النص حتى في أحوال الشروع في القتل المقتن بجناية أخرى تامة أو في القتل التام المقتن بشروع في جناية أخرى أو في الشروع في القتل المقتن بشروع في جناية أخرى <sup>(٩)</sup>. لكن يجب ملاحظة تطبيق المادتين ٤٥ و ٤٦ مع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ في الصورتين الأولى والثالثة. أما في الصورة الثانية وهي صورة القتل التام المقتن بشروع في جناية أخرى فتطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ فقط لان العبرة بجريمة القتل أما الجريمة الأخرى

(١) دالوز ١٨٧٩ — ١ — ٤٨٢

(٢) جارسون مادة ٣٠٤ فقرة ٩

(٣) جارسون فقرة ١١

(٤) جارسون مادة ٣٠٤ فقرة ١٢

(٥) جارسون ٤ فقرة ١٦٤٩ — جارسون فقرة ١٢ — بلانش ٤ فقرة ٥٢٨ —

انظر في هذا المعنى نقض ١٤ يونيو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٥) ونقض ١٥ أبريل

١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٩٧) — وانظر بعكس ذلك شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٣٠٤

.. (٦) جارسون ٤ فقرة ١٦٤٩ — بلانش ٤ فقرة ٥٣٠.

فطرف مشدد فقط ولا يهم ما اذا كانت تمت أو وقعت عند حد الشروع<sup>(١)</sup>.  
على ان الجناية الاخرى وان كانت تعتبر ظرفاً مشدداً فقط في هذه الحالة الا  
انها تسترد استقلالها الذاتي متى انعدمت جريمة القتل لعدم ثبوتها أو لسبب  
آخر . وقد حكم بأنه اذا رفعت الدعوى العمومية على متهم عملاً بالمادة ١٩٨  
عقوبات لارتكابه جناية قتل افترنت بجناية أخرى هي الشروع في قتل آخر  
فللمحكمة ان تبرئ المتهم من تهمة القتل الاصلية وتحكم بادائه لارتكابه  
جناية الشروع ولو ان هذه الجناية الاخيرة لم ترفع بها الدعوى الا كظرف  
مشدّد للجناية الاصلية<sup>(٢)</sup>

الحالة الثانية — يعاقب القانون القتل عمداً بالاعدام او بالاشغال الشاقة  
المؤبدة اذا كان القصد منه التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل  
أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وهذا  
لا يكفي مجرد الاقتران بل يجب أن يكون بين الجريمتين رابطة السببية على  
الصورة التي بينها القانون أى أن يكون القصد من ارتكاب جريمة القتل عمداً  
التأهب لارتكاب جنحة أو تسهيلها . الخ ما تقدم<sup>(٣)</sup> . فلا يكفي لتطبيق  
الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٨ أن تكون جنابة القتل قد ارتكبت مع جنحة  
في زمان ومكان واحد بل يجب أن يثبت من وقائع الدعوى أن القتل لم  
يرتكب الا تمهيداً للجنحة أو تخليصاً لمرتكبها . فالشخص الذي يقتل آخر عمداً  
ثم يخطئه له بعد ذلك على غير قصد سابق أن يسرق ما معه من النقود لا تطبق

(١) انظر في هذا المعنى نقض ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ ( المجموعة ١٩ عدد ١ ) —  
وانظر بعكس ذلك وبأنه في حالة الشروع في القتل المقترن بشروع في جناية أخرى يجب تطبيق  
الفقرة الاولى من المادة ١٩٨ والمادة الخاصة بالجريمة الاخرى و ٤٥ و ٤٦ ع مع مراعاة  
المادة ٣٢ — جنايات بنى سويس ٢٢ فبراير ١٩٢٢ ( المجموعة ٢٣ عدد ٧٨ )

(٢) نقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ ( المجموعة ١٥ عدد ٦٩ )

(٣) جارد ٤ فقرة ١٦٥٠ — شوفرويهي ٣ فقرة ١٣٠٦ — بلانص ٤ فقرة ٥٣٤

عليه الفقرة المذكورة<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أن الجناية هي التي يجب أن ترتكب لتسهيل الجنحة لا العكس فمن يحمل سلاحاً بغير رخصة ليستعين به على قتل شخص لا تطبق عليه المادة ١٩٨<sup>(٢)</sup> .

ولا يهم نوع الجنحة المرتبطة بالقتل فقد تكون سرقة كمن يقتل بواب المنزل ليسرق ما فيه من المتاع . وقد تكون جنحة تخريب أو اتلاف مزرعات الخ . ويكفي أن تكون جريمة غير متعمدة<sup>(٣)</sup> فمن يقتل آخر خطأ ثم يقتل عمداً رجل البوليس الذي جاء ليقبض عليه قاصداً بذلك التخلص من المسؤولية يعاقب بالمادة ١٩٨ ع

ولا يشترط أن تقع الجناية والجنحة من شخص واحد بل يكفي لتطبيق المادة ١٩٨ أن يكون بين الجريمتين رابطة السببية ولو وقعتا من شخصين<sup>(٤)</sup> على أن رابطة السببية وحدها كافية ولا يشترط بعد هذا أن يكون القتل مقترناً بالجنحة بل تطبق المادة ولو وقعت الجريمة في زمنين أو مكانين مختلفين بل ولو كان الزمن الفاصل بينهما طويلاً . فالشخص الذي يرتكب سرقة وبعد زمن ما يقتل الشاهد الذي رآه وهو يسرق رغبة في التخلص من العقوبة يعاقب بالمادة ١٩٨<sup>(٥)</sup>

والنص قاصر على جريمة القتل عمداً المرتبطة بجنحة ولم يذكر القتل عمداً المرتبط بجناية أخرى برابطة السببية دون أن يكونا مقترنين أو مرتبطين برابطة الزمنية كما في الحالة الأولى . وقد كانت المادة ٢١٣ من قانون العقوبات المصري القديم تنص صراحة على ارتباط القتل بجناية أو جنحة . ويستفاد من تعليقات

(١) جارسون مادة ٣٠٤ فقرة ٢٢

(٢) جارسون فقرة ٢٣

(٣) جارسون فقرة ٢٤

(٤) جارسون ٤ هامش ص ٦١٣ نوبة ٢٠

(٥) جارسون مادة ٣٠٤ فقرة ٢٩ — ٣٠

الحقانية على قانون العقوبات الجديد أن لفظ جنابة قد حذف كيلا يقع الخلط بين أحكام هذا الجزء من المادة والجزء السابق عليه . وهذا الاحتراز لا مسوغ له لاختلاف الحالتين اختلافاً تاماً . على أن الشارع الفرنسى قد وقع في نفس الخطأ الذى وقع فيه الشارع المصرى فجاء نص القانون الفرنسى في هذا المعنى ناقصاً كنص القانون المصرى . ومع ذلك فالشرح مجمعون على أن الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٨ تنطبق ولو كانت الجريمة المرتبطة بالقتل جنابة لا جنحة <sup>(١)</sup> . لأن القول بغير ذلك يؤدى الى نتائج غير معقولة فمن يقتل بقصد التهديد لسرقة بسيطة يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فاذا قتل بقصد ارتكاب سرقة من السرقات المعدودة في الجنابات ولم تطبق عليه الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٨ لأن الفعل جنابة ولم تنطبق عليه الفقرة السابقة لانعدام رابطة الإمنية فلا يمكن أن يعاقب بأكثر من الاشغال الشاقة المؤبدة وليس هذا مما يقبله النظر السليم . ورأى الشراح في هذا يتفق مع رأى محكمة النقض الفرنسية <sup>(٢)</sup>

**أعظم مشتركة بين الحالتين —** يجب في الحالتين أن تكون الجريمة المقرنة أو المرتبطة مستقلة عن جريمة القتل ومتميزة عنها فلا تنطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية على من قتل برصاصة واحدة شخصين مختلفين ولا على من أصاب في مشاجرة واحدة عدة أشخاص بعدة ضربات بعضها أحدث القتل والاخرى سببت طاعة مستديمة <sup>(٣)</sup>

ويكنى كما تقدم أن تكون الجريمة المقرنة أو المرتبطة بالقتل قد شرع في تنفيذها ولا يشترط ان يكون قد تم التنفيذ . وهذا لا نزاع فيه مطلقاً

(١) جارو ٤ فقرة ١٦٤٦ — جارسون فقرة ٣١ — ٣٢ — ملحق دالوز تحت

عنوان جنابات ضد الاشخاص فقرة ٣١

(٢) نقض ١٠ مارس ١٨٨١ ( سيري ١٨٨٢ — ١ — ٣٨٥ )

(٣) جارو ٤ فقرة ١٦٤٩ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٣٠٤ — جارسون فقرة ٣٦

بالنسبة الى الجرائم التي هي من نوع الجنائيات . ولكن قد يقع ان تكون  
الجنحة المرتبطة بالقتل مما لا يماقب القانون على الشروع فيها فهل يكفي الشروع  
في هذه الحالة ولو كان غير معاقب عليه ؟ يرى بلانش ان ذلك كاف لتطبيق  
الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٨ . بل هو يذهب الى أبعد من ذلك معتمداً على  
ظاهر نص هذه الفقرة فيقول ان النص ينطبق ولو لم يشرع في تنفيذ الجنحة  
ويكفي ان يكون الجاني قد ارتكب القتل بنية التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها  
ولولم تقع هذه الجنحة بالفعل<sup>(١)</sup> ولكن سائر الشراح على خلاف ذلك<sup>(٢)</sup>  
والواقع ان القول برأى بلانش يخرج بالمادة عن المعنى الذي قصد اليه الشارع  
فان غرض الشارع من النص بيان أن الحكم ينطبق متى وقع القتل تمهيداً  
للجنحة في أي دور من ادوارها وليس معنى هذا انه لا يشترط وقوعها بالفعل  
كذلك لا تنطبق المادة ١٩٨ اذا كانت الجنحة المرتبطة بالقتل مما لا  
يعاقب عليه القانون كالسرقة من الآباء أو الازواج ( المادة ٢٦٩ ع )<sup>(٣)</sup>  
ولكن الجنحة تعتبر ظرفاً مشدداً لجريمة القتل وتكون المادة ١٩٨  
منطبقة ولو مضى على ارتكاب الجنحة اكثر من ثلاث سنين<sup>(٤)</sup>  
تطبيق النص عند اشتراك أكثر من شخص واحد في الجريمة — اذا

(١) بلانش ٤ فقرة ٥٣٧

(٢) جاردو ٤ فقرة ١٦٥١ — شوفو وهيلي ٣ فقرة ١٣٠٧ — جارسون فقرة

٤٧ — ٤٨

(٣) جاردو ٤ فقرة ١٦٤٩ — بلانش ٤ فقرة ٥٣٦ — شوفو وهيلي ٥ فقرة ١٩٣٥

انظر بعكس ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢١ ديسمبر ١٨٣٧ ( سيرى ١٨٣٨ —

١ — ٢٤٧ ) وفي ٧ يونيو ١٨٨٨ ( ملحق دالوز تحت عنوان جنائيات ضد الاشخاص

فقرة ١٩ )

(٤) جاردو ٤ فقرة ١٦٥٢ — انظر أيضاً نقض فرنسي ٢١ يناير ١٨٨٧ ( سيرى

١٨٨٨ — ١ — ٢٣٣ )

اشترك عدة أشخاص بصفة فاعلين اصلين في ارتكاب كل من القتل والجناية المقررة به طبق عليهم جميعا الجزء الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ . وكذلك يكون الحكم اذا ارتكب بعضهم القتل والبعض الآخر الجناية الاخرى<sup>(١)</sup>

اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الفقرة المذكورة وهو الخاص بالقتل المرتبط **بمجنحة** فلا ينطبق النص الا اذا ثبت انهم جميعا يعلمون برابطة السببية . فاذا كان بعضهم لا يعلم ان القتل يرتكب تمهيدا لمجنحة واشترك في احدى الجريمتين دون الاخرى فلا ينشأ الا عن الجريمة التي ارتكبها<sup>(٢)</sup>

وأما اذا تعدد الفاعلون ولم يكن بينهم صلة أو اتفاق فلا يمكن تصور امكان تطبيق الجزء الاول من الفقرة الثانية على احد منهم بل يسأل كل عما ارتكبه وحده<sup>(٣)</sup> . لكن يمكن تطبيق الجزء الثاني من الفقرة في هذه الحالة . فمن يعلم ان سرقة سترتكب بمعرفة آخرين ويمهد لها بقتل الحارس يعاقب بالمادة ١٩٨ ولو لم يكن على اتصال أو تفاهم مع السارقين متى وقعت السرقة بالفعل<sup>(٤)</sup>

واذا وقعت الجنايتان المقترنتان من فاعل اصلي وشريك اشترك في كليتهما بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة عوقب الشريك بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء أول كالفاعل الاصلي مع مراعاة حكم المادة ١٩٩ ع . اما اذا كان الشريك قد اشترك في احدى الجنايتين فقط فلا تطبق عليه المادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء أول الا اذا كانت الجناية الاخرى نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصصت منه ( المادة ٤٣ ع )

أما فيما يتعلق بالقتل المرتبط بمجنحة فيعاقب الشريك أيضا بالمادة ١٩٨

(١) جارسون فقرة ٦٠

(٢) جارسون فقرة ٦٤

(٣) جارسون فقرة ٦٥

(٤) جارسون فقرة ٦٦

فقرة ثانية جزء ثان مع مراعاة المادة ١٩٩ اذا اشترك في الجريمةين معا . أما اذا اشترك في احدهما دون الاخرى فالامر يختلف بحسب الجريمة التي اشترك فيها . فاذا كان قد اشترك في القتل وهو يعلم سببه أو الغرض منه عوقب بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء ثان مع مراعاة المادة ١٩٩ . أما اذا كان قد اشترك في الجنيحة فقط فلا تطبق عليه المادة المذكورة الا اذا كان القتل الذي ارتكبه بعد ذلك نتيجة محتملة لاشتراكه في الجنيحة

واذا ارتكب شخص القتل بصفته فاعلا أصلياً وارتكب شريكه في القتل الجنيحة الأخرى المقترنة بالقتل وحده بغير مشاركة مرتكب القتل ، أو كان الشريك في القتل قد اشترك في ذلك القتل تمهيداً لجنيحة ارتكبتها بعد ذلك وحده أو تخلصاً من جنيحة ارتكبتها قبل ذلك وحده بغير علم القاتل ، فان الفاعل الاصلى لا يعاقب الا على القتل وحده . أما الشريك فيطبق عليه الجزء الاول أو الثانى من الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بحسب الاحوال وكذلك يكون الحكم اذا ارتكب شخص بصفته فاعلا أصلياً جريمة أخرى غير القتل فقط ثم جاء شريكه في هذه الجريمة وارتكب وحده جريمة القتل المقترنة أو المرتبطة بهذه الجريمة فان المادة ١٩٨ فقرة ثانية تطبق على الشريك دون الفاعل الاصلى

## الفصل الثانى

### فى الجرح والضرب عمداً

نص القانون فى المواد ٢٠٤ و ٢٠٨ ع على جرائم الجرح والضرب على اختلاف أنواعها ونتائجها ونص فى المادة ٣٤٧ فقرة ثانية فى باب المخالفات على حكم المشاجرات والتعمدى والايداء الخفيف الذى لا ينشأ عنه ضرب ولا

جرح فهذه المادة مكملة للبحث الذى نحن بصدده  
وأول ما يلاحظ على هذه المواد قصور ألقاظها عن شمول الاحوال التى  
يجب أن تندرج تحتها من أنواع الايذاء على اختلاف صورته ووسائله وما  
يترتب عليها من مختلف الاصابات والامراض والعاهات ما ظهر منها وما بطن .  
ومن أجل هذا لوحظ فى بعض القوانين المستحدثة عدم التقيد بهذه الالفاظ  
المستعمدة فى اصلها من القانون الفرنسى واستعاض عنها بتعابير اشمل لمختلف  
المعاني ففى القانون السودانى اختار الشارع لفظ الاذى وعبر به عن كل ما  
يسبب لشخص ألماً جسدياً أو مرضاً أو طاعة ( المادة ٢٤٦ ع سودانى )<sup>(١)</sup>  
على ان الشارع المصرى قد أضاف فى المادة ٢٠٠ الى لفظى الجرح والضرب  
عبارة ( اعطاء مواد ضارة ) وليس لها مقابل فى القانون الفرنسى . والقانون  
الفرنسى اضاف الى لفظى الجرح والضرب فى المادتين ٣٠٩ و ٣١١ ع عبارة  
( وغيرها من وسائل العنف أو الاعتداء او *autres violences ou voies de fait* )  
وليس لها مقابل فى القانون المصرى

وقد ميز القانون الافعال التى تندرج تحت هذا الباب بعضها عن بعض  
فى الحكم والعقاب من وجهتين ( الاولى ) من حيث قصد الجانى ففرق بين  
الضرب أو الجرح المتعمد ( المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ — ٢٠٧ ) والضرب أو الجرح  
غير المتعمد ( المادة ٢٠٨ ) ثم شدد العقوبة فى الحالة الاولى عند توفر سبق  
الاصرار أو التردد و ( الثانية ) من حيث جسامه النتائج المترتبة على الجرح  
أو الضرب فى حالة التعمد فجعل العقاب تابعاً لدرجة تلك الجسامه . فالفعل يعتبر  
جناية عقابها الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع اذا كان  
الجرح أو الضرب قد أفضى الى الموت ( ٢٠٠ ع ) وهو جناية عقابها السجن

---

(١) انظر أيضاً المادة ٣٧٢ من قانون العقوبات الايطالى والمادة ٣٠٠ من قانون العقوبات  
الهولندى والمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات المجرى والمادة ٢٢٣ وما بعدها من قانون  
العقوبات الالانى

من ثلاث سنين الى خمس اذا نشأت عنه عاهة مستديمة او قطع أو انفصال عضو الخ (المادة ٢٠٤) وهو جنحة تتدرج في العقوبة بحسب ما اذا نشأ عن الجرح أو الضرب مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أو ما اذا لم تبلغ الاصابة هذه الدرجة من الجسامه (المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦) وهو مخالفة فقط اذا كان الفعل قاصراً على الايذاء الخفيف ولم يحصل ضرب ولا جرح (٢/٣٤٧)

### المبحث الأول

في أركان جريمة الجرح أو الضرب عمداً

الجرح أو الضرب عمداً في كل صورته ودرجاته يتكون من ركنين (١) ركن مادي وهو فعل الضرب أو الجرح و (٢) ركن أدبي وهو القصد الجنائي

الركن الأول — فعل الجرح أو الضرب

تقتصر النصوص القانونية على ذكر لفظي الجرح أو الضرب ( ما عدا ما ذكر في المادة ٢٠٠ عن اعطاء مواد ضارة ) وهما غير كافيين لشمول أنواع الايذاء الاخرى التي لا يحصل فيها ضرب أو جرح بالمعنى الضيق ولكنها تكون أشد من أن تعتبر تعدياً أو ايذاء خفيفاً يدخل في حكم المادة ٣٤٧/٢ ع . كما لولوى شخص ذراع آخر أو ضغط على جسمه أو رماه على الارض أو صدمه في جسم صلب أو جذبه من شعر رأسه الخ . ولهذا اضطرت المحاكم الى التوسع في تأويل عبارة ( جرح أو ضرب ) الواردة في النصوص فن ذلك ما حكمت به محكمة النقض من أن عبارة ضرب أو جرح تشمل كل فعل يقع على الجسم ويكون له تأثير ظاهري أو باطني فيدخل في ذلك الضغط على عنق المجنى

عليه<sup>(١)</sup>. وأن من يجذب شخصاً فيوقمه على الأرض يعد مرتكباً لجريمة الضرب عمداً<sup>(٢)</sup>. وحكم أيضاً بأن ضرب شخص بالكف والقائه على الأرض يعد جنحة لا مخالفة<sup>(٣)</sup>.

وبذلك يصبح نص المادة ٣٤٧/٢ قاصراً على الاحوال التي لا يحصل فيها ضرب ولا جرح ولا تعد ولا اذاء آخر يعادل في جسامته الضرب والجرح وهذا ما يجب أن يفهم من قول الشارع (تعد أو اذاء خفيف) فن ذلك اليبقى في وجه انسان أو جذبه أو دفعه أثناء مشاجرة الخ<sup>(٤)</sup>. أما الجرح فيراد به كل قطع في الجسم أو تمزيق في الانسجة ناشئ عن استعمال آلة حادة ويدخل في ذلك الرضوض والتسلخ والعض وكذا الكسر والحروق ويدخل فيه أيضاً الجروح الباطنية<sup>(٥)</sup>.

أما الضرب فيدخل فيه كل أثر يحدث بجسم الانسان ناشئ عن استعمال أداة غير قاطعة كعصا أو شبهها ويوجد الضرب ولو لم يترك وراءه أثراً ظاهراً من كدم أو احتقان أو غيرها<sup>(٦)</sup> وهو بمعناه الواسع يدخل فيه كل صور الصدم والجذب العنيف والضغط على الاعضاء والمخفق. وضربة واحدة كافية لتطبيق المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ وان كان اللفظ قد ورد فيهما بصيغة الجمع. وقد يكون الضرب بغير استعمال اداة خاصة كاللطم بالكفوف أو بجمع اليد أو الضرب بالقدم

وقد يقع الضرب أو الجرح بأداة أو آلة كعصا أو نبوت أو فأس أو سكين

---

(١) نقض ١٥ يناير ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٤١)

(٢) نقض ٢٢ ديسمبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ١٧٧)

(٣) استئناف اسبوت ٢٢ نوفمبر ١٨٩٤ (القضاء ٢ ص ١٨٧)

(٤) قارن جaro ٤ فقرة ١٧٠٣ وانظر بنوع خاص الامثلة التي أوردها بهامش ص

٦٦٩ نوتة ١٧

(٥) جaro ٤ فقرة ١٧٠٢ — جارسون مواد ٣٠٩ — ٣١١ فقرة ١٤

(٦) جارسون فقرة ١٥ — شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٣٣٥

أو سلاح ناري الخ . كما يجوز أن يقع الضرب والجرح بالرمي بحجم صلب كحجر أو شبهه . وقد يكون الجرح حاصلًا بفعل حيوان استخدم لهذا الغرض . فقد حكمت محكمة النقض بأن من حرش كلبه على شخص فعضه وأحدث به جرحاً يعاقب بالمادة ٢٠٦ عقوبات<sup>(١)</sup>

ولكن هل يدخل في حكم الضرب والجرح الايذاء الذي يقع بغير اعتداء مادي على الجسم ؟ ان اقتصر المواد المصرية على ذكر لفظي الجرح والضرب اللذين يستلزمان عملاً مادياً يمنع من تطبيق هذه المواد على الاحوال التي يسبب فيها شخص لآخر انزعاجاً أو خوفاً شديداً دون أن يناله بأذى جسماني أما في فرنسا حيث يحمل القانون في حكم الضرب والجرح أنواع التعدي والايذاء الاخرى فقد ذهبت محكمة النقض الى تقرير أن التعدي أو الايذاء لا يقتصر على الاذى الجسماني فقط بل يشمل أيضاً كل فعل يكون له تأثير مزعج فن يطلق عياراً نارياً لاحداث الرعب في نفس انسان يقع تحت طائلة المادة ٣١١ (تقابل ٢٠٦ مصرية)<sup>(٢)</sup> ومن ذلك الحين أصبح هذا الرأي مبدأً مقررًا في المحاكم الفرنسية ووافق عليه بعض الشراح<sup>(٣)</sup> لكنه لا يدخل في حكم الايذاء المءاقب عليه مجرد الاقوال والاشارات مهما كان أثرها في النفس<sup>(٤)</sup>

### الركن الثاني — القصد الجنائي

لكي يكون الضرب أو الجرح جريمة عمدية يجب ان يكون صادراً عن ارادة فاعله وان يقع بنية الاجرام . ويعتبر القصد الجنائي متوفراً متى ارتكب

(١) نقض ٢٠ يناير ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ٤٠ )

(٢) دالوز ١٨٧٢ — ١ — ٤٧٦

(٣) جارد ٤ قرة ١٧٠٤

(٤) جارد ٤ قرة ١٧٠٦

الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة عالما بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم شخص آخر أو صحته ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث <sup>(١)</sup>. وفي هذا الباب يسلم الشراح الفرنسيون بأن الجاني يسأل عن قصده الاحتمالي وهذا مستفاد من نفس نصوص القانون الخاصة بالجرح والضرب فانها تعلق العقوبة على مقدار الأثر الذي تخلف عن فعل الضرب أو الجرح فكأن القانون يلزم الجاني في هذه الاحوال بكل النتائج الاحتمالية المترتبة على فعله ويفترض انه قد توقعها <sup>(٢)</sup>

ويعد الضارب مسئولاً ولو اصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه فن كان قاصداً بالضرب زيداً فأصاب عمراً يعد ضارباً عمداً لانه انما قصد الضرب وتعمد فسيان اصابته من قصد واصابة غيره <sup>(٣)</sup>. وحكم أيضاً بأنه يكفي لتطبيق المادة ٢٠٠ ع ان يكون الجاني تعمد الضرب أو الجرح مطلقاً وان يكون فعله افضى الى موت شخص ما فليس من الضروري اذن البحث فيما اذا كان الشخص المصاب فعلاً هو الذي تعمد الجاني ايذائه او شخصاً آخر <sup>(٤)</sup>

كذلك يسأل الشخص عن نيته غير المحدودة فن التي حجراً على جمع من الناس فأصاب أحدهم يعد مرتكباً لجريمة الضرب أو الجرح عمداً <sup>(٥)</sup> وقد قالوا بأن الطبيب الجراح الذي يعمل لمريض عملية جراحية لا يعد

(١) جازو ٤ ققرة ١٧٠٨ — شوفو وميلي ٤ ققرة ١٣٣٦ — جارسون مواد ٣٠٩ — ٣١١ ققرة ٥٨

(٢) جارسون ققرة ٥٩ وما بعدها

(٣) الاستئناف ٣١ مارس ١٨٩٢ ( القضاء ١٠ من ١٩٨ ) — قازن جازو ٤ ققرة ١٧٠٩ — شوفو وميلي ٤ ققرة ١٣٣٨ — بلانش ٤ ققرة ٥٦٥

(٤) الاستئناف ١٦ سبتمبر ١٩٠٠ ( المجموعة ٣ عدد ١٢ ) — انظر أيضاً نقض ٥ مارس ١٩٢٣ ( الحاماة ٣ عدد ٣١٨ من ٣٨٧ )

(٥) جارسون ققرة ٦٨

مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لانه لم يفعل ذلك بقصد جنائى وليس عنده نية الاجرام وانما غرضه شفاء المريض ولكن هذا التعليل غير صحيح لان القصد الجنائى لا يتطلب سوى العلم بان الفعل من نوع ما يحرمه القانون وهو على هذه الصورة متوفر فى حالة الطبيب . اما كونه يبنى بالعملية شفاء المريض فذلك امر يتعلق بالبواطن ولا دخل له فى القصد الجنائى . كذلك قالوا بان عدم العقاب مبنى على رضا المريض بالعملية . ولكن ما الحكم اذا كانت العملية قد عملت بغير ارادة المريض وعلى الرغم منه ؟ ذلك موضع خلاف ويقول البعض أن الطبيب يكون مسئولاً فى هذه الحالة طبقاً للمادة ٢٠٦ أو ٢٠٥ على حسب الاحوال . ويقول غيرهم أن لا محل للمسئولية لأن الطبيب مرخص له بحكم القانون بعمل ما فيه مصلحة المرضى فهو لا يستمد سلطته فى هذا من رضا المريض وحده وعلى الخصوص اذا كان المريض بحالة لا يستطيع معها ابداء رغبته او كانت العملية تتطلب السرعة . ويزيد المسئلة غموضاً ما اذا كان الطبيب قد اجرى العملية لا بقصد شفاء المريض بل للقيام بتجربة علمية . وقد حكمت احدى محاكم فرنسا بمسئولية الطبيب فى هذه الحالة <sup>(١)</sup> . على أن مما لا نزاع فيه أن الطبيب مسئول عن نتائج ايماله وخطئه فاذا ترتب على ايماله أو عدم احتياطة موت المريض عد قاتلاً خطأ وعوقب بالمادة ٢٠٢ <sup>(٢)</sup>

اعطاء مواد ضارة — نص القانون فى المادة ٢٠٠ ع على أن من يعطى آخر مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . ونص فى المادة ٢٢٨ على أن من أعطى لشخص عمداً جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتى

(١) دالوز ١٨٥٩ — ٣ — ٨٧

(٢) انظر فى هذا البحث جارسون مواد ٣٠٩ — ٣١١ فقرة ٨٠ — ٨٦

عن العمل يعاقب طبقاً لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامه  
ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده  
ففى المادة ٢٠٠ أطلق الشارع النص ولم يقيد المواد الضارة بوصف انها  
غير قاتلة كما فعل بالمادة ٢٢٨ وذلك لىكى يشمل النص جميع المواد الضارة التى  
تؤدى الى الموت سواء بسبب كميتها أو بسبب طبيعتها كالسموم اذ العبرة فى  
هذه المادة بعدم وجود نية القتل فقط . وهذا هو ما يميز الحالة المنصوص  
عليها هنا عن جريمة التسميم

أما فى المادة ٢٢٨ فقد قيد الشارع الجواهر بوصف أنها غير قاتلة ولكن  
هل يراد بذلك أنها لا تكون قاتلة بحكم كميتها أو بحكم طبيعتها ؟ الذى يستفاد  
من النص الفرنسى للمادة المذكورة أن العبرة بطبيعة الجواهر لا بكميتها وعلى  
كل حال فذلك لا يهم ما دامت نية القتل منعقدة فمن يعطى آخر جواهر  
ضارة من أى نوع كانت لا بنية القتل بل بنية الاضرار بالصحة فقط يعاقب  
بالمادة ٢٢٨ . أما اذا كان الاعطاء بنية القتل ولم يحدث الموت فالقفل شروع  
فى تسميم أيا كان نوع تلك الجواهر ولا محل لتطبيق المادة ٢٢٨ كما قدمنا عند  
السلام على جريمة التسميم

فالنية التى يتطلبها القانون فى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٨ هى نية  
الاضرار بالصحة وهذا ما يميزها عن جريمة التسميم أو الشروع فيه . ولا يكفى  
فى هذه الجريمة مجرد العلم بأن الجواهر مضرّة بالصحة بل يجب أن يكون اعطاؤها  
بنية الاضرار . فمن أعطى آخر مادة يعلم أنها ضارة ولكن بكمية يعتقد  
أنها تفيد فى تسكين ألم أو شفاء مرض فأضرّت بصحة المريض لا يعاقب  
بالمادة ٢٢٨ ع<sup>(١)</sup>

أما الركن المادى للجريمة فهو اعطاء المواد الضارة ولا يتحقق هذا الركن

الا بأمرين ( ١ ) تناول المجنى عليه للعواد فعلا سواء كان ذلك بيده أو بيد الجاني ( ٢ ) أن تكون هذه المواد ضارة . وتعتبر المادة ضارة اذا كانت تحدث اضطراباً في حالة الجسم الصحية . والعبرة في ذلك بالنتيجة الاخيرة لتعاطي المادة لا بالأثر الوقتي الذي قد ينشأ عن تعاطيها . فقد يتسبب عن تعاطي الجواهر اعراض سيئة في مبدأ الامر ولكنها تنتهي بفائدة صحية على غير ارادة الجاني فلا يعاقب في هذه الحالة ولو كان سيء القصد<sup>(١)</sup>

ولا يتم وجود الجريمة الا بمحدث الضرر فعلا وهو المرض أو المعجز الوقتي عن العمل . فان لم يحدث شيء من ذلك فلا عقاب لان فعل الجاني في هذه الحالة لا يخرج عن كونه شروعا أو جريمة خائبة ولا عقاب عليه ويدخل في المرض هنا كل انحراف في صحة المجنى عليه أو اضطراب في وظائف أعضائه ولو كان وقتياً كتنقيء أو مغمص<sup>(٢)</sup>

وقد أحال الشارع في المادة ٢٢٨ فيما يتعلق بالعقاب على المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ والخاصة بالجرح والضرب فجعل العقوبة تابعة للجسامة ما نشأ عن الجريمة من الاثر ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده

## المبحث الثاني

### في عقاب جريمة الجرح والضرب عمداً

خالف الشارع في هذا الباب القاعدة التي جرى عليها في باب القتل عمداً وهي جعل العقوبة تابعة لتقصّد الجاني ودرجة تصميمه على الجنابة فقط . فجعل أساس العقاب في هذا الباب قصد الجاني مضافاً اليه الاثر المادي المترتب على

(١) جارسون مادة ٣١٧ فقرة ٧٩

(٢) جارسون مادة ٣١٧ فقرة ٨٠

جريمته ونوع العقوبات في المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ و ٢٠٠ بحسب درجة جسامة ذلك الاثر ومعلوم أن القصد الجنائي في هذا الباب قاصر على تعمد المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته بدون أن يراد بذلك القتل . لكن الشارع حمل الجنائي في هذا الباب النتائج المترتبة على فعله فأخذ في ذلك بنظرية القصد الاحتمالي وفرض على مرتكب الجرح أو الضرب عمداً وجوب وقوع كل النتائج التي نشأت عن قصده الجنائي وجعل تلك النتائج ظرفاً مشدداً للجريمة وعقوبتها بمقدار درجة جسامتها . ثم قرن هذا الظرف المشدد بظرف مشدد آخر وهو سبق الاصرار أو الترصد فان وجد هذا الظرف أيضاً زيدت العقوبة تبعاً له . ولا حاجة بنا الى اعادة البحث في سبق الاصرار والترصد فقد سبق الكلام عنهما في باب القتل عمداً

**الجرح والضرب البسيط — وجريمة الجرح أو الضرب عمداً في أبسط صورها هي التي نص عليها القانون في المادة ٢٠٦ وهي التي يكون الاثر المترتب عليها غير جسيم .** ومقياس عدم الجسامة هنا ألا يترتب على الجرح أو الضرب في أشد حالاته مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . وعقوبة الجرح والضرب في هذه الحالة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . فاذا كان صادراً عن سبق اصرار أو ترصد كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً

**الظروف المشددة الناشئة عن مسامحة النفيج —** قد يظهر لأول وهلة ان الشارع قد حاد في هذا الباب عن القواعد العامة لقانون العقوبات التي تقضى بأن الانسان لا يسأل الا عن قصده وما ترتب على هذا القصد من النتائج الجنائية التي ارادها الجاني وتعتمد الوصول اليها أو على الأقل توقع حصولها . غير ان هنالك أنواعاً من الجرائم يمكن ان تتنوع فيها النتائج المترتبة على فعل

الجاني ولو ان الفعل واحد من وجهته المادية ولا يكون من العدل التفاضل عن هذه النتائج عند تقرير العقوبة المناسبة للفعل . ومن هذا القبيل جريمة الجرح والضرب عمداً فقد لا يترتب على الجرح والضرب الا مرض أو عجز بسيط وقد يكون المرض أو العجز جسيماً وقد تحدث عنه عاهة مستديمة بل قد يفضي الى موت المجنى عليه . وقد كان من المتصور أن يعد الجاني قاتلاً عمداً في الحالة الاخيرة لولا انعدام نية القتل . لكن انعدام هذه النية لا يكفي وحده للتفاضل عن النتيجة الجسيمة التي ترتبت على الفعل وهي لا تختلف في مظهرها الخارجى وأثرها المادى عن القتل عمداً . لذلك رأى الشارع وجوب محاسبة الجاني في هذا الباب على قصده الاحتمالى فالذى يعتدى عمداً على سلامة جسم انسان أو صحته يفترض فيه أنه توقع كل النتائج المترتبة على فعله ويسأل عنها قانوناً<sup>(١)</sup> وقد ذكرنا فيما سبق أن علماء القانون الفرنسى لا يسلمون بنظرية القصد الاحتمالى في حالة القتل عمداً لكنهم يسلمون بها في باب الجرح والضرب ولا مناص من ذلك لأن أحكام القانون في المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ لا تستقيم الا بالأخذ بهذه النظرية . فالمعقوبات المقررة بهذه المواد توقع على الجاني سواء ثبت أنه توقع النتيجة فعلاً أو لم يتوقعها متى كان في استطاعته أن يتوقعها . الا ان الذى يفصل بين جريمة القتل عمداً من جهة وجريمة الجرح والضرب في أشد صورها وهي صورة الضرب المفضى الى الموت من جهة أخرى هو أن مرتكب الجرح أو الضرب المفضى الى الموت يجب ان لا يكون قد أراد احداث الموت وسيان بعد هذا أن يكون قد توقعه على أنه نتيجة محتملة لفعله أو لم يتوقعه أضلا لان القانون يفترض توقعه اياه

على انه لا يسأل المتهم عن نتائج ما وقع منه من الجرح أو الضرب الا اذا كان بين فعله والنتيجة التي وقعت رابطة سببية والا فلا محل لأن يفرض

عليه توقع نتيجة أجنبية عن فعله . فإذا كانت النتيجة غير مرتبطة بالفعل فلا يسأل عنها . فإذا أحدث شخص بآخر جرحاً فلا يكون مسئولاً عن موت المجنى عليه بعد ذلك إذا ثبت أن موته كان نتيجة إصابته بالكوليرا<sup>(١)</sup>

لكن الذى يهم البحث فيه فى هذا الصدد هو معرفة ما إذا كان المتهم يسأل عن نتائج الجرح والضرب ولو لم يكن فعله هو العامل الوحيد الذى سببها بل ساعد على أحداثها أسباب أخرى سابقة على الضرب أو لاحقة له . ووجه الصعوبة فى هذه المسئلة هو أنه إذا صح أن يسأل الجانى عن النتائج التى تسببت عن فعله على اعتبار أنه توقعها أو كان فى استطاعته أو من الواجب عليه أن يتوقعها فمن الصعب أن يفرض عليه توقع نتائج لم يكن فعله هو العامل الوحيد فى أحداثها . لكن المعول عليه أن الجانى يسأل عن نتيجة الضرب والجرح متى ثبت أن فعله كان العامل الأول فى أحداثها أى ولو عرضت عوامل أخرى ساعدت على إيجاد هذه النتيجة فكما يسأل الجانى عن الموت أو العاهة المستديمة التى أحدثها فعله وحده يسأل أيضاً عن ذلك ولو لم يقع الموت إلا بسبب ضعف صحة المجنى عليه أو إصابته بأمراض باطنية ساعد الجرح والضرب على اشتدادها وتمجيل الموت بها وكذلك يكون الحكم ولو أن النتيجة لم تبلغ ما بلغته من الجسامة إلا بإهمال المصاب أو عدم العناية به أو عدم أخذه بأسباب العلاج<sup>(٢)</sup> . ومن هذا يرى أن شرط السببية يتسامح فيه هنا أكثر من حالة القتل عمداً

لكن المحاكم المصرية ترددت كثيراً فى الأخذ بهذه القاعدة ومن أحكامها ما جاء منطبقاً على هذا رأى فقد قررت أنه يكفى لمقاتب شخص بمقتضى المادة ٢٠٠ ع لاحتدائه عمداً جروحاً بآخر أفضت الى موته بدون أن يقصد قتله أن

(١) جازو ٤ فقرة ١٧١٧ — جارسون فقرة ٩٧

(٢) جازو ٤ فقرة ١٧١٧ — شوفو وهيل ٤ فقرة ١٣٤٩ — جارسون مواد ٣٠٩

— ٣١١ فقرة ٩٩ — ١٠١ — بلاتش ٤ فقرة ٥٧٩

يثبت انه لولا هذه الجروح لما حصلت الوفاة بقطع النظر عما يعرض من الاسباب غير ذلك مثل عدم العناية بمعالجة الجروح<sup>(١)</sup>. وانه تعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت مباشرة عن عدم اعتناء المجنى عليه بعلاج طبي مفيد اذ ان اهمال العلاج الطبي والحذر من الاطباء صفتان متأصلتان في الوسط الذي نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ومن ثم فلا يصح اعتبار ذلك كخطأ ينسب الى المجنى عليه<sup>(٢)</sup>. وان الجرح الناشئ من العض المفضى الى الموت لا يعتبر ضرباً بسيطاً ويجب فيه تطبيق المادة ٢٠٠ ولو طرأ عليه من الحوادث المبلية للجسم التي تنشأ عن عدم الاعتناء وما شاكله اذ المعول عليه هو الفعل الاصلى الذي لولاه ما حصل للعتوفى كل ما اوجب وفاته<sup>(٣)</sup>

لكن هنالك أحكاماً مصرية قضت بعكس ذلك ففي قضية اتهم فيها شخص بإحداث جرح في يد المجنى عليه الذي فتح الجرح ولم يعتن بتنظيفه حتى حدثت به غفرينا أدت الى بتر الاصبع قررت محكمة النقض ان المتهم لا يسأل الا عما ينتج مباشرة من فعله وعلى ذلك يكون عقابه بمقتضى المادة ٢٠٦ لا المادة ٢٠٤ ع<sup>(٤)</sup>. ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أنه يجب ألا يلتفت الا الى النتائج التي نشأت عن فعل المتهم نفسه فاذا كانت العاهة المستديمة لم تنشأ الا عن اهمال المصاب نفسه في معالجة الإصابة فان الفعل في هذه الحالة لا يقع تحت حكم المادة ٢٠٤<sup>(٥)</sup>

(١) تقض ٣١ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٣١)

(٢) تقض ٢٩ مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٨٦)

(٣) الاستئناف ١٧ نوفمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٥١) انظر أيضاً في هذا المعنى

الاستئناف ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٩٠) وتقض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ (الحاماة

١ عدد ٥٩ ص ٣٣٣)

(٤) تقض ١٤ اكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٦)

(٥) الاستئناف ١٧ ابريل ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٧٤) انظر في هذا المعنى أيضاً

الاستئناف ٤ يولييه ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٣٣٣) وجنايات مصر ٢٩ مارس ١٩٠٥

وقد لا يكون بين هذه الاحكام تناقض في الواقع ويكون الخلاف ظاهرياً فقط فانه ان صح أن نحمل الجاني مسئولية خطأ الجنى عليه أو اهماله في العلاج أو عجزه عن معالجة نفسه أو عدم تقديمه نفسه للطبيب لعدم اعتقاده في الطب أو لحذرهم من الاطباء الى آخر ما هنالك من مظاهر الاهمال الذي يعذر فيه الجنى عليه بعض العذر فلا يصح مطلقاً أن يتحمل المتهم نتيجة الاهمال الجسيم أو المتعمد الذي يقع من الجنى عليه عقب الاصابة ولا سيما اذا كانت الاصابة نفسها خفيفة ولم يؤد الى اشتدادها سوى تقريب الجنى عليه الظاهر أو قصيره الفاحش . ولا يمكن في هذه الاحوال القول بأن الاصابة كانت هي سبب النتيجة لان العوامل الاخرى أقوى أثراً وأظهر فعلاً وبمقدار جسامه اهمال الجنى عليه تتضاءل قيمة الاصابة في ذاتها وتضعف رابطة السببية التي تربطها بالنتيجة والامر متروك في كل ذلك لتقدير المحكمة . كذلك لا يصح أن يتحمل المتهم نتائج جهل الطبيب المعالج أو عدم كفاءته أو اتباعه طرقاً غير قانونية في العلاج<sup>(١)</sup>

والعبرة في تقدير النتيجة بما وصلت اليه حالة المصاب عند رفع الدعوى الى المحكمة لا بما أثبتته الاطباء في تقاريرهم فاذا قرر الطبيب ان الاصابة ينشأ عنها عجز عن الاشغال مدة تزيد على عشرين يوماً ثم مات الجنى عليه بسبب آخر قبل مضي عشرين يوماً فلا محل لتطبيق المادة ٢٠٥ بل تطبق المادة ٢٠٦ ع<sup>(٢)</sup> واذا قرر الطبيب ان الاصابة بسيطة ثم اتضح انها احدثت هامة مستديمة فن الواجب تطبيق المادة ٢٠٤ . فاذا مات الجنى عليه بسبب الاصابة وجب تطبيق المادة ٢٠٠ ع<sup>(٣)</sup> ، اذ لا يشترط ان يكون الموت قد حدث عقب الاصابة

(الاستقلال ٤ ص ٢٩٧) وجزئية بني سوف ٢١ فبراير ١٩٢٣ (المقامة ٣ ص ٤٢٥ عدد ٣٥٤)

(١) جaro ٤ قرة ١٧١٧ — جارسون قرة ١٠٢

(٢) دالوز ١٨٥٤ — ١ — ١٦٣

(٣) الباندك ١٨٤٠ — ٢ — ٦٥٨

مباشرة بل يكون الفعل ضرباً مفضياً الى الموت ولو حدث الموت بعد الاصابة  
بمن طال أو قصر<sup>(١)</sup>. ولم يضع القانون حداً للزمن الذى يجوز ان ينقضى بين  
الاصابة وحدث الموت بحيث يمكن القول بانقطاع السببية بعد انتقضائه فكل  
موت يعقب اصابة ولو بعد حين يسأل عنه المتهم بشرط ان يثبت ان الاصابة  
هى سبب الموت . على انه قد يتعذر اثبات وجود هذه السببية اذا تراخى  
الزمن وطال العهد بين الاصابة والوفاة . وعلى كل حال فالامر موكل الى تقدير  
المحكمة . ومن أجل هذا اشترط القانون الانجليزى الايمضى بين الاصابة  
والموت اكثر من سنة ويوم والا اعتبرت السببية منقطعة<sup>(٢)</sup>

فاذا حكم على المتهم حال حياة المجنى عليه بمقتضى مادة غير المادة ٢٠٠ ثم  
مات المجنى عليه بسبب الاصابة بعد ان أصبح الحكم نهائياً فان ذلك يمنع من  
تجديد محاكمته بمقتضى المادة ٢٠٠ . اما اذا مات المجنى عليه بعد صدور حكم  
ابتدأى وقبل فوات مواعيد الاستئناف جاز تعديل وصف التهمة والحكم  
بمقتضى المادة ٢٠٠ . وكذلك الحكم فيما يتعلق بالاحوال الاخرى

وما تقدم يتضح ان المحاكم يجب ان تتمهل فى الحكم فى الدعوى كلما تعذر  
عليها الوقوف على جسامه الضرر بالدقة الكافية وذلك الى ان تثبت من النتيجة  
النهائية فترن العقوبة بمقدارها . غير ان هذا قد يؤدى من الجهة الاخرى الى  
تعطيل الفصل فى الدعوى زمناً اطول مما تتطلبه ضرورة الاسراع فى معاقبة  
المجرمين حتى يكون للحكم الاثر المطلوب وعلى كل حال فالامر موكل لظننة  
القضاة وتقديرهم للظروف<sup>(٣)</sup>

---

(١) جارو ٤ فقرة ١٧١٧ — شونو وهيل ٤ فقرة ١٣٤٨

(٢) هاريس ص ١٤٦

(٣) انظر فى هذا المعنى قرار لجنة المراقبة القضائية الرقم ١٨ مارس ١٩٠٦ ( المجموعة  
الرسية السنة السابعة ص ١٦٤ )

درجات هذه الظروف المشددة — والظروف المشددة التي ترجع الى  
جسامة النتيجة على ثلاث درجات

الدرجة الاولى — حيث ينشأ عن الجرح او الضرب مرض او عجز عن  
الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ( المادة ٢٠٥ عقوبات ) ويغلب  
أن يصطحب المرض بعجز عن الاشغال الشخصية ولكن أحد الامرين كاف  
على كل حال . فقد يتصور ان يصاب المجنى عليه بمرض موضعي ولكنه لا  
يمنعه عن مزاولة أشغاله ومع ذلك يعاقب الضارب بالمادة ٢٠٥ اذا لبث هذا  
المرض اكثر من عشرين يوماً <sup>(١)</sup> . والمتفق عليه أن الاشغال الشخصية يراد  
بها هنا الاشغال الجسمية لا الفنية ولا العادية التي يزاولها المجنى عليه خاصة والا  
ترتب على هذا ان تكون جسامة الجريمة تابعة لمنزلة المجنى عليه الاجتماعية  
وليس هذا مما يصح أن تتعلق به المسؤولية الجنائية . فضلاً عن أنه اذا جعل  
معيار الجسامة العجز عن الاشغال العادية استحال تطبيق النص عند ما يكون  
المجنى عليه غير محترف حرفة أو صناعة أو عملاً معيناً فيجب اذن أن يكون  
معيار الجسامة مما يمكن أن يتساوى فيه الناس جميعاً وهو العجز عن أداء  
الاعمال البدنية أو اليدوية <sup>(٢)</sup> فمن ضرب آخر فسيب له عجزاً عن الاشغال  
الفكرية مدة تزيد على عشرين يوماً ولكنه لم يعجزه عن مزاولة الاشغال  
الجسمية لا يعاقب بالمادة ٢٠٥ ع . لكن محكمة النقض المصرية خالفت هذا  
المبدأ فقضت بأن الاشغال الشخصية المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ عقوبات  
لا تنحصر في الاشغال المادية بل تشمل العقلية أيضاً <sup>(٣)</sup>  
وهل يلزم أن يكون العجز عن الاشغال الجسمية عجزاً تاماً ؟ ذلك ما ذهب

(١) جارسون مواد ٣٠٩ — ٣١١ فقرة ١١٦

(٢) جاردو ٤ فقرة ١٧٢٥ — شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٣٤١ — بلانس ٤ فقرة

٥٧٢ — انظر أيضاً الاستئناف ١٩ اكتوبر ١٨٩٧ ( القضاء ٥ س ١٠ )

(٣) نقض أول مارس ١٩١٣ ( المبدوعة ١٤ عدد ٧٠ )

اليه شوفو وهيلي بحجة ان العجز عن نوع معين من الاشغال لا يصلح معياراً للجسامة الاصابة (١) أما جارو فيرى ان العجز يكفي أن يكون نسبياً فالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٥ يعتبر وجوداً متى عجز المجنى عليه عن مزاوله الاشغال البدنية العادية ولو كان في استطاعته مزاوله بعض الاشغال البدنية الخفيفة (٢)

ولا يكفي لتطبيق المادة ٢٠٥ أن تكون الاصابات قد تخلف عنها آثار أو علامات دامت أكثر من عشرين يوماً (٣) ولا ان يكون المصاب قد لبث تحت العلاج أكثر من عشرين يوماً (٤) ولا أن يذكر التقرير الطبي الذي حرر عند وقوع الجريمة أن الاصابة تحتاج الى علاج يزيد على عشرين يوماً . بل يجب ان تكون الاصابة قد سببت فعلاً للمجنى عليه مرضاً أو عجزاً عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على ٢٠ يوماً وان ثبت ذلك في الحكم والا كان الحكم باطلاً ووجب نقضه (٥)

وعقاب الجرح أو الضرب في هذه الحالة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً فإذا كان صادراً عن سبق اصرار أو ترصد كانت العقوبة الحبس

**الدرجـة الثانية** — حيث ينشأ عن الجرح أو الضرب قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو كف البصر أو فقد احدى العينين أو ينشأ عنه أية

(١) شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٣٤١

(٢) جارو ٤ فقرة ١٧٣٥

(٣) جارسون فقرة ١٣٤ — شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٣٤٢

(٤) الاستئناف ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ١٠)

(٥) نقض ١٠ يونيو ١٨٩٩ (القضاء ٦ ص ٢٩٠) و ١٧ مايو ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ٢٤) و ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٦٦) و ٢ يناير ١٩٠٤ (المجموعة ٥ عدد ١٠٧) و ١٠ يونيو ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٤) و ٢٦ أغسطس ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٢٨) و ٢٨ فبراير ١٩٢١ (المجموعة ٢٢ عدد ١٢٤) انظر بعكس ذلك نقض ١٣ مارس ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ١٠٢)

حاجة مستديمة يستحيل برؤها (المادة ٢٠٤ ع) : ولا عبرة هنا بمقدار مدة العلاج أو مدة المرض أو مدة العجز عن الاشغال الشخصية طالت أو قصرت بل العبرة بالنتيجة التي انتهت اليها حالة المصاب وهي حدوث العاهة المستديمة<sup>(١)</sup> والعاهة المستديمة اما أن تكون جزئية كفقْد عضو أو جزء من عضو كذراع أو يد أو فقد وظيفة عضو أو منفعته كفقْد أصبع من يد أو سلامة من أصبع أو قطع صيوان الاذن أو أرنبة الانف . فهذه الاشياء كلها ليست أعضاء بذاتها ولكنها أجزاء من أعضاء فقطعها أو فقدها يترتب عليه فقد وظيفة العضو التي هي جزء منه أو منفعته . واما ان تكون تامة كفقْد البصر كله أو فقد وظيفة طرفين أيًا كانا في وقت واحد<sup>(٢)</sup> . وتكون العاهة مستديمة اذا كانت لا يرجي لها شفاء واذا حلت بعضو فقد منفعته أو وظيفته نهائياً فلا يمكن ان يعود الى حالته الاصلية . ولا تتلزم معرفة ذلك الا بالاستعانة برأى أرباب الخبرة من الاطباء الاختصاصيين

وقد حكمت المحاكم المصرية بأن تقصير الفخذ بعد حادثة مستديمة<sup>(٣)</sup> . وكذلك ضعف بصر احدي العينين<sup>(٤)</sup> . وكذا النقص المستديم في منفعة اليد<sup>(٥)</sup> وكذا فقد سلامة الاصبع<sup>(٦)</sup> . كذا خلع الكتف<sup>(٧)</sup> . وعدم امكان ثني اصبع اليد<sup>(٨)</sup> . وزوال جزء من الجمجمة<sup>(٩)</sup> . وقد حكم بأن زوال الجزء العلوي من

(١) جارد ٤ نقرة ١٧١٨ — بلانش ٤ نقرة ٥٧٦ — جارسون نقرة ١٢٩

(٢) انظر رسالة الدكتور محمود ماهر بك الطبيب الشرعي في العاهة المستديمة

(٣) نقض ١٤ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٥)

(٤) نقض ١٩ فبراير ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٧٤) و ٣ مايو ١٩١٣ (المجموعة

١٤ عدد ١٢٦) و ٢٧ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ٣٩)

(٥) نقض ١٤ مايو ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١١٤)

(٦) نقض ٢٧ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٢١)

(٧) نقض ٣٠ ديسمبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ١٧٧)

(٨) نقض ٢٩ اكتوبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٨٦)

(٩) نقض ٤ ابريل ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٥٩) و ٧ نوفمبر ١٩٢٢ (الحاماة ٣

عدد ٣٥ ص ٦٩)

الاذن لا يستلزم فقد منفعتها ولا يعتبر عاهة مستديمة <sup>(١)</sup> كما حكم في فرنسا بأن تشويه الوجه بكسر عظمة الأنف لا يعد عاهة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤ <sup>(٢)</sup>

وتطبق المادة ٢٠٤ ع ولو أن العاهة المستديمة لم تكن هي النتيجة المقصودة من الضرب بل كانت نتيجة محتملة له فقط <sup>(٣)</sup> . وينبئ على هذا أنه إذا استدعت الإصابة التي أحدثها المتهم إجراء عملية ضرورية ولازمة لحياة المصاب كرفع جزء من عظام الجمجمة أو بتر أصبع أو ساق فإن المتهم يكون مسئولاً عن العاهة التي تنشأ عن تلك العملية إذ أنها نتيجة فعله <sup>(٤)</sup> . وهذا يطابق ما سبق بيانه من أن المتهم يسأل في باب الجرح والضرب عن نتائج فعله ولو لم يكن توقعها . فيكفي أن يكون المتهم قد تعمد الضرب في ذاته لا أحداث الظرف المشدد <sup>(٥)</sup>

والظرف المشدد هنا أي العاهة المستديمة يجعل الجريمة جنائية . فن أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه عاهة مستديمة يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . فإذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين

الدرجـة الثالثة — حيث يترتب على الجرح أو الضرب أو إعطاء مواد ضارة حدوث موت ولو أن الجاني لم يقصد القتل ( المادة ٢٠٠ ع ) . والفاظ المادة قاصرة عن شمول كل الاحوال التي تسبب الموت بدون قصد القتل .

(١) قنا ١٠ دسبر ١٨٩٥ ( القضاء ٣ ص ٥٢ )

(٢) تقض ٣ ابريل ١٩٠١ ( دالوز ١٩٠١ — ١ — ٢٧١ )

(٣) تقض ٢٩ مارس ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٨٦ )

(٤) تقض ٧ نوفمبر ١٩٢٢ ( الجامعة ٣ عدد ٣٤ ص ٦٨ ) و ٤ ابريل ١٩١٤

( الشرائع ١ عدد ٣٠٧ ص ١٥٩ )

(٥) الاستئناف ٧ نوفمبر ١٨٩٩ ( المجموعة ١ ص ١١٩ )

ولهذا اضطرت المحاكم الى التوسع في تفسيرها فقررت انها تنطبق على من يضغط على عنق المجنى عليه الى ان يموت مختنقاً<sup>(١)</sup>. وكذلك فعلت المحاكم الفرنسية اذ اعتبرت النص المقابل للمادة المصرية منطبقاً على كل احوال العنف والاعتداء ولو لم تكن من قبيل الجرح أو الضرب<sup>(٢)</sup>. وبما يدل على ميل المحاكم المصرية الى التوسع في تطبيق المادة ٢٠٠ ما حكمت به محكمة جنايات الاسكندرية في قضية تعدى فيها المتهم على المجنى عليه بالضرب أثناء مشاجرة بينهما وهما في سفينة على النيل من غير ان يقصد قتله وكانت نتيجة هذا الضرب ان سقط المجنى عليه في النيل وغرق فقررت المحكمة ان ما حصل من المتهم تنطبق عليه المادة ٢٠٠ عقوبات<sup>(٣)</sup>

ولكن هل يمكن تطبيق المادة ٢٠٠ اذا كان الموت لم يتسبب عن فعل مادي أوقعه الجاني بالمجنى عليه بل تسبب عن انزعاج أو ذعر نشأ عن فعل المتهم : كمن يطلق عياراً في الهواء قاصداً ارباب شخص فيموت ذرعاً أو كمن يصيح في أذن آخر وهو غافل أو نائم فيموت بسبب ذلك فهل يمكن معاقبته بالمادة ٢٠٠ ؟ ان ذلك يكون توسعاً في تأويل المادة يصعب ان تحتمله الفاظها والذي يميز الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ عن جريمة القتل عمداً هو انعدام نية القتل في المادة ٢٠٠ يعتمد الجاني اصابة المجنى عليه ولكنه لا يعتمد قتله . اما في حالة القتل عمداً فان الجاني يعتمد الاصابة والقتل . فالصلة بين فعل الجاني والنتيجة المترتبة عليه في المادة ٢٠٠ اضعف منها في المادتين ١٩٤ و ١٩٨ ع . ولذلك كانت مسؤولية الجاني في حالة الضرب المفضى الى الموت اخف .

كذلك تفرق الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة عن جريمة القتل

(١) تقض ١٥ يناير ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ٤١ )

(٢) جارسون فقرة ١٣٢

(٣) جنايات الاسكندرية ٦ ابريل ١٩١١ ( المجموعة ١٢ عدد ١٣٩ )

خطأ في ان الجريمة الاولى تنشأ عن فعل جنائي متعمد موجه الى المجنى عليه  
فهي بالرغم من انعدام نية القتل فيها لا تزال جريمة متعمدة يتجه فيها قصد  
الجانى الى اصابة المجنى عليه بفعل يعاقب عليه القانون . اما جريمة القتل خطأ  
فهي بطبيعتها جريمة غير متعمدة يحدث فيها القتل عن خطأ من الجانى غير  
مقصود منه ولا تكون نية القاتل فيها متجهة الى اصابة المجنى عليه بفعل  
يعاقب عليه القانون

ولهذا كانت عقوبة الضرب أو الجرح المفضى الى الموت وسطاً بين عقوبة  
القتل عمداً وعقوبة القتل خطأ . فالذى يرتكب الجريمة المنصوص عليها في  
المادة ٢٠٠ ع يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع .  
أما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو  
السجن

والظرف المشدد في هذه الجريمة هو ترتب الموت على الضرب أو الجرح .  
فلا بد من حدوث الموت فعلاً ولو بعد حين والا فلا محل لتطبيق المادة ٢٠٠  
ولو كان الفعل من شأنه احداث الموت

الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ — نص القانون في المادة  
٢٠٧ على ظرف مشدد خاص بجرائم الضرب والجرح المذكور في مادتي ٢٠٥  
و٢٠٦ يترتب عليه جعل العقوبة الحبس بدلاً من العقوبات المنصوص عليها في  
المادتين المذكورتين . وهذا الظرف المشدد لا يوجد الا بتوافر ثلاثة شروط  
الاول — ان يحصل الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي  
أو آلات اخرى

الثاني — ان يكون الضرب أو الجرح من واحد أو أكثر ضمن عصبة  
أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الاقل

الثالث — ان يحصل توافق بين المتجمهرين على التعدي أو الايذاء

وليس الغرض من هذه المادة تشديد العقاب فقط على الضارين بالفعل بل أريد بها معاقبة جميع من اشتركوا في التجمهر سواء وقع منهم ضرب أو جرح أو لم يقع وبهذا فسرت محكمة النقض المادة المذكورة <sup>(١)</sup>. كما انه لا يقصد بلفظ التوافق الوارد بالمادة ان يكون هناك اتفاق سابق على المضاربة والا لما كان تمت صعوبة في تطبيق العقاب على جميع المتجهرين عملاً بقواعد الاشتراك المنصوص عليها في المادتين ٤٠ و ٤١. وانما يراد به اتحاد ارادة المتهمين جميعاً على الايذاء ولو لم يحصل هذا الاتحاد الا عند قيام المضاربة بالفعل <sup>(٢)</sup>. وبذلك تكون المادة المذكورة قد شذت في أحكامها عن قاعدة شخصية العقوبات التي تقضى بالآل يعاقب انسان الا على ما وقع منه شخصياً من الجرائم. وشذت أيضاً عن قواعد الاشتراك لان العقوبة الواردة بها تطبق على أفراد لم يشتركوا في الجريمة لا كفاعلين أصليين ولا كشركاء

على ان احكام هذه المادة لا تنطبق الا على الاحوال المنصوص عليها فيها فهي لا تسرى الا على التجمهر الذي يقع فيه ضرب أو جرح مما نص عليه في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦. أما العصابات التي يقع فيها اعتداء يتسبب عنه طاهات مستديمة أو يفضى الى موت المجنى عليهم فيرجع في امرها الى القواعد العامة. فلا يسأل عن الجرائم التي تقع فيها الا من ارتكبها بصفته فاعلاً اصلياً أو شريكاً. ولا يسأل كل فاعل الا بنسبة ما وقع منه شخصياً. فلا يسأل جميع الضارين عن القتل الذي وقع من احدهم بل يسأل القاتل عن قتله ومسبب العاهة عن جريمته الخاصة الا اذا وجد اتفاق سابق على التعدى فتطبق احكام الاشتراك. ولكن محكمة النقض المصرية خالفت هذه المبادئ في حكمها اذ قررت انه اذا اشترك عدة اشخاص في ارتكاب فعل مكون للجريمة اعتبر

(١) نقض ٢٥ مايو ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١٢)

(٢) نقض ٧ ديسمبر ١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٣٠) و ٥ فبراير ١٩١٦ (المجموعة

القصد مشتركاً بينهم وأصبح كل منهم مسئولاً عن نتائج هذا الفعل كما لو اتفرد بارتكابه فإذا ضرب عدة أشخاص رجلاً ضرباً لم يقصدوا منه قتلاً وليكنه أفضى إلى موته جازت معاقبتهم جميعاً بوصف كونهم مرتكبين للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ ع<sup>(١)</sup>. وهذا الحكم منتقد للأسباب السابق بيانها إلا أن الصعوبة التي تلاقيها المحاكم في توزيع المسؤولية على أفراد العصابة الواحدة وتحديد الأفعال التي وقعت من كل منهم على انفرادها هي التي تضطرها إلى إصدار مثل هذا الحكم. على أن ذلك لا يبرر مخالفة قواعد القانون

وكذلك يرجع إلى القواعد العامة متى فقد شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ولو كان الضرب أو الجرح مما نص عليه في مادة ٢٠٥ و٢٠٦. فإذا حصل التوافق من خمسة أشخاص على الاعتداء ولكن بغير أسلحة أو كان الاعتداء بالسلاح ولكن من جماعة أقل من خمسة فلا محل لتطبيق المادة ٢٠٧.

**الشروع في جرائم الجرح والضرب — لا عقاب على الشروع في جرائم الجرح والضرب على اختلاف أنواعها ودرجاتها.** وهذا ظاهر ولا يحتاج إلى بيان متى كانت الجريمة جنحة (٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧) إذ لا عقاب على الشروع في الجنح إلا بنص خاص. ولكن هذا الحكم ينطبق أيضاً على جرائم الجرح والضرب المقترنة بظرف مشدد يجعلها في عداد الجنايات لأن الجناية في هذا الباب لا تتميز عن الجنحة في مبدئها ولا تصبح جنابة إلا بمعاقتها، فمن المتعذر إذن تمييز الشروع في الجناية عن الشروع في الجنحة ولهذا يمكن القول بأن القواعد العامة للشروع لا تنطبق على جرائم الضرب والجرح<sup>(٢)</sup>. وقد حكم

(١) قض أول يونيو ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٩٩) قارن هذا الحكم بحكم محكمة الاستئناف في ٧ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ١١٩) وبحكم محكمة النقض ١٩ - ديسمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٢).

(٢) وانظر جرائم لولان ج ٢ فقرة ١٥٤٨ ص ٣٧٠ (٢) جارسون مواد ٣٠٩ - ٣١١ فقرة ١١٠ - ١١٢ - جارد ٤ فقرة ١٧١٥ و ١٧٠٧

بان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ ع لا يمكن بطبيعتها ان يكون لها شروع فان العقوبة الواجب تطبيقها عليها تنوقف على نتيجة الفعل . فاذا أدى الى الموت طبقت المادة المذكورة والا فاحدى المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ تبعاً لظروف الدعوى . فاذا اعطى شخص الى آخر مقدراً من الداتورة ترتب عليه عجز عن العمل مدة تقل عن عشرين يوماً فلا يعاقب بمقتضى المواد ٢٠٠ و ٢٠٥ و ٤٦ بل بالمادتين ٢٠٦ و ٢٢٨ ع<sup>(١)</sup>

## الفصل الثالث

### فى القتل والجرح والضرب خطأ

نصت المادة ٢٠٢ ع على ان من قتل نفسه خطأ أو تسبب فى قتلها بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو غن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عدم مراعاة واتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً ونصت المادة ٢٠٨ ع على ان كل من تسبب فى جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو غن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية

أما القتل خطأ المنصوص عليه فى المادة ٢٠٢ ع فهو القتل الذى يرتكبه الجانى بغير ان يقصد احداث الموت ولكنه يكون فى وسعه تجنبه اذا تصرف باحتياط وحذر . فالفرق بينه وبين القتل عمداً ينحصر فى ان القاتل عمداً يستخدم ارادته فى احداث الموت اما القاتل خطأ فلا يستخدم ارادته فى تجنب

الموت ويجمعهما ان الفعل المسبب للموت فعل ارادى في الحالتين<sup>(١)</sup>

ويشترك القتل خطأ مع الضرب أو الجرح المنفصلي الموت (المادة ٢٠٠ ع) في انعدام نية القتل في الحالتين ولكنه يفرق عنه في ان الموت في الحالة الثانية ينشأ عن فعل جنائي متعمد (وهو الضرب أو الجرح) موجه الى المجنى عليه ويكون هو السبب المباشر للموت ولو لم يقصد به ذلك . على حين ان القتل خطأ ينشأ عن فعل أو ترك غير جنائي ولكنه مصحوب باهمال أو عدم احتياط أو عن فعل جنائي غير متعمد أى عن جريمة من الجرائم غير المتعمدة كخيانة أو حريق باهمال ( المادة ٣١٥ ع) أو عن فعل جنائي متعمد لا يكون القصد منه احداث الموت ولا يكون من شأنه ذلك لولا ما يصحبه من اهمال يؤدى الى هذه النتيجة كن يحفر نفقاً ليتوصل منه الى سرقة مخزن ثم يهمل سده فيقع فيه آخر ويموت

واما الجرح أو الضرب خطأ فيراد به كل اصابة بدنية دون القتل تقع عن اهمال محدثها أو عدم احتياطة الخ  
وجريمتا القتل والجرح أو الضرب خطأ وان اختلفتا في النتيجة والحكم الا انهما تتحدان في النوع والاركان ولذا يحسن الكلام عليهما معاً

### المبحث الاول

في اركان جريمة القتل والجرح والضرب خطأ

لكل من الجريمتين اركان ثلاثة هي (١) فعل مادي وهو القتل أو الجرح أو الضرب (٢) وقوع خطأ من محدث ذلك الفعل المادي (٣) وجود رابطة سببية بين الخطأ والنتيجة<sup>(٢)</sup>

(١) جازو ٥ قرة ١٧٨٣

(٢) جازسون ملدة ٣١٩ — ٣٢٠ قرة ٦

## الركن الاول — فعل القتل أو الجرح أو الضرب

لا بد من وقوع القتل أو الجرح أو الضرب فعلاً كما يصبح الفعل منطبقاً على المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ فإذا لم تقع النتيجة فلا محل للعقاب مهما كان الخطأ في ذاته عظيماً ومهما كان الخطر المصطحب بذلك الخطأ جسيماً . ولا عقاب على الشروع في الحالتين اذ لا يتصور الشروع في جريمة ترتكب بغير عمد لان العبرة فيها بالنتيجة <sup>(١)</sup> . الا ان الخطأ قد يكون في ذاته جريمة أخرى يعاقب عليها القانون كمخالفة اللوائح أو غير ذلك

وقد اقتضت المادة ٢٠٨ على ذكر الجرح ولم تذكر الضرب مع ان المادة ٣٢٠ الفرنسية التي اخذت عنها المادة المصرية تنص على الامرين . ولا غرض للشايع المصرى من ذلك الا ان يكون قد اراد التجاوز عن حوادث الضرب البسيطة . اما الضرب الجسيم الذى يبلغ مبلغ الجروح في اهميتها فلا شك في انه يدخل في حكم المادة ٢٠٨ اذ لا معنى للفرقة بين الضرب والجرح في هذه المادة خاصة . ولكن هل حكم المادة قاصر على الاصابات البدنية الظاهرة أم يشمل لفظ الجروح الاصابات الباطنية والامراض ؟ ذهب بعض الشراح الفرنسيين الى ان عبارة المادة تشمل كل الاصابات على اختلاف أنواعها ظاهرة وباطنة <sup>(٢)</sup> ولكن جارو لا يرى هذا الرأي <sup>(٣)</sup>

## الركن الثانى — الخطأ

ركن الخطأ هو الذى يميز الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عن اشباهها في المواد الاخرى وهو علة العقاب في هذه الجرائم . فاذا انعدم

(١) حارو ٥ ققرة ١٧٨٩ — جارسون مادة ٣١٩ — ٣٢٠ ققرة ٧ — قرار قاضى

احالة طنطا ١٢ مارس ٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ٨١ )

(٢) شوفو وهبل ٤ ققرة ١٤٢٦ — بلاش ٥ ققرة ٢٥ — جارسون ققرة ٩

(٣) جارو ٥ ققرة ١٧٨٩

الخطأ فلا عقاب مطلقاً ويعتبر الفعل حادثاً بالقضاء والتقدير<sup>(١)</sup> . ويعتبر الخطأ موجوداً كلما ترتب على فعل ارادى نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه كان في وسعه تجنبها . وجوهر الخطأ واحد من الوجهتين المدنية والجنائية كما ان أساس التقدير واحد في الحالتين غير ان القانون الجنائي لا يعاقب على الخطأ عادة الا اذا كان من الجسامة بدرجة يصبح معها التعويض المدني وحده غير كاف<sup>(٢)</sup>

والخطأ المكون للجريمة اما خطأ بغير تبصر واما خطأ مع التبصر أما الاول فيكون حيث لا يحسب الشخص حساب العواقب المترتبة على فعله وقد كان في وسعه أن يتوقعها كمن يهدد آخر بسلاح ناري يعتقد انه غير محشو فاذا به كذلك وينطلق العيار فيصيب الشخص الآخر . أو كمن يلقى حجراً من نافذة قبل أن ينظر في الطريق فيصيب أحد الناس ويقتله أو يجرحه . وأما الثاني فيكون حيث يدرك الشخص خطر فعله ولكنه يقدم عليه بشيء من الرعونة أو عدم الاحتراز دون أن يريد قتلاً أو جرحاً . كمن يهدد آخر بسلاح يعلم أنه محشو فينطلق العيار على غير ارادته ويصيب المجنى عليه أو كمن يرمي حجراً من نافذة في طريق يرى فيه بعض السابلة دون أن يقصد إصابة أحد فيصيب الحجر أحد الناس . والخطأ في الحالة الثانية أشد خطراً منه في الحالة الأولى وهو قريب الشبه بالقصد الاحتمالي في الجرائم المتعمدة ولكنه يفتقر عنه في أن القصد الاحتمالي يكون حيث يتدبر الشخص عواقب فعله ثم يعرض فيه غير مبال بالنتيجة أما الخطأ مع التبصر فيكون حيث تجول هذه العواقب بمخاطر الفاعل ولكنه لا يريد بها ويقدم على الفعل غير متفكر فيها والفرق بين الحالتين ضعيف . وقد يشتهب الأمر في بعض الصور غير أنه متى كانت النتيجة لازمة وجب اعتبار الفاعل مرتكباً للفعل عن قصد وتعمد فناظر المحطة الذي يأذن

(١) جازو ٥ فقرة ١٧٨١ — شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٤٠٩ — بلانش ٥ فقرة ٦

(٢) برنس فقرة ٣٠٧ — ٣١٠

بقيام القطر وهو يعلم أن الخط مشغول اعتماداً على أنه قد لا يترتب على ذلك تصادم بمحض المصادفة يجب اعتباره معتمداً النتيجة اذا وقع التصادم<sup>(١)</sup>

وقد عدد الشارع صور الخطأ الذي أراد العقاب عليه في المادتين ٢٠٢

و٢٠٨ وحصرها في خمس صور وهي الرعونة وعدم الاحتياط أو التحرز والاهمال أو التفريط وعدم الانتباه أو التوقي وعدم مراعاة اللوائح ويقول الشراح الفرنسيون أن هذا البيان وارد على سبيل الحصر<sup>(٢)</sup>. وبذلك أخذت المحاكم الفرنسية أيضاً<sup>(٣)</sup>. وكذا محكمة النقض المصرية<sup>(٤)</sup>. على أن ألفاظ القانون واسعة المعنى بحيث يمكن أن تشمل جميع صور الخطأ وأوسعها معنى عبارة عدم الاحتياط اذ يمكن أن يدخل فيها جميع صور الخطأ الأخرى. وينصرف الاهمال عادة الى الصورة التي يكون الخطأ فيها نتيجة ترك أو تفريط أو امتناع. أما الرعونة وعدم الاحتياط وعدم الانتباه فتكون عادة حيث يقدم الشخص على عمل ولا يتخذ له عدته من وسائل العناية والاهتمام والوقاية. وأكثر ما يكون ذلك في الاعمال التي تصطبغ بشئ من الخطر ويكون من واجب الفاعل محاذرة وابتاؤه

وكما يقع الخطأ بفعل يقع بترك كما قدمنا واذن يتصور في القتل خطأ وقوع جريمة الارتكاب بالترك وهو الأمر الذي أنكره بعض العلماء في القتل عمداً أما هنا فلا خلاف بين الشراح في جواز ذلك<sup>(٥)</sup>

وبالرغم من شمول ألفاظ القانون لكل صور الخطأ الممكنة عقلاً فقد يقع أن يبرأ الشخص من مسئولية الخطأ الجنائي ومع ذلك يحكم عليه بالتعويض المدني وليس في هذا تناقض والمحاكم الفرنسية تسلم بذلك<sup>(٦)</sup>. وعلة هذا أن

(١) برنس فقرة ٣١٢ — ٣١٥ — جازو ٥ فقرة ١٧٨٣

(٢) جازو ٥ فقرة ١٧٨١ — جارسون فقرة ١١

(٣) دالوز ١٨٦٤ — ١ — ١٩٣

(٤) نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٢٧)

(٥) جارسون فقرة ١٨

(٦) دالوز ١٩٠٠ — ٢ — ٢٦٥ — أنظر أيضاً جازو ٥ ما من ص ٩ نوبة ١٠

القانون الجنائي لا يتعرض الا للخطأ الجسيم أما في القانون المدني فيسأل الشخص عن الخطأ في كل درجاته . فضلاً عن أن في القانون المدني حالات يفترض فيها الخطأ ابتداء ولا يعنى المسئول من المسؤولية الا اذا أثبت أن الفعل المسبب للضرر وقع بمحادث قهرى . أما في المسائل الجنائية فلا يمكن افتراض الخطأ ابتداء بل لا بد من اثباته قبل المواخذة عليه . فاذا لم تكن أدلة الثبوت كافية فلا محل للعقاب . فصاحب الحيوان مثلاً مسئول مدنياً في كل الاحوال عما يصيب الغير من الضرر بفعل حيوانه ولا يعنى من المسؤولية المدنية الا اذا أثبت خطأ المصاب أو وجود حادث قهرى <sup>(١)</sup> ولكنه لا يسأل جنائياً الا اذا أثبتت النية اهماله أو عدم احتياطه الخ

وعدم مراعاة اللوائح سبب قائم بذاته يترتب عليه مسؤولية المخالف عما يقع بسبب هذه المخالفة من الحوادث ولو لم يثبت على المخالف أى نوع آخر من أنواع الخطأ لأن مخالفة اللوائح خطأ بذاته <sup>(٢)</sup> . ولفظ اللوائح هنا يجب أن يحمل على أوسع معانيه فلا يقتصر على اللوائح التى تصدرها جهات الادارة فقط بل يشمل أيضاً القوانين التى توضع لحفظ النظام والأمن وصيانة الصحة العامة وعلى الخصوص مواد المخالفات الواردة فى قانون العقوبات <sup>(٣)</sup> . فن يخالف المادة ٣٤٠/٢ الخاصة برمى الاحجار على المباني أو العربات الخ وترتب على هذه المخالفة اصابة انسان يعاقب بالمادة ٢٠٨ ع ولو لم يقع منه خطأ من نوع آخر . على أنه يجوز من الجهة الأخرى أن يعاقب الشخص على اصابة الغير ولو أثبت أنه اتبع اللوائح بدقة متى تبين أنه قد ارتكب خطأ من طريق آخر كعدم احتياط أو نحوه

وقد يكون عدم مراعاة اللوائح جريمة قائمة بذاتها فاذا ارتكب شخص

(١) دهلتس تحت كلمة مسئولية فقرة ١٣٩ — ١٤٠

(٢) جارسون فقرة ٢٢

(٣) جارسون فقرة ٢٣

مخالفة للوائح وترتب على هذه المخالفة قتل أو جرح وجبت محاكمته على الجريمتين ولا تعارض في ذلك <sup>(١)</sup> فإذا سبقت محاكمته على المخالفة فذلك لا يمنع من تجديد محاكمته على جنحة القتل أو الجرح فالحكم على متهم بغرامة لأنه عمل عملية جراحية وخالف بذلك اللوائح الصحية لا يمنع من محاكمته أمام محكمة الجنح كقاتل خطأ إذا نشأ عن إهماله موت الشخص الذي عملت له العملية <sup>(٢)</sup>

### الركن الثالث — رابطة السببية

لا بد من وجود رابطة السببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع فإذا كان الموت أو الجرح مستقلاً عن الخطأ بحيث يتصور وقوعه ولو لم يقع الخطأ فلا محل للعقاب <sup>(٣)</sup> . فإذا ارتكب طبيب خطأ في عملية جراحية ومات المريض عقب ذلك ولكن اتضح من الفحص أن موته كان محتملاً سواء عملت العملية أو لم تعمل فلا يسأل الطبيب عن موته <sup>(٤)</sup>

لكنه لا يشترط على كل حال أن يكون الشخص المسئول هو الذي أحدث القتل أو الجرح بنفسه بل يكفي أن يكون هو المتسبب فيه بخطئه والمادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ صريحتان في أن من تسبب في القتل أو الجرح مؤاخذه كالحديث لهما سواء <sup>(٥)</sup> . وليست هذه الحالة قاصرة على القتل والجرح خطأ بل المتسبب في القتل أو الجرح مهدداً مسئول أيضاً كالقاتل أو الجراح بنفسه وقد ذكرنا أمثلة ذلك فيما سبق ولو أن المواد الخاصة بالقتل أو الجرح مهدداً

(١) جازو ٥ ققرة ١٧٨٧

(٢) نقض ٢٧ مايو ١٩٠٥ ( الاستقلال ٤ ص ٤٠٧ )

(٣) جازو ٥ ققرة ١٧٩٠ — جارسون ققرة ٣٢

(٤) دالوز ١٨٩٥ — ٢ — ٦٩

(٥) جازو ٥ ققرة ١٧٩٠ — جارسون ققرة ٣٣

لم تنص على حالة التسبب كما نصت عليها المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ — وكل ما يشترط في هذه الحالة وجود السببية المباشرة . على أن بعض أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية لا تشترط وجود السببية المباشرة في حالى القتل والجرح خطأ . فن ذلك ما حكمت به محكمة متز الفرنسية من أن من جمع منه حصان بخطئه فترتب على ذلك أن تطوع شخص للجري وراء الحصان وامساكه فأصابه الحصان بضربة أودت به يسأل عن قتل ذلك المتطوع<sup>(١)</sup> . وما حكمت به محكمة النقض المصرية من أنه اذا خالف شخص اللوائح وباع منزولا يكون مسئولا جنائياً عن نتيجة استعماله ويعاقب على جريمة القتل غير العمد اذا مات المشتري بسبب الافراط في تعاطي ذلك المنزل<sup>(٢)</sup> . ويكون مرتكب الخطأ مسئولا عن النتيجة الاخيرة التي ترتبت على فعله ولوساعد على احداث هذه النتيجة أسباب أخرى . ومن ذلك ما حكمت به محكمة استئناف الاسكندرية من أنه اذا كانت الجروح المتسببة من غير عمد بسبب عدم احتياط محدثها أو اهماله غير مميتة في ذاتها ولكنها مع ذلك أفضت الى موت المضى عليه لاعتلال صحته وقت الاصابة فان من تسبب فيها يعاقب على جريمة القتل خطأ لا على جريمة الجرح خطأ فقط<sup>(٣)</sup>

ولكن مما تجب ملاحظته عدم جواز مؤاخذة شخص بفعل آخر ولا يكفي لاشراك شخص في مسؤولية جنائية أن يكون قد ارتكب خطأ بصورة ما بل يجب أن يكون ذلك الخطأ من أسباب وقوع الجريمة . وعلى الاخص تجب ملاحظة ذلك فيما يتعلق بارتباط المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجنائية فليس كل من نسب اليه خطأ مدنى محلا للمؤاخذة الجنائية . فقد يسأل الأب مدنياً عن

(١) دالوز ١٨٦٣ — ٢ — ١٥٣

(٢) نقض ٢٢ ابريل سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١٢)

(٣) استئناف الاسكندرية ٢٧ مارس سنة ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ١٠٥)

قتل وقع من ولده خطأ لأنه أهمل في ملاحظته ولكن ذلك لا يكفي لمؤاخذته جنائياً على ذلك القتل الا اذا ثبت أنه هو المتسبب شخصياً في حدوثه بخطأ أو إهمال منه كما لو أعطى ولده الصغير السلاح الناري الذي تسبب عنه القتل خطأ . وصاحب الحيوان مسئول مدنياً عما يصيب الغير من الضرر بسبب ذلك الحيوان ولكنه لا يسأل جنائياً عما يحدث منه من القتل أو الجرح الا اذا امكن أن ينسب الى شخصه نوع من أنواع الخطأ الواردة بالمادة ٢٠٢ كما لو كان قد سلم ذلك الحيوان الى شخص لا يحسن قياده أو كان يعلم ان الحيوان خطر ومع ذلك أذن بمخروجه (١)

وقد يكون السيد مسئولاً مدنياً عما يصيب الغير من الضرر بفعل خادمه ولكنه لا يسأل جنائياً عما يقع منه من القتل أو الجرح خطأ الا اذا امكن أن ينسب اليه مباشرة خطأ في ذلك . وقد حكم في قضية دهس فيها سائق أثناء قيادته مركبة سيده طفلاً فأماته وكان السائق ضعيف البصر بأن عدم اتخاذ السيد للاحتياطات اللازم حين اختيار خادمه يحمله مؤاخذاً جنائياً عن موت الطفل بموجب المادة ٢٠٢ ع (٢)

وقد يسأل السيد دون الخادم اذا لم يكن الخادم سوى منفذ لأوامر سيده ولم يقع منه في سبيل ذلك خطأ أو إهمال فن يسلم خادمه حيواناً خطراً ليروضه ولم ينبه الخادم الى ما يجب اتخاذه من الحيلة مع هذا الحيوان يكون مسئولاً وحده عما يحدثه هذا الحيوان من الاصابات أثناء قياد الخادم له (٣)

الخطأ الذي يقع من أكثر من شخص واحد — اذا وقع القتل أو الجرح خطأ من عدة أشخاص وكان كل منهم آخذاً من الفعل المسبب للموت

(١) جازو ٥ قرة ١٧٩١ — جارسون قرة ٣٥ — ٣٧

(٢) مجلة الجزئية ٢٧ فبراير سنة ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١١٠ )

(٣) جارسون قرة ٣٨

أو الجرح بنصيب اعتبروا جميعاً فاعلين أصليين ولا صعوبة في ذلك . لكن قد يقع أن يكون أحد المسؤولين مرتكباً للقتل بالفعل والثاني مشتركاً معه بالآمر مثلاً فهل يعتبر الأمر شريكاً أو فاعلاً أصلياً ؟ إذا طبقنا قواعد الاشتراك وجب اعتبار الأمر شريكاً بالتحريض . ولكن الاشتراك على هذه الصورة لا يفهم إلا في الجرائم المتعمدة أى التي يتوفر فيها القصد الجنائي . (١) أما في جرائم القتل والجرح خطأً حيث ينعدم القصد الجنائي فيصعب الأخذ بنظرية الاشتراك التي مبناها العلم والنية . على أنه لا حاجة بنا الى الالتجاء الى المادة ٤٠ عقوبات وفي الامكان اعتبار كل من الأمر والمنفذ فاعلاً أصلياً فالمنفذ فاعل أصلي بالفعل والأمر فاعل أصلي بالتسبب (٢) . وبذلك حكمت محكمة طنطا الابتدائية اذ قررت ان المخدوم الذي ينشأ عن أمر يصدره اهل معاقب عليه يعد مسئولاً جنائياً كففاعل أصلي عن نتائج هذا العمل فالمتهم الذي كان يدير بنفسه تنفيذ أعمال ترميم في بيته ثم يأمر أحد الهمال بالقاء عرق من الخشب بلا حيلة فينشأ عن ذلك جرح أحد المارة يعتبر فاعلاً أصلياً مسئولاً بالمادة ٢٠٨ ع (٣) . لكن محكمة النقض اخذت بالرأى الآخر وقررت اعتبار السيد الذي يأمر سائق أو تومبيله بالسير بسرعة تزيد عما قرره اللوائح شريكاً بالتحريض في القتل خطأً الذي يقع من المائق بسبب هذه السرعة (٤)

وقد يكون الخطأ مشتركاً بين الجاني والمصاب ولكن من المقرر ان خطأ المجنى عليه لا يرفع المسؤولية عن الجاني اذ لا مقاصة في الجرائم (٥) . فقد

(١) انظر مع ذلك شوفو وهيلي ٤ ققرة ١٤٢٥

(٢) قارن جaro ٥ ققرة ١٧٩٠ — جارسون ققرة ٤٢ — ٤٣

(٣) استئناف طنطا ٤ يونيه سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١٠٨)

(٤) نقض ٩ يونيه سنة ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ١٠٠ )

(٥) جaro ٥ ققرة ١٧٨٨ — شوفو وهيلي ٤ ققرة ١٤١٤ — بلانش ٥ ققرة ١٩ —

حكم في قضية السائق الذي قتل الطفل بأن اهل المجنى عليه في مرافقته لا يؤثر على المسؤولية الجنائية الواقعة على السائق وسيده<sup>(١)</sup>. ويكون الحكم كذلك ولو بلغ خطأ المجنى عليه حد المخالفة القانونية<sup>(٢)</sup> فمن دهس بأتومبيله شخصاً كان في حالة سكر بيتن يسأل عن هذا الحادث الذي سببه عدم احتياظه . الا ان خطأ المجنى عليه يخفف من مسئولية الجاني بمقدار ما يكون هذا الخطأ قد ساعد على وقوع الاصابة . فاذا بلغ من الجسامة درجة يتضاءل أو ينعدم معها خطأ الجاني وجبت مراعاة ذلك في تقدير العقوبة وقد يكون من الواجب الحكم بالبراءة في بعض الاحوال<sup>(٣)</sup>.

تعليمات أخرى للمحاكم المصرية - قد يقع الاشتباه فيما اذا كان الفعل شروعا في قتل أو اصابة خطأ منطبقا على المادة ٢٠٨ ع والذي يميز الامرين في هذه الحالة وجود نية القتل أو انعدامها . فاذا طلق شخص عياراً نارياً على شيء يحسبه بحسن نية شعباً فأصاب رجلاً وهو يجهل وجود أحد من الناس لا يماقب بتهمة شروع في قتل بل بتهمة احدث جروح ناشئة عن عدم احتياط<sup>(٤)</sup>.

وقد يلتبس الأمر بين القتل خطأ والجرح أو الضرب المفضى الى الموت ولكن معيار التمييز بينهما كما قدمنا أن الضرب المفضى الى الموت يبدأ بفعل جنائي متعمد موجه الى المجنى عليه فاذا انطبقت الحادثة على هذا الوصف فهي ضرب أو جرح أفضى الى موت لا قتل خطأ . ولا يهم بعد هذا أن يكون المتهم لم يقصد قتلاً لان ذلك أيضاً من مستلزمات المادة ٢٠٠ . كما لا يهم أن يكون للتهم الحق قانوناً في استعمال شيء من وسائل العنف

(١) مئذنة الجزئية ٢٧ فبراير ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١١٠ )

(٢) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٣١٢

(٣) جارسون ققرة ٥٠

(٤) قاضي احالة طنطا ١٢ مارس سنة ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ٨١ )

أو الاعتداء في حدود معينة اذا كان قد جاوز حدود ذلك الحق . فالأب الذى يؤدب ابنه تأديباً خفيفاً قد يعنى من العقاب لما له من حق التربية شرعاً . فاذا جاوز حد التأديب وجبت معاقبته بالمواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ بحسب الاحوال . فاذا بالغ فى الايذاء حتى انتهى الامر بموت الولد عد فعله ضرباً مفضياً الى الموت لا قتلأ خطأ<sup>(١)</sup> . وقد أخطأت محكمة الاستئناف المصرية فى تطبيق هذه القاعدة فى قضية اتهم فيها بعض ممرضى مستشفى المجازيب بأنهم تسببوا فى وفاة مجنون بأن ضغطوا على مقدم بطنه ضغطاً شديداً منعاً له من الهياج فأحدث ذلك به زيفاً باطنياً وتفتتاً فى الانسجة أدى الى موته . فحكمت بأن قوانين مستشفى المجازيب تقضى على الممرضين عند هياج أحد المجانين بأن يعطوا أيديه بطريقة لا ضرر فيها . فاذا كانت الممرضون قد استعملوا بدلاً من هذه الطريقة طريقة أخرى وهى السابق بيانها أدت الى موت المجنون فلا يمد عملهم هذا ضرباً أفضى الى موت بل يمد قتلأ خطأ لعدم الاحتياط منطبقاً على المادة ٢٠٢ ع<sup>(٢)</sup> . وظاهر أن نفس مقدمات الحكم لا تؤدى الى النتيجة التى قررها

وبما يدعو الى اللبس أيضاً ويشبه ما تقدم حالة ما اذا كان الشخص يصيب آخر خطأ أثناء استعماله لحق شرعى يبيحه القانون كمن يكون فى حالة دفاع شرعى عن النفس فيطلق على من اعتدى عليه عباراً نارياً فيخطئه ويصيب آخر فيقتله فهل يعد فى هذه الحالة قاتلاً خطأ ؟ رفعت الى قاضى الاحالة بمحكمة طنطا قضية من هذا القبيل قدمتها اليه النيابة على أنها ضرب أفضى الى موت فقرر أن جريمة القتل بغير عمد المنصوص عليها فى المادة ٢٠٠ ع لا تتوفر الا اذا كان الفعل المسبب للوفاة غير شرعى . أما اذا كان شرعياً فيعتبر قتلأ

(١) جاردو ٤ مقرة ١٧١٠ — شوفو وميل ٤ مقرة ١٣٥٤ — بلانش ٤ مقرة ٥٩٤

(٢) الاستئناف ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ ( الاستقلال ٤ ص ٤٢٨ )

بلا تبصر ويدخل في حكم المادة ٢٠٢ ع اذا كان مصحوباً باهمال أو عدم احتياط أو غير ذلك مما نص عليه بالمادة المذكورة . أما اذا لم يقع شيء من ذلك فيعتبر موت المجنى عليه في هذه الحالة قضاء وقدراً ولا عقاب عليه لانه اذا كان الفعل مباحاً قانوناً من سائر الوجوه فسوء نتيجه لا يكفي في حد ذاته لادخال الفعل تحت طائلة العقاب<sup>(١)</sup>

وقد يكون الفعل الواحد جريمتين مختلفتين أو يرتكب المتهم جريمتين لغرض واحد وتكون احدهما منطبقة على المادة ٢٠٢ أو المادة ٢٠٨ ولا مانع يمنع من محاكمة المتهم على الجريمتين . فن يحرس كلبه على احد الناس ولم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر يعتبر مرتكباً للمخالفة المنصوص عليها بالمادة ٣/٣٣١ فاذا تسبب عن ذلك جرح فلا مانع من تطبيق المادة ٢٠٨ ع لتوفر ركن الخطأ وهو المخالفة فان كان الجرح مقصوداً وجب تطبيق المادة ٢٠٦ ع<sup>(٢)</sup> . واذا أجرى حلاق لمريض بقصد شفائه عملية جراحية ليست من اختصاصه عد فعله مخالفة منطبقة على المادتين الرابعة والسابعة من لائحة مزاوله صناعة الطب الصادرة في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ لأنه حلاق بسيط ولا يجوز له أن يعمل عملية جراحية غير عملية الختان وتلقيح الجدري والحجامة ووضع أو تركيب العلق والفيار الجراحي البسيط ولكن ذلك لا يمنع من محاكمته أيضاً بمقتضى المادة ٢٠٨ ع على احداث جرح بعدم مراعاة اللوائح . وبذلك حكمت محكمة النقض المصرية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٧ وكانت النيابة قدمت الدعوى الى المحكمة الجزئية بوصف كونها جرحاً عمداً منطبقاً على المادة ٢٠٦ واعتبرت المحكمة الجزئية هذا الوصف صحيحاً وحكمت على المتهم بمقتضى المادة المذكورة . ومحكمة الاستئناف أيدت هذا الحكم أيضاً من حيث الوصف . ولكن محكمة النقض ذهبت الى وجوب تطبيق المادة ٢٠٨

(١) قاضي احالة طنطا ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٢ ( المجموعة ١٤ عدد ١١ )

(٢) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ ( المجلد ١٨ عدد ٤٠ )

لا المادة ٢٠٦ استناداً الى أن قصد الجاني من اجراء العملية إنما كان شفاء المجنى عليه لا القيام بتجربة علمية ولا بعملية جراحية لا ضرورة ولا لزوم لها <sup>(١)</sup>. وقد جرت محكمة النقض في ذلك على نهج المحاكم الفرنسية التي تعتبر أمثال هذه الحوادث اصابات خطأ نشأت عن عدم اتباع اللوائح ومنطبقة على المادتين ٢٠٨ أو ٢٠٢ بحسب الاحوال <sup>(٢)</sup>. ولكن أليس في هذا أخذ بظاهر النص وتغاض عن روح التشريع؟ ألم يكن الأصوب اعتبار هذا الفعل جرحاً عمداً منطبقاً على المادة ٢٠٦ أو مفضياً الى الموت منطبقاً على المادة ٢٠٠ ع لأنه فعل جنائي متعمد لا مبرر له من القانون؟ أليست القاعدة أن رضا المجنى عليه في مثل هذه الاحوال وغيرها لا يغير شيئاً من وصف الجريمة ولا من المسؤولية الجنائية وأن البواعث التي تدفع المتهم الى ارتكاب الجريمة لا أهمية لها أيضاً وأنه سواء كان غرض الجاني شفاء المريض أو احداث الأذى له فالفعل واحد والمسؤولية واحدة؟ أما كون الحلاقين قد منعوا بمقتضى لائحة صناعة الطب من القيام بعمليات الجراحة الكبرى فلا يصح أن يكون وحده سبباً في تخفيف مسؤوليتهم لأن فعلهم لا يزال مع ذلك منطبقاً على القواعد العامة التي هي أساس المسؤولية في المادة ٢٠٦ وأخواتها وكان الواجب عقلاً أن تكون مسؤوليتهم مع وجود اللائحة أشد لأنهم منعوا من عمل الجراحات الكبرى بنصين قانونيين نص خاص وهو نص اللائحة وآخر عام وهو الوارد بالمادة ٢٠٦ ومن قبيل وقوع جريمتين بفعل واحد ما اذا حدث حريق باهمال منطبق على المادة ٣١٥ ع وترتب عليه قتل أحد الناس . فلا مانع يمنع في هذه الحالة من محاكمة المتسبب في الحريق بمقتضى المادة ٢٠٢ مع المادة ٣١٥ . أما ما ذهبت اليه محكمة طنطا الابتدائية <sup>(٣)</sup> من عدم جواز تطبيق المادة ٢٠٢

(١) تقض ٨ يناير سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١٨)

(٢) جارسون مواد ٣١٩ — ٣٢٠ قرة ٢١٧

(٣) استئناف طنطا ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ١٠٠)

في هذه الحالة لأنه يجب لتطبيقها أن يكون القتل ناشئاً مباشرة عن رعونة المتهم أو عدم احتياظه الخ فلا محل له لانها اذا كانت تريد بذلك اشتراط السببية المباشرة فالسببية المباشرة متوفرة هنا لان حادث الموت مترتب على فعل الجاني مباشرة بدون توسط حامل خارجي وان كانت تريد بذلك أن الموت يجب أن يحدث بيد الجاني أو بشخصه فذلك غير صحيح لان المادة ٢٠٢ تعاقب من يقتل آخر خطأ بنفسه ومن يتسبب في قتله كذلك ما دامت رابطة السببية موجودة وصاحب البناء مسئول جنائياً عما يحدث لساكنيه من الاصابات الناشئة عن سقوط ذلك البناء اذا ثبت أنه كان يعلم أو كان في حالة تمكنه من العلم بأن ذلك البناء غير متين أو اذا كان قد أُنذر بأن البناء صائر الى السقوط ولم يتخذ الوسائل اللازمة لمنع الخطر . ويعتبر صاحب البناء طالماً بعدم متانته ومسئولاً عما يترتب على سقوطه من الحوادث اذا كان قد اشترك بنفسه في ادارة بنائه<sup>(١)</sup> . أما اذا ثبت أنه كان يجهل الخطر فلا محل لمحاكمته جنائياً ولو كان مسئولاً مدنياً . كذلك يسأل صاحب البناء عما يصيب الغير من الاضرار أثناء بنائه اذا كان مشتركاً في حركة البناء وكان هو المتسبب في وقوع ذلك الضرر بأوامره وارشاداته<sup>(٢)</sup> . أما اذا لم يشترك في حركة البناء فلا يسأل جنائياً عن الاصابات التي يسببها العمال للغير أو التي تسبب للعمال من عملية البناء<sup>(٣)</sup>

وكذلك المهندس المعماري والمقاول مسئولان جنائياً عما يحدث للغير من الاصابات بسبب ما يقع منهما من الخطأ في اقامة البناء . وليست مسئوليتهما قاصرة في ذلك على وقت اقامة البناء بل تستمر بعد ذلك بحيث يسألان عن كل ما يحدث بالمنزل من خلل أو سقوط يترتب عليه اصابة الغير أو موته

(١) تقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ ( المجموعة ٩ عدد ١٢٠ )

(٢) استئناف طنطا ٤ يونيه سنة ١٩١٤ ( المجموعة ١٥ عدد ١٠٨ )

(٣) قارن جارسون فقرة ٩٢ — ٩٤

ما دام ذلك الخلل أو السقوط راجعاً الى خطئهما . ولا يجوز لهما الاحتجاج بأنهما اتبعا في تشييد البناء أو تصميمه رغبة صاحب البناء اذا كانت معلومتاهما الفنية ترشدهما الى احتمال وقوع خطر من جراء ذلك <sup>(١)</sup> . الا أن محكمة الاسكندرية الابتدائية خالفت هذا المبدأ في حكم لها اذ قررت ان لامتسولية على المهندس والمقاول اذا أخبرا المالك بالخطر الذي يهدد البناء وأصر هو على مواصلة العمل وخصوصاً اذا كان المهندس بعد ذلك قد عمل ما في وسعه لاجتناب الخطر <sup>(٢)</sup> . وهذا الحكم موضع نظر

### المبحث الثاني

#### في عقاب القتل والجرح والضرب خطأ

لم يجعل القانون جريمة القتل خطأ جنائية كجرائم القتل الاخرى بل جعلها جنحة فقط وقرر لها عقوبة خفيفة وهي الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً (المادة ٢٠٢) . ومعنى ذلك انه يجوز الحكم فيها بالغرامة دون الحبس . وقد راعى في ذلك أن انعدام نية القتل من جهة وانعدام القصد الجنائي بسائر صورته من جهة أخرى يجعلان هذه الجريمة قليلة الخطر ولولا ما يصحب وقوعها من اهمال أو عدم احتياط لما استحق فاعلها عقاباً قط . ولكن الشارع أراد بالعقاب هنا أن يحمل الناس على الانتباه والتحرز والاحتياط في تصرفاتهم كيلا يصيبوا غيرهم بأذى ولو من غير قصد ولا تعمد . كذلك الحال في الجرح أو الضرب خطأ فقد جعل القانون عقابه الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيات مصرية . ولم

(١) جارسون فقرة ٩١

(٢) استئناف الاسكندرية ١٨ ابريل ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ٦٤)

يجعل العقاب هنا تابعاً لجسامة النتيجة المترتبة على الخطأ كما فعل بالجرح والضرب عمداً لأن ذلك لا يتصور الا حيث يكون الاذى صادراً عن قصد .  
أما هنا حيث أساس العقاب مجرد الخطأ فلا محل لهذه التفرقة <sup>(١)</sup>

## الفصل الرابع

### في القتل والجرح والضرب قضاء وقدر

أقل صور القتل والجرح والضرب اجراماً هي الصورة التي يكون الفعل فيها مصطحباً بخطأ فإذا انعدمت نية القتل وانعدم الخطأ أيضاً فلا محل للعقاب مطلقاً لأن القتل يكون في هذه الحالة مسبباً عن ظروف سيئة لا دخل لارادة الفاعل في وجودها وليس في استطاعته توقعها أو منعها ولا يصح أن يسأل الشخص الا عن الافعال الصادرة عن ارادته <sup>(٢)</sup> . فالشخص الذي يطلق عياراً نارياً في مكان معد للصيد ولم يتوقع وجود انسان فيه فيصيب آدمياً عن غير قصد ولا خطأ لا يسأل عن الجرح أو الموت الناشئ عن فعله . وكذلك العامل الذي يسقط من مكان عال بسبب انقطاع الحبل الذي كان ممسكاً به فيقع على أحد السابلة فيقتله وينجو هو لا يعاقب مادام انقطاع الحبل لم يكن ناشئاً عن خطأ منه . وكذا العامل الذي يلتقي أجساماً صلبة في طريق لا يمر به أحد فيصيب بمحض المصادفة انساناً لا يعاقب . وكذا العامل الذي يشتغل بكسر حطب فتطير رأس الآلة التي يكسرها وتصيب انساناً فتجرحه أو تقتله لا يسأل عن ذلك . والمقاول الذي حفر حفرة واتخذ جميع الاحتياطات المانعة من سقوط أحد فيها من تسوير ووضع مصابيح في الليل لا يسأل اذا سقط فيها شخص بمحض

(١) جارسون فقرة ٨

(٢) جاردو ٥ فقرة ١٧٨١ — جارسون مواد ٣١٩ — ٣٢٠ فقرة ١٠ و ١٣ —

شوفروميلي ٤ فقرة ١٤٠٥ — ١٤٠٦ — بلانش ٥ فقرة ٣ — هاريس ص ١٤٢ — ١٤٣

المصادفة . ومن هذا القبيل ما حكمت به محكمة الاستئناف المصرية من وجوب تبرئة شخص جرح به جواده فأصاب أحد الناس اذ اتضح لها انه عمل ما في طاقته وقوته لمنع حدوث المصادمة وان هجوم الجواد كان ناشئاً عن سبب خارج عن ارادته وانه لم يقع منه اهمال أو عدم تحرز يجعله مسئولاً قانوناً<sup>(١)</sup>

## الفصل الخامس في اخفاء جثة القتل

المادة ٢٠٣ ع — كل من أخفى جثة قتل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً  
وضع الشارع هذه المادة في باب القتل والجرح والضرب لان الجريمة المنصوص عليها فيها تقع عادة بمناسبة حدوث قتل . ولكنها ليست قاصرة على الاحوال التي تقع فيها جريمة قتل مما نص عليه في هذا الباب . فالجريمة جريمة قائمة بذاتها ( sui generis ) لا ارتبساط لها بجريمة القتل وليست صورة من صور الاشتراك فيه<sup>(٢)</sup>

وأركان هذه الجريمة ثلاثة ( ١ ) فعل مادي وهو اخفاء أو دفن جثة قتل ( ٢ ) أن يكون ذلك بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه ( ٣ ) القصد الجنائي  
أما الركن المادي فيقع متى حصل الدفن أو الاخفاء بأية صورة وكانت الجثة الخفاة أو المدفونة جثة قتل . ولا يراد بلفظ القتل هنا من وقعت عليه جريمة قتل بل يدخل في النص كل شخص لم يمت موتاً طبيعياً . وهذا مستفاد

(١) الاستئناف ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ ( القضاء ٣ ص ٥ )

(٢) جازو ٥ فقرة ٢٠٠٥ — جارسون مادة ٣٥٩ فقرة ٣

من صيغة النص الفرنسية اذ عبرت عن القتل بعبارة (une personne morte de mort violente) فيدخل في ذلك حالة القتل عمداً والقتل بغير عمد والقتل خطأ والقتل بمحادث والانتحار

ولما كان الغرض من المقاب في هذه المادة تمكين أولى الامر من تحقيق حوادث الموت الذى يقع على صورة غير طبيعية لمعرفة ما اذا كان الموت جنائياً أم غير جنائى وتسهيل سبيل الوصول الى اكتشاف الجرائم واجراء مقتضيات العدل فى مثل هذه الاحوال فكل اخفاء لجثة قتيل قبل الكشف عليها واجراء التحقيق اللازم عنها يدخل فى حكم هذه المادة . فيعد اخفاء معاقباً عليه بالمادة ٢٠٣ الدفن بغير اذن واحراق الجثة ووضعها فى مرحاض أو القاؤها فى ترعة أو نهر الخ<sup>(١)</sup> . ولا يشترط أن يكون الاخفاء بحيث لا يستطيع العثور عليها بعده بل يكفى أن يكون مؤقتاً . فمن وضع جثة فى طرد وسلمها الى مصلحة السكة الحديدية لنقلها الى جهة أخرى يعد مخفياً للجثة<sup>(٢)</sup> ولكن مجرد نقلها من مكان الى مكان آخر كالتفائها فى طريق أو غيبط لا يعد اخفاء<sup>(٣)</sup> ولكن هل يعد اخفاء تقطيع الجثة قطعاً والقاء كل قطعة فى مكان بعيد عن سائر القطع أو فصل الرأس عن الجسم واخفاء الرأس فقط أو القاؤها فى ترعة أو جهة بعيدة ؟ ما أظن ذلك اخفاء ينطبق على النفاذ المادة وان كان فى ذاته كافياً لتمطيل سير التحقيق وكشف الحقيقة . على أن جارسون يعد ذلك اخفاء منطبقاً على المادة<sup>(٤)</sup>

أما الركن الادبى فيوجد متى ارتكب المخفى فعل الاخفاء وهو يعلم أن الجثة جثة قتيل لم يؤذن بدفنها ولم تعمل التحقيقات اللازمة بشأنها . ولا

(١) جازو ٥ فقرة ٢٠٠٧ — جارسون فقرة ٦

(٢) جارسون فقرة ٧

(٣) جارسون فقرة ٩

(٤) جارسون فقرة ١٠ — ١١

يشترط بعد هذا أن يكون قصده تعطيل سير التحقيق<sup>(١)</sup>. فإذا كان قد دفنها وهو معتقد أن الدفن قد اذن به أو أنها ليست بجثة قتل فلا جريمة ولا عقاب وهذه الجريمة وإن كانت مستقلة وقائمة بذاتها إلا أنها لا تتحقق ولا تقام الدعوى بها إذا كان مرتكبها هو نفس مرتكب جريمة القتل لأن الاخفاء يكون في هذه الحالة ذبلاً من ذبول جريمة القتل نفسها لا يمكن فصله عن الجريمة الأصلية ومعاقبته على انفراد<sup>(٢)</sup>. فلا يتصور اذن تطبيق المادة الاحث يكون الموت غير جنائي أو حيث يكون جنائياً ويقع الاخفاء أو الدفن على أيدي أشخاص غير القتلة

فإذا رفعت دعوى القتل على متهم وبرى منها لثبوت أنه لم يكن هو القاتل فلا مانع يمنع من محاكمته بعد ذلك على تهمة الاخفاء طبقاً للمادة ٢٠٣ إذا كان قد أخفى الجثة

ومن قبيل هذا ما حكمت به محكمة أسبوط من أنه يعاقب بمقتضى هذه المادة من ارتكب جريمة القتل ولم يحكم عليه بعقوبة لثبوت أنه ارتكب القتل دفناً عن نفسه أو ماله<sup>(٣)</sup>

وقد حكم بأن هذه المادة تنطبق على الموظف (العمدة) الذي يصرح بدفن جثة قتل قبل اجراء التحقيق وهو يعلم ان الموت جنائي<sup>(٤)</sup> وبأن المادة تنطبق على من أخفى جثة منتحرة أو دفنها قبل الاخبار عنها لأن المنتحرة بعد قتلها في حكم المادة المذكورة<sup>(٥)</sup>

---

(١) جازو ٥ فترة ٢٠٠٥ — جارسون فترة ١٦ — تارن شوفو وهيلي ٤ فترة ١٧٦٦

(٢) جازو ٥ فترة ٢٠٠٦ — شوفو وهيلي ٤ فترة ١٧٦٦ — بلانش ٥ فترة ٣٤٣

(٣) أسبوط ١٢٧ أكتوبر ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ٣٤٥)

(٤) تقض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٣)

(٥) استئناف بنى سوف ١٥ أبريل ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٨٧)

## الفصل السادس

### في اسباب الاباحة والاعذار المخففة

هذا الموضوع من مباحث القسم العام من قانون العقوبات فليس هذا محل الافاضة فيه وإنما نشير بإيجاز الى ما يتصل من هذه المباحث بباب القتل والضرب والجرح

#### المبحث الاول - في الدفاع الشرعى

نصت المواد ٢٠٩ - ٢١٥ في باب القتل والجرح والضرب على حالة الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل أو الضرب أو الجرح أو يجعل مرتكبه معذوراً والدفاع الشرعى المباح شرطان (١) حصول اعتداء يعتبر جريمة على النفس مما نص عليه فى قانون العقوبات أو اعتداء على المال مما يدخل فى عداد الجرائم التى ذكرتها المادة ٢١٠ فقرة ثانية على سبيل الحصر (٢) أن يكون الدفاع ضرورياً لرد الاعتداء<sup>(١)</sup>

أما الشرط الاول فيدخل تحته الاعتداء على شخص المدافع أو شخص غيره أو ماله أو مال غيره (٢٠٩) فإذا كان الاعتداء على النفس فلا يهم نوع هذا الاعتداء متى كان القانون يعتبره جريمة على النفس ولو مخالفة . لكنه يشترط على كل حال أن يكون الاعتداء مادياً فلا يدخل فى ذلك الاعتداء بالفاظ السب أو القذف

أما اذا كان الاعتداء على المال فلا يباح الدفاع الشرعى الا اذا كان ذلك الاعتداء داخلاً فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثانى والثامن

والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من القانون وفي المادة ١/٣٤٠ والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة. وهذا البيان يشمل جميع الجنايات والجناح التي ترتكب على المال ولكنه لا يشمل جميع المخالفات المتعلقة بالاملاك

ولكى يبيح الاعتداء الدفاع الشرعى يجب أن يكون حقيقياً فلا يكتفى لتبرير الدفاع الظن خطأ بوقوع اعتداء<sup>(١)</sup>. كذلك يجب ان يكون الاعتداء حالاً فلا دفاع بعد زوال الاعتداء. لكن هناك أحوالاً أبا حوا فيها الدفاع بعد انتهاء الجريمة كما لو مرق سارق ثم صمد الى الفرار بالمسروق فيجوز في هذه الحالة استعمال القوة اللازمة لمنعه من الفرار. أما اذا هرب فعلاً فلا يبقى للدفاع محل<sup>(٢)</sup>

ويجب أيضاً أن يكون الاعتداء ظالماً فلا يجوز للممتدى أولاً أن يرد عن نفسه هجمات المدافع الا اذا جاوز المدافع حدود الدفاع الشرعى واذ ذاك يصبح اعتداءه ظالماً

وأما الشرط الثانى فستفاد من نص المادة ٢١٠ التى تبيح استعمال القوة اللازمة فقط فلا يجوز أن يتخطى الدفاع الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود. ودرجة القوة التى يبيحها القانون ويعدها لازمة مسألة تتعلق بالوقائع وللقاضى تقديرها. ومن الواجب مراعاة الظروف المحيطة بالمدافع وقت الدفاع فقد يكون من شأنها جعل المدافع بحالة لا يستطيع معها أن يقدر بالدقة الحد الذى لا يجوز له أن يتعداه<sup>(٣)</sup>. والقاعدة العامة وجوب التعادل بين الاعتداء والدفاع

(١) نqn ٢٢ يناير ١٩١٠ (المجموعة ١٩ عدد ٥٧) وقرار قاضى احالة طنطا فى

١٢ مارس ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٨١)

(٢) انظر تعليقات الحاقبة على المواد ٢٠٩ — ٢١٥ وحكم محكمة الاستئناف أول

فبراير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٦)

(٣) قارن الاستئناف ١٩ ديسمبر ١٨٩٨ (القضاء ٦ ص ٩٠) واسيوط ٢٧ أكتوبر

١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ٣٤٥)

ويصبح الدفاع غير ضرورى ولا محل له متى كان من الممكن الاجتناء فى الوقت المناسب الى رجال السلطة العامة ( المادة ٢١١ )

وحق الدفاع الشرعى بشرطيه المتقدمين مقيد بقيدين ( الاول ) ان الدفاع لا يباح فى سبيل مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر من واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ عن فعله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب محقول ( المادة ٢١٢ ) . أما اذا كان المأمور سيء النية كما لو قبض بسوء قصد على شخص برى أو اعتدى عليه بالضرب بعد القبض بلا مسوغ جاز استعمال حق الدفاع فى هذه الحالة ( والقيد الثانى ) ان حق الدفاع الشرعى لا يبيح القتل الا فى أحوال معينة هى المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ بالنسبة الى الدفاع عن النفس وفى المادة ٢١٤ بالنسبة الى الدفاع عن المال . وفيما خرج عن هذه الاحوال لا يباح مطلقاً القتل دفاعاً عن النفس أو المال . كما انه فى هذه الاحوال تنسبها لا يباح القتل الا اذا كان ضرورياً . فاذا توفرت شروط الدفاع الشرعى بالقيود السابقة وارتكب المدافع قتلأ أو ضرباً او جرحاً فى سبيل ذلك الدفاع فلا جناح عليه ( مادة ٢٠٩ )

اما اذا تعدى المدافع بنية سليمة حدود الدفاع الشرعى اثناء استعماله اياه دون ان يكون قاصداً احداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع فلا يعنى من العقاب ولكن للقاضى اذا كان الفعل جناية ان يعده معذوراً اذا رأى لذلك محلاً وان يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون ( المادة ٢١٥ ) واما اذا كان الفعل جنحة لحق القاضى فى الاخذ بأسباب الرأفة كفيل بأن ينزل العقوبة عند اللزوم الى الحد الأدنى المقرر للجناح وهو الحبس اربعا وعشرين ساعة أو غرامة خمسة قروش

## المبحث الثاني — في الاستفزاز ( Provocation )

لم يعتبر الشارع المصرى الاستفزاز عذراً في أحوال القتل كما اعتبره القانون الفرنسى والقانون السودانى . ولكن للقاضى بما له من حق الاخذ بأسباب الرأفة العامة أن يخفف عقوبة مرتكب القتل أو الضرب أو الجرح متى كان الذى حمله على ارتكابها عامل غضب أو هياج سببه نفس المجنى عليه<sup>(١)</sup> أما القانون الفرنسى ( مادة ٣٢١ ) فلا يعتبر الاستفزاز عذراً الا اذا كان سببه الضرب أو الايذاء الشديد فهو فى الواقع صورة نافضة من الدفاع الشرعى والفرق بينهما أن الدفاع لا يقوم الا خلال الاعتداء ويرتب عليه الاعفاء من العقاب . وأما الاعتداء بسبب الاستفزاز فيقبل ولو بعد انتهاء الاعتداء الاول ولكنه على كل حال لا يعنى من العقاب بل يعتبر عذراً مخففاً فقط<sup>(٢)</sup>

والقانون السودانى ( المادة ٢٢٨ ) لا يعتبر القتل صداماً اذا كان مسبباً عن تهيج شديد حصل من المجنى عليه للقاتل والتهيج فى القانون الانجليزى كذلك يغير صفة الجريمة فيحولها من قتل صداماً ( murder ) الى قتل بغير صمد ( manslaughter )<sup>(٣)</sup>

على ان القانون المصرى يعتبر الاستفزاز عذراً فى صورة خاصة من صور القتل وهى التى نص عليها فى المادة ٢٠١ بقوله ( من قاتل زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن زنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ١٩٨ و ٢٠٠ ) فسبب تخفيف العقوبة هنا عذر الاستفزاز وأن لم ينص على ذلك صراحة

(١) فاردن تقضى ١٩ فبراير ١٨٩٨ ( القضاء ٥ من ١٨٩ )

(٢) جارسون مادة ٣٢١ فقرة ٨ — ١٢

(٣) هاريس من ١٤٨ — ١٥٠

وهذا العذر كما يضمن من المادة خاص بالزوج دون الزوجة . فالزوجة التي تقتل زوجها حال تلبسه بالزنا لا تنطبق عليها المادة المذكورة ولا عذر لها في نظر القانون . كما أن هذا العذر قاصر على الزوج فلا يشمل أقارب الزوجة ولو كانوا ألصق الناس بها <sup>(١)</sup> وهذه التفرقة غير مفهومة في بلد كمصر ولا يعذر الزوج الا اذا ارتكب القتل في الحال فاذا انقضى زمن كاف لزوال أثر التهييج والغضب سقط العذرو عقب الزوج طبقاً للاحكام العامة . وتقدير الزمن الكافي تهدئة نائرة الزوج مسألة تقديرية يترك أمرها للقاضي <sup>(٢)</sup> ويعاقب الزوج في هذه الحالة بالحبس فقط واذا نعتب جريمته جنحة ولا عقاب على الشروع فيها <sup>(٣)</sup>

### المبحث الثالث — في المبارزة (Duel)

أكثر القوانين الاجنبية تنص على أحكام خاصة للمبارزة وتعتبرها جريمة قائمة بذاتها . والغرض من ذلك اخراجها من الاحكام العامة المتعلقة بالقتل والضرب والجرح مزاحة للظروف الخاصة التي تحيط بالمبارزة اذ هي تبدأ دائماً باتفاق بين المتبارزين يقبل به كل منهما ضمناً أن يعرض نفسه لاصابات خصمه . وهذا الظرف الخاص هو الذي دما بعض القوانين الى تخفيف العقوبة على المتبارزين اذا نشأ عن فعلهما قتل أو ضرب أو جرح <sup>(٤)</sup> . على أن القانون المصري لم ينص للمبارزة على حكم خاص . فالاصابات المترتبة عليها تدخل في حكم النصوص العامة وتعتبر قتلاً عمداً اذا كانت مصحوبة بنية القتل . وضرباً مفضياً الى موت اذا لم تكن كذلك . وضرباً أو جرحاً منطبقاً على المواد ٢٠٤

(١) جارسون ما ٣٢٤ قرة ١٥ — ١٧

(٢) جارسون مادة ٣٢٤ قرة ٢٣ — شوغو وميلي ٤ قرة ١٤٦٧

(٣) نقض ١٠ ابريل ١٩١٥ ( الشرائع ٢ مر ٢٤٥ )

(٤) انظر قانون العقوبات البلجيكي مواد ٤٢٣ — ٤٣٣ وقانون العقوبات الالمانى مواد

٢٠١ — ٢١٠ وقانون العقوبات الايطالى مواد ٢٣٧ — ٢٤٥

و ٢٠٥ و ٢٠٦ بحسب جسامه النتيجة . أما شهود المبارزة فهم شركاء في الجريمة اذا كانوا قد حرضوا عليها أو أمدوا المتبارزين بأسلحة أو سهلوا لهم بأية طريقة أخرى ارتكاب الجريمة<sup>(١)</sup> . وكذلك الحال في فرنسا حيث لم ينص القانون لها على حكم خاص لكن المحلفين يميلون دائماً الى التبرئة . أما محاكم الجنح فتعاقب على الجروح والاصابات البسيطة وهذا التناقض يدعو النية في أغلب الاحوال الى التفاضل عن رفع الدعوى العمومية<sup>(٢)</sup> .  
والقانون الانجليزي يعتبر القتل في مبارزة قتلاً عمداً ولا يفرق بينه وبين أنواع القتل الاخرى<sup>(٣)</sup>

### المبحث الرابع — في رضا المجنى عليه

الاصل أن رضا المجنى عليه لا يمحو الجريمة ولا يرفع العقاب لان العقاب في المسائل الجنائية من حق المجتمع لا من حق الفرد فمن يقتل آخر أو يصيبه بجراح أو ضربات بطلبه أو أمره لا يفلت من العقاب اذ لا عبرة بالبواعث في هذه الاحوال . ذلك هو حكم القانون المصري والقانون الفرنسي<sup>(٤)</sup> الا ان بعض الشرائع الاخرى كالقانون الالماني يخفف العقاب في هذه الحالة<sup>(٥)</sup> ومع صمت القانون الفرنسي عن النص خصيصاً على حالة القتل برضا المقتول فإن الشراح يرون أن في استطاعة القاضي تخفيف العقاب في هذه الحالة بما له من سلطة الاخذ بأسباب الرأفة العامة<sup>(٦)</sup>

(١) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٢٠٠ — جازو ٤ فقرة ١٦٦٤

(٢) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ١٥٧ — ١٥٨

(٣) هاريس ص ١٥٢

(٤) جازو ٤ فقرة ١٧١١ — جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٢٣٥

(٥) انظر المادة ٢١٦ من قانون العقوبات الالمانى وفون ليست ج ٢ ص ٢١ — ٢٢

(٦) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٢٤١ — موسوعات دالوز تحت عبارة جنایات ضد

الاشخاص فقرة ١٢٨

**العمليات الجراحية —** على أن رضا المجنى عليه شأنًا خاصًا في العمليات الجراحية فن العلماء من يقول أن رضا المجنى عليه هو الذي يمنع من معاقبة الطبيب اذا نشأ عن العملية موت أو اصابات جسيمة . ومع هذا فلا نزاع في أن الطبيب يسأل عن ايماله أو عدم احتياطة ولا يحول رضا المجنى عليه السابق دون هذه المسؤولية . فاذا أجرى الطبيب العملية للمريض مباغته أو بغير رضاه أو رغم ممانعته فن العلماء من يقول أن الطبيب يسأل في هذه الحالة عن الجرح عمداً بكل نتائجه . غير أن في هذا الرأي مباغته فقد تكون العملية ضرورية وقد لا يتسع الوقت للاستشارة وقد تكون ممانعة المريض صادرة عن جهل بفائدة العملية أو تخوف غير معقول . والواقع أن رضا المجنى عليه ليس هو الملة الوحيدة في تبرير العمليات الجراحية فان أعمال الاطباء عامة مباحة بمررها القانون العام ويحث عليها بشرط أن يكون القصد منها مشروعاً . وتعتبر كذلك من جهة الفرد اذا كان الغرض منها شفاء مريض أما اذا كان القصد منها محض التجارب العلمية فلا محل لتبريرها من وجهة الافراد وان كانت تفيد من الوجهة العامة <sup>(١)</sup> . وهذه الاعتبارات قاصرة على الاطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب والجراحة فلا يمكن أن يستفيد منها من لم يرخص له بأعمال الجراحة مطلقاً ولا من رخص له بأعمال جراحية خاصة وأخرى عملية ليست من اختصاصه كحلاق الصحة ولو كان قصده شفاء المريض . ومع هذا فقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن من أحدث لغيره جرحاً بواسطة كيه بالنار برضائه وبدون سوء قصد من الفاعل فن الخطأ تطبيق عقابه على المادة ٢٠٨ لاستبعاد أمر الجرح عمداً من نصها ولا على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ بحسب جسامه الجرح لاشتراط وجود سوء القصد في تطبيقهما فاللازم اذن أن يحكم ببراءته <sup>(٢)</sup>

(١) انظر في هذا المعنى جارسون مواد ٣٠٩ — ٣١١ فقرة ٨٠ — ٨٦ — فون ليست ج ١ ص ٢٢٦ — ٢٢٨

(٢) نقض ٢٤ ابريل ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٢٩١ )

وظاهر أن المحكمة خلطت بين القصد الجنائي والباعث

الاصابات التي تحدث من اللعب — ومما يتصل بهذا المعنى حكم  
الاصابات التي تقع للاعبين اثناء الالعاب الرياضية ككرة القدم والمصارعة  
والملاكمة . والقاعدة أن لا عقاب على هذه الاصابات ولو بلغت حد القتل مادام  
اللعب مشروطاً في ذاته ولم يتجاوز اللاعب الذي أحدث الإصابة حدود النظام  
وقواعد اللعب . فإذا خرج عن قواعد اللعب وأصاب آخر باهماله أو عدم احتياظه  
عوقب على القتل أو الجرح خطأ وإذا تعدد الاصابة عوقب على الايذاء عمداً  
ولا يمنع عقابه ان الجريح أو القتيل قبل من بادى الامر الدخول في اللعب  
ورضى التعرض لخطاره . وللمحاكم المصرية حكماً في هذا المعنى أولها قرر  
فيه قاضى الاحالة ان اللاعب الذى يتسبب في جرح غيره اثناء اللعب مع مراعاة  
اصوله لا يكون مسئولاً جنائياً اذا وقع ذلك عفواً منه وبحسن قصد وكان  
اللعب مصرحاً به قانوناً ولا خطراً منه على الامن العام<sup>(١)</sup> . والثاني لمحكمة النقض  
في حادثة اصابة وقعت بخطأ أحد اللاعبين في لعب مشروع وقد قررت ألا محل  
لتطبيق مواد الجرح أو الضرب عمداً في هذه الحالة وان المادة التي يجوز تطبيقها  
هى المادة ٢٠٨<sup>(٢)</sup>

اصابة الشخص نفسه — يدخل في ذلك الانتحار وأغلب القوانين على  
ان الانتحار لا عقاب عليه وكذا الشروع فيه . وبهذا رأى اخذ القانون  
المصرى والقانون الفرنسى<sup>(٣)</sup> . وينتج عن هذا أن الاشتراك في الانتحار  
لا عقاب عليه أيضاً . فمن ناول المنتحر سماً أو امدد بسلاح أو ساعده بأي وسيلة

(١) قاضى الاحالة طنطا ٢٢ اكتوبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ١٥)

(٢) قض ٧ مايو ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٦)

(٣) جازر ٤ فترة ١٦٦٩ — ١٦٧٠ — جارسون مادة ٢٩٥ فترة ٢٢٦ —

شوفو وميل ٣ فترة ١٢٣٤

أخرى لا يعاقب لانعدام الجريمة الأصلية<sup>(١)</sup> ولكن تجب التفرقة بين من يساعد آخر على الانتحار ومن يقتل آخر بناء على طلبه فإن الفعل الثاني جريمة أصلية لا اشتراك في انتحار وعقابه واجب كما تقدم<sup>(٢)</sup>. فإذا تعاون اثنان على الانتحار واتفقا على أن يقتل كلاهما الآخر في لحظة واحدة عدا قاتلين لامنتحرين ووجبت معاقبة من ينجو منهما<sup>(٣)</sup>

أما القانون الانجليزي فيعد الانتحار جنائية متى ارتكب عمداً . وإذا اغرى شخص آخر على الانتحار ووقع ذلك عوقب المغربي على أنه قاتل عمداً . والذي بقي من عقوبة الانتحار في إنجلترا أن المنتحر يدفن بغير احتفال ديني . أما قبل الآن فكانت تصادر املاكه فوق ذلك . وأما الشرع في الانتحار فخنقة عقابها الحبس والغرامة<sup>(٤)</sup>

والاصل أن الشخص لا يعاقب على الجروح أو الضربات التي يصيب بها نفسه . لكن من يتلف أحد أعضائه أو يوافق على اتلافه ليحصل نفسه غير لائق للخدمة العسكرية يعاقب طبقاً للمادتين ١٣٠ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف إلى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنياً

### المبحث الخامس — في حق التأديب

حق التأديب من أسباب الإباحة لمن يميز له القانون استعمال هذا الحق وأساسه المادة ٥٥ ع التي تعني من العقاب كل من ارتكب فعلاً بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . وهذا الحق معترف به للأب ومن يقوم

(١) جاردو ٤ فقرة ١٦٧١ — جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٢٢٧

(٢) جاردو ٤ فقرة ١٦٧٢ — بلانش ٤ فقرة ٤٦ — جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٢٢٨

(٣) جارسون مادة ٢٩٥ فقرة ٢٣٩

(٤) هاريس ص ١٤٤

مقامه على اولاده وللزوج على زوجته في حدود معينة بشرط الا يبلغ التأديب حد الاسراف والا عوقب المؤدب على ما يحدثه من الضربات والجروح وغيرها من النتائج<sup>(١)</sup>. وعلى كل حال فللمحكمة تقدير ما اذا كان التأديب قد جاوز حده المشروع. والمحاكم المصرية لا تسلم بحق التأديب الا مع التحفظ الشديد فلم تعف من العقوبة الزوج الذى بالغ في تأديب زوجته<sup>(٢)</sup> ولم تعترف للولى بحق التأديب المطلق على من له الولاية عليه<sup>(٣)</sup>

---

(١) جارو ٤ فقرة ١٧١٠ — شوفو ومبلى ٤ فقرة ١٣٥٤

(٢) نقض ٩ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ من ١١٠)

(٣) نقض ٥ يناير ١٨٩٥ (القضاء ٢ من ٣٣٨)

# الباب الثاني

## في جرائم الحريق

المواد ٢١٧ — ٢٢٣ و ٣١٥ عقوبات

تمتاز جرائم الحريق عما سواها من جرائم الاتلاف بالوسيلة التي يستخدمها الجاني . فانه يستعين فيها على ادراك مأربه بقوة من قوى الطبيعة المدمرة . وهي فوق ذلك قوة صمياء متى أطلقها خرجت عن طوق ارادته ولم يعد في وسعه كبعها ولا تقدير النتائج التي تؤدي اليها

وتمتاز هذه الجرائم أيضاً بسهولة ارتكابها في البدء مع صعوبة الوصول الى معرفة فاعليها في النهاية . فهي لذلك من أشد الجرائم خطراً على سكان الريف على وجه الخصوص . لأن طبيعة معيشتهم الخلوية تجعل أموالهم ومحصولاتهم عرضة لويلات الحريق لقلة الرقباء وتعذر وسائل الفوت

كل ذلك مما يدعو الى اعتبارها جريمة خاصة وان كانت تشترك في نتائجها مع الجرائم التي تقع على الاموال من جهة ومع الجرائم التي تقع على الانفس من جهة أخرى لانها قد تهلك الاموال والانفس معا . ولهذا قد يتمتد اختيار الموضوع اللائق بها في القانون .

اما الشارع الفرنسي فقد وضعها بين جرائم الاموال ونص عليها في باب واحد مع سائر جرائم التخريب والتعيب والاتلاف

واما الشارع المصري فقد وضعها بين الجرائم التي تقع على الاشخاص وعقد لها الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . فكان في ذلك أقل توفيقاً من الشارع الفرنسي لان جرائم الحريق ان اصاب اشخاص

بطريق التبعية فهي تصيب الاموال اولا وبالذات <sup>(١)</sup> . على ان الشارع بعد ان تخير هذا الموضع للحريق عمداً لم يراع نفس الاعتبارات في جريمة الحريق باهمال بل وضعها في باب التخريب والتعيب والاتلاف أى بين جرائم الاموال ( المادة ٣١٥ ع )

وقد نص الشارع في آخر باب الحريق عمداً على جريمة استعمال المواد المفرقة ( المادة ٢٢٣ ) وجعل عقابها كعقاب جرائم الحريق المنصوص عليها في هذا الباب

## الفصل الأول

### في الحريق عمداً

نص الشارع على احكام جنائية الحريق عمداً في المواد ٢١٣ الى ٢٢٢ عقوبات . وجعل منها جرائم متعددة يختلف بعضها عن بعض بحسب ما اذا كانت الجريمة قد ارتكبت في محل مسكون أو غير مسكون وبحسب ما اذا كان الجاني مالكا للشيء المحرق أو غير مالك له وبحسب نوع الشيء المحرق والنتيجة المترتبة على الحريق

وأول ما يلاحظ على نصوص هذه المواد انها خاصة بالحريق الذي يقع على أموال ثابتة من نوع معين فاذا احرق شخص مالا ثابتاً من نوع غير مذكر في هذه المواد فلا يعاقب بعقوبات الحريق وانما تطبق عليه احكام باب التخريب والتعيب والاتلاف ان كان لها محل كما انه لا يدخل في حكم هذه المواد حريق المنقولات الا ما استثنى كالمرآكب وعربات السكك الحديدية وبعض الاخشاب والزرع

---

(١) انظر في هذا المعنى جاردو ٦ قرة ٢٥٧٤

المحسود<sup>(١)</sup>. اما ماعدا ذلك من المنقولات فلا يدخل احراقه في عداد جرائم الحريق بل يعد اتلافاً منطبقاً على المادة ٣٠٩ او ٣١٠ او ٣١٢ او ٣١٩ او ٣٢٠ وفيما خرج عن ذلك يكون منطبقاً على المادة ٣٤٢ فقرة اولى الواردة في باب المخالفات . وهذا من غرائب احكام القانون فقد يكون احراق المنقول عمداً مخالفة فقط منطبقة على المادة ٣٤٢ ع مع انه يعد جنحة منطبقة على المادة ٣١٥ ع اذا وقع الحريق باهمال الجاني

### المبحث الاول

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع

المادة ٢١٧ ع — كل من وضع عمداً ناراً في مبان كائنة في المدن او الضواحي او القرى او في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر او في سفن او مراكب او معامل او مخازن وعلى وجه العموم في اى محل مسكون او معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكاً لتفاعل الجناية ام لا يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبداً . ويجرم أيضاً بهذه العقوبة على من وضع عمداً ناراً في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على اشخاص او من ضمن قطار محتو على ذلك

هذه المادة تنص على اشد جرائم الحريق خطراً اى الحريق الذى يقع في المحلات المسكونة او المعدة للسكنى . ووجه الخطر فيه أن الحريق قد لا يقتصر ضرره في هذه الحالة على اتلاف المال بل قد يمتد ايضاً الى الانفس والارواح وهذا هو الذى دعا الشارع المصرى الى وضع احكام الحريق عمداً عقب احكام القتل والجرح والضرب

### الفرع الاول — في اركان الجريمة

اركان هذه الجريمة ثلاثة ( اولها ) فعل الاحراق ( وثانيها ) نوع الشيء المحرق ( وثالثها ) القصد الجنائى<sup>(٢)</sup>

(١) انظر في هذا المعنى جازو ٦ فقرة ٢٥٨٧

(٢) جازو ٦ فقرة ٢٥٩٠

## الركن الاول — فعل الاحراق

يتكون الركن الاول للجريمة من فعل مادی وهو الاحراق وقد عبر عنه القانون بوضع النار . وللشارع في اختيار هذا التعبير حكمة وهي انه لا يشترط لتمام جريمة الحريق ان يكون الشيء قد تلف بفعل النار بل يكفي لتمام الجريمة ان تكون النار قد أمسكت به . ومع هذا فقد اختلف الشراح الفرنسيون في تحديد الوقت الذي تتم فيه الجريمة فمن قائل ان تعبير الشارع بهذه العبارة ( وهي موجودة في القانون الفرنسي ايضاً بالمادة ٤٣٤ ) يراد به ان الجريمة تتم بمجرد وضع النار في الشيء بغض النظر عما يترتب على ذلك فكما انه لا يشترط لتمام الجريمة ان يكون الشيء قد تلف بفعل النار كذلك لا يشترط أن تكون النار قد اشتعلت فعلاً<sup>(١)</sup> . ومن قائل أن الجريمة لا تتم الا بظهور الخطر<sup>(٢)</sup> . ويقول الشراح البلجيكيون أن الجريمة لا تتم الا اذا اصبح موقد النار عاجزاً عن اخادها<sup>(٣)</sup> . ويقول فون ليست الالماني ان الجريمة لا تتم الا اذا اشتعلت النار بحيث يصبح من الممكن اشعال نار جديدة من الشيء الذي اتصلت به النار بعد رفع المادة التي أحدثت اللهيب أولاً<sup>(٤)</sup>

وهذه الآراء الأخيرة متقاربة في الواقع ومحصلها أن الجريمة لا تتم الا اذا اشتعلت النار في الشيء اشتعالاً يتعذر بعده اخادها . فمن وضع النار في شيء ثم ندم على فعله فاطفأها في الحال لا يعاقب بمقوبة الجريمة التامة ولا بمقوبة الشروع لانه تدارك الامر بنفسه قبل تمام الجريمة<sup>(٥)</sup> . ولا يعاقب بمقوبة

(١) شوفو وميلي ٦قرة ٢٥٢٤

(٢) جاردو ٦قرة ٢٥٧٩

(٣) موس ج ١ ص ٣٢٣ — پرنس هامش ص ١٥١

(٤) فون ليست ج ٢ ص ٣٠٣ — ٣٠٤

(٥) جاردو ٤قرة ٢٥٧٩ — جارسون مادة ٤٣٤قرة ٢٤

الجريمة التامة الا اذا أصبحت انايته غير مجدية واستعصى عليه اخمد النار بعد اشتعالها

وقد يصعب من جهة أخرى التمييز بين الاعمال التحضيرية والشروع المعاقب عليه . ولكن من المتفق عليه أن شراء المواد الملتهبة أو اعدادها أو حيازتها يعد عملاً تحضيرياً فقط . وكذلك حملها الى مكان ارتكاب الجريمة <sup>(١)</sup> . فاذا ما وجد الجاني في مكان الجريمة ومعه الاشياء الملتهبة بدأت صعوبة التمييز ولكن يقول جارو انه متى وجد الجاني في مكان الجريمة وارتكب أى فعل من الافعال المرتبطة مباشرة بالجريمة ارتباط السبب بالمسبب عد ذلك شروعا في الجريمة <sup>(٢)</sup> . فيدخل اذن في الشروع المعاقب عليه في نظر جارو وضع سائل البرول أو أى مادة أخرى قابلة للالتهاب في مكان الجريمة . ولكن هذا غير متفق عليه <sup>(٣)</sup> . على أن مما لا نزاع فيه أن اشعال الكبريت بقصد الاحراق يعتبر بدءاً في التنفيذ . فاذا وضع الكبريت الملتهب في الشيء المراد احراقه ثم قبض عليه عقب ذلك مباشرة عد فعله شروعا اذا كانت النار لم تذهب بعد . فاذا التهب كانت الجريمة تامة . واذا وضع النار في المكان ولكنها لم تدمر في الحال بسبب رطوبة المكان أو بأى سبب آخر خارج عن ارادة الفاعل عد فعله جريمة خائبة وعوقب عليها بعبوة الشروع <sup>(٤)</sup>

ولا تهم الوسيلة التي استخدمت في احداث الحريق فقد يكون ذلك بالقاء كبريت مشتعل أو قيس من نار أو سيجارة مشعله او بغير ذلك وقد يكون باستخدام مواد كيمياوية قابلة للالتهاب أو باستخدام تيار كهربائى الخ <sup>(٥)</sup>

(١) جارسون فقرة ١٨

(٢) جارو ٦ فقرة ٢٥٧٨

(٣) انظر جارسون مادة ٤٣٤ فقرة ١٩

(٤) نيل ج ٤ ص ٢٢٢ فقرة ٢

(٥) قارن نقض ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٤٧)

## الركن الثاني — محل الحريق

يجب لتطبيق المادة ٢١٧ ع ان تكون النار قد وضعت ( ١ ) في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان مملوكاً لفاعل الجناية أم لا . أو ( ٢ ) في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو ضمن قطار محتو على ذلك

والتعداد الوارد في الحالة الاولى زائد ولا لزوم له لان الشارع ختمه بقوله ( وعلى وجه العموم في اى محل مسكون أو معد للسكنى ) . وعلى الخصوص لا معنى لقوله ( في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو عمارات كائنة خارج سور ما ذكر ) لان التمييز بين المباني القائمة داخل المدن والمباني القائمة خارجها لا يترتب عليه أى تمييز في الحكم . اذ العبرة في كل الاحوال بان تكون النار قد وضعت في محل مسكون أو معد للسكنى أياً كان موقع ذلك المحل

فالذى يميز الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ هو وقوع الحريق في محل مسكون أو معد للسكنى . وهذا هو سبب تشديد العقاب المنصوص عليه في هذه المادة لان وضع النار في مكان مسكون يعرض ساكنيه لخطر الموت فالضرر في هذه الحالة لا يقتصر على اتلاف المال بل قد يهداه الى ازهاق الارواح . وهذه الملة ظاهرة أيضاً في حالة احراق عربات السكك الحديدية لانه يشترط لدخول هذا الفعل في حكم المادة ٢١٧ ان تكون العربات محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك

ومتى وضع الجاني النار في مكان مسكون أو معد للسكنى حق عليه العقاب

المنصوص عليه في المادة ٢١٧ ع سواء كان ذلك المكان مملوكاً للجاني أو غير مملوك له . وذلك على خلاف القاعدة الأصلية التي تقتضى ان يكون للمالك حرية التصرف في ملكه بكافة أنواع التصرف ومنها الاتلاف ( *ius abutendi* ) لان الذي يحرص عليه القانون في هذه الحالة ان لا يمس ساكنى ذلك المكان ضرر بسبب الحريق . ومن المسلم به ان حق الملك حق مقيد لا مطلق وان المالك مسئول عن تصرفاته في ملكه التي يترتب عليها ضرر للغير . ففى كان المكان مسكوناً وكان المالك قد تعمد اتلافه بطريق الاحراق فلا نزاع في ان خطر ذلك يكون كبيراً على السكان . ومن أجل هذا يعاقب القانون . على انه لا يشترط لعقاب الجاني في هذه الحالة ان يكون قد تعمد احداث الموت لمن بذلك المكان فان احتمال الموت في هذه الحالة كاف وحده لا يجاب العقاب ولو لم يكن مقصوداً <sup>(١)</sup> كما انه لا يشترط لتطبيق المادة ٢١٧ ان يكون قد نشأ عن الحريق موت احد السكان . بل بعكس ذلك يشترط لتطبيق هذه المادة الا يكون قد نشأ عن الحريق موت احد ممن كان بالمكان وقت اشتعال النار . فاذا وقع ذلك كانت المادة الواجب تطبيقها في هذه الحالة هي المادة ٢٢٢ لا المادة ٢١٧ كما سنبين فيما بعد

والتعداد الوارد في المادة ٢١٧ ع انما جاء على سبيل البيان لا على سبيل الحصر كما قدمنا . وقد ذكر الشارع على سبيل التخصيص المباني والعمارات والسفن والمراكب والمعامل والمخازن . ولكن يدخل في حكم هذا المادة فوق ما ذكر الذهبيات والافخاص والاكشاك المتنقلة والحميم المسكونة أو المعدة للسكنى <sup>(٢)</sup> المحل المسكونه — ويراد بالمحل المسكون بحسب الاصل المحل الذي يقيم به شخص أو اشخاص ويقضون فيه أوقات راحتهم ويأوون اليه في المساء

(١) جارسون مادة ٤٣٤ فقرة ٢٧

(٢) جارسون فقرة ٢٨ — ٢٩

للعبية (١) . ويكفي لوصف المحل بأنه مسكون أن يبيت فيه ولو شخص واحد لحراسته كبواب أو خفير . ولا يمد المحل مسكوناً إذا كان مخصصاً لاجتماع الناس في أوقات معينة فقط ولم يكن متخذاً للعبية كالداوين والمدارس والمساجد والكنائس والمكاتب ودور الصناعة ومحال التجارة والبنوك والنيارات والنوادي ودور السينما والقهاوى الخ . لكن هذه المحلات تصبح مسكونة إذا كان يبيت فيها ولو شخص واحد لحراستها . فالخريق الذي يرتكب في هذه المحلات لا يقع تحت طائلة المادة ٢١٧ إلا في هذه الحالة الأخيرة فقط (٢)

لكن المادة ٢١٧ ع ادخلت في المحلات التي تعد مسكونة المعامل والمحازن والسفن والمراكب وهي ليست بحسب الاصل من المحلات المعدة للعبية . ولا تعد محلات مسكونة بحسب القاعدة التي بينهاها الا اذا كان يبيت فيها شخص واحد على الاقل . ولا يكفي لاعتبارها مسكونة ان يجتمع فيها اناس للعمل أو للسفر والانتقال فهل اراد الشارع المصرى ان يخرج عن القاعدة المقررة فيما يتعلق بصفة المحل المسكون أم هو يشترط ضمناً لاعتبارها مسكونة ان يأوى اليها ولو شخص واحد للعبية طبقاً للقاعدة المقررة ؟ انى ارجع الرأى الاخير لانه لو اراد الشارع ان يعتبر مجرد اجتماع الناس في مكان كافياً لتطبيق المادة ٢١٧ ع لاختار لذلك تعبيراً آخر غير المحل المسكون كما فعل فيما يتعلق بعربات السكك الحديدية فانه اكتفى بوصفها بأنها ( محتوية على أشخاص )

وهل يدخل في المحل المسكون الملحقات التابعة له كاسلامك والمطبخ المنزّل عن محل السكن والاسطبل والبرجخانه وغرف الغسيل وبيوت الدجاج الخ ؟ وبعبارة أخرى هل اذا وضع شخص النار في أحد هذه الملحقات يعاقب بالمادة ٢١٧ ع ولو أنه لم يضعها في المحل المسكون نفسه ؟ أما اذا كان الملحق نفسه

(١) جارسون مواد ٣٨١ — ٣٨٦ قرة ٦٦ — جارد ٥ قرة ٢١٦٣

(٢) جارد ٦ قرة ٢٥٩٨ — شوفو وميلي ٦ قرة ٢٥٣١ — بلانش ٦ قرة ٥٠٤

مسكوناً فلا خلاف في وجوب تطبيق المادة لانه يعتبر في هذه الحالة محلاً مسكوناً قائماً بذاته والنرض الذي من أجله يعاقب القانون في المادة ٢١٧ متحقق في هذه الحالة . وأما اذا كان المالحق غير مسكون وكان بعيداً عن المنزل بحيث لا يخشى امتداد النار منه الى محل السكن فالظاهر والمقول أنه لا يمكن تطبيق المادة ٢١٧ ع في هذه الحالة لان علة الحكم غير موجودة <sup>(١)</sup> . وان كانت المحاكم الفرنسية جارية على عكس ذلك <sup>(٢)</sup>

المحل المعمر للسكنى - ولا يشترط لتطبيق المادة ٢١٧ ع أن يكون المحل مسكوناً فعلاً بل يكفي أن يكون معداً للسكنى ولو لم يكن أهله فيه وقت ارتكاب الجريمة . بل تطبق المادة ولو كان الجاني قد تحقق قبل ارتكاب الجريمة خلو المكان من السكان لان القانون يكتفى بأن يكون المحل معداً للسكنى <sup>(٣)</sup> ويرى جاروانه اذا كان مرتكب الحريق مقبلاً وحده في المحل الذي ارتكب فيه الحريق فان المحل لا يعد في هذه الحالة محلاً مسكوناً بالمعنى الذي أراده الشارع ولا ينطبق فعل الجاني في هذه الحالة على المادة ٢١٧ ع لان القانون لم يرد حماية الجاني نفسه من اضرار الحريق وانما أراد حماية الغير <sup>(٤)</sup>

عربات السكك الحديدية - كذلك تعاقب المادة ٢١٧ على وضع النار في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك . والنص صريح في أنه لا يدخل في حكم المادة المذكورة سوى احراق عربات السكك الحديدية فلا يدخل في حكم المادة المذكورة احراق عربات الركوب المادية ولا الاتومبيلات ولا عربات النقل التي تقودها الحيوانات

(١) جازو ٦ فترة ٢٥٩٤ - شوفو وهيلي ٦ فترة ٢٥٢٦ - جارسون مادة ٤٣٤

فقرة ٣٩

(٢) دالوز ١٨٥٤ - ٥ - ٤٣٠ و ١٨٥٦ - ١ - ٣٨

(٣) جارسون مادة ٤٣٤ فقرة ٤٠

(٤) جازو ٦ فترة ٢٥٩٤ - انظر بهذا المعنى دالوز ١٨٥٥ - ٢ - ٤٩ وبكس

ذلك سري ١٨٦١ - ٢ - ٣٨٥

وليس في القانون نص يمكن تطبيقه على جريمة احراق هذه العربات سوى المادة ٣٤٢ فقرة اولى الواردة في باب المخالفات <sup>(١)</sup>

ولكن هل يدخل في حكم المادة احراق عربات الترام ؟ النص صريح في أن المقصود هي عربات السكك الحديدية بالمعنى المعروف . ولكن عربات الترام تجرى أيضاً على قضبان من الحديد أى على سكك حديدية فإذا أمكن التوسع في التفسير والخروج عن العرف المألوف أمكن ادخال عربات الترام في نص المادة ٢١٧ . ومن الشراح الفرنسيين من يوافق على هذا الرأي <sup>(٢)</sup> . ولكن النص الفرنسي يختلف عن النص المصرى في أنه لم يذكر عربات السكك الحديدية بوجه التخصيص <sup>(٣)</sup>

ويشترط لتطبيق المادة ٢١٧ أن تكون العربات التى احترقت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك . فإذا كانت خالية من الأشخاص وقت ارتكاب الجريمة فلا تنطبق المادة ٢١٧ بل المادة ٢٢٠ ع . ولكن أى المادتين تطبق اذا كان القطار من قطارات البضاعة ولم يكن به سوى عمال المصلحة كالسواق والعطشجي وغيرهما من الخدم ؟ يرى جارو وبلانش أن المادة الواجب تطبيقها في هذه الحالة هي المادة ٢٢٠ لأن روح نص المادة ٢١٧ تشعر بأنها لا تنطبق الا على احراق عربات الركاب <sup>(٤)</sup> . لكن جارسون يخالفهما في هذا الرأي ويرى أن الواجب تطبيق المادة ٢١٧ لأن القطار يحتوى على أشخاص <sup>(٥)</sup>

### الركن الثالث — القصد الجنائى

يشترط في الحريق المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢١٧ ع أن يرتكب عمداً

(١) قارن دالوز ١٨٦٤ — ١ — ٥٠٢ و ١٨٩٩ — ١ — ٤٨٩

(٢) جارو ٦ هامش من ٢٨٣ نوة ١٧ — جارسون مادة ٤٣٤ فقرة ٥٥

(٣) قارن مع ذلك جزئية المجيزة ٢١ مايو سنة ١٩٠٥ ( المجموعة ٧ عدد ٢٣ )

(٤) جارو ٦ فقرة ٢٥٩٧ — بلانش ٦ فقرة ٥٠٥

(٥) جارسون فقرة ٥٦

فاذا وقع الحريق عن اهمال من الفاعل امتنع تطبيق المادة المذكورة ووجب عندئذ تطبيق المادة ٣١٥ ع . واذا وقع الحريق بغير عمد ولا اهمال بل كان قضاء وقدراً فلا عقاب مطلقاً

فلا بد اذن لتطبيق المادة ٢١٧ ان يكون الفعل المادى المسكون للجريمة مصطحباً بقصد جنائى . ويعتبر القصد الجنائى متوفراً متى وضع الجانى النار فى شئ من الاشياء المذكورة بالمادة عن علم مريداً بذلك احداث حريق . ولا عبرة بعد هذا بالبائع الذى دفع الجانى الى ارتكاب الجريمة <sup>(١)</sup> . فقد يكون مدفوعاً الى الجريمة بعامل الانتقام أو بالرغبة فى الخلاص ممن يسكنون المكان الذى ارتكب فيه الحريق أو بنية فسخ عقد اجارة والتخلص من سكنى ذلك المكان . وقد يكون البائع فى ذاته غير ذمى ولكنه لا يعنى مرتكب الحريق من العقاب فمن يحرق منزلاً مسكوناً أو معدلاً للسكنى بقصد تطهيره من جرائم الامراض يعاقب رغم ذلك بالمادة ٢١٧ ع

وتطبيقاً لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية بان القصد الجنائى فى جريمة الحريق عمداً يعتبر متوفراً قانوناً متى كان الفاعل قد وضع النار عن علم مهما كان البائع له على ارتكاب الجريمة . فيعاقب طبقاً للمادة ٢١٧ ع من يضع النار فى داره وهو يقصد أن يتهم شخصاً آخر بالحريق <sup>(٢)</sup>

وليس من اللازم أن يكون الجانى قد أراد الاعتداء على حياة من يقيمون بالمكان الذى ارتكب فيه الجريمة . كما أنه لا يعنى الجانى من العقاب اعتذاره بأنه كان يعتقد وقت ارتكاب الجريمة أن ليس بالمكان أحد من الناس . اذ ليس من شروط الجريمة أن يكون بالمكان أحد وقت وقوع الحريق والقانون يكتفى فى الواقع بان يكون المكان معدلاً للسكنى لا مسكوناً فعلاً ولكن هل يقبل من الجانى اعتذاره بأنه كان يجهل وقت ارتكاب الجريمة

(١) جارسون فقرة ١٢٨ — جازو ٦ فقرة ٢٥٩٢

(٢) نقض ٢٢ مايو ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٣٤ ) انظر أيضاً نقض ١٨ ابريل

١٩١٤ ( الشرائع ١ ص ١٩٧ )

أن المكان مسكون أو معد للسكنى فيعاقب بناء على ذلك بالمادة ٢١٨ ع بدلا من المادة ٢١٧ ؟

منال ذلك — طرد خادم من منزل فدفعه حب الاتقام الى احراق اسطبل تابع لذلك المنزل ولكنه بمنزل عنه وفيه بيت السائس ولما قدم للمحاكمة أثبت أنه انما أراد باحراق ذلك الاسطبل تدمير شيء من أملاك الخدم وأنه عند ما كان في خدمة صاحب المنزل لم يكن يبيت في ذلك الاسطبل أحد وأنه كان يعتقد بقاء الحال على ما كان يعهده من قبل

يرى بعض الشراح أن مرتكب الحريق يسأل عن الجريمة التي ارتكبها وعن كافة الظروف المحيطة بها ولو لم يكن عالماً بها لانه بارتكابه الحريق عن علم يعتبر أنه قد تقبل جميع نتائجها القانونية لأنها تعتبر داخلة في قصده الاحتمالي<sup>(١)</sup> ولكن هذا الرأي فيه شيء من الخلط بين نتائج الجريمة والظروف المحيطة بها . ومن المسلم به أن القانون في بعض الجرائم يحمل الجاني نتائج فعله ولو لم يكن قد توقعها لانه يعتبرها داخلة في قصده الاحتمالي . ففي جريمة الضرب مثلاً يسأل الضارب عن كافة النتائج التي أحدثها الضرب على اختلاف درجاتها وجسامتها . وقد طبق القانون هذه القاعدة أيضاً في باب الحريق في المادة ٢٢٢ ع اذ عاقب محدث الحريق بالاعدام اذا نشأ عنه موت شخص أو اكثر ممن كانوا موجودين بالاماكن المحرقة وقت اشتعال النار . ولكن الظروف المحيطة بالجريمة لها حكم آخر غير ذلك ولا شك أن القانون يعتبر سكنى المكان أو اعداده للسكن ظرفاً مشدداً في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ بدليل أنه يعاقب على نفس الفعل بعقوبة أخف في المادة ٢١٨ عند ما يكون المكان غير مسكون ولا معد للسكنى . ولكنه ظرف من نوع الظروف المحيطة بالجريمة ولا علاقة له بنتائجها . وقد قال جارسون نفسه — وهو صاحب الرأي

المعترض عليه — في موضع آخر من كتابه مشيراً الى هذا النوع من الظروف المشددة ما معناه ( ان الظروف المشددة لا يسأل عنها الجاني الا اذا أحاط بها علمه فاذا كان يجهل الظرف المشدد فلا يمكن أن يؤاخذ على اعتباره أنه قد أراد ارتكاب الفعل مقترناً بهذا الظرف لان قصده لم يتعلق بهذا الظرف ومتى انعدم القصد انعدمت المسؤولية <sup>(١)</sup> )

ولسنا نريد بما نذهب اليه أن النية يجب عليها أن تثبت أن المتهم كان يعلم بأن المكان مسكون أو معد للسكنى . فان الكل متفقون في هذه الحالة على انه يفترض ابتداء علم المتهم بصفة المكان الذى أحرقه وعليه هو أن يثبت أنه كان يجهل ذلك الامر <sup>(٢)</sup> . وبين هذا وما يذهب اليه جارسون فرق كبير . فان مقتضى نظرية جارسون أن لا يقبل من المتهم اثبات جهله بصفة المكان بحال من الاحوال . لان هذه الصفة ان لم تكن مما أحاط به علمه فهي على كل حال داخله في قصده الاحتمالى . وسواء علمها في الواقع أو لم يعلمها فقد كان في وسعه أو من واجبه أن يتوقعها

### الفرع الثانى — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جناية الحريق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع بالاشغال الشاقة المؤبدة

### المبحث الثانى

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع

المادة ٢١٨ ع — كل من وضع ناراً عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو

---

(١) تطبيقات جارسون على المادة الاولى من قانون العقوبات الفرنسى فقرة ٩٩ — ١٠٠ —  
قارن أيضاً جاردو طبعة ثالثة ج ١ فقرة ٣١٠  
(٢) جارسون فقرة ١٣٧

آلات رى أو فى غابات أو أجمات أو فى مزارع غير محصورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له  
تنص هذه المادة على جريمة أقل خطراً من الجريمة السابقة لان ضررها يغلب أن يكون قاصراً على اتلاف المال بحكم أنها ترتكب فى أماكن غير مسكونة ولا معدة للسكنى . ولهذا جعل الشارع عقابها اخف من عقاب الجريمة السابق الكلام عليها

### الفرع الاول - فى اركان الجريمة

ركان هذه الجريمة اربعة ( اولها ) فعل الاحراق ( وثانيها ) نوع الشيء المحرق ( وثالثها ) ان يكون ذلك الشيء غير مملوك للجاني ( ورابعها ) القصد الجنائي (١)

### الركن الاول - فعل الاحراق

هذا الركن مشترك بين جميع جرائم هذا الباب وقد سبق الكلام عليه فى الجريمة الاولى فلا محل لتكرار البحث فيه

### الركن الثانى - نوع الشيء المحرق

يشترط لتطبيق المادة ٢١٨ ع أن تكون النار قد وضعت فى مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى - أو فى معاصر أو سواق أو آلات رى أو فى غابات او اجمات أو فى مزارع غير محصورة  
والبيان المذكور فى هذه المادة وارد على سبيل الحصر بخلاف البيان الوارد فى المادة ٢١٧ . فكل ما خرج عن ذلك البيان لا يدخل احراقه فى حكم المادة ٢١٨ . ويترب على ذلك أيضاً أنه لا يجوز التوسع فى تفسير الفاظ

هذه المادة ولا تطبيقها بطريق القياس<sup>(١)</sup> . فلا يعد احراق خيمة غير مسكونة ولا معدة للسكنى داخلا في حكم هذه المادة لان الخيمة ليست مما يدخل في كلمة (مبان) المنصوص عليها فيها<sup>(٢)</sup>

ويدخل في حكم المادة ٢١٨ مما يدخل في حكم المادة ٢١٧ المباني والسفن والمراكب والمعامل والمخازن وانما يشترط هنا أن تكون هذه الأماكن غير مسكونة ولا معدة للسكنى . وهذا الظرف وحده هو الذى يميز بين المادتين ٢١٧ و ٢١٨ فيما يتعلق بالحريق الذى يرتكب فى أحد الاماكن المذكورة ولكن المادة ٢١٨ ذكرت بعد ذلك أشياء لم يسبق ذكرها فى المادة ٢١٨ وهى المعاصر والسواقى وآلات الري والغابات والاجات والمزارع غير المحصودة أما المعاصر والسواقى فقد أضيفت الى نص المادة عند التعديل الذى أدخل على قانون العقوبات فى سنة ١٩٠٤ لأن المحاكم كانت تعتبرها من المباني فرؤى أن الاولى النص عليها صراحة فى المادة<sup>(٣)</sup> . وأما آلات الري فقد اضيفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين

وقد اقتبس الشارع المصرى النص على الغابات والاجات من المادة ٤٣٤ ع ف ( forêts et bois ) ولو أن وجودها يكاد يكون معدوماً فى مصر . أما فى فرنسا فالغابات كثيرة وقد عنى الشارع الفرنسى بالنص عليها لما يترتب على احراقها من الخطر الجسيم والضرر الفادح . وعلى كل حال لا يدخل فى الغابات والاجات مجاميع الاشجار أيا كانت . فاذا أحرقت شخص شجرة أو عدة أشجار فى مكان واحد فان فعله لا ينطبق على المادة ٢١٨ بل على المادة ٣٢١ ع<sup>(٤)</sup>

(١) جارسون فقرة ٦٢ — جارو فقرة ٢٦٠١

(٢) البائدت ١٩٠٤ — ١ — ٣٣٥

(٣) انظر تعليقات الحفانية على المادة ٢١٨ — وانظر فيما يتعلق بالاحكام الصادرة قبل التعديل نقض ٢٢ مايو ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٣٧٢ ) والاستئناف ٥ ديسمبر ١٨٩٩ ( المجموعة ٢ ص ٩ )

(٤) جارو ٦ فقرة ٢٦٠٣ — جارسون فقرة ٦٥

أما النص على الزرع غير المحصود فله أهمية عظيمة في مصر لأن الزراعة نروة البلاد فيجب حمايتها فأتمه ومحصودة من غوائل الحريق . ويقول الشراح أن المادة ٢١٨ لا تنطبق الا على أحراق الزرع الناضج لانه هو الذي تفعل فيه النار وتلتهمه بسرعة فأخطر الذي يترتب على وضع النار فيه شديد ويستوجب عقوبة تتناسب مع شدة خطره . أما الزرع الذي لم يتم نضجه فلا يخشى عليه كثيراً من خطر الحريق ولا يكون من المناسب اذن أن تنطبق على محرقه عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع بل يجب اعتبار الفعل في هذه الحالة اتلافاً لزرع غير محصود منطبقاً على الفقرة الاولى من المادة ٣٢١ ع<sup>(١)</sup>

### الركن الثالث — عدم ملكية الجاني للشيء

لا تنطبق المادة ٢١٨ ع على من يحرق شيئاً من الاشياء المذكورة فيها الا اذا كان الشيء غير مملوك له لانه اذا كان الشيء مملوكاً لمحرقه ولم يكن مسكوناً ولا معداً للسكنى فلا وجه لعقاب مالكه على التصرف فيه بما يراه ولو بالاتلاف والاحراق لان ذلك مما يدخل في الحقوق التي تسبفها عليه ملكية ذلك الشيء ( *ius abutendi* ) . فاذا لم يكن ثمت محل لتطبيق المادة ٢١٧ على المالك لان الشيء غير معد للسكنى أو غير صالح لها فلا وجه لعقابه من طريق آخر الا اذا وقع فعله تحت حكم المادة ٣١٩ ع التي سيأتى الكلام عليها فيجب عند تطبيق المادة ٢١٨ ع البحث فيما اذا كان الشيء المحرق مملوكاً لمتهم أو غير مملوك له ولا يطبق عليه حكم المادة المذكورة الا اذا ثبت أنه غير مملوك له . ومسألة الملكية من الدفوع التي تفصل فيها المحكمة المرفوع اليها الدعوى العمومية اذا كان الشيء المحرق منقولاً . أما اذا كان مالا ثابتاً

(١) جارو ٦ فقرة ٢٦٠٣ — شوفو وميلي ٦ فقرة ٢٥٣٩

فيجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية حتى تفصل المحكمة المدنية المختصة في دعوى الملكية<sup>(١)</sup>

ولا يمتنع تطبيق المادة ٢١٨ ع الا اذا كان الشيء المحرق ملكاً خالصاً للمتهم<sup>(٢)</sup>. فاذا كان للمتهم شركاء في ملك الشيء عد محرقاً للملك الغير وطبقت عليه المادة ٢١٨ ع<sup>(٣)</sup>. ويعتبر مالك الرقبة مالكا للشيء في عرف المادة ٢١٨ فلا يطبق عليه حكمها اذا أحرق الشيء المملوك له ولو أعطى حق الانتفاع به الى شخص آخر<sup>(٤)</sup>. كذلك لا تطبق المادة ٢١٨ ع على من يحرق شيئاً مملوكاً له ولو كان ذلك الشيء مؤجراً للغير أو مرهوناً أو محجوزاً عليه<sup>(٥)</sup>. والمستأجر مالك للزرع الذي زرعه فاذا أحرقه وهو لا يزال قائماً على الارض فلا تطبق عليه المادة ٢١٨ ع<sup>(٦)</sup>. أما الزوج فيعاقب بالمادة المذكورة اذا أحرق شيئاً مملوكاً لزوجته من الاشياء المنصوص عليها فيها وكذلك العكس<sup>(٧)</sup>. ولا يطبق حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ ع على من يحرق شيئاً مملوكاً لوجه أو أصوله أو فروع<sup>(٨)</sup>.

### الركن الرابع — القصد الجنائي

لا يعاقب مرتكب الحريق بالمادة ٢١٨ ع الا اذا وضع النار في الشيء مريداً احراقه وعالمًا بأنه مملوك لغيره وهذا هو القصد الجنائي الواجب توفره في هذه الجريمة . ولا عبرة بمد ذلك بالبواعث

(١) جارسون فقرة ٨١

(٢) جاردو ٦ فقرة ٢٦٠٤ — بلانش ٦ فقرة ٥١٤

(٣) نقض ١٨ ابريل ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٩٧)

(٤) جاردو ٦ فقرة ٢٦٠٤

(٥) جاردو ٦ فقرة ٢٦٠٤ — شوفو وهيلي ٦ فقرة ٢٥٤٢

(٦) جارسون فقرة ٩٣

(٧) شوفو وهيلي ٦ فقرة ٢٥٤٢ — جارسون فقرة ٩٥

(٨) جاردو ٦ فقرة ٢٦٠٥ — جارسون فقرة ٩٤

فاذا وقع منه الحريق باهمال فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة بل بالمادة ٣١٥ ع . واذا احرق الشيء وكان يعتقد بحسن نية أنه مملوك له فلا عقاب عليه

### الفرع الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع بالاشغال الشاقة المؤقتة

### المبحث الثالث

#### في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٩ ع

المادة ٢١٩ ع — من أحدث حال وضع النار في أحد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالسكها جاء حكم هذه المادة مكملًا لحكم المادة ٢١٨ السابقة عليها . وذلك أن الشارع لم ير أن يترك المالك الذي يحرق ملكه غير المسكون ولا المعد للسكنى بغير عقاب في كل الاحوال بل رأى أنه قد يترتب على هذا الفعل مساس بحقوق الغير في بعض الاحوال . وليس من المستصوب ان يترك المالك بغير عقاب ولو تمعد احراق ملكه بقصد الاضرار بهذه الحقوق . فلهذا وضع له العقاب المنصوص عليه في المادة ٢١٩ . وهو على كل حال أخف من العقاب المقرر لمن يحرق ملك غيره لان النص أجاز الحكم في هذه الحالة بالسجن بدلا من الاشغال الشاقة المؤقتة

#### الفرع الاول — في اركان الجريمة

لهذه الجريمة خمسة اركان (أولها) وضع النار أو فعل الحريق (وثانيها)

نوع الاشياء المحرقة ( وثالثها ) ان يكون محدث الحريق مالكاً للشيء المحرق أو فعل ذلك بامر المالك ( ورابعها ) ان يكون الحريق قد سبب ضرراً للغير ( وخامسها ) القصد الجنائي <sup>(١)</sup>

### الركن الاول - فعل الحريق

سبق الكلام على هذا الركن عند البحث في اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع

### الركن الثاني - نوع الاشياء المحرقة

تحيل المادة ٢١٩ فيما يتعلق بنوع الاشياء المحرقة على ما ذكر بالمادة السابقة أي المادة ٢١٨ . فيجب اذن لتطبيق المادة ٢١٩ ع ان يكون الشيء المحرق من الاشياء المبينة على سبيل الحصر في المادة ٢١٨ ع وهي المباني والسفن والمراكب والمعامل والمخازن التي ليست مسكونة ولا معدة للسكنى والمعاصر والسواقي وآلات الري والغابات والاجازات والمزارع غير المحصودة . وقد سبق الكلام على هذه الاشياء . فاذا خرج الشيء المحرق عما ذكر في هذا البيان فلا تكون المادة ٢١٩ منطبقة على الفعل

### الركن الثالث - ملك الشيء المحرق

يشترط لتطبيق المادة ٢١٩ ع ان يكون الشيء المحرق مملوكاً لمحرقة أو ان يكون محدث الحريق قد فعل ذلك بامر المالك . وقد سبق الكلام على مسألة الملك عند بحث الركن العكسي الوارد في المادة ٢١٨ وهو عدم الملك . وانما يبقى بعد ذلك بحث حالة ما اذا كان محدث النار ليس هو المالك نفسه بل شخصاً آخر فعل ذلك بامر المالك . وقد غنى الشارع بالنص على هذه الحالة

خصيصاً لانه لو تركها الى القواعد العامة لعوقب محدث الحريق بالعقوبة الواردة في المادة ٢١٨ لانه وضع النار في غير ملكه وعوقب معه مالك الاشياء المحرقة بنفس العقوبة بصفته شريكاً له بالتحريض وهذا ما أراد الشارع أن يتفاداه لانه لا محل لان يعاقب مالك الشيء بعقوبتين مختلفتين بحسب ما اذا كان هو الفاعل للحريق أو الأمر به <sup>(١)</sup>

ويلاحظ أن هذه التفرقة ليس لها أثر في المادة ٢١٧ ع لان مرتكب الحريق المعاقب عليه بمقتضى تلك المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فيها سواء كان هو مالك الشيء المحرق أو غيره . وينبئ على ذلك أن المالك الذي يحرق ملكه في الظروف المنصوص عليها في المادة ٢١٧ يعاقب بنفس العقوبة التي يعاقب بها اذا أمر غيره بأحداث الحريق <sup>(٢)</sup>.

ويجب أن تفسر كلمة (أمر) الواردة في النص تفسيراً واسماً فلا يقتصر تطبيق هذه المادة على الحالة التي يأمر فيها المالك خادمه مثلاً بأحداث الحريق بل تشمل ايضاً كل صور التحريض الأخرى كالرجاء والالحاح والأغراء وما أشبه ذلك . بل يدخل في حكم هذه المادة أيضاً الشخص الذي يحرق ملك غيره بموافقة المالك وبغير تحريض ولا أغراء من جانب هذا الأخير <sup>(٣)</sup> ويعاقب المالك في هذه الحالة باعتباره شريكاً بالاتفاق

### الركن الرابع - الاضرار بالغير

هذا الركن هو علة العقاب في هذه الجريمة لان الاصل أن للمالك كما قدمنا حق التصرف في ملكه بكافة أنواع التصرفات ومنها الاتلاف بالنار أو بغيرها ولكن الشارع أراد أن يستثنى الحالة التي يكون فيها الاحراق سبباً في

(١) جازو ٦ فقرة ٢٦٢١

(٢) جارسون فقرة ١٠٣

(٣) جارسون فقرة ١٠٨

الاضرار بحقوق الغير ومنبعثاً عن الرغبة في احداث ذلك الضرر عمداً . وهذه هي الحالة التي يعاقب عليها القانون في المادة ٢١٩ . فاذا كان الشيء المحرق من الاشياء الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢١٨ وكان محدث الحريق هو مالك ذلك الشيء أو شخصاً آخر وضع النار بأمر المالك للاضرار بالغير ووقع الضرر فعلاً استحق مرتكب الحريق العقاب بالمادة ٢١٩ ع

ولم يعين القانون نوع الضرر الذي يستوجب توقيع العقاب ولا درجته فالامر في تقدير ذلك موكول للمحكمة . ويقول الشراح أنه لا يشترط أن يكون الضرر حالاً بل يكفي أن يكون محتمل الحلول . وانما يجب على كل حال أن يكون الضرر حقيقياً ومباشراً <sup>(١)</sup> . ويرى جارو أنه لا يشترط أن يكون الضرر مادياً بل يصح أن يكون ادبياً <sup>(٢)</sup> . ولكن هذا الرأي يظهر انه بعيد عن روح التشريع . وقد رفعت الى المحاكم الفرنسية قضية اتهم فيها شخص باحراق ثمن مملوك له بقصد اتهم شخص آخر باحداث هذا الحريق فقضت محكمة النقض بأن هذا الفعل لا يدخل في عداد الجرائم المعاقب عليها في باب الحريق وانما يصح اعتباره بلأفا كاذباً مع سوء التقصد <sup>(٣)</sup>

واكثر ما يقع من أنواع الجرائم التي ينطبق عليها نص المادة ٢١٩ ع أن يحرق المالك ملكه المؤمن عليه لدى احدى شركات التأمين ليقبض مبلغ التمويض من الشركة <sup>(٤)</sup> . ولكن ليست هذه هي الحالة الوحيدة التي تدخل في حكم المادة المذكورة بل يصح أن يدخل في حكمها أيضاً المالك الذي يحرق ملكه ليضر بذلك دائماً له على هذا المالك حق امتياز أو حق رهن شقارى . والمزارع الذي يحرق مزرعته القائمة على الارض ليضر بذلك صاحب

(١) جارسون فقرة ٩٧ — جارو ٦ فقرة ٢٦٢٠

(٢) جارو ٦ فقرة ٢٦٢٠

(٣) دالوز تحت كلمة اطلاق فقرة ٨٣

(٤) انظر تعليقات الحاقانية على المادة ٢١٩ ع وجارسون فقرة ٩٩

الارض الذي أوقع حجزاً على هذه المزروعات وهكذا<sup>(١)</sup>  
فاذا انعدم الضرر فلا عقاب لانعدام أحد أركان الجريمة فالمالك الذي  
أمن على منزل له لدى شركة تأمين اذا احرق اسطبلًا تابعًا لهذا المنزل ليطهره  
من جراثيم مرض معد تفق به بعض خيله لا يعاقب اذا أخبر شركة التأمين بأنه  
قد أخرج هذا الاسطبل من عداد المباني المؤمن عليها<sup>(٢)</sup>. وكذلك لا يعاقب  
الشخص الذي اضرم النار في هذا الاسطبل بأمر المالك

### الركن الخامس — القصد الجنائي

لابد للعقاب على هذه الجريمة ان يرتكب الفعل المكون لها عمداً  
وبقصد جنائي . وهذا المعنى غير ظاهر في النص العربي للمادة لانها تقول  
( من أحدث حال وضع النار ..... ضرراً لغيره ) وقد يستفاد من هذا النص  
أن محدث النار يعاقب بهذه المادة سواء تعمد الاضرار أو لم يتعمده . ولكن  
النص الفرنسي صريح في أن العمد شرط في العقاب على هذا الفعل لانه استعمل  
كلمة ( volontairement )

ويعتبر القصد الجنائي في هذه المادة متوفراً متى ارتكب الجنائي الفعل  
بنية الفش وبقصد حرمان الغير من حق له على الشيء المحرق أو الحصول على  
ربح غير مشروع<sup>(٣)</sup> .

فلا عقاب اذا كانت نية احداث الضرر غير متوفرة كما في حالة المالك الذي  
احرق الاسطبل المؤمن عليه : أو اذا جهل المالك بحسن نية أن للغير حقوقاً  
على الشيء المحرق

فاذا اعتقد شخص بحسن نية أن شيئاً من الاشياء المذكورة في المادة ٢١٨

(١) جازو ٦ فقرة ٢٦٢٠ — جازسون فقرة ١٠١

(٢) جازسون فقرة ١٠٠

(٣) جازو ٦ فقرة ٢٦٢٠

مملوك له وأحرقه بنية الاضرار بالغير وكان هذا الشيء في الواقع مملوكا لغيره فقد قلنا عند الكلام على المادة ٢١٨ أنه لا يعاقب بمقتضى تلك المادة لأن اعتقاد الملك ينفي القصد الجنائي المطلوب فيها . لكنه مع ذلك لا يمكن عقابه بالمادة ٢١٩ أيضاً لا لتفاء ركن من الاركان المطلوبة فيها وهو الملك الفعلي للشيء المحرق ولا يمكن أن يقوم اعتقاد الملك مقام الملك الحقيقي المشروط صراحة في المادة

### الفرع الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٩ بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

### المبحث الرابع

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ ع

المادة ٢٢٠ ع — من وضع ناراً عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقياً بالفيط أو تنقل الى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الاشياء ملكاً له . أما اذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الاشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكيها فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

هذه المادة تنص على جريمتين مماثلتين للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٢١٨ و ٢١٩ السابقتين عليها . فالجريمة الاولى أن يضع شخص ناراً في شيء غير مملوك له . والثانية أن يضع المالك النار في شيء مملوك له بنفسه أو بواسطة غيره ويحدث بذلك عمداً ضرراً للغير

وأركان هاتين الجريعتين هما عين أركان الجريعتين السابقتين ولا تختلفان  
عنهما الا في نوع الاشياء التي يقع عليها الحريق . فقد جاءت المادة ٢٢٠ ببيان  
جديد عن أشياء لم يسبق ذكرها في المواد السابقة . فلا محل اذن للكلام على  
الاركان التي سبق الكلام عليها وسنقصر البحث على الاشياء التي جاءت بها  
المادة ٢٢٠ ع

وهذه الاشياء واردة على سبيل الحصر كما يستفاد من عبارة المادة . وهي  
(١) الاخشاب المعدة للبناء او للوقود (٢) الزرع المحصود سواء كان لا يزال  
باقياً بالغيط او نقل الى الجرن (٣) عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة  
بالبضائع أم لا اذا لم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص

أما الاخشاب فقد خصها الفارع بالذكر لانها من الاشياء السريعة الالتهاب  
والتي تعمل فيها النار فعلاً ذريعاً قد لا يقتصر ضرره على الاخشاب تقسها بل  
يغلب أن يعم ما جاورها . والاخشاب التي تدخل في حكم هذه المادة هي المعدة  
للبناء أو للوقود فقط . فالأخشاب التي حولتها يد الصناعة الى أثاث أو ما أشبه  
ذلك لا تدخل في هذا النص . فمن يضع النار في دواليب أو كراسي أو مقاعد  
أو نحوها لا يعاقب بالمادة ٢٢٠ ع وإنما يعد فعله مخالفة منطبقة على المادة  
٣٤٢/١ ع . الا اذا كانت هذه الاشياء في منزل أو مكان مسكون أو معد  
للسكني فيعاقب محرقتها على وضع النار في محل مسكون طبقاً للمادة ٢١٧ أو  
كانت في بناء غير مسكون أو سفينة كذلك فيعاقب بالمادة ٢١٨ أو ٢١٩ عند  
توفر أركانها

وقد ورد ذكر الاخشاب في المادة ٢٢٠ بصيغة الجمع ويستفاد من ذلك  
أن المادة المذكورة لا تطبق الا اذا كانت كمية الاخشاب المحرقة كبيرة بحيث  
يخشى أن يعم خطر الحريق ما جاورها من الاملاك . فن أحرق لوحاً واحداً  
من الخشب المعد للبناء أو كمية صغيرة من خشب الوقود فإن روح التشريع  
تأبى تطبيق المادة عليه . والامر في ذلك موكل الى تقدير المحكمة

كذلك تعاقب المسادة على احراق الزرع المحصود سواء كان لا يزال باقياً بالغيط أو نقل الى الجرن . وقد جاء هذا النص مكملاً للنص الوارد بالمسادة ٢١٨ الخاص بالزرع غير المحصود . والغرض من النصين كما قدمنا حماية الزراعة التي هي ثروة البلاد من غوائل الحريق ومنع الخطر عما جاورها من الزراعات اذا هي احرقت وهي لا تزال في الغيط أو في الجرن . وقد راعى الشارع في تشديد العقاب زيادة على ما تقدم من الاسباب ان الزراعة وهي في هذا الدور تكون أكثر عرضة لويلات الحريق لانها لا تزال في المراء بعيدة عن اماكن الصون التي تقبها عبث العابثين<sup>(١)</sup>

وقد زيدت عبارة ( سواء كان لا يزال باقياً بالغيط أو نقل الى الجرن ) على أصل النص بناء على طلب مجلس شورى القوانين وذلك ليعم النص جميع أنواع الزرع المحصود ردماً لمن يوقد النار في الجرن لان لفظ المحصود وحده قد يفهم منه ما يكون باقياً في مزرعته . ولكن عبارة النص لا تزال مع ذلك ضيقة لانها تشير الى نوع معين من الزراعة وهي الغلال وما اشبهها . فالقطن المجموع لا تنطبق عليه عبارة ( زرع محصود ) . والذرة لا توضع بعد جمعها في اجران وانما توضع في حلل . ولكن الظاهر وجوب الاخذ بروح التشريع وعدم التقيد بالالفاظ في هذه الاحوال

فاذا نقلت الزراعة من الغيط والجرن معا ودخلت في حوز مالكها أو في مخازن مشتريها امتنع تطبيق المسادة ٢٢٠ عليها . واصبح حكمها حكم سائر الممتلكات الاخرى المنقولة . فاذا احرقت وهي في مكان مسكون أو معد للسكنى عوقب محرقةا بالمادة ٢١٧ واذا احرقت في بناء غير مسكون ولا معد للسكنى كخزن أو شونة عوقب محرقةا بالمادة ٢١٨ أو ٢١٩ واذا احرقت وهي حملة على عربة في الطريق عوقب محرقةا بالمادة ٣٤٣ / ١ ع<sup>(٢)</sup>

(١) جارسون فقرة ٧٦ — شوفو وهيلى ٦ فقرة ٢٥٤٩

(٢) جاردو ٦ فقرة ٢٦١٠ — جارسون فقرة ٧٧

وقد حكم بان وضع النار في حطب التدره جريمة معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ ع لان هذه الاحطاب تعد من الاخشاب المعدة للوقود أو على الاقل من المزروعات المحصورة المنصوص عليها في المادة المذكورة <sup>(١)</sup> . وكذلك وضع النار في حطب القطن <sup>(٢)</sup>

كذلك تعاقب المادة على وضع النار في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا اذا لم تكن من ضمن قطار محتوي على اشخاص . وشرط انطباق المادة ٢٢٠ ان لا تكون العربات محتوية على اشخاص أو من ضمن قطار محتوي على ذلك والا طبقت المادة ٢١٧ كما تقدم ويرى جازو ان النص الوارد في المادة ٢٢٠ خاص بعربات البضاعة كما ان النص الوارد بالمادة ٢١٧ خاص بعربات الركاب <sup>(٣)</sup> . ويرى جارسون الا محل لهذه التفرقة وانما العبرة بوجود الاشخاص وعدم وجودهم <sup>(٤)</sup> . وان وجود العمال وحدهم في قطار بضاعة كاف لتطبيق المادة ٢١٧ ع <sup>(٥)</sup>

والعقاب المقرر للجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٢٢٠ هو عين العقاب المقرر للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٢١٨ و ٢١٩ . وفي الجريمة الاولى يعاقب الجاني بالاشغال الشاقة المؤقتة . وفي الثانية يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

---

(١) نقض ١١ مايو ١٩١٨ ( المجموعة ١٩ عدد ٩٨ ) انظر أيضاً نقض ١٣ اكتوبر ١٩٠٤ ( الاستقلال ٤ ص ١٤٩ )

(٢) نقض ٢٤ ابريل ١٩٠٩ ( المجموعة ١٠ عدد ٧٣ )

(٣) جازو ٢٦١٢

(٤) جارسون فقرة ٥٨

(٥) جارسون فقرة ٥٦

## المبحث الخامس

### في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ ع

المادة ٢٢١ ع - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك

هذه المادة لا تنص في الواقع على جريمة جديدة وانما تنص على صورة خاصة من صور الاحراق المعاقب عليه بمقتضى المواد السابقة تتماز عن سائر الصور بالطريقة التي اختارها الجاني لتنفيذ جريمة الحريق . ففي هذه الصورة يعتمد الجاني الى ارتكاب جريمة الحريق بطريق غير مباشر فبدلا من أن يضع النار في الشيء الذي يريد احراقه مباشرة يضعها في شيء آخر لتصل منه وبواسطته الى الشيء المراد احراقه . وهذه الجريمة هي المعروفة في القانون الفرنسى بجريمة الاحراق بالتوصيل (incendie par communication) . وسواء ارتكب الجاني جريمة الاحراق بطريق مباشر أو بطريق التوصيل فالنتيجة واحدة والعقاب واحد وهذا ما يستفاد من قول الشارع في صدر المادة ٢٢١ ( وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة ) . وقد يكون في عبارة ( بهذه العقوبة ) شيء من اللبس لانها تشير الى عقوبة واحدة ولكن السياق يشير الى أنه يقصد العقوبات المقررة في المواد السابقة بحسب الاحوال المتنوعة المنصوص عليها فيها . فاذا احرق الجاني شيئا من الاشياء المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ولكنه بدلا من أن يضع النار مباشرة في ذلك الشيء وضعها في شيء آخر مجاور له بقصد توصيل النار الى ذلك الشيء عوقب بالعقوبة المقررة في المادة ٢١٧ . واذا احرق شيئا من الاشياء المنصوص عليها في المادة ٢١٨ بنفس هذه الطريقة عوقب بالعقوبة المقررة في المادة ٢١٨ وهكذا

وبنى على هذا أنه لا يعاقب بالمادة ٢٢١ الا من أحرق بطريق غير مباشر شيئاً من الاشياء المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٠. فاذا كان الشيء المحرق غير ما ورد ذكره في تلك المواد فلا يمكن تطبيق المادة ٢٢١ (١) كذلك يجب قبل معاقبة مرتكب الحريق باحدى العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٠ طبقاً للمادة ٢٢١ ع أن يتوفر في الفعل الذي ارتكبه الجاني سائر الاركان الواجب توفرها في الجرائم المعاقب عليها بالمواد المذكورة . فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٢١ المالك مثلاً الذي يوصل النار بطريق غير مباشر الى بناء مملوك له غير مسكون ولا معد للسكنى اذا كان لم يقصد بذلك احداث ضرر لغيره . ولا الشخص الذي يوصل النار بطريق غير مباشر الى مزرعة غير محصورة ليست ملكاً له اذا كان يعتقد وقت وضع النار أنه مالك لهذه المزرعة

والجريمة التي نص عليها في المادة ٢٢١ تقتضى وضع النار في شيئين مختلفين (أولهما) الشيء الذى اتخذ الجاني واسطة لتوصيل النار (وثانيهما) الشيء الذى أراد الجاني احراقه فى النهاية

أما الشيء الاول فلا يهم نوعه لان القانون اكتفى بقوله (من وضع النار فى أشياء) والنص الفرنسى اصرح فى هذا المعنى لانه يقول (des objets que- conques) فيصح أن يكون هذا الشيء نفسه من نوع الاشياء التي يعاقب القانون على احراقها بمقتضى المواد ٢١٧ - ٢٢٠ ع ويصح أن يكون من الاشياء التي يعتبر احراقها اتلافاً معاقب عليه بمقتضى المواد الواردة فى باب التخریب والتعيب والاتلاف أو بمقتضى المادة ٣٤٢ / ٢ الواردة فى باب المخالفات . ويصح أن يكون احراقه غير معاقب عليه أصلاً أما لانه مملوك لحرقه ولم تتوفر فى احراقه الشروط التي تستوجب العقاب أو لأى سبب آخر (٢)

(١) جaro ٦ فقرة ٢٦٢٥

(٢) جaro ٦ فقرة ٢٦٢٧

فإذا كان هذا الشيء مما يعاقب على احراقه لذاته عوقب الجاني على جريمة احراق هذا الشيء وعلى جريمة احراق الشيء الآخر المراد احراقه في النهاية مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى عقوبات<sup>(١)</sup> . وإذا كان غير معاقب عليه طبق على الجاني حكم المادة ٢٢١ فقط

أما الشيء الثانى المراد احراقه في النهاية فيجب أن يكون من نوع الاشياء المنصوص عليها في المواد ٢١٧ — ٢٢٠ والا امتنع تطبيق المادة ٢٢١ كما تقدم ولا بد لتطبيق حكم المادة ٢٢١ ع أن تكون النار قد اتصلت فعلاً بالشيء المراد احراقه في النهاية ولو أن هذا المعنى غير ظاهر ظهوراً كافياً من نص المادة المذكورة التي تقول ( من وضع النار في أشياء لتوصيلها ) ولكن الذى يقطع بوجود وصول النار فعلاً أن المادة ٢٢١ تحيل فيما يتعلق بالعقاب على المواد ٢١٧ — ٢٢٠ فيجب لكى يكون الجاني مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في المواد المذكورة أن يكون قد ارتكب الافعال الواردة بها لان القانون لا يعاقب على مجرد النوايا بل لابد أن تصطبج النية بالفعل المستوجب للعقاب<sup>(٢)</sup> ولكن لا يشترط لتتمام الجريمة أن تكون النار قد دمرت ذلك الشيء تدميراً تاماً بل يكفي أن تكووز، قد أمسكت بجزء من أجزائه بحيث يتعذر بعد ذلك اخادها

فإذا اتصلت النار بالشيء المراد احراقه ولكنها انقطعت في الحال أو لم تتصل بذلك الشيء رغم اشتعالها بالشيء الذى اتخذه الجاني وسيلة لتوصيل النار كان الفعل جريمة خاب أثرها لاسباب خارجة عن ارادة الفاعل وعوقب عليه الجاني بعقوبة الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١<sup>(٣)</sup>

(١) جارسون فقرة ١١٥

(٢) جارو ٦ فقرة ٢٦٢٨ — جارسون فقرة ١١٧ — شوفرو وهيل ٦ فقرة ٢٥٥٨

(٣) قرار قاضى الاحالة بمحكمة طنطا ٤ يولي ١٩٠٨ ( المجوعة ٩ عدد ١٢٨ )

— انظر أيضاً جارو ٦ فقرة ٢٦٢٩ — جارسون فقرة ١١٨

ويبدأ الشروع في هذه الجريمة بوضع النار في الشيء الذي اتخذته الجاني وسيلة لتوصيل النار<sup>(١)</sup> ولا يعاقب على هذا الشروع الا اذا كان قصد الجاني من وضع النار على هذه الصورة توصيلها الى الشيء المراد احراقه<sup>(٢)</sup> . لكن هذا الشروع نفسه قد يعاقب عليه الجاني من جهة أخرى باعتباره جريمة تامة اذا كان احراق الشيء الذي وضع فيه النار يعد جريمة مستقلة معاقباً عليها

**الفصل الجائز** — لا يعاقب الجاني بمقتضى المادة ٢٢١ ع الا اذا تعمد وضع النار في شيء بقصد توصيلها الى الشيء الآخر المراد احراقه . وهذا مستفاد من قول الشارع في المادة ( لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك ) . ومعنى هذا أنه يجب أن يكون قصد الجاني قد اتجه الى توصيل النار . وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسي فانه يكفي لعقاب الجاني على مقتضى ذلك القانون بعقوبة جريمة التوصيل أن يكون قد تعمد وضع النار في شيء يكون بحكم مركزه صالحا لان يوصل النار الى شيء آخر ولا يشترط فوق هذا أن يكون الجاني قد تعمد توصيل النار الى ذلك الشيء الآخر . فهو بذلك مسئول عن نتائج وضعه النار عمداً في الشيء الاول ولولم يتعلق قصده بتوصيل النار الى الشيء الثاني . ويقول الشراح الفرنسيون أن القانون أراد أن يحاسب الجاني في هذه الحالة على قصده الاحتمالي<sup>(٣)</sup>

أما في مصر فالنص صريح ولا يحتمل أى شك والذي يستفاد منه أن الجاني لا تطبق عليه المادة ٢٢١ الا اذا قصد توصيل النار الى الشيء المراد احراقه . وهذا يطابق حكم المادة ٥١٦ من قانون العقوبات البلجيكي ولكن هل يراد بذلك أن الشخص الذي يضع النار عمداً في شيء فتتصل

(١) جارسون فقرة ١٢٠

(٢) جارسون ٦ فقرة ٢٦٢٩

(٣) جارسون ٦ فقرة ٢٦٢٦ — جارسون فقرة ١٤٠

على غير ارادته بشيء آخر لا يعاقب على احراق ذلك الشيء الآخر؟ الجواب على هذا يقتضى بعض التفصيل

فاذا كان الشيء الذى وضع فيه النار أولاً مما يعاقب القانون على احراقه فلا شك انه يعاقب على وضعه النار فى ذلك الشيء . أما عن الشيء الآخر الذى اتصلت به النار على غير ارادته فاذا كان اتصال النار بذلك الشيء امراً محتمل الوقوع بالنظر الى قربه من الشيء الذى وضعت فيه النار فقد يصح القول بوجود معاقبة واضع النار على احراق هذا الشيء الثانى أيضاً قياساً على حالة من يطلق على شخص عياراً نارياً فيصيبه ويصيب شخصاً آخر بجانبه . والقول بذلك يقتضى ان يحاسب الجانى على قصده الاحتمالى كما قد فعلنا عند الكلام على جريمة القتل . فاذا أمكن الاخذ بنظرية القصد الاحتمالى فى هذه الحالة — ولست أرى مانعاً من ذلك — فلا مانع من تطبيق المادة ٢٢١ ع

ولا محل للقول بان هذا البحث نظرى محض لان الجانى لن يعاقب على كل حال الا بعقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ ع . لانه يجوز ان تكون العقوبة الاشد الواجب تطبيقها عملاً بالمادة المذكورة هى عقوبة احراق الشيء الذى احرق على غير ارادة الجانى كما لو وضع شخص النار عمداً فى بناء غير مسكون ولا معد للسكنى فامتدت منه النار الى مكان مسكون مجاور له . فاذا قيل يجوز محاسبة الجانى على قصده الاحتمالى وجب ان تطبق عليه عقوبة المادة ٢١٧ ع . اما اذا قيل بعدم جواز ذلك فلا يعاقب الا بعقوبة المادة ٢١٨ ع . ومن أجل هذا رأى الشارع البلجيكي وقد أخذ فى المادة ٥١٦ من قانون العقوبات بوجود تعلق القصد الجنائى بالتوصيل ان ينص خصيصاً فى المادة ٥١٧ على حالة ما اذا امتدت النار من الشيء الذى تعمد الجانى احراقه الى شيء آخر مجاورة مجاورة تجعل اتصال النار به امراً محتوماً وكان هذا الشيء الآخر مما يعاقب القانون على احراقه بعقوبة اشد . وقضى فى هذه الحالة بتطبيق العقوبة الأشد اخذاً

بنظرية القصد الاحتمالى<sup>(١)</sup>

اما اذا كان الشيء الذى اتصلت به النار بعيداً عن الشيء الذى وضع الجانى فيه النار ولم يكن اتصال النار به امراً محتمل الوقوع لولا اهمال وقع من الجانى فمندئذ يجوز عقابه على احراق ذلك الشيء الثانى بعقوبة الحريق باهمال طبقاً للمادة ٣١٥ ع

فان لم يكن هذا ولا ذاك فلا محل لمؤاخذته على احراق الشيء الثانى لانه لا يجوز ان يعاقب شخص على فعل لم يتجه اليه قصده مباشرة ولم يدخل فى قصده الاحتمالى ولم يكن اهماله سبباً فى وقوعه

هذا كله فيما لو كان الحريق الاول معاقباً عليه . اما اذا كان الشيء الذى وضعت فيه النار أولاً ليس مما يعاقب محرقه على احراقه كما لو كان ملكاً له ولم تتوفر فيه الشروط ولا الصفات التى تستوجب معاقبة المالك على احراقه — واتصلت النار منه بشيء مما يعاقب القانون على احراقه بمقتضى المواد ٢١٧ — ٢٢٠ على غير ارادة محدث الحريق فلا يمكن ان يطبق فى هذه الحالة حكم المادة ٢٢١ مطلقاً لان القصد الجنائى المباشر منعدم ابتداءً ولان القصد الاحتمالى لا يتصور وجوده الا حيث يكون الفعل المرتكب معاقباً عليه ابتداءً ثم تترتب عليه نتائج غير التى توقعها مرتكبه عند ارتكابه . اما اذا كان الفعل الاساسى مباحاً — كما هو الفرض فى هذه الحالة — فلا يمكن ان يكون سوء نتيجته سبباً فى مؤاخذة فاعله جنائياً<sup>(٢)</sup> الا اذا اصطحب فعله الاول باهمال كان هو سبب الحريق الثانى ففى هذه الحالة يجوز عقابه بمقتضى المادة ٣١٥ ع

فان لم يكن اهمال فلا عقاب مطلقاً

(١) نبيل ج ٤ س ٢٣٥ فقرة ٥

(٢) جارسون فقرة ١٣٤

## المبحث السادس

### في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢

**المادة ٢٢٢ ع -** وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن طريق الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام

هذه المادة تنص على ظرف مشدد للجرائم السابق النص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢١ وهو أن ينشأ عن الحريق موت شخص أو أكثر. ففي هذه الحالة يعاقب القانون مرتكب الحريق بالاعدام ايا كانت العقوبة الاصلية المقررة لجريمة الحريق . وظاهر أن القانون يأخذ في هذه الحالة بنظرية القصد الاحتمالي . فحدث الحريق مسئول عن الموت الذي ينشأ عن ذلك الحريق باعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع هذه النتيجة ولو لم يتوقعها بالفعل . فلا يشترط اذن لتطبيق المادة ٢٢٢ ع ان يكون الجاني قد عمد قتل شخص أو أكثر ولا أن يكون قد علم بوجود أشخاص في المكان الذي ارتكب فيه جريمة الحريق <sup>(١)</sup> . ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يكن يعلم بوجود أحد في المكان الذي وقع فيه الحريق <sup>(٢)</sup>

ويشترط لتطبيق المادة ٢٢٢ ثلاثة شروط .

**الشرط الاول -** أن يكون قد وقع حريق معاقب عليه باحدى المواد السابقة . لان ظرف الموت المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ ع انما هو ظرف مشدد فيجب لتطبيق حكم هذه المادة أن يكون ذلك الظرف المشدد مصطحباً بجناية

(١) جازو ٦قرة ٢٦٣٥

(٢) جارسون قرة ١٤٧

حريق مستوفية الشرائط والاركان<sup>(١)</sup> . فلا تنطبق المادة ٢٢٢ على المالك الذى يحرق بناء مملوكا له غير مسكون ولا معد للسكنى ولم يكن قصده من احراقه الاضرار بالغير ولو نشأ عن هذا الحريق موت شخص أو أكثر . ولا على من يحرق شيئاً مما لا يدخل فى عداد الاشياء المذكورة فى المواد ٢١٧ — ٢٢٠ ولو كان هذا الحريق معاقباً عليه بعقوبة من عقوبات الانلاف . ولا على من يتسبب باهماله فى احداث حريق معاقب عليه بالمادة ٣١٥ ع<sup>(٢)</sup> لكن هذا لا يمنع من تطبيق عقوبات القتل صمداً أو القتل خطأ فى مثل هذه الاحوال على مسبب القتل بالحريق اذا توفرت الاركان المطلوبة فى كل من الحالتين<sup>(٣)</sup>

**الشرط الثانى** — أن يكون قد نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر . فلا يكفى لتطبيق المادة ٢٢٢ أن يكون قد نشأ عن الحريق جروح أو اصابات غير مميتة . لكن لا يشترط من جهة أخرى أن يكون الموت قد حصل فى مكان الحريق بل يعاقب الجانى بالمادة ٢٢٢ ولو لم يمت المصاب الا بعد نقله الى المستشفى أو الى منزله أو أى مكان آخر . ولا عبء بالزمن الذى يمضى بين حدوث الحريق وحصول الموت متى ثبت أن الموت كان مسبباً عن الحريق<sup>(٤)</sup>

**الشرط الثالث** — أن يكون الجنى عليه ممن كانوا فى الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار . ولم يقل الشارع ( وقت وضع النار ) ويرى بعض الشراح أن تعبير الشارع خطأ وأنه يجب الا يسأل الجانى الا عن موت من كانوا بالاماكن المحرقة وقت وضع النار لأن جريمته تم بوضع النار فلا يصح أن

(١) جارو ٦قرة ٢٦٣٢ — شوفو وهبلى ٦ ققرة ٢٥٦٢ — جارسون ققرة ١٢٢

(٢) جارسون ققرة ١٢٣

(٣) شوفو وهبلى ٦ ققرة ٢٥٦٢ — جارسون ققرة ١٢٤

(٤) جارو ٦ ققرة ٢٦٣٣ — جارسون ققرة ١٢٥

يسأل عما يقع بعد ذلك من الحوادث <sup>(١)</sup> . ويرى غيرهم أن نص المادة لا غبار عليه <sup>(٢)</sup> . والخلاف ينحصر في الحقيقة في معرفة الوقت الذي تم فيه الجريمة وقد بينا ذلك عند الكلام على معنى ( وضع النار ) . ولم يرد الشارع في هذه المادة معنى جديداً فإن الجاني لا يسأل في الواقع الا عما يتسبب عن جريمته الى حين تمامها ولا شأن له بما يقع بعد ذلك . وينبنى على هذا أن الجاني لا يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ ع أي الاعدام اذا كان الذي مات بسبب الحريق شخصاً جاء بعد اشتعال النار لمساختها كمال المطاف <sup>(٣)</sup>

## الفصل الثاني

### في استعمال المواد المفرقة

المادة ٢٢٣ ع — كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة بعد ان فرغ الشارع من بيان أحكام الحريق رأى أن ينص على حكم استعمال المواد المفرقة . ووجه الشبه بين الحريق واستعمال المواد المفرقة ان كليهما من أشد وسائل التدمير خطراً . ولذلك سوى الشارع في العقاب بين من يدمر شيئاً بواسطة النار ومن يدمره بواسطة استعمال مادة مفرقة

### المبحث الاول — في أركان الجريمة

لجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٣ ع أربعة أركان ( أولها ) فعل التدمير ( وثانيها ) نوع الاشياء المدمرة ( وثالثها ) استعمال مادة مفرقة لهذا الغرض ( ورابعها ) القصد الجنائي <sup>(٤)</sup>

(١) شوفو وميلي ٦ فقرة ٢٥٦٣ — بلانش ٦ فقرة ٥٣٦

(٢) جارو ٦ هامش ص ٣١٢ نوه ٢

(٣) جارو ٦ فقرة ٢٦٣٤ — جارسون فقرة ١٢٦

(٤) قارن جارو ٦ فقرة ٢٦٤٥ وجارسون مادة ٤٣٥ فقرة ٤

### الركن الاول — فعل التدمير

هذه الجريمة من الجرائم التي تصيب المال وعلّة العقاب عليها أنها متلفة له كالخريق الذي شبهها الشارع به . فيجب إذن للعقاب على هذه الجريمة أن يكون قد تسبب عن استعمال المواد المفرقة تلف للشيء الذي أريد تدميره . لكن لا يشترط أن يكون الشيء قد دمر تدميراً تاماً بل يكفي أن يكون بعض أجزائه قد أصيب بتلف<sup>(١)</sup>

وتتم هذه الجريمة بمحصول الفرقعة . ففي تلك اللحظة تفعل المواد المفرقة فعلها في الشيء المراد تدميره فإذا حدثت الفرقعة ولم يصب الشيء بأذى كان الفعل جريمة خاب أثرها لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ويعاقب عليها بعقاب الشروع<sup>(٢)</sup>

ويبدأ الشروع في الجريمة من وقت وضع المادة المفرقة في مكان الجريمة في حالة صالحة للانفجار من تلقاء نفسها بدون تدخل جديد من جانب الجاني<sup>(٣)</sup> وكل عمل سابق على ذلك يعد من الاعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها . وقد كان صنع المواد المفرقة أو حيازتها غير معاقب عليه بمقتضى المادة ٢٢٣ ع لانه عمل تحضيرى<sup>(٤)</sup> . لكن الشارع أضاف بمقتضى القانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٣ مادة جديدة الى قانون العقوبات هي المادة ٣١٧ مكررة هذا نصها ( يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتاً أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى )

### الركن الثانى — نوع الاشياء المدمرة

يجب لتطبيق المادة ٢٢٣ ع أن يكون الشيء المدمر من نوع الاشياء

(١) جازو ٦ ققرة ٢٦٤٦ — جارسون ققرة ٥

(٢) جارسون ققرة ٣٠

(٣) جازو ٦ ققرة ٢٦٤٦

(٤) جارسون ققرة ٢٧

السابق النص عليها في المواد ٢١٧ — ٢٢٠ وذلك مستفاد من الاحالة الواردة في هذه المادة على المواد المذكورة في قولها ( في الاحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق ) . فاذا كان الشيء الذي دمر غير ما ذكر في المواد السابقة فلا تطبق المادة ٢٢٣ وانما يجوز تطبيق المادة ٣١٧ ع اذا توفرت أركانها والمادة ٤٣٥ ع ف أوسع نطاقاً من هذه المادة لانه يدخل في حكمها تدمير كافة الاشياء على اختلاف أنواعها منقولة كانت أو ثابتة

### الركن الثالث — استعمال مواد مفرقة

يشترط في هذه الجريمة أن يكون التدمير قد حصل بواسطة استعمال مواد مفرقة . وهذه هي علة تشديد العقاب في هذه الجريمة لما تحدثه هذه المواد من الضرر البالغ ولما يترتب على استعمالها من الخطر الجسيم على الاموال والارواح . والمواد المفرقة على أنواع فمنها البارود ومنها الديناميت ومنها المليثيت . وعلى العموم يدخل في النص كل مادة تحدث انفجاراً بحكم خواصها الكيميائية أيا كان نوعها (١)

### الركن الرابع — القصد الجنائي

يجب تمام الجريمة توفر القصد الجنائي لدى الجاني ويعتبر القصد الجنائي متوفراً متى أقدم الجاني عمداً على فعل التدمير باستعمال مواد مفرقة عالماً أنه يدمر شيئاً يعاقب القانون على تدميره (٢) . فاذا لم يعتمد استعمال المادة المفرقة بل حصل الانفجار على غير ارادته باهمال منه أو رغم اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة فلا تطبق المادة ٢٢٣ . ولم يضع القانون نصاً لعقاب من يحدث انفجاراً باهمال كما عاقب على احداث الخرق باهمال . ولكن اذا تسبب عن الانفجار في هذه الحالة اصابة شخص أو أكثر جاز تطبيق المادة ٢٠٨ أو ٢٠٢ على حسب الاحوال . فاذا حصل الانفجار قضاء وقدراً فلا عقاب

(١) جارسون فقرة ١١

(٢) جارو ٦ فقرة ٢٦٤٩ — جارسون فقرة ١٢

كذلك لا يعاقب مستعمل المادة المفرقة اذا دمر شيئاً مملوكاً له مما ورد ذكره في المادة ٢١٨ أو ٢٢٠ اذا لم يقصد احداث ضرر لغيره . أو اذا دمر شيئاً من هذه الاشياء معتقداً بحسن نية أنه مملوك له

### المبحث الثاني - في عقاب الجريمة

أحالت المادة فيما يتعلق بالعقاب على المواد الخاصة بالحريق . وعلى هذا يكون عقاب استعمال المواد المفرقة تابعاً لنوع الشيء الذي دمرته هذه المواد فإذا كان مما نص عليه في المادة ٢١٧ ع عوقب بعقوبتها واذا كان مما نص عليه في احدى المواد التالية عوقب بعقوبتها . كذلك يعاقب بالعقوبات المذكورة على حسب الاحوال من وضع مادة مفرقة في شيء ليدمر بها شيئاً مجاوراً له فاذا نشأ عن استعمال المواد المفرقة موت شخص أو أكثر كان موجوداً في مكان الجريمة وقت الانتحار عوقب الجاني بالاعدام

## الفصل الثالث

### في الحريق باهمال

المادة ٣١٥ ع - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخل أو المحلات الأخر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مباني أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان بن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتعلة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشعال سواريج في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً مصرياً

وضع الشارع المصري هذه المادة في باب التخريب والتعيب والاتلاف

وقد انتقدنا هذا الوضع فيما سبق لأنه لا يتمشى مع فكرة الشارع في وضع جرائم الحريق عمداً بين الجرائم التي تصيب الاشخاص والحريق الذي يعاقب عليه القانون في هذه المادة هو الحريق الذي لا يصدر عن ارادة فاعله ولكنه يكون مسبباً عن اهمال وقع منه . لذلك جعل الشارع عقابه متناسباً مع درجة مسئولية فاعله . وقد كان يصح أن لا يعاقب عليه أصلاً لولا أن الشارع أراد أن يلزم الناس اتخاذ كل ما يمكن من وسائل الحيلة عند استخدام النار في منافعهم وأن يدفعوا أذاها ممن حولهم . فإذا قرطوا في ذلك حق عليهم العقاب . أما إذا لم يقع تفريط ولا اهمال وكان شوبوب النار مسبباً عن حادث قهرى فلا مسئولية ولا عقاب

### المبحث الاول — في اركان الجريمة

اركان هذه الجريمة ثلاثة ( أولها ) حصول حريق ( وثانيها ) أن يكون هذا الحريق قد أصاب شيئاً مملوكاً لغير محدث الحريق ( وثالثها ) أن يكون الحريق مسبباً عن اهمال محدثه

#### الركن الاول — حصول الحريق

لا بد في جريمة الحريق باهمال من حصول الحريق فعلاً لان القاعدة في الجرائم التي يعاقب القانون فيها على الاهمال أو الخطأ أن العقاب يكون دائماً مرهوناً بحصول النتيجة السيئة التي هي علة العقاب في تلك الجرائم . فإذا لم تقع هذه النتيجة فلا محل للعقاب لاستحالة تصور الشروع في جريمة ترتكب باهمال لان الشروع يقتضى قصداً جنائياً مصطحباً بيده في التنفيذ والقصد معدوم في مثل هذه الأحوال <sup>(١)</sup>

---

(١) جاردو ٦ ققرة ٢٦٣٩ — جارسون مادة ٤٥٨ ققرة ٣

### الركن الثاني — اتلاف شيء مملوك للغير

لم تتعرض المادة ٣١٥ لبيان حكم الشيء الذى يصيبه الحريق وما اذا كان يشترط أن يكون مملوكا للغير أو لا يشترط فيه ذلك مع أن المادة ٤٥٨ ع الفرنسية التى اقتبس منها الشارع المصرى حكمه اشترطت صراحة أن يكون الشيء مملوكا للغير عملا بقاعدة أن المالك حر فيما يملك . وقد ترتب على سكوت المادة عن هذا المعنى اختلاف المآكم المصرية فى تطبيقها فنها ما قضى بوجود العقاب فى كل الأحوال سواء كان الشيء مملوكا لمحرقه أو غير مملوك له <sup>(١)</sup> . ومنها ما اشترط للعقاب أن يكون الشيء مملوكا لغير محرقه <sup>(٢)</sup>

والظاهر أن رأى الثانى أولى بالاعتبار . فقد بينا عند الكلام على جرائم الحريق عمداً أن الأصل الا يعاقب المالك اذا احرق ملكه عمداً لان له أن يتصرف فيه بكافة وجوه التصرف ومنها الاتلاف . وأن القانون لم يستثن من هذه القاعدة سوى حالتين ( الاولى ) حالة ما اذا كان هذا الملك مسكوناً أو معدداً للسكنى (والثانية) حالة ما اذا احدث المالك عمداً ضرراً لغيره باحراق هذا الملك . واذا تقرر هذا سهل استنتاج حكم القانون فيما يتعلق بالحريق باهمال . فاذا كان الشيء مما لا يعاقب القانون ماله اذا أحرقه عمداً فن الخطأ القول بوجود العقاب حينما يكون الحريق مسبباً عن اهمال المالك . أما فى الحالتين اللتين يعاقب فيهما القانون على الحريق عمداً فان علة العقاب لا تدرك الا فى صورة العمد فقط . ففى حالة احراق المحل المسكون أو المعد للسكنى لا يعاقب القانون على اتلاف المالك لعدائه وانما يعاقب على ما عساه يصيب ساكنى هذا الملك من الضرر بسبب الحريق كما قدمنا . فعلة العقاب هى تلك النتيجة الاحتمالية التى قد تترتب على الحريق . ولكن ترتب العقاب على نتيجة احتمالية

(١) جزئية ميت نمبر ٢١ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٠)

(٢) جزئية شريين ١٢ يوليه ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٥)

لا يتصور الا في الجرائم العمدية لاننا قلنا ان القاعدة في الجرائم التي تكون نتيجة الخطأ أو الإهمال أن العقاب فيها يكون مرهوناً بمحصل النتيجة السيئة التي هي علة العقاب . فاذا لم تقع النتيجة لم يبق محل للعقاب . فلا يمكن اذن أن نرتب العقاب في حالة احراق المحل المسكون باهمال مالكة على ما عساه أن يصيب ساكني ذلك المحل من الاذى بسبب الحريق . واذا كان العقاب على هذا الوجه ممتنعاً كانت البراءة واجبة لأنه لا يبقى للعقاب علة بعد ذلك الا اذا نشأ عن الحريق اصابات أو موت أحد النعمل فان المالك يعاقب في هذه الحالة ولكن لا بالمادة ٣١٥ بل بالمادة ٢٠٨ أو ٢٠٢ على حسب الاحوال

كذلك الحال في الحريق الذي يتعمد فيه المالك الاضرار بالغير فان علة العقاب فيه هي تعمد الاضرار بالغير وهذه العلة لا تتحقق الا في حالة الحريق صمداً اذ لا يتصور أن يكون المالك قد أحرق ملكه باهمال ويكون مع ذلك قد تعمد فيه الاضرار بالغير . ومتى كانت العلة منتهية لم يبق للعقاب محل

ويستفاد من سكوت القانون عن ذكر نوع الشيء الذي يصاب بالحريق ان حكم المادة ٣١٥ ينطبق على احراق كافة الاشياء على اختلاف أنواعها سواء كانت مالا قابلاً أو منقولاً بشرط ان تكون مملوكة لغير محدث الحريق

وقد اختلفت المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بحكم الخادم أو العامل الذي يحرق باهماله شيئاً مملوكاً لخدمته اثناء قيامه بخدمته فمنها ما قضى بالعقوبة بغير تمييز لان الخادم قد احرق شيئاً مملوكاً لغيره ومنها ما قضى بالبراءة لان يد الخادم على اشيائه لخدمته كيد المخدم نفسه فيعتبر الحريق في هذه الحالة كأنه مسبب عن فعل المخدم

وقياساً على هذا الحكم الاخير قضت محكمة العياط الجزئية بان لا عقاب على الزوجة التي تتسبب باهمالها في احراق امتهنة منزلية مملوكة لزوجها لان حكمها حكم الزوج في ذلك <sup>(١)</sup> .

(١) جزئية العياط ٢٤ ابريل ١٩٢٢ (المقامة ٣ عدد ٨٧ ص ١٣٦) — انظر في

### الركن الثالث — الاهمال

هذه الجريمة ليست من الجرائم العمدية فلا يشترط فيها القصد الجنائي .  
ولكن مسبب الحريق لا يعاقب الا اذا أمكن ان ينسب اليه شيء من الاهمال  
في استخدامه للنار في مصالحه الشخصية . فالتقانون لا يعاقب محدث الحريق  
لانه اراد احداثه وانما يعاقبه لانه لم يتخذ العدة اللازمة لمنع حدوثه  
وصور الاهمال كثيرة وكلها صالحة لايجاب العقاب متى ثبت وقوع شيء  
منها لان الشارع المصرى لم يحصر صور الاهمال الموجب العقاب في هذه المادة  
كما فعل الشارع الفرنسى في المادة ٤٥٨ ع ف . ولكنه مع ذلك اقتبس من  
النص الفرنسى صورا معينة من الاهمال يوجب ان تكون هى السبب في حدوث  
الحريق الذى يقع على غير ارادة محدثه . وهذه الصور هى :

اولا — عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو المحلات الأخر  
التي توقد فيها النار . وهذا الفعل في حد ذاته يعده القانون مخالفة ويعاقب  
عليه بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٣٣١ ع . فاذا نشأ عنه حريق عوقب  
مسببه بمقتضى المادة ٣١٥

ثانيا — ايقاد النار في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو  
بساتين بالقرب من كيمان بن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتعلة على  
مواد الوقود . والقانون يعتبر ايقاد النار على هذه الصورة اهمالا في ذاته يستوجب  
العقاب على ما يحدث بسببه من الحريق ولو لم يثبت وقوع اهمال من نوع آخر .  
ومسئلة القرب والبعد في هذه الصورة يجب ان تترك لتقدير المحكمة لان  
القانون المصرى لم ينص على مسافة معينة بخلاف القانون الفرنسى فانه تولى  
بنفسه تحديد المسافة وجعل موقد النار مهنلا اذا أوقدها على اقل من مائة

متر من كيمان التبن الخ

ثانياً — اشعال سوارىخ فى جهة من جهات البلدة . وهذا الفعل فى حد ذاته يعد مخالفة ويعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٢ ع اذا حصل بغير اذن . فاذا نشأ عنه حريق عوقب فاعله بمقتضى المادة ٣١٥ ع

لكن الشارع لم يقتصر على هذه الصور بل اردفها بقوله ( أو بسبب اهل آخر ) . فكل اهل ينشأ عنه حريق يصح اذن ان يكون سبباً لعقاب مرتكبه بغير حصر ولا تحديد . والمحكمة هى التى يوكل اليها فى النهاية تقدير ما اذا كان الاهال المنسوب الى المتهم هو الذى كان سبب شبوب النار وما اذا كان كافياً لايجاب العقاب أو لا

#### المبحث الثانى — فى عقاب الجريمة

يعاقب مسبب الحريق فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٣١٥ ع بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنياً مصرياً

---

## الباب الثالث

### في هتك العرض وافساد الاخلاق

المواد ٢٣٠ - ٢٤١ عقوبات

كانت الشرائع والقوانين القديمة تعنى بتحريم الرذيلة في كافة مظاهرها وأشكالها وتنزل بمركبيها العقاب الشديد حرصاً على الاخلاق العامة وصيانة للفضيلة من أن تمس بها شهوات الافراد . لكن المتأخرين من علماء القانون ورجال التشريع رأوا في ذلك تجاوزاً لحدود التشريع الوضعي . فان ساغ للاديان والاخلاق أن تنصب نفسها حارسة على الآداب الخاصة والعامة لم يميز ذلك للشارع لان للقوانين دائرة غير دائرة الاخلاق وقد ينفقان في أمور ولكنهما يختلفان في أمور أخرى كثيرة . فعلم الاخلاق يصح أن يكون مرشداً للعرف في جميع أحوال الحياة الخاصة والعامة وهادياً له فيما يتعلق بشئونه الشخصية وفي علاقاته مع غيره . ولكن هذا ليس من الممكنات في علم القوانين ولئن كان ممكناً فمن الواجب التحرز منه . لانه لا يجوز أن يكون للقانون سلطة مستمرة في سير الافراد الشخصي اذ لا سبيل الى حمل الناس على احترام أوامره ونواهيه الا بالمقوبة وهذا يستدعي مراقبة الافراد عن كثب للاستيثاق من خضوع الناس لاحكام القانون والعمل بأوامره وتسهيل اقامة الدليل على منتهك حرمانه . ولا سبيل الى ذلك فيما يتعلق بسير الافراد الشخصي الا باتخاذ الوشاة واهل السعاية وتكثير عدد الرقباء والتجسس على أحوال الافراد وأمرار العائلات لكشف خباياها واستطلاع مكنوناتها . وفي هذا من الضرر ما يفوق بكثير الفائدة المرجوة من القانون<sup>(١)</sup>

(١) انظر في هذا المعنى كتاب اصول الشرائع لبتام تعريب المرحوم فتحى زغلول باشا في الكلام على الحد الفاصل بين الاخلاق والقوانين ج ١ ص ٥٨ وما بعدها

لهذا حرص واضعو القوانين الحديثة على عدم التعرض بالعقاب للجرائم الاخلاقية الا في حدود معينة فلم يعاقبوا على الرذائل والآثام لذاتها بل لما يترتب عليها من الضرر بالافراد أو بالمصلحة العامة . والاصل في ذلك أن الافعال الشخصية المحضة لا عقاب عليها الا اذا تعدت الى الغير بالأذى . فاذا كانت بطبيعتها متعدية الى الغير فالاصل فيها أن الرضا معدم للجريمة ومانع من العقاب الا اذا ترتب عليها من طريق آخر اعتداء على حق الغير أو على مصلحة المجتمع<sup>(١)</sup>

وعلى هذا لم يحزم القانون الفرنسي والقوانين التي استمدت منه أحكامها كالقانون المصري من الافعال المنافية للفضيلة سوى الافعال التي ترتكب علناً والافعال التي ترتكب بغير رضا الطرفين أو التي ترتكب على من ليس أهلاً للرضا والافعال التي تنتهك بها حرمة الزوجية والافعال التي يراد بها اغراء الشباب على الفجور

غير أنه لا يزال ببعض القوانين الأخرى أثر من تحريم الرذيلة لذاتها فالقوانين الانجليزية والالمانية والنمسية والجزيرية تعاقب على اللواط ولو وقع بالرضا كما تعاقب على اتيسان البهائم وعلى وطء المحارم ولو بالرضا والقانون الالماني يعاقب ايضاً على اتخاذ القيادة حرفة ومرتزقا والقانون السويسري يعاقب على البغاء

وقد نص الشارع المصري على أحكام جرائم هتك العرض وافساد الاخلاق في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهذا الباب يتضمن خمس جرائم مختلفة وهي

( ١ ) اغتصاب الاناث ( rape, viol )

( ٢ ) هتك العرض ( indecent assault, attentât à la pudeur )

(٣) التحريض على الفسق والفجور (instigation of debauchery, excitation à la débauche)

(٤) الزنا (adultery, adultère)

(٥) الفعل الفاضح العلني (public indecency, outrage public à la pudeur)

## الفصل الأول

### في اغتصاب الاناث

نص القانون على هذه الجريمة في المادة ٢٣٠ ع بقوله (من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة) وقد اختار الشارع التعبير عن هذه الجريمة بلفظ (واقع) وكان القانون القديم يعبر بلفظ اغتصب واللفظ القديم أدل على المعنى المقصود لتضمنه معنى الاكراه بغير حاجة الى الدلالة عليه بكلمة أو عبارة أخرى. وقد اضطر واضع القانون الجديد الى اضافة عبارة (بغير رضاها) اشارة الى ذلك لان الاكراه أو انعدام الرضا ركن من أركان الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة لا توجد بدونها

### المبحث الاول - في أركان الجريمة

هذه الجريمة لا توجد الا بموافقة أنثى بغير رضاها كما تدل عليه عبارة المادة ٢٣٠ وهي مكونة من ثلاثة أركان (١) موافقة أنثى موافقة غير شرعية (٢) انعدام رضا الانثى (٣) القصد الجنائي<sup>(١)</sup>

### الركن الاول - فعل الوقاع

أهم ما يميز جريمة الاغتصاب عن جريمة هتك العرض أن الاولى لا توجد

(١) جارسون مواد ٣٣١ — ٣٣٣ بقرة ١٤

الا اذا حصل الواقع فعلا فلا بد فيها من الايلاج . وهذا لا يصدق طبعا الا على الجريمة التامة أما الشروع فيمكن فيه البدء في تنفيذ فعل بقصد الايلاج ولو لم يتم فعلا<sup>(١)</sup> . ويقول بعض الاطباء الشرعيين أن جريمة الاغتصاب لا يمكن أن تقع على طفل صغير لاستحالة الايلاج بسبب ضيق المكان ولكن هذا لا يصدق الا على الجريمة التامة أما الشروع فيها فممكن ويجب العقاب عليه<sup>(٢)</sup> ولا يقع الاغتصاب المعاقب عليه الا من رجل وفي القانون الانجليزي يعتبر الصبي الذي لم يبلغ الرابعة عشرة غير صالح لارتكاب هذه الجريمة<sup>(٣)</sup> وقد حكم في مصر بألاعقاب اذا اتضح من شهادة الطبيب أن الجاني ليس بمن يشتهون أو ليس فيه قوة التناسل ويدخل في هذا الحكم الغلام الذي لم يبلغ سن الحلم<sup>(٤)</sup>

ولا ترتكب جريمة الاغتصاب الا على أنثى ولا تتم الا بايلاج عضو التذكير في المكان المعد له . أما الايلاج من خلف فلا يعد اغتصابا ولو وقع بغير رضا المرأة بل هو هتك عرض يدخل في حكم المادة ٢٣١ ويعاقب عليه ولو وقع من الزوج اذ ليس ذلك مما يباح له شرعا<sup>(٥)</sup> . واللواطة لا تدخل كذلك في حكم هذه المادة بل تعد هتك عرض معاقبا عليه اذا وقع على كبير باكره أو على صغير ولو بغير اكره وتعتبر فعلا فاضحا منطبقا على المادة ٢٤٠ اذا وقع علانية ولو مع الرضا

ولا يعد الفعل اغتصابا الا اذا وقع على امرأة على قيد الحياة أما الفسق بالاموات — وهو كثير الوقوع بفرنسا — فلا يدخل في حكم المادة ٢٣٠<sup>(٦)</sup>

(١) جارو ٥ فقرة ١٨١٧ — جارسون فقرة ١٥

(٢) جارسون فقرة ١٦

(٣) هاريس ص ١٥٥

(٤) الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٤ ( الاستقلال ٤ ص ٨٥ )

(٥) جارو ٥ فقرة ١٨١٧ — جارسون فقرة ١٧

(٦) جارسون فقرة ١٩

ولا عقاب عليه الا اذا اقترن بانتهاك حرمة القبور (مادة ١٣٨ ع)  
ولا اغتصاب الا اذا كانت الواقعة غير مشروعة فالزوج الذى يواقع  
زوجته صكرها لا يرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ لانه يملك  
مباشرتها شرعاً ولو بغير رضاها <sup>(١)</sup> اما اذا واقمها كرها بعد الطلاق فيختلف  
الحكم بحسب ما اذا كان الطلاق رجعياً أو بائناً . فاذا كان الطلاق رجعياً فهو  
لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضى العدة فلا يحرم على الزوج  
الدخول على مطلقته ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع والواقع ويصير بذلك  
مرجعاً ولو حصل ذلك بغير رضاها <sup>(٢)</sup> أما اذا كان الطلاق بائناً أو أصبح  
كذلك بانقضاء عدة الطلاق الرجعى فيحرم عليه مباشرتها وان فعل بغير رضاها  
عوقب بالمادة ٢٣٠

ويعد مغتصباً من واقع أنثى بغير رضاها ولو كانت خليلته التى تماشره  
معاشرة سفاح <sup>(٣)</sup>

### الركن الثانى — انعدام الرضا

لا اغتصاب الا اذا حصل الواقع بغير رضا الاثنى سواء توصل الجانى الى  
ارتكاب الجريمة باستعمال القوة المادية أو القوة الادبية أو الاكراه أو المباغطة  
أو بالمكر والحيلة .

أما القوة المادية فلا تكون معدمة للرضا الا اذا وقعت على نفس الجنى  
عليها فالقوة التى تستعمل فى كسر الابواب أو النوافذ للوصول الى مكان المرأة  
لا تدخل فى المعنى المقصود هنا اذا سلمت المرأة نفسها بعد ذلك طوعاً واختياراً <sup>(٤)</sup>  
ويجب أن تكون القوة كافية لمنع مقاومة المرأة والا فلا عبرة بها وعلى كل

(١) جازو ٥ ققرة ١٨١٧ — شوفو وهيل ٤ ققرة ١٥٧٩

(٢) مرشد الحيران المواد ٢٣٠ — ٣٣٣

(٣) جازسون ققرة ٢٣

(٤) شوفو وهيل ٤ ققرة ١٥٨٠

حال فلا ينظر الى القوة التي استعملت في ذاتها بل الى الاثر المترتب عليها وهو اكراه المرأة على الفعل بغير رضاها . فاذا لم يكن التسليم نتيجة القوة بل كان برغبة المرأة فاستعمال القوة قبل ذلك لا يكفي لتكوين الجريمة والامر في ذلك كله متروك لتقدير المحكمة <sup>(١)</sup>

ومما يعدم الرضا الصحيح ايضاً استعمال القوة الادبية كالتهديد بشرحيق أو بفضيحة متى كان من أثره سلب المرأة حرية اختيارها <sup>(٢)</sup>

كذلك المباهلة تعدم الرضا الصحيح فالطبيب الذي يواقع انثى على حين غفلة منها أثناء الكشف عليها يعد غاصباً وكذلك يعد غاصباً من توصل الى موقعة امرأة بالمكر والخديعة كأن يدخل رجل في سرير امرأة على صورة تحملها تظنه زوجها <sup>(٣)</sup>

ويعتبر الرضا منعديماً اذا حصل الوقاع خلال نوم الجنى عليها أو وهى في حالة اغماء أو صرع أو فاقدة الشعور بفعل مسكر أو مخدر أو بسبب تنويم مغناطيسى <sup>(٤)</sup>

والجنون معدم للرضا فمن واقع مجنونة عد مقتصباً لها وعوقب بالمادة ٢٣٥<sup>(٥)</sup>. لكن هذا الرأي محل نظر فقد لا يعدم الجنون الارادة الشهوية ولا سيما اذا لم يكن مطبقاً . وقد أحسن القانون الانجليزى اذ نص لهذه الحالة على حكم خاص فلم يشترط للعقاب حصول الاكراه من جهة ولكنه من الجهة الاخرى اعتبر الجنون مانعاً من الرضا الصحيح بقدر ما وعد الفعل في هذه الحالة جنحة لا جناية <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) جاردو ٥ فترة ١٨١٨ — شوفو وهيل ٤ فترة ١٥٨٠  
 (٢) جاردو ٥ فترة ١٨١٨ — شوفو وهيل ٤ فترة ١٥٨٣ — بلانش ٥ فترة ٩٧  
 (٣) جنایات مصر ٥ يونيو ١٩٠٥ ( الاستقلال ٤ ص ٤٤٣ )  
 (١) جاردو ٥ فترة ١٨١٨ — جارسون فترة ٣١ — ٣٧  
 (٥) جارسون فترة ٣٤  
 (٦) هاريس ص ١٥٨

وقد قاس القانون الانجليزي بهذه الحالة حالة وقاع القتيات الصغيريات فجعل وقاع الصغيرة التي لم تبلغ الثالثة عشرة جنائية . فاذا كانت بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة كان الفعل جنحة وهذا كله مع عدم استعمال القوة لأن صغر السن وحده كاف لسلب الرضا أو اضعافه <sup>(١)</sup>

أما القانون المصرى والقانون الفرنسى فليس بهما نص خاص لحكم الوقاع الذى يقع على الصغيرة بغير قوة ولا اكراه . أما فى القانون الفرنسى فلأن جريمة الاغتصاب لا تتصور الامع القوة أو الاكراه فاذا انعدم الاكراه فلا اغتصاب . ولكن هل صغر السن يغنى هنا عن الاكراه ويعتبر وحده مانعاً للرضا ؟ لم يعن الشراح بالنظر الى المسئلة من هذه الوجهة واكتفوا بالقول بأن وقاع الصغيرة بغير اكراه يخرج من حكم مادة الاغتصاب ويدخل فى هنك العرض <sup>(٢)</sup>

والظاهر أن هذا الرأى هو الذى يجب اتباعه فى مصر أيضاً لأن صغر السن ان صح اعتباره معدماً للرضا مع الطفلة غير المميزة فليس الأمر كذلك مع الصبية المراهقة . وما دام القانون لم ينص لهذه الحالة فى مادة الوقاع على عقوبة خاصة تتناسب مع هذه الحالة المتوسطة التى لا يمكن القول فيها بانعدام الرضا تماماً أو بتوفره بتمامه فالواجب عدلاً تطبيق المادة ٢٣٢ الخاصة بهتك عرض الصغيريات بغير قوة ولا تهديد

### الركن الثالث — القصد الجنائى

القصد الجنائى فى هذه الجريمة متلازم مع نفس الفعل لأن استعمال القوة دليل على سوء نية الجانى . غير أنه قد يتصور عقلاً انعدام القصد الجنائى حتى مع

(١) هاريس ص ١٥٧ — ١٥٨

(٢) جارسون قرة ٨٧

استعمال القوة وذلك فيما اذا اعتقد المتهم أن الجنى عليها لم تكن جادة في تمنعها وأنها كانت مدفوعة الى ذلك بعامل آخر غير عدم الرضا عن الفعل ذاته . فاذا ثبت ذلك وجبت التبرئة لانعدام سوء القصد وعلى كل حال فهذه وقائع يترك الامر فيها الى تقدير القاضى <sup>(١)</sup>

وتوجد النية متى أقدم الجانى على فعل الاغتصاب وهو عالم أنه يأتي أمراً منكراً ويستوى بعد هذا أن يكون غرضه قضاء شهوة أو الانتقام أو فض البكارة الخ اذ لا عبرة بالبواعث <sup>(٢)</sup>

### المبحث الثانى — فى الجريمة التامة والشروع

تم الجريمة بمحصول الايلاج كما قدمنا ولكن قد يبدأ الجانى فى تنفيذ جريمة الاغتصاب ثم يحول دون مضيه فيها أسباب خارجة عن ارادته كتمسك الجنى عليها من مقاومته ومنعه من اتمام غرضه أو قدوم أحد الناس لنجدها وفى هذه الحالة تجب معاقبة الجانى على الشروع فى الاغتصاب متى توفرت أركان الشروع من الوجهة القانونية . وقد يعدل الجانى من تلقاء نفسه عن اتمام الجريمة بعد البدء فيها وحينئذ لا يعاقب على الشروع . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون ذلك الفعل الذى لم يتم جريمة أخرى وهى هتك العرض بالقوة ( المادة ٢٣١ ) فاذا لم يكن محل للعقاب على الشروع فى الاغتصاب فلا مانع من المعاقبة على هذه الجريمة الثانية <sup>(٣)</sup>

ولكن كيف يفرق بين الشروع فى الاغتصاب وجريمة هتك العرض ؟ قد يختلط الأمر فلا يعرف ما اذا كان الفعل المادى يمكن أن يوصف بأنه شروع فى اغتصاب أم هتك عرض منطبق على المادة ٢٣١ لان الفعل واحد فى

(١) جارسون فقرة ٤٤

(٢) جاردو ٥ فقرة ١٨١٧

(٣) جاردو ٥ فقرة ١٨١٩

الجريمتين من الوجهة المادية . فاذا رفع شخص ملابس أنثى بالقوة فقد يكون ذلك بقصد الوصول الى مواقعتها أو بقصد هتك عرضها فقط والعبرة في تمييز الأمرين بقصد الجاني فاذا ثبت أنه كان يرى الى الواقعة الفعلية فهو شروع في اغتصاب والا فهو هتك عرض . ولا يجوز الخلط بين الحالتين لأن الجريمتين تختلفان من حيث الاركان والعقوبة فمن المهم اذن التدقيق في معرفة الوصف الحقيقي للفعل . وعلى كل حال فلا يشترط لتوفر الشروع في الاغتصاب أن يكون الجاني قد حاول الايلاج ولم يتمكن منه <sup>(١)</sup>

وتطبيقاً لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه لأجل التمييز بين هتك العرض والشروع في وقاع أنثى بغير رضاها يجب أن ينظر بنوع خاص الى نية الفاعل ومن هذه النية فقط يمكن الحكم فيما اذا كان هناك بدء في التنفيذ أو عمل تحضيرى فقط متى كانت الوقائع المادية مبهمة وقابلة لتأويل مزدوج <sup>(٢)</sup> . وحكم بأنه لا تكفى الأعمال الغير الجلية لتكوين الشروع في جريمة وخصوصاً في مسألة دقيقة كجنائية واقعة أنثى بغير رضاها فاذا كان الفعل الذى أثاره المتهم قاصراً على طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها ليدخلها في زراعة القطن فان ذلك لا يكفى لمعاقبته على الشروع في الجريمة المذكورة <sup>(٣)</sup> . وحكم بأنه اذا جذب المتهم المجنى عليها من يدها ووضع يده على بعض ملابسها ليفسكها بقصد مواقعتها بغير رضاها عد عمله شروعاً في ارتكاب الجريمة لأنه من أعمال البدء في التنفيذ <sup>(٤)</sup>

### المبحث الثالث — في تعدد الزوجات

لا عقاب في القانون المصرى على تعدد الزوجات لأنه مباح في الشريعة

- 
- (١) جازو ٥ فقرة ١٨١٩ — شوفو وهبلى ٤ فقرة ١٥٨٦ — بلانش ٥ فقرة ٩٨ — جارسون فقرة ٤٥ — ٤٩  
 (٢) نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ (الترائع ١ ص ٩١)  
 (٣) نقض ٣٠ مارس ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٥٩)  
 (٤) نقض ٦ فبراير ١٩٢٣ (الحاماة ٣ عدد ٣٢٥ ص ٣٩١)

الاسلامية . لكن المحاكم المصرية اضطرت الى تطبيق المادة ٢٣٠ ع عند ما يكون مرتكب هذا التعدد مسيحياً تحرمه عليه دياناته فمن ذلك أن محكمة جنائيات أسيوط رفعت اليها قضية أتهم فيها قبلى ارثوذكسى بأنه ادعى كذباً أن زوجته متوفاة وتوصل بذلك الى التزوج بأخرى على يد شخص قيل أنه قسيس وطامرها معاشره الأزواج فقضت المحكمة بأن المتهم يعاقب بالمادة ٢٣٠ لأنه توصل بالحيلة الى أغواء الزوجة الثانية بغير رضاها وبقصد جنائى (١) . كذلك حكمت محكمة النقض فى قضية من هذا القبيل بأن المادة ٢٣٠ منطبقة لأن ركن الاكراه المطلوب فيها قد يكون أدنياً وقد ينشأ عن طرق خداع يتخذها الجانى لايقاع المجنى عليها فى الخطأ ولاعبرة بعد هذا بالباعث للجانى على ارتكاب الجريمة سواء كان مجرد ارضاء الشهوة أم الرغبة فى انشاء أسرة جديدة (٢)

### المبحث الرابع - فى عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جريمة، الواقعة أثنى بغير رضاها بالاشغال الشاقة المؤبدة أو الموقته

الظروف المشددة للجريمة - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ على ظرف مشدد للجريمة اذ قالت ( فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كانت خادما بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة )

وأصول المجنى عليها هنا هم من تناسات منهم المجنى عليها تناسلا حقيقياً فلا يدخل فى ذلك الاب بالتبني . أما المتولون تربيتها أو ملاحظتها فهم من وكل اليهم أمر الاشراف عليها سواء كانوا من أقاربها أو من غيرهم وسواء

(١) جنائيات اسيوط ٦ يونيه ١٩١٢ ( المجموعة ١٣ عدد ١٢٧ )

(٢) نقض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٥٩ )

كان ذلك الاشراف اداء لواجب شرعى كاشراف الوصى المعين من الجهة المختصة أو كان صادراً عن تطوع واختيار كاشراف زوج الاخت أو زوج الام الخ ممن لم يندوبوا لذلك شرعاً . والعبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية اذ الغرض من تشديد العقوبة هنا زجر من لم بالمجنى عليها صلة خاصة تهون عليهم ارتكاب الجريمة أيا كان سبب هذه الصلة

وكذلك الحكم بشأن من لم سلطة عليها فلا يقتصر الامر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية بل يتناول الحكم أيضاً من لم على المجنى عليها سلطة فعلية . فالوصى والقيم بدخلان في حكم هذه الفقرة كما يدخل فيها كل من يستمد من ظروف الاحوال سلطة فعلية على المجنى عليها . فقد يكون للم سلطة فعلية على الاثنى ولو لم يكن وصياً أو قياً وكذلك زوج الام وزوج الاخت والاخ وابن العم الخ . ومن هذا القبيل أيضاً سلطة السيد على خادمتيه وسلطة صاحب المصنع على عاملانه لأن سبب التشديد في كل هذه الاحوال راجع الى ما لهؤلاء الاشخاص من قوة التأثير الأدبية على المجنى عليها سواء كانوا يستمدون هذه القوة من سلطتهم القانونية أو الفعلية <sup>(١)</sup> . وانما تجب التفرقة هنا بين الحالتين من وجهة الاثبات فالصفة القانونية تستتبع حتماً وجود السلطة فالتشديد واجب متى كان الجانى وصياً أو قياً . أما السلطة الفعلية فتحتاج الى اثبات خاص ولا يمكن افتراضها ابتداءً فيجب بيان الظروف التى جعلت للجانى على المجنى عليها سلطة فعلية <sup>(٢)</sup> . ولا يهم بعد هذا أن تكون السلطة دائمة أو مؤقتة <sup>(٣)</sup>

أما الخادم بالاجرة فيراد به كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجراً ويكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب

(١) 'شوفو وهيل ٤ فقرة ١٥٩٢ — جارد ٥ فقرة ١٨٣٩

(٢) جارد ٥ فقرة ١٨٣٩

(٣) جارسون فقرة ١٣٤

الجريمة . وليس الامر قاصراً على الخادم الذى يخدم المجنى عليها شخصياً بل يكفى أن يكون الشخص خادماً عند أحد ممن تقدم ذكرهم من أصولها أو المتولين ملاحظتها أو تربتها أو ممن لهم سلطة عليها فالخادم الذى يقتصب خادمة أخرى تشتغل فى منزل سيده يعاقب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ (١)

## الفصل الثانى فى هتك العرض

نص الشارع فى المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ ع على أحكام هتك العرض . فى المادة ٢٣١ نص على حكمه حيث يكون مقترناً بالقوة أو التهديد وفى المادة ٢٣٢ حيث يرتكب بغير قوة ولا تهديد . ويلاحظ أن القانون لا يعاقب عليه فى الحالة الثانية الا اذا كان المجنى عليه صغيراً

الفرق بين هتك العرصه والاغتصاب — والذى يميز هتك العرض عن جريمة الاغتصاب أن الاغتصاب لا يقع الا على أنثى أما هتك العرض فيقع على أى انسان ذكر أو أنثى . وشرط الاغتصاب ان يكون قد حصل الواقع فعلاً اما هتك العرض فلا يشترط فيه ذلك بل يشمل ما دون الواقع من الافعال المنافية للأداب فان حصل الواقع فى المحل المعد له وكانت المجنى عليها أنثى فالفعل اغتصاب منطبق على المادة ٢٣٠ والا فهو هتك عرض ، وعلى هذا يدخل فى هتك العرض الفسق بالانثى فى غير المحل المعد لذلك والفسق بالذكر وكل فعل دون الواقع يقع على أى انسان ذكر أو أنثى . ويلاحظ ان هتك العرض يشمل أيضاً كما تقدم وقاع الصغيرات اذا لم يكن مصحوباً بقوة

الفرق بين هتك العرصه والفعل الفاضح — ويميز هتك العرض عن الفعل الفاضح أن هتك العرض يقع دائماً على جسم وعرض الغير . أما الفعل

الفاضح فيشمل بصفة عامة الافعال التي تقع اخلاقا بالحياء ولو كان وقوعها على نفس مرتكبها ولكن يدخل فيها أيضاً من جهة أخرى أفعال يرتكبها شخص على جسم الغير اذا لم تبلغ من الفحش درجة تستوجب عدها من قبيل هتك العرض . فالحذ الفاصل بين هتك العرض والفعل الفاضح من هذه الجهة ينحصر في درجة الفحش المصاحبة للفعل المرتكب <sup>(١)</sup> وسنزيد هذا البيان وضوحاً عند الكلام على الفعل الفاضح

وعلى هذا يمكن تعريف هتك العرض على وجه العموم ومع ملاحظة الحدود السابق بيانها بأنه كل تعدد مناف للأداب يقع مباشرة على جسم أو عرض شخص آخر <sup>(٢)</sup>

ولا يشترط ان يقع الفعل المنافي للأداب على محل معين من الجسم بل يدخل في جريمة هتك العرض كل عمل مغاير للحياء يقع على شخص المجنى عليه مطلقاً <sup>(٣)</sup>

الركوع المادى — وعلى هذا يكون الركن المادى للجريمة واسع النطاق ولا يمكن حصر الافعال التي يمكن ان تدخل في تعريف هتك العرض وعلى المحاكم أن تقدر ما اذا كان الفعل قد بلغ من الفحش الدرجة التي تجيز اعتباره هتك عرض <sup>(٤)</sup>. وقد حكم بأن اكراه شخص على خلع ملابسه وكشف سوائه رغم ارادته يعد هتك عرض بالقوة منطبقاً على المادة ٢٣١ <sup>(٥)</sup> وبانه يمد هتك عرض بالقوة فعل المتهم الذى يلقي بنتاً بكراً عمرها عشر سنوات على الارض عنوة ويزيل بكارتها بأصبعه <sup>(٦)</sup> وبان نوم المتهم في فراش المجنى عليها ووضع

(١) جـارو ٥ فقرة ١٨٢٠ — انظر في هذا المعنى أيضاً تقض ٢٨ اكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٧)

(٢) جـارو ٥ فقرة ١٨٢٠

(٣) تقض ١٥ فبراير ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٤٤)

(٤) جـارسون مواد ٣٣١ — ٣٣٣ فقرة ٥٣

(٥) تقض ٢٨ اكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٧)

(٦) الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٨٥)

يده عليها رغم ارادتها وجذبها اليه بعد فسقا (هتك عرض) باكره (١) ومن هذا القبيل أيضاً رفع ثياب شخص بالقوة ان كان كبيراً أو بغير قوة ان كان صغيراً وكذا ادخال اليد تحت ثياب فتاة ولمس موضع غفها  
الا انه يشترط في هتك العرض أن يكون الفعل خلا بالآداب الى حد الفحش فالضم بين الذراعين لا يعد هتك عرض (٢) ومن قبيل هذا ما حكمت به محكمة الاستئناف من أن مجرد تقبيل امرأة لا يعد هتكاً لرضها وانما هو مما ينجلها وفيه مفارقة للآداب ولذلك يجب تطبيق المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ (٣) ويعد الفعل هتك عرض ولو وقع على من لا يصون عرضه فكشف سواة امرأة بنى يعتبر هتك عرض اذا حصل رغم ارادتها (٤)

الفصل الجنائي — لا تتوفر جريمة هتك العرض الا اذا وقع الفعل بقصد جنائي ويكون القصد متوفراً متى ارتكب الجنائي الفعل طامساً بأنه يهتك بفعله حرمة الآداب ولا عبرة بعد هذا بالبواعث . وينبغي أن يرتكب هتك العرض بقصد ارضاء شهوة ولكن هذا ليس بشرط في الجريمة بل يعاقب الجنائي ولو كان غرضه مجرد الانتقام أو حب الاستطلاع أو كان مدفوعاً بسوء الخلق (٥) . فاذا مزقت امرأة ثياب أخرى عمداً خلال مشاجرة فكشفت عن سواها تعد مرتكبة جريمة هتك العرض بالقوة . لكن يجب على الأقل أن يكون الجنائي في مثل هذه الحالة قد تعمّد كشف سواة المجنى عليه والا انعدم القصد الجنائي ولم يبق محل للعقاب . وقد حكمت محكمة النقض المصرية

(١) قض ٩ يناير ١٩٠٤ ( الاستقلال ٣ ص ٧ )

(٢) جارسون فقرة ٦١

(٣) الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ ( الاستقلال ٤ ص ٨٨ ) — انظر بعكس ذلك وبأن تقبيل امرأة رغم ارادتها يعتبر هتك عرض الاستئناف ١٨ مايو ١٩٠٤ ( الاستقلال ٣ ص ٢١٨ )

(٤) جارسون فقرة ٦٧

(٥) قض ٢٨ أكتوبر ١٩١١ ( المبدوعة ١٣ عدد ٧ ) — جارسون فقرة ٧٠

في قضية من هذا القبيل براءة شخص مزق ملابس امرأة أثناء مشاجرة لأن المتهم لم يكن يقصد الوصول الى هذه النتيجة بل كان هذا الفعل نتيجة عرضية أو غير مقصودة لحركة وقعت منه لغرض آخر<sup>(١)</sup>

**الشروع في هتك العرض** — سوي القانون في المادة ٢٣١ بين الجريمة التامة والشروع وجعل حكمهما واحداً لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يتميز عادة عن الفعل التام فتمى شرع انسان في هتك عرض آخر فقد ارتكب جريمة هتك العرض بتمامها اذ ليس للجريمة درجات يتميز فيها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام<sup>(٢)</sup> وهذا هو الغرض الذي رعى اليه الشارع بالتسوية بين الفعلين لصعوبة التمييز بينهما في أغلب الأحوال . والى هذا المعنى أشار قاضي الاجالة بمحكمة مصر اذ قرر أن ( ليس لجريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٣١ ع حالة شروعه تميزه عن الفعل التام فتعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة ضد المجنى عليه واتيانه عملاً ينظم شرفه فعبارة « أو شرع في ذلك » المنصوص عليها في هذه المادة الغرض منها بيان هذه النتيجة )<sup>(٣)</sup> ومع هذا ففي الأحوال التي يتصور فيها امكان التمييز بين الشروع والفعل التام لا يكون للتمييز فائدة لأن الشارع قد وضع للعالتين عقوبة واحدة . وينتج عن ذلك ان عدول الجاني عن اتمام جريمة هتك عرض شرع فيها لا يحو جريمة ولا يرفع عنه العقاب<sup>(٤)</sup>

### المبحث الاول — في هتك العرض بالقوة أو التهديد

نصت المادة ٢٣١ على حكم هتك العرض المصحوب بالقوة أو التهديد اذ

(١) تقض ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ ( المجموعة ١٩ عدد ٤ )

(٢) جاردو ٥ فقرة ١٨٢١ — جارسون فقرة ٧٩

(٣) قرار قاضي حالة مصر ٢٧ يناير ١٩٠٨ ( المجموعة ٩ عدد ٣٧ ) — انظر أيضاً

قرار قاضي حالة قا ١٦ ابريل ١٩٠٨ ( المجموعة ٩ عدد ٨١ )

(٤) جاردو ٥ فقرة ١٨٢١ — شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٥٧٤ — بلانش ٥ فقرة ٨٨

قالت ( كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع )

اركان الجريمة - واركان هذه الجريمة ثلاثة (١) فعل مادي مناف للآداب يقع على جسم شخص أو عرضه وقد سبق بيان ذلك (٢) استعمال القوة أو التهديد في ارتكاب هذا الفعل (٣) القصد الجنائي وقد سبق الكلام عليه وتشترك هذه الجريمة مع جريمة الاغتصاب في أن القوة ركن في كل منهما . ولكنهما تختلفان في أن الاغتصاب لا يقع الا على انثى ولا يتم الا بوقاعها فعلا . وليس كذلك هتك العرض فقد يقع من ذكر على ذكر أو من أنثى على أنثى أو من أنثى على ذكر<sup>(١)</sup> ولا يشترط فيه الجماع التام . والاغتصاب لا يتصور وقوعه من زوج على زوجته لكن هتك العرض متصور في هذه الحالة اذا فسق بها كرها في غير المحل المعد لذلك<sup>(٢)</sup>

القوة والتهديد - والقوة هي الركن المميز لهذه الجريمة وقد ورد ذكرها بالمادة صراحة . على أنه لا يشترط أن تكون القوة مادية فقد قرن الشارع بلفظ القوة التهديد وفي ذلك دلالة على أن القوة الادبية كافية لتكوين الجريمة . وقد ذهب الشراح والمحاكم الى أبعد من هذا والمعول عليه عند الجميع أن جريمة هتك العرض توجد متى ارتكب الفعل ضد ارادة المجنى عليه أو بغير رضاه<sup>(٣)</sup> وبذلك يتساوى ركن الاكراه في جريمتي الاغتصاب وهتك العرض رغم اختلاف النص في المادتين . وعلى هذا يدخل في حكم القوة أو التهديد هنا الاكراه الأدبي والمباغطة والمسكر والحيلة وكل ما من شأنه سلب الرضا الصحيح

(١) جارسون فقرة ١١٢  
(٢) جاردو ٥ فقرة ١٨٣٢ — شوفو وميلي ٤ فقرة ١٥٧٦ — بلانش ٥ فقرة ١٠٧ — جارسون فقرة ١١٣  
(٣) جاردو ٥ فقرة ١٨٣٣ — جارسون فقرة ١١٤ — سيري ١٨٨٥ — ١ —

وتطبيقاً لهذا حكمت محكمة النقض المصرية بأن القوة اللازمة لتوفر  
هتك العرض طبقاً للمادة ٢٣١ هي القوة بأعم معانيها ومن ثم ينطوى تحتها  
حالة عدم الرضا فهتك عرض شخص حالة نومه يدخل تحت نص المادة ٢٣١ ع<sup>(١)</sup>  
وحكم أيضاً بأنه لا يشترط لتوفر جريمة هتك العرض باكره استعمال  
القوة المادية بل يكفي فيها حصول الفعل بغير رضا المجنى عليه سواء كان بطريق  
الحيلة أو المباغطة<sup>(٢)</sup>

وحكم بأنه يعد من قبيل الاكراه المنصوص عليه في جرائم هتك العرض  
دخول رجل في سرير امرأة نائمة بطروف تجعلها تظنه زوجها<sup>(٣)</sup>  
عقاب الجريمة — تمايز الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ مرتكب الجريمة  
المنصوص عليها فيها بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

الظروف المشددة — نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ على ظرفين  
مشددين لجريمة هتك العرض بالقوة (اولها) أن يكون عمر من وقعت عليه  
الجريمة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة (والثاني) أن يكون مرتكب الجريمة  
من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ ع  
وحكمة جمل الطرف الأول ظرفاً مشدداً أن صغر المجنى عليه اذا اقترن  
به استعمال القوة من جانب الجاني يضاعف قوة المقاومة كثيراً ويجعل المجنى  
عليه فريسة لشهوات الجاني

أما الطرف الثاني وهو المتعلق بصفة الجاني أى كونه من أصول المجنى  
عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته الخ فقد سبق الكلام عليه في جريمة  
الاغتصاب

(١) تقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٥) انظر أيضاً تقض ١٣٠ أكتوبر  
١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٩٦) وجريدة اسوان ١٥ مايو ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد  
١٠٥)

(٢) تقض ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١)

(٣) جنائيات مصر ٥ يونيو ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٤٣)

فاذا اقترنت الجريمة بظرف من الظرفين المذكورين جاز ابلاغ مدة العقوبة الى الحد الأقصى المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ أن ابلاغ العقوبة الى الحد الأقصى وارد على سبيل الجواز فيجوز للمحكمة الحكم بأقل من الحد الأقصى ولو لم توجد ظروف مخففة

فاذا اجتمع الظرفان معاً يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة

المبحث الثاني — في هتك العرض بغير قوة ولا تهديد

المادة ٢٣٢ ع ( كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس )

ارتكابه الجريمة — وأركان هذه الجريمة ثلاثة ( ١ ) فعل منافی للأداب يقع على جسم المجنى عليه ( ٢ ) أن تكون سن المجنى عليه أقل من أربع عشرة سنة ( ٣ ) القصد الجنائي

سن المجنى عليه — فالركن المميز لهذه الجريمة هو صغر سن المجنى عليه ولم يشترط القانون هنا استعمال القوة أو التهديد بل جعل أساس المسؤولية والعقاب صغر السن وعده قرينة قانونية قاطعة على انعدام الرضا الصحيح فلا يفيد المصالحح عليه هنا دفاعه بأنه لم يستعمل القوة أو التهديد أو المباغتة أو الخيلة أو الخداع وان وقوع الفعل كان برضا المجنى عليه لان ذلك لا يعتد به هنا بل يفترض قانوناً ان المجنى عليه كان ضعيف الارادة وأن رضاه كان مشوباً باكراه أدبي<sup>(١)</sup>

وقد أضاف الشارع الى النص السابق المستند من القانون الفرنسي نصاً خاصاً بحالة ارتكاب جريمة هتك العرض على شخص طقل لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وجعل العقوبة في هذه الحالة الأشغال الشاقة المؤقتة . وعلى هذا يكون عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره ركناً لجريمة خاصة عقابها

يختلف عن عقاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى لا ظرفاً مشدداً لتلك الجريمة ولو أن سياق المادة قد يوم ذلك لان صغر السن ركن عام في الجرائم الداخلة في حكم المادة ٢٣٢ فلا يمكن اذن أن يكون ركناً وظرفاً مشدداً في آن واحد . وحكمة وضع عقوبة خاصة لهذه الحالة أشد من عقوبة الجريمة الواردة في الفقرة الأولى أن الرضا في سن الطفولة لا حكم له أصلاً لانعدام التمييز والارادة . ولذلك جعل الشارع سن الطفولة قرينة قاطعة على انعدام الرضا بكل مظاهره ودرجاته

والركن المادى في الجريمتين السالفتي الذكر لا يقتصر على ما دون الواقع في حالة الاناث بل يشمل حالة الواقع أيضاً لأن الرأى الممول عليه في فرنسا وجوب اخراج وقاع الصغيرات غير المصحوب بالقوة من حكم مادة الاغتصاب وادخاله في حكم مادة هتك العرض بغير قوة ولا تهديد لأن جريمة الاغتصاب لا تكون الا مع القوة والفرس أنها غير موجودة في الحالة التي نحن بصدددها وقد سبقت الاشارة الى ذلك <sup>(١)</sup> . غير أن هذا الرأى لا يسلم من النقد لأن الرضا كما ينعدم بالقوة وما في حكمها كذلك ينعدم بعدم أهلية المجنى عليه للرضا . ولم يمانع الشراح الفرنسيون في ادخال وقاع المجنونة في حكم مادة الاغتصاب فلا محل بعد هذا للتحرج من ادخال وقاع الصغيرة في حكم تلك المادة . الا أن هذا الاعتراض النظرى يتضاءل قيمته أمام الصعوبة العملية التي تعرض تطبيق مادة الاغتصاب على حالة وقاع الصغيرة المراهقة لأن الرضا في حالتها غير منعدم تماماً بل هو ناقص فقط لافتراض أنه مشوب بشيء من الاكراه الادبى ولهذا كان تطبيق المادة ٢٣٢ على ما فيه من العيوب النظرية أقوم من الوجهة العملية

فاذا بلغ الصغير سن الرابعة عشرة أو جاوزها ولم تكن الجريمة الواقعة عليه مصحوبة بقوة أو تهديد فلا محل للعقاب لأن افتراض انعدام الرضا يزول

بتقدم السن ودخول المجنى عليه في طور الرشد والتمييز<sup>(١)</sup>

ويلاحظ الا محل للعقاب على هتك عرض الصغير الذي لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره الا اذا كان الفعل غير مشروع في ذاته أما اذا كان مشروعاً كما لو كان صادراً من الزوج في حدود المتنازع المباح له شرعاً فلا عقاب ولو كان سن الزوجة دون الرابعة عشرة

عقاب الجريمه — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ بالحبس فاذا كان المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

الظروف المشروء — نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣٢ على ظرف مشدد للعقوبة وهو أن يكون الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ أى أن يكون من أصول المجنى عليه أو المتولين تربته أو ملاحظته الخ . وجعلت العقوبة في هذه الحالة الاشغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ أن هذا الظرف المشدد قاصر على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٣٢ ولا يشمل الجريمة التي ترتكب على من لم يبلغ السابعة من عمره لأن سياق المادة لا يفيد ذلك . فالعقوبة واحدة في هذه الحالة الأخيرة سواء كان مرتكب الجريمة على الطفل من أصوله الخ أو لم يكن كذلك وهذا بما يعيب ترتيب وضع المادة ولما كانت سن المجنى عليه ركناً جوهرياً في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة وجب أن ينص في الحكم على سن المجنى عليه والا كان الحكم باطلا ووجب نقضه<sup>(٢)</sup> . وتحسب السن في هذه الحالة طبقاً لسنة الهجرية<sup>(٣)</sup>

وقد فسرت محكمة النقض عبارة (خادم بالاجرة) بمناسبة تطبيق المادة ٢٣٢ بقولها (انه وان كانت عبارة خادم بالاجرة الواردة في المادة ٢٣٠ ع لا يصح

(١) جارسون ققرة ٨٩

(٢) نقض ٢٤ يناير ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١١١) انظر أيضاً نقض ٨ ابريل ١٨٩٩ (القضاء ٦ ص ٢٢٦)

(٣) نقض ٥ ابريل ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٢٦)

ان تتناول كل فرد يشتغل بالاجرة للمجنى عليها أو لمن لهم سلطة عليها الا أنه يدخل تحتها الاشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزل المجنى عليها أو منزل أحد من لهم سلطة عليها والذين يجدون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات المأجورة التي يقومون بها فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تتيسر لغيرهم فالعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ ع تنطبق على الخادم في قهوة الذي يهتك عرض ابنة صاحب القهوة<sup>(١)</sup>

## الفصل الثالث

### في التحريض على الفسق والفجور

المادة ٢٣٣ ع — كل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو أنثا أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس هذه المادة تنص على جريمة مستقلة عن الجرائم السابقة والغرض الأصلي منها معاقبة القوادين الذين يجمعون بين الناس على فاحشة ولا نزاع في أن من يتخذ القيادة حرفه ومرزقا يقع تحت طائلة هذه المادة ولكن هل النص قاصر على هذه الحالة فقط أم يتناول كل من يحرض على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعد عليه ولو لم يؤثر عليه أو يتخذه حرفه له ؟ ذلك موضع خلاف بين المحاكم والشرح في فرنسا

أما المحاكم فكانت في بادئ الامر تحمل المادة ٣٣٤ المقابلة للمادة المصرية على أوسع معانيها فلم تطبقها على القوادين فقط بل على كل من يعمل على افساد اخلاق الشباب ولو كان ذلك لارضاء شهواته الشخصية<sup>(٢)</sup>. ثم تحولت عن هذا

(١) نقض ٢٦ أغسطس ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٢٧)

(٢) دالوز تحت عنوان (Attentats aux mœurs) فقرة ١٣٨ و ١٣٩

الرأى وقصرت تطبيقها على القوادين<sup>(١)</sup>. ثم عدلت مرة أخرى وسماحت سبيلا وسطا واشترطت لتطبيق المادة وجود وسيط يجرى على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعد عليه أيا كان هذا الوسيط ولو لم يكن مأجورا وبذلك يصبح نص المادة غير قاصر على القوادين فقط بل يشمل كل من يسعى لارضاء شهوة الغير بتحريض الشباب على الدعارة ولا يمنع العقاب ان يكون قد أخذ لنفسه من الفسق نصيبا فيدخل في حكم المادة من يجمع الشباب على فاحشة ويشاركهم فيها أما من يسعى في افساد الشباب ارضاء لشهواته الشخصية فقط فلا عقاب عليه<sup>(٢)</sup>. ثم تحولت عن ذلك مرة أخرى الى عدم اشتراط الوسيط لكنها فرقته بين حالتين حالة يرتكب فيها المحرض أعمال الفحش على نفسه أو على غيره أمام الشباب وهذه أدخلتها في حكم المادة لأنها ضرب من التحريض على الفسق والفجور ، وأخرى يرتكب فيها الجاني أعمال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين وهذه أخرجتها من حكم المادة ولم تعاقب عليها لأنها من نوع الاغواء الذى يراد به تحقيق شهوة شخصية وهذا النوع لا عقاب عليه الا اذا دخل في حكم مادة من المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ السابق الكلام عليها ويظهر ان هذا هو ما استقر عليه رأى المحاكم فى فرنسا<sup>(٣)</sup>

أما الشراح فمنهم من يوافق على عدم قصر المادة على القوادين فقط ولكنه يرى وجوب الوسيط على أية صورة مع التسليم بأن المادة لا تنطبق على من يجرى الشبان على الفجور ارضاء لشهواته الشخصية فقط<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من يرى رأى المحاكم الاخير ويجعل المادة منطبقة على حالتين استفتجا من الفاظ المادة ( الاولى ) حالة الوسيط أيا كان نوعه الذى يساعد

(١) دالوز تحت العنوان السابق ققرة ١٤١

(٢) دالوز ١٨٥٥ — ١ — ١٨٦٩ و ٢٢١ — ٥ — ١٨٨١ و ٢٢٩ — ١ — ٩١

(٣) انظر فى معنى ما تقدم جارسون مادة ٣٣٤ — ٣٣٥ ققرة ١٨ — ٥٦

(٤) جارسون ققرة ٥٧ — شوفو وهيل ٤ ققرة ١٥٣٥

الشبان على الفسق والفجور أو يسهله لهم لأن فكرة التسهيل أو المساعدة تفيد أن العمل يعمل لمصلحة الغير و ( الثانية ) حالة الشخص الذي يجرى الشبان على الفسق سواء كان ذلك لارضاء شهوة الغير أو شهوته الشخصية لأن الفعل في صورتيه تحريض ولكن يجب قصر هذه الحالة على الشخص الذي يرتكب أعمال الفحش على نفسه أو على غيره بحضرة الشبان اما الذي يرتكب أفعال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين فلا يعد فعله تحريضاً بل اغواء ، ولا يدخل فعله في حكم المادة ٣٣٤ ( ٢٣٣ ع ) والا تناقضت هذه المادة مع احكام المواد السابقة عليها <sup>(١)</sup>

ومنه من يرى وجوب اطلاق حكم المادة وتطبيقها على كل من يعمل على افساد أخلاق الشباب بالتحريض أو المساعدة أو التسهيل سواء كان ذلك لارضاء شهوة الغير أو شهوته الشخصية بلا تمييز بين حالة وأخرى ويعتمد في ذلك على عموم نص المادة <sup>(٢)</sup> . وأهم ما يعترض به على هذا الرأي الاخير انه يقع التناقض بين حكم هذه المادة واحكام المواد السابقة عليها فان من يهتك عرض صبي أو صبية يزيد صمرها على أربع عشرة سنة بغير قوة ولا تهديد لا عقاب عليه كما تقدم فكيف يمكن أن تتناول المادة ٢٣٣

والواقع أن عبارة المادة واسعة النطاق وليس الغرض منها معاقبة القوادين فقط والا لتعين عقابهم في كل الاحوال وانما الغرض منها حماية الشباب من عدوى الفساد ومعاقبة كل من يتعرض لافساد أخلاقهم أي كانت صفته فقصرها اذن على حالة القوادين تخصيص بغير مخصص . وانما يجب من الجهة الاخرى أن يراعى في تفسيرها عدم التعارض مع النصوص السابقة عليها فلا يجوز أن يدخل في حكمها من يسعى الى اغواء الشباب ارضاء لشهوته الشخصية . وربما كان رأى جارو في ذلك أوجه الآراء جميعاً هو أيضاً والرأي الاخير للمحكمة الفرنسية

(١) جارو ٥ فترة ١٨٥١

(٢) بلانش ٥ فترة ١٤٢

## المبحث الاول - فى اركان الجريمة

لهذه الجريمة أربعة أركان (١) الركن المادى وهو فعل التحريض أو التسهيل أو المساعدة (٢) الاعتقاد على ذلك (٣) صغر سن المجنى عليه (٤) الركن الادبى<sup>(١)</sup>

### الركن الاول - التحريض والتسهيل والمساعدة

يعاقب بهذه المادة كل من حرض الشباب على الفسق والفجور أو ساعدهم على ذلك أو سهل لهم سبيله . وطرق التحريض والتسهيل والمساعدة لا تدخل تحت حصر . فيدخل فى ذلك من يجلب الفتيات القاصرات الى بيوت الدعارة ومن يسهل لمن ذلك<sup>(٢)</sup> . ومن ينقل الفتيات من منزل بغاء الى منزل آخر<sup>(٣)</sup> وصاحبة المنزل التى تقبل عندها فتيات قاصرات<sup>(٤)</sup> . ومن يؤجر غرفة مفروشة لترتكب فيها افعال الفسق والفجور مع الفتيات القاصرات<sup>(٥)</sup> . ومن يحرص الفتيان على غشيان مواخير الفسق . والام التى تسهل لبنتها معاشره الفساق<sup>(٦)</sup> ويدخل فى التحريض مجرد التشجيع بالقول اذا كان من شأنه دفع الشباب الى سلوك سبل الفجوة<sup>(٧)</sup>

لكن يجب فى كل هذا أن يكون بين التحريض وفساد اخلاق الشباب رابطة السببية المباشرة فلا يدخل فى حكم المادة التاجر الذى يبيع اثاماً لفرض منزل يرتكب فيه الفسق مع الشباب<sup>(٨)</sup> غير انه لا يشترط من الجهة الاخرى

(١) قانون جازو ٥ فقرة ١٨٤٧

(٢) دالوز ١٩٠٢ — ١ — ٢٠٧

(٣) دالوز ١٨٦٧ — ٥ — ٣٠

(٤) دالوز ١٨٧٢ — ٥ — ٣٧

(٥) دالوز ١٨٥٥ — ١٠ — ٤٤

(٦) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٢٣٤

(٧) جازو ٥ فقرة ١٨٥٤

(٨) جازسون فقرة ٨٥

لتمام الجريمة ان تكون اخلاق الشباب قد فسدت فعلاً<sup>(١)</sup> . ولا يغير من وجه الجريمة ان تكون اخلاق المجنى عليه فاسدة من قبل<sup>(٢)</sup> وقد حكم بأن تحريض الشبان على الفسق والفجور لا ينحصر في اللذة الجنسية فقط بل يشمل أيضاً افساد الاخلاق بأية طريقة كانت فالألب الذي يرسل ابنته مراراً لترفص في محلات الملاهي حيث كانت تجالس الرجال وتعاقف الحمر يجوز عقابه بالمادة ٢٣٣ و ٢٣٤<sup>(٣)</sup>

### الركن الثاني — العادة

هذه الجريمة من جرائم الاعتياد فلا تتكون الا بتكرار الفعل المعاقب عليه . ويكفي أن تتكرر وقائع الافساد في أزمنة مختلفة ولا يشترط بعد هذا أن يتعدد المجنى عليهم فتحريض فتاة واحدة على الفسق والفجور يقع تحت طائلة المادة ٢٣٣ اذا تكررت معها افعال التحريض<sup>(٤)</sup> . وتتكون العادة بوقوع الفعل مرتين على الأقل<sup>(٥)</sup> فالفعل الواحد الذي يقع في زمن واحد لا يكون العادة ولو تعدد المجنى عليهم فمن يقدم لشخص فتاتين معاً ليفسق بهما لا تنطبق عليه المادة<sup>(٦)</sup> . ولا يشترط تعدد الاشخاص الذين يقدم لهم الشباب للفسق والفجور فمن يقدم عدة فتيات على مرات مختلفة لشخص واحد يعاقب بالمادة ٢٣٣<sup>(٧)</sup>

ويلاحظ أن كلمة (عادة) الواردة بالمادة ٢٣٣ منصبة على جميع طرق الافساد من تحريض ومساعدة وتسهيل لا على التحريض فقط كما قد يفهم من سياق النص

(١) جاردو ٥ فقرة ١٨٥٨ — بلانش ٥ فقرة ١٥٦

(٢) جارسون فقرة ٨٧

(٣) نقض ٢٢ مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٧١)

(٤) نقض ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٤٦)

(٥) جارسون فقرة ٩٣

(٦) دالوز ١٨٦١ — ٥ — ٣٤

(٧) دالوز ١٨٥٣ — ٥ — ٣١

### الركن الثالث — السن

يشترط لوقوع الجريمة أن يكون التحريض واقعاً على شبان لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة ذكوراً كانوا أو إناثاً . فقصر المجنى عليهم شرط في تحقق الجريمة ويجب على المحكمة أن تتحقق من سن المجنى عليه قبل تطبيق المادة سواء بالاطلاع على شهادة ميلاده أو بكشف الاطباء أو بأية طريقة من طرق الاثبات الاخرى . وإلزامى الاخير في تقرير السن للمحكمة عند انعدام الدليل القاطع<sup>(١)</sup>

### الركن الرابع — القصد الجنائي

الممول عليه أن هذه الجريمة من الجرائم المتعمدة أي التي يشترط فيها القصد الجنائي ويتوفر هذا القصد متى علم المتهم أنه يتعامل مع فتاة أو فتى قاصر<sup>(٢)</sup> فإذا كان يجهل السن الحقيقية للمجنى عليه فلا عقاب لانعدام القصد الجنائي . أو الاصل أنه يجب على النيابة اثبات علم المتهم بقصر المجنى عليه ولكن بعض المحاكم في فرنسا قلبت وضع الاثبات وفرضت علم المتهم بصغر سن المجنى عليه وحملة مسؤولية خطئه في عدم التحقق ابتداء من سن المجنى عليه<sup>(٣)</sup> وعلى هذا المبدأ جرت محكمة النقض المصرية في حكم لها قررت فيه أن ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع بجهله سن المجنى عليه الحقيقية ما لم يثبت ان جهله كان نتيجة خطأ أو قعته فيه ظروف استثنائية لا يمد مسئولاً عنها<sup>(٤)</sup> . كما انه ليس له ان يتمسك بان

(١) جارسون فقرة ١٠٤

(٢) جارسون ٥ فقرة ١٨٥٧

(٣) دالوز ١٩٠٢ — ١ — ٥٢٨

(٤) نقض ١١ مارس ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٩٤ )

المجنى عليها - وهي فتاة لا تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها - بيدها تذكرة من البوليس تبين لها مباشرة الدائرة (١)

### المبحث الثاني - في عقاب الجريمة

يماقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع بالحبس  
الظروف المشددة - نصت المادة ٢٣٤ على طرف مشدد للجريمة المنصوص  
عليها في المادة ٢٣٣ هو أن يكون التحريض أو المساعدة أو التسهيل واقعاً  
ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ ع وجعلت العقوبة في هذه  
الحالة السجن من ثلاث سنين الى سبع  
وقد حكم تطبيقاً لهذه المادة بأن الزوج الذى يتعرض لافساد اخلاق  
زوجته القاصر تنطبق عليه المواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٠ فقرة ثانية اذ للزوج  
سلطة على زوجته بالمعنى المقصود من المادة ٢٣٠ ع (٢)

## الفصل الرابع في الزنا

للزنا في قانون العقوبات معنى اصطلاحى خاص فلا يشمل كل الاحوال  
التي يطلق عليها هذا الاسم في الشريعة الاسلامية بل هو قاصر على حالة زنا  
الشخص المتزوج حال قيام الزوجية فعلاً أو حكماً وتكاد الشرائع الحديثة  
جميعاً - ما عدا القانون الانجليزى - تعد الزنا بهذا المعنى جريمة قائمة بذاتها  
لان فيها انتهاكاً لحرمة الزوجية . أما في القانون الانجليزى فالزنا جريمة مدنية  
تبيح طلب التطلاق

(١) انظر الحكم السابق وجارسون فقرة ١١٢

(٢) نقض ٦ مارس ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢١٩)

وأحكام الزنا في القانون المصرى مستمدة من القانون الفرنسى ( المواد ٢٣٦ — ٣٣٩ ع ف ) وقد جرى الشارع المصرى على نهج الشارع الفرنسى فى اعتبار الزنا جريمة ذات صفات خاصة . فمن ذلك أنه عاق محاكم مرتكبها على شكوى الطرف الآخر فى الزواج ( ٢٣٥ و ٢٣٩ ع ) فليس للنياابة العمومية ان تقيم الدعوى من تلقاء نفسها لان الجريمة وان كانت جريمة واقعة على المجتمع الا انها من جهة أخرى تمس أولا وبالذات حقوق الطرف المأجنى عليه . فلهذا ولما يترتب على رفع دعوى الزنا من الاضطراب فى نظام الاسرة لم يطلق الشارع للنياابة الحرة فى المحاكمة وطلب العقاب<sup>(١)</sup> الا اذا تفرع عن جريمة الزنا جريمة أخرى فيجوز للنياابة فى هذه الحالة رفع الدعوى العمومية بهذه الجريمة الاخرى ولو ان الزوج لم يبلغ عن دعوى الزنا . فيجوز للنياابة مثلاً ان ترفع الدعوى العمومية عن جريمة الفعل الفاضح العلنى اذا كان الزنا قد ارتكب فى محل عموى<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك انه فرق فى الحكم بين زنا الزوج وزنا الزوجة من أربعة وجوه ( أولها ) أن الجريمة لا تقوم بالنسبة للزوج الا اذا زنى غير مرة فى منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدها لذلك أما الزوجة فيثبت زناها بمرة واحدة مع أى رجل وفى أى مكان ( وثانيها ) أن الزوجة اذا زنت تعاقب بالحبس مدة اقصاها سنتان أما الزوج فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ( وثالثها ) أن الزوج أن يعفو عن زوجته بمد الحكم عليها أما الزوجة فلم ينص على ان لها ان تعفو عن زوجها اذا حكم عليه<sup>(٣)</sup> ( ورابعها ) ان الزوج يعذر اذا قتل زوجته حال تلبسها بالزنا ويخفف عقابه ( مادة ٢٠١ ع ) اما الزوجة فلا عذر لها فى مثل هذه الحالة<sup>(٤)</sup>

(١) جaro ٥ فقرة ١٨٨٤

(٢) دالوز ١٨٥٧ — ١ — ٣٤٥ و ١٨٥٩ — ٥ — ١٨

(٣) أنظر مع ذلك استئناف اسبوت ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ( المجموعة ٢٢ عدد ٥٦ )

(٤) جلاو ٥ فقرة ١٨٧٠

## المبحث الاول — فى اركان الجريمة

لجريمة الزنا على وجه العموم ثلاثة اركان (١) وقوع وطء غير مشروع  
(٢) حال قيام الزوجية (٣) بقصد جنائى (١)

### الركن الاول — الوطء

لا توجد جريمة الزنا الا بحصول الوطء فعلا اما الصلات الاخرى غير  
المشروعة واعمال الفحش فيما دون الوطء والخلوة غير المقرنة بوطء فلا تكفى  
لتكوين الجريمة ولا يمد ذلك كله شروطا فيها لان جريمة الزنا لا تتصور الا  
قائمة فلا شروع فيها ولا عقاب على البدء فى تنقيذها (٢). على ان الوطء فى  
ذاته كاف ولو وقع من صبي لم يبلغ الحلم أو من شخص فقد قوة التناسل أو  
كانت المزنى بها قد بلغت سن الاياس اذ ليس الغرض من العقاب منع اختلاط  
الانساب بل صيانة حرمة الزواج (٣)

### الركن الثانى — قيام الزوجية

يجب ان يكون الفاعل الاصلى للجريمة مرتبطا بمعقد زواج صحيح فالزنا  
قبل الزواج لا عقاب عليه ولو حملت منه المرأة ولم تضع الا بعد زواجها  
كذلك لا عقاب ولو كانت المرأة مخطوبة (٤) بل يجب أن يقع الزنا حال قيام  
الزوجية الصحيحة فعلا أو حكما فاذا كان النكاح فاسدا أو باطلا فلا عقاب  
على ما يقع خلاله من الزنا (٥). كذلك لا عقاب على الزنا الذى يقع بعد انحلال

---

(١) جارسون مواد ٣٣٦ — ٣٣٧ فقرة ٦ — جارد ٥ فقرة ١٨٧٢

(٢) جارد ٥ فقرة ١٨٧٣

(٣) جارسون فقرة ٨

(٤) شوفو وميلى ٤ فقرة ١٦٠٨

(٥) جارد ٥ فقرة ١٨٧٤ — جارسون فقرة ١٥

رابطة الزوجية بالطلاق<sup>(١)</sup>. لكن تجب التفرة هنا بين الطلاق الرجعى والطلاق البائن فاذا زنت الزوجة وهى فى عدة طلاق رجعى كان لمطلقها طلب محاكمتها وذلك ما يستفاد بالقياس على احكام الشريعة الاسلامية لان الطلاق الرجعى عند الشرعيين لا يؤثر على شىء من الحقوق المترتبة على عقد الزواج ما دامت المرأة فى العدة وكان قصد الزوج المراجعة<sup>(٢)</sup> ففى هذه الحالة يعتبر الزواج قائماً حكماً ويجوز اذن للزوج طلب محاكمة زوجته على جريمة الزنا التى ترتكبها خلال العدة اذا كان ينوى مراجعتها على الأقل . أما اذا كانت قد زنت والزوجية لا تزال قائمة فعلاً فلانزاع فى أن له أن يطلب محاكمتها فى عدة الطلاق الرجعى اذا كان قد طلقها بعد الزنا . فاذا انقضت عدة الطلاق الرجعى أو كان الطلاق بائناً من أول الأمر سقط حقه فى التبليغ<sup>(٣)</sup> أما اذا بلغ والزوجية قائمة ثم طلق بعد ذلك فالطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة سواء كان رجعياً أو بائناً<sup>(٤)</sup> وأما اذا زنت الزوجة بعد طلاق بائن فلا سبيل للزوج عليها ولو حصل الزنا خلال أيام العدة<sup>(٥)</sup>

### الركن الثالث — القصد الجنائى

لا عقاب الا اذا حصل الزنا بقصد جنائى ويعتبر القصد متوفراً متى ارتكب الجائى الفعل عالماً أنه متزوج وانه يواصل شخصاً غير قرينه فى الزواج<sup>(٦)</sup> . فاذا كان يجهل أنه متزوج أو اعتقد أنه يواصل شخصاً تحل له

(١) جارسون فقرة ١٠

(٢) انظر الجزء الاول من شرح الاحوال الشخصية للاستاذ زيد بك ص ٣٢٠ — ٣٢٢

(٣) جزئية اليوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ١٥٠ ) واستئناف قنا ٤ يولية سنة ١٩٠٧ ( المجموعة ٩ عدد ٥٠ ) انظر مع ذلك حزية بنى سويف ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ ( المحاماة ٣ ص ٢٩٢ عدد ٢٢٢ ) وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً فى ١١ مارس سنة ١٩٢٣ ( المحاماة ٣ ص ٤١٩ عدد ٣٥٠ ) .

(٤) قنص ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ( المجموعة ٧ عدد ٧ )

(٥) جارسون فقرة ١٠

(٦) جارو ٥ فقرة ١٨٧٦

مواصلته شرعاً كما لو ظنت الزوجة أنها تسلم نفسها لزوجها لا لأجنبي فلا عقاب . وكذلك لا عقاب اذا اعتقد المتهم بحسن نية أنه قد أصبح في حل من رابطة الزوجية كما لو اعتقدت الزوجة أن زوجها الغائب قد مات <sup>(١)</sup> . ولا مسئولية اذا وقع الفعل بغير رضا المتهم كما لو اكرهت الزوجة على تسليم نفسها لأجنبي اغتصبها بالقوة أو التهديد <sup>(٢)</sup>

**مبرم الزوج** — هذه هي الأركان المشتركة بين جريمتي الزوج والزوجة الا أنه يشترط لتوفر جريمة الزوج وجود ركن رابع وهو تكرار الزنا في منزل الزوجية بالمرأة أعدها لذلك ( المادة ٣٣٩ ع ) فاذا زنى الزوج مرة واحدة فلا عقاب عليه ولو كان ذلك في منزل الزوجية بل لا بد لعقابه من ثبوت أنه كان على اتصال مستمر بالمرأة التي أعدها لذلك . ولكن لا يشترط في المبنى بها أن يكون الزوج قد أحضرها لهذا الغرض خاصة بل توجد الجريمة ولو واصل الزوج بطريقة مستمرة امرأة كانت بمنزل الزوجية من قبل لغرض آخر كخادمة أو مربية أو قريبة له أو لزوجته تعيش معهما بمنزل الزوجية <sup>(٣)</sup> . أما منزل الزوجية فيراد به كل منزل يكون للزوج حق تكليف زوجته بالاقامة فيه ويكون للزوجة حق دخوله من تلقاء نفسها <sup>(٤)</sup> ولا يشترط أن يكون هو المسكن الذي يقيم فيه الزوجان عادة بل يكون المنزل منزل زوجية ولو كان الزوجان لا يسكنانه الا في أوقات خاصة كمنزل اصطيف مثلاً <sup>(٥)</sup> كذلك لا يشترط أن تكون الزوجة ساكنة فيه بالفعل بل يكفي أن يكون الزوج مقبلاً به وأن يكون للزوجة حق دخوله <sup>(٦)</sup> أما المنزل الذي يعمده الزوج

(١) جارسون فقرة ٢٨

(٢) جارسون فقرة ٢٩

(٣) جارو ٥ فقرة ١٨٧٨ — شوفر وهيل ٤ فقرة ١٦٣٨

(٤) جارو ٥ فقرة ١٨٧٩ — جارسون مادة ٣٣٩ فقرة ٥

(٥) جارسون فقرة ٦

(٦) استئناف اسبوت ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٦٨ )

خليلته خاصة على غير علم من امرأته ولا يسكن فيه بل يتردد عليه عند الحاجة فقط وكذا المحل الذى لا ينشأ الزوج الا عند اللقاء بخيلته فلا يعد منزل زوجية ولو تكرر تردده عليه . ولا عقاب على الزوج اذا كان يواصل خليلته بمنزلها مهما كثر ترداده عليها <sup>(١)</sup>

**شريك الزوجة** — هو الشخص الذى زنى بها وبعض الشراح يعدّه فاعلاً أصلياً لا شريكاً لأنه قام بحجزه من الأفعال المكونة للجريمة <sup>(٢)</sup> ولكن الأرجح اعتباره شريكاً لأن الجريمة الأصلية هى انتهاك حرمة عقد الزواج وهذا لا يكون الا من جانب الزوجة <sup>(٣)</sup> . ولا عقاب على الشريك الا اذا وجدت الجريمة الاصلية فاذا لم يحصل وطء فلا جريمة ولا عقاب . ولا بد من توفر سوء النصد عند الشريك بأن يقدم على الزنا وهو عالم أن المرأة متزوجة فاذا جهل ذلك فلا عقاب عليه . وعلى النيابة العمومية اثبات هذا العلم ولا يكفى أن يكون الشريك قد فرط فى تقصى هذه الحقيقة <sup>(٤)</sup> لكن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ اذ قررت أن واجب النيابة ينحصر فى اثبات أن المرأة متزوجة وليس عليها أن تثبت علم الزانى بأنها كذلك اذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض فاذا أهمل فى البحث فيعتبر انه قصد ارتكاب الزنا حتى لو كانت المرأة متزوجة ولا يعنى من العقاب الا اذا أثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك ولو استقصى عنه <sup>(٥)</sup>

وجريمة الشريك مرتبطة بجريمة الزوجة تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها

(١) جارسون ٤ فقرة ١٥ و ١٧ و ١٩

(٢) جارو ٥ فقرة ١٨٨١

(٣) جارسون مادة ٣٣٨ فقرة ٤

(٤) جارو ٥ فقرة ١٨٧١ — جارسون مادة ٣٣٨ فقرة ٧ — شوفو وهبلى ٤ فقرة

١٦٥٨ — بلائش ٥ فقرة ١٧١

(٥) نقض ٢ ابريل ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ٨٩ ) . انظر بكس ذلك استئناف

مصر ١٦ اكتوبر ١٩٠٤ ( الحقوق ٢٠ ص ٧ )

فلا تجوز محاكمته الا بناء على شكوى الزوج<sup>(١)</sup> ولا يجوز التبليغ ضده وحده<sup>(٢)</sup> واذا سقطت الدعوى بالنسبة للزوجة لسبب من الاسباب القانونية كالإتوفيت الزوجة أثناء المحاكمة<sup>(٣)</sup> أو ثبت على الزوج انه كان يزني في منزل الزوجية<sup>(٤)</sup> سقطت محاكمة الشريك معها . كما ان تنازل الزوج عن الشكوى وإيقافه تنفيذ الحكم على الزوجة يستفيد منه الشريك<sup>(٥)</sup> الا اذا أصبح الحكم نهائياً<sup>(٦)</sup>

**شريكة الزوج** — لم ينص القانون على عقاب خلية الزوج الزاني كما نص في المادة ٢٣٧ على عقاب شريك المرأة الزانية . ولكن المحاكم الفرنسية طبقت قواعد الاشتراك العامة في هذه الحالة وعاقبتها على انها شريكة للزوج في جريمته<sup>(٧)</sup> ولا يمنع من هذا أن تكون الشريكة تقسها متزوجة وان يمانع زوجها في رفع الدعوى عليها أو يرفض التبليغ عنها<sup>(٨)</sup> وللمحاكم المصرية احكام أخذت فيها بهذا المبدأ وقررت عقاب الشريكة بالمواد ٢٣٩ و ٤٠ و ٤١ ع<sup>(٩)</sup> ولكن جارو لا يوافق على جواز محاكمة الشريكة في هذه الحالة لعدم النص<sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) جزئية شبز الكوم ١٨ مارس ١٩٠١ ( المجموعة ٣ عدد ٧٦ ) وجزئية أبو تيج ٢ ابريل ١٩٠٥ ( المجموعة ٦ عدد ٨٣ )  
 (٢) شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٦٢٧  
 (٣) استئناف اسبوط ٤ ديسمبر ١٩١٩ ( المجموعة ٣١ عدد ١٢١ ) وجنح الابان ١٦ مايو ١٩٢١ ( المجموعة ٢٤ عدد ٣٦ )  
 (٤) بلانش ٥ فقرة ١٨٩  
 (٥) استئناف طنطا ٢٤ فبراير ١٩٠٨ ( المجموعة ٩ عدد ٧٧ )  
 (٦) استئناف طنطا ١٨ سبتمبر ١٩١٠ ( المجموعة ١٢ عدد ٤٣ ) وجزئية بندر طنطا ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ( المجموعة ٣٣ عدد ٥٦ )  
 (٧) دالوز ١٨٥٦ — ١ — ٤٢ و ١٨٦٠ — ٢ — ٥ و ٨٧٥ — ٢١ — ٧٢  
 (٨) جارسون مادة ٣٣٨ فقرة ٦٩  
 (٩) استئناف اسبوط ١١ يناير ١٩١٩ ( المجموعة ٢٠ عدد ٧٩ ) و ١٣ فبراير ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٦٨ )  
 (١٠) جارو ٥ فقرة ١٨٨١

## المبحث الثاني — في ادلة الزنا

تطبق قواعد الاثبات العامة فيما يتعلق بجريمة الزنا فيجوز اثبات زنا الزوجة بكافة طرق الاثبات القانونية<sup>(١)</sup>. وكذلك يجوز اثبات زنا الزوج وشريكته بكافة الطرق القانونية<sup>(٢)</sup>. ولم يستثن القانون من القواعد العامة سوى حالة شريك الزوجة الزانية فنص في المادة ٣٣٨ ع على أن الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا ( أى المتهم بالاشتراك في الزنا وفي النص الفرنسي *contre le prevenu de complicité* ) هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . والمادة ٣٣٨ الفرنسية لا تقبل من الادلة على الشريك سوى التلبس ووجود مكاتيب أو أوراق أخرى صادرة منه . أما الشارع المصري فزاد الدليلين الآخرين بناء على طلب مجلس شورى القوانين . وكان الدليل الخاص بالوجود في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم منصوصاً عليه من قبل في قانون العقوبات المختلط ( المادة ٢٤٥ )

وعبارة ( القبض عليه حين تلبسه بالفعل ) غير مطابقة للمعنى المقصود إذ المراد مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه وهذا ما يستفاد من النص الفرنسي وقد أراد الشارع بمحصر الادلة التي تقبل على الشريك تضيق دائرة الاثبات بالنسبة اليه فلا تقبل عليه سوى الادلة التي نص عليها القانون ولو اقتنع القاضي بغيرها . فاذا انعدمت هذه الادلة وجب الحكم ببراءة . ونتيجة هذا التضيق انه يجوز في بعض الاحوال الحكم على الزوجة الزانية التي يثبت زناها بشهادة الشهود أو بقرائن الاحوال وتبرئة شريكها لانعدام الدليل الذي يقبل ضده<sup>(٣)</sup>

التلبس — ولا يشترط في حالة التلبس ان يشاهد الشريك وقت ارتكاب

(١) نقض ١ يناير ١٩٠٥ ( المجموعة ٦ عدد ٤٩ )

(٢) استئناف اسبوط ١١ يناير ١٩١٩ ( المجموعة ٢٠ عدد ٧٩ )

(٣) جارسون مادة ٣٣٨ فقرة ٣٢

الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة كما تقضى به المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات بل يكفي ان تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في ان الجريمة قد ارتكبت <sup>(١)</sup> كما لا يشترط ان يضبط الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة رجال الضبطية القضائية بل يكفي ان يشاهده اى انسان <sup>(٢)</sup>. ويجوز اثبات حالة التلبس بكافة الادلة القانونية ومنها شهادة الشهود <sup>(٣)</sup>

وتكون حالة التلبس دليلاً قاطعاً على الشريك اذا ضبط وهو يرتكب الجريمة فعلاً اما اذا ضبط وهو في غير هذه الحالة جاز له ان يثبت بكافة الطرق ان الزنا لم يقع فعلاً <sup>(٤)</sup>

**الاعتراف** — واما الاعتراف فيراد به اعتراف الشريك نفسه اما اعتراف المرأة على نفسها وعلى شريكها فلا يقبل حجة على الشريك <sup>(٥)</sup>

**الخطيب** — واما المكاتب والاوراق فيراد بها الخطابات المحررة بخط الشريك وسائر المحررات الاخرى ولا يشترط ان تتضمن هذه الخطابات بياناً صريحاً بوقوع جريمة الزنا بل يكفي أن يكون فيها ما يدل على ذلك وعلى كل حال فالامر متروك لتقدير المحكمة <sup>(٦)</sup>

**المحل المخصص للحريم** — واما وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم فلا يخرج عن كونه قرينة قانونية ولكنها غير قاطعة فيجوز للمتهم ان يثبت مع ذلك بكافة الطرق انه لم يرتكب جريمة الزنا. وقد حكم بأن

(١) جازو ٥ فترة ١٨٩١ — استئناف أسبوط ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ ( المجموعة ١٧

عدد ٥٦ )

(٢) تقض ٢ مايو سنة ١٩١٤ (المراسل ١ ص ١٩٩ )

(٣) أنظر المجموعة ١٧ عدد ٥٦

(٤) جارسون مادة ٣٣٨ فترة ٣٤

(٥) تقض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ ( المجموعة ١٥ عدد ٥٧ )

(٦) جارسون مادة ٣٣٨ فترة ٦٠

وجود شخص متهم بالاشتراك في الزنا في البيت الذي تسكنه الزوجة ليس دليلاً على الجريمة متى ثبت أن الزوجة لا تسكن مع زوجها وأن البيت الذي تعيش فيه هو محل إقامتها المخصوصى (١)

### المبحث الثالث — في عقوبة الزنا

تعاقب الزوجة الزانية بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاء معاشرتها له كما كانت (المادة ٢٣٦ ع) وبما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر عليها فبالحرى أن يكون له حق إيقاف محاكمتها في أية حالة كانت عليها الدعوى وقبل صدور حكم نهائي (٢). وقد حكم بأنه يجب إيقاف الدعوى العمومية متى تنازل عنها الزوج ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته وعدم معاشرتها (٣). وإذا تنازل الزوج عن محاكمة زوجته وقبل معاشرتها فلا يجوز له أن يرجع في تنازله هذا ويطلب محاكمتها من جديد لأن تنازله نهائي لا رجوع فيه (٤).

ويعاقب الزانى بالزوجة أيضاً بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين (المادة ٢٣٧) أما الزوج الزانى فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات (المادة ٢٣٩) وتعاقب شريكته طبقاً للمادة ٤١ ع بنفس هذه العقوبة

سقوط حق الزوج في الشكوى — تنص المادة ٢٣٥ ع على أنه إذا زنى الزوج في المسكن الذى يقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٣٩ فلا تسمع دعواه عليها بالزنا. وعلة هذا النص أن الزوج إذا سبق زوجته الى انتهاك حرمة الزواج فقد ضرب لها من نفسه مثلاً لا سيما وحرضها على التهاون

(١) استئناف طنطا ٧ مايو سنة ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ١٠٤)

(٢) استئناف طنطا ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٧) وجزئية ملوى

٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٥٩)

(٣) جزئية بور سعيد ٩ يولييه سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٢٢)

(٤) استئناف الرقازيق ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٢٦)

في عرضها فلا يحق له بعد هذا أن يشكوها اذا هي اقتدت به . ولا يثبت الزنا على الزوج الا بحكم يقضى عليه بالعقاب سواء كان هذا الحكم قد صدر عليه قبل أن يشكوها أو بعد الشكوى اذا كانت الزوجة قد بلغت عن زناه السابق بعد أن بلغ هو عنها . فاذا سبق رفع الامر الى القضاء وحكم ببراءة الزوج فلا محل لان تجديد الزوجة الشكوى بسبب الحادثة نفسها لأن حكم البراءة تكون له قوة الشيء المحكوم به متى أصبح نهائياً . فاذا بلغت الزوجة عن زنا الزوج وجب ايقاف دعواه عليها الى أن يفصل في دعواها عليه <sup>(١)</sup>

ولكن هل يعفى الزوجة من العقاب أن تكون قد زنت بعلم زوجها ورضاه ؟ أما أحكام المحاكم الفرنسية في ذلك فتتناقض فيها ما لا يوافق على اسقاط حق الزوج في الشكوى ، وانما يتخذ من رضاه ظرفاً مخففاً للعقوبة <sup>(٢)</sup> اومنها ما يرى عدم جواز محاكمة الزوجة في هذه الحالة <sup>(٣)</sup> أما الشراح فأكثرهم يوافق على الرأي الأول <sup>(٤)</sup> . وأما في مصر فله محكمة الموسيقى الجزئية حكم قضت فيه بأن لا عقاب على المرأة الزانية اذا كانت قد زنت بتواطؤ زوجها ورضاه ولو شكها فيما بعد <sup>(٥)</sup>

أما الزوج الزاني فلا يجوز له أن يدفع شكوى الزوجة بأنها قد سبقته الى الزنا وبأن ذلك يسقط حقها في التبليغ قياساً على المادة ٣٣٥ <sup>(٦)</sup>

(١) جارسون مواد ٣٣٦ — ٣٣٧ فقرة ١٠٦ — ١١٧

(٢) دالوز ١٨٩٠ — ٢ — ٥٠

(٣) الباندكت ١٨٥٦ — ٢ — ٤٢١

(٤) جاردو ٥ فقرة ١٨٨٦ — شونو وميلي ٤ فقرة ١٦٤٧ — بلانش ٥ فقرة ١٩١

(٥) جزئية الموسيقى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٢٨٩)

(٦) بلانش ٥ فقرة ٢١٠ — جارسون مادة ٣٣٩ فقرة ٣٠

## الفصل الخامس في الفعل الفاضح العلني

المادة ٢٤٠ ع — كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً .  
ليس الغرض من هذه المادة معاقبة الفعل المخل بالأداب لذاته فقد يكون هذا الفعل مباحاً ولا عقاب عليه كباشرة الزوج زوجته . وإنما الغرض صيانة الجمهور من أن يقع نظره على فعل مغاير للأداب العامة تقتضى الاخلاق والحياء العام التستر عند ارتكابه سواء كان الفعل في ذاته مشروعاً أو غير مشروع معاقباً عليه أو غير معاقب عليه . ولما كان الحياء العام أمراً اعتبارياً يختلف باختلاف الاوساط ودرجة الحضارة كان للقاضي أن يقدر كل حالة بحسب ظروفها وملابساتها ليحكم بما اذا كان الفعل المنسوب الى المتهم يصح أن يعد في الظروف والاطوار التي وقع فيها أمراً مغايراً للحياء أو لا <sup>(١)</sup>

### المبحث الاول — في اركان الجريمة

لجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء ثلاثة أركان ( أولها ) فعل مادي مخل بالحياء ( وثانيها ) وقوع ذلك الفعل في العلن ( وثالثها ) خطأ الجاني <sup>(٢)</sup>

### الركن الاول — الفعل المادي

لا تقوم الجريمة الا على فعل مادي يقع من الجاني ويكون مغايراً للحياء أي  
كان نوع ذلك الفعل ويدخل في الفعل المادي الاشارات المغايرة للحياء <sup>(٣)</sup>

(١) جارو ٥ فقرة ١٨١٠

(٢) جارسون مادة ٣٣٥ فقرة ٥ — قارن جارو ٥ فقرة ١٨٠٩

(٣) جارسون فقرة ١٧

ولكن لا يدخل فيه مجرد الاقوال والالفاظ مهما كانت بذئثة <sup>(١)</sup> بل يجب أن يتعدى الفعل الفاضح حد الكلام ويقترن بفعل مادي <sup>(٢)</sup> . ولا يدخل فيه كذلك المحررات ولا الرسوم ولا المناظر المخلة بالأداب العامة بل تعد هذه كلها جرائم من نوع آخر يعاقب عليه القانون بالمادة ١٥٥ في باب الجرائم التي تقع بواسطة الصعف وغيرها <sup>(٣)</sup>

وقد يكون الفعل الفاضح واقعا على شخص معين فإذا لم يكن داخلا في صورة من صور الجرائم الاخرى التي يعاقب عليها القانون كالاعتصاب أو الزنا ولم يبلغ من الفحش الحد الذي يوجب اعتباره هتك عرض وجبت معاقبته بالمادة ٢٤٠ ع اذا وقع في العلانية كما لو قبل شخص امرأة علنا على غير ارادتها <sup>(٤)</sup> أو ضمها الى صدره أو وضع يده على خصرها <sup>(٥)</sup>

وقد يكون الفعل واقعا على شخص معين ولكنه لا يعاقب عليه القانون في ذاته لحصوله برضا الطرفين في الاحوال التي يرفع فيها الرضا المسؤولية الجنائية أو لأنه مباح شرعا كموافقة الزوج زوجته ومع ذلك يعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٤٠ ع اذا ارتكب علنا

وقد لا يكون الفعل واقعا على شخص معين ولكنه يخل بالحياء العام لارتكابه في العلانية كمن يكشف سواته في الطريق أو يمشى عاريا الجسم بين الناس <sup>(٦)</sup> . على أن من هذه الافعال ما قد يعتبر مخالفة بسيطة ويعاقب عليه بالمادة ٣٣٨ فقرة أولى عقوبات

(١) جازو ٥ فقرة ١٨١٠ — تارن نقض ٢١ يوليو سنة ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٣)

(٢) جزئية اسوان ١٠ مارس سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١١)

(٣) جارسون فقرة ١٨

(٤) الاستئناف ٣ يناير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٨٨)

(٥) دالوز ١٨٥٦ — ٢ — ٣٠٢

(٦) جارسون فقرة ١٦

## الركن الثاني — العلانية

العلانية هي الركن المميز لهذه الجريمة اذ ليس الفعل في ذاته هو الذي يعاقب عليه القانون كما تقدم بل ما يترتب عليه من الاخلال بالحياة العام فاذا كان الفعل معاقباً عليه لذاته لدخوله في حكم مادة من المواد الاخرى فلا مانع من محاكمة الشخص بمقتضى مادة الفعل الفاضح والمادة الاخرى مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى والحكم بالعقوبة الاشد .

وبعتبر الفعل الفاضح علنياً متى رآه أو أمكن أن يراه أناس يمكن أن يتخذ هذا الفعل حياة أو احساسهم الادبي <sup>(١)</sup> . والعلانية المقصودة في هذه المادة هي العلانية بكل أنواعها سواء كانت ناتجة عن المكان الذي ارتكب فيه الفعل أو عن الظروف التي أحاطت به وقت ارتكابه <sup>(٢)</sup> . ولا يشترط وقوع اعين الناس فعلاً على العمل المخل بالحياة بل يكفي أن يكون من الممكن رؤيته ولو بمحض المصادفة فيعاقب بمقتضى المادة ٢٤٠ كل من عرض نفسه الى انظار الناس أثناء ارتكابه فعلاً مغايراً للآداب سواء وقع منه ذلك في مكان عمومي أو في مكان خصوصي متى كان في استطاعة الجمهور أن يطلع على ما يقع فيه <sup>(٣)</sup> . على أن لصفة المكان اهمية خاصة فيما يتعلق بهذه الجريمة ولذلك يحسن التمييز بين الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي والفعل الفاضح الذي يرتكب علناً في مكان خصوصي

### (١) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي

تتوفر العلانية في الفعل الفاضح متى ارتكب في مكان عمومي ولو لم يره أحد في الواقع اذ يكفي في هذه الحالة احتمال رؤيته لأن العلانية مفترضة في

(١) جارسون ٢٩

(٢) جالرو ٥ فقرة ١٨١١ — شوفو وميلي ٤ فقرة ١٥١٦ — بلانش ٥ فقرة ٧٧

(٣) جالرو ٥ فقرة ١٨١١

المكان العمومى فى كل الأحوال<sup>(١)</sup>. والمكان العمومى هو المكان المفتوح للجمهور أو الذى يمكن أن يدخله الجمهور مجاناً أو مقابل أجر أو بشروط معينة ويستوى فى ذلك أن يكون المكان عمومياً بطبيعته أو بالتخصيص أو بالمصادفة<sup>(٢)</sup>

فما يتعلق بالامكان العمومية بطبيعتها كالطرق العمومية والسكك الزراعية والميادين والمتنزهات العامة تكون العلانية مستمدة من طبيعة المكان فمن يرتكب فعلاً فاضحاً فى مكان من هذا القبيل يعد مرتكباً له علناً ويماقب بالمادة ٢٤٠ ولولم يره أحد بالفعل بل ولو ارتكبه فى الظلام أو اتحنى ناحية من جوانب الطريق ليختبئ فيها أثناء ارتكابه<sup>(٣)</sup> — ويعطى حكم الامكان العمومية بطبيعتها الامكان الواقعة على جوانب الطرق العمومية المعرضة لانظار الجمهور ولولم تكن هى فى ذاتها أما كن عمومية كالبيساتين والحدائق والفيضان المكشوفة المجاورة للطريق العمومى . فمن يرتكب فى أحد هذه الامكان فعلاً فاضحاً عد مرتكباً له علناً متى كان فى استطاعة من يمر بالطريق العام مشاهدته<sup>(٤)</sup>

وأما الامكان العمومية بالتخصيص وهى التى يسمح للجمهور بدخولها فى أوقات معينة أو بشروط معينة مجاناً أو مقابل أجر كالتيارات والمساجد والكنائس والمكاتب العمومية والقهواى وجلسات المحاكم ودواوين الحكومة فى اجزائها التى يباح للجمهور دخولها بلا استئذان الخ فهذه تعتبر عمومية فى الاوقات التى تكون فيها مفتوحة للجمهور . فاذا ارتكب شخص فيها فعلاً فاضحاً فى ذلك الوقت عد مرتكباً له علناً سواء رآه أحد أو لم يره . أما فى غير هذه الاوقات فلا يعتبر المكان عمومياً لكن يكون الفعل الفاضح الذى

(١) جارسون فقرة ٣٠

(٢) انظر فيما يتعلق بهذا التقسيم باب الجرائم الصحفية ص ٨٨ — ٩٠

(٣) جاردو ٥ فقرة ١٨١١

(٤) جارسون فقرة ٣٣

يرتكب فيه علنياً متى أمكن ان يراه أحد الناس بسبب عدم احتياط الفاعل وهنا تفرق جريمة الفعل الفاضح عن الجرائم الكلامية من حيث العلانية المطلوبة . ففي الجرائم الكلامية لا تعتبر الجريمة علنية الا اذا ارتكبت في الوقت الذي يكون فيه المكان العمومي بالتخصيص مفتوحاً فعلاً للجمهور لأن العلانية فيما يتعلق بجرائم الكلام تتبع صفة المكان الذي ارتكبت فيه . اما الفعل الفاضح فالعلانية فيه تكتسب من الظروف التي وقعت فيها الجريمة او من صفة المكان الذي وقعت فيه . وعلى هذا يمكن ان يكون الفعل الفاضح علنياً ولو ارتكب في محل عمومي بالتخصيص في غير الوقت المفتوح فيه للجمهور متى رآه او أمكن ان يراه احد الناس . وكذلك تختلف الجريمتان فيما اذا وقع الفعل في مكان عمومي بالتخصيص في الوقت المفتوح فيه للجمهور ولكن في جزء من اجزائه التي لا يباح للجمهور دخولها كغرفة خاصة بأصحاب ذلك المكان أو مديره أو موظفيه . ففي مثل هذه الحالة لا تتوفر العلانية في الجرائم الكلامية ولكنها تتوفر في جريمة الفعل الفاضح متى اطلع على الفعل أحد الناس أو أمكن ان يراه أحد . فاذا ارتكبت جريمة سب في غرفة المداولات أو غرفة المحامين باحدى المحاكم فلا يعتبر السب علنياً في هذه الحالة بخلاف الفعل الفاضح فانه يجوز أن يعتبر علنياً ولو ارتكب في هذه الامكنة اذ يكفي احتمال دخول أحد الناس واطلاعه على الفعل ولو كان هذا الاحتمال قاصراً على طائفة معينة من الافراد بمن لهم حق الدخول دون سواهم (١)

وأما الاماكن العمومية بالمصادفة وهي التي تكون بحكم الاصل خصوصية وقاصرة على أفراد أو طوائف معينة ولكنها تكتسب العلانية من وجود عدد من افراد الجمهور فيها بطريق المصادفة والاتفاق كالمدارس والسجون والنوادي فهذه تكون العلانية متوفرة فيها حتماً في وقت اجتماع الجمهور فاذا ارتكب فيها فعل فاضح في هذا الظرف فهو بلا شك علني ولو لم يره احد لأن

صفة المكان تغلب في هذه الحالة . ولكن العلانية لا تقتصر في الفعل الفاضح على هذه الحالة بل تعتبر متوفرة ولو لم يوجد ذلك الجمهور متى رأى الفعل أحد من نفس أصحاب المكان او كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل . ومن هذه الوجهة تختلف جريمة الفعل الفاضح عن الجرائم الكلامية ايضاً . وقد حكم بأن الفعل المخل بالحياء اذا ارتكب داخل سجن يعاقب عليه بالتطبيق للعادة ٢٤٠ ع باعتبار انه فعل فاضح علني وذلك اذا شاهده عدة أشخاص أو كان يمكنهم مشاهدته اذا كانوا مستيقظين (١)

ومن قبيل الاماكن العمومية بالمصادفة العربات العمومية اثناء سيرها في الطريق وعربات الترام وعربات السكة الحديدية اثناء سير القطار فكلها تعتبر أاماكن عمومية متى كانت تقل بعض افراد الجمهور وتعتبر العلانية متوفرة فيها بحكم هذه الصفة (٢) . ولكن الامر لا يقتصر على ذلك فيما يتعلق بجريمة الفعل الفاضح فان العلانية تعتبر متوفرة ولو لم يوجد الجمهور أو ولو كانت العربة واقفة في موقف العربات أو في المحطات ما دام في الامكان أن يطلع أحد الناس على ما يقع فيها من الافعال المخلة بالحياء بسبب مجاورتها للطريق العام أو بسبب عدم احتياط الفاعل

وكذلك الخوانيت والمخازن قد تصبح أمكنة عمومية بالمصادفة اذا اجتمع فيها جمع من الناس وعندئذ تتوفر فيها العلانية اطلاقاً أي سواء شاهد أحد الفعل أو لم يشاهده ولكن العلانية فيما يتعلق بالفعل الفاضح قد تتوفر ايضاً متى كان الخانوت أو المخزن يطل على مكان عمومي كطريق بحيث يستطيع السائر فيه أن يرى ما يقع في ذلك الخانوت أو اذا كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع بداخله بسبب عدم احتياط الفاعل ولو لم يكن الخانوت في ذاته مجاوراً لطريق عمومي (٣)

(١) قاضي الحلة قنا ١٦ ابريل سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٨١) قارن أيضاً الاستئناف ١٤ يونيو سنة ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٥٢)

(٢) جازو ٥ قرة ١٨١١ — شوفو وهيلي ٤ قرة ١٥١٩

(٣) جارسون قرة ٨٩

## (٢) الفعل الفاضح الذى يرتكب فى مكان خصوصى

ليست عمومية المكان شرطاً فى توفر ركن العلانية فى الفعل الفاضح بل قد توجد العلانية ولو ارتكب الفعل فى مكان خصوصى كمنزل أو غرفة خصوصية أو حانوت الخ متى كان فى الاستطاعة مشاهدة ما يقع فيه وهذه الاماكن يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام

(١) اماكن معرضة لنظر الجمهور بحيث يستطيع كل من كان فى الطريق العام ان يشاهد ما يقع فيها (٢) اماكن لا يستطيع من كان خارجاً عنها أن يشاهد ما يقع فيها الا من مكان خصوصى آخر (٣) أماكن مغلقة لا يستطيع الخارج عنها أن يشاهد ما يجرى فيها<sup>(١)</sup>

أما النوع الاول فحكمه حكم الاماكن المفتوحة المجاورة للطريق العام وتعتبر العلانية فيها متوفرة حتماً . فمن يرتكب فعلاً فاضحاً فى مكان خصوصى ذى نافذة تطل على الطريق العمومى بحيث يستطيع كل سائر فى الطريق أن يشاهد ما يجرى فى ذلك المكان يعتبر مرتكباً لفعل فاضح علنى ولو لم يره أحد بالفعل . لكن يشترط أن تكون النافذة مفتوحة فإذا كانت مغلقة أو كان على النافذة استار تحجب ما بداخلها عن أنظار الجمهور فالعلانية منعدمة . ويعتبر الظلام فى هذه الحالة حائلاً دون العلانية ولو كانت النوافذ مفتوحة بشرط أن يكون الظلام حالكا<sup>(٢)</sup> يعكس العلانية<sup>(٣)</sup> .

وأما النوع الثانى فتتوفر فيه العلانية اذا ارتكب الفعل الفاضح فى جزء من المكان مشترك بين عدة سكان كالسالم المشتركة فى منزل يسكنه عدة عائلات وكالحوش والحديقة المشتركة . ويكفى فى هذه الحالة احتمال رؤية الفعل الفاضح لأن صفة المكان الذى وقع فيه الفعل تجعل ذلك الفعل عرضة لانظار سائر السكان ومن يحتمل أن يطرق ذلك المكان من الاجانب . وكذلك حكم

(١) جارسون فقرة ٤١

(٢) جارسون فقرة ٥٤

الفعل الفاضح الذي يرتكب في غرفة ذات نوافذ مفتوحة تطل على السلام أو الحوش أو الحديقة بحيث يستطيع من كان باحد هذه الاماكن أو من كان بمكان خصوصى آخر مقابل لهذه النوافذ أن يشاهد ما يجرى في داخل الغرفة (١)

وقد يعنى السماع في مثل هذه الأحوال عن المشاهدة متى كان كافياً للدلالة على الفعل الفاضح وكان فيه ما يחדش احساس السامع (٢) <sup>مع انما</sup> وأما النوع الثالث فالاصل فيه عدم توفر العلانية لان اغلاق المكان يحول دون مشاهدة ما يقع فيه بشرط أن يكون الفاعل قد احتاط للامر الاحتياط الكافى كيلا يستطيع من الخارج أن يشاهد ما يجرى ولو من طريق المصادفة . أما اذا اهل في ذلك كأن يكون قد اغلق الباب ولكنه لم يحكم اغلقه فانه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٤٠ ع اذا دخل عليه احد من الخارج وشاهد فعله ولو كان دخوله بطريق المصادفة . ولا يرفع عنه المسؤولية أن يكون قد احتاط بعض الاحتياط متى تبين أن هذا الاحتياط لم يكن كافياً في تلك الظروف . أما اذا كان قد اتخذ كل الاحتياط اللازم فتعتبر العلانية منعدمة ولا يسأل الفاعل بعد هذا عن الحوادث الفجائية التى قد يترتب عليها كشف امره رغم ارادته (٣)

هذا اذا لم يكن الفعل الفاضح يجرى داخل الاماكن المنفصلة على مرأى من الغير أو بمحضته . اما اذا كان ذلك فالحكم يختلف بحسب ما اذا كان الحاضرون قد حضروا بمحض رغبتهم واختيارهم لمشاهدة الفعل الفاضح أو الاشتراك فيه اولا — فى الحالة الاولى لا تعتبر العلانية متوفرة مهما كان عدد الحاضرين لانهم جميعاً شركاء فى الاخلال بالحياء . وأما فى الحالة الثانية

(١) جارسون فقرة ٥٦

(٢) جارسون فقرة ٢٧ — أنظر أيضاً جاردو هامش ص ٥٨ نوتة ٢٤ ودالوز

١٨٧٩ — ٥ — ٣٠ — ١٨٧٨ — ١ — ٢٨٧

(٣) جاردو ٥ فقرة ١٨١١ — بلاتش ٥ فقرة ٨٠ — ٨٢

فتعتبر العلانية متوفرة متى شاهد أحد الحاضرين الفعل الفاضح أو احس بوقوع فعل مغاير للحياة<sup>(١)</sup> ويكفي في هذه الحالة لتوفر العلانية حضور شخص واحد ولو كان صغيراً متى كان في استطاعته ادراك طبيعة الفعل<sup>(٢)</sup> وأخذ حكم الاماكن الخصوصية المحضة الاماكن الخصوصية الملحقة بالاماكن العمومية بالتخصيص كغرف المداولات في المحاكم ومكاتب الموظفين في الدواوين ومطابخ المطاعم والحجر الخاصة بأصحاب القهاوى او الفنادق او المراسم والغرف المحجوزة في القهاوى والحمامات والمطاعم : غير انه في هذه الاحوال كلها يكون مجرد احتمال المشاهدة كافيًا لتوفر العلانية فيما يقع فيها من الأفعال الخلة بالحياة ولا تشترط المشاهدة الفعلية لان هذه الاماكن اكثر تعرضاً للانظار من الاماكن الخصوصية المحضة

### الركن الثالث — الخطأ

لم تتفق المحاكم الفرنسية على مبدأ واحد فيما يتعلق بالركن الاول للجريمة الفعل الفاضح العلاني فقد اشترطت محكمة النقض في بعض أحكامها وجوب توفر القصد الجنائي بأن يكون الجنائي قد قصد الاخلال بالحياة العام<sup>(٣)</sup>. وفي أحكام اخرى طأقت على مجرد الخطأ والامال وعدم الاحتياط في الاستتار<sup>(٤)</sup> وليس الشراح باكثر اتقافاً في هذه المسئلة بل يرى شوفو وهيلي أن الجريمة يجب ان يتوفر فيها القصد الجنائي وأن يكون موجها الى الاخلال بالحياة العام<sup>(٥)</sup>. ويرى جارو وجوب القصد الجنائي أيضا لكن يكفي عنده أن يتعمد مرتكب الفعل الخل بالحياة تعريض نفسه للانظار بغير مقتض ولو لم يكن في

(١) جارو ٥ قرة ١٨١١ — أنظر أيضا دالوز ١٨٩٠ — ٢ — ٢٤

(٢) جارسون قرة ١٠١

(٣) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٤٣٣

(٤) دالوز ١٨٨١ — ١ — ٤٤٧

(٥) شوفو وهيلي ٤ قرة ١٥١٤

فعله ما يدل على تعمد الاستهتار بالأداب العامة <sup>(١)</sup>. أما جارسون فيذهب الى أبعد من هذا ويقول أن الجريمة يمكن فيها الخطأ والاهمال ويرى وجوب معاقبة الفاعل ولو اثبت انه لم يكن يقصد التظاهر بالفحشاء ولم يكن يعتقد أن في الاستطاعة رؤيته . وبذلك تتمكن معاقبة مرتكب الفعل الفاضح في مكان خصوصي اذا لم يتخذ الاحتياطات الكافية للاستتار <sup>(٢)</sup>

والخطأ أقل مما يمكن اشتراطه في هذه الحالة فاذا انعدم الخطأ أيضاً فلا محل للمقاب . فمن قام بكل الاحتياطات اللازمة لستر فعله عن انظار الناس فلا محل لمؤاخذته على افترضاخ فعله اذا كانت أبصار الناس لم تدركه الا من طريق التجسس وحب الاستطلاع <sup>(٣)</sup>

## الفصل السادس

### في الفعل الفاضح غير العلني

الأصل ألا عقاب على الفعل الفاضح الا اذا توفر فيه ركن العلانية ، ولكن الشارع المصرى أضاف الى قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين مادة ( ٢٤١ عقوبات ) نص فيها على انه يعاقب بمقوبة الفعل الفاضح كل من ارتكب مع امرأة امرأاً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية . فالجريمة المنصوص عليها في هذه المادة جريمة قائمة بذاتها لا تشترك مع جريمة الفعل الفاضح العلني في شيء وان اشبهتها في الركن المادى من بعض الوجوه

ويجب لتحديد مدلول هذه المادة ملاحظة عدم تعارض حكمها مع احكام المواد الاخرى الواردة في هذا الباب . والواقع ان هذه الجريمة اشبه بجريمة

(١) جاردو ٥ فقرة ١٨١٢

(٢) جارسون فقرة ١٣٣

(٣) دالوز ١٨٦٣ — ٢ — ٦١ و ١٨٩٧ — ٢ — ٣٣٣

هتك العرض منها مجرمة الفعل الفاضح العلني لان الذي قصد الشارع العقاب عليه في الفعل الفاضح العلني انما هي العلانية اذ قد يكون الفعل في ذاته مباحا بغير علانية كما تقدم فاذا انعدمت العلانية ايضاً فلا محل للعقاب مطلقاً . أما في هذه المادة فالقانون يعاقب على الفعل ذاته ولو ارتكب في غير علانية فلم يبق الا ان تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ صورة مخففة من جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ مع تخصيص حكمها بالافعال المخلة بالأداب التي ترتكب على النساء خاصة كما هو صريح نص المادة . فيدخل في حكم المادة ٢٤١ الافعال المادية التي ترتكب على جسم امرأة ولكنها لا تبلغ من الفحش درجة تدخلها في عداد جرائم هتك العرض كتقبيل امرأة بغير رضاها أو ضمها أو وضع اليد على ثديها أو خصرها الخ . ولكن يجب ان يدخل ايضاً في حكم المادة المذكورة الافعال التي لا تقع على جسم المرأة مباشرة ولكنها ترتكب في حضورها وتكون مغايرة للحياء والاداب كالافعال والاشارات التي تدخل في حكم المادة ٢٤٠ اذا هي ارتكبت علانية فمن كشف سوائه بحضرة امرأة أو أشار اليها اشارات مخجلة يعاقب بمقتضى المادة ٢٤١ ع ولو وقع ذلك منه في غير علانية . وفي تعليقات الحاقانية على هذه المادة أنه يعاقب ايضاً بمقتضاها من يدخل في جزء مخصص للحريم من منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها . ولكن هذا الحكم يجب ألا يؤخذ على اطلاقه اذ من المقرر أن الفاظ الفحش مجردة عن كل فعل مادي لا يصح أن يعاقب عليها بأحكام هذا الباب . والرأى الذي يجب التعويل عليه فيما يتعلق بالمادة ٢٤١ هو ما قرره محكمة اسوان الجزئية بحكمها الصادر في ١٠ مارس ١٩١٣ اذ قضت بأنه اذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها امرا منافيا للآداب فلا يعتبر مرتكباً امرا مخلا بالحياء بالمعنى الوارد في المادة ٢٤١ ع اذ أن هذه المادة مثل المادة ٢٤٠ غ لا تنطبق الا في حالة ما اذا تعدى الفعل الفاضح حد الكلام واقترن بفعل مادي<sup>(١)</sup>

ولفظ امرأة الوارد بالمادة ٢٤١ ع لفظ عام فيشمل كل انثى سواء كانت بالغة أو غير بالغة <sup>(١)</sup> . لكن يشترط في حالة الصغيرة أن تكون ممن يدركن طبيعة الفعل حتى يمكن القول بأن الجاني اخل بحيائها والا فلا عقاب ما لم يكن الفعل في ذاته بالنسبة للفحش درجة تدخله في عداد جرائم هتك العرض فتطبق المادة ٢٣٢ ع

ولكن هل يريد الشارع بالمادة ٢٤١ معاقبة كل فعل مخل بالحياء يرتكب مع امرأة أو بحضرتها ولو كان رضاها ؟ لا يمكن القول بذلك والا لتعارضت أحكام هذه المادة مع أحكام المواد الاخرى الواردة في هذا الباب . وعلى ذلك يجب الرجوع هنا الى التقسيم الذى قرره الشارع فيما يتعلق بجريمة هتك العرض . فاذا كانت المرأة قد بلغت سن الرابعة عشرة أو جاوزتها فلا عقاب على الفعل الفاضح الذى يرتكب معها أو فى حضرتها الا اذا كان قد وقع بغير رضاها واذا كانت لم تبلغ الرابعة عشرة وجب العقاب على الفعل فى كل الاحوال اذ لا عبرة بالرضا مع صغر السن

وعلى ذلك تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ مكونة من ثلاثة اركان ( ١ ) فعل مادى مخل بالحياء يقع مع امرأة ( ٢ ) أن يكون بغير رضاها ( ٣ ) القصد الجنائى ويمتد هذا القصد متوفراً متى ارتكب الجاني الفعل طالما بأنه مخل بالحياء

---

(١) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ ( الاستقلال ٦ ص ٧٣ )

# الباب الرابع

## في شهادة الزور واليمين الكاذبة

المواد ٢٥٤ - ٢٦٠ عقوبات

هاتان الجريمتان اللتان عقد لهما الشارع المصرى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات هما من الجرائم التى يصيب ضررها وظيفة إقامة العدل بين الناس فضلا عن الضرر الذى يحل بسببهما بذوى الشأن من الأفراد . فان من وسائل الاثبات التى أباحها الشارع فى القانون المدنى شهادة الشهود . وكثيراً ما يعول القاضى فى اصدار حكمه على أقوال من يلجأ أرباب القضايا الى الاستشهاد بهم فيما تجوز فيه البيئة كلما أعوزهم الدليل الكتابى . فاذا لم يكن لأولئك الشهود وازع من القانون يحملهم على قول الحق ضاع على ذوى الحقوق حقوقهم وفسد على القاضى قضاؤه

والحاجة الى شهادة الشهود أظهر فى المسائل الجنائية حيث الدليل الكتابى مستحيل بحكم الظروف وحيث يكون جل اعتماد القاضى على أقوال من شهدوا الواقعة . فاذا لم يكن هؤلاء الشهود وازع من ضمائرهم ولا من القانون فقد يترتب على تنكب جادة الصدق فى الشهادة العبث بالنفوس والارواح . ولهذا جعل الشارع عقوبة شهادة الزور فى المسائل الجنائية أشد منها فى المسائل المدنية حيث خطر الشهادة الكاذبة قاصر على العبث بالاموال والحقوق كذلك أباح القانون لدى الحق اذا أعوزته وسائل الاثبات الأخرى أن

يلجأ الى ذمة خصمه ويستحلفه على الواقعة المختلف عليها بينهما . فاذا لم يكن للحالف وازع من القانون يحمله على أن يبر في يمينه كانت حقوق الخصم عرضة للضياع اذا لم يجد الحالف من وازع الضمير ما يحمله على قول الحق فضلاً عما يرتب على ذلك من تضليل العدالة وافساد القضاء

## الفصل الأول

### في شهادة الزور

نص الشارع على أحكام شهادة الزور في المسائل الجنائية في المواد ٢٥٤ — ٢٥٦ ع وعلى أحكام هذه الشهادة في الدعاوى المدنية في المادة ٢٥٧ ع

### المبحث الأول

#### في شهادة الزور في المسائل الجنائية

المادة ٢٥٤ ع — كل من شهد زوراً لمتهم في جريمة أو عليه يعاقب بالحبس

المادة ٢٥٥ ع — ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زوراً بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام وتعدت عليه فيحكم بالاعدام أيضاً على من شهد عليه زوراً

المادة ٢٥٦ ع — كل من شهد زوراً على متهم بجناية أو مخالفة أو شهد له زوراً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تعريف — يمتن الشارع في هذه المواد عقاب شاهد الزور في الاحوال

المختلفة التي نص عليها ولكنه لم يعرف شهادة الزور . وقد عرفها الشراح بأنها تغيير الشاهد للحقيقة عمداً في الاقوال التي يؤديها في مجلس القضاء بعد حلف اليمين تغييراً يكون من شأنه تضليل القضاء <sup>(١)</sup>

### الفرع الأول — في أركان الجريمة

يستخلص من التعريف السابق أن لهذه الجريمة أربعة أركان (أولها) أن تكون ثمة شهادة أدت أمام القضاء بعد حلف اليمين (وثانيها) أن تكون هذه الشهادة مكذوبة (وثالثها) أن يكون من شأنها الاضرار بالغير (ورابعها) أن تكون قد أدت بقصد جنائي <sup>(٢)</sup>

### الركن الأول — الشهادة

الشهادة اختيار شفوي مسبق باليمين يؤديه الشاهد في مجلس القضاء في دعوى تتعلق بالغير <sup>(٣)</sup>

فلا يدخل في حكم المواد ٢٥٤ — ٢٥٦ الاقوال التي تصدر عن المتهم نفسه في مجلس القضاء ولو كان فيها ما يخالف الحقيقة لأن المتهم في القانون المصرى — وكذا الفرنسى — لا يحاف على قول الحق من جهة ولأن هذه الاقوال صادرة في دعوى تتعلق به والشهادة في عرف القانون المصرى لا تكون الا من شخص لا مصلحة له في الدعوى <sup>(٤)</sup>

ويستفاد من التعريف أنه يجب لاعطاء الاخبار قوة الشهادة أن يكون ذلك الاخبار مسبوفاً بيمين لأن اليمين هي التي ترفع الشهادة الى مصاف الادلة

---

(١) جازو ٥ فقرة ٢٠١٥ — جارسون مواد ٣٦١ — ٣٦٤ فقرة ١٨ —

لبواتقان قاموس النيات تحت عبارة شهادة الزور فقرة ١

(٢) جازو ٥ فقرة ٢٠١٥ — شوفو وهلى ٤ فقرة ١٧٧٦

(٣) انظر تبيل ج ٢ ص ٣ فقرة ١

(٤) جازو ٥ فقرة ٢٠١٦ — جارسون فقرة ٣٥

التي يعمل عليها القانون في اثبات الحقوق . اذا ااصل أن أقوال الافراد لا تصلح حجة على الغير ولكنها اذا دعمت باليمين كانت أقرب الى التصديق لان قائلها يشهد الله على نفسه بأنه يقول الحق فاذا حنث في يمينه خسر دينه ودنياه وحق عليه العقاب في الآخرة فضلا عن عقاب القانون المعالج

واصطحاب الشهادة باليمين مفروض بصريح نص القانون في المواد ٢٠١ و ٢١٠ مرافعات و ٣١ و ٧٩ و ١٤٥ تحقيق جنابات . فكل شهادة لا تكون مسبقة بيمين لا تعد شهادة ولا يعاقب القانون قائلها على ما قد يقرره فيها من الوقائع المغايرة للحقيقة . ذلك بأن القانون لا يعاقب في هذا الباب على ما يصدر عن الشهود ومن في حكمهم في مجلس القضاء من الاقوال المخالفة للحقيقة وانما يعاقب على الحنث باليمين<sup>(١)</sup>

ذلك ما أجمع عليه شراح القانون الفرنسى وأحكام المحاكم الفرنسية وما جرت عليه المحاكم المصرية في أحكامها<sup>(٢)</sup> . وهذا الاجماع مما يؤسف له لأنه يترتب عليه عدم امكان معاقبة الاشخاص الذين اجاز القانون بمماع أقوالهم على سبيل الاستدلال وبغير حلف يمين اذا هم خالفوا الحقيقة مع أن أقوالهم قد تؤثر على اذهان القضاة وقد تكون من العناصر التي يتكون منها اعتقادهم في القضايا المطروحة أمامهم وقد تبني عليها أحكامهم . وقد كان الواجب في قانون كالقانون المصرى — والقانون الفرنسى — يباح فيه للقاضى الجنائى أن يبنى الاداة على مجرد اعتقاده أن تكون نصوصه كفيلا بردع كل شخص يجوز أن تسمع أقواله أمام القضاء سواء على سبيل الشهادة أو على سبيل الاستدلال وحمله على قول الحق ومعاقبته اذا اخل بهذا الواجب . فاذا استحال

(١) جارسون قرة ٢٤ — جالرو ٥ قرة ٢٠١٦ — شونو وميل ٤ قرة ١٧٧٧ —

بلافش ٥ قرة ٣٥٥

(٢) أنظر استئناف جنح طنطا ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٢٣٥ ) وحزمية أسبوط ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ( المجوعة ١١ عدد ٥٣ ) : انظر بكس ذلك جزئية الموسكى ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ ( الحقوق ١٧ ص ٩٥ )

تطبيق أحكام شهادة الزور على من أدى أقواله بغير عيّن وجب أن توضع لهذه الحالة نصوص خاصة غير أحكام شهادة الزور . وهذا ما فعله الشارع البلجيكي فانه بعد أن نص في المادتين ٢١٥ و ٢١٦ من قانون العقوبات على عقاب من يشهد زوراً في قضية جنائية نص في المادة ٢١٧ على عقوبة أخف مما سبق لمن يغير الحقيقة في أقوال اداها أمام محكمة الجنايات على سبيل الاستدلال . وكذلك فعل الشارع الايطالي في المادة ٢١٤ عقوبات<sup>(١)</sup>

وينبى على ما تقدم أنه اذا اخطأت المحكمة ولم تحاف الشاهد اليمين قبل سماع أقواله فانه لا يمكن أن يعاقب بمقوبة شهادة الزور ولو قرر غير الحقيقة رارينا نكويه الشرار .

كذلك المحكوم عليه بمقوبة جنائية الذي نصت المادة ٢٥ من قانون العقوبات على حرمانه من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال لا يعاقب اذا قرر غير الحق

وكذلك حكم الشاهد الذي لم تتجاوز سنه أربع عشرة سنة ( المادة ١٩٩ مرافعات و ١٤٥ تحقيق جنائيات )<sup>(٢)</sup> فاذا أمرت المحكمة بتحليف الشخص الذي قضى القانون بسماع أقواله على سبيل الاستدلال وبغير حلف عيّن خلف خلافاً لحكم القانون وجب عقابه بمقوبة شهادة الزور اذا قرر غير الحق بعد ذلك<sup>(٣)</sup>

على أن القانون لم يقرر لليمين التي أوجب على الشهود اداها صيغة خاصة بل اكتفى في قانون المرافعات بقوله في المادة ٢١٠ ( وعليه أيضاً أن يحلف عيّن بأنه يشهد الحق ) وفي قانون تحقيق الجنائيات بقوله في المادة ١٤٥ ( يجب

(١) أنظر في هذا المعنى جاردو ٥ هامش ص ٢٩٧ نوتة ٣ — وانظر أيضاً مقال الاستاذ على ذك المراسم بك في الجزء الاول من السنة الخامسة من مجلة الشرائع

(٢) جاردو ٥ قرة ٢٠١٦ — جارسون قرة ٢٦

(٣) دالوز تحت عبارة شهادة الزور قرة ١٧ — جاردو ٥ قرة ٢٠١٦ — جارسون

على الشهود . . . . . أن يحلفوا يميناً على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره ( والمحاكم هي التي وضعت صيغة اليمين التي جرى عليها الاستحلاف وهي ( احلف بالله العظيم ) . على أن سكوت القانون عن تقرير صيغة معينة يبيح للمحاكم أن تعدل هذه الصيغة بحسب الاحوال . وقد نصت المادة ٢١٠ مرافعات على أن تأدية اليمين تكون على حسب الاصول المقررة بديانة الشاهد ان طلب ذلك . وهذا النص مستمد مما جرت عليه المحاكم الفرنسية في بعض أحكامها فان بعض المذاهب يحرم ذكر اسم الله في الايمان وقد اجازت في هذه الاحوال للشهود أن يقسموا بذمتهم أو بشرفهم <sup>(١)</sup> . وقد يحرم بعض المذاهب القسم اطلاقاً أو يكون الشاهد ممن لا يدينون بدين مماوى ففى هذه الاحوال اجيز للشاهد أن يستبدل بلفظ القسم لفظ ( اؤكد ) أو ( اعد ) <sup>(٢)</sup>

كذلك حكم في فرنسا بأن المسلم الذى يؤدى شهادته بلفظ أشهد وبغير حلف يمين يعاقب بمقوبة شهادة الزور اذا قرر غير الحق ما دامت هذه الصيغة هي التي تقرضها عليه ديانته عند أداء الشهادة وفيها معنى التوكيد المطلوب من القسم <sup>(٣)</sup>

ويأخذ حكم الشاهد الخبير الذى يؤدى مأموريته أمام المحكمة بعد حلف اليمين لأن اليمين التي يحلفها هي يمين الشهادة . فالطبيب الذى يدعى الى المحكمة للكشف على مصاب وتقرير نوع الاصابة يعاقب بمقوبة شهادة الزور اذا قرر غير الحقيقة بعد اليمين <sup>(٤)</sup>

كذلك المترجم الذى يدعى الى المحكمة ويحلف اليمين بأنه يترجم بالصدق

(١) جارسون فقرة ٥

(٢) جارسون فقرة ٦ — دالور تحت كلمة يمين فقرة ٢٤

(٣) قض ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ ( دالور ١٨٦١ — ١ — ٣٥٤ )

(٤) جاور ٥ فقرة ٢٠١٦ — جارسون فقرة ٣٣

يعاقب بعقوبة شهادة الزور اذا حنت في يمينه <sup>(١)</sup> وقد قدمنا أن المتهم لا يعاقب بعقوبة شهادة الزور اذا أنكر الحقيقة أو قرر ما يخالفها أمام المحكمة ويقول الشراح ان الشاهد لا يعاقب كذلك اذا كان قد غير الحقيقة بعد حلف اليمين ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية لان موقفه في هذه الحالة يكون أقرب الى موقف المتهم منه الى موقف الشاهد <sup>(٢)</sup> ولكن المحاكم الفرنسية جارية على غير ذلك لانها ترى أن حنت الشاهد في اليمين يستوجب العقاب على كل حال <sup>(٣)</sup>

والمدعى بالحقوق المدنية اذا دعى لتقرير أقواله وحلف اليمين عد شاهداً فاذا حنت في يمينه وقرر اقوالا مغايرة للحقيقة جازت معاقبته على شهادة الزور <sup>(٤)</sup>

### الركن الثاني — تغيير الحقيقة

لا تكون الشهادة شهادة زور ولا يعاقب عليها القانون الا اذا تضمنت ما يغير الحقيقة اما بالنكار الحق واما بتأييد الباطل . ومسئلة مخالفة الشهادة للحقيقة . مسئلة تتعلق بالوانع وتقديرها موكل للقاضي يستخلصه من مجموع أقوال الشهود والظروف المحيطة بالقضية أو من تناقض الشاهد في أقواله الى غير ذلك

ولكن الشراح تدسطوا في البحث في بعض الأمور التي يصح أن تعد تغييراً للحقيقة مستوجباً للعقاب والتي لا يصح أن تعد كذلك

فن ذلك أنهم اختلفوا فيما اذا كان يجب لعقاب الشاهد على شهادة الزور أن يكون قد غير الحقيقة في الأمور والوقائع الجوهرية التي تدور عليها شهادته

(١) جارسون فقرة ٣٤ — انظر مع ذلك جاردو ٥ فقرة ٢٠١٦

(٢) شوفروميلي ٤ فقرة ١٧٨٠ — جاردو ٥ فقرة ٢٠١٦

(٣) دارلز ١٨٥٠ — ٥ — ١٨٥٦ ٤٣٦ — ١ — ١٨٦٦ ٣٧٤ — ١ — ٥٥٣

(٤) قض ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ ( المجموعة ٧ عدد ١٤ )

أم يعاقب ولو كذب في بعض الوقائع الثانوية . والجواب الصحيح على هذه المسئلة أن العقاب لا يتوقف على درجة أهمية الواقعة المكذوبة في ذاتها وإنما يتوقف على مبلغ تأثير هذه الواقعة على مركز المتهم لأن القانون لا يعاقب الا من شهد زوراً لمتهم أو عليه فيجب اذن لعقاب الشاهد أن تكون شهادته من شأنها أن تحدث تأثيراً يفيد المتهم أو يضر به <sup>(١)</sup>. فان لم يكن من شأن الشهادة أن تفيد المتهم أو تضره فلا محل لعقاب الشاهد على شهادة الزور <sup>(٢)</sup>

أما اذا كان من شأن الكذب الواقع في الشهادة أن يؤثر على مركز المتهم سواء فيما يتعلق بمسئلة الادانة وعدمها أو فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر على تقدير العقوبة كالظروف المشددة أو المخففة فان العقاب يكون واجباً <sup>(٣)</sup> . فاذا قرر شاهد زوراً أنه رأى المتهم يضرب المجنى عليه أو أن المتهم لم يكن موجوداً بمحل الواقعة أو أنه وقت أن ارتكب السرقة كان حاملاً سلاحاً أو أنه ارتكبها ليلاً أو اذا قرر في قضية سب غير عني أن المجنى عليه ابتدر المتهم بالسب أولاً وجب العقاب في كل هذه الاحوال

وقد تكون الواقعة التي قررها شاهد الزور اجنبية عن موضوع الدعوى ولكن لها تأثيراً على مركز المتهم وعندئذ يكون العقاب واجباً أيضاً . فاذا قرر شاهد في جنابة واقعة انني بغير رضاها أنه لا يعلم شيئاً عن التهمة المنسوبة الى المتهم ولكنه يعلم أن المتهم سبق له أن واقع انني بغير رضاها وكان الشاهد كاذباً في هذه العبارة الاخيرة وجب عقابه على شهادة الزور لأن هذه العبارة قد تؤثر على مركز المتهم في القضية المرفوعة عليه <sup>(٤)</sup>

(١) ج ٥ ٢٠١٧ — بلائش ٥ قرة ٣٥٧ — جارسون قرة ٤٣

(٢) نيل ج ٢ م ٤ قرة ٣

(٣) نيل ج ٢ م ٤ قرة ٣

(٤) دالوز تحت عبارة شهادة الزور قرة ١٢

وقد نصت المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات على أن الشاهد يجب أن يعرف عن اسمه ولقبه وصناعته أو وظيفته ومحل اقامته وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريباً أو صهرراً لاحد الاخصام ويبين ان كان غادماً أو مستخدماً عند أحد الاخصام . ولكن هذه البيانات تطلب من الشاهد قبل حلف اليمين فاذا كذب في شيء من هذه البيانات بأن انتحل اسماً كاذباً أو أنكر قرابته أو مصاهرته فلا يمكن عقابه بسبب ذلك على شهادة الزور لأن هذه البيانات سابقة على موضوع الشهادة وليست جزءاً منها وهي فوق ذلك سابقة على حلف اليمين فالكذب فيها لا عقاب عليه <sup>(١)</sup> واتباعاً لهذا الرأي حكم بأنه لا عقاب على شهادة الزور الا اذا تعلق بموضوع الدعوى فاذا انكر الشاهد كذباً قرابته لاحد الاخصام فلا يمد مرتكباً جريمة شهادة الزور <sup>(٢)</sup>

وظيفة الشاهد قاصرة على سرد الوقائع المادية التي احاط بها علمه ولها علاقة بموضوع الدعوى التي طلبت فيها شهادته وليس من شأنه ابداء الرأي فيما يتعلق بقيمة هذه الوقائع ولا استنتاج النتائج منها فاذا أبدى رأيه الشخصي خلال اداء الشهادة أو مزج شهادته باستنتاجاته التي استخلصها من الوقائع التي تدور عليها شهادته فلا يمكن عقابه بعقوبة شهادة الزور ولو كذب في استنتاجه أو تقديره للوقائع <sup>(٣)</sup>

وقد حكم بناء على ذلك بأن الشاهد الذي يقرر أمام المحكمة الشرعية أن المشهود له أهل للخصومة حال كونه عالماً أنه قاصر لا عقاب عليه لأن شهادته مبنية على تقدير خاص به ولو كان يعلم أنه ينافي الحقيقة فتقريره هذا لا يمد شهادة زور <sup>(٤)</sup>

(١) شوفو ومبيل ٤ ققرة ١٧٨٥ — نبيل ج ٢ ص ٦ ققرة ٦

(٢) جزئية الانصر ٢٢ فبراير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦١)

(٣) جارسون ققرة ٤٦ — دالوز تحت عنوان شهادة الزور ققرة ٢٨

(٤) جزئية طهطا ٢٨ ابريل ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٢)

ولكن الشاهد يعاقب بمقوبة شهادة الزور ولو قرر وقائع صحيحة في ذاتها إذا لم يكن قد شهد هذه الوقائع بنفسه ولكنه ادعى أنه رآها (١)

وكما تقع شهادة الزور بطريقة إيجابية أى بإثبات وقائع ونسبتها الى المتهم يجوز أن تقع بطريقة سلبية كما لو شهد بأن المتهم لم يضرب أو لم يسرق أو لم يكن في محل الواقعة . ولكن العقاب في هذه الاحوال يتوقف على معرفة ما اذا كان الشاهد قد أنكر هذه الوقائع وهو يعلم صحتها أو أن هذه الوقائع لم يحط بها علمه في الواقع اذ يجوز أن يكون الشاهد لم ير المتهم بين الضارين أو السارقين واذن تكون شهادته مطابقة لحقيقة علمه الشخصي فلا يبقى محل للعقاب ولو ثبتت واقعة الضرب أو السرقة المنسوبة الى المتهم بشهادة شهود آخرين . أما اذا كان يعلم حقيقة الواقع وأنكر الشهادة ليؤثر على مركز المتهم سواء له أو عليه فإن العقاب يكون واجبا (٢) . وكذلك يكون العقاب واجبا اذا نفى على سبيل الجزم والتأكد واقعة لاعلى أنها لم تدخل في علمه الشخصي بل على أنها لم تقع قط مع أنه لم يتحقق من وقوعها أو عدم وقوعها . والعكس أيضاً صحيح فمن جزم في شهادته بوقوع أمر مع أنه لا يعتقد صحة وقوعه لأن علمه لم يحط به تمام الاحاطة يعاقب بمقوبة شهادة الزور (٣)

كذلك يعاقب بمقوبة شهادة الزور الشاهد الذي يقتضب عمداً من شهادته أموراً ذات شأن في جوهر الشهادة أو يسكت عنها عمداً وهو يعلم أن سكوته عنها يؤثر على مركز المتهم . كما لو شهد شاهد في دعوى سب غير علني بأن المتهم سب المجنى عليه وسكت عمداً عن واقعة أخرى مرتبطة بهذه الواقعة ولها تأثير على مسؤولية المتهم وهي أن المجنى عليه هو الذي ابتدر المتهم بالسب ففي هذه الحالة يجب عقاب الشاهد لأنه أقسم أن يقول الحق كله ولم يبر

(١) جارسون فقرة ٤٩

(٢) شوغو وميلي ٤ فقرة ١٧٨٨ — جارسون فقرة ٥٠

(٣) هاريس ص ٦٤

بقسمه<sup>(١)</sup> أما اذا سككت الشاهد عن شيء لا أهمية له في الشهادة ولا تأثير له على مركز المتهم فلا محل للعقاب

ويجب التمييز بين هذه الحالة وحالة ما اذا امتنع الشاهد عن الاجابة امام المحكمة مما يوجه اليه من الاسئلة كلها أو بعضها فان هذه الحالة لا تدخل في حكم شهادة الزور لان الامتناع امر سلبي وشهادة الزور تقتضى عملاً ايجابياً وقد وضع الشارع لهذه الحالة احكاماً خاصة في المادتين ١٩٥ و ١٩٤ مرافعات و تحقيق جنائيات . فاذا لم يبد الشاهد اسباباً لامتناعه عن الاجابة أو أبدى اسباباً غير مقبولة جاز للمحكمة ان تماقبه بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين<sup>(٢)</sup>

وقد يكون تناقض الشاهد في اقواله دليلاً على كذب شهادته ولكنه دليل غير قاطع فقد يكون تناقضه ناشئاً عن ضعف ذاكرته أو سوء اجابته ولا يكون منبعثاً عن قصد التضليل واخفاء الحقيقة . وعلى كل حال لا يعد الشاهد شاهد زور بمجرد كونه أبدى امام المحكمة اقوالاً غير التي قررها بمحضر التحقيق امام البوليس أو النيابة<sup>(٣)</sup> لان العبرة باقوال الشاهد النهائية التي يبدئها امام الجلسة . فاذا طلبت منه المحكمة رفع هذا التناقض بالاصرار على احد اقواله فأصر على قول منها واتضح انه القول المزور جاز عندئذ عقابه على شهادة الزور وليس له ان يحتج بانه قرر الحقيقة في احدى رواياته<sup>(٤)</sup>

### الركن الثالث — الضرر

يشترط للعقاب على شهادة الزور ان يكون من شأنها ان تسبب ضرراً وهو عقاب البريء أو تبرئة المجرم<sup>(٥)</sup> . ولا يكون ذلك الا اذا كانت الشهادة

(١) جاردو ٥ ققرة ٢٠١٧ — شوفو وهيلي ٤ ققرة ١٧٨٧ — بلانش ٥ ققرة ٣٥٨

(٢) جاردو ٥ ققرة ٢٠١٧ — جارسون ققرة ٥٦

(٣) استئناف طنطا ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٢٣٥)

(٤) شوفو وهيلي ٤ ققرة ١٧٨٩ — جاردو ٥ ققرة ٢٠١٧ — جارسون ققرة ٥٨

(٥) جاردو ٥ ققرة ٢٠١٨ — شوفو وهيلي ٤ ققرة ١٧٩١

من شأنها ان تؤثر على مركز المتهم . فاذا لم يكن للشهادة هذا الشأن بأن كانت قائمة على واقعة لا علاقة لها بموضوع الدعوى فلا ضرر ولا عقاب . ومن هذا يفهم ان لكثير من المباحث السابق الكلام عليها فيما يتعلق بتغيير الحقيقة ارتباطا شديدا بمبحث الضرر وكان يصح الكلام عليها بمناسبة هذا البحث ولكنها في الواقع مشتركة بين الركنين

ولا يشترط للعقاب على شهادة الزور ان يكون الضرر قد تحقق فعلا بعقاب البريء أو تبرئة المجرم بل يكفي للعقاب ان يكون الضرر محتملا (١) ولا يتوقف العقاب وعدمه على النتيجة الفعلية التي ترتبت على شهادة الزور بل يكون العقاب واجبا ولو برىء المتهم على رغم الشهادة التي أداها الشاهد ضده أو حكم عليه على رغم الشهادة التي أداها الشاهد لمصلحته (٢)

ويكون الحكم كذلك ولو قررت المحكمة استبعاد شهادة الشاهد (٣) أو اتضح لها ان الفعل المنسوب الى المتهم لا يعد جريمة في نظر القانون (٤) أو حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بعد سماع شهادة الشاهد (٥) وقد اتفقت احكام المحاكم الفرنسية على ان شاهد الزور لا يعاقب اذا رجع عن شهادته قبل اتمام المرافعة في الدعوى . وليس في نصوص القانون ما يمكن الاستناد عليه لتأييد هذا الرأي ولكن المحاكم تملل رأيها بان عدول الشاهد عن شهادته في الوقت المناسب واقاراره بالحقيقة يمنع وقوع الضرر الذي كان يحتمل وقوعه بسبب شهادة الزور . وجميع الشراح يوافقون على هذا الرأي ويأخذ اكثرهم بالتعليل الذي أخذت به المحاكم (٦) . لكن جارسون مع موافقته

(١) هنس ٧ يونيو سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٧)

(٢) بلانق ٥ قرة ٣٦٧

(٣) دالوز ١٨٦٧ — ٢ — ٨٤

(٤) دالوز ١٨٦٤ — ٢ — ١٧٥ .

(٥) دالوز ١٨٤٧ — ١ — ٣٣٩

(٦) جارو ٥ قرة ٢٠١٨ — شوفو وميلي ٤ قرة ١٧٩٤ — بلانق ٥ قرة ٣٦٨ — دالوز تحت عنوان شهادة الزور قرة ٣٦١

على هذا رأى يرى ان العلة غير ما ذكر فقد يكون الضرر قد حل فعلا بالمتهم قبل عدول الشاهد عن شهادته وذلك فيما لو حبس المتهم حبسا احتياطيا بسبب تلك الشهادة ونحو ذلك .

أما العلة الصحيحة فتتخصر عنده في أمرين (أولهما) أن شهادة الشاهد يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ولا يتم الا باقتال باب المرافعة فإذا عدل الشاهد في اللحظة الأخيرة عن سابق أقواله فقد محاً بذلك كل أثر سابق لها (وثانيهما) أن من حسن السياسة أن يمكن الشاهد من الرجوع الى الحق ولو في آخر لحظة بغير أن يعرض نفسه بسبب ذلك الى المحاكمة على أكاذيبه السابقة<sup>(١)</sup>

وقد أخذت المحاكم المصرية بهذا المبدأ فقررت عدم مؤاخذه الشاهد على شهادته المذكورة اذا عدل عنها قبل اتمام المرافعة<sup>(٢)</sup> . أما اذا عدل الشاهد بعد ذلك فان عدوله لا يحو أثر الجريمة<sup>(٣)</sup>

ومن النتائج الطبيعية التي تترتب على هذا المبدأ أن الشاهد لا يمكن أن يعاقب على شهادته التي أداها زوراً أمام سلطات التحقيق كالبوليس والنيابة وقاضى التحقيق وعلّة ذلك ترجع الى ثلاثة أمور (أولها) ان التحقيقات التي تجري أمام هذه السلطات تعتبر كلها امعلا ممهدة للتحقيق الذى تقوم به المحكمة نفسها فى جلسة المحاكمة وهذا التحقيق الاخير هو الذى يبنى عليه حكم المحكمة فإذا عدل الشاهد أمام المحكمة عن أقواله التي قررها فى التحقيقات الابتدائية وقرر الحقيقة فلا محل لعقابه (وثانيها) أنه متى تقرر أن للشاهد ان يعدل عن أقواله التي قررها أمام المحكمة الى حين اقفال باب المرافعة فبالحرى أن يكون له ذلك فيما يتعلق بالأقوال السابقة على الجلسة (وثالثها)

(١) جارسون فقرة ٨٥

(٢) استئناف طنطا ٢٩ مايو ١٩١٩ (المجموعة ٣٠ عدد ١٠٦) و ٢٧ مارس ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٢٣٥) وجزئية أسبوط ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٥٣)

(٣) تقض ٧ يونيو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٧)

أن القانون لا يعاقب الا من شهد زوراً لمتهم أو عليه فيستنتج من هذا أن الشاهد لا يعاقب الا اذا شهد زوراً بعد التصاق التهمة بالمتهم أى بعد صدور قرار الاتهام من السلطة المختصة بذلك<sup>(١)</sup>

وتطبيقاً لذلك حكم بأنه لا عقاب على من يشهد زوراً بعد حلف اليمين أمام النيابة أثناء تحقيق تهمة<sup>(٢)</sup>

والذى يهم بعد ذلك معرفة الوقت الذى تعتبر فيه المرافعة منتبهة والقاعدة أن المرافعة تعتبر منتبهة متى فرغت المحكمة من سماع اقوال النيابة والمتهم ولو لم تنطق بقرار اقفال باب المرافعة<sup>(٣)</sup> . فاذا كانت المحكمة لم تفرغ من سماع الدعوى فى جلسة واحدة وقررت استمرار المرافعة فى جلسة مقبلة لسماع أقوال النيابة أو المتهم جاز للشاهد الذى أدى أقواله فى جلسة سابقة ان يرجع عن أقواله حتى ختام المرافعة فى الجلسة الأخيرة<sup>(٤)</sup> ولو سبق القبض عليه بأمر رئيس الجلسة بسبب شهادة الزور<sup>(٥)</sup>

اما اذا كانت المرافعة قد تمت ولم تؤجل القضية الا للنطق بالحكم فى جلسة مقبلة فلا يقبل من الشاهد المدول عن شهادته فى جلسة النطق بالحكم<sup>(٦)</sup> وينبنى على ما تقدم انه اذا أدى شاهد شهادة مزورة فى قضية وحكم فيها ثم نقض هذا الحكم وأحيلت القضية على هيئة جديدة للحكم فيها فلا يقبل من الشاهد المدول عن شهادته الأولى أمام هيئة المحكمة الجديدة<sup>(٧)</sup>

---

(١) جازو ٥ فقرة ٢٠١٨ — شوفر وهيل ٤ فقرة ١٧٩٢ — جارسون فقرة ٨٦ — ٨٩

(٢) جزئية أسيوط ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ ( المجموعة ١١ عدد ٥٣ )

(٣) جارسون فقرة ٩٨

(٤) دالوز تحت عنوان شهادة الزور فقرة ٣٧

(٥) سيرى ١٨٣٨ — ٢ — ١٣٥

(٦) جارسون فقرة ١٠٩ — دالوز ١٨٧٧ — ١ — ٤٠٤

(٧) بلانش ٥ فقرة ٣٦٩

وكذلك لا يقبل من الشاهد عدوله أمام محكمة استئنافية عن شهادة أداها أمام محكمة ابتدائية<sup>(١)</sup>  
 وإذا أدى الشاهد شهادته أمام محكمة ثم حكمت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فلا يقبل من الشاهد عدوله عن شهادته السابقة أمام المحكمة المختصة التي رفعت إليها الدعوى بعد ذلك<sup>(٢)</sup>  
 بما تقدم يفهم أن المحكمة يجب أن لا تجعل في الحكم على شاهد الزور إذا رأت أن تحاكمه على شهادة الزور أثناء انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ٨٩ مرافعات و ٢٣٧ تحقيق جنابات . فإذا حكمت عليه بالعقوبة وكان لا يزال في المرافعة في الدعوى الأصلية بقية كان حكمها سابقاً لأوانه ووجب إبطاله<sup>(٣)</sup>

### الركن الرابع — القصد الجنائي

جريمة شهادة الزور من الجرائم العمدية التي لا يعاقب القانون عليها الا عند توفر القصد الجنائي . فلا يكفي للعقاب أن يكون كذب الشاهد ناشئاً عن عدم احتياط أو تسرع في القاء أقواله بغير تدبر . وأبعد من هذا عن العقاب الشاهد الذي يخطئ في شهادته بسبب ضعف ذاكرته أو ضعف ادراكه لأسوء تصوره و تقديره للوقائع أو ميله الى المبالغة عن حسن قصد<sup>(٤)</sup>  
 ولهذا يجب على المحكمة التي ترفع إليها دعوى شهادة الزور أن تتحقق قبل الحكم على المتهم من تعمده قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية فلا يكفي للعقاب أن يثبت لديها أنه كذب في شهادته لجواز أن يكون الكذب ناشئاً عن سبب من الأسباب السابق بيانها  
 ويعتبر القصد الجنائي متوفراً متى كذب الشاهد في شهادته بقصد تضليل القضاء<sup>(٥)</sup> . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث فقد يكون مدفوعاً الى ذلك بعامل

(١) نبيل ج ٢ ص ١١

(٢) دالوز ١٨٤٧ — ١ — ٣٢٩ و ١٨٥١ — ٩ — ٥٠٩

(٣) سبي ١٨٨٢ — ٢ — ٢٠٣ — دالوز ١٨٩٦ — ٢ — ٤٥٤

(٤) جارو ٥ فترة ٢٠١٩ — جارسون فترة ٦٣ — ٦٤ — شوفو وميلي ٤ فترة ١٨٠٤

(٥) جارو ٥ فترة ٢٠١٩

الانتقام من المتهم او بالرغبة في تخليص قريب او صديق له من عقاب القانون الخ ولكن ذلك كله لا يهم البحث عنه ولا التعرض اليه<sup>(١)</sup>  
ولكن محكمة النقض المصرية قررت في حكم لها انه لا يجوز الحكم بالعقوبة المقررة في المادة ٢٥٦ ع على من يشهد زوراً على متهم بمجنحة الا اذا كان قد أدى الشهادة الكاذبة بنية الاضرار بالمتهم المذكور<sup>(٢)</sup>

### الفرع الثاني — في الجريمة التامة والشروع

يترتب على قاعدة جواز عدول شاهد الزور عن شهادته الى حين اقبال باب المرافعة ان الجريمة لا تتم الا اذا اصبح العدول عن الشهادة غير مستطاع وينبئ على هذه القاعدة ايضاً ان الشروع في جريمة شهادة الزور مستحيل قانوناً لأن الشاهد اما ان يصير على شهادته الى حين اقبال باب المرافعة وحينئذ يعاقب على الجريمة التامة . واما ان يرجع عنها قبل ذلك فلا يبقى في هذه الحالة اثر للجريمة ولا للشروع فيها<sup>(٣)</sup>

### الفرع الثالث — في عقاب الجريمة

من شهد زوراً لمتهم في جناية او عليه يعاقب بالحبس ( المادة ٢٥٤ )  
ومن شهد زوراً على متهم بمجنحة او مخالفة او شهد له زوراً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً ( المادة ٢٥٦ )  
ويرجع في وصف التهمة الى ورقة الاتهام التي قدم بها المتهم الى المحكمة .  
فيعد الشخص متهماً بجناية متى كان قد قدم الى المحاكمة بتهمة جنائية بغض النظر عن نوع المحكمة التي رفعت اليها الدعوى وعن نوع العقوبة التي حكم

(١) جارسون فقرة ٦٥

(٢) نقض ٢٠ ابريل ١٩١٨ ( المجموعة ١٩ عدد ٩٦ )

(٣) جبارو ٥ فقرة ٢٠٢٠ — جارسون فقرة ١٠٦ — شوفو وهيلي ٤ فقرة ١٨٠١

بها على المتهم في النيابة (١)

فالشاهد يعتبر شاهد زور في قضية جنائية متى شهد زوراً على شخص  
مقدم الى المحكمة بتهمة جنائية ولو حكمت المحكمة ببراءة هذا المتهم  
وكذلك يكون الحكم ولو لم يحكم على المتهم الا بعقوبة جنحة اما لان  
المحكمة رأت ان الواقعة جنحة واما لانها رأت الأخذ بأسباب الرأفة (٢)  
وكذلك يكون الحكم ولو كان المتهم قد حوكم على الجناية المنسوبة اليه  
امام محكمة الجنح لحدائة منه (٣)

و يعتبر الشخص متهماً بجنحة متى قدم الى المحاكمة بتهمة جنحة ولو كانت المحكمة  
التي رفعت اليها الدعوى هي محكمة الجنايات كما هو الشأن في جرائم الصحافة (٤)

الظروف المشروطة - للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٤ ظرفان  
مشددان (احدهما) مانص عليه في المادة ٢٥٥ وهو ان يكون قد حكم على المتهم  
بسبب الشهادة المزورة ( وثانيهما ) وهو مانص عليه في المادة ٢٥٨ وهو ان  
يكون شاهد الزور قد قبل عطية أو وعدا بشيء ما في مقابل ادائه هذه الشهادة  
أما الظرف المشدد الاول فيشترط لتوفره اجتماع شرطين (١) ان يكون  
المتهم قد حكم عليه (٢) أن يكون الشاهد قد شهد على المتهم (٥). وهذا الشرط  
الثاني مستفاد من قول المادة ٢٥٥ ( اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على  
المتهم ) ولا يكون الحكم مترتباً على الشهادة الا اذا كانت الشهادة ضد  
المتهم . فاذا كان الشاهد قد شهد زوراً لصالح المتهم وحكم على المتهم رغم ذلك  
فلا يكون ثمة محل لمعاقبة الشاهد بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة

(١) جازو ٥ فترة ٢٠٢٥ — شوفو وهيلي ٤ فترة ١٨١٥ — بلانش ٥

فترة ٣٦١

(٢) جارسون فترة ١١٣

(٣) بلانش ٥ فترة ٣٦٤ — انظار بـكس ذلك جازو ٥ هامش م ٣١٠ نوتة ٢٨

(٤) جازو ٥ فترة ٢٠٢٥

(٥) قارن جارسون فترة ١٢٠

٢٥٥ ع أياً كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم<sup>(١)</sup>  
ويستخلص مما تقدم أن العقوبة المقررة في المادة ٢٥٤ لا تنطبق على شاهد  
الزور الا في احدى حالتين : -

(الاولى) اذا حكم ببراءة المتهم سواء كان شاهد الزور قد شهد للمتهم  
أو عليه

(والثانية) اذا حكم على المتهم بعقوبة وكان الشاهد قد شهد لصالحه  
أما العقوبات المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٥٥ فيحكم بها في احدى  
حالتين : -

(الاولى) اذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة غير الاعدام .  
وفي هذه الحالة يحكم على شاهد الزور بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أياً  
كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم أي ولو كانت العقوبة التي حكم بها  
عقوبة جنحة فقط نظراً لتغيير وصف التهمة أو للأخذ بانسحاب الرأفة

(والثانية) اذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة الاعدام  
وتفدت عليه . وفي هذه الحالة يحكم بالاعدام أيضاً على شاهد الزور . وانما  
يشترط أن تكون عقوبة الاعدام قد تفدت على المتهم فعلاً أما اذا كانت قد  
استبدلت بعقوبة أخرى بعد تقض الحكم الاول أو صدر عفو عن المتهم  
وأبدلت عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة طبقاً للمادة ٦٩ ع  
ففي هذه الحالة يطبق على شاهد الزور الشطر الأول من المادة ٢٥٥

وأما الطرف المشدد الثاني فتحله أن يقبل شاهد الزور عطية أو وعداً  
بشيء ما . وقد يكون الذي تقدم اليه بالعطية أو بالوعد هو المتهم نفسه سواء  
حصل ذلك مباشرة أو بالواسطة ليشهد لصالحه زوراً . وقد يكون الذي تقدم  
بالعطاء أو الوعد شخصاً آخر غير المتهم ليحمل الشاهد على أن يشهد على المتهم

زوراً . وعلى كل حال يعاقب شاهد الزور اذا قبل العطية أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة أى السجن ( المادة ٩٣ ع ) ويعاقب معه بالعقوبة المذكورة من تقدم اليه بالعطاء أو الوعد . هذا اذا لم تتوفر شروط انطباق المادة ٢٥٥ . أما اذا كانت شروطها منطبقة بأن كان الشاهد الذى قبل العطية أو الوعد شهيد على المتهم وحكم على المتهم بسبب ذلك فان شاهد الزور يعاقب فى هذه الحالة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٥٥ بحسب نوع الحكم الصادر على المتهم . ويعاقب معه بنفس هذه العقوبات من تقدم اليه بالعطاء أو الوعد ليحمله على اداء هذه الشهادة . وذلك ما يستفاد من نص المادة ٢٥٨ الذى يقضى بتوقيع أشد العقوبتين عقوبة الرشوة وعقوبة شهادة الزور . وظاهر أنه عند انطباق شروط المادة ٢٥٥ تكون عقوبات شهادة الزور أشد من عقوبة الرشوة

**الظرف المشدد للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٦ —** أما الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٦ وهى شهادة الزور للمتهم بجنحة أو مخالفة أو عليه فليس لها سوى ظرف مشدد واحد وهو المنصوص عليه فى المادة ٢٥٨ ع أى أن يكون الشاهد قد قبل عطية أو وعدا ليشهد زوراً للمتهم أو عليه وفى هذه الحالة يعاقب هو ومن تقدم اليه بالعطاء أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة أى السجن ( المادة ٩٣ ع )

ويستفاد من هذا أن عقوبة شاهد الزور فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٦ تكون واحدة سواء حكم ببراءة المتهم أو بعقابه وسواء كانت شهادة الزور لصالح المتهم أو عليه . ولم ير الشارع فى هذه الحالة محلاً لأن يجعل الحكم على المتهم بسبب شهادة الزور سبباً فى تشديد العقاب على الشاهد كما فعل فى المادة ٢٥٥ لأن العقوبة التى يمكن أن يحكم بها على المتهم لا تتجاوز على كل حال عقوبة الجنحة وليس بينها وبين العقوبة المقررة لشاهد الزور فى المادة

٢٥٦ تفاوت كبير وعند تطبيق عقوبات الرشوة يحكم بالمصادرة طبقاً للمادة  
٣٠ عقوبات

## المبحث الثانى

### فى شهادة الزور فى الدعاوى المدنية

المادة ٢٥٧ ع — كل من شهد زوراً فى دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى  
بعد أن نص الشارع على حكم شهادة الزور فى المسائل الجنائية على  
اختلاف أنواعها نص فى المادة ٢٥٧ ع على حكم شهادة الزور فى الدعاوى المدنية .  
ويلاحظ أنه جعل العقاب فى هذه الحالة ثابتاً لا يتغير بتغير أهمية الدعاوى  
خلافًا لما فعل فى المسائل الجنائية لأن الضرر على كل حال واقع على المال  
وقد يمكن تداركه من طريق التعميض المدنى . أما فى الدعاوى الجنائية  
فالضرر واقع على الأتقى وقد يترتب على شهادة الزور اعدام من شهد عليه  
فاذا نفذ الحكم لم يبق له من مرد . ولذلك لم ير الشارع ما يمنع من عقاب  
شاهد الزور عندئذ بالاعدام أيضاً لأنه اعتبر شاهد الزور فى هذه الحالة  
كالقاتل وإن كانت السببية غير مباشرة<sup>(١)</sup>

### الفرع الأول — فى اركان الجريمة

اركان هذه الجريمة لا تختلف عن اركان جريمة شهادة الزور فى المسائل  
الجنائية فهى مثلها اربعة (١) شهادة تؤدى أمام القضاء بعد حلف اليمين و(٢)  
أن تكون هذه الشهادة مكذوبة و(٣) أن يكون من شأنها الاضرار بالغير  
و(٤) القصد الجنائى

---

(١) انظر تعليقات الحفانية على المواد ٢٥٥ — ٢٥٧ عقوبات

وكل ما قيل بشأن اركان الجريمة السابقة يصدق على اركان هذه الجريمة فيحسن الرجوع الى ما سبق بيانه في هذا الصدد وانما نضيف هنا بعض ملاحظات تتعلق بالدعوى المدنية خاصة

### الركن الاول - الشهادة

يجب لتطبيق المادة ٢٥٧ ع ان تكون ثمت شهادة من شاهد لا مصلحة له في الدعوى دعى للشهادة بناء على طلب احد الخصوم طبقاً للاجراءات المقررة . فلا عقاب بمقتضى المادة المذكورة على الاقوال الكاذبة التى تصدر من أحد الخصوم ولو كانت هذه الاقوال قد صدرت بناء على طلب استجواب مقدم من الخصم الآخر طبقاً للمادة ١٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات (١) ويجب ان تكون الشهادة قد أدت بعد حلف يمين أو ما يقوم مقامها حسب البيان السابق

وأن تكون الشهادة قد أدت فى دعوى مدنية امام محكمة. فلا عقاب على شهادة الزور التى تؤدى امام جهة غير قضائية (٢) كالشهادات التى تؤدى امام القاضى الشرعى اثناء قيامه بوظيفة التوثيق وتحرير الشهادات بل يعد تغيير الحقيقة الحاصل من الشهود فى هذه الحالة تزويراً فى محركات رسمية اذا اثبتت اقوالهم فى المضابط والسجلات (٣)

وكذلك حكم الشهادة التى تؤدى امام المأذون وتثبت فى عقد زواج أو قسمة طلاق

وكذلك الشهادة التى تؤدى امام لجان التحقيق البرلمانية التى تمتد طبعاً للمادة ١٠٨ من الدستور (٤)

(١) شوفو وهيل ٤ فقرة ١٨٠٨

(٢) جارو ٥ فقرة ٢٠١٦ — شوفو وهيل ٤ فقرة ١٨٠٨

(٣) دالوز تحت عنوان شهادة الزور فقرة ٦

(٤) جارسون فقرة ١٣٨ — جارو ٥ فقرة ٢٠١٦ وهامش ص ٢٩٨ نوبة ٦

والشهادات التي تؤدي امام السلطات الادارية (١)

لكن عبارة (دعوى مدنية) يجب ان تحمل على اوسع معانيها فلا يقتصر تطبيق المادة ٢٥٧ على الشهادات المزورة التي تؤدي في الدعاوى التي تقام امام المحاكم المدنية بكافة درجاتها فقط بل يدخل في حكمها ايضا شهادة الزور التي تؤدي في دعوى امام المحاكم التجارية أو امام محاكم الاخطا أو محاكم الاحوال الشخصية

ويلاحظ ان المادة ٣٢ من قانون محاكم الاخطا لا تقيد الشاهد بصيغة يمين معينة بل بتبجح تحليفه بأية يمين تقررها المحكمة قبل اداء شهادته ولم تستثن من ذلك سوى يمين الطلاق . وليس في هذا ما يناقض القواعد السابقة فقد بينا فيما سبق انه يجوز تحوير صيغة اليمين بحسب مقتضيات الاحوال بشرط أن تكون الصيغة التي جرى التحليف عليها فيها معنى التوكيد المطلوب من القسم ولو لم يذكر فيها اسم الله تعالى

وقد ترددت المحاكم المصرية في بادئ الأمر في جواز معاينة شاهد الزور الذي يؤدي شهادة امام محكمة شرعية بلفظ (أشهد) عملاً بالأحكام الشرعية وبغير حلف اليمين المتعارفة امام المحاكم الاهلية . ولكن هذا التردد لم يكن له محل لأن لفظ أشهد عند الشرعيين يتضمن معنى المشاهدة والقسم والاخبار . فاذا قال الشاهد أشهد فكأنه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا اخبر به الآن . وهذه المعاني لا توجد مجتمعة في غيره من الالفاظ ولهذا أوجبوا لصحة الشهادة أن تكون مبدوءة بهذا اللفظ وجملوه ركناً لها (٢)

وقد قدمنا أن محكمة النقض الفرنسية لم تر مانعاً من معاينة الشاهد

(١) دالوز ١٩٠٢ — ٢ — ١٣٤

(٢) انظر كتاب مباحث المرافعات للاستاذين محمد زيد بك ومحمد سلامة بك ص ٦٧ وكتاب المرافعات للشرعية للاستاذ الشيخ عبد الحكيم محمد المدرس بمدرسة القضاء الشرعي

المسلم الذى يؤدى شهادة مزورة بلفظ اشهد وبغير حلف يمين<sup>(١)</sup>  
أضف الى هذا ان المادة ١٩٣ من لائحة الاجراءات امام المحاكم الشرعية  
تنص على ان (القاضى اذا ثبت لديه ان الشاهد شهد زوراً ان يحضر محضراً  
بذلك ويرسله الى قلم النائب العمومى المختص ويكون هذا المحضر معتبراً امام  
المحاكم الاهلية) ومعنى هذا ان الشارع لا يرى مانعاً من معاقبة شاهد الزور  
امام المحاكم الشرعية بالعقوبات المقررة لشهادة الزور فى قانون العقوبات الاهلى  
ولهذا استقر رأى المحاكم الاهلية على أن من شهد زوراً امام محكمة شرعية  
يعاقب طبقاً للمادة ٢٥٧ ع ولو لم يحلف اليمين ما دامت القواعد المتبعة امام المحاكم  
الشرعية لا تقضى على الشاهد بحلف اليمين<sup>(٢)</sup>

وبعد ايضا شهادة فى دعوى مدنية الشهادة التى تؤدى امام القاضى  
الشرعى اثناء اجراءات تحقيق الوفاة وثبوت الوراثية أو اثناء اجراءات تحقيق  
ثبوت الغيبة فيعد شاهد زور لامزوراً الشاهد الذى يقرر وقائع مكذوبة  
أمام القاضى الشرعى اثناء تحقيق من هذا القبيل ويعاقب بمقتضى المادة  
٢٥٧ ع<sup>(٣)</sup>

وكذلك حكم الشهادة المزورة التى تؤدى أمام محكمة اثناء اجراءات  
تصحيح الخطأ الذى يقع فى دفاتر قيد المواليد والوفيات طبقاً للمادة ٢١ من  
القانون نمرة ٢٣ سنة ١٩١٢<sup>(٤)</sup>

---

(١) دالوز ١٨٦١ — ١ — ٣٥٤

(٢) نقض ٨ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١٤) انظر ايضا نقض ٨ ابريل ١٩٠٥  
(الاستقلال ٤ ص ٢٨٧) ونقض ٢ يونيه ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٧٥) والاستئناف  
٩ فبراير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٩) واستئناف مصر ١١ ابريل ١٨٩٩ (الحقوق  
١٤ ص ١٦٦) وجزئية الاقصر ٢٢ فبراير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦١)

(٣) الاستئناف ٢٣ مايو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٧٩)

(٤) بلائش ٥ قكرة ٣٨٣ — جارسون قكرة ١٤١

## الركن الثاني — تغيير الحقيقة

ليس في هذا الركن ما زِيدَ على ما أسلفناه عند الكلام على الجريمة السابقة

## الركن الثالث — الضرر

يشترط في هذه الجريمة كالجريمة السابقة أن يكون من شأن شهادة الزور أن تسبب ضرراً للغير . وقد عني الشارع بتحديد نوع الضرر الذي يتطلبه في الجريمة السابقة في قوله ( من شهد زوراً لمتهم أو عليه ) . أما في الجريمة التي نحن بصددناها فقد اكتفى بقوله ( من شهد زوراً في دعوى مدنية ) وليس معنى هذا أن شهادة الزور يعاقب عليها في هذه الحالة ولو لم يحدث منها ضرر بل المتفق عليه أن الضرر ركن من أركان هذه الجريمة كما هو ركن من أركان الجريمة السابقة <sup>(١)</sup> . وأن ركن الضرر يعتبر متوفراً متى كان من شأن الشهادة المرورة أن تضر أو تنفع أحد الخصوم في الدعوى المدنية <sup>(٢)</sup> . لكن احتمال حصول الضرر كاف على كل حال . وقد اعتبرت محكمة النقض المصرية الضرر محتملاً في قضية رفعت البها لأن شهادة الزور التي أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية كان من شأنها أن تؤدي إلى طلاق الزوجين لو لم يظهر تزويرها <sup>(٣)</sup>

ويموز لشاهد الزور أن يرجع عن شهادته التي أداها أمام المحكمة المدنية كما يجوز له ذلك أمام المحكمة الجنائية . لكن يجب هنا التمييز بين حالتين فإذا كان شاهد الزور قد أدى شهادته أمام محكمة جزئية فالحكم فيما يتعلق بمحو الرجوع عن الشهادة هو عين الحكم السابق بيانه فيما يتعلق بالمسائل الجنائية بمعنى أنه يجوز للشاهد أن يرجع عن شهادته إلى حين اعتقاله باب المرافعة . ويعتبر باب المرافعة أنه قد اقبل متى فرغت المحكمة من سماع الشهود

(١) شوفو وهيلي ٤ ققرة ١٨٠٧ — نيل ج ٢ ص ٢٧ ققرة ٣

(٢) جارسون ققرة ١٤٢

(٣) نقض ٧ يونيو ١٩١٣ ( المجوعة ١٤ عدد ١٢٧ )

واقوال المخصوص . فاذا اجلت القضية من جلسة الى اخرى لاتمام ذلك جاز للشاهد الذى ممعت اقواله فى جلسة سابقة ان يرجع عن شهادته فى جلسة تالية . لكن الرجوع يصح غير مستطاع اذا كانت المحكمة لم تؤجل القضية الا للنطق بالحكم<sup>(١)</sup>

أما اذا كان الشاهد قد ادى شهادته امام قاض ندبته المحكمة لاجراء التحقيق طبقاً للعادة ١٨٣ من قانون المرافعات فان الرجوع عن شهادة الزور يتمتع بمجرد انتهاء التحقيق واقفال محضره<sup>(٢)</sup>

### الركن الرابع — القصد الجنائى

ليس فى هذا الركن ما يزيد على ما ذكرناه عند الكلام على الجريمة السابقة

### الفرع الثانى — فى عقاب الجريمة

يعاقب شاهد الزور فى دعوى مدنية بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه

الظرف المشدد — الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٥٨ ع ينطبق على شهادة الزور فى الدعاوى المدنية كما ينطبق على شهادة الزور فى الدعاوى الجنائية وذلك ظاهر من قول المادة ( اذا قبل من شهد زوراً فى دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعداً بشئ ما الخ ) . فالشاهد الذى يقبل أن يشهد زوراً فى دعوى مدنية مقابل عطاء أو وعد يعاقب بالمعوبات المقررة للرشوة أى السجن لأن عقوبة الرشوة أشد من عقوبة شهادة الزور فى هذه الحالة وقد أوجبت المادة تطبيق أشد العقوبات . ويحكم فى هذه الحالة أيضاً

(١) جارسون فقرة ١٤٥ — ١٤٧

(٢) بلانش ٥ فقرة ٣٨٥ — شوفو وهيل ٤ فقرة ١٨٠٧ — دالوز تحت عبارة

شهادة الزور فقرة ٤٨

بالمصادرة طبقاً للمادة ٣٠ ع . ويعاقب بنفس هذه العقوبات من تقدم الى شاهد الزور بالمطء أو الوعد

### المبحث الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٩ ع

المادة ٢٥٩ ع — من أكره شاهداً على عدم اداء الشهادة أو على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة

ليس لهذه المادة مقابل في القانون الفرنسى وانما نص الشارع الفرنسى في المادة ٣٦٥ ع على جريمة اخرى شبيهة بالجريمة المنصوص عليها في المادة المصرية وهى جريمة اغواء الشهود (subornation de témoins) . وكذلك فعل الشارع البلجيكي في المادة ٢٢٣ ع والشارع الايطالى في المادة ٢١٨ ع والذي يستفاد من أقوال الشراح أن جريمة الاغواء لا تخرج عن أن تكون صورة من صور الاشتراك في شهادة الزور وأنها من قبيل الاشتراك بالتحريض<sup>(١)</sup> . وأنها بناء على ذلك لا تعتبر جريمة مستقلة بل جريمة تابعة لجريمة شهادة الزور فلا يعاقب من أغوى شاهداً على جريمة الاغواء الا اذا أدى الشاهد الشهادة فعلاً فاذا لم يؤدها أو أداها على الوجه الصحيح خلافاً لرغبة من أغواه أو أدى شهادة مزورة ثم رجع عنها قبل اقفال باب المرافعة فلا يعاقب مرتكب الاغواء ولا يمد فعله شروفاً معاقباً عليه<sup>(٢)</sup>

واذا كان هذا شأن جريمة الاغواء فلا معنى للنص عليها خصيصاً وفى نصوص الاشتراك العامة ما يفتى عن وضع حكم خاص لها . وقد أحسن الشارع

(١) جارو ٥ قرة ٢٠٣٠ — شوفو وميل ٤ قرة ١٨١٩ — بلانش ٥ قرة ٣٩١

(٢) جارسون مادة ٣٦٥ قرة ١٦ — ٢٠ — جارو ٥ قرة ٢٠٣٠

المصرى اذ استبدل بالنص الفرنسى نصاً آخر لاتفى عنه نصوص الاشتراك  
ففى المادة ٢٥٩ ع يعاقب القانون على احد فعلين (١) اكراه شاهد على  
عدم اداء الشهادة و (٢) اكراه شاهد على اداء الشهادة زوراً  
والفعل المادى المسكون للجريمة هو الاكراه . وقد كانت المادة ٢٧٥ من  
قانون العقوبات القديم تنص على حصول الاكراه بالقوة أو القهر فحذف  
الشارع هذه العبارة من النص الجديد لانه رأى انها غير ظاهرة المعنى (١)  
وعلى كل حال لا يدخل الاكراه فى صور الاشتراك المنصوص عليها فى المادة  
٤٠ ع فالجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٩ ع جريمة مستقلة فلا محل لان  
تطبق عليها قواعد الاشتراك . والذي يزيد هذا المعنى وضوحاً وتأكيداً أن  
حكم المادة غير قاصر على حالة اكراه الشاهد على اداء الشهادة — وهى الحالة  
التي يمكن أن يتصور فيها معنى الاشتراك — بل يشمل أيضاً حالة الاكراه على  
الامتناع عن اداء الشهادة

غير انه يستفاد من النص أن الجريمة لا تتم الا اذا امتنع الشاهد عن اداء  
الشهادة فعلاً أو أدى فعلاً شهادة مزورة . ولكن ما دامت هذه الجريمة  
مستقلة عن جريمة شهادة الزور وليست صورة من صور الاشتراك فيها تقوم  
بقيامها وتسقط بسقوطها فلا يوجد ما يمنع قانوناً من عقاب من يكره شاهداً  
على عدم اداء الشهادة أو على الشهادة زوراً بعقوبة الشروع فى الجريمة اذا لم  
ينتج الاكراه أثره المطلوب . لكن لا يعاقب على الشروع بطبيعة الحال الا  
حيث تكون الجريمة التامة جنائية — لا شروع فى المجرم الا الجنائية  
ولكن هل يعاقب الشاهد الذى امتنع تحت تأثير الاكراه عن اداء  
الشهادة أو الذى ادى شهادة مزورة تحت تأثير هذا الاكراه . يجب الرجوع  
فى ذلك الى المادة ٥٦ ع التى تنص على حكم الاكراه المعنى من العقاب . ففى

تلك المادة يشترط للإعفاء من العقاب أن يكون الإكراه الذى الجأ إلى ارتكاب الجريمة مسبباً عن خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع بشخص المسكوكه أو بغيره الخ . فإذا توفرت هذه الشروط فى الإكراه المنصوص عليه فى المادة ٢٥٩ فلا محل لعقاب الشاهد . وقد يتصور توفر هذه الشروط فى حالة الإكراه على عدم الشهادة . أما الشاهد الذى يكره على اداء شهادة مزورة فيؤديها فلا يتصور عقلا امكان احتمائه بنص المادة ٥٦ ع لان فيما يمضى من الزمن بين حصول الإكراه ومثوله امام المحكمة لاداء الشهادة متمسكاً بالخلاص من آثار هذا الإكراه فلا يمكن القول بأن الخطر الذى يتهدهه على وشك الوقوع به فضلاً عن ان فى احتمائه بساحة عدل المحكمة ما يكفل دفع كل اذى عنه اذا اختار أن يكشف لها عما يحيط به من الظروف . غير أنه يصح للمحكمة أن تعتبر هذا الإكراه ظرفاً مخففاً لجريمة شاهد الزور

**العقاب —** يعاقب من اكراه شاهداً على عدم الشهادة أو على الشهادة زوراً بمثل عقوبة شاهد الزور بحسب الاحوال المقررة فى المواد ٢٥٤ — ٢٥٧ . وهذا التنبوع فى العقوبة قد يكون مفهوماً فى حالة الإكراه على شهادة الزور فان شهادة الزور يعاقب عليها القانون بحسب ما يترتب عليها من الآثار فاذا كانت الشهادة المزورة قد أدت لصالح متهم فى جناية كان عقابها ما نص عليه فى المادة ٢٥٤ وكذلك اذا كانت ضد المتهم ولم يحكم عليه بسببها . فاذا حكم عليه بسببها كان عقابها ما نص عليه فى المادة ٢٥٥ . أما اذا ادت الشهادة فى دعوى جنحة أو مخالفة كان عقابها ما نص عليه فى المادة ٢٥٦ سواء ادت لصالح المتهم أو عليه . واذا كانت فى دعوى مدنية كان عقابها ما نص عليه فى المادة ٢٥٧ . ففى كل هذه الاحوال يكون عقاب من اكراه الشاهد على الشهادة تابعاً لنوع العقوبة التى يمكن أن يحكم بها على الشاهد نفسه ولا غرابة فى ذلك لأنه هو الذى الجأ الشاهد الى الشهادة

اما في حالة الاكراه على عدم اداء الشهادة فقد لا يسهل ادراك الحكمة من تعليق عقاب المكره على نوع القضية التي كانت ستؤدى فيها الشهادة والنتيجة التي انتهى اليها الحكم وعلى الخصوص حيث يكون تشديد العقوبة متوقفا على نتيجة الشهادة اذ قد يتعذر في هذه الاحوال ربط السبب وهو الاكراه على عدم اداء الشهادة بالمسبب وهو درجة العقوبة التي حكم بها على المتهم . والواقع انه لا يسهل تصور هذا الارتباط الا حيث تكون شهادة الشاهد هي العامل الوحيد أو العامل المرجح على الاقل في الادانة أو التبرئة وهذا امر لا يمكن ادراكه الا بعد تأدية الشهادة فكيف يمكن الحكم على قيمة الشهادة قبل ادائها ؟

مما تقدم يفهم أن الشارع قد احتاط لما قد يقع من التأثير على الشهود لحملهم على مخالفة ضمايرهم بأن وضع لذلك عدة أحكام تختلف باختلاف نوع التأثير . ففي المادة ٢٥٨ نص على حكم من يغرى الشهود بالمعاطيا أو الوعود وفي المادة ٢٥٩ نص على حكم من يكرههم على الامتناع عن الشهادة أو على شهادة الزور . وترك بعد ذلك أنواع التأثير الاخرى لاحكام الاشتراك العامة . فاذا حرض شخص شاهداً على شهادة الزور أو اتفق معه على ذلك بغير اغراء بعتاء أو وعد وبغير اكراه طبق عليه حكم المواد ٢٥٤ - ٢٥٧ بحسب الاحوال مع المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات



## الفصل الثاني في اليمين الكاذبة

المادة ٢٦٠ ع - من الزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذباً يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري يراد باليمين المشار إليها في هذه المادة اليمين التي يؤديها الخصوم في دعوى مدنية أما اليمين التي يؤديها الشهود فهي ملحقة بالشهادة وقد بينا فيما سبق أن الحنث فيها هو علة العقاب في شهادة الزور<sup>(١)</sup>

### المبحث الأول - في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة ثلاثة (أولها) أن تكون نعت يمين أدت أمام محكمة طبقاً لأحكام القانون المدني وقانون المرافعات (وثانيها) أن يكون الحالف قد حلف كاذباً (وثالثها) القصد الجنائي<sup>(٢)</sup>

### الركن الأول - اليمين

أجاز القانون المدني في المادة ٢٢٤ لكل من الأخصام أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع إذا أعوزته وسائل الإثبات الأخرى أو رأى مصلحة في أن يلجأ إلى ذمة خصمه . فإذا قبل الخصم الحلف التزم بإداء اليمين وليس له أن يعدل عنها والا عدوله نكولاً . لكنه يجوز له أن يرد اليمين على طالبها وفي هذه الحالة يلزم طالب اليمين أولاً بإدائها وإلى هذا أشارت المادة ٢٦٠ ع في قولها ( من الزم باليمين أو ردت عليه ) وهذه اليمين هي التي تعرف باليمين

(١) . جازو ٥ فقرة ٢٠٣٤

(٢) . جارسون مادة ٣٦٦ فقرة ٣

الحاسمة لأنها تحسم النزاع بين الخصوم فلا يجوز الرجوع بعدها الى طريق آخر من طرق الاثبات ولا يجوز للخصم الطعن في صحتها بعد ادائها وهناك يمين اخرى نصت عليها المادة ٢٢٣ من القانون المدني يجوز للقاضي أن يلزم أحد الخصمين بادائها اذا رأى أن الاوراق المقدمة للاثبات غير كافية وهذه اليمين هي التي تعرف باليمين المتممة لأنها لا تأتي الا متممة لدليل سابق . وهي داخلة أيضاً في حكم المادة ٢٦٠ ع<sup>(١)</sup> لأنه متى رأى القاضي أن يوجهها الى أحد الخصوم التزم هذا الخصم بادائها فهي داخلة في قول المادة (من الزم باليمين)

ليكن المادة ٢٦٠ ع لا تنطبق الا على اليمين التي تؤدي أمام المحكمة طبقاً للاجراءات التي نص عليها في المواد ١٦٣ - ١٧٦ من قانون المرافعات فلا يدخل في حكم المادة المذكورة اليمين التي يؤديها شخص خارج المحكمة في غير خصومة قضائية<sup>(٢)</sup> . ويدخل في عبارة ( في مواد مدنية ) اليمين التي يؤديها أحد الخصوم في دعوى تجارية<sup>(٣)</sup>

### الركن الثاني - كذب اليمين

هذا الركن هو علة العقاب في المادة ٢٦٠ ع لأن الشارع قد جعل اليمين من طرق اثبات الحقوق المدنية فوجب اذن أن يوجد في القانون ما يحمل الناس على التزام الصدق في اليمين اذا هم كلفوا اداؤها لمصلحة خصومهم لأن الذي يلجأ الى ذمة خصمه ويطلب منه اليمين يترك حقه فيما عداها من أوجه الاثبات فاذا كذب الخالف في يمينه ضاع على الخصم حقه الذي طلب التحليف عليه . ولتبع هذا الضرر رأى الشارع أن يعاقب الخالف اذا حلف كاذباً

(١) جaro ٥ قرة ٢٠٣٨ - جارسون مادة ٣٦٦ قرة ٥ - شوفو وميلي ٤  
فقرة ١٨٣٣

(٢) جارسون قرة ٨

(٣) سيري ١٨٣٦ - ١ - ٢٠٤

وابتات الكذب في اليمين مسألة تتعلق بالوقائع والأمر فيها متروك لتقدير المحكمة فقد يستنتج كذب اليمين مثلاً من ورقة يقدمها الخالف في دعوى أخرى ويكون فيها ما ثبت حق الخصم الذي جرى عليه الاستحلاف . ويصح اثبات كذبها بشهادة الشهود اذا كانت الواقعة التي جرى عليها الاستحلاف مما يجوز اثباته بالبينة . فاذا كانت مما لا يجوز فيه الاثبات بالبينة فلا يجوز للمحكمة الجنائية ولا للنيابة أن تثبت كذب اليمين بشهادة الشهود<sup>(١)</sup>

### الركن الثالث — القصد الجنائي

لا بد لعقاب الخالف على الكذب في اليمين ان يكون قد حلف وهو يعلم أنه يخلف على شيء مغاير للحقيقة<sup>(٢)</sup> فاذا كان يستقد صدق ما حلف عليه فلا عقاب

### المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

يماقب من حلف كاذباً بالحس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه

وترفع الدعوى العمومية على المتهم بمعرفة النيابة ولا يجوز للمجني عليه الذي اضر كذب اليمين بحقوقه أن يرفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية اذا كانت اليمين التي اداها المتهم يميناً حاسمة لان المجني عليه متى وجه هذه اليمين الى خصمه اعتبر أنه قد رضى بذمته وانه تنازل عن كل حقوقه بمقتضى الاتفاق القضائي الذي تم بينه وبين خصمه على اداء هذه اليمين فلا يباح له بعد ذلك أن يثبت كذب اليمين ولا أن يطالب بتعويض مدني امام محكمة

---

(١) جـارو ٥ قـرة ٢٠٣٩ — شـونو وهـيلي ٤ قـرة ١٨٣٤ — جـارسون قـرة ٢٤ —  
— قـارن استـثناف بـني سـويـف ١٦ مـارس سـنة ١٩٠٢ ( المـجـوعـة ٣ عـدد ٧٥ ) وـجـزئية  
الـاقـصر ١٦ مـارس سـنة ١٩١٦ ( المـجـوعـة ١٨ عـدد ١١ ) وـجـزئية قـنا ٦ يـوليـه ١٩١٨  
( المـجـوعـة ٢٠ عـدد ٣٥ )

(٢) جـارو ٥ قـرة ٢٠٤٠ — جـارسون قـرة ١١

الجنح ولا امام المحكمة المدنية في نظير ما لحقه من الضرر بسبب كذب اليمين لأن ذلك كله يمد رجوعاً فيما تم الاتفاق عليه بين الخصمين <sup>(١)</sup> . وغاية ما يستطيع فعله هو أن يشكو امره الى النيابة فاذا رفعت النيابة الدعوى العمومية على المتهم فلا يجوز الدجنى عليه أن يدخل فيها مدعياً بحق مدنى <sup>(٢)</sup>

اما اذا كذب الخالف في يمين متممة وجهتها اليه المحكمة فليس تمت ما يمنع الخصم الذى اضر كذب اليمين بحقوقه من رفع دعواه مباشرة الى محكمة الجنح ومطالبة الخالف بالتعويض المدنى اذ لا يوجد في هذه الحالة اتفاق ولا تنازل يحول دون ذلك <sup>(٣)</sup> . الا اذا اصبح الحكم الذى بنى على اليمين الكاذبة نهائياً في هذه الحالة يمتنع على المجنى عليه رفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية أو المطالبة بتعويض مدنى لان ذلك يخل بقوة الشيء المحكوم به <sup>(٤)</sup>

---

(١) تقض ١٣ ابريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٦٩) — جزئية الاقصر ٦ مارس سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٩) وجزئية أسوان ١٤ يولية ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٩٧)

(٢) استئناف اسيوط ٢٨ يونيه ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٤)

(٣) جزئية ملوى ٣٠ مايو ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ١٠٦)

(٤) جارسون ققرة ١٧

## الباب الخامس

### فى القذف والسب وافشاء الاسرار

المواد ٢٦١ - ٢٦٧ عقوبات

هذا عنوان الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصرى وفيه بين الشارع أحكام القذف والسب والبلاغ السكاذب وافشاء الاسرار . أما القذف والسب فهما جريمتان متشابهتان وكان الاولى إلحاقهما بالباب الخاص بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر لما بينهما وبين تلك الجرائم من الارتباط لاشتراط توفر ركن العلانية فى الحالتين . وهذا ما دعا الشارع الفرنسى الى النص على احكامهما فى قانون الصحافة ( المواد ٢٩ - ٣٥ ) . أما الشارع المصرى فقد انتزعهما من أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وعقد لهما الباب الذى نحن بصدد الكلام عليه لانهما من الجرائم التى يكثر وقوعها على آحاد الناس . لكنهما قد تقعان على الموظفين العموميين أيضاً وهنا يتعارض حكم مواد القذف والسب مع حكم المادة ١٥٩ الخاصة باهانة الموظفين العموميين كما تقدم

وقد الحق الشارع المصرى بالقذف والسب فى هذا الباب جريمتى البلاغ السكاذب وافشاء الاسرار وليس لهما بجريمتى القذف والسب صلة أكثر من انهما من نوع الجرائم القولية والكتاتبية ولكنهما ليستا من الجرائم التى تشترط العلانية فيها وان كان الشارع قد ساق حكم البلاغ السكاذب فى المادة ٢٦٤ ع على وجه يشعر بأن له ارتباطا باحكام مواد القذف السابقة عليه .

## الفصل الأول في القذف

المادة ٢٦١ ع — يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون اموراً لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو اوجب احتقاره عند اهل وطنه ومع ذلك فالظن في أعمال احد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه

ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة

يستفاد من نص هذه المادة أن القذف في عرف القانون هو اسناد أمر للغير موجب لعقابه أو احتقاره . واللفظ الفرنسي المقابل لكلمة أسند هو ( imputer ) وقد عبر الشارع الفرنسي عن القذف بأنه الاخبار أو الاسناد ( allégation ou imputation ) و فرق الشراح بين اللفظين بأن الاسناد يفيد نسبة الأمر الى شخص المقذوف على سبيل التأكيد وأما الاخبار فهو النقل عن الغير أو ذكر الخبر محتملاً الصدق والكذب<sup>(١)</sup> . أما الشارع المصري فقد اكتفى بلفظ (أسند) وعبر عنه في النص الفرنسي بعبارة ( aura imputé ) ولكنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ استعمل عبارة ( tout fait allégué ) مقابل عبارة ( كل فعل أسند اليه ) فكأنه جعل اللفظين الفرنسيين مترادفين واكتفى بإيراد أحدهما في صدر المادة استغناء به عن الآخر . ومع هذا فقد حكمت محكمة مصر بأن هذا لا يدل على ترادف اللفظين وعلى ذلك لا يقع القذف بطريق الاخبار أو الرواية عن الغير<sup>(٢)</sup>

(١) لبواتان ج ٢ فقرة ٧٠٠ — بارييه ج ١ فقرة ٤٠٤

(٢) استئناف مصر في ١٦ يناير ١٩٠٨ ( الحقوق ٢٣ ص ٤٥ )

ولكن محكمة النقض نقضت هذا الحكم وقررت ان القانون لم يميز بين حالة القاذف الذى يسند لغيره وقائع اختلقها بنفسه ومن يروى وقائع اختلقها غيره بل الالفاظ التى استعملها القانون سواء فى النسخة العربية أو الفرنسية عامة تشمل جميع الطرق التى يحصل بها القذف. فالشخص الذى يروى عن الغير خبراً أو اشاعة مضره بشرف المقدوف ينسب اليه بعمله هذا عيباً كالشخص الذى يسنده اليه شخصياً ولا فرق فى الحقيقة بين من ينشر فكرته الشخصية ومن ينشر فكرة غيره على شكل خبر أو اشاعة. ولو جاز لاصحاب الجرائد أن ينشروا كل خبر مهما كان ماساً بشرف الموظفين بحجة أنهم ينقلون الى الجمهور ما يصل الى علمهم لأدى ذلك الى اياحة القذف اذ يكفى للتخلص من عقوبات القانون أن يجتنبوا الاسناد الشخصى ويختاروا طرقاً اخرى للتعبير تفيد أنهم ينقلون ويروون ما يتحدث به الناس أو يرسلونه اليهم من الاخبار وعلى هذا فصاحب الجريدة التى رفعت عليه دعوى قذف لا يجوز له أن يتمسك بأن الخبر الذى نشره فى جريدته وصل الى علمه من شخص آخر<sup>(١)</sup> وقد أيدت محكمة النقض رأيها هذا فى حكم آخر بقولها (لا يعنى القاذف من العقاب لكونه نقل الاخبار التى ذكرها عن غيره من الناس أو من الجرائد<sup>(٢)</sup>)

### المبحث الاول - فى اركان الجريمة

لا توجد جريمة القذف الا بتوفر خمسة أركان : (١) أن يكون القذف باسناد أمر (٢) أن يكون هذا الامر معيناً (٣) أن يكون القذف باحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ ع (٤) ان يكون من شأن الاسناد معاقبة المسند اليه قانوناً أو احتقاره عند اهل وطنه (٥) أن يكون ذلك بقصد جنائى<sup>(٣)</sup>

(١) تقض ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠)

(٢) تقض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ١١٤)

(٣) لبواتقان ج ٢ ققرة ٦٩٨

## الركن الاول — الاسناد

يجب ان يحصل القذف بطريق الاسناد وهو نسبة الامر الشائن الى المقتذوف سواء على سبيل التأكيد أو من طريق الرواية عن الغير أو ترديد القول على أنه اشاعة فكل ذلك داخل في معنى الاسناد كما تقدم . فلا يشترط أن يكون الاسناد على سبيل الجزم فاذا ذكر القاذف الخبر مقروناً بقوله ( والعهد على الراوى ) فلا يرفع ذلك مسئولية القذف . وكذلك يستوى أن يكون الاسناد مباشراً أو غير مباشر وأن يكون وارداً على سبيل التصريح أو التلميح أو التعريض أو التورية <sup>(١)</sup> . فكل عبارة يفهم منها نسبة أمر شائن الى المقتذوف تعتبر قذفاً . وقد تورد عبارات في قالب المدح ولكن هذا لا يمنع من أن تعد قذفاً متى كان ذلك هو المقصود منها . وقد يلجأ القاذف الى استخدام الاساليب المجازية ومع هذا يجوز أن يعد قاذفاً متى أمكن اثبات أنه لم يقصد المعنى الحقيقي للالفاظ المستخدمة بل اراد بها معناها المجازى ولكن الاصل في هذا وجوب الاخذ بالمعنى الحقيقي الظاهر الى أن يثبت العكس <sup>(٢)</sup> . كذلك يعد قاذفاً من طبع كتاباً ونشره باسم شخص آخر اذا تضمن الكتاب المذكور أموراً تشين سمعة من أسند اليه ذلك الكتاب أو تعرضه للمسئولية <sup>(٣)</sup> . ولكن لا يعد قاذفاً من تلا علنا خطاباً ورد اليه من آخر يتضمن اخباراً تشين نشرها سمعة مرسل الخطاب اذ ليس في هذا الفعل اسناد بالمعنى الذى يتطلبه القانون . أما من يتلو علنا خطاباً ارسل اليه من آخر يتضمن اخباراً شائنة عن شخص ثالث فانه يعد قاذفاً <sup>(٤)</sup> . ومن هذا القبيل

(١) جنايات مصر ١٨ سبتمبر ١٩١٣ (الحقوق ٢٨ ص ٣١٧) — قانون باريسيه

ج ١ فقرة ٤٠٤

(٢) استئناف مصر ٣٠ مايو ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٩١)

(٣) الاستئناف ٣٠ يناير ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٤١) — قانون شاسان ج ١

فقرة ٤٨٨

(٤) لپوانخان ج ٢ فقرة ٧٠٧

ما لو نشرت جريدة مقالة سبق نشرها في صحيفة أخرى وكانت تتضمن قذفاً فان إعادة النشر تعد قذفاً جديداً بل قد يكفي في ذلك مجرد الإشارة الى المقالة السابقة المتضمنة للقذف متى كان في تلك الإشارة ما يعيد الى الاذهان ذكرى وقائع القذف السابق<sup>(١)</sup>

### الركن الثاني - التعمين

يجب أن يكون الأمر المسند الى المقذوف معيناً ومحدوداً<sup>(٢)</sup> . وهذا الركن هو الذي يتميز به القذف عن السب فاذا كانت العبارة الشائنة المسندة الى المجنى عليه لا تتضمن اسناد واقعة معينة فالجريمة سب لا قذف . ويراد بالأمر هنا فعل أو واقعة تنسب الى المقذوف سواء كان ذلك الفعل إيجابياً أو سلبياً ماديا كان أو معنوياً . فيعد قاذفاً من أسند الى غيره أنه اختلس أموال القصر الذين في وصايته كما يعد قاذفاً من يسند الى ذلك الشخص أنه لم يؤد الامانة الى أهلها . ويعد قاذفاً من ينسب الى قاض أنه ارتشى في قضية حكم فيها كما يعد قاذفاً من أسند اليه أنه انتزع روحاً بريئة وأنه ظلم ولم يمدل . ويكون الفعل معيناً ومحدوداً اذا ذكر زمانه ومكانه والظروف التي وقع فيها فن اسند الى غيره أنه سرق مبلغ كذا من فلان يوم كذا يعد قاذفاً أما من يصف غيره بأنه سارق فيعد مرتكباً السب لا القذف لانه لم يعين ظروف سرقة معينة . ويرى الشراح الفرنسيون أن الذي يميز القذف من السب أن القذف هو نسبة وقائع يمكن اثبات صحتها عند الحاجة لتعيينها وتحديداتها أما السب فهو الذي لا يمكن اثباته لما في العبارات المتضمنة له من الاتهام والغموض الذي لا يساعد على التحديد والتعمين توطئة للأثبات<sup>(٣)</sup> . فاذا أمكن اثبات العبارة الشائنة على الصورة التي

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٠٨

(٢) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٠٩

(٣) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧١٠ — بارييه ج ١ فقرة ٤٠٤ مكررة — قارن دالوز

وردت بها فالفعل قذف أما اذا استحال الاثبات فالواقعة سب . فاذا قلت عن شخص أنه ارتشى في حادثة معينة كان ذلك قذفاً واذا قلت عنه أنه مرتش فقط كان ذلك سباً اذ ليس أمامنا واقعة معينة يمكن أن يقوم عليها الاثبات . كذلك يكون الفعل سباً لا قذفاً اذا استحال الدليل عليه عقلاً كما لو قلت عن شخص أنه أصبح يشق وجوده على الارض وصوته على المسامع وذكره على اللسان فان ذلك مما يستحيل اثباته على كل حال — لكن ان صح أن يقوم هذا معياراً للتمييز بين القذف والسب في القانون الفرنسي حيث يجيز القانون الاثبات في القذف دون السب فليس الامر كذلك في القانون المصرى حيث يباح الاثبات في القذف والسب على السواء . والواقع أن الاثبات في السب غير مستحيل بل يصبح ممكناً متى كلف المتهم ايراد الوقائع المعينة التى استمد منها حكمه على المجنى عليه بأنه مرتش أو سارق أو مزور أو نصاب الخ . فان اورد شيئاً من ذلك مهل الاثبات عند الحاجة . ولهذا لم يميز القانون المصرى بين القذف والسب من حيث جواز الاثبات وعدمه بل اباحه في الحالتين حيث يكون الاثبات مقبولا قانوناً . والذى دعا الشارع المصرى الى ازالة ذلك الفارق بين القذف والسب احتمال وقوع الاشتباه في بعض الاحوال بين الجريمتين بحيث لا يسهل التمييز بين ما اذا كان الفعل قذفاً أو سباً . فاذا قلت عن شخص انه ممن لا يحجمون عن ارتكاب الشرور وأكل أموال الناس بالباطل فقد يصعب الحكم بأن ذلك القول قذف أو سب لأنه يشبه الامرين معاً . ولهذا كان من العدل الا تكون هذه الفوارق الاعتبارية المبهمة سبباً في قبول الاثبات في حالة دون أخرى

فالفارق الوحيد الذى يصح الاخذ به في القانون المصرى بين القذف والسب هو التحديد وعدمه فاذا كان الفعل المسند الى المجنى عليه معينة ومحدوداً اعتبر قذفاً والا فهو سب . على أن هذا الفارق لا يكتفى لتمييز الجريمتين تمييزاً لا يترك مجالاً للشك والاشتباه وخصوصاً اذا لاحظنا أن الشراح لا يشترطون في وقائع القذف أن تكون معينة تعييناً تاماً بل يكتفى

عندهم أن تكون الوقائع معينة بعض التعمين وليس من اللازم أن تكون الواقعة المسندة مقترنة بتحديد الزمان والمكان اللذين وقعت فيهما. فإذا نسب شخص الى آخر انه سرق دابة عد قوله هذا قذفاً ولو أنه لم يعين مكان السرقة ولا زمانها ويكفي في هذا أن يكون في الامكان تعين ما لم يعين متى قامت الحاجة الى الاثبات<sup>(١)</sup>

وللعرف في بعض الاحوال دخل في تمييز القذف من السب فقد تكون العبارة متضمنة اسناد واقعة معينة ولكنها تجري على الالسن باعتبارها سباً لا قذفاً فن يقول لآخر (يا ابن الزنا) فقد يريد بذلك سباً بسيطاً ولا يقصد أن أمه حملت به سفاحاً فيجب الاستهداء في مثل هذه الاحوال بمقتضيات العرف وظروف الاحوال<sup>(٢)</sup>

ومما يعتبر متضمناً وقائع معينة بعض التعمين ويصح اعتباره قذفاً قول شخص عن آخر أنه يماشر خادمته معاشرة سفاح أو انه يعيش من كسب زوجته أو أنه لا تطيب له الاقامة خارج السجون أو انه لا يدفع ما عليه من الديون أو انه يتجر بالاعراض أو انه يسعى في مخالطة القضاة للارتزاق من انتسابه اليهم الخ

ومما قد تغلب عليه صفة السب لعموم وقائمه قول شخص عن آخر انه حاد عن الحق واتبع سبيل الغواية وخالف أحكام الذمة والضمير أو انه يبذر بين الناس بذور الفساد أو انه اطلق العنان لشهواته أو انه ركب مطية الغرور وغرته الالقاب والمناصب فازداد كبراً وعتواً أو انه يسير على منهاج تأباه النفوس الشريفة أو انه يحارب الفضيلة ويسعى في نشر الرذيلة الخ

### الركن الثالث — العلانية

يشترط لمحاكمة القاذف أن يقع منه القذف علناً باحدى الطرق المنصوص

(١) لبواتقان ج ٢ فترة ٧١٠ — باربييه ج ١ فترة ٤٠٤ مكررة

(٢) انظر في هذا المعنى باربييه ج ١ فترة ٤٠٤ مكررة — وجريدة سوماج ٢٢ فبراير

سنة ١٩٠٤ (الحقوق ١٩ ص ٨٣)

عليها في المادة ١٤٨ أى أن يكون باعاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عموى أو بكتابة أو مطبوعات تباع أو توزع أو توضع للبيع أو بكتابة أو مطبوعات معروضة في محل أو محفل عموى أو باعلانات ملصقة على الجدران أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة . ويلاحظ ان الشارع لم يذكر ضمن طرق العلانية هنا الطرق المذكورة في المادة ١٥٠ ع أى اشهار الرسم أو النقش أو التصوير أو الرمز والتمثيل وعلى هذا لا يمكن أن تتوفر العلانية المطلوبة في القذف اذا وقع برسم أو نقش الخ ولو بيع أو وزع أو وضع للبيع أو عرض في محل أو محفل عموى . لكن اذا اقترن الرسم بكتابة كان ذلك كافيا لتوفر العلانية طبقاً للمادة ١٤٨ لا المادة ١٥٠ ع . فلا عقاب على من يسند الى فرد من الافراد بطريق الرسم اموراً لو صدقت لأوجب عقابه أو احتقاره عند أهل وطنه ولو حصل اشهار الرسم بطريقة من الطرق السالفة الذكر . أما اذا وقع ذلك في حق موظف عموى فيما يتعلق باممال وظيفته فهو ان كان لا يعد قذفاً معاقباً عليه بالمادة ٢٦١ لكنه يمكن اعتباره اهانة منطبقة على المادة ١٥٩ لان لفظ الاهانة على اطلاقه يشمل القذف والسب كما تقدم ولان العلانية في الاهانة تتوفر بالطرق الواردة بالمادتين ١٤٨ و ١٥٠ على السواء

فاذا انعدمت العلانية بكل صورها انعدمت جريمة القذف المعاقب عليها بالمادة ٢٦١ . فاذا حرر شخص الى آخر خطاباً وأسند فيه الى ثالث اموراً لو صحت لأوجب عقابه أو احتقاره فلا يعد قاذفاً بالمعنى المقصود في المادة ٢٦١ ع كذلك لا عقاب على السيد الذى يسلم خادمه شهادة تتضمن اسناد امور تمس سمعة ذلك الخادم ولا على الخدم الذى يكتب الى آخر بما يعلمه عن اخلاق خادم يريد الاستخدام عند ذلك الآخر ولا على مدير مكتب الاستعلامات الذى يكتب الى أحد سائليه بما وصل الى علمه عن حالة الشخص المسئول عنه وهكذا . والواقع أن عدم العقاب على القذف غير العلنى يصح أن يكون نقصاً في القانون كان يحسن بالشارع أن يتداركه بنص خاص كما عد السب غير العلنى مخالفة منصوصاً عليها في المادة ٣٤٧ عقوبات . وفي فرنسا يعدون القذف

غير العلى مخالفة منطبقة على المادة ٤٧١ فقرة ١١ الخاصة بالسب لان النصوص عندهم تساعد على ذلك .<sup>(١)</sup> على أن القذف غير العلى يمكن العقاب عليه عندنا على اعتبار أنه اهانة منطبقة على المادة ١١٧ اذا كان موجهاً الى موظف عموى أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها بشرط أن يقع بطريق القول أو الإشارة أو التهديد أما اذا وقع بالكتابة فلا عقاب عليه سواء وجه الى موظف أو غير موظف

### الركن الرابع — أثر القذف

لا قذف الا اذا كان الفعل المسند الى المجنى عليه من شأنه لو صح أن يوجب عقابه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه — وقد استمد الشارع المصرى هذه العبارة من المادة ٣٦٧ الفرنسية التى نسخت بقانون الصحافة الصادر فى سنة ١٨١٩ . اما المادة ٢٩ من قانون الصحافة الصادر فى سنة ١٨٨١ الخاصة بالقذف فتشترط ان يكون الاسناد من شأنه المساس بشرف المسند اليه او كرامته وقد نقل الشارع المصرى هذه العبارة الاخيرة الى المادة ٢٦٥ ع الخاصة بالسب وعبر عنها بمخدش التاموس او الاعتبار

فمعيار الضرر فى القذف ان يكون الفعل او الامر المسند من شأنه احداث اثر خارجي وهو العقاب او الاحتقار فان لم يحدث هذا الاثر الخارجى فلا قذف ولا عقاب . فمن نشر عن آخر انه سقط فى امتحان اليسانس فلا يمد قاذفاً لان السقوط فى ذاته لا يستوجب عقاباً ولا احتقاراً وان كان الساقط قد لا يود نشر ذلك عنه اذ العبارة هنا بالاثر الخارجى الذى يحدثه نشر الخبر لا بالاثر النفسى

وليس من الضروري أن يكون الاسناد قد ترتب عليه العقاب أو الاحتقار فعلا بل يكفي أن يكون ذلك من شأنه . وقد لا يظهر هذا المعنى جلياً من نص

(١) لبواتان ج ٢ فقرة ٧٥١ — بارديه ج ١ فقرة ٤٤٢ — دالوز ١٨٩٣

المادة ٢٦١ ع ولكنه مستفاد من أن العقاب على القذف واجب في الاصل سواء كان الاسناد صحيحاً أو غير صحيح فمن يقول عن فتاة بنى انها ترتزق من البغاء يعد قاذفاً (١)

والاصل أن جريمة القذف لا توجد اذا كان الفعل المسند أمراً مباحاً بحكم القوانين والشرائع . ولكن قد يتوفر القذف مع ذلك متى كان القصد من الاسناد الدلالة على عيب في خلق المسند اليه بغض من كرامته ويدعو الى احتقاره فمن ينشر عن شخص انه متزوج بأربع نسوة وانه يطلق احداهن كل عام ويتزوج باخرى يصح اعتباره قاذفاً متى ثبت للمحكمة أن ذلك الاسناد من شأنه أن يظهر ذلك الشخص بمظهر عدم الوفاء أو يدل على أى معنى آخر يكون سبباً في احتقاره أو الازدراء به (٢)

ولا يمنع من اعتبار الفعل قذفاً أن يكون الامر المسند مستحيل الوقوع متى كان من شأنه أن يمس كرامة المسند اليه وأن يكون محتمل التصديق عند بعض من يلقي اليهم (٣) فمن أسند الى امرأة انها حملت سفاحاً من صبي لا يتجاوز السابعة من العمر عد قاذفاً . لكن اذا كان اسناد الامر المستحيل قد أورد لا على انه تقرير لواقعة حاصلة بل للدلالة على صفة أو عيب في شخص المسند اليه فلا يعد قذفاً لانه لا يتضمن نسبة فعل معين . فمن يقول عن فلان أنه يأكل مال النبي أو يسرق الكحل من العين فلا يعد قاذفاً وانما يصح اعتبار ما وقع منه سباً لانه يتضمن اسناد عيب معين

والقذف الذى يوجب الاسناد فيه العقاب قانوناً هو القذف الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة في حكم القانون كما لو أسند شخص الى آخر انه سرق او زور او ارتشى او خان الامانة او اخفى أشياء مسروقة او انه يقرض الناس بالربا الفاحش الخ . ولا يشترط ان يكون الاسناد صريحاً وعلى سبيل الجزم

(١) بارييه ج ١ فقرة ٤٠٩

(٢) انظر مع ذلك لبواتقان ج ٢ فقرة ٧١٦

(٣) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٩٧

او بمبارات تدل على الجريمة مباشرة بل يعد قاذفاً ايضاً من يقول ان فلاناً قتل ويظن ان قاتله فلان او من يقول ان فلاناً الوصى امتنع عن رد أموال القصر اليهم ويخشى أن يكون قد بدد هذه الاموال او ان فلاناً يجمع اكتنابات باسم جمعية خيرية والحقيقة انه يجمعها لنفسه او من يقول ما أسعد فلاناً فانه يتجر بأعراض بناته ويتكسب بغير رأس مال وهكذا.

أما الاسناد الذي يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه فهو الذي يحط من قدر المسند اليه وكرامته في نظر الغير . فمن ذلك أن ينسب الى شخص أنه قبض عليه لجريمة أو أنه حكم عليه كذلك . او أن ينسب اليه الاخلال بالآداب العامة كأن يقال ان فلاناً يعاشر جارته او ان فلانة تمسق فلاناً أو ان فلاناً يدير منزل فجور — أو ان ينسب اليه الاخلال بقواعد الاخلاق كان يقال ان فلاناً يأكل حقوق دائنيه او أنه لا يتعامل بالصدق او أنه لا يعرف واجب الامانة في أشغاله او أنه يفس في الامتحان أو يخادع في اللعب أو انه يجرى بالغبية والتميمة بين اصدقائه ويوقع بينهم العداوة والبغضاء<sup>(١)</sup>

ومما يصح أن يأخذ حكم الاسناد الذي يوجب احتقار المسند اليه وان لم يكن فيه معنى الاخلال بواجب أو بشيء من قواعد الآداب والاخلاق العامة ولكنه يؤدي الى تفور الناس من المسند اليه أو تجنبهم إياه أن ينسب الى شخص أنه مجنون فر من مستشفى المجاذيب او انه أصيب بأمراض زهرية أو معدية . على أنه قد يشك في امكان اعتبار هذا قذفاً منطبقاً على المادة ٢٦١ ع لانه لايسهل تطبيق النص عليه بغير شيء من التأويل ولكنه في فرنسا يعد قذفاً معاقباً عليه لانه يس شرف المسند اليه وكرامته<sup>(٢)</sup>

والأصل أن الانتساب الى دين معين او الى غير دين لا يوجب احتقاراً لان الاديان جميعها واحدة في نظر القانون وحرية المعتقدات حق لكل الافراد فاذا نسب الى مسلم أنه اعتنق الدين المسيحي أو العكس فلا قذف ولا عقاب

(١) ابوابان ج ٢ قرة ٧٢١

(٢) لبوابان ج ٢ قرة ٧٢٢

وكذلك اذا نسب الى شخص أنه لا يعتد بدين أو انه من طائفة الماسونية الا اذا رأت المحكمة في ظروف قضية خاصة أن مثل هذه النسب تنفض من كرامة المسند اليه بوجه خاص وتدعو الى احتقاره فيجوز لها اذن أن تعد الواقعة قذفا كما لو نسب الى عالم ديني أنه يدين مراراً بغير الدين الذي ينتسب اليه جهراً أو كما لو أسند الى شخص أنه ينتسب الى طائفة الدروز وكانت هذه الطائفة مبغضة أو محقرة في الوسط الذي يعيش فيه مثلاً

ولكن ماحكم الاسناد الذي يؤثر على المركز المالى أو التجارى للمسند اليه دون أن يعرضه لاحتقار مواطنيه؟ كما لو اسند الى تاجر أنه قد خسر خسارة فادحة في المضاربات أو أنه قد أشفى على الافلاس أو انه يبيع بضاعة قديمة أو غير صالحة للاستعمال . الظاهر أن هذه النسب لا يمكن أن تدخل في حكم القذف المنصوص عليه في المادة ٢٦١ لانها ليس من شأنها أن توجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه . ولكن قد تعد قذفاً اذا كان من شأنها أن تؤثر أيضاً على كرامة المجنى عليه أو توجب عقابه قانوناً علاوة على التأثير على معتمته المالية أو التجارية كما لو نسب الى تاجر أنه يغش في بضاعته أو يطفف الكيل أو يخسر الميزان فإن في هذا اخلاقاً بواجب الامانة التي يجب ان يتصف بها التاجر وقد يدعو ذلك الى احتقاره وتجنب معاملته بل قد يوجب عقابه قانوناً لو صبح الاسناد

ومن هذا القبيل أيضاً الاسناد الذي يؤثر على السمعة الفنية للمسند اليه كما لو نسب الى كاتب أنه لا يحسن الخط ولا يعرف مبادئ الحساب أو الى طبيب أنه لا يتقن العمليات الجراحية أو الى محام أنه لم يحسن الدفاع في قضية أو الى موسيقى أنه لا يميز الانغام فمن الصعب تطبيق حكم المادة ٢٦١ ع على هذه الوقائع لان الاسناد فيها لا يوجب عقاباً ولا احتقاراً . <sup>(١)</sup> لكن قد يوجد القذف اذا كان فيما أسند ما يدعو الى الاحتقار والنقض من الكرامة فيعمد قاذفاً من يسند الى طبيب انه أهل في معالجة جريح لانه لم يعطه أجراً يرضيه

ومن يسند الى محام انه اهل الدفاع في قضية لانها أحييت عليه بلا مقابل او أن اتعابها كانت قليلة (١)

والاصل اباحة نقد المؤلفات الادبية والمختبرات الفنية والمذاهب السياسية ولكن يجب ان يكون النقد قاصراً على هذه المؤلفات او المختبرات او المذاهب فان تجاوز النقد هذا الحد وتناول الطعن في أشخاص المخترعين او المؤلفين جاز اعتبار الطعن قذفاً اذا تضمن اسناد امور تحط من كرامتهم وتدعو الى احتقارهم او السخرية بهم (٢)

ولا يراد بقول الشارع ( او احتقاره عند أهل وطنه ) أن يكون الاسناد من شأنه تحقير الشخص عند جميع أهل وطنه اذ الاحتقار أمر نسبي ومن الصعب ان يجمع أهل وطن واحد على استحسان فعل معين او استهجان بل يغلب ان يختلف نظر الناس الى الامر الواحد بحسب اختلاف طبقاتهم ومنازعتهم . فيكنى لوجود جريمة القذف ان يكون الاسناد من شأنه تحقير المسند اليه عند من يخالطهم ويعاشرهم — كما انه لا يشترط لتوفر جريمة القذف ان يكون المقذوف من أهل الوطن كما قد يستفاد من قول الشارع ( عند أهل وطنه ) بل يكتفى أن يكون الاسناد من شأنه تحقير شخص في الوسط الذي يعيش فيه ولو لم يكن هو من أبناء الوطن الذي يقيم به . فاذا ارتكب مصري قذفاً في حق سوري يعيش في مصر ويخالط المصريين حق عليه العقاب متى كان الفعل الذي أسنده الى ذلك السورى من شأنه ان يوجب تحقيره في الوسط الذي يخالطه فعلاً . وهذا المعنى أظهر في النص القرئى للهادة

---

(١) جزئية طابدين ٥ أغسطس ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٤ س ٢١٧ ) قارن دالوز ١٩٠٢

— ٢ — ١٦٢

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٢٤ — ٧٢٥ — بإربييه ج ١ فقرة ٤١٤ — ٤١٥

(٦٧)

## الركن الخامس — القصد الجنائي

لا تتم الجريمة الا بوجود القصد الجنائي ويعتبر القصد الجنائي متوفراً متى نشر القاذف الخبر المتضمن للقذف طالما ان ذلك الخبر اذا صح اوجب عقاب المجنى عليه او احتقاره . ولا عبرة بالبواعث فقد لا يكون غرض القاذف الاضرار بالمقذوف وقد يكون مدفوعاً بعوامل شريفة ولكن الغاية لا تبرر الوسيلة <sup>(١)</sup> . وقد يكون من واجب القاضى النظر الى تلك البواعث والاعتبار بها فى تخفيف العقوبة ولكنها لا يمكن أن تكون سبباً فى محو الجريمة <sup>(٢)</sup> . ذلك لان القذف ضار بذاته لانه يترتب عليه حتماً بمجرد وقوعه تعريض سمعة المجنى عليه للقليل والقال فلا محل اذن لاشتراط نية الاضرار حيث لا يتصور امكان تخلف الضرر . وسواء تعمد القاذف الاضرار بسمعة المقذوف او لم يتعمده فقد كان فى وسعه ان يدرك ان فعله منتج للضرر حتماً وهو مسئول عن هذه النتيجة على كل حال وليس له ان يدراُ المسؤولية عن نفسه بادعاء حسن المقصد أو شرف الغاية . ذلك هو الرأى الراجح والمعمول عليه ولو ان المحاكم الفرنسية قد شذت عنه فى بعض أحكامها <sup>(٣)</sup> وقد صدرت فى مصر احكام مخالفة لهذا الرأى ايضاً فمن ذلك ما حكمت به محكمة طابدين الجزئية اذ قررت انه متى ثبت ان ما نشره الصحفى من الوقائع التى تعتبر قذفاً فى حق الافراد كان يعتقد صحته وكان غرضه من النشر الخدمة العامة فلا وجه لادانته لانعدام سوء القصد <sup>(٤)</sup>

(١) قارن قنص ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠)

(٢) لبواتان ج ٢ قرة ٧٣٠ — دالوز ١٩٠٦ — ١ — ١٩٠٩، ٣٦١ — ٢ — ٨٠

(٣) دالوز ١٨٩١ — ٢ — ٣٦٦ و ١٩٠١ — ٢ — ٤٦٢

(٤) جزئية طابدين ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ (الحقوق ٢١ ص ٤٤) قارن ايضاً جزئية

طابدين ٢ مايو ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ٩٩) .

ويفترض وجود القصد الجنائي متى كانت العبارات في ذاتها شائنة ولا موجب اذن لاثباته بل يجب على المتهم في هذه الحالة أن يثبت انعدام سوء القصد<sup>(١)</sup>. وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا المبدأ اذ قررت ان كل أمر مخالف بذاته للقانون مثل نشر واقعة كذب في حق الغير يعتبر عملاً وقانوناً انه عمل بسوء نية اى بقصد احداث نتائج المنتظرة وليس من الضروري في مثل هذه الدعاوى اثبات وجود سوء النية فعلاً<sup>(٢)</sup>

فاذا لم تكن عبارات القذف مقذعة أو شائنة بذاتها او لم تكن ظاهرة المعنى لما فيها من الاساليب المجازية او المعارض أو غير ذلك مما يستخدمه القاذف لاختفاء كذبه فلا محل لافتراض القصد الجنائي بل يجب على النيابة او ذى الشأن ان يثبت حقيقة قصد المتهم<sup>(٣)</sup>

وليس للمتهم على كل حال أن يثبت حسن قصده من طريق اثبات صحة الوقائع المسندة فان ذلك غير جائز الا في أحوال استثنائية سنوردها فيما بعد<sup>(٤)</sup> كذلك لا يقبل من المتهم الاعتذار باستفاضة الأمر الذى أسنده الى الجنى عليه وشيوعه بين الناس<sup>(٥)</sup> ولا الاحتجاج بأن الجنى عليه هو الذى ابتدره بالقذف أولاً فان الاستفزاز لا يعد عذراً في جريمة القذف<sup>(٦)</sup>

ولا يكفى لمحو الجريمة اعتذار القاذف عما وقع منه بعد وقوعه أو (سحبه) سواء وقع القذف شفاهاً أو بالكتابة وان كان بعض الشراح يرى أن رجوع

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٣٢ — باربييه ج ١ فقرة ٤١٧ — دالوز ١٩٠٣

١ — ١١٣

(٢) قنن ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠) — قارن قنن ٣ مارس

١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٣) و ١٥ أكتوبر ١٩١٣ (التراجم ١ ص ٧٥) و ٢٠ يناير

١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٣٩)

(٣) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٣٢

(٤) باربييه ج ١ فقرة ٤٠٧

(٥) باربييه ج ١ فقرة ٤١٨ — دالوز ١٨٩١ — ٢ — ٣٦٦

(٦) باربييه ج ١ فقرة ٤١٩ — أنظر مع ذلك سبرى ١٩٠٥ — ١ — ٥٣٧

القاذف عن قذفه الشفوى عقب وقوعه مباشرة يحو أثر الجريمة<sup>(١)</sup> لكن هذا الرأي يخالف القواعد العامة. على أنه ان ثبت المحكمة أن رجوع القاذف عما قذف به فوراً يدل على انعدام قصده الجنائي كان لها أن تبرئه لهذا السبب لا لسواه<sup>(٢)</sup>

وتطبيقاً لما تقدم من القواعد يعد قاذفا بقصد جنائي صاحب الجريدة الذي ينشر في جريدته اعلاناً بأنه فصل أحد محصلي الجريدة لأنه اختلس مبالغ حصلها باسم الجريدة ويحذر المشتركين من الدفع اليه — ورئيس النقابة الذي يوزع منشوراً يوضح فيه عجز مالية النقابة ويشير الى أن ذلك العجز كان بسبب سوء ادارة الرئيس السابق . ولا يعد قاذفا لانعدام القصد الجنائي صاحب الجريدة الذي ينشر خبر القبض على متهم ويخطئ في ذكر اسمه على صورة تجعل القارئ يعتقد أن المقبوض عليه شخص آخر معين أو صاحب الجريدة الذي ينشر اعلاناً بناء على طلب أحد الناس يتضمن وقائع قذف لم يتنبه اليها عند النشر ولم يعرف مغزاها

### المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

نصت المادة ٢٦٢ ع على أنه يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً اذا كان ما قذف به جنائية أو جنحة . وأما في الأحوال الاخر ( أى حيث يكون ما قذف به مخالفة أو فعلاً لا يعد جريمة في نظر القانون ولكنه يوجب الاحتقار ) فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيناً

### المبحث الثالث — في بيان بعض المستثنيات

قد يقع القذف ويتوفر القصد الجنائي على الوجه المتقدم بيانه ولكن

(١) شاسان ج ١ قرة ٥٣٣

(٢) لبواتقان ج ٢ قرة ٧٣٣ — باربييه ج ١ قرة ٤٢٠

القاذف يعنى من العقاب لاعتبارات اخرى تجعل القذف مباحا على الصورة التي وقع بها . وليس لهذه الاحوال حدود مبينة في القانون المصرى . أما في القانون الفرنسى فبعضها منصوص عليه والبعض الآخر تبني المحاكم حكمها فيه بالبراءة على انعدام القصد الجنائى . والواقع أن القصد الجنائى يكون متوفراً وانما تكون التبرئة واجبة رعاية لمصلحة عامة . وشرط الاعفاء في كل هذه الاحوال أن يكون القاذف حسن النية ولا تعارض بين حسن النية وتوفر القصد الجنائى فان المراد بالقصد الجنائى أن يعلم القاذف أن قذفه يؤدي الى النتيجة التي أراد القانون اتقاءها أما حسن النية فالمراد به هنا اعتقاد القاذف صدق مايقول وأنه يؤدي بذلك واجباً أو خدمة عامة<sup>(١)</sup>

وللقانون الانجليزي في هذا الباب أحكام أدق وأوفى بالفرض من أحكام القانون الفرنسى لانه حصر أحوال الاباحة ونص على عدم العقاب فيها وتعرف هذه الاباحات في المصطلح الانجليزي باسم (Privileges)<sup>(٢)</sup> وقد نقلت هذه الاباحات الى قانون العقوبات المودانى في المادة ٤٠٨

ومما يستثنى من الاحكام العامة للقذف الامور الآتية :

(١) حق التبليغ — وهو مستمد من أحكام قانون تحقيق الجنايات التي تبيح لكل شخص أن يقول مايعلمه عن متهم توصل الى معرفة الحقيقة وتسهيلاً لرفع الدعوى العمومية . ويدخل في ذلك قول المبلغ عن جريمة أنه يحصر شبهته في شخص معين يعتقد أنه المرتكب لها أو قول شخص لرجل البوليس المكلف بجمع الاستدلالات أنه يعرف أن فلاناً هو المرتكب للجريمة . ويدخل في هذا الحكم أيضاً صياح المسروق وراء السارق أن اقبضوا على اللص ، واتهام المسروق لشخص كان بجواره بأنه هو الذي سرق . وانما يجب في كل هذا أن

(١) فارن شاسان ج ١ فقرة ٥١

(٢) انظر هاريس ص ٩٣ — ٩٤ — كنى ص ٣٠٩ — ٣١٠

يكون القاذف حسن النية أى معتقداً صحة ما بلغ به ومدفوعاً الى فعله بمامل المصلحة لا بمامل التشفي والانتقام . وقد نص القانون صراحة على هذا الاعفاء فى المادة ٢٦٣ ع بقوله ( لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله ) وسنعود الى هذه المادة عند الكلام على جريمة البلاغ الكاذب .

وكذلك الحكم بالنسبة الى الشاهد الذى ينسب الى المتهم فى شهادته وقائم يصح أن تعد من قبيل القذف ولكنه يباح له ذلك فى سبيل اداء واجب الشهادة . وهذا الحق يقابل الاباحة المنصوص عليها فى الاستثناء الثامن من المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات السودانى وهذا نصه ( ليس بقذف اقامة الشكوى مع سلامة النية على أى شخص لاي واحد من الذين لهم سلطة شرعية على ذلك الشخص فيما يختص بموضوع الشكوى )

( ٢ ) امتياز أعضاء البرلمان — لاعضاء البرلمان امتياز نصت عليه المادة ١٠٩ من الدستور فى قولها ( لا يجوز مؤاخذة اعضاء البرلمان بما يبدون من الافكار والآراء فى المجالس ) وهذا الحكم من مستلزمات وظيفة النيابة ومن مقتضيات الحرية التى يجب ان يتمتع بها النواب فى القيام باعباء النيابة . والحكم المنصوص عليه فى المادة المذكورة مطلق فلا يجوز ان يؤاخذ عضو من أعضاء البرلمان بما يبد منه من الالفاظ والعبارات خلال أقواله أو خطبه او كتاباته او تقاريره التى يلقيها او يقدمها الى المجلس ولو تضمنت قذفاً أو سباً او اهانة او تحريضاً او غير ذلك من الجرائم القولية والكتابية التى سبق الكلام عليها . وهذا الاعفاء يشمل المسئولية الجنائية والمدنية والتأديبية<sup>(١)</sup> لكن النص قاصر من جهة أخرى على الآراء والافكار التى تبدى فى المجلس . فالنائب الذى ينشر آراءه وافكاره فى الصحف السيارة او فى نشرات خصوصية يوزعها خارج المجلس او فى خطابات يلقيها على الجماهير تطبق عليه

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٣٨١ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٦١

أحكام القانون العام اذا تضمنت هذه الآراء طعنًا او قذفًا او سبًا او غير ذلك ولو تعلقت بمسائل معروضة على البرلمان<sup>(١)</sup>

والنص قاصر على أعضاء البرلمان فلا يشمل الاعضاء المنصوص عليه فيه أعضاء مجالس المديرية ولا المجالس البلدية والمحلية بالنسبة الى ما يبدونه من الافكار والآراء في تلك المجالس<sup>(٢)</sup>

(٣) جواز نشر ماجرى فى الجلسات العلنية للبرلمان والمحاكم — هذا الحق ثابت فى فرنسا بنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤١ من قانون الصحافة ويمقتضى هذا الحق بياح للصحف نشر وقائع أو محاضر تلك الجلسات ولو تضمنت قذفًا اذا كان النشر صحيحًا وبحسن نية ولا عقاب على النشر فى هذه الحالة<sup>(٣)</sup> ولكن هذا الحق قاصر على جلسات البرلمان والمحاكم فلا يمتد الى جلسات مجالس المديرية أو المجالس البلدية<sup>(٤)</sup>. وليس فى القانون المصرى ما يقابل هذا النص لكن قد يستفاد حق نشر ماجرى بمجالس المحاكم فقط استنتاجًا من نص المادة ١٦٣ التى تعاقب على نشر ماجرى بمجالس المحاكم على غير حقيقته بقصد سىء فهل يمكن القول بان النشر المطابق للحقيقة مباح اذا وقع بحسن نية ولو تضمن قذفًا ؟ ولهذا الحق مقابل فى القانون الانجليزى حيث بياح نشر أعمال كافة المجتمعات العمومية اذا حصل بحسن نية وكان مطابقًا للحقيقة وذلك بمقتضى قانون القذف الصادر فى سنة ١٨٨١ . وقد نص على هذه الاباحة فيما يتعلق باجراءات المحاكم فى الاستثناء الرابع من المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات السودانى

(٤) جواز نشر أحكام المحاكم وقراراتها — هذا الحق مباح فى فرنسا

---

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٣٨٣ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٦٠

(٢) لبواتقان ج ١ فقرة ٣٨٢ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٦٥

(٣) لبواتقان ج ١ فقرة ٣٩٠ — ٣٩١ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٦٧ — ٧٧٦

(٤) لبواتقان ج ١ فقرة ٣٨٩ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٦٩

بمقتضى المادة ٣٩ من قانون الصحافة التى تنص على جواز نشر الاحكام فى كل الاحوال . وقد يستفاد هذا الحق فى مصر استنتاجاً من نص المادة ١٦٣ ع فمن ينشر حكماً تضمنت وقائمه أو أسبابه قذفاً فى شخص ما لا يعاقب على هذا النشر متى حصل بحسن نية الا اذا كان الحكم خاصاً بقضية مما يحرم القانون أو المحاكم نشر وقائمه طبقاً للعادتين ١٦٣ و ١٦٤ ع فلا يجوز فى هذه الحالة نشر وقائع الحكم وانما يباح فقط نشر أسبابه ومنطوقه كما سبق بيانه . وهذه الاباحة قاصرة على نشر الحكم عتب صدوره فلا يباح تكرار نشر الحكم بعد صدوره بزمان وعلى الخصوص اذا كان الفرض من ذلك النشر التشهير بالمحكوم عليه أو ترديد ذكرى الجريمة التى ارتكبها خطأ من كرامته أو تشفيا منه فى هذه الحالة ينتفى حسن النية ويجوز العقاب <sup>(١)</sup>

وغنى عن البيان أن نشر الأحكام فى المجلات والمجاميع القضائية مباح ولا عقاب عليه <sup>(٢)</sup>

(٥) حق الصحف فى نشر الحوادث والاخبار اليومية — على الصحافة واجب تأديده لخدمة الجمهور وهو نشر الحوادث والاخبار اليومية ومن المسلم به فى فرنسا ان للصحف نشر أخبار الجرائم والحوادث الجنائية التى تستقيها من المصادر الرسمية او من محاضر البوليس متى وقع ذلك بحسن نية . اما اذا علقت على هذه الحوادث أو أضافت اليها اموراً استقتها من مصادر اخرى فهى مسئولة عن تلك التعليقات والاخبار التى لا تستند الى مصادر رسمية . كذلك الحكم فيما يتعلق بالحوادث الاخرى غير الجنائية والاخبار المتعاقبة بسائر الافراد فانها تكون مسئولة عما يترتب عليها من المساس بكرامة الافراد <sup>(٣)</sup> . وليس لهذه القواعد أصل فى القانون الفرنسى وانما هى مستمدة من أحكام المحاكم ودواعى المصلحة العامة التى تقتضى اذاعة الاخبار لفائدة

(١) لبواتقان ج ٢ قرة ٧٤٠ — باربييه ج ١ قرة ٤٣٥ — ٤٣٦

(٢) باربييه ج ١ قرة ٤٣٥

(٣) لبواتقان ج ٢ قرة ٧٤١ — باربييه ج ١ قرة ٤٣١

الجمهور وقد يكون من دواعي المصلحة العامة وجوب التسامح مع المصحف فيما يقع منها من الخطأ في نقل الاخبار أو روايتها مع حسن النية أى بقصد الخدمة العامة . فاذا ظهر انها مدفوعة بعوامل شخصية أو انه لم يكن للخبر علاقة بالمصلحة العامة فلا محل للتسامح

ويمكن القول بان هذه القواعد متبعة في مصر أيضاً ومؤيدة بما جرى عليه العمل وقد سبقت الاشارة الى حكم محكمة عابدين الذى قضى بعدم معاقبة الصحفي اذا كان يمتدح صحة الخبر الذى نشره وكان يقصد بنشره الخدمة العامة (١)

(٦) حق النقد — الانتقاد هو بحث أمر أو مناقشة عمل للحكم على قيمته وتمييز حسناته وسيئاته . والأصل اباحة الانتقاد فى كل ما يتعلق بالمؤلفات والمخترعات العلمية أو الفنية أو الادبية فيباح لكل شخص أن يظهر ما فى المؤلفات والمخترعات من حسنات وعيوب دون أن يعد ذلك منه قذفاً معاقباً عليه بشرط ألا يخرج عن انتقاد التأليف أو الاختراع الى التمرىض بشخص المؤلف أو المخترع أو الطعن عليه أو التشهير به (٢) . وهذا الحق مستمد من أن المؤلف أو المخترع متى نشر مؤلفه أو اختراعه يعد قابلاً لحكم الجمهور عليه بشرط أن يكون حكماً مجرداً عن الهوى وصادراً عن حسن نية وبقصد النفع العام

ويدخل فى هذا المعنى أيضاً نقد الآراء والمذاهب السياسية والمدنية والاقتصادية فهو مباح فى حدود حسن النية . أما اذا أريد به الغض من كرامة أصحاب تلك الآراء أو المذاهب فانه يخرج عن دائرة النقد المباح ويصح العقاب عليه اذا بلغ مبلغ القذف (٣)

(١) جزئية عابدين ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ (الحقوق ٢١ ص ٤٤)

(٢) شاسان ج ١ قرة ٤٨٢ — دالوز ١٨٤٦ — ١ — ٤٨ و ١٨٦٣ — ٣ — ٦٨

(٣) لبواتان ج ٢ قرة ٧٤٦

ويدخل في ذلك أيضاً النقد التاريخي فيباح للمؤرخ أن يتناول سيرة أى شخص من الرجال العموميين ويحكم على افعاله بشرط أن يلتزم جادة الاعتدال والاخلاص في الحكم والصدق في الرواية وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة (١)

كذلك يباح نقد ارباب الحرف والمهن كالاطباء والمحامين بالشروط المتقدمة فيجوز أن ينسب الى طبيب انه لم يحسن علاج مريض أو الى محام أنه أساء الدفاع في قضية معينة متى كان ذلك الانتقاد موجهاً بحسن نية وبقصد المصلحة العامة . ولكن الخروج من التخصيص الى التعميم ممنوع فلا يباح لشخص أن يقول عن طبيب انه يسيء معاملة مرضاه ولا عن محام انه يهمل في تحضير قضاياه فان فعل ذلك عد قاذفاً واستحق العقاب (٢)

وقد عبر القانون السوداني عن حق النقد في الاستثناء السادس من المادة ٤٠٨ ع بقله ( ليس بقذف الابداء مع سلامة النية لأى رأى بخصوص مزايا أى عمل عرضه واضعة لحكم الرأى العام أو بخصوص أخلاق الواضع على قدر ما يظهر منها في ذلك العمل ليس الا )

(٧) جواز الطعن في أعمال الموظفين العموميين — بين الشارع حكم هذه المسئلة في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذ قال ( ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه ) وقد اضيفت هذه الفقرة الى مادة القذف عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين ليباح للناس انتقاد أعمال الموظفين في الحدود المبينة بهذه الفقرة . وكانت المحاكم قبل هذا التعديل وعلى رغم عدم وجود النص تميل الى اتباع نص القانون الفرنسي الذى يجيز بصريح العبارة

(١) بارييه ج ١ فقرة ٤٣٣ — شاسان ج ١ فقرة ٤٧٨

(٢) شاسان ج ١ فقرة ٤٨٢ — لبوانفان ج ٢ فقرة ٧٤٤

اقامة الدليل لاثبات صحة مايسند الى الموظفين العموميين من الامور المتعاقبة  
بإدعاء واجباتهم خاصة ( المادة ٣٥ من قانون الصحافة الفرنسي )

والنص الفرنسي لهذه الفقرة يعبر عن لفظ الطعن الوارد في النص العربي  
بلفظ ( critique ) أى الانتقاد . والأصل في الانتقاد أنه إبداء الرأى أو  
الحكم على العمل بعد بحثه ومناقشته . ولو اقتصر الأمر على إبداء الرأى أو  
الحكم لما كان ثمت قذف لأن القذف انما يكون بإسناد أمر أو فعل لا بإبداء  
الرأى فقط . على أن إبداء الرأى قد يتضمن سباً فإذا قيل عن موظف انه  
أسوأ موظف دخل في خدمة الحكومة أو ان الحكومة قد ظلمته بإسناد  
هذا العمل اليه كان ذلك سباً أو اهانة . لكن قد يتضمن الانتقاد أيضاً اسناد  
أمر معينه وبذلك يخرج عن حدود الانتقاد الى القذف وهذا هو ما أراد  
الشارع بيان حكمه في هذا الموضع وقد عبر عنه في النص العربي بالطعن كما  
تقدم . وسرى في موضع آخر أن الطعن الذى يتضمن سباً يجرى عليه حكم  
هذه الفقرة أيضاً . أما الطعن أو الانتقاد الذى يتضمن اهانة فلا يباح فيه  
الاثبات كما قدمنا عند الكلام على المادة ١٥٩ عقوبات ولكن اذا كانت  
عبارات الطعن تتضمن قذفاً أو سباً واهانة أيضاً عدت الاهانة جزءاً غير منفصل  
عن القذف أو السب وجرى عليها حكمهما باعتبار أنها تابعة أو متممة لها <sup>(١)</sup>  
وقد اشترط الشارع لاخراج الطعن المشار اليه في هذه الفقرة من حكم القذف  
المعاقب عليه أربعة شروط (١) أن يكون الطعن موجهاً الى موظف صومى  
(٢) أن يكون الطعن متعلقاً بأعمال وظيفته خاصة (٣) أن يكون صادراً عن  
حسن نية (٤) وجوب اثبات حقيقة كل فعل أسند الى الموظف

الموظف العمومى — وقد اقتصر الشارع هنا على ذكر عبارة ( الموظفين  
العموميين ) ولم يبين من هم الموظفون العموميون في حكم مادة القذف وكانت

---

(١) جزئية عابدين ٥ أغسطس ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٤ ص ٢١٧ )

محكمة مصر قد قصرت معنى هذه العبارة على الموظفين الذين يقومون بعمل من الاعمال الداخلة في اختصاص الحكومة بصفة دائمة ويكونون خاضعين لسلطة الحكومة التأديبية ويتقاضون راتباً مقابل أعمالهم ويكون لهم حق في المعاش أو ما يقوم مقام ذلك من الامتيازات <sup>(١)</sup>. لكن محكمة النقض نقضت هذا الحكم وقررت أن عبارة (أحد الموظفين العموميين) الواردة في هذه المادة تشمل الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية وأنه يدخل في هذا المعنى أعضاء المجلس الملى للاقباط الارثوذكس فيما يختص بوظائفهم المكلفين بها بمقتضى الامر العالمى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ وعلى ذلك يقبل من القاذف في حقهم اقامة الدليل على صحة الافعال المسندة اليهم بمناسبة وظائفهم المكلفين بها <sup>(٢)</sup>. فيمكن اذن القول بأن عبارة (أحد الموظفين العموميين) يدخل فيها جميع الاشخاص الوارد ذكرهم في المادتين ١١٧ و ١٥٩ عقوبات وقد سبق بيانهم عند الكلام على المادة ١٥٩ عقوبات فراجع. ولكن لا يدخل في عداد الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية الشخص المكلف بجمع مبالغ لصرفها في عمل خيرى فالقذف الذى يوجه اليه لا يجوز اثبات صحته <sup>(٣)</sup>

وعبارة احد الموظفين العموميين تشير الى أفراد الموظفين فقط ولكن ما حكم الطعن الموجه الى مجاميع الموظفين كالحكام والهيئات النظامية وجهات الادارة التى سبق الكلام عنها فى المادة ١٦٠ عقوبات ؟ وقد ورد النص على هذه الهيئات صراحة فى المادة ٣٠ من قانون الصحافة الفرنسى فيما يتعلق بالقذف ولكن اغفال هذا النص فى القانون المصرى لا يمنع من انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ على هذه الهيئات فقد اعتبرت محكمة النقض أن القذف الموجه الى اى مجموع يعتبر موجهاً أيضاً الى افراد ذلك المجموع <sup>(٤)</sup>

(١) استئناف مصر ٢٥ يناير ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ٣٤)

(٢) نقض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٩)

(٣) نقض ٣ مارس ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٣)

(٤) نقض ٦ مايو سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٠٤)

فاذا كان الطعن في افراد الموظفين مباحا بالشروط التي نحن بصدد الكلام عليها فلا مانع من اعتباره مباحا أيضا في حق المجاميع الرسمية بالشروط عينها

**اعمال الوظيفة** — لكن الطعن في حق الموظف العمومي لا يباح الا اذا كان خاصا بأداء واجباته العامة ولا يجوز بحال أن يتعدى ذلك الطعن الى أحواله أو صفاته أو أفعاله الخاصة فان الموظف من وجهة اعماله ومعيشته الخصوصية حكمه حكم سائر الافراد . ومن المقرر أنه لا يجوز ابدأ اثبات صحة وقائع القذف اذا كان موجها الى أحد أفراد الناس . فكون الشخص موظفا عموما لا يجوز أن يبيح تمرير حياته ومعيشته الخاصة للطعن والانتقاد والواقع أن الطعن انما أبيض في هذه الحالة المصلحة العامة ولاكشف عن عيوب الموظف بمقدار ما تضر هذه العيوب بتلك المصلحة . فان كانت العيوب متعلقة بحياته الخاصة فلا تأثير لها على المصلحة العامة ولا فائدة للعجموع من اذاعة هذه العيوب فقد يكون الموظف العمومي سيء السلوك في أعماله ومعيشته الخصوصية ومع ذلك يكون قانما بواجباته العامة على أحسن وجه فاذا تجاوز الطعن الشئون العامة الى الشئون الخاصة كان قذفا معاقبا عليه <sup>(١)</sup> . غير أنه يباح التعرض لامور الموظف الخاصة اذا كان لها ارتباط بالامور العامة أو تأثير عليها وبمقدار ما يستوجب ذلك الارتباط وفي هذه الحالة يباح اثبات الوقائع الخاصة والعامة معا لأن الاولى تؤيد الثانية <sup>(٢)</sup> . وفي القانون الفرنسي لا يباح التعرض للشئون الخاصة ولا اثباتها الا اذا كانت مرتبطة بالهم المتعلقة بالوظيفة ارتباطا لا يقبل التجزئة <sup>(٣)</sup>

ويجوز الطعن في اعمال الموظف ولو بعد خروجه من الوظيفة متى كانت

(١) جزئية الموسكي ٣١ مارس ١٩٠٢ ( الحقوق ١٧ من ٨٤ )

(٢) انظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٦١ ع

(٣) لبواتان ج ٢ فقرة ٧٩٠ — دالوز ١٨٩٨ — ١ — ٣١٣ و ١٩٠١

الاعمال المطعون فيها ترجع الى عهد خدمته في الحكومة وتدخل في دائرة اعمال وظيفته السابقة (١)

مصر النية — ويشترط لابطاح الطعن المتضمن للقذف أن يكون صادراً عن حسن نية أما اذا ثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على امكان اقامة الدليل على صحة الافعال المسندة الى الموظف عدم الحكم بمقوبة (٢) فاذا نجح القاذف في اثبات صحة ما قذف به ولكن اتضح المحكمة من مجموع ظروف الدعوى أن القذف لم يكن منبعثاً عن حسن نية فلا يمنعها ثبوت صحة الوقائع من أن تحكم على المتهم بمقوبة القذف . وعلى العكس متى ثبت المحكمة حسن نية المتهم فيما ابداه من الانتقاد واستطاع أن يثبت صحة الوقائع التي اسندها وجب على المحكمة أن تبرئه ولو لم تكن راضية عن طريقة الطعن والانتقاد التي لجأ اليها . فاذا اتضح للمحكمة سوء نية المتهم من بادئ الأمر لما تضمنه طعنه من عبارات التشهير الذي لا تبرره المصلحة العامة فلا محل بعد هذا لأن تقبل من المتهم اثبات صحة الوقائع التي اسندها الى الموظف العموى (٣) . وعلى كل حال تحسن نية المتهم مسئلة متعلقة بالوقائع ولا يمكن أن تقرر لها قاعدة ثابتة . لكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الانتقاد يعتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن حسن نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها الى الموظف تقديراً كافياً وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد . وقد حكمت محكمة النقض بأنه يجب لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع أن يحصل الانتقاد بطريقة معتدلة ولخدمة المصلحة

(١) بإرييه ج ١ فقرة ٤٧٨ — دالوز ١٨٦١ — ٥ — ٣٧٩ و ١٨٧٨ — ٢ — ٢٨

(٢) انظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٦١ ع

(٣) جزئية طابدين ٥ أغسطس ١٩٠٩ ( الحقوق ٢٤ ص ٢١٧ ) وجنايات مصر ٢ يونيو

١٩١٢ ( الحقوق ٢٧ ص ١٨٧ ) أنظر مع ذلك نقض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ ( الحمامة ٣ عدد ١٠٠ ص ١٥٧ )

العامة لا أن يكون الباعث اليه شفاء ضغائن واحقاد شخصية<sup>(١)</sup> . وشرط حسن النية شرط خاص بالقانون المصرى وليس له مقابل فى القانون الفرنسى فهناك يباح الطعن فى الموظف العمومى فى كل الأحوال متى أمكن اثبات صحة الوقائع المسندة اليه<sup>(٢)</sup> . أما القانون الانجليزى فيشترط لاباحة الطعن أن يكون للمصلحة العامة<sup>(٣)</sup>

الاثبات — ولا بد لتبرئة القاذف فى موظف عمومى أن يكون فى استطاعته اثبات ما قذف به وأن يثبت فعلا صحة كل واقعة من الوقائع التى أسندها الى الموظف . وهذا الشرط وارد على خلاف القاعدة الاصلية المقررة فى باب القذف وهى عدم جواز تمسكين المتهم من اثبات صحة ما قذف به وعدم الاعتبار بصحة الوقائع أو كذبها فى تقرير مسؤوليته عن جريمة القذف وانما ايجع ذلك فى حالة القذف الموجه الى الموظفين العموميين خاصة لأن المصلحة العامة تقتضى الكشف عن حقيقة اصماهم ومبلغ امانتهم فى اداء الواجبات العامة الموكولة اليهم

(٨) افتراء احد الخصوم على الآخر فى الخصامات القضائية — نصت المادة ٢٦٦ ع على أن ( أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على ما يختص بافتراء أحد الخصوم على الآخر فى أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاها أو تحريراً فان هذا الافتراء لا يستوجب الاالدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية )

وهذا الاستثناء وارد أيضاً فى المادة ٤١ من قانون الصحافة الفرنسى والفرض منه اطلاق حرية الدفاع المتقاضين بالقدر الذى تقتضيه مدافعتهم عن حقوقهم أمام المحاكم<sup>(٤)</sup>

(١) تقضى ٦ مارس ١٩١٥ ( المجموعة ١٦ عدد ٩٤ )

(٢) باربييه ج ١ فقرة ٤٧٣

(٣) كنى ص ٣١١

(٤) لبواتان ج ١ فقرة ٣٩٧ — باربييه ج ٢ فقرة ٧٧٩

والإشارة الواردة في هذه المادة الى المادتين السابقتين يراد بها المادة ٢٦٤ الخاصة بالبلاغ التكاذب والمادة ٢٦٥ الخاصة بالسب والذي يستفاد من ذلك بحسب الظاهر أن حكم هذه المادة لا ينطبق على القذف الذي يقع من أحد الخصوم ضد خصمه . لكن كلمة افتراء الواردة بالمادة ٢٦٦ يدخل فيها القذف حتماً بل هي أدل على القذف منها على غيره . ويستفاد من حكم المحكمة النقض أنها اعتبرت هذه المادة منطبقة على القذف الذي يقع من خصم في حق خصم آخر <sup>(١)</sup> وهذا هو الرأي الذي يجب التحويل عليه وكلمة الافتراء الواردة في هذه المادة قاصرة عن اداء المعنى المقصود اذ لا يراد بها في هذا الصدد نسبة أمر كاذب حتماً بل يقصد بها كل اسناد صحيحاً كان أو كاذباً ينسبه أحد الخصوم الى الآخر واللفظ الفرنسي المقابل لهذه الكلمة هو ( imputation ) وهو أدل على المعنى المقصود

ويشترط لتطبيق هذه المادة ثلاثة شروط (١) أن يقع الافتراء من خصم في الدعوى على خصم آخر فيها (٢) أن يكون ذلك أثناء المرافعة الشفهية أو التحريرية المقدمة للمحكمة (٣) أن يكون الافتراء من مستلزمات الدفاع

الشرط الاول — لا يعنى القاذف من عقاب القذف الذي صدر منه أمام المحكمة الا اذا كان خصماً في القضية المرفوعة وكان قذفه موجهاً الى الخصم الآخر <sup>(٢)</sup> . ويدخل في معنى الخصم المدعى والمدعى عليه والخصم الثالث والشخص الذي أدخل ضامناً في الدعوى والمدعى بحق مدعى في قضية جنائية والمتهم والشخص المسئول عن الحقوق المدنية والنيابة العمومية فيما يتعلق بما يوجه اليها من الافتراء <sup>(٣)</sup> . أما عضو النيابة الذي يسند الى المتهم أو الى غيره من الخصوم اموراً شائنة أثناء مرافعته الشفهية أو في مذكراته

(١) قض ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١١٩)

(٢) باربييه ج ٢ فقرة ٧٨٣ — قارن قض ٦ أكتوبر ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١١)

(٣) لبواتان ج ١ فقرة ٤٦١

التحريرية التي يقدمها الى المحكمة فلا يستمد حقه في حرية المرافعة والالتهام من هذه المادة بل من القواعد العامة التي تبيح للقضاة وأعضاء النيابة عموماً أن يقولوا أو يكتبوا كل ما عليه عليهم ضائرهم في سبيل اداء الواجبات القضائية الموكولة اليهم بحكم القانون دون أن يسألوا جنائياً عن شيء من ذلك مهما تضمنت أقوالهم أو كتاباتهم من عبارات الطعن أو القذف . فإذا ورد بالمرافعة التي القاها عضو النيابة أمام المحكمة أو بالملذكرة المقدمة منه الى المحكمة طعن أو قذف أو سب في المتهم أو غيره فلا يمكن أن يسأل عضو النيابة عن ذلك لامن الطريق الجنائي ولامن الطريق المدني . وكذلك شأن عبارات الطعن أو القذف أو السب التي يتضمنها الحكم الصادر من القاضي بالنسبة الى المتهمين أو الخصوم متى كانت هذه العبارات من مستلزمات الاتهام أو الحكم <sup>(١)</sup> . أما اذا لم تكن هذه العبارات مماية متضيه واجب الاتهام أو الحكم في الدعوى بل كانت منبعثة عن ضغائن أو احقاد أو أغراض شخصية لاعلاقة لها بأعمال الوظيفة فانه يجوز في هذه الحالة مساءلة القاضي أو عضو النيابة جنائياً ومدنياً مما بدر منهما من عبارات القذف والسب التي لا مسوغ لها . ولكن لا يجوز رفع الدعوى عليهما بذلك أمام المحاكم العادية وإنما ترفع الدعوى عليهما بطريق خاصة للقضاة المبينة أحكامها في المادة ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات <sup>(٢)</sup>

ويدخل في حكم الخصوم المحامون عن المتقاضين <sup>(٣)</sup> وأقاربهم الذين أذن لهم بالدفاع عنهم

(١) لبواتقان ج ١ فترة ٣٩٩ — بارييه ج ٢ فترة ٧٧٩ — شاسان ج ١ فترة ١٤٠ — كارباتيه تحت كلمة قذف فترة ١٣٤٥ و ١٦٢٠ — ١٦٢٨ — ملحق دالوز تحت كلمة صحافة فترة ١٣٧٥

(٢) شاسان ج ١ فترة ١٤٦ — بارييه ج ٢ فترة ٧٨٠ — لبواتقان ج ١ فترة ٣٩٩ — دالوز تحت عنوان مخاطبة القضاة فترة ١٨

(٣) قفس ٥ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٢)

ولا يدخل في معنى الخصوم الشهود الذين سمعوا في الدعوى وإنما يعنى الشاهد من مسئولية القذف الذى تضمنته شهادته لانه يؤدى واجباً للعدالة فاذا كانت الوقائع التى اسندها كاذبة جازت معاقبته على شهادة الزور فقط (١) ولا يعنى من العقاب الخصم الذى يقذف شاهداً بسبب شهادته لان الشاهد في هذه الحالة لا يعتبر خصماً آخر في الدعوى (٢). وكذلك لا يدخل في معنى الخصوم الخبراء وكلاء التفليسة فهم ان جاز لهم أن يثبتوا في تقاريرهم عبارات يصح أن تعتبر قذفاً في حق أحد الخصوم فليس ذلك لانهم خصوم في الدعوى بل لانهم يؤدون للعدالة واجباً خاصاً فهم من قبيل الشهود في الحكم لكن لا يجوز للخصوم أن يوجهوا اليهم في مرافعاتهم أو مذكراتهم قذفاً أو افتراء والا عوقبوا عليه

ولا يدخل في معنى الخصوم أيضاً المجنى عليه الذى لم يدخل مدعياً مدنياً في الدعوى المرفوعة على المتهم من النيابة — ولا الحارس القضائي المعين من قبل المحكمة لادارة أموال متنازع عليها الا حيث تكون الخصومة موجهة اليه — كذلك القضاة لا يباح للخصوم الطعن فيهم شفويّاً أو كتابياً فلا يجوز لشخص حكم عليه ابتدائياً أن يطعن في القاضى الابتدائى أثناء مرافحته أمام المحكمة الاستئنافية (٣)

الشرط الثانى — يشترط في القذف الذى يقع من الخصوم ولا يعاقب عليه أن يكون حاصلًا أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهاً أو تحريراً ويدخل في المدافعة بالمعنى المقصود هنا الاقوال التى يبديها الخصوم أو وكلاؤهم أثناء المرافعات والطلبات التى يطلبونها من المحكمة والمناقشات التى تدور بينهم أو مع الشهود والبيانات التى يقدمونها للمحكمة من تلقاء أنفسهم

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٤٠٠ — بارييه ج ٢ فقرة ٧٨١

(٢) لبواتقان ج ١ فقرة ٤٦٢ — انظر مع ذلك بارييه ج ٢ فقرة ٨٠٣

(٣) لبواتقان ج ١ فقرة ٤٦٢

أو بناء على طلب المحكمة أو أثناء استجوابهم بناء على طلب الخصوم الآخرين وكذا الطلبات والمنافقات والبيانات التي يقدمونها كتابة في مذكراتهم أو عرائضهم . لكن لا يدخل في حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ المقاطعات التي تحصل من أحد الخصمين أثناء مرافعات الخصم الآخر فإن المقاطعة محرمة في الاصل وتمد اخلافاً بنظام الجلسة فإذا تضمنت قذفاً أو سباً أو شتماً وجب العقاب عليها <sup>(١)</sup> . ولا يباح للخصم أن يتمسك بالمادة ٢٦٦ إلا إذا كان القذف أو الافتراء الصادر منه قد وقع شفاهاً أو تحريراً أمام المحكمة فقط أما إذا ثبت أنه طبع مذكرته المتضمنة لعبارات القذف والافتراء في حق الخصم الآخر ووزع منها نسخاً خارج المحكمة فقد سقط بذلك حقه في الاحتياء بالمادة ٢٦٦ <sup>(٢)</sup>

الشرط الثالث — لا محل لاعفاء القاذف من العقوبة القانونية التي يقتضيها تطاوله بالقذف على خصمه في الدعوى إذا لم يكن ذلك من مستلزمات الدفاع <sup>(٣)</sup> فتي تبين للمحكمة أن عبارات القذف لم يكن لها مقتض وانها خارجة عن ضرورات الدفاع جاز لها إيقاف القاذف عن الاسترسال في قذفه ولا يعد ذلك عدواناً على حق الدفاع <sup>(٤)</sup> فضلاً عن جواز محاكمته جنائياً والحكم عليه بالعقوبة التي يستحقها طبقاً للعواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ بحسب الأحوال <sup>(٥)</sup> وليس المراد بالاغفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ رفع المسؤولية بكل أنواعها عن القاذف متى توفرت الشروط السابق بيانها وانما ترفع عنه المسؤولية الجنائية فقط لكنه يبقى مسئولاً مدنياً عما وقع منه من الاعتداء على خصمه

(١) لبواتقان ج ١ فقرة ٤٠٣

(٢) نقض ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١١٩) أنظر أيضاً لبواتقان ج ١

فقرة ٤٠٩ — بارييه ج ٢ فقرة ٧٨٧

(٣) بارييه ٢ فقرة ٧٨٩

(٤) نقض ١١ يونيو ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٧)

(٥) نقض ٥ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٢)

فاذا كان القاذف محامياً جازت أيضاً محاكمتة أمام مجالس التأديب

### المبحث الرابع - في شخص المجنى عليه

تنص المادة ٢٦١ ع على انه ( يعد قاذفاً من أسند لغيره . . . ) ويقابل ذلك في النص الفرنسي قوله ( aura imputé à un individu quelconque ) ويستفاد من هذا أن القذف لا بد أن يكون موجهاً الى شخص أو أشخاص فلا جريمة اذا لم يكن الطعن موجهاً الى شخص المؤلف لكتاب مثلاً بل كان موجهاً الى الكتاب الذي وضعه ذلك الشخص<sup>(١)</sup>

ويجب فوق هذا أن يكون الشخص الموجه اليه القذف معيناً فالطعن في مذهب سياسي أو ديني بعبارات عامة لا يقصد بها الخط من كرامة شخص معين لا يعد قذفاً<sup>(٢)</sup> . فاذا طعن شخص في نظام الماسونية بوجه عام فلا يعد قاذفاً<sup>(٣)</sup> . كذلك لا يكون جريمة القذف المعاقب عليه قول شخص عن عقد موقع عليه من جملة أشخاص أن أحد الامضاءات الموقع بها على ذلك العقد مزور بغير تعيين ذلك الامضاء

على أنه لا يستفاد من هذا أن القذف لا يتم وجوده الا بذكر اسم الشخص أو الاشخاص الموجه اليهم القذف بالتعيين والا اسهل على القاذف الخلاص من المسؤولية الجنائية بعدم ذكر اسم المقتذوف بل يكفي أن تكون عبارات القذف موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف . وعلى كل حال فمسألة كون الشخص المقتذوف معيناً تمهيناً لاجل الشك منه في معرفة شخصيته مسألة وقائع ويجب أن تترك في كل الأحوال الى المحكمة المرفوعة اليها الدعوى لتقديرها بحسب ظروفها

(١) دالوز ١٩٠١ - ٢ - ٣٩٤

(٢) باربييه ج ١ قرة ٤٠٦

(٣) دالوز ١٨٩٤ - ١ - ٢٥

الخاصة وليس في الامكان وضع قاعدة لتحديد الاحوال التي يعتبر فيها شخص المذدوف متعيناً تعيناً كافياً<sup>(١)</sup> وقد حكم بأنه يعتبر قذفاً ما اذا أسند شخص الى آخر كذبا طبع كتاب ونشره وكان في الكتاب المذكور ما لوصح معه الاسناد لسان المسند اليه في سمعته ومقامه وعرضه للمسئولية ولا فرق بين أن يكون اسم المسند اليه الطبع ظاهراً في الكتاب صراحة أو بطريقة تلميحية يساعد على وضوحها وصراحته ظروف أخرى<sup>(٢)</sup> وحكم أيضاً بأن من يؤلف رواية خيالية يقصد بها الطعن في شخص معين بكيفية لا تقبل الشك في أن الشخص المطعون فيه انما هو شخص حقيقي حتى يمد قاذفاً في ذلك الشخص ويعاقب بعقوبة القذف<sup>(٣)</sup>. وقد يكفي لتعيين شخص المذدوف ذكر الحروف الأولى من اسمه أو ذكر صناعته أو محل اقامته اذا ساعد على ذلك التعيين ظروف أخرى<sup>(٤)</sup>. ويمد تعيناً كافياً نشر صورة الشخص المذدوف فوق العبارات المنضمة للقذف<sup>(٥)</sup>. فاذا سهل تعيين شخص المذدوف بأية طريقة كانت فلا يقبل من القاذف دفعه بأن المذدوف لم يصب بضرر لعدم ذكر اسمه<sup>(٦)</sup>

وكما يكون القذف موجهاً الى شخص معين كذلك يصح أن يكون موجهاً الى مجموع من الناس . لكن يجب هنا أيضاً أن يكون ذلك المجموع معيناً تعيناً كافياً ويستوى في هذا أن يكون لهذا المجموع شخصية معنوية أو لا فاذا كان ذا شخصية معنوية عد القذف موجهاً الى الشخص المعنوي وجاز لمثل ذلك الشخص أن يقاضى القاذف باسم المجموع<sup>(٧)</sup> ومثال ذلك ما اذا

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٢٧

(٢) الاستئناف ٣٠ يناير ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٤١)

(٣) استئناف الاسكندرية ٢٤ مايو ١٩٠٨ (الحقوق ٢٣ ص ٢٥١)

(٤) باربييه ج ١ فقرة ٤٠٨

(٥) دالوز ١٨٩٦ — ٢ — ٢٣٠

(٦) دالوز ١٨٩٠ — ٢ — ١١٦

(٧) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٢٨

قذف شخص في حق المجلس البلدى الاسكندري . أما اذا لم يكن لذلك المجموع شخصية معنوية عد القذف موجهاً الى كل فرد من أفراد ذلك المجموع على حدته . فاذا استقل أحد أفراد ذلك المجموع برفع دعوى الجنحة المباشرة عن جريمة القذف فلا يجوز له أن يقاضى القاذف الا عما وجه اليه شخصياً من عبارات القذف ولا يجوز أن يطالب بتعويض الا عما ناله هو من الضرر بسبب ذلك القذف . ويجب عندئذ قبل الحكم على القاذف أن يثبت للحكمة أن عبارات القذف قد أصابت ذلك الشخص بالذات ضمن من أصابتهم وأن شخصيته كانت متعينة ضمن الاشخاص الذين وجه اليهم القذف وقد حكم تطبيقاً لهذه القواعد بأن عبارات القذف الموجهة الى مجموع من الناس كمجلس الاقباط الملى مثلاً تعتبر موجهة أيضاً الى افراد ذلك المجموع وبناء عليه يكون لكل فرد من افراد الحق في طلب تعويض ما ناله من الضرر بسبب هذا القذف <sup>(١)</sup> وحكم بأن القذف في الشركات التجارية معاقب عليه قانوناً كالقذف في الافراد <sup>(٢)</sup>

### المبحث الخامس — في قذف الاموات

لم ينص قانون العقوبات المصرى على حكم قذف الموتي وقد كانت المسئلة خلافية في فرنسا بين الشراح ولدى المحاكم أيضاً وأهم سبب لذلك الخلاف أن دعوى القذف لا ترفع في فرنسا الا بناء على شكوى الشخص المتقذوف فاذا مات الجنى عليه سقط بموته حق الشكوى ولا يحق لغيره أن يحمل محله في ذلك الا اذا أريد بقذف الميت المساس بكرامة أسرته وذويه الذين لا يزالون على قيد الحياة فيحقق لهؤلاء في هذه الحالة أن يرفعوا الشكوى باسمهم لأن القذف

(١) نفى ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٠٤)

(٢) جنح الازبكية ٢١ فبراير ١٩١١ (الحقوق ٢٦ س ٥٣)

موجه اليهم في الواقع<sup>(١)</sup> أما محكمة النقض فكانت تقضى بأن قذف الاموات جريمة كقذف الاحياء وأنه يحق لورثته في كل الاحوال مقاضاة القاذف<sup>(٢)</sup> لكن المادة ٣٤ من قانون الصحافة الفرنسى الصادر في سنة ١٨٨١ حسنت هذا الخلاف اذ نصت على أن أحكام القذف أو السب لا تنطبق على ما يقع منها في حق الاموات الا اذا قصد بذلك المساس بكرامة أو شرف وورثته الاحياء . ويمكن أن يستفاد ذلك القصد من ذكر اسم الوارث في المقالة التى تتضمن الطعن في المورث أو الاشارة الى أن صفات المورث قد انتقلت الى وراثته أو من نسبة أمر الى المورث يتمدى أثره الى الوارث كالقول عن امرأة متوفاة أنها كانت تعاشر غير زوجها وهكذا . أما الطعن في ذكرى شخص توفى من غير أن يقترن ذلك بالتعريض بورثته او الاشارة اليهم بأية صورة فلا يعتبر متمدياً الى الورثة<sup>(٣)</sup>

ولعل هذا هو الرأى الذى يصح الأخذ به في مصر اذا الاصل في القوانين انها توضع لحماية الاحياء دون الأموات فالقذف في الميت لا يجوز العقاب عليه في مصر لا لأن دعوى القذف لا تقام الا بناء على شكوى المقتوف كما هي الحال في فرنسا اذ القانون المصرى لم يشترط ذلك بل لأن شخص المجنى عليه لا وجود له وليس القذف من الجرائم التى تقع على المجتمع مباشرة . اما اذا تمضى أثر القذف الى الاحياء من ورثة الميت او ذوى قرباه فلا مانع اذن من المحاكمة والعقاب . على ان هذا لا يمنع اقارب الميت من رفع الدعوى المدنية في كل الاحوال المطالبة بالقاذف بتعويض الضرر الادبى الذى اصابهم من جراء التعريض بذكرى فقيدهم الراحل<sup>(٤)</sup> ومع هذا فقد حكم في مصر بأن

(١) شاسان ج ١ قرة ٤٩٢ — ٤٩٤

(٢) دالوز ١٨٦٠ — ١ — ٢٠١ و ١٨٦٧ — ١ — ١٢٩ و ١٨٧٠ — ١ — ٢٣٨

(٣) لبواتقان ج ٢ قرة ٩٠٠ — بارييه ج ١ قرة ٥٤٩

(٤) لبواتقان ج ٢ قرة ٩٠٢ — ٩٠٣ — بارييه ج ١ قرة ٥٤٨

القذف في الميت لا يمنع العقاب (اولاً) لأن القانون لم يفرق بين الطمن في الحي والطنن في الميت (ثانياً) لأن وقائع القذف تشين سمعة الورثة الاحياء (ثالثاً) على فرض ان المجنى عليه كان موظفاً عظيماً قد ارتبطت اعماله بتاريخ بلاده مدة طويلة الا انه متى كانت وقائع القذف غير صحيحة فلا يمكن أن تفيد التاريخ العام بحال من الأحوال<sup>(١)</sup> . ولكن ما قلناه هو الصحيح والواجب الاتباع

### المبحث السادس — في عدم جواز اثبات صحة القذف

مر بنا في موضوع سابق ان القانون يبيح اثبات صحة الأفعال المسندة الى الموظف العمومي اذا كانت متعلقة بأعمال وظيفته . وقد اردف الشارع هذا الحكم بقوله في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١ ( ولا يقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة ) ويستفاد من هذا ان الحكم الوارد في الفقرة السابقة فيما يتعلق بالموظف العمومي انما ورد على سبيل الاستثناء وقد بينا حكمة ذلك فيما سبق . اما في غير هذه الحالة الخاصة فلا يقبل من القاذف درء المسؤولية عن نفسه باثبات صحة ما اسنده الى الغير سواء كان المقذوف موظفاً عمومياً وكان القذف قائماً على أمور تتعلق بحياته واعماله الخاصة أو كان المقذوف من أفراد الناس غير الموظفين . وعلة هذا المنع أن اباحة الاثبات في مثل هذه الاحوال تجر بحق أو بغير حق الى الكشف عن سخائم وعيوب وعورات كان الاولى أن تبقى طي الكتمان وأن يسدل عليها حجاب كثيف حرصاً على سمعة الافراد أن تصير مضغة في الافواه وتصبح حديث الخاصة والعامة في مجالس ممرم وهوم وليس يخلو انسان من عيوب ونقائص فاذا ابيح وضع هذه العيوب كل يوم في ميزان القضاء أصبحت المحاكم ميداناً للمناظرة والمهاترة وأضحى التقاضي

وسيلة لاظهار ما استكن في النفوس من الضغائن والاحقاد واذكاء ما خمد من نيران العداوة والبغضاء وتمكين الفل من الصدور تمكيناً يتعذر معه اصلاح ذات البين بين المتخاصمين

على أن هذه القاعدة لم تنج من النقد فقد قيل أن خير ما يزيل عن الرجل الشريف وصمة ما قذف به أن يؤذن له بأن يتحدى خصمه بمطالبته باثبات صحة ما اسنده اليه فان عجز عن الاثبات كان ذلك اكبر دليل على براءة سمعة المقدوف وطهارة ذيله وان اقام الدليل كان له أن يرد الدليل بالدليل ويقرع الحجة بالحجة حتى ينتصر عليه ويزيل من الافهام ما علق بها من الرب والشكوك . الا انه ليس في مقدور المجنى عليه في كل الاحوال أن يزيل الشكوك والالوهام وقد يجبر على نفسه الحسرة بفتح باب الاثبات واطلاق العنان لخصمه في سرد مساوئه وتمداد نقائصه وقد يكون الخصم الحن بمحبته فيطغى عليه بسبل افترياته ويذهب المجنى عليه فريسة عجزه عن رد مزاعم خصمه ودفع الترية عن نفسه . وليس ذلك على كل حال في مصلحة الفرد ولا في مصلحة المجتمع فالأولى أن يوصد باب الاثبات في كل الاحوال وأن تطوى صحائف الماضي فلا يؤذن بنشرها بين جدران المحاكم

على هذا كان من المقرر قانوناً أن جريمة القذف تستوجب العقاب ولو كانت وقائع القذف صحيحة أو اعتقد القاضى صحتها الا ما استثنى في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع . فلا يباح للقاذف في سبيل اثبات حسن نيته أن يثبت أن ما رواه صحيح أو أنه كان يعتقد صحته أو أنه نقله عن آخرين اكذوا له صحته او ان الخبر مستفيض بين الجمهور فليس لشيء من ذلك تأثير على مسؤوليته الجنائية . ولكن هل يجوز للمتهم ان يتمسك بصحة الخبر ابتغاء تخفيف مسؤوليته ؟ لا شك ان للمحاكم ان تتخذ من صحة وقائع القذف ظرفاً مخففاً للجريمة والعقوبة ولها أن تعتمد في تقدير ذلك على ما بين يديها من (٧٠)

الاوراق والمستندات وما تستخلصه من مجموع الظروف ولكن ليس المتهم ان يتوسل بذلك الى طلب الاذن له باثبات صحة الوقائع بشهادة الشهود كما انه لا يجوز للقاضي ان يتخذ ذلك ذريعة الى فتح باب الاثبات والا جر ذلك الى الخروج عن حكم القانون . فالاثبات المباشر ممنوع في كل الاحوال سواء كان ذلك لرفع المسؤولية الجنائية او لتخفيض العقوبة او التعويض المدنى ولكن هذا لا يمنع المحكمة من ان تكون اعتقادها من ظروف الدعوى بالحالة التى هى عليها . ومع هذا فليس للمحكمة اذا اعتقدت صحة الوقائع أن تنص فى حكمها صراحة على ذلك لتبنى عليها اسباب التخفيف فان فى هذا ايضاً خروجاً عن الغرض الذى أراده الشارع<sup>(١)</sup>

وابتات صحة وقائع القذف ممنوع ولو طلب المجنى عليه ذلك بنفسه لان المنع هنا من مسائل النظام العام<sup>(٢)</sup> وكما أنه لا يجوز للمتهم اثبات صحة الوقائع كذلك لا يجوز أن يؤذن للمجنى عليه باثبات كذبها لان حق المجنى عليه فى النفى مرتبط بحق المتهم فى الاثبات فاذا سقط احد الحقين وجب أن يسقط معه الحق المقابل له<sup>(٣)</sup>

وكما يمنع الاثبات أمام المحكمة الجنائية كذلك يمنع امام المحكمة المدنية المرفوع اليها دعوى التعويض عن الضرر المتسبب عن القذف . غير أن للمحكمة المدنية أن تستخلص من وقائع الدعوى وظروفها والمستندات التى بين يديها ما تستعين به على تخفيض المسؤولية المدنية بغير أن تنص صراحة على ما يمكن أن تكون قد انتهت اليه من الاعتقاد بصحة الوقائع<sup>(٤)</sup>

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٧٣

(٢) بارييه ج ٢ فقرة ٥٥٩

(٣) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٧٥ — بارييه ج ٢ فقرة ٥٥٧

(٤) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٧٧ — بارييه ج ٢ فقرة ٥٦٠

## الفصل الثاني

### في السب

بين الشارع المصرى حكم السب العلنى فى المادة ٢٦٥ ع اذا قال ( كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت من الاحوال المبينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها مصريا وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك )

ونلاحظ قبل الكلام على موضوع هذه المادة أن فى صياغتها شيئا من اللبس فان واضع هذه المادة جعل عبارة ( بأى كيفية كانت ) مرتبطة بما بعدها من العبارات مع أنها يجب أن تكون مرتبطة بما قبلها ولا علاقة لما بما بعدها والذي دعا الى اللبس ذكر لفظ ( من ) بعد هذه العبارة والواقع أنه لا محل له وكان الواجب أن يستبدل به لفظ ( فى ) وعلى هذا يكون المعنى المراد من المادة المذكورة هو أن السب المشتمل على اسناد عيب معين أو الذى يترتب عليه خدش الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت اذا وقع بأحد الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس الخ

### المبحث الأول - فى أركان الجريمة

أركان جريمة السب أربعة ( ١ ) أن يكون السب باسناد عيب معين أو بعبارات تخدش الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت ( ٢ ) أن يكون السب موجها الى شخص أو أشخاص معينين ( ٣ ) أن يكون باحدى طرق العلانية

المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع (٢) أن يكون بقصد جنائي<sup>(١)</sup>

### الركن الاول - اسناد عيب معين الخ

هذا الركن هو الذي يميز السب من القذف فالقذف لا يكون الا باسناد أمر أو واقعة معينة بزمان ومكان وظروف خاصة أو على الأقل معينة بعض التعمين، أما السب فلا يكون باسناد واقعة معينة بل يكون باسناد عيب معين بغير تعين وقائع أو بتوجيه عبارات تخدش الناموس أو الاعتبار  
أما العيب المعين فيراد به كل نقص في صفات المسند اليه أو اخلاقه أو سيرته فمن يقول عن آخر أنه لص أو مزور أو نصاب أو سكير أو فاسق أو ماجن فإنه يسند اليه بذلك عيباً معيناً

وأما العبارات التي تخدش الناموس أو الاعتبار فهي كل عبارة تمس شرف المجنى عليه أو تحط من كرامته . وهذا المعنى على اطلاقه يدخل فيه اسناد العيوب المعينة ولكن قد يخدش الناموس والاعتبار بغير اسناد عيب معين كمن يقول عن آخر أنه حيوان أو كلب أو ابن كلب . ويدخل في هذا اسناد عيوب غير معينة كمن يقول عن آخر أنه أسوأ خلق الله أو اول من يسعى للفساد وآخر من يسمى لمكرمة أو انه لا يتحرك لفعل الخير ولا تهزه عاطفة اشتقاق أو انه لا يرجي منه تقى ولا هو ممن يمول عليهم في المعات . وقد حكم بأن عبارة (فليحفظ المدير فليمت المدير) تعتبر سباً خادشاً للناموس والاعتبار بالمعنى المقصود في المادة ٢٦٥ ع<sup>(٢)</sup> . وحكم أيضاً بأنه اذا كان اقتفاء أثر السيدات ولمسهن باليد والدخول وراءهن في المنزل وتوجيه الكلام اليهن على رغم مما نتمنن لا يكفي لتكوين الفعل الفاضح المحل بالحياة فان هناك مع ذلك محلاً للمحاكمة على جريمة السب لأن مثل هذا الفعل يخدش ناموس السيدات واعتبارهن<sup>(٣)</sup>

(١) قارن بارييه ج ١ فقرة ٤٤٣

(٢) نقض ٦ مايو ١٩١١ ( المجموعة ١٢ عدد ١٠٥ )

(٣) نقض ٢١ يوليو ١٩٠٤ ( المجموعة ٦ ص ٥ )

ويأخذ حكم السب الخادش للناموس والاعتبار كل دعاء على الغير بشر كالدعاء بالموت أو الهلاك أو الخراب الخ

ويفرق الفرنسيون بين الناموس (honneur) والاعتبار (consideration) بأن الأول مرجعه الى قيمة الانسان عند نفسه وأما الثاني فرجعه الى قيمة الانسان عند غيره من الناس فالأمر الذي يخدش الناموس أو الشرف هو الذي يحط من كرامة الانسان عند نفسه والذي يخدش الاعتبار هو الذي يحط من ممة الانسان عند غيره<sup>(١)</sup>. وعلى كل حال فليس لهذه التفرقة قيمة عملية

وكما يكون السب بالفاظ أو عبارات صريحة يجوز أيضاً أن يكون بالكناية أو بطريق التهكم أو الاستهزاء أو السخرية أو بطريق التعريض أو التلميح الخ والمعبرة في ذلك كله بقصد الجاني فاذا كانت عبارات السب واردة على سبيل المجاز فلا تحمل على السب الا اذا ثبت ان المتلفظ بها يقصد معناها المجازي لأن الأصل في الكلام الحقيقة<sup>(٢)</sup>. فن وصف آخر بأنه عريض الفها فلا يعد وصفه هذا سباً الا اذا تبين من ظروف الواقعة انه اراد بذلك وصفه بالقبادة والبلادة

ولا بد عند تفهم معاني الالفاظ ومراميها من الرجوع الى عرف الجهة التي استعمل فيها اللفظ فقد يكون للعرف المحلي دخل كبير في تحديد معاني الفاظ السب. وقد يكون اللفظ بريئاً من كل عيب في جهة وشائناً في جهة أخرى فيجب على المحكمة ان تراعى الدف المحلي في تقدير معاني الالفاظ والمبارات

وقد يكون بعض الالفاظ على ظاهره غير شائن وليس في معناه بحسب الاصل ما يؤلم النفس أو يحط من الكرامة ولكنه قد يحمل في بعض الاوساط أو بحسب نية المتلفظ به على معاني خاصة تجعله في عداد الفاظ السب فن ذلك لفظ برمكى أو نمرسى

(١) بارييه ج ١ فقرة ٤٠٩

(٢) استئناف مصر ٣٠ مايو ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٩١)

ويدخل في السب ايضاً نسبة الأمراض المكروهة فن قال لآخر يا ابرص  
ويا مسلول يعد ساباً وكذا نسبة العيوب الخلقية كما لو قال له يا اعمى او يا اعور  
او يا اعرج الخ

والاصل ان نسبة شخص الى دين او مذهب معين او فرقة او طائفة  
معينة لا يعد سباً لكن قد ينصرف ذلك الى معنى السب بحكم العرف أو  
الوسط اذا اراد به قائله ذلك المعنى فن ذلك قول انسان لآخر يا درزى أو  
يا يهودى او يا نصرانى او يا رجمى او يا ابن الفرماصونى

كذلك الحكم فيما يتعلق بنسبة شخص الى جنسية معينة فن قال لآخر  
يا انجليزى أو يا فرنسى فالأصل ألا شئ في ذلك لكن اذا قال له يا شامى أو  
يا ايرانى أو يا ابن الماطى فقد يكون لذلك معنى خاص بحسب قصد القائل  
وتأويل العرف . ومن هذا القبيل أيضاً النسبة الى صناعة أو حرفة معينة  
كقولهم يا جزار أو يافران أو يا حنوتى او يا زبال الخ

ومن العبارات ما يتضمن اسناد امور شائنة وكان الأولى بها أن تعد  
قذفاً لولا انها مسوقة في قالب الاتهام وليس فيها التعيين الكافى لاعتبارها  
قذفاً كقولهم حاد عن جادة الحق واتبع سبيل الغواية الخ فمثل هذه العبارات  
تعد سباً لا قذفاً لان من شأنها خدش الناموس والاعتبار

### الركن الثانى — تعيين المجنى عليه

يجب أن يكون السب موجهاً الى شخص أو اشخاص معينين أو يمكن  
تعيينهم. فاذا كانت الفاظ السباب عامة أو موجهة الى اشخاص خياليين لا يمكن  
تعيينهم فلا جريمة ولا عقاب . فالسكران الذى يدفعه سكره الى التوفه في  
الطريق العام بالفاظ السباب غير قاصد بذلك شخصاً معيناً لا يعاقب على انه  
مرتكب لجريمة السب العلنى وانما تجوز معاقبته على جريمة السكر البين ( مادة ٣٣٨/٢ ) أو جريمة اطلاق راحة السكان ليلاً ( مادة ٣٣٣/١ ) (١)

ويعاقب على السب ولو صدر في غياب الشخص الموجه اليه بشرط أن يكون قد ذكر اسمه أو عين تعييناً كافياً<sup>(١)</sup>

### الركن الثالث — العلانية

لا يعاقب على السب بمقتضى المادة ٢٦٥ الا اذا ارتكب علانية وكانت العلانية باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع فقط . فلا تتوفر العلانية المطلوبة هنا اذا وقع السب باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٠. غير أنه يلاحظ أن السب اذا وقع باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٠ وكان موجهاً الى موظف عمومي بسبب أمور تتعلق بوظيفته فانه يدخل في حكم المادة ١٥٩ ع وان كان لا يدخل في حكم المادة ٢٦٥

فاذا كان السب غير علني فلا تنطبق عليه المادة ٢٦٥ ولكنه يعد مخالفة طبقاً للمادة ٣٤٧ فقرة اولى عقوبات الا اذا كان موجهاً الى موظف عمومي اثناء تأدية وظيفته او بسبب تأديتها وكان واقفاً بالقول او الاشارة او التهديد فانه يصبح جنحة معاقباً عليها بالمادة ١١٧ ع

وقد حكم بأنه يكفي لتوفر العلانية المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ ع أن توجه الفاظ السب في الشارع العمومي حيث يحتمل سماعها وان كلغة مقالات الواردة في المادة ١٤٨ لا تقتصر على الخطابة بل تشمل ايضاً الحديث البسيط<sup>(٢)</sup> وبأن عبارات السب الواردة في مذكرات كتابية قدمت للمحاكم تقع تحت طائلة المادة ٢٦٥ ع وتعتبر العلانية متوفرة في هذه الحالة لان المذكرات وان كانت غير معرضة لاطلاع الجمهور عمومها الا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس<sup>(٣)</sup>. وبأن حجرة مأمور القسم تعتبر محلاً عمومياً بالمعنى

(١) نقض ٢٧ فبراير ١٩٢١ ( المجموعة ٢٣ عدد ١٠٩ ) واول فبراير ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٤٢ ) وجزئية كفر الزيات ٢ يولييه ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٥٦ )

(٢) نقض اول فبراير ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ٤٢ )

(٣) نقض ١٦ اكتوبر ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ١١١ )

المقصود في المادة ١٤٨ ع والسب الذي يقع فيها يعد جنحة معاقبا عليها بالمادة ٢٦٥ ع<sup>(١)</sup>. وبأن السب يعتبر علنيا ولو صدر في مكان خصوصي كمنزل مثلا اذا قيلت عباراته بصوت عال امكن سماعه من الشارع<sup>(٢)</sup> وبأن السب الذي يحصل في ساحة منزل يسكنه اشخاص عديدون على مسمع منهم يعد سبا علنيا<sup>(٣)</sup> أما في غير هذه الاحوال فيعتبر السب الحاصل في منزل خصوصي سباً غير علني<sup>(٤)</sup> وحكم بأن المنظرة (المندرة) لانه محل عاموميك ولو اجتمع فيها عدد من الزائرين فلا يعد السب الواقع فيها بهذه الحالة علنياً<sup>(٥)</sup>

### الركن الرابع — القصد الجنائي

لا تتم جريمة السب الا اذا توفر فيها القصد الجنائي ويعتبر القصد الجنائي متوفراً متى وجه الجنائي الفاظ السب طالما أنها تتضمن عيباً معيناً أو انها تخدش الناموس أو الاعتبار ولا عبرة بعد هذا بالبواعث . فاذا كانت عبارات السب مقذعة بذاتها وجب افتراض القصد الجنائي في هذه الحالة وعلى المتهم اثبات العكس<sup>(٦)</sup>

فاذا كانت الالفاظ التي تقيد بحسب ظاهرها السب قد استعملت بغير قصد السب باعتبار نية المتهم أو لأنها جارية على السنة الأفراد في الوسط الذي وقعت فيه بغير أن يقصد بها سب فلا محل للعقاب لعدم توفر القصد الجنائي<sup>(٧)</sup> . على أن هذا في حكم النادر الذي لا يقاس عليه والاصل في السب أنه يكون

- 
- (١) قض ١٤ يونه ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٩٦) انظر بكس ذلك استئناف الاسكندرية ١١ يونه ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ١١)  
 (٢) جرمية كفر الزيات ٢ يولي ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٥٦)  
 (٣) قض ٢٦ يولي ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٧٤)  
 (٤) جرمية سوهاج ٣٠ يونية ١٩٠٢ (الحقوق ١٨ ص ٢٢)  
 (٥) جرمية جرجا ١٥ فبراير ١٩٠٣ (المجموعة ٤ عدد ٥٤)  
 (٦) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٦٣  
 (٧) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٦٠

دائماً مصطحباً بسوء القصد لانه يدل على نقص في آداب مرتكبه أو بذاءة في لسانه ولا يوجد للسب مبرر كما قد يوجد للقذف في بعض الاحوال والذي يلجأ الى السب دون القذف يعوزه في الغالب العلم بحقيقة ما أسنده الى المجنى عليه فهو يكيل القول جزافاً بغير تحديد ولا تعيين للوقائع والظروف التي بنى عليها أقواله

ولهذا كان الاصل ألا يسمح في السب باثبات صحة عباراته اذ الاثبات فيها غير ممكن لما يحيط بها من الابهام وعدم التحديد أو التعيين . وهذا هو الرأي الذي أخذ به الشارع الفرنسي أما الشارع المصري فقد خالف ذلك واذن بقبول الاثبات متى كان السب موجهاً الى موظف عمومي فيما يتعلق باعمال وظيفته . وهذا مستفاد من قوله في آخر المادة ٢٦٥ ( وهذا مع عدم الاخلال باحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك ) وبذلك سوى بين القذف والسب فيما يتعلق بمجواز الاثبات في الحدود المقررة له . على أن ذلك لا يمكن أن يكون الا حيث تشير عبارات السب ولو من طريق غير مباشر الى واقعة معينة يمكن اثباتها فن يرى موظفاً بأنه مرتش يجوز أن يكون على علم بواقعة معينة ارتكب الموظف فيها الرشوة فيباح له اثباتها بشرط أن يكون في ذلك حسن النية ويكون قصده خدمة المصلحة العامة

أما اذا لم يكن في الامكان استخلاص وقائع معينة من عبارات السب ولو من طريق غير مباشر أو كان السب متضمناً وقائع لا يمكن اثباتها عقلاً فالاثبات ممتنع في الحالتين ومن هذا يفهم أن دائرة الاثبات في السب ضيقة بحكم طبيعة الجريمة لان الذي يميزها عن القذف هو عدم اشتغالها على اسناد وقائع معينة كما هو صريح نص المادة ٢٦٥ ع . وانما الذي دعا الشارع الى اباحة الاثبات في السب هو احتمال وقوع الاشتباه في بعض الاحوال بين الجريمتين بحيث لا يسهل التمييز بينهما لعدم وضوح الحد الفاصل بين الجريمتين كما تقدم . ففي مثل هذه الاحوال يباح الاثبات متى كانت العبارات موجهة الى موظف عمومي

فيما يتعلق باعمال وظيفته وكانت قابلة للاثبات سواء وصفت الجريمة بأنها قذف أو سب

ويلاحظ هنا أن المادة ١٥٩ ع تنص أيضاً على السب الذي يوجه الى موظف عمومي بسبب أمور تتعلق بوظيفته ولم ينص فيها على اباحة الاثبات كما قدمنا فأى النصين يصح التمويل عليه ؟ الظاهر أنه متى وصف الفعل بأنه سب وجب تطبيق المادة ٢٦٥ دون المادة ١٥٩ عند التعارض اذ لا شك في أن تطبيق المادة ٢٦٥ يكون عندئذ أصحح للتمم لانه ان أفصح في اثبات صحة الوقائع وكان مدفوعا الى السب بدافع المصلحة العامة أعفى من العقاب

### المبحث الثاني — في عقاب السب

تعاقب المادة ٢٦٥ على السب العلني بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً

### المبحث الثالث — في السب الذي يعد مخالفة

نصت المادة ٣٤٧ عقوبات على أنه (يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً . « أولاً » من ابتدر انساناً بسبب غير علني أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين) وهذه المادة مقتبسة من نص المادة ٢٠ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٨١٩ التي تقضى بمعاقة السب بعقوبات المخالفات اذا لم يشتمل على اسناد عيب معين أو لم يكن علنياً . وكان السب الذي يعتبر جنحة في حكم ذلك القانون هو الذي يتوفر فيه شرط العلانية واسناد عيب معين فاذا انعدم أحد الشرطين أصبح الفعل مخالفة . وهذا تقسيم معقول ولا تناقض فيه وان كان الشارع الفرنسي قد عدل عنه في قانون سنة ١٨٨١ الى تقسيم أبسط وأسهل اذ جعل كل سب علني جنحة سواء اشتمل على اسناد عيب معين أو لا وكل سب غير علني مخالفة ( المادة ٣٣٣ )

أما الشارع المصرى فانه خلط بين القانونين فاستمد حكم السب الذى يعد جنحة من قانون سنة ١٨٨١ وان لم ينقل عبارته بحروفها فلم يفرق فى الجنحة بين السب الذى يشتمل على اسناد عيب معين والذى لا يشتمل على ذلك بدليل قوله ( بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت ) وعبارته هذه تشمل ولا شك كل أنواع السب وعلى ذلك يكون كل سب جنحة فى حكم المادة ٢٦٥ ع أيا كانت صيغته أو عبارته أو مشتملاته متى ارتكب فى العلانية باحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ عقوبات . وكان الواجب بعد هذا أن يدخل فى حكم المخالفات السب غير العلنى فقط قياساً على التقسيم الفرنسى . ولكن الشارع المصرى نسى أنه استمد حكم السب المعتبر جنحة من قانون سنة ١٨٨١ فلما اراد النص على حكم السب الذى يعتبر مخالفة رجع الى حكم قانون سنة ١٨١٩ الفرنسى وقرر فى المادة ٣٤٧ ع أن السب يعتبر مخالفة اذا كان غير علنى أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين . ومعنى العبارة الاخيرة من هذا النص أن السب يعتبر مخالفة متى كان غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين أى ولو كان علنياً وبذلك يتعارض حكم مادة المخالفة مع مادة الجنحة فيما يتعلق بالسب العلنى الذى لا يشتمل على اسناد عيب معين فهو بمحكم المادة ٢٦٥ يعتبر جنحة لأنه يترتب عليه خدش الناموس أو الاعتبار والعلانية متوفرة فيه لكنه بمحكم المادة ٣٤٧ يعتبر مخالفة لأنه سب غير مشتمل على اسناد عيب معين فن قال لآخر علنا ( يا كلب ) صح أن يعد قوله هذا جنحة أو مخالفة لانطباقه على المادتين . وقد يصح القول بانه تلقاء هذا التعارض بين النصين يجب ترجيح تطبيق نص المادة ٣٤٧ لأنه يفتح لهم باب البراءة اذا ثبت أنه لم يكن هو المبتدئ بالسب وبذلك يصبح أحد أجزاء المادة ٢٦٥ ع معطلا وهو الخاص بالسب العلنى الذى يترتب عليه خدش الناموس أو الاعتبار فقط دون أن يشتمل على اسناد عيب معين وهذا عيب فى التشريع لا مبرر له ويشترط للعقاب على السب المنصوص عليه فى المادة ٣٤٧ عقوبات أن يكون

مرتكب السب قد ابتدئ المجنى عليه بالسب أى ألا يكون قد الجئ الى السب رداً على سب موجه اليه والنص الفرنسى للمادة ٣٤٧ أوضح فى هذا المعنى اذ هو يقول ( sans avoir été provoqué ) . ويفهم من هذا أن الشارع المصرى اعتبر الاستفزاز ( provocation ) عذراً مبرراً للسب فى هذه الحالة فإذا اعتدى شخص على آخر بالسب فرد المعتدى عليه ذلك السب لىب غير على أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين فلا عقاب على الثانى قانوناً . ويلاحظ أن الشارع المصرى لم يجعل الاستفزاز عذراً فى السب الا فى باب المخالفات أما السب الذى يعتبر جنحة أى السب العلنى المشتمل على اسناد عيب معين فلا يعذر مرتكبه ولو صدر منه جواباً على سب سابق موجه اليه وذلك على خلاف حكم القانون الفرنسى فانه يعتبر الاستفزاز عذراً مانعاً من العقاب فى السب الذى يقع على آحاد الناس ( غير الموظفين ) ولو كان علنياً أى جنحة ( المادة ٣٣ فقرة ٢ من قانون الصحافة الفرنسى ) وانما يشترط أن يكون السب الاول حاصلأ أيضاً بطريقة علنية <sup>(١)</sup> وكما يكون الاستفزاز بالسب كذلك يصح أن يكون بالقذف <sup>(٢)</sup> لكن القذف لا يبرر القذف بحال لأن عذر الاستفزاز قاصر على السب فقط <sup>(٣)</sup>

أما فى مصر فلا يصلح الاستفزاز عذراً للقذف ولا للسب الذى يعتبر جنحة وانما هو عذر مبرر للسب الذى يعتبر مخالفة فقط . ويشترط أن يكون الفعل الذى استفز مرتكب السب مباشراً وموجهاً الى شخص مرتكب السب وصادراً عن الشخص الذى وقع عليه ذلك السب فاذا سب زيد عمراً فسب عمرو بكراً فلا يعذر عمرو فيما وجهه من السب الى بكر واذا سب زيد عمراً فسب عمرو زيدا واذا فلا يعذر فى سب الاخ واذا سب زيد عمراً فجاء ابن عمرو وسب زيدا فلا يعذر ايضا <sup>(٤)</sup>

(١) لبواتقان ج ٢ فقرة ٨٢٣

(٢) لبواتقان ج ٢ فقرة ٨٢٤

(٣) لبواتقان ج ٢ فقرة ٧٣٤

(٤) بارييه ج ١ فقرة ٥٤٢

ولا يشترط للإعفاء من العقاب أن يكون السب صادراً عقب الاستفزاز مباشرة وإنما يجب مع هذا ألا يكون قد مضى زمن كاف لازالة اثر التهيج من نفس مرتكب السب والامر في ذلك موكل الى تقدير المحكمة<sup>(١)</sup>

وقصر عذر الاستفزاز على السب المعتبر في حكم المخالفات مما يضاعف التعارض الواقع بين نصي المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ لانه اذا اعتبر السب جنحة طبقا للمادة ٢٦٥ وجب العقاب ولو كان مسبوقا باستفزاز أما اذا اعتبر مخالفة فان التبرئة تصبح واجبة والظاهر انه يجب تطبيق نص المادة ٣٤٧ دون المادة ٢٦٥ في مثل هذه الاحوال لانه اصلح للمتهم

المسؤولية بطريق التعاقب - أضاف الشارع في سنة ١٩١٠ الى المادة ٢٦٦ ع فقرة جديدة هذا نصها (يجرى أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة ) وليس لهذه الفقرة علاقة بالمادة ٢٦٦ نفسها وانما هي مرتبطة بمواد القذف والسب والبلاغ الكاذب وقد اراد الشارع بهذا النص تقرير انطباق القاعدة المبينة بالمادة ١٦٦ مكررة فيما يختص بالمسؤولية بطريق التعاقب على القذف والسب اللذين يرتكبان بواسطة الصحف والمطبوعات الاخرى فاذا نشرت مقالة في جريدة تضمنت قذفا أو سبا كان المسؤول عن جريمة القذف أو السب هو مدير الجريدة بصفته فاعلا أصليا والا فتؤلف المقالة ثم صاحب المطبعة ثم بائع الجريدة أو موزعها على حسب البيان السابق ذكره عند الكلام على الجرائم الصحفية. فاذا اقيمت الدعوى على مدير الجريدة ومحرر المقالة عد المحرر اى المؤلف شريكا في الجريمة فقط<sup>(٢)</sup>. وكذلك الحكم فيما يتعلق بالكتب وسائر المطبوعات الاخرى أعظم اهمى مشتركة بين القذف والسب - ينطبق حكم المادة ٢٦٦ عقوبات السابق تفصيله عند الكلام على جريمة القذف على السب الذى يقع

(١) لبوتفال ج ٢ فقرة ٨٢٢

(٢) نقض ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٢٩)

من احد الخصوم على الآخرين في اثناء المدافعة عن حقوقه امام المحاكم تحريراً أو شفهاها . كذلك يرجع في حكم سب الاموات الى القواعد السابق تقريرها فيما يتعلق بقذفهم<sup>(١)</sup>

## الفصل الثالث في البلاغ الكاذب

بعد أن بين الشارع المصرى حكم جريمة القذف فى المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات انتقل الى بيان حكم البلاغ الكاذب ومهد لذلك ببيان حكم التبليغ الذى يكون صادراً عن سلامة نية وبغير قصد سيئ فنص فى المادة ٢٦٣ ع على أنه ( لا يحكم بهذا العقاب - أى المنصوص عليه فى المادة ٢٦٢ لجريمة القذف - على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله ) . ثم اتبع ذلك بالنص فى المادة ٢٦٤ ع على التبليغ الذى يعد جريمة فى نظر القانون بقوله ( وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقيم دعوى بما أخبر به ) . وسوق أحكام البلاغ الكاذب على هذا النسق يشعر بأن بين جرمي القذف والبلاغ الكاذب شيئاً من الارتباط مع أنهما تحتلغان اختلافاً جوهرياً فان جريمة القذف من الجرائم التى تشترط فيها العلانية وليست كذلك جريمة البلاغ الكاذب بدليل قول الشارع فى المادة ٢٦٤ ( ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ) . وليس هذا بالفارق الوحيد الذى يميز الجريمتين فان جريمة القذف تختلف أيضاً عن جريمة البلاغ الكاذب فى أن الأولى تم بنشر الوقائع المسندة الى المجنى عليه أو اذاعتها بين الجمهور باحدى

(١) انظر المادة ٣٤ من قانون الصحافة الفرنسى

الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع أما الثانية فلا تتم الا ببلاغ الوقائع المسندة الى المجنى عليه الى الحكام الاداريين أو القضاة. ولا يشترط أن يقع ذلك علانية كما تقدم بل يغلب وقوعه بطريقة سرية على سبيل الشكوى أضف الى ذلك أن جريمة القذف تتم بالنشر سواء كانت الوقائع المسندة صحيحة أو كاذبة أما جريمة البلاغ الكاذب فمن أركانها الاساسية أن يحصل التبليغ عن أمر مكذوب حتما والا فلا جريمة . ولا بد في جريمة البلاغ الكاذب أن يحصل التبليغ عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله أما القذف فيكفي في بعض صورته أن تكون الوقائع المسندة الى المجنى عليه موجبة لاحتقاره عند أهل وطنه ( المادة ٢٦١ ع

ومع هذا قد تتشابه جريمتا القذف والبلاغ الكاذب في بعض الاحوال فاذا نشر شخص في احدى الصحف خطابا مفتوحا الى وزير الداخلية مثلاًتهم فيه أحد حكام الاقاليم بأنه يستعمل سلطة وظيفته في الاستيلاء على أموال الناس أو أملاكهم بغير حق فهذا الخطاب يتضمن قذفاً وبلاغاً في آن واحد<sup>(١)</sup> فان كانت الوقائع المذكورة فيه مكذوبة جاز اعتباره بلاغاً كاذباً منطبقاً على المادة ٢٦٤ اذا توفرت فيه الشروط الاخرى ومعاقبة الناشر أي مدير الجريدة بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة البلاغ الكاذب والمبلغ بصفته شريكاً له ان كان محرر البلاغ غير ناشره لان المادة ١٦٦ مكررة تنطبق في هذه الحالة أيضاً كما يفهم من الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٦ ع . وأما اذا كانت الوقائع صحيحة فلا ترتفع المسؤولية الجنائية بمجرد صحة البلاغ بل يجب تطبيق المادة ٢٦١ ع الخاصة بالقذف . ويكون المسئول أولاً عن الجريمة في هذه الحالة هو الناشر طبقاً لاحكام المادة ١٦٦ مكررة ويعتبر المبلغ شريكاً له ان كان غير الناشر . ولا يعني الناشر وشريكه من العقاب الا اذا كان البلاغ صادراً عن حسن نية

(١) فارن جاردو ٥ ققرة ٢٠٥٠ من ٣٣٤ — ٣٣٥ — لبواتمان ج ٣ ققرة ١١٧٠ — جارسون مادة ٣٧٣ ققرة ٢٣٦ وما بعدها

وعدم سوء قصد طبقاً لاحكام المادة ٢٦٣ ع  
والاصل في التبليغ انه من الحقوق المباحة للأفراد لانه يساعد على كشف  
الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها . بل قد يكون التبليغ واجباً في بعض  
الاحوال كما يستفاد من نص المادتين ٦ و ٧ من قانون تحقيق الجنايات وقد  
سبقت الاشارة الى ذلك عند الكلام على الامور المستثناة من حكم القذف  
المعاقب عليه . وتقريراً لهذه القاعدة وضع الشارع المصرى المادة ٢٦٣ ع ليستثنى  
بها من حكم المادتين السابقتين عليها كل تبليغ صادر عن سلامة نية وبغير  
سوء قصد يرفع الى المحاكم القضائين أو الادارين عن أمر مستوجب لعقوبة  
قاعله . ولا يراد بلفظ ( بالصدق ) الوارد في النص العربى المادة المذكورة أن  
يكون التبليغ مطابقاً للحقيقة فإن ذلك ليس شرطاً في الاعفاء من العقوبة بل  
يعنى المبلغ من العقاب ولو لم يكن ما بلغ به مطابقاً للواقع بشرط أن يكون  
حسن النية في التبليغ أى معتقداً صحة ما بلغ به وهذا المعنى ظاهر من  
النص الفرنسى اذ يعبر عن ذلك بقوله ( de bonne foi ) فاذا سرق من شخص  
متاع فأخطأ بسلامة نية في الدلالة على السارق وأرشد رجال الشرطة الى شخص  
برىء فإثلاً على مسمع من الناس هذا هو اللص الذى سرق متاعى فانه يعفى  
من عقوبة القذف عملاً بالمادة ٢٦٣ ع . فاذا طابق قوله الواقع كان أحق بالاعفاء  
طبعاً فاذا سرق شخص متاع آخر وفر به فصاح المسروق رجال الشرطة أن  
اقبضوا على من سرق متاعى فلا عقاب عليه  
على أن حكم المادة ٢٦٣ ع قاصر على الأحوال التى يقع فيها التبليغ علناً  
باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع وهذا مستفاد من ورودها  
على سبيل الاستثناء من المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ السابقتين عليها . ومن أجل  
هذا اشترط الشارع فيها حصول الاخبار بالصدق ( أى بسلامة نية كما تقدم )  
وعدم سوء القصد أو كما ورد في النص الفرنسى ( de bonne foi et sans  
malveillance ) . وليس في اشتراط عدم سوء القصد تكرار للمعنى السابق

عليه وهو سلامة النية كما يظهر لاول وهلة فان الغرض من اشتراط سلامة النية أن يكون التبليغ مطابقاً لاعتقاد المبالغ ولو كان صادراً عن خطأ . أما اشتراط عدم سوء القصد فيراد به ان لا يكون التبليغ صادراً عن رغبة التشهير أو الانتقام . فاذا تمكن المسروق من القبض على السارق وتسليمه الى أحد رجال البوليس فلا يباح له بعد هذا أن يصبح كلما التقى في طريقه بأحد رجال الشرطة قائلاً هذا هو اللص الذي سرق متاعى . فان فعل ذلك حق عليه العقاب طبقاً للمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات

لكن التبليغ قد يقع بغير علانية وهو الغالب وعندئذ تنقطع صلته بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ عقوبات وتطبق عليه احكام المادة ٢٦٤ عقوبات اذا توفرت فيه الاركان المنصوص عليها فيها . وقبل الكلام على اركان جريمة البلاغ الكاذب تفصيلاً نلاحظ هنا أن التبليغ غير العلني يختلف في الحكم عن التبليغ العلني ذلك بان المادة ٢٦٤ ع تشترط في العقاب على البلاغ الكاذب توفر ركنين اساسيين ( اولهما ) أن يكون البلاغ كاذباً ( وثانيهما ) أن يكون صادراً عن سوء قصد فاذا سقط احد هذين الركنين انعدمت الجريمة وارتفعت المسؤولية الجنائية . فاذا اسند شخص الى آخر واقعة مكذوبة مستوجبة للعقاب ولكنه كان حسن القصد في ذلك بمعنى أنه لم يكن يعلم كذبها فلا عقاب عليه واذا اسند شخص الى آخر في بلاغ واقعة صحيحة مستوجبة للعقاب فلا مسؤولية عليه ولو كان سىء القصد في التبليغ بمعنى انه لا يشترط في هذه الحالة لتبرئة المبلغ أن يكون مدفوعاً بحب المصلحة العامة أو الرغبة في اداء واجب عام بل يعنى المبلغ من المسؤولية ولو كان مدفوعاً الى التبليغ بدافع النشفي والانتقام ما دامت الواقعة المبلغ عنها صحيحة في ذاتها . <sup>(١)</sup> ولا ريب في أن هذه الاحكام لا يمكن تطبيقها الا اذا كان البلاغ غير علني والا تعارضت احكام

(١) جارسون مادة ٣٧٣ فقرة ٢

المادة ٢٦٤ مع أحكام المادة ٢٦٣ - فإن المادة ٢٦٣ تشترط في البلاغ العلني الذي لا يعاقب عليه القانون استثناء من أحكام القذف اجتماع شرطين (١) الصدق أو سلامة النية أو اعتقاد صحة البلاغ كما يستفاد من النص الفرنسي و (٢) عدم سوء القصد فإذا انعدم أحد هذين الشرطين ارتفعت الإباحة وحق العقاب كما تقدم أي أنه يكفي لوجوب العقاب أن يكون البلاغ العلني صادراً عن سوء قصد ولو كان صحيحاً وظاهر أن هذا لا يتفق مع أحكام المادة ٢٦٤ ع التي تشترط لوجوب العقاب اجتماع شرطي الكذب وسوء القصد معاً

لهذا كان من الواجب ملاحظة الفوارق بين أحكام المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ عقوبات وليس معنى هذا أن توفر العلانية في البلاغ يمنع من تطبيق المادة ٢٦٤ فإنه إذا توفرت العلانية في البلاغ وكانت شروط المادة ٢٦٤ متوفرة فيه أيضاً كان الفعل قذفاً وبلاغاً كاذباً في آن واحد وإن كانت صفة البلاغ الكاذب تغلب عليه في هذه الحالة على أن العقوبة واحدة على كل حال. وإنما الذي نريد التنبيه إليه بوجه خاص هو أنه إذا انعدمت شروط المادة ٢٦٤ عقوبات في بلاغ علني فلا يكون معنى هذا وجوب التبرئة بل يجوز أن يكون الفعل مع هذا مستحق العقاب طبقاً لأحكام القذف بخلاف ما إذا كان البلاغ غير علني فإن المادة التي يجب تطبيقها عندئذ هي المادة ٢٦٤ دون سواها ، وإنما يلاحظ فقط أن أركان البلاغ الكاذب ليست كلها منصوصاً عليها في المادة ٢٦٤ ع بل بعضها مستفاد من نص المادة ٢٦٣ فلا بد عند البحث في أركان الجريمة من الرجوع إلى نص المادة ٢٦٣ ع

### المبحث الأول - في أركان الجريمة

يستفاد من نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ عقوبات أن جريمة البلاغ الكاذب لا توجد إلا بتوفر خمسة أركان (١) أن يكون ثمت بلاغ أو أخبار (٢) عن امر مستوجب لعقوبة فاعله (٣) أن يكون هذا البلاغ قد رفع إلى المحاكم

القضائيين أو الاداريين (٤) أن يكون الامر الذى تضمنه هذا البلاغ كاذباً  
(٥) أن يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد (١)

## الركن الاول — البلاغ

لم يستعمل القانون المصرى لفظ البلاغ فى التعبير عن الجريمة وانما اختار التعبير عنها بلفظ (اخبـر) لكن الدرف القضائى جرى على تسمية هذه الجريمة بجريمة البلاغ الكاذب اتباعاً للمصطلح الفرنسى الذى يسميها (dénonciation calomnieuse) على أن لفظ البلاغ ليس قاصراً هنا على حالة التبليغ عن جريمة وقعت على الغير كما هو اصل معناه الاصطلاحي بل يشمل أيضاً الشكوى التى يرفعها المجنى عليه نفسه (٢). كذلك يشمل لفظ البلاغ هنا عريضة دعوى الجنحة المباشرة التى تعلن الى من رفعت عليه (٣)

ويشترط القانون الفرنسى فى البلاغ أن يكون مكتوباً (المادة ٣٧٣ ف) لكن القانون المصرى لم يشترط ذلك . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفهاها أو بالكتابة (٤) فاذا كان البلاغ كتابياً فيستوى أن يكون مرفوعاً على صورة خطاب أو عريضة أو أن يكون مسطوراً فى مذكرة مرفوعة الى القضاء (٥). ولا يشترط فى هذه الاحوال أن تكون الكتابة ممضاة باسم المبالغ بل يكفي أن يثبت صدورهما منه (٦) كما لا يشترط أن يكون البلاغ مسطوراً بخط المبالغ (٧) ويعتبر البلاغ

(١) قارن جارد ٥ فقرة ٢٠٤٧ — انظر ايضاً نقض ٢٦ يناير ١٨٩٥ ( القضاء ٢ س ١١٤ )

(٢) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٤٣٧ — شوفو وميلى ٤ فقرة ١٨٤٢

(٣) استئناف اسيوط ٢٥ يناير ١٩٠٨ ( المجموعة ١٠ عدد ٦٦ )

(٤) نقض ١٥ اريل ١٨٩٩ ( القضاء ٦ ص ٢٤٤ ) و ٢٥ مارس ١٩٠٥ ( المجموعة ٦ عدد ٧٥ ) و ٥ مارس ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ٧٦ ) واول يولييه ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ١٠٨ )

(٥) دالوز ١٨٦١ — ٥ — ٣٧٦

(٦) جارسون مادة ٣٧٣ فقرة ٥٦

(٧) جارد ٥ فقرة ٢٠٥٠

الكاذب جريمة معاقباً عليها ولو كان مقدماً بصفة سرية أو خصوصية  
(confidentiel) (١)

لكن يشترط أن يكون البلاغ الكاذب صادراً عن محض ارادة المبلغ واختياره ومن تلقاء نفسه وأن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ وهو غير مطالب به أو مدفوع اليه وإلا فلا جريمة ولا عقاب (٢). فالشخص الذى يتهم بجريمة فيسندها أثناء التحقيق الى شخص آخر دفاعاً عن نفسه لا يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب (٣) والشخص الذى يطلب منه تقرير ما يعلمه عن حادثة معينة لا يعاقب ولو كذب فى ذلك وأسند الى غيره مع سوء القصد أموراً تستوجب العقاب (٤) والشاهد الذى يدعى لاداء الشهادة أمام المحقق أو أمام المحكمة فيجب على الاسئلة التى تلقى اليه بما يتضمن اتهام شخص يعلم أنه برىء لا يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب لانه لم يتقدم الى التبليغ والاتهام من تلقاء نفسه (٥) وإنما تجوز معاقبته على شهادة الزور أو على اعتباره شريك فى جريمة البلاغ الكاذب اذا ثبت أن الجريمة قد وقعت بتواطئه واتفاقه مع المبلغ (٦)

وكذلك يعد شريكاً فى جريمة البلاغ الكاذب كل من حرض المبلغ عليها أو سهل له ارتكابها كمن يحرر للمبلغ البلاغ الكاذب ومن يمدّه بالمعلومات والبيانات التى تضمنها ومن يعلّى على المبلغ صيغة البلاغ ومن يكلف آخر حسن

---

(١) دالوز تحت عنوان بلاغ كاذب فقرة ٧٤

(٢) لبواتان ج ٣ فقرة ١١٦٤

(٣) جارسون فقرة ١٩

(٤) جاردو ٥ فقرة ٢٠٤٨

(٥) نقض ٩ ديسبر ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ١٧) واستئناف طنطا ٨ اكتوبر

سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٠) قارن جزئية نجم حمادى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥

(المجموعة ٦ عدد ٩٤)

(٦) جزئية اسوان ٢٤ ابريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩٥)

النية بتقديم بلاغ من هذا القبيل أما من يقدم بلاغاً كاذباً باسم مستعار أو باسم خيالى فهو فاعل أصلى لا شريك

لكن مما تجب ملاحظته أن البلاغ الكاذب يعد صادراً عن محض ارادة المبلغ ومن تلقاء نفسه ولو دعى المبلغ بعد ذلك الى ابداء معلومات أو بيانات جديدة أثناء التحقيق الذى قامت به السلطة المختصة أثر تقديم ذلك البلاغ<sup>(١)</sup> ويعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب من يقدم بلاغاً خالياً من أسماء أشخاص المبلغ ضدهم اذا كان عند التحقيق الذى بدئ به عقب ذلك قرر أنه يعرف اشخاصهم وذكر اسماءهم فعلاً<sup>(٢)</sup> ويعاقب على البلاغ الكاذب ولو تضمن وقائع سبق التبليغ عنها<sup>(٣)</sup>

ويجب أن يكون البلاغ مقديماً ضد شخص أو أشخاص معينين<sup>(٤)</sup> فاذا تضمن البلاغ الاخبار بوقوع أمور مستوجبة للعقاب ولكنها غير مسندة الى أشخاص أو كانت مسندة الى أشخاص غير معينين فلا جريمة فمن يرفع بلافا الى رئيس النيابة يقول فيه كذباً أن البوليس وأعوانه سرقوه بعد محاولتهم قتله لا عقاب عليه<sup>(٥)</sup> لكن لا يلزم مع هذا التكوين الجريمة أن يبين اسم الشخص المبلغ ضده بل يكفي أن يكون معيناً بطريقة تدل عليه وأن يثبت للمضكمة أن البلاغ يقصد به شخص معين<sup>(٦)</sup>

### الركن الثانى — أمر مستوجب للعقوبة

يشترط القانون المصرى لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ

(١) جاردو ٥ فقرة ٢٠٤٨

(٢) جارسون فقرة ٣٠

(٣) تقض ٢٧ فبراير ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٥٤)

(٤) جاردو ٥ فقرة ٢٠٤٨ — بلانش ٥ فقرة ٤٣٧ — لبواتلان ج ٣ فقرة ١١٧٨

(٥) الاستئناف ١٣ ابريل ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ١٤٨)

(٦) تقض ١٠ يولييه ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٢) انظر ايضاً تقض ٩ ديسمبر ١٩١٦

(المجموعة ١٨ عدد ٢٦)

منضمناً امورا أو وقائع مستوجبة لعقوبة فاعلها والقانون المصرى فى هذا المعنى اصرح من القانون الفرنسى فان المادة ٣٧٣ فرنسية لم تبين ماهية الامور التى يجب أن يحتوى عليها البلاغ الكاذب . وتختلف جريمة البلاغ الكاذب من هذه الوجهة عن جريمة القذف فان القذف يكفى فيه أن يكون الفعل المسند الى المقذوف موجباً لاحتقاره عند أهل وطنه أما فى البلاغ الكاذب فلا جريمة الا حيث يكون الفعل المسند فى البلاغ مستوجباً لعقوبة فاعله . ولكن أى نوع من العقوبة يتطلبه القانون ؟ وهل يشترط أن تكون العقوبة مما نص عليه فى قانون العقوبات ؟ لا يكون ذلك طبعاً الا حيث يكون الامر المبلغ عنه فعلاً جنائياً فهل يشترط فى البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ حاصلًا عن جريمة ؟ قد يتبادر الى الذهن أن ذلك هو ما يتطلبه القانون بقوله ( بأمر مستوجب لعقوبة فاعله ) ولا سيما اذا لوحظ أن هذا النص وارد فى قانون العقوبات وأول ما ينصرف اليه الذهن عند ذكر العقوبة أن يكون المراد بذلك العقوبة الجنائية . وقد يساعد على هذا الظن أن النص الفرنسى عبر عن هذا المعنى بقوله ( un fait punissable ) ولمحكمة الموسكى الجزئية حكم أخذت فيه بهذا رأى اذ قررت أن من شروط تهمة البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه واقفاً تحت طائلة قانون العقوبات <sup>(١)</sup> . غير أن الذى يستفاد من عبارة المادة ٢٦٣ عقوبات أن الشارع لم يرد قصر الامر على العقوبات الجنائية فقط بدليل أنه نص أيضاً على عقاب البلاغ الكاذب الذى يقدم الى المحاكم الاداريين ومن المسلم به أن المحاكم الاداريين لا يملكون سلطة توقيع العقوبات الجنائية . وقد ~~يجوز~~ على هذا بأن الشارع أراد بالمحاكم الاداريين رجال الضبطية القضائية الذين من اختصاصهم تحقيق ما يقدم اليهم من البلاغات وحالتها بعد ذلك على السلطات المختصة بالحكم ولكن هذا يكون تخصيصاً بغير مخصص

لان عبارة الأحكام الاداريين تشمل رجال الضبطية القضائية وغيرهم فلا بد أن يكون الشارع قد أراد معاقبة المبلغ كذبا ولو كان ما بلغ به لا يستوجب عقوبة جنائية . ويكفى اذن لتطبيق المادة ٢٦٤ ع أن يكون البلاغ مقدماً ضد موظف عمومي عن أمور لو كانت صحيحة لأوجبت معاقبته اداريا . وهذا ما أخذت به محكمة النقض المصرية في حكم لها جاء فيه ما نصه ( وحيث أنه من المقرر قانوناً أن البلاغ الكاذب في حق موظف عمومي أو شخص مكلف بخدمة عمومية معاقب عليه ليس فقط اذا أسند له في البلاغ فعل واقع تحت أحكام قانون العقوبات بل ولو كان الفعل المنسوب له يجوز أن ينتج عنه محاكمته تأديبياً أو اتخاذ اجراءات ادارية ضده )<sup>(١)</sup> غير أن هذا الحكم ينم عن تأثر محكمة النقض بالرأى الفرنسي فقد ذهبت في حكمها الى أبعد مما يحتمله نص القانون المصري كما سنبين فيما يلي . ولكنها على كل حال قد أصابت الحقيقة فيما قررته من أن البلاغ الكاذب يعاقب عليه ولو تضمن اموراً لا تستوجب عقوبة جنائية . وعلى هذا يمكن تقسيم البلاغات الكاذبة الى بلاغات مقدمة ضد أفراد الناس واخرى ضد احد الموظفين العموميين

اما البلاغات الكاذبة المقدمة ضد افراد الناس فلا يعاقب عليها الا اذا تضمنت اسناد أمور جنائية لو صحت لأوجبت عقاب من أسندت اليه طبقاً لأحكام قانون العقوبات لان العقوبة الجنائية هي وحدها التي يمكن أن تلحق بالافراد ولان القانون لا يعد البلاغ الكاذب جريمة الا اذا كان التبليغ عن أمر مستوجب لعقوبة . فاذا تضمن البلاغ الكاذب اسناد أمر موجب لاحتقار المبلغ ضده أو كراهيته أو ازدراءه فلا جريمة ولا عقاب لكن محكمة النقض حكمت اخيراً بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب اذا نسب للشخص المبلغ في حقه أمور لو صحت لأوجبت عقابه قانوناً وكذلك اذا كانت نسبة تلك

---

(١) نقض ٢٧ فبراير ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٥٤)

الامور اليه جعلته عرضة لاحتقار اهل وطنه (١)  
وكذلك حكمت محكمة كفر الزيات الجزئية بأنه لا يشترط لوقوع البلاغ  
الكاذب تحت طائلة قانون العقوبات أن يكون الامر المبلغ عنه معاقبا عليه بل  
يكفي أن يكون من شأنه تعريض المبلغ في حقه لاحتقار اهل وطنه له (٢)  
وكلا الحكمين خطأ لخالفته لصريح نص القانون  
لكنه يكفي للعقاب أن يتضمن البلاغ الكاذب اسناد جريمة الى المبلغ  
ضده ولو أن السلطة الموكله بالتحقيق أو الحكم لم ترجح للعقاب عليها لانعدام  
بعض أركانها اذ يكفي أن يكون الفعل المبلغ عنه جريمة ولو في الظاهر (٣)  
كما لو بلغ شخص عن آخر انه هتك عرض فتاة صغيرة ثم تبين من التحقيق أن  
الفعل وقع بغير قوة ولا تهديد وان الفتاة قد تجاوزت الرابعة عشرة من  
عمرها . الا أنه يجب على الأقل أن يكون الفعل المبلغ عنه منطبقا في وصفه  
على جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون ولو في الظاهر والافلا عقاب على  
البلاغ الكاذب . فاذا بلغ شخص كذبا عن آخر انه يماشر أخته البالغة معاشره  
سفاح فلا عقاب لان هذا الفعل لا يمد جريمة في نظر القانون (٤) . لكن البلاغ  
الكاذب يقع تحت طائلة العقاب ولو كانت الجريمة المبلغ عنها قد سقطت بمضي  
المدة (٥) . وقد حكمت محكمة الموسيقى الجزئية بأنه يجب للعقاب على جريمة  
البلاغ الكاذب الا يكون الامر المبلغ عنه مستحيل الحدوث فاذا بلغ شخص  
عن امرأة انها تعاطت ادوية مؤذية الى الاجهاض وثبت انها لم تكن حبل  
فالبلاغ مع كذبه لا عقاب عليه لاستحالة الجريمة (٦) وهذا الحكم غير صحيح

(١) نقض ١٠ يناير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ٥٤)

(٢) جزئية كفر الزيات ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ (المجموعة ٢١ عدد ٦١)

(٣) دالوز تحت عنوان بلاغ كاذب فقرة ٣١

(٤) جارسون فقرة ٩٧

(٥) نقض ٢٩ أبريل ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٩٩)

(٦) جزئية الموسيقى ١٤ نوفمبر ١٩٠١ (الحقوق ١٧ من ١٧٢)

لان الفعل الذى بلغ عنه جريمة فى الظاهر على الاقل  
وأما البلاغ الكاذب الذى يقدم ضد موظف صومى فله حكم آخر . لانه  
لا يشترط فيه أن يتضمن اسناد فعل معاقب عليه جنائيا بل يكفي أن يكون قد  
تضمن اسناد أمر مستوجب لعقوبة تأديبية وذلك ما يستفاد من نص المادة  
٢٦٣ ع كما قدمنا . ولكن هل يراد بذلك العقوبات التأديبية المنصوص عليها  
فى لوائح التأديب التى تحكم بها مجالس التأديب ام يدخل فى ذلك كافة الاجراءات  
الادارية التى يمكن أن تقع على الموظف ؟ الرأى عندى أنه يجب قصر الامر  
على العقوبات المنصوص عليها فى لوائح التأديب والتى لا يمكن ايقاعها بالموظف  
الا بعد اجراءات خاصة لان هذه وحدها هى التى يصح ان تدخل  
فى معنى العقوبة التى يرى اليها القانون . فلا يصح ان يدخل فى هذا المعنى  
نقل الموظف من مكان الى آخر أو حرمانه من الترقية أو التثبيت أو اغلاظ  
الرئيس فى معاملته الى آخر ما هنالك من الاجراءات الادارية التى يمكن أن  
يحل بالموظف دون أن يكون لها صبغة العقوبة التأديبية بالمعنى القانونى . فاذا  
بلغ شخص عن موظف أنه يدمن الخمر أو يتردد على منازل الدعارة أو يقضى  
ليله فى المقامرة فلا محل للعقاب على البلاغ ولو كان كاذبا لأن هذه الأمور  
تتعلق بحياة الموظف الخصوصية ولا تستوجب عادة محاكمته التأديبية لأن  
الأصل فى الجزاءات التأديبية أنها لا توقع الا عند اخلال الموظف بواجبات  
وظيفته . ولكن حكم محكمة النقض السابق ذكره يشمل كل هذه الصور  
لأنها تدخل فى قول المحكمة (أو اتخاذ اجراءات ادارية ضده) وقد جرت  
المحكمة فى ذلك على نهج المحاكم الفرنسية وأقوال الشراح الفرنسيين  
ولكن القانون المصرى يختلف فى هذه النقطة عن القانون الفرنسى اختلافا  
جوهريا لانه يشترط أن يكون الامر المبلغ عنه مستوجبا لعقوبة فاعله فيجب  
أن يكون للجزاء الذى يصح أن يحل بالموظف صفة العقوبة ولو من الوجهة  
(٧٣)

التأديبية على الأقل . أما القانون الفرنسي فلم يبين ماهية الأمور التي يجب أن يتضمنها البلاغ الكاذب ولا الأثر الذي يمكن أن يترتب عليها ولهذا ذهبت المحاكم الفرنسية والشرح الفرنسيون الى ان البلاغ يجب ان يتضمن أمراً خطيراً يجوز ان ينتج أثراً ذا شأن <sup>(١)</sup> ولم يشترطوا في حالة الموظف ان يبلغ ذلك الأثر مبلغ العقاب بل اجازوا ان يكون من نوع الاجراءات الادارية التي تؤثر على مركز الموظف او مكانته <sup>(٢)</sup> . لكنه ان جاز قبول هذا الرأي في القانون الفرنسي لعدم النص فليس من الممكن قبوله على اطلاقه في مصر حيث يتطلب القانون أثراً محدوداً وهو العقاب

ولا يشترط على كل حال أن يكون الفعل المبلغ عنه قد اسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيذ بل يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال الخ <sup>(٣)</sup>

### الركن الثالث — المحكام القضائية والاداريين

يشترط القانون في البلاغ الكاذب المعاقب عليه أن يكون قد رفع الى المحاكم القضائية أو الاداريين وبعبارة أخرى أن يكون قد رفع الى رجال السلطة القضائية أو السلطة الادارية لأن هاتين السلطتين هما اللتان تملكان حق العقاب والتأديب ويدخل في هاتين السلطتين المختصتين بتلقى البلاغات قضاة التحقيق واعضاء النيابة ووكلاء المديرات والمحافظات وحكامدارو البوليس ومأمورو المراكز والاقسام ومعاونو البوليس والملاحظون والعمد ومشايخ الخفرء وسائر رجال الضبطية المنصوص عليهم في قانون تحقيق الجنايات والقوانين الاخرى فهؤلاء جميعاً مختصون بتلقى البلاغات المتعلقة بالوقائع الجنائية

(١) جـارو ٥ فترة ٢٠٤٩ — جارسون فترة ٨٥ — شوفو وهيلي ٤ فترة ١٨٥١ — بلانسي ٥ فترة ٤١٨ — لبواتقان ج ٣ فترة ١١٧٩

(٢) جارسون فترة ١٠٢ — ١٠٣ — دالوز تحت عنوان بلاغ كاذب فترة ٧٤ — دالوز ١٨٦٤ — ٥ — ٩٣ و ١٨٧٨ — ١ — ٤٤

(٣) جارسون فترة ١١٩ — ١٢٠ — دالوز تحت عنوان بلاغ كاذب فترة ٢١

وكذلك يدخل تحت عبارة (الحكام القضائيين أو الاداريين) كافة الرؤساء والحكام المختصين بتلقى البلاغات المتعلقة بما يقع من الموظفين من الاخلال بواجباتهم كالوزراء ورؤساء المصالح ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة والنائب العمومي والمديرين والمحافظين الخ. وعلى العموم يدخل في معنى الحكام القضائيين أو الاداريين كافة رجال السلطة القضائية او الادارية المختصين باجراء التحقيقات الجنائية أو الادارية عن الوقائع المبلغ عنها أو تقرير العقوبات عند ثبوت صحة البلاغ<sup>(١)</sup>.

والاصل أن كل موظف من الحكام القضائيين أو الاداريين لا يختص الا بتلقى البلاغات المتعلقة بالحوادث الداخلة في دائرة أعماله أو الخاصة بالموظفين الذين هم تحت سلطته. ولكنه لا يشترط على كل حال أن يكون البلاغ الكاذب قد رفع مباشرة الى الرئيس أو الحاكم المختص به بل يكفي أن يكون قصد المبلغ تقديم البلاغ الى الرئيس المختص ولو من طريق غير مباشر فاذا سلم البلاغ الى احد صغار الموظفين ليوصله الى الرئيس المختص كان ذلك تبليغاً كافياً<sup>(٢)</sup> وعلى المحاكم ان تتبين ما اذا كانت نية التبليغ الى الرؤساء المختصين متوفرة في مثل هذه الاحوال فاذا ثبت لها ذلك وجب عليها اعتبار ركن التبليغ الى الجهة المختصة متوفراً والا فلا

ولمحكمة النقض المصرية حكم قضت فيه بأن البلاغ الكاذب المقدم الى سلطة قضائية أو ادارية يعاقب عليه بقطع النظر عن كون السلطة المقدم اليها البلاغ مختصة أو غير مختصة<sup>(٣)</sup> غير أن هذا الحكم لا يجوز الأخذ به على اطلاقه اذ يجب على الاقل أن تتوفر عند المبلغ نية توصيل البلاغ الى الجهة المختصة كما تقدم

(١) جارسون فقرة ١٢٣

(٢) جارسون ٥ فقرة ٢٠٥٠

(٣) قض ٥ مارس ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٧٦)

وقد يقال ان مجرد التبليغ الى أى موظف من موظفى الحكومة كاف لان المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات توجب على كل موظف علم أثناء تأدية وظيفته بوقوع جريمة أخبار النياية العمومية بذلك فوراً<sup>(١)</sup> ولكن هذا القول مردود بأن الموظف قد يهمل فى ابلاغ الامر الى النياية ولا عقاب عليه فى ذلك فجرد التبليغ الى موظف غير مختص لا يعد تبليغاً كافياً الا اذا كان المبلغ قاصداً ايصال بلاغه الى الجهة المختصة وكان يعلم أن البلاغ سيصل فى النهاية الى تلك الجهة . على أنه ان صح أن يكون لهذا القول مبرر فى المسائل الجنائية فهو لا يصدق بطبيعة الحال على البلاغات التى تتضمن اسناد تقصير أو افعال الى أحد الموظفين العموميين فمثل هذه البلاغات لا يعاقب عليها ما لم تقدم الى الجهة المختصة الا اذا كان المبلغ يريد بها أن تبلغ مسامع الرؤساء المختصين ولو من طريق غير مباشر فى هذه الحالة يجب عقاب المبلغ كذبا متى ثبت أنه لم يسلك سبيل التبليغ غير المباشر الا وهو عالم أنه سيصل الى الغرض الذى يرمى اليه<sup>(٢)</sup>

ومن قبيل التبليغ غير المباشر أن ينشر المبلغ بلاغه فى الصحف السيارة على صورة خطاب مفتوح مرفوع الى الرئيس المختص بتحقيق الوقائع التى يتضمنها البلاغ ولا نزاع فى أن مثل هذا البلاغ يجب العقاب عليه متى كان كاذباً وصادراً عن سوء قصد لان الطريقة التى اتبعت فى التبليغ كافية لا يصال البلاغ الى علم الجهة المختصة ولو من طريق غير مباشر<sup>(٣)</sup>

ولم يتعرض القانون الا الى البلاغات التى تقدم الى رجال السلطاتين القضائية والادارية . ولكن ما حكم البلاغ الكاذب الذى يرفع الى السلطة التشريعية ؟ قد يقال أن مثل هذا البلاغ لا عقاب عليه ولو كان كاذباً وصادراً عن سوء

(١) لبوتفانج ٣ بقرة ١١٧٥

(٢) جارسون بقرة ١٣١

(٣) جاردو ٥ بقرة ٢٠٥٠

قصد لأن السلطة التشريعية ليست من السلطات التي نص عليها القانون في المادة ٢٦٣ . اضيف الى هذا أن العرائض التي ترفع الى السلطة التشريعية هي من قبيل حق التنظيم ( droit de petition ) الذي أباحه الدستور لجميع الافراد فلا يجوز تضيق دائرة هذا الحق بنصوص اخرى . ولكن هذا القول لا يصح الأخذ به على ظاهره لانه ان صح أن السلطة التشريعية لم يرد لها ذكر في المادة ٢٦٣ عقوبات الا أن الواقع ان أكثر العرائض التي ترفع اليها تبلغ بواسطتها الى الجهات المختصة بموضوعاتها<sup>(١)</sup> فالتبليغ على هذه الصورة من قبيل التبليغ غير المباشر وهو لا يمنع العقاب كما تقدم فضلا عن أن حق التنظيم لا يصح أن يتخذ وسيلة لارتكاب الجرائم ولا يجوز أن يحول دون معاقبة من يسيئون بواسطته الى الغير<sup>(٢)</sup>

وخلاصة ما تقدم انه يجب لتطبيق احكام البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ قد رفع الى السلطة القضائية او الادارية ولو من طريق غير مباشر فاذا كان البلاغ لم يرفع الى احدى هاتين السلطتين فلا عقاب كما انه يجب النص في الحكم على أن البلاغ قد رفع الى احدى السلطتين المذكورتين والا كان الحكم باطلا<sup>(٣)</sup>

ولا عقاب في القانون المصري ولا في القانون الفرنسي على البلاغ الكاذب الذي يقدم الى احدى السلطات الاهلية فمن يبلغ سيذا عن جريمة ارتكبها خادمه أو والدها عن جريمة ارتكبها ولده أو مدير شركة أو بنك عن قتل اتاه احد موظفي الشركة أو البنك لا يعاقب قانونا ولو كان البلاغ كاذبا وصادرا عن

(١) انظر المادة ١١٦ من الدستور

(٢) جارسون فقرة ١٥٦ — ١٥٧

(٣) نقض ١٢ نوفمبر ١٨٩٨ ( القضاء ٦ ص ٢٢ ) و ٢٠ يناير ١٩٠٠ ( المجموعة ١ ص ١٨٨ ) و ٥ ديسمبر ١٩٠٣ ( المجموعة ٥ عدد ٥٤ ) و ١٤ ابريل ١٩٠٦ ( المجموعة ٧ عدد ٨٦ ) و ٧ نوفمبر ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ١١ ) و ٤ ديسمبر ١٩٢٢ ( المجموعة ٣ عدد ١٠١ )

سوء قصد<sup>(١)</sup>. ولكن بعض القوانين الاخرى يعاقب على البلاغ الكاذب في مثل هذه الاحوال<sup>(٢)</sup> ومع ذلك فقد نصت المادة ٥١ من لائحة المحاماة الاهلية على أن مجلس النقابة يعتبر فيما له من الاختصاص سلطة ادارية بالنظر للاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ عقوبات

### الركن الرابع — كذب البلاغ

لا عقاب على البلاغ الا اذا تضمن أمورا كاذبة أو على الاقل اذا تضمن أمورا لم يستطع المبلغ اثبات صحتها<sup>(٣)</sup>. فاذا كانت الوقائع التي تضمنها البلاغ صحيحة فلا جريمة ولا عقاب ولو كان المبلغ لم يقصد ببلاغه سوى النكاية والانتقام. على انه لا يشترط عند العقاب أن تكون الوقائع التي تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها بل يكفي أن يكون المبلغ قد كذب في بعض الوقائع التي دونها في بلاغه<sup>(٤)</sup> أو شوه الحقائق أو اضاف اليها امورا صيغتها بصيغة جنائية أو اغفل ذكر بعض امور يهم ذكرها فالدائن الذي يبلغ النيابة بأن مدينه مزق سنداً مثبتاً لدين له عليه يعد مبلغاً كاذباً اذا ثبت أن التمزيق حصل بعد سداد الدين<sup>(٥)</sup> والشخص الذي يبلغ البوليس أن آخر اخذ منه ساعته بالقوة يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب متى تبين ان اخذ الساعة لم يكن باكره بل على سبيل المزاح. ويعد البلاغ كاذباً برمته اذا تضمن وقائع لا اصل لها كمن يبالغ بان جاره سرق نقوده ثم يتضح ان النقود لم تسرق وهكذا. وقد حكم بان عدم وقوع الامر المبلغ عنه بالمره لا يترتب عليه عدم المعاقبة على البلاغ الكاذب الذي قدم بشأنه فاذا اتهم شخص بأنه عمد

(١) جaro ٥ فقرة ٢٠٤ — جارسون فقرة ١٥٩ — ١٦٠

(٢) انظر المادة ٤٤٥ من قانون العقوبات البلجيكي

(٣) لبواتقان ج ٣ فقرة ١١٨٣

(٤) قرض اول يناير ١٩٢٣ (المحاماة ٣ عدد ١٤٨ ص ٢٠٥)

(٥) دالوز ١٨٥٦ — ١ — ١٣٩

الى الغش ليحصل على معافاته من الخدمة العسكرية وكان من المحقق انه لم يدع  
قط للخدمة العسكرية ولذلك لم تحصل معافاته منها كان اتهامه بذلك معاقبا  
عليه (١)

وكذب البلاغ شرط في توفر الجريمة ولكن ليس معنى هذا ان الجريمة  
لا توجد الا عند ثبوت الكذب وان القاضى يجب ان يرى المتهم بمنحة  
البلاغ الكاذب او يحكم بعدم قبول الدعوى اذا لم يكن قد ثبت كذب ذلك  
البلاغ من قبل بل تكون الدعوى مقبولة ابتداء وعلى النيابة او المدعى المدنى  
اثبات كذب البلاغ. وفي فرنسا يجب على المحكمة المرفوعة اليها دعوى البلاغ  
الكاذب ان توقف الفصل فيها الى ان يثبت كذب البلاغ لدى الجهة المختصة  
باثبات ذلك. فاذا تضمن البلاغ وقائع جنائية وجب قبل الحكم فى دعوى  
البلاغ الكاذب ان يصدر حكم نهائى من المحكمة المختصة ببراءة المتهم مما  
اسند اليه فى البلاغ او امر من قاضى التحقيق او قرار من غرفة الاتهام بان لا  
وجه لاقامة الدعوى العمومية ولا يكفى صدور قرار من النيابة بحفظ  
الدعوى لان النيابة لا تملك سلطة الحكم (٢). اما اذا كان البلاغ متعلقا  
بامور ادارية او فنية فالواجب على المحكمة المرفوع اليها دعوى البلاغ  
الكاذب ان توقف الفصل فيها الى ان يبت فى امر هذا البلاغ من السلطة  
التأديبية او الادارية المختصة بتحقيق صحة الوقائع الواردة به (٣)

ولم تكن المحاكم المصرية فى اول الامر جارية على خطة مغينة فيما يتماق  
بطريقة اثبات كذب البلاغ ولكنها كانت تسير غالباً على القواعد الفرنسية .  
فن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أنه يلزم لصحة اقامة الدعوى  
العمومية بشأن كذب البلاغ أن يكون حصل تحقيق قضائى عن الامر المبلغ

(١) جزئية كفر الزيات ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ (المجموعة ٢١ عدد ٦١)

(٢) جازو ٥ ققرة ٢٠٥٦

(٣) جازو ٥ ققرة ٢٠٥٧ — ٢٠٥٨

عنه وصدر قرار من قاضى التحقيق بعدم صحته ولا يكفى تحقيقه فقط أمام الضبطية القضائية<sup>(١)</sup> وما حكمت به محكمة النقض من أن من القواعد المقررة قانوناً أنه لا يمكن الحكم على مبلغ عن أمر ما الا اذا ثبت كذبه فيه اما بحكم نهائى ببراءة المبلغ عنه مما نسب اليه أو بقرار نهائى من قاضى التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى عليه<sup>(٢)</sup>. لكن محكمة الزقازيق حكمت بأنه يجوز للمبالغ فى حقه كذباً ان يطلب محاكمة المبلغ ولو لم يحكم قضائياً بكذب بلاغه اذا كانت النيابة قد حفظت اوراق القضية التى بلغ عنها أولاً لتحقيقها براءة المبلغ ضده مما نسب اليه<sup>(٣)</sup>

وقد رأى الشارع المصرى ان يحسم هذا الخلاف بنص صريح فأصدر فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥ امراً طالياً عدل به المادة ٢٨٠ القديمة ( ٣٦٤ الجديدة ) وذلك بأن جعل المبلغ مستحقاً للمعاقب ( ولو لم تقم دعوى بما اخبر به ) وقد نقلت هذه العبارة الى القانون الجديد فى المادة ٣٦٤ ع فأصبح بذلك رفع دعوى البلاغ الكاذب غير متوقف على صدور حكم بالبراءة أو أمر بان لا وجه لاقامة الدعوى . وتطبيقاً لهذا النص الجديد حكمت محكمة النقض بان من بالغ بأمر كاذب بسوء قصد يعاقب ولو لم يقض فيما بلغ به<sup>(٤)</sup> وحكمت ايضاً بأنه لا ينقض الحكم خطأ فى تطبيق القانون اذا كان صادراً بعقوبة فى بلاغ كاذب بسوء القصد ولو لم يثبت كذبه بطريق التحقيق بل يكفى لوجود هذه الجريمة ان تكون الوقائع المبالغ عنها كاذبة وللمحكمة ان تأخذ فى اثبات كذبها بكل ما تراه كافياً لاقتناعها به وذلك لان القانون لم يحتم أن تثبت

(١) استئناف مصر جنائى ٢٠ اكتوبر ١٨٩٢ ( الحقوق ٧ ص ٣٠١ )

(٢) نقض ٢٠ يناير ١٨٩٤ ( القضاء ١ ص ٣٠٤ ) انظر أيضاً نقض ٢٦ يناير ١٨٩٥

( القضاء ٢ ص ١١٤ )

(٣) جزئية الزقازيق ١٠ اكتوبر ١٨٩٤ ( الحقوق ٩ ص ٢٩٧ )

(٤) نقض اول مايو ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٣٤٣ ) انظر أيضاً نقض ٤ ديسمبر ١٨٩٧

( القضاء ٥ ص ٣٤ )

مكذوبة تلك الوقائع بطريق التحقيق القضائي أو بحفظ التهمة أو بناء على حكم بالبراءة<sup>(١)</sup>. وبأنه يكفي لتكوين جريمة البلاغ الكاذب أن يتبين للمحكمة كذب الوقائع المبلغ عنها ولم يشترط القانون أن يثبت ذلك بحكم نهائي أو بأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ومن ثم فالحكم القاضي بمقوبة على من أخبر بأمر كاذب ارتكباناً على براءة المجنى عليه التي ظهرت من المرافعة لا يعتبر أنه خالف القانون ويجب على محكمة النقض احترامه<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا يمكن القول بأن الامر في دعوى البلاغ الكاذب لا يخرج عن احدى حالات ثلاث فاما أن تكون الدعوى قد رفعت بعد صدور حكم نهائي من المحكمة المختصة براءة المبلغ ضده مما أسند اليه أو بعد صدور قرار من قاضي التحقيق أو من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية أو بعد صدور قرار من النيابة العمومية بحفظ أوراق القضية واما أن تكون الدعوى قد رفعت أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الاخبار فتعده واما ان تكون قد رفعت قبل اجراء أى تحقيق عن الوقائع التي تضمنها البلاغ ففي الحالة الأولى يكون لحكم البراءة أو امر قاضي التحقيق أو قاضي الاحالة قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بكذب البلاغ ويجب على المحكمة المرفوع اليها دعوى البلاغ الكاذب أن تحكم بمقاب المبلغ متى كانت الاركان الاخرى للجريمة متوفرة . أما قرار الحفظ الصادر من النيابة فلا يقيد المحكمة ولهذا حق إعادة التحقيق والحكم بما يظهر لها — وأما في الحالة الثانية فلي المحكمة التي رفعت اليها دعوى البلاغ الكاذب انتظار الفصل في دعوى موضوع الاخبار قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب والا كان حكمها باطلاً ووجب نقضه<sup>(٣)</sup> . وأما في الحالة الثالثة فليست المحكمة ملزمة بإيقاف الفصل في

(١) نقض ٢٨ مارس ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٢)

(٢) نقض ٢٠ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٦)

(٣) نقض ٢٩ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٢٦)

دعوى البلاغ الكاذب الى أن يثبت كذب البلاغ لدى السلطة المختصة بل لها كما قررت محكمة النقض أن تحقق بنفسها الوقائع التي تضمنها البلاغ وأن تأخذ في اثبات كذبها بكل ما تراه مؤديا لاقتناعها وذلك عملا بقاعدة أن قاضى الموضوع هو قاضى الدفوع . ولكن قد تدعو ظروف الدعوى الى الايقاف لحين الفصل في كذب البلاغ من الجهة المختصة فن ذلك أن تكون التهمة المسندة الى المبلغ ضده جنائية وليس من اختصاص محكمة الجنح المرفوع اليها دعوى البلاغ الكاذب تحقيقها أو النظر في صحتها أو عدم صحتها ففي هذه الحالة يجب على المحكمة ايقاف الفصل في دعوى البلاغ الكاذب الى أن يثبت التحقيق لدى السلطة المختصة عدم صحة البلاغ . ومن ذلك أن تكون الوقائع المسندة الى المبلغ ضده متعلقة بمسائل ادارية مرية أو فنية لا تستطيع المحكمة معرفة حقيقتها الا اذا تولت السلطة الادارية المختصة تحقيقها بمعرفتها ففي مثل هذه الحالة أيضاً قد تضطر المحكمة الى الايقاف الى أن يفصل في صحة البلاغ أو كذبه من الجهة المختصة . ولكن ما الحكم اذا أبت النيابة تحقيق الجنائية في الحالة الاولى أو أبت السلطة الادارية تحقيق الوقائع الادارية في الحالة الثانية ؟ لاشك في أن المحكمة لا تستطيع ارقام النيابة أو السلطة الادارية على تولى تحقيق لا ترى وجهاً للاهتمام باجرائه كما أن المبلغ ضده نفسه لا يملك الزام تلك السلطات بعمل التحقيق اللازم لاثبات براءته ويرى بعض الشراح أن رفع دعوى البلاغ الكاذب يصبح في هذه الحالة مستحيلا <sup>(١)</sup> . ولكن الظاهر أنه يجوز في مصر للمحكمة المرفوعة اليها دعوى البلاغ الكاذب أن تتولى في الحالة الثانية على الاقل تحقيق الوقائع المبلغ عنها على قدر استطاعتها اذ لا سبيل الى معرفة الحقيقة بغير ذلك وهي غير مكلفة في الاصل بالايقاف الى أن يفصل في كذب البلاغ من الجهة المختصة كما هي الحال في فرنسا

## الركن الخامس — القصد الجنائي

لا يكفي لوجوب معاقبة المبلغ أن يثبت كذب الوقائع التي تضمنها البلاغ بل يجب فوق هذا أن يكون المبلغ قد بلغ بسوء قصد كما هو صريح نص المادة ٢٦٤ ع<sup>(١)</sup> فسوء القصد هو الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب وبانعدامه تنعدم الجريمة لأن الأصل فى التبليغ الاباحة بل قد يكون واجباً فى بعض الاحيان كما تقدم . فاذا تبين كذب البلاغ فلا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة (١) أن يكون الكذب مسبباً عن خطأ مفتقر فلا محل لمؤاخذة المبلغ (٢) أن يكون الكذب مسبباً عن خطأ غير مفتقر كأن يكون ناشئاً عن رعونة أو عدم احتياط وتدبر وعندئذ يصح أن يسأل المبلغ مدنياً عن خطئه (٣) أن يكون الكذب متممداً وبسوء قصد وهذا هو الذى تعاقب عليه المادة ٢٦٤ ع

ويجب لتوفر القصد الجنائي أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي يبلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ عنه برىء مما ينسبه اليه وهذا ما يعبر عنه النص الفرنسى للمادة ٢٦٤ بعبارة (de mauvaise foi). والامر فى تقدير ذلك يرجع الى حالة المبلغ النفسية فاذا كان يعتقد لسبب ما صحة الوقائع التي بلغ عنها فلا محل لمساءلته جنائياً ولو كانت تلك الوقائع ظاهرة البطلان . ولا يكفي لمؤاخذته جنائياً أن يكون قد قصر فى تحرى الحقيقة لأن الخطأ لا يكفي لتكوين الركن الادبى للجريمة بل يجب أن يكون المبلغ قد تمعد قلب الحقائق أو تشويهها عند التبليغ<sup>(٢)</sup> . ولكن هل يلزم فوق هذا أن يتوفر عند المبلغ نية الاضرار بمن بلغ ضده ؟ ذلك ما يراه شوفو وهيل<sup>(٣)</sup> وان كان سائر الشراح الفرنسيين يرون أن مجرد العلم بكذب

(١) انظر تقض ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ١١٨)

(٢) جارسون ققرة ١٧٥

(٣) شوفو وهيل ٤ ققرة ١٨٥٩

الوقائع المبلغ عنها كاف لتحقيق القصد الجنائي فلا عبرة بعد ذلك بالبواعث<sup>(١)</sup>.  
لكن القانون المصرى صريح فى أن العلم غير كاف فى هذه الحالة اذ هو يشترط علاوة  
على سوء القصد أن يكون التبليغ حاصلًا بنية السوء (avec malveillance)  
وان كانت هذه العبارة الاخيرة غير ظاهرة فى النص العربى للعادة . وعلى  
هذا لا يعاقب الشخص الذى يبلغ عن واقعة يعلم أنها مكذوبة اذا كان مدفوعًا  
الى ذلك بقصد شريف . فلا يمد مرتكبًا لجريمة البلاغ الكاذب الوالد الذى  
يتهم ولده كذبًا بجريمة ليتوصل بذلك الى استصدار حكم عليه بارساله الى  
اصلاحية الاحداث

مما تقدم يفهم أنه يجب لتوفر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب  
اجتماع أمرين معًا سوء القصد ونية الاضرار وانه لا يغنى احدهما عن الآخر  
كما أنه لا يصح أن يستنتج وجود أحدهما من وجود الآخر فقد يكون  
المبلغ مدفوعًا الى التبليغ بنية الانتقام ولكنه مع ذلك قد يجهل كذب  
الوقائع التى بلغ عنها فلا يصح فى مثل هذه الحالة أن يستنتج سوء قصده أى  
علمه بكذب الوقائع من عدم مشروعية الباعث الذى دفعه الى التبليغ بل يجب  
فى كل الاحوال أن يقدم الدليل المباشر على سوء القصد بغض النظر عن  
سوء الباعث . وقد يتخذ من سوء البواعث قرينة على سوء القصد ولكنها لا  
تكفى وحدها دليلا عليه بل يجب أن تقوم أدلة أخرى تؤيد صحة هذه القرينة<sup>(٢)</sup>  
وسوء القصد لا يفترض وجوده ابتداء فى جريمة البلاغ الكاذب بل يجب  
على النيابة أو المدعى المدنى اقامة الدليل على سوء قصد المبلغ أى علمه بأن  
الوقائع المبلغ عنها كاذبة<sup>(٣)</sup> . ويجب اثبات سوء القصد باعتباره واقعة مستقلة  
بذاتها فكما انه لا يصح أن يستنتج سوء القصد من سوء الباعث كذلك لا يصح

(١) جaro ٥ فقرة ٢٠٥١ — جارسون فقرة ١٧٦ — لبواتقان ج ٣ فقرة ١١٨٤

(٢) قانون جارسون فقرة ١٧٧ — ١٧٨

(٣) لبواتقان ج ٣ فقرة ١١٨٦

استنتاج سوء القصد من مجرد كذب الواقعة المبلغ عنها فاذا انعدم الدليل المباشر على سوء القصد وجبت التبرئة . كذلك تجب التبرئة اذا بقى سوء القصد موضع شك اذ الاصل في التبليغ الاباحة ولا يعدل عن الاصل الا اذا قام الدليل المقنع على استحقاق العقاب <sup>(١)</sup> . واذا كان التبليغ مبنياً على شبهة مستنتجة من أحوال وظروف معلومة تلقى على المبلغ عنه مظنة ما نسب اليه يعتبر المبلغ معذوراً فيما بلغ به ويفتق عنه سوء القصد <sup>(٢)</sup> . لكن الحكم ببراءة المبلغ لا يمنع من مساءلته مدنياً عما وقع منه من الخطأ عملاً بالمادة ١٥١ مدني <sup>(٣)</sup> وانما يجب في مثل هذه الحالة أن يثبت أنه أقدم على التبليغ عن رعونة وبلا سبب قوى <sup>(٤)</sup> فاذا اتنى الخطأ أيضاً انعدمت المسؤولية بكل أنواعها ولو أثبت التحقيق عدم صحة الوقائع المبلغ عنها

### المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

عقوبة البلاغ الكاذب مع سوء القصد هي العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ بالنسبة للقتل اى الحبس أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً اذا كان الفعل المسند جنائية أو جنحة والحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيهاً في الاحوال الاخرى

- 
- (١) حارسون فقرة ٢١١  
(٢) استئناف طنطا ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ ( القضاء ٤ ص ٧٩ )  
(٣) استئناف الاسكندرية ١٨ ابريل ١٩٠٦ ( المجموعة ٧ عدد ٧٨ )  
(٤) الاستئناف ٢٥ يناير ١٩٠٦ ( المجموعة ٧ عدد ٧٤ ) فارق نقض ٢٤ يونيو ١٩٠٨  
( المجموعة ١٠ عدد ٣٤ )

## الفصل الرابع في افشاء الاسرار

ختم الشارع المصرى الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ببيان احكام جريمة افشاء الاسرار . ووجه ارتباط هذه الجريمة بما سبقها انها من الجرائم القولية والكتابية ولكنها كجريمة البلاغ الكاذب لا تشترط فيها العلانية . وحكم هذه الجريمة وارد فى المادة ٢٦٧ ع وهناك نصها

المادة ٢٦٧ ع — كل من كان من الاطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أو تمن عليه فأفشاء فى غير الاحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يدان بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيبها مصرى

ولا تسرى احكام هذه المادة الا فى الاحوال التى لم يرخس فيها قانونا بافشاء امور معينة كالمقرر فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية — اهـ

وهذه المادة — ما عدا الفقرة الاخيرة منها — منقولة بحروفها عن المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى . وليس الغرض من هذه المادة معاقبة كل من يفشى سرا أو تمن عليه فان كتمان السر بحسب الاصل لا يزيد على كونه واجبا اخلاقيا تمليه قواعد الشرف والاخلاق العامة لان كل انسان حر فى أن يحفظ سره لنفسه أو يقضى به الى غيره فاذا اودعه طوطا واختيارا عند من لا يكتم السر فافشاء فلا عقاب على هذا الاخير قانونا ولو اضر ذلك بصاحب السر واكثر من هذا أن القانون لا يعتبر بهذه الاسرار الخاصة فلا يجوز لمن أو تمن على سر أن يكتمه عن القضاء اذا دعى للشهادة والا حق عليه عقاب الممتنع

عن اداء الشهادة . فان اخى الحقيقة وشهد بغيرها عوقب بعقاب شهادة الزور (١)

وانما الذى يعاقب عليه القانون فى المادة ٢٦٧ هو افشاء السر الذى يضطر صاحبه الى ان يأمن عليه غيره من ارباب الصناعات أو الوظائف الذين تقتضى اعمالهم الاطلاع على اسرار الناس بحكم الضرورة . وليس الغرض من العقاب هنا المحافظة على مصالح الافراد فقط وانما الغرض المحافظة على المصالح العامة لان ضرر الافشاء فى هذه الاحوال يقع على عموم الناس لا على صاحب السر وحده . فلو أن الطبيب مثلا كان فى حل من ان يفشى أسرار من يترددون عليه للعلاج لا تمتنع اكثر الناس عن الاستعانة بالطباء . ولو ابيع للمجائى افشاء أسرار موكله لأحجم المتقاضون عن الافشاء اليه بحقيقة احوالهم والضرر فى الحالتين غير قاصر على المصالح الفردية كما لا يخفى

فالمادة ٢٦٧ ع توجب المحافظة على سر الصناعة أو الوظيفة ولكن حكمها ليس قاصرا على حماية اسرار الافراد بل يتناول أيضا حماية اسرار الحكومة فى احوال معينة كما سيأتى بيانه

### المبحث الاول - فى اركان الجريمة

تتكون جريمة افشاء السر من أربعة أركان وهى (١) فعل الافشاء (٢) أن يكون الامر الذى حصل افشاؤه سرا (٣) صفة الشخص الذى أؤتمن على السر (٤) القصد الجنائى (٢)

### الركن الاول - الافشاء

يراد بالافشاء كشف السر أى اطلاق الغير عليه بأية طريقة كانت سواء كان

(١) انظر جارد ٥ مقرة ٢٠٦٤

(٢) جارسون مادة ٣٧٨ مقرة ١١

ذلك بالكتابة أو المشافهة علناً أو مسارة . وليست العلانية مشروطة في هذه الجريمة على كل حال بل يقع الافشاء قانوناً ولو لم يكشف بالسر سوى فرد واحد كلف بكتامته والاحتفاظ به <sup>(١)</sup> وتقع الجريمة ولو حصلت المكاشفة بجزء من السر الذي يوجب القانون كتامته <sup>(٢)</sup>

### الركن الثاني — السر

يجب أن يكون الامر الذي حصل افشاؤه مما يصح اعتباره سراً ولكن القانون لم يبين معنى السر ولا هو بمستطيع ذلك ان أراد لاث التحديد غير مستطاع . ويجب أن يرجع في ذلك الى العرف والى ظروف كل حادثة على انفرادها . ويرى بعض العلماء أن السر هنا هو ما يضر افشاؤه بسمعة مودعه أو كرامته <sup>(٣)</sup> وفي بعض القوانين الاجنبية كالقانون الايطالى ( المادة ١٦٣ ع ) لا عقاب الا حيث يكون السر مما يترتب على افشائه ضرر ولكن بعض الشراح لا يرى هذا الرأي <sup>(٤)</sup>

كذلك لا يشترط أن يكون السر قد أفضى به الى من أوثمن عليه افشاء ولا أن يكون قد أتى اليه على أنه سر وطلب منه كتامته ولو أن ظاهر نص المادة ٢٦٧ ع قد يفيد ذلك بل يمد في حكم السر الواجب كتامته كل أمر يكون بطبيعته سراً ولو لم يشترط كتامته صراحة . كما أنه يمد سراً كل أمر وصل الى علم الامين ولو لم يقض به اليه افشاء كما لو كان قد وصل اليه من طريق المباغثة أو من طريق الخدس والتنبؤ أو من طريق الخبرة الفنية . فالطبيب الذي يدرك من الكشف على مريض أنه مصاب بأمراض زهرية

(١) جاردو ٥ ققرة ٢٠٦٧

(٢) جارسون ققرة ١٤

(٣) دالوز تحت عنوان افشاء الاسرار ققرة ١٦

(٤) جاردو ٥ ققرة ٢٠٦٦ — جارسون ققرة ١٧

مطالب بكتان ذلك السر ولو أن المريض نفسه لم يكن عالماً به . والمحامي الذي يدرك من سياق حديث موكله أنه ارتكب جريمة مكلف بالاحتفاظ بهذا السر ولو لم يفرض الموكل اليه به صراحة وهكذا (١)

### الركن الثالث — الصناعة والوظيفة

لا يعاقب القانون على افشاء السر الا اذا كان قد أودع الى شخص بمقتضى صناعته أو وظيفته ( par état ou profession ) . فيجب إذن أن يكون الشخص الذي أوتن على السر قد تلقى ذلك السر بحكم الضرورة وبسبب صناعته أو وظيفته . ولم يحاول القانون حصر الاشخاص الذين توجب عليهم صناعاتهم أو وظائفهم كتمان ما يؤتمنون عليه من أسرار تلك الصناعات أو الوظائف بل ذكر على سبيل التمثيل الاطباء والجراحين والصيدالة والقوابل ثم أورد ذلك بقوله ( أو غيرهم ) . وفي الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٧ أحال على المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وليس لهذه الاحالة مقابل في القانون الفرنسى لأن قانون المرافعات الفرنسى ليس به ما يقابل المواد ٢٠٢ — ٢٠٥ . ومما تجب ملاحظته أن مواد قانون المرافعات المشار اليها واردة في باب أحكام شهادة الشهود وقد نص فيها على أحوال خاصة يباح فيها للشاهد الامتناع عن اداء الشهادة اذا كانت شهادته تقتضى افشاء أسرار معينة

ففي المادة ٢٠٢ نص على أنه لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة مما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالاشغال الاميرية « affaires de l'état » الا اذا سبق نشرها أو أذنت بافشاءها الجهة المختصة بها  
وفي المادة ٢٠٣ — اذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه

---

(١) جارد ٥ قرة ٢٠٦٦ — جارسون قرة ١٩ — ٢٠

على سبيل المسارة في اثناء اجراء وظائفه ورأى انه يترتب على عدم كتابت ذلك ضرر ما للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء

وفي المادة ٢٠٤ — اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط « agent de la force publique » بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك

وفي المادة ٢٠٥ — كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعتته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في أى حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعتته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة

ولم يذكر بهذه المواد شئ عن الاطباء والجراحين والصيدالة والتقوابل الوارد ذكرهم بالمادة ٢٦٧ ولكن عبارة ( أو غيرهم ) الواردة في المادة ٢٠٥ تشمل كل هؤلاء ومن في حكمهم من ارباب الصناعات والوظائف الذين تقتضى صناعتهم أو وظائفهم ائتمانهم على اسرار الافراد

وظاهر الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٧ ع التي تحيل على مواد قانون المرافعات السابق بيانها يدل على أن الشارع اراد حصر الدائرة التي يجوز فيها تطبيق أحكام المادة ٢٦٧ وقصر هذه الاحكام على ( الاحوال التي لم يرخص فيها قانونا بافشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ الخ من قانون المرافعات ) ولكن الواقع أن هذه الاحالة قد افسحت مجال تطبيق المادة ٢٦٧ فلم تجعل حكمها قاصراً على اسرار الصناعات ( Secrets professionnel ) أو الوظائف من حيث علاقتها بالافراد بل ادخلت في حكمها اسرار المصالح الاميرية ولو كانت هذه الاسرار خاصة بالحكومة كما يستفاد من الاحالة على المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ مرافعات

ومحصل ما تقدم أن المادة ٢٦٧ عقوبات بالرغم من الاحالة الواردة فيها على مواد قانون المرافعات لا تزال عامة التطبيق فيدخل في حكمها افشاء أى سر من اسرار الصناعات أو الوظائف التى تقضى الضرورة باتمان اربابها على أمور أو أحوال لم يكن ليفضى اليهم بها لولا ما يقومون به من الاعمال الخاصة بهذه الصناعات او الوظائف خدمة للجمهور ولكن ما هو الحد الذى يجب ان ينتهى اليه هذا التعميم ؟ لا نزاع فى أن المادة ٢٦٧ لا تتناول افشاء السر الذى يفضى به شخص بطوعه واختياره الى آخر ليس من ارباب الصناعات او الوظائف كما انها لا تتناول ايضاً افشاء أى امر من الامور التى يفضى بها شخص الى ذى صناعة او وظيفة مما لا يدخل فى اسرار تلك الصناعة او الوظيفة . ولكن مجال التطبيق لا يزال بعد ذلك فسيحاً فهل يدخل فى حكم المادة ٢٦٧ ع الخادم الذى يفشى اسرار سيده التى اودعت اليه بمقتضى وظيفته والسكرتير الخاص الذى يفشى اسرار مخدومه التى اودعت اليه بمقتضى وظيفته والسكرتير فى محل تجارى الذى يفشى اسرار ذلك المحل التى اطلع عليها بحكم وظيفته ومدير الشركة الصناعية الذى يفشى اسرار المصنع ؟ أما المحاكم الفرنسية فانها لا تدخل هؤلاء فى حكم المادة ٣٧٨ ف بل هى تميل الى تضيق دائرة تطبيق تلك المادة لعدة اسباب ( منها ) انها لا تريد أن توسع دائرة الاشخاص الذين يجوز لهم الامتناع عن أداء الشهادة امام المحاكم بدعوى انهم مؤمنون على اسرار لا يجوز لهم افشاؤها لان ذلك معطل لوظيفة القضاء ( ومنها ) ان الاشخاص الذين ذكرهم الشارع فى المادة ٣٧٨ ف ( المادة ٢٦٧ ع مصرية ) على سبيل المثال وهم الاطباء والجراحون الخ تجميعهم جميعاً صفة واحدة وهى انهم اشخاص يؤدون صناعات عامة لخدمة الجمهور فيجب قصر تطبيق هذه المادة على الاشخاص الذين تتوفر فيهم هذه الصفة وبذلك يخرج الاشخاص الذين يمكن أن يؤتمنوا على سر ائنائهم اداءهم خدمة خاصة بأحد الافراد كالخادم والسكرتيرين الخصوصيين الخ فضلاً عن أن معنى

الاضطرار الى ايداع السر قد لا يظهر مع هؤلاء الاشخاص ظهوره في حالة ارباب الصناعات والوظائف العامة فان للمخدوم مثلاً من حرية الاختيار ما يسمح له بانتقاء الشخص الذى يصبح له أن يأتمنه على اسراره وخاصة احواله (١) ومن اجل هذا جرت المحاكم الفرنسية على قصر تطبيق المادة ٣٧٨ عقوبات (اولاً) على افشاء الاسرار المتعلقة بالافراد دون الاسرار الحكومية (٢) (ثانياً) على ارباب الصناعات أو الوظائف الذين تتوفر فيهم الصفات السابقة كرجال الدين والمحامين والموثقين ورجال القضاء وكتاب المحاكم ومحضريها وموظفى البريد والتلغراف والتلفون ومديرى المستشفيات الخ فضلاً عن الاشخاص الوارد ذكرهم صراحة في المادة المذكورة وهم الاطباء والجراحون والصيادلة والقوابل (٣)

ولكن هذا الرأى لا يمكن الاخذ به في مصر (أولاً) لانت الاسرار الحكومية داخله في حكم المادة ٢٦٧ ع بصريح نص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ مرافعات اللتين تحيل عليهما المادة ٢٦٧ ع في فقرتها الاخيرة و(ثانياً) لأن المادة ٢٠٥ مرافعات التي تحيل عليها المادة ٢٦٧ ع أيضاً ذكرت الوكلاء ضمن الأشخاص الذين لا يجوز لهم الاخبار بما علموه أثناء خدمتهم ومن الجائز مع التوسع أن يدخل في معنى الوكلاء السكرتيرون الخصوصيون والكتبة ومن في حكمهم من المساعدين. على اننا اذا قصرنا لفظ الوكلاء على ممناه القانونى فلا يمنع ذلك من ادخال السكرتيرين والخدم والكتبة وغيرهم بطريق القياس لان المادة ٢٠٥ لم تقتصر على ذكر الوكلاء بل أردفت ذلك بمبارة (أو غيرهم) فما يجوز على الوكيل يجوز أيضاً على غيره ممن ذكرنا لان الوكيل ليس من الاشخاص الذين يؤدون صناعة أو وظيفة عامة لخدمة الجمهور بل هو شخص

(١) انظر في هذا المعنى جارسون فقرة ٢٧

(٢) دالوز ١٨٩٦ — ٢ — ٣٩١

(٣) انظر جازو ٥ فقرة ٢٠٧٠

يفتقيه الموكل بمحض اختياره لاداء أعمال خاصة فهو اذن والسكرتير والمخادم والكاتب سواء

ونعید هنا ما قلناه من قبل وهو أن الشارع بإحاطته على مواد قانون المرافعات قد أفسح دائرة تطبيق المادة ٢٦٧ ع من حيث أراد تضيق تلك الدائرة واذن لا يكون للفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع فائدة من حيث تحديد دائرة الأشخاص الذين تنطبق عليهم المادة ٢٦٧ ع . لكن قد تظهر فائدتها من وجهة تحديد الأمور التي يحرم افشاؤها ويكون المعنى الذي قصد اليه الشارع بتلك الفقرة هو أن كل ما تمتنع الشهادة به أمام المحاكم يمتنع افشاؤه بأية طريقة أخرى . على أن ذلك لا يساعد كثيراً على تحديد تلك الأمور لأن نص المواد ٢٠٢ الخ مرافعات ليس بأوضح في هذا المعنى من نص المادة ٢٦٧ وكلاهما يرجع في الحقيقة الى قاعدة واحدة وهي أن الذي يحرم افشاؤه سواء من طريق الشهادة أمام المحاكم أو بأية طريقة أخرى هو كل ما يصح اعتباره سراً خصوصياً من أسرار الصناعة أو الوظيفة

وسواء كان هذا أو ذاك هو غرض الشارع من ايراد الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع فالذي يجب التنبيه اليه هنا هو أنه لا يمكن أن يكون الشارع قد أراد بنص تلك الفقرة قصر العقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦٧ ع على الاحوال التي يفشى فيها الأشخاص الوارد ذكرهم بالمواد ٢٠٢-٢٠٥ مرافعات سراً من أسرار صناعاتهم أو وظائفهم حال ادائهم للشهادة أمام المحاكم فقط لانه اذا وجب عقاب الشاهد الذي يفشى أثناء شهادته سراً يجب عليه كتمانته مع أنه يؤدي بذلك واجباً للعدالة فعقاب الذي يفشى في غير شهادة سراً من هذا القبيل أولى وأوجب والقول بغير ذلك قول مردود لا محالة

### الركن الرابع - القصد الجنائي

لا يعاقب القانون على افشاء الاسرار الا اذا كان ذلك الافشاء صادراً عن قصد جنائي فلا عقاب على من يفشى سراً باهمال منه أو عدم احتياط في المحافظة

عليه أو كتمانها فالطبيب الذى يدون ملاحظاته عن مريض ثم يترك هذه الملاحظات مهرواً فى مكان غير مصون فيطلع عليها الغير لا يعد بذلك مرتكباً للجريمة الافشاء<sup>(١)</sup>. ويعد القصد الجنائى متوفراً متى أقدم الجانى على افشاء سر لم يصل الى معرفته الا من طريق صناعته عالماً أن هذا الافشاء محرم قانوناً ولا يشترط أن يكون الافشاء بنية الاضرار أو بقصد الحصول على ربح غير مشروع اذ لا عبرة بالبواعث مطلقاً فيما يتعلق بهذه الجريمة<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الرأى المعول عليه الآن وان كان بعض الشراح يشترط نية الاضرار<sup>(٣)</sup>

### المبحث الثانى — فى عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٧ ع بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتهاً

**الاموال التى يوجب فيها القانون التبليغ** — نصت المادة ٢٦٧ عقوبات على استثناء المحكم الوارد فيها بقولها (فافشاء فى غير الاحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك « à se porter dénonciateur » ) ويراد بالتبليغ هنا التبليغ عن وقوع جريمة ويستفاد من ذلك أن هناك أحوالاً يباح فيها افشاء السر بطريق التبليغ متى علم حامل السر من طريق صناعته أو وظيفته بوقوع جريمة وكان القانون يوجب التبليغ عنها . وهذا الاستثناء منقول عن المادة ٣٧٨ الفرنسية كباقي عبارة المادة ٢٦٧ وكان الغرض من ايراد ذلك الاستثناء فى القانون الفرنسى الاشارة الى أحوال خاصة كانت واردة فى المواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسى وكانت يعاقب فيها القانون على عدم التبليغ . ولكن هذه المواد ألغيت فى سنة ١٨٣٢ فلم يبق بعد ذلك محل لهذا الاستثناء<sup>(٤)</sup> . وليس فى القانون المصرى نصوص تعاقب على عدم التبليغ فى

(١) جارسون بقرة ٣١

(٢) جاردو ٥ بقرة ٢٠٦٧ — جارسون بقرة ٢٩ — ٣٠

(٣) شوفو وهيلى ٥ بقرة ١٨٧٢

(٤) جاردو ٥ بقرة ٢٠٦٩

أية حال من الاحوال . وشراح القانون الفرنسى متفقون على أن المواد الواردة في قانون تحقيق الجنايات ( المادتين ٦ و ٧ من قانون تحقيق الجنايات المصرى ) التى توجب على الموظفين والافراد التبليغ عن الجرائم فى أحوال خاصة ليست هى المشار اليها فى المادة ٣٧٨ ( ٢٦٧ مصرية ) لأن الشارع لم ينص فيها على جزاء لمن يمتنع عن التبليغ <sup>(١)</sup> . فلا يوجد اذن فى القانون المصرى أحوال تنطبق على هذا الاستثناء وعلى ذلك يمكن القول بأن حالة التبليغ ليست مستثناة من حكم المادة ٢٦٧ ع وأن الذى يعلم من طريق صناعته أو وظيفته بوقوع جريمة ما لا يجوز له التبليغ عنها فان بلغ وجب عقابه بالمادة ٢٦٧ عقوبات . فالطبيب الذى يدعى الى معالجة سيدة فيعلم أن مرضها ناشئ عن اجهاض لا يجوز له التبليغ عن ذلك والمحامى الذى يستشار فى عقد فيعلم أن العقد مزور لا يجوز له التبليغ عن ذلك وهكذا <sup>(٢)</sup>

على انه ان كان التبليغ عن الجرائم ( dénonciation ) فى الظروف السابق بيانها معاقباً عليه فى كل الاحوال فى اللوائح الادارية احوال نص فيها على وجوب التبليغ أو الاخطار declaration ou révélation عن حوادث ( لا عن جرائم ) تقتضى المصلحة العامة التبليغ عنها ويعاقب فيها من يفرض عليه التبليغ اذا لم يقم بذلك الواجب . ولكن هذه الاحوال غير داخله فى الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ٢٦٧ لان ذلك الاستثناء قاصر على التبليغ عن الجرائم كما تقدم . فن ذلك أن لا ثمة صناعة الطب الصادرة فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ توجب على جميع الاطباء الذين يتعاطون صناعتهم فى القطر المصرى أن يخطرأ مصلحة الصحة عن الامراض المعدية التى يشاهدونها ويمكن أن ينشأ عنها وباء ( المادة ٦ من اللائحة ) . ومن ذلك أن لا ثمة المواليد والوفيات الصادرة فى ١١ اغسطس سنة ١٩١٢ توجب على الاطباء أو القوابل عند انعدام الآباء والاقرباء المذكور الراشدين أن يبلغوا مكاتب الصحة عن ولادة المواليد

(١) جازو ٥ فقرة ٢٠٦٩ — جارسون فقرة ٧٠

(٢) جارسون فقرة ١١٣

الذين حضروا ولا ذمهم (المادة ٧) وتوجب على الاطباء والمندوبين الصحيين عند انعدام أهل المتوفى التبليغ عن الوفيات التي اثبتت بمعرفتهم (المادة ١٢) وفي حالة الاشتباه في اسباب الوفاة يجب عليهم ابلاغ النيابة (المادة ١٧) فاذا بلغ من هو مكلف بالتبليغ في هذه الاحوال فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٦٧ ع لأنه يؤدي واجباً تفرضه عليه الواثع للمصلحة العامة لكنه يجب أن يقتصر في تبليغه على اخطار الجهة المختصة فلا يباح له افشاء السر الى غير هذه الجهة ولا اذاعته بين الافراد والا حق عليه العقاب<sup>(١)</sup>

١. اداء الشهادة امام المحاكم — اداء الشهادة واجب مفروض على كل انسان في سبيل خدمة العدالة والذي يمتنع عن اداء الشهادة بغير عذر شرعي يعاقب قانوناً . ولكن المواد ٢٠٢ - ٢٠٥ مرافعات صريحة في أن الشاهد لا يجبر على الشهادة بما وصل الى علمه من اسرار صناعته أو وظيفته أو خدمته . ففي هذه الاحوال يعنى الشاهد من اداء الشهادة ولا عقاب عليه اذا امتنع عن اداتها . غير أنه يجب عليه أن يطلع المحكمة على الاسباب التي تدعوه الى الامتناع والمحكمة الرأى الاعلى في تقدير ما اذا كانت الاسباب التي يبديها الشاهد تبريراً لامتناعه عن اداء الشهادة منطبقة على القانون أو لا وما اذا كانت المعلومات التي يطلب منه بيانها تدخل في اسرار الصناعات أو الوظائف التي اراد القانون حمايتها بالمادة ٢٦٧ أو لا تدخل فيها<sup>(٢)</sup> فان رأت أن لا مسوغ لامتناعه الزمه باداء الشهادة فالصحنى مثلاً الذي يعتذر بسر الصناعة عن اداء شهادة مطلوبة منه لا يقبل منه ذلك الاعتذار لأن صناعته ليست من الصناعات التي تدخل في حكم المادة ٢٦٧ ع<sup>(٣)</sup>

ولكن هل تعتبر هذه الاحوال اسباب اعفاء من اداء الشهادة فقط ام هي اسباب تحريم تقضى على الشاهد بالامتناع عن الشهادة . وبعبارة اخرى

(١) قانون جارسون فقرة ١٢٨

(٢) قانون جارسون فقرة ٦٧

(٣) جارسون فقرة ٤٤

هل يعاقب الشاهد بمقتضى المادة ٢٦٧ ع إذا شهد بما يعلمه في هذه الاحوال؟  
ليس من السهل استخلاص الجواب على هذا السؤال من نفس نصوص المواد  
٢٠٢ - ٢٠٥ مرافعات لانها غير متحدة في الصيغة والعبارة فالمادة ٢٠٢  
تقول ( لا يجوز لاحد أن يؤدي شهادة ) والمادة ٢٠٣ تقول ( فلا يلزم  
بالافشاء ) والمادة ٢٠٤ تقول ( فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك )  
والمادة ٢٠٥ تقول ( لا يجوز له في أى حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر )  
وظاهر من عبارة المادتين ٢٠٢ و ٢٠٥ أن النص وارد بصيغة التحريم فلا  
زاع اذن في أن من يؤدي الشهادة على خلاف حكم المادتين المذكورتين  
يعاقب بالمادة ٢٦٧ ع . اما في المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ فظاهر النص يفيد أن  
الامر في اداء الشهادة او الامتناع عنها متروك الى تقدير الموظف نفسه . لكننا  
اذا رجعنا الى نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٧ نجد أنها تعتبر جميع الاحوال  
المنصوص عليها في المواد ٢٠٢ - ٢٠٥ مرافعات احوالا غير مرخص فيها  
قانونا بالافشاء وهذا يفيد ان الشهادة محرمة في كل هذه الاحوال . ومع ذلك  
فن الممكن التوفيق بين هذا النص وعبارة المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ اذ الواقع  
انه وان ترك الامر في اداء الشهادة أو الامتناع عنها الى تقدير الموظف نفسه  
فان ممالا نزاع فيه انه يحرم عليه اداء الشهادة متى علم ان افشاء المعلومات  
التي يسأل عنها يترتب عليه ضرر المصلحة العامة . فان أدى الشهادة على رغم  
علمه بذلك فلا مانع يمنع من معاقبته بمقتضى المادة ٢٦٧ ع . ولا فرق في كل  
هذا بين أن تكون الشهادة مطلوبة في قضية مدنية أو تجارية أو جنائية اذ  
من المسلم به أن احكام الاجراءات في المواد المدنية والتجارية تطبق أيضا في  
الحاكمات الجنائية الا اذا وجد ما يخالفها في احكام قانون تحقيق الجنايات  
فضلا عن ان في نصوص المواد ٢٠٢ - ٢٠٥ ما يشير الى عموم احكامها

وقد نصت المادة ٢٠٧ مرافعات على حالة خاصة اذ حرمت على كل من  
الزوجين افشاء ما بلغه اليه الزوج الآخر اثناء قيام الزوجية الا ان يكون ذلك

برضا الطرف الآخر . لكن هذه المادة غير واردة ضمن المواد المشار اليها في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٧ وعلى ذلك لا يكون الافشاء في هذه الحالة معاقبا عليه . وهذه هي الحالة الوحيدة التي لا يعاقب فيها الشاهد اذا شهد بأمر يحرم عليه افشاؤه وعلى كل حال فان المادة ٢٦٧ ع لا يمكن تطبيقها هنا لان اسرار الزوجية ليست من الاسرار التي وضعت المادة ٢٦٧ لحمايتها

**جواز الافشاء لمنع وقوع الجرائم** — يستفاد من القواعد المتقدمة أن صاحب الصناعة أو الوظيفة لا يباح له افشاء الاسرار التي يعلم بها أو يطلع عليها من طريق صناعته أو وظيفته وان ذلك يشمل كل ما يصح اعتباره سرا ولو كان من قبيل الجرائم وانه اذا علم من هذا الطريق بوقوع جريمة فلا يجوز له التبليغ عنها أو افشاء امرها بأية طريقة كانت . ولكن هذا المنع قاصر على الجرائم التي تكون قد وقعت فعلا والتي يطلع عليها عرضا اثناء قيامه بأعمال وظيفته او صناعته أما اذا كان صاحب السر قد افشى اليه به وهو على نية ارتكاب جناية أو جنحة لم ترتكب بعد فان العبارة الاخيرة من المادة ٢٠٥ مرافعات تبيح الافشاء في هذه الحالة توصلا الى منع الجريمة قبل وقوعها وذلك لأن علمه بوقوع الجريمة لم يأت اليه من طريقة عرضية خلال قيامه بأعمال صناعته بل المفروض في هذه الحالة أن صاحب السر لم يلجأ اليه الا بقصد الاستعانة به أو الاسترشاد بمعلوماته الفنية أو ما أشبه ذلك ولا نزاع في أن صاحب الصناعة او الوظيفة يجب ان يمتنع في هذه الحالة عن تقديم أية مساعدة ولا يقبلها واجبه عند هذا الحد فقط بل يجب عليه أن يسارع الى كشف السرك كما يساعد على منع الجريمة المراد ارتكابها . فاذا جاء شخص الى طبيب ليسترشد برأيه في اسقاط حمل وطلب منه المساعدة على ذلك كان من واجب الطبيب أن يمتنع عن تقديم المساعدة المطلوبة وأن يسمى بكل الوسائل الى منع وقوع الجريمة ولو أدى به ذلك الى افشاء السر واذا حضر شخص الى محام ليستشيره عن الطريقة التي يستطيع بها تزوير عقد فغير أن يعرض نفسه للمسؤولية الجنائية وجب على المحامي أن يمتنع عن ارشاده

وأن يعمل على احباط هذا المسعى ولو ترتب على ذلك كشف السر ولا عقاب عليه في هذه الحالة

الترخيص بالافشاء — هل يرتفع تحريم الافشاء اذا أذن صاحب السر لحامله بافشاءه ؟ — الشراح الفرنسيون على خلاف في ذلك فن قائل ان التحريم هنا من مسائل النظام العام والجريمة كما تقدم تقع على المجتمع لا على صاحب السر وحده فلا يصح أن يكون اذن صاحب السر بالافشاء سبباً في إباحة ذلك <sup>(١)</sup> وينتج عن ذلك أن حامل السر اذا أدى شهادة أمام المحكمة بما وصل الى علمه من اسرار أحد الناس عد مرتكباً لجريمة الافشاء ولو كان صاحب السر هو الذي دناه الى اداء الشهادة . ومن قائل ان اذن صاحب السر بالافشاء يرفع عن حامل السر واجب السكتمان ويبيح له اعلان السر لانه وان كانت الجريمة واقعة على المجتمع الا أن لصاحب السر الحق الاول في طلب السكتمان أو الاذاعة واذا كان لصاحب السر أن يذيعه بنفسه فلا مانع بمنعه من أن يطلب ممن افضى به اليه اذاعته نيابة عنه . فالشاب الذي يصاب بامراض زهرية مثلاً ويستحي أن يكشف أمره الى أهله بنفسه يجوز له أن يكلف الطبيب تبليغ ذلك الى أهله وان كان الطبيب في الاصل غير مرخص له بتبليغ هذا الخبر اليهم من تلقاء نفسه . والمتهم الذي يرى من مصلحته الاعتراف بجريمته أمام القضاء يجوز له أن يأذن لمحاميّه أن يقرر ذلك بلسانه المحكمة والمريض الذي يحتاج الى شهادة طبية بمرضه يجوز له أن يطلب هذه الشهادة من الطبيب الذي يعالجه ولا يجوز للطبيب الامتناع عن اعطاء الشهادة المطلوبة بزعم أن ذلك يترتب عليه افشاء أسرار صناعته <sup>(٢)</sup> وهذا هو الرأي الذي أخذ به الشارع المصري فبعد أن نص في المادة ٢٠٥ مرافعات على أن ارباب الصناعات والوظائف لا يجوز لهم بأي حال الاخبار بما علموه من طريق

(١) جاردو ٥ فترة ٢٠٦٨

(٢) جارسون فترة ٧٨

صناعتهم أو وظائفهم قال في المادة ٢٠٦ مرافعات ( ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم ) والنص قاصر على اداء الشهادة ولكنه في الواقع يقرر مبدأ عاماً وهو أن الاذن بالافشاء يرفع واجب الكتمان . ويلاحظ أن القانون جعل اداء الشهادة واجباً في هذه الحالة بمعنى أنه لا يجوز لحامل السر أن يمتنع عندئذ عن الشهادة رغم الترخيص له بذلك من ذي الشأن فان فعل حق عليه عقاب الممتنع عن الشهادة . كذلك نصت المادة ٢٠٢ مرافعات التي تحرم الشهادة بما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالاشغال الأميرية على ان ذلك التحريم يرتفع اذا سبق نشر تلك الورقة أو اذنت بافشاءها الجهة المختصة بها

# الباب السادس

## في السرقة والاغتصاب

المواد ٢٦٨ - ٢٨٤ عقوبات

بعد أن فرغ الشارع من بيان أحكام الجرائم التي تقع على الاشخاص انتقل الى بيان الجرائم التي تقع على الاموال وبدأ باهمها وهي السرقة والحق بها في هذا الباب جرائم اخرى شبيهة بها وختم الباب ببيان حكم جريمة التهديد وهي جريمة لا علاقة لها في الحقيقة بجرائم الاموال وكان أولى بها أن توضع بين الجرائم التي تقع على الاشخاص

### الفصل الأول

في السرقة

تعريف السرقة - عرف الشارع المصري السارق في المادة ٢٦٨ عقوبات بقوله ( كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق ) فالسرقة اذن هي اختلاس شيء منقول مملوك للغير. وبهذا التعريف تتميز السرقة عن الجرائم الاخرى المماثلة لها وهي النصب وخيانة الامانة فهي وان كانت كلها جرائم واقعة على المال وبجمعها أنها ترمى كلها الى استلاب مال الغير على وجه غير مشروع الا أن لكل منها مميزات خاصة

فالسرقة لا تقع الا بأخذ الشيء اختلاساً على غير ارادة المجنى عليه أما النصب وخيانة الامانة فيكون تسليم الشيء فيهما الى الجاني برضا

المجنى عليه واختياره غير أن هذا التسليم يكون نتيجة احتيال الجاني في حالة  
الزصب وتنفيذاً لعقد من عقود الامانة كالوديعة والمارية الخ في حالة  
خيانة الامانة

وعبارة المادة ٢٦٨ ع منقولة عن نص المادة ٣٧٩ ع ف مع تحوير طفيف  
بوضع عبارة ( مملوكا لغيره ) بدلا من ( غير مملوك له ) الواردة بالاصل الفرنسى  
وزيادة كلمة ( منقول ) وصفاً للشيء المختلس

### المبحث الأول — في أركان الجريمة

وعلى ذلك تكون أركان جريمة السرقة أربعة وهى (١) وقوع الاختلاس  
(٢) على شيء منقول (٣) مملوك للغير (٤) القصد الجنائى (١)

#### الركن الأول — الاختلاس

الاختلاس هو نقل الجاني للشيء من حيازة المجنى عليه وهو المالك أو  
صاحب اليد السابقة الى حيازته الشخصية بغير علم المجنى عليه أو على غير  
رضاه (٢)

ويستفاد من هذا وجوب حصول نقل مادى للشيء المختلس فاذا أعدم  
الجاني الشيء في مكانه خرج الفعل عن معنى الاختلاس الى الاتلاف . كذلك  
لا يتصور الاختلاس مع وجود الشيء في حيازة المتهم من بادئ الأمر فاذا  
كان الشيء بين يدى المتهم ابتداء وأبى أن يرده الى مالكه الحقيقي أو تصرف  
فيه اضراً بذلك المالك فلا يعد مختلساً ولا يكون فعله هذا سرقة . فمن كان  
تحت يده متاع ثم حكم بملكية ذلك المتاع الى شخص آخر فأبى المحكوم

(١) قارن شوفو وهيلى ٥ فقرة ١٨٨٤ — جازو ٥ فقرة ٢٠٨٧ — جارسون

مادة ٣٧٩ فقرة ١

(٢) جازو ٥ فقرة ٢٠٨٨ — جارسون فقرة ٤٧

عليه تسليمه الى المالك أو تصرف فيه بعد الحكم فلا يمد سارقاً<sup>(١)</sup>. كذا  
البائع اذا حجز المبيع وأنكر قبض الثمن لا يمد سارقاً لا للمبيع ولا للثمن<sup>(٢)</sup>  
أما اذا تصرف في المبيع أو بعضه قبل تسليمه الى المشتري فإنه يعاقب بالمادة  
٢٩٣ لانه تصرف في شيء ليس مملوكاً له ويجوز أيضاً اعتباره مبدداً ومعاقبته  
بالمادة ٢٩٦ ع<sup>(٣)</sup> ولكن لا يمكن معاقبته بوصف كونه سارقاً

أما اذا كان الخائن قد تخلى عن الشيء ولو لحظة يسيرة ثم استرده خلصة  
بعد ذلك فإنه يمد مختلساً ويعاقب بمقوبة السرقة فالبايع الذي يضع البضاعة  
تحت تصرف المشتري ثم يختلس بعضها عقب ذلك يمد سارقاً. والدائن الذي  
يجر لمدينه مخالصة بالدين ويضعها بجانبه وبعد قبض الدين مباشرة يختلس  
المخالصة يمد سارقاً كذلك<sup>(٤)</sup>

ومن قبيل هذا ما يعرف بالسرقة في المصارفة أو المقايضة (vol au rendez-moi) وذلك أن يطلب شخص من آخر صرف قطعة من النقود بنقود صغيرة  
وبعد قبض النقود الصغيرة يفر بالنقدين أو أن يشتري بضاعة ويطلب من  
البائع باقى ورقة بنكنوت كبيرة ثم يفر بالبضاعة وبذلك الباقي بورقة  
البنكنوت. والرأى المعمول عليه هو أن ذلك الشخص لا يمد سارقاً للبضاعة ولا  
للقود التي قبضها لانها سلمت اليه بإرادة المجنى عليه فلا اختلاس فيها. ولكن  
اذا كان قد سلم البائع أو الصراف قطعة النقود الكبيرة أو ورقة البنكنوت  
أو وضعها تحت تصرفه على الأقل كأن يكون قد وضعها امامه على البنك فإنه  
يمد سارقاً لها اذا اختلسها بعد ذلك. اما اذا كان لم يخرجها من جيبه أو  
محفظته أو اخرجها ولكنه ابقاها في يده فلا اختلاس ولا مرفة لانه لم

(١) البانكت ١٩٠٤ — ١ — ٢٩٧

(٢) نسرى ١٨٦٨ — ٢ — ٤٦

(٣) جارسون قرة ٦٢ — سىرى ١٨٥٩ — ١ — ٩٦٤ — دالوز ١٨٦٢

١ — ٥٤٨

(٤) دالوز ١٨٧٧ — ١ — ٩٥

يتخل عنها لحظة واحدة (١)

والنقل المعتبر هنا هو الذى يخرج الشيء من حيازة المجنى عليه الى حيازة الجانى فلا بد لوقوع الاختلاس من فعل تنعدم به حيازة المجنى عليه وبصبح به الشيء المسروق فى قبضة الجانى (٢). وليس كل نقل للشيء من مكانه يعد اختلاسا فالخادم الذى ينقل المتاع من مكانه بالمنزل الى مكان اقرب اليه من المكان الاول ليأخذه معه عند الانصراف من المنزل لا يعد مختلسا لذلك الشيء لانه لم يصبح بعد فى قبضته . اما اذا وضعه فى غرفته الخاصة أو فى حقيبته فان فعله يعد اختلاسا . واللص الذى يخرج الاوانى من الدواليب ومجمعها فى غرفة واحدة داخل المنزل تمهيدا لحملها والفرار بها لا يكون بذلك قد اتم فعل الاختلاس لان الاوانى لا تزال حيث وضعها فى حيازة صاحب الدار . اما اذا وضع شيئا منها فى جيبه فانه يعد مختلسا له رغم كونه لا يزال داخل المنزل لان ذلك الشيء قد اصبغ فى قبضته فعلا وسنعود الى هذا البحث عند الكلام على الجريمة التامة والشروع

وكل فعل من شأنه نقل حيازة الشيء الى الجانى يتحقق به الاختلاس فالذى يأكل طعام غيره فى المكان الذى يجده فيه يعد مختلسا والذى يشرب شراب غيره كذلك يعد مختلسا والذى يحرض كلبه على خطف شيء من آخر يعد مختلسا والذى يحول مجرى مياه فى ارض جاره الى ارضه يعد مختلسا وهكذا

ويغلب أن يكون المجنى عليه فى المرفقة هو مالك الشيء المسروق ولكن ذلك ليس بشرط فقد يكون المجنى عليه حائزا للشيء فقط فاذا اختلسه منه آخر عد سارقا . بل لا يشترط أن تكون هذه الحيازة صحيحة وقد تكون غير مشروعة ومع ذلك يعد المختلس من الحائز سارقا فاذا سرق شخص متاعا ثم اختلسه منه آخر عد هذا المختلس سارقا ايضا الا ان يكون هو مالك المتاع

(١) جارسون فقرة ٧١ — ٧٥

(٢) سبرى ١٨٤٠ — ١ — ٥٥٠

فلا جناح عليه لانه يسترد ملكه ولا ينطبق عليه تعريف السرقة . كذلك الذى يختلس المتاع المسروق ويرده الى مالكه لا يعاقب لانه لم يختلسه لئتملكه بل ليرده الى المالك الشرعى فالتقصيد الجنائى منعدم فى حالته

والاصل انه يعد سارقاً كل من يختلس من آخر شيئاً لا يكون المختلس احق بحيازته ممن اختلسه منه . فالشريك الذى يختلس عقد الشركة المودع عند شريكه يعد سارقاً . وبالأولى اذا كان المجنى عليه احق بحيازة الشيء من المختلس . وكان الواجب ان تطرد هذه القاعدة حتى مع المالك الذى يختلس شيئاً مملوكاً له ممن له حق حيازته قانوناً كالراهن الذى يختلس المتاع المرهون من مرتهنه لولا ان تعريف السرقة فى المادة ٢٦٨ ع صريح فى اشتراط ان يكون الشيء المختلس مملوكاً للغير وهو فى حالتنا مملوك للمختلس . ولم يخرج الشارع المصرى عن حدود التعريف الذى وضعه فى المادة المذكورة الا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ ع وهى التى تعاقب على اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً ولو كان حاصلها من مالكمها . ولكن هذه الحالة معتبرة جريمة خاصة ( sui generis ) ولا تشترك مع السرقة الا فى العقاب . وقد زاد الشارع الفرنسى على هذه الحالة حالة اخرى وهى اختلاس الراهن للمتاع المرهون وعاقب عليها فى المادة ٤٠٠ ع ف . أما القانون الانجليزى فقد طرد القاعدة فى كل الاحوال ولو كان المختلس هو نفس المالك متى كان المجنى عليه أحق منه بحيازة الشيء المختلس وقت الاختلاس فبعد سارقاً فى القانون الانجليزى المالك الذى يختلس الشيء المؤجر من مستأجره أو المرهون من مرتهنه وصاحب الحذاء الذى يختلسه من الاسكاف قبل أن يدفع اليه أجر اصلاحه وهكذا<sup>(١)</sup> . وقد جرى قانون العقوبات السودانى على هذا المبدأ<sup>(٢)</sup>

(١) كنى ص ١٩٦ - ١٩٧

(٢) انظر المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات السودانى والامثلة المذكورة تحته

ولا يكون الفعل اختلاساً الا اذا أخذ الجاني الشيء بغير علم المجنى عليه أو على غير رضاه ويفهم من أقوال بعض الشراح أنه يجب اجتماع الأمرين معاً أى عدم العلم وعدم الرضا <sup>(١)</sup> كما يستفاد ذلك من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية <sup>(٢)</sup> . وربما كان سبب ذلك أن كلمة اختلاس ( soustraction ) تقيد الاخذ خفية ولكن الواقع أن أحد الشرطين كاف وأنه متى أخذ الشيء بغير رضا المجنى عليه فالسرقة واقعة لا محالة ولو حصل ذلك بطله وعلى مرأى منه لجواز أن يكون عاجزاً عن رد السارق أو مقاومته ولا نزاع في أن الخطف والنهب <sup>(٣)</sup> من ضروب السرقة المماقب عليها . ويفهم من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية أنها ترى الاكتفاء بأحد الأمرين <sup>(٤)</sup> . والاصح من هذا كله أن يكتفى باشتراط عدم رضا المجنى عليه فقط سواء علم بالسرقة أو لم يعلم لأن الشخص قد يؤخذ متاعه بغير علمه ولكن بموافقته ورضاه كصاحب بستان يبيع لثأريه أن يقتطفوا ما يشاؤون من ثماره وأزهاره ولا يمد فعلهم هذا سرقة ولو أخذوا ما أخذوا في غيبة صاحب البستان أو كصاحب بئر يبيع للناس الاستقاء منها ولو في غيابه

الفصل في موانع من الاختلاس — شرط الاختلاس كما تقدم أن يأخذ المتهم الشيء ويحتازه لنفسه على غير رضا المجنى عليه فإذا سلم إليه الشيء تسليماً انتفى بذلك ركن الاختلاس <sup>(٥)</sup> . ولكن قد يصعب التمييز أحياناً بين ما اذا كان الشيء قد دخل في حيازة المتهم بطريق التسليم أو بطريق الاختلاس كما أن ماهية التسليم الذي ينتفى به الاختلاس تحتاج الى شيء من البيان والتوضيح

(١) جارسون فقرة ٤٧

(٢) سيري ١٨٣٨ — ١ — ٣٦٦

(٣) انظر مع ذلك المادة ٣٢٠ عقوبات

(٤) انظر دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٨٢

(٥) جارسون فقرة ٧٨

فالتسليم الذي يلتفتى معه الاختلاس هو التسليم الاختياري الناقل للحيازة وبعد التسليم اختيارياً متى كان صادراً عن شعور وإرادة فإذا كان الذي سلم الشيء فاقد الشعور والادراك وقت التسليم فلا يكون تسليمه مانعاً من الاختلاس فمن يستلم شيئاً من مجنون أو سكران فاقد الادراك ومحتازه لنفسه يعد مختلساً ويعاقب بمقوبة السرقة (١) — كذلك التسليم الذي يحصل تحت تأثير الضغط أو الاكراه أو التهديد السالب للإرادة والاختيار لا ينفي الاختلاس بل يغلب أن يعد الاكراه أو التهديد في هذه الحالة ظرفاً مشدداً ويصبح به الفعل سرقة باكراه منطبقاً على المادة ٢٧١ ع وقد يكون اغتصاباً منطبقاً على المادة ٢٨٢ عقوبات . فإذا لم تتوفر في الاكراه أو التهديد الشروط المطلوبة في المادتين المذكورتين فلا ينفي ذلك عن الفعل وصف السرقة في بعض الاحوال ويبقى التسليم عندئذ غير معتبر متى كان الاكراه أو التهديد كافياً لسلب إرادة المجنى عليه واختياره فمن اكراه صغيراً بطريق التخويف أو التهويل على اعطائه متاعاً أو مالا يعد مرتكباً لسرقة بسيطة منطبقاً على المادة ٢٧٥ ع (٢)

كذلك يشترط في التسليم أن يكون ناقلاً للحيازة . والحيازة على نوعين كاملة وهي التي تكسب الملك إذا اقترنت بحسن النية وناقصة وهي حيازة الشيء على ذمة مالكه وهي المعروفة باسم ( possession précaire ) وحكم الاثنين واحد ففي ترتب على التسليم نقل الحيازة كاملة أو ناقصة انتهى بذلك الاختلاس وامتنع تطبيق أحكام السرقة سواء كان التسليم حاصلًا من المالك أو من حائز آخر وسواء كانت حيازة ذلك الحائز مشروعة أو غير مشروعة والامر فيما يتعلق بالحيازة الكاملة واضح فمن انتقلت اليه حيازة الشيء

(١) دالوز ١٨٧٧ — ١ — ٩٥ — بلانش ٥ ققرة ٤٦٢ — انظر بعكس ذلك

جارو ٥ ققرة ٢٠٩٥

(٢) جارسون ققرة ٢١٦

كاملة بطريق التسليم لا يمكن بحال أن يعد مختلساً لذلك الشيء . وهذا الحكم لا يحتمل الشك متى كان ناقل الحيازة مالكا لذلك الشيء فان الملكية تنتقل في هذه الحالة مع الحيازة ويصبح مستلم الشيء مالكا له . كذلك يصبح المستلم مالكا للشيء بانتقال الحيازة الكاملة اليه ولو لم يكن الناقل مالكا لذلك الشيء متى كان المستلم حسن النية كمن يشتري متاعاً من غير مالكة معتقداً أنه مالك له الا اذا كان الشيء مسروقاً أو ضائعاً في الاصل ( المادة ٨٧ مدني ) وعلى كل حال فلا يمكن اعتبار المستلم مختلساً للشيء ولا تطبق عليه احكام السرقة بحال . اما اذا كان المستلم سيئ النية فانه لا يملك الشيء باستلامه ولكن لا يمكن ايضاً اعتباره مختلساً في هذه الحالة لان التسليم مانع من ذلك فمن اشترى من سارق متاعاً مسروقاً او اخذه منه على سبيل الهبة وهو يعلم انه مسروق لا يعد سارقاً وانما قد تطبق عليه احكام المادة ٢٧٩ عند توفر اركانها كذلك الحكم فيما يتعلق بالحيازة الناقصة فان من يستلم شيئاً لحفظه على ذمة الغير لا يمكن ان يعد مختلساً لذلك الشيء سواء كان ناقل الحيازة اليه مالكا أو غير مالك وسواء كان المستلم حسن النية أو سيئها . وعلى أي الحالات لا يمكن أن يعاقب الا بالمادة ٢٧٩ اذا كان قد استلم الشيء من سارقه ليخفيه عنده على ذمة السارق بشرط أن يكون عالماً بهذه الظروف

فاذا انكر المستلم استلام الشيء أو ابى رده بعد استلامه فلا يعد سارقاً وانما قد تطبق عليه المادة ٢٩٦ عند توفر اركانها . فاذا انكر المستعير العارية أو بدد الوكيل الشيء المسلم اليه على سبيل الوكالة أو المستأجر الشيء الذي سلم اليه على سبيل الاجارة فلا تطبق عليهم احكام السرقة في هذه الاحوال انما يجب هنا الاحتراز عن الخلط بين التسليم الناقل للحيازة الناقصة والتسليم البسيط الذي لا ينقل حيازة ما بل يترتب عليه فقط وضع الشيء بين يدي مستلمه لغرض وقتي وهو ما يصح أن نسميه باليد العارضة ( détention ) وحكم هذه الحالة في القانون المدني أن الحيازة بركنيتها المادى

( corpus ) والادبي ( animus ) تبقى للمالك الشيء فالسيد . الذى يسلم خادمه امتعته الشخصية أو المنزلية للاحتفاظ بها أو يضعها تحت تصرفه ليستخدمها فى الاغراض المنزلية أو يكافه بنقلها من مكان الى آخر الخ لا ينقل بهذا التسليم حيازة الامتعة الى الخادم بل تبقى هذه الامتعة فى حيازته هو قانونا وتبقى يد الخادم فى كل هذه الاحوال يدا عارضة فاذا اختلس الخادم شيئا منها عد سارقا لان التسليم لم ينقل الحيازة <sup>(١)</sup>

ولكن قد يخرج الامر عن هذا الحد ويسلم السيد متاعه الى الخادم لا ليقوم على حراسته أو ليستخدمه فى اعمال الخدمة المسكف بها بل ليوذى به عملا قانونيا ( acte juridique ) كما لو أعطى السيد للخادم متاعا ليبيعه أو سلمه تقودا ليشترى بها بعض الحاجات أو ليسدد بها ديننا للخباز أو الجزار الخ فى هذه الاحوال يصبح الخادم وكلاء عن سيده فى قضاء هذه المصالح وتصبح يده على الامتعة والاموال يد امين لا يدا عارضة وبذلك تنتقل اليه الحيازة الناقصة فاذا اختلس أو بدد شيئا من الامتعة أو الاموال المسلمة اليه فلا يعاقب بعقوبة السرقة وانما تطبق عليه المادة ٢٩٦ ع <sup>(٢)</sup>

كذلك الحكم فيما يتعلق بالصبيان والعمال فى المحلات التجارية والمصانع والبيوت المالية فليس لهم بحسب الاصل سوى اليد العارضة على الاشياء التى توضع فى حراستهم أو تحت تصرفهم <sup>(٣)</sup> وانما اذا كلفوا فوق ذلك بالقيام ببعض اعمال قانونية بطريق النيابة عن مستخدميهم فانهم بذلك تصبح لهم صفة الوكالة وتنتقل اليهم الحيازة الناقصة . فالصراف الموظف فى محل تجارى أو مالى اذا اختلس أو بدد شيئا من الاموال التى يقبضها أو التى سلمت اليه ليصرف منها لا يعد سارقا وانما تطبق عليه المادة ٢٩٦ وكذا المحصل اذا اختلس

(١) جارسون قرة ١٩٣ — دالوز تحت كلمة سرقة قرة ٢٢٢

(٢) دالوز تحت كلمة سرقة قرة ٢٢١ — الباندكت ١٨٤٢ — ١ — ٤١٦

(٣) سبرى ١٩٠٠ — ٢ — ٥٤٦

أو بدد شيئاً من الاموال التي حصلها لحساب المحل الذي يشتغل فيه <sup>(١)</sup>  
ومن هذا القبيل حكم الضيف أو الشخص الذي ينزل في عائلة اذا وضع  
تحت تصرفه بعض الامتعة الضرورية ليستخدمها في منفعه فانه يعد سارقا  
اذا اختلس شيئاً منها لان يده عليها يد عارضة رغم تسليمها اليه او وضعها  
تحت تصرفه ولا تزال حيازتها باقية لصاحب الدار <sup>(٢)</sup>. لكن المستأجر حكمه  
غير ذلك فان الاشياء المؤجرة وما يتبعها من منقولات أو مفروشات تسلم اليه  
تسليماً صحيحاً تنتقل به الحيازة الناقصة تنفيذاً لعقد الاجارة فاذا اختلس أو  
بدد شيئاً من المنقولات المسلمة اليه فلا يعد سارقاً وانما تطبق عليه المادة  
٢٩٦ ع <sup>(٣)</sup>

التسليم الحاصل عن خطأ — من المسلم به لدى الشراح والمحكم في  
فرنسا أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان حاصلًا عن خطأ <sup>(٤)</sup> وتعابيل ذلك  
كما يقول جارسون أن الباعث على التسليم شيء وحصول ذلك التسليم فعلاً  
شيء آخر فحصول خطأ في سبب التسليم أو علمه أو الباعث عليه لا يمنع أن  
هذا التسليم حصل في الواقع وانتقلت به الحيازة الى المستلم فلا يمكن القول  
بعد هذا بأن المستلم قد اختلس تلك الحيازة

ويستوى في هذا أن يكون الخطأ قد وقع من الطرفين وقت التسليم ثم  
تنبه اليه المستلم بعد ذلك ولكنه احتفظ بالشيء الذي سلم اليه ولم يرده أو  
أن يكون الخطأ قد وقع من المسلم فقط وكان المستلم عالماً به وقت الاستلام  
واستفاد منه ولم ينبه الطرف الآخر الى حقيقة الواقع <sup>(٥)</sup>

(١) جارسون فقرة ١٩٧ — ١٩٨

(٢) جارسون فقرة ٢٠١

(٣) جارسون فقرة ٢٠٢

(٤) شوفو وهيلي ٥ فقرة ١٨٨٧ — بلانش ٥ فقرة ٤٦٠ — جارسون ٥ فقرة ٢٠٩٤

— جارسون فقرة ١١٧

(٥) جارسون فقرة ١١٩

والخطأ اما أن يكون واقعاً في الشيء المسلم بمجملته أو في بعضه فقط او في شخصية المستلم . فالاول وهو الواقع في الشيء المسلم بمجملته كما لو اشترى شخص بذله مستعملة فوجد في أحد جيوبها أوراقاً مالية فاحتفظ بها ولم يردها للبائع . ويرى ( جرو ) في هذه الحالة وأشباهها أنه لا يمكن اعتبار المستلم سارقاً لأن الشيء سلم اليه عن خطأ والتسليم مانع من الاختلاس كما تقدم<sup>(١)</sup> . اما جارسون فيخرج هذه الحالة من صور التسليم الحاصل عن خطأ ويقول بعدم حصول التسليم مطاقاً لان التسليم وقع على البذلة لا على ما في جيبها والبائع يجهل وجود هذه الاوراق المالية فلا يمكن أن ينسب اليه تسليم شيء يجهل وجوده . وعلى هذا لا يمكن القول بانتقال الحيازة الى المستلم وانما تكون يده على هذه الاوراق يدا عارضة لا ينتفى معها الاختلاس<sup>(٢)</sup> ويستند جارسون في تأييد رأيه هذا على بعض أحكام المحاكم الفرنسية<sup>(٣)</sup> وظاهر أن في قول جارسون هذا شيئاً من المغالاة في نفى حصول التسليم بجميع صورته وانكاراً للواقع والا فكيف وصلت هذه الاوراق الى يد المشتري ان لم يكن بالتسليم ؟ على أنه يمكن ان يقال تأييداً لرأى جارسون ان التسليم الحاصل هنا من قبيل التسليم غير الاختياري أى الذى لا يكون صادراً عن ارادة وشعور وقد علمنا أن التسليم على هذه الصورة لا ينقل الحيازة ولا ينفى الاختلاس . وربما كان أصح وصف لهذه الحالة أنها من قبيل العثور على شيء ضائع وحجزه بنسبة امتلاكه بطريق الغش فيطبق عليها حكم ذكره دكتور الاشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨

أما النوع الثانى من الخطأ وهو الواقع في بعض الشيء المسلم فصوره كثيرة . فمن ذلك أن يدفع مدين عند سداد دينه الى الدائن مبلغاً اكبر مما في

(١) جرو ٥قرة ٢٠٩٤ ص ٣٩٠ — ٣٩١

(٢) جارسون ققرة ٤٤٧

(٣) دالوز ١٨٩٧ — ١ — ١٧٦ — انظر ايضا دالوز تحت كلمة سرقة ققرة ١٣٨

ذمته خطأ منه واعتقاداً بأنه مدين بكل ما دفع فيأخذ الدائن المبالغ برمته ويستفيد من خطأ المدين . ومن ذلك أن يسلم المشتري للبائع ورقة بشرة جنبيها مثلاً ثمناً للشيء الذي اشتراه على اعتقاد أنها ورقة بخمسة فقط فيأخذها البائع ولا ينبه المشتري الى ما وقع من الخطأ . ومن ذلك ان يعطى شخص لصراف ورقة بجنيه على اعتقاد أنها ورقة بخمسين قرشاً فقط ويطلب منه صرفها نقوداً فضية فيعطيه خمسين قرشاً فضة ويحجز الباقي . ومن ذلك أن يسلم دائن لمدينه سهواً مخالصة بكل الدين مع أن المدين لم يدفع الا بعضه فيأخذ المدين المخالصة ويتمسك بها في اثبات براءة ذمته . وقد حكمت المحاكم الفرنسية في أمثال هذه الحالات بأن الفعل لا يعد سرقة <sup>(١)</sup> وللمحاكم المصرية أحكام أخذت فيها بهذا المبدأ أيضاً <sup>(٢)</sup>

وأما النوع الثالث من الخطأ وهو الواقع في شخصية المستلم فن صوره أن يدفع المدين الدين الى شخص يعتقد أنه الدائن وهو في الحقيقة غيره فيأخذ هذا الشخص المبلغ ويستفيد من خطأ المدين في هذه الحالة أيضاً لا يمكن اعتبار المستلم سارقاً ولا تمكن معاقبته الا اذا كان هو الذي أوقع المدين في الخطأ بالتحالة اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة وعندئذ تطبق عليه أحكام النصب <sup>(٣)</sup> ومن هذا القبيل أن يسلم حامل البريد خطاباً الى شخص غير المرسل اليه فيجد بداخله أوراق بنكنوت فيحجزها لنفسه وفي هذه الحالة لا تمكن معاقبته أيضاً أما اذا وجد بداخل الخطاب حوالة بمبلغ فذهب الى مكتب البريد وأمضى

(١) دالوز ١٨٥٣ — ٥ — ٤٨٨ و ١٨٦٢ — ١ — ١٨٧١ و ٥٦ — ١ — ٣٥٣

(٢) انظر فيما يتعلق بالخطأ في دفع ائمان المبيعات استئناف اسبوت ١١ ديسمبر ١٩١٩

(المجموعة ٢١ عدد ١٢٢) وفي الخطأ عند المصارفة جزئية اسوان ٨ يناير ١٩١٧

(المجموعة ١٨ عدد ١١٩) وجزئية نجم حادى ١٣ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٨٢)

و جزئية انيا ١١ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٤٩) وفي الخطأ عند سداد الديون

استئناف الاسكندرية ٨ مارس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٤٧)

(٣) جاردو ٥ فقرة ٢٠٩٤ ص ٣٩٣ — بلائش ٥ فقرة ٤٦٠ — دالوز ١٨٤٥

لحوالة باسم المرسل اليه واستام المبلغ فن الممكن عقابه على التزوير والنصب  
لكن لا يعد فعله سرقة لانهاء الاختلاس بالتسليم

أما القانون الانجليزى فيعد الفعل سرقة فى كل أحوال الخطأ المتقدمة لأن  
القاعدة عنده أن التسليم يجب أن يكون حاصلًا عن رضا صحيح فاذا وجد  
ما يفسد ذلك الرضا من خطأ أو غش أو اكراه أو تهديد بطل الرضا وكانت  
التسليم المبني عليه غير معتبر فاذا استفاد المستلم من خطأ المسلم أو كان الغش  
أو الاكراه أو التهديد صادراً عنه عد سارقاً للشيء الذى استلمه ووجب عقابه<sup>(١)</sup>

التسليم الحاصل عن غش - كذلك تعد الحالك الفرنسية التسليم ولو  
كان حاصلًا تحت تأثير الغش مانعاً من الاختلاس فلا يمكن أن تطبق على المستلم  
فى هذه الحالة أحكام السرقة . فن ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية بأنه لا يعد  
سارقاً الدائن الذى يخفى بطريق الغش سند دين له على مدينه مدعيًا أنه مزقه  
ويطلب من مدينه تسليمه سنداً آخر بدله ثم يرفع الدعوى على المدين بالسندين  
معاً<sup>(٢)</sup> . وحكمت أيضاً بمثل ذلك فى حالة شخص كان يقبض نقوداً من آخر  
فأخفى قطعة ذهبية مما استلمه وأفهم الدافع أن المبلغ لا يزال ناقصاً فأعطاه  
قطعة أخرى<sup>(٣)</sup> . ومن هذا القبيل أيضاً لاعب القمار اذا قبض المبلغ الذى ربحه  
بطريق الغش أثناء اللعب<sup>(٤)</sup>

ولا مانع فى هذه الاحوال من أن يكون الفعل منطبقاً على المادة ٢٩٣  
مق كان الغش من قبيل الطرق الاحتيالية المنصوص عليها وتوفرت الاركان  
الآخرى . فن ذلك ما اذا اشترى شخص من آخر متاعاً ودفع اليه ثمن ذلك

(١) كنى ص ٢٠٥ - ٢١٠

(٢) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٨٢

(٣) جارسون فقرة ١٤٤

(٤) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٦٧١

المتاع ورقة لا قيمة لها على اعتبار أنها ورقة مالية ذات قيمة معينة أو دفع إليه ورقة أجنبية غير مستعملة على اعتبار أنها ورقة أهلية وكان له شريك شهد بأن الورقة حيدة ففي هذه الحالة لا يمكن اعتبار المشتري مختلساً للمتع المبيع لانه استلمه من يد البائع وانما يمكن اعتباره نصيباً ومعاقبته بالمادة ٢٩٣ ع<sup>(١)</sup>

ومن قبيل الاستلام بطريق الغش أن يدعى شخص كذباً ملكية شيء ويستلمه بناء على هذا الادعاء الكاذب ومن المسلم به أن هذا الفعل لا يعد سرقة لحصول التسليم المانع من الاختلاس<sup>(٢)</sup>. وقد حكمت المحاكم المصرية بما يطابق ذلك<sup>(٣)</sup>. ولكن هل يصح اعتبار الفعل نصيباً؟ قضت محكمة النقض الفرنسية في عدة أحكام بأن ادعاء ملكية شيء كذباً لا يعد اتخذاً لصفة غير صحيحة ولا يخرج عن كونه كذباً بسيطاً لا تتكون منه جريمة النصب مادام لم يقترن بطرق احتيالية<sup>(٤)</sup>

ومن هذا القبيل أيضاً ما يعرف بالسرقة الأمريكية ومن صورها أن يستولى المتهم على بضائع أو نقود أو أي شيء آخر ذي قيمة مقابل ايداع شيء على سبيل الرهن أو التأمين يتضح فيما بعد أنه عديم القيمة وقد جرى العمل على اعتبار هذا الفعل نصيباً منطبقاً على المادة ٢٩٣ ع<sup>(٥)</sup>

التسليم الاضطرابى remise nécessaire ou forcée هذا الاصطلاح وضعته محكمة النقض الفرنسية واستعملته في أحكامها للتعبير به عن الاحوال التي لا يراد فيها بالتسليم نقل الحيازة كاملة أو ناقصة الى المستلم بل حيث يكون التسليم مما تقتضى به ضرورة التعامل والأخذ والعطاء بين الناس على أن يرد

(١) انظر مع ذلك نقض ١١ مايو ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ١)

(٢) جاردو ٥ هامش من ٣٩٣ نوتة ٣٢ — دالوز ١٨٧٥ — ٥ — ٤٨٤

(٣) جزئية اسوان ٨ أغسطس ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٢٨)

(٤) دالوز ١٨٦١ — ١ — ٤٥٤ و ١٨٦٣ — ١ — ٢٦٨

(٥) جارسون فقرة ١٤٧

الشيء فوراً الى صاحبه بعد انتهاء الغرض الذى حصل من أجله ذلك التسليم  
الوقتى . ويظهر هذا المعنى بوضوح حيث يكون الغرض من التسليم مجرد تمكين  
المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه للتحقق من جوهره أو ماهيته أو  
محتوياته ورده بعد ذلك الى صاحبه . وقد قررت محكمة النقض الفرنسية  
في أحكامها ان هذا التسليم الاضطرارى لا يتنافى مع الاختلاس فاذا حجز  
المستلم الشيء بنية تملكه وأبى رده الى صاحبه عد مختلساً وعوقب بعقوبة  
السرقه . فالمدين الذى يزعم أنه يريد تسديد الدين ويطلب من الدائن اطلاعه  
على سند الدين للتحقق منه أو على ورقة الخالصة لرؤيتها قبل الدفع فاذا سلمه  
الدائن السند أو الخالصة حجزها وادعى البراءة يعد مختلساً ويعاقب بعقوبة  
السرقه <sup>(١)</sup> . والمشتري الذى يسلمه البائع بضاعة للاطلاع عليها وتقليبها قبل  
الشراء يعد سارقاً أيضاً اذا فر بالبضاعة بعد تسليمها اليه <sup>(٢)</sup> . والجوهري الذى  
تعطيه سيدة قطعة من الجواهر ليكشف عليها ويخبرها عن ثمنها يعد سارقاً  
اذا اختلس بعض فصوصها . والشخص الذى تطله امرأة جاهلة على ورقة  
مالية يعرف لها قيمتها فيدسها في جيبه ويقول انها لا قيمة لها يعد سارقاً  
كذلك <sup>(٣)</sup>

وقد اخذت المحاكم المصرية بهذه القاعدة فن ذلك ما حكمت به محكمة  
النقض في قضية سلم فيها شخص الى آخر اثناء وجودهما بالمحكمة عقد رهن  
للاطلاع عليه ورده بعد ذلك فآخفاه المستلم ولم يرده رغم مطالبته به . اذ  
قررت انه ولو ان تسليم العقد الى المتهم كان فى الاصل اختيارياً الا ان المتهم  
كان ملزماً برد العقد بمجرد طلبه منه فاذا لم يرده اعتبر سارقاً لاختلاسه شيئاً

---

(١) دالوز ١٨٦٧ — ١ — ٣٥٨ — سىرى ١٨٨٦ — ١ — ٤٣٩

(٢) البانديكت ١٨٩٢ — ٢ — ٥٧

(٣) دالوز تحت كلمة سرقه فقرة ٧٥

مملوكا للغير <sup>(١)</sup> . وما حكمت به محكمة دكرنس الجزئية اذ قررت انه يعتبر سارقا ويعاقب بالمادة ٢٧٥ ع من يطلب من آخر أوراقا مالية ( بنكنوت ) ليراهها ويطلع عليها مع الاشتراط ضمناً بأن يردها اليه في الحال ثم يفرجها بنية تملكها وذلك لان الاختلاس وهو ركن من الاركان الجوهرية في جريمة السرقة متوفر وان كان المالك سلم الاوراق لسارقها طوعاً واختياراً <sup>(٢)</sup>

غير أن وصف التسليم بأنه اضطرارى في هذه الحوادث واشباهها لا يطابق حقيقة الواقع في بعض الصور فقد لا يكون مالك الشيء مضطراً الى تسليمه وانما سلمه الى المتهم لثقتة به . ولا يجوز قصر القاعدة على الاحوال التي تقضى فيها ضرورة التامل والاخذ والعطاء بالتسليم الوقتى بل يجب تميمها في كل الاحوال التي يكون الغرض فيها من التسليم مجرد التمكين من الاطلاع سواء كان الباعث على التسليم ضرورة التعامل أو غير ذلك من البواعث . فاذا سلم شخص باختياره الى صديقه مثلاً عملة اجنبية ليطلع عليها ويردها فاختلسها بنية تملكها وجب اعتباره سارقاً تطبيقاً للقاعدة التي بينهاها <sup>(٣)</sup> . ويرى جارسون أن العلة الصحيحة لهذه القاعدة تنحصر في أن التسليم على الوجه المتقدم لا ينقل الحيازة كاملة ولا ناقصة بل تبقى يد المستلم يدا عارضة وقد علمنا أن اليد العارضة لا تنفي الاختلاس والمبرة في ذلك بقصد المالك وقت التسليم ولا ريب في أن المالك لم يقصد في مثل الاحوال التي ذكرناها تمكين المستلم من حيازة الشيء . فاذا حجز المستلم الشيء واحتازته لنفسه على رغم ارادة المالك فلا مانع من اعتباره مختلساً ويستوى في هذا أن يكون التسليم اضطرارياً أو اختيارياً <sup>(٤)</sup>

- 
- (١) نقض ١٠ مايو ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١٠١ )  
 (٢) جزئية دكرنس ٩ يونيه ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٤٥ )  
 (٣) جارسون فقرة ١٧٨  
 (٤) جارسون فقرة ١٨٠ — ١٨٥

وبما يشبه الاحوال المتقدمة حالة ما اذا اشترى شخص شيئاً بثمن معجل وفر به قبل دفع الثمن أو استهلكه من فوره ولم يدفع الثمن . أما في الصورة الاولى وهى صورة الفرار بالشئ المبيع قبل دفع ثمنه فلم يحكم الفرنسية فيها أحكام متناقضة فمنها ما يعتبر الفعل سرقة ويعاقب عليه <sup>(١)</sup> ولكن محكمة النقض لم ترفى الفعل اختلاسا وحكمت بالبراءة <sup>(٢)</sup> . وليس من السهل ترجيح أحد الرأيين لانا اذا طبقنا قواعد القانون المدنى نجد أن ملكية الشئ المبيع تنتقل الى المشتري بمجرد تمام الصفقة في القيميات أو بالتسليم في المثليات فاذا فر المشتري بما اشتراه قبل دفع الثمن فقد فر بما يملكه ويبقى الثمن ديناً في ذمته وللبيع مطالبته به بالطرق المدنية وعلى كل حال فلا محل لا اعتبار الفعل سرقة لان السرقة لا تقع الا على شئ مملوك للغير . أما القائلون بوجوب العقاب فيرون أن البائع الذى يبيع بالنقد لا يقصد التخلي عن الشئ المبيع قبل قبض ثمنه وأنه لا يسلم المبيع الا تحت شرط فاسخ وهو الدفع فوراً فاذا لم يتحقق الشرط فلا بيع واذن تكون يد المشتري الذى لم يدفع الثمن يدا عارضة فقط فاذا فر بالمبيع فهو مخنلس ويجب عقابه . <sup>(٣)</sup> وهذا رأى وأن كان اقرب الى المصلحة الا أن فيه شيئاً من التناقض لانا اذا سلمنا بمحصول البيع تحت شرط فاسخ فقد سلمنا بانتقال الملكية الى المشتري ابتداء ولا يتفق هذا مع القول بأن يد المشتري بعد التسليم تكون يداً عارضة . وقد رأينا أن التسليم ولو كان حاصلًا عن خطأ أو غش ينقل الحيازة وينتفى وجود الاختلاس ويمنع من اعتبار الفعل سرقة فكيف لا يكون ذلك حكم التسليم الصحيح المعلق على شرط فاسخ <sup>(٤)</sup>

(١) دالوز ١٨٧٧ — ٥ — ٤٧١ و ١٨٩١ — ٢ — ٣٠٠ والباندكت ١٩٠٠

٩١ — ٢ —

(٢) الباندكت ١٩٠٠ — ١ — ٢٤٩

(٣) دالوز ١٨٩١ — ٢ — ٣٠٠

(٤) جارسون قرة ١٨٩

وأما الصورة الثانية وهى صورة استهلاك الشيء المبيع فوراً وعدم دفع ثمنه فتتبع فى حالة ما اذا دخل شخص مطعماً (لو كندة) أو مشرباً (قهوة أو محل شاي) وأكل أو شرب ثم اتضح أنه عاجز عن دفع ثمن ما أكل أو شرب أو أبى دفع الثمن مع قدرته عليه أو هرب أو انسل من المكان قبل الدفع وتختلف هذه الصورة عن سابقتها فى أن قصد البائع هنا كان صريحاً فى رغبة تسليم الشيء نهائياً الى المشتري ونقل حيازته بل ملكيته اليه بدليل أنه أباح له استهلاكه فوراً فلا مناص من التسليم هنا بانتقال الحيازة الى المشتري . ومتى تقرر ذلك امتنع جواز اعتبار المستهلك مختلساً ولم يبق محل لتطبيق أحكام السرقة عليه . كما أنه لا يمكن اعتباره نصاباً الا اذا لجأ الى الطرق الاحتمالية ويغلب ألا يكون المتهم فى حاجة الى ذلك . وقد كانت المحاكم الفرنسية تحكم بالبراءة فى هذه الاحوال حتى صدر قانون فى ٢٦ يولييه سنة ١٨٧٣ أضيف به الى المادة ٤٠٠ ع ف فقرة قضت بعقاب من يطلب فى مطعم طعاماً أو شراباً ويستهلكه كله أو بعضه وهو يعلم أنه لا يستطيع دفع ثمنه . أما الحالات الأخرى فبقيت بغير عقاب . ولا تزال هذه الاحوال جميعاً غير معاقب عليها فى مصر لعدم النص

### الركن الثانى — شىء منقول

نصت المادة ٢٦٨ ع صراحة على أن محل السرقة يجب أن يكون شيئاً منقولاً ولم يذكر فى المادة ٣٧٩ ع فرنسية كلمة منقول ولكن الشراح مجمعون على أن المنقولات وحدها هى التى تصلح محلاً للسرقة<sup>(١)</sup> . وحكمة ذلك ظاهرة فان السرقة لا تتم الا بنقل الشيء من حيازة المجنى عليه الى حيازة الجانى وهذا لا ينطبق الا على المنقولات فهى وحدها القابلة للنقل من مكان الى آخر . فكل

(١) جارو ٥ فقرة ٢٠٩٠ — جارسون فقرة ٢٢١ — شوفو وهيلي ٥ فقرة ١٨٩٠

— بلانش ٥ فقرة ٤٦٤

شئ يمكن نقله من مكان الى آخر يصلح محلا للسرقة وان كان من الوجهة المدنية يمد مالا ثابتاً، فكلمة منقول في المادة ٢٦٨ ع لا تقتصر على ما يسمى في اصطلاح القانون المدني بالمنقولات بل تشمل فوق ذلك الاشياء التي كانت في الاصل ثابتة أو ملحقة بأشياء ثابتة ثم أصبحت منقولة بالفصل أو القطع أو الكسر الخ فيدخل في حكم المادة ٢٦٨ ع اختلاس الابواب والشبابيك وألواح الزجاج والمواسير الخ المنزعة من الابنية والأحجار والرمال المنزعة من الارض والاشجار والمحاصيل الزراعية التي تقطع من مزارعها والآلات الزراعية والماشية التابعة للاراضي الزراعية والعدد والآلات الصناعية المثبتة في المعامل ( انظر المادة ٤ مدني ) والمعادن التي بياطن الأرض وهكذا (١)

لكن يجب فوق هذا أن يكون الشئ مادياً لأن النقل لا يتصور الا في الاشياء المادية أما الاشياء المعنوية فلا تصلح محلا لذلك فالحقوق الشخصية والعينية كحق الارتفاق وحق الاستئجار لا يمكن سرقتها - ولكن السندات المثبتة لهذه الحقوق قابلة للسرقة طبعاً لأنها اشیاء مادية كالمقود والمخالفات . كذلك يتصور سرقة السندات المالية كالكبيالات والحوالات والاسهم الخ (٢)

كذلك الافكار والآراء ليست قابلة للسرقة لأنها اشیاء معنوية فسرقه الشعر مثلاً لا تدخل تحت حكم المادة ٢٦٨ ع وكذلك حكم سرقة المخترعات الصناعية أو الفنية لكن يجوز في هذه الاحوال تطبيق المواد ٣٠٣ - ٣٠٦ ع - اما اذا سطرت الافكار أو الآراء في كتب أو اوراق وسرقت هذه الكتب أو الاوراق اصبح من الميسور تطبيق المادة ٢٦٨ ع لأن السرقة تقع في هذه الحالة على شئ مادي (٣)

(١) قارن دالوز ١٨٦٤ - ١ - ٣٢٣ و ١٨٦٦ - ١ - ٢٨٨ والباندكت

١٨٩٨ - ١ - ١٥١

(٢) جارسون فقرة ٢٣٤ - ٢٣٥ - دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٦٦٠

(٣) جارسون فقرة ٢٠٩٠

ولا عبرة بقيمة الشيء المسروق فقد يكون قليل القيمة فقد حكم بأن نزع الاتربة من الشارع العمومي يمكن اعتباره مرفقة <sup>(١)</sup>. وقد يكون عديم القيمة من الوجهة المادية بل قد تكون قيمته الادبية نسبية لا يقدرها سوى المجنى عليه أو السارق كتذكار أو اثر عائلي الخ <sup>(٢)</sup>

وعلى هذا يصح اعتبار اختلاس الخطابات والرسائل البرقية مرفقة معافيا عليها <sup>(٣)</sup>

وتقع السرقة ولو كان الشيء المسروق مما تحرم حيازته أو مالا غير مشروع فمن اختلس قطعة حشيش من آخر عد سارقاً <sup>(٤)</sup>. وكذلك يمد سارقاً من اختلس من آخر مالا كسبه بطريق المقامرة. وقد حكم بأنه اذا دفع من خسر في لعب القمار مقدار خسارته الى من كسب اصبح هذا مالاً كما دفع له فاذا استرده الاول منه بطريق الاكراه عد مرتكباً لجريمة السرقة باكراه ولا يمكن الارتيان في عدم توفر القصد الجنائي على أن المتهم الاول استرد مالا اعتقد أن المجنى عليه أخذه بطريقة غير شرعية <sup>(٥)</sup>

وكل الاشياء المادية قابلة للسرقة سواء كانت من الاجسام الصلبة أو السائلة أو الغازية فالماء قابل للسرقة وكذا غاز الاستصباح <sup>(٦)</sup>. اما القوى الطبيعية فليست قابلة للسرقة كالحرارة والبرودة والضوء الخ لانها تدخل في حكم الاشياء المعنوية فاذا طبخ شخص طعامه على نار جاره رغم ارادته فلا

(١) نقض ١٠ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٢) انظر ايضاً نقض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ (النضاء ٤ ص ٧٣) وانظر مع ذلك جريدة سواهج ٧ مارس ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٦٨)

(٢) جارو ٥ هاشم ص ٣٨٢ و٥١٥

(٣) جارسون فقرة ٢٤٦

(٤) جارو ٥ فقرة ٢٠٩٨

(٥) نقض اول سبتمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ١٤)

(٦) جارسون فقرة ٢٥٢ و٢٥٦

يعد سارقاً للحرارة التي استخدمها في طبخ طعامه <sup>(١)</sup> وإذا ركب شخص في قطار سكة حديد أو في ترام بغير تذكرة فلا يمكن اعتباره سارقاً للقوة التي نقلته الى المكان الذي سافر اليه <sup>(٢)</sup>

ومن المسائل التي لا تزال موضع خلاف معرفة ما اذا كانت الكهرباء قابلة للسرقة وهل يعد سارقاً من يوصل الكهرباء الى منزله مثلاً بواسطة سلك متصل بأسلاك الكهرباء العمومية أو من يعطل عداد الكهرباء ويستهلك كمية أكبر من الكمية الموضحة فيه . اما في فرنسا فالمحاكم جارية على اعتبار الفعل سرقة <sup>(٣)</sup> ويؤيدها في ذلك جارو <sup>(٤)</sup> . واما في ألمانيا فالرأي السائد أن الفعل لا يدخل في حكم السرقة وقد اضطر الشارع الألماني الى اصدار قانون خاص في ٩ ابريل سنة ١٩٠٠ لمعاقبة من يختلس الكهرباء . وأما في إنجلترا فقد نص الشارع على الكهرباء خصيصاً في المادة العاشرة من قانون السرقة الصادر في سنة ١٩١٦ . وأما في ايطاليا فقد حكمت محكمة النقض بالعقاب تطبيقاً لأحكام السرقة <sup>(٥)</sup>

وحجة القائلين بعدم انطباق أحكام السرقة على اختلاس الكهرباء أن الكهرباء ليست شيئاً مادياً وانما هي قوة طبيعية لم يصل العلماء حتى الآن الى معرفة كونها فلا يمكن ادخالها تحت نص لا يعاقب الا على سرقة الاشياء المادية المنقولة <sup>(٦)</sup> . وأما حجة القائلين بانطباق النص فهي أن القانون يعاقب على سرقة الاشياء المملوكة للغير والكهرباء شيء يصبح أن يملك كالماء والغاز

(١) جارسون فقرة ٢٥٨ — انظر بمكس ذلك جارو ٥ فقرة ٢٠٩٠

(٢) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٤٤٧

(٣) دالوز ١٨٩٥ — ٢ — ١٠٢ و ١٨٩٧ — ٢ — ٣٦٧ و ١٩٠٣ — ٢ — ٣٣٣

(٤) جارو ٥ فقرة ٢٠٩٠

(٥) البانديكت الفرنسية ١٩٠٠ — ٥ — ١٧

(٦) جارسون فقرة ٢٦٤

والبخار وهو منقول لانه قابل للانتقال من مكان الى آخر فلا مانع بعد هذا من أن يكون محلا للسرقة<sup>(١)</sup>. ولعل هذا الخلاف لم يبق له محل بعد أن اثبتت التجارب العلمية أن الكهرباء مادة وانها عبارة عن ذرات صغيرة (electrons) تنتقل في الفضاء وفي الاسلاك

وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن التيار الكهربائي منقول قابل للملك والحيازة وبالتالي للسرقة فلذلك يعتبر سارقاً من يختلس بواسطة غش البعداد كمية من النور الكهربائي اضراراً بشركة الكهرباء<sup>(٢)</sup>

### الركن الثالث — مملوك للغير

يشترط القانون لتوفر جريمة السرقة أن يكون الشيء المختلس مملوكاً للغير وتشترط المادة ٣٧٩ من القانون الفرنسي أن يكون الشيء غير مملوك لمن اختلسه. وقد لا يظهر الفرق بين التعبيرين لاول وهلة ولكنهما في الواقع مختلفان وعبارة القانون المصري أصبح من عبارة القانون الفرنسي لانه لا يكفي لاعتبار الشخص سارقاً أن يكون قد اختلس شيئاً غير مملوك له لجواز أن يكون ذلك الشيء غير مملوك لانسائه آخر كالاثياء المباحة أو المروكة فهذه لا تحقق السرقة باختلاسها. ولهذا تجد الشراح في فرنسا مجمعين على عدم الاخذ بحرف القانون وعلى اشتراط أن يكون الشيء مملوكاً للغير<sup>(٣)</sup>. ويتفرع عن هذا الركن ثلاث نتائج

النتيجة الاولى — ان الشيء المختلس يجب ان يكون مما يمكن تملكه فالانسان لا يمكن ان يكون محلا للسرقة لانه لم يعد محلا للملك بعد ابطال

(١) جارو ٥ قرة ٢٠٩٠

(٢) نقض ٣١ يناير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٦)

(٣) جارو ٥ قرة ٢٠٩٨ — جارسون قرة ٣٨٧ — شوفو وهيل ٥ قرة ١٩١٠

— بلانش ٥ قرة ٤٧٩

الرق وعلى ذلك لا يعد خطف الرجال او الاطفال سرقة وانما يعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ وما بعدها من أحكام الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . لكن لا يشترط أن يكون الشيء مما تباح حيازته قانونا بل قد تكون حيازة الشيء جريمة في نظر القانون كالخشيش والسلاح ومع ذلك يعد اختلاسه سرقة متى كان مملوكا للغير <sup>(١)</sup>

النسبة الثانية — ان الشيء المختلس يجب أن يكون مملوكا فعلا قبل

اختلاسه والى حين اختلاسه

(١) الاشياء المباحة — فالاشياء المباحة *res nullius* وهى التى لا مال لك

لها ويجوز أن تكون ملكا لاول واضع يد عليها ( المادة ٨ مدنى ) لا يعد احتيازها سرقة كالحیوانات البرية والطيور فهذه يباح لكل انسان صيدها وتملكها فاذا صادها انسان ووضع يده عليها دخلت فى ملكه الخاص ويعد اختلاسها بعد ذلك سرقة فاذا خرجت من حيازة صاحبها واستردت حرיתה صارت مالا مباحا وجاز لكل انسان صيدها وتملكها مرة اخرى <sup>(٢)</sup> . اما الحیوانات المنزلية والداجنة فلا تخرج من ملك صاحبها بمجرد انطلاقها بل تبقى على ذمته وتمتد ضائعة فقط ولا يجوز للغير حجزها بنية امتلاكها الا اذا استردت حرיתה تماما وعادت الى حالتها البرية وانقطع الامل فى عودتها كما قد يقع للكلاب والقطط والنحل والحمام والعصافير فانه يباح للغير تملكها حينئذ أو على الاقل لا يعد تملكها فى هذه الحالة سرقة معاقبا عليها متى ثبت أن حائزها قد وضع يده عليها بحسن نية معتقدا أنها شيء مباح ولا مال له . ولكن هذا لا يصدق على الحیوانات المنزلية التى لا يمكن أن تسترد حرיתה الطبيعية تماما كالذجاج والبط فهذه وان ضلت عن صاحبها تبقى على ملكه

(١) جـارو ٥ قـرة ٢٠٩٨

(٢) جـارسون قـرة ٤٠٥

حكما الى ان يتخلى هو عنها فان لم يفعل فهي في حكم الاشياء الضائعة ولا يجوز للغير حوزها بنية تملكها

كذلك الاسماك الموجودة في البحار والبحيرات والانهار والترع العمومية ليست ملكا لأحد بل هي مال مباح للجميع فيجوز لكل انسان صيدها وتملكها بوضع اليد عليها بعد الصيد . أما الاسماك الموجودة في مياه خصوصية مملوكة لشخص معين فهي مال خاص ولا يجوز لغيره صيدها . وقد حكم بأن اعطاء التزام لشخص معين بالصيد من بحيرة عمومية لا يجعل الملتزم مالكا للأسماك الموجودة فيها وانما يحوله فقط حق الصيد فيها بمفرده ولا تكون ملكيته ثابتة الا على ما يصيده فعلا فلا يعد سارقا من زاحم الملتزم في الصيد من البحيرة الداخلة في التزامه وانما يجوز الرجوع عليه بالتعويض المدني (١)

ويعد الصائد مالكا للأسماك بمجرد دخولها في شبابه ولو قبل خروجها من البحر . وقد حكم بأنه يعد سارقا من اختلس اسماكا من شبابه غيره حتى ولو كانت الشباك ملقاة في مياه بحيرة مقبلة من الاملاك العامة (٢)

والماء في الاصل مباح للجميع لكن اذا احتازه انسان أصبح ملكا خاصا ولا يجوز التعدى عليه فلا يباح لغير مشترك أخذ المياه من مواسير شركة المياه مثلا . وقد حكم بأن الماء وان كان في الاصل عام المنفعة وهو في البحر أو النهر الا أنه متى فصل منه ووضع في حوز كالمواسير أو الآنية بحيث يمكن شموله بحق الملك أصبح كغيره من الاشياء ملكا لمحرزه بوضع اليد ويعد اختلاسه مرقعة مفاقيا عليها (٣)

(٢) الاشياء المفروكة — كذلك حكم الاشياء التي كانت مملوكة في الاصل

- 
- (١) استئناف الاسكندرية ٢٩ أكتوبر ١٨٩٥ (القضاء ٢ ص ٣٣٤) وقض ١٦ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٣٣) وجزئية جرجا ١٧ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٣٤) واسيرط الابتدائية ١٣ يونه ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١٣٤)  
 (٢) جزئية كفر الشيخ ٢٦ فبراير ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٤٩)  
 (٣) الاستئناف ٢٨ أغسطس ١٨٩٤ (القضاء ٢ ص ٣١١)

ثم تخلى عنها صاحبها وهي المعروفة بالاشياء المتروكة أو المهملة (res derelictae) فهذه يباح لكل انسان تملكها بوضع اليد بعد التخلي عنها ولا يعد أخذها سرقة لانها لم تكن مملوكة لانسان وقت الاخذ كالملايس والامتعة البالية التي يرميها صاحبها في الطريق العام وفضلات الطعام وقاذورات المنازل والحيوانات النافقة وروث اليبائم واعقاب السجائر الخ فن عثر على شيء في الطريق من قبيل المهملات وأخذه فلا يعد سارقاً<sup>(١)</sup>. وقد حكم بأنه لا يعد سارقاً من أخرج جثة نور تنق بالطاعون من مدفنها بقصد أخذ جلد له لان الجثة في هذه الحالة لا تعتبر مملوكة لأحد<sup>(٢)</sup>

ولكن ما حكم من يختلس جثث الموتى من مراقدها أو الاكفان أو الملابس المدفونة معها؟ الظاهر أن اختلاس الجثث لا يعد سرقة لانها لم تكن ملكاً لأحد لكن يجوز أن يعاقب الشخص على جريمة انتهاك حرمة القبور (المادة ١٣٨) أما اذا كانت الجثة أو بعض اجزائها كجسمجة أو غيرها من العظام قد وضعت في معهد علمي للدرس أو الاستفادة العلمية أو في متحف لتحفظ ضمن الآثار فقد أصبحت بذلك مملوكة للمعهد أو المتحف ويعد اختلاسها بعد ذلك سرقة<sup>(٣)</sup>. أما اختلاس الاكفان فيجمل خلاف وقد يقال في ذلك أن الاشياء المخلفة مع الميت تعد من قبيل المتروكات اذ لا مالك لها وبهذا أخذت محكمة نابولي الايطالية<sup>(٤)</sup> ولكن محكمة النقض الفرنسية عدت الفعل سرقة لأنها رأت أن هذه الامتعة موضوعة لغرض خاص ولا يجوز لاحد امتلاكها بوضع اليد لانه لم يكن في نية واضعيها التخلي عنها لمن يريد أخذها<sup>(٥)</sup>

(١) قارن جزئية سالوط ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ (المجموعة ٢٣ عدد ٨١)

(٢) جزئية فافوس ٧ أكتوبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ٥٤)

(٣) انظر كني ص ١٩٢

(٤) سيري ١٨٨١ — ٤ — ٢٩

(٥) دالوز تحت كلمة مرفقة بقرة ١٣٢ — قارن دالوز ١٨٦٥ — ٤ — ٤١٨

ووافقها على ذلك جارو<sup>(١)</sup>. وهذا الرأي ظاهر الضعف من الوجهة القانونية إذ لم تستطع المحكمة ولا جارو أن يقررا صراحة أن للاكفان مالكا حتى تتوفر بذلك أركان السرقة

(٣) الأشياء الضائعة — ضياع الشيء لا يخرج من ملك صاحبه بل يبقى الشيء على ملك مالكة فإذا عثر به كان له حق استرداده ولو من يد من اشتراه بحسن نية الا اذا كان قد سقط حقه فيه بمضى المدة ( انظر المادة ٨٦ و٨٧ مدني ) ومن أجل هذا يختلف حكم الشيء الضائع عن الشيء المباح أو المتروك فمن وجد شيئا ضائعا والتقطه فلا يجوز له أن يملكه بوضع اليد . ولكن هل يعد سارقا اذا اختلسه بنية تملكه ؟ الواقع أن حجز الشيء الضائع بنية تملكه يختلف عن السرقة من حيث الركن المادي فان ملتقط الشيء الضائع لا يرتكب اختلاسا بالمعنى الصحيح فهو لم ينقل الشيء من حيازة مالكة الى حيازته لأن الشيء لم يكن في حيازة المالك وقت التقاطه . نعم لا يمكن القول بسقوط حيازة المالك بركنيها في هذه الحالة إذ المفروض أن المالك لا يزال متمسكا بنية الاحتفاظ بالشيء واسترداده عند العثور عليه وهذا يفيد أن الركن الادبي للحيازة ( animus ) لا يزال باقيا عند المالك وان كان قد فقد ركنها المادي ( corpus ) الا أن هذا وحده كاف لتمييز الالتقاط عن الاختلاس فالالتقاط يبقى مباحا مادام غير مصطبغ بنية حجز الشيء وامتلاكه بطريق الغش<sup>(٢)</sup>

أما اذا اصطبغ الاختذ بنية التملك فانه يعد سرقة في فرنسا باتفاق المحاكم والشراح وحجتهم في ذلك ان الملتقط يأخذ الشيء بنية تملكه مع علمه بأن له مالكا آخر وأنه ليس بالشيء المباح أو المتروك ففعله هذا ينطبق على تعريف

(١) جارو ٥ فقرة ٢٠٩٨ ص ٤٠٤

(٢) انظر في هذا المعنى جارسون فقرة ٤٢٨ — ٤٣١

السرقه من حيث هو اختلاس لشيء منقول مملوك للغير <sup>(١)</sup> غير انهم يشترطون لتطبيق حكم السرقة أن تكون نية التملك مقارنته ومعاصرة لفعل الأخذ أو الاختلاس لأن هذا شرط جوهرى فى السرقة على العموم كما سترى عند الكلام على القصد الجنائى . ولا بد أن يقوم الدليل على ذلك وقد يستفاد من ظروف الواقعة كما لو كان الملتقط يعرف مالك الشيء ولم يردده اليه فوراً <sup>(٢)</sup> . فاذا اتضح أن نية التملك لم تخطر ببال الملتقط الا بعد الالتقاط بزمن كما لو ثبت أنه بحث عن المالك ولما لم يهتد اليه تصرف فى الشيء فلا يمكن أن تطبق عليه أحكام السرقة فى هذه الحالة <sup>(٣)</sup>

أما فى مصر فقد وضع لهذه الحالة قانون خاص صدر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ وقد نصت المادة الاولى منه على ما يأتى :

كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه فى الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه الى أقرب نقطة للبوليس فى المدن أو الى العمدة فى القرى

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ فى ظرف ثلاثة أيام فى المدن وثمانية أيام فى القرى ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها الى مائة قرش وبضياع حقه فى المكافأة المنصوص عليها فى المادة الثالثة

فاذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق النش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه للمحكمة على المخالفة — انتهى

ويستفاد من هذا أن مجرد التقاط الشيء لا عقاب عليه ولكن هذا

(١) جaro ٥ فقرة ٢٠٩٢ — شوفو وهبلى ٥ فقرة ١٩٢٣ — بلانش ٥ فقرة ٤٦٦ — جارسون ٤٢٧ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ١٣٨ و ١٤١ و ١٤٣

(٢) دالوز ١٨٨٩ — ١ — ٢٣١

(٣) جaro ٥ فقرة ٢٠٩٢ ص ٣٨٧ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ١٣٩

الالتقاط يحمل الملتقط واجباً قانونياً يلزمه ادائه في ظرف ثلاثة أيام في المدن أو ثمانية في القرى . فان قصر في هذا الواجب عدم ارتكبا لمخالفة وعوقب بالفرامة . هذا اذا لم يكن قد حجزه من أول الامر بنية التملك فان كان ذلك خرج الفعل عن كونه مخالفة ووجب أن ( تقام الدعوى الجنائية المقررة لهذه الحالة ) ولكن ما هي الدعوى الجنائية الواجب اقامتها في هذه الحالة ؟ القانون ضامض في هذه النقطة ولكن محكمة النقض فسرتة بما يأتي ( أن العثور على شيء ضائع وجبسه بنية امتلاكه بطريق الغش يعتبر سرقة بناء على ما اجمعت عليه الاحكام القضائية الصادرة من المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني خاص بذلك فيصح اذن في القطر المصري أيضاً اعتبار هذا الفعل سرقة بناء على الاسباب التي استندت عليها الاحكام الفرنسية المشار اليها وفضلا عن ذلك فانه لوضع حد للزراع في هذه المسئلة قد صدر نص قانوني صريح وهو الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ مؤيداً لهذا المبدأ اذ قضى صراحة بأن حبس الشيء الضائع بنية تملكه بطريق الغش يعاقب عليه كالاستيلاء عليه أو اختلاسه بطريق الغش <sup>(١)</sup> . وكان العمل جارياً على هذا أيضاً من وقت صدور الامر العالي وقبل تفسير محكمة النقض له اتباعاً لرأى الشراح والمحاكم الفرنسية . ولكن هل يشترط في مصر كما اشترط في فرنسا ان تكون نية الامتلاك معاصرة لحجز الشيء ؟ لم يأت الامر العالي برأى جديد في هذه المسئلة بل اكتفى بالاحالة على حكم الاحوال المماثلة ومن المعلوم ان الاحوال المماثلة وهي احوال السرقة يشترط فيها المعاصرة فلا محل اذن للشذوذ عن القواعد العامة . ويظهر ان هذا هو عين ما جرت عليه المحاكم كما يستفاد من حكم لمحكمة نيجم حمادى الجزئية فرقت فيه بين حالة المعاصرة والحالة الاخرى <sup>(٢)</sup>

(١) قض ٢٦ يونيه ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٣٦ )

(٢) جزئية نيجم حمادى ١٣ اكتوبر ١٨٩٨ ( الحقوق ١٣ ص ٣٢٨ )

ويشترط لتطبيق احكام الامر العالى أن يكون الشخص قد عثر على الشيء الضائع بنفسه والتقطه بيده أو كلف آخر بالتقاطه ومناولته اياه . اما اذا كان الذى عثر على الشيء والتقطه شخصاً آخر غير المتهم ثم استلمه المتهم منه ولو بطريق الخطأ أو الغش أو ادعاء الملكية كذباً فلا يعاقب فى هذه الحالة لان التسليم ينشأ الاختلاس هنا كما ينفى فى احوال السرقة المادية <sup>(١)</sup> . لكن يجوز أن يعاقب بالمادة ٢٧٩ الخاصة باخفاء الاشياء المسروقة <sup>(٢)</sup> بشرط أن يكون ملتقط الشيء نفسه مستحق العقاب طبقاً لاحكام السرقة وأن يكون مستلمه قد أخذه وهو عالم بالظروف <sup>(٣)</sup>

(٤) الكسر المفروض — من يعثر على كنز مدفون فى ارض غيره ويستولى عليه أو يحتلسه يعد سارقاً لان الكنز المدفون الذى لا يعلم له صاحب يكون ملكاً لصاحب الارض ( المادة ٥٨ مدنى ) ولا يعد فى هذه الحالة من قبيل الاموال المباعة ولا الاموال المتروكة التى يصح تملكها بوضع اليد . اما اذا لم يكن للارض التى وجدها الكنز مالك فانه يعد فى هذه الحالة من قبيل الاشياء المتروكة ويصبح ملكاً لمن وجده ولا يعد سارقاً اذا استولى عليه

النتيجة الثالثة — ان الشيء المختلس يجب أن يكون ملكاً لغير مختلسه ويترتب على هذا أن المالك لا يمكن أن يعد سارقاً اذا اختلس متاعاً مملوكاً له خاصة ولو اعتقد وقت اختلاسه انه ملك غيره <sup>(٤)</sup> . وقد بينا فيما سبق أن هذه القاعدة مطردة فى القانون المصرى حتى فى الاحوال التى يكون فيها الشيء

(١) جارسون فقرة ٤٣٦

(٢) دالوز ١٨٥٦ — ٢ — ١٥٠

(٣) جارسون فقرة ٤٤٦

(٤) جارسون فقرة ٣١٧

المختلس في حيازة غير مالكة فن اودع متاعه عند غيره ثم اختلسه منه بقصد تحميله مسؤولية ضياعه لا يعد سارقاً . وكذلك يكون الحكم ولو كان الحائز احق بحيازة الشيء من مالكة وقت اختلاسه فن يختلس متاعاً مملوكاً له ممن استأجر ذلك المتاع أو ارتبته أو ممن له حق حبس ذلك المتاع طبقاً للمادة (٦٠٥) مدني لا يعد سارقاً ايضاً . ولا يغير من وصف الفعل أن يكون ذلك الاختلاس قد اصطحب باستعمال القوة أو الاكراه وانما يجوز أن يعاقب المالك على ما وقع منه من اعمال العنف والاعتداء فقط <sup>(١)</sup> . ولم يستثن الشارع المصرى من هذه القاعدة سوى الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع وهي اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً كما قدمنا

وكذلك لا يعد سارقاً من يختلس متاعاً متنازلاً عليه من بين يدي حائزه اثناء قيام الخصومة بشأنه امام القضاء أو قبل ذلك متى ثبت انه هو المالك له حقاً <sup>(٢)</sup>

ولكن هذه القاعدة لا تصدق على الدائن الذى يختلس متاعاً مدينه سداداً لدينه لان حق الدائن قائم في ذمة مدينه وليس له حق عيني على اموال ذلك المدين فلا يباح له أن يستولى على شيء معين منها مقابل دينه فاذا فعل فقد اختلس متاعاً مملوكاً لغيره واذن يعد سارقاً <sup>(٣)</sup>

ولا فرق بين أن يكون الشيء مملوكاً للأفراد أو للحكومة فكما تقع السرقة على املاك الافراد تقع كذلك على املاك الحكومة خاصة كانت أو عامة . فالشوارع العمومية تدخل في املاك الحكومة العامة فاذا انتزع شخص اتربة من شارع عمومي امكن اعتباره سارقاً <sup>(٤)</sup> كذلك الآثار القديمة القائمة على

(١) جارسون فقرة ٣١٨ — انظر مع ذلك نقض ٣ يونيه ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٦)

(٢) جارسون فقرة ٣٢١ — ٣٢٢

(٣) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٩٨ — جارسون فقرة ٣٤١ — جازو ٥ فقرة ٢١٠١ انظر مع ذلك شوفو وهيلي ٥ فقرة ١٩٠٥

(٤) نقض ١٠ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٢)

سطح الارض او المدفونة في باطنها تعد من املاك الحكومة العامة طبقاً للمادة الاولى من القانون نمرة ١٤ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ الخاص بالحفر والآثار فمن اختلس شيئاً منها صح اعتباره سارقاً . اما الاراضى والجبال والصحارى التى ليست مملوكة للأفراد ولم تضع الحكومة يدها عليها أو تستعملها بطريقة ما فتمد خارجة عن املاك الحكومة وتدخل في حكم الاموال المباحة التى يجوز تملكها بوضع اليد ( المادة ٨ و ٥٧ مدنى ) . وقد قام خلاف بشأن المحاجر اى الجهات التى تقطع منها الاحجار أهى مملوكة للحكومة أم تعد من الاموال المباحة وكانت الحكومة تذهب الى انها داخله في املاكها وتقدم من يقطع الاحجار بغير ترخيص منها للمحاكمة باعتباره سارقاً (١) ولكن محكمة النقض قررت انه لا يعتبر سارقاً من اخذ احجاراً من الصحراء من جهة غير داخله في حدود محجر مصرح بأخذ احجار منه لان الصحراء على وجه عام ليست من الاملاك الاميرية العمومية ولا الخصوصية بل هى أرض حرة لا مالك لها (٢) ويستفاد من هذا الحكم أن أخذ الاحجار لا يعد سرقة الا اذا قطعت من محجر مخصص به لشخص آخر (٣)

وقد حكم بأن الزبرجد الموجود في باطن ارض الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن اعتباره مالا مباحاً بل هو ملك للحكومة واذن يعد اختلاسه سرقة (٤)

وقد يقع الاشتباه فيما اذا كان الشيء المختلس مملوكاً لاختلسه أو لمن اختلس منه ويجب الرجوع عندئذ الى أحكام القانون المدنى لمعرفة المالك الحقيقي . ففي حالة البيع مثلاً تتوقف معرفة ما اذا كان المشتري قد تملك الشيء المبيع

(١) انظر مذكرة لجنة المراجعة القضائية الصادرة في ١٢ ابريل ١٨٩٨ (القضاء ٥٠ ص ١٤٢)

(٢) نقض ١٤ ديسمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١٦) انظر أيضاً نقض ١٤ يناير

١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٤٩) و ١٤ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٠)

(٣) قانون حكم محكمة الاسكندرية الصادر في ١٩ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٨٧)

(٤) نقض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ (الاستقلال ٤ ص ١٥)

اليه على ما اذا كان المبيع قيمياً أو مثلياً فاذا كان المبيع قيمياً انتقلت ملكيته الى المشتري بمجرد تمام الصفقة ولو قبل حصول التسليم ودفع الثمن . والاصل ان لا فرق في ذلك بين أن يكون الثمن مشروطاً فيه التعجيل أو التأجيل فاذا اختلس المشتري الشيء المبيع قبل أن يسلمه البائع اياه وقبل دفع الثمن وجب ألا يعد سارقاً لانه أخذ شيئاً مملوكاً له . وتطبيقاً لهذه القاعدة لا يعد سارقاً من يشتري حصاناً في سوق وبعد الاتفاق مع بائعه على الثمن والشروط وقبل الدفع يمتطي الحصان على غرة من البائع ويفر به . أما اذا كان قد فر به على هذه الصورة قبل الاتفاق على الثمن والشروط فلا نزاع في انه يعد سارقاً لبقاء الملكية على ذمة البائع . وأما اذا كان المبيع مثلياً كقطن أو غلال فلا تنتقل ملكيته الى المشتري الا بالتسليم فاذا اختلسه المشتري قبل التسليم عد سارقاً . أما بعد التسليم فلا يصح اعتباره سارقاً ولو لم يدفع الثمن لان المبيع قد دخل في ملكه بالبائع

ولكن الاخذ بهذه القواعد يمرض التاجر لاشد الاخطار ويشل حركة التعامل وقد رأينا عند الكلام على التسليم الاضطرابي أن المحاكم الفرنسية تخطت قواعد القانون المدني في بعض القضايا وحكمت بالعقوبة

ويرى جارسون انه ليس من المنعذر التوفيق بين احكام القانون المدني ومقتضيات المصلحة التجارية فان انتقال الملكية بالبائع فوراً الى المشتري ليس من مستلزمات عقد البيع ومن الجائز الاتفاق على تأجيل نقل الملكية في أحوال كثيرة ويبقى البيع مع ذلك صحيحاً . فلم لا يقال أن في أحوال البيع بثمن معجل يكون بين البائع والمشتري اتفاق ضمني على ألا تنتقل الملكية الى المشتري الا عند دفع الثمن خصوصاً اذا كان البائع يجهل المشتري وليس له به ثقة خاصة تدعوه الى ائتمانه وتهون عليه تملكه المبيع قبل قبض ثمنه . فاذا اخذنا بهذا الرأي سهل تطبيق أحكام السرقة على كل الاحوال التي يفر فيها المشتري بالشيء المبيع قبل الدفع متى كان الثمن مشروطاً فيه التعجيل

صراحة أو ضمناً<sup>(١)</sup>. ولكن اذا سهل القول بعدم انتقال الملكية فهل يصح القول بعدم انتقال الحيازة ؟

ويعد الشخص سارقاً ولو كان يملك بعض الشيء المختلس متى امتدت يده الى حق الغير في ذلك الشيء فالشريك الذي يختلس المال الذي يملكه هو وشركاؤه بطريق الشيوع يعاقب بعقوبة السرقة<sup>(٢)</sup> وكذلك الوارث الذي يختلس شيئاً من أموال التركة المشتركة بينه وبين سائر الورثة يعد سارقاً<sup>(٣)</sup> هذا اذا لم يكن المال المشترك في حيازة الشريك أو الوارث أما اذا كان الوارث أو الشريك موكولاً اليه حفظ مال التركة أو الشركة أو ادارته بالنيابة عن سائر الملاك ثم امتدت يده الى شيء منه فان فعله يعد خيانة أمانة لا سرقة ويعاقب بالمادة ٢٩٦ ع

وعند قيام النزاع بين المتهم والجنى عليه بشأن ملكية المتاع المختلس يجب الفصل في ذلك النزاع تطبيقاً للقواعد المدنية قبل الحكم في الدعوى الجنائية وللقاضى الجنائى أن يفصل في هذا النزاع المدنى بغير حاجة الى احالته على المحكمة المدنية متى كانت قائماً على منقول . أما اذا جر النزاع الى البحث في ملكية عقارية وجب ايقاف الدعوى الجنائية الى أن يفصل في النزاع المدنى من الجهة المختصة<sup>(٤)</sup>

واذا كان من أركان جريمة السرقة أن يكون الشيء المختلس مملوكاً للغير فليس بشرط لتحقيق الجريمة أن يعرف المالك على وجه التعيين<sup>(٥)</sup> . فلا يلزم اذن أن يعلم السارق شخص الجنى عليه بل يكفي أن يعلم أنه يختلس مالا مملوكاً لغيره . كما أن النيابة العمومية غير مكلفة بالبحث عن المالك والدلالة عليه

(١) جارسون فقرة ٣٢٩ — ٣٣٣

(٢) تقض ٢١ يولييه ١٩٠٤ ( المجموعة ٦ عدد ٢ )

(٣) استئناف مصر جنائى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢ ( الحقوق ١٧ ص ٥٨ )

(٤) جارو ٥ فقرة ٢٠٨٠

(٥) بلانش ٥ فقرة ٤٨٤ — جارسون فقرة ٣٨٨

بالتميين ولا يتوقف الحكم في الدعوى على العثور على مالك المتاع المسروق بل يكفي أن يثبت المحكمة بطريقة مقنعة أن الشيء غير مملوك للسارق وأن له مالكا آخر سواء ويجوز الأخذ في ذلك بالقرائن القوية . وقد حكم بأن عدم معرفة مالك الشيء لا يدل على أن المتهم ليس سارقا بل يمكن استنتاج ذلك من حالة المتهم ووقائع الدعوى وسوابقه العديدة في المرفقات <sup>(١)</sup> . لكن يجب الاحتراز في مثل هذه الاحوال عن الأخذ بالريب والشكوك بل يجب قبل الحكم بالادانة أن تقتنع المحكمة بثلاثة أمور (أولها) أن الشيء الذي ضبط مع المتهم غير مملوك له ولا يكفي لاثبات ذلك أن تكون حالة المتهم الظاهرة لا تتناسب مع قيمة الشيء الذي وجد في حيازته فقد لا تدل الظواهر على حقيقة الحال كما أنه لا يجوز الاستدلال على صحة الجريمة بمجزأ المتهم أو امتناعه عن تبين مصدر تملكه للشيء المضبوط بطريقة معقولة أو خلطه في الدفاع عن نفسه أو محاولته اخفاء الحقيقة فان الحيازة قرينة الملك وقد وجد الشيء في حيازة المتهم فيجب ألا يحرم من الاستفادة بهذه القرينة القانونية حتى تتوافر الأدلة على ادعائها <sup>(٢)</sup> . (وثانيها) ان للشيء مالكا غير المتهم لجواز أن يكون الشيء بلا مالك كمال مباح أو مترك <sup>(٣)</sup> . (وثالثها) أن الشيء قد دخل في حيازة المتهم بطريق الاختلاس لجواز أن يكون صاحب الشيء قد ائتمنه عليه أو أن يكون السارق الحقيقي قد سلمه الى المتهم لاختفائه فيكون المتهم في هذه الحالة مخفيا لا سارقا <sup>(٤)</sup>

(١) الاستئناف ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٢٩٣)

(٢) مصر الابتدائية ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٩)

(٣) قارن الاستئناف ١١ مايو سنة ١٨٩٥ (الحاكم ٦ ص ٥٤٦)

(٤) انظر نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٧٣) قارن أيضاً جريدة سواهج

٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ (الحمامة ٣ عدد ١٢٧ ص ١٧٩)

### الركن الرابع — القصد الجنائي

السرقه من الجرائم الممدية ولا بد فيها من توفر القصد الجنائي فيجب اذن أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل وهو عالم انه بذلك يختلس شيئاً منقولاً مملوكاً للغير. ولكن العلم وحده لا يكفي لتوفر القصد الجنائي في السرقه بل يتطلب القانون فوق هذا نية خاصة وهي أن يكون عند المتهم نية تملك الشيء الذي اختلس حيازته وهذا مستفاد من اشتراط الشارع في المادة ٢٦٨ ع حصول الاختلاس بنية الغش ( *fraudulensement* ) ولو أن النص العربي للمادة لم يرد به ما يفيد اشتراط هذه النية ولكن النص الفرنسي صريح في ذلك <sup>(١)</sup>

ويجب أن ينصب القصد الجنائي على كافة الاركان المادية للجريمة فيجب أن يكون المتهم على علم بأنه يرتكب اختلاصاً فاذا وضع شخص في حقيبة آخر متاعاً مملوكاً لثالث بغير علم صاحب الحقيبة ثم أخذ صاحب الحقيبة حقيبته بما فيها فلا يمد مختلساً لذلك المتاع <sup>(٢)</sup>. كذلك يجب أن يعلم المتهم أنه يرتكب ذلك الاختلاس رغم ارادة المالك فاذا أخذ المتهم الشيء بحسن نية معتقداً أنه يفعل ذلك برضا المالك فلا عقاب عليه لانتفاء سوء القصد ولو كان المالك في الواقع غير راض عن ذلك الفعل فاذا كان المالك راضياً بالفعل عن أخذ ذلك الشيء فالبراءة اوجب . لكن ما حكم من يختلس شيئاً وهو يعتقد انه يأخذه على غير ارادة مالكه اذا كان المالك راضياً عن ذلك الاخذ تسامحاً منه أو بدافع حب الخير؟ يرى شوفو وهيلي ان الفعل لا يخرج في هذه الحالة عن وصف السرقه المعاقب عليها لانه استوفى جميع الاركان والشرائط القانونية ولا يمكن أن يتغير ذلك الوصف بطرف خارجي لم يدخل في علم المتهم قط ولا تأثير له على

(١) جازو ٥ مقرة ٢١٠٠ — ٢١٠١ — شوفو وهيلي ٥ مقرة ١٩٠٣

(٢) جارسون مقرة ٢٦٧

قصده الجنائي<sup>(١)</sup>. ولكن هذا الرأي غير صحيح لانه ان صح أن القصد الجنائي متوفر في هذه الحالة ففعل الاختلاس نفسه وهو الركن المادى للجريمة منعدم لان الاختلاس لا يتم الا بأخذ الشيء بغير ارادة المجنى عليه وعلى غير رضاه (راجع تعريف الاختلاس) ورضا المجنى عليه أو عدمه أمر يتعلق بالواقع ولا دخل لنية المتهم فيه ففى حصل الرضا انتفى بمحصوله الاختلاس سواء علم المتهم به أو لم يعلم — انما يجب التمييز بين هذه الحالة وحالة الرضا أو الاجازة التى تقع بعد السرقة اذ من المعلوم أن الرضا اللاحق لا يمحو الجريمة ولا يرفع العقاب

ومما يشبه هذه الحالة مع اختلاف الحكم حالة المالك الذى يمكن المارق من الاختلاس أو يسهله له ليختبر أمانته أو ليقبض عليه متلبساً بالجريمة وقد قالوا بأن العقاب واجب في هذه الحالة لتوفر أركان السرقة وكل ما يمكن أن تتميز به هذه الحالة عن أحوال السرقة العادية هو ان الاختلاس يقع هنا بعلم المجنى عليه وقد رأينا ان علم المجنى عليه لا يؤثر على الاختلاس مادام حاصلًا بغير رضاه ولا نزاع في ان الرضا منعدم في هذه الحالة<sup>(٢)</sup>

كذلك يجب ان يكون المتهم على علم بأنه يختلس شيئاً منقولاً وهذه مسألة قانونية ولا يقبل فيها الاعتذار من الجانى بأنه لم يكن يعلم بأن الشيء منقول ويجب أن يعلم المتهم أنه يختلس شيئاً مملوكاً للغير فن يأخذ شيئاً بحسن نية على اعتقاد انه ملكه لا يعد سارقاً ولو اتضح بعد ذلك أن الشيء ملك غيره وقد قلنا فيما سبق أن الذى يختلس شيئاً متنازلاً عليه لا يعد سارقاً متى ثبت انه هو المالك له حقاً. وقد يصح القول ايضاً بأن البراءة تكون واجبة ولو ثبت ملك الشيء لمخضمه فى النهاية متى تبين أن المختلس كان معتقداً بحسن نية صحة ملكه للشيء الذى اختلسه<sup>(٣)</sup>. ولكن الظاهر أن هذا الحكم لا يصح

(١) شوفو وهيل ٥ فترة ١٩٣٣

(٢) جارسون فترة ٣٠٢ — جارو ٥ فترة ٢١٠٤ هامش ص ٤١٠ نوتة ٧٠

(٣) جارسون فترة ٢٧٦ — شوفو وهيل ٥ فترة ١٩٠٤

الآخذ به على اطلاقة بل يجب التفريق في كل الأحوال بين ما إذا كان مختلس الشيء أو مغتصبه تسرب إلى ذهنه الاعتقاد بصحة ملكه لذلك الشيء عن جهل بحقيقة الواقع أو عن جهل بالقانون فإذا كان الأول فالبراءة واجبة لأن الجهل بالوقائع يصلح عذراً ولا يتنافى مع حسن النية — أما في الحالة الثانية فلا محل للتبرئة لأن اعتقاد الملك المبني على جهل بأحكام القانون لا يصلح عذراً ولا يتفق مع حسن النية . ذلك ما حكمت به محكمة النقض المصرية إذ قالت ( لا يصلح أن يكون الخطأ القانوني بشأن الملكية دافعا للمتهم في سرقة لأن الجهل بالقانون لا يعتبر عذراً مقبولا كما قضت بذلك المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية )<sup>(١)</sup> . على أن هذا المبدأ لا يمكن اتباعه بدقة فقد يكون حكم القانون غامضاً خصوصاً في المسائل الخلافية التي يتوقف ظهور الحق فيها على حكم المحكمة أما في المسائل الواضحة المقررة فلا محل للاعتذار بجهل القانون لتعذر التوفيق بين ادعاء الجهل في هذه الحالة وحسن النية — ويظهر من تصفح أحكام المحاكم الفرنسية أنها تتسامح في تطبيق هذا المبدأ عند الغموض<sup>(٢)</sup> . كذلك القانون الإنجليزي يتسامح في قبول الاعتذار بجهل القانون في أحوال السرقة متى كان صادراً عن إخلاص وحسن نية<sup>(٣)</sup> كذلك لا يعد سارقاً من أخذ شيئاً بحسن نية معتقداً أنه مباح أو متروك لكن متى علم المتهم أن الشيء مملوك للغير فلا يرفع عنه المسؤولية اعتقاده بأنه يسترد ما لا أخذه منه المجنى عليه بطريقة غير مشروعة فالذى يخسر في لعب القمار لا يجوز له أن يسترد ما خسره اختلاصاً أو بطريق القوة<sup>(٤)</sup> ويجب فوق هذا كله أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بنية تملكه وهذه هي النية الخاصة المطلوبة في جريمة السرقة فإذا انعدمت هذه النية فلا سرقة

(١) تقض ٣ يونيو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٦)

(٢) دالوز ١٨٨٢ — ٥ — ٧٧ و ١٨٩٨ — ٢ — ٣٩٧

(٣) كخي ص ٢٠٣ — ٢٠٤

(٤) تقض أول سبتمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ١٤)

فمن يأخذ شيئاً من ماله ولو بغير رضاه لا يعد سارقاً ما دامت نيته لم تجبه الى تملك ذلك الشيء كمن يختلس صورة في غيبة مالكيها ليطلع عليها ويردها الى مكانها فانه لا يعد سارقاً . ومن يختلس من صاحبه متاعاً على سبيل المزاح لا يعد سارقاً بشرط ألا يكون قد استخدم المزاح وسيلة الى الاستيلاء على الشيء وتملكه والا كان سارقاً ووجب عقابه <sup>(١)</sup>

ولا يكفي لتوفر هذه النية الخاصة أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بقصد حرمان صاحبه منه ولو أبدى بل يجب أن يكون قد أخذه بنية تملكه فمن ينزع شيئاً مملوكاً لغيره من مكانه ويعدمه فوراً لا يعد سارقاً وانما يعد مرتكباً لجريمة الاتلاف ( المادة ٣٠٩ وما بعدها والمادة ٣٤٢ ع ) وانما لا يشترط أن تكون نية المختلس الاستفادة والانتفاع بالشيء بل يكفي أن يكون قد اختلسه بنية تملكه والتصرف فيه تصرف المالك فمن يختلس متاعاً مملوكاً لغيره ثم يعدمه بعد حين يعد سارقاً <sup>(٢)</sup>

واختلاس الحيازة الناقصة لا يعد سرقة لأن الحيازة الناقصة لا تكسب المالك وما دامت نية المتهم قاصرة على اختلاس هذه الحيازة فتكون نية التملك منعدمة عنده واذن لا يعاقب بمقوبة السرقة . فالدائن الذي يختلس متاعاً مملوكاً لمدينه بنية حبسه تحت يده تأميناً على دينه لا يعد سارقاً <sup>(٣)</sup> ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بالعقاب في هذه الحالة <sup>(٤)</sup> وهذا الحكم منتقد لمخالفته لقواعد القانون <sup>(٥)</sup> . كذلك لا يعد سارقاً الراهن الذي يختلس متاعه المرهون عند دائئه والمؤجر الذي يختلس العين التي أجرها لأن الاختلاس في الحالتين واقع على الحيازة الناقصة التي انتقلت الى المرتهن أو المستأجر بعقد الرهن أو

(١) جارسون فقرة ٢٨٣

(٢) جارسون فقرة ٢٨٥ — جاردو ٥ مامش ص ٤٠٨ نوتة ٦٦

(٣) جزئية بنى سوييف ١٧ نوفمبر ١٩٢٠ ( المجموعة ٢٣ عدد ٥٧ )

(٤) الباندكت ١٨٥٢ — ١ — ٥١٢

(٥) جارسون فقرة ٢٩٢

الاجارة — ولا يعد سارقاً أيضاً من يخلس دابة أو دراجة ليستعملها في قضاء مصالحه ثم يردّها الى صاحبها لان الاختلاس هنا قاصر على منفعة الشيء واختلاس المنفعة أو الحيازة الناقصة لا يكون السرقة (١)

كذلك لا يعد سارقاً من يتصرف في الشيء تصرف الوكيل بغير اذن صاحبه وقد حكم بأن الشريك الذي يتصرف في العين المشتركة بغير نية الاختلاس لا عقوبة عليه جنائياً اذا اتضح انه انما تصرف بنية سليمة وبقصد محاسبة شريكه على ما يخصه من الثمن ودفعه اليه (٢)

ولا يجوز الخلط بين القصد الجنائي والباعث في جريمة السرقة فالقصد الجنائي ينحصر كما قدمنا في الاختلاس بنية التملك ولا يهم بعد هذا أن يكون الباعث للسارق الانتفاع بما سرق أو نفع الغير به أو التبرع بالشيء المسروق للأعمال الخيرية أو مجرد الانتقام من المجنى عليه . ويدخل في عداد البواعث التي لا محل للاعتبار بها محاولة الدائن تسديد دينه باختلاسه مال المدين وقد قدمنا انه يعد سارقاً في هذه الحالة اذ لا عبرة بالبواعث — ويدخل في عداد البواعث أيضاً السرقة لدفع فائدة الجوع فالجوع لا يبرر السرقة ولا يمنع العقاب (٣) وقد حكم بأنه يعد سارقاً ويأقب بعقوبة السرقة من اختلس اوراقاً من شخص آخر ولو لم يكن غرضه من ذلك سوى التمسك بها لاتقاء مسؤولية جنائية كان معرضاً لها (٤)

ويشترط في النية أن تكون مقارنة للاختلاس وهذا مستفاد من نص القانون في المادة ٢٦٨ ع في قوله (Soustrait frauduleusement) فالاختلاس هو الذي يجب أن يحصل بنية الغش لا حجز الشيء بعد اختلاسه فاذا حصل

(١) جازسون فقرة ٢٩٠

(٢) استئناف الاسكندرية ١٦ ابريل ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٦٦)

(٣) انظر مع ذلك دالوز ١٨٩٩ — ٢ — ٣٢٩

(٤) نقض ٢١ يناير ١٩٢١ (الحاماة ٢ عدد ٣ ص ٤)

الاخذ بغير قصد جنائي ثم تولدت النية السيئة بعد ذلك فلا يعد الفعل سرقة<sup>(١)</sup> فمن اختلس شيئاً من صاحبه على سبيل المزاح ثم خطر له بعد ذلك أن يتملكه لا يعد سارقاً . وكذلك من يأخذ بحسن نية متاعاً لغيره معتقداً انه ملكه ثم يحجزه عن مالكه أو يرفض تسليمه اليه بعد انضاح الخطأ لا يعد سارقاً . وقد سبق تطبيق هذه القاعدة في حالة العثور على شيء ضائع وحجزه بنية تملكه وقد علمنا أنه يشترط للعقاب في هذه الحالة أن يقرن اخذ الشيء بنية حجزه وتملكه فان تولدت النية بعد ذلك فلا عقاب

### المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع

جريمة السرقة من الجرائم الوقتية لانها تتم بمجرد حصول الاختلاس وهو ذلك الفعل المادى الذى به يخرج الشيء من حيازة صاحبه الى حيازة السارق ويترتب على هذا نتیجتان ( الاولى ) أن السارق اذا رد الشيء المسروق الى مكانه بعد تمام الاختلاس لا يعنى من العقاب لان سعى الجاني فى ارجاع الشيء الى أصله أو اصلاح ما أفسده بعد تمام الجريمة لا يعجز الجريمة ولا يرفع العقاب و ( الثانية ) أن الافعال التى يأتيها السارق بعد تمام الاختلاس من نقل للشيء المختلس أو استمرار حيازته أو التصرف فيه لا تعتبر سرقات متجددة وانما هى ذبول للسرقة الحاصلة ابتداء لا يعاقب عليها المتهم عقاباً جديداً ولا تتخذ مبدءاً لاحتساب المدة المسقطه للجريمة<sup>(٢)</sup>

ولكن متى يمكن القول بان الاختلاس قد تم وكيف يفرق بينه وبين الشروع ؟ يجب أن نبدأ أولاً بالرأى المتطرف القائل بأن السرقة لا تتم الا بنقل الشيء الى المكان الذى أراد السارق ايداعه به . كما أنه لا محل للأخذ بالرأى القاصر الذى يرى أن السرقة تتم بمجرد رفع الشيء من مكانه . أما الرأى الصحيح الذى يجب التعويل عليه فهو الذى سبق لنا ذكره عند الكلام على

(١) جارو ٥ قرة ٢١٠٢ — شوفو وهبلى ٥ قرة ١٩٠٨ — جارسون قرة ٣٠٥

(٢) جارو ٥ قرة ٢٠٩٦

الاختلاس وهو أن الجريمة لا تتم الا بالاستيلاء على الشيء استيلاء يجعله في قبضة السارق ومكنته بحيث يصبح أن يقال عندئذ ان الشيء قد خرج من حيازة صاحبه الى حيازة الجاني . فجرد نقل الشيء من مكانه لا يكفي لتام الجريمة اذا لم يكن قد دخل في حيازة السارق كما أنه لا يشترط من الجهة الاخرى لتام الجريمة أن يفر السارق بما سرق أو أن يودعه في المكان الذي أعد له

غير أن هذا الرأي على رغم صحته وانطباقه تمام الانطباق على تعريف الاختلاس قد جر الى صعوبة عند تطبيقه على حكم المادة ٢٧١ ع التي تنص على حالة السرقة باكره لان شرط انطباق هذه المادة أن يكون الاكراه مقارنا لفعل الاختلاس . وقد اضطرت محكمة النقض الفرنسية ازاء ذلك الى أن تخرج من حكم المادة حالة السرقة التي يقع فيها الاعتداء أو الاكراه من السارق عقب خروجه من المنزل الذي ارتكب فيه السرقة<sup>(١)</sup> . فكان هذا الحكم داعياً الى ذهاب الاستاذ جaro الى القول بان الاختلاس لا يتم الا بخروج اللص من المكان الذي سرق منه لان الشيء لا يخرج من حيازة صاحبه خروجا تاما اذا كان السارق لا يزال باقياً ومعه الشيء المسروق داخل المنزل . وينبى على ذلك أن كل فعل سابق على هذه اللحظة يعد شروعا فقط ولا عقاب عليه اذا عدل عنه المتهم باختباره<sup>(٢)</sup> . وهذا الرأي لا شك منتقد اذ لا علاقة مطلقاً بين بقاء السارق داخل المنزل أو خروجه منه وبين تمام السرقة أو عدم تمامها فقد تتم السرقة بغير أن يخرج الجاني من المكان الذي وقعت فيه كما لو سرق خادم أو ضيف في منزل متاعا لصاحب المنزل ووضعه في غرفته الخاصة أو حقيبته فلا ريب أنه يعد مرتكباً لسرقة تامة رغم استمرار بقاءه بالمنزل . ومع ذلك فقد أخذت محكمة طهطا الجزئية برأى جaro في حكم لها قررت فيه أنه لا تتم جريمة السرقة الا بنقل مال الغير نقلا تاما فن يهاجاً في موضع ومعه الشيء

(١) دالوز ١٨٨٤ — ١ — ٤٣٠

(٢) جaro ٥ قرة ٢٠٩٦ ص ٣٩٨ — ٣٩٩

الذى سرقة منه لا يعاقب الا على الشروع فى السرقة (١)

أما الشروع فيدخل فيه كل بدء فى تنفيذ فعل الاختلاس اذا وقف دون حد التمام فن ذلك وضع المتهم يده على الشيء الذى يريد سرقة اذا لم يمكن من أخذه ونقل الشيء من محل الى آخر داخل المكان . ولكن الشروع لا يقتصر على أحوال البدء فى الاختلاس فقط بل يدخل فيه الأفعال السابقة على الاختلاس متى كان لها بالاختلاس صلة مباشرة ككسر الخزائن والدواليب (٢)

أما الكسر الخارجى ككسر الابواب والاسوار فلا يعد شروعا فى سرقة الا اذا ثبت أن قصد المتهم كان موجهاً الى ارتكاب هذه الجريمة بالتحسين . وكذلك حكم التسور (٣)

المبحث الثالث — فى حالة الإعفاء المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ ع

نصت المادة ٢٦٩ ع على أنه لا يحكم بمقوبة ما على من يرتكب سرقة اضراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه

وهذه المادة مقتبسة من المادة ٣٨٠ ع فرنسى التى يرجع أصلها الى القانون الرومانى وقد كان حكمها مفهوماً فى عهد ذلك القانون اذ كان لافراد الاسرة الواحدة حق شائع فى أموال الاسرة أما الآن وقد زال أثر الشيوعية العائلية فلا يفهم لتشريع هذه المادة حكمة ظاهرة الا أن يكون الشارع قد اراد التستر على اسرار العائلات حفظاً لسمعتها وكرامتها وصوناً للعلاقات الودية بين افرادها (٤) . وربما كان الاولى مراعاة لقصد الشارع ومحافظة على مصالح ذوى الشأن أن يعلق العقاب فى هذه الاحوال على طلب المجنى عليه وشكواه ان

(١) جزية طهطا ٥ يناير ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ١٠١) انظر ايضا نقض ١٢

فبراير ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٣٥٢)

(٢) استئناف اسيوط ١٢ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٦٥)

(٣) جازو ٥ قرة ٢٠٩٧

(٤) جازو ٥ قرة ٢١٠٦ — بلانز ٥ قرة ٤٩٠

رأى مصلحة في ذلك <sup>(١)</sup>. أما النص على عدم العقاب إطلاقاً فقد يجري ذوى النفوس الدينية على العيب بأموال اهليهم وذويهم ويضر بمصالح المجنى عليهم ويحرمهم من حماية القانون

وقد اختلف في وصف هذا الاعفاء فمن قائل انه يدخل في أحوال الاباحة التي تمحو الجريمة وترفع العقاب معاً. ولكن هذا الرأي لا يتفق مع نص المادة ٢٦٩ ع لانه يفيد صراحة أن الجريمة تعتبر قائمة بدليل قول الشارع (من يرتكب سرقة) وانما يعني المرتكب من العقاب فقط. ومن قائل ان هذه الحالة تدخل في عداد الاعذار الممنوعة من العقاب ولكن يرد على هذا بأن الاعذار لا تمنع من رفع الدعوى العمومية وانما يكون للمحكمة التي ترفع اليها الدعوى أن تعتبر المتهم معذوراً وتحكم ببراءته ولكن هذا لا يتفق مع غرض الشارع من وضع المادة ٢٦٩ لان رفع الدعوى العمومية كاف لافتياح سر العائلة ولو حكم بعد ذلك بالبراءة. لذلك كان الممول عليه أن المادة ٢٦٩ تنص على حالة من أحوال عدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها اصلاً (exception péremptoire) فيجب على النيابة متى تحققت من توفر شروط المادة ٢٦٩ ع أن تحفظ الدعوى فاذا رفعتها خطأ وجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى العمومية بدون أن تنظر الى الموضوع <sup>(٢)</sup>

وقد اختلف فيما اذا كانت السرفة التي تنطبق على حكم المادة ٢٦٩ ع تصلح ظرفاً مشدداً لجريمة القتل طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع فذهبت المحاكم الفرنسية الى جواز ذلك <sup>(٣)</sup> وذهب الشراح الى عكس هذا الرأي <sup>(٤)</sup> ماعدا جارسون <sup>(٥)</sup>

(١) جاردو ٥ فقرة ٢١١٥

(٢) جاردو ٥ فقرة ٢١٠٨ — جارسون مادة ٣٨٠ فقرة ٤ — بلانز ٥ فقرة ٤٩٠

(٣) دالوز تحت عنوان جنابات ضد الاشخاص فقرة ٣٤ — ملحق دالوز تحت العنوان

المذكور فقرة ١٩

(٤) جاردو ٤ فقرة ١٦٤٩ — شوفو وهيلي ٥ فقرة ١٩٣٧ — بلانز ٤ فقرة ٥٣٦

(٥) جارسون مادة ٣٨٠ فقرة ٨

فأنه يؤيد رأى المحاكم . والظاهر أن رأى الذى ذهب اليه الشراح الآخرون أوجه لأن الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢٦٩ مطلق ويجب العمل به فى كل الاحوال والتشديد المنصوص عليه فى المادة ١٩٨ فقرة ثانية يفيد أن جريمة السرقة داخلية فى حساب تقدير العقوبة فمن التناقض الجمع بين الفكرتين

الاستثنائى الذى ينطبق عليهم حكم المادة ٢٦٩ — يعنى من العقاب بمقتضى المادة ٢٦٩ ع الزوج اذا سرق من زوجته والعكس والظاهر أن هذا الحكم يسرى ولو وقعت السرقة خلال عدة طلاق رجعى لبقاء الزوجية حكماً (١)

ويعنى من العقاب ايضاً الفرع اذا سرق من أحد أصوله كذلك يعنى الاصل اذا سرق من احد فروعه — وبما أن حكم المادة ٢٦٩ وارد على سبيل الاستثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع فى تطبيقه او تفسيره فلا يجوز اذن تطبيقه على من يسرق ملك ابن زوجته من غيره اضراً به (٢) . كذلك لا يصح الاخذ فى هذا الباب بالقياس فلا يدخل فى حكم المادة ٢٦٩ ما يقع من السرقات بين الاخوة او بين العم وابن اخيه او الخال وابن اخته الخ

ويسرى حكم المادة ولو اكتسب السارق الصفة التى تعفيه من العقاب بعد السرقة وقبل الحكم عليه فالشخص الذى يسرق من مخطوبته متاعاً يعنى من العقاب اذا تزوجها قبل رفع الدعوى العمومية عليه (٣)

الجرائم التى تنطبق فيها المادة ٢٦٩ — هذه المادة واردة فى اول باب السرقة ومنصوص فيها على حالة السرقة بالذات فهى تطبق على جميع جرائم السرقة سواء كانت بسيطة أو مقترنة بظروف مشددة . لكن يجوز أن يعاقب

(١) انظر بهذا المعنى جزئية الاقصر ٧ نوفمبر ١٩٢٢ ( المحاماة ٣ عدد ٤٢٣ ص ٥٢٠ )

(٢) نقض ٨ فبراير ١٨٩٦ ( القضاء ٣ ص ١٨٣ )

(٣) دالوز ١٨٨٦ — ٢ — ٩٧ انظر بعكس ذلك سبرى ١٨٦٧ — ٢ — ٧٠

الجاني على الظرف المشدد اذا تكونت منه جريمة مستقلة كما كراه ترك اثر جروح أو ككسر باب أو سور الى غير ذلك مما يدخل في جرائم الاتلاف <sup>(١)</sup> ولكن باب السرقة غير قاصر على جرائم السرقة بل ورد به جرائم أخرى كالاعتصاب ( المادة ٢٨٢ و ٢٨٣ ) وكاختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً ( المادة ٢٨٥ ) فهل تطبق المادة ٢٦٩ في هذه الاحوال أيضاً ؟ ذلك ما ذهبت اليه المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بجريمة الاعتصاب <sup>(٢)</sup> أما فيما يتعلق بالجريمة الواردة في المادة ٢٨٥ فقد عني الشارع المصرى بالنص صراحة في تلك المادة على انه لا تسرى عليها أحكام الاعفاء الواردة بالمادة ٢٦٩

وهل تطبق أحكام المادة ٢٦٩ على جرائم النصب وخيانة الامانة ؟ ذلك ما ذهبت اليه المحاكم الفرنسية والشرائح <sup>(٣)</sup> - وحجتهم في ذلك أن السرقة والنصب وخيانة الامانة جرائم متاثلة من حيث وقوعها جميعاً على الاموال فما يجوز على السرقة يجوز على غيرها لان حكمة الاعفاء واحدة في كل الاحوال أما في مصر فالمحاكم على خلاف في ذلك فقد حكمت محكمة مصر بأن الاعفاء من العقوبة الذي نصت عليه المادة ٢٦٩ ع في حالة السرقة بين الازواج وبين الاصول والفروع لا يسرى في حالة خيانة الامانة أو النصب <sup>(٤)</sup> ولكن محكمة النقض أخذت برأى الشرائح والمحاكم الفرنسية <sup>(٥)</sup> . والذي أراه هو وجوب قصر المادة ٢٦٩ على السرقة فقط لاسباب ( منها ) أن المادة ٢٦٩ لم

(١) دالوز ١٨٦٠ - ٢ - ٩٦

(٢) سبى ١٨٤٠ - ١ - ٦٥١ و ١٨٦٧ - ١ - ٤٦

(٣) دالوز ١٨٦٦ - ١ - ٣٥٦ - الباندك ١٨٥١ - ٢ - ٢٣٣ -

جارو ٥ فقرة ٢١١٠ - بلانش ٥ فقرة ٤٩٤

(٤) استئناف مصر ٢ ابريل ١٩١٨ ( المجموعة ١٩ عدد ٨١ )

(٥) نقض ١٥ مارس ١٩١٩ ( المجموعة ٢٠ عدد ٦٢ ) وأول ابريل ١٩١٦ ( المجموعة

١٧ عدد ٧٤ )

تعرض الا لذكر السرقة ( vol ) وليس في نصها ما يفيد امكان تطبيقها على غير ذلك ( ومنها ) أن حكم المادة ٢٦٩ ع وارد على سبيل الاستثناء من الاحكام العامة ومن المعلوم أن الاستثناء لا يقاس عليه ( ومنها ) أن في تطبيق المادة ٢٦٩ حرمانا للمجنى عليهم من حماية القانون وليس ذلك بالشئ المرغوب فيه فلا يصح اذن توسيع دائرة هذا الحرمان والخروج به عن الحدود التي رسمها القانون

وشرط الاعفاء في الاحوال السابق بيانها أن يكون الشئ المسروق ملكا خاصا للشخص الذي تربطه بالسارق رابطة الزوجية أو القرابة وأن لا تلحق السرقة ضررا بحقوق الغير أما اذا ترتب على السرقة مساس بحقوق الغير فالعقاب واجب فاذا سرق ولد من والده مالا ليس لأبيه فيه سوى حق الملكية المشتركة مع الغير وجب عقابه <sup>(١)</sup> الا اذا جهل السارق هذه الشركة واعتقد بحسن نية أن المال مملوك لأبيه وحده فلا محل للعقاب لا تنفاء سوء القصد من جهة الشريك الآخر . كذلك لا يكون للاعفاء محل اذا كان الشئ المسروق قد تعلق به حق للغير كما لو كان مرهونا أو محجوزا عليه <sup>(٢)</sup>

احوال الاشتراك - الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ شخصي فلا يسرى الاعلى من توفرت فيه شروط المادة سواء كان فاعلا أصليا أو شريكا فاذا ارتكب الجريمة ومعه شخص آخر كفاعلين أصليين أو كان هو شريكا لفاعل أصلي آخر فلا يستفيد الفاعل الآخر من الاعفاء . وكذلك لا يستفيد من الاعفاء الاشخاص الذين يرتكبون معه الجريمة بصفتهم شركاء ( انظر المادة ٤٢ عقوبات ) <sup>(٣)</sup>

ومن النتائج المترتبة على اعتبار الاعفاء شخصياً أن الشخص الذي يخفى

(١) تقض ١٥ ابريل ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٩٨ )

(٢) جازو ٥ فقرة ٢١١١

(٣) جازو ٥ فقرة ٢١١٤

متاعا سرقه آخر ممن ينطبق عليهم حكم المادة ٢٦٩ مع علمه بسرقة يعاقب  
بالمادة ٢٧٩

### المبحث الرابع - في عقاب السرقة

السرقة إما أن تكون بسيطة وإما أن تكون مقترنة بظروف مشددة  
وقد نص القانون في المادة ٢٧٥ عقوبات على حكم السرقة البسيطة وهي التي  
توفرت فيها الأركان السابق بيانها دون أن تقترن بظرف من الظروف الواردة  
بالمواد ٢٧٠ - ٢٧٤ ع وجعل عقابها الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين  
الحالة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ ع - وقد اردف الشارع  
المادة ٢٧٥ ع بالنص في المادة ٢٧٦ على حالة خاصة لاحظ فيها تخفيف  
العقاب وهي حالة ما اذا كان المسروق غلالا او محصولات اخرى لم تكن  
منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا  
فأجاز للقاضي عندئذ ابدال عقوبة الحبس بغرامة لا تتجاوز جنيتين مصريين  
فلا بد لتطبيق المادة ٢٧٦ من توفر الشروط الواردة بها وهي (أولا) أن  
يكون المسروق غلالا أو محصولات اخرى لم تكن منفصلة عن الارض وقت  
السرقة أما اذا سرق الغلال أو المحاصيل بعد فصلها من الأرض ووضعها في  
الاجران أو المخازن مثلا فلا تطبق المادة (ثانيا) ألا تزيد قيمة المسروق على  
خمسة وعشرين قرشا مصريا وهذه هي علة تخفيف العقوبة فان زهادة قيمة  
الشيء المسروق ووجود المحاصيل معرضة للانظار وفي متناول كل من يمر  
بجوارها وتسامح المزارعين عادة في أحوال السرقات التافهة التي تقع على  
محصولاتهم كل ذلك مما يلطف من جرم السارق ويدعو الى تخفيف العقاب  
(ثالثا) أن تكون السرقة من السرقات البسيطة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ ع  
أو على الأكثر من نوع السرقات الوارد حكمها في المادة ٢٧٤ ع وهذا مستفاد

من قول الشارع في المادة ٢٧٦ ع (ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين الخ) فيجوز تطبيق المادة ٢٧١ ع ولو وقعت السرقة ليلاً أو من شخصين فأكثر الخ أما اذا اقترنت السرقة بظروف أشد من ذلك فلا محل لتطبيق هذه المادة

فاذا توفرت هذه الشروط جاز للقاضي ابدال الحبس بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش . ويلاحظ أن هذا الابدال اختياري ومترك أمره للقاضي بحسب الاحوال فيجوز له اذن أن يحكم بالحبس المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ ع اذا رأى أن ظروف القضية لا تستدعي التخفيف .

ولا تذكر المادة ٢٧٦ في الحكم الا حيث يرى القاضي محالاً استعمال الحق المخول فيها وهو ابدال الحبس بالغرامة فان لم ير محالاً لذلك اقتصر على ذكر المادة ٢٧٥ أو ٢٧٤ فاذا اخذ بالمادة ٢٧٦ فلا بد من ذكرها مقترنة باحدى المادتين المذكورتين التي تكون منطبقة على الواقعة بحسب الاصل

مراقبة البوليس — نصت المادة ٢٧٧ ع على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجهلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر — ويستفاد من هذا النص أن الحكم بالمراقبة جوازي والرأي فيه مترك للقاضي وله الا يحكم به فاذا حكم فلا يجوز أن تزيد مدة المراقبة عن سنتين أو أن تقل عن سنة . وعلى كل حال فلا يمكن الحكم بالمراقبة الا عند توفر شرطين ( الاول ) أن يكون المحكوم عليه لسرقة طائداً طبقاً لاحكام المادة ٤٨ عقوبات و ( الثاني ) أن يكون القاضي قد حكم عليه بالحبس فاذا كان الحكم صادراً بغرامة طبقاً للمادة ٢٧٦ ع فلا يجوز الحكم بالمراقبة عندئذ . لكن لا يشترط أن يكون المتهم قد ارتكب سرقة تامة بل يكفي أن يكون قد حكم عليه بالحبس لشروع في سرقة

عقاب الشروع — يعاقب على الشروع في السرقات المحدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الاقصى المقرر في القانون للجريمة

لوتمت فعلا أو بغرامة لاتزيد على عشرين جنيتها ( المادة ٢٧٨ ع ) والسرقا  
المعدودة من الجنح هى المنصوص عليها فى المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ ع . ولم  
يكن فى الامكان المعاقبة على الشروع فيها لولا هذا النص الخاص عملا بالمبادئ  
العامة

### المبحث الخامس — فى السرقة المقرنة بظروف مشددة

قد تقتزن السرقة بظروف تقتضى تشديد العقاب وقد بين الشارع هذه  
الظروف فى المواد ٢٧٠ الى ٢٧٤ . ويلاحظ أن هذه الظروف هى امور زائدة  
على أركان الجريمة التى يجب أن تتوفر فى كل الاحوال سواء كانت السرقة  
بسيطة أو مقرنة بظروف مشددة

والتشديد المنصوص عليه فى المواد ٢٧٠ — ٢٧٤ يرجع الى أحد ظروف

خمسة

( أولها ) الزمان أو الوقت الذى ارتكبت فيه السرقة فالتشديد واجب

حيث ترتكب السرقة ليلا ٢٧٠ ع / ٢٧٢ ع / ٢٧٤ ع / ٢٧٥ ع / ٢٧٦ ع

( وثانيها ) المكان الذى وقعت فيه السرقة فتشدد العقوبة اذا ارتكبت

السرقة فى مكان مسكون أو معد للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى أحد المحلات  
المعدة للعبادة أو فى مكان مسور أو فى طريق ضيق

( وثالثها ) تعدد المرتكبين فتشدد العقوبة اذا حصلت السرقة من شخصين

فاكثر ٢٧٠ ع / ٢٧٢ ع / ٢٧٤ ع / ٢٧٥ ع / ٢٧٦ ع

( ورابعها ) الوسائل التى استخدمت فى ارتكاب السرقة فتشدد العقوبة

اذا ارتكبت السرقة باكره أو بالتهديد باستعمال الاسلحة أو اذا كان الجانى

حاملا سلاحا أو اذا استعان على السرقة بالكسر أو التسور أو باستعمال مفاتيح

مصطنعة أو بالتزنى بأزياء كاذبة أو بإبراز أمر مزور مدعى صدوره من

الحكومة

( وخامسها ) صفة الجانى فيشدد العقاب اذا كان السارق خادما بالاجرة

أو مستخدماً أو صانعاً أو صيباً في مصنع أو كان محترفاً نقل الأشياء أو مكلفاً بنقلها

وهذه الظروف المشددة قد توجد منفردة أو مجتمعة ومقدار التشديد في العقاب يتبع عادة مقدار تعدد هذه الظروف إلا أنها تتفاوت في الشدة والاثـر المترتب عليها وقد يكفي ظرف واحد لتشديد العقوبة تشديداً صارماً كالأكراه (المادة ٢٧١)

وقد تشدد العقوبة لتوفر ظرف أو أكثر من هذه الظروف مع بقاء السرقة جنحة كالأحوال الواردة في المادة ٢٧٤ ع وقد تتحول السرقة إلى جناية بسبب اقترانها بظروف مشددة كما في المواد ٢٧٠ — ٢٧٣

### ﴿ النوع الأول من الظروف المشددة ﴾

#### ( الزمان )

جعل الشارع الليل ظرفاً مشدداً لأنه يجعل السرقة أشد خطراً ويسهل ارتكابها لوقوعها تحت ستر الظلام خلال هجوع المجنى عليهم . وقد اعتبر ظرفاً مشدداً على انفراده في المادة ٢٧٤ فقرة ٤ ويبقى منه الفعل جنحة ولكنه بانضمامه إلى ظروف أخرى يجعل السرقة جناية (المواد ٢٧٠ و ٢٧٢ و ٢٧٣/٣) وقد اختلف في تحديد الوقت الذي يعتبر ليلاً في عرف القانون ولم يرد عن ذلك نص صريح فذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن الليل هو الفترة التي بين غروب الشمس وشروقها <sup>(١)</sup> وشايهما في ذلك جازو <sup>(٢)</sup> وبهذا أخذت لجنة المراقبة القضائية في مصر <sup>(٣)</sup> . وذهبت محاكم أخرى في فرنسا إلى أن الليل هو الفترة التي يخيم فيها الظلام ويستمد الحلك ولا يكون ذلك إلا من بعد زوال

(١) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٤٦٦

(٢) جازو ٥ فقرة ٢١٦٠

(٣) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية مرة ٤٦٨

الفسق الى مطلع الفجر<sup>(١)</sup> وهذا ما يراه اكثر الشراح<sup>(٢)</sup> وبه أخذت محكمة  
دشنا الجزئية في حكم لها قررت فيه أن الليل الوارد ذكره في المادة ٢٧٤ من  
قانون العقوبات لا يراد به الا الليل التام فلا تعد السرقة التي تقع في الفجر  
حاصلة ليلا<sup>(٣)</sup>، على انه ازاء صمت القانون يجب أن يترك للمحاكم حرية تقدير  
الوقت الذي وقعت فيه الجريمة والبت فيما اذا كانت تعتبر حاصلة ليلا أو نهاراً  
وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن ظرف وقوع الجريمة ليلا يعد من  
المسائل المتعلقة بالموضوع التي تفصل فيها نهائياً محكمة الموضوع خصوصاً وأنه  
لا يوجد تعريف قانوني لليل<sup>(٤)</sup>

### ﴿ النوع الثاني من الظروف المشددة ﴾

#### ( المكان )

(١) الطريق العمومي — هذا الظرف لا ينفرد وحده بالتشديد ولم  
ينص عليه القانون منفرداً وإنما نص عليه مقترناً بظروف أخرى وكلها واردة  
بالمادة ٢٧٢ ع . ومن الاطلاع على الاحوال الواردة بهذه المادة يعلم أن هذه  
التشديد فيها هو ما يصاحب السرقة المرتكبة في الطريق العام من وسائل  
الاكراه وما الطريق العام في هذه الاحوال كلها الا ظرف مسهل لارتكاب  
السرقة لان الطرق العمومية بطبيعتها بعيدة عن مناطق العمران فلا يحد قطاع  
الطريق صعوبة في تنفيذ ما ربههم بينما يكون المخفى عليهم عاجزين عن طلب  
الغوث والمعونة

(١) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٤٦٩

(٢) بلانش ٥ فقرة ٥٠٩ — شوفو وهيلي ٥ فقرة ٢٠٢٠

(٣) جزئية دشنا ١٧ يولي ١٩٠٤ (المجموعة ٧ عدد ٣١) فارن الاستئناف ٣٠ نوفمبر

١٩٠٤ ( المجموعة ٦ عدد ٨٩ )

(٤) قض ٢٢ يناير ١٩١٠ ( المجموعة ١١ عدد ٤٣ ) و ٢٦ يولي ١٩١٥ (الشرائح

٢ ص ٣٠٤) فارن دالوز ١٨٧٤ — ١ — ٣٢٨

والاحوال التى نصت عليها المادة ٢٧٢ ع هي :  
أولاً — أن تحصل السرقة فى الطريق العام من شخصين فأكثر يكون  
احدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً  
ثانياً — أن تحصل السرقة فى الطريق العام من شخصين فأكثر بطريق  
الأكراه

ثالثاً — أن تحصل السرقة فى الطريق العام ولو من شخص واحد حامل  
سلاحاً ويكون ذلك ليلاً أو يكون باكراه أو تهديد باستعمال السلاح  
وتكون السرقة فى كل هذه الاحوال جنائية عقابها الاشغال الشاقة المؤبدة  
(المادة ٢٧٢ ع)

والطريق العام فى حكم المادة ٢٧٢ ع هو كل طريق يباح للجمهور المرور  
به فى كل وقت وبغير قيد سواء كانت أرضه داخله فى ملك الحكومة أو  
الأفراد <sup>(١)</sup> فيدخل فى ذلك السكك الحديدية والجسور وكافة الطرق التى تصل  
المدن أو البلاد بعضها ببعض كالطريق الذى بين القاهرة والاسكندرية والذى  
بين القاهرة وحلوان الخ ولكن لا يدخل فى ذلك الطرق والشوارع والميادين  
الموجودة بداخل المدن أو البلاد أو القرى لأن علة التشديد وهى انقطاع  
السبيل منعقدة فى هذه الاحوال فالسرقات التى ترتكب فى هذه الاماكن تقع  
وسط العمران حيث تسهل الاستغاثة برجال الحفظ أو بسكان الجهة <sup>(٢)</sup>. كذلك  
لا يدخل فى حكم الطرق العمومية والأنهار والترع ولا السكك الحديدية فيما يتعلق  
بالسرقات التى ترتكب فى القطارات فلا يمكن فى هذه الاحوال تطبيق المادة  
٢٧٢ ولو توفرت الشروط الأخرى الواردة بها <sup>(٣)</sup> وتعلل ذلك لدى القائلين  
بهذا رأى ان الأنهار والترع لا تدخل فى مفهوم لفظ طريق عام

(١) جaro ٥ فقرة ٢١٧٠ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٣٧٨

(٢) جارسون مواد ٣٨١ — ٣٨٦ فقرة ٤٦ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٣٨٢

(٣) جaro ٥ فقرة ٢١٧١ — بلاش ٥ فقرة ٥٣٣

(chemin public) . وقد يكون هذا صحيحاً اذا قصرنا اللفظ على معناه الحرفي ولكن علة التشديد في حالة الطرق العمومية العادية موجودة أيضاً فيما يتعلق بالسرقات التي ترتكب في الجهات المنقطعة من الانهار والترغ . غير اني لم اجد في كتب الشراح الفرنسيين ولا في احكام المحاكم الفرنسية ما يساعد على تعميم الحكم <sup>(١)</sup> وقد حكم في مصر بأن البحر أيضاً لا يمد طريقاً عاماً في حكم المادة ٢٧٢ عقوبات <sup>(٢)</sup>

ومما تجب ملاحظته أن المادة ٢٧٢ ع لا تنطبق الا حيث ترتكب السرقة على شخص مار بالطريق العام أو على ما يتبعه من المتاع المنقول في الطريق العام فيدخل في حكم المادة المذكورة سرقة المال الذي في جيب الشخص أو المتاع الذي يحملة أو الامتعة أو البضائع التي في عربته أو سيارته أو في العربات التي تتبعه وكذا سرقة البضائع التي تكون محملة على عربات النقل ولو لم يكن اصحابها معها . ولكن لا يدخل في حكم المادة ٢٧٢ سرقة الامتعة التي تكون ملقاة في الطريق العام ولا الدواب أو البهائم السائمة فيه والتي ليست في حراسة انسان <sup>(٣)</sup>

(٢) المنزل المسكونه — ورد ذكر السرقات التي تقع في منزل مسكون وجعل ذلك ظرفاً مشدداً للسرقة في موضعين من القانون (أولهما) في المادة ٢٧٠ حيث تصبح السرقة جنائية بانضمام هذا الطرف الى الظروف الاخرى الواردة بتلك المادة ويعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة (وثانيهما) في المادة ٢٧٤ ع حيث جعلت صفة المكان وحدها ظرفاً مشدداً قائماً بذاته ولكن السرقة تبقى معه جنحة مع تشديد العقاب فقط

وحكمة اعتبار صفة المكان في هذه الحالة ظرفاً مشدداً ان في العرقة من

(١) انظر مع ذلك المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات الالمانى وفون ليست ج ٢ ص ٢٢١

(٢) جنايات التصورة ٢٣ ابريل ١٨٩٥ (الحقوق ١٠ ص ١٤٥)

(٣) جازو ٥ فقرة ٢١٧٢ — بلانشى ٥ فقرة ٤٧٠

المنازل المسكونة انتهاكا لحرمة المساكن وانزاعا للطمأنينة التي يجب أن يتمتع بها الناس في منازلهم

وقد نصت المادة ٢٧٠ على هذا الظرف في الفقرة الرابعة بقولها: أن يكون السارقون قد دخلوا داراً ( maison ) أو منزلاً ( appartement ) أو أودة chambre أو ملحقاتها dépendance مسكونة أو معدة للسكنى habitées ou servant à l'habitation بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه . . . الخ . أما المادة ٢٧٤ فقد نصت على ذلك في الفقرة الاولى منها بقولها: على السرقات التي تحصل في مكان مسكون lieu habité أو معد للسكنى destiné à l'habitation أو في ملحقاته

وبمقارنة النصين يتضح أن بينهما ثلاثة فروق

(الاول) أن المادة ٢٧٤ نصت على المساكن المسكون اجمالاً اما المادة ٢٧٠ فعددت الاماكن المسكونة بقولها (دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة) ونص المادة ٢٧٤ أوسع نطاقاً لانه يشمل عدداً ذكر في المادة ٢٧٠ كل مكان آخر مسكون او معد للسكنى فيدخل في ذلك الذهبية المسكونة وكل سفينة اخرى يكون بها معدات السكن <sup>(١)</sup> وكذا الخيام المضروبة والاكشاك المتنقلة الخ ولكن المتفق عليه أن نص المادة ٢٧٠ غير وارد على سبيل الحصر بل يدخل فيه كل ما يدخل في المادة ٢٧٤ من انواع الاماكن المسكونة <sup>(٢)</sup>

( الثاني ) أن المادة ٢٧٠ تقتضي أن يكون دخول المنزل المسكون للسرقة قد حصل بواسطة كسر أو تسور الخ أى بطريقة غير مشروعة أما في المادة ٢٧٤ فلا يشترط ذلك بل يجوز أن يكون السارق قد دخله بطريقة مشروعة أو باذن صاحب المنزل ثم مرق بعد ذلك بل يصح أن يكون السارق مقيماً بالمنزل كخادم أو ضيف . وإنما يشترط الا يكون السارق هو صاحب المنزل

(١) قارن الاستئناف ١٦ مارس ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ١٩٩ )

(٢) جرانمولان ج ٢ فقرة ١٧٣٨ — قارن جارسون مواد ٣٨١ — ٣٨٦ فقرة ٦٠

فاذا سرق صاحب المنزل من ضيفه مثلاً فلا يعد مرتكباً لسرقة مقترنة بطرف مشدد بل يكون فعله سرقة بسيطة منطبقة على المادة ٢٧٥ ع لأن حكمة التشديد تنعدم في هذه الحالة (١)

( الثالث ) أنه وإن اتحد النص العربي للمادتين فيما يتعلق بالمكان ( المعد للسكنى ) إلا أن النص الفرنسى للمادة ٢٧٠ ع قد عبر عن ذلك بقوله servant à l'habitation خلافاً لنص المادة ٢٧٤ الذى يعبر عن ذلك بقوله destiné à l'habitation وقد ورد هذان التعبيران فى القانون الفرنسى أيضاً فذكر الأول فى المادتين ٣٨١ و ٣٨٦ ع ف وذكر الثانى فى المادة ٣٩٠ ع ف وقد ذهبوا فى تفسيرهما مذهب شتى فمن قائل ان العبارة الأولى تشير الى المنزل الذى يكون مجهزاً بلوازم السكن وان لم يكن مسكوناً فعلا وقت السرقة كمنزل اصطيف مثلاً وأما العبارة الثانية فيراد بها المنزل الذى لم يسكن بعد ولكنه معد لذلك كالمنزل الذى تم بناؤه ولكن لما يجهز بأدوات السكنى (٢) ولكن هذا رأى منتقد والمعول عليه لدى الشراح أن المقصود بالعبارتين شئ واحد وهو أن يكون المنزل مخصصاً للسكنى فعلاً وان لم يكن مسكوناً وقت السرقة لغياب أهله عنه (٣). لكن يحق لنا مع هذا أن نتساءل عما اذا كان الشارع المصرى قد أراد بالعبارتين معنيين مختلفين . والظاهر أن الشارع أراد بعبارة ( servant à l'habitation ) الواردة بالمادة ٢٧٠ ع المكان المستعمل للسكن بالفعل ولو لم يكن فى الاصل محلاً للسكن كالاصطبل الذى يبيت فيه العربى والزرية التى يبيت فيها الراعى وسواء كان المكان محلاً للسكن بحسب الاصل أو استخدم فى السكن على خلاف ما أعدله فى الاصل فالواجب فى الحالتين أن يكون مسكوناً فعلاً أى أن يكون به أناس يقيمون

(١) جارسون فقرة ٩١ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٥٣١

(٢) دالوز ١٨٥٢ — ٢ — ١٨

(٣) جارسون فقرة ٨٤

به ويبتون فيه . ذلك ما يستفاد من مجموع أركان المادة ٢٧٠ لأن الجريمة الواردة بها لا يتحقق وقوعها الا بتوفر الشروط المنصوص عليها فيها ومنها الشرط الخامس وهو أن ترتكب الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال الاسلحة وهذا غير متصور الا اذا كان بالمكان الذى ارتكبت فيه الجريمة أناس وقع عليهم هذا الاكراه أو التهديد فلا يتصور وقوع الجريمة اذن في منزل معد للسكنى ولسكنه خال من السكان وقت ارتكاب السرقة اللهم الا أن يتصور امكان وقوع الاكراه أو التهديد عند خروج السارقين من المنزل ومحاولة بعض الناس غير أصحاب المنزل القبض عليهم ولكن هذا نادر فلا يبنى عليه حكم . أما عبارة (destiné à l'habitation) الواردة في المادة ٢٧٤ ع فوسع نطاقاً من ذلك اذ يدخل فيها عدا ما تقدم المنزل المخصص للسكنى ولو كان أهله متغيبين عنه كمنزل الاصطياف أو منزل العزبة فلا يشترط فيه أن يكون مسكوناً فعلاً وقت السرقة وليس في طبيعة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ ع ما يقتضى ذلك

أما المنزل أو المكان المسكون فهو الذى يسكنه أناس بالفعل ولا يشترط فيه أن يكون بناء بل يصح أن يكون مصنوعاً من الخشب أو من الخيام كما يصح أن يكون ثابتاً او متنقلاً كذهبية . ولا يعد المكان مسكوناً الا اذا كان الشخص الذى يقيم به يقضى فيه أوقات راحته ونومه ولو كان يقضى نهاره في جهة اخرى فالداوين والمكاتب ودور الصناعة ومحال التجارة والبنوك وما أشبه ذلك من الاماكن التى يجتمع فيها الناس لقضاء أشغالهم أو مصالحهم ثم يفادرونها بعد انتهاء العمل الى منازلهم لا تعد أما كن مسكونة في حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٤ ع الا اذا كان بيت فيها شخص أو أشخاص لحراستها كبواب أو خفير أو نحوهما فانها تكتسب هذه الصفة من مبيت هؤلاء الاشخاص فيها فقط اذ يكفي في المكان المسكون أن يبيت فيه شخص واحد وكذلك النوادي واللياترات ومحال السينما والاسواق والبورصات والقهاوى

وما أشبهها لا تعد محلات مسكونة ولو كان يجتمع فيها اناس كثيرون في أوقات معينة<sup>(١)</sup>. ولا تعد المدارس محلات مسكونة الا اذا كان بها قسم داخلي أو كان بيت بها بعض القراشين للحراسة

وأما المالحقات فيراد بها كل ما يتبع المنزل أو المـسـكـون كالحديقة والمحازن والمـرـبـخـانة والاسطبل والمطبخ والسلامك والحوش وغرفة الغسيل وبيوت الدجاج وسائر الطيور . ويشترط فيها على ما يظهر أن يضمها مع المنزل سور واحد والاعدت منفصلة عن المنزل فلا تأخذ صفته وذلك ما نصت عليه المادة ٣٩٠ فرنسي ولو أن القانون المصري أغفل هذا النص الا انه مستفاد من روح التشريع<sup>(٢)</sup>

(٣) المحرمات المعبرة للعبادة — سوى القانون في الحكم في المادة ٢٧٤/١

بين المسكان المسكون والمسكان المعد للعبادة فجعل صفة المسكان في هذه الحالة أيضاً ظرفاً مشدداً للسرة . وهذا الطرف كاف بانقراده لتشديد العقاب ولكن الفعل يبقى بعده جنحة . وحكمة اعتباره ظرفاً مشدداً أن مسكان العبادة حرمة خاصة لا يصح أن تدنس أو تنهك بارتكاب الجرائم

والحلل المعد للعبادة هو كل محل خصص لاقامة الشعائر الدينية كالجوامع والمساجد والزوايا والسكنائس الخ . ولكن هل يدخل في هذا المحلات المعدة للعبادة في أماكن خصوصية كمصلى في مدرسة أو معبد في دير ؟ الظاهر أن النص لا ينصرف الا الى المحلات العامة المفتوحة للجمهور<sup>(٣)</sup>

ولا يشترط أن يكون الشيء المسروق من الادوات التابعة لمحل العبادة ولا أن يكون المجنى عليه من القائمين بشؤون ذلك المحل فالتى يسرق من مسجد

(١) جـارو ٥ فقرة ٢١٦٣ — شوفو وميلي ٥ فقرة ٢٠٦٣ — بلانش ٦ فقرة ٦

(٢) قانون جارسون فقرة ٩٤ — جـارو ٥ فقرة ٢١٦٤

(٣) قارن شوفو وميلي ٥ فقرة ٢٠٦٥ — جـارو ٥ فقرة ٢١٦٦

خذاء لاحد المصلين تطبق عليه المادة ٢٧٤ فقرة اولى

(٤) المظالم المعمور — تقضى المادة ٢٧٤/٢ بتشديد العقاب على السرقات التى تحصل فى مكان مسور بمحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة . ويلاحظ أن التشديد لا يكون له محل الا بتوفر امرين (الأول) أن يكون المكان مسورا (والثانى) أن يكون دخوله بواسطة كسر من الخارج الخ — والاماكن المشار اليها فى هذه الفقرة هى غير الاماكن المسكونة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة عليها فيشترط اذن الا يكون بها بناء أو مأوى آخر مستعمل للسكن وهذا البيان ينطبق على الحدائق والبساتين التى لاتكون ملحقة بالمنازل (١)

وطرق التصوير المذكورة فى المادة واردة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فيكفى لتطبيق النص أن يكون المكان مسورا بصورة ما كما انه يجب تطبيق الفقرة المذكورة ولو كان السور ضعيفا أو وطيئا أو متخربا فى بعض اجزائه (٢)

### ﴿النوع الثالث من الظروف المشددة﴾

(تعدد المرتكبين)

جعل القانون هذا التعمد ظرفا مشدداً فى عدة مواضع فنص عليه على انفراد فى المادة ٢٧٤/٥ وشدد العقاب بسببه وحده مع بقاء الفعل جنحة ونص عليه منضما الى غيره فى المادة ٢٧٠/٢ وفى المادة ٢٧٢ فقرة أولى وثانية وفى المادة ٢٧٣ ع وفى هذه الاحوال كلها تكون السرقة جنائية . وعلة اعتباره

(١) جاز ٥ فقرة ٢١٦٥

(٢) جارسون فقرة ١٠٨ — ١٠٩

ظرفاً مشدداً أنه يسهل ارتكاب الجريمة ويجعلها أشد خطراً ويراد بالتعدد في هذه الاحوال ارتكاب الجريمة بواسطة شخصين فأكثر. ويكون هذا التعدد موجوداً كلما ارتكب السرقه شخصان على الاقل بصفة فاعلين أصليين . وكذلك يوجد التعدد متى كان مع الفاعل الاصلى شريك واحد على الاقل اشترك معه وشاعده عند تنفيذ الجريمة كما لو وقف متربصاً عند مكان الجريمة ليديرأ عنه خطر القبض أو ليحمل معه المتاع المسروق . أما اذا كان فعل الشريك قاصراً على التحريض أو الاتفاق أو امداد الفاعل الاصلى بالسلحة أو الادوات اللازمة أو مساعدته بأية طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكاب الجريمة فلا يعتبر ظرف التعدد موجوداً عندئذ ولا محل لتشديد العقاب لان التنفيذ تم على يد شخص واحد <sup>(١)</sup> . لكن جارو يرى وجوب قصر التعدد على الاحوال التي يرتكب فيها الفعل بواسطة فاعلين أصليين على الاقل أما الشركاء فلا عبرة بهم في كل الاحوال ولو ساعدوا عند التنفيذ <sup>(٢)</sup> . والمحاكم الفرنسية تأخذ بالرأى الاول <sup>(٣)</sup>

### ﴿ النوع الرابع من الظروف المشددة ﴾

#### ( الوسائل )

( ١ ) الاكراه — عد الشارع المصرى الاكراه ظرفاً مشدداً على اقراده في المادة ٢٧١ ع وجعله وحده كافياً لتحويل الجريمة الى جناية عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة . فاذا ترك الاكراه أثر جروح فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ونص عليه منضماً الى غيره من الظروف المشددة في المادة ٢٧٠ ع وفي المادة ٢٧٢ فقرة ثانية وثالثة

(١) شوفو ومبلى ٥ فقرة ٢٠٧٦ — جارسون فقرة ٣٩ — ٤٠

(٢) جارو ٥ فقرة ٢٢٠٣

(٣) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٤٧٥ — ٤٧٦

وظرف الاكراه من أشد الظروف المشددة خطراً لانه يقرن الاعتداء على الاموال بالاعتداء على الاشخاص ولهذا عدّه الشارع كافياً وحده لجعل السرقة جناية كما تقدم

ولم يعرف الشارع الاكراه المقصود في هذا الباب ولكن محكمة النقض عرفت في حكم لها بقولها ان الاكراه المعتبر ظرفاً مشدداً في السرقة هو استعمال طرق قسرية لتعطيل قوة مقاومة المجنى عليه تسهيلات للسرقة<sup>(١)</sup>. ويجب لاعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يكون موجهاً ضد الاشخاص فأعمال العنف أو الاعتداء التي تقع على الاشياء أو الحيوانات وتكون مصاحبة للسرقة لا تمد اكراهاً وعلى ذلك لا يعتبر من ارباب ولدين صغيرين بدخول عليهما ليلاً في الحجرة التي هما بها واطفائهما نورها أنه استعمال الاكراه المنصوص عليه في المادة ٢٧١ ع<sup>(٢)</sup>. لكن يكفي أن يقع الاكراه على شخص ما وليس بشرط أن يكون الذي وقع عليه الاكراه هو مالك المتاع المسروق بل يصح أن يكون شخصاً آخر وقد حكم بأن السارق الذي يفاجئه أرباب الحفظ في محل الواقعة متلبساً بالجرعة فيضربهم يهد مرتكباً لجرعة السرقة باكراه<sup>(٣)</sup>. ولكن يظهر أنه يجب أن يكون للاكراه ارتباط بالسرقة بنوع ما إذا اعتدى السارق على شخص آخر اثناء السرقة أو بعد ارتكابها ولكن لا بسبب السرقة فلا تعتبر السرقة حاصلة باكراه كما لو ضرب السارق شريكه في السرقة لأنه أراد أن يستأثر بالشئ المسروق. وقد حكم بأنه تعتبر الواقعة مرققة باكراه منطبقاً على المادة ٢٧١ ع اذا كان الاكراه واقعاً على المجنى عليه أو على الاشخاص الذين يحضرون على استغاثته عقب السرقة أما اذا كان الضرب واقعاً على شاهد رأى لصاً يمدو في الطريق فحاول القبض عليه دون أن يكون طالماً بوقوع

(١) نقض ١٤ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٧٢)

(٢) استئناف طنطا ٣ فبراير ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٢٦)

(٣) نقض ١٠ أبريل ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢٤٥) انظر أيضاً نقض ٣٠ سبتمبر

١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٢٧)

السرقه فتعتبر الواقعة سرقة بسيطة بالمادة ٢٧٥ ع (١) ويشترط في الاكراه المشدد لعقوبة السرقة أن يكون مادياً أما الاكراه الادبى بالتهديد بالاقتوال أو الاشارات مهما بلغ تأثيره على نفس المجنى عليه ومهما كانت خطورته في ذاته فلا يعد اكرهاً في حكم المادة ٢٧١ ع والمواد الاخرى التي جعل فيها الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة . وهذا مستفاد من نص المادة ٢٧١ ع اذ فرق بين الاكراه الذي يترك أثر جروح والذي لا يترك أثراً من هذا القبيل وهذا غير متصور طبعاً الا في الاكراه المادى فضلاً عن أن القانون قد نص خصيصاً على حالة التهديد باستعمال السلاح حيث أراد أن يعتبر التهديد كافياً لتشديد العقوبة ومساوياً للاكراه في الحكم كما في المادة ٢٧٠/٥ و ٢٧٣/٣ وهذا يدل على أن ما عدا ذلك من ضروب الاكراه الادبى لا يعتد بها في تشديد عقوبة السرقة (٢)

ويعد من قبيل الاكراه المادى ضرب المجنى عليه أو صده بالعنف أو القاؤه على الارض أو تعطيل يديه أو عصب عينيه أو انتزاع الشيء المسروق من يديه قسراً . وعلى كل حال فالأمر في تقدير ما اذا كان نوع الاعتداء الذي استعمل لتسهيل السرقة كافياً لأن يعد اكرهاً في نظر القانون أو غير كاف متروك لتقدير المحكمة . غير أن من المسلم به ابتداءً أنه لا يشترط لاعتبار الفعل اكرهاً أن يكون من شأنه المساس بسلامة من وجه اليه أو جعل حياته في خطر (٣) وقد حكم بأن الاكراه المنه عنه في المادة ٢٧٢ يشمل كل تعد يوجه الى الأشخاص ولو لم يلحقهم ضرر في الأمن على أنفسهم أو لم يهددهم بأى خطر شخصى فاذا سرق جمل فتعتبر السرقة واقعة باكره اذا أمسك اللصوص بالجل بالقدرة ليحملوه على الاسراع في السير وحصل لراكبه فزع

(١) نقض ٢٨ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٢٥)

(٢) جازو ٥ ققرة ٢٢٠٨ — جارسون ققرة ١٢ — فارن جزئية ملوى ٢٥ مارس

١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٨١)

(٣) جازو ٥ ققرة ٢٢٠٩

اضطره الى الفرار من وجههم وترك الجمل في قبضة أيديهم<sup>(١)</sup> وحكم بأن السارق الذي يقبض على عنق المجنى عليها باحدى يديه ثم يأخذ بيده الثانية حقيبتها منها عنوة يعتبر مرتكباً لجناية السرقة باكره<sup>(٢)</sup>

ويعد من قبيل الاكراه اعطاء مواد مخدرة المجنى عليه تفقده الشعور وتعطل فيه قوة المقاومة كالدانورة وما أشبهها . وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأي في كثير من أحكامها<sup>(٣)</sup> . ولكن السرقة من شخص خلال نومه لا تعد سرقة باكره ولو أن الرضا منعدم في هذه الحالة وذلك لان السارق لم يأت من جانبه أى عمل يعدم به قوة مقاومة المجنى عليه ويسهل عليه ارتكاب السرقة كما يقع في احوال التخدير<sup>(٤)</sup> فحكم النوم هنا يختلف عن حكمه في حالة الاغتصاب وهتك العرض كما مر بك

والاصل أن الاكراه المعتبر هنا هو الاكراه الذي يرتكب لتسهيل فعل السرقة بمنع المجنى عليه أو غيره من مقاومة السارق عند ارتكابها وهذا مستفاد من قول الشارع في المادة ٢٧١ (من ارتكب سرقة باكره) والنص الفرنسي لهذه المادة اظهر اذ يقول (à l'aide de violence) فيدخل في ذلك الاكراه الذي يقع قبيل السرقة تمهيداً لها والذي يقع خلالها . ولكن هل يدخل فيه أيضاً الاكراه الذي يقع عقب السرقة ؟ ليس من السهل القول بذلك لان الاكراه الذي يرتكب عقب السرقة لا يكون الغرض منه تسهيل ارتكاب السرقة وانما يراد به تسهيل الفرار بالشئ المسروق هو امر خارج عن فعل السرقة ولا يأتى الا بعد تمام ارتكابها ولهذا ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى عدم اعتبار الاكراه الذي يقع عقب ارتكاب السرقة ظرفاً مشدداً<sup>(٥)</sup> . وهذا

(١) الاستئناف ١٦ مايو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٧٧)

(٢) نقض ٢١ أغسطس ١٩١٥ (الشرائع ٣ ص ٥٦)

(٣) نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ (المجموعة ٣ عدد ٨١) و ١٤ يناير ١٩٠٥

(المجموعة ٦ عدد ٧٢) و ٢٥ مايو ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١٠١)

(٤) انظر نقض ١٤ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٧٢)

(٥) دالوز ١٨٨٤ — ١ — ٤٣٠

مادما جاروا الى القول بان السرقة لا تتم الا بخروج السارق من المكان الذى وقعت فيه السرقة وقد بينا وجه الضعف فى هذا رأى عند الكلام على الشروع فى السرقة . ولكن محكمة النقض المصرية اخذت برأى جارو فى حكم لها اذ قررت أن نقل الشيء من مكانه لا تتم به السرقة الا اذا كان النقل تاما ومخرجا للمال من حيازة المالك فالسرقة من منزل لا تعتبر تامة بمجرد وضع السارق يده على الشيء المسروق ولا الخروج به من الغرفة التى كان فيها بل لكي تعتبر السرقة تامة يجب أن يخرج السارق بما سرق من المنزل جميعه فاذا امسكه شخص فى صحن الدار وهو حامل الشيء المسروق وخارج به فضر به السارق تخلصا منه تعتبر السرقة واقعة باكراه<sup>(١)</sup> والحكم صحيح فى ذاته لولا فساد التعليل

والرأى الذى يجب التعويل عليه فى هذا الصدد هو أن القانون لا يشترط فى الواقع أن يسبق الاكراه السرقة أو يقع معها فى وقت واحد بل يصح أيضاً أن يأتى عقبها فوراً ويكون مع ذلك ظرفاً مشدداً لها لان الاكراه الذى يشير اليه القانون هو الاكراه الذى يقع حال التلبس بالسرقة فحكمه واحد سواء وقع قبلها أو معها أو بعدها فوراً مادام القصد منه التمكن من الشيء المسروق ومنع خروجه من قبضته<sup>(٢)</sup> وقد كانت المحاكم المصرية جارية على رأى محكمة النقض الفرنسية السالف الذكر<sup>(٣)</sup> ولكنها تحولت عن هذا رأى وقررت أنه لا يشترط لاعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يقع فى وقت ارتكاب الجريمة بل يعتبر أيضاً كذلك ان وقع عقب ارتكابها مباشرة فيعد الاكراه من الظروف المشددة اذا استعمله السارق للحفاظ على الشيء المسروق أو

(١) نقض ١٢ فبراير ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٣٥٢)

(٢) قارن جارسون فقرة ١٧

(٣) نقض ١٦ يونيه ١٨٩٦ (القضاء ٣ ص ٣٨٢) — الاستئناف ١٩ يناير ١٨٩٩

(المجموعة ٢ ص ٣٢٨) معر الابتائية ١٤ مارس ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٤٣)

للتمكن من الحرب اذا فوجيء وهو متلبس بالجناية<sup>(١)</sup>  
فاذا حصل الاكراه بعد انقضاء حالة التلبس انقطعت الرابطة بين السرقة  
والاكراه ووجب اعتبارها سرقة بسيطة  
واذا ارتكب عدة اشخاص سرقة ووقع اكراه من احدهم سرى مفعول  
هذا الظرف المشدد على جميع المتهمين بلا تفريق<sup>(٢)</sup>

(٢) صمل السراح — هذا الظرف وحده كاف لتشديد العقوبة بمقتضى  
المادة ٢٧٤/٦ وتبقى السرقة معه جنحة ولكنه بانضمامه الى غيره يجعل  
السرقة جناية وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٧٠ والمادة ٢٧٢  
فقرة أولى وثالثة والمادة ٢٧٣ . وحكمة اعتباره ظرفاً مشدداً أن حمل السلاح  
يفيد ان حمله ينوى استعماله عند الحاجة وفى هذا من الخطر ما لا يخفى . على  
ان التشديد متحم ولو لم يستعمل السلاح فعلا لان علة التشديد هنا مجرد الحمل  
لا الاستعمال فاذا استعمل السلاح فعلا أصبحت الجريمة سرقة باكراه<sup>(٣)</sup>

وقد قسم القانون الفرنسى فى المادة ١٠١ ع السلاح الى قسمين فالاول  
يشمل الاسلحة التى ليس لها استعمال آخر ولا تحمل فى الأحوال العادية  
وهذه تعد أسلحة فى كل الأحوال والثانى يشمل الاسلحة التى تحمل لأغراض  
أخرى كالبراة والمقص والمعصا البسيطة وهذه لا تأخذ حكم السلاح فى نظر  
القانون الا اذا استعملت للقتل او الجرح او الضرب وبهذا التقسيم اخذت  
محكمة المنيا الجزئية فى حكم لها اذ قررت أن السلاح ينقسم الى نوعين احدهما  
ما يعد بطبيعته سلاحا ويترتب على مجرد حمله اعتبار الواقعة جنائية ( بانضمام

(١) نقض ١٢ فبراير ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٧٢ ) — انظر أيضا نقض  
١٠ ابريل ١٩١٥ ( الشرائع ٢ ص ٢٤٥ ) و ١٧ مارس ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ٦٤ )  
و ٣٠ سبتمبر ١٩١٩ ( المجموعة ٢١ عدد ٢٧ )

(٢) نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ ( المجموعة ١٨ عدد ١١٢ ) قارن نقض ٢٦ ابريل

سنة ١٩٢١ ( المجموعة ٢٣ عدد ٣٩ )

(٣) جارسون فقرة ٢٤

ظروف اخرى ) ولو لم يستعمله الجاني اثناء ارتكاب الجريمة لما يحدثه في قلب المجنى عليه من الرعب والخوف والنوع الثاني لا يعد سلاحاً الا اذا استعمله المجرم اثناء ارتكاب الجريمة أما اذا فعل فعلته بدون أن يلجأ اليه فلا يعد سلاحاً فمن النوع الأول البندقية والطبنجة والحسام والخربة ومن النوع الثاني السكين والمقص والعصا البسيطة الخ<sup>(١)</sup>

وهذا التقسيم يصدق على حالة حمل السلاح اثناء السرقة فاذا ارتكب السارق الجريمة وهو حامل سلاحاً من النوع الاول اعتبرت السرقة مقترنة بظرف مشدد ولو لم يستعمل السلاح قط لان مجرد حمله قرينة على نية استعماله وقد حكم بان حمل اللص لسلاح ناري يعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة ولو كان هذا السلاح غير معمر ولم يكن مع المتهم ظروف ( خروطوش ) لحشوه بها<sup>(٢)</sup> أما اذا كان يحمل اثناء السرقة سلاحاً من النوع الثاني فلا تعد السرقة مقترنة بظرف مشدد الا اذا هدد باستعماله او استعمله فعلاً وفي الصورة الاولى تكون الجريمة سرقة مصحوبة بالتهديد باستعمال سلاح وفي الثانية سرقة باكره ويستوى في نظر القانون ان يكون الشخص حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً وقد نص على ذلك صراحة في المواد ٢٧٠ و ٢٧٢ / ١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ / ٦ لان نية الجاني واحدة في الحالتين وهي الاستعانة به عند الحاجة

وقد اختلف في حكم السارق الذي يكون وقت ارتكاب السرقة حاملاً سلاحاً بمقتضى وظيفته أو صناعته هل يعد حمله للسلاح على هذه الصورة ظرفاً مشدداً ولا ؟ وقد حكمت محكمة النقض والمحاكم الاخرى مراراً بانه لا محل للترقية بين ما اذا كان حمل السلاح منبثقاً عن وظيفة المتهم ككونه خفياً او عن صناعته ككونه جزاراً أو عن اعتياده حمله كما لو كان بدوياً أو عن أى سبب آخر كما لو كان قد حمله خصيصاً وقت السرقة لاستعماله عند الطوارئ

(١) جريدة النبا ٢٥ ابريل ١٩٠٦ (المجموعة ٨ عدد ١٠٧)

(٢) نقض ٣٠ يناير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٣ عدد ٨٥)

اذ أن علة تشديد العقاب في كل هذه الاحوال واحدة وهى الارهاب واحتمال استخدامه عند اللزوم<sup>(١)</sup> ولكن محكمة النقض قررت في حكم آخر أنه يلزم في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ ع أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح حتى يتوفر بذلك وجود الظرف المشدد فاذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحا بمقتضى صناعته وجب على المحكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة فاذا لم يوجد ثمت ارتباط بينهما كانت جريمته جنحة فقط<sup>(٢)</sup>

(٣) التهديد باستعمال السلاح — شبه القانون ظرف التهديد باستعمال السلاح بظرف الاكراه في موضعين الأول في المادة ٢٧٠ فقرة خامسة حيث يقول ( أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم ) والثاني في المادة ٢٧٢ فقرة ثالثة حيث يقول ( وكان ذلك ليلاً أو باكراه أو تهديد باستعمال السلاح ) والتهديد على هذه الصورة ضرب من الاكراه الادبي قد لا يقل خطراً عن الاكراه المادى . ولكن الشارع لم يسمو بين التهديد باستعمال السلاح والاكراه في المادة ٢٧١ الخاصة بمحالة السرقة التي ترتكب باكراه وقد قلنا فيما سبق ان الاكراه المنصوص عليه فيها يجب أن يكون مادياً فلا يغنى عنه التهديد باستعمال السلاح

وقد نص على هذا الظرف في كل الأحوال منضماً الى غيره ولم يرد له حكم في القانون حيث يوجد منفرداً فاذا ارتكب شخص سرقة واستعان على ارتكابها بالتهديد باستعمال السلاح فالذى يستفاد من ظاهر النصوص أنه لا يعاقب بأكثر من عقوبة السارق الذى يرتكب السرقة وهو حامل سلاحا بغير أن يستعمله أو يهدد باستعماله ويبقى الفعل بناء على ذلك جنحة منطبقة على

---

(١) نقض ٤ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٢٧) و٢٣ سبتمبر ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٥) استئناف اسبوط ٢٥ يناير ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٩٠)  
(٢) نقض ٢٦ مارس ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٨٠)

المادة ٢٧٤ فقرة سادسة . لكن يرى بعض الشراح أنه يجب في هذه الحالة تطبيق المادة ٢٧١ ع رغم عدم تسوية القانون في حكمها بين الاكراه المادى والادبى لان القانون قد سوى بين الاكراه والتهديد باستعمال السلاح في نصوص اخرى (١)

ويعتبر الظرف المشدد موجوداً سواء كان السلاح المهدد باستعماله من نوع الاسلحة التى تمد كذلك بطبيعتها أو من الآلات التى لا تعد أسلحة الا باستعمالها بهذا الوصف (٢)

(٤) الكسر — عد القانون الكسر ظرفاً مشدداً في المادة ٢٧٠/٤ عند الكلام على طرق الدخول في المنزل المسكون أو المعد للسكنى أو احد ملحقاته وفي المادة ٢٧٤/٢ عند ذكر السرقة التى تحصل في مكان مسور ، فظرف الكسر وسائر الظروف المشددة الداخلة في عداد الوسائل والتى سيأتى الكلام عليها تباعاً بعد الكسر لا يتصور وجودها الا مقترنة بالسرقة التى تحصل في منزل مسكون أو في مكان مسور ويجب أن تكون قد استخدمت كوسيلة لدخول ذلك المنزل أو المكان

ولا يتحقق الكسر المقصود هنا الا باجتماع امرين (اولهما) أن يكون الجانى قد استعمل العنف في فتح سبيل يدخل منه الى المنزل كباب أو شباك أو نافذة في جدار وذلك اما بالكسر أو القطع أو الخلع أو الهدم أو ما أشبه ذلك أو أن يكون على الاقل قد استخدم وسيلة غير عادية في فتح ذلك السبيل كاستعمال طفاشة أو أداة أخرى مما يستعمله اللصوص لفتح الابواب أو رفع الترايس . (٣) أما اذا استعمل المفتاح المادى فلا يعد ذلك كسراً ولو كان

---

(١) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٥٩٥ — شونو وهيل ٥ فقرة ٢١٢٠ — جارسون

فقرة ٢٩

(٢) جارسون فقرة ٣٠

(٣) جارو ٥ فقرة ٢١٧٨

قد حصل عليه بطريق السرقة <sup>(١)</sup> كذلك لا يعد كسرا رفع الترابس أو الشنكل بغير عنف وبغير استخدام آلات أجنبية (وثانيهما) أن يكون الشيء المكسور معدا في الاصل للاغلاق وسد السبل أو المنافذ كجدار أو باب أو شبك أو قفل أو نحو ذلك فلا يعد كسرا رفع التراب عن شيء مدفون في الارض <sup>(٢)</sup>

ويشترط في الكسر أن يكون من الخارج وهذا مستفاد في المادة ٢٧٠ من قول الشارع (قد دخلوا دارا أو منزلا الخ بواسطة كسر باب أو نحوه) أي أن الكسر يجب أن يكون واسطة الدخول وهذا لا يتصور الا في الكسر الخارجى . اما في المادة ٢٧٤ / ٢ فالنص صريح في هذا المعنى اذ يقول (بواسطة كسر من الخارج) اما الكسر الداخلى وهو الذى يحصل بعد دخول السارق في المنزل ككسر باب موصل بين غرفتين أو ككسر الدواليب أو الخزائن أو نحوها لاستخراج ما فيها فلا عبرة به هنا ولا يعده القانون ظرفا مشددا للسرقة — وينبنى على هذا أن الكسر الذى يحصل عند الخروج ليتمكن السارق من الفرار بما سرق لا يعد ظرفا مشدداً لانه لم يحصل لتمكين السارق من دخول المنزل من جهة ولانه حصل بعد السرقة من جهة اخرى <sup>(٣)</sup> اما اذا دخل احد اللصوص الى المنزل وكسر الباب الخارجى من الداخل ليسهل لرفقائه سبيل الدخول للسرقة فان هذا يعد كسرا خارجياً <sup>(٤)</sup>

(٥) كسر الزمخنام — عد القانون من الظروف المشددة لجنحة السرقة

في المادة ٢٧٤ / ٣ كسر الاختام المنصوص عليه في المواد ١٢٨ — ١٣١ وهو غير الكسر السابق الكلام عليه ولا علاقة له بدخول المنازل بل هو خاص

(١) جارسون فقرة ١٣١

(٢) جاردو ٥ فقرة ٢١٧٨

(٣) قاردن سيري ١٨٨٩ — ١ — ٢٩٢

(٤) جاردو ٥ فقرة ٢١٨١ — بلانش ٦ فقرة ٢٩

بالاحوال المنصوص عليها في الباب التاسع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حيث توضع الاختام على المحلات أو الاوراق أو الامتعة بناء على أمر صادر من احدى جهات الحكومة أو من احدى المحاكم

(٦) القسور — شبه القانون التسور بالكسر في المادتين ٢٧٠/٤ و ٢٧٤/٢ فهو يعد ظرفاً مشدداً في الاحوال السابق بيانها في الكسر وحكمه حكم الكسر من حيث التشديد

ولا يقع التسور المقصود هنا الا باجتماع أمرين (أو لهما) أن يكون السارق قد توصل الى دخول المكان بغير الطرق التي تستعمل للدخول عادة كأن يكون قد استعان على ذلك بسلم أو حبل أو بتسليق جدار أو شجرة الخ وعلى كل حال فلا يشترط أن يكون قد استخدم في سبيل ذلك مجهوداً غنياً فالدخول منزل من نافذة لا تبعد كثيراً عن سطح الارض يعد تسوراً<sup>(١)</sup> لكن لا يعد تسوراً دخول منزل من باب طادي مفتوح أو من فتحة في جدار أو من جزء منه في سور<sup>(٢)</sup> (وثانيهما) ان يكون السارق قد استخدم التسور للدخول في منزل مسكون أو في مكان مسور وينبني على هذا ان التسور لا يكون ظرفاً مشدداً الا في هاتين الحالتين فقط وبشرط أن يكون قد استعمل من الخارج بقصد الوصول الى الداخل فالتسور من الداخل الى الخارج أو من جزء في داخل المنزل أو المكان الى جزء آخر منه لا يعد ظرفاً مشدداً<sup>(٣)</sup>

(٧) استعمال مصانع — هذا الظرف شبيه بالكسر والتسور

من حيث الاثر وقد نص عليه في المادتين ٢٧٠/٤ و ٢٧٤/٢ والمفتاح المصطنع هو المفتاح المقلد أو المغير ويدخل في حكمه أيضاً

(١) جار ٥ قرة ٢١٨٨ — شوفو وهيلي ٥ قرة ٢١٠٠

(٢) جارسون قرة ١٨٧ — ١٨٨

(٣) جارو ٥ قرة ٢١٨٨ — شوفو وهيلي ٥ قرة ٢٠٩٩

كافة الآلات التي تستخدم لفتح الاقفال ويدخل في ذلك أيضاً المفتاح الصحيح الذى يستعمل في غير موضعه فإذا استعمل اللص مفتاح باب لفتح باب آخر عد مستعملاً لمفتاح مصطنع<sup>(١)</sup>. ولكن هل يدخل في هذا الحكم المفتاح الأصلي الذى حصل عليه السارق بطريق السرقة أو استولى عليه بعد ضياعه من صاحبه؟ ذلك ما أخذت به المحاكم الفرنسية<sup>(٢)</sup> ولكن بعض الشراح لا يوافق على ذلك<sup>(٣)</sup>. ولا بد لاعتبار استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفاً مشدداً أن تستعمل بقصد الدخول في المنزل أو المكان المسور اما استعمال مفتاح مصطنع داخل المنزل للوصول من غرفة الى أخرى فلا يعد ظرفاً مشدداً

(٨) التزني بأنشاء ظنية أو ابراد أو امر مزورة — كذلك يعد من الظروف المشددة المماثلة للكسر والتسور الخ في عرف المادة ٢٧٠ / ٤ التزني بزى أحد الضباط أو موظف صموى أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة . وشرط اعتبار هذا ظرفاً مشدداً أن يكون قد استخدم وسيلة لدخول منزل مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته . وعلة التشديد هنا ان الجاني قد استخدم سطوة الحكومة في انتهاك حرمة السكن<sup>(١)</sup> . ولا يعد ظرفاً مشدداً التجاء السارق الى حيلة أخرى غير ما ذكر لدخول المنزل كادعاء انه حامل في شركة النور أو المياه جاء للكشف على العداد أو ما أشبه ذلك . ولم يذكر الشارع هذا الظرف المشدد في المادة ٢٧٤ / ٢

(١) سبرى ١٨٨١ — ١ — ٤٣٣

(٢) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ١٢٢ و ٥٧٤ — انظر بهذا المعنى ايضا جaro ٥ فقرة

٢١٩٤ — بلانش ٦ فقرة ٥٢

(٣) شوفو وهيلي ٥ فقرة ٢١١٠ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٥٧٥

(٤) جaro ٥ فقرة ٢١٩٩ — بلانش ٥ فقرة ٥١٤

## ﴿ النوع الخامس من الظروف المشددة ﴾

( صفة الجاني )

(١) السرقة التي تقع من الحر من الخ — تقضى المادة ٢٧٤ فقرة سابعة بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضراراً بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة . فصفة الجاني هنا هي سبب التشديد وحكمة اعتبار هذه الصفة ظرفاً مشدداً هي اخلال الجاني بواجب الامانة التي يجب أن يتصف بها وعدم احتفاظه بالثقة التي وضعها فيه مخدومه

ويتضمن النص طائفتين مختلفتين لكل منهما حكم خاص وهما طائفة الخدم بالاجرة وطائفة المستخدمين والصبيان

أما الخدم بالاجرة فهم الاشخاص القاعون بخدمة شخص الخدم أو بقضاء حاجاته المنزلية لقاء أجر يتقاضونه منه سواء كان هذا الاجر نقداً أو عيناً كطعام أو غيره فيدخل في هذه الطائفة الفراش والبواب والسفرجى والطباخ والعرجى ومربية الاطفال والمرضع الخ<sup>(١)</sup> . ويشترط فيهم أن يكونوا منقطعين لاعمال الخدمة ملازمين لاشخاص مخدوميهم اما الشخص الذي يكلف من وقت الى آخر بقضاء بعض الحاجات المنزلية لقاء عطاء أو مكافأة فلا يعد خادماً في حكم المادة ٢٧٤ ع . وقد حكم بأن هذه المادة لا تنطبق على السرقة التي يرتكبها الزبال لانه لا يعد من الخدمة المبنيين بها<sup>(٢)</sup>

لكن هل يدخل في حكم الخدم بالاجرة الكتبة والسكرتيرون ومساعدو الصيادلة ومن في طبقتهم من المستخدمين الذين لا يقومون على خدمة أشخاص

(١) جارسون فقرة ٢٤٨ — ٢٤٩

(٢) نقض ٣٠ يناير ١٨٩٧ ( الحقوق ١٢ ص ٢٢٥ )

مخدوميهم ولكنهم يؤدون أعمالاً أرقى من ذلك ؟ أما المحاكم الفرنسية فقد أخذت بهذا الرأي في بعض أحكامها <sup>(١)</sup> وشايعها في ذلك جارو <sup>(٢)</sup> ولكن هناك رأياً آخر بأنهم لا يدخلون في عداد الخدم <sup>(٣)</sup> أما في القانون المصري فهم يدخلون في حكم الطائفة الثانية وهي طائفة المستخدمين والصناع والصبيان التي سيأتي الكلام عليها . أما مستخدمو الحكومة فلا يدخلون في إحدى هاتين الطائفتين ولا ينطبق عليهم حكم المادة ٢٧٤ فقرة سابعة بحال من الأحوال <sup>(٤)</sup>

وشرط تشديد العقاب على الخدم بالاجرة أن يكونوا قد ارتكبوا السرقة اضراراً بمخدوميهم كما هو صريح النص فإذا سرقوا مالا غير مملوك لمخدوميهم فلا تطبق عليهم المادة ٢٧٤ ع الا اذا كان هذا المال موجوداً في منزل لمخدوميهم فيكون الفعل سرقة من منزل مسكون وتطبق عندئذ المادة ٢٧٤ فقرة أولى لا فقرة سابعة كما لو سرق الخادم مال ضيف مقيم بمنزل لمخدومه أو مال خادم آخر مقيم بنفس المنزل . أما بالنسبة للسرقات التي تقع اضراراً بنفس الخدم فتطبق الفقرة السابعة سواء سرق هذا المال من المنزل أو من مكان آخر <sup>(٥)</sup>

وأما المستخدمون والصناع والصبيان فيختلف حكمهم عما تقدم فلا تطبق عليهم المادة ٢٧٤ فقرة سابعة الا اذا ارتكبوا السرقة في معامل أو حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة كالمكتب أو الدائرة التي يشتغل فيها الكاتب أو السكرتير فإذا ارتكبوا السرقة في غير الأماكن التي يشتغلون فيها مادة فلا يشدد عليهم العقاب في هذه الحالة لان علة التشديد وهي سهولة الوصول الى الشيء المسروق تكون معدومة . فإذا سرق كاتب في

(١) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٣٦٧

(٢) جارو ٥ فقرة ٢١٤٣

(٣) شوفو وهيلي ٥ فقرة ١٩٧٦ — جارسون فقرة ٢٧٧

(٤) جارو ٥ فقرة ٢١٤٣ — ملحق دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٤٣

(٥) جارسون فقرة ٢٢٩

محل تجارى مالا لخدمته من منزل المخدم فلا تطبق عليه الفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ ع وإنما تطبق عليه الفقرة الاولى لحصول السرقة في منزل مسكون فاذا سرقه من مكان غير المنزل والمحل الذى يشتغل فيه فلا يطبق عليه سوى المادة ٢٧٥ ع

ولا يشترط بعد هذا أن تكون السرقة قد حصلت اضراراً بالمخدوم فالصانع الذى يسرق من المحل أو المصنع الذى يشتغل فيه متاعاً مملوكاً لشخص غير مخدمه تطبق عليه المادة ٢٧٤/٧<sup>(١)</sup>

ويدخل في كلمة المستخدمين هنا السكرتير والكتاب والصراف والمحصل والمساعد الخ

(٢) السرقة التى تقع من متعمرى النقل — تقضى المادة ٢٧٤ فقرة

ثامنة بتشديد العقاب على السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الاشياء العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد اتباعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة

وأول ما يلاحظ على هذا النص أن الشارع قد خالف فيه قواعد السرقة اذ من المسلم به أن تسليم الشيء الى مختلسه ينفى ركن الاختلاس فلا يمكن أن يعد الفعل سرقة وإنما يصبح الاختلاس بعد ذلك خيانة أمانة طبقاً للمادة ٢٩٦ ع

ويشترط لتطبيق الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ ع شرطان (أولاً) أن يكون السارق محترباً نقل الاشياء أو على الاقل شخصاً مكلفاً بنقل الشيء المسروق أو تابعاً لاحدهما ويدخل في هذا العر بجمية والحجارة والجمالة والمراكبية وصبيانهم . ويستفاد من النص انه لا يشترط لتطبيقه أن يكون السارق منقطعاً لحرفة النقل بل يكفي أن يكون قد تكفل بنقل الاشياء المسروقة ولو

على غير اعتياد<sup>(١)</sup>

(ثانياً) وأما الشرط الثاني فهو أن تكون الاشياء المسروقة سلمت الى أحد هؤلاء الاشخاص بصفته المذكورة أى بصفته متعهداً بالنقل ولاجل النقل فاذا كانت الاشياء قد وضعت في مركبة المتهم بغير أن تسلم اليه بل بقيت في حيازة مالكها ثم سرقها المتهم فلا تطبق عليه المادة ٢٧٤/٨<sup>(٢)</sup> ويجب أن تكون الاشياء قد سلمت الى المتهم شخصياً فاذا كانت الاشياء قد سلمت الى متعهد النقل ثم سرقها صبيه فلا يعاقب الصبي بالمادة ٢٧٤ فقرة ثامنة<sup>(٣)</sup>. كذلك لا تطبق المادة ٢٧٤ ع اذا كانت الاشياء سلمت الى متعهد النقل ولكن لا بقصد نقلها بل لفرض آخر

**ملاحظة عامة عن الظروف المشددة** — يراعى في تطبيق المواد

٢٧٠ — ٢٧٤ عقوبات النص الحرفي لكل مادة فلا تطبق مادة منها الا اذا توفرت مجموعة الظروف المشددة التي يقتضيها النص المراد تطبيقه فاذا نقص ظرف من هذه الظروف اصبحت المادة غير منطبقة وليس للقاضي أن يستبدل بالظرف الناقص ظرفاً آخر لم ينص عليه القانون في المادة المطلوب تطبيقها . فاذا وجد ظرف مشدد زائد على الظروف التي تتطلبها المادة فلا يترتب على ذلك زيادة العقاب على الحد الذي قرره القانون بل يطبق حكم المادة بغض النظر عن الظرف الزائد ما لم يتكون من انضمام هذا الظرف الى الظروف الأخرى بمجموعة جديدة يعاقب عليها القانون بنص آخر فيطبق هذا النص دون غيره

مثال ذلك : اذا ارتكبت سرقة في منزل مسكون وجب تطبيق المادة ٢٧٤ . فاذا كانت هذه السرقة حاصلة من خادم في ذلك المنزل بقي الفعل مع هذا منطبقاً على المادة ٢٧٤ . فاذا حصل ذلك ليلاً فلا يزيد هذا من جسامه الجريمة

(١) جaro ٥ فقرة ٢١٥٢

(٢) قارن جaro ٥ فقرة ٢١٥٤

(٣) جارسون فقرة ٣٥٣ — دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٢٩٥

بل يبقى الفعل منطبقاً على المادة ٢٧٤ — كذلك المادة ٢٧٣ ع تعاقب على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً فإذا حصلت هذه السرقة بذاتها نهاراً طبقت المادة ٢٧٤ رغم اجتماع أكثر من ظرف مشدد واحد إلا إذا ارتكبت في طريق عموى فتطبق المادة ٢٧٢ فقرة أولى وهكذا

## الفصل الثاني

في الجرائم الأخرى الواردة في باب السرقة

### المبحث الأول

في إخفاء الأشياء المسروقة

المادة ٢٧٩ ع — كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين . وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة والنص الفرنسي يختلف قليلاً عن هذا لأنه عبر عن أشياء مسروقة بقوله ( *obtenues à l'aide d'un vol* ) وسنين الفرق بين التعبيرين فيما يلي وقد كانت المادة ٦٩ من قانون العقوبات القديم تجعل الإخفاء صورة من صور الاشتراك في الجرائم اتباعاً لما قرره الشارع الفرنسي في المادة ٦٢ ع ف ولكن القانون الجديد حذف المادة ٦٩ ووضع بدلها المادة ٢٧٩ ع وقصر حكمها على إخفاء الأشياء المسروقة فأصبح الإخفاء جريمة مستقلة ولا يربطها بالسرقة سوى أنها لا تقوم إلا على إخفاء شيء متحصل من طريق السرقة ولذلك وضع الشارع حكمها في باب السرقة لما بين الجريمتين من الاتصال وأركان هذه الجريمة ثلاثة (١) فعل الإخفاء (٢) أن يكون الشيء المخفي

### متحصلاً من طريق السرقة (٣) القصد الجنائي

**الركن الاول —** الاخفاء هو الركن المادى للجريمة ويعمد مخفياً من تسلم شيئاً متحصلاً من سرقة أو حجزه أو احتازه ومن هذا يفهم أن الجريمة لا تقع الا بدخول الشيء فى حيازة المتهم بالاخفاء فالذى يتوسط فى رد شئ مسروق الى مالكه مقابل جمل ( حلاوة ) يتقاضاه من المالك لا يعد مخفياً متى ثبت أن الشئ لم يكن فى حيازته <sup>(١)</sup> . والذى يتوسط فى بيع متاع مسروق دون أن يكون حائزاً له لا يعد مخفياً كذلك

لكن مجرد الحيازة على أية صورة كاف لاعتبار الحائز مخفياً وليس بشرط أن يكون الحائز قد أخفى الشئ فعلاً كما قد يستفاد من ظاهر النص <sup>(٢)</sup>

ويعمد مخفياً من توصل الى حيازة الشئ المسروق بأية طريقة كانت سواء كان قد أخذه بطريق الشراء أو المعاوضة أو الوديعة أو الهبة أو الاجارة أو غير ذلك . فيعاقب بالمادة ٢٧٩ ع من يشتري شيئاً مسروقاً ولو بضمن المثل <sup>(٣)</sup> ومن يأخذه من السارق سداً لدين له فى ذمة السارق <sup>(٤)</sup> ومن يشارك السارق فى أكل الطعام المسروق <sup>(٥)</sup> أو فى الاتفاق من النقود المسروقة <sup>(٦)</sup> ومن يختلس الشئ المسروق من السارق فانه يصح أن يعد مخفياً كما يصح أن يعد سارقاً <sup>(٧)</sup> ومن يتوسط فى بيع الشئ المسروق ويأخذ جزءاً من ثمنه <sup>(٨)</sup>

(١) دالوز ١٨٧٣ — ٢ — ٥٢

(٢) استئناف قنا ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ ( القضاء ٤ ص ٥٨ ) قارن دالوز ١٨٥٧

١ — ٣٧٩

(٣) جارسون مواد ٥٩ — ٦٠ قرة ٣٢٤

(٤) دالوز ١٨٧١ — ١ — ٣٦٥

(٥) دالوز ١٨٧١ — ٥ — ٨٩

(٦) جزئية كرموز ٦ فبراير ١٩١٦ ( الشرائع ٣ ص ٣٨٣ )

(٧) قارن دالوز تحت كلمة اشتراك قرة ٢١٨٧ — شوفر وهيلي قرة ٣٠٩

(٨) دالوز ١٨٥٦ — ٢ — ١٥٠

ولا يشترط أن يكون الخفي قد تسلم الشيء من سارقه مباشرة بل يجوز عقابه ولو كان قد أخذه من شخص ثالث حسن القصد أو سيئته . كما أنه لا يشترط لمحاكمة الخفي أن يكون الشيء باقياً تحت يده بل يصح عقابه ولو بعد تصرفه فيه بالبيع أو بعد رده الى السارق أو المسروق منه <sup>(١)</sup>

وجريمة الاخفاء جريمة يتصور فيها التكرار لان العقاب فيها مؤسس على حالة يمكن أن تتجدد بتجدد الحياة فاذا حكم ببراءة شخص اتهم بالاخفاء فلا يمنع ذلك من تجديده محاكمته على اخفاء الشيء بعينه بعد صدور الحكم الاول <sup>(٢)</sup>

**الركن الثاني** — يشترط أن يكون الاخفاء واقعاً على شيء متحصل من طريق السرقة والنص العربي للمادة قاصر عن اداء هذا المعنى لانه يقول ( من أخفى أشياء مسروقة ) وقد يؤم هذا بأن شرط العقاب أن يكون الاخفاء واقعاً على الاشياء المسروقة بعينها مع أن ذلك غير مقصود كما يفهم من النص الفرنسي للمادة . فيكفي اذن لتحقيق الجريمة أن يكون الجاني قد أخفى شيئاً جاء من طريق السرقة ولو لم يكن هو الشيء المسروق . فيعد مخفياً من يساعد السارق على بيع الشيء المسروق ويأخذ مقابل ذلك نصيباً من الثمن المتحصل ومن يخفي متاعاً اشتراه السارق بالمال المسروق وهكذا <sup>(٣)</sup>

**الركن الثالث** — يشترط أن يكون الاخفاء حاصلًا بقصد جنائي ويعتبر القصد الجنائي موجوداً متى أخفى الجاني الشيء مع علمه بأنه متحصل من طريق السرقة ولا عبرة بعد هذا بالبواعث فلا يشترط للعقاب أن يكون الخفي قد ارتكب الجريمة لجرمه أو ان يثبت أنه استفاد فعلاً من وراء

(١) جازو طبعة الثالثة ٣ قرة ٩٤٤

(٢) دالوز تحت عبارة شيء محكوم به قرة ٤٨٨

(٣) دالوز ١٨٨٨ — ٢ — ١٦٠ — البانديت ١٩٠٠ — ٢ — ٢٢٢ قارن

جزئية المني ١١ أغسطس ١٩٢١ ( المجموعة ٢٤ عدد ٤٩ )

الاخفاء فقد علمنا أن مشتري الشيء المرسوق يعاقب بالمادة ٢٧٩ ولو اشتراه  
بشمن المثل وأن المخفي يعاقب ولو كان قد أخفى الشيء على ذمة سارقه  
ولكن هل يشترط في العلم أن يكون موجوداً من وقت استلام الشيء  
أم يعاقب من استلم شيئاً بحسن نية ثم اتضح له بعد ذلك أنه مرسوق أو  
متحصل من طريق السرقة ؟ ليس في نص القانون ما يرجح أحد الرأيين على  
الآخر وإنما يمتدّاد من كون الاخفاء جريمة مستمرة أنه لا يشترط وجود  
العلم ابتداء لان القانون لا يعاقب على الاستلام بسوء قصد وإنما يعاقب على  
الاخفاء بسوء قصد فاذا استمر الجاني مخفياً للشيء بعد أن اتضح له أنه  
مرسوق كان ذلك كافياً لتحقيق الجريمة وهذا الرأي هو الذي ذهب اليه  
المحاكم الفرنسية <sup>(١)</sup> ولكن اغلب الشراح لا يوافقون عليه لما فيه من الحرج  
والتضيق على حرية التعامل <sup>(٢)</sup> وقد اخذت المحاكم المصرية برأى المحاكم  
الفرنسية <sup>(٣)</sup>

**عقاب الاخفاء** — يعاقب القانون على الاخفاء بالحبس مع الشغل مدة لا  
تزيد عن سنتين سواء كانت الاشياء المخفأة متحصلة من سرقة من نوع الجنح  
أو الجنايات بشرط الا يكون المخفي طالماً بالظروف التي ارتكبت فيها السرقة .  
أما اذا كان يعلم أن الاشياء اخذت بواسطة سرقة مقترنة بظروف مشددة  
كالسرقات المنصوص عليها في المواد ٢٧٠ — ٢٧٤ فيحكم عليه بالعقوبة  
المقررة لهذه السرقة

الاخفاء الذي يقع من زوجة السارق أو اصوله أو فروعه — اذا  
كان الذي اخفى الاشياء المرسوقة زوجة السارق أو احد اصوله أو فروعه

(١) دالوز ١٨٥٠ — ٥ — ٤٧٦ و ١٨٧٩ — ١ — ٤٣ انظر بهذا المعنى ايضاً  
بلانش ١٥٤

(٢) جارد ٣٠٩ — ٩٤٥ — شوفو وهيلي ١٠٩٩

(٣) جزية النيا ١١ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٤٩)

فلا مانع يمنع من تطبيق حكم المادة ٢٧٩ ع عليهم لان الشارع لم يشر في هذه المادة الى حالة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة من المادة ١٢٦ و ١٢٦ مكررة . لكن يشترط لتطبيق المادة ٢٧٩ على من ذكروا أن يثبت للمحكمة جلياً توفر الاركان المطلوبة في هذه الجريمة وخصوصاً ركن العلم لاحتمال انعدامه رغم المخالطة والمعاشرة كما يجب أن يثبت لديها أن الخفي قد ارتكب الجريمة عن ارادة لاحتمال أن يكون قد أكره على الاخفاء على غير ارادته وليس هذا الاحتمال يعمد بالنسبة الى الزوجة مثلاً . ومن اجل هذا حكمت محكمة بنى سوفى الابتدائية بأنه اذا اخفت الزوجة في المنزل اشياء سرقها زوجها مع علمها بالسرقه فلا عقاب عليها بالمادة ٢٧٩ ع وذلك ( اولاً ) لانه نظراً الى علاقة الزوجية وفروضها لا تستطيع الزوجة أن تعارض زوجها أو تبلغ عنه ( وثانياً ) لانه ليس للزوجة أن تمنع زوجها من التصرف حسبما يشاء في منزله<sup>(١)</sup> . ولكن يعاب على هذا الحكم اطلاقه حكم الاعفاء في كل الاحوال التي ترتكب فيها الزوجة جريمة الاخفاء لان الاسباب التي ذكرها قد لا تتوفر في كل الظروف فضلاً عن انه لم يقل احد بأن الزوجة تعاقب حيث يكون زوجها قد اخفي بنفسه في منزل الزوجية الاشياء التي سرقها فان ذلك لا يترتب عليه مساءلة الزوجة بحال بل يشترط حتماً عند معاقبة الزوجة أن يثبت انها هي التي اخفت بنفسها الاشياء المسروقة والا فلا محل لمعاقبتها<sup>(٢)</sup> أوجه الشبه بين السرقه وجريمة الاخفاء — يفترض في الحائز للشيء المسروق انه هو السارق له الا اذا ثبت أن السارق له شخص آخر فيصح اذن معاقبة الحائز بالمادة ٢٧٩ ع باعتباره مخفياً للشيء المسروق متى امكن اثبات علمه بالسرقه

وقد حكمت المحاكم بان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة تعد بمثابة الجريمة

(١) استئناف بنى سوفى ١٦ ابريل ١٩١٣ ( المجموعة ١٤ عدد ١٣٦ )

(٢) انظر شوفو وهيل ج ١ فقرة ٣١٠

السرقه عند تطبيق أحكام العود<sup>(١)</sup>

ولكن القانون اعتبر جريمة الاخفاء رغم هذا التماثل جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن السرقة ( sui generis ) وهما في الواقع جريمتان متعارضتان ولا يتصور وقوعهما إلا من شخصين مختلفين فاذا حكم على شخص بوصف كونه سارقاً فلا يمكن معاقبته على اخفاء الاشياء المسروقة لأن الاخفاء يكون في هذه الحالة أثراً من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها . وكذلك اذا حكم على شخص بوصف كونه مخفياً لاشياء مسروقة فلا يمكن أن يعاقب بعد ذلك على انه سارق لهذه الاشياء بذاتها

وتختلف جريمة الاخفاء عن السرقة من حيث طبيعة كل منهما فالسرقة جريمة وقتية تتم بمجرد حصول الاختلاس أما الاخفاء فجريمة مستمرة لا تنقطع الا بخروج الشيء من حيازة مخفيه وقد حكم بأن من أخفى أشياء مسروقة لا يعد شريكاً في السرقة بل هو مرتكب لجريمة مستقلة ومستمرة لا يبتدىء ميعاد سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بسببها الا من يوم ظهورها فنصح اذن محاكمته ولو كان قد مضى ثلاث سنوات من وقت وقوع السرقة<sup>(٢)</sup>

## المبحث الثاني

### في اختلاس الاشياء المحجوز عليها

المادة ٢٨٠ ع - اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً

يمتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالها  
لا يخرج اختلاس الاشياء المحجوز عليها في الاحوال العادية عن كونه

(١) جزئية كفر للشيخ ٥ نوفمبر ١٩١٩ ( المجموعة ٢١ عدد ٣٧ ) وجزئية اسبوط  
٤ نوفمبر ١٩١٩ ( المجموعة ٢١ عدد ٩٨ )  
(٢) تقض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ ( المجموعة ٧ عدد ٢٦ )

سرقه معاقباً عليها بالنصوص العامة لهذه الجريمة متى كان الشيء المختلس مملوكاً لغير السارق . ولكن قد يقع أحياناً أن يكون المختلس في هذه الحالة هو نفس المالك المحجوز عليه وعندئذ لا يمكن تطبيق حكم السرقة لأن المختلس والمالك شخص واحد وقد علمنا أن المالك الذي يختلس متاعاً مملوكاً له لا يعد سارقاً ومن المعلوم أن الأشياء المحجوزة تبقى في ملك المحجوز عليه إلى حين بيعها . لهذا رأى الشارع ضرورة وضع نص خاص يقضى بمعاقبة المالك الذي يختلس ماله المحجوز عليه لما يترتب على هذا الاختلاس من العدوان على السلطة العامة والاخلال بأوامرها فضلاً عن الأضرار بحقوق الدائنين الحاجزين

فالغرض من وضع المادة ٢٨٠ ع إنما هو النص على عقاب لتلك الحالة التي لا يمكن أن تتناولها أحكام المواد الأخرى الخاصة بالسرقة . ولكن نص المادة المذكورة لا يفيد أن تطبيقها قاصر على حالة المالك بل يستفاد منه أن الشارع أراد به وضع حكم عام لكل اختلاس يقع على أشياء محجوزة وقوله بعد ذلك ( ولو كان حاصلًا من مالها ) إنما هو لتأكيد انطباق الحكم على المالك الذي هو في الحقيقة علة التنصيص وإن كان حكم المادة ليس مقصوراً عليه . فإذا كان مختلس الأشياء المحجوزة شخصاً غير المالك فلا مانع من تطبيق حكم المادة ٢٨٠ عليه ولو أن النصوص الأخرى الخاصة بالسرقة كفيلة بمعاقبته ولكن تظهر فائدة تطبيق المادة ٢٨٠ ع خاصة في هذه الحالة عند ما يكون ذلك الشخص قد ارتكب الاختلاس بإعاز المالك أو تحريضه أو اتفاهه ففي هذه الحالة يتمتع تطبيق أحكام السرقة لأن من شروط الاختلاس في جريمة السرقة أن يكون حاصلًا بغير رضا المالك

أركان الجريمة — هذه الجريمة مكونة من ثلاثة أركان (١) فعل الاختلاس (٢) أن يكون الشيء المختلس محجوزاً عليه قضائياً أو إدارياً (٣) القصد الجنائي

**الركن الاول — جعل الشارع المصرى الركن المادى للجريمة الاختلاس**  
(soustraction) كما فى جريمة السرقة ولكن الشارع الفرنسى عبر عن الفعل المادى فى النص المقابل للمادة المصرية بلفظ (détournement) أى التبديد ملاحظا فى ذلك على ما يظهر أن فعل المالك فى هذه الحالة لا تصح تسميته اختلاسا وليسكنا اذا أخذنا بإمكان تطبيق المادة على المالك وغير المالك كان لفظ الاختلاس أشمل وأوفى بالفرض

ويدخل فى معنى الاختلاس المطلوب فى المادة ٢٨٠ ع كل ما يدخل فى الاختلاس الوارد حكمه فى المادة ٢٦٨ فيقع الاختلاس بالاستيلاء على الشئ أو نقله من مكانه الى مكان آخر فاذا نقل المالك المتاع المحجوز عليه من منزله ووضعه فى منزل أحد أقاربه عد مختلسا . وكذلك الحكم اذا نقله من منزله الى منزل آخر مملوك له <sup>(١)</sup> . وعلى العموم يكفى لحصول الاختلاس اخفاء الشئ المحجوز عليه بقصد منع التنفيذ أو وضع العوائق فى سبيله <sup>(٢)</sup> . وكذلك يكون الحكم اذا أخفى المالك الاشياء المحجوزة عن المحضر فى اليوم المحدد لبيعها بقصد تأخير البيع ولو أظهرها بعد ذلك <sup>(٣)</sup> . فلا يشترط لتحقيق الاختلاس أن يكون الجانى قد بدد الشئ أو باعه أو تصرف فيه بأية صورة فان فعل ذلك كان أحق بأن يعد مختلسا كما لو أعطى الشئ المحجوز رهنا لأحد دائئيه <sup>(٤)</sup> فاذا باع الشئ المحجوز بغير تسليمه الى المشتري عد ذلك شروما معاقبا عليه اذا كان قصد من البيع تهريب الشئ من الحجز واضرار دائئيه الحاجزين أما اذا كان يقصد تسوية الدين ودفع حقوق الدائئين من الثمن فلا عقاب عليه <sup>(٥)</sup>

(١) دالوز ١٨٩١ — ١ — ٣٩٤

(٢) نقض ٢٤ ابريل ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ١٤)

(٣) نقض ٢٥ يولي ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٦٢٣)

(٤) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٦٧٩

(٥) جارسون مادة ٤٠٠ فقرة ١٦٤ — ١٦٦

ولم تقتصر المادة ٤٠٠ ع ف على النص على حالة التبيد أو الاختلاس بل عاقبت أيضاً على اتلاف الاشياء المحجوز عليها (destruction) وليس لهذا مقابل في المادة المصرية وينبئ على هذا أن المالك الذى يتلف متاعه المحجوز عليه بغير أن ينقله من مكانه لا عقاب عليه في القانون المصرى

الركن الثانى — يجب لتطبيق المادة ٢٨٠ ع أن يكون الشيء المختاس محجوزا عليه قضائياً أو اداريا والحجز القضائى هو الذى يصدر الامر به من محكمة قضائية . ويستوى في هذا أن يكون الحجز تحفظيا أو تنفيذيا ويدخل في ذلك كافة انواع الحجز المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أما الحجز الادارى فهو الذى يوقع بأمر السلطات الادارية ويدخل في ذلك الحجز الذى يوقع بناء على طلب الحكومة في سبيل تحصيل الاموال والضرائب المستحقة لها والحجز الذى توقعه السلطات الادارية تنفيذاً لحكم صادر من المحاكم الشرعية أو المجالس المالية . ولا يشترط أن يكون الحجز قد أعلن الى المحجوز عليه بل يكفي أن يثبت علمه به <sup>(١)</sup> . كما أنه لا يشترط أن يقع الحجز صحيحاً مستوفياً للشرائط القانونية بل يعاقب مختاس الاشياء المحجوز عليها ولو كان الحجز مشوباً بالبطلان ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس <sup>(٢)</sup> . وهذا هو الرأى المعمول به أيضاً لدى المحاكم الفرنسية <sup>(٣)</sup> وان كان بعض الشراح لا يوافق عليه <sup>(٤)</sup> . وقد حكم بانه لا يمنع من معاقبة المختلس أن يكون الحجز قد حكم باطلاله قضائياً بعد الاختلاس وقبل الحكم في الجريمة <sup>(٥)</sup> وما دامت صحة الحجز غير مشروطة فلا محل لان توقف المحكمة

(١) قضا ٤ يناير ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ٦١ ) و ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٣٨ )

(٢) انظر الحكمين السابقين

(٣) دالوز ١٨٩٦ — ١ — ٥٦ و ١٩٠٥ — ٥ — ٦

(٤) جازو ٥ فترة ٢٢٣٢

(٥) دالوز ١٨٦٣ — ٢ — ١٥٥

الجنائية الدعوى الى أن يفصل في تثبيت الحجز التحفظي أو الغائه من المحاكم المدنية <sup>(١)</sup> ومع هذا فقد حكم بأنه اذا بقيت الاشياء المحجوزة تحت يد مالكها ولم يعين لها حارس فبددها المالك فلا يعاقب بالمادة ٢٨٠ ع <sup>(٢)</sup> وهذا الرأي يطابق ما ذهب اليه جارو من اشتراط أن يكون الشيء قد أقيم عليه حارس <sup>(٣)</sup>

وقد توسعت المحاكم الفرنسية في تفسير معنى الحجز المقصود في هذه المادة وأدخلت في حكمها اختلاس الاشياء المتنازع عليها التي حكمت المحاكم بتعيين حارس قضائي لاستلامها وحفظها لحين الفصل في النزاع القائم بشأنها <sup>(٤)</sup> على أن تعيين حارس قضائي على أرض زراعية لا يفيد منع مستأجر تلك الأرض من التصرف في الزراعة التي زرعها فلا عقاب اذن على المستأجر الذي يحمص الزرع الموجود على الأرض المذكورة وينقله <sup>(٥)</sup>

كذلك حكمت المحاكم الفرنسية بأنه يدخل في حكم المادة ٤٠٠ ع (٢٧٠ ع) اختلاس الاشياء التي تضبط بمعرفة البوليس وتكون محلا للمصادرة طبقا للمادة ٣٠ عقوبات <sup>(٦)</sup>

**الركن الثالث — لا تتم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع الا بتوفر القصد الجنائي .** ويعتبر القصد الجنائي متوفرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين أو غيرهم أى انه يشترط في هذه الحالة توفر نية الغش لان القانون استعمل في النص الفرنسي للمادة ٢٨٠

(١) جارسون فقرة ١٤٥

(٢) جزئية منوف ٣٠ ابريل ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٦٠١)

(٣) جارو ٥ فقرة ٢٢٣٤

(٤) دالوز ١٨٩٢ — ٢ — ٥٨ و ١٨٩٦ — ١ — ٥٥ وقد أخذت المحاكم

المصرية بهذا الرأي : انظر جزئية المياط ٤ فبراير ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٤)

(٥) جزئية المحلة ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٨٦)

(٦) دالوز ١٨٩٦ — ١ — ١٩١

لفظ (frauduleuse) <sup>(١)</sup> وعلى هذا يمكن القول بأنه اذا نقل المالك الاشياء المحجوز عليها من مكانها خوفاً عليها من الضياع أو التلف أو غير ذلك مما لا يدخل في نية الغش فلا عقاب عليه في القانون المصرى . ولا عبرة بعد هذا بالبواغث البعيدة فلا بهم أن يكون الجانى مدفوعاً الى اخفاء الاشياء المحجوزة بعامل النكاية بدائئيه أو بقصد الانتفاع شخصياً بالشيء المختلس أو اعطائه لاحد دائئيه تمييزاً له عن الدائن الحاجز أو غير ذلك

ويلاحظ أن العقاب في هذه المادة لم تراعى فيه فكرة إيجاب احترام أوامر السلطة العامة بمقدار ما روعيت فيه فكرة حماية حقوق من تملكت حقوقهم بالشيء المحجوز . ويترب على هذا انه اذا سدد المدين المحجوز عليه الدين لدائنه وقبل الدائن التنازل عن الحجز جاز للمدين التصرف في الاعيان المحجوزة ولو قبل صدور امر المحكمة بفك الحجز <sup>(٢)</sup> . واذا اعتقد المدين بحسن نية أن الدائن قد رضى بالتنازل عن الحجز ولو قبل سداد الدين وتصرف في الاشياء المحجوزة بناء على هذا الاعتقاد فلا عقاب عليه لا لعدم القصد الجنائى

أما اذا اختلس المالك الاشياء المحجوز عليها ثم دفع الدين بعد الاختلاس فهذا الدفع لا يعتبر كافياً لنفى القصد الجنائى عنه <sup>(٣)</sup>

ولا يمكن تطبيق حكم المادة ٢٨٠ ع على المالك الذى يختلس متاعه الذى حجز عليه خطأ مع متاع شخص آخر اثناء حجز وقع على اموال ذلك الشخص الآخر لانه ما دام الحجز لم يوقع ضده هو فهو فى حل من اخذ متاعه المملوك له ولا يحول دون ذلك وقوع الحجز عليه خطأ لان الدائن الحاجز لم يمتلق حقه بذلك المتاع قط فلا يمكن ان يحل به ضرر من جراء اختلاس

(١) قارن شوفو وهيل ٥ فترة ١٩١٦ — بلانش ٦ فترة ٨٢ — جارد ٥ فترة ٢٢٣٥

(٢) جاردون فترة ١٧٢

(٣) نقض ١٤ ديسمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٣١) انظر أيضاً نقض ٢٦ يولي

١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٧٣) و ١٥ فبراير ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٧١)

صاحبه له كما أن عدم التجاء المالك في هذه الحالة الى استرداد متاعه بالطرق القانونية على ايدي المحاكم لا يفيد توفر القصد الجنائي عنده بحال (١)

**عقاب الجريمة** — نصت المادة ٢٨٠ ع على أن الاختلاس المنصوص عليه فيها يعد في حكم السرقة وينبئ على هذا انه يجب أن يعاقب بمقابها فتطبق على المختاس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ ع فاذا كان الاختلاس مقترنا بظروف مشددة وجب تطبيق العقوبات المبينة في المواد ٢٧٠ — ٢٧٤ بحسب الاحوال (٢) وهذا ما يستفاد ايضاً من تعليقات الحاقية على المادة ٢٨٠ ع اذ تقول ( والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقباً عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات ) ولكن الشراح الفرنسيين لا يرون الأخذ بالظروف المشددة في هذه الحالة (٣)

وينبئ أيضاً على اعتبار الاختلاس المنصوص عليه في المادة ٢٨٠ ع في حكم السرقة أنه يمكن العقاب على الشروع في هذه الجريمة تطبيقاً لحكم المادة ٢٧٨ ع (٤) ولكن محكمة الاقصر الجزئية حكمت بعكس ذلك (٥)

كذلك يجوز أن يعاقب بالمادة ٢٧٩ ع من يخفي اشياء اختلسها مالكها بعد توقيع الحجز عليها مع علمه بذلك

على أنه رغم التشابه بين الجريمتين في كل ما تقدم لا تزال الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع جريمة من نوع خاص ( sui generis ) ولها مميزات خاصة تميزها عن السرقة وهذا مادام الشارع الى وضع حكم خاص لها . ونظراً الى ما لهذه الجريمة من المميزات الخاصة رأى الشارع أن ينص صراحة في الفقرة

(١) نقض ٥ يويه ١٨٩٧ ( القضاء ٤ ص ٤٠٥ ) — دانوز تحت كلمة سرقة فقرة ٦٨٥

(٢) جزئية ادفو ١٠ ديسمبر ١٩١٣ ( المجموعة ١٥ عدد ١١٤ )

(٣) جارسون فقرة ١٨٨ — جارد ٥ فقرة ٢٢٣٤

(٤) جراسولان ج ٢ فقرة ١٨٢٤

(٥) جزئية الاقصر ٦ ابريل ١٩١٦ ( الشرائع ٣ ص ٥٧٠ )

الثانية من المادة ٢٨٠ على أن احوال الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ ع لا تنطبق على هذه الجريمة . وعلة ذلك ظاهرة وهي أنه بتوقيع الحجز على الاشياء المحجوزة قد تعاق بها حق الغير ممن لهم حقوق قبل المالك المحجوز عليه كما تعلق بها حق الساطة العامة في أن يبقى هذا الحجز محترماً الى أن يتحقق الغرض المقصود منه فلم يبق الامراذن قاصراً على حقوق المالك وحده فاذا اختلس ابن المالك المحجوز عليه المانع المحجوز وجب عقابه بالمادة ٢٨٠ ع ولا تطبق في هذه الحالة المادة ٢٦٩ ع . كذلك يكون الحكم فيما لو اختلس الزوج متاعاً مملوكاً له حجز عليه بناء على طلب زوجته لان الاختلاس لا يقتصر ضرره في هذه الحالة على الزوجة بل هو يمس أيضاً حقوق السلطة العامة <sup>(١)</sup> وكذلك لا تعد هذه الجريمة مماثلة للسرقة فيما يتعلق بأحكام العود <sup>(٢)</sup>

### المبحث الثالث

#### في تقليد المفاتيح

عد الشارع استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفاً مشدداً لجريمة السرقة في المادتين ٢٧٠/٤ و ٢٧٤/٢ ولكنه لم يقتصر على ذلك بل نص في المادة ٢٨١ ع على عقاب لتقليد المفاتيح فقال ( كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين — أما اذا كان الجاني محترفاً بصناعة حمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل )

وتقليد المفاتيح في حد ذاته عمل تحضيري ولا عقاب عليه في الاصل

(١) قانون جزئية الموسيقى ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ ( المجلد ٣ عدد ٤٧ )

(٢) جازو ٥ فقرة ٢٢٣٤ — جارسون فقرة ٢١٤

بحسب القواعد العامة ولكن الشارع رأى أن يجعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص ( sui generis )

وهذه الجريمة مكونة من ركنين (١) فعل مادی وهو تقليد المفاتيح أو تغييرها أو صنع آلة ما (٢) ركن ادبي وهو توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة

أما التقليد فيراد به صنع مفتاح على مثال مفتاح آخر وأما التغيير فيراد به ادخال تعديل على مفتاح قديم ليصير صالحا لفتح شيء غير الذي اعد له في الاصل . ولم يقتصر القانون على هاتين الحالتين بل هو يعاقب ايضا على صنع اية آلة تصلح للفتح أو تساعد عليه

ولا بد أن يكون هذا التقليد أو التغيير أو الاصطناع مقترنا بقصد جنائي وهو أن يتوقع المقلد استعمال المفاتيح المقلدة أو المغيرة في ارتكاب جريمة . فلا عقاب اذا كان الصانع قد صنع المفتاح بناء على طلب صاحب الدار أو المكان المطلوب له المفتاح كما أنه لا يعاقب اذا اعتقد بحسن نية أن طالب المفتاح هو المالك الحقيقي (١)

ولم يبين الشارع نوع الجريمة التي صنع المفتاح تسهلا لارتكابها ومع عموم النص يمكن معاقبة كل من يقلد مفتاحا يعلم أنه سيستعمل في ارتكاب اية جريمة كقتل أو اغتصاب الخ. ولكن ورود النص في باب السرقة يفيد أن الشارع يقصد جريمة السرقة قبل غيرها والواقع أن استعمال المفاتيح المقلدة أكثر ارتباطا بجريمة السرقة منه بغيرها (٢)

وقد حكم بأن كلمة (آلة) الواردة في المادة ٢٨١ لا تنصرف الا لما يستعمل لفتح الابواب والاقفال مما هو في حكم المفاتيح بقصد السرقة

(١) جارسون مادة ٣٩٩ فقرة ٤

(٢) قارن جارسون فقرة ٦

فلا ينطبق حكم المادة المذكورة على من يصنع ختما بقصد ارتكاب تزوير<sup>(١)</sup> وفائدة النص على عقاب تقليد المفاتيح تظهر حيث يقتصر علم صانع المفتاح على انه سيسعمل في ارتكاب جرائم غير معينة ولا محدودة . أما اذا كان يعلم على وجه التحديد الجريمة التي ستركب بواسطة هذا المفتاح فانه يعد شريكا بالتسهيل والمساعدة ويعاقب بمقوبة الفاعل الاصلى ( المادة ٤٠/٣ ع ) فاذا كانت الجريمة جنائية عقيب المقلد بمعاقبها<sup>(٢)</sup>

أما في غير هذه الحالة فيعاقب المقلد بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين . وقد جعل الشارع صفة الجاني ظلماً مشدداً للجريمة فنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ ع على أنه اذا كان الجاني محترفاً بصناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل لانه يكون في هذه الحالة أقدر على إتقان التقليد والتغيير

### المبحث الرابع

### في الاغتصاب

المادة ٢٨٢ ع — كل من اغتصب بالقوة أو التهديد ( force on menaces ) سنداً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو اكره أحداً بالقوة أو التهديد ( violences ou menaces ) على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

استعمل الشارع في هذه المادة كلمة ( اغتصب ) تمييزاً للجريمة الواردة بها عن السرقة وعاقب فيها على أمرين ( الاول ) اغتصاب السندات ( والثاني ) اغتصاب الامضاءات

(١) استئناف اسبوط ٢١ يناير ١٩١٨ ( المجموعة ١٩ عدد ٣٣ )

(٢) جازو ٥ فقرة ٢١٩٧

أما اغتصاب الامضاءات وهو أن يكره شخص غيره على التوقيع على محرر بامضاءه أو ختمه فلا علاقة له بالسرقه ولا يشبهها بوجه من الوجوه فكان واجبا أن يعاقب الشارع عليه بنص خاص . وأما اغتصاب السندات فهو نوع من أنواع السرقه لان السرقه كما تقع على المال كذلك يصح أن تقع على السندات أو على أى شئ آخر منقول ولهذا يصعب التمييز بين جريمة الاغتصاب الواردة فى المادة ٢٨٢ فيما يتعلق بالسندات وجريمة السرقه باكرهه الواردة فى المادة ٢٧١ ع . ولكن الشارع المصرى حمذا حذو الشارع الفرنسى فى الجمع بين الامرين فى نص واحد ( المادة ٤٠٠ فقرة اولى ع ف )

ويفرق الشراح الفرنسيون بين الاغتصاب والسرقه من وجهين ( الاول ) من حيث الموضوع فان الاغتصاب لا يقع الا على السندات التى من نوع معين أما السرقه باكرهه فيصح أن تقع على اى شئ منقول وهذه التفرقة غير فاصلة كما ترى لان السندات يصح أن تدخل فى عموم نص المادة ٢٧١ ع لانها من الاشياء المنقولة التى يصدق عليها حكم تلك المادة ( والثانى ) من حيث طريقة الارتكاب فان السرقه على العموم سواء كانت باكرهه أو بغير اكرهه لا تقع الا بطريق الاختلاس ويدخل فى ذلك انتزاع الشئ من يد المجنى عليه بغير رضاه أما الاغتصاب فيقع بتسليم المجنى عليه بنفسه الشئ المغتصب الى الجانى تحت تأثير القوة أو التهديد وعلى هذا يمكن القول بأن رضا المجنى عليه لا ينعدم فى حالة الاغتصاب انعداماً تاماً <sup>(١)</sup> . ولكن هذه التفرقة ايضا غير حاسمة لان الشراح لم يقصروا السرقه على الاحوال التى ينتزع فيها الشئ من المجنى عليه انتزاعاً وبغير رضاه بل ادخلوا فى حكمها الاحوال التى يحصل التسليم فيها تحت تأثير الاكرهه ولم يعتبروا بالتسليم فى هذه الحالة ولم يروا فى وجوده ما ينافى الاختلاس وقد بينا ذلك عند الكلام على ركن الاختلاس فى السرقه <sup>(٢)</sup>

(١) جارو ٥ فقرة ٢٢١٧ — شوفو وهيبلى ٥ فقرة ٢١٢٥ — حارسون مادة ٤٠٠

فقرة ٩

(٢) انظر ايضا جارسون فى تعليقه على المادة ٣٧٩ فقرة ٢١٤ وعلى المادة ٤٠٠ فقرة ٣

ومما يزيد الأمر صعوبة في القانون المصري أن الشارع لم يورد نص المادة ٢٨٢ ع على صورة يستفاد منها حصول التسليم من قبل المجنى عليه كما فعل الشارع الفرنسي في المادة ٤٠٠ فقرة أولى بل على عكس ذلك صاغ النص في قالب يفيد أن الاغتصاب انما يقع بطريق انتزاع الشيء من بين يدي المجنى عليه وهذا ما يفهم من النص الفرنسي للمادة ٢٨٢ حيث يقول *aura extorqué d'entre les mains* على حين أنه عبر عن الاغتصاب الوارد في المادة ٢٨٣ ع بنفس التعبير الوارد في القانون الفرنسي اذ قال *(aura extorqué la remise)* وقد ظهر أثر هذه التفرقة في التعبير في النصين العربيين للمادتين . فهل اراد الشارع المصري حقيقة أن يميز بين صورتى الاغتصاب في المادتين المذكورتين؟ اذا صح ذلك فان نص المادة ٢٨٢ لا يبقى له لزوم فيما يتعلق بالسندات مع وجود المادة ٢٧١ ع اللهم الا أن يقال ان الاغتصاب بحسب نص المادة ٢٨٢ يجوز أن يقع بطريقى الاكراه الادنى ( التهديد ) كما يقع بطريق الاكراه المادى ( القوة ) وبذلك يمكن العقاب بالمادة ٢٨٢ على احوال لا تدخل في حكم المادة ٢٧١ لاقتصار حكمها على أحوال الاكراه المادى فقط كما تقدم

والواقع انه لا يستقيم معنى المادة ٢٨٢ ع ولا تصبح متجانسة في جزئها ( السندات والامضاءات ) كما انها لا تتجانس مع المادة ٢٨٣ ع الا اذا قصر حكمها على الاحوال التى يحصل فيها التسليم من المجنى عليه تحت تأثير القوة أو التهديد . ويصبح الاغتصاب على هذا الوجه صورة ثالثة بين السرقة والنصب . ففي السرقة يكون استلاب مال الغير بطريق الاختلاس بغير رضا المالك وفى النصب يؤخذ الشيء المسلوب برضا المجنى عليه وتسليمه الحاصل عن غش واحتيال أما فى الاغتصاب فيؤخذ الشيء برضا المجنى عليه وتسليمه الحاصل تحت تأثير القوة أو التهديد . فبينما يكون الرضا فى حالة السرقة منعذما انعداما تاما يكون فى حالتى النصب والاغتصاب موجودا ولكنه رضا فاسد لانه مشوب بالغش فى احدى الحالتين وبالاكراه فى الحالة الاخرى

وكان يجب لتام الفصل بين احوال السرقة وأحوال الاغتصاب أن يجعل نص المادة ٢٨٢ طاماً فلا يقصر على اغتصاب السندات والامضاءات كيلا يقع الخلط بين حكم المادة ٢٧١ ع والاحوال التي هي احق بأن تعد من قبيل الاغتصاب اتباعاً للتمييز الذي اوردناه . ولا يمكن القول بأن المادة ٢٨٣ قد سدت الفراغ الذي تخلف عن قصور نص المادة ٢٨٢ حيث تنص على اغتصاب كل ما عدا السندات والامضاءات لان الاغتصاب الوارد حكمه في هذه المادة لا يقع الا بطريق التهديد أى الاكراه الادبى فاذا اغتصب شخص مال آخر أى اكراهه على تسليمه اياه بطريق الاكراه المادى أى القوة فلا يمكن تطبيق المادة ٢٨٣ في هذه الحالة ويجب اذن الرجوع الى نص المادة ٢٧١ ع بحكم الضرورة ولعدم وجود نص سواه (١)

اركان الجريمة — جريمة الاغتصاب الواردة في المادة ٢٨٢ ع أركان ثلاثة ( ١ ) اغتصاب سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة أو اغتصاب امضاء أو ختم على ورقة من هذا القبيل ( ٢ ) استعمال القوة أو الاكراه أو التهديد للحصول على ذلك ( ٣ ) القصد الجنائى

الركن الاول — يظهر ان الذى دعا الشارع الفرنسى والشارع المصرى من بعده الى الجمع بين اغتصاب السندات واغتصاب الامضاءات فى حكم واحد هو ما بين الحالتين من الشبه فان الذى يكره آخره على التوقيع بامضائه أو ختمه على ورقة مثبتة لدين أو تصرف الخ لا يختلف كثيراً ممن يغتصب سنداً من هذا القبيل مضمي أو مختوماً من قبل . وغاية ما هنالك أن حالة الاكراه على التوقيع بالامضاء على سند لا يمكن أن تتصور الا حيث يريد الجانى أن ينشئ سنداً على المجنى عليه سواء كان ذلك لنفسه أو لغيره فيجب أن يكون الامضاء المقتصب هو امضاء المجنى عليه نفسه اذ لا قيمة لامضاء يصدر منه باسم غيره (٢). أما فى حالة الختم فيتصور أن يكون الختم لشخص آخر نختم

(١) فاردن جارسون فقرة ٩

(٢) جارسون فقرة ١٠

أودعه صاحبه عند وكيله أو أحد أقر به فإذا أكره شخصٌ حاملُ الختم على التوقيع به على سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ولو أن ضرر الجريمة واقع على غير الشخص المذكور . وعلى كل حال تعتبر الجريمة تامة بمجرد التوقيع ولو عرض بعد ذلك ما يمنع المقتصب من استلام السند أو الانتفاع به <sup>(١)</sup>

أما في حالة اغتصاب السندات فيصح أن يكون السند المقتصب موقفاً عليه بامضاء المجنى عليه كعقد بيع أو توكيل أو مخالصة أو بامضاء الجاني كإقرار بدين في ذمته للمجنى عليه كما يصح أن يكون موقفاً عليه بامضاء الغير كسند مودع عند المجنى عليه وعلى كل حال فلا يهتم شخص من يحل به الضرر من جراء هذا الاغتصاب <sup>(٢)</sup>

ولكن هل ينطبق حكم المادة ٢٨٢ ع على من يقتصب سنداً مملوكاً له ممن يكون تحت يده هذا السند ؟ لا ريب في أن جريمة الاغتصاب من الجرائم التي تقع على الاموال كالسرقة والغرض من العقاب عليها انما هو منع العدوان على مال الغير فإذا اغتصب شخص ماله بالقوة ممن كان حائزاً لهذا المال فالظاهر انه لا يمكن عقابه بالمادة ٢٨٢ ع ولو انه لا يباح لشخص الحصول على حقه بيده ولكن علة العقاب تكون منتفية في هذه الحالة اللهم الا اذا كان هذا المال قد تعلق به حق لاغير فان العقاب يكون متعيناً في هذه الحالة فمن يقتصب بالقوة أو التهديد سنداً له مرهوناً تحت يد شخص آخر يعاقب بالمادة ٢٨٢ ع ولا بد لتوفر ركن الاغتصاب أن يكون السند مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أي أن يكون سنداً ذا قيمة مادية ويمكن أن يؤثر اغتصابه على حقوق الغير وثروته ويدخل في ذلك عقد البيع أو الاجارة أو الهبة أو

(١) جارسون فقرة ٨

(٢) جارو ٥ فقرة ٢٢٢٠ — بلانش ٦ فقرة ٦٣ — جارسون فقرة ١٠

التوكيل أو الوصية وكذا المخالصات والاقرار بالدين وكافة الاوراق المالية كالسندات والاسهم والبنكنوت الخ . اما المحررات التى ليست بذات قيمة مادية فلا تدخل فى حكم المادة ٢٨٢ ع فمن اغتصب بطريق القوة أو الاكراه خطابا ذا قيمة ادبية فقط فلا يعاقب بالمادة ٢٨٢ وانما يجوز عقابه بالمادة ٢٧١ ع . كذلك من اكراه شخصاً على التوقيع على اقرار بارتكاب جريمة أو فعل مناف للآداب لا يعاقب بالمادة المذكورة <sup>(١)</sup>

فاذا اكراه شخص آخر على التوقيع على ورقة ممضاة على بياض فلا يمكن أن يعد فعله هذا اغتصاباً منطبقاً على المادة ٢٨٢ ع لان الورقة خالية من كل التزام ولكن يصح أن يعد هذا شروعاً فى الجريمة اذا ثبت أن المغتصب كان يريد أن يملأ الفراغ الذى فوق الامضاء بكتابة مثبتة لدين أو تصرف أو براءة <sup>(٢)</sup> واذا كان السند المغتصب باطلا فلا يمنع هذا من العقاب اذا كان البطلان نسبياً كما لو اكراه شخص قاصراً على التوقيع على سند بدين اما اذا كان البطلان تاماً بحيث لا يمكن الانتفاع من السند بحال فلا يعاقب المغتصب وحكمه فى ذلك يشبه حكم مزور السند الباطل <sup>(٣)</sup>

الركن الثانى — استعملت المادة ٢٨٢ ع فى التعبير عن وسائل الاغتصاب لفظين فى النص العربى وهما القوة والتهديد وثلاثة ألفاظ فى النص الفرنسى وهى ( *Violence, menaces, force* ) وقد استعمل اللفظ الاخير مكان الاول فى الشطر الثانى من المادة ويفهم من هذا أن الاكراه المكون للركن الثانى من جريمة الاغتصاب يصح أن يكون مادياً أى باستعمال القوة أو العنف كما يصح أن يكون ادبياً بطريق التهديد . اما المادة ٤٠٠ فقرة اولى الفرنسية فلم يرد بها ذكر للتهديد ولكنها استعملت بدله لفظ ( *contrainte* ) أى القسر

(١) جازو ٥ فقرة ٢٢٢٠

(٢) شوفو وهيل ٥ فقرة ٢١٢٧ — جازو ٥ فقرة ٢٢٢١

(٣) جازو ٥ فقرة ٢٢٢٠ — شوفو وهيل ٥ فقرة ٢١٢٨

ويقول الشراح ان هذا اللفظ يراد به الاكراه الادبي<sup>(١)</sup> ولكنه على كل حال اشد وادخل في معنى الاكراه من لفظ التهديد واكثر تجانسا مع لفظي القوة والعنف المقارنين له . ويشترط الشراح في الاكراه الادبي المطلوب في المادة ٢٨٢ ع أن يباغ من الشدة درجة تعطل حرية الاختيار عند المجنى عليه لما يتوقمه من خطر جسيم بوشك أن يحل بشخصه<sup>(٢)</sup> . — وأرى أنه تجب ملاحظة كل ذلك عند تفسير لفظ التهديد في المادة ٢٨٢ ع كما يكون متجانسا في الشدة مع لفظي القوة والعنف المستعملين ايضاً في المادة المذكورة ولكي يكون هناك مبرر لشدة العقاب الذي يفرضه القانون في هذه الحالة فانه يجعل الاغتصاب على هذه الصورة جنائية عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة . فالتهديد بمخطر جسيم على النفس يدخل في المعنى المقصود كما يدخل فيه التهديد بمخطر جسيم على المال وقد يدخل فيه ايضاً التهديد بنشر فضيحة بخشى المجنى عليه عواقبها أو افشاء امور ماسة بالشرف والامر في ذلك كله يجب أن يترك الى تقدير المحكمة

والظاهر أن القانون يتطلب في جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ع أن يكون استعمال القوة أو العنف أو التهديد مقارنا لفعل الاغتصاب ويكاد هذا المعنى يكون متمينا في حالتي القوة والعنف أى الاكراه المادى لانه لا يسلب حرية الاختيار الا وقت وقوعه اما في حالة التهديد فقد لا يتعين ذلك لان أثر التهديد يبقى في نفس المهدد زمنا ما بعد وقوعه ولكن الظاهر أنه يجب أن يكون الحكم واحدا في كل الاحوال فاذا كان التهديد سابقاً على تسليم السند أو التوقيع عليه صح اعتبار الفعل جريمة تهديد فقط منطبقاً على المادة ٢٨٤ ع عند توفر اركانها وشروطها<sup>(٣)</sup> الا انه قد يتعذر اتباع هذا الرأي عند ما يكون التهديد شفهيّاً لان

(١) جارسون فقرة ٢٣ — جاور ٥ فقرة ٢٢١٩

(٢) جارسون فقرة ٢٤

(٣) قارن جارسون فقرة ٣١

المادة ٢٨٤ تتطلب في هذه الحالة أن يكون التهديد حاصلًا بواسطة شخص آخر فإذا كان مباشرًا فلا عقاب عليه كما سنبينه فيما يلي . وليس من الحكمة تبرئة المهدد في هذه الحالة بعد أن حصل على ما يبتغيه من اغتصاب السند أو التوقيع عليه

مما تقدم يتضح أن استعمال القوة أو التهديد ركن من أركان جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ وبهذا تتميز جريمة الاغتصاب عن السرقة باكره فان الاكره في السرقة ظرف مشدد لا ركن من أركانها فإذا انعدم الاكره بقي الفعل مستحقًا للعقاب باعتباره سرقة بسيطة أما في الاغتصاب فانعدام ركن الاكره يسقط الجريمة ولا يبقى بعده محل للعقاب<sup>(١)</sup>

الركن الثالث — يشترط في الاغتصاب أن يكون حاصلًا بقصد جنائي ويعتبر هذا القصد متوفرًا متى أقدم الجاني على الفعل طالما أنه يستولى على سند أو امضاء ما كانت المجنى عليه ليسلمه إياه لو بقي محتفظًا بحرية إرادته واختياره . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث فيعد مرتكبًا لجريمة الاغتصاب من أكره مدينه بالقوة أو العنف أو التهديد على توقيع سند اقرار بالدين ولو كان امتناع المدين عن تسليم السند باختياره ناشئًا عن سوء قصد<sup>(٢)</sup>

عقاب الاغتصاب — يمد القانون الاغتصاب المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ ع جنائية ويعاقب عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة وهي عقوبة توازي عقوبة السرقة باكره المنصوص عليها في المادة ٢٧١ ع . وتعتبر الجريمة تامة كما قدمنا متى حصل تسليم السند أو تم التوقيع بالامضاء أو الختم ولو عرض بعد ذلك ما يمنع المغتصب من استلام الورقة الموقع عليها أو الانتفاع بالسند بعد استلامه . فإذا امتنع المجنى عليه من التسليم أو التوقيع رغم استعمال الجاني

(١) بلائش ٦ فقرة ٦٧ — جارو ٥ فقرة ٢٢١٧

(٢) جارسون فقرة ٣٩

لوسائل القوة أو العنف أو التهديد اعتبر فعل الجاني شروعا خاب أثره لاسباب خارجة عن ارادته وعوقب عليه بالمادة ٢٨٢ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات بشرط أن يكون السند المطلوب مما تتوفر فيه الشروط المطلوبة في المادة ٢٨٢ ع<sup>(١)</sup>

أوجه الشبه بين الاغتصاب والسرقة — جريمة الاغتصاب من الجرائم التي تقع على المال فهي من هذا الوجه تشبه السرقة وقد بينا أوجه الشبه بينها وبين السرقة باكراه وما بينهما من الفوارق ولكنها رغم هذا التشابه تعتبر جريمة من نوع خاص ( sui generis ) . وينبئ على ذلك أنها لا تعد جريمة مماثلة للسرقة من حيث العود ولا تطبق عليها احكام المادة ٢٦٩ الخاصة بالاعفاء وان كان ذلك محل خلاف<sup>(٢)</sup> . لكن يتعين الاخذ بهذا الرأي اذا اتبعنا المبدأ القائل بوجود قصر حكم المادة ٢٦٩ ع على احوال السرقة دون غيرها

### المبحث الخامس

#### في اغتصاب المال بالتهديد

نص القانون في المادة ٢٨٣ ع على حالة اخرى من احوال الاغتصاب فقال ( كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغا من النقود أو أى شئ آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين )  
ويختلف حكم هذه المادة عن حكم المادة ٢٨٢ ع في أن حكم هذه المادة عام فيشمل اغتصاب الاموال وكل شئ آخر اما المادة ٢٨٢ ع فحكمها قاصر على اغتصاب السندات والامضاءات . كذلك يختلف حكم المادتين من حيث وسائل الاكراه ففي المادة ٢٨٢ يصح أن يكون الاكراه بطريق القوة أو العنف أو التهديد أما هنا فلا اكراه لا يقع الا بطريقة واحدة وهي التهديد

(١) شوفو وميلي ٥ فقرة ٢١٢٧ و ٢١٣٠

(٢) انظر بعكس ذلك جارسون فقرة ٣٨

الركن الجزية — لهذه الجريمة اركان اربعة وهى (١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر (٢) أن يكون ذلك الشئ قد اخذ بغير حق (٣) استعمال التهديد للحصول على ذلك (٤) القصد الجنائى

الركن الاول — يجب أن يكون الجانى قد حصل على مال أو شئ آخر من وراء التهديد فاذا لم يحصل على ذلك فلا تعتبر الجريمة تامة . كما أنه يجب أن يكون قصد الجانى من التهديد الحصول على مال أو شئ آخر فاذا لم يكن قصده الحصول على شئ من هذا القبيل بل ارتكب التهديد لمجرد الارهاب والتخويف فلا تطبق المادة ٢٨٣ وانما تطبق المادة ٢٨٤ عند توفر اركانها . واذا كان قصد الجانى الحصول على سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو راءة أو الحصول على توقيع المجنى عليه بامضائه أو ختمه على ورقة من هذا القبيل فتطبق المادة ٢٨٢ ع لا المادة ٢٨٣

وقد ذكر القانون الحصول على مبلغ من النقود بنوع خاص اذ يغلب ان يكون هذا هو الغرض الذى يرمى اليه الجانى ولكنه اردف ذلك بقوله ( او اى شئ آخر ) فيعاقب بالمادة ٢٨٣ ع من حصل بطريق التهديد على مجوهرات او مصوغات او غلال او اوراق مالية او اى متاع آخر ذى قيمة . ولكن هل يدخل فى حكم هذه المادة الحصول بطريق التهديد على شئ ذى قيمة ادبية فقط كخطاب مثلا ؟ الظاهر ان المادة تشمل هذه الأحوال ايضا لان نصها يفيد التعميم . وقد حكم بأن كلمة ( شئ ) الواردة فى المادة ٢٨٣ يراد بها الاشياء المادية وبناء عليه لا عقاب بمقتضى هذه المادة على من استعمل التهديد بقصد الحاقه فى احدى الوظائف <sup>(١)</sup> ولكن هذا الفعل يصح الآن أن يدخل فى حكم المادة ٢٨٤ الجديدة اذا توفرت فيه شروطها ويشترط فى الحصول على الشئ أن يكون بطريقة تسليم المجنى عليه

إياه للجاني وهذا مستفاد من قول الشارع ( حصل على إعطائه مبلغاً من النقود الخ ) أما إذا كان الجاني قد استولى على الشيء بنفسه بغير رضا المجنى عليه فأنفعل سرقة لا اغتصاب

ولا يشترط أن يكون الشيء مملوكاً لمن سلمه للجاني بل يكفي أن يكون المجنى عليه قد سلم إلى الجاني بسبب التهديد شيئاً ولو لم يكن مما يدخل في ملكه الخاص <sup>(١)</sup> كما أنه لا يشترط أن يكون الجاني قد حصل على الشيء لمنفعته الخاصة <sup>(٢)</sup>

الركن الثاني — يشترط للعقاب أن يكون المال أو الشيء الذي حصل عليه الجاني منصوصاً أي ألا يكون له حق فيه وهذا الشرط مستفاد من أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ من الجرائم التي تقع على المال أي التي يترتب عليها عدوان على مال الغير . فإذا كان المال أو الشيء الذي حصل عليه المتهم ملكاً له فلا محل للعقاب بمقتضى المادة ٢٨٣ وإن كانت الوسيلة التي لجأ إليها في الحصول على حقه وهي التهديد لا يبررها القانون . كذلك الدائن الذي يهدد مدينه بالحصول على دين ثابت له شرطاً لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٣ <sup>(٣)</sup> ولكن جارسون يرى بحق أنه إن صح التسليم بهذه القاعدة فمن الواجب قصرها على الحالة التي يطلب فيها الدائن حقه ممن هو مدين له به وعلى ذلك يجب أن يعاقب بالمادة ٢٨٣ ع الدائن الذي يهدد أم المدين ليحصل منها على المبلغ الذي له في ذمة ولدها <sup>(٤)</sup> . والظاهر أنه إن امتنع تطبيق المادة ٢٨٣ في هذه الأحوال للأسباب المتقدمة فإن ذلك لا يمنع من معاقبة المهدد على فعل التهديد باعتباره جريمة قائمة بذاتها منطبقاً على المادة ٢٨٤ ع متى كانت الأركان التي تتطلبها تلك المادة متوفرة

(١) دالوز ١٨٩٨ — ١ — ١٤٩

(٢) جارسون مادة ٤٠٠قرة ٦٦

(٣) جاردو ٥ قرة ٢٢٢٦ — شوفو وميلي ٥ قرة ٢١٣٣

(٤) جارسون قرة ٦٨

وعلى كل حال فلا عقاب على الدائن الذى يهدد مدينه بأخذ اجراءات قانونية ضده كرفع دعوى مدنية عليه أو التبليغ ضده بالطرق الجنائية ان كان ثمت محل لذلك لان ذلك من حق الدائن ولا عقاب على من يستعمل حقاً ثابتاً له بمقتضى القانون (١)

وكذلك حكم من تقع عليه جريمة اذا هدد مرتكبها بالتبليغ عنه أو برفع الجنحة المباشرة عليه اذا لم يوضه عن الضرر الذى حل به بسبب الجريمة فالزوج الذى يهدد من زنى زوجته برفع دعوى الزنا ان لم يدفع له مبلغاً معيناً لا يعاقب بالمادة ٢٨٣ ع على هذا التهديد ولا على حصوله على المبلغ الذى اقتضاه لان له الحق ابتداء فى المطالبة بهذا التعويض أمام المحاكم فله أيضاً الحق فى أن يتصالح عليه بغير التجاء الى القضاء (٢) الا اذا خالى فى التقدير وارهق خصمه فى الطلب فانه يصح اعتباره فى هذه الحالة مقتصباً لأنه يطلب بأكثر مما يستحق (٣)

أما الذى يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصياً ويطلب مبلغاً من المال مقابل سكوته عن التبليغ فانه يعد مقتصباً ويعاقب بالمادة ٢٨٣ ع (٤)

الركن الثالث — اقتضت المادة ٢٨٣ عقوبات على ذكر وسيلة واحدة

من وسائل الغصب وهى التهديد أى الاكراه الادبى بطريق التخويف والوعيد فكل وسائل الاكراه المادى من قوة أو عنف لا تدخل فى حكم هذه المادة فاذا حصل اغتصاب المال أو غيره بطريق الاكراه المادى عد الفعل سرقة باكراه وطبق عليه حكم المادة ٢٧١ ع . وأول ما يسترعى النظر فى هذه المادة هو معرفة ما اذا كان التهديد المشار اليه فى المادة ٢٨٣ ع هو عين التهديد المذكور

(١) جارسون فقرة ٧٠

(٢) بلانش ٦ فقرة ٧٢ — جارسون فقرة ٧٢

(٣) دالوز ١٨٧٦ — ١ — ٢٣٨

(٤) جارسون فقرة ٧٤

في المادة ٢٨٢ ع . وليس في النص ما يبين على معرفة الجواب الصحيح ولكن اذا نظرنا الى ما بين عقوبتي المادتين من الفرق الكبير امكننا أن نستخلص من ذلك نتيجة هامة وهي انه لا يشترط في التهديد المراد في المادة ٢٨٣ ع أن يكون بالغاً من الشدة مبلغ التهديد المشار اليه في المادة ٢٨٢ ع وقد بينا في شرح المادة ٢٨٢ ع ان التهديد يجب أن يكون من الخطورة بحيث يصبح أن يتجانس مع لفظي القسوة والعنف المقارنين له حتى يكون في ذلك ما يبرر صرامة العقوبة المقررة في تلك المادة . أما هنا فالامر على عكس ذلك فأن عقوبة المادة ٢٨٣ ع أخف بكثير ولذا يصبح أن نستنتج أنه يكفي في التهديد المطلوب في هذه المادة أن يكون كافياً لالقاء الرعب في نفس المجنى عليه على صورة يصبح أن تحمله على التسليم بمطالب من هده . ومن المؤكد أنه لا يشترط أن يكون التهديد حاصلًا وقت الاغتصاب مباشرة ولا أن يكون الشيء المهدد به حالاً أو علي وشك الحول بالمجنى عليه بل يكفي التهديد بأمر مستقبل . وكما يصبح أن يكون التهديد بالمشافهة يصبح أن يقع بالكتابة (١) ولا يشترط أن يكون التهديد موجهاً الى نفس الشخص المراد غصب ماله بل يصبح أن يحصل التهديد بواسطة شخص آخر أو أن يلتقي على مسامع شخص يعلم الجاني أنه سيبلغه الى المجنى عليه (٢) كما انه لا يشترط أن يكون الشيء المهدد به مقصوداً ايقاعه بالشخص المراد غصب ماله بل يكفي أن يتوعد الجاني المجنى عليه باحلال ضرر بأحد اقاربه أو من يعنيه أمرهم ان لم يدفع اليه المبلغ المطلوب (٣)

ويدخل في التهديد المقصود في المادة ٢٨٣ ع أن يتوعد الجاني المجنى

(١) جارسون فقرة ٥٢

(٢) قارن الاستئناف ٢ ابريل ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢١١)

(٣) انظر تعليقات الحاقية على المواد ٢٨٢ — ٢٨٤

عليه بالخاق ضرر بشخصه أو ماله أو بتعطيل مصالحه أو بتسبب خسارة له أو بجرمانه من فائدة متوقعة الخ

بل هنالك ما يقطع بأن الشارع لم يرد ان يدخل في حكم المادة ٢٨٣ ع سوى التهديد الذي يتكافأ مع قدر العقوبة المقررة فيها وأن يخرج من حكمها أنواع التهديد الذي يبلغ من الخطارة درجة جسيمة فانه كان ينص في المادة ٢٨٤ القديمة أى السابقة على القانون نمرة ٢٨ الصادر في سنة ١٩١٠ على حكم خاص لهذه الاحوال اذ يقول (وتعاقب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة — أى المادة ٢٨٣ — بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كان الامر المهدد به جريمة معاقباً عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو افشاء أمور شائنة أو نسبتها) ولكن الشارع حذف هذه المادة في سنة ١٩١٠ واعتاض عنها بالمادة ٢٨٤ الجديدة فاحدث بمحذوفها فراغاً لم تسده هذه المادة الجديدة لانها لا علاقة لها بجرائم الاغتصاب

ويحق لنا أن نتساءل بعد حذف هذه المادة عما اذا كان الشارع قد أراد بالمادة ٢٨٣ ع أن تشمل أيضاً الاحوال التي كانت تنص عليها المادة ٢٨٤ القديمة — وقد يكون ذلك مما يرغب فيه لولا ما يعترضه من الصعوبات القانونية فان الفقرة الاولى من المادة ٢٨٤ الجديدة تعاقب بالسجن من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة مما يعاقب عليه القانون بالقتل أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف اذا كان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر — وهذه الحالة يصح أن تعتبر شروفا بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع متى كان الطاب قائماً على مبلغ من النقود أو شيء آخر فاذا جعلنا حكم المادة ٢٨٣ شاملاً للاحوال التي يحصل فيها الاغتصاب بالتهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة الى آخر ما نص عليه في المادة ٢٨٤ القديمة تكون النتيجة أن الجريمة التامة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٨٣ بالحبس فقط بينما

تعاقب المادة ٢٨٤ الجديدة على حالة هي بمثابة الشروع في تلك الجريمة بالسجن وفى هذا من التناقض ما لا يخفى فضلا عن أن المادة ٢٨٣ ع نصت صراحة على أن الشروع فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

فإن قلنا بعدم جواز شمول المادة ٢٨٣ ع للاحوال التي كانت تنص عليها المادة ٢٨٤ ع القديمة وبالاكتفاء في هذه الاحوال بتطبيق حكم المادة ٢٨٤ الجديدة على اعتبار كون الفعل تهديدا فقط وبغض النظر عما ترتب عليه من اغتصاب مال الغير أو متاعه فإنه يفتج عن ذلك قيام صعوبات أخرى فإن الفقرة الاولى تنص على حكم التهديد الذى من هذا القبيل اذا وقع بالكتابة وتعاقب عليه بالسجن كما قدمنا . وقد يصح التسليم بجواز تطبيق هذه الفقرة في احوال التهديد الكتابي سواء سلم المجنى عليه في ماله أو وقف الامر عند حد التهديد ولو ترتب على ذلك التسوية في الحكم بين الشروع والجريمة التامة التي كان يجب أن يعاقب عليها بمقوبة أشد باعتبارها اغتصابا لا تهديدا فقط ولكن هذا عما يصح التسامح فيه فإن في القانون جرائم أخرى يسوى فيها الشارع في العقاب بين الشروع والجريمة التامة

ولكننا اذا خرجنا من دائرة التهديد الكتابي وجدنا أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ ع الجديدة تعاقب على التهديد شفويا بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا . فإذا قلنا بجواز تطبيق هذا النص على احوال الاغتصاب التي يهدد فيها الجاني المجنى عليه شفويا بأمر مما يدخل في عداد الجرائم المعاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة الحيات لم يعطه مبلغا من النقود أو شيئا آخر وتجاوزنا في ذلك عن وجوب التفرقة بين الشروع والجريمة التامة تكون النتيجة أن جريمة الاغتصاب التامة يعاقب عليها هنا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين بينما تعاقب المادة ٢٨٣ ع على الاغتصاب الذى يحصل على أثر تهديد أخف شرا من ذلك بالحبس الذى يجوز أن يبلغ ثلاث سنوات

على أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ الجديدة تشترط في العقاب على التهديد الشفهي أن يحصل هذا التهديد بواسطة شخص آخر فإذا كان التهديد شفهيًا ومباشراً فلا عقاب عليه بمقتضى المادة ٢٨٤ مهما بلغت جسامة التهديد في ذاته ويترتب على ذلك أنه إذا اغتصب شخص مال آخر بواسطة تهديده شفهاها ومباشرة بالقتل أو ما أشبهه لا يمكن أن يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤ ع فهل يترك في هذه الحالة بغير عقاب أم يطبق عليه حكم المادة ٢٨٣ ع في هذه الحالة دون غيرها ؟

ولست أدري ما الذى حدا بالشارع المصرى الى حذف المادة ٢٨٤ القديمة والاستماضة عنها بالمادة الجديدة مع أن الواجب كان يقضى بابقاء المادة القديمة على حالها واطافة المادة الجديدة علاوة عليها لان الجديدة لا تغنى عن القديمة ولا تقوم مقامها فى الحكم كما بينا فيما تقدم . والواقع أن المادة الجديدة لا علاقة لها بالاغتصاب ولا بالجرائم التى تقع على المال اطلاقاً وانما هى تعاقب على التهديد فى ذاته وهو من الجرائم التى تقع على الاشخاص لا الاموال وكان جديراً بالشارع أن يختار لها مكاناً آخر من القانون بين الجرائم التى تمس سلامة الاشخاص . ولكن يستفاد من مطالعة المذكرة الايضاحية التى قدمت مع مشروع المادة الجديدة الى مجلس الشورى أن الشارع ظن أن هذه المادة تقوم مقام المادة القديمة وتزيد عليها انها تتناول احوال التهديد الذى لا يقصد به ابتزاز الاموال ولذلك قدم المادة الجديدة على انها تعديل للمادة القديمة وهو ظن لا يطابق الواقع

الركن الرابع — لا تتم جريمة الاغتصاب المنصوص عليها فى المادة ٢٨٣ ع الا بتوفر القصد الجنائى ويعتبر هذا القصد موجوداً متى اقدم الجانى على ارتكاب الفعل عالماً انه يغتصب مالا لاحق له فيه قانوناً ومتوخياً فى ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بطريق التهديد تحقيقاً لغرضه . فلا عقاب اذا كان المهدد يعتقد بحسن نية أن المال الذى اخذه مملوك له شرعاً أو أنه يستحقه

بحكم القانون<sup>(١)</sup>. ويغلب أن يكون الباعث للجاني في هذه الاحوال هو الشره والطمع في مال الغير ولكنه قد يكون مدفوعا في بعض الاحوال بحب الانتقام أو بغير ذلك من العوامل وعلى كل حال فلا عبرة بهذه البواعث في نظر القانون ويجب عقاب الجاني ولو لم يفتنع بالمال المغصوب

الشروع — يعاقب القانون على الجريمة التامة بالحبس ولكنه نص خصيصا على عقاب الشروع ايضاً بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين . ويدخل في الشروع هنا مجرد التهديد الذي يكون الغرض منه ابتزاز المال أو أى شئ آخر اذا لم يترتب عليه دفع ذلك المال . ففى وجه الجاني عبارات التهديد الى المجنى عليه سواء كان ذلك مشافهة أو بالكتابة وكان يقصد من ذلك الجاءه الى تسليم المال عد بادئا في تنفيذ الجريمة واستحق العقاب على الشروع<sup>(٢)</sup>

الشبه بين السرقة وهذه الجريمة — تشبه هذه الجريمة السرقة في انها من الجرائم التى تقع على المال ولكنها تختلف عنها في أنها تتم بتسليم المجنى عليه الشئ المغتصب تحت تأثير التهديد ولذلك عدها القانون جريمة خاصة ونص لها على حكم خاص . ولا تعد هذه الجريمة مماثلة للسرقة من حيث أحكام العود<sup>(٣)</sup> ولا يطبق عليها حكم الاعفاء الوارد بالمادة ٢٦٩ عقوبات

## المبحث السادس

### في التهديد

المادة ٢٨٤ ع — كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بافشاء

(١) جارسون فقرة ٨٢

(٢) انظر تعليقات الحاقية على المواد ٢٨٢ — ٢٨٤ — جارسون فقرة ٨٧

(٣) سيري ١٨٩١ — ٢ — ١٥٢

امور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن

ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر وكل من هدد غيره شفهيًا بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدي أو الايذاء الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهًا مصريًا

هذه المادة مستحدثة في قانون العقوبات المعرى وضعها الشارع في سنة ١٩١٠ ليسد بها نقصا دل العمل على وجوده في القانون لأنه لم يكن يعاقب على التهديد مجرداً عن كل اعتبار آخر مهما بلغ من الشدة . فلما كثرت خطابات التهديد الموجهة الى الموظفين وغيرهم تنهت الافكار الى وجوب تدارك الامر . فعدلت المادة ٢٨٤ عقوبات القديمة تعديلاً جعلها تتناول التهديد بالقول أو الكتابة سواء كان التهديد مقروناً بطلب أم لا . وقد كان الواجب أن تترك المادة ٢٨٤ ع القديمة على حالها وأن يضاف الى القانون نص خاص يعاقب على التهديد وحده لان النص الجديد لم يسد الفراغ الذي حدث بمحذف المادة ٢٨٤ ع القديمة كما بينا فيما سبق . فضلاً عن أن جريمة التهديد التي تعاقب عليها المادة ٢٨٤ ع الجديدة لا علاقة لها بباب السرقة ولا بجرائم الأموال عموماً بل هي من الجرائم التي تقع على الاشخاص وكان الاجدر أن توضع في المكان اللائق بها في القانون

وقد اقتبس الشارع المصرى حكم المادة ٢٨٤ من احكام المواد ٣٠٥ — ٣٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى

والاركان العامة لجريمة التهديد هي الركن المادى وهو فعل التهديد والركن الادبى وهو القصد الجنائى ولكن الشارع جعل مقدار العقوبة مرتبطا بجملة أمور (أولها) جسامة التهديد فجعل للتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وهو المنصوص على حكمه فى الفقرة (١) و(٢) و(٣) من المادة ٢٨٤ عقابا أشد من التهديد بالتعمدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة وهو المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة و(ثانيها) نوع التهديد فقد وضع للتهديد بالكتابة عقوبات أشد من عقوبة التهديد الشفهي ولم يعاقب مطلقا على التهديد الشفهي بالتعمدى أو الإيذاء الذى اشار اليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ و(ثالثها) كون التهديد مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر أو غير مصحوب بشئ من ذلك فجعل عقاب التهديد الذى من النوع الاول فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة أشد من التهديد الذى من النوع الثانى فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية ولكنه لم يفرق بين النوعين فى الحالات الأخرى

التهديد — صيغ التهديد متنوعة ولم يتعرض القانون لبيان ما يعد تهديدا وما لا يعد كذلك والامر فى ذلك متروك لتقدير المحكمة فكل عبارة يكون من شأنها ازواج المجنى عليه أو لقاء الرعب فى نفسه أو أحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه بشخصه أو ماله تعتبر داخلية فى حكم المادة ٢٨٤ متى كان الشئ المهدد به من نوع ما نص عليه فى تلك المادة . ولا يمنع من اعتبار القول أو الكتابة تهديداً أن تكون العبارة محوطة بشئ من الإبهام أو الغموض متى كان من شأنها أن تحدث الأثر المقصود منها فى نفس من وجهت اليه .<sup>(١)</sup> وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٨٤ على التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس

أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور مخدشة بالشرف وهو أشد أنواع التهديد خطرا لانه ينذر المجنى عليه بمخطر جسيم على نفسه أو ماله أو ممعته

وأهم الجرائم التي تقع على النفس ويعاقب عليها القانون بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة هي جريمة القتل عمدا فالتهديد بالقتل يدخل في حكم المادة ٢٨٤ فقرة اولى أو ثانية أو ثالثة بحسب الظروف . كما أن أهم الجرائم التي تقع على المال ويعاقب عليها القانون بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة هي جريمة الحريق عمدا وقد جعل الشارع المصرى التهديد بارتكاب جريمة ضد المال كالتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس مخالفا في ذلك حكم المواد ٣٠٥ — ٣٠٨ ع ف التي استمد منها حكم المادة ٢٨٤ فان هذه المواد قاصرة على عقاب التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس ولو أن القانون الفرنسى قد نص في موضع آخر ( ٤٣٦ ف ) على عقاب أنواع معينة من التهديد بارتكاب جرائم ضد المال الا أن نص المادة ٢٨٤ المصرية أعم وأشمل والاصل في القانون الفرنسى أن التهديد بالاعتداء على المال لا يعاقب عليه<sup>(١)</sup>. والظاهر أن الشارع المصرى قد أخذ بمذهب القانون الفرنسى في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٨٤ فانه قصر العقاب فيها على التهديد كتابة بالتعمدى أو الايذاء (voies de fait ou violences) الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة وهذه العبارة منقولة بحرفها عن المادة ٣٠٨ ع ف وقد استعملها الشارع الفرنسى أيضا في المادتين ٣٠٩ و ٣١١ في باب القتل والجرح والضرب ولا يفهم منها سوى التعمدى على الاشخاص ولا يدخل فيها التعمدى على الاموال . ويستفاد من ذلك أن القانون المصرى لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤ ع على التهديد بالتعمدى على المال اذا كان التعمدى لا يبلغ درجة الجسامة التي تدخله في عداد الجرائم التي

يعاقب عليها القانون بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولو كان التهديد حاصلًا بالكتابة فمن هدد غيره كتابة بتلاف مزروعة (المادة ٣٢١ ع) لا يعاقب بالمادة ٢٨٤ ع. لكن اذا كان هذا التهديد مصحوبا بطلب مبلغ من النقود أو أى شئ آخر فانه يدخل في حكم المادة ٢٨٣ ع باعتباره شروعا في اغتصاب.

أما التهديد بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف فيراد به افشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه (انظر المادة ٢٦١ ع). وانما لا يشترط هنا أن يكون المراد من التهديد افشاء الامر المهدد به بطريقة من طرق العلانية الواردة في المادة ١٤٨ ع بل يكفي التهديد بافشاء ولو الى شخص واحد وبطريقة سرية لان ذلك قد يكون كافيا لالقاء الرعب في نفس المجنى عليه<sup>(١)</sup>. ولا فرق بين أن تكون هذه الامور المهدد بافائها صحيحة أو مختلقة كما انه لا يشترط أن تكون هذه الامور خاصة بشخص المجنى عليه بل يصح أن تكون متعلقة بشخص آخر يهيم أمره فمن هدد والدا بافشاء أمور شائنة تتعلق بأحد اولاده يعاقب بالمادة ٢٨٤ ع<sup>(٢)</sup>. ولا يلزم لتطبيق هذه المادة أن يبين الجاني للمجنى عليه بعبارة صريحة الامور الشائنة التي يريد افشاءها بل يكفي مجرد التلميح أو الإشارة ولو من طرف خفي الى هذه الامور<sup>(٣)</sup>. ويدخل في معنى التهديد بافشاء أمور شائنة التهديد بالتبليغ عن جريمة صحيحة أو مزعومة وأما التهديد بالتعدى أو الايذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة فيدخل فيه التهديد بالضرب وما أشبه ذلك وعلى كل حال فهو قاصر على التهديد بالتعدى على الاشخاص كما قدمنا

(١) قانون جارسون مادة ٤٠٠ فقرة ٥٤

(٢) قانون دالوز ١٨٩٨ — ١ — ٩٢

(٣) نقض ١٤ مارس ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١١٧)

**التهديد الكتابي والتهديد الشفاهي** — التهديد الكتابي أشد خطراً من التهديد الشفهي لأنه يكون عادة صادراً عن تصميم وتفكير سابق بخلاف التهديد الشفهي فإنه يكون عادة صادراً عن انفعال نفسي عارض ولا يعبر عن حقيقة نوايا المهدد . وقد لاحظ الشارع المصري هذه الاعتبارات فقضى بمعاقبة التهديد الكتابي في كل الاحوال أى سواء كان التهديد جسيمياً أو غير جسيم وسواء كان مصحوباً بطاب أو بتكليف بأمر أو غير مصحوب بشيء من ذلك مع تنويع العقاب بحسب ذلك . أما التهديد الشفهي فقد اشترط الشارع للعقاب عليه ألا يكون مباشراً فقال في الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ ( وكل من هدد غيره شفهيّاً بواسطة شخص آخر الخ ) فن هدد غيره مباشرة ولو بالقتل لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤ مطلقاً . وقد اضيفت عبارة ( بواسطة شخص آخر ) الى المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين كىا يمنع العقاب على التهديدات الناتجة عن الانفعالات النفسية ويصبح حكم المادة ملائماً لاخلاق الاهالى وعادات البلاد . ولم يقف الشارع عند ذلك بل منع العقاب في حالة التهديد الشفهي بالتعمدى أو الايذاء غير الجسيم ولو كان حاصلًا بواسطة شخص آخر كما يستفاد من الفقرة الاخيرة من المادة ٢٨٤ ع لانها تشترط في التهديد المعاقب عليه في هذه الحالة أن يكون كتابياً ، وانما يلاحظ أنه اذا كان التهديد الشفهي مباشراً وكان مصحوباً بطلب مبلغ من النقود أو شيء آخر فإنه يمكن العقاب عليه بمقتضى المادة ٢٨٣ ع باعتباره شروفاً في اغتصاب كما انه يمكن اعتباره شروفاً في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ع اذا كان جسيمياً وكان مقروناً بطلب تسليم سند أو التوقيع على سند — ولا يشترط للعقاب على التهديد الشفاهي الذى يحصل بالواسطة أن يكون المتهم كلف الوسيط صراحة بإيصال عبارات التهديد الى شخص المهدد بل يكفي أن تكون نيته ظاهرة في أن يصل التهديد الى علم الشخص المهدد ولا سيما اذا كان الوسيط

بحكم مركزه وبالنظر للظروف ملزماً بأن يبالغ التهديد الى من وجه اليه كما لو قال متهم امام حاجب النيابة ( والله العظيم اذا كان وكيل النيابة رايح يقبض على "فبروحيه وباعدامه ورفته" )<sup>(١)</sup>

وكذلك في حالة التهديد الكتابي لا يشترط أن يرسل خطاب التهديد الى شخص المجنى عليه مباشرة بل يكفي أن يكون الجاني قد أرسل الخطاب الى شخص آخر له بالمجنى عليه صلة تبعته على اطلاعه على ذلك الخطاب<sup>(٢)</sup>. والظاهر انه متى اطلع المجنى عليه على خطاب التهديد في مثل هذه الحالة وجب عقاب المهدد بغير حاجة الى البحث عما اذا كان قد قصد ابلاغ محتوياته الى المجنى عليه بطريقة غير مباشرة أو لا<sup>(٣)</sup>. أما اذا أرسل الجاني خطاب التهديد الى شخص لا هو من أقارب المجنى عليه ولا من أصدقائه حتى يحمله حامل المودة على توصيله اليه فلا عقاب<sup>(٤)</sup>. ويكون العقاب واجبا ولو لم يكن الشخص المهدد في الخطاب معينا تعيننا صريحا اذا امكن أن يتوصل الى تعيينه بطريق الاستنتاج من الظروف<sup>(٥)</sup>

التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر - عد القانون التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر اشد خطراً من التهديد البسيط وعاقب عليه في الفقرة الاولى من المادة ٢٨٤ بمقوبة أشد مما لو لم يكن مصحوباً بشيء وذلك لانه فضلا عما يترتب عليه من ازواج خاطر المجنى عليه فانه يكلفه القيام بعمل على رغم ارادته ففيه علاوة على التهديد معنى القهر والارغام . ولكن الشارع لم يراع هذه التفرقة في كل صور التهديد بل جعل العقاب واحداً في حالة التهديد

(١) نقض ٢٥ ابريل ١٩١٨ ( المجموعة ١٩ عدد ١٠٨ )

(٢) نقض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ ( المجموعة ١٢ عدد ١٧ ) قارن الاستئناف ٢ ابريل

١٩٠٠ ( المجموعة ٢ ص ٢١١ )

(٣) جارسون مواد ٣٠٥ — ٣٠٨ فقرة ٢٧

(٤) نقض ١٣ فبراير ١٩١٥ ( الشرائع ٢ ص ١٧٧ )

(٥) نقض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ ( المجموعة ١٢ عدد ١٧ )

الشفهي المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا وكذلك في الصورة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة لم يميز بين الحالتين

ولم يبين القانون نوع الطاب أو التكليف المصطحب بالتهديد فيجوز أن يكون الطلب قائماً على مال أو أى شيء آخر كما يجوز أن يكون التكليف خاصاً بعمل أو بامتناع عن عمل فيدخل في ذلك من يرسل الى رئيس مصلحة خطاباً يهدده فيه بالقتل ان لم يعينه في وظيفة ومن يرسل الى جاره خطاباً يهدده بالاذى ان لم يمنع بهائمهم عن زراعته ومن يرسل خطاباً الى آخر يهدده فيه بالقتل ان لم يمتنع عن التكلم في حق اسياده <sup>(١)</sup> وهكذا . وعلى كل حال فلا يلزم لتكوين جريمة التهديد ان يكون للتهديد ( بالكسر ) مصلحة شخصية في تنفيذ الامر الحاصل بشأنه التهديد <sup>(٢)</sup> . وقد حكم بان المادة ٢٨٤ ع تنطبق على الدائن الذي يهدد مدينه بالقتل ان لم يقيم بوفاء ما عليه من الدين لانه ليس من اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يكون الطلب غير شرعي في ذاته <sup>(٣)</sup>

الفصل الجنائي — يعتبر القصد الجنائي متوفراً متى علم الجاني أن أقواله أو كتاباته يترتب عليها ازعاج خاطر المجنى عليه في حالة التهديد البسيط — واكراهه رغم ارادته على الفعل المطلوب منه في حالة التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر <sup>(٤)</sup>

(١) نقض ٣١ يناير ١٩٢٢ ( الحاماة ٢ عدد ١٥١ ص ٤٥٥ )

(٢) نقض ١٦ يناير ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٤ )

(٣) نقض ٧ نوفمبر ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ١٢ ) — قانون في هذا المعنى جارو ٤

قرة ١٦٨٧

(٤) جارسون مواد ٣٠٥ — ٣٠٨ ققرة ٢٨

## البَابُ السَّابِعُ

### في النصب وخيانة الأمانة

المواد ٢٩٣ - ٢٩٨ ع

عقد الشارع المصرى الباب العاشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات لبيان احكام جرمى النصب وخيانة الأمانة وطائفة اخرى من الجرائم التى تقع على الاموال لم يرد لها ذكر فى عنوان الباب وهذه الجرائم اهم الجرائم المتعلقة بالاموال بعد جريمة السرقة وكانت فى بعض الشرائع القديمة تعد صورا من جريمة السرقة ولكنها ميزت عنها فى التشريعات المتأخرة واصبح لكل منها صفات وarkan خاصة بها ، غير انه لا يزال بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة من التشابه فى بعض الاحوال ما يجعل التمييز بينها مع ذلك عسيرا

## الفصل الأول

### فى النصب

المادة ٢٩٣ ع — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها

إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الامل بمحصل  
ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى اخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند  
دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور ، واما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول  
ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه ، واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير  
صحيحة . أما من شرع فى النصب ولم يتمعه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز  
سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا

ويجوز جعل الجانى فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على  
الاقل وستين على الاكثر .

تعريف النصب — يستفاد من نص المادة ٢٩٣ ع أن النصب هو  
الاستيلاء بطريق الاحتيال على شئ مملوك للغير بنية تملكه

فهو يشبه السرقة من حيث النتيجة وهى الاستيلاء على شئ مملوك للغير  
ولكنه يختلف عنها فى الوسيلة التى يستخدمها الجانى للوصول الى هذا الغرض  
فالسارق يستولى على الشئ بطريق الاختلاس على غير ارادة مالكه أما النصاب  
فيستعمل من الحيل ما يحمل المالك على تسليم الشئ اليه اختياراً

فاساس جريمة النصب الغش والاحتيال ولكن ليس كل غش صالحا  
لتكوين جريمة النصب فان من ضروب الاحتيال ما يمهده القانون غشاً مدنياً  
فقط لا يستوجب عقوبة جنائية وانما يصبح أن يترتب عليه بطلان التعاقد  
لانعدام الرضا الصحيح . وعلى كل حال فان القانون الجنائى لا يعنى بالنظر  
الى الغش من حيث هو مفسد للعقود وانما يعنى به حيث يتخذ وسيلة  
لاستلاب مال الغير . وقد يصعب التمييز بين ما اذا كان الغش الذى استعمل  
فى حادثة معينة هو من نوع الغش المدنى فقط ( dol civil ) أم هو من نوع  
الغش الجنائى ( dol criminel ) . ومنشأ هذه الصعوبة انعدام الحد الفاصل  
بين النوعين ولكن يمكن القول بوجه الاجمال بان القانون لا يكتفى فى جريمة

النصب بالغش البسيط ولا بالكاذب والمبالغات التي تستعمل أحيانا في المعاملات المدنية والتجارية لترغيب الناس في التعاقد . وسنزيد هذا المعنى وضوحاً عند الكلام على ركن الاحتيال<sup>(١)</sup>

### المبحث الاول

#### في اركان الجريمة

تتكون جريمة النصب من اربعة اركان ( اولها ) الوسيلة التي تستخدم للتأثير على المجنى عليه وهي الاحتيال ( وثانيها ) تسليم المجنى عليه للشيء الذي اراد الجاني الاستيلاء عليه ( وثالثها ) الضرر ( ورابعها ) القصد الجنائي<sup>(٢)</sup>

#### الركن الاول — الاحتيال

ذكرت المادة ٢٩٣ طرق الاحتيال التي يمكن أن تتكون منها جريمة النصب وحصرتها في ثلاثة أنواع وهي :-

(١) استعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بمحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي اخذ بطريق الاحتيال أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور

(٢) التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه

(٣) اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

وهذه الطرق وارادة على سبيل الحصر فلا تتكون جريمة النصب بغير ذلك

(١) انظر في هذا المعنى جازو ٥ ققرة ٢٢٤٦ — ٢٢٤٧

(٢) جارسون مادة ٤٠٥ ققرة ١٢ — قارن جازو ٥ ققرة ٢٢٥٢ — شوفو وميل ٥

من طرق الاحتيال ولكن احد هذه الطرق كاف لتكوين الجريمة فلا يشترط اجتماعها <sup>(١)</sup>

فاذا رأت المحكمة أن احد هذه الطرق متوفر في قضية معينة وجب عليها أن تبينه في الحكم بيانا كافيا كي تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون والا وجب نقض الحكم لنقص اسبابه <sup>(٢)</sup>

### (١) النوع الاول من انواع الاحتيال

هذا النوع هو اكثر الانواع شيوعا في النصب وهو ينحصر في استعمال اساليب الغش والخداع التي عبر عنها القانون بالطرق الاحتيالية (manoeuvres frauduleuses) بقصد الوصول الى غرض من الاغراض التي يثبتها المادة ٢٩٣ع ويستفاد من نص القانون أنه يشترط في هذه الطرق الاحتيالية اربعة شروط (١) أن يكون الجاني قد استعمل طرقا واساليب (٢) أن تكون هذه الطرق أو الاساليب احتيالية (٣) أن يكون الغرض منها ايهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة الخ (٤) أن يكون بين هذه الطرق الاحتيالية وتسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه رابطة السببية <sup>(٣)</sup>

ولم يرد الشارع أن يعرف الطرق الاحتيالية لان كل تعريف يقصر عن الاحاطة بجميع اساليب الغش والخداع التي تصلح لان تكون أساسا لجريمة النصب بل اكتفى بتحديد هذه الاساليب من حيث نوعها ومن حيث مراميها فكل ضرب من الغش لا يكون من نوع ما اشترطه القانون أو لا يكون الغرض

(١) جاور ٥ فقرة ٢٢٥٣ — بلانز ٦ فقرة ١٦١

(٢) نقض اول مارس ١٩٠٢ ( المجموعة ٤ عدد ٤ ) و ٤ يونيو ١٩٠٤ ( الاستقلال ٣ من ٢٠٧ ) و ٣ مايو ١٩١٣ ( الشرائع ١ من ٣٣ ) و ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ ( الشرائع ١ من ٨٧ ) و ١٦ مايو ١٩١٤ ( الشرائع ١ من ٢٠٩ ) و ٦ يونيو ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ٤ ) و ٢٩ مارس ١٩٢١ ( المراجعة ٢ من ٦٣ عدد ٢٤ )

(٣) جارسون فقرة ١٥ — جاور ٥ فقرة ٢٢٦١

منه شيئاً مما ذكر على سبيل الحصر بالمادة ٢٩٣ ع لا يمكن أن تتكون منه جريمة النصب وانما يكون من قبيل الغش المدني الذى لا يعاقب عليه القانون أو من قبيل الغش فى المعاملات الذى نص القانون على عقابه فى المواد ٣٠٠ — ٣٠٦ عقوبات ولكنه على كل حال لا يدخل فى حكم المادة ٢٩٣

الشرط الاول — لا بد لتكوين الطرق الاحتيالية من استخدام اساليب وتدابير (manoeuvres) . فان جريمة النصب لا تتكون من مجرد الاقوال والادعاءات ولو كانت كاذبة مهما بالغ القائل فى تأكيدها لان القانون لا يعاقب على مجرد الكذب<sup>(١)</sup> . فن غشته الاقوال الخادعة والاكاذيب الموهمة فسلم فى أمواله طوعاً واختياراً فلا حيلة للقانون فيه لانه افراط فى تصديق ما يلقى اليه وفراط فى الاحتفاظ بماله فلا يلوم من الاتى نفسه

فلا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع من يتوصل بطريق الادعاء الكاذب الى الحصول على قرض أو الى الاستيلاء على بعض مشروعات<sup>(٢)</sup> . ولا الخادم الذى يتفق مع شخص معين على القيام بخدمته ويستولى على بعض اجرة مقدما ثم يحتج<sup>(٣)</sup> . ولا الشخص الذى يبيع آخر ساعة من الفضة مموهة بالذهب على زعم انها من ذهب<sup>(٤)</sup> . ولا التاجر الذى يقدم الى أحد عملائه فاتورة تتضمن مبالغ غير مستحقة ويقبض قيمتها<sup>(٥)</sup> . ولا الشخص الذى يدعى العلم بالامراض وطرق علاجها ويأخذ من المريض ثمن علاجه اذا لم يدع أنه طبيب ولم ياجأ الى استخدام شيء من الطرق الاحتيالية<sup>(٦)</sup> . ولا من يقبض من آخر مبلغاً على

(١) جازو ٥ قرة ٢٢٦٢

(٢) سبرى ١٨٦٢ — ١ — ٤٨

(٣) جازسون قرة ٦٥٣

(٤) دالوز ١٨٩٥ — ١ — ٣٠٠

(٥) دالوز ١٨٧٥ — ١ — ٤٥

(٦) دالوز ١٨٥٥ — ١ — ٣٠٤

سبيل القرض ويهرن له مقابل ذلك عقاراً سبق رهنه لشخص آخر . ولا من يعطى آخر ورقة بنكنوت بمائة قرش موها إياه أنها ورقة بخمسة جنيهات مثلاً ويطلب منه خصم ثمن ما اشتراه واعطاه الباقي . ولا من يشتري من فلاح جاموسة ويدفع اليه ثمنها قطعاً من البرونز موها إياه أنها جنيهات من الذهب <sup>(١)</sup> . ولا من يبيع آخر بضاعة موها إياه أنها من صنف جيد مع أنها من صنف ردىء <sup>(٢)</sup> وقد حكم فى مصر بأن الكذب لا يكفى لتكوين جريمة النصب وأنه لا بد من وجود طرق احتيالية <sup>(٣)</sup>

وبأن مجرد الادعاء الكاذب بوجود سلطنة وهمية بدون الاستعانة بأى نوع من الطرق الاحتيالية لحمل الناس على تصديق ذلك الادعاء لا يكفى لتكوين جريمة النصب <sup>(٤)</sup>

وبأن الحصول على نقود بواسطة الوعد كذباً باستحضار اشياء مسروقة للمالكها بغير الاستعانة بأى نوع من طرق الاحتيال لحمل المجنى عليه على تصديق ذلك الوعد لا يكفى لتكوين جريمة النصب <sup>(٥)</sup> وبأنه اذا اؤتم المتهم المجنى عليه بأنه يريد شراء حمارة وأخذته للفرجة عليه ولم يردده فلا يعد ذلك من الطرق الاحتيالية <sup>(٦)</sup>

وبأنه اذا أفهم المتهم المجنى عليه كذباً أن فى استطاعته التوسط له لدى ~~الملك~~ ليدفعه المبلغ الذى لا قراضه مبلغاً من المال وطلب منه عشرة جنيهات ليدفعها

(١) انظر فى هذا المعنى دالوز ١٨٨٠ — ١ — ٢٠٥ و ١٨٧٢ — ١ — ٣٥٠ و ١٨٧٨ — ١ — ١٤٤ وسيرى ١٨٩١ — ٢ — ١٤٢ انظر ايضاً جارسون فقرة ٤٥٠ — ٤٧٩ — قارن نقض ١١ مايو ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ١ )

(٢) دالوز ١٨٨٨ — ٥ — ٢٢٨

(٣) نقض ٢٩ مارس ١٩٢١ ( المجموعة ٢٣ عدد ١٣ )

(٤) نقض ٢١ مارس ١٩١٤ ( الحقوق ٢٩ ص ٣٣٤ )

(٥) نقض ٦ يونيو ١٩١٤ ( المجموعة ١٦ عدد ٤ ) — الاستئناف ٤ مايو ١٩٠٥

( الاستقلال ٤ ص ٤٣١ )

(٦) نقض ٢ مايو ١٩١٤ ( الشرائع ١ ص ١٩٩ )

عنه رشوة لمدير البنك فوثق المجنى عليه بأقواله وسله المبلغ المذكور كان ذلك من قبيل الادعاءات الكاذبة لا الطرق الاحتمالية (١)

وبأن من حصل على شيء كان أودعه عند دائئه تأميناً لدين بأن وعده بالدفع كذباً لا يعد مستعملاً لطرق احتمالية (٢)

واذا كان الكذب لا يكفي لتكوين الطرق الاحتمالية فالسكوت من باب اولى لا يصلح وسيلة للاحتيال ولو ترتب عليه تمادى المجنى عليه في الاعتقاد بصحة أمور لا حقيقة لها واستفاد المتهم من ذلك (٣)

وقد حكم بأن المادة ٢٩٣ لا تعاقب من ترك غيره متأثراً باعتقاد غير صحيح واستفاد من ذلك الاعتقاد مادياً . الا أنه اذا قام المتهم بعمل إجباري من شأنه تثبيت ذلك الاعتقاد في نفس المجنى عليه كما لو عمل عملاً يفيد أنه محام شرعى على غير حقيقة وتوصل بذلك الى الاستيلاء على نقود كان فعله نصباً معاقباً عليه (٤)

وانما يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتمالية ويعاقب عليه القانون اذا اصطحب باعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته (٥) بمعنى أنه يجب أن يكون المتهم قد استعان على تأييد مزاعمه بامور أو ظروف أو أعمال خارجية يكون من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق المتهم وهذه الاعمال الخارجية التي يأتيها المتهم هي التي يعبر عنها في الفرنسية بعبارة ( mise en scène )

ومما يدخل في دائرة الاعمال التي ترفع الاكاذيب الى مصاف الطرق الاحتمالية الاستعانة بأشخاص آخرين على تأييد الاقوال والادعاءات

(١) تقض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ ( الشرائع ٢ من ١٠٩ )

(٢) جزئية دمنهور ٢٣ مايو ١٩٠٤ ( المجوعة ٦ عدد ٧٨ )

(٣) جارسون ققرة ١٧

(٤) استئناف اسيوط ٦ نوفمبر ١٩٢٢ ( المحاماة ٣ من ١٧٢ عدد ١٢٢ )

(٥) جاردو ٥ ققرة ٢٢٦٢

المكدوبة . فيكون العقاب واجباً اذا كان النصب حاصلًا بتدبير عدد من الاشخاص يؤيد كل منهم مزاعم الآخر كما لو زعم أحدهم أنه مالك أطيان وزعم آخر أنه سمسار وهكذا . وقد لا يكون الشخص الثالث شريكاً للنصاب وانما هو شخص حسن النية وقع في حبال ذلك النصاب واعتقد صدق أقواله فاستخدمه المتهم للتأثير على شخص آخر . الا أنه يشترط على كل حال أن يكون الشخص الثالث قد تدخل بسعى المتهم وتديره فلا يكفي لتكوين الطرق الاحتمالية أن يكون هذا الشخص قد تطوع من تلقاء نفسه لتأييد مزاعم المتهم على غير تدبير سابق من هذا الاخير <sup>(١)</sup>

. ويدخل في ذلك أيضاً استعانة المتهم بمكاتيب أو أوراق صادرة اليه من أشخاص آخرين أو يزعم أنها صادرة اليه منهم ولو لم يكن هؤلاء الاشخاص وجود في الحقيقة كخطابات أو شهادات أو تفرقات أو عقود أو حجج أو كمبيالات الخ . أما الاوراق والمكاتيب الصادرة عن المتهم نفسه فلا تكفي لتكوين الطرق الاحتمالية اذ ليس لها من القوة أكثر مما لا قواله الشفهية <sup>(٢)</sup> ومن ذلك أن يتظاهر المتهم بالغنى والاسراف في الاتفاق والتأنق في الزى وسكنى الفنادق الكبيرة واتخاذ الخشم والاتباع . أو أن يتظاهر بمعرفة العظماء والكبراء أو بمصاحبة القضاة والحكام وزيارتهم . أو أن يظهر محفظة تقود ملاًئى بالاوراق المالية . أو أن يعرض بضائع على أنها نماذج (عينات) مما هو موجود بمخازنه . أو أن يفتح مكتب أشغال أو محلات تجارياً أو يؤسس شركة وهمية . أو أن يتظاهر بالاتصال بالجن وبمخاطبتهم واستخدامهم في أغراضه . أو أن يتظاهر بعلم الغيب والتنبؤ بالمستقبل ويتخذ لذلك عدته من كتب ومخابر وأوراق ورمال الخ <sup>(٣)</sup> . وبالجمله فإن الطرق الاحتمالية كثيرة

(١) جارسون فقرة ١٩ — ٢٥

(٢) جارسون فقرة ٢٦ — ٢٩

(٣) قارن تقض ٢٥ فبراير ١٩٠٧ (الجموعة ٨ عدد ٥٣)

ولا تدخل تحت حصر

وقد حكم في مصر بأنه يعد من الطرق الاحتيالية أن يتخذ المتهم ملاحمها  
يقابل فيه المجنى عليه ثم يفهمه بأنه من أصحاب الاملاك الواسعة وأنه متمتع  
للجيش البريطاني بمصر<sup>(١)</sup>

وأن يوم المتهم المجنى عليه بأنه قادر على استحضار الجن لارشاده عن  
كنز مدفون في منزله ويستعين على اقناعه باحداث أصوات وتحريك أدوات  
واستخدام بعض أشخاص<sup>(٢)</sup>

وان يحرق شخص بلاغا مصطنعاً ويوقع عليه بختم خيالي ثم يوم المبلغ ضده  
بأنه سعى في حجب هذا البلاغ وعدم ارساله الى جهة الاختصاص ويتوصل  
بذلك الى أخذ نقود من المجنى عليه<sup>(٣)</sup>

وأن يقدم المتهم أوراقاً مزورة الى المجنى عليه ويتوصل بذلك الى  
سلب ماله<sup>(٤)</sup>

وأن يوم المتهم المجنى عليه كذباً أن في استطاعته التوسط له لدى رئيس  
المحكمة المختلطة لكسب دعواه ويستعين على تأييد ذلك بشخص سبق أن  
اخذ منه المتهم نقوداً لمثل هذا الغرض وتصادف أن كسب دعويين له في  
المحكمة المختلطة<sup>(٥)</sup>

وأن يدعى المتهم كذباً أن له اشغالا وأنه يطلب موظفين للاستخدام  
يمكنه وينشر عن ذلك في الجرائد ويسمى نفسه المدير العام للإدارة ويعرض  
على طالبي الاستخدام جدولاً مطبوعاً يشمل بيان اشغال مكتبه الوهمية ويحصل  
بهذه الطريقة على سلب ثلاثة جنهات بصفة تأمين من كل شخص يذهب اليه

(١) تقض ١٧ مارس ١٩١٧ ( الشرائع ٤ ص ١٤٤ )

(٢) تقض ٨ يناير ١٩١٧ ( الشرائع ٤ ص ٢٦٤ )

(٣) تقض ٨ يناير ١٩١٧ ( الشرائع ٤ ص ٢٦٦ )

(٤) تقض اول ابريل ١٩١٦ ( الشرائع ٣ ص ٤٧٤ )

(٥) تقض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ ( الشرائع ٢ ص ١٠٩ )

بقصد التوظيف (١)

وقد يكون الكذب وحده كافيا لتكوين الطرق الاحتيالية اذا كانت صفة من صدر عنه تحمل على الثقة به وتصديق اقواله وليس في هذا شذوذ عن القاعدة التي سبق تقريرها فان المتهم قد استعان في الواقع على تأييد اقواله بامر خارج عن هذه الاقوال وهو المركز الذي يشغله أو الصفة التي يتصف بها (٢) وقد حكم بادانة صراف اخذ من وارث مبالغ من النقود وهو اياه انها رسوم ابلولة واستندت المحكمة في ذلك على انه أن كان الكذب غير المصحوب باعمال اخرى أو بطرق يقصدها تأييده لا يعد من الطرق الاحتيالية فانه يعد كذلك اذا صدر عن شخص يساعد مركزه أو صفته على الاعتقاد بصحة ما يقول (٣)

وقد اختلف فيما اذا كان رهن شيء لا قيمة له والاستيلاء بذلك على نقود أو عروض الخ يعد من الطرق الاحتيالية . فمحكمة النقض الفرنسية انتهت في احكامها الاخيرة الى تقرير أن مجرد تقديم الشيء عديم القيمة المرهن يعد عملا خارجيا يقصد به تأييد مزاعم المتهم وتوليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بأن دينه مأمون وان لا خوف عليه من الضياع (٤) . ولكن جارسون يعترض على هذا الرأي بأنه اذا صح عقاب الراهن الذي يقدم للرهن شيئا عديم القيمة فكيف لا يعاقب بعقوبة النصب البائع الذي يغش المشتري في جنس البضاعة أو قيمتها ويستولى بواسطة ذلك على ثمن ازيد مما تساويه (٥) وقد اخذت المحاكم المصرية برأى محكمة النقض الفرنسية فقضت بأنه

(١) قضى ٧ نوفمبر ١٩١٤ ( الشرائع ٢ ص ٨٠ )

(٢) جازو ٥ فقرة ٢٢٦٢ ص ٥٦٥

(٣) استئناف الزقازيق ٤ مارس ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٦٣) انظر ايضا الاستئناف

١٣ أكتوبر ١٨٩٩ ( المجموعة ١ ص ٨٨ )

(٤) دالوز ١٨٩٩ — ١ — ٢٩٦ و ١٩٠٤ — ١ — ٢٤٩

(٥) جارسون فقرة ٣٣٨

يعد نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ ع رهن احد الناس بسوء نية حتى على اعتبار انها ذهبية بينما هي من النحاس الملبس بقشرة من الذهب<sup>(١)</sup>

ومما اختلف فيه أيضا ما اذا كان يعد من الطرق الاحتيالية سحب كمبيالة على شخص غير مدين لساحبها أو اعطاء تحويل على بنك ليس للمحول به تقود والمحاكم الفرنسية احكام قضت فيها بان هذا الفعل لا يعد نصبا معاقبا عليه<sup>(٢)</sup>. ولكن جارو يرى وجوب اعتبار السحب أو التحويل طرقا احتيالية ومعاقبة الساحب أو المحول بعقوبة النصب متى كان يعلم أن الكمبيالة أو الشيك لن يدفع عند الطلب أو حلول الميعاد<sup>(٣)</sup>

وقد حكم في مصر بانه يعد من طرق النصب المعاقب عليه ما لو استدان زيد من عمرو مبلغا واعطاه ضمانة على ذلك تحويلا على احد البنوك ثم اتضح انه لم يكن له في البنك شيء ولم يسدد الدين بطريقة اخرى<sup>(٤)</sup>

الشرط الثاني — يشترط أن تكون الاساليب أو التدابير التي اتخذها الجاني احتيالية أى أن تكون قد استعملت لادخال الغش على المجنى عليه وخدعه فالاعمال والتدابير البريئة التي لا يقصد بها الغش والخداع لا تسمى طرقا احتيالية ولو نشأ عنها خسارة للمجنى عليه . فاذا اعتقد شخص تقع مشروع معين وسعى في جمع المال من الناس لتنفيذ ذلك المشروع ثم اخفق فيه على رغم الجهود الصادقة التي بذلها لانجاحه وترتب على ذلك ضياع الاموال التي جمعها فانه لا يعد مرتكباً لطرق احتيالية ولا يعاقب بعقوبة النصب<sup>(٥)</sup> ويجب لكي تعد الطرق احتيالية أن يكون من شأنها التأثير على المجنى

---

(١) جريدة دمياط ٢٠ يناير ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٣١٥) انظر ايضا بمجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية عمرة ١٦٥

(٢) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٧٨٨

(٣) جارو ٥ فقرة ٢٢٧٠

(٤) استئناف مصر ١١ يونيو ١٩٠٣ (الحقوق ٢١ ص ٥)

(٥) شوفو وميلي ٥ فقرة ٢٢٠٧

عليه وإيقاعه في حبال الجاني . وهذا يجر الى البحث في معيار الغش الذي يصح أن تتكون منه الطرق الاحتمالية . والمعول عليه في هذا الصدد هو أنه لا يشترط في الطرق التي يستعملها الجاني أن يكون من شأنها خدع شخص على جانب معين من الفطنة واليقظة بل يكفي أن تكون صالحة للتأثير على الشخص الذي قصد الجاني إيقاعه في الشرك . فالمعيار في هذه الحالة نسبي ويجب عند البحث فيما اذا كانت الطرق التي لجأ الجاني الى استخدامها كافية لان تعد طرقاً احتمالية أم غير كافية أن ينظر الى حالة المجنى عليه العماية ومركزه الاجتماعي فان أكثر ضحايا النصابين من طبقة العامة والسذج الذين يكفي قليل من الاحتيال للتأثير عليهم فاذا اشترط في الطرق الاحتمالية أن تبلغ درجة معينة من الدقة والاتقان يحجز القانون عن حماية هؤلاء الناس الذين هم احوج الى حمايته من غيرهم <sup>(١)</sup>

وقد اخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي فقررت انه اذا كان في اجراءات المجنى عليه مع المتهم ما يدل على بساطته فلا يصح أن يكون ذلك سبباً لحرمانه من حماية القانون لان البسطاء احوج من غيرهم الى هذه الحماية <sup>(٢)</sup> . وأنه من الخطأ أن يقال أن القانون لا يحمي الشخص الساذج الذي تنطلي عليه حيل قد يسهل على ذى التبصر القليل اكتشافها لان هذا الرأي فيه خطر على الهيئة الاجتماعية والامن العام ولان البسطاء احوج من غيرهم لحماية القانون <sup>(٣)</sup>

لكنه يجب على كل حال أن يكون الجاني قد استعمل شيئاً من الطرق الاحتمالية أما اذا كان المجنى عليه قد استسلم للاوهام والخيالات وانخدع بالاقوال والادعاءات المجردة عن كل ما يؤيدها أو تأثر بالحيل البسيطة المكشوفة التي لا يصح أن ينخدع بها انسان فلا حيلة للقانون فيه وليس في

(١) جازو ٥ ققرة ٢٢٦٣ — شوفو وهيلي ٥ ققرة ٢٢٠٩

(٢) الاستئناف ٣ اكتوبر سنة ١٨٩٩ ( المجلد ١ ص ٨٨ )

(٣) جريدة النشبة ١٥ ابريل سنة ١٩١٤ ( الشرائع ١ ص ٢٧٣ )

استطاعته حمايته (١)

وقد يتقدم المجنى عليه من تلقاء نفسه الى المحتال متأثراً بما سمعه عنه من القدرة على شفاء الامراض او كشف الغيوب أو فتح الكنوز أو بما له من الخطوة لدى القضاة أو المحاكم ونحو ذلك فاذا كان المحتال قد استفاد من هذه العقيدة دون أن يأتي بعمل من الاعمال الاحتيالية لتثبيت هذا الاعتقاد في نفس المجنى عليه فلا وجه لعقابه أما اذا لجأ الى استعمال شيء من الطرق الاحتيالية ليؤكد للمجنى عليه مقدرته وثبوته وليستغل اعتقاده فيه وتوصل بذلك الى سلب ماله فانه يقع تحت طائلة المادة ٢٩٣ ولو أن المجنى عليه هو الذي سعى اليه بنفسه (٢)

الشرط الثالث - ليست كل الطرق الاحتيالية بصالحة لتكوين جريمة

النصب بل يجب أن تكون الطرق قد استعملت لغرض معين من الاغراض التي بينها المادة ٢٩٣ ع على سبيل الحصر وهي ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بمحصول ربح وهمي أو تسديد المبالغ الذي اخذ بطريق الاحتيال أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وقد يحول تقييد الطرق الاحتيالية بغرض من هذه الاغراض التي ذكرها القانون على سبيل الحصر دون تطبيق المادة ٢٩٣ على ما عساه يتجدد من ضروب النصب والاحتيال التي ترمى الى اغراض لم تخطر ببال الشارع وقت وضع المادة . ولكن الشارع رمى بهذا الحصر الى وضع حد لغش الجنائي الذي يصح أن يتناوله القانون بالعقاب حتى لا ترى المحاكم في كل غش نصبا يمكن العقاب عليه بسبب تعذر التمييز بين الغش المدني والغش الجنائي كما قدمنا . على أن المحاكم كثيراً ما تتوسع في تفسير عبارات القانون وتدخل في حكم المادة ٢٩٣

(١) جارسون فقرة ٤٣

(٢) جارسون فقرة ٤٥

صوراً من الاحتيال قد لا يسهل تطبيقها عليها الا من طريق التأويل . وبما يساعدها على ذلك أن بعض العبارات تتسع لقبول كثير من ضروب الابهام وعلى الخصوص عبارة ( واقعة مزورة ) فانها من الغموض بحيث يمكن أن يندرج تحتها كثير من الصور التي لا تتسع لها العبارات الاخرى التي تشير الى صور معينة محدودة لا تحتمل توسعاً ولا تأويلاً

فاذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم لا تنطبق على غرض من الاغراض التي ذكرها القانون كانت البراءة واجبة لعدم النص . ولهذا كان من الواجب على المحكمة اذا هي حكمت بالادانة أن تبين في حكمها الطرق الاحتمالية التي ارتكبها المتهم والغرض الذي ارتكبها من أجله كما تستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون لمعرفة ما اذا كان الفعل المنسوب الى المتهم معاقباً عليه أم لا

أما الابهام بوجود مشروع كاذب فيراد به أن يلقي الجاني في روع المجنى عليه أن هناك مشروعاً يعمل الجاني على اخراجه الى حيز الوجود والواقع أن لا صحة لذلك . ومن الامثلة على ذلك جمع الاموال باسم تأسيس شركة وهمية أو بنك أو مصنع أو البحث عن المناجم أو توليد الكهرباء من الشلالات أو تشييد مدرسة أو مستشفى أو ملجأ أو اقامة تمثال الى غير ذلك من المشروعات التي لا حقيقة لها

وأما الابهام بوجود واقعة مزورة فيراد به ايهام المجنى عليه بمحول حادث أو امر لا حقيقة له كما لو أوهم المتهم المجنى عليه بأن شخصاً يريد أن يقدم بلاغا ضده وانه يستطيع افقاعه بالعدول عن ذلك أو بأن السلطة تنوى القبض عليه وانه يستطيع تخليصه أو بأن فلانا يبحث عن وكيل لدائرته وانه يستطيع أن يتوسط له لاحقاؤه بخدمته أو بانه يملك اطينانا ويريد بيعها أو بانه وردت له بضائع ويريد تصريفها أو بأن الرتب والنياشين تباع بالمال وأنه يستطيع الحصول له على رتبة أو نيشان بمبلغ كذا أو بأن فلانا مرتش وانه يستطيع

التي وسط له لديه في رشوة . ويدخل في هذا المعنى أيضاً ادعاء الساطة أو النفوذ أو المقدرة كالايماء بأن له حظوة لدى الحكام أو أن له نفوذاً لدى الوزراء أو مكانة لدى القضاة أو أن له اتصالاً بالجن أو دلهما بالغيب أو قدرة على شفاء الامراض أو استخراج الكنوز الخ

وأما احداث الامل بحصول ربح وهمي فيكون بايماء المجنى عليه بأنه يستطيع أن يعمل له عملاً يعود عليه بالربح كما لو اوهمه بأنه يستطيع ان يتجر له في الغلال أو أن يضارب له في الاقطان أو أن يكسب له قضية أو أن يحول له النحاس ذهباً أو أن يحصل له على مقابلة من الحكومة .

وأما احداث الامل بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال فيكون بايماء المجنى عليه بان المال الذي دفعه الى الجاني مأمون وأنه سيرد اليه كما لو قدم الجاني الى المجنى عليه تأميناً على الدين رهناً عديم القيمة أو أعطاه كمبيالة على شخص ليس مديناً له أو تجويزاً على بنك ليس له به نقود وكما لو اشترت امرأة من تاجر بضاعة وتركت عنده طفلاً الى أن تعود بالنن ثم يتضح أن الطفل ليس ابنها وأنه لا يعرفها

وأما الايماء بوجود سند دين غير صحيح فيكون باقناع المجنى عليه بأنه مدين بمقتضى سند ويكون هذا السند مزوراً أو بموجب فائورة أو كشف حساب غير صحيح . ولفظ ( سند ) الوارد هنا يجب أن يحمل على أوسع معانيه فلا يقتصر على المحرر الذي يكون حجة بما جاء به بل يشمل كل ورقة ولو لم تكن حجة في ذاتها متى كان من شأنه الطرق الاحتيالية التي صحت تقديمها ايماء المجنى عليه بصورة تلك الورقة

وأما الايماء بوجود سند مخالصة مزور فيكون بأن يوهم الدائن الجاني مدينه المجنى عليه بأنه قد أعد له مخالصة بالدين حتى اذا دفع الدين واستلم هذه المخالصة وجد أنها موقعة بامضاء شخص آخر غير الدائن أو أنها مخالصة بجزء من الدين فقط أو انها لا تفيد التخالص أصلاً

**الشرط الرابع —** يشترط لكي تكون الطرق الاحتمالية منتجة لجريمة  
النصب المعاقب عليه أن يكون بينها وبين تسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء  
عليه رابطة السببية أى أنه يجب أن تكون الطرق الاحتمالية هى علة التسليم  
فإذا كان الغش الذى استعمله المتهم لم يكن هو الباعث لصاحب المال على تسليم  
ماله وثبت أن التسليم كان واقعاً على كل حال ولو لم توجد الطرق الاحتمالية  
فلا محل للعقاب على النصب<sup>(١)</sup>. فمن ذلك أن يعطى شخص الى آخر مبلغاً من  
المال ويكون الاعطاء منبثقاً عن عاطفة اشفاق أو رغبة فى الخلاص من الحاح  
الطالب مع العلم بأنه محتمل ونصاب

وكذلك يكون الحكم اذا لم تقع الطرق الاحتمالية الا بعد دفع المبلغ  
فان الاحتمال الذى يعقب الدفع لا يمكن أن يقال أنه كان علة الدفع أو  
التسليم<sup>(٢)</sup> كما لو دفع شخص الى آخر مبلغاً من المال ليسعى له فى حفظ قضية  
جنائية فأخذ ذلك الشخص الآخر المبلغ ولكن يبرر استحقاقه له أخذ يوم  
صاحب القضية بأنه يتردد على وكيل النيابة فى مكتبته وفى منزله وبأنه حصل  
منه على وعد بحفظ القضية الخ فى هذه الحالة تكون جريمة النصب منعدمة  
فاذا كانت الطرق الاحتمالية قد استخدمت للتأثير على شخص معين  
فاعتقد بصحتها شخص آخر وجاء الى المحتمل باختياره ودفع اليه مبلغاً من المال  
ليقضى له حاجته كما قضى حاجة الشخص الأول فلا يعاقب المحتمل على الاستيلاء  
على مال الشخص الثانى. لكن العقاب يكون واجباً اذا كانت الطرق الاحتمالية  
التي استعملت مع الشخص الأول قد قصد بها من بادئ الأمر التأثير على  
الشخص الثانى سواء كان الشخص الأول فى هذه الحالة شريكاً للمحتمل فى احتياله  
أو كان شخصاً حسن النية

(١) جارسون فقرة ٥٩

(٢) جارسون فقرة ٦٠ — قانون قضا ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ٧٧)

## ( ٢ ) النوع الثاني من أنواع الاحتيال

يقع النصب أيضاً بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس مملوكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه . وقد أضيفت هذه الفقرة الى المادة ٢٩٣ في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين<sup>(١)</sup> لكي يستطيع القانون أن ينال بالعقاب اولئك الذين يسلبون أموال الناس بالتصرف لهم في أشياء لم تكن مملوكة لهم قط أو سبق لهم التصرف فيها لآخرين . وليس لهذا النص مقابل في القانون الفرنسى وقد كان التصرف في مال ثابت غير مملوك للتصرف معافياً عليه في ذلك القانون في الازمنة القديمة وكان يدخل في زمرة الجرائم المعروفة باسم ( stellional ) أما الآن فلا عقاب عليه فيه

وليس النص قاصراً على التصرف في ذلك المال بالبيع فقط بل يشمل ايضاً التصرف فيه بطرق أخرى كالرهن<sup>(٢)</sup> والمعاوضة<sup>(٣)</sup>

ويشترط لاعتبار التصرف نصباً معافياً عليه بالمادة ٢٩٣ ع أن يكون المال الذى حصل التصرف فيه بوجه من الوجوه السابق بيانها ليس مملوكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه . وقد اريد بهذا القيد الاخير اخراج حالة الوكيل المأذون له بمقتضى عقد الوكالة ببيع أموال موكله أو رهنها الخ فاذا تصرف بشئ من ذلك فلا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ولو أنه ليس مالكا للمال الذى تصرف فيه ويدخل في هذا النوع من الاحتيال المكون للجريمة النصب تصرف شخص بالبيع أو الرهن الخ في مال لم يملكه قط وكذا التصرف في مال كان مملوكاً له ولكن سبق له التصرف فيه ببيع أو معاوضة أو هبة وكذا التصرف بالبيع أو الرهن أو المعاوضة في مال موقوف<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٩٣ ع

(٢) انظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٩٣ ع

(٣) تقضى اول يولييه ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ١٠٦ )

(٤) تقضى اول يولييه ١٩١٦ ( المجموعة ١٨ عدد ١ )

والتصرف في مال الغير على صورة من هذه الصور كاف وجده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن مصطحباً باستعمال طارق احتيالية من نوع ما سبق الكلام عليه لان هذا النوع من الاحتيال قائم بذاته ومستقل عن النوع الآخر الذي يقع باستعمال الطرق الاحتيالية (١)

ويشمل حكم المادة ٢٩٣ ع التصرف في المال الثابت والمنقول على السواء وفائده فيما يتعلق بالتصرف في الاموال الثابتة اظهر منها في الاموال المنقولة فان الاموال المنقولة تصان بالحيازة الفعلية أما الاموال الثابتة فلا سبيل الى صيانتها ومنع تصرف الغير فيها الا بالتسجيل . وقد يهمل ذوو الشأن في القيام به احياناً أو في الكشف على التسجيلات السابقة قبل الاقدام على الشراء وبذلك تتاح الفرصة للمختال فيبيع عقاراً غير مملوك له أو يبيع عقاراً سبق له بيعه . وهذه الحالة الثانية وهي حالة البيع مرتين كثيرة الوقوع والذي يساعد على كثرتها اهمال المشتري الاول في تسجيل عقده عقب البيع أو اهمال المشتري الثاني الكشف على العين في دفتر التسجيل قبل الاقدام على شرائها فكلما أقدم شخص على بيع عقار غير مملوك له ولم يكن ملصكاً له في وقت من الاوقات أو كان مملوكاً له ثم نزع منه بطريق البيع الجبري ، أو أقدم على رهنه او المعاوضة به وتوصل بذلك الى سلب مال الغير كان فعله منطبقاً على المادة ٢٩٣ ع

أما مسألة البيع مرتين فتحتاج الى بعض التفصيل . فاذا باع زيد عقاراً الى عمرو ثم باعه الى بكر فوجود الجريمة وعدمه يتوقف على علم المشتري الثاني بسبق حصول بيع ذلك العقار الى شخص آخر أو جهله به . فاذا كان يعلم بالبيع السابق ومع ذلك أقدم على الشراء ودفع الثمن اعتماداً على بطلان البيع السابق أو على عدم تسجيل عقد البيع الاول فلا وجه لمعاقبة البائع في هذه الحالة

---

(١) انظر في هذا المعنى نقض اول يولييه ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ١٠٦ ) ونقض ٢٢ ابريل ١٩١١ ( المجموعة ١٢ عدد ٧٧ )

بمقتضى المادة ٢٩٣ ع لانتفاء فكرة الغش عندئذ لان المشتري الثانى أقدم على الشراء وهو عالم بحقيقة الحال . وكذلك يكون الحكم ولو كان المشتري الثانى قد حبط سعيه وافلتت العين من يده بسبب مسارعة المشتري الأول الى تسجيل عقده قبل المشتري الثانى . فاذا كان المشتري الثانى قد سبق المشتري الأول الى تسجيل عقده فى هذه الحالة وترتب على ذلك حرمان المشتري الاول من العين المبيعة على قول من يقول بأن مجرد العلم بالبيع السابق لا يمنع من التمسك بأسبقية التسجيل فلا يمكن أن يكون ذلك سبباً لعقاب البائع لانه وقت ان باع الى ذلك المشتري الاول كان يملك ما يبيع فلا يمكن أن يطبق عليه حكم المادة ٢٩٣ لانها تشترط للعقاب أن يكون البائع قد تصرف فى غير ما يملك <sup>(١)</sup> . كما أنه لا يمكن القول بالعقاب بناء على أن البائع يبيعه الى المشتري الثانى العين التى سبق له بيعها الى المشتري الأول قد سلب من المشتري الاول الثمن الذى قبضه منه لأن قبض الثمن من المشتري الأول كان سابقاً على حصول البيع الثانى ولا يتصور امكان العقاب الا حيث يكون الاستيلاء على المال المسلوب نتيجة الاحتيال الذى وقع وظاهر أنه لا يمكن أن يعد البيع الثانى سبباً لنتيجة تقدمته فى الوجود

أما اذا كان المشتري الثانى يجهل البيع السابق واشترى ثم تبين له أن المشتري الاول قد سبقه الى تسجيل عقده وضاعت عليه العين المبيعة وما دفعه فيها من الثمن بسبب ذلك فإن البائع يكون مستحق العقاب فى هذه الحالة لأنه وقت أن باع الى المشتري الثانى كان لا يملك ما باعه وقد توصل بذلك الى الاستيلاء على الثمن بغير حق . وكذلك يكون الحكم اذا لم يسجل أحدهما عقده لان المشتري الاول يكون فى هذه الحالة مفضلاً بحكم اسبقية التاريخ . فاذا

(١) انظر فى هذا المعنى استئناف طنطا ٦ مارس ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٨٣) وجزئية الجيزة ٥ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٣٩) وبمجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية عمرة ١٦٧

كان المشتري الثاني قد سبق الاول الى التسجيل فاكسب بذلك ملكية العين فلا يمكن أن يعاقب البائع لماحل بالمشتري الاول من الضرر بسبب البيع الثاني للأسباب التي سبق بيانها . ولكن هل يعاقب على البيع الثاني ؟ قد يقال ان المشتري الثاني لم يحل به ضرر لانه اكتسب ملكية العقار بأسبقية التسجيل فلم يخسر شيئاً ولكن هذا القول مردود لان التسجيل أمر خارج عن ارادة البائع فلا يمكن أن يستفيد منه . والمحاكم جارية على وجوب العقاب في هذه الحالة لان الضرر كان محتمل الوقوع على كل حال فتعتبر الجريمة تامة بمجرد حصول البيع وقبض الثمن <sup>(١)</sup>

أما فيما يتعلق بالمتقولات فليس لهذا النص كبير أهمية لان الفعل المكون للجريمة النصب بالنسبة الى المشتري يكون معاقباً عليه عادة بوصف كونه سرقة أو اختلاساً وقع اضراراً بالمالك الحقيقي ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما المادة ٢٩٣ وهما :

اولاً — اذا كانت السرقة وقعت اضراراً باصول المتهم أو فروعه فانها تكون غير معاقب عليها عملاً بالمادة ٢٦٩ ع لكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضراراً بالمشتري الحسن النية يجوز عقابه بالمادة ٢٩٣ ثانياً — اذا باع المؤمن الاشياء التي سلمت اليه على سبيل الامانة فان يبعه هذا يعد خيانة امانة أو نصبا فاذا شرع في البيع فقط فلا يمكن أن يعاقب على الشروع في خيانة الامانة اذ لا عقاب على الشروع فيها لكنه يجوز عقابه على الشروع في النصب <sup>(٢)</sup>

### (٣) النوع الثالث من انواع الاحتيال

يقع النصب ايضاً بالتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . وقد جعل القانون

- (١) نفع ١٥ مارس ١٩١٩ ( المجموعة ٢٠ عدد ٨٢ ) انظر ايضاً مجموعة مذكرات ومشورات لجنة المراقبة القضائية نمرة ١٦٨  
(٢) انظر تعليقات الحقاينة على المادة ٢٩٣ ع

هذه الطريقة وسيلة مستقلة من وسائل الاحتيال المكون لجريمة النصب . فاذا  
توصل الجاني الى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير  
صحيحة وجب عقابه بالمادة ٢٩٣ ع ولو لم يستعمل شيئاً من الطرق الاحتيالية  
السابق الكلام عليها (١)

وانما يجب لاستحقاق العقاب في هذه الحالة أن يكون بين اتخاذ الاسم  
الكاذب أو الصفة غير الصحيحة وتسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه  
رابطة السببية بمعنى أنه يجب أن يكون هو علة تسليم ذلك الشيء والباعث  
للمجنى عليه على ذلك التسليم والا فلا عقاب (٢)

فاذا كان المتهم لم يتخذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة الا بعد  
حصول التسليم فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٣ (٣)

ولا يجوز لمتهم الذي توصل الى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ  
اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أن يحتج باهمال المجنى عليه في التحري عن  
صدق اقواله (٤)

الاسم الطائز — ويراد بالاسم الكاذب أن يتحلل الجاني لنفسه امما  
غير اسمه الحقيقي سواء كان ذلك الاسم خيالياً أو لشخص آخر معلوم (٥) .  
ولا يعد اتخاذاً لاسم كاذب تسمى الشخص باسم مشهور به ولو أنه غير اسمه  
الحقيقي ولا تسمى الشخص باسمه الحقيقي ولو أنه مشهور باسم آخر ولو قصد

---

(١) تقض ٣ يونيو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٧) و ٢٦ فبراير ١٩١٦  
(المجموعة ١٧ عدد ٨٣)

(٢) جaro ٥ ققرة ٢٢٥٦ — جارسون ققرة ٦٥ — قارل جزئية منوف ٤ اكتوبر  
١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٤١)

(٣) جارسون ققرة ٦٦

(٤) استئناف الاسكندرية ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٩٩)

(٥) دالوز ١٨٩٨ — ٢ — ٢٧

بذلك الغش والاحتيال لأن القصد الجنائي وحده لا يكفي إذا لم يكن مصطحبا بطريق الاحتيال الذي يتطلبه القانون (١)

الصفة غير المصممة — أما الصفة الغير الصحيحة فيراد بها احتمال لقب أو رتبة أو وظيفة أو مهنة أو عمل أو نسب غير حقيقي (٢) كأن يدعى شخص أنه من ذوى الرتب أو النياشين أو أنه وزير أو نائب برلماني أو موظف بمصلحة كذا أو ضابط بوليس أو قاض أو وكيل نيابة أو رئيس محكمة خط أو أنه طبيب أو محام أو مهندس أو أنه تاجر أو قومسيونجي أو مفسر أو محصل بشركة كذا أو أنه ابن فلان أو قريب فلان أو صهره الخ (٣)

ويدخل في ذلك أيضاً من يدعى صفة كانت له ثم زالت عنه فن يدعى انه موظف بعد أن رفت من خدمة الحكومة يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع إذا توصل بذلك الى سلب مال الغير (٤)

لكنه لا يدخل في الصفة الكاذبة ادعاء أهلية (capacité) أو حالة قانونية أو علاقة تكسب حقاً قانونياً . فن يدعى أنه رشيد وهو لا يزال قاصراً أو انه متزوج وهو لا يزال أعزب لا يقال انه اتخذ صفة كاذبة لأن أحوال الأهلية القانونية لا تدخل في حكم الصفات . فلا يعاقب بمقوبة النصب من يدعى شيئاً من هذا القبيل ولو توصل بذلك الى الاستيلاء على مال الغير الا اذا اصطحب هذا الادعاء باستعمال طرق احتيالية فتكون الجريمة قائمة على النوع الاول من أنواع الاحتيال لا على اتخاذ صفة غير صحيحة (٥) كذلك لا يعد متخذاً لصفة غير صحيحة من يدعى أنه دائن للمعجنى عليه

(١) جaro ٥ فترة ٢٢٥٨

(٢) بلانش ٦ فترة ١٥٩ — جaro ٥ فترة ٢٢٥٩ — جارسون فترة ٧٤

(٣) جارسون فترة ٧٨ — ٨٧

(٤) جaro ٥ فترة ٢٢٦٠

(٥) بلانش ٦ فترة ١٦٠ — جaro ٥ فترة ٢٢٥٧

ويتوصل بذلك الى سلب ماله <sup>(١)</sup> لكنه اذا استعان على تأييد ذلك باستعمال طرق احتيالية فانه يعاقب بعقوبة النصب . ولا من يدعى انه مالك لشيء ضائع ويستولى عليه بهذه الطريقة لان اداء الملك لا يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة وانما هو حالة قانونية تكسب حقوقاً معينة <sup>(٢)</sup> . أما اذا اصطحب هذا الادعاء بطرق أخرى مؤيدة له كتدخال شخص ثالث عزز أقوال مدعى الملكية كان الفعل نصيباً باستعمال طرق احتيالية <sup>(٣)</sup>

لكن المحاكم الفرنسية استثنت مما تقدم حالة اداء الوكالة عن شخص آخر وعدتها اتخاذاً لصفة كاذبة مع انها لا تخرج عن أن تكون اداء لحالة أو علاقة قانونية <sup>(٤)</sup>

وقد اخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي فعدت من يدعى الوكالة عن غيره صراحة أو ضمناً ويستولى بذلك على أموال الغير نصاباً يجب عقابه بالمادة ٢٩٣ ع

فن ذلك ما حكمت به محكمة النقض من أنه يعد متصفاً بصفة غير صحيحة ومرتكباً للجريمة النصب من يذهب الى زوجة آخر ويقول لها كذباً انه مكلف من قبل زوجها بأن يأخذ منها جنينهن ليوصلهما اليه <sup>(٥)</sup>

وما حكمت به محكمة منوف من أنه اذا قصد المتهم ابن المجنى عليه وأخبره كذباً بأن والده يطلب منه أن يسلمه الحمار ليبيعه فانخدع ابن المجنى عليه بذلك وسلم اليه الحمار فاختلفت عليه كان الفعل الذي وقع من المتهم نصيباً لا خيانة أمانة لان المتهم قد اتخذ صفة كاذبة وهي الوكالة عن المجنى عليه

(١) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٢٣٧

(٢) جارسون فقرة ٨٩ — دالوز ١٨٦١ — ١ — ٤٥٤ و ١٨٦٣ — ١ — ١٤٠

و ١٨٩٩ — ١ — ٥٨٤

(٣) جزئية منوف ٢٦ اغسطس ١٩١٧ (الشرائح ٥ ص ١٨٩)

(٤) دالوز ١٨٨٢ — ٢ — ١٥٢ و ١٨٩٦ — ١ — ١٤٣ و ١٨٩٩ — ١ — ٢٠٦

(٥) نقض ٧ يولي ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٢٥٤)

وكانت هذه الصفة هي الحاملة على تسليم الشيء إليه <sup>(١)</sup> ولا يمد اتخاذاً لصفة كاذبة ادعاء القدرة على عمل أو أمر معين فمن يدعى أن له مقدرة على تطليب النساء العواقر بواسطة استخدام السحر لا يمد متخذاً لصفة غير صحيحة بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٣ ع <sup>(٢)</sup>

### الركن الثانى — التسليم

يتكون الركن الثانى لجريمة النصب من حصول التسليم من جانب المجنى عليه والاستيلاء من جانب الجانى على الشيء الذى اراد سلبه وقد عبر عنه القانون بقوله ( كل من توصل الى الاستيلاء على نقود الخ ) . وهذا الركن هو عبارة عن النتيجة التى يرى اليها الجانى باستعمال طرق الاحتيال السابق بيانها وبه تتم الجريمة من وجهتها المادية . وبهذا الركن تتميز جريمة النصب عن السرقة فان النصب يقع بتسليم الشيء أما السرقة فتقوم على الاختلاس كما قدمنا وقد بين القانون نوع الاشياء التى يمكن أن يقع عليها الاستيلاء فى قوله ( توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول ) وظاهر من العبارة الاخيرة أن النصب لا يمكن أن يقع الا على منقول فهو وجريمة السرقة سواء من هذه الوجهة . وهذه المسئلة خلافية فى فرنسا لعدم وجود ما يقابل هذا النص فى المادة الفرنسية وأغلب الشراح على أن النصب لا يقع الا على منقول ولكن جارو لا يرى مانعاً من وقوع النصب على عقار ويرى أن البيان الذى ذكر بالمادة وارد على سبيل التمثيل لاعلى سبيل الحصر <sup>(٣)</sup>

أما فى مصر فلا محل لهذا الخلاف مع صراحة النص وأحكام الحاكم المصرية

(١) جزئية منوف ٢٥ ابريل ١٩١٥ ( الشرائع ٢ ص ٢٨٣ )

(٢) قضا ٣ يونيه ١٩١١ ( المجوعة ١٢ عدد ١٣٧ )

(٣) جارو ٥ فقرة ٢٢٨٠

تؤيد ذلك (١)

على أن ذلك لا يمنع من وقوع النصب على عقار بطريق غير مباشر فإذا توصل الجاني بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على سند مثبت لنقل ملكية العقار اليه بالبيع أو الهبة أو المعاوضة أو على سند مثبت لحق عيني على عقار كحق ارتفاق أو انتفاع أو رهن فلا مانع من عقابه بعقوبة النصب (٢). وقد حكم في مصر بأنه اذا أعطى شخص الى آخر بطريق المعاوضة عينا لا يملكها وليس له حق التصرف فيها يعد مرتكباً لجريمة النصب بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٣ ع (٣)

ولما كانت جريمة النصب من الجرائم التي تقع على المال لا على الاشخاص فلا يعاقب بعقوبة النصب من يتوصل بطريق الاحتيال الى ابداء انسان في شخصه لافي ماله فمن توصل بطريق الاحتيال الى الزواج بفتاة من أسرة كريمة ليس كفألها لا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع (٤)

وقد ذكرت المادة على وجه التخصيص الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة ولكن عبارة ( أى متاع منقول ) الواردة بعد ذلك تقيد أن النصب يمكن أن يقع على أى شيء منقول قابل للحيازة والتملك الشخصى . فيمكن أن يقع النصب مثلاً على أى سند ولو لم يكن سند دين أو سند مخالصة كعقد بيع أو صلح أو حكم أو محضر أو ائذار أو تنبيه نزع ملكية الخ كما يمكن أن يقع على أية ورقة أخرى لها قيمة عند المجنى عليه كورقة يترتب عليها كسب دعوى (٥). كذلك يعد نصاباً من يستولى بطريق

(١) نقض اول يولييه ١٩١٦ ( الشرائع ٣ ص ٦١٤ )

(٢) جارسون فقرة ١٠٠

(٣) نقض اول يولييه ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ١٠٦ )

(٤) جاردو ٥ فقرة ٢٢٧٩

(٥) سبى ١٨٣٩ — ١ — ٣٣١

الاحتيايل على تذكرة اشتراك مجانية على خطوط السكك الحديدية أو الترام<sup>(١)</sup>  
وكذلك من يحصل من المجنى عليه بطريق الاحتيايل على توقيع على عقد<sup>(٢)</sup>  
ولكن هل يجب أن يكون الشيء الذى حصل الاستيلاء عليه متقوما  
بمال؟ المحاكم الفرنسية لا تشترط ذلك بل ترى أن النصب يعاقب عليه ولو كان  
الشيء المسلوب ذا قيمة أدبية أو اعتبارية فقط كخطاب بسيط لا يثبت حقاً ولا  
يتضمن التزاماً ولا مخالصة<sup>(٣)</sup> أو ورقة انتخاب<sup>(٤)</sup>. ولكن جارو لا يوافق  
على ذلك ويرى انه يجب أن يكون للشيء قيمة مادية<sup>(٥)</sup>. والواقع أن نص  
القانون لا يهتمل هذا التوسع الذى ذهبت اليه المحاكم الفرنسية لأنه يجعل  
الغرض من النصب (سلب كل ثروة الغير أو بعضها) فلا بد لتوفر الجريمة  
أن يكون الشيء المسلوب مما يصح أن يمد جزءاً من تلك الثروة فإن لم يكن  
مما يقوم بمال فلا أقل من أن يكون مثبتاً لحق أو مسقطاً لالتزام أو نحو ذلك  
ويجب أن يكون الشيء الذى حصل الاستيلاء عليه مادياً وقابلًا للتسليم  
والتسلم فمن يحصل بطريق الاحتيايل على وعد شفوي لا يعاقب بعقوبة النصب<sup>(٦)</sup>  
الا اذا كان هذا الوعد قائماً على التمهيد بتسليم شيء في المستقبل فإنه يصح أن  
يعد الحصول عليه شروعاً في نصب<sup>(٧)</sup>. كذلك لا يعاقب بعقوبة النصب من  
يحصل بطريق الاحتيايل على تأجيل سداد دفعة مستحقة الاداء<sup>(٨)</sup> أو على حمل  
شاهد على اداء شهادة كاذبة لمصلحته<sup>(٩)</sup>. ولا من يتوصل بطريق الاحتيايل

(١) استئناف الاسكندرية ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٩٩)

(٢) دالوز ١٨٥٧ — ١ — ٢٢٣

(٣) دالوز ١٨٦٧ — ٢ — ٩٠

(٤) دالوز ١٨٧٨ — ١ — ٣٩٧

(٥) جارو ٥ فقرة ٢٢٨١

(٦) سبى ١٨٤٢ — ١ — ٩٢٨

(٧) جارسون فقرة ١٠١

(٨) دالوز ١٩٠٤ — ١ — ٤٤٧

(٩) دالوز ١٨٥٢ — ٥ — ٥٢٥

الى ركوب عربات السكة الحديدية أو الترام بغير مقابل<sup>(١)</sup> وقد حكم بأنه اذا اتخذ شخص صفة كاذبة أو استعمل طرعا احتيالية ليحمل آخر على أن يركبه في سيارته مئات من الكيلو مترات فلا تكون أركان النصب متوفرة لانه لم يستلم شيئا من الاشياء المذكورة في مادة النصب<sup>(٢)</sup>

ولا بد لتوفر جريمة النصب أن يكون المتهم قد استولى على شيء من الاشياء المذكورة في المادة ٢٩٣ ع فلا يعاقب بقوة النصب من يتوصل بطريق الاحتيال الى التخلص من التزام أو حرمان الغير من حق فمن استعمل طريق الاحتيال لنفس عامل في مقدار العمل الذي أداه وتوصل بذلك الى اعطائه أجراً أقل مما يستحق لا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع<sup>(٣)</sup>. وفي قضية اتهم فيها شخص بأنه توصل بالاحتيال الى الحصول على مبلغ معين من قيمة الرسوم المستحقة للجمرك بأن استعمل طرعا احتيالية من شأنها ايهام المصلحة بأن ثمن البضاعة أقل من ثمنها الحقيقي قررت محكمة النقض أن جريمة النصب تستلزم الاستيلاء على شيء بطريق الاحتيال وبغير حق وهذا الاستيلاء لم يحصل فيما يختص بالمبلغ المذكور لان المخالصة التي أخذت من الجمرك مساوية لقيمة الرسوم التي دفعت فعلا فلا يمكن أن ينسب الى المتهم أنه استولى على مبلغ أو على مخالصة بمبلغ لم يدفعه<sup>(٤)</sup>.

### الركن الثالث — الضرر

لكي يكون النصب مستحق العقاب يجب أن يكون قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه وهو سلب ماله أو على الأقل أن يكون الضرر من ورائه محتمل الوقوع<sup>(٥)</sup>. فلا جريمة ولا عقاب اذا انعدم الضرر كما لو كان المجنى عليه قد

(١) دالوز ١٨٦٢ — ٢ — ١٢٥ و ١٨٦٥ — ١ — ٢٠٠

(٢) نقض باريس ٩ ديسمبر ١٩٢٢ (المطامعة ٣ ص ٢٤١ عدد ١٨٥)

(٣) دالوز ١٨٥١ — ١ — ٢١٥

(٤) نقض ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٣٠)

(٥) جازو ٥ فقرة ٢٢٨٤ — جارسون فقرة ١٠٧

اخذ مقابل ما سلب منه عند التعاقد . لكن المحاكم الفرنسية لا تعتبر بذلك المقابل في بعض الاحوال وترى وجوب العقاب ولو مع وجود العوض لانه يكفى عندها لوجود الجريمة وتحقق الضرر أو احتمال وجوده أن يكون المجنى عليه لم يقبل التعاقد الا تحت تأثير الغش والاحتيال الذي ارتكبه الجاني . فاذا توصل الجاني بالاحتيال الى بيع شيء الى المجنى عليه وقبض منه ثمنه فانه يعاقب بعقوبة النصب ولو كانت قيمة المبيع تساوى الثمن الذي دفع فيه <sup>(١)</sup> . كذلك يعاقب مندوب شركة التأمين الذي يحمل شخصا بطريق الاحتيال على التعاقد مع شركة تأمين غير الشركة التي كان ينبغي التعاقد معها <sup>(٢)</sup>

ويرى جارسون أنه يجب اتباعا لهذه القاعدة أن يعاقب بعقوبة النصب من يتوصل بطريق الاحتيال الى عقد قرض ولو كان هذا المقرض مليئا وعلى استمداد تام لسداد الدين عند استحقاقه <sup>(٣)</sup>

ولما كان احتمال وقوع الضرر كافيا وجب أن يعاقب بعقوبة النصب من يتوصل بالاحتيال الى الحصول على توقيع شخص آخر على عقد ولو كان هذا المعقد باطلا <sup>(٤)</sup>

ويجب على المحكمة اذا قضت بالعقوبة في جريمة نصب أن تبين في حكمها الظروف والوقائع التي يتكون منها الضرر بياناً كافياً والا كان الحكم باطلا لنقص اسبابه <sup>(٥)</sup>

### الركن الرابع - القصد الجنائي

يشترط للعقاب على النصب أن يكون قد ارتكب بنية الغش ولا يتحقق

(١) البانديكت ١٨٩٧ — ١ — ٥٩ و ١٩٠٤ — ١ — ١٥٩

(٢) سيرى ١٨٦٥ — ٢ — ٢٥٠ — دالوز ١٨٨٤ — ٢ — ١٥٧

(٣) جارسون ققرة ١١٦ و ٣٤٣ — ٣٤٨

(٤) جارسون ققرة ١١٧

(٥) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٤٩)

ذلك الا اذا كان المتهم يعلم أنه يستولى على مال المجنى عليه بطريق الاحتيال وأن يكون قد تمعد خدعه بالوسائل التي ارتكبها سواء كانت من قبيل الطرق الاحتيالية أو كانت باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وأن يكون قدرى بذلك كله الى سلب ثروة المجنى عليه كلها أو بعضها

فاذا كان النصب قد ارتكب باستعمال طرق احتيالية وجب أن يعلم المتهم أنه يأتي طرقا احتيالية لا يعتقد صدقها فاذا كان المتهم نفسه مخدوعا أو معتقدا بحسن نية صحة ما يعمل فلا محل لمقابله . فقد يعتقد المتهم امكان نجاح المشروع الذى هو قادم عليه فاذا كان ذلك المشروع لم يجب الا بسبب سوء تدبير المتهم أو اهماله أو عدم صلاحية الوقت الذى بدأ فيه بتنفيذ المشروع أو عدم اخذه بالاسباب الموصلة الى النجاح وكان فى ذلك كله حسن القصد فلا يعاقب لمجرد حبوط المشروع وضياع الاموال التى جمعها له . وقد يعتقد المتهم عن حسن نية امكان استخدام الجن أو القدرة على كشف الغيوب أو على تحويل النحاس الى ذهب فاذا وجد من يعتقد فى قدرته أو من يمدد بالمال لهذا الغرض ثم اخفق فى اعماله بعد أن اضاع المال فلا عقاب عليه لانعدام سوء القصد والعبرة فى هذا كله بحالة المتهم النفسية واعتقاده الشخصى لا بإمكان وقوع الامور أو المشروعات من حيث هى . ومع هذا فقد حكم بأنه اذا تعهد شخص بعمل يستحيل تحقيقه كاستخراج الذهب من معادن اخرى بما له من الدراية بعلم الكيمياء كان ذلك دليلا على سوء نيته لا يسقطه مجرد ادعائه بأنه كان يعتقد امكان ذلك العمل لان ادعاء كذا لا يقبله العقل <sup>(١)</sup>

واذا كان المتهم يعتقد صحة الاسم الذى اتخذته أو الصفة التى انتحلها فلا

---

(١) نقض ١٠ يناير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٣١)

يعد نصابا ولا يعاقب بعقوبة النصب وكذلك لا يعاقب اذا كان يعتقد صحة ملكه للشيء الذى تصرف فيه وان له حق التصرف فيه ولو خالف هذا الاعتقاد الواقع ما دام الاعتقاد منبعثا عن حسن نية

ولا بد أن يكون المتهم قد أراد بالاحتيال سلب ثروة الغير كلها أو بعضها وتلك هى النية الخاصة التى يتطلبها القانون فى جريمة النصب فلا عقاب اذا كان الاحتمال قد استولى على الشيء على سبيل المزاح وعلى نية رده الى صاحبه فورا <sup>(١)</sup>. أو كان الشيء ملكا لمن استولى عليه وكان الشخص الآخر مستوليا عليه بغير حق <sup>(٢)</sup>. أو كان الاحتمال قد استولى على الشيء ليسلمه الى مالكه الحقيقى <sup>(٣)</sup>. وقد حكم بان من ضمن اركان النصب سلب مال الغير فلا عقاب على من يتوصل بالاحتيال الى اخذ ماله المحجوز عليه من يد الشخص المعين لحراسته <sup>(٤)</sup>

لكن الدائن الذى يستعمل طرق الاحتيال ليستولى على دينه يرتكب نصبا معاقبا عليه لان حقه متعلق بذمة المدين وليس قائما على عين معينة . وقد حكم بأنه يعد مرتكباً لجريمة النصب ويعاقب بالمادة ٢٩٣ من اتخذ طرقا احتيالية توصل بها الى الحصول على مبلغ من المال ولو كان ديناً مستحقاً له <sup>(٥)</sup>. لكن فى قضية اخرى اتهم فيها دائن بأنه توصل الى الاستيلاء من مدينه على مبلغ من المال بطريق الاحتيال بان ارسل اليه طردا به احجار واشترط عدم تسليمه اليه الا بعد دفع القيمة موها انه نحاس قررت محكمة النقض أن جريمة النصب لا تتوفر الا اذا كان القصد منها سلب ثروة الغير كلها أو بعضها ولم

(١) جارسون فقرة ١٠٩

(٢) جaro ٥ فقرة ٢٢٨٢

(٣) دالوز تحت كلمة سرقة فقرة ٨٨٦

(٤) جريمة سلاوط ١٤ نوفمبر ١٩١٥ (الشرائع ٣ ص ٣١١)

(٥) جريمة تلا ١٠ سبتمبر ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١١٨)

يكن عند المتهم هذا القصد لانه انما اراد بالطريقة التي اتبعها الحصول على دينه الذي ما طله فيه المدين كثيرا وهي طريقة مقاصدة جبرية قد تكون بموتة وغير مشروعة ولكنها على كل حال لا تكون جريمة النصب (١)

ولا عبرة بالبواغث التي تدفع المتهم الى ارتكاب جريمة النصب فقد يكون غرضه من سلب مال الغير استخدامه في اعمال نافعة أو مشروعات خيرية الخ ولكن ذلك لا يؤثر على وجود الجريمة . كما انه لا يشترط أن يكون الجاني قد قبض المال الذي سلبه بنفسه أو استفاد شخصا من الحصول عليه بل يعاقب ولو كان الذي قبضه شخصا آخر أو عادت فائدته على غيره (٢)

ولا يبرئ الجاني أن يكون المجنى عليه نفسه قد حاول الاستفادة من طريق غير مشروع . وقد حكم بأن تلوث المجنى عليه بالجريمة التي استعان بها المتهم على الاحتيال عليه وسلب ماله لا يعفى مرتكب النصب من العقاب . فاذا كان الجاني قد اوهم المجنى عليه بأن له تفوزا لدى القضاة وحصل بواسطة هذا الايهام وما ارتكبه من الطرق الاحتيالية على مبلغ من المال بدعوى انه سيدفعه الى القضاة على سبيل الرشوة واغتاله لنفسه فكل ما يمكن أن ينجم عن تلوث المجنى عليه بجريمة الرشوة أنه يصبح غير محق قانونا في مطالبة الوسيط برد ما أخذه منه على ذمتها لان سبب التعاقد محرم قانونا (٣)

## المبحث الثاني

### في الجريمة التامة والشروع

تقدم لنا أن الجريمة تتم متى حصل التسليم من جانب المجنى عليه والاستيلاء

(١) نقض ٢٢ يونيو ١٩١٢ (الحقوق ٢٨ ص ١٢)

(٢) جازو ٥ قرة ٢٢٨٤

(٣) نقض ٦ فبراير ١٩٢٣ (المحكمة ٣ ص ٣٨٧ عدد ٣١٩)

من جانب الجاني على الشيء الذى اتجهت نية الجاني الى سلبه . فاذا رد الجاني الشيء بعد ذلك الى المجنى عليه فلا يحو هذا الرد الجريمة ولا يرفع العقاب لحصوله بعد تمام الجريمة وانما يصح أن يعد ظرفاً مخففاً للمقوبة (١)

ولا يتوقف تمام الجريمة على استفادة الجاني من الشيء الذى استولى عليه أو تصرفه فيه فان ذلك امر زائد على الجريمة لانها تتم بمجرد الاستيلاء على الشيء بنية سلبه وحرمان صاحبه منه (٢)

اما اذا كان الجاني قد استعمل طرق الاحتيال ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء على الشيء لا سباب خارجة عن ارادته كما لو كان المجنى عليه قد فطن لاحتياله وادرك أن الامر خدعة كان الفعل الذى وقع من الجاني شروعا في نصب (٣) وهو معاقب عليه ايضا بمقتضى المادة ٢٩٣

وقد يصعب التمييز في بعض الاحوال بين الشروع والاعمال التحضيرية غير أن الراجح ان طرق الاحتيال مجردة عن كل فعل يراد به الاستيلاء على الشيء المراد سلبه تعد اعمالا تحضيرية فقط ولا عقاب عليها . ولا يبدأ الشروع الا اذا سعى مرتكب طرق الاحتيال الى حمل المجنى عليه على التسليم وبعبارة اخرى يجب لتحقيق الشروع أن يقترن الاحتيال بعمل يكون من ورائه مباشرة سلب مال المجنى عليه (٤)

فبعد شروعا تقديم استمارة مؤشر عليها بالاعتماد الى الجهة المختصة بصرف المبلغ الوارد بها اذا كانت الاستمارة لم تعتمد الا بناء على احتيال مقدمها . وكذا تقديم الدائن سند الخالصة المزور الى المدين توصلا الى الاستيلاء على الدين . وتقديم من يبيع عقارا غير مملوك له عقد البيع الى المشتري لامضائه

(١) جارسون فقرة ١٢٠

(٢) جارسون فقرة ٢٢٨٢

(٣) جارسون فقرة ١٣٢

(٤) جارسون فقرة ١٣٩ مكررة

ولا يعد شروعا مجرد المساومة في حالة البيع ولا مجرد تقديم الطلب بالمبلغ المراد صرفه اذا كان هذا الطلب لم يعتمد بعد ولم تحرر الاستمارة بالصرف

### المبحث الثالث

#### في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة التامة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيبها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط  
أما من شرع في النصب ولم يتمعه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيبها  
ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر

## الفصل الثاني

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات

المادة ٢٩٤ ع — كل من انتهر فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرارا به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن اوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى واذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

وضعت هذه الجريمة في باب النصب وخيانة الامانة لان لها صلة بهاتين  
الجريمتين ففيها معنى الغش والخداع من جهة وفيها معنى اساءة الثقة المودعة  
في الجاني من جهة أخرى

والغرض من هذه المادة حماية القصر من اطماع المراهبين والمتجرين بالشهوات  
فقد رأى الشارع أن بطلان التعاقد الذي يعقده القاصر من الوجهة المدنية  
ليس كافياً لحماية أموال القاصر لان مرتكبى هذه الجريمة يحتالون بكل الوسائل  
على الهرب من أحكام القانون المدني فضلاً عن أنهم يستعملون من ضروب  
الاكراه والتهديد بالتشهير ونحوه ما يحمل القاصر أو ذويه على رد اموالهم  
اليهم اضعافاً مضاعفة

### المبحث الاول — في اركان الجريمة

اركان هذه الجريمة اربعة ( ١ ) أن يكون المجنى عليه قاصراً أو محكوماً  
بامتداد الوصاية عليه ( ٢ ) أن يكون المجنى عليه قد وقع اضراراً بنفسه على  
سند تمسك أو مخالصة متعلق باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من  
المنقولات أو على تنازل عن اوراق تجارية أو غير ذلك من السندات الملزمة  
( ٣ ) أن يكون الجاني قد انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس المجنى  
عليه للحصول على ما ذكر ( ٤ ) القصد الجنائي (١)

### الركن الأول — قصر المجنى عليه

وضعت المادة ٢٩٤ ع لحماية القصر الذين لم يبلغوا سن الثمان عشرة سنة  
كاملة والذين حكم بامتداد الوصاية عليهم من الجهة ذات الاختصاص . فيدخل  
في حماية المادة ٢٩٤ كل شخص لم يبلغ سن الثمان عشرة سنة كاملة ولو كان

(١) جارسون مادة ٤٠٦ ٤قرة ٤

مميزا او مأذونا له بالتجارة <sup>(١)</sup> . وكذلك يدخل في حماية المادة المذكورة الاشخاص الذين حكم بامتداد الوصاية عليهم من المجالس الحسبية او جهات الاحوال الشخصية الاخرى ذات الاختصاص . وهم داخلون في حكم المادة بصريح النص لانهم والقصر سواء

ولكن هل يدخل في حكم المادة المحجور عليهم اسفه او عته او جنون الخ؟ ذلك ما يراه الشراح الفرنسيون لانهم كالقصر من الوجهة القانونية ومن حيث الحاجة الى الحماية <sup>(٢)</sup> . ولكن المحاكم المصرية قضت بعدم تطبيق المادة ٢٩٤ ع الا بالنسبة الى الاشخاص الوارد ذكرهم فيها على سبيل الحصر فلا يجوز ان تطبق في حالة المحجور عليهم <sup>(٣)</sup>

### الركن الثاني — التوقيع على سند

يجب لتطبيق المادة ٢٩٤ ع ان يكون المجنى عليه قد حرر او وقع بخطمه على سند فلا جريمة اذا كان المتهم لم يحصل من المجنى عليه الا على تعهد شفوي <sup>(١)</sup> وان يكون هذا السند سند التزام (تملك) او مخالصة ومتعلقا باقراض او اقتراض مبلغ من النقود او شيء من المنقولات . او سند تنازل (cession) عن اوراق تجارية ، او غير ذلك من السندات الملزمة اياها كان الشكل الذي اتخذته ذلك السند

ويجب فوق هذا ان يكون السند مضرا بالمجنى عليه من هذا يفهم ان حكم المادة غير قاصر على سندات الدين التي يجررها المجنى عليه على نفسه بمبلغ من النقود أو شيء من المنقولات للمجاني أو

(١) جازو ٥ فترة ٢٢٩٩

(٢) بلانش ٦ فترة ١٩٢ — جازو ٥ فترة ٢٢٩٩ — جارسون فترة ٦

(٣) نقض ٦ مارس سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ١٠٦) واستئناف ٢١ يناير

١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٦٥)

(٤) جارسون فترة ١٠ — شوفو وميلي ٥ فترة ٢٢٤٩

لغيره بل يدخل فيه أيضاً السندات التي بمقتضاها يقرض المجنى عليه للجاني أو لغيره مبلغاً من النقود أو شيئاً من المنقولات وكذا السندات التي يجررها المجنى عليه على نفسه بما يفيد التخلص من دين له في ذمة الغير والسندات التي بمقتضاها يحول المجنى عليه لغيره ورقة تجارية ككمبيالة أو سند تحت الاذن أو سهم في شركة أو سند بنك عقارى وعلى العموم كل سند ملزم للمجنى عليه ومضر بمصلحته وماليته

لكن يرى الشراح انه لا يجوز الأخذ بهذا الاطلاق على ظاهره لان القانون لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٤ ع الا على السندات التي تنطوى على قرض مضر بالمجنى عليه مهما اتخذت من الاشكال الظاهرة وان القانون لم يرد بالبيان الذى ذكره سوى التمثيل لتلك الاشكال التي يجوز أن تتخذها المعاملات مع القصر اخفاء لحقيقة التعاقد والغرض منه وان كانت في الواقع لا تخرج عن كونها من نوع القروض <sup>(١)</sup>

فيخرج من حكم المادة التاجر الذى ينتهز فرصة احتياج قاصر أو ضعفه أو هوى نفسه ويبيعه عقارا أو منقولاً بثمن يزيد كثيراً على ثمن المثل أو يشتري منه بثمن يقل كثيراً عن ثمن المثل ويحصل منه على سند بذلك أو على كبيالات بالثمن <sup>(٢)</sup>

والمرأة التى تنتهز فرصة ضعف قاصر وهوى نفسه وتحصل منه على هدية لا تتفق مع ثروته <sup>(٣)</sup>

ولا يشترط أن يكون الجاني هو الذى اقرض المجنى عليه أو هو الذى استفاد من العقد الذى وقع عليه المجنى عليه بل توجد الجريمة ولو كان الذى حمل الجاني على التوقيع غير الذى استفاد من التعاقد <sup>(٤)</sup>

(١) جارسون فقرة ١١ — قارن جارد ٥ فقرة ٢٣٠٠

(٢) سيمى ١٨٦٦ — ٢ — ١٧٢ — دالوز ١٨٥٧ — ٢ — ٨٤

(٣) دالوز ١٨٦٦ — ١ — ٢٣٧ و ١٨٨٨ — ٢ — ٤٤

(٤) جارسون فقرة ١٨

وانما يشترط أن يكون العقد الذي أمضاه المجنى عليه من شأنه الاضرار به سواء كان الضرر حالا أو محتمل الحلول . وهذا الشرط منصوص عليه صراحة في المادة

ولا يجوز الاحتجاج ببطلان العقد بسبب قصر سن المجنى عليه لاثبات انتفاء الضرر لأن كافة العقود التي يعقدها القاصر أو من حكم بامتداد الوصاية عليه باطلة من هذه الوجهة ومع ذلك فقد فرض القانون إمكان حصول الضرر منها . ولو أن البطلان الناشئ عن صغر سن المجنى عليه كان كافياً لنفي الضرر لما وجدت جريمة تنطبق على المادة ٢٩٤<sup>(١)</sup> . والواقع أن احتمال الضرر كاف لتكوين الجريمة وهذا الاحتمال موجود على كل حال لجواز أن يرى المجنى عليه نفسه مضطراً الى سداد الدين رغم البطلان . وكذلك الحكم في كل بطلان آخر يرجع الى سبب غير صغر المجنى عليه كنقص في شكل العقد أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>

### الركن الثالث - احتياج المجنى عليه الخ

لا يكفي لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع أن يكون الجاني قد أقرض المجنى عليه أو اقترض منه بمقد كتابي وسبب له بذلك ضرراً بل يجب أن يكون الجاني قد استعان على تمام ذلك بانتهاز فرصة احتياج المجنى عليه أو ضعفه أو هوى نفسه وأن يكون استغل هذا الضعف أو الاحتياج أو الهوى . فإذا لم يكن القاصر وقت التعاقد واقعاً تحت تأثير شيء من ذلك أو ثبت أن المتهم لم يستغل هذا الضعف لفائدته فلا جريمة ولا عقاب . وبمسئلة وجود الاحتياج أو الضعف وقت التعاقد وحصول استغلاله مسألة موضوعية تترك لتقدير المحكمة<sup>(٣)</sup>

(١) جارسون قرة ٢٣

(٢) جارد ٥ قرة ٢٣٠٠ — انظر بمكس ذلك شوفو وهيلي ٥ قرة ٢٢٥٠

(٣) دالوز ١٨٩٩ — ١ — ٢٠٤

## الركن الرابع — القصد الجنائي

يعد القصد الجنائي متوفراً متى أقدم الجاني على الفعل طالما بظروفه وبنية الحصول على فائدة غير مشروعة لنفسه أو لغيره . فلا عقاب اذا كان المتهم قد اعتقد أنه يتعامل مع شخص بلغ سن الرشد <sup>(١)</sup>

## المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

الظرف المشدد — نص القانون على ظرف مشدد للجريمة وهو أن يكون الجاني مأموراً بالولاية أو الوصاية على المجنى عليه وفي هذه الحالة تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

## الفصل الثالث

### في الاقراض بالربا الفاحش

المادة ٢٩٤ ع مكررة — "كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص واقرضه نقوداً بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للقوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الاولى في الخمس سنوات التالية للحكم الاول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط

وكل من اعتاد على اقراض تقوداى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الاقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة<sup>٤٢</sup>

اضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون نمرة ١٢ الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٩١٣ وكانت القوانين المصرية قبل ذلك لا تعاقب على الاقراض بالربا الفاحش فلما ظهر للحكومة أن المعاملة بالربا الفاحش فى ازدياد وأن الفلاح فى حاجة الى حماية القانون حتى لا تذهب امواله طعمة للرايين الذين يتخذون من ضعفه وجهله وسيلة لاقتراسه والقضاء على ثروته رأى أن تتدارك الامر باضافة هذا النص الى القانون

والمادة ٢٩٤ مكررة مقتبسة من المادة ٤٩٤ من قانون العقوبات البلجيكي ولكن الفارع المصرى رأى أن يجعل من النص البلجيكي جريمتين مستقلتين احدهما انتهاز فرصة ضعف المجنى عليه أو هوى نفسه واقراضه بفائدة تزيد على الحد القانونى وثانيتهما الاعتياد على الاقراض بفائدة تزيد على الحد القانونى . اما النص البلجيكي فيشترط للعقاب اجتماع شرطى الضعف من جانب المجنى عليه والاعتياد من جانب الجانى

### المبحث الاول — فى الجريمة الاولى

يعاقب القانون فى الفقرة الاولى من المادة ٢٩٤ مكررة من انتهاز فرصة ضعف شخص أو هوى نفسه واقراضه تقودا بفائدة تتجاوز الحد الاقصى للفائدة القانونية

واركان هذه الجريمة ثلاثة (١) حصول اقراض باية طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد القانونى (٢) أن يكون المقرض قد انتهاز فى ذلك فرصة ضعف المقرض أو هوى نفسه (٣) التقصد الجنائى أما عن الركن الاول فيكنى أن يكون الجانى قد اقراض المجنى عليه ولو

مرة واحدة نقودا بآية طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الاقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا وهو ٩ ٪ (المادة ١٣٥ مدنى) . فاذا كان الاقتراض بفائدة لا تتجاوز هذا الحد فلا عقاب ولو كان المقرض قد انتهز فرصة ضعف المقرض أو هوى نفسه . ومن هذه الوجهة تختلف الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٩٤ مكررة عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٤ الخاصة باقتراض القصر فان القانون يعاقب فى هذه المادة الاخيرة على مجرد الاقتراض الذى يقع نتيجة انتهاز فرصة ضعف القاصر أو هوى نفسه ولو كان بفائدة لا تزيد على الحد القانونى لان الضرر فى هذه الحالة مترتب على فعل الاقتراض فى ذاته لانه يعرى القاصر بالاسراف وتبذير المال فى وجوه غير نافعة ويعرض بذلك ثروته للضياع

اما غير القصر وهم الذين اراد القانون حمايتهم بالمادة ٢٩٤ مكررة فلا يخشى عليهم من اتفاق المال المقرض فى وجوه غير نافعة وانما يتأذى لهم الضرر من الاقتراض بفائدة تزيد على الحد القانونى ومن اجل هذا فقط يعاقب القانون وتختلف الجريمة المنصوص عليها فى هذه الفقرة عن الجريمة المذكورة فى المادة ٢٩٤ ايضا من حيث انه لا يشترط فى الجريمة التى نحن بصدد الكلام عليها أن يحصل الاقتراض بسند كتابى كما اشترط فى الجريمة السابقة بل تقع الجريمة ولو حصل الاقتراض بمقد شفهي (١)

ويكون العقاب واجبا متى كان العقد الذى بين الجانى والمجنى عليه عقد قرض فى الواقع ولو وصف بصفة عقد آخر كبيع أو نحوه لان القانون يكتفى بمحصل الاقتراض (بأى طريقة كانت)

وأما عن الركن الثانى فيشترط أن يكون الجانى قد استعان على اتمام الصفقة بضعف المجنى عليه أو هوى نفسه وأن يكون استغل هذا الضعف

أو الهوى في حمل المجنى عليه على قبول القرض بالربا الفاحش . وهذه المسئلة موضوعية يجب أن تترك لتقدير المحكمة

ولم يذكر القانون في المادة ٢٩٤ مكررة حالة الاحتياج كما ذكرها في المادة ٢٩٤ لأن الاقتراض ينشأ عادة عن الاحتياج فلا يمكن أن يعاقب من ينهز فرصة احتياج شخص ويقرضه بفائدة تزيد على الحد القانوني الا اذا أريد معاقبة كل اقراض بربا فاحش وذلك ما لم يرد القانون وانما أراد أن يخص بالعقاب حالات معينة وهى التى يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلى أو الخلقى

وقد حكم بأن اقراض شخص محتاج بفائدة تزيد على الحد الاقصى المباح قانونا لاعتقاب عليه متى كان هذا المحتاج غير ضعيف العقل أو غير مدفوع الى الاقتراض بدافع شهوة نفسانية (١)

وأما القصد الجنائى فيعد متوفرا متى أقدم الجانى على الاقتراض بالربا الفاحش طالما أن المجنى عليه ضعيف واستغل هذا الضعف للحصول على فائدة غير مشروعة

ويعاقب القانون على هذه الجريمة بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات . أما فى حالة العود فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو احدى العقوبتين فقط

### المبحث الثانى — فى الجريمة الثانية

أما الجريمة الثانية المنصوص عليها فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة فهى جريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا الفاحش وهى تتكون أيضاً من ثلاثة أركان وهى (١) حصول اقراض باى طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد

---

(١) جزئية طنطا ٣٠ ابريل ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٤٥) قارن أيضا جزئية النفس ١٥ ابريل ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٣١٣)

القانوني (٢) الاعتياد على ذلك (٣) القصد الجنائي والركن المميز لهذه الجريمة هو ركن الاعتياد اى تكرار الأقرض بربا فاحش وهو الذى من أجله يعاقب القانون فى هذه الفقرة ففى تكرار من المقرض فعل الأقرض بفائدة تزيد على الحد القانونى اصبح الفعل جريمة ولو لم يكن بالمجنى عليه ضعف أو شهوة استغلها المقرض عند الأقرض فالفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة لا تعاقب على الأقرض مرة واحدة بربا فاحش وإنما يكون العقاب مستحقا عند ما يصبح الأقرض بالربا الفاحش عادة عند المقرض

ولكن متى تعتبر العادة موجودة؟ حكمت محكمة النقض بان وجوده فرضين ربويين مختلفين يكفى لتكوين عادة الأقرض بالربا الفاحش <sup>(١)</sup> . ويستوى أن يكون القرضان لشخصين مختلفين أو لشخص واحد فى وقتين مختلفين. أما أقرض الشخص الواحد قرضين ربويين فى وقت واحد فلا يكون العادة المطلوبة <sup>(٢)</sup> . وإذا أقرض شخص آخر قرضين فى وقتين مختلفين ثم اتفقا على أن يضم القرضان معا وان تدفع عليهما فوائد ربوية عدت الحادثة واقعة ربا واحدة لا تتكون منها عادة الأقرض بالربا الفاحش <sup>(٣)</sup> . كذلك لا تتكون العادة من قبض عدة فوائد ربوية فى أوقات متتابة عن قرض واحد <sup>(٤)</sup>

ويكفى لتكوين العادة حصول قرضين مختلفين سواء استولى المقرض على فوائدهما فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة <sup>(٥)</sup> بل تقع الجريمة ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل <sup>(٦)</sup>

(١) نقض ٤ ابريل ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٩١)

(٢) نبيل ج ٤ ص ٦٤ فقرة ٨

(٣) نقض ١٥ نوفمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٦)

(٤) نبيل ج ٤ ص ٦٤ فقرة ٨

(٥) نقض ٢٤ ابريل ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ١٣)

(٦) نقض ٢٧ يولي ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ١٤)

وتتكون العادة من وجود قرضين ربويين ولو كانت احدهما سابقا على صدور القانون الذى يعاقب على الاعتياد على الاقتراض بالربا الفاحش والآخر لاحقا له <sup>(١)</sup> لان القوانين الجنائية تسرى على جرائم الاعتياد والجرائم المستمرة ولو بدأت قبل صدور تلك القوانين متى تكررت وقوعها بعد العمل بالقوانين المذكورة <sup>(٢)</sup> . كذلك تتكون العادة من الاستيلاء على فوائد ربوية بعد صدور القانون ولو كانت مدفوعة عن قروض سابقة عليه <sup>(٣)</sup>

وانما يشترط أن لا يمضى بين كل حادثة من الحوادث التى تتكون منها العادة والحوادث التى تليها الزمن الكافى لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة والا سقط ركن الاعتياد وامتنع العقاب على الجريمة <sup>(٤)</sup>

وعادة الاقتراض بالربا الفاحش معاقب عليها مهما كانت الوسيلة التى اتخذت لاختفاء الربا وعلى ذلك يمكن تطبيق حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة على حالة الاقتراض برهن اذا تركت العين المرهونة تحت يد المدين بصفة كونه مستأجرا لها باجرة تبلغ فى قيمتها مبلغ الربا الفاحش <sup>(٥)</sup>

ويعاقب القانون على هذه الجريمة بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة اى بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

---

(١) دالوز ١٨٥٥ — ٢ — ١٦٤

(٢) انظر تطبيقات جارسون على المادة ٤ ع فقرة ٤٦

(٣) تقضى ٢٤ ابريل ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ١٣ ) و ٣١ مارس ١٩١٨

( المجموعة ١٩ عدد ٧٣ ) — سيري ١٨٥٤ — ١ — ٤٠٥

(٤) تقضى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ ( المجموعة ٢٢ عدد ٩٣ ) و ١٤ نوفمبر ١٩١٤

( الشرائع ٢ ص ٨١ )

(٥) تقضى ٢٥ يولييه ١٩١٦ ( المجموعة ١٧ عدد ١٠٩ ) و ٣١ مارس ١٩١٨

( المجموعة ١٩ عدد ٧٣ )

## الفصل الرابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع

المادة ٢٩٥ ع - كل من اثمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض نغان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وإنما استحصل عليها باى طريقة كانت فإنه يعد مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير

سبقت الاشارة الى هذه المادة عند الكلام على التزوير وقد قلنا عندئذ انه كان خليقا بالجريمة المنصوص عايتها في هذه المادة أن تعد صورة من صور التزوير لانها من قبيل اصطناع السندات ولا تختلف عن سائر صور الاصطناع الا في أن الورقة امضيت قبل تسطير السند . ولكن الشارع المصرى رأى أن ينفرد بها من باب التزوير ويجعلها صورة خاصة من صور خيانة الامانة لان الورقة الممضاة على بياض سلمت الى الخائن على سبيل الامانة

وشروط تطبيق المادة ٢٩٥ ع أن تكون الورقة قد امضيت أو ختمت على بياض وأن تكون سلمت الى شخص آخر على سبيل الامانة وأن يكون هذا الشخص الآخر قد ملأ الفراغ الذي فوق الامضاء أو الختم بسند مضر بصاحب الامضاء أو الختم

ويراد بالامضاء أو الختم على بياض كل امضاء أو ختم يوضع على ورقة قبل تحريرها ليكون ذلك بمثابة اجازة سابقة لما يسطر فيها . ولا يشترط على كل حال أن تكون الورقة خالية من كل كتابة بل يعد امضاء على بياض

الامضاء الذى يوضع على عقد مطبوع قبل أن يملأ ما فيه من الفراغ الذى يترك للمتعاقدين للملاء عند التعاقد كالكيمبالة او عقد اجارة<sup>(١)</sup>

لكن يشترط أن يكون ذلك الفراغ قد ترك ليعمل فيما بعد أما اذا انتهز الجانى فرصة فراغ متروك بين السطور أو فى أواخر السطور وملأه بعبارات خارجة عن اتفاق المتعاقدين ومضرة بالمتعاقد الآخر فان الفعل يعد تزويراً . وكذلك الحكم اذا محا الجانى الكتابة الموجودة ووضع مكانها كتابة أخرى كذلك لا يعد امضاء على بياض بالمعنى المقصود هنا ذلك الامضاء الذى يوضع على ورقة لم يكن مقصوداً بها أن تملأ بشئ فيما بعد فاذا سلم شخص الى آخر ورقة عليها اسمه وعنوانه ليده على محل اقامته أو وظيفته فكتب مستلم الورقة فوق هذا الاسم سنداً بدين أو مخالصة عد مزوراً ولا يطبق عليه حكم المادة ٢٩٥<sup>(٢)</sup>

ويشترط أن تكون الورقة الممضاة أو المختومة على بياض قد سلمت الى الجانى على سبيل الأمانة . وهذا الشرط هو علة ما ذهب اليه الشارع من اعتبار الجريمة صورة من صور خيانة الأمانة . ويكون ذلك فيما لو سلم أحد المتعاقدين الى المتعاقد الآخر ورقة ممضاة على بياض ليعملها بما تم عليه الاتفاق شفها بينهما . أو سلم شخص ايصالاً ممضى على بياض الى آخر كلفه بتحصيل مبلغ من أحد مدينيه وعملء الايصال بقيمة المبلغ الذى يحصله فعلاً . أو سلم شخص الى محاميه ورقة ممضاة على بياض ليحرر فيها عقداً بينه وبين شخص آخر ولا يتحقق معنى التسليم على سبيل الأمانة الا اذا كان صاحب الامضاء قد سلم الورقة باختياره الى الجانى اما اذا كانت الورقة قد أخذت منه بطريق الاكراه أو الاحتيال أو كانت قد فقدت منه وعثر عليها الجانى انتفى معنى

(١) جارسون مادة ٤٠٧ قرة ٧ — انظر مع ذلك جaro ٥ قرة ٢٣٠٦

(٢) جaro ٥ قرة ٢٣٠٦

الامانة في هذه الاحوال وامتنع تطبيق المادة ٢٩٥ . فاذا كتب الجاني فوق الامضاء سنداً بدين أو مخالصة أو غير ذلك عد فعله تزويراً ويشترط لتطبيق المادة ٢٩٥ فوق ما تقدم أن يكون الجاني قد كتب في البياض الذى فوق الامضاء أو الختم سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والمتسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله ومعنى هذا أن يكون الجاني قد كتب فى الورقة وفوق الامضاء شيئاً غير ما اتفق على كتابته ومن هنا يحل الضرر بالمجنى عليه . أما اذا كان مستلم الورقة لم يكتب فيها سوى ماتم الاتفاق على كتابته فلا جريمة ولا عقاب . ولا يشترط على كل حال أن يكون الضرر الذى حل بالمجنى عليه مادياً بل يكفى أن يكون ادبياً بدليل أن القانون لم يفرق بين السندات التى تحدث ضرراً لنفس صاحب الامضاء والتى تحدث ضرراً لماله (١)

فاذا كان الذى ملأ الفراغ الذى فوق الامضاء أو الختم شخصاً آخر غير مستلم الورقة ولكن بالاتفاق معه عد الفعل تزويراً من جانب كاتب الورقة وعد المستلم شريكاً فى ذلك التزوير بطريق الاتفاق والمساعدة وامتنع عندئذ تطبيق المادة ٢٩٥ ع (٢)

وتتم الجريمة بمجرد حصول الكتابة فوق الختم أو الامضاء ولا يتوقف تمامها على استعمال الورقة ضد المجنى عليه فان الاستعمال أمر زائد على الجريمة ولم يضع الشارع له حكماً خاصاً كما وضع لاستعمال المحررات المزورة والظاهر أنه لا عقاب عليه اذا وقع من شخص غير كاتب الورقة

وعقاب هذه الجريمة الجسدية ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً

(١) جارسون فقرة ١٥

(٢) قارن جارسون فقرة ٥٠٧

## الفصل الخامس

### في خيانة الامانة

المادة ٢٩٦ ع - كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات اخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرارا بمالكها أو اصحابها أو واضى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

**تعريف -** توجد جريمة خيانة الامانة حيث يفتال الجانى شيئًا منقولا سلم اليه على سبيل الامانة أو يتصرف فيه تصرف المالك اضرارا بمالكه أو صاحب اليد عليه

فهى تشبه السرقة من حيث كونها جريمة تقع على مال الغير ولكنها تختلف عنها فى أن السرقة لا تقع الا باخذ ذلك المال اختلاسًا من مالكه أو صاحب اليد عليه اما فى خيانة الامانة فيسلم المال الى الجانى ابتداء تسليمًا ناقلاً للحيازة بمقتضى عقد من عقود الامانة وبعد ذلك يختلس الجانى ذلك المال أو يبدده وهو فى حيازته

وتشبه النصب من حيث حصول التسليم الى الجانى فى الحالتين ولكنها تختلف عنه فى أن التسليم فى النصب يكون نتيجة الغش الذى ارتكبه الجانى توصلا الى الاستيلاء على الشئ وبه تتم الجريمة اما فى خيانة الامانة فيكون التسليم تنفيذًا للعقد مدنى من عقود الامانة التى بموجبها يلتزم المستلم بالاحتفاظ

بالشئ ورده الى صاحبه عند نهاية العقد ولا توجد الجريمة الا اذا خان المستلم بعد ذلك عهد الامة وتصرف فى الشئ تصرف المالك

## المبحث الاول

### فى اركان الجريمة

اركان هذه الجريمة خمسة وهى (١) حصول اختلاس أو استعمال أو تبديد (٢) حثول الضرر بالمجنى عليه (٣) أن يكون الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد واقعا على متاع منقول (٤) أن يكون ذلك المتاع قد سلم الى الجانى بمقتضى عقد من العقود التى نص عاينها القانون فى المادة ٢٩٦ (٥) القصد الجنائى

الركن الاول - الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد

نص القانون المصرى على ثلاثة افعال تقع بها جريمة خيانة الامة وهى الاختلاس والاستعمال والتبديد

اما الاختلاس (détournement) فيراد به تحويل الشئ عن وجهته واضافته الى ملك حائزه بعد أن كان حائزا له على ذمة ماله كالحقبة . وبعبارة اخرى يقع الاختلاس متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بذمة التملك (١) ومن هذا يفهم أن الاختلاس المقصود هنا غير الاختلاس (soustraction) الذى سبق الكلام عليه فى باب السرقة فان حاز الشئ لا يستطيع اختلاسه بالمعنى الذى سبق بيانه وانما اضطر الشارع الى استعمال لفظ الاختلاس هنا بمعنى غير المعنى السابق لعدم وجود ما يقوم مقامه فى التعبير عن المعنى المقصود فيجب الاحتراز عن الخلط بين المعنيين وان اتحد اللفظ

وأما التبديد (dissipation) فيراد به التصرف فى الشئ تصرف المالك فهو لا يخرج عن أن يكون صورة من صور الاختلاس فان التصرف فى الشئ

تصرف المالك يفيد سبق اضافته الى ملك المتصرف وانما يزيد التبديد عن الاختلاس أنه يكون مقترنا بعمل خارجي يؤكد نية الاختلاس أو اضافة الشيء الى الملك الشخصى فن أوئمن على كتاب فكتب عليه اسمه ووضع في مكتبته كان مختلسا لذلك الكتاب فاذا تصرف فيه بالبيع مثلا عد فعله تبديدا واختلاسا معا <sup>(١)</sup>

وقد ذكر الشارع المصرى لفظا ثالثا وهو الاستعمال وجعله صورة من الصور التى يتحقق بها الركن المادى للجريمة وليس له مقابل فى المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى التى نقلت عنها المادة ٢٩٦ المصرية . فاذا كان الشارع قد أراد به الاستعمال المقترن بنية التملك فلا يكون قد جاء بمعنى جديد لأن الاستعمال على هذا الوجه لا يخرج عن أن يكون اختلاسا بالمعنى المتقدم . وان كان قد أراد به الاستعمال المجرد عن نية التملك فانه يكون بذلك قد خالف الاجماع وأدخل فى جريمة خيانة الأمانة صورا اتفق الشراح على عدم جواز العقاب عليها . فان من المسلم به أن ليس الغرض من وضع المادة ٢٩٦ ع معاقبة كل من يخل بعقد من عقود الامانة المنصوص عليها فيها بوجه من الوجوه وانما الغرض فقط معاقبة المدين الخائن للشيء اذا امتدت يده الى التصرف فى ملكية ذلك الشيء . أما ما عدا ذلك من وجوه الاختلال بشروط العقد أو بالواجبات التى فرضها العقد على المدين فلا يتناولها القانون بالعقاب . فاذا اسرف المدين فى استعمال الشيء الذى سلم اليه على سبيل الامانة أو استعمله فى غير ما اتفق عليه أو استعمله حيث لا يتيح له العقد استعماله أو أحدث به تلفا أو نقصا أو عيبا أو تأخر فى رده الى الدائن فى الميعاد المتفق عليه فلا يمكن أن يعاقب على ذلك بمقتضى المادة ٢٩٦ ع وانما يجوز للدائن أن يرجع عليه بالتعويض بالطرق المدنية ان كان له وجه <sup>(٢)</sup>

(١) جارسون فقرة ١١

(٢) شوفو وميلى ٥ فقرة ٢٢٧٢ — جارسون ٥ فقرة ٢٣١٥ — جارسون فقرة ١٠

— نيل مج ٨ فقرة ٦

على أن هنالك أحوالاً تشبه أن تكون أقرب إلى معنى الاستعمال منها إلى معنى الاختلاس ومع ذلك تحكم المحاكم فيها بمقوبة خيانة الأمانة فن ذلك أن تاجرآ في فرنسا أودع عند حفار الواحا منقوشاً عليها علامته التجارية واتفق معه على أن يستخرج منها صوراً بقدر الطلب فاستخرج الحفار صوراً أكثر مما طلب التاجر وباعها إلى تجار آخرين فقدم إلى المحكمة بتهمة خيانة الأمانة وحكم عليه بالمقوبة <sup>(١)</sup>. ومن ذلك أن محلاً تجارياً سلم إلى أحد عماله عينات بضائع لمرضها على عملاء المحل بالأقاليم فرهنها في أحد الفنادق تأميناً على الاجرة المستحقة عليه ولم يستطع بعد ذلك تخليصها فحكم عليه بمقوبة خيانة الأمانة <sup>(٢)</sup>. ومن ذلك أن المحاكم تحكم بمقاب الوكيل الذي يستعمل في شؤونه الخاصة النقود التي أوّمن عليها بمقتضى الوكالة أو التي قبضها لحساب موكله ولو كان في نيته رد هذه النقود متى عجز في النهاية عن الرد <sup>(٣)</sup> وقد يكون قصد الشارع من ذكر لفظ الاستعمال الإشارة إلى مثل هذه الاحوال وعلى الخصوص الحالة التي يستعمل فيها الأمين المال الذي أوّمن عليه مصالحه الخاصة على أمل أن يرده عند الطلب أو حلول الاجل ثم يتعذر عليه ذلك وهي حالة خاصة اختلف في جواز عدها اختلاساً أو تبديلاً في كل الاحوال وسنعود إليها عند الكلام على القصد الجنائي . على أن هذه حالة خاصة ونص الاستعمال الوارد بالمادة عام ويحشى أن يجر صومه إلى تطبيق المادة ٢٩٦ على أحوال لا يصح أن تعد من قبيل خيانة الأمانة لانعدام الشرط الاساسي الذي تقوم عليه الجريمة وهو ضم الشيء إلى الملك أو التصرف فيه تصرف المالك فان من يؤتمن على كتاب مثلاً ليحفظه عنده على سبيل الوديعة فيقرأه أو على حصان فيركبه أو يستخدمه في شؤونه الخاصة لا يجوز بحال أن يطبق عليه

(١) سري ١٨٣٧ — ١ — ٣٤٤ — دالوز تحت عنوان خيانة الأمانة فقرة ٨٩

(٢) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٣٧٢

(٣) دالوز ١٨٥٣ — ٥ — ٥ — ١٨٥٥ — ٢ — ٢٢ — البانكت ١٨٤٣

حكم المادة ٢٩٦ . وكذلك لا يجوز أن يعاقب المرتبه بالمادة المذكورة اذا استعمل الشئ المرهون وهكذا . ومن أجل هذا يقول الاستاذ جرانولان ان لفظ ( استعمل ) قد زيد خطأ في المادة وانه يجب أن يقصر حكمها على الاحوال التي يتصرف فيها الامين في الشئ تصرف المالك فقط <sup>(١)</sup>

### الركن الثاني — الضرر

ركن الضرر ركن جوهري في جريمة خيانة الامانة وقد نصت عليه المادة ٢٩٦ صراحة في قولها ( اضراراً بمالكها أو اصحابها أو واضعي اليد عليها ) فلا جريمة اذا اتفق الوكيل المأل الذي قبضه على ذمة الموكل ثم اتضح من عمل الحساب بينهما انه دائر للموكل لا مدين له . لكن العقاب يكون واجبا ولو كان الضرر المترتب على التبديد قليلا <sup>(٢)</sup> . بل يكفي لتكوين الجريمة احتمال وقوع الضرر فقط <sup>(٣)</sup> . فاذا كان الذي بدد الشئ مديئا واستطاع أن يعوضه بمثله بعد التبديد أو أن يدفع ثمنه الى مالكه فورا فان ذلك لا يمنع من وقوع الجريمة ووجوب العقاب <sup>(٤)</sup>

ولا يشترط لتحقق الجريمة أن يكون الجاني قد استفاد من التبديد بل كل ما اشترطه القانون أن يكون التبديد قد ألحق ضررا بالجنى عليه فاذا أوثمن شخص على شئ فاحرقه أو اعدمه عوقب بالمادة ٢٩٦ ع <sup>(٥)</sup>

والمراد من قول المادة ( اضرارا بمالكها أو اصحابها أو واضعي اليد عليها ) بيان أن العقاب يكون واجبا ايا كان الشخص الذي اصابه الضرر من جراء

(١) جرانولان ٢ فقرة ١٩٣٩

(٢) جارسون فقرة ١٥٧ — قارن تقض ١٣ نوفمبر ١٩١٥ ( المجموعة ١٧ عدد ٤٧ )

(٣) جارو ٥ فقرة ٢٣١٨

(٤) جارسون فقرة ١٥٨ — قارن تقض ٣ يناير ١٩١٤ ( الشرائع ١ ص ١٤١ )

واستئناف طنطا ٢٦ مارس ١٩٠٦ ( المجموعة ٧ عدد ٥٣ )

(٥) جارسون فقرة ١٣

الاختلاس أو التبديد وليس بشرط أن يكون ضرر التبديد قد وقع على المالك بل المادة تحمى من اضرار التبديد كل شخص له حق على العين المبددة<sup>(١)</sup> ولو كان هذا الحق لا يزال معلقا على ظرف مستقبل فاذا جمع شخص اموالا باسم منكوبي حادثة معينة كحريق أو ما اشبه ذلك ثم بدد هذه الاموال قبل توزيعها على مستحقيها من المنكوبين وجب عقابه بالمادة ٢٩٦ ع لان المنكوبين قد اكتسبوا على هذه الاموال حقا بحصر اعمائهم في قوائم التوزيع وأن لم يملكوا هذه الاموال بعد<sup>(٢)</sup>

ولكن هل يمكن أن يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع المالك الذى يبدد شيئا مملوكا له اضرارا بجائزه أو واضع اليد عليه ؟ ذلك ما حكمت به محكمة النقض المصرية اذ قضت بأنه اذا سلم الدائن المرتهن الاشياء التى فى حيازته الى مدينه لاستعمالها فى امر معين فاستعملها هذا الاخير فى منفعة الشخصية عدفعه خيانة للامانة طبقا لاحكام المادة ٢٩٦ ع<sup>(٣)</sup>. وفى قضية اخرى سلم الحارس على جاموسة محجوز عليها هذه الجاموسة الى صاحبها ليشتغل بها فاختلسها والمحكمة عدت المختلس خائنا للامانة بمقتضى المادة ٢٩٦ لان الجاموسة لم تسلم اليه الا على سبيل طارية الاستعمال<sup>(٤)</sup>

### الركن الثالث — نوع الاشياء المبددة أو المختلسة

تعاقب المادة ٢٩٦ ع من اختلس أو بدد مبالغ أو اتمعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات اخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك. وعبارة النص المصرى غير واردة على سبيل الحصر بدليل انها ختمت بقوله

(١) جازو ٥ ققرة ٢٣١٨ — جارسون ققرة ١٦٢

(٢) دالوز ١٨٧٨ — ١ — ٢٨٥

(٣) نقض ٧ مارس ١٩١٤ ( المجوعة ١٥ عدد ٦٧ )

(٤) نقض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ ( الشرائع ٤ ص ٢٥٤ )

(أو غير ذلك) خلافا لعبارة القانون الفرنسى (١)

والاشياء التى ذكرها القانون على سبيل البيان تنحصر فى نوعين أمتعة وسندات وكلها من الاشياء ذات القيمة المادية فهل أراد القانون أن يقصر العقاب فى جريمة خيانة الامانة على تبديد الاشياء ذات القيمة المادية ؟ ذلك ما قد يتبادر الى الذهن باعتبار أن هذه الجريمة من الجرائم التى تقع على الاموال ولكن عبارة (أو غير ذلك) اتى ختم بها البيان الوارد فى المادة طامة ويصح أن يدخل فيها عدا ما ذكر على سبيل التعيين كل شىء يمكن أن يكون محلا للتبديد ولو كانت قيمته أدبية أو اعتبارية فقط . فيعاقب بالمادة ٢٩٦ ع من يختلس أو يبدد خطايا ولو لم يشتمل على تمسك أو مخالصة (٢)

لكنه يجب على كل حال أن يكون الشىء المبدد أو المختلس منقولاً وان لم ينص على ذلك صراحة بالمادة لكن هذا الحكم مستمد من أمرين (أولهما) أن الاشياء التى ذكرتها المادة على سبيل المثال كلها منقولة (وثانيهما) أن أحكام السرقة والنصب وخيانة الامانة لم يقصد بها سوى حماية المنقولات التى هى أكثر عرضة للضياع من العقارات. وهذا المعنى اظهر فى حالة خيانة الامانة منه فى حالتى السرقة والنصب فان الذى يشتري بحسن نية متاعاً منقولاً من حائزه يكتسب ملكيته فى الحال عملاً بقاعدة (الحيازة تكسب الملك) فلا يستطيع مالكه الحقيقى استرداده منه بعد ذلك

فاذا باع حائز لمعار ذلك العقار الى شخص آخر فلا يمكن عقابه بالمادة ٢٩٦ وانما يصح أن يعاقب بالمادة ٢٩٣ باعتبار أنه باع عقاراً ليس مملوكاً له ولا له حق التصرف فيه

لكن يدخل فى حكم المادة ٢٩٦ ع الاشياء التى كانت فى الاصل ثابتة ثم أصبحت منقولة باثرائها من العقار التى كانت جزءاً منه فالمستأجر الذى

(١) جارسون فقرة ١٨٩

(٢) انظر بكس ذلك جرو ٥ فقرة ٢٣١٩ وجارسون فقرة ١٩٥

ينتزع شبابيك المنزل المؤجر اليه أو أبوابه أو مواسيره أو أشجار الحديقة الملحقة به ويبيعها يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع اذا تصرف في هذه الاشياء بغير اذن المالك وعلى خلاف شروط عقد الاجارة لانه يعتبر امينا على هذه الاشياء مدة الاجارة فاذا تصرف فيها كان خائنا للامانة <sup>(١)</sup>

ويجب أن يكون الشيء المختاس أو المبدد ماديا فلا عقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ على من يؤتمن على مرصناعي فيفرض به أو يبيعه الى غير أصحابه <sup>(٢)</sup> ويجب العقاب ولو وقع التبديد على اشياء مما يحرم حيازتها كخشيش أو سلاح بغير رخصة <sup>(٣)</sup> وقد حكم بأن تبديد عقد مزور معاقب عليه كتبديد عقد صحيح لان لهذا العقد قيمة على كل حال عند مالكة <sup>(٤)</sup>

### الركن الرابع — التسليم على سبيل الأمانة

هذا الركن يستلزم وجود شرطين (أولهما) أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى الجاني (وثانيهما) أن يكون هذا التسليم بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٢٩٦

فاما عن الشرط الاول فلا توجد جريمة خيانة الامانة الا اذا كان الشيء قد سلم ابتداء الى مرتكب الاختلاس أو التبديد. وهذا الركن هو الذي يميز جريمة خيانة الامانة عن جريمة السرقة فان السارق يأخذ الشيء من مالكة بطريق الاختلاس أما هنا فيسلم الشيء الى الجاني برضا المجنى عليه واختياره لكنه يجب من جهة أخرى الا يكون الحامل على حصول التسليم استعمال طرق النش والاحتيال من جانب المستلم والا خرج الفعل عن أن يكون مرفقة أو خيانة أمانة وعد من قبيل النصب

(١) جارسون نفرة ١٩١

(٢) البيانكت ١٨٤٨ — ٢ — ٦٥٠

(٣) فارن دالوز ١٨٥٧ — ١ — ٣٧٩

(٤) نقض ٤ ابريل ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٥٩)

ويجب أن يكون التسليم ناقلاً للحيازة الناقصة بمعنى أن المستلم يكون قد استلم الشيء على ذمة مالكه لحفظه أو استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره ورده بعد ذلك إلى المالك أو إلى من كلمه المالك بتسليمه إليه

فاذا كان الشيء قد سلم على أن يكون ملكاً لمستلمه فلا محل عندئذ لتطبيق المادة ٢٩٦ فالبائع الذي قبض ثمن شيء مبيع ثم أبى أن يسلم المبيع لا يعد خائناً للامانة إذا أبى رد الثمن . والمرأة التي قبضت مقدم صداقها ثم ابت أن تعقد على من أراد الزواج بها لا تعد خائنة للامانة إذا امتنعت عن رد ما قبضته من الصداق والعامل الذي يقبض عربوناً على عمل اتفق على ادائه لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ إذا لم يؤد العمل ولم يرد العربون والخادم الذي يقبض جزءاً من أجره مقدماً لا تطبق عليه المادة المذكورة إذا انقطع عن العمل قبل أن يوفى بقيمة ما قبض من الأجر

وكما أن التسليم الناقل للحيازة الكاملة أى الملكية يمنع من تطبيق المادة ٢٩٦ كذلك لا محل لتطبيق المادة المذكورة في حالة التسليم الذي لا ينقل حيازة ما والذي يجعل يد المستلم على الشيء يبدأ طارئة فقط . فمن سلم إليه شيء ليطلع عليه ويرده فوراً إلى صاحبه لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ إذا أبى رد الشيء بل يعد سارقاً ويعاقب بعقوبة السرقة . والخادم الذي تسلم إليه امتعة منزلية ليؤدى بها أعمال الخدمة أو ليقوم بحراستها لا يعد خائناً للامانة إذا اختلس شيئاً منها وإنما يعد سارقاً

لكنه لا يشترط لتطبيق المادة ٢٩٦ حصول التسليم المادى من المجنى عليه إلى الجانى بل يكفي في بعض الأحوال وجود التسليم المعنوي إذا كان الجانى حائزاً للشيء من قبل بسبب من أسباب الحيازة . فالمالك الذي يبيع شيئاً منقولاً ثم يتفق مع المشتري على ابقاء ذلك الشيء عنده على سبيل الوديعة على ذمة المشتري يعد خائناً للامانة إذا اختلس ذلك الشيء أو بدده بعد ذلك (١)

ولا يشترط أن يكون الذى سلم الشيء الى الجانى هو المجنى عليه نفسه بل يكفى أن يكون الجانى قد استلم الشيء ولو من شخص آخر ليحفظه على ذمة المجنى عليه أو ليستعمله فى أمر معين لمنفعة المجنى عليه . فالوكيل الذى يقبض اجور الاطيان من المستأجرين ليحفظها لحساب موكله يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع اذا بدد هذه الاموال <sup>(١)</sup>

وأما عن الشرط الثانى فيجب أن يكون الشيء قد سلم الى الجانى بمقتضى عقد من العقود المذكورة فى المادة على سبيل الحصر <sup>(٢)</sup> وهى (١) الوديعة (٢) الاجارة (٣) عارية الاستعمال (٤) الرهن (٥) الوكالة

فاذا لم يكن الشيء قد سلم بمقتضى عقد من هذه العقود فلا محل لتطبيق المادة ٢٩٦ . لكن المحاكم قد توسعت فى تطبيق المادة المذكورة من باب القياس فادخلت فى حكمها احوالا غير التى ذكرت صراحة فى النص كما سنرى فيما يلى لكنه يجب على كل حال أن يذكر فى الحكم القاضى بالادانة نوع العقد الذى حصل التسليم بمقتضاه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة التطبيق القانونى والا كان الحكم باطلا <sup>(٣)</sup>

وقد حكم بأن خيانة الامانة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ ع تتوقف على سابقة وجود عقد بين الطرفين مثل وديعة أو عارية استعمال أو غير ذلك مما هو مذكور فى المادة المذكورة وعلى ذلك لا يقع تحت حكم هذه المادة قبول عامل غير مكلف بالتحصيل من عمال احدى شركات السكة الحديد مبالغ من آخر وكان ذلك الآخر قد اخذها اختلاسا من احد الركاب <sup>(٤)</sup>

العقود الخارجه عن حكم المادة ٢٩٦ — لا يدخل فى حكم المادة ٢٩٦

(١) جارد ٥ قرة ٢٣٢٩ — شوفو وهبلى ٥ قرة ٢٣٠٠ — جارسون قرة ٢١٠

(٢) جارد ٥ قرة ٢٣٢٠ — جارسون قرة ٢١١

(٣) نقض ٢ يناير ١٩٢٢ (الحاماة ٣ ص ٢٦١ عدد ١٩٢)

(٤) استئناف الاسكندرية ١٧ ابريل ١٩٠٧ (الجموعة ٨ عدد ٦٧)

من العقود الا ما كان من قبيل عقود الامانة (contrats fiduciaires) فكل عقد لا يكون من مقتضاها حفظ الشيء المتعاقد عليه ورده الى صاحبه لا يدخل في نطاق تطبيق المادة المذكورة  
واهم العقود التي تخرج عن حكم المادة ٢٩٦ هي :

البيع — اذا حصل التسليم بمقتضى عقد بيع فلا يمكن أن يكون اخلاص احد الطرفين بشروط العقد سبباً في تطبيق حكم المادة ٢٩٦. فلا المشتري الذي استلم العين المباعة بغير أن يدفع الثمن ولا البائع الذي قبض الثمن بغير أن يسلم العين المباعة يمكن عقابه بالمادة المذكورة . لكنه يجوز في بعض الاحوال أن يكون البيع مصطحباً بعقد من عقود الامانة التي تدخل في حكم المادة ٢٩٦ . فقد يبيع البائع الشيء ويقبض ثمنه ثم يتفق مع المشتري على أن يبقى الشيء تحت يد البائع على سبيل الوديعة الى أن يستلمه المشتري . فاذا حصل اتفاق صريح من هذا القبيل فلا نزاع في أن البائع يعاقب على تبديد الشيء الذي بقي تحت يده ولكن لا بمقتضى عقد البيع بل بمقتضى عقد الوديعة أما اذا لم يحصل اتفاق صريح من هذا القبيل وبقي الشيء تحت يد البائع فالامر يختلف بحسب ما اذا كان البيع واقعاً على شيء من المثليات أو من القيميات . فاذا كان الاول فلا يمكن تطبيق حكم المادة ٢٩٦ على البائع الذي يتصرف مثلاً في جميع القمح الذي عنده بعد ان باع منه مائة أردب الى شخص معين لان الملكية في هذا البيع لا تنتقل الا بتسليم المبيع الى المشتري فاذا لم يحصل تسليم بقي الشيء على ملك البائع وكان له أن يتصرف فيه بغير أن يسأل عن ذلك جنائياً . أما اذا كان البيع جزاءً أو كان المبيع عيناً معينة فان ملكية المبيع<sup>١</sup> تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد فاذا بقي المبيع تحت يد البائع بعد البيع وتصرف فيه للغير فلا شك أنه يعاقب بالمادة ٢٩٣ باعتباره أنه تصرف في منقول ليس مملوكاً له ولا له حق التصرف فيه . ولكن هل يمكن

عقابه بالمادة ٢٩٦ ع؟ يرى جارسون أن ذلك لا يصح الا اذا اتفق المتعاقدان صراحة على أن يبقى المبيع تحت يد البائع على سبيل الوديعة في هذه الحالة يحصل استبدال (novation) في صفة المتعاقدين والعقد الذي بينهما وتصبح يد البائع على العين المبيعة يد أمين فاذا تصرف في العين جاز عقابه بالمادة ٢٩٦ أما في غير ذلك فلا يجوز لان الاستبدال لا يفترض افتراضاً<sup>(١)</sup>. أما محكمة النقض الفرنسية فتري أنه في الحالة التي تنتقل فيها ملكية المبيع الى المشتري بمجرد التعاقد يجوز أن يعاقب البائع على تبديد الشيء المبيع اذا تصرف فيه بعد البيع ولو لم يوجد اتفاق صريح على تغيير صفة المتعاقدين لان المبيع لم يبقى تحت يد البائع الا على سبيل الوكالة أو الوديعة<sup>(٢)</sup>

كذلك المشتري لا يجوز بحسب الاصل أن يعاقب على التصرف فيما اشتراه وعلى الخصوص اذا كانت ملكية الشيء قد انتقلت اليه بمقتضى العقد سواء استلم المبيع بالفعل أو كان لا يزال باقياً تحت يد البائع. أما اذا كانت الملكية لم تنتقل اليه بالبيع وكان الشيء لا يزال باقياً تحت يد البائع فانه يعاقب بعقوبة السرقة اذا استولى عليه بغير اذن البائع. فاذا كان قد استلم المبيع ولكن كان من شروط العقد أن لا تنتقل الملكية اليه الا بعد سداد الثمن أو سداد آخر قسط من الثمن كما يقع في البيوع التي تحصل بالتقسيط فهل يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع اذا تصرف في الشيء قبل دفع ثمنه أو قبل سداد آخر قسط؟ اذا لم ينص صراحة على تأجيل نقل الملكية وكان الثمن مؤجلاً أو مقسطاً فلا نزاع في أن ذلك لا يحول دون تصرف المشتري في الشيء ولا يمكن أن يعد تصرفه في هذه الحالة تبديداً معاقباً عليه لان الفرض أن الملكية انتقلت اليه بمجرد البيع ولو اشترط البائع أن يكون له حق استرداد المبيع عند عدم الدفع لان البيع يكون في هذه الحالة معلقاً على شرط فاسخ وهو لا يمنع من انتقال

(١) جارسون فقرة ٢٣٢

(٢) دالوز ١٨٥٥ — ١ — ٤٤٥ و ١٨٦٢ — ١ — ٥٤٨

الملكية فورا الى المشتري بالبيع<sup>(١)</sup>. أما في حالة اشتراط عدم انتقال الملكية صراحة وعلى الخصوص حيث ينص على أن العقد يكون في بادي الأمر عقد اجارة ولا يصبح بيعا الا عند سداد آخر قسط من الثمن فن المحاكم الفرنسية ما قضى بأن العبرة بمحقيقة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين وما دام مجموع العقد يدل على أنه بيع لا اجارة فلا محل لمعاقبة المشتري على التصرف في العين قبل سداد كل الثمن<sup>(٢)</sup>. ومنها ما قضى بأن الاتفاق الذي تم بين المتعاقدين صحيح ولاغبار عليه وانه ملزم للطرفين اذ لا مانع من أن يبدأ التعاقد بوصف كونه اجارة وينتهي بالبيع فاذا تصرف المشتري في الشيء قبل أن يصبح العقد بيعا جاز عقابه بالمادة ٢٩٦<sup>(٣)</sup> أما اذا كان العقد بيعاً من أول الامر فاشتراط تأجيل نقل الملكية لا يكفي وحده لتطبيق المادة ٢٩٦ ولو تصرف المشتري في المبيع قبل انتقال الملكية اليه

وقد يقع الاشتباه في بعض الاحوال فيما اذا كان العقد الذي تم بين المتعاقدين بيعا مشروطا بشرط ام وكالة فقط وبعبارة اخرى ما اذا كان مستلم الشيء يعد مشترى له أو وكيل فقط عن البائع في تصريح ذلك الشيء . واكثر ما يقع ذلك في الاحوال التي يسلم فيها تاجر بضائمه الى شخص آخر ليبيعهها ثم يدفع ثمنها الى التاجر أو يرد اليه ما لم يبعه منها . والعبرة في معرفة نوع العقد الذي تم بين الطرفين تكون بمحقيقة قصد المتعاقدين وشروط العقد . فاذا كان مستلم البضاعة قد اشتراها لحسابه على أن يسدد ثمنها للتاجر مما يحصله من ثمن ما يبيع ويكون فرق الثمن ربحا له كان العقد الذي تم بين التاجر ومستلم البضاعة بيعا وكان الاتفاق على رد ما لا يباع شرطا من شروط البيع . واما اذا كان قصد المتعاقدين أن يكون مستلم البضاعة وسيطا فقط في البيع كان العقد وكالة فقط وبقيت البضاعة على ذمة التاجر ولا يغير من صفة الوكالة

(١) جارسون قرة ٢٤٠

(٢) دالوز ١٩٠٥ — ١ — ٤٨٧

(٣) نقض ١٩ يونيو ١٩٠٣ (البانك ١٩٠٤ — ١ — ٤٨٥)

أن يكون ذلك الوسيط قد باع البضاعة باسمه الشخصي لا بصفته وكيلًا عن التاجر ولا أن يكون من مقتضى الاتفاق بين المتعاقدين أن يحفظ الوسيط بالفرق بين الثمن الذي احتسبت عليه به البضاعة عند تسليمها اليه والثمن الذي باعها به فعلاً . وقد يتعذر التمييز بين الصورتين في بعض الاحوال لغموض شروط العقد أو عدم وضوح قصد المتعاقدين ويكون الحكم بالعقوبة أو البراءة راجعا الى رأى المحكمة في تفسير العقد الذى بين الطرفين فان رجحت لديها فكرة البيع كانت البراءة واجبة اذا تصرف المشتري في البضاعة ولم يرد الثمن وان رجحت فكرة الوكالة كان الوسيط مستحق العقاب <sup>(١)</sup>

وقد حكم في فرنسا بأن بائع الجرائد الذى يأخذ من المتعهد عددا من النسخ ليبيعها في الطرق ويدفع ثمن المتعهد ثمن ما باع ويرد اليه المبيع يعد وكيلًا عن المتعهد فاذا لم يرد ثمن المبيع أو ما بقى بغير بيع جاز عقابه بعقوبة خيانة الامانة <sup>(٢)</sup>

وبأن تاجر المواشى الذى يبدد ثمن المواشى التى استلمها ليبيعها لحساب صاحبها مقابل عمولة يأخذها على كل رأس منها يعاقب بعقوبة خيانة الامانة <sup>(٣)</sup> وبأن القومسيونجى الذى يبدد بضائع استلمها من اصحابها ليبيعها باسمه لحسابهم او يردها في حالة عدم البيع يعد خائنا للامانة لان القومسيونجى يعد وكيلًا في عرف القانون التجارى <sup>(٤)</sup>

وحكم في مصر بأنه اذا سلم صاحب محل بعض البضائع الى متسبب وشرط عليه بيعها واستحضار ثمنها أو ردها اليه عينا ان لم يتمكن من بيعها وأن يكون ربح المتسبب هو الفرق بين قيمة البضائع حسب تقدير صاحب المحل لها والثمن الذى يبيعها به المتسبب فاختلس المتسبب البضاعة أو ثمنها وجب

(١) انظر في هذا المعنى جلوسون قرة ٢٤٥ — ٢٦٠

(٢) دالوز ١٨٧٠ — ١ — ٣٧٤ و ١٩٠٠ — ٢ — ٤٨٣

(٣) دالوز ١٨٧٨ — ٥ — ٦

(٤) دالوز ١٨٨٣ — ١ — ٢٣١

عقابه بالمادة ٢٩٦ لان المتسبب في هذه الحالة يعتبر وكيلا بالاجرة عن صاحب المحل (١)

لكنه في قضية اتهم فيها طامل بانه استلم من صاحب المحل بضائع حدد ثمنها مقدما على أن يدفع ذلك الثمن فيما بعد أو يرد منها ما كان صالحا للرد ثم امتنع عن دفع الثمن ورد البضاعة حكم بان الفعل لا يعد خيانة أمانة لان تحديد الثمن مقدما كان من شأنه أن ينقل الى العامل ملكية البضائع فورا أما الاتفاق على جواز رد ما لم يبيع فليس الا شرطا من شروط البيع (٢)

وفي قضية أخرى اتهم فيها تاجر بانه استلم من فاوريقة عددا من الدراجات لعرضها للبيع على أن يرد لصاحب الفاوريقة ثمن ما يبيعه منها بحسب القيمة التي اتفق عليها من قبل حكم بان هذا المقد لا يعد ودیعة لان التاجر لم يكلف بحفظ الدراجات وردها عينا ولا وكالة لان الوكالة في المسائل التجارية لا تكون الا بأجر ولم يتفق على أجر أو عمولة في هذه الحالة الا ما عساه يعود على التاجر من الربح اذا باع الدراجات بثمن أزيد مما اتفق عليه مع الفاوريقة (٣) وحكم في مصر بانه اذا استلم شخص محلا تجاريا ليتصرف في عرضه بالبيع والشراء على أن يعود ربحها عليه ويرد مثلها في أجل مسمى وعند حواله امتنع عن الوفاء بتعهدده فلا يعد فعله هذا من أوجه التهديد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ ولا يترتب عليه الا المسؤولية المدنية (٤)

وهناك حالة شبيهة بما تقدم وهي حالة ما اذا سلم تاجر لشخص بضاعة ليأخذها معه ويتفرج عليها او يفرج عليها غيره فان اعجبت دفع ثمنها الى التاجر وان لم تعجب ردها اليه وقد اختلف فيما اذا كان هذا المقد يعد عقد ودیعة أو

(١) جزئية كفر الزيات ٢٢ فبراير ١٩١١ (الشرائع ٣ ص ٤٤٣)

(٢) جارسون فقرة ٢٥٧

(٣) دالوز ١٩٠٦ — ٥ — ٧٢

(٤) الاستئناف ١٩ يناير ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ١٩٧)

وكالة أو يعد بيعاً مشروطاً بشرط أو عقداً من نوع آخر غير معين . وأحكام المحاكم الفرنسية في ذلك متناقضة ولكن الراجح وجوب اعتبار العقد بيعاً بشرط أو عقداً من نوع غير معين ( *contrat innommé* ) وعلى كلا الحالين لا يمكن تطبيق المادة ٢٩٦ إذا كان مستلم البضاعة لم يردّها ولم يرد ثمنها <sup>(١)</sup>

المعاوضة — كذلك عقد المعاوضة ليس من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ فإذا استلم شخص بطريق المعاوضة شيئاً ولم يسلم الطرف الآخر ما يقابله فلا يمكن أن يعاقب بالمادة ٢٩٦ . ومن المسائل التي جرت الى بعض الصعوبات في التطبيق مسائل المصارفة سواء كان الغرض منها سداد دين مستحق واستلام الباقي كما يقع في حالة البيوع أو كان الغرض مجرد الحصول على نقود صغيرة . ولبعض المحاكم الفرنسية أحكام قضت فيها بالعقوبة بمقتضى المادة ٢٩٦ ع على من يستلم من آخر ورقة بكنوت أو قطعة نقود كبيرة لصرفها ثم يمتنع عن رد ما يقابلها من النقود الصغيرة أو رد ما بقي منها بعد سداد الحساب المستحق أو يدعى أن الورقة التي استلمها أقل قيمة مما هي في الحقيقة أو ينكر أنه استلم شيئاً من المجنى عليه . وهذه الأحكام مبنية على أن المستلم قد استلم النقد على سبيل الوكالة لاستعماله في أمر معين لمنفعة المالك <sup>(٢)</sup> . ولكن محكمة النقض قضت بعدم جواز العقاب في مثل هذه الأحوال لأن التسليم إنما يقع تنفيذاً لعقد معاوضة وليس هذا العقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع <sup>(٣)</sup>

وقد حكم في مصر بأنه لا يعد مرتكباً للجريمة خيانة الأمانة من تسلم من آخر ورقة بنك نوت لصرفها فأخذها لنفسه بدون دفع ما يقابلها من النقود

(١) انظر في هذا البحث جارسون فقرة ٢٦٢ — ٢٧٩

(٢) البانديكت ١٨٨٥ — ١ — ٤٢٩ دالوز ١٨٩٥ — ٢ — ١٧٢ وسيرى

١٨٥٧ — ٢ — ٦٤٧

(٣) دالوز ١٨٩٨ — ١ — ٢٧

اذ أن التسليم في هذه الحالة قد حصل على سبيل المفاضلة وهي ليست من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ (١)

عارية الاستهلاك — كذلك لم تذكر المادة ٢٩٦ عارية الاستهلاك ضمن العقود التي نصت عليها لأن الشيء الذي يسلم على سبيل عارية الاستهلاك يسلم بنية التملك ليستهلكه المستعير ثم يرد مثله أو قيمته عند حلول الاجل فإذا افترض شخص من آخر مبلغا وهو يعلم انه لا يستطيع رده وعجز عن رده بالفعل فلا يمكن أن يعاقب من اجل ذلك بالمادة ٢٩٦ ع . ويكون الحكم كذلك ولو كان القرض مصطحبا بعقد من العقود التي نصت عليها المادة ٢٩٦ فإذا سلم شخص الى صانع قماش ليصنعه ملابس وسلمه الى جانب ذلك مبلغا من المال ليشتري به بعض الاشياء التي تلزمه لصنع ذلك القماش فان الصانع لا يعاقب بعقوبة خيانة الامانة اذا رد القماش غير مصنوع ولم يرد المبلغ (٢)

ولا عبرة بالوصف الذي يعطيه المتعاقدان للعقد اذا كانت حقيقة تدل على انه عارية استهلاك . فقد يقرض شخص مبلغا لآخر ولكي يضمن السداد عند حلول الاجل يستكتب المقرض سنداً بأنه قبض المبلغ على سبيل الوديعة ولكن هذا الوصف لا يغير شيئاً من حقيقة العقد ومتى ثبت المحكمة أنه عقد قرض في الواقع لم يبق محل لتطبيق حكم المادة ٢٩٦ عند الامتناع عن السداد في الميعاد (٣)

العقود المذكورة في المادة ٢٩٦ ع — يستخلص مما تقدم أن جريمة خيانة الامانة لا توجد الا حيث يكون خائن الامانة قد استلم الشيء الذي بدده بمقتضى عقد من العقود المذكورة على سبيل الحصر في القانون . ولا

(١) جزئية نجح حادى ١٩ مارس ١٩٢١ ( المجموعة ٢٣ عدد ٨٢ )

(٢) جارسون فقرة ٢١٤

(٣) دالوز تحت عنوان خيانة الامانة فقرة ١٠٦

يمنع من تطبيق المادة ٢٩٦ ع أن يكون العقد الذى سلم الشيء بمقتضاه قد وقع باطلا لان المادة المذكورة لا تعاقب على الاخلال بتنفيذ العقد فى ذاته وانما تعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد فاذا كان العقد باطلا فلا يؤثر بطلانه على حق المجنى عليه فى ملكية الشيء المبدد . فاذا سلم شخص الى قاصر متاعا على سبيل الوكالة فيدده القاصر وجب عقابه بالمادة ٢٩٦ (١) .

وكذلك يكون الحكم ولو كان العقد باطلا لعدم مشروعية سببه (٢)

انما يشترط لتطبيق المادة ٢٩٦ ع أن يكون العقد قد ظل قائما الى حين حصول التبديد اما اذا كان قد استبدل بغيره من العقود التى تكسب حق الملك على الشيء المسلم فلا يبقى بعد ذلك محل لتطبيق المادة المذكورة . فاذا كان للموكل مبلغ فى ذمة الوكيل ولكنه اتفق معه على أن يقرضه هذا المبلغ اصبحت العقد الذى بين الطرفين عقد عارية استهلاك لاعقد وكالة وامتنع بذلك اعتبار الوكيل خائنا للامانة ولو لم يسدد المبلغ فى الميعاد المتفق عليه (٣) . واذا اعطى شخص لآخر متاعا على سبيل عارية الاستعمال ثم اتفق معه على أن يبيعه ذلك المتاع كان ذلك الاستبدال مانعا من تطبيق المادة ٢٩٦ ولو امتنع المشتري عن دفع الثمن فى النهاية

وانما يشترط لاعتبار الاستبدال (novation) مانعا من تطبيق المادة ٢٩٦ ع شرطان (أو هما) أن يكون الاستبدال حقيقيا بمعنى انه يجب أن يكون هناك عقد جديد حل محل العقد القديم وأن يكون العقد القديم قد انقضى بحصول ذلك الاستبدال . اما اذا لم يقصد بالاتفاق الجديد سوى تغيير بعض شروط العقد القديم أو تغيير طرق الوفاء فلا يكون ذلك كافيا لروال آثار العقد القديم . وقد حكم بان تحرير الوكيل على نفسه كمبيالة بالمبلغ

(١) سبى ١٨٩٢ — ١ — ٤٣١ — دالوز ١٩٠٤ — ٥ — ٥

(٢) دالوز ١٨٥٧ — ١ — ٣٧٩

(٣) دالوز ١٨٨١ — ١ — ١٨٧

المستحق في ذمته أو تقسيط المبلغ على دفعات يؤديها في مواعيد معينة لا يعد كافياً لحصول الاستبدال وزوال العقد القديم فإذا لم يوف الدين حق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ (١) . وحكم في مصر بأن الوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع عنه التهمة بأن الموكل اعطاه مهلة رد المبلغ المختلس فان تأجيل رد ذلك المبلغ لا يغير سبب الدين ولا يجعل المتهم في مركز مدين حادى (٢) . (والشرط الثانى) أن يكون الاستبدال قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة . اما اذا كان المدين لم يلجأ الى طلب الاستبدال الا بعد ارتكاب التبيد هرباً من المسؤولية الجنائية أو بقصد تأجيل زمن الوفاء أو كان الدائن لم يضطر الى قبول الاستبدال الا على امل تعويض ماضع عليه من المال المبدد فان ذلك لا يمنع من معاقبة المبدد بمقتضى المادة ٢٩٦ ع وعلى الخصوص اذا كان الاستبدال لم يعقد الا بعد اتخاذ الاجراءات الجنائية ضده (٣) وستنكلم على العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع بحسب ترتيب ورودها في القانون

(١) **عقر الوديعة** — الوديعة عقد به يسلم انسان منقولاً لانيسان آخر يتعهد بحفظه كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع (المادة ٤٨٢ مدنى)

وليس الغرض من العقاب المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ معاقبة كل اخلال يقع من المودع بشروط عقد الايداع وانما الغرض معاقبة المودع اذا اضاف الوديعة الى ملكه الخاص أو تصرف فيها تصرف المالك . فلا يعاقب بالمادة المذكورة من يهمل في حفظ الوديعة حتى تتلف أو تهلك ولا من يستعمل الشيء بدون اذن مالكه ولا من يتأخر في رده عند طلبه

(١) دالوز ١٨٨٩ — ١ — ٣١٩

(٢) نقض ٣ ابريل ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ عدد ١)

(٣) دالوز ١٨٦٥ — ١ — ١٩٨ و ١٨٨١ — ١ — ١٨٧ و ١٨٩٤ — ١ — ٥٧٤

وليستفاد من نص المادة ٤٨٢ مدني ان شروط الوديعة ثلاثة (١) تسليم شيء منقول الى آخر (٢) تمهيد ذلك الآخر بحفظه (٣) التزامه برده بعينه عند أول طلب

أما عن الشرط الاول فالاصل في الوديعة أنها لا تحفل الا بتسليم الشيء الى شخص آخر ولكن قد يقع أن يكون الشيء موجوداً من قبل تحت يد المودع بسبب آخر ثم يتفق على بقاء ذلك الشيء تحت يده على سبيل الوديعة كالبائع اذا اتفق معه المشتري على بقاء الشيء تحت يده بعد البيع<sup>(١)</sup> وبذلك تتغير حيابة البائع من حيابة تامة الى حيابة ناقصة على ذمة الغير

وقد يترك شخص متاعه في منزل شخص آخر فاذا كان قد سامه الى صاحب المنزل ليحفظه على ذمته فلا نزاع في أن الشيء يعد في هذه الحالة وديعة عند صاحب المنزل . ولكن اذا كان صاحب الشيء قد نسيه ثم اختلسه صاحب المنزل كان فعله سرقة لا خيانة أمانة<sup>(٢)</sup> وطبق عليه حكم مختلس الاشياء الضائعة واختلف فيما اذا كان الشخص الذي سلمت اليه امتهنة أو نقود داخل حقيبة مغلقة يعد سارقاً أو خائناً للامانة اذا كسر الحقيبة أو فتحها بمفتاح مصطنع واختلس بعض ما بها من النقود أو الامتعة . لكن الرأي السائد بين الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية أن الفعل يعد في هذه الحالة سرقة لا خيانة أمانة لان صاحب الامتعة لم يأمن من سلمها اليه على ما بداخل الحقيبة بدليل أنه احتفظ بمفتاح الحقيبة وبدليل أن المستلم لم يتمكن من الاختلاس الا بكسر الحقيبة أو فتحها بمفتاح مصطنع<sup>(٣)</sup> . على أنه اذا اختلس الحقيبة بما فيها فلا نزاع في أن فعله يعد خيانة أمانة لاسرقة

وأما عن الشرط الثاني فلا وديعة اذا كان الشيء لم يسلم الى مستلمه لحفظه

(١) جارو ٥ ققرة ٢٣٢٣ — جارسون ققرة ٣٤٢

(٢) جارسون ققرة ٣٥٠

(٣) بلاش ٦ ققرة ٢٤٤ — جارو ٢٣٢٣ — جارسون مادة ٣٧٩ ققرة ١١٥

— دالوز تحت عنوان خيانة الامانة ققرة ١١٥ — سيرى ١٨٣٩ — ١ — ١٢٧

فاذا كان الشيء قد سلم لمجرد الاطلاع عليه ورده الى صاحبه فوراً فاختلسته مستلمه كان فعله سرقة لاختيانه امانة (١)

وأما عن الشرط الثالث فيجب أن يكون المودع قد التزم برد الشيء بعينه الى صاحبه فاذا لم يكن ذلك من شروط العقد فلا ودیعة . فالودیعة الناقصة لا تدخل في حكم المادة ٢٩٦ ع فاذا سلم شخص الى مصرف نقوداً ليحفظها عنده ويستخدمها في معاملاته على أن يرد ما يوازيها عند الطلب فلا يعد هذا ودیعة بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٦ ولا يطبق حكم هذه المادة عند استحالة الرد (٢) . وكذلك يخرج من حكم الودیعة البضائع التي تسلم على شرط ردها أو دفع ثمنها لان الودیعة لا تكون الا حيث يجب رد الشيء عيناً

أما الحارس الذي أقيم على أشياء محجوزة فيعد مودعاً ويعاقب بمقتضى المادة ٢٩٦ ع اذا اختلس الاشياء التي سلمت اليه لحراستها (٣) . ويكون الحكم كذلك ولو كان الامر الصادر بالحجز باطلاً (٤) . ويعد اختلاسا عدم تقديم الاشياء المحجوز عليها الى المحضر يوم البيع (٥) ونقل الشيء المحجوز من مكانه الى مكان آخر (٦) انما يجب في كل هذه الاحوال أن يتوفر القصد الجنائي (٧) ووارث المودع الذي يبدد شيئاً يعلم انه كان عند مورثه على سبيل الودیعة يعد خائناً للامانة ويعاقب بالمادة ٢٩٦ ع (٨)

وقد اخرج الشارع من حكم المادة ٢٩٦ ع الاختلاس الذي يقع من

(١) سيري ١٨٦٧ — ١ — ٩١

(٢) حارسون فقرة ٣٦ — ٢٨ — انظر بكس ذلك جارد ٥ فقرة ٢٣١٥

(٣) جارسون فقرة ٣٦٥

(٤) نقض ١٢ ابريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٣) و ٤ يناير ١٩١٦ (الشرائع

٣ ص ٢٨٨)

(٥) جزئية اسنا ١٨ ابريل ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٥٩)

(٦) جزئية المنشية ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ١٩٢) واستئناف طنطا ١١

يناير ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ١٩١)

(٧) نقض اول ابريل ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٨٩)

(٨) الباندكت ١٨٨٧ — ١ — ١٧٧

مأمورى التحصيل العموميين أو الامناء على الودائع أو الصيارفة كذلك وعاقب عليه بالمادة ٩٧ ع كما اخرج من حكم المادة المذكورة الامناء على اوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو على اوراق مرافعات قضائية اذا اختلسوا شيئاً مما فى عهدتهم من هذه الاوراق وعاقبهم بالمادة ١٣٣ ع

(٢) **عقد الاجارة** — يراد بالاجارة هنا اجارة الاشياء المقولة لكنه يدخل فى حكم المنقول الاشياء التى كانت ثابتة وفصلها المستأجر عن العقار المؤجر اليه، فاذا تصرف المستأجر فى المنقول الذى سأم اليه على سبيل الاجارة أو فى شيء انتزعه من العقار المؤجر اليه كاشجار الحديقة أو انايبب المياه أو اسلاك الكهرباء الخ عد مبدداً وعوقب بالمادة ٢٩٦ ع

لكن لا يطبق حكم المادة ٢٩٦ ع الا حيث يضيف المستأجر الشيء المؤجر الى ملكه أو يتصرف فيه تصرف المالك اما اذا كان المستأجر قد احدث بالشيء غيباً أو تلفاً أو تأخر فى رد العين الى المؤجر عند انتهاء ميعاد الاجارة فلا يمكن أن يعاقب بالمادة المذكورة <sup>(١)</sup>

(٣) **عارية الاستعمال** — يلزم فيها المستعير بحفظ العين (المادة ٤٦٩ مدنى) وردها الى صاحبها فى الميعاد المعين للرد (المادة ٤٧٢ مدنى) فهو فى خلال مدة العقد يعد اميناً على العين وحاضراً لها على ذمة مالكها . وذلك بخلاف طارية الاستهلاك فان ملكية العين تنتقل فيها الى المستعير بمجرد تمام العقد ولا يلزم المستعير الا برد مقابل العين عند حلول الاجل وقد بينا فيما سبق أن هذا النوع من العارية لا يدخل فى حكم المادة ٢٩٦ ع . والفرق بين طارية الاستعمال وطارية الاستهلاك يرجع الى نية المتعاقدين لا الى طبيعة العين المعارة فقد يعار الشيء الذى يهلك بالاستعمال على أن يرد بعينه الى المعير وقد

يعار الشيء الذي لا يهلك بالاستعمال على أن يرد مثله الى المعير <sup>(١)</sup> . فاذا تصرف المستعير في الشيء الذي سلم اليه على سبيل طارية الاستعمال تصرف المالك أو اضافته الى ملكه فانه يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع .

(٤) الرهن — الرهن عقده يضع المدين شيئاً في حيازة دائئه أو حيازة من اتفق عليه العاقدان تأمينا للدين (المادة ٥٤٠ مدنى) ويبقى الشيء المرهون في حيازة المرتهن على ذمة مالكه الذى رهنه . ولا يجوز الاتفاق على أن الشيء يصبح ملكاً للمرتهن عند عدم الوفاء بالدين (المادة ٥٤٣ مدنى) . ويجوز أن يكون الشيء المرهون منقولاً أو عقاراً (المادتان ٥٤٩ و ٥٥٠ مدنى) ولا يعاقب الدائن المرتهن بالمادة ٢٩٦ ع اذا تصرف في العقار المرهون له لان المادة ٢٩٦ لا تعاقب الا على تبديد المنقولات كما قدمنا <sup>(٢)</sup> وانما يعاقب في هذه الحالة بالمادة ٢٩٣ على التصرف في مال ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه . لكن يجوز أن يعاقب مرتهن العقار بمقتضى المادة ٢٩٦ ع اذا تصرف في شيء من ملحقات العقار اصبح منقولاً بفصله عنه <sup>(٣)</sup>

وقد طبقت المحاكم المصرية المادة ٢٩٦ ع على الدائن الذى سلم اليه شيء على سبيل الرهن فرهنه باسمه لشخص ثالث <sup>(٤)</sup> وعلى صاحب محل التسليف على رهون اذا بدد شيئاً من الاشياء التى رهنه عنده <sup>(٥)</sup>

وحكمت المحاكم الفرنسية بأن صاحب المحل الذى يبدد الاموال التى دفعها اليه مستخدمو المحل عند أول استعمالهم به على سبيل التأمين ضماناً لحسن قيامهم باعمالهم يعد مرتكباً للجريمة خيانة الامانة لان هذه الاموال تعد من

(١) جارسون فقرة ٥١٦

(٢) جاورو ٥ فقرة ٢٣٢٥

(٣) جارسون فقرة ٤٩٥

(٤) نقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢١ عدد ٢ )

(٥) نقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ ( المجموعة ٢٠ عدد ٤٩ )

قبيل الرهن والغرض منها تأمين ما عساه يقوم بذمة المستخدمين من الديون للمحل اثناء اشتغالهم به <sup>(١)</sup>

(٥) الوكيل — ذكر القانون الوكالة في المادة ٢٩٦ في قوله (أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره) ولكن الاصل الفرنسي لم يقتصر على ذكر كلمة (وكيل) بل زاد عليها كلمة (حامل) (mandataire ou agent) والواقع أن ماورد بعد ذلك في قوله (باجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها الخ.) لا ينصرف الا الى كلمة (حامل) لان عمل الوكيل لا يقتصر على الصور الواردة في النص فضلا عن أن كلمة (وكيل) ليست بحاجة الى ما يوضح مدلولها أو يبين حدودها فمقد الوكالة منصوب عليه في القانون المدني بشروطه وشروطه وانما اراد الشارع أن يبين بعد ذلك مراده بكلمة (حامل) (agent) وقد يتطابق اللفظان في بعض الصور واسكنهما يفرقات في صور اخرى كما سنرى

الوكيل — أما الوكيل فهو من يؤذن بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته (أنظر المادة ٥١٢ مدني). والاصل في الوكالة أنها لا تكون الا حيث يقوم الوكيل بعمل أو تصرف قانوني (acte juridique) وهذا الذي يميز عقد الوكالة عن عقد استئجار الاشخاص ومن أجل هذا وضع القانون كلمة (حامل) بعد كلمة وكيل كي يشمل حكم المادة الاشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني والذين يكلفون بعمل مادي لمصلحة الغير وان كان القانون نفسه قد خلط بين النوعين فيما اورده من البيان عقب كلمة (حامل) فان عرض الشيء للبيع أو بيعه بالفعل يعد من قبيل التصرفات القانونية التي تسبغ على القائم بها صفة الوكالة ومع ذلك فقد جعله الشارع من ضمن الاعمال التي يقوم بها (العامل)



محكمة النقض الفرنسية في بادئ الأمر الى ان الشريك المكلف بالادارة لا يعد وكيلا لانه لا يعمل لغيره وانما يعمل لنفسه ولذلك الشخص المعنوي الممثل فيه فلا يمكن اجتماع صفة الاشتراك وصفة الوكالة في آن واحد<sup>(١)</sup> ولكنها عدلت عن هذا الرأي وقررت أن لا تعارض بين الصفتين وان الشريك القائم باعمال ادارة الشركة يعاقب بالمادة ٢٩٦ اذا اختلس او بدد اموال الشركة سواء كانت الشركة شركة مساهمة<sup>(٢)</sup> او شركة توصية<sup>(٣)</sup> او شركة تضامن<sup>(٤)</sup> او شركة محاصة<sup>(٥)</sup> او شركة مدنية . وهذا الرأي هو المعتمد لدى عامة الشراح<sup>(٦)</sup> ويعاقب الشريك على تبديد الاموال التي وكلت اليه ادارتها ولو كان عقد الشركة باطلا<sup>(٧)</sup>

كذلك يعد الشريك في الملك الشائع والوارث وكيلا عن سائر الشركاء أو الورثة اذا كانت الاعيان المشتركة أو اعيان التركة مسجلة اليه لادارتها فاذا اختلس شيئا منها عوقب بالمادة ٢٩٦ ع<sup>(٨)</sup> ويعد الشخص المكلف بقبض مبلغ أو تحصيله من شخص آخر وكيلا عن الدائن في قبض ذلك المبلغ فاذا بدده عد مرتكباً لخيانة الامانة<sup>(٩)</sup> والشخص الذي يحول اليه سند تحت الاذن يعد وكيلا عن المحول اذا كان الغرض من التحويل مجرد التوكيل بالقبض لا تمليك المبلغ المحول<sup>(١٠)</sup>

(١) سبرى ١٨٤٢ — ١ — ٣٦٢

(٢) دالوز ١٨٨٨ — ٥ — ٥ و ١٩٠٤ — ١ — ٥٣٦

(٣) دالوز ١٨٨٢ — ١ — ١٨٧

(٤) جريدة النيبات ١٨٩٩ — ٢ — ٨٤

(٥) دالوز ١٨٥١ — ٥ — ٢

(٦) جاردو ٥ ققرة ٢٣٢٩ — شوفو وهيلي ٥ ققرة ٢٢٩٧ — بلانش ٦ ققرة ٢٥٢

(٧) جارسون ققرة ٤٠٥

(٨) سبرى ١٨٤٧ — ١ — ٣٦٧

(٩) دالوز ١٨٤٩ — ٥ — ٣

(١٠) جارسون ققرة ٤١٦

ويعد الوكيل بالعمولة (commissionnaire) وكيلاً عن كلفه بالعمل ولو أنه يعمل باسمه لا باسم موكله (المادة ٨٩ تجارى) فإذا بدد شيئاً من الاموال المسلمة اليه من الموكل جاز عقابه بالمادة ٢٩٦ (١)

واذا أناب الوكيل عنه شخصاً آخر فى أعمال الوكالة (المادة ٥٢٠ مدنى) كان ذلك النائب مسئولاً جنائياً عما يقع منه من الاختلاس أو التبيد فى أموال الموكل (٢)

ويعاقب وارث الوكيل بالمادة ٢٩٦ ع اذا بدد الاموال التى يعلم أنها كانت تحت يد مورثه على سبيل الوكالة لأن واجبات المورث قد انتقلت اليه فيما يتعلق بحفظ الشيء ورده (٣)

وصور الاختلاس أو التبيد التى يرتكبها الوكيل متعددة فقد يبدد نفس الشيء الذى سلمه اليه الموكل على سبيل الوكالة وقد يبدد عن الشيء الذى كلفه الموكل ببيعه (٤). وقد يبدد أموالاً استلمها من شخص آخر كمستأجر مثلاً لحساب الموكل (٥) وقد تسلم اليه نقود لشراء شيء معين فيشتريه بشئ من أنقص ويحتفظ بباقي المبلغ (٦) أما اذا كان الشيء يباع بالقيمة التى استلمها من الموكل ولكنه اتفق مع البائع على أن يدفع اليه شخصياً شيئاً على سبيل العمولة فلا عقاب عليه لان الموكل لم يخسر شيئاً (٧) وبما يدخل فى صور خيانة الامانة المعاقب عليها أن يستلم خادم مبلغاً من النقود لشراء بعض الحاجات فيشتريها على الحساب وينفق المبلغ على نفسه (٨)

(١) سرى ١٨٨٤ — ١ — ٢٩٩

(٢) جaro ٥ فقرة ٢٣٢٩

(٣) جارسون فقرة ٣٩١

(٤) سرى ١٨٧٦ — ٢ — ١٦٨

(٥) سرى ١٨٤٥ — ١ — ٢٣٨

(٦) جارسون فقرة ٤٤٤

(٧) جارسون فقرة ٤٤٣

(٨) دالوز تحت عنوان خيانة الامانة فقرة ١٨٠ — انظر مع ذلك جaro ٥ فقرة ٢٣٤٣

**العامل** — يعد خائناً للامانة العامل باجرة أو مجاناً اذا اختلس أو بدد شيئاً سلم اليه لعرضه للبيع أو بيعه أو استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره أما صورته البيع والعرض للبيع فكانتا أحق بأن تدخل في أعمال الوكيل لانهما من التصرفات القانونية

وأما عبارة ( استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره ) فعامه وتشمل التصرفات القانونية والاعمال المادية التي يكلف بها شخص لمنفعة صاحب الشيء وقد حكم بأن من سلم اليه شيء ليرهنه على مبلغ لمنفعة مالكة فأخذته وشرع في بيعه يعد مختلساً <sup>(١)</sup> وبأنه اذا سلم شخص لآخر مواشي لتوصيلها الى محل معلوم فلم يوصلها وأنكر استلامها عد مختلساً وعوقب بالمادة ٢٩٦ <sup>(٢)</sup>

ويدخل في هذه العبارة الأخيرة أصحاب الصناعات اذا سلمت اليهم أشياء لصنعها أو اصلاحها فاختلسوها أو بددوها اضراً بمالكها فالطحان الذي يسلم اليه قح ليطحنه والنجار الذي تسلم اليه أخشاب ليصنعها دواليب أو كراسي والساقي الذي تسلم اليه ساعة لاصلاحها يعاقبون جميعاً بالمادة ٢٩٦ ع اذا اختلسوا أو بددوا الاشياء المسلمة اليهم . وقد حكم بانه يعد مرتكباً لجريمة خيانة الامانة التريزى الذي يسلم اليه العميل قطعة من القماش ليخطمها له ثوباً فيبدها <sup>(٣)</sup>

لكن لا يدخل في حكم المادة ٢٩٦ الخادم الذي يسلم اليه مخدومه متاعاً ليؤدي به اعمال الخدمة أو ليوصله الى جهة معينة فان يده على الشيء تبقى يدا عارضة فاذا اختلسه عد سارقاً . ولا يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع الا اذا كلفه المخدوم بعمل مما يدخل في اعمال الوكالة كبيع الشيء أو دفع مبلغ من المال الخ

ولا يدخل في حكم المادة ٢٩٦ ع متعهدو النقل اذا سلمت اليهم اشياء

(١) الاستئناف اول نوفمبر ١٨٩٩ ( المجموعة ١ ص ١٢٩ )

(٢) الاستئناف ٩ نوفمبر ١٨٩٦ ( القضاء ٤ ص ٢٢٣ )

(٣) جزئية ابنوب ٢١ سبتمبر ١٩١٥ ( الشرائع ٣ ص ١٠٣ )

لنقلها بصفتهم المذكورة فإن القانون أخرجهم من حكم خيانة الأمانة وعاقبهم على ما يقع منهم من الاختلاس بالمادة ٢٧٤/٨

### الركن الخامس — القصد الجنائي

لا يعاقب مرتكب الاختلاس أو التبيد إلا إذا كان قد ارتكبه بقصد جنائي ولا بد لتوفر القصد الجنائي أن يكون المتهم قد تصرف في الشيء وهو يعلم أنه يتصرف في شيء ليس له عليه سوى حق الحيازة الناقصة فإذا جهل ذلك فلا عقاب . فالوارث الذي يتصرف في شيء كان مودعا عند مورثه على اعتقاد أن ذلك الشيء من اموال التركة لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع<sup>(١)</sup>

ولسكن العلم وحده لا يكفي لتكوين القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لأنها تتطلب فوق ذلك نية خاصة وهي نية الغش أى نية التملك وحرمان صاحب الشيء منه<sup>(٢)</sup> وهذه النية يفترض وجودها في أكثر الاحوال ولا حاجة الى اثباتها بوجه خاص فمن يتصرف في شيء يعلم أن ليس له عليه سوى حق الحيازة الناقصة يفترض فيه أنه قد تصرف في الشيء بنية تملكه . على أن مجرد التأخر عن رد الشيء في ميعاده لا يكفي لتكوين جريمة خيانة الأمانة اذا لم يكن مصطحبا بنية الغش . وقد يكون عجز المتهم عن رد الشيء ناشئا عن حادث قهرى كسرقة أو ضياع أو هلاك أو حريق وعلى المتهم أن يثبت في كل الاحوال وجود الحادث القهرى وانتفاء القصد الجنائي

ولسكن ما حكم من يتصرف في الشيء بنية استرداده أو تعويض ماله عنه بمثله ؟ اما اذا كان الشيء قيميا فان مجرد التصرف فيه يمد كافيا لتكوين الجريمة ولا يعفى المتهم من العقاب عرضه تعويض الشيء بمثله أو دفع قيمته لان الشيء امانة في يده ويجب أن يرده بعينه فان لم يستطع حق عليه العقاب

(١) جارسون فقرة ١٦

(٢) جارسون فقرة ٢٣١٦ — قارن قش ٥ مارس ١٩٢٣ (الحاماة ٣ ص ٣٨٦)

عدد ٣١٦) واستئناف مصر ١٤ مارس ١٩١٦ (الحقوق ٣١ ص ٩٨)

لتصرفه في الشيء بنية النش

وأما اذا كان الشيء مثلما أي من الاشياء التي يقوم بعضها مقام بعض كنقود أو دعوها صاحبها عند شخص آخر أو استلمها وكيل على ذمة موكله فالشرح على خلاف فيما اذا كان مجرد التصرف فيها بعد كافيًا لتوفر القعد الجنائي فيقول مرلان ان مجرد تصرف المودع أو الوكيل فيما ائتمن عليه من الاموال كاف لتكوين جريمة خيانة الامة من الوجهة النظرية على الاقل وان كان الوكيل أو المودع لا يحاكم على التبيد عادة الا عند ظهور عجزه عن رد مقابل ما تصرف فيه ولكن الواجب كان يقضى بمقابله ولو رد مقابل الشيء الى صاحبه (١)

ويرى شوفو وهيلي أن الجريمة لا تتحقق بمجرد استعمال الوكيل أو المودع للمال باتفاقه على مصالحه الخاصة بل يجب لتكوين الجريمة توفر نية النش بان يكون الوكيل أو المودع قد تصرف في المال بنية حرمان صاحبه منه ولا تتوفر هذه النية اذا كان الوكيل أو المودع قد اتفق المال على نية رد مثله في الاجل المعين وكان عنده ما يستطيع أن يعرض به ما اتفق . فاذا تصرف في المال على نية رد مثله ثم افلس أو خسر ماله فاستحال عليه الرد فن الصعب أن يقال انه كان حسن النية وقت اتفاق المال لانه يجب أن يعرف حقيقة مركزه ويعلم أنه باستعماله مال الغير في مصالحه الشخصية يفرض هذا المال للضياع وعلى ذلك بعد افلاسه قرينة على توفر سوء القصد عنده من بادئ الامر ويكون مستحقا للعقاب الا اذا استطاع أن يثبت أن افلاسه كان نتيجة اسباب لم يكن في استطاعته التنبؤ بها وقت اتفاق المال (٢)

ويرى جارسون أن المتهم يجب أن يؤخذ في هذه الحالة بقصده الاحتمالي فيعاقب على اتفاقه مال الغير وعجزه بعد ذلك عن رد مثله ولو لم يكن في نيته

Merlin, Rep., Vol, Sect. II, § III, art. IV (١)

(٢) شوفو وهيلي ٥ فقرة ٢٢٧٣ — ٢٢٧٤

حرمان مالكه منه لانه كان يجب عليه أن يتوقع احتمال حصول ضرر المالك من جراء ذلك (١)

ويلاحظ أن رد مقابل المبالغ الذي سبق اتفاه لا يحو في كل الاحوال جريمة خيانة الامة بل يكون العقاب واجبا حتى مع حصول الرد اذا كان هذا الرد مسبوقا بنية الغش كما لو كان الوكيل أو المودع قد اتفق المال بنية عدم رده ولم يرده بعد ذلك الا خشية المحاكمة الجنائية أو كما لو كان الرد لم يحصل الا بعد اتضاح المعجز عنه أو بعد التهديد برفع الدعوى العمومية أو بعد اتخاذ الاجراءات الجنائية فعلا (٢) وانما يجوز أن يعد الرد ظرفا مخففا للعقوبة (٣)

ومن هذا يعلم أن لا تلازم بين وجود الجريمة وعجز المتهم عن رد ما ائتمن عليه فقد يعجز المتهم عن الرد ومع ذلك لا يعاقب اذا استطاع أن يثبت وجود حادث قهرى منعه عن الرد كما أنه يجوز أن يعاقب المتهم بمقوبة خيانة الامة ولو كان قادراً على رد ما اختلس متى كانت نية الغش سابقة على حصول الرد (٤)

وقد يكون امتناع المتهم عن الرد ناشئاً عن عدم تصفية ما بينه وبين المجنى عليه من الحساب أو اذائه أنه دائن للمجنى عليه لا مدين أو أن له في ذمة المجنى عليه حقوقاً تقتضى المفاصة . فاذا كان في ظروف القضية ما يبرر ذلك الامتناع كانت الجريمة منعدمة وللمحاكمة الجنائية أن تقدر ذلك كله بنفسها فاذا اتضح لها أن المتهم انما لجأ الى الدفع بعدم تصفية الحساب أو بالمقاصة ليستر عجزه عن الرد أو السداد أو لينتفع بالتسويق في جمع ما يوازى قيمة

(١) جارسون فقرة ١٨ — ١٩

(٢) تقض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٧٣) و ٣ يناير ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٤١) واستئناف مصر ٣٠ يناير ١٩١٣ (الحقوق ٢٨ ص ١٢٢)  
(٣) تقض ٣٠ ابريل ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١١٧) و ٥ مارس ١٩٢٣ (المهام ٣ ص ٣٨٦ عدد ٣١٧)

(٤) دالوز ١٨٤٥ — ١ — ٢٧١ — سيري ١٨٥٩ — ٢ — ٤٧٨

المبلغ المختلس كان لها أن تضرب صفحا عن هذه الدفوع وتحكم بالعقوبة <sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع

تعتبر جريمة خيانة الامانة تامة متى اخل المتهم بواجب عقد الامانة واختلس الشيء أو تصرف فيه تصرف المالك بنية حرمان صاحبه منه ولكن قد يتعذر العلم بحصول ذلك الاختلاس لوجود الشيء في حيازة المتهم من قبل اختلاسه ولا يتوقف هذا الاختلاس على حصول فعل مادي من جانب المتهم يصبح أن يتخذ أمارا عليه بل يكفي فيه أن تتغير نية المتهم من حيازة الشيء حيازة ناقصة على ذمة مالكه الى حيازته حيازة كاملة بنية تملكه .

فاذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس بقصد جنائي فان الجريمة تبسداً من وقت حصول ذلك الاختلاس ومن أظهر أماراته حصول التصرف في الشيء الى الغير بنية حرمان مالكه منه

أما اذا لم توجد أمارات من هذا القبيل أو كان سوء نية المتهم موضع شك فلا توجد الجريمة الا من يوم امتناع المتهم عن رد الشيء أو عجزه عن رده بعد تكليفه بذلك <sup>(٢)</sup> .

ولا يشترط على كل حال لاعتبار المتهم مرتكباً للجريمة خيانة الامانة أن يكون قد كلف رسمياً برد المبلغ بل يكفي أن يكون الدائن قد طالبه برده مشاهة <sup>(٣)</sup>

ولما كان القانون لم يضع طريقة مخصوصة لاثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي كشرط لازم لاستحقاق الفعل للعقوبة بل ترك النظر في ذلك

(١) جاردو ٥ فقرة ٢٣١٧ — جارسون فقرة ١٧١ — ١٧٧

(٢) نقض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ ( المجموعة ٥ عدد ٧٣ ) واستئناف طنطا ٢٦ نوفمبر

١٩٢١ ( المجموعة ٢٤ عدد ٢٤ ) واستئناف القازيق اول ابريل ١٩١٧ ( المجموعة ١٨

عدد ٨٣ ) وجزئية كفر الزيات ٢٠ اغسطس ١٩١٢ ( المجموعة ١٤ عدد ١٢ )

(٣) نقض اول فبراير ١٩١٩ ( المجموعة ٢٠ عدد ٦٠ )

لقاضى الموضوع يقدره بحسب ما يراه فليس للمتهم طلب نقض الحكم ارتكنا  
على عدم حصول هذا التكليف<sup>(١)</sup>

ولما كانت جريمة خيانة الامانة جريمة وقتية فمن التاريخ الذى اعتبرت فيه  
الجريمة موجودة يبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى  
العمومية<sup>(٢)</sup>

وجريمة خيانة الامانة ليست من الجرائم التى يتصور فيها امكان التمييز بين  
الشروع والجريمة التامة فان وجود الشيء فى حيازة المتهم من قبل يجعل البدء  
فى تنفيذها غير موقوف على وقوع أى فعل مادى من جانب المتهم ويكفى  
لوجود الجريمة أن يغير المتهم نيته من حيازة الشيء على ذمة مالكه الى حيازته  
بنية تملكه ومتى تغيرت النية على هذا الوجه وجدت الجريمة تامة ومن أجل  
هذا لا يمكن أن تتصور لها حالة شروع<sup>(٣)</sup> على أن الشروع فيها غير معاقب  
عليه<sup>(٤)</sup>

وقد حكم بأن جريمة الاختلاس أو التبيد تتم بمجرد حصول فعل من  
الخاثر يدل على أنه اعتبر نفسه مالكا ولو لم يتصرف نهائياً فى الشيء فاذا باعه  
وضبط قبل أن يسلمه أو عرضه للبيع عد مختلساً لانه ليس أدل من ذلك على  
وجود نية التملك عنده ولا يصح اعتبار ذلك شروعاً فى تبديد غير معاقب  
عليه<sup>(٥)</sup>

(١) نقض ١٠ يونيه ١٨٩٩ (المجموعة ١ من ١٤٧) — قارن جارسون فقرة ٧٧٦  
(٢) استئناف طنطا ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٢٤) واستئناف الزقازيق  
اول ابريل ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٨٣) وجزئية كفر الزيات ٢٠ اغسطس ١٩١٢  
(المجموعة ١٤ عدد ١٢)

(٣) جازو ٥ فقرة ٢٣١٢

(٤) جارسون فقرة ٥

(٥) جزئية الازبكية ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ (المجموعة ٣ من ٢٣٣ عدد ١٧٣) —  
قارن الاستئناف أول نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ من ١٢٩)

### المبحث الثالث — في اثبات الجريمة

اثبات جريمة خيانة الامانة يقتضى اثبات أمرين (١) وجود العقد الذى بمقتضاه سلمت الاشياء المختلصة الى الجانى (٢) حصول الاختلاس أو التبديد فأما واقعة الاختلاس أو التبديد فلا نزاع فى أنه يجوز اثباتها بكافة الطرق التى يجوز أن تثبت بها الوقائع الجنائية عموماً كما يجوز اثبات الضرر والتقصّد الجنائى بنفس هذه الطرق (١)

وأما وجود العقد فمن المنفق عليه أن المحكمة الجنائية المختصة بنظر جريمة خيانة الامانة مختصة أيضاً بالبحث فى وجود العقد الذى كان علة تسليم الشئ المختلس وهل هو مما يدخل فى العقود المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ . وهى مختصة أيضاً بالبحث فيما يقدمه المتهم من الدفوع المتعاقبة بحصول السداد أو التخالص أو المقاصة أو وجود حساب بينه وبين المجنى عايه أو حصول استبدال فى صفة التعاقد الخ (٢) فإذا قدم المتهم مخالصة كتابية لاثبات براءة ذمته فطعن المجنى عليه فى هذه المخالصة بالتزوير كان للمحكمة أن تسمع دعوى التزوير وتفصل فيها (٣) . وعلى العموم تختص المحكمة الجنائية بالنظر فى كل ما يتفرع عن الدعوى الاصلية من المسائل المدنية المتعلقة بوجود العقد وحصول التسليم عملاً بقاعدة أن قاضى الموضوع هو قاضى الدفوع (٤)

لكنه يجب على المحكمة الجنائية أن تأخذ فى اثبات العقد وكافة ما يتفرع عن وجوده من المسائل المدنية بالقواعد المقررة لاثبات المسائل المدنية فى القانون المدنى (٥) . فإذا زادت قيمة العقد المدعى به على ألف قرش وجب

(١) جaro ٥ قرة ٢٣٤٧ — جارسون قرة ٥٨٠

(٢) جaro ٥ قرة ٢٣٤٨

(٣) نقض ١٩ يونيه ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٣٠٢)

(٤) جارسون قرة ٥٨٢ — ٥٨٣

(٥) استئناف الزقازيق أول ابريل ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٨٣)

تكليف المجنى عليه بتقديم الدليل الكتابي على ذلك الا اذا أقر المتهم بوجود ذلك المقدم . ولا يجوز للمحكمة قبول الاثبات بالبينة الا في الأحوال التي يجيز فيها القانون المدني ذلك <sup>(١)</sup>

وتطبيقاً لذلك حكم بأنه يجوز في مسائل خيانة الامانة اثبات العقد بالبينة ولو زادت قيمته عن الف قرش اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة <sup>(٢)</sup>

وبأنه يجوز كذلك الاثبات بالبينة اذا كانت الظروف التي حصل فيها التعاقد لا تسمح عادة بالحصول على كتابة فاذا سلم شخص لآخر ورقة لاستبدالها بنقود صغيرة فبدها جاز اثبات التسليم بالبينة <sup>(٣)</sup>

وبأنه اذا سلم شخص لآخر مواشي اتوصيها الى جهة معينة فآخذها ولم يوصيها وأنكر استلامها جاز اثبات التسليم بالبينة لان هذا التسليم يعتبر انتداباً أو توكيلاً بغير عوض وهو أمر يجوز اثباته بكافة الطرق <sup>(٤)</sup>

### المبحث الرابع — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جريمة خيانة الامانة بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه

- 
- (١) نقض ١٢ فبراير ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ١٨٣) استئناف مصر ١١ يناير ١٩٠٠  
المجموعة ١ ص ٢٥٨ ونقض ٥ يونيو ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢٩٩)  
(٢) نقض ١٥ نوفمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٢٨) و٧ يناير ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٣) واستئناف مصر ١٩ أغسطس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١٧)  
(٣) نقض ٢٨ مارس ١٩٢١ (الحاماة ٢ ص ٣ عدد ٢) — انظر أيضاً استئناف طنطا ١٤ مارس ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ١١٤)  
(٤) الاستئناف ٩ نوفمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٢٢٣) — انظر أيضاً نقض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١٥)

## الفصل السادس

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٧ ع

المادة ٢٩٧ ع — يحكم بالمعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على اشيائه المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً اذا اختلس شيئاً منها سبق أن بينا عند الكلام على المادة ٢٨٠ ع أن الشارع وضع المادة المذكورة كي يستطيع أن يعاقب المالك الذي اختلس من يد الحارس اشيائه المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً لعدم امكان معاقبته بالنصوص العامة للسرقة لانه هو المالك للاشياء المحجوزة

كذلك رأى الشارع أن يضع المادة ٢٩٧ بعد المادة ٢٩٦ كي يستطيع أن يعاقب المالك الذي عين حارساً على اشيائه المحجوز عليها اذا اختلس أو بدد شيئاً منها . وكان يصح أن يدخل هذا الفعل في حكم المادة ٢٩٦ لان المالك قد اؤتمن على الاشياء المحجوز عليها فبددها أو اختلسها اضراراً بالدائنين ولكن الذي يمنع من تطبيق المادة ٢٩٦ أن المختلس هو عين المالك للاشياء المحجوزة وهو صاحبها وواضع اليد عليها فلا يمكن أن يقال انه اختلسها اضراراً بمالكها أو اصحابها أو واضعى اليد عليها<sup>(١)</sup>

وهذه المادة مقتبسة من الفقرة الثالثة من المادة ٤٠٠ من قانون العقوبات

الفرنسي

أما معنى الحجز القضائي والاداري وشروطه فقد سبق الكلام عليها عند شرح المادة ٢٨٠ ع فراجعها

## الفصل السابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ ع

المادة ٢٩٨ ع — كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما تم سرق ذلك بأي طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرياً  
يريد الشارع بهذه المادة أن يلزم الخصوم سلوك سبيل الذمة والامانة في الخصومات القضائية فان السندات والاوراق التي يقدمها كل من الخصمين تصبح حقاً شائعاً للفریقین ويجوز للخصم الآخر أن يعتمد عليها في اثبات حقوقه واركان هذه الجريمة اربعة (١) سرقة بأي كيفية كانت (٢) لسند أو ورقة (٣) قدمت او سلمت للمحكمة في أثناء تحقيق قضية (٤) القصد الجنائي اما عن الركن الاول فقد عبر الشارع عن الفعل المادى بأنه سرقة وفي النص الفرنسي استعمل كلمة (soustrait) وفي هذا التعبير شيء من التجوز لان السرقة لا تقع من المالك كما قدمنا<sup>(١)</sup>. على انه ان صح هذا التعبير فكان الواجب ان يكون محل هذه المادة في باب السرقة لا في باب النصب وخيانة الامانة

وأما عن الركن الثاني فيجب أن يكون الشيء المسروق سنداً أو ورقة ويدخل في ذلك جميع الاوراق التي يمكن أن يتداولها الخصوم اثناء نظر القضية . وقد حكم بان المادة ٢٩٨ تنطبق على من يسرق من ملف دعوى مذكرة كتابية تتضمن دفاعه نفسه قدمها للمحكمة ثم سرقها ليبدلها بغيرها<sup>(٢)</sup>

(١) قارن جارسون مادة ٤٠٩ فقرة ٢

(٢) نقض ٢٦ اغسطس سنة ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ١٧)

وأما عن الركن الثالث فيجب أن تكون الورقة قدمت أو سلمت للمحكمة في اثناء تحقيق قضية وهذا ما ورد في النص العربي المادة أما النص الفرنسي فيشترط أن تكون الورقة قدمت وسلمت للمحكمة ( produit et remis ) والفرق بين التعبيرين كبير فبحسب النص الفرنسي لا يعاقب سارق الورقة الا اذا سرقها بعد تسليمها للمحكمة أما بحسب النص العربي فيكفي للعقاب أن تكون الورقة قدمت للمحكمة ولو لم تودع بملف القضية بمعنى أنه يجوز أن يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٨ من قدم اثناء تحقيق دعوى ورقة المحكمة ثم امتنع عن تقديمها مرة أخرى. وهذا المعنى يطابق المعنى الذى اخذ به الشارع الفرنسي في المادة ٤٠٩ لانه اكتفى بذكر التقديم ولم يذكر التسليم . ويرى الشراح فى تحليل ذلك أن الورقة التى تقدم مرة للمحكمة تصبح حقا شائعا لطرف الخصومة فاذا بقيت بعد ذلك فى يد من قدمها فانها تبقى معه على سبيل الامانة فاذا اختلسها أى امتنع عن تقديمها مرة أخرى عد خائنا للامانة ومن اجل هذا وضع الشارع الفرنسي المادة ٤٠٩ فى باب خيانة الامانة <sup>(١)</sup>

أما فى مصر فالظاهر وجوب الاخذ بالنص الفرنسي لان الشارع عد الفعل سرقة وهى لا يمكن أن تتحقق اذا كان الشيء لا يزال باقيا فى حيازة مختلسه . وعلى ذلك لا يعاقب فى مصر من قدم ورقة للمحكمة بدون أن يودعها فى ملف الدعوى ثم امتنع عن تقديمها مرة أخرى

ولا تطبق المادة ٢٩٨ الا اذا كان سارق الورقة هو عين مقدمها اما اذا كان السارق لها هو الخصم الآخر فان الفعل يعد سرقة عادية وتطبق عليه نصوصها واذا كان السارق هو الكاتب الذى فى عهده ما فى الدعوى طبق عليه حكم المادة ١٣٣ أو المادة ٩٧ ع

ويرى بعض الشراح انه يجوز تطبيق المادة ٢٩٨ اذا كان السارق هو محامى

الخصم الذى قدم الورقة أو وكيله <sup>(١)</sup>  
ولفظ (محكمة) يشمل جميع المحاكم على اختلاف أنواعها سواء كانت  
مدنية أو تجارية أو جنائية أو إدارية <sup>(٢)</sup>  
وأما عن الركن الرابع فيشترط أن يكون السارق قد أخذ الورقة بقصد  
سبى أما إذا كان قد استخرجها من ملف الدعوى للاطلاع عليها ثم فقدت منه  
بمصادق قهرى فلا عقاب عليه <sup>(٣)</sup>  
وقد نص الشارع لهذه الجريمة على عقوبة أخف بكثير من عقوبة المرفقة  
فاكتفى بمعاينة السارق بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تزيد  
على ثلاثين جنيهًا

---

(١) جازو ٥ فقرة ٢٣٥٢ — انظر بكس ذلك جازون فقرة ٧

(٢) جازون فقرة ٤

(٣) قاون بلانش ٦ فقرة ٢٨٠

## الباب الثامن

### فى انتهاك حرمة ملك الغير

المواد ٣٢٣ - ٣٢٧ ع

اضيف هذا الباب الى قانون العقوبات المصرى فى سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين واقتبست أحكامه من المواد ٤٤١ وما بعدها من قانون العقوبات الهندى والمواد ٣٥٢ وما بعدها من قانون العقوبات السودانى . وليس لنصوص هذا الباب مقابل فى قانون العقوبات الفرنسى

والغرض الاصلى من هذا الباب كما جاء فى تعليقات الحاقانية على المواد ٣٢٣ - ٣٢٧ هو معاقبة الاشخاص الذين يدخولون لغرض معاقب عليه قانونا فى اماكن فى حيازة الغير أو يوجدون لمثل هذا الغرض فى أماكن من هذا القبيل . فقد كان الشخص الذى يدخل فى مكان فى حيازة شخص آخر لا يعاقب الا اذا ارتكب فى ذلك المكان جريمة فعلا أو شرع فى ارتكابها وكان الشروع فيها بما يعاقب عليه القانون كالسرقة . فاذا ضبط قبل البدء فى تنفيذ الجريمة فانه لا يعاقب بمعقوبة ما لان مجرد الدخول لا يعد شروعا . وقد يضبط وهو فى حالة الشروع فى ارتكاب جريمة لا يعاقب القانون على الشروع فيها فيهلت من العقاب . وقد يرتكب هذا الشخص فعلا تصلح لان تكون شروعا فى جرائم مختلفة ولكن يحفى على المحقق معرفة أى الجرائم أراد ذلك الشخص ارتكابها بالذات فقد يرتكب الشخص كسرا أو نقبا ثم لا يعرف اقصد بذلك ارتكاب قتل أم مرققة أم غيرها من الجرائم فيتمذر بسبب ذلك عقابه على الشروع فى ارتكاب جريمة معينة على رغم وضوح نية الاجرام عنده

لهذا رأى الشارع أن يعاقب في هذا الباب على الدخول المصطحب بنية الاجرام ولو لم تتعين هذه النية تعييناً يكفي لمعرفة نوع الجريمة التي أراد المتهمم ارتكابها . وقد تستنتج هذه النية من مجرد وجود شخص غريب في مكان لا علاقة له به ولا باهله اذا لم يستطلع هذا الشخص أن يعلل وجوده في هذا المكان تمليلاً مقنماً . وتكون القرينة على نية الاجرام أقوى اذا ضبط الشخص في ذلك المكان ليلاً

ولما كان بعض الاشخاص الذين يضبطون في أماكن في حيازة غيرهم يلجأون الى الادعاء بانهم انما دخلوا ذلك المكان بنية ارتكاب أمر منافي للآداب ليدفعوا عن أنفسهم مظنة قصد الاجرام رأى الشارع أن يسد سبيل هذا الدفاع الشائن فنص في هذا الباب على عقاب كل من يوجد في منزل الخ مختفياً عن أعين من لهم الحق في اخراجه ولو لم يقصد بدخوله ارتكاب جريمة كذلك وضع الشارع في هذا الباب نصوفاً أراد بها معاقبة كل من يتعرض بالقوة لشخص واضع يده على عقار أو منزل الخ

وتنحصر الجرائم التي نص عليها القانون في هذا الباب في أربعة أنواع : —  
(١) دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ( المادة ٣٢٣ ع )

(٢) دخول بيت مسكون أو معد للسكنى أو احد ملحقاته الخ في حيازة شخص آخر لغرض من الاغراض السابقة ( المادة ٣٢٤ و ٣٢٦ ع ) .

(٣) وجود شخص في احد المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفياً عن أعين من لهم الحق في اخراجه ( المادة ٣٢٥ و ٣٢٦ ع )

(٤) دخول بيت مسكون أو معد للسكنى الخ والامتناع عن الخروج منه بعد التكليف بذلك ممن له الحق فيه ( المادة ٣٢٧ ع )

## الجريمة الاولى

المادة ٣٢٣ ع — كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينها مصرياً

واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان احدهم على الاقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة اشخاص على الاقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنينها مصرياً

اركان هذه الجريمة اربعة (١) الدخول أو البقاء (٢) في عقار (٣) في حيازة شخص آخر (٤) بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه

الركن الاول — يراد بالدخول هنا الدخول غير المشروع أو الذي لم يأذن به حائز العقار بأن يكون الجاني قد دخل رغم ارادة الحائز أو بغير استئذانه وبغير وجه قانوني . وليس في النص ما يفيد ذلك صراحة ولكنه مستفاد من المقابلة بين الصورة الاولى من الجريمة والصورة الثانية التي يقول فيها القانون (او كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه الخ) وهذا يفيد أن الصورة الاولى كل الدخول فيها بغير مسوغ قانوني أي أنه كان من قبيل التعدي

ويكون الدخول غير مشروع ولو لم يعارض حائز العقار فيه اذا كان مصطلحاً بقصد سبي بحيث لو علمه الحائز لما اجاز ذلك الدخول (١)

ويكون الدخول بوجه قانوني اذا كان الحائز قد اذن به فعلاً أو كان له مسوغ شرعي ولو لم يأذن به الحائز كدخول المحضر في العقار لتوقيع الحجز

على ما به من المزروعات

فإذا كان الجاني قد دخل بوجه قانوني ثم بقي فيه رغم إرادة حائز العقار أو ممانعته أو بقي بقصد سيئ لو علم به حائز العقار لما أجاز له البقاء كان حكمه حكم من دخل بوجه التعدي من بادئ الأمر

فإذا لم يكن الدخول ولا البقاء غير مشروع في ذاته فلا يطبق حكم المادة ٣٢٣ ولو كان الداخل قد دخل أو بقي في العقار بقصد ارتكاب جريمة فيه فإذا كان الداخل قد دخل باذن حائز العقار وبالاتفاق معه بقصد معاونته على قتل شخص أو ضربه في ذلك العقار أو بقي لغرض من هذا القبيل فلا يعاقب بالمادة ٣٢٣ ع

الركن الثاني — تشمل كلمة عقار كل مال ثابت غير ما ذكر بالمادة ٣٢٤

ع فيدخل في ذلك الاراضى الزراعية والاراضى المعدة للبناء والغابات الخ

الركن الثالث — يراد بالحيازة هنا الحيازة الفعلية وليس الامر قاصرا

على الحيازة السكاملة التي تكون للمالك في ملكه بل يدخل في الحيازة المقصودة هنا الحيازة الناقصة كحيازة المستأجر<sup>(١)</sup> وحيازة المرتهن وكل حيازة فعلية تكون مرتكزة على حق ولو كان محلا للنزاع . ولا يخرج من حيازة المادة ٣٢٣ وما بعدها سوى الحيازة المؤسسة على النصب والتعدي<sup>(٢)</sup>

وقد اراد القانون في هذا الباب حماية حق الحيازة في ذاته مجردا عن حق الملك وعن كل اعتبار آخر . فلا يجوز للمالك أن يتعرض لحيازة المستأجر منه فان فعل حق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٢٣ ع<sup>(٣)</sup> . وإذا وجد عقار في حيازة شخص وكان هنالك شخص آخر احق بحيازة ذلك العقار من حائزه

(١) نقض ٢٣ يولييه ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ٢٨٩)

(٢) جور ج ٢ قرة ٣٥٦٦

(٣) قارن نقض ٢٦ يولييه ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٢) ونقض ٢٦ سبتمبر ١٩١٤

(المجموعة ١٦ عدد ١)

بالفعل فلا يجوز لذلك الشخص الآخر التعرض لحيازة الحائز والاعقاب بالمادة ٣٢٣ ع. ولا يمد الحائز في هذه الحالة متعرضا بالنسبة لصاحب الحق الشرعي لان هذا الاخير لم يضع يده فعلا على العقار <sup>(١)</sup>

ويكفي للدلالة على توفر الحيازة التي تحميها المادة ٣٢٣ ع أن يكون العقار قد سلم الى المجنى عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي فاذا تعرض له أحد بعد ذلك في حيازته لتلك العقار وجب عقابه بالمادة ٣٢٣ ع <sup>(٢)</sup>

انما يشترط لتطبيق المادة ٣٢٣ ع أن تكون الحيازة خالصة للمجنى عليه فاذا كان العقار في حيازة شخصين أو أكثر وتعرض أحدهم لحيازة الآخرين فلا يعاقب بالمادة المذكورة <sup>(٣)</sup>

والحيازة الفعلية شرط أساسي في تطبيق المادة ٣٢٣ ع فاذا منع المستأجر الذي لا يزال واضعا يده على الارض دخول المؤجر فيها بمسداً انتهاء الاجارة فان عمله هذا لا يعاقب عليه بالمادة ٣٢٣ ع لانه لا يزال هو الحائز للارض ولم تنتقل الحيازة بعد الى المؤجر <sup>(٤)</sup>

فاذا لم يبين في الحكم أن المجنى عليه كان حائزاً للعقار الذي انتهكت حرمة كان الحكم باطلا بطلانا جوهرياً <sup>(٥)</sup>

**الركن الرابع -** يجب أن يكون الجاني قد دخل العقار أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه . وهذا هو القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة

ويجب قبل هذا أن يعلم الجاني أن العقار الذي دخله في حيازة شخص

---

(١) قارن تقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٣٣) وجنابات قنا ١٥ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٢)

(٢) تقض ٥ يناير ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٢٤)

(٣) جور ج ٢ ققرة ٣٥٦٥

(٤) تقض ١٠ نوفمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٢)

(٥) تقض ١٣ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٥)

آخر فاذا اعتقد بحسن نية أن العقار في حيازته هو وأن الحائز مقتصب له فلا يعاقب ولو كان قد دخل العقار بقصد منع حيازة الحائز بالقوة وإذا كان المتهم يعلم أن العقار في حيازة شخص آخر ودخله ولكنه لم يقصد منع حيازة الحائز بالقوة ولا ارتكاب جريمة في العقار فلا يعاقب بالمادة ٣٢٣. فمن يضع يده على عقار في غياب صاحبه لا يعاقب بالمادة المذكورة<sup>(١)</sup> ومن يدخل عقارا بقصد اقناع حائزه بأحقيته هو لحيازة ذلك العقار بغير استعمال قوة لا يعاقب كذلك. ومن استأجر عقارا ثم انتهت اجارته وبقي فيه بعد ذلك لا يعاقب. ومن دخل عقارا باذن صاحبه ثم قام بينهما شجار افضى الى ملاكمة لا يقال انه بقي في العقار بقصد ارتكاب جريمة فيه لانه لم يقصد ذلك<sup>(٢)</sup>

وليس بشرط في تطبيق المادة ٣٢٣ ع أن يعتمد الجاني الى استعمال القوة فعلا لمنع حيازة حائز العقار بل يكفي أن يكون قد دخل بقصد استعمالها<sup>(٣)</sup> ولم يعرف القانون القوة اللازم استعمالها لمنع الحيازة فالمحكمة الموضوع أن تقدر ذلك بحسب ما تراه<sup>(٤)</sup>

ولا يقتصر استعمال القوة على الايذاء والتعدي بالضرب ونحوه بل يشمل كل ما يؤدي الى قهر ارادة المجنى عليه فيدخل في ذلك التوعد المصحوب بمجاهرات عدائية<sup>(٥)</sup>

فاذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة فلا يشترط للعقاب أن يثبت أن قصد المتهم قد اتجه الى ارتكاب جريمة معينة بل يكفي أن يستنتج من الظروف

(١) جورج ٢ فقرة ٣٥٦٠

(٢) جورج ٢ فقرة ٣٥٦٨

(٣) نقض ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ٤١) — استئناف الاسكندرية ١٨ مارس سنة ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٢) — نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ١١٥)

(٤) نقض ١١ مارس سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٦١)

(٥) لجنة المراقبة ٢١ مايو سنة ١٨٩٥ (القضاء ٢ ص ١٩٤)

وقرائن الأحوال أن المتهم كان يقصد ارتكاب فعل مما يعاقب عليه القانون ولو كان مخالفة كسب غير على . كما أنه لا يشترط أن يكون قد ارتكب الجريمة بالفعل . فإذا ارتكبها عوقب بعقابها ويجوز عندئذ عقابه أيضاً بالمادة ٣٢٣ مع تطبيق المادة ٣٢ ع

العقاب — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينها . وقد نص القانون لهذه الجريمة على ظرفين مشددين ( أولهما ) أن تقع الجريمة من شخصين فأكثر يكون احدهم على الاقل حاملا سلاحا ( وثانيهما ) أن تقع من عشرة اشخاص على الاقل ولو لم يكن معهم سلاح . فإذا افترنت الجريمة باحد الظرفين المذكورين كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنينها

### الجريمة الثانية

المادة ٣٢٤ ع — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنينها مصريا

واركان هذه الجريمة لا تختلف عن اركان الجريمة السابقة الا من حيث المكان الذي انتهكت حرمة . ففي هذه الجريمة يعاقب القانون على الدخول في بيت مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ( entrepôt ) كشونة أو مخزن أو نحوهما . وقد سبق

بيان معنى البيت المسكون أو المد للسكنى وملحقاته في بابي الحريق والسرقة والحيازة المطلوبة في هذه الجريمة هي الحيازة الفعلية كالجريمة السابقة بغض النظر عن الملكية أو وضع اليد القانوني<sup>(١)</sup>

ويجب أن يكون الجاني قد دخل البيت المسكون الخ بقصد منع حيازة حازه بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . وقد يستنتج قصد استعمال القوة من دخول المتهم في منزل المجنى عليه بواسطة كسر الباب ووضعه عفشه فيه واقامته به على سبيل السكنى<sup>(٢)</sup>

فإذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة فلا يشترط للعقاب بالمادة ٣٢٤ ع أن يثبت للمحكمة أن المتهم كان يقصد ارتكاب جريمة معينة بل يكفي وجود نية الاجرام<sup>(٣)</sup>

ومجرد وجود المتهم داخل المنزل يكفي لاعتبار انه كان يقصد ارتكاب جريمة بالمعنى المقصود من المادة ٣٢٤ ع مالم يبد اسباباً معقولة<sup>(٤)</sup> فإذا ارتكب المتهم جريمة معينة عوقب بعقوبتها وذلك لا يمنع من عقابه ايضاً بالمادة ٣٢٤ ع . لكن محكمة مصر الابتدائية حكمت بانه اذا دخل شخص بيت آخر وارتكب فيه جريمة الزنا فلا تمكن محاكمته على جريمة انتهاك حرمة ملك الغير بل يحاكم على الزنا اذا رضى الزوج بذلك طبقاً للمادة ٢٣٥ ع<sup>(٥)</sup> . وحكمت محكمة اسبوط الجزئية بان عدم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها يمنع من محاكمتها بمقتضى المادة ٣٢٤ ع لانها كهما حرمة ملك الغير<sup>(٦)</sup>

(١) قض ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٢)

(٢) استئناف الاسكندرية ١٨ مارس سنة ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٢)

(٣) قض ٩ يونيه سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١٠)

(٤) مركزية الجيزة ١١ مارس سنة ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٣٠)

(٥) استئناف مصر ٢٨ مايو سنة ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ١٠)

(٦) جزئية اسبوط ٢٩ يونيه سنة ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٤)

**المعاقب —** يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تزيد على عشرين جنيتها وقد نص القانون في المادة ٣٢٦ على طرفين مشددتين لهذه الجريمة (أو لهما) أن ترتكب هذه الجريمة ليلا وعندئذ تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين (وثانيهما) أن ترتكب ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل سلاحا وعندئذ تكون العقوبة الحبس

### الجريمة الثالثة

**المادة ٣٢٥ ع —** يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه في هذه الجريمة لا ينظر الى طريقة دخول الجاني ولا الى قصده من الدخول وانما يكفي لاجباب عقابه أن يوجد في بيت مسكون أو معد للسكنى الخ محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه ولو كان قد دخل باذن احد سكان المكان . فإذا دخل شخص دارا بدعوة احدى السيدات المقيمات به واخفى نفسه عن أعين من له دون غيره حق اخراجه وهو رب المنزل وجب عقابه بالمادة ٣٢٥ لان الاختفاء جريمة في حق رب البيت لا يسقطها اشتراك احد افراد عائلته مع الجاني وحق الاخراج يتعلق به قبل كل احد سواء<sup>(١)</sup> ولكن لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه بالمادة ٣٢٥ ع دخول رجل منزل آخر لغرض منفاير للأداب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حال غياب الزوج عن البلد<sup>(٢)</sup>

**المعاقب —** يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة

(١) نقض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١١١)

(٢) جريدة ابو تيج ٢ ابريل سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٣)

بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة أى الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً ، وتنطبق على هذه الجريمة أيضاً الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ ع

### الجريمة الرابعة

المادة ٣٢٧ ع — كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في احد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً  
في هذه الجريمة أيضاً لا ينظر الى كيفية دخول الجاني الى المنزل ولا يشترط أن يكون قد دخل بقصد ارتكاب جريمة وانما بى العقاب على مالصاحب المنزل أو المكان المسكون من الحق المطلق في اخراج من لا يرى وجهاً لبقائه بمنزله . فان امتنع عن هذا عد امتناعه انتهاكاً لحرمة المكان ووجب عقابه على ذلك

والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هى الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً

## استدراك

بعد الفراغ من طبع النصف الاول من الكتاب صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ فاضاف احكاما جديدة الى قانون العقوبات الاهلى والنخى بعض النصوص القديمة . وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على الغاء المسادة ١٥١ من قانون العقوبات ( فى باب الجنح والجنائيات التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ) والاستعاضة عنها بالنص الآتى :

المادة ١٥١ — يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الافعال الآتية وذلك باستعمال احدى الطرق المبينة فى المادة السابقة :  
( أولا ) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى  
أو على الازدراء به

( ثانيا ) نشر الافكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الاساسية  
( ثالثا ) تحبيذ تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب  
أو بوسائل أخرى غير مشروعة

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم بدون ان يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها

واذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بواسطة جريدة أو نشرة دورية تحكم المحكمة فى حالة الادانة بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية مدة ستة أشهر

وفى حالة العود الى ارتكاب جريمة مماثلة لها فى مدة السنتين التاليتين لتاريخ الحكم الاول تقرر المحكمة الغاءها نهائيا

وللمحكمة أيضا ان تأمر باقتال المطبعة اقلالا موقتا أو نهائيا اذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك

ونكتفى في التعليق على هذه المادة بما جاء عنها في مذكرة وزارة الحقانية  
المفسرة لاحكام مشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣  
قالت المذكرة : ---

الجزء الاول من المادة ١٥١ المقترحة في المشروع يقوم مقام المادة ١٥١  
القديمة :

وقد استعيض في النص الجديد عن كلمة ( الحكومة ) الواردة في النص  
القديم بعبارة ( نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى ) وذلك لان النص  
القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار انه لا يشير الا الى الحكومة  
أى الوزارة القائمة وقتئذ . على ان كلمة ( الحكومة ) يجب اعطاؤها معنى  
واسعا وهى تشمل كل النظم الاساسية للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس  
الشيوخ والقضاء والجيش

ومن الواضح ان لكل انسان الحرية فى نقد النظم الاساسية للدولة بشرط  
ان يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق  
القانونية . لكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة  
والازدراء به ويترتب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن انجاز الاعمال المنوطة  
بها فى اختصاصاتها الاساسية وذلك بالقاء الاضطراب فى النفوس وتحريض  
الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها ، فيئذ يكون قد وقع تجاوز  
لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة اذا أريد الاحتفاظ بالهيبة والسلطة  
اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الاساسية للقيام بالاعمال المنوطة بها  
أما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥١ فالغرض منهما قمع الدعوة  
المضرة التى تقوم بها الهيئات القوضوية أو الشيوعية

وقد ورد فى الفقرة الاخيرة من المادة الجديدة انه يجب على المحكمة ان  
تحكم بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية تعطيلاً مؤقتاً أو باقعالها فى حالة  
العود اقعالاً نهائياً

غير انه يجب ان يلاحظ انه اذا اريد منع بث دعوة مضره مخالفه للنظام  
الاجتماعى فالدستور نفسه ( راجع المادة ١٥ منه ) يجيز تعطيل الجريدة أو  
النشرة أو إيقافهما بالطرق الادارية

كما ان حرية الاجتماع لا تحول دون اتخاذ التدابير التى تراها السلطات  
لازمة لحماية النظام الاجتماعى ولوضع حد لمثل تلك الدعوة المضرة ( راجع المادة  
٢٠ من الدستور ) ولكن لم ير من المناسب ان تحدد فى قانون جنائى الاحوال  
التي يجوز فيها الالتجاء الى هذه التدابير الشديدة

---













Bibliotheca Alexandrina



0588506